

الدكتور مأمون محمد سلامة

رئيس جامعة القاهرة

استاذ قانون العقوبات والاجراءات الجنائية

كلية الحقوق - جامعة القاهرة

# الإجراءات الجنائية في التشريع المصري

( الجزء الأول )

الناشر

دار النهضة العربية

مطبعة جامعة القاهرة

والكتاب الجامعي

١٩٩٢



الدكتور مهنون محمد سلامة  
رئيس جامعة القاهرة  
استاذ قانون العقوبات والاجراءات الجنائية  
ك م الحقوق - جامعة القاهرة

# الإجراءات الجنائية في التشريع المصري

( الجزء الأول )

الناشر  
دار النهضة العربية

مطبعة جامعة القاهرة  
والكتاب الجامعي

١٩٩٢





**بسم الله الرحمن الرحيم**

**وبه نستعين**

**« ربنا طبعك توكلنا واليك اتينا واليك المصير »**



## تقديم

يهدف قانون الاجراءات الجنائية الى تنظيم العدالة الاجتماعية . وهو في هذا السبيل يضع القواعد التي تضمن مراعاتها منذ لحظة نشوء حق الدولة في العقاب حتى صدور حكم يقرر أو ينفي ثبوت هذا الحق بخصوص واقعة معينة و تتمم محدد .

ولا شك في أن الشرع في تنظيمه للقواعد الاجرائية انما راعى الملاءمة بين اعتبارين أساسيين : الأول هو ضمان فاعلية قانون العقوبات في حماية للمصالح الاجتماعية المختلفة بوضعه موضع التنفيذ ، وسيله في ذلك الاجراءات الجنائية . والثاني هو ضمان الحرية الفردية تطبيقا لمبدأ أن المنهم الأصل فيه البراءة حتى تثبت ادائته ، ومن ثم فلا يجوز استيفاء حق الدولة في العقاب الا بناء على حكم نهائي . وقد اختلف الرأي حول تليب اعتبار على آخر . ولعبت الفلسفات والأفكار السياسية دورا هاما في هذا المضمار . ولعل هذا هو الذي يغمر لنا الكثير من الخلاف في الحلول الفقهية والتشريعية للمشكلات الاجرائية المتعددة .

هذا وقد حرصنا في عرضنا للاجراءات الجنائية في التشريع المصري العناية ، بقدر المستطاع ، بتاصيل المشكلات الاجرائية تاصيلًا يعين الباحث ويستفيد منه الدارس للاجراءات الجنائية . كما حاولنا عرض الفقه الاجرائي الحديث وأفكاره المستحدثة من خلال دراستنا للقواعد الاجرائية دون أن نغير كثيرا في المنهج الذي اتبعه من سبقونا وذخرت بمؤلفاتهم المكتبة القانونية ، ونأمل أن نكون بذلك قد قدمنا عملا مفيدا في مجالي البحث العلمي والتطبيقي . فان كنا قد وفقنا فمرد ذلك الى عون الله وتوفيقه .

المؤلف



## فصل تمهيدى

### التعريف بقانون الإجراءات الجنائية

#### مقدمة :

يطلب التعريف بقانون الإجراءات الجنائية تحديد الموضوع الذى ينظمه ، وعلاقته بالفروع القانونية الأخرى التى تصل بذلك الموضوع . وحتى يكون التعريف شاملا لجوانبه المختلفة - فإنه ينبى تحديد القاعدة الاجرائية وما تخضع له من أحكام - وهذا ما سنتناوله فى المباحث التالية .

#### المبحث الأول

##### موضوع الإجراءات الجنائية وخصائصه

- ١ - مضمون الإجراءات الجنائية . ٢ - أهمية الإجراءات الجنائية . ٣ - خصائص قانون الإجراءات الجنائية . ٤ - فقه الإجراءات الجنائية . ٥ - العلوم المساعدة لقانون الإجراءات الجنائية . ٦ - قانون الإجراءات الجنائية العام والخاص . ٧ - الأنظمة الاجرائية المختلفة : النظام الاتهامى ، النظام التفتيشى ، النظام المختلط . ٨ - النظام الاجرائى المصرى .

#### ١ - مضمون الإجراءات الجنائية :

ان قانون العقوبات فى تكفله بحماية المصالح الاجتماعية لن تكتفى له فاعليته الا بتنظيم الاجراءات التى بمقتضاها يتم توقيع العقاب على الأشخاص الذين يرتكبون أفعالا تدرج تحت نصوصه . ومعنى ذلك أن تنظيم الوسيلة التى بمقتضاها يمكن للدولة وضع الحماية الجنائية للمصالح المختلفة موضع التنفيذ هو أمر لازم وضرورى لفاعلية قانون العقوبات فى المجتمع .

وتفصيل ذلك هو أن العقاب بوصفه نتيجة حكمية لمخالفة قانون العقوبات لن يتحول الى نتيجة فعلية يتحقق بواسطتها النرض منه ما لم تكن هناك دعوى تقوم عليه وتستطيع الدولة بمقتضاها وضعه موضع التنفيذ . ومن أجل ذلك كان لزاما أن يوجد الى جانب الحق فى العقاب

وهو حق موضوعي ، حق في الدعوى أى في الالتجاء الى القضاء لتقرير الحق الأول ، وهو حق إجرائي . غير أن التلازم بين الحق في العقاب والحق في الدعوى ليس قسما . فسوف نرى أن الحقين يختلفان من حيث المضمون ومن حيث السبب المنشئ لهما . وإذا كان قانون العقوبات ينظم حق الدولة في العقاب (١) فإن قانون الإجراءات الجنائية ينظم وسيلة الدولة في مباشرة حقها في الدعوى . ذلك أنه متى تقرر للدولة حق في الدعوى فإنها في مباشرتها له عن طريق النيابة العامة ، تخضع لقواعد معينة تنظم الإجراءات الخاصة بمباشرة الدعوى كشطاط إجرائي وما ينشأ عن ذلك من روابط إجرائية تقرر نوعا من الحقوق وت فرض بعضا من الواجبات على أطراف تلك الروابط ومن يتصلون بتلك الإجراءات .

ومفاد ما تقدم ، أن الإجراءات والقواعد الخاصة بممارسة الدعوى تفرض سلفا وجود الحق في الدعوى (٢) بغض النظر عن وجود الحق

---

(١) وفقا للفقہ الراجع : يوجد في اللحظة السابقة على ارتكاب الجريمة والتالية لوضع النص التجريمي حق شخصي للدولة بنشأ من ذات النص ويقابله واجب على المخاطبين به بعدم مخالفته . أما بعد ارتكاب الجريمة فيتحول هذا الحق الى حق آخر في توقيع العقاب وواجب على المخالف بالخضوع لتنفيذ العقوبة . ومفاد ذلك أن القاعدة الجنائية التجريبية تتضمن ، فضلا عن الجانب الموضوعي لها والمتمثل في تحديد العناصر المكونة للجريمة والعقوبة المقررة لها ، تقرر حقوقا شخصية وواجبات للدولة في مواجهة الافراد المخاطبين بالنصوص الأمرة التجريبية وتأخذ هذه الحقوق لشخصية والواجبات مضمونا مختلفا بحسب اللحظة السابقة على ارتكاب الجريمة والتالية عليها . انظر في ذلك : الدو مور ، تشخيص القاعدة الجنائية ١٩٤٢ ، كافالو ، القانون الجنائي ، الجزء الثالث ص ٨ جرسيني ، قانون العقوبات ، جزء اول ، ٧٥ ليوني ، اصول قانون الاجراءات ، ج ١ ، ص ٦ .

ويلزم آخرون الى رفض فكرة الحق الشخصي للدولة في العقاب والتبرير عنه بوصف سلطة العقاب والتي يختص بها القاضى الجنائي . انظر في هذا الراى فسالى ، السلطة العقابية ، ٣٧١ ، ماجورى ، قانون العقوبات ، القسم العام ، ٦٦٢ ، اتوليزى ، قانون العقوبات ، القسم العام ، ٣٧٢ ، بروتشيللى ، الدعوى ، التحقيق ، الاتهام ، مقالات في قانون العقوبات ، ٥٧٣ وما بعدها .

(٢) قلبن ايضا : بروتشيللى ، الدعوى ، التحقيق ، الاتهام ، مقالات في قانون العقوبات ، ٥٧٣ وما بعدها .

الموضوعى فى المقاب : فهى اجراءات منظمة للممارسة الصليبة للدعوى وليست منظمة لحق المقاب أو للحق فى الدعوى ذاته . وهذه الاجراءات التى تحكم الدعوى فى مباشرتها حتى تحقيق الغرض منها هى ما يطلق عليه بالاجراءات الجنائية .

وعليه فالاجراءات الجنائية هى عبارة عن الأنشطة الاجرائية التى تمارس بالشكل القانونى لاثبات حق الدولة فى المقاب واقتضائه . ونظرا للمصالح التى يعنى قانون الاجراءات الجنائية تحقيقها ، فانه يعتبر من فروع القانون العام . وذلك أولا لصفة العمومية التى تتصف بها الدعوى الجنائية التى ينظمها ، وثانيا لاتصاله بمصلحة الدولة فى ضمان فاعلية قانون العقوبات وهى لا شك مصلحة عامة للدولة (١) .

غير أن قانون الاجراءات الجنائية فى تنظيمه لتواعد ممارسة الدعوى الجنائية لابد أن يراعى أيضا الجوانب الموضوعية والشخصية للمراكز القانونية الناشئة عن ممارسة تلك الاجراءات منذ وقوع الجريمة حتى تمام استيفاء الدولة لحقها فى المقاب (٢) ولذلك فهو يشمل قواعد القواعد المنظمة لاجراءات الكشف عن الجرائم وجمع أدلة وقوعها ونسبتها الى فاعلها ، ثانيا : القواعد المنظمة للروابط الاجرائية المختلفة الناشئة عن ممارسة اجراءات الدعوى سواء أكانت روابط رئيسية متعلقة بحق الدولة فى المقاب الناشئ عن الجريمة أم كانت روابط تبعية متعلقة بالادعاء المدنى بالتعويض عن الاضرار التى تصيب الغير من الجريمة ، وثالثا الاجراءات المتعلقة بتنفيذ

---

(١) انظر : ساباتيى ، اصول الاجراءات الجنائية ، ١٩٣٣ ، ص ١٦ .

(٢) المراكز القانونية ما هى الا تكييف للسلطة الاجرائية وما تنطوى عليه من حقوق وواجبات بالنسبة لأطرافها . وقانون الاجراءات الجنائية فضلا عن تنظيمه لتلك الحقوق والواجبات ، يفرض قواعد للسلوك بتعين مراعاتها فى مباشرة الاجراءات المختلفة . وهذا هو المقصود بالجانب الموضوعى للمراكز القانونية . قلن أيضا : ليونى ، للرجع السابق ، ١٧ ساباتيى ، المرجع السابق ، ١٦ .

الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية وما يثور بصدها من إشكالات  
تطلب التدخل القضائي (١) .

ومن كل ذلك نفصل إلى أن قانون الإجراءات الجنائية هو مجموعة  
القواعد التي تحكم الدعوى الجنائية من حيث إجراءات مباشرتها منذ  
لحظة وقوع الجريمة حتى الحكم فيها ، وكذلك الحقوق والواجبات الناشئة  
في محيط الروابط القانونية الناشئة عن تلك الإجراءات سواء تطلعت  
بالادعاء الجنائي أو بالادعاء المدني التابع للدعوى الجنائية ، أو بإشكالات  
التنفيذ ، وموضوعاته هي إذن :

أولاً : الدعوى الجنائية منذ لحظة تمريكها حتى لحظة انقضائها بحكم  
بات والمراحل المختلفة التي تمر بها ، وهي التحقيق والمحاكمة وطرق الطعن  
في الأحكام ، والهيئات المختصة بمباشرتها والحكم فيها ، ويدخل في هذه  
الدراسة الإجراءات المهيئة للدعوى الجنائية والسابقة عليها وهي ما يطلق  
عليه بمرحلة جمع الاستدلالات .

ثانياً : الدعوى المدنية الناشئة عن الجريمة والتي ترفع تبعاً للدعوى  
الجنائية .

ثالثاً : إشكالات تنفيذ الأحكام والتي تطلب تدخلاً قضائياً (٢) .

(١) يلاحظ أن التدخل القضائي لا يقتصر فقط على المفروض التي  
يعرض فيها الأمر على القاضي الذي أصدر الحكم ، وإنما يتناول أيضاً  
جميع المفروض الأخرى التي تمارس فيها النيابة العامة هذه الوظيفة .  
فتدخل القاضي قد يتمم في فترة التنفيذ ومع ذلك فالعلاقة أو الرابطة  
الإجرائية تظل قائمة كما سنرى تفصيلاً . انظر أيضاً في ذلك ، بروتشيلي ،  
النيابة العامة ، مقالات ، المرجع السابق ، ٥١١ .

انظر مكرس ذلك : قاتيني ، الإجراءات الجنائية ، ١٩٦٥ ، ١٨ ،  
(٢) يشمل قانون الإجراءات الجنائية ضمن موضوعاته أيضاً دعوى  
التدابير الوقائية التي تهدف إلى التحقق من الخطورة الإجرامية وتوقيع  
التدابير اللازمة ، وذلك عند الأخذ بذلك النظام . ومع ذلك فقد اختلفت  
الفقه في تحديد طبيعة دعوى التدابير الاحترازية وهل هي قضائية أم  
إدارية .

انظر في الرأي الأول : ليوني ، ١٠ ، دي مارسكو طبيعة وغاية  
التدابير الاحترازية ، مجلة القانون العقلي ١٩٣٣ ، ١٢٨٧ ، أنتولييري ،  
٥٦٣ ، نسالي ٣٠٣ .

وانظر في الرأي الثاني : كافالي ، ٤٣٠ .



## ٢ - أهمية الإجراءات الجنائية :

من التعديد السابق لمضمون الإجراءات الجنائية تبرز أهميتها من حيث كونها الوسيلة الوحيدة لامكان وضع قانون العقوبات ، المنشئ ، لحق الدولة في العقاب ، موضع التنفيذ (١) . ذلك أن النصوص التشريعية المقررة للأوامر والنواهي الجنائية لن تكون لها أهمية فعلية إذا لم تعرف طرقها الى التنفيذ . كما أن العقوبة بوصفها وسيلة زجر وردع يستحيل عليها أحداث أثرها ما لم تكن هناك قواعد تنظم البحث عن الجناة والكشف عنهم ومحاكمتهم وتنفيذ العقوبة عليهم (٢) . ومن هنا تأتي أهمية قانون الإجراءات الجنائية من حيث حماية وكفالة مصالح المجتمع التي حماها المشرع بنصوص التجريم .

فغير أن حماية مصالح المجتمع ليست هي الغاية الوحيدة من القواعد الإجرائية ، وإنما هناك غاية أخرى تستهدفها تلك القواعد وهي حماية الفرد وحرية . فكل فرد في الجماعة معرض لأن تحيط به شبهات ارتكاب جريمة ما ، فضلا عن أن القاعدة هي أن التهم يرى . حتى تثبت أداته ، ومن ثم جرس المشرع في قانون الإجراءات الجنائية على ضمان هذه الحرية الفردية بضمانات ترمي في التحقيق والمحاكمة وأيضاً في التنفيذ (٣) .

## ٢ - خصائص قانون الإجراءات الجنائية :

إذا كان قانون الإجراءات الجنائية هو مجموعة القواعد المنظمة لوسيلة الدولة في ممارسة حقها في اقتضاء العقاب ، فانه يتميز بالخصائص الآتية :

أولاً : أنه تابع لقانون العقوبات . ومفاد ذلك أنه لا يتصور من الناحية المنطقية وجود قانون إجراءات جنائية قائم بذاته دون أن يكون هناك قانون عقوبات يقرّر للدولة حقاً في العقاب . فقانون الإجراءات يطبق بنسبة

---

(١) أنظر : بويل - فيتي ، مطول القانون الجنائي ، ١٣٩ .  
حيث يصبر من قانون الإجراءات الجنائية بأنه الوجه الحركي لقانون العقوبات الذي يتصف بالثبات .

(٢) أنظر : بيلاند ، ٢١ .

(٣) قانون : مستيفلي - لفاير ، الإجراءات الجنائية ، ١٩٦٦ ، ٢٠ .

وقوع جريمة ، ومن ثم كان لابد من وجود نص تجرئى يتكفل بالقلب  
الأفعال التي تبشر الاجرامات الجنائية بصدد وقوعها (١) - غير ان هذه  
التجبة لاتمارض وذاتية القانون (٢) - فهي تجبة مطلقة وليست تجبة  
موضعية كما سنرى .

نقيا : ان هناك تلازما تاما بين تطبيق قانون الاجراءات وبين تطبيق  
قانون العقوبات فلا يمكن تطبيق قانون العقوبات بدون قانون الاجراءات .  
ويرتب على ذلك تيجتان :

الأولى : أنه لا عقوبة دون حكم نهائي بالادانة ، والثانية : أن الاجراءات  
الجنائية تبشر فقط لتطبيق العقوبة وليس لتنفيذ الالتزام برعاية أواخر  
المشرع ونوايه وذلك خلافا لما هو مقرر في شأن الأقطنة الاجرامية  
الأخرى (٣) .

#### ٤ - لغة الاجرامات الجنائية :

هو عبارة عن دراسة القواعد المنظمة للاجراءات الجنائية لاستخلاص  
المبادئ الأساسية التي تحكم الدعوى العمومية (٤) ، في ممارستها وما ينشأ  
عنها من روابط وعلاقات اجرائية . وفقه الاجراءات الجنائية لا يفت عند  
حد دراسة القاعدة الاجرائية من الناحية التكوينية وانما يتناولها في جوانبها  
المتعددة ، التاريخية والفلسفية والمقارنة (٥) . وهو في ذلك يستعين بالعلوم  
القاعدية التي تدرس القاعدة القانونية في فروعها المختلفة كما يتناول أيضا  
بالدراسة القواعد الاجرائية المقررة تنفيذا للتعاون الدولي في مكافحة  
الجريمة والمجرمين .

(١) انظر : ليوني ، المرجع السابق ، ص ٢ ، ميل - فيني ، المرجع  
السابق ، ص ٢ . ويلاحظ ان الاجرامات الجنائية لا تستلزم ان يكون الفعل  
الذي تبشر بمصده يكون جريمة متكاملة الأركان ، الا ان وظيفتها هي ان  
تمكن المحكمة من التحقيق من ذلك . وانما يكفي ان يكون الفعل في ظاهره  
يمكن ان يتدرج تحت نموذج شرعي جنائي .

(٢) ميل - فيني ، المرجع السابق ، ص ١٤ .

(٣) ليوني ، المرجع السابق ، ص ٥ وما بعدها .

(٤) قلون : ليوني ، المرجع السابق ، ص ١١ وما بعدها .

(٥) سباليني ، المرجع السابق ، ص ١٩ .

٥ - العلوم المساعدة لقانون الإجراءات الجنائية :

إذا كان موضوع الإجراءات الجنائية هو الكشف عن الجريمة ونسبتها إلى فاعلها وتنظيم المراكز القانونية الناشئة عن ممارسة الدعوى وتنفيذ الأحكام الصادرة فيها ، فإنه لا يمكنه الاستغناء عن النتائج التي تقدمها العلوم الطبيعية المتعلقة بهذا الموضوع (١) . فلا شك أن النتائج التي تنتهي إليها مثل تلك العلوم لها أثرها على الروابط الإجرائية الناشئة في محيط الدعوى الجنائية . ومثال ذلك التقرير بحالة الجنون أو المرض العقلي الذي يحول دون السير في الدعوى أو رفعها . كما أن التحقق من وقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها يتوقف في كثير من الأحيان على النتائج التي تقدمها في هذا المجال فروع أخرى كالطب الشرعي والبوليس الفني .

وطيه فالعلوم المساعدة للإجراءات الجنائية يندرج تحتها الطب الشرعي وعلم النفس القضائي والأمراض النفسية والمصيبة والبوليس الفني وعلم الاجرام .

٦ - لقون الإجراءات الجنائية العام والخاص :

يقصد بقانون الإجراءات الجنائية العام مجموعة القواعد الإجرائية المنظمة للدعوى الجنائية المختصة بما القضاء المادي والتي تنصرف إلى جميع الدعاوى التي ترفع أمامه بغض النظر عن نوعية الجريمة أو شخص مرتكبها .

أما قانون الإجراءات الجنائية الخاص فهو الذي ينطبق بالإجراءات التي يخضع لها نوع معين من الدعاوى وتظهر بصفة جهات قضائية خاصة . ولذلك فإن الدعوى الخاصة لاختصاص جهة قضائية خاصة تحكم بقانون الإجراءات الخاص بها ولا تطبق قواعد الإجراءات الجنائية العامة إلا عند الاحالة إليها أو عند عدم وجود نص ، ومثال ذلك الإجراءات الجنائية العسكرية للنظرة بالتساوون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ والتي طبقها المحاكم .

(١) سبيليني ، المرجع السابق ، ص ١٩ .

المسكرة في اختصاصها بنظر الجرائم المسكرة والجرائم العامة الداخلة في اختصاصها :

#### ٧ - الأنظمة الإجرائية المختلفة :

لقد عرفت الخصومة الجنائية ثلاثة أنظمة إجرائية . ولول هذه الأنظمة وأقدمها هو النظام الاتهامي ، وثانيها هو النظام التتبعي الذي أخذ به في عصور لاحقة على تكوين الدولة وتطور النظرة للحماية الجنائية للمصالح المختلفة حتى ما تعلق منها بالأفراد ، وثالثها هو النظام المختلط الذي حاول التوفيق بين سابقه تبعاً للاعتبارات المختلفة التي تقف وراء كل مرحلة من مراحل الخصومة الجنائية .

وقد درج الفقه (١) على إبراز الخصائص المميزة للأنظمة السابقة وذلك على النحو التالي :

#### أولاً - النظام الاتهامي :

يتميز النظام الاتهامي بالخصائص الآتية :

١ - حرية الادعاء لأي فرد . فالدعوى الجنائية يارسها المضرور من الجريمة باتهام يوجه الى المتهم ومتوليا الادعاء . ومن ناحية أخرى فإن القاضي لا يمكنه الاتصال بالدعوى ما لم يتم الادعاء ولو وصل نياً الجريمة الى علمه ، ومن ثم فإن الدعوى تبدأ بمرحلة المحاكمة .

٢ - الأدلة يعيها ويقدمها الخصوم للقاضي الذي عليه تقييم الأدلة للقبلة دون أن يكون له أدنى مكتة في جمع الأدلة بمعرفته . كما أن القاضي

---

(١) انظر في الفقه المصري خلاف المؤلفات المبسطة في الإجراءات الجنائية ، الدكتور عبد الوهاب المشاوي ، الاتهام الفردي ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ١٩٥٢ .

وانظر في الفقه الاجنبي : كونزو ، الاتهام والنظام الاتهامي ، موسوعة القانون ، ج ١ ، ٣٣٦ . ليوني ، ١٢ ، ميرل - فيتى ، ٥٨ ، بينسليا ، صرية التحقيق في الخصومة الجنائية ، ٥٠ ، سلباتيني ، ١٦ ، ستيفاني - ليفاسر ، ٩٧ .

دوره سلبى بحث يقتصر على الموازنة بين أدلة الخصوم دون أن يكون له دور ايجابى فى البحث والتحقيق (١) .

٣ - علانية اجراءات الخصومة الجنائية وشفوية المرافعة (٢) .

٤ - المساواة التامة بين الخصوم .

٥ - حرية المتهم حتى صدور حكم بات بالإدانة .

٦ - ارتباطه بنظام عدم تقييد القاضى الجنائى بالأدلة وارتباط تلتا المحلثن ٥ .

ثانيا - النظام التقيى :

وتتصف النظام التقيى بالخصائص الآتية :

١ - تدخل القاضى لا يكون بناء على ادعاء الأفراد وانما بحكم وظيفته والذى يتولى بدوره وظيفة الادعاء (٣) . وقد ارتبط ظهور المرشدين السرين بهذا النظام .

٢ - حرية القاضى فى جمع الأدلة مستقلا عن المضرورة والمتهم . وقد ظهرت بعد ذلك فكرة تقييد القاضى فى اقتناعه بالأدلة القانونية منعا لتحكم

(١) فالنظام الاتهامى يقوم على مناظرة بين الاتهام والدفاع ويتنظر القاضى فقط تسجيل النتيجة التى يصل اليها الأطراف المتنازعة . فى ذات الحس أنظر : لوسكينى ، نظام الاجرامات الجنائية ، ٢٠٤ .

(٢) يشكك البعض فى الربط ما بين صفة العلانية والشفوية من ناحية ، والسرية والكتابة من ناحية أخرى . فمثلا يقوم المدعى فى النظام الاتهامى بجمع الأدلة بمعرفته ليعرضها بعد ذلك على المحكمة دون أن يمكن الخصوم ، قبل تلك المرحلة ، من العلم بها أو مناقشتها . ولذلك ينتهى هذا الراى الى أن للنظام الاتهامى يعرف السرية التامة حتى بالنسبة للخصوم قبل مرحلة المحاكمة .

غير أن هذا التشكك لا أساس له نظرا لأن الأدلة لا يعتد بها قانونا بوصفها كذلك إلا بعد مرورها بمرحلة المواجهة والمناقشة من قبل الخصوم وهذه بالضرورة تتم فى مرحلة المحاكمة أمام القاضى حتى يمكنه تقييمها . وقبل هذه المرحلة لا تكون لتلك الأدلة قيمة قانونية .

اسفر أيضا : جيسفيا ، ٥٢ وما بعدها .

(٣) أنظر فى التركيز على تلك الخصيصية : كفرنيلوى ، دووس ١٩٥٢ ، وقارن مع ذلك : كونسو ، ٣٣٦ .

الذى أدى اليه مبدأ حرية القاضي في جسد الأدلة وتكوين اقتناعه .  
ويقصد بالأدلة القانونية أن يكون تقييم الدليل مستندا من القانون وليس  
من اقتناع القاضي (١) .

٣ - سرية الخصومة سواء في مرحلة التحقيق أم في مرحلة المحاكمة  
وبالتالى ظهر مبدأ المرافعة المدونة أو المكتوبة .

٤ - عدم المساواة بين الادعاء والمتهم .

٥ - الحبس الاحتياطي للمتهم حتى التوصل في الدعوى .

وظاهر من العرض السابق للنظامين الاتهامي والتقصي أن كلا منهما له  
مزاياه وله عيوبه . كما أنهما يكسانا فكرا سياسيا مختلفا ونظرة متباينة  
لملاقة الفرد بالدولة بالنسبة لأنشطتهما القضائية (٢) . ومن أجل ذلك يصبح  
من المنير تبني أحدهما كاملا في التشريعات المعاصرة . فالنظام الاتهامي  
يمكس فكرا فرديا مجردا (٣) . ولذلك فهو يعرض الحرس كله على الحرية  
الفردية للمتهم حتى يصدر حكم بات بإداته بناء على أدلة الإثبات التي  
يقدمها المضرورة من الجريمة ، وهو كثيرا ما يسجز عن ذلك ، وهذا لا يحقق  
عدالة جنائية سليمة . كما أن الملاية قد تضر بسير العدالة الجنائية  
والوصول الى الحقيقة .

كما أن النظام التقصي يمكس فكرا مطلقا لا يتد بالحرية الفردية بقدر  
اعتداده بالوصول الى الحقيقة في اداة المجرم . وهو لذلك يعطى مجالاً للتكيد  
بالمتهم في سبيل الوصول الى الحقيقة ، وهذا ما يؤدى العدالة الجنائية في  
أبسط صورها والتي تقوم على مبدأ براءة المتهم حتى تثبت اداته . ولذلك  
فإن سرية الخصومة في مرحلة التحقيق ومرحلة المحاكمة لا تحقق ضمانا  
كافيا للمتهم وتؤدي الى التحكيم . ولم يخفف من هذه العيوب الأخذ

(١) انظر ايضا : دوزى ، حرية القاضي في تكوين عقيدته ، ١٩٥٧ ،

(٢) قلن يسايا ، المرجع السابق ، ص ٥١ .

(٣) يركز على أهمية الاستبالات الفردية والاجتماعية لكل من  
النظامين التقصي والاتهامي ، فوسكى ٢٠٤٤ وما بعدها .

بمبدأ الأدلة القانونية وتقييد القاضي في تكوين عقيدته بأدلة واردة على سبيل الحصر (١) . بل ان هذا التقييد كثيرا ما أضر بسير العدالة الجنائية أكثر مما أفادها .

وزاء الاعتبارات السابقة فقد ظهرت الحاجة الى قطاع مختلف يتحدى بقدر الامكان العيوب السابقة ويحاول تحقيق عدالة جنائية تستفيد من مزايا النظام الاتهامي والنظامي التقيسي (٢) .

(١) قارن ايضا دوزي . المرجع السابق . ص ٦ وما بعدها .  
(٢) عرف الفقه حديثا نظاما جديدا يضاف الى الانظمة الثلاثة الواردة في المتن الا وهو النظام الاجرائي للدفاع الاجتماعي . ويقيم هذا النظام على وجوب الفصل في مرحلة المحاكمة بين شوطين : الاول يخصص به التاكيد من اذنب المتهم بالنسبة من العناصر المادية المكونة للجريمة ونسبة الجريمة الى المتهم ، والشوط الثاني هو اختيار التدبير او العقوبة الملائمة لشخصية الجاني بعد رداستها وبحثها في جوانبها المختلفة . وهذا ما يتفق ومنطلقات افكار مدرسة الدفاع الاجتماعي . والجديد في هذا النظام هو ما يتعلق بمرحلة المحاكمة . اما المرحلة السابقة عليها فيستوى ان تكون متأثرة بالنظام الاتهامي او التقيسي . وقد اختلف الرأي حول ما اذا كان الشوط الثاني من مرحلة المحاكمة . اي المخصص لدراسة شخصية الجاني بعد تقرير اذنبه هو امر اختياري للقاضي ام انه وجوبي . والراجع هو انه اختياري اذ قد يتوافر للمحكمة العناصر اللازمة لتقدير واختيار التدبير الملائم اثناء المحاكمة . كما اختلف الرأي حول ما اذا كان الشوط الثاني يقوم عليه اخصائيو في دراسة شخصية المجرم ام ان هؤلاء فقط يساعدون قاضي التحقيق الذي قرر بالاذنب في اختيار التدبير الملائم : غالبية الفقه من انصار النظرية التي تميل الى الاتجاه الاول مع الاحتفاظ للقاضي بالنطق بالتدبير او العقوبة المحكوم بها .

وقد رتب انصار الدفاع الاجتماعي بعض النتائج على المتدمات السابقة تنحصر في الآتي : **اولا** وجوب الحد من العلانية . **ثانيا** وجوب حضور مدافع عن المتهم . **ثالثا** وجوب تسبب الاحكام . **رابعا** عدم ضرورة حضور خصم المتهم لجميع اجراءات المحاكمة ، اذ يفنى عن ذلك حضور المدافع عنه . **خامسا** عدم قيام الخصومة بمعناها التقليدي بين النيابة العامة والدفاع وانما تنسم الخصومة بالتعاون في اختيار التدبير المناسب . **سادسا** طرق الطعن لا توقف تنفيذ الحكم . **سابعا** قابلية الاحكام لاعادة النظر فيها تبعا لضرورات المعاملة العقابية للمحكوم عليه . **انظر** في الموضوع اكثر تفصيلا : ميرل - فيتي ، ٧٤ وما بعدها ، استرال ، تقسيم الخصومة الى مرحلتين اعمال المؤتمر الثالث للدفاع الاجتماعي ، ١٩٥٥ ، ١٥٨ .  
وانظر في تطبيقاته التشريعية بالنسبة للاحداث في فرنسا والسويد ، ميرل - فيتي ، المرجع السابق ، ص ٧٦ وما بعدها .

### ثالثا - النظام المختلط :

يقوم النظام المختلط على التوفيق بين اعتبارين أساسيين :  
أولا : ألا يخضع أحد لعقوبة إلا بعد التثبت من مسؤليته الجنائية وفي حدودها ،

ثانيا : ألا يفلت مجرم من العقاب .

ولما كان ترك الادعاء بيد الأفراد واثقالهم بمبء الالبات من شأنه أن يؤدي الى افلات الكثير من العقاب ، فقد اعتبر النظام المختلط المدعى الجنائية ملكا للدولة تباشرها بواسطة موظفين مختصين بذلك وهم أعضاء النيابة العامة .

وحتى تتفادى مضار النظام التتقيي فقد أخذ بنظام التدخل القضائي في مرحلة التحقيق الابتدائي ، سواء في صورة قاضى التحقيق أم في صورة نيابة عامة ذات اختصاص قضائي ، وذلك كضمان لحقوق المتهم من ناحية وللإطمئنان الى الأدلة التي تجمع بنية الوصول الى الحقيقة بتسكين المتهم من مناقشتها والرد عليها من ناحية أخرى . ولذلك فلن يكون هناك ضرر من الأخذ بصرية التحقيق الابتدائي مادامت سرية لا تؤثر على حقوق الدفاع وتخضع لمبدأ الشرعية . ولذلك يمكننا أن نفضل الى أن النظام المختلط يأخذ في التحقيق الابتدائي بالنظام التتقيي بعد تنقيته من عيوبه ومرجعا بذلك اعتبار الكشف عن مرتكبي الجرائم بجمع الأدلة اللازمة مع الحفاظ على حقوق المتهم في الدفاع بمواجهته بما يسفر عنه التحقيق .

أما في مرحلة المحاكمة فيتولى القاضى تقسيم الأدلة المقدمة من الخصوم وتمكين كل منهم من مناقشتها ، ويحكم القاضى في المدعى غير مقيد بدليل معين . والقاضى في ذلك حر في تكوين اقتناعه الا بالقدر الذى يمنع التحكم . ولذلك فان المبادئ التي تحكم المحاكمة هي العلانية وشفوية المرافعة مع تدوين إجراءات المحاكمة واعطاء القاضى دورا إيجابيا في الكشف عن الحقيقة وتكوين عقيدته من أى دليل يراه بشرط طرحه في الجلسة وتمكين الخصوم من مناقشتها .

وبذلك يمكن القول أن النظام المختلط يقوم على أساس النظام الاتهامي .



في مرحلة المحاكمة بعد تفادي ما يلحقه من عيوب ، وذلك بقصد الثبت من مسئولية للتهم والحكم عليه بالعقوبة المناسبة مع تلك المسئولية .

ومفاد ما تقدم جسيمه هو أن النظام المختلط لا يجب فهمه على أنه مختلط بالنسبة لذات المرحلة من مراحل الدعوى (١) . فالمرحلة الواحدة اما أن تكون متأثرة بالنظام التقيي أو بالنظام الاتهامي . أما الجمع بين صفات النظامين بالنسبة لمرحلة واحدة فهو أمر يتنافى والمنطق . ولذلك فإن الصفة التي تلحق بمرحلة من مراحل الدعوى انما تؤخذ على كونها الصفة الغالبة ، نظرا لأن تفادي عيوب نظام من الأنظمة قد يقرب الأنظمة بعضها من بعض دون أن تفقد المرحلة صفاتها المميزة بكونها اما اتقيا (٢) .

واذا كانت التشريعات المعاصرة تأخذ بالنظام الاتهامي في مجمله بالنسبة لمرحلة المحاكمة فإن السمة المميزة للنظام الاجرائي ككل بوصفه اتهاميا أم مختلطا انما تتوقف على صفة نظام التحقيق : هل هو تقيي أم اتهامي . فاذا كان تقيييا فإن النظام الاجرائي يكون مختلطا . أما اذا كان التحقيق اتهاميا فإن النظام الاجرائي يكون اتهاميا (٣) .

والحقيقة هي أن السمة المميزة للنظام التقيي عن النظام الاتهامي والتي

(١) والقول بغير ذلك يؤيد وجهة نظر البعض في نقد فكرة النظام المختلط . فقد نادى بعض الفقه بأن النظام المختلط قائم على لبس مؤداه أن الخصومة الجنائية أما أن تكون اتهامية أو تقييية . والنظام المختلط بذلك لم يراع التوفيق بين المتطلبات المتعارضة ما بين الفردية والاجتماعية والتي تقف وراء الخلاف بين النظامين الاتهامي والتقيي ، وأما جاء محاولة التقريب بين صفات كل من النظامين وجمعهما في نظام واحد أطلق عليه النظام المختلط . انظر في هذا الرأي : فوسكني ، المرجع السابق ، ٢٠٤ . ويقترح فوسكني بدلا من النظام المختلط نظاما أطلق عليه نظاما ذا شكل تعاوني يحاول التقريب بواسطته بين القيم الفردية والقيم الاجتماعية وذلك بتعاون جميع الوظائف المتصلة بالخصومة في الوصول الى الحقيقة ، وهي وظيفة التقاضي والادعاء والدفاع .

(٢) قارن في ذات المعنى بيسايا ، المرجع السابق ، ص ٥٣ ومابعدها .

(٣) ومع ذلك يمكن أن يجمع التحقيق الابتدائي صفة النظام المختلط بالنسبة للتشريعات التي تفرق في الطبيعة والنتائج الثانوية بين تحقيق قاضي التحقيق وتحقيق النيابة العامة فيكون الأول تقيييا والثاني اتهاميا .

بتوافرها أو عدم توافرها يتسل ضابط التمييز بينها . تتوقف على بدء الدعوى الجنائية وجميع الأدلة . فإذا كان بدء الدعوى الجنائية وجسم أدلة التبروت إنما يتم بمجرد العزو القضائي للتوشيه تقيمه تلك الأدلة بعد ذلك . فإن التحقيق يكون تنقيييا . ذلك أن العزو القضائي في هذه الحالة يعبر عن وثيقتين : الانتهاء والقضاء . وهذه هي سنة المنتب التي خبرت في المعصور السابقة عندما ظهر النظام التنقيبي والذي كان منوطا به الادعاء والحكم في الوقت ذاته بناء على تقيمه للأدلة التي جمعها بمبدأ عن الخصوم (١) .

وجدير بالذكر أن النظام المختلط هو السائد في معظم التشريعات المعاصرة (٢) . وقد أخذ به قانون الإجراءات الجنائية المصري .

#### ٨ - النظام الاجرائي المصري :

النظام الاجرائي المصري هو نظام مختلط . فهو تنقيبي في مرحلة التحقيق الابتدائي وانتهامي في مرحلة المحاكمة . فالنيابة العامة هي المنوط بها مباشرة التحقيق الابتدائي منذ لحظة اخطارها بنبأ الجريمة وهي التي تتولى جمع الأدلة وتقييمها . وهذا يستتبع منحها حق الملازمة في رفع الدعوى الى القضاء . ومعنى ذلك أنها الجهة المختصة ، كقاعدة عامة ، بالتصرف في التحقيق ومحاظر جمع الاستدلالات . كما تبدو سياسات النظام التنقيبي في الخصائص التي يميز بها نظامنا الاجرائي في مرحلة التحقيق . فهو يميز بالسرعة وبالتدخل المحدود للدفاع بما يتفق ووظيفة التحقيق الابتدائي في جمع الأدلة وتقييمها من قبل العزو القضائي الذي يباشره .

أما في مرحلة المحاكمة فالسمة الغالبة هي ما يميز به النظام الاتهامي فالمحاكمة هي كقاعدة عامة تراعي بشأنها قاعدة العلانية ، وحقوق المتهم

---

(١) انظر أكثر تفصيلا : راسا . النيابة العامة في ماضيها ومستقبلها ، ١٩٦٧ ، ٦ وما بعدها .

(٢) باخذ بالنظام الاتهامي في التحقيق للنظام الانجليزي والمانيا الاتحادية والولايات المتحدة . انظر أكثر تفصيلا : ييسايا ، ٦٥ وما بعدها .

والادعاء بوصفها طرفى الخصومة تكاد تتماثل . كما أن المرافعة تخضع لقاعدة الشفوية .

وفى بعض الدعاوى تكون هناك مرحلة وسط بين التحقيق والمحاكمة وهى ما يطلق عليه مرحلة الاحالة . وتسم تلك المرحلة بسات النظام التقينى كما سنرى فى موضعه . وهو ما يتفق وطبيعة تلك المرحلة .

## المبحث الثانى

### قانون الاجراءات الجنائية فى علاقته

#### بفروع القانون الأخرى

- ١ - قانون الاجراءات الجنائية وقانون العقوبات .
- ٢ - قانون الاجراءات الجنائية وقانون المرافعات المدنية والتجارية .
- ٣ - قانون الاجراءات الجنائية وقانون السلطة القضائية .

#### ١ - قانون الاجراءات الجنائية وقانون العقوبات :

ان الصلة وثيقة بين قانون الاجراءات الجنائية وقانون العقوبات . وتبدأ العلاقة ما بين القانونين منذ اللحظة التى تخالف فيها القواعد التجريمية للنصوص عليها فى قانون العقوبات (١) . ذلك أنه فى تلك اللحظة ينشأ للدولة حق فى العقاب تقتضيه عن طريق قانون الاجراءات الجنائية وما يتضمنه من اجراءات يتمن اتباعها للوصول الى هذا الغرض . وازاء تلك الصلة الوثيقة ما بين الحق الموضوعى واجراءات اقتضائه فان مبدأ الشرعية ينمكس بدوره على الاجراءات التى تباشر لاقتضاء الحق فى العقاب المحكوم بشرعية مشددة . ولذلك فان الشرعية الاجرائية هى نتيجة حتمية لطبيعة الحق للموضوعى الذى ينظمه قانون العقوبات .

غير أن مبدأ الشرعية فى محيط الاجراءات الجنائية لا يلقى ذات الحدود الخاصة بتطبيقاته فى محيط قانون العقوبات . وهذا الاختلاف يرجع الى

---

(١) انظر : ليونى ، ٣ ، ساباتينى ، ٢١ .

اختلاف الغاية أو الهدف الذى يرمى الى تحقيقه كل منهما (١) . فاذا كان قانون العقوبات يهدف الى حماية المصالح الاجتماعية بتجريم الأفعال التى تضر بها أو تهددها بالضرر فإن قانون الاجراءات يهدف الى تنظيم حسن سير العدالة الجنائية كى لايدان برىء أو يفلت مجرم من العقاب ، وترتب على اختلاف الأهداف اختلاف موضوع كل منهما . فبينما ينظم قانون العقوبات الشروط الخاصة لثبوت حق الدولة فى العقاب فإن قانون الاجراءات ينظم الأعمال الاجرائية اللازم اتباعها للوصول الى حكم قضائى يقرر أو ينفى حق الدولة فى العقاب .

ونتيجة لاختلاف القانون فى الأهداف والموضوع فلا بد أن تختلف الأحكام التى تخضع لها قواعد كل منهما (٢) . ونظرا لأن قانون العقوبات يجرم أفعالا معينة ويحظر على المخطئين بأحكامه اتيانها فلا بد أن يتطلب اعتبار الشرعية على أى اعتبار آخر ، ومن أجل ذلك لايجوز القياس فى المواد الجنائية المتعلقة بالتجريم . كذلك فإن نصوص التجريم لابد وأن تسرى بأثر مباشر على الوقائع التى تحدث بعد سريانها دون أن ترتد الى الماضى الا حيث يكون فى ذلك تحقيق للعدالة وهو ما يحدث بالنسبة للقوانين الجديدة الأصحح للمتهم .

والأمر مختلف بالنسبة لقانون الاجراءات الجنائية . فقواعده لا تتعلق بمصالح الأفراد الخاصة بقدر ما تتعلق بحسن سير العدالة الجنائية . ومن أجل ذلك فإن القياس غير مخطور فى محيط قواعده ، كما أنه يسرى بأثر مباشر حتى بالنسبة للدعاوى التى تم رفعها قبل صدوره مادام يصدر فيها حكم بات تنقضى به (٣) .

ونظرا للصلة الوثيدة بين القوانين ، فإن القواعد التجريبية والقواعد الاجرائية كثيرا ما توجد مختلطة مع بعضها البعض فى نصوصهما . ولذلك فإن وضع ضابط للتمييز بين القواعد الاجرائية وبين القواعد الموضوعية هو

---

(١) قارن ستفانى - ليفاسير ، المرجع السابق ، ص ٦ .

(٢) قارن ميرل - فيتى ، المرجع السابق ، ص ١١٨ وما بعدها .

(٣) قارن ميرل - فيتى ، المرجع السابق ، ص ١١٩ .

أمر من الأهمية بمكان نظرا لاختلاف الأحكام الخاضعة لها كل منهما .  
وهذا ما سنبينه في دراستنا للقاعدة الاجرائية وتفريدها وما تخضع له من  
أحكام .

## ٢ - قانون الإجراءات الجنائية وقانون المرافعات المدنية والتجارية :

ان تنظيم المشرع للدعوى المدنية والدعوى الجنائية وجهات القضاء  
المختصة بنظرهما والحكم فيهما ، وكذلك عن طريق قانون المرافعات  
والاجراءات الجنائية ، قد حدا بالبعض الى محاولة رد الدعوى الى قواعد  
عامة تحكمها مع ارجاع الفروق الفرعية بينهما الى الطبيعة الخاصة بكل  
منهما (١) . وبحكم قدم واستقرار قواعد المرافعات فقد اعتبرها اصحاب  
هذا الرأي الشرعية العامة للقواعد الاجرائية أيا كانت نوعيتها وانتاؤها  
أى سواء كانت مدنية وتجارية أم جنائية . فالمرجع قد نظم القواعد الشكلية  
للدعاوى جميعها في قانون المرافعات واستثنى منها القواعد الواردة بقانون  
الاجراءات والقوانين الخاصة الأخرى تبعا للطبيعة الخاصة بكل دعوى .  
ومفاد ذلك أن نصوص الاجراءات الجنائية تطبق بوصفها استثناء على  
نصوص المرافعات . والنتيجة المنطقية لذلك هي وجوب اعمال نصوص  
المرافعات في جميع الحالات التى يخلو فيها قانون الاجراءات من نص  
يحكم الواقعة .

---

(١) انظر في الفقه المصرى في ذات الرأى على زكى العرابى ، المبادئ  
الأساسية للتحقيقات الجنائية ، ومشار اليه في الدكتور محمود مصطفى ،  
المرجع السابق ، ص ١٠ ، هامش ٢ .

وقد اخلت بذلك صراحة محكمة النقض المصرية وقضت بأن قانون  
المرافعات هو الأصل العام بالنسبة لقانون الاجراءات الجنائية ويتمين  
الرجوع اليه لسد ما يوجد في القانون الآخر من نقص او للاعانة على تنفيذ  
القواعد المنصوص عليها فيه . نقض ١٩٦٤/١٢/١ ، مجموعة أحكام  
النقض س ١٥ ، رقم ١٥٣ ، ص ١٧٤ ومشارا اليه - مجموعة المبادئ  
القانونية في عشر سنوات لأحمد سمير أبو شادى ، الجزء الثالث ، ص  
١٨٥٠ . كذلك أخذت بالمبدأ المحكمة العليا الليبية انظر حكم عليا  
١٩٥٦/٦/٢٠ ، مجموعة المبادئ القانونية ، ج ١ ، رقم ١٠ ، ص ٢٦٢ ،  
كما اخذت بلات الاتجاه محكمة النقض الفرنسية متأثرة بوحدة الدعويين  
الجنائية والمدنية في الانظمة القانونية القديمة . قارن في ذلك ميرل - فيتى ،  
المرجع السابق ، ص ٦٣١ - ٦٣٧ .

وهذا الرأي وإن كان فيه جانب من الحقيقة إلا أنه لا يعبر عن الحقيقة كلها . حقا إن الاجراءات والمرافعات في تنظيها للخصومة كثيرا ما يشتركان في بعض القواعد العامة (١) . نمثلا قواعد التحقيق النهائي والخاصة بالعلانية وضرورة مباشرة الاجراءات في مواجهة الخصوم وشفوية المرافعة وكيفية اصدار الأحكام وغير ذلك من القواعد تكاد تكون واحدة . كما أن الجهة القضائية المختصة بالخصومة المدنية هي ذاتها المختصة في العادة بنظر الدعاوى الجنائية . والروابط الاجرائية بين أشخاص الخصومتين تكاد تحكمها نظرية واحدة .

ومع ذلك فأوجه التشابه السابقة هي ظاهرة فقط . وإذا كان هناك وجه للتشابه فهو ينحصر في كون قانون المرافعات والاجراءات ينظمان قواعد شكلية تفرض وجود قواعد موضوعية وردت بقانون آخر وهو القانون المدني والتجاري بالنسبة للمرافعات وقانون العقوبات بالنسبة للاجراءات . وقد أغفل الرأي المعارض الفروق الجوهرية بين القانونين والتي يستحيل معها القول بأن الأول وهو المرافعات يعتبر الأصل العام للثاني أي للاجراءات (٢) . فهناك أولا اختلاف في جوهر المصالح التي يحميها كل منهما (٣) . فقانون المرافعات يحمي مصالح مالية للخصوم ، بينما المصالح التي يحميها قانون الاجراءات تتعلق بالدولة وبحقها في توقيع العقاب أو بمصالح معنوية للخصوم كالشرف والاعتبار والحرية الفردية وغيرها من

---

(١) قارن أيضا ميرل - فيتي ، المرجع السابق ، ص ٦٢١ وما بعدها ، ستيفاني - ليفاسير ، المرجع السابق .

الدكتور احمد فتحى سرور ، الوسيط في شرح قانون الاجراءات الجنائية ، ١٩٧٠ ، ص ٤٠ ، الدكتور عبد الفتاح الصيفي ، الرابطة العقابية - بيروت ١٩٧١ ، ص ١٧٣ .

(٢) انظر في الفروق بين الخصومة الجنائية والخصومة المدنية ، ميرل - فيتي ، ٦٢١ وما بعدها ، ستيفاني - ليفاسير ، المرجع السابق ، ص ١١ .

الدكتور احمد فتحى سرور ، المرجع السابق - الاشارة السابقة .  
الدكتور عبد الفتاح الصيفي ، المرجع السابق ، الاشارة السابقة .

(٣) انظر الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١٠ وما بعدها .

المصالح المتعلقة بالشخص والتي لا تشكل حقوقاً مالية . ومن أجل ذلك نجد أن الشرع في قانون المرافعات يعطي للخصوم مكنتات لا تثبت للخصوم في الدعوى الجنائية . ومثل ذلك التنازل عن الخصومة (١) . كما يقرر قواعد خاصة بالتزك وإقطاع الخصومة ، وهي أقلية لا تعرفها الدعوى الجنائية والخصومة الجنائية (٢) . كما أن دور القاضى يتسم بالسلبية في الخصومة المدنية . على حين نجد دوره ايجابيا في الخصومة الجنائية نظرا لاختلاف جوهر المصالح التى تدور حولها كل منهما ، وما للخصوم من مكنتات في مواجهة بعضهم البعض . هذا بالإضافة الى أن الاثبات في المسائل الجنائية تحكمه قواعد مختلفة كليا عن تلك التى تحكم الاثبات في المواد المدنية والتجارية .

كما يلاحظ ثانيا : أن مراكز الخصوم في الدعوى المدنية المنظمة بقانون المرافعات متساوية . وهذا يتفق وطبيعة المصالح التى يدور حولها هذا القانون ، بينما يعطى قانون الاجراءات للنياية العامة في الدعوى الجنائية مكنتات لا تتوافر لمتهم ، وهذا أيضا تبعا لنوعية المصالح المحمية (٣) .

ويلاحظ ثالثا : أن أعمال نصوص قانون المرافعات ووضعها موضع التنفيذ يعتبر من قبيل الاستثناء على القاعدة . ذلك أن الأصل في الالتزامات المدنية والتجارية هو الوفاء بها اختيارا ، ومن ثم لا يلجأ الدائن الى القضاء الا عندما يمتنع المدين عن الوفاء اختيارا . على حين نجد أن القاعدة في قانون الاجراءات الجنائية أنه حتى التطبيق ، بمعنى أنه واجب التطبيق

---

(١) انظر أيضا بيسابيا ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٢) بل أيضا لا تعرف الدعوى المدنية ذاتها ذلك بالنظام اذا ما كانت تابعة للدعوى الجنائية ومن ثم لا يصح للمحكمة الجنائية ان تحكم بانقطاع سير الخصومة لتغير ممثل المدعى بالحقوق المدنية الذى كان قاصرا وبلغ سن الرشد ، لان ذلك لا يتفق بحسب طبيعته وآثاره مع تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية ووجوب سيرهما معا بقدر المستطاع . انظر نقض ١٩٦٢/٢/٥ ، مجموعة احكام النقض س ١٣ ، رقم ٢٩ ، ص ١٠٧ .

(٣) قارن ليونى ، المرجع السابق ، ص ٤١٢ ، مستيفانى - ليفاسير ، المرجع السابق ، ص ١١ وما بعدها ، ميرل - فيتى ، المرجع السابق ، ص ٦٣١ وما بعدها .

لأعمال نصوص قانون العقوبات • ولا يقبل من المتهم أن يفى بالالتزام الخضوع للعقوبة بإرادته ، بل يلزم مباشرة الاجراءات المنصوص عليها للوصول الى حكم نهائي واجب النفاذ تراعى فيه جميع الضمانات التي نص عليها المشرع حماية للمتهم وضمانا لحريته الفردية (١) •

ورابعا : يجدر التنبيه الى أن قانون المرافعات يمكن اعماله لتنفيذ الالتزام المدني جبرا عن المدين وليس فقط لتعويض الضرر الناشئ عن عدم الوفاء ، بينما لا يمكن الالتجاء الى قانون الاجراءات التطبيق العقوبة • ولا يتصور الالتجاء لتنفيذ الالتزام العام بمراعاة أوامر المشرع ونواهي التي تتضمنها القواعد الجزائية •

ومن أجل الفروق السابقة بين المرافعات المدنية والاجراءات الجنائية والتي ترد الى اختلاف الأهداف التي يرمى اليها كل منهما ، فلا يمكن اعتبار المرافعات هو الأصل العام الذي يجب الالتجاء اليه عند خلو قانون الاجراءات من نص يحكم الواقعة • فلو كان الأمر كذلك لما احتاج المشرع الى النص في بعض الحالات على الاحالة الصريحة على قانون المرافعات بصدد بعض الاجراءات •

وإذا كان القضاء قد درج على الاستعانة بنصوص قانون المرافعات لتكملة النقص في قانون الاجراءات (٢) ، فإن ذلك لا يفيد كونه الشريعة

---

(١) انظر ليوني ، المرجع السابق ، ص ١٢ •

(٢) انظر على سبيل المثال نقض ١٩٥٦/٤/٣ ، مجموعة احكام النقض س ٧ ، رقم ١٤٥ ، ص ٥٩٨ ، نقض ١٩٥٦/٢/٧ ، مجموعة احكام النقض س ٧ ، رقم ٤٨ ، ص ١٤٢ • وقد رفضت محكمة النقض في هذا الحكم الاخير الالتجاء الى قانون المرافعات بخصوص تنظيم التوقيع على الاحكام الصادرة في المواد الجنائية وواجب القاضي وحقوق الخصوم والمينة بقانون الاجراءات • وانظر أيضا نقض ٢١ أكتوبر ١٩٦٣ ، مجموعة احكام النقض س ١٤ ، رقم ١٢١ ، ص ٦٦٢ ، ١٩٦٥/٣/١ ، مجموعة احكام النقض س ١٦ ، رقم ٣٩ ، ص ١٧٩ • وهذه الاحكام مشار اليها في مجموعة ابو شادي ، ج ٣ ، ص ١٨٤٩ • وانظر في تطبيق قانون المرافعات في حالة اغفال الفصل في بعض الطلبات نقض ١٩٦٢/٦/١٢ ، مجموعة احكام النقض س ١٣ ، رقم ١٢٨ ، ص ٥٤٦ ، ١٩٦٥/١١/٩ ، مجموعة احكام النقض س ١٦ ، رقم ١٦٠ ، ص ٨٤٠ • وانظر في تطبيق قواعد المرافعات



العامّة للاجراءات ، وانما يتم ذلك بوصفه وسيلة من وسائل التفسير اقتضتها وحدة النظام القانوني كما سنرى في تفسير القاعدة الاجرائية . ولذلك فان القضاء دائما يتطلب عند الاستماع بقواعد المرافعات المدنية الا تكون احكامها متعارضة وجوهر الخصومة والدعوى الجنائية (١) .

ولعل أبرز وجه للاختلاف بين القانونين هو أن المشرع في تنظيمه للدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية لم يلجأ الى قواعد المرافعات وانما وضع لها قواعد مستقلة تتفق وطبيعة الدعوى الجنائية الأصلية ونص صراحة على خضوع الدعوى المدنية التبعية للقواعد الخاصة بها في قانون الاجراءات الجنائية

## ٢ - قانون الاجراءات الجنائية وقانون السلطة القضائية :

كثيرا ما يتضمن القانون المنظم للسلطة القضائية نصوصا تنظم الاجراءات الواجب اتباعها أمام القضاء بجهاته المتعددة ولاشك أن مثل تلك النصوص تعتبر مكملّة لقانون الاجراءات الجنائية فيما لم يرد بشأنه نص فيه . ومثال ذلك النصوص المنظمة لما يجب اتباعه من اجراءات في حالات وقوع الجريمة من أحد القضاة وضرورة الحصول على اذن بتحريك الدعوى من الجهات المنصوص عليها فيه . ولكن عند التعارض بين نصوص الاجراءات الجنائية ونصوص قانون السلطة القضائية فالقاعدة الواجب اتباعها لحل هذا التنازع هي أن لنص الخاص يقيد تطبيق النص العام (٢) .

بالنسبة للدعوى المدنية التبعية فيما لم يرد بشأنه نص في قانون الاجراءات وما لا يتعارض وطبيعتها ، تنص س ٧ ، رقم ١٦٢ ، ص ٥٦١ ، ١٩٦٢/٢/٥ مجموعة احكام النقض س ١٣ ، رقم ٢٩ ، ص ١٠٧ . وهذه الاحكام جميعها مشار اليها في مجموعة أبو شادي ، ص ١٨٥٢ وما بعدها .

(١) وهذا هو اتجاه الفقه الاجرائي الراجح في مصر . انظر الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ، ص ١٠ ، الدكتور عمر السعيد رمضان ، ص ٩ .

الدكتور أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ٤٠ وما بعدها . (٢) كل ذلك ما لم يرد بقانون السلطة القضائية نص يقرر صراحة او ضمنا الغاء ما يتعارض معه من نصوص في قانون الاجراءات ، اذ في هذه الحالة تطبق قاعدة ان النص اللاحق يلحق النص السابق . وهذا ما عتدو

ولما كان قانون السلطة القضائية يشتمل على قواعد تطبق بشأن المحاكم عامة على اختلاف جهاتها بينما ينظم قانون الاجراءات الجنائية ما يتبع أمام المحاكم الجنائية خاصة ، فإن النص الخاص يكون ذلك المنصوص عليه في قانون الاجراءات الجنائية ويتمن تطبيقه . ومن أمثلة التعارض بين القانونين ما نصت عليه المادة ١٦ من قانون السلطة القضائية الصادر عام ١٩٧٢ حيث جاء بها : « اذا دفع في قضية مرفوعة أمام المحاكم بدفع يثير نزاعا يدخل الفصل فيه ولاية جهة قضائية أخرى وجب على تلك المحاكم اذا رأت ضرورة الفصل في الدفع قبل الحكم في موضوع الدعوى أن توقف الحكم في الموضوع وأن تعدد للخصم الموجه اليه الدفع ميعادا يستصدر فيه حكما نهائيا من القاضي المختص ... » . وهذا النص يتعارض وما نصت عليه المادة ٢٢١ اجراءات من أن للحكمة الجنائية تختص بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في للدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . ولم ينص قانون الاجراءات الجنائية الا على مسائل الأحوال الشخصية وبعض المسائل الجنائية اذا ما توافرت شروط معينة . ومعنى ذلك أن المحاكم الجنائية لها اختصاص الحكم في المسائل الفرعية المدنية والتجارية والادارية بمقتضى المادة ٢٢١ رغم ما تقضى به المادة ١٦ من قانون السلطة القضائية . وبطبيعة الحال يكون نص المادة ٢٢١ اجراءات هو الواجب التطبيق بوصفه النص الخاص .

---

محكمة النقض بصدد تحديد العلاقة بين نص المادة السادسة من قانون السلطة القضائية المسمى الصادر في ٢١ فبراير ١٩٥٩ وبين نص المادتين ٣٦٧ ، ٣٧٢ من قانون الاجراءات ، اذ قررت أنه مادام لم يرد بنصوص قانون السلطة القضائية ما يغير احكامها مما مؤداه ان الشرع اكتفى بتنظيم ما اشار اليه في المادة السادسة منه مما لا يتعارض مع احكام المادتين ٣٦٧ ، ٣٧٢ سالفتي الذكر . انظر تقض ١٧/٥/١٩٦٠ ، مجموعة احكام النقض ص ١١ ، رقم ٩٢ ، ص ٤٨٦ .

والحكم السابق لا ينصرف الى الحالة المذكورة بالثنى وانما يقف فقط عند الحالات التي يكون فيها تعارض بين نص من قانون السلطة القضائية بتعلق بتنظيم القضاء الجنائي ونص آخر في قانون الاجراءات . اذ في هذه الحالات فقط تطبق قاعدة أن النص اللاحق يقيد او يلغى النص السابق .

### البحث الثالث القاعدة الإجرائية

تفريدها - تفسيرها - سريانها من حيث المكان والزمان .

١ - تفريد القواعد الإجرائية . ٢ - مصدر القاعدة  
الإجرائية . ٣ - تفسير القاعدة الإجرائية . ٤ - سريان  
القاعدة الإجرائية من حيث المكان . ٥ - سريان ، قواعد  
الإجرائية من حيث الزمان . ٦ - تطبيقات قاعدة الأثر الفوري  
لقواعد الإجرائية . ٧ - هل يمكن أعمال استثناء القانون  
الأصلي في محيط القوانين الإجرائية ؟

#### ١ - تفريد القواعد الإجرائية :

إذا كانت الأحكام التي تخضع لها القواعد الإجرائية تختلف عن تلك  
التي تحكم القواعد الموضوعية المتعلقة بقانون العقوبات ، فإن وضع ضابط  
للتمييز بين النوعين من القواعد هو أمر لازم وهام في الوقت ذاته .

ولا شك أن ضابطا يعتمد في وضع القواعد التشريعية ، أى في مجموعة  
قانون العقوبات أو في مجموعة قانون الإجراءات ، هو ضابط شكلي لا يصف  
الباحث في هذا الصدد (١) . فكثيرا ما يتضمن قانون العقوبات قواعد  
إجرائية ، كما أن هناك من القواعد الموضوعية توجد في مجموعة قانون  
الإجراءات (٢) ، فضلا عن أنه لو كان الأمر كذلك لما قامت أدنى صعوبة في  
التمييز بين النوعين من القواعد . فمثلا أثر التنازل عن الشكوى (٣) والتقدم  
هى من القواعد الموضوعية التي وردت بقانون الإجراءات . بينما القاعدة  
الخاصة بضرورة رفع الدعوى من النيابة العامة بالنسبة للجرائم التي تقع  
من المصيرين بالخارج ولا يسمح بصدها بالادعاء المباشر هى من القواعد  
الإجرائية المنصوص عليها بقانون العقوبات (٤ م) .

(١) انظر الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٣ .

(٢) قانون ستيقاني - ليفاسير ، المرجع السابق ١١ وما بعده .

(٣) انظر فانيى ٦٤ .

وقد قال الفقه بمعايير متعددة للتمييز بين القواعد الموضوعية والقواعد الاجرائية (١) - غير ان الميار السليم في نظرنا هو الذي يتخذ موضوع القاعدة المناط للتمييز (٢) . وبعبارة أخرى : يجب اقامة التفرقة تبعاً لتعلق القاعدة بحق الدولة في المقاسب أو بحق الدولة في الدعوى الجنائية أى وسيلتها في اقتضاء العقاب (٣) . فالقاعدة تكون موضوعية اذا كانت تنظم الشروط اللازم توافرها لثبوت حق الدولة في العقاب وما ينشأ عن هذا الحق من روابط قانونية شخصية (٤) . بينما تكون القاعدة اجرائية متى تملت بالشكل الذي يضمن أن تفرغ فيه الدعوى الجنائية ، ليس بوصفها حقاً مجرداً ، وانما بوصفها نشاطاً اجرائياً يهدف الى تقرير حق الدولة في العقاب ، وما ينشأ عن هذه الممارسة من روابط اجرائية بين اشخاص الخصومة الجنائية .

وترتبا على ذلك تعتبر من القواعد الموضوعية للمنطقة بحق الدولة في العقاب تطبيق ثبوت هذا الحق على شكوى من المجنى عليه (٥) وائر التنازل عنها . وكذلك الحق في الطعون في الأحكام اذ يتوقف عليها امكان اقتضاء حق الدولة في العقاب من عدمه . وايضا القواعد المتعلقة بالتقدم وسقوط الدعوى بالوفاة والعفو والقواعد الخاصة بالعقوبة وتنفيذها وسقوطها (٦) .

على حين يدخل في نطاق القواعد الاجرائية تلك المتعلقة بشكل الأعمال الاجرائية الخاصة بممارسة الدعوى . ومثال ذلك القواعد المنظمة للصفة في رفع الدعوى واجراءات التحقيق والاختصاص ونظر الدعوى والمواعيد الخاصة بممارسة تلك الاجراءات عدا تلك المواعيد التي يتأثر بها الحق في العقاب ومثالها مواعيد الطعن .

(١) انظر الدكتور السعيد رمضان .

(٢) ستيفاني - ليفاسير ، المرجع السابق ، ص ١٠ وما بعدها .

(٣) فانيي ، المرجع السابق ، ص ٥ .

(٤) انظر ايضا الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٤ .

(٥) عكس ذلك فانيي ، المرجع السابق ، ص ٦ .

(٦) انظر بالنسبة لجميع تلك القواعد ما سيأتي بعد بخصوص تطبيق مريان القاعدة الاجرائية من حيث الزمان .

## ٢ - مصادر القاعدة الإجرائية :

ان القواعد الاجرائية تجد مصدرها الوحيد في التشريع . وذلك نظرا للصلة الوثيقة بينها وبين القواعد الموضوعية، بحيث تعتبر الشريعة الاجرائية امتدادا للشريعة الموضوعية . هذا بالإضافة الى أن الأهداف التي تتوخاها القواعد الاجرائية متمثلة في حسن سير العدالة الجنائية ، هي أهداف تحتاج الى ضوابط تشريعية محددة ضمانا لتحقيقها وفعاليتها .

والمصدر التشريعي الرئيسي للقواعد الاجرائية في مصر هو القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ باصدار قانون الاجراءات المرفق به والذي عمل به ابتداء من ١٥ نوفمبر ١٩٥١ (١) . وقد لحق بهذا القانون تعديلات صدرت بها قوانين لاحقة على صدوره ، البعض منها قبل نفاذه والبعض الآخر بعد ذلك .

### وهذه القوانين المعدلة هي :

#### ١ - القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ والصادر في ١٧ أكتوبر ١٩٥١ (٢) .

(١) وقد نصت المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ على انه يعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، الا انه لم يتم نشره في تلك الجريدة الا في ١٥ أكتوبر ١٩٥١ . كما نصت المادة الاولى من قانون الاصدار على الفاء قانون تحقيق الجنايات الذي كان معمولا به امام المحاكم الوطنية وقانون تحقيق الجنايات الذي كان معمولا به امام المحاكم المختلطة ، وكذلك الفاء القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ بتشكيل محاكم الجنايات ، والمرسوم بقانون الصادر في ٩ فبراير ١٩٢٦ يحمل بعض الجنايات جنحا اذا اقترنت بأعذار قانونية او ظروف مخففة ، والمرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ بشأن اعادة الاعتبار، والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ الخاص بالأوامر الجنائية ، واستعاض عن هذه القوانين جميعا بتانون الاجراءات الجنائية مع الفاء كل حكم مخالف لأحكامه . وقد أضيفت فقرة الى المادة الاولى بالقانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٢ نوفمبر لذات السنة تقرر حكما انتقاليا خاصا باجراءات الاوامر الجنائية جاء بها « وتظل القواعد المعمول بها حتى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ سارية على الاوامر الجنائية الصادرة في مواد المخالفات قبل هذا التاريخ » .

(٢) وهو يقضى بإضافة فقرة جديدة الى المادة الاولى من قانون الاصدار تنص على : « ويستمر ضباط البوليس المنتدبون للقيام بوظيفة النيابة العامة لدى محاكم المروور في عملهم . ويجوز لوزير العدل بناء على طلب النائب العام أن يندب أحد رجال البوليس لأداء وظيفة النيابة العامة لدى هذه المحاكم » .

- ٢ - القانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥١ والصادر في ١٢ نوفمبر ١٩٥١ (١).
- ٣ - المرسوم بقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ (٢).
- ٤ - المرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ (٣).
- ٥ - القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥ (٤).
- ٦ - القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ (٥).
- ٧ - القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ (٦).
- ٨ - القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٨ (٧).
- ٩ - القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ (٨).
- ١٠ - القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٢ (٩).

(١) أنظر هامش (١٠).

(٢) وبمقتضاه تم تعديل المادة الأولى من قانون الإصدار بإضافة رقم جديد إلى القوانين الملغاة يصدر قانون الإجراءات وهي المواد من ١٠٣ - ١٦٦ . لأجله السجون الصادر بها الأمر العالي المؤرخ في ٩ فبراير سنة ١٩٥١ .

(٣) وبمقتضاه أعاد المشرع اختصاص التحقيق في الجنايات إلى النيابة العامة بدلا من قاضي التحقيق . وقد ألغيت بمقتضاه بعض المواد ( ١١ ، ٦٨ ، ١٩٨ ، ٢٠٧ ) وعدلت في بعضها الآخر ( ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٨٦ ، ١٧٩ ، ١٩٢ ، ١٩٦ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٣ ، ٢١٦ ) وأضيفت المادة ١٩٩ مكررا .

(٤) وبمقتضاه أضيفت المادة ٩٥ مكررا .

(٥) وبمقتضاه أعيد تعديل المواد ٦٣ ، ٦٤ ، ١٦٢ ، ٢٢٠ ، ٢١٤ .

(٦) وبه عدلت المواد ٦٤ ، ١٥٨ ، ١٥٩ وأضيفت فقرة ثانية إلى المادة ١٢٣ كما أضيفت المواد ٢٠٨ مكررا ( وقد ألغيت بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ) ، ٢٧٦ مكررا . كما تناول بالتعديل أيضا المادتين ٢٨٩ ، ٢٢٥ مكررا .

(٧) وقد عدل المادة ٩١ .

(٨) وبه عدلت حالات وإجراءات الطعن بالنقض .

(٩) وهو من أهم التعديلات التي لحقت بقانون الإجراءات وقد عدل بمقتضاه نظام الاحالة كما استخدم نظام المستشار الفرد للفصل في بعض الجنايات والتي اختصاص محاكم الجناح بنظر بعض الجنايات . وقد ألغى نظام المستشار الفردي بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بإصدار قانون السلطة القضائية الذي .

- ١١- القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ والخاص بحماية الأموال العامة .  
١٢ - القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٢ .  
هذا بخلاف القواعد الاجرائية الخاصة التى تضمنتها القوانين الخاصة  
والتي بمقتضاها يتم الحد من نطاق تطبيق القواعد الاجرائية العامة الواردة  
بقانون الاجراءات والقوانين المعدلة له .

كما يلاحظ أيضا هنا ما سبق بيانه بخصوص وجود القواعد الاجرائية  
في قانون العقوبات والقوانين المكملة له . وهى في ذلك تعتبر مكملة لنصوص  
قانون الاجراءات الجنائية في تنظيمه للاجراءات . وتتحدد العلاقات بينهما  
على ضوء قاعدة أن النص الخاص يقيد النص العام ويكون واجبا تطبيقه .  
وإذا كان العرف لا يمثل مصدرا لقواعد قانون العقوبات فهو كذلك  
لا يعتبر مصدرا للقواعد الاجرائية الجنائية لتعارض ذلك مع الشريعة  
الاجرائية التى تعتبر انعكاسا للشريعة الموضوعية (١) .

كما لا يعتبر مصدرا للقواعد الاجرائية العرف القضائي أو التقاليد  
القضائية . فمخالفة تلك التقاليد ، ولو كانت قررت بمعرفة محكمة النقض ،  
لا يترتب عليها أى جزاء اجرائى .

كذلك أيضا يخرج عن اطار مصادر القاعدة الاجرائية المنشورات  
الوزارية المتعلقة بتطبيق القانون . كما لا تعتبر هذه المنشورات حتى مجرد  
تفسيرات رسمية للقانون (٢) .

والحال كذلك بالنسبة للتعليمات (٣) التى تصدر من الرؤساء بالجهات  
القضائية ، عدا تلك التعليمات التى تعكس حقا اجرائيا مقروا بمقتضى  
قاعدة تشريعية . ومثال ذلك التعليمات الصادرة من النائب العام بخصوص  
رفع الدعوى بالنسبة لبعض القضايا . وحتى في مجال هذا الاستثناء

(١) قارن أيضا فتاوى ، المرجع السابق ، ص ٩ .

(٢) أنظر فتاوى ، المرجع السابق ، ١٠ .

(٣) وقد قضت محكمة النقض بأنه لا يصح الاعتماد بالتعليمات في  
مقام تطبيق القانون ، نقض ١٠/٤/١٩٦٥ ، مجموعة ابو شاذى ج ٣ ،  
رقم ٣٩٠٦ ، ١٨٤٦ .

(٤ م - الاجراءات الجنائية ج ١)

فالمصدر للقاعدة الاجرائية يكون هو أيضا ذات التشريع الاجرائي الذي يغول النائب العام هذا الحق .

وبالنسبة لأحكام محكمة النقض فهي لا تعتبر مصدرا للقواعد الاجرائية ولو صدرت من دوائرها المجتمعة . ومعنى ذلك أن مخالفة المبادئ التي تقرها محكمة النقض متعلقة بالقواعد الاجرائية لا يترتب عليها قانونا أدنى جزاء اجرائي (١) .

أما بخصوص المبادئ التي تقرها المحكمة العليا فهي تعتبر ملزمة فقط بالنسبة لتفسير القواعد القانونية وذلك بناء على ما نص عليه قانون انشاء تلك المحكمة .

## ٢ - تفسير القاعدة الاجرائية :

ان القواعد الاجرائية تخضع في تفسيرها للقواعد العامة في تفسير القاعدة القانونية . والذي يمتينا في هذا المجال هو أن نوضح الآتي :

أولا : ان تفسير القواعد الاجرائية الجنائية لا يحكم بذات القواعد التي تحكم تفسير قانون العقوبات لما بين القانونين من اختلاف في الموضوع والغاية . فقانون العقوبات يعنى مصالح معينة من الأضرار أو التهديد بالأضرار بها . ولذلك فهو يحدد نطاق التجريم من نطاق للأفعال المباحة ومن ثم فلا يسمح في تفسير قواعده بالقياس لما في ذلك من خروج على مبدأ الشرعية . ولذاذات الحكمة فادى البعض بوجود الابتعاد عن التفسير الواسع للقواعد التجريبية . بينما يهدف المشرع في قانون الاجراءات الجنائية الى ضمان حسن سير العدالة الجنائية ، وبالتالي فقواعد التفسير

---

(١) انظر في المعنى العكسي نقض ايطالى ١٤ يونيو ١٩٤٧ ومشارا اليه في فانيي ، المرجع السابق ، ص ١٠ حيث قررت انه بالرغم من أن حكم القاضي لا يكتسب قيمة الا بالنسبة للحالة المروضة والصادر بشأنها ، الا أن سلطة محكمة النقض نذهب ابعد من ذلك ليس في معنى الأمر وانما في معنى التعليم والتوجيه ، اى سلطة معنوية . وهى لذلك لانسمح للقاضي بأن يخالف هذه التعاليم دون سبب معقول .  
وقارن في نقد هذا الاتجاه رانيري ، محكمة النقض المشرعة ، مجلة قانون العقوبات والاجراءات ، ١٩٥٨ ، ١٩٩٠ .



التي تحكم القواعد القانونية بصفة عامة هي التي تطبق بعدد القاعدة  
الاجرائية •

ثانيا : يترتب على ما سبق أن التفسير في قانون الاجراءات قد يكون  
مقررا كما قد يكون مضيقا أو موسعا . كل ذلك حسبما يستخلص الباحث  
من النص متخذا الغاية منه المعيار الذي يهتدى به • ومادامت الغاية من النص  
هي معيار الباحث في التفسير الموسع أو المضيق أو المقرر فيسكن أن يكون  
التفسير موسعا حتى في مجال النصوص الاستثنائية (١) •

والتفسير ينقسم من الناحية الشخصية الى رسمى ، فقهى ، قضائى  
وغنى عن البيان أن التفسير القضائى صالح فقط للحكمة ،  
البحث وبالنسبة للقاضى الأدنى درجة عند التزامه قانونا بما قضت به محكمة  
النقض أو المحكمة الاستئنافية •

ثالثا : أن القياس كطريق من طرق التفسير جائز في نطاق القواعد  
الاجرائية وذلك باعتبار أن تلك القواعد ترمى دائما الى حسن سير العدالة  
الجنائية بالموازنة بين الصالح العام وبين ضمانات المتهم • وإذا كان القياس  
غير جائز في محيط التجريم لمخالفة ذلك لمبدأ الشرعية ، فانه في محيط القواعد  
الاجرائية لا يتضمن مساسا بالمبدأ المذكور وإنما قد يكون خيرا معين للباحث  
في تحقيق العدالة الجنائية •

غير أنه يلاحظ على اعمال القياس في تفسير القواعد الاجرائية ما يلى :

١ - أنه لا قياس على نص استثنائى تطبقا لقاعدة أن الاستثناء لا يقاس  
عليه (٢) • وقد ذهبت محكمة النقض الى أن القياس على النص الاستثنائى  
جائز اذا كان ذلك في صالح المتهم (٣) •

---

(١) انظر اكثر تفصيلا مؤلفنا في قانون العقوبات العسكرى ، دار  
النهضة ، ١٩٦٧ •

(٢) في ذات المعنى قضاء النقض المصرى . انظر على سبيل المثال  
١٩٥٦/١٠/٢٠ ، مجموعة أبو شادى ، ج ٢ ، رقم ٢٦٠٦ ، ١١٧٢ ، نقض  
٧ مارس ١٩٦٧ ، مجموعة احكام النقض س ١٨ . رقم ٦٨ ، ص ٣٣٤ •  
(٣) قاردن نقض ١٠ نوفمبر ١٩٥٨ ، مجموعة احكام النقض س ٩ ،  
رقم ٢١٩ ، ص ٧٩١ حيث قضت بتطبيق المادة ٣١٢ عتوبات والخاصة  
=

٢- أن القياس ضد صالح المتهم بالنسبة للقواعد التي تقيد من حريته غير جائز باعتبار أن مثل تلك القواعد تشكل استثناء على الأصل العام في الحرية الفردية (١) .

٣- لا يلزم أن ينصب القياس على نص في قانون الاجراءات الجنائية ، بل يمكن أن يستد الى أى فرع آخر من فروع القانون كالمرافعات المدنية والتجارية أو الاجراءات المتعلقة بالقضاء الادارى .

#### خطوات الباحث في تفسير القاعدة الاجرائية :

من العرض السابق يمكن أن نلخص خطوات الباحث في تفسير القاعدة الاجرائية في الآتى :

١- أن يبحث أولاً في نصوص الاجراءات الجنائية عن نص يحكم الحالة المعروضة فإذا وجد نصاً يحكمها يفسره مهتدياً بالغاية منه (٢) . ويستوى بعد ذلك أن يكون تفسيره مقررأ أو موسماً أو مضيقاً .

٢- اذا لم يجد الباحث نصاً في قانون الاجراءات يحكم الحالة ، عليه أن يلجأ الى القياس باحثاً عن نص في قانون الاجراءات يحكم حالة مماثلة ومتحدة في العلة . فاذا لم يجد أمكنة الالتجاء بعد ذلك الى الفروع القانونية الأخرى بادئاً بأقربها صلة بقانون الاجراءات وباحثاً عن نص يحكم واقعة مماثلة لتلك المعروضة ومتحدة معها في العلة .

٣- اذا لم يجد الباحث نصاً يقيس عليه حكم الحالة المعروضة في الفروع القانونية الأخرى فليته الالتجاء الى المبادئ العامة التي تحكم الاجراءات الجنائية ، فان لم يجد الى حل للمشكلة التجأ الى المبادئ العامة التي

---

بضرورة التقدم بالشكوى من المجنى عليه في السرقات بين الاصول والفروع والأزواج على جريمة خيانة الأمانة لاتحاد العلة .

(١) في ذات المعنى ليونى ، المرجع السابق ، ٢٠ وما بعدها .

(٢) انظر ايضا تقض ١٩٦٠/٣/١٥ ، ١٩٦١/٤/١٧ ، مجموعة أبو شادى ، ج ٢ ، رقم ٣٨٩٦ ، ١٨٣٩ .

تحكم الاجراءات بصفة عامة . مدنية كانت أم تجارية أم ادارية (١) . واذا لم يجد حلا فليح أن يمتدى بالمبادئ العامة التي تحكم النظام القانوني للدولة (٢) .

وجدير بالذكر أن قاعدة الشك يضر لصالح المتهم تخرج عن نطاق نظرية تفسير القاعدة الاجرائية (٣) . فهذه القاعدة تجد مكانها الصحيح في المبادئ التي تحكم اقتناع القاضى وحرية فى تكوين عقيدته . فهي تتعلق بتقييم الأدلة وتفسير مضمونها . ومادام الأصل فى الانسان البراءة . فان أى شك فى تقييم ثبوت التهمة بأدلة معينة أو تفسير مضمون الدليل يجب أن يفسر لصالح المتهم . فقضاء الفاضى بالادانة لابد أن يكون يقينا .

#### ٤ - سرعان القواعد الاجرائية من حيث المكان (٤) :

اذا كان قانون الاجراءات الجنائية هو الوسيلة الوحيدة لتطبيق قانون العقوبات فلا بد أن يرتبط تطبيقه بالنطاق المكاني لهذا الأخير . وعلى ذلك فان قاعدة الاقليمية المقررة بالمادة الاولى من قانون العقوبات تعكس بدورها النطاق المكاني لقانون الاجراءات الجنائية . وهذه المادة تنص على أن « تسرى أحكام هذا القانون على كل مصرى أو أجنبى يرتكب فى الاراضى المصرية جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه » . ويعد فى حكم الاراضى المصرية الطائرات والسفن المصرية حيثما وجدت اذا لم تكن خاضعة لقانون أجنبى حسب القانون الدولى .

فالقاعدة العامة هى أن قانون الاجراءات الجنائية يطبق على اقليم الدولة المصرية بصدد جميع الجرائم التي ترتكب فى داخل الاطار الاقليمى . كما أنه يطبق فى جميع الأحوال التي يطبق فيها قانون العقوبات حتى بالنسبة للجرائم

(١) قانون أيضا لوى - المرجع السابق . ٢٠ وما بعدها .

(٢) وقد قضت محكمة النقض بأنه لا يعيب الحكم استئناده فى تفسير القانون الى قواعد المنطق والعدالة بما لا يخالف حكم القانون . نقض ١٩٦٢/١/١ . مجموعة أبو شادى ج ٣ ، رقم ٣٨٩٨ ، ١٨٤١ .

(٣) انظر لوى - المرجع السابق ، ٢٠ وما بعدها .

(٤) انظر فى الموضوع : ليفاسير ، نطاق تطبيق القانون فى الزمان والمكان ، جامعة القاهرة ٦٥ - ١٩٦٦ .

التي تقع بالخارج ويحكمها القانون المصري بالتطبيق لمبدأ عينية النص الجنائي وأيضا تلك التي يختص بها القانون المصري بالتطبيق لمبدأ شخصية النص»

غير أن القاعدة العامة السابقة يرد عليها استثناءان :

الاول : وهو أن قانون الاجراءات الجنائية لا يطبق على الجرائم التي تقع في الأماكن التي تستع باعفاءات أو حصانات دبلوماسية . وكذلك على الجرائم التي تقع من أشخاص يستعون بشئ تلك الاعفاءات . ومثال ذلك الجرائم التي تقع بستر البعثات الدبلوماسية أو على السفن الأجنبية الحرة الموجودة في الموانئ المصرية وكذلك المائزات الأجنبية الحرة التي توجد في الأراضي المصرية برضاء السلطات المختصة . وأيضا الجرائم التي تقع من رؤساء الدول الأجنبية وأعضاء التمثيل الدبلوماسي والقنصلي .

الثاني : وهو حيث يعترف القانون المصري ببعض الاجراءات التي تباشرها سلطات قضائية أجنبية : سواء أكان ذلك بمقتضى نص قانوني أم بمقتضى معاهدات أو اتفاقيات دولية . ومثال ذلك :

١ - الاعتراف من قبل المشرع بالحكم الأجنبي الصادر في جريمة ارتكبت بالخارج ويختص بها قانون العقوبات المصري بالتطبيق لمبدأ العينية أو الشخصية . فقد رب المشرع على الحكم الأجنبي آثارا تتعلق بحدود سلطة النيابة العامة في رفع الدعوى .

٢ - الاعتراف ببعض الاجراءات التي تباشر بمعرفة هيئات قضائية أجنبية عند النظر في طلبات تسليم المجرمين من غير الرعايا المصريين »

٣ - تنظم بعض المعاهدات والاتفاقات الدولية الانابات القضائية وذلك بالسماح للسلطات المصرية بطلب اتخاذ اجراءات قضائية من هيئات قضائية أجنبية حيال شخص معين يقيم بالخارج ، متى كان الاجراء يتوقف عليه الفصل أو التصرف في دعوى من اختصاص القضاء المصري . ومفاد ذلك الاعتراف بصحة الاجراءات التي تتخذها الهيئات القضائية للأجنبية مع ترتيب الآثار القانونية على ذلك .

٥ - سرعان القواعد الاجرائية من حيث الزمان :

ان القاعدة العامة في سرعان القواعد الاجرائية من حيث الزمان هي أنها تجري بأثر فوري ومباشر . بمعنى أن قانون الاجراءات يسرى على الوقائع التي وقعت في ظله ولو تلاحقت القوانين بعد ذلك . فالاجراء يحكمه القانون الذي كان ساري المفعول وقت مباشرته . فاذا ما تم صحيحا وفقا لأحكام القانون القائم وقت مباشرته ظل كذلك ولو تغيرت القوانين في فترات لاحقة يكون بمقتضاها الاجراء غير صحيح (١) .

والعبارة هي بوقت مباشرة الاجراء وليست العبارة بوقت وقوع الجريمة التي اتخذ الاجراء بمناسبة . فالقانون الساري المفعول وقت وقوع الاجراء هو الذي يطبق وليس القانون الذي كان ساريا وقت وقوع الجريمة . ذلك أن قانون الاجراءات لا يتعلق بحق الدولة في العقاب الذي ينشأ بوقوع الجريمة وإنما بقواعد ممارسة اجراءات الدعوى التي هي وسيلتها لاقتضاء الحق في العقاب ، ومن ثم فهو يتصل بسير العدالة الجنائية والتي هي مصلحة عامة تفوق مصالح الخصوم في الدعوى .

وينبنى على القاعدة العامة السابقة أمران :

الأول : هو عدم رجعية قانون الاجراءات الجنائية على اجراءات تمت في ظل قانون قديم .

فالاجراءات التي بوشرت صحيحة في ظل قانون ملغى تظل صحيحة ولو صدرت قوانين جديدة تنظم أحكاما مختلفة لتلك الاجراءات .

الثاني : أن قانون الاجراءات الجنائية يسرى من يوم نفاذه على

---

(١) انظر ايضا نقض ١٧/٤/١٩٥٦ ، مجموعة احكام النقض س ٧ ، رقم ١٧١ ، ص ٦٠٤ ، نقض ٢١/٥/١٩٦٥ ، مجموعة احكام النقض س ١٦ ، رقم ١٠٦ ، ص ٥٢٢ ومشارا اليها في مجموعة ابو شادي ، ج ٣ ، رقم ٢٨٧٢ ، ورقم ٢٨٧٤ ، ص ١٨٢٥ .

الاجراءات التي يضمن مباشرتها ولو كانت تتعلق بدعاوى تم تحريكها قبل صدور القانون الجديد (١) .

#### ٦ - تطبيقات قاعدة الأثر الفوري للقواعد الإجرائية :

تثير قاعدة الأثر الفوري والمباشر لقانون الاجراءات الجنائية بعض الصعوبات في التطبيق . والحقيقة هي أن الصعوبة التي يمكن أن تنشأ انما تتعلق بتحديد القواعد الموضوعية والقواعد الاجرائية وما اذا كان القانون الجديد المراد تطبيقه يتعلق باحداها دون الأخرى . وسنرى تفصيل ذلك فيما يلي :

#### اولا - القوانين الخاصة بتشكيل المحاكم والاختصاص :

لا شك أن القواعد التي تنظمها مثل تلك القوانين هي من القواعد الاجرائية . فهي لا صلة لها على الاطلاق بحق الدولة في العقاب وانما تتعلق باجراءات ممارسة الدعوى وما ينشأ عن ذلك من روابط اجرائية تهدف جميعها الى حسن سير العدالة الجنائية بغض النظر عن اقرار أو نفي الحق الموضوعي . وينبغي على ذلك أن هذه القوانين تطبق بأثر فوري ومباشر على جميع الدعاوى التي لم يفصل فيها بحكم بات ولو كانت رفعت أو حركت في ظل قانون قديم (٢) . ومثال ذلك القوانين التي تضع قواعد جديدة

---

(١) وقد ذهب البعض الى أن قانون الاجراءات الجنائية يسرى بأثر رجعي ما دام يتعلق بجريمة وقعت قبل صدوره . وشأنه في ذلك شأن قانون العقوبات . انظر الدكتور حسن صادق المصفاوي ، اصول الاجراءات الجنائية ، ١٨٦٤ ، ص ١٤ .

غير أن هذا الرأي يتجاهل حقيقة هامة وهي أن قانون العقوبات يحكم الواقعة المكونة للجريمة وهي قد حدثت فعلا في ظل القانون القديم وبالتالي تحكم بمقتضى نصوصه على حين أن قانون الاجراءات الجنائية يحكم الواقعة المكونة للاجراء ومن ثم فهو يحكم ما يتبع من تلك الوقائع في ظله . ومن هنا كانت اهمية التمييز بين القاعدة الاجرائية والقاعدة الموضوعية . فهذه الأخيرة تتعلق دائما بالجريمة ولذلك لا تطبق الا اذا كانت الجريمة قد وقعت في ظلها ولا تترد الى الماضي الا اذا كانت اصلح للمتهم وذلك على سبيل الاستثناء .

(٢) نض ٢٨/٤/١٩٥٩ ، مجموعة احكام النقض س ١٠ ، رقم ١٠٩ ، ص ٤٤٩ حيث قضت بوجوب تطبيق القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ الذي نقل اختصاص الفصل في مسائل التهريب من اللجنة الجمركية المنصوص

=

لصحة تشكيل المحكمة أو تضع شروطا جديدة فينبى القضاة ، أو تلغى اختصاص محكمة معينة بنظر الدعاوى أو تحيل اختصاصها الى محكمة أخرى .

ففى مثل الأحوال السابقة تظل الاجراءات التى تست فى ظل القانون القديم صحيحة ويسرى القانون الجديد على الدعاوى التى لم يفصل فيها بحكم بات (١) ، ولو كان ذلك فى غير صالح المتهم .

عليها فى اللائحة الجمركية الصادرة فى ١٣ مارس ١٩٠٩ الى القضاء صاحب الولاية العامة حتى بالنسبة للوقائع التى حدثت قبل سريان القانون المذكور وقبل الفصل فيها من اللجنة المذكورة .

وانظر نقض ١١/١١/١٩٦٠ ، مجموعة احكام النقض س ١١ ، رقم ١٦١ ، ص ١٣٦ حيث قضت بوجوب الحكم بعدم الاختصاص بنظر الدعوى الناشئة عن مقاومة دودة القطر ورى البرسيم بعد الميعاد فى المخالفات للجان الادارية المشكلة لهذا الغرض تطبيقا للقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ .

وغنى عن البيان انه اذا كان القانون الجديد يضع نصوصه انتقالية يتعين تطبيقها ولا تطبق القاعدة العامة الواردة بالثنى الا عند خلو القانون الجديد من نص يحكم الدعاوى القائمة فعلا .

(١) يرى بعض الفقهاء الفرنسيين مؤيدا بأحكام القضاء ان القوانين الجديدة محل البحث لا تطبق الا بالنسبة للدعاوى التى لم يفصل فيها بحكم ولو لم يكن بانا . انظر ميرل - فيتى ، المرجع السابق ص ١٩٠ والاحكام المشار اليها فيه . ويؤيد الدكتور احمد فتحى سرور ( المرجع السابق ، ص ١٣ ) هذا الراى عندما يترتب على تعديل القانون انقاص ل ضمانات المتهم .

والحقيقة هى ان الراى السابق على وجهته يؤدى الى نتائج لا يمكن التسليم بها . اذ لو اخذنا ضمانات المتم ك معيار لتطبيق القانون لانتهينا الى اعتبار جميع القواعد الاجرائية تأخذ حكم القواعد الموضوعية وفى هذا تغليب لصالح المتهم على الصالح العام فى حسن سير الجهاز القضائى بينما تهدف الاجادة الاجرائية الى التوفيق بين الاعتبارين . هذا فضلا عما يؤدى اليه المعيار السابق من عدم ثبات فى محيط قوانين التنظيم القضائى لان صالح المتهم سيتحدد بحسب كل دعوى على حدة . وبالإضافة الى ما سبق فان استبعاد القانون الجديد بالنسبة للدعاوى التى صدر فيها حكم غير بات قد يؤدى الى نتائج غير مقبولة وخاصة اذا اخذنا فى الاعتبار ان الطعون قد يترتب عليها اعادة الدعوى الى المحكمة التى اصدرت الحكم للفصل فيها من جديد . ولذلك قضت محكمة النقض انه اذا نقض الحكم واحيلت الدعوى الى محكمة الجنايات استوجب ذلك عرضها على محكمة الجنايات المشكلة طبقا لاحكام القانون السارى وقت نظر الدعوى من جديد ، نقض ١٦/٥/١٩٦٥ ، س ١٦ ، رقم ١٠٦ ، ص ٥٢٣ .

### ثانيا - القوانين المتعلقة بقيود رفع الدعوى او تحريكها :

ثار الجدل حول طبيعة القواعد القانونية المتعلقة بقيود استعمال الدعوى الجنائية هل هي ذات طابع موضوعي أم أنها من القواعد الاجرائية مع ما يترتب على ذلك من نتائج ؟ فقد يحدث أن يصدر قانون جديد يضع قيودا أو يرفع قيودا قائما على النيابة العامة في تحريك أو رفع الدعوى الجنائية بأن يعلق ذلك على شكوى من المجنى عليه أو طلب من جهة معينة أو اذن . وبطبيعة الحال لا يثير الموضوع صعوبة تذكر بالنسبة للدعاوى التى يبدأ تحريكها أو رفعها فى ظل . فقاعدة الأثر الفورى فى هذه الحالة تلقى الاحترام الكامل ، ولكن الصعوبة تبدو بالنسبة للدعاوى التى تم تحريكها أو رفعها قبل صدور القانون الجديد الذى يضع قيودا على التحريك أو الرفع دون أن يكون قد صدر فيها حكم بات . ولا شك أن الحل يتوقف على تعلق مثل تلك القواعد بحق الدولة فى العقاب أم أنها تتعلق بالدعوى كشروط اجرائى يهدف الى حسن سير العدالة الجنائية . فاذا كانت هذه القواعد تتعلق بالحق فى العقاب فى موضوعية ومن ثم يطبق بشأنها قاعدة رجعية القوانين الأصلح للمتهم ، بينما لا تطبق تلك القاعدة فى الحالة الثانية .

وقد ذهب بعض الفقه الى أن قيود رفع الدعوى هي من القواعد الاجرائية التى تطبق بأثر فورى ومباشر على الدعاوى التى يتعين رفعها ، ولا تسرى على الماضى أى بالنسبة لتلك التى تم رفعها ولو كان فى ذلك صالح للمتهم (١) . وتطبيقا لذلك لا يستفيد المتهم الذى رفعت عليه الدعوى الجنائية فى ظل قانون لا يقيد النيابة العامة فى ذلك اذا ماصدر قانون آخر أثناء نظر الدعوى يستلزم لرفع الدعوى التقدم بشكوى من المجنى عليه ، وتظل المحكمة فى نظر الدعوى التى رفعت صحيحة فى ظل القانون القديم .

وقد أخذت محكمة النقض بالرأى السابق واستقر قضاؤها على ذلك (٢) . على حين يذهب الخاب من الفقه الى أن مثل القوانين السابقة انما

(١) انظر فى فائنى ، المرجع السابق ، ص ٦ .

(٢) انظر تقض ١٩٥٣/٢/٢٤ مجموعة القواعد التانونية فى خمسة وعشرين عاماً ، رقم ٢٢ ، ص ١٢٠ . حيث قضت بأنه اذا كانت الدعوى قد رفعت صحيحة فى ظل قانون تحقيق الجنابات الذى لم يكن يتطلب لرفعها



تتعلق بحق الدولة في العقاب ، اذ يترتب على القيد الحيلولة دون اقتضاء الدولة لحقها في العقاب ، ومن ثم فالتقواعد المتعلقة بقيود رفع الدعوى تعتبر من القواعد الموضوعية التي يطبق بشأنها قاعدة القانون الأصلح للمتهم<sup>(١)</sup>.

والرأى عندنا أنه يتعين التفرقة بين أنواع القيود المختلفة نظرا لاختلافها في الطبيعة والجوهر واذا اتفقت في صفة القيد على حرية النيابة العامة في التحريك أو الرفع ، والتفرقة التي نقول بها تقوم بين الشكوى من جانب الطلب والاذن برفع الدعوى من جانب آخر . فالاعتبارات التي تقف وراء الشكوى تختلف عن تلك التي تقف وراء الطلب أو الاذن . فالمرجع يعتد بإرادة المجنى عليه في تحريك الدعوى أو رفعها لاعتبارات تتعلق بملاءمة توقيع العقاب ذاته ، ومن ثم كان القيد متصلا مباشرة بالحق في العقاب ووجب بالتالي تطبيق قاعدة رجعية القانون الأصلح للمتهم<sup>(٢)</sup> . أما اعتبارات الطلب أو الاذن فهي تتعلق بالملاءمة في مباشرة الدعوى كشط اجرائي وبالتالي فهي لا تتصل بالحق في العقاب وانما بالحق في الدعوى ولذلك

---

تقديم شكوى من المجنى عليه ، فلا يكون ثمة وجه للتمسك بما استحدثه قانون الاجراءات من قيود لرفعها ، اذ ان الاجراء الذي تم صحيحا في ظل قانون معمول به يبقى صحيحا .

وانظر بالنسبة للقيد المستحدث بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ والخاص بضرورة رفع الدعوى الجنائية ضد الموظفين أو المستخدمين العموميين من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة وعدم سريانه على الدعاوى التي تم رفعها قبل صدور القانون تقضى ١٩٥٧/٤/١ ، مجموعة الأحكام س ٨ ، رقم ١٠٧ ، ص ٣٩٦ ، رقم ١٩٥٦/٤/٢٧ مجموعة أحكام النقض س ٧ ، رقم ١٧١ ، ص ٦٠٤ .

(١) الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٢٦ ، الدكتور عمر السيد رمضان . الدكتور أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ١٤ .

وانظر في الفقه الفرنسي ميرل - فيتى ، المرجع السابق ، ص ١٩٣ واحكام النقض الفرنسي المشار اليها فيه .

(٢) وعلى هذا الأساس قضت محكمة النقض انه اذا كان القانون الجديد يجيز للمجنى عليه التنازل عن الشكوى وبذلك تنقضى الدعوى ، فانه يسرى من يوم صدوره ما دامت الدعوى لم تنته بحكم بات ، ولو كانت قد رفعت على مقتضى قانون لا يملك تحريكها أى شكوى ولا يجيز التنازل عنها . نقض ١٩٥٧/٤/١ مجموعة أحكام النقض س ٨ ، رقم ١٠٧ ، ص ٣٩٦ .

فتمتى رفعت الدعوى صحيحة فى ظل قانون لا يتطلب طلبا أو اذا فان صدور قانون جديد يستلزم ذلك لا يؤثر على الدعوى التى رفعت صحيحة، اذ برقمها وبمباشرة الاجراءات بصدها تصبح الاعتبارات التى اراد المشرع مراعاتها بالقيء غير ذات موضوع. والدليل على صحة ما نقول به أن المشرع جعل للشكوى أجلا محددًا يجب أن يمارس فيه الحق فى الشكوى . وباتمهاته دون التقدم بها يزول الحق فى الدعوى التى هى وسيلة الدولة لتوقيع العقاب . ولذلك فانقضاء المدة المقررة لاستعمال الحق فى الشكوى دون استعماله يتساقط مع موانع العقاب . وهذه لا شك فى كونها متصلة بالحق الموضوعى المنظم بقانون العقوبات (١) . أما الطلب أو الاذن فالقاعدة أنه يمكن ممارسته فى أى وقت مادامت الجريمة لم تسقط بالتقادم (٢) .

نخلص مما سبق الى أنه اذا كانت القيود المتصلة فى الشكوى تتعلق بحق الدولة فى العقاب ومن ثم فهى قواعد موضوعية وليست اجرائية ، فان القيود المتصلة فى الطلب والاذن هى من القواعد الاجرائية التى تطبق بأثر فورى دون أن ترتد الى الماضى ولو كان فى ذلك صالح للستهم .

#### ثالثا - القوانين المتعلقة بالاثبات :

تنظم القوانين الجنائية فى بعض الأحيان الاثبات فى المواد الجنائية بأن تنص على قرائن قانونية قد تكون قاطعة وقد تكون قابلة لاثبات عكسها ،

(١) وليس معنى ذلك أنه لا توجد فروق بين موانع العقاب وقيود رفع الدعوى بل أن الفروق بينهما جوهرية وان كان هناك تماثل فى الاثر . أنظر ما سيجىء بعد بصدد كل قيد وأنظر ايضا : باتاليني . نتائج التكوين القانونى للشكوى ، محلية الاجراءات الجنائية ١٩٥٤ ، ١٧٧ ، . وأنظر فى اعتبار الشكوى شرط عقاب ، مسارى ، قانون العقوبات ، ١٩٢٥ ، ٦٥ .

(٢) وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأنه متى كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الموظف قبل صدور القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٦ الذى منع رفع الدعوى الجنائية ضد الموظفين أو المستخدمين العموميين الا من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة ، فلا محل لما يتمسك به المتهم من وجوب اعمال مقتضى القيد الذى استحدثه القانون سالف الذكر والذى لم يعمل به الا بعد رفع الدعوى عليه ، ذلك ان الاجراء الذى يتم صحيحا فى ظل قانون معممول به يبقى صحيحا . نقض ١٩٥٧/٤/٩ ، مجموعة احكام النقض من ٨ ، رقم ١٠٧ ، ص ٣٩٦ ، عن مجموعة ابو شاذى ، ج ٢ ، رقم ٢٥٩٢ ، ص ١١٦٣ .

ومن ثم تنقل عبء الاثبات من خصم الى آخر . كما أن هناك بعض الأوراق  
يمتد بها المشرع في الاثبات ويضفي عليها حجية معينة . ولذلك يشور  
التساؤل حول ما اذا كان لصدور قانون جديد يبدل من تلك المسائل المتعلقة  
بالاثبات أثر رجعي متى كان ذلك في صالح المتهم أم أن تلك القوانين  
تنظم قواعد اجرائية تسرى بأثر مباشر على ما يجب اثباته في ظلها دون أن  
ترتد الى الماضي .

ذهب البعض الى اعتبار تلك القوانين ذات طبيعة موضوعية تصل بحق  
الدولة في العقاب وبالتالي يمكن تطبيقها على الماضي اذا كان في ذلك صالح  
للمتهم أو عدم تطبيقها وتطبيق القانون القديم اذا كان في تطبيقه صالح  
للمتهم (١) .

بينما ذهب فريق آخر الى أن هذه القوانين هي من القوانين الاجرائية  
التي تطبق بأثر فوري بغض النظر عن صالح المتهم (٢) .

والحقيقة هي أن كلا الراين مبالغ فيه . ذلك أن القوانين المتعلقة  
بالاثبات منها ما هو اجرائي بحث ومنها ما هو موضوعي بحث . فاذا كان  
الاثبات المنظم بقانون يتعلق بمنصر أو ركن من أركان الجريمة فهو قانون  
موضوعي ما في ذلك شك وتطبق بصدد قاعدة القانون لأصلح للمتهم .  
ومثال ذلك القوانين التي تفرض الركن المعنوي للجريمة أو تقيم قرينة  
على ثبوت الخطأ . أما اذا كان القانون ينظم اثبات حصول اجراء من اجراءات  
الدعوى باضفاء حجية على بعض الأوراق فهو قانون اجرائي بحث تحقق  
بشأنه قاعدة الأثر الفوري ولو كان في تطبيقها اساعة لمركز المتهم . ومثال  
ذلك حجية محاضر الجلسات والأحكام بالنسبة لما ورد فيها . بينما يأخذ  
حكم القوانين الموضوعية تلك المتعلقة بحرية القاضي في تكوين اقتناعه  
اذ يرتب على اقتناعه ثبوت حق الدولة في العقاب من عدمه ومن ثم فيطبق

---

(١) انظر ليفاسير ، مشكلة خاصة بتطبيق قانون العقوبات في الزمان ،  
مجلة العلوم الجنائية ، ١٩٦٦ ، ص ١ وما بعدها .

الدكتور أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ١٥ .

(٢) ميل - فيتي ، المرجع السابق ، ص ١٩١ .

بشأنها قاعدة القانون الأصلح للمتهم . ذلك أن البراءة والادانة هي من الأحكام الموضوعية وليست من الأحكام الاجرائية .  
وابعا - اتفانين المتطعة بالأحكام :

ينظم قانون الاجراءات الجنائية القواعد الخاصة باصدار الأحكام في الدعوى الجنائية ، ومثال ذلك ما نص عليه في المواد ٣٨٠ وما بعدها . فهل يطبق بشأن تلك القواعد قاعدة الأثر الفوري دون الرجوع الى الماضي ولو كان في ذلك صالح للمتهم ، وإذا ما صدر قانون جديد يمدل من هذه القواعد ؟ أن الفيصل هو مدى تعلق تلك القواعد بحق الدولة في العقاب أو تعلقها بأجراءات الدعوى الشكلية .

وقد أخذت محكمة النقض باعتبار هذه القواعد ذات طبيعة شكلية بحتة تطبق بشأنها قاعدة الأثر الفوري ولا ترتد على الماضي . ذلك أن مثل تلك القواعد قدرها المشرع لاعتبارات تتعلق بحسن سير العدالة ولا تمس أساس الحق في توقيع العقوبة (١) . وكان ذلك بمناسبة التعديل الذي أتى به القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، والذي استلزم اجماع الآراء للحكم بعقوبة الاعداء .

والحقيقة هي أن القواعد المتعلقة بالأحكام انما تتصل بالحق في توقيع العقاب . ذلك أن الحق في العقاب انما يتقرر بالحكم . ومعنى ذلك أن للأغلبية التي صدر الحكم بمقتضاها وفقا للقانون القديم لا تخول الدولة حق اقتضاء العقاب وفقا للقانون الجديد بالنسبة لعقوبة الاعداء (٢) . وهذا لا شك أمر يتصل اتصالا مباشرا بالحق في توقيع هذا النوع من العقوبة (٣) .

(١) نقض ٢٧/١١/١٩٦٢ ، مجموعة أحكام النقض ص ١٢ ، رقم ١٩٢ ، ص ٧٨٩ .

(٢) انظر تعليق الدكتور احمد فتحى سرور على حكم النقض السابق ، مجلة القانون والاقتصاد ، ١٩٦٢ ، ص ٤٧٦ وما بعدها .

(٣) ولذلك فإن الحق في جانب المحكمة العليا اللبيرة حينما أصدرت حكمها بشأن عدم تطبيق اتمانون القديم الذى كان يفرق بين البراءة المجردة والبراءة لعدم كفاية الأدلة ، على جميع الطعون التى لم يقض فيها باعتباره القانون الأصلح للمتهم بمد الغاء هذه التفرقة في القانون الجديد . وقد جاء =

#### خامساً - القوانين المتطلقة بطرق الطعن في الأحكام :

إذا كان حق الدولة في العقاب يتقرر بالحكم فانما ينصرف ذلك الى الحكم البات . والحكم لا يكون كذلك الا باستماد طرق الطعن المقررة قانوناً . ومن أجل ذلك استقر الفقه والقضاء على أن القانون الذي يحكم طرق الطعن في الأحكام هو القانون الذي صدر الحكم في ظله حتى ولو صدر قانون آخر يلغى الطعن الذي كان جائزاً وفقاً للقانون القديم . غير أن هذا المبدأ يحتاج الى تفصيل .

فإذا كان القانون الجديد يلغى طريق الطعن قائماً في ظل القانون القديم فيسرى القانون الجديد بأثر فوري بالنسبة للأحكام التي تصدر بعد سريانه ولا يسر بحق الطعن في الأحكام التي صدرت قبل ذلك وفي ظل قانون قديم يبيح الطعن (١) .

في حكمها انه إذا كان قانون الإجراءات الجنائية الجديد قد ألغى التفرقة السابقة وأوجب اصدار البراءة المجردة في جميع الأحوال فإنه ينبغي تطبيق أحكامه بالنسبة لجميع الطعون التي لم يفض فيها لأنه القانون الأصلح للمتهم . ولا محل للقول بأن التواعد المنظمة لأحكام البراءة هي من قواعد الإجراءات البحتة التي لا تسرى الا من يوم صدورهما . إذ ان القصد من بقوانين الإجراءات البحتة هو التوازن التي ترسم القواعد الشكلية لتنظيم خطوات التحقيق والمحاكمة والوصل في النهاية الى حكم موضوعي هو عقاب الجاني أو براءته . فامتاب والبراءة من الأحكام الموضوعية . والنص الذي ينظم أحكام البراءة فيطلقها من كل قيد هو نص مقرر لحكم موضوعي شأنه في ذلك شأن القوانين المنظمة لأحكام العقوبة . ولا يغير من ذلك ورود هذا النص في قانون الإجراءات الجنائية ، إذ العبرة هي بطبيعة النص وليست بموضعه من مجموعات القوانين . انظر محكمة عليا ١٢/٢٨/١٩٥٥ ، قضاء المحكمة العليا ج ١ ، رقم ٤٣ .

(١) وتطبق ذات القاعدة بالنسبة لإجراءات الطعون وأحكامها فتكون العبرة فيها بالقانون الساري المفعول وقت مباشرة الاجراء الخاص بالطعن . وتطبيقاً لذلك قضى بأنه إذا كان اجراء رفع الاستئناف من الطاعن قد تم صحيحاً على منتهى المادة ١٧ إجراءات التي كانت سارية وقت حصوله ، فإنه يتعين اعتباره كذلك بغض النظر عما استحدثه القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ من تعديل في شأنها . ولذلك فمتى كان الحكم الطعون فيه قد قضى بالبراءة بعد رفضه الاستئناف المرفوع من الطاعن بإجراء صحيح ، فإنه يكون قد خالف القانون . نقض ١٩٦٢/١/٨ ، مجموعة أحكام النقض من ١٤ ، رقم ٢ ، ص ١٦ . وقد كانت المادة ١٧ قبل تعديلها لا تتضمن الحكم بالبراءة عند رفض الاستئناف .

أما إذا كان القانون الجديد ينشئ ضريبة للطن لم يكن قائما في ظل القانون القديم فيطبق القانون الجديد أيضا بالنسبة للأحكام التي صدرت في ظل قانون قديم مادامت لم تصبح بائنة وكانت قد توافرت فيها شروط الطعن وفقا للقانون الجديد من حيث الموضوع والمواعيد . وذلك تطبيق لقاعدة القانون الأصلح للمتهم (١) .

ولكن هل يجوز الاحتجاج بقاعدة القانون الأصلح في الأحوال التي يلغى فيها القانون الجديد ضريبة للطن وذلك بالنسبة للأحكام التي تصدر بعد العمل بالقانون الجديد وإن كانت معلنة بدعوى رفعت في ظل القانون القديم ؟

إن الإجابة لا بد أن تكون بالنفي (٢) . ذلك أن الواقعة مناط تطبيق القانون الأصلح ليست هي الجريمة والدعوى التي رفعت بشأنها وأنا الحكم الصادر فيها . فإذا كان هذا الحكم صدر في ظل قانون معين فهو الذي يجب تطبيقه كقاعدة . ويجوز تطبيق القانون اللاحق إذا كان أصلح للمتهم . أما الادعاء بالمطالبة بتطبيق قانون سابق على الواقعة مناط التطبيق

---

(١) وانظر أيضا المحكمة العليا :الليبية ١٩٥٥/١/٢٧ . قضاء المحكمة العليا . ج ١ رقم ٢ وفيه قضت بأنه إذا كان قانون الإجراءات الجنائية الجديد قد أجاز للمحكوم عليه أن يطعن بالنقض في الحكم الصادر عليه نهائيا ، فإن الطاعن يستفيد من هذا القانون بمجرد صدوره ويكون طعنه بالنقض في الحكم الصادر بآنا من محكمة الاستئناف الجنائية قبل صدور القانون الجديد جائزا قانونا . ولا يتأثر هذا الحق بعد ذلك بوقف سريان القانون الجديد مؤقنا مادام المتهم قد اكتسب حقه في الطعن قبل إيقاف سريان القانون .

(٢) وهذا أيضا ما قضت به محكمة النقض ١٩٦٢/١٠/٢ ، مجموعة أحكام النقض س ١٣ ، رقم ١٤٨ ، ص ٥٩٠ . حيث قضت بأن المعارضة التي ترفع في ظل أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عن حكم صدر بعد العمل به ، تكون غير جائزة ، ولا وجه لما يتحدى به المعارض من تمسكه بمساعدة سريان القانون الأصلح للمتهم المنزلة بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، ذلك بأن محل أعمال تلك المساعدة يمس في الأصل القواعد الموضوعية ، أما القواعد الإجرائية فانها تسرى من يوم نفاذها بأثر فوري على القضايا التي لم تكن قد تم الفصل فيها ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

أى الحكم بحجة أنه أصلح فهذا يخرج عن نطاق مبدأ القانون الأصلح للمتهم (١) .

أما بالنسبة للقوانين المتعلقة بمواعيد الطعن سواءً باطالة المدة أو تقصيرها فالقاعدة أنها تطبق بأثر فوري ومباشر على جميع الأحكام التى لم يطن فيها بعد ، اللهم الا فى الأحوال التى يتقرر فيها للمتهم حق مكتسب بالطعن فى الميعاد المحدد وفقا للقانون القائم وقت صدور الحكم . ومثال ذلك أن يصدر القانون الجديد بتقصير المدة المحددة للطعن . فهنا يظل الميعاد المقرر بالقانون القديم هو الواجب التطبيق ولا يسرى القانون الجديد الا بالنسبة للأحكام التى صدرت فى ظله . وذلك أيضا تأسيسا على أن تقصير مدة الطعن فى هذه الحالة يتصل بحق الدولة فى العقاب . اذ بمقتضاه توجد طائفة من الأحكام واجبة النفاذ فوراً بانتهاء الميعاد المقرر للطعن . ونظرا لتلك الصلة بحق الدولة فى العقاب فيسرى بشأنها مبدأ تطبيق القانون الأصلح للمتهم (٢) .

وإذا كانت القواعد السابقة تطبق أيضا بالنسبة للخصوم غير المتهم فذلك تطبيقا لقاعدة عامة مفادها عدم المساس بالحقوق المكتسبة للخصوم والتي من أجلها نص قانون المرافعات على استثناء القوانين المتعلقة بالمواعيد من قاعدة الأثر الفوري مادام الميعاد قد بدىء فى سريانه قبل العمل بالقانون الجديد . الا أن استثناء القانون الأصلح للمتهم أوسع نطاقا من الاستثناء

---

(١) وهذا أيضا هو ما انتهت اليه محكمة النقض فى حكمها المشار اليه بالهامش السابق دون أن يكون فى حاجة الى اعتبار القوانين المتعلقة بطرق الطعن هى من القوانين الاجرائية البحتة . وانظر أيضا نقض ١٩٦٤/١٢/١ ، مجموعة أحكام النقض س ١٥ . رقم ١٥٤ ، ص ٧٧٤ .

(٢) ومع ذلك ترفض محكمة النقض اعتبار القوانين المتعلقة بالطعن من القوانين الموضوعية وتطبق بشأنها حكم القوانين الاجرائية ، وتعتبر أن القانون الذى يحكم الطعن هو ذلك الذى صدر الحكم فى ظله كما يقضى تطبيق الاستثناء الخاص بالقوانين الاجرائية والذى نصت عليه المادة الاولى مرافعات . وبناء عليه رفضت تطبيق القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ بتعديل المادة ٤٠٢ اجراءات مادام الحكم المطعون فيه قد صدر فى ظل المادة ٤٠٢ اجراءات قبل تاريخ نشر القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ . انظر نقض ١٩٦٤/١٢/١ سابق الإشارة اليه .

المقرر في قانون المرافعات نظرا لأنه بمقتضى القاعدة السابقة لا يسرى الميعاد الجديد ولو كان ميعاد الطعن لم يبدأ بعد ، اذ يكفي صدور الحكم في ظل القانون الجديد .

ولا صعوبة في حالة اطالة مواعيد الطعن بمقتضى القانون الجديد . اذ يستفيد من هذا القانون جميع من ثبت لهم حق الطعن وفقا للقانون القديم ولو كان القانون الجديد قد صدر بعد انتهاء الميعاد المقرر وفقا للقانون القديم ولم يكن الحكم قد أصبح باتا . وكل ذلك بالتطبيق لقاعدة الأثر الفوري للقانون .

وبناء على ما تقدم نخلص الى أن القواعد المتعلقة بمواعيد الطعن تتصل بحق الدولة في توقيع العقاب بناء على الحكم الصادر في الدعوى . وتأسيسا على ذلك فهي تدخل في نطاق القواعد الموضوعية شأنها في ذلك شأن القواعد المتعلقة بالأحكام والطعن فيها ، ويسرى عليها القانون السارى وقت وقوعها مهما تلاهت القوانين في الزمان ، كما يطبق بشأنها الاستثناء الخاص بالقانون الأصلح للمتهم .

ولعل هذا أيضا هو الذي دعا المشرع في قانون المرافعات الى أن يستثنى من قاعدة الأثر الفوري القوانين الممدلة للمواعيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل العمل بها ، وكذلك القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملفية أو منشئة لطرق من الطرق . ومشرع المرافعات بذلك قد اعتبر مثل هذه القوانين في حكم القوانين الموضوعية التي يطبق بشأنها ، في محيط الدعوى الجنائية ، القواعد الخاصة بالقوانين الموضوعية من باب أولى ، كما يسرى بصدها أيضا الاستثناء الخاص بالقوانين الأصلح للمتهم (١) .

---

(١) وعلى هذا الأساس قضت المحكمة العليا اللبنانية في ٢٠ يونيو ١٩٥٦ ، قضاء المحكمة العليا ، ج ١ ، رقم ١٠٥ ، ٤٦٦ ، بأنه اذا كان هذا هو الحال في الدعوى المدنية فهو من باب أولى كذلك في الدعوى الجنائية ، فتعتبر النصوص المنظمة للمواعيد والشكل من القوانين الموضوعية لا يستفيد المحكوم عليه من قاعدة القانون الأصلح للمتهم فحسب ولكن لأن القوانين التي تمس طرق الطعن أو مواعيدها تفتلها أو تمدلها تتصل =



### سادسا - القوانين المتعلقة بتقادم الدعوى :

ينظم قانون الاجراءات الجنائية القواعد الخاصة بتقادم الدعوى الجنائية من حيث المدة و طريقة احتسابها وانقطاعها والآثار المترتبة على ذلك وقد يحدث أن يصدر قانون جديد يعدل من تلك الأحكام . ولذلك فقد ثار الجدل حول ما اذا كانت القواعد الخاصة بالتقادم هي من القواعد الاجرائية الشكلية التي يسرى فيها القانون الجديد بأثر فوري ومباشر أم أنها من القواعد الموضوعية وبالتالي تحكم فقط الوقائع التي حدثت في ظلها مع الاستثناء الخاص بالقوانين الأصلح للمتهم .

وقد اتجه جانب من الفقه مؤيد ببعض أحكام القضاء الى أن هذه القوانين تقرر قواعد شكلية اجرائية تسرى بشأنها قاعدة - - - - - (١) . وترتبا على ذلك يسرى القانون الجديد الذي يطيل المدة المقررة للتقادم على جميع الدعاوى التي تتقدم ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت في ظل القانون القديم بغض النظر عن استعادة المتهم أو الاضرار ببركزه . وكذلك الحال اذا صدر القانون الجديد يقصر من المدة اللازمة للتقادم . فانه يطبق على جميع الدعاوى الناشئة عن جرائم وقعت في ظل القانون القديم بالتطبيق لقاعدة الأثر الفوري بغض النظر أيضا عن صلاحية أو عدم صلاحية للمتهم .

وهذا الاتجاه محل نظر . فاذا كانت القوانين السابق دراستها يسكن أن تثير جدلا حول اتصالها بحق الدولة في العقاب من عدمه ، فإن التقدم هو من

بشروط العقاب ، فهي تمس بالتالي ضمانات من ضمانات المتهم وهو حقه المكتسب في اللجوء الى طريق طعن أو في استكمال شكل طعنه أو في ميعاد اطول . وباعتبار الحق مكتسبا للمتهم من تاريخ صدور الحكم المراد الطعن فيه قبل نفاذ القانون الجديد ، فلا يمكن القول بعدم ذلك أن مثل هذه النصوص القانونية تعتبر من قوانين الاجراءات فهي موضوعية أينما كان وضعها في التشريع .

(١) انظر في الفقه المصري الدكتور السيد مصطفى السيد ، الاحكام العامة في قانون العقوبات ، الطبعة الرابعة ١٩٦٢ ، ص ١٣١ .

وانظر في الفقه الفرنسي ميل - فيتي . المرجع السابق ، ص ١٩٢ .  
وانظر نقض ١٨/٥/١٩٥٣ ، مجموعة القواعد في خمسة وعشرين علما ، رقم ٢٩ ، ص ٥٨٥ ، نقض ١/٢/١٩٥٥ ، مجموعة القواعد سابقة الذكر ، رقم ٣٠ ، ص ٥٨٦ .

الصق التواعد بذلك الحق . فالتقادم يسقط في النهاية حق الدولة في توقيع العقاب . ولذلك فهو يشترك في هذه الصفة مع موانع العقاب والتي تدخل في نطاق التواعد الموضوعية دون أدنى شك .

وعلى هذا الرأي يوجد الراجح من الفقه والقضاء (١) . وتأسيسا على ذلك ، فإن قوانين التقادم ظهرا لكونها موضوعية فيسرى بشأنها قاعدة أن القانون يحكم الوقائع التي حدثت في ظله ، مع جواز سرمان القانون على الماضي إذا كان ذلك في صالح المتهم . وقد جرى قضاء النقض على أن قانون التقادم يطبق من يوم صدوره إذا اكتمل بناء عليه تقادم الدعوى في هذا التاريخ . أما إذا كان القانون الجديد طيل من المدة المقررة للتقادم فلا يطبق على الوقائع التي حدثت في ظل القانون القديم (٢) .

#### سلبا - القوانين المتعلقة بالعقوبة وتنفيذها :

كل ما يتعلق بالعقوبة من حيث سقوطها بالتقادم أو تنفيذها يعتبر من التواعد الموضوعية التي يحكمها القانون الذي كان ساريا وقت صيرورتها واجبة النفاذ ، مع جواز تطبيق القوانين الجديدة بأثر رجعي إذا كان ذلك في صالح المحكوم عليه (٣) . ويندرج تحت هذه القوانين القواعد الخاصة بالانفراج الشرطي ووقف التنفيذ ورد الاعتبار وغير ذلك من التواعد المتعلقة بالعقوبة .

---

(١) الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٢٩ ، الدكتور أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ١٨ .

أما قضاء النقض فقد استقر على أن الحكم بسقوط الدعوى بمضي المدة هو في الواقع وحقيقة الأمر حكم صادر في موضوع الدعوى ، إذ معناه براءة المتهم لعدم وجود وجه لاقامة الدعوى عليه . ورتبت على جميع الآثار المترتبة على الحكم في الموضوع . ومعنى ذلك أنه حكم فاصل في ثبوت أو عدم ثبوت حق الدولة في العقاب الأمر الذي يفيد تعلق القواعد المنظمة له بالموضوع وليس بإجراءات الدعوى . انظر على سبيل المثال نقض ١٩٦٥/٦/٢٨ ، مجموعة أحكام النقض س ١٦ ، رقم ١٢٢ ، ٥٢٤ ، نقض ١٩٥٩/٣/٢٠ ، مجموعة أحكام النقض س ١٠ ، رقم ٨٥ ، ٣٧٧ .

(٢) نقض ١٩٥٢/١٢/٢ - مجموعة أحكام النقض س ٣ رقم ٧٢ ، ١٨٠ ، نقض ١١ يناير ١٩٥٤ ، مجموعة أحكام النقض س ٥ ، رقم ٩٧ ، ٢٣٩ .

(٣) الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .

٧ - هل يمكن أعمال استثناء القانون الأصلح للمتهم في محيط  
القوانين الاجرائية ؟ ..

من العرض السابق لتطبيقات الأثر الفوري للقوانين الاجرائية يبدو  
الخلاف في الفقه والقضاء حول تكييف بعض القوانين ، وذلك بقصد تطبيق  
الاستثناء الخاصة بالقانون الأصلح للمتهم . وقد حدا هذا بالبعض من  
الفقه الى المناذاة بفكرة وجوب تطبيق القانون الأصلح للمتهم حتى ولو كان  
هذا القانون اجرائيا (١) . وذلك تحقيقا للمدالة من ناحية ومنعاً من المبالغة  
في بعض الأحيان الى اعتبار القانون موضوعيا على خلاف حقيقته  
الاجرائية (٢) . ويضع البعض شروطا لامكان تطبيق القواعد الاجرائية  
بأثر رجعي (٣) .

والواقع أن الرأي السابق لا يستقيم والأهداف التي تتوخاها القواعد  
الاجرائية والتي تقوم على التوفيق بين اعتبارات متعارضة ولو أدى هذا  
التوفيق الى التضحية ببعض الضمانات الاجرائية التي كان يمنحها القانون  
القديم للمتهم . كما أن الحكمة من تقرير الاستثناء الخاص بالقانون  
الأصلح للمتهم في محيط القواعد الموضوعية لا تتوافر بالنسبة للقواعد  
الاجرائية . فالاستثناء من قاعدة الأثر الفوري لقانون العقوبات يتوافر  
فقط عند تطبيق القانون الجديد الأصلح للمتهم على واقعة حدثت في ظل  
قانون قديم ، على حين أن عدم سريان القانون الجديد على الوقائع التي

---

(١) أنظر ليفاسر ، نطاق تطبيق القانون في الزمان في المواد العقابية ،  
جامعة القاهرة ١٩٦٣ - ١٩٦٤ .

(٢) الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٢٩ هامش (١) .

(٣) الدكتور أحمد هتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ١٩ حيث  
يشترط شروطا ثلاثا : ١ - أن يمس التمديل حق الدولة في العقاب .  
٢ - ألا يقتصر القانون الجديد على مجرد تعديل الفن الاجرائي .  
٣ - ألا يتضح من القانون الجديد صراحة أو ضمنا أن مصلحة المجتمع تقتضي  
عدم تطبيق القانون الجديد بأثر رجعي .

وبلاحظ ان الشرط الأول الذي قال به الرأي السابق كان لاعتبار  
القانون موضوعيا في حقيقته وأن كان ظاهره اجرائيا ، وبالتالي فلا حاجة  
لإثارة المشكلة موضوع البحث .

تمت قبل فحاده هو تطبيق لقاعدة الأكثر النورى وليس استثناء عليها . ومادام الأمر كذلك فإن الاستثناء استثنى فى رجمة القانون الأصلح للمتهم فى المسائل المتعلقة بحق الدولة فى العقاب هو أمر ضرورى لانتفاء الأساس الذى يبنى عليه تطبيق قانون الواقعة نظرا للتغيرات التى طرأت على حق الدولة فى العقاب . وهذا ما لا يتوافر بالنسبة للقوانين الاجرائية التى تحكم الاجراء وقت وقوعه وتامه فى نطاق سرانها مهتدية بالاعتبارات المختلفة التى تقف وراءها وتهدف الى تحقيقها (١) . هذا بالاضافة الى ما يترتب على تطبيق الاستثناء السابق فى محيط القواعد الاجرائية من عدم الثبات والاستقرار القانونى بالنسبة للدعاوى الجنائية ، وهو أمر يضر بحسن سير العدالة الجنائية فضلا عن أنه لا يفيد دائما المتهم فى النتيجة النهائية للدعوى . على عكس الحال بالنسبة للقواعد الموضوعية الأصلح للمتهم حيث يترتب عليها تغيير جوهري فى مركزه القانونى الناشئ عن الحكم بمقتضى القانون الأصلح .

---

(١) وقد قضت محكمة النقض الإيطالية صراحة بأنه لا مجال لاعمال استثناء القانون الأصلح للمتهم عند تنابع القوانين الاجرائية فى الزمان . انظر : نقض ايطالى - الدائرة الثالثة ، ١٩٥٧/٥/٢٣ ، العدالة الجنائية ١٩٥٨ ، ج ٣ ، ١٥١ .

**القسم الأول**  
**السعوى الجنائية والسعوى المدنية**



## الباب الأول

### في الدعوى الجنائية

## الفصل الأول

### طبيعة الدعوى الجنائية

١ - التمييز بين الحق في الدعوى والحق الموضوعي .  
٢ - طبيعة الحق في الدعوى . ٣ - الدعوى الجنائية كششاط اجرائي . ٤ - تعريف الدعوى في النظام الاجرائي المصري .  
٥ - مراحل الدعوى كششاط اجرائي : اولا : مرحلة التحريك أو البدء . ٦ - ثانيا : مرحلة الاتهام . ٧ - ثالثا : مرحلة الفصل في الدعوى . ٨ - خصائص الدعوى الجنائية اولا : العمومية - ثانيا : التحريك الالزامي في الجنابات وملاءمة التحريك في الجنع والمخالفات - ثالثا : الملامسة في رفع الدعوى الى القضاء - رابعا : عدم قابلية الدعوى للتنازل أو الرجوع فيها . ٩ - الخصومة الجنائية ، موجدوها ، شروط العتاب - المفترضات الاجرائية .

### ١ - التمييز بين الحق في الدعوى والحق الموضوعي :

ان دراسة الدعوى الجنائية تقتضى تناولها من جانبين أساسيين : الاول وهو الدعوى كحق شخصي ، والثاني هو الدعوى كششاط اجرائي (١) .

وقد لقيت الدعوى كحق شخصي عناية الفقه منذ أواخر القرن الماضي حين ظهرت الاتجاهات الحديثة التي تنادى بالفصل بين الحق في الدعوى من ناحية وبين الحق الموضوعي من ناحية أخرى . ذلك أن الفقه التقليدي لم يكن يعرف الفصل بين كلا الحقين . فقد دأب منذ زمن بعيد على اعتبار

---

(١) أنظر بروتشيلي ، المرجع السابق ، ٥٧٣ ، ليوني ، المرجع السابق ، ٣٠ .

الدعوى هي ذاتها. الحق الموضوعي في مرحلة المنازعة القضائية • بينما ترفع البعض واعتبر الدعوى • وإن لم تكن هي ذاتها الحق الموضوعي إلا أنها عنصر من عناصره أو صفة من صفاته (١) •

غير أن الفقه الاجرائي الحديث • في عنايته بالتأصيل • سرعان ما استبان له ما في الفكر التقليدي من خلط بين أمرين مختلفين في جوهرهما (٢) • فالحق في الدعوى هو ذو طبيعة اجرائية • على حين أن الحق الذي يدور حوله الادعاء هو ذو طبيعة موضوعية • وازاء هذا الاختلاف في الطبيعة فلا بد من وجود اختلاف في المضمون من ناحية وفي لحظة نشوء كل منهما من ناحية أخرى • وهذا بدوره • يؤدي الى اختلاف القواعد التي تحكم كلا منهما (٣) •

وإذا كان فقه المرافعات قد اختلف في تحديد مضمون وجوه الحق في الدعوى ما بين المعنى المجرد (٤) • والمعنى الواقعي (٥) • فإنه في محيط الاجراءات الجنائية لا يصدق على الحق في الدعوى سوى المعنى المجرد (٦) • فإذا كان الحق في الدعوى هو عبارة عن مكنة تحقيق الظروف الخاصة لاعمال ارادة المشرع • أو في استشارة نشاط القاضي لتطبيق القانون • فإنه

---

(١) انظر في الآراء المختلفة الدكتور فتحي والي • نظرية البطلان في قانون المرافعات • رسالة دكتوراه • جامعة القاهرة ١٩٥٩ • ص ١٣ •

(٢) انظر الدكتور محمود مصطفى • المرجع السابق • ص ٥ وما بعدها.

(٣) انظر ليوني • المرجع السابق ٢٩ وما بعدها •

(٤) في هذا المعنى تعرف الدعوى بأنها حق الالتجاء الى القضاء او الحق في الحصول على حكم في الموضوع بغض النظر عن ثبوت الحق الموضوعي من عدمه • انظر زانزوكي • قانون المرافعات • ١٩٥٥ • ص ٥٧ •

(٥) في هذا المعنى تعرف الدعوى بالنظر الى كونها حقًا خاصًا لصاحب الحق ضد من ليس له حق • ولذلك فهي حق الشخص في الحصول على حكم في الموضوع لصالحه • كيوفندا • اصول المرافعات • ١٩٥٢ • ص ١٦ •

ماري • الخصومة الجنائية • ١٩٣٢ • ص ١٠ •

مانزيني • اصول الاجراءات • ١٩٥٧ • ص ٢١٠ •

(٦) قارن ايضا ليوني • المرجع السابق • ص ٣٠ • حيث يرى ان الدعوى تتمثل في مكنة تحريك الخصومة الجنائية بغض النظر عن تقديم اي ادعاء او حتى تقدير مدى جدية أو ثبوت الجريمة •



في محيط الإجراءات الجنائية يتمثل في الحق في مباشرة الخصومة الجنائية لأعمال ارادة المشرع الجنائي أى لتطبيق قانون العقوبات . وبعبارة أخرى فان الدعوى الجنائية هي حق للنيابة العامة ممثلة للدولة ، في الالتجاء الى القضاء لاعمال حكم القانون بصدد واقعة معينة .

وهذا الحق يؤخذ في مفهومه المجرد ، أى مستقلا عن وجود حق موضوعي في العقاب من عدمه . فالنيابة العامة لها حق مباشرة الدعوى الجنائية بصرف النظر عما اذا كان للدولة حق في العقاب أم ليس لها هذا الحق (١) . ومن أجل ذلك لا يجوز الزام النيابة العامة بأى التزام في حالة الحكم بغير طلباتها .

واذا كان الحق في الدعوى يباشر بنفس النظر عن وجود الحق الموضوعي في العقاب من عدمه، فان معنى ذلك استقلال كلا الحقين بعضهما عن البعض . وليس هذا هو المظهر الوحيد للاختلاف في محيط الإجراءات الجنائية . وقد يوجد الحق الموضوعي في العقاب دون أن يوجد الحق في الدعوى في ذات لحظة نشوء الأول . ومثال ذلك الجرائم التي تقع من رجال البعثات الدبلوماسية حيث يترتب عليها نشوء الحق في العقاب دون الحق في الدعوى الذي ينشأ بزوال الحصانة .

ومفاد التحديد السابق للحق في الدعوى ان الهدف الرئيسي لتلك الأخيرة بوصفها كذلك ليس هو الوصول الى حكم بالادانة أو بالبراءة بقدر ما هو الوصول الى استثارة نشاط القاضي لاعمال نصوص القانون بصدد واقعة تكون جريمة في ظاهرها . وان كان هذا لا يمنع أن يكون الحق في العقاب ، أى الحق الموضوعي ، هو الهدف الأخير للدعوى الجنائية (٢) .

---

(١) في ذات المعنى : فلوريان ، الإجراءات الجنائية ، ١٩٣٩ ، ٢٠١ ، ساباتينى ، مبادئ الإجراءات ، ١٩٤٨ ، ٥٦ ، فانيى ، ٢٥ .

(٢) وهذا التجديد للدعوى الجنائية يتفق تماما وصفة النيابة العامة باعتبارها خصما عاما وليس خاصا . قارن فانيى ، المرجع السابق ، ص ٢٦ .

وإذا كان التمييز بين الحق في الدعوى والحق الموضوعى هو أمر منطقي وضروري في الوقت ذاته ، فلا يصح القول بأن الحق في الدعوى ينشأ عن الجريمة (١) . فالذي يتولد عن الجريمة هو الحق في العقاب الذي يظل حكما حتى صدور حكم بات ليصبح بعد ذلك فعليا واجب الاقتضاء ، أما الحق في الدعوى الجنائية فهو قائم حتى ولو كنا بصدد جريمة ظنية (٢) .

ولا يغنى ما للترقة بين الحق في الدعوى الجنائية والحق في العقاب من أهمية في محيط الاجراءات الجنائية وخاصة في محيط الأحكام .  
فالحكم الصادر بناء على انتهاء حق الدولة في العقاب يحول دون الرجوع الى الدعوى مرة أخرى ولو ظهرت أدلة جديدة تثبت وجود هذا الحق ،  
ينشأ الحكم المبني على انتهاء الحق في ممارسة الدعوى لا يمنع من إعادة المحاكمة متى توافرت الشروط الخاصة بالحق في الدعوى ومباشرتها .

## ٢ - طبيعة الحق في الدعوى :

يرى الفقه الغالب والراجح في الوقت ذاته أن الدعوى الجنائية لها صفة الحق الشخصي والذي يقابله التزام القاضى بالحكم في الدعوى (٣) .  
ولقد تازع البعض في تلك الصفة تأسيسا على أن خصائص الدعوى الجنائية تحول دون ذلك ، ظرا لصفاتها الإلزامية وعدم قابليتها للتنازل من قبل النيابة العامة (٤) ، ومفاد ذلك أن النيابة العامة تكون ملزمة بتحريك

---

(١) فاني ، المرجع للسليق ، ص ٢٦٠ .

(٢) ولذلك يذهب الفقه الراجح الى أن الدعوى الجنائية غير قابلة للتقادم أو الانقضاء . انظر مسارى ، المرجع السابق ، ص ٢٦ ، فاني ، المرجع السابق ، ص ٢٣ .  
كما يذهب البعض الآخر الى أن فكرة الدعوى ليست لها قيمة في محيط نظرية الخصومة وإنما تجد مكانها في القانون الدستوري . انظر في هذا الرأي نوفولوني ، اسهام في نظرية احكام التحقيق الجنائية ، ١٩٤٣ ، ص ٣٥ .

(٣) انظر لبوني ، المرجع السابق ، ص ٤٦ ، مانزني ، المرجع السابق ، ص ٢١٠ ، فاني ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٤) انظر مسارى ، المرجع السابق ، ص ١٢ .

وفي الفقه المصري يتحدث عن سلطة العقاب وسلطة رفع الدعوى استنادا للدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٥ .

الدعوى بمجرد اخطارها بنياً الجريمة بأي طريق كان ، وذلك كقاعدة عامة (١) .

غير أن الاعتراض السابق يفقد سنده وخاصة بعد أن اعترف الفقه بفكرة الحق - الواجب ، بمعنى أن يكون العمل الاجرائي تمييزاً عن حق شخصي وواجب في الوقت ذاته ، فإذا كانت الدعوى لها صفة الواجب فانما يكون ذلك بالنسبة لأجهزة الاشراف والرقابة على النيابة العامة ، أما في مواجهة القاضي فانها تأخذ صفة الحق الشخصي في الحصول على حكم في الموضوع (٢) . ومعنى ذلك أن القاضي يلتزم حيال هذا الحق بواجب الحكم في الدعوى .

وإذا كانت الدعوى تأخذ صفة الحق الشخصي حيال القاضي ، فانها لا تكون كذلك حيال المتهم . فالدعوى هي سلطة بيد النيابة حيال المتهم الذي لا يلتزم في مقابلها بواجب قانوني ، وانما بمجرد الخضوع التام لجميع إجراءاتها التي تبشر من قبل النيابة العامة والقاضي حتى يفصل فيها هذا الأخير بحكم ، ودون أن يكون في مكنة المتهم منع استمرارها حتى نهايتها .

وترتب على تكليف الدعوى الجنائية كحق شخصي حيال القاضي ، وكسلطة حيال المتهم التمييزان الآتيان :

أولاً : أنه لا يجوز للقاضي أن يحكم بعقوبة دون دعوى جنائية تكون قد رقت اليه صحيحة من قبل من يملك ذلك وهو النيابة العامة كقاعدة .

ثانياً : أنه لا يجوز للمتهم أن ينفذ العقوبة بمحض ارادته دون مباشرة إجراءات الدعوى ، كما لا يجوز له وقف إجراءات الدعوى بعد مباشرتها بقبوله تنفيذ العقوبة المقررة قانوناً باختياره (٣) .

(١) نقول كقاعدة عامة لأننا سوف نرى أن المشرع المصري منح النيابة العامة سلطة تقدير وملازمة تحريك الدعوى في الجناح والمخالفات .  
(٢) قادن ليوني ، المرجع السابق ص ٤٦ ، فاتيني ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٣) نظر لوني . المرجع السابق ، ص ٢٨ .

### ٢ - الدعوى الجنائية كنشاط اجرائى :

ان الحق فى الدعوى يباشر عن طريق نشاطات اجرائية تهدف الى تحقيق مضبوته والفرض منه ، وهذا المفهوم للدعوى ، أى باعتبارها نشاطا اجرائيا ، هو ما يشير اليه الفقه والعمل عند استخدام اصطلاح دعوى (١) - كما انه هو المفهوم الذى يتناوله قانون الاجراءات الجنائية بالتنظيم . فحينما يتحدث المشرع عن التحريك والرفع والمباشرة والوقف والانقضاء وغير ذلك من القواعد الاجرائية ، فانه لا يشير الى الدعوى كحق أو مكتنة وانما يشير اليها بوصفها نشاطا اجرائيا ، أو بعبارة أدق الى الحق فى مرحلة المباشرة أو التطبيق .

غير أن الدعوى كنشاط اجرائى لم تلق الحيد الكافى من جانب الفقه رغم أهمية ذلك التحديد ، مما أدى الى استخدام تعبير الدعوى فركثير من المناسبات بمعان ومفاهيم تسم فى بعضها بعدم الدقة .

ويمكن رد التعريفات المختلفة للدعوى كنشاط اجرائى الى ثلاث اتجاهات :

الاتجاه الأول - الدعوى كنشاط اجرائى واحد :

يحاول أنصار هذا الاتجاه التقريب بين الدعوى فى فقه المرافعات وبين الدعوى الجنائية بقصرها فقط على الاجراء الذى تفتتح به الخصومة كاملة (٢) . ولذلك تعرف الدعوى بأنها العمل الاجرائى المعبر عن ارادة النيابة العامة فى استشارة نشاط القاضى لاصدار حكم أو قرار قضائى (٣) .

---

(١) انظر بروتشيللى ، المرجع السابق ، ص ٥٧٤ .  
(٢) فى هذا المعنى انظر : لانتسا ، نظام الاجرامات الجنائية ، ج ١ ،

المينا ، الاجراءات الجنائية ، ١٩١٤ ، ٢٨٩ ، مسارى ، الخصومة الجنائية ، ٢٨ .

(٣) ولذلك يرى البعض ان الدعوى فى محيط الخصومة الجنائية تنقسم بحسب النابة والفرض منها الى دعوى ادانة ، وهذه هى الدعوى الجنائية بالمعنى الدقيق ، ودعوى اثبات ، كما فى حالة دعوى الرد ، ودعوى منسئة ، كما فى دعوى رد الاعتبار . وينتهى بذلك الى ان الصفة الجنائية

وبعبارة أخرى . الدعوى هي الاجراء الذي يستتفه تقواه النيابة العامة  
بعرض الواقعة المكونة للجريمة على القضاء . وعليه فان لدعوى هي  
النشاط الاجرائي الذي تتوقف على مباشرته الخصومة الجنائية في بد،  
افتتاحها وسيرها بعد ذلك حتى صدور حكم بات فيها .

وواضح من التعريف السابق أنه يركز على اللحظة الحاسمة والأساسية  
في الدعوى والمتمثلة في الاجراء الذي يتصل به القاضي بموضوع النزاع .  
غير أنه لا يخفى وجود الكثير من الأنشطة الاجرائية الأخرى يعترف للمد  
الراجح بدخولها في مضمون الدعوى . ومثل ذلك مرحلة التحقيق السببة  
على عرض الخصومة على القضاء . ومرحلة التنفيذ اللاحقة على صدور  
حكم القاضي (١) . ومن هنا كان هذا الاتجاه قاصرا عن اعطاء اثنه  
الديق للدعوى ، وان أبرز لنا اللحظة الهامة في الدعوى والتي يمكن أن  
نطلق عليها الدعوى في المفهوم الضيق .

**الاتجاه الثاني :** الدعوى مجموعة اجراءات تتصف بتدخل العنصر  
القضائي .

وهذا الاتجاه لا يقصر الدعوى على المطالبة القضائية ، وانما يندرج  
تحتها جميع الأنشطة الاجرائية المتمثلة في الاعداد والتحريك والمباشرة  
ونظرها والحكم فيها . وبعبارة واحدة يرى هذا الاتجاه الدعوى باعتبارها  
مجموعة للأنشطة التي تمارس عن طريقها النيابة العامة وظيفتها . غير أن  
الدعوى بهذا الوصف لا يندرج تحتها جميع للأنشطة التي تمارسها النيابة

---

للدعوى لا تنصرف الى الفاية وانما تنصرف الى الشكل اي الدعاوى في  
محيط الخصومة الجنائية . فالخصومة الجنائية اوسع مفهوما من الدعاوى .  
انظر في هذا المعنى مساري ، المرجع السابق ، ص ٢١ .

(١) وذلك بالنسبة لاشكالات التنفيذ . انظر ايضا بتروتشيلي ،  
المرجع السابق ، ص ١٨٦ وما بعدها . عكس ذلك فائني ، المرجع  
السابق ، ص ١٨ ، مانزينر . مطول ، ج ١ ، ص ٩١ .

العامة وإنما فقط الأنشطة التي تمارسها وتقتضى تدخل العنصر القضائي<sup>(١)</sup>. أما تلك الأنشطة السابقة على تدخل القاضي ، سواء بوصفه سلطة تحقيق أم سلطة حكم ، فلا تدخل في نطاق الدعوى الجنائية ويستوى في ذلك ما تبشره النيابة من إجراءات بوصفها سلطة تحقيق أم سلطة استدلال .

وظاهر من الاتجاه السابق أنه ينطلق من فكرة مؤداها أن النيابة العامة هي جهاز من أجهزة السلطة التنفيذية . وبالتالي فإن الأنشطة التي تبشرها بعيدة عن التدخل القضائي هي أنشطة إدارية وليست قضائية ومن ثم تخرج عن نطاق الدعوى الجنائية<sup>(٢)</sup> . وسنرى في موضعه خطأ ذلك المنطق فضلاً عن تعارضه مع النظام الاجرائي المصري .

### الاتجاه الثالث : الدعوى كمجموعة الإجراءات المتصلة بالخصومة الجنائية<sup>(٣)</sup> .

وهذا الاتجاه يوسع من مفهوم الدعوى بما يفقد الاصطلاح ذاتيته وفائدته العملية والمصلحة ، فالدعوى هي دائماً مجموعة أنشطة تتميز بصفة خاصة فيمن يباشرها ألا وهي النيابة العامة . وإذا كانت الخصومة الجنائية قد تبدأ بأول إجراء من إجراءات تحريك الدعوى ، بل وتفترض قيامها هذا

---

(١) انظر : مساري ، النظرية العامة للخصومة الجنائية . ٥٥ ،  
بيساليا ، سرية التحقيق ، ١٧ ، فائتي ٣٦٠ .

ولاحظ أن المقصود بتدخل القاضي هنا ، اتصاله بالدعوى برمتها لإصدار قرار في موضوعها وليس تدخله بصدد إجراء من إجراءات التحقيق كما في حالة مد الحبس الاحتياطي أو استدثانه من قبل النيابة لتفتيش أشخاص ومنازل غير المتهمين أو ضبط الرسائل والبرقيات لدى مكاتب البريد والبرق .

(٢) ويرى البعض أنه حتى مع الاعتراف للنيابة العامة باستقلالها عن السلطة التنفيذية ألا أن ذلك لا يؤثر على طبيعة الإجراءات التي تبشرها بكونها إدارية . فليس المهم ، وفقاً لهذا الرأي ، هو تحديد طبيعة النيابة العامة وإنما تحديد طبيعة نشاطها . إذ لا يمنع على الإطلاق أن يباشر جهاز قضائي نشاطاً إدارياً أو أن يباشر جهاز إداري أنشطة قضائية .

انظر في هذا الرأي : بيساليا ، المرجع السابق ، ص ٦ وما بعدها .

(٣) أنفيريا ، الحكم والدعوى في الخصومة الجنائية ، المجلة الجنائية ، ١٩٣١ ، ص ٧٠ .

التحريك ، فليس صحيحا أن كل اجراء من اجراءات الخصومة هو اجراء من اجراءات الدعوى . فسوف نرى في موضعه أن هناك اجراءات تباشر من الخصوم ، من غير النيابة العامة ، لا تدخل في اجراءات الدعوى وان كانت تعتبر من اجراءات الخصومة<sup>(١)</sup> . ومن ناحية أخرى فإن اجراءات الاستدلال هي اجراءات متعلقة بالخصومة الجنائية باعتبارها مهينة لها ، ومع ذلك يكاد الإجماع ينمقد على خروج هذه الاجراءات من اطار الدعوى الجنائية .

#### ٤ - تعريف الدعوى في النظام الاجرائى المصرى :

واضح من العرض السابق للاتجاهات الفقهية المختلفة ، أن الفقه الاجرائى يحاول وضع تعريف للدعوى كشطاط في اطار الخصومة الجنائية . ذلك أن الفكر التقليدى يسلم ببدا « الدعوى في الخصومة » بحيث ان الدعوى تعبر عن فكرة هي أضيق من تلك التى تعبر عنها الخصومة . فاذا كانت الدعوى يعرفها الفقه التقليدى بأنها الاجراء الذى تطلب النيابة العامة بمقتضاه من القاضى الحكم في واقعة معينة ، فإن الخصومة الجنائية تشمل جميع الأنشطة الاجرائية السابقة على ذلك واللازمة لتبرير طلب أو ادعاء النيابة أمام القاضى ، وسواء تمثلت تلك الأنشطة في تحريك الدعوى بسرقتها أم في إصدار قراره بال حفظ .

وإذا كانت الاتجاهات السابقة قد تتواءم مع الأنظمة الاجرائية الآخذة بقضاء التحقيق ، فهي لا تتلاءم مع نظامنا الاجرائى الذى يضى على النيابة العامة جميع سلطات التحقيق بل وبعض سلطات الحكم بالمعنى العام أى تقسيم عناصر التحقيق من حيث ثبوت الواقعة ونسبتها للمؤ فاعلها ، هذا فضلا عن سلطتها في إصدار للأوامر الجنائية .

---

(١) ولعل هذا هو السبب في أن الاجراءات التى يباشرها المتهم كالتظلمات والدفع والظن في الأحكام لا تنقطع بها مدة التقادم المسقط للدعوى الجنائية وفقا للراجع من الفقه . انظر ما سيجيء بعد في انقطاع التقادم .

كذلك فإن الشكوى هي من الاجراءات المتصلة بالخصومة الجنائية ولكنها لا تعتبر اجراء من اجراءات الدعوى حتى وفقا للرأى القائل بالترام النبيلة بالتحريك بمجرد التقدم بالشكوى . انظر في هذا الرأى : ليونى ، المرجع السابق ، ص ٢٩١ .

ولذلك فإنا نعرف الدعوى الجنائية ، وفقا لنظامنا الاجرائي ، بأنها مجموعة الاجراءات التي تتخذ من قبل النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق منذ لحظة اخطارها بنبا الجريمة حتى صدور حكم بات فاصل في الموضوع سواء بالادانة أم بالبراءة .

• - مراحل الدعوى كنشاط اجرائي . أولا : مرحلة التحريك او البدء :

إذا كان هناك اتفاق على أن لحظة تمام الجريمة هي بذاتها لحظة نشوء حق الدولة في العقاب ، وإذا كان بعض الفقه يرى أن تلك اللحظة هي بذاتها التي يوجد معها الحق في الدعوى ، فإن الدعوى كنشاط اجرائي لا تبدأ بالضرورة في تلك اللحظة . فقد اختلف الفقه في تحديد الوقت الذي تبدأ به أو تفتح فيه الدعوى بهذا الوصف .

فالاتجاه الذي يربط ما بين فكرة الدعوى وبين التدخل القضائي يرى أن الدعوى ، بوصفها نشاطا اجرائيا ، تبدأ اما بطلب اقتداب قاض التحقيق واما بإحالة الأوراق الى مستشار الاحالة ، أو بتكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة المختصة في مواد الجنب والمخالفات . أما الاجراءات التي تبأثرها النيابة العامة قبل ذلك ، سواء أكانت اجراءات تحقيق أم اجراءات استدلال ، فهي تعتبر خارج نطاق الدعوى ، وتدخل ضمن طائفة الأعمال الادارية للنيابة العامة (١) .

بينما يرى آخرون التفرقة بين نوعين من نشاطات النيابة العامة وهما نشاطاتها المتعلقة بالتحقيق وتلك المتعلقة بالاستدلال . والأولى هي فقط التي

---

(١) في هذا المعنى ليوني ، المرجع السابق ، ص ٢١٧ . ومع ذلك قارن لذات الفقيه المطول ، الجزء الأول ، ص ١٤٦ حيث يرى أن الدعوى الجنائية يمكن أن تبدأ بافتتاح تحقيق النيابة ، تأسيسا على الرابطة الاجرائية يمكن أن تنشأ بين النيابة العامة والمتهم على أن تكتمل بعد ذلك بتدخل العنصر القضائي . وبعبارة أخرى فإن تدخل العنصر القضائي ليس لازما لنشأة الرابطة الاجرائية وانما لاكتمالها .

وانظر أيضا في ذات المعنى الوارد بالمتن : بيسايا ، المرجع السابق ، ص ٧١ ، فانيني ، المرجع السابق ، ص ٢٦ .



تبدأ أو تفتح بها الدعوى الجنائية ، تأسيسا على أن النيابة العامة هي جزء من السلطة القضائية عند مباشرتها لاجراءات التحقيق وبالتالي فإن تحقيقاتها لا تختلف في جوهرها والغاية منها عن تلك التي يمارسها قاضى التحقيق (١) . وعلى ذلك ، فالدعوى الجنائية تبدأ أو تتحرك بأول عمل من أعمال التحقيق الذى تبشره النيابة العامة اثر اخطارها ، بأية وسيلة كانت بنبا الجريمة . ويستوى أن يكون الاخطار فى شكل بلاغ أو شكوى أو طلب أو أية صورة من صور البلاغات .

وهناك فريق ثالث يرى ادخال نشاط النيابة المتعلق بالاستدلال ضمن نطاق الدعوى الجنائية بحيث تتحرك ببشرته . وذلك ، نظرا لأهمية تلك المرحلة وتأثيرها على الدعوى ذاتها . فهى المرحلة التى تولد فيها الخصومة ، كما يرى أنصار هذا الاتجاه (٢) . والحقيقة هى أن بدء أو تحريك الدعوى مرتبط بأول اجراء تبشره النيابة العامة بوصفها سلطة أو اتهام ، أى سواء تمثل هذا الاجراء فى عمل من أعمال التحقيق بالمعنى الدقيق أو تمثل فى اجراء الاتهام ذاته الذى يقتضاه طلب النيابة العامة من القاضى الحكم فى الواقعة موضوع الاتهام . أما اجراءات النيابة بوصفها سلطة استدلال فتخرج عن نطاق الدعوى ولا تتحرك بها الخصومة (٣) . ولا يقدح فى هذا القول أن القانون يعترف فى بعض الأحيان بشبوت صفة المتهم فى

---

(١) انظر فى هذا المعنى : بتروتشيللى ، المرجع السابق ، ص ٦٠٠ . وانظر أيضا مع تفاصيل مختلف نوفولونى ، المرجع السابق ، ص ٢٠ وما بعدها .

(٢) انظر فوسكينى ، الأرشيف الجنائى ، ١٩٥٨ - ١٩٥٩ ، ١٠٢٠ ، ٢٠ وما بعدها .

(٣) وهذا أيضا ما يفسر عدم الاعتماد باجراءات الاستدلال فى قطع التقادم إلا اذا اتخذت فى مواجهة المتهم أو اخطار بها بوجه رسمى ، أما اجراءات التحقيق ، فنظرا لكونها من اجراءات الدعوى ، فانها تقطع التقادم دون حاجة الى اتخاذها فى مواجهة المتهم أو اخطاره بها رسميا .

وقد قضت محكمة النقض بأن ما يبشره مأمورو الضبط القضائى حتى عند حالات التلبس لا يمكن أن تفتح به الدعوى ويعتبر خارجا عنها . نقض ٥ فبراير ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض ، ص ١٩ ، رقم ٢٦ ، ص ٤٨ .

مرحلة الاستدلالات سواء بوشرت بمعرفة النيابة العامة أم بمعرفة مأموري الضبط القضائي . فليس هناك تلازم ، على عكس ما يرى البعض (١) ، بين ثبوت صفة التهم وبدء تحريك الدعوى ضد التهم ، ومعنى ذلك أن الصفة تكون سابقة على التحريك (٢) .

والدليل على ما نقول به هو أن المشرع منح النيابة العامة ملامسة تحريك الدعوى ورفعها بناء على الاستدلال أو حفظ الأوراق إذا رأت أنه لا محل للسير في الدعوى . فإذا رأت أنها صالحة للسير فيها فلها تحريكها ورفعها في الوقت ذاته عن طريق تكليف التهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة (م ٦١ إجراءات) . وليس بخاف أن أمر الحفظ هو أمر إداري وليس قضائيا وبالتالي فهو لا يجوز أدنى حجية على عكس الحال بالنسبة للأمر بأن لاوجه لأقامة الدعوى الجنائية (٣) . وعلى حين يطلق القانون على أمر الحفظ الأمر بحفظ الأوراق فإنه يطلق على الأمر الصادر بعد تحريك الدعوى أي بعد التحقيق الأمر بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية . وأقامة الدعوى معناه رفعها وليس تحريكها . ذلك أن التحريك قد تم بإجراءات التحقيق . والدليل على ذلك أن المشرع يطلق عليه ذلك التعبير في الأحوال التي يصدر فيها من قاضي التحقيق بعد انتهائه من التحقيق . ولا ينكر أحد أن الدعوى تحرك عند تحقيقها بمعرفة قاضي التحقيق حتى أولئك الذين يرون في التحريك رفع الدعوى إلى القضاء .

خلاصة القول إذن ، هي أن أعمال الاستدلال التي تبشر بمعرفة الضبطية القضائية أو النيابة العامة تمهيدا لتحريك الدعوى لا تدخل في نطاق تلك الأخيرة ولا تتسح بها الخصومة الجنائية ، وإن كانت تكون مرحلة متميزة

---

(١) بتروتشيللي ، المرجع السابق ، ص ٦٠٢ ، جوليلمو سابابيسي .  
المرجع السابق ، ص ٣٢٠ .

(٢) فضلا عن أن ذلك يؤدي إلى القول بأن مأموري الضبط القضائي يمكنهم تحريك الدعوى عند مباشرتهم للإختصاصات التي تضي صفة التهم ( كالقبض مثلا ) وهو يتناقض وأختصاص النيابة العامة بهذا التحريك كقاعدة عامة . انظر هنا المعنى أيضا : بيوليتي ، الدعوى الجنائية والحفظ ، المدالة للجنائية ، ١٩٣٨ ، ج ٤ ، عمود ٤٠٧ .

(٣) انظر ما سيجيء بعد بخصوص أمر الحفظ .

يطلق عليها مرحلة الاعداد للدعوى . أما تحريك الدعوى الذى به يتم الاعداد للمحاكمة ، فهو الذى يقع بأول اجراء من الاجراءات التى تباشرها النيابة العامة بوصفها جهازا قضائيا أى بوصفها سلطة تحقيق واتهام (١) ، تعتبر فيه عن ارادتها في اتخاذ قرار بصدد الواقعة المخطر عنها .

#### مضمون مرحلة التحريك :

يتحدد المضمون بالغاية من الدعوى في هذه المرحلة . فإذا كان الغرض من مرحلة جمع الاستدلالات هو الاعداد لافتتاح الدعوى والبدء فيها من قبل النيابة العامة بإبلاغها بنبأ الجريمة ، فإن علم النيابة بنبأ الجريمة قد لا يكفى في كثير من الحالات لعرض الأمر على القضاء . ومن أجل ذلك كان لابد من الاعداد لمرحلة العرض على القضاء أى مرحلة المحاكمة ، وذلك بقيام النيابة العامة بالتثبت من وقوع الجريمة وجمع الأدلة على ذلك ونسبتها الى فاعلها . والنيابة تتولى مرحلة الاعداد للمحاكمة هذه سواء بنفسها أو بواسطة من تدبه لذلك من مأمورى الضبط القضائي (٢) .

وحتى في الأحوال التى يتولى فيها قاضى التحقيق مباشرة التحقيق الابتدائي ، فإن مضمون المرحلة هو ذاته لا يتغير تلمّا كما هو الشأن بالنسبة للنيابة العامة (٣) .

وعلى ذلك يتحدد مضمون هذه المرحلة في الآتى : ١ - التثبت من أن الواقعة المخطر عنها تكون جريمة وقعت في أركانها المكونة لها . ٢ - أنها جريمة داخلية في اختصاص القضاء العادى . ٣ - أن هناك دلائل كافية على نسبتها الى المتهم من علمه .

---

(١) وهذا ما قضت به محكمة النقض المصرية صراحة . انظر تقض ٥ فبراير ١٩٦٨ ، سابق الإشارة اليه حيث قررت بأن الدعوى الجنائية لا تتحرك الا بالتحقيق الذى يجريه مأمورى الضبط القضائي أو برفع الدعوى امام جهات الحكم . ولا تعتبر الدعوى قد بدأت باى اجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال ولو في حالة التلبس .

(٢) راجع حكم النقض المنشور اليه في الهامش السابق .  
(٣) انظر أكثر تفصيلا : بتروتشيللى ، المرجع السابق ، ٥١٢ وما بعدها .

وهذا المضمون هو ذاته لا يتغير سواء انتهت تلك المرحلة برفع الدعوى الى القضاء أم انتهت بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى . ذلك أن هذا القرار الأخير إنما يصدر بناء على تقسيم سلبى للمعصرين الأول والثالث السابق بينهما ، وذلك كقاعدة عامة (١) .

#### ٦ - ثانيا - مرحلة الاتهام :

إذا انتهت المرحلة الأولى من مراحل الدعوى ، أى التحريك ، بنتيجة ايجابية انتقلت الدعوى الى مرحلتها الثانية وهى مرحلة الاتهام .

وهذه المرحلة هى الأساسية فى الدعوى حيث يتم بمقتضاها مطالبة القاضى باصدار حكم أو قرار قضائى فى الواقعة المروضة . ولذلك رأينا أن جمهورا كبيرا من الققه يرى أن الدعوى تبدأ فى هذه اللحظة .

ولا يقصد بالاتهام هنا نشاطات الاتهام المختلفة التى تبأشر أثناء مرحلة التحريك أو التحريك الابتدائى (٢) . وإنما المقصود هنا هو اجراء الاتهام بالمعنى الدقيق والذى عن طريقه يتصل القاضى بالدعوى ليصدر حكمه أو قراره فيها . وبعبارة واحدة يقصد بالاتهام هنا رفع الدعوى الى القضاء . وهو يتم بتكليف التهم بالحضور أمام المحكمة المختصة فى مواد الجنب والمخالفات وبقرار الاحالة فى مواد الجنابات . ويندرج تحت هذه المرحلة

---

(١) نقول كقاعدة عامة نظرا لأن الامر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم الأهمية يفترض وجود العناصر الثلاثة محل التحقيق . ومع ذلك تختص النيابة العامة وحدها باصداره لاعتبارات سنراها فى موضعه . ومعنى ذلك أن سلطات النيابة العامة فى التصرف فى التحقيق ، من هذه الناحية ، تكون اوسع من سلطات قاضى التحقيق .

(٢) ولذلك فان توجيه التهمة أثناء الاستجواب هو اجراء من اجراءات التحقيق وليس مرحلة من مراحل الدعوى ، مع ما يترتب على ذلك من نتائج . فالالاتهام كمرحلة من مراحل الدعوى ضرورى لاتصال قضاء الحكم بالدعوى سواء فى المخالفات والجنب والجنابات بينما الاتهام كاجراء من اجراءات التحقيق يمكن أن ينعدم فى مواد الجنب والمخالفات دون أن يؤثر على اتصال المحكمة بالدعوى . انظر ايضا نقض ١١/٦/١٩٥٦ ، مجموعة احكام النقض ، ص ٧ ، رقم ٢٣٧ ، ص ٨٦٢ ، نقض ١٩٥٩/٤/٢٠ ، مجموعة احكام النقض ص ١٠ ، رقم ٩٩ .

ما يمارسه قضاء الاحالة من اختصاصات بالاتهام ، وفي هذه الحالات يتم الاتهام على مرحلتين الاولى تختص بها النيابة العامة والثانية وهي النهائية ، يختص بها قضاء الاحالة (١) .

#### ٧- ثالثا - مرحلة الفصل في الدعوى :

ويطلق على تلك المرحلة المحاكمة . وهي تشمل جميع الاجراءات التي تبشر امام قضاء الحكم منذ دخول الدعوى في حوزة المحكمة باجراء الاتهام حتى يصدر حكم بات فيها . ولذلك فان هذه المرحلة تشمل الدعوى أمام أول درجة وكذلك في مراحل الطعن المختلفة .

وجدير بالذكر ، أن المحكمة أثناء نظر الدعوى تجري هي الأخرى تحقيقا يطلق عليه التحقيق النهائي . غير أن نشاط المحكمة المتعلق بنشاط تحقيق الجلسة ، كما سنرى في موضعه ، لا يخرج عن كونه نشاط مراقبة التحقيقات التي سبق أن أجريت بمعرفة أجهزة التحقيق المختلفة أكثر منه نشاط جمع أدلة جديدة ، ودون أن يمس هذا مبدأ حرية القاضي في تكوين عقيدته .

#### ٨ - خصائص الدعوى الجنائية :

ان الخصائص التي تتميز بها الدعوى الجنائية تختلف باختلاف الأنظمة الاجرائية التي يتبناها كل مشرع . ويمكن القول بأن الدعوى الجنائية في تشريعنا الاجرائي تتميز بالخصائص الآتية :

#### اولا - العمومية :

الدعوى العمومية هي مرادفة للدعوى الجنائية . فهي حق للدولة تبشرها بواسطة النيابة العامة لاقتضاء حقها الموضوعي في العقاب . وحق الدولة في العقاب الناشئ عن الجريمة هو حق عام وليس من الحقوق الخاصة

---

(١) وذلك ايضا كمساعدة . نظرا لان قضاء الاحالة غير مقيد بعينية الأشخاص والدعوى ومن ثم يجوز له توجيه الاتهام بالنسبة لوقائع وأشخاص لم يتم توجيه الاتهام بالنسبة لهم من قبل النيابة العامة .

بالمجنى عليه في الجريمة . ولما كانت الدعوى الجنائية هي الوسيلة لاعمال قانون العقوبات موضع التنفيذ . فان موضوعها يمثل دائما في حماية الصالح العام للمجموع وذلك بتطبيق القانون على الواقعة بما يتفق و ارادة المشرع بغض النظر عن الادانة أو البراءة (١) . وعلى ذلك فصنة العمومية هنا تستمد من أمرين : الأول هو أن النيابة العامة هي المختصة بمباشرتها وهي من أجهزة الدولة العامة ، والثاني أن الغاية من مباشرتها ليس الحصول على نفع ذاتي من الحكم بشيء معين ، وانما تتحدد هذه الغاية بالحصول على حكم يحقق العدالة سواء أكان بالادانة أم بالبراءة (٢) .

وصفة العمومية هذه لا تأثر بالأحوال الاستثنائية التي منح فيها المشرع لبعض الأفراد حق رفع الدعوى الجنائية ، كما هو الشأن في الادعاء المباشر أو ترك لهم تقدير تحريك الدعوى من علمه بمعرفة النيابة العامة ، كما في حالات الشكوى (٣) . ففي هذه الاستثناءات يستهدف المشرع غرضا عاما يختلف باختلاف كل حالة ، كما سنرى في موضعه ، كما حدد الاستثناء فقط في رفع الدعوى أو في التقدم بالشكوى (٤) . أما مباشرة الدعوى فتسولاها

(١) وصفة العمومية هي نتيجة طبيعية لكون قانون الاجراءات هو قانون تابع لقانون العقوبات . فارتن ايضا في ذات المعنى فانيى ، المرجع السابق ص ٢٨ .

(٢) سابانيى ، المرجع السابق ، ص ١٠ ، فانيى ، المرجع السابق ، ص ٨٢ .

(٣) سابانيى ، المرجع السابق ، ص ١٠ ، فانيى ، المرجع تحريك الدعوى هو امر استثنائي ينبغي عدم اتوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة للجرائم أو بالنسبة لشخص ناتهم . انظر على سبيل المثال نقض ١٩٥٩/١٢/٨ ، مجموعة احكام النقض س ١٠ ، رقم ٢٠٤ ، ص ٩٩٢ ، نقض ١٥ فبراير ١٩٦٥ ، مجموعة احكام النقض س ١٦ ، رقم ٢٨ ، ص ١٢٤ .

(٤) ولذلك يظل الشاكي والمضروور خارج نطاق الرابطة الاجرائية المتطلقة بالخصومة الجنائية ولا تثبت لهما صفة الخصوم في الدعوى الجنائية . ورغم ذلك فقد خول القانون لهما حق مباشرة بعض الاجراءات التي تؤثر على الدعوى الجنائية . ومثال ذلك التنازل عن الشكوى مع ما يستتبع ذلك من سقوط الدعوى الجنائية ، وحق المدعى المدني في الطعن في الامر بصدوم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، على التفصيل الذى سنراه في موضعه .

دائما النيابة العامة ودون أن تكون مقيدة بطلبات الأفراد، وانما تباشرها بما يتفق والمصالح العام في تطبيق القانون التطبيق السليم . ولذلك يمكنها في حالات الادعاء المباشر ، أن توضع الرأي للمحكمة ، كما يمكنها أن تحفظ الأوراق رغم التقدم بالشكوى .

**ثانيا - التحريك الإلزامي في الجنايات وملازمة التحريك في الجنح والمخالفات :**

اختلفت الأنظمة الاجرائية حول مدى الزام النيابة العامة بتحريك الدعوى الجنائية اثر علمها بنشأ الجريمة بأية وسيلة كانت . فقد ثار السؤال الآتي : هل يجب على النيابة تحريك الدعوى تلقائيا أم يفضل أن يترك لها قدر من حرية الملازمة بين تحريكها ورفعها وبين حفظ الأوراق دون تحريك الدعوى ؟ ولقد كان للأصل التاريخي لنظام النيابة العامة اثر كبير ، حتى وقتنا الحاضر ، في حدود المكتنات الممنوحة لها ، وفي الاختلاف حول طبيعة هذا الجهاز وهل يمثل السلطة التنفيذية أم أنه يدخل كجزء مكمّل لقضاء الحكم ليكون منها ما الجهاز القضائي للدولة ؟

وقد اختلف الفقه الاجرائي ومن ورائه الأنظمة الاجرائية المختلفة حول الاجابة على التساؤلات السابقة . وكان من نتيجة هذا الخلاف أن خرج علينا نظامان . الاول : يطلق عليه نظام الشرعية والثاني : يطلق عليه نظام الملازمة (١) .

**والنظام الاول :** يقوم على فكرة أن الشرعية لا تحقق الا بتدخل المنصر القضائي . ومن أجل ذلك اجتهد أنصاره في تأصيل الخصومة الجنائية بوصفها رابطة اجرائية حتى تكون بعيدة عن مراقبة وتدخل السلطة التنفيذية منثلة في النيابة العامة (٢) . واذا كانت الشرعية لا تحقق الا بتدخل القاضي

---

(١) انظر : ميرل - فيتي .

(٢) في هذا المعنى صراحة فانيني ، المرجع السابق ، ص ١٤ وما بعدها ينسبانيا ، المرجع السابق ، ص ١٣ هامش (٢) .  
غير انه لاحظ أن نظام الشرعية هذا باعتباره نظاما اجرائيا ليس هو مبدأ للشرعية الذي يتبع مراعاته في الاجراءات الجنائية كاتمكاس القانون

فلا بد من تحريك الدعوى الجنائية بطريق الوجوب والالزام على النيابة العامة حتى تصل الدعوى الى يد القضاء ، سواء أكان قضاء تحقيق أم قضاء حكم . وحتى اذا رأت النيابة العامة أنه لا محل للسير في الدعوى فلا تملك هي حفظ الأوراق وانما يتعين عليها عرض الأمر على قاضى التحقيق عن طريق تحريك الدعوى ورفعها اليه حتى يصدر هو القرار بحفظ الأوراق .

**والنظام الثانى :** وهو نظام الملامة يستند أنصاره الى أن النيابة العامة وهى جهاز من أجهزة الدولة انما تبغى دائما في تصرفاتها الصالح العام . وحتى لو اعتبرت ذات طبيعة ادارية أكثر منها قضائية ، فان منحها السلطة التقديرية في تحريك الدعوى انما يخفف عن القضاء عبئا كبيرا دون أن يكون هناك ضرر من ذلك مادام الصالح العام هو مناط تصرفاتها . وقد أخذت بعض التشريعات بنظام الملامة في تحريك الدعوى وخاصة أن الاتجاه الحديث هو نحو الاعتراف بالصفة القضائية للنيابة العامة (١) . ومعنى ذلك أن النيابة العامة اذا ما أخطرت بنبا الجريمة فعليها أن تلام بين تحريك الدعوى والسير فيها وبين عدم تحريكها ، وحفظ الأوراق ، مادام معيارها في ذلك هو الصالح العام والغاية المراد تحقيقها من الدعوى الجنائية .

الموضوعى أى قانون العقوبات . ولذلك فان نظام الملامة يخضع هو الآخر لمبدأ الشرعية ، وأن كان البعض ينكر عليه ذلك ( انظر ، جراماتيكا ، مبادئ الدفاع الاجتماعى ، ١٩٦١ ، ١٩ ، ٢٦٩ ) .

ومن تطبيقات مبدأ الشرعية وجوب تسبب الاحكام ، والتقاضى على درجتين والظعن بالنقض للخطا في تطبيق القانون .  
والذى ينبغى التنبيه اليه هو أن هناك فارقا جوهريا بين مبدأ الشرعية وبين الزامية أو وجوبية الدعوى الجنائية ، ذلك أنه حتى في الأحوال التى يكون فيها للنيابة العامة سلطة الملامة في تحريك ورفع الدعوى فانها تخضع في تصرفاتها أيضا للمبدأ المذكور . انظر أيضا سابقتى ، المرجع السابق ، ص ١٠ .

(١) وقد كانت المادة ٧٤ اجرامات ايطالى تعطى النيابة العامة حق الملامة في رفع الدعوى وذلك على النحو الوارد في المادة ٦١ اجرامات مصرى ، الا أنه نظرا للانتقادات التى وجهها الفقه الى تخويل هذا الحق للنيابة العامة فقد تدخل المشرع وفى المادة ٧٤ وأبدل بها المادة السادسة من القانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٤٤ حيث أوجب رفع الدعوى في جميع الأحوال التى اقتضاه حتى للتقرير بالحفظ .



وقد اختلفت الأنظمة الاجرائية في مدى الأخذ بكلتا النظامين ومدى التوفيق بينهما (١) .

وقد سلك المشرع المصرى مسلكا توفيقيا بين التحريك الالزامى وبين الملازمة فى ذلك .

فبالنسبة للجنح والمخالفات يمكن القول بأن المشرع المصرى قد أخذ صراحة بنظام الملازمة فى التحريك . فالمادة ٦١ اجراءات تنص على أنه « اذا رأت النيابة العامة أن لا محل للسير فى الدعوى ، تأمر بحفظ الأوراق » . والمراد بالسير فى الدعوى ليس المتابعة بعد التحريك ، وانما المقصود هو التحريك والمتابعة بعد ذلك . والدليل على ذلك أن المشرع عبر عن القرار الصادر من النيابة العامة فى هذه الحالة بحفظ الأوراق وليس بحفظ الدعوى . هذا بالإضافة الى أن الحفظ الذى يرد بعد تحريك الدعوى بأى إجراء من اجراءات التحقيق عبر عنه المشرع فى المادة ٢٠٩ اجراءات بالأمر . بأن لاوجه

---

(١) وقد كان هذا الموضوع ضمن برنامج المؤتمر الدولى التاسع لقانون العقوبات المنعقد فى لاهاى فى اغسطس ١٩٦٤ . وقد انتهى المؤتمر الى أنه رغم التمازى بين النظامين من الناحية النظرية المجردة ، إلا أنه يمكن الأخذ بأيهما مع مراعاة تخفيف حدة التطرف وذلك على النحو الآتى :  
أولا بالنسبة لنظام الملازمة ١ - امكان التحريك أو المتابعة بناء على أمر صادر من الرئاسات الادارية فى النيابة العامة أو بقرار من القاضى .  
٢ - الاعتراف بحق المضرور فى تحريك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر .  
٣ - الرقابة عن طريق جهاز خاص .  
ثانيا بالنسبة لنظام الشرعية :  
١ - الاعتراف بعدم المشروعية الموضوعية كأساس للتحريك أى ضرورة وجود الضرر بالمصالح المحمية بالنصوص الجنائية دون الاكتفاء بالتعارض الشكلى بين السلوك والنص التجريمى .  
٢ - ترك قدر من الملازمة للنيابة العامة أو القاضي بالنسبة للجرائم فضيلة الأهمية .  
٣ - اعتراف للنهضة التدخل كمدى خاص .

ويلاحظ أن المشرع المصرى مع اخذه بنظام الملازمة قد خفف من حدته بالاعتراف للمضرور بحق الادعاء المباشر . ومن ناحية اخرى فحتى مع الأخذ ببدا الملازمة فاننا نرى أن الامر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى لعدم الأهمية انما يؤسس ، وفقا لرأينا ، على انعدام الاضرار الفعلية بالمصالح محل الحماية الجنائية . انظر بحثنا فى جرائم الموظفين العموميين ضد الإدارة العامة فى ضوء المنهج الغالى ، مجلة القانون والاقتصاد ، ١٩٦٦ ، ص ١٣٥ وما بعدها ، وهامش (١) ص ١٣٦ .

لإقامة الدعوى . ولا شك أن هذا التعبير الأخير يفيد الأمر بعدم رفعها بعد تحريكها بأعمال التحقيق .

وإذا كان المشرع قد منح النيابة العامة الملازمة في تحريك الدعوى في الجنب والمخالفات (١) ، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة للجنايات . فالنسبة لهذه الأخيرة يقوم مبدأ الزامية تحريك الدعوى . وبمباراة أخرى لا يجوز للنيابة العامة ، إذا ما علمت نبأ جريمة هي في ظاهرها جنائية ، أن تلائم بين تحريك الدعوى من عدمه ، وإنما تلزم بضرورة تحريكها بأجراء التحقيق فيها ، ولا يجوز لها أن تأمر بحفظ الأوراق دون تحقيق إذا رأت عدم السير في الدعوى . والدليل على ذلك هو أن المادة ٦١ اجراءات وردت في الفصل الخامس من الباب الأول تحت عنوان « في تصرفات النيابة العامة في التهمة بعد جمع الاستدلالات » . والتصرف في التهمة يكون اما بحفظ الأوراق أو برفع الدعوى . ورفع الدعوى بناء على محضر جمع الاستدلالات لا يكون الا في مواد الجنب والمخالفات ، وبالتالي فإن الحفظ بناء على المحضر المذكور لا يكون الا في ذلك النوع من الجرائم . هذا بالإضافة الى أن المشرع في المادة ٣١ اجراءات ألزم النيابة العامة بالانتقال فورا الى محل الواقعة اثر اخطارها بجناية متلبس بها . ومعنى ذلك أن الاخطار بجناية متلبس بها يلزم النيابة العامة بضرورة تحريك الدعوى على وجه السرعة . بينما لم يستلزم المشرع ذلك بالنسبة للجنب المتلبس بها لغرضها لمبدأ الملازمة . وإذا كان للمشرع يلزم النيابة العامة بضرورة تحريك الدعوى على وجه السرعة في الجنايات المتلبس بها ، فما كان له ليفعل ذلك لولا وجود الواجب الصام بضرورة تحريك الدعوى في الجنايات عموما ، والا لترك أمر الجنايات لتقدير النيابة العامة كما فعل بالنسبة للجنب المتلبس بها .

---

(١) ولذلك استقر قضاء النقض على أن القانون لا يستوجب اجراء تحقيق ابتدائي في مواد الجنب بل يجيز رفع الدعوى العمومية بغير تحقيق سابق . انظر على سبيل المثال تقض ١١/١٩٣٧ ، مجموعة القواعد القانونية في خمسة وعشرين علما ، ج ٢ ، رقم ٤ ، ص ٤٥٨٢ ، ١٢/١٩٣٩ ، الموضع السابق ، رقم ٥ ، ١٢/١٩٥٢ ، الموضع السابق رقم ٧ ، ١/١٩٥٤ ، الموضع السابق ، رقم ١٠ ، ١١/١٩٥٦ ، مجموعة أحكام النقض ، ص ٧ ، رقم ٢٣٧ ، ص ٨٦٢ .

### ثلاث - اللامعة في رفع الدعوى الى القضاء :

تصف الدعوى الجنائية في التشريع المصري بآل النيابة العامة تلك ذات السلطة التي يملكها قضاء التحقيق أو الاحالة في الأنظمة الاجرائية الآخذة بنظام التحريك الجبري . ومفاد ذلك أن النيابة العامة تملك عناصر تقييم التحقيق الابتدائي من حيث صلاحية السير في الدعوى ورغمما الى القضاء من عدمه ، دون أن تكون في حاجة للالتجاء لقاضي التحقيق للتقرير بعدم وجه لاقامة الدعوى . فلذا ما رأت السير في الدعوى أمكنها ورفع الدعوى مباشرة في الجنب والمخالفات بتكليف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة . أما في الجنابات فيتعين عليها ، إذا رأت السهر في الدعوى ، إحالتها الى قضاء الاحالة ، وذلك كقاعدة (١) .

واللامعة التي تملكها النيابة العامة في رفع الدعوى لا تشمل فقط المكتبات التي هي مخولة لقاضي التحقيق في التقرير بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، وإنما تختص النيابة العامة بمكنة لا تتوفر لقاضي التحقيق في جذا الصد ، ألا وهي التقرير بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى لعدم الأهمية ، سواء أكانت الواقعة مخالفة أم جنحة أم جناية . فالقاعدة ٢٠٩ إجراءات تنص على أنه « إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أنه لا وجه لاقامة الدعوى ، تصدر أمرا بذلك » . بينما حدد المشرع لقاضي التحقيق الأسباب التي يمكنه الاستناد اليها للتقرير بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ولم يدرج فيها عدم الأهمية .

وتبرز صفة اللامعة في رفع الدعوى أيضا من المادة ٦٣ إجراءات عندما تنص على أنه « إذا رأت النيابة العامة في مواد المخالفات والجنح أن للدعوى صالحة لرفعها بناء على الاستدلالات التي جمعت ، تكلف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة » .

واللامعة في رفع الدعوى الى القضاء لا تقتصر فقط على قضاء الحكم ، وإنما تنصرف أيضا الى قضاء التحقيق ، وذلك كقاعدة عامة . فللمشرع أجاز

---

(١) مع مراعاة الاستثناءات الخاصة بالاحالة مباشرة الى محكمة الجنابات كما سيبيء في موضعه .

ل النيابة العامة ، في مواد الجنج والجنابات ، أن تطلب ندب قاض للتحقيق أو أن تتولى هى التحقيق بنفسها ( م ٦٤ اجراءات ) (١) . ومع ذلك فهناك حالات ألزم فيها القانون النيابة العامة بضرورة عرض الدعوى على القاضى اذا ما أرادت اتخاذ اجراءات معينة (٢) . ومثال ذلك ضرورة عرض تجديد مدة الحبس الاحتياطى بعد انتهاء المدة المقررة للنيابة العامة (م ١٢٠٢ اجراءات) ، ومراقبة المكالمات التليفونية وضبط الرسائل والأوراق لدى مكاتب البريد والتلغراف ( م ٢٠٦ اجراءات ) ، وتفتيش أشخاص ومنازل غير المتهمين ( م ٢٠٦ اجراءات ) . غير أن الحالات السابقة لا تؤثر في صفة الملامسة باعتبار أن اتخاذ الاجراءات المستوجبة لتدخل القاضى هى بدورها خاضعة للسلطة التقديرية للنيابة العامة أثناء تحقيقها لدعوى . والاستثناء الوحيد الذى يرد على الملامسة في حالة الدعوى الى قضاء التحقيق يتمثل فيما نصت عليه المادة ٢/٦٤ اجراءات من ضرورة الاحالة الى قاضى التحقيق اذا ما صدر قرار من رئيس المحكمة الابتدائية بندب قاض التحقيق بناء على طلب المتهم أو المدعى بالحقوق المدنية (٣) . وقد أورد المشرع هذا الاستثناء للتخفيف من مبدأ الملامسة .

---

(١) تنص الفقرة الأولى من المادة ٦٤ على الآتى : « اذا رأت النيابة العامة في نواد الجنابات والجنج أن تحقيق الدعوى بمعرفة قاضى تحقيق أكثر ملامسة الى ظروفها الخاصة جاز لها في أية حالة كانت عليها على أن يخابر رئيس المحكمة الابتدائية وهو يندب أحد قضاة المحكمة مباشرة هذا التحقيق » .

(٢) . ويلاحظ أن عرض الدعوى على القاضى في هذه الفروض لا يخرج الدعوى من حوزة النيابة العامة ، وبالتالي يمكنها رغم العرض على القاضى أن تلام بين رفع الدعوى الى قضاء الحكم من عدمه .

(٣) تنص الفقرة الثانية من المادة ٦٤ اجراءات على الآتى : « ويجوز للمتهم أو للمدعى بالحقوق المدنية ، اذا لم تكن الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تادبة وظيفته أو بنسبها ، أن يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية إصدار قرار بهذا الندب . ويصدر رئيس المحكمة هذا القرار اذا تحققت الأسباب المبينة بالفقرة السالفة بعد سماع أقوال النيابة العامة ويكون قراره غير قابل للطعن . وتستمر النيابة العامة في التحقيق حتى يباشره القاضى المندوب في حالة صدور قرار بذلك » .

#### رابعاً - عدم قبلية الدعوى للتنازل أو الرجوع فيها :

إذا كانت الدعوى الجنائية خاضعة للملاءمة قبل رفعها الى القضاء فليس معنى ذلك أن النيابة العامة تتنازل عن حقها في تحريك الدعوى أو رفعها إذا ما قررت حفظ الأوراق أو عدم وجود وجه لاقامة الدعوى . وانما تفسير ذلك مرتبط بتكليف الدعوى بأنها حق وواجب في الوقت ذاته . ومفاد هذا أن مباشرة الدعوى بهذا الوصف مرهونة بتحقيق الغاية منها . فإذا وجدت النيابة العامة أن الغاية من الدعوى لن تتحقق لسبب من الأسباب فانها تصدر قرارها بعدم السير فيها وليس قرارا بالتنازل عنها . فهي لا تملك هذا التنازل نظرا للصفة المزدوجة للحق في الدعوى . ولهذا فان القرارات الصادرة بعدم السير في الدعوى . سواء بالحفظ أو لعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، يمكن الرجوع فيها ، الاول بصفة مطلقة . والثاني بشروط خاصة .

ولكن متى رفعت الدعوى الى القضاء فانها تخرج كلية من حوزة النيابة العامة وتزول عنها بالتالي أية سلطة تقديرية تتعلق بالملاءمة (١) . ومن ثم فلا يجوز الرجوع في الدعوى من قبل النيابة العامة كما لا يجوز لها التنازل عنها . وقد نص المشرع صراحة على ذلك بالنسبة لقضاء التحقيق . فالمادة ٦٩ اجراءات تنص على أنه « متى أحيلت الدعوى الى قاضي التحقيق كان مختصا دون غيره بتحقيقها » . ويتولى هو أيضا التصرف فيها بالاحالة أو التقرير بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية . وإذا كانت النيابة العامة لا تملك التنازل عن الدعوى أو الرجوع فيها بعد إحالتها الى قاضي التحقيق ، فان الأمر يكون كذلك ، من باب أولى ، إذا ما رفعت الدعوى الى قضاء الحكم . ولذلك فقد نصت المادة ٢/١ اجراءات على أنه « لا يجوز ترك الدعوى الجنائية أو وقفها أو تعطيل سيرها الا في الأحوال المبينة في القانون » .

ورفع الدعوى الى القضاء تتمتع به الخصومة الجنائية كاملة وتكتمل به الرابطة الاجرائية في أطرافها . وهنا أيضا تتمكس صفة الدعوى في عدم

---

(١) قارن : فاتيني ، المرجع السابق ، ص ٣١ وما بعدها .  
مع ذلك من النيابة العامة سلطة تقديرية بالنسبة للطعون في الأحكام  
تنفذ طرق الطعن .

قابليتها للتنازل أو الرجوع ليس فقط بالنسبة للنيابة العامة وإنما أيضا بالنسبة للقاضي والمتهم<sup>(١)</sup> . إذ مفاد تلك الصفة في هذه الحالة هو ألا يكون في مكنة أطراف الرابطة الاجرائية التنازل عن المراكز القانونية الثابتة لكل منهم في إطار الخصومة . فالنيابة العامة لا يجوز لها أن تتنازل أو ترجع عن الدعوى السابق رفعها أو تحريكها . وكل تصرف منها يفيد ذلك يقع باطلا ولا يقيد القاضي كما لا يستفيد منه المتهم ولا يكتسب منه أى حق . كما أن القاضي ملزم بالوصول بالرابطة الاجرائية حتى نهايتها ، كما أنه غير ملزم بتصرفات الخصوم أو طلباتهم في هذا الخصوص . فيمكنه أن يصل الى الحقيقة بأية وسيلة يراها موصلة لذلك . كما أن المتهم لا يستطيع أن يوقف سير الدعوى بقبوله تنفيذ العقوبة طواعية واختيارا دون صدور حكم بذلك ، كما لا يمكنه التنازل عن الضمانات الاجرائية التى نص عليها المشرع متعلقة بالنظام العام<sup>(٢)</sup> .

#### ٩ - الخصومة الجنائية : موضوعها . تكييفها كرابطة اجرائية :

ان الفقه الاجرائى الحديث ، متأثرا بالنهضة الاتهامية ومقتربا من فقه المرافعات ، حاول صياغة نظرية عامة للخصومة الجنائية على غرار الخصومة المدنية ، تأكيداً لمبدأ الفصل بين السلطات ، وإبعادا للخصومة الجنائية عن تأثير السلطة التنفيذية . وانطلاقا من أن النيابة العامة هي ممثلة للسلطة التنفيذية ، فكان لزاما ابعاد أية سلطة تقديرية في تحريك الدعوى ورفعها عنها . وبناء على ذلك أيضا يبنى وضع النيابة العامة على مستوى الاختصاص<sup>(٣)</sup> ، وتكون ملزمة بتحريك الدعوى وعرضها على القضاء . وقد رأينا أن جمهورا كبيرا من الفقه يربط ما بين بدء الدعوى وبين التدخل

(١) ليونى ، المرجع السابق ، ص ٧ .

(٢) نلاحظ أن صفة عدم القابلية للتنازل بالتمكاساتها تختلف وان كانت مطلقة في مرحلة أول درجة ، إلا أنها تجد بعض القيود في مرحلة ثانی درجة كما سنرى تفصيلا .

(٣) انظر صراحة في ذلك : فانينى ، المرجع السابق ، ص ١٤ وما بعدها .

القضائي (١) . والفقهاء ، لهذا السبب ، يرى أن الدعوى الجنائية هي وسيلة النيابة العامة ، ممثلة للسلطة التنفيذية ، في عرض الخصومة على القضاء لتتخذ بذلك رابطة اجرائية محورها القاضي ، تقوم بينه وبين كل من النيابة العامة والمتهم ، بالإضافة الى الروابط الفرعية الأخرى .

ومتى تدخل العنصر القضائي نشأت الخصومة الجنائية متكاملة الأطراف وهم : القاضي ، النيابة العامة ، المتهم (٢) . وقبل تدخل العنصر القضائي لا توجد خصومة جنائية ولا رابطة اجرائية ، وانما مجرد رابطة من روابط القانون الاداري (٣) ، وذلك وفقا للرأي السابق .

وقد ساعد على تأصيل الخصومة الجنائية على النحو السابق هو الأخذ بنظام قضاء التحقيق مع عدم الاعتراف بالصفة القضائية لتحقيقات النيابة العامة . فهذه الأخيرة ، وفقا للرأي السابق ، تمتلك الدعوى الجنائية لتفتح بها الخصومة الجنائية عن طريق عرضها على العنصر القضائي المكلف بالحكم فيها .

وتأسيسا على ما سبق فان الخصومة الجنائية تتميز دائما بالتنازع بين الخصوم ، وهما النيابة العامة والمتهم ، أمام القضاء الذي عليه أن يصل بالخصومة الى منتهاها فاصلا في موضوعها (٤) . كما تتميز أيضا بأن القاضي حر في تكوين عقيدته يستقيها من أي دليل يراه موصلا للحقيقة ، الا أنه في نفس الوقت لا يجوز له أن يحمل المتهم بتهمة غير تلك الوارد بالاتهام .

---

(١) انظر مساري ، المرجع السابق ، ص ٩٠ وما بعدها ، فاني ، المرجع السابق ، ص ٣١ ، بيسايا ، المرجع السابق ، ص ١٤ وما بعدها .  
(٢) ذلك في الفروض العادية حيث يكون المتهم محسدا . اما حيث يكون مجهولا فانظر ما سيأتي بعد .

(٣) قارن بيسايا ، المرجع السابق ، ص ١٤ وما بعدها .

(٤) عكس ذلك انظر نوفولوني الذي انفرد برأي في الفقه الإيطالي ، مؤداه ان الخصومة الجنائية هي خصومة بدون نزاع وبدون دعوى وأيضا بدون خصوم . والدعوى الجنائية ليست ملكا للنيابة العامة كما ان المخاطبة بها ليس القاضي . وكل ما تملكه النيابة العامة هو عبارة عن سلطات ومهام للدفع الاجرائي . على حين أن حق الدعوى ، باعتباره الحق في إنشاء رابطة اجرائية هو خاص بالدولة في مواجهة المتهم . انظر نوفولوني ، ص ٢٥ .  
(٥) م ٦ من الإجراءات الجنائية (ج ١) .

الذى افتتحت به الخصومة . كما يرر أيضا في صفات الخصومة مبدأ الاستمرار والتورية في نظرها لكي يتفادى فقدان الأدلة ، ولكي يكون فصل التقاضى فيها مبنيا على ادراكه للأدلة المطروحة في الجلسة . ومن هنا وجب ألا يشترك في المداولة والحكم سوى القضاة الذين باثروا الخصومة منذ افتتاحها حتى لحظة الحكم فيها .

وقضلا عما سبق ، فإن الخصومة الجنائية واجبة متى وصل بنا الجريمة الى النيابة العامة . بمعنى أنه يتعين على النيابة العامة تحريك الدعوى للسير في الخصومة حتى نهاية مراحلها بصدور حكم قضائى فيها . وهى لذلك غير قابلة للتنازل أو الرجوع ، في ذات المعنى السابق بيانه بالنسبة للدعوى .

ومن العرض السابق يبين أن الخصومة الجنائية تختلف عن الدعوى الجنائية . فالخصومة تعبر ، وفقا للاتجاه السائد ، عن فكرة أكثر اتساعا من الدعوى . ذلك أنها تشمل جميع الأعمال الاجرائية التى تتخذ قبل بدء الدعوى الجنائية من قبل النيابة العامة وعلى أثر وصول بنا الجريمة الى علمها وذلك يقصد التحقق من وقوعها وجمع ماديات الأدلة واتخاذ الاجراءات اللازمة كلقبض على المتهم وغير ذلك من الاجراءات . أما الدعوى فيراها الفقه الاجرائى ممثلة فقط في طلب النيابة العامة من القضاء الحكم في الموضوع ، أى الادعاء .

غير أن الربط ما بين الدعوى والادعاء هو أمر منتقد . فالادعاء هو الغاية من الدعوى ولا يمثل جوهرها أو مضمونها . وإذا كان الفقه الراجح ، فضلا عن التشريع الوضعى ، يسترى للنياية العامة بالصفة القضائية فيما تباشره من اجراءات متعلقة بالدعوى ، فمعنى ذلك أن الأخيرة تبدأ بأول اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام الذى تباشره النيابة العامة . ومعنى ذلك أيضا أن الخصومة الجنائية والدعوى الجنائية يتحركان معا بأول اجراء من اجراءات التحقيق تباشره النيابة العامة أثر علمها بنبا الجريمة . أما اجراءات الاستدلال ، سواء تلك التى تباشرها النيابة العامة ، فهى خارجة عن نطاق الدعوى والخصومة الجنائية معا .



### موضوع الخصومة الجنائية :

هناك موضوع عام في جميع أنواع الخصومة الجنائية ألا وهو التنازع بين الحق الشخصي للدولة في العقاب (١) وبين حق المتهم في الحرية الفردية (٢) . وكل هذا بغض النظر عن التصرفات الاجرائية التي يأتيها الخصوم . فالنيابة العامة ، في جميع نشاطاتها المتعلقة بالخصومة الجنائية ، يقف وراءها دائما حق الدولة في العقاب . بينما يقف وراء نشاط المتهم الاجرائى حقه في الحرية الفردية حتى في حالة اغترائه بالجريمة . ومن أجل ذلك لا يجوز الاستناد الى تصرفات المتهم الاجرائية لاثبات حق الدولة في العقاب»

غير أن موضوع الخصومة العام يتخصص بحسب التهمة المنسوبة الى المتهم . بمعنى أن الخصومة الجنائية لها موضوع خاص يمثل في التنازع بين حق الدولة في العقاب وحق المتهم في الحرية الفردية بالنسبة لتهمة معينة (٣) . وعلى هذا الأساس تتحدد الآثار المتعلقة بقوة الشيء المقضى به والتي تحول دون الرجوع الى الدعوى مرة أخرى، في موضوعها « فالأحكام الصادرة في موضوع الخصومة هي التي تقرر أن تنفى حق الدولة في العقاب ومن ثم تحول دون الرجوع الى موضوع الدعوى مرة أخرى الا بالشكل الذي حدده المشرع ألا وهو الطعن في الأحكام . بينما لا تحول دون ذلك للأحكام الاجرائية التي لا تفصل في الموضوع وانما في الشكل الاجرائى للخصومة الجنائية »

### الخصومة الجنائية كرابطة اجرائية :

تباشر الخصومة الجنائية عن طريق أعمال اجرائية مرتبطة بعضها ببعض دون أن يكون لها صفة الاستقلال أو الاتفراد ، ومؤدية بذلك الى

---

(١) والذي نود التنبيه اليه هو أن التنازع بين حق الدولة في العقاب وحق المتهم في الحرية الفردية لا يعبر عن تعارض بين مصلحتين اجتماعيتين مختلفتين وانما هو تعبير عن وجهين لعملة واحدة لأن عقاب الجاني هو تأكيد للحرية الفردية للبريء . قارن أيضا بتروتشيللي ، النيابة العامة ووحدة التحقيق الجنائي ، المرجع السابق ، ص ٥٢٣ ، وما بعدها .

(٢) انظر ليوني ، مطول ج ١ ، ١٨٤ ، فاتيني ، المرجع السابق ،

مراكز قانونية للأشخاص الاجرائية (١) . وهنا ينظر الى الخصومة الجنائية في حركيتها باعتبارها الوعاء الذي من خلاله تباشر الأنشطة المختلفة من أشخاص الخصومة . غير أن هذه الأعدل الاجرائية لا تؤدي الى تمدد في الروابط الاجرائية وانما تكون رابطة اجرائية واحدة لها مضمون واحد وغاية واحدة (٢) . ويشتمل هذا المضمون في حقوق الأطراف في الحصول على حكم قضائي عادل يحقق ارادة المشرع (٣) . ولذلك فان الرابطة الاجرائية تتصف بالتتابع والاستمرار حتى تنتهي بحكم يحقق الغرض منها (٤) . كما أنها في محيط الخصومة الجنائية تعتبر أيضا من روابط القانون العام .

وجميع الأنشطة الاجرائية التي تباشر على النطاق القضائي تدخل في تكوين الرابطة الاجرائية . ولذلك يخرج عن مجال تلك الرابطة نشاطات الأفراد ، كالشكوى ، بينما تقترب منها نشاطات النيابة المتعلقة بالاستدلال . وهذه الرابطة الاجرائية مستقلة تماما عن الرابطة الموضوعية المتعلقة بحق الدولة في العقاب . وهي تمكس عادة ثلاثة أشخاص هم : النيابة العامة المتهم ، والقاضي .

ولكن هل يمكن أن تنشأ الرابطة الاجرائية باثنين فقط من أشخاصها ؟ يذهب الفقه الغالب الى أن الرابطة الاجرائية يمكن أن تتقاضى في لحظاتها الأولى عن وجود المتهم ، أى تقوم فقط بين النيابة العامة والقاضي (٥) . انما

---

(١) ساباليني ، المرجع السابق ، ص ٦ .

(٢) فانيي ، المرجع السابق ، ص ١٥ .

(٣) ليوني ، المرجع السابق ، ص ١٨٤ .

(٤) انظر في الآراء المختلفة حول تكييف الخصومة في فقه المرافعات ، الدكتور فتحى والى ، المرجع السابق ، ص ٣١ وما بعدها .

وبميل الفقه الاجرائي في غالبية الى تكييف الخصومة الجنائية كرابطة اجرائية . ومع ذلك انظر عكس هذا سانتورو ، الاجراءات الجنائية ، ١٩٥٤ ، ص ٧٦ وما بعدها .

(٥) في هذا المعنى انظر مسارى ، ٩٠ وما بعدها ، دروس ، ١٩٦٠ ، ١٩٤٥ ، واتير ، ١٦٤ ، فانيي ، ١٥ ، يسابيا ، ١٠ .

بينما يذهب البعض الآخر من انصار ثلاث الاتجاه الى انه يلزم فضلا عن وجود القاضي أن تكون شخصية المتهم محددة . انظر ماتزيني ، ٢ ، ص ٣٠٣ .

الذى لا يسكن التفاضى عنه هو وجود القاضى . فبدونه لا يسكن الحديث ، ونقا للفقهاء السابق . عن رابطة اجرائية والتي هي في جوهرها رابطة قضائية . فالخصومة الجنائية لا تفتتح الا باتصال من له حق افتتاحها . وهى النيابة العامة . بسن عليه واجب الفصل فيها وهو القاضى .

ومن أجل ذلك ينتهى الفقه السابق الى أن الرابطة الاجرائية لا تقوم الا في مرحلة التحقيق بمعرفة قاضى التحقيق ، وفي مرحلة المحاكمة حتى صدور حكم بات . أما فى مرحلة التحقيق بمعرفة النيابة العامة ومرحلة التنفيذ فلا تقوم الرابطة الاجرائية الا بتدخل القاضى . أما الروابط التى تقوم بين النيابة العامة والمتهم أو بينها وبين المحكوم عليه فهى من الروابط الداخلة فى النطاق الادارى وليس فى نطاق الروابط القضائية .

وظاهر من العرض السابق . أن الفقه الاجرائى السابق : يحاول التقريب ما بين الخصومة الجنائية والخصومة المدنية ، ومتجاهلا فى الوقت ذاته الوضع الخاص بالنيابة العامة بوصفها المحرك للخصومة الجنائية .

فاذا كانت الخصومة المدنية تتميز بأن المحرك لها هو خصم فعلى لا يملك مكنتات خاصة تفوق ما هو ثابت لخصمه ، ومن ثم كان لزاما أن يتدخل القاضى لكى يتصل بالخصومة حتى يمكن القول بنشأة الرابطة الاجرائية . أما فى نطاق الخصومة الجنائية فالأمر مختلف . فالمحرك للدعوى الجنائية ، وهى النيابة العامة ، يملك فضلا عن الحق فى الاختصاص ، مكنتات خاصة تجاوز بكثير تلك الممنوحة للخصم المادى . وهذه المكنتات أو السلطات الخاصة بالنيابة العامة تخلق بذاتها روابط اجرائية قانونية بعيدة عن وجود القاضى ذاته (١) . بل ان تلك الروابط الاجرائية الناشئة عن الخصومة

ويرى ليونى ، المرجع السابق ، ص ٦٨ انه اذا كانت الرابطة الاجرائية يمكن أن تنشأ بين النيابة العامة والقاضى ، فلا بد أن يكون هناك متهم ، فان لم يكن معددا يجب أن يكون مشتبهاً فيه على الأقل .  
(١) فى ذات المعنى بتروتشيللى ، الدعوى ، سالف الذكر ، ص ٦٠٢ وما بعدها .

ويرى نوفولونى ، انه فى مجال تحقيق النيابة تقوم رابطة قانونية اجرائية يكون غريبا عنها فكرة تعارض المصالح الموضوعية أو تعارض المصالح

الجنائية مختلفة اختلافاً كلياً عن تلك التي تشمل فيها الخصومة المدنية .  
وذلك نظراً لاختلاف المصالح واختلاف مراكز الخصوم وأخيراً اختلاف طبيعة  
وآثار كل منها .

قدمنا بذلك لكي تؤكد على حقيقة هامة وجوهرية ألا وهي : إذا كانت  
الخصومة المدنية تولد كاملة الأطراف وبالتالي تكتل للرابطة الاجرائية  
مقوماتها منذ لحظة وجودها ، فإن الأمر مختلف تماماً في الخصومة الجنائية .  
فهذه الأخيرة تولد ناقصة في مرحلة التحقيق ، كقاعدة ، بين النيابة العامة  
والمتهم وبمعية عن تدخل القاضي (١) . وقد تكتل الرابطة الاجرائية بعد  
ذلك في مرحلة المحاكمة وقد تنتهي كلية قبل التدخل القضائي .

نخلص من ذلك كله الى أنه إذا كانت الرابطة الاجرائية تباشر في مرحلة  
المحاكمة بتدخل القاضي ، فهذه هي الرابطة الاجرائية في لحظة الرئيسية  
والتي يطلق عليها البعض الرابطة الاجرائية في المعنى الضيق . ولكن في  
المراحل السابقة على المحاكمة واللاحقة عليها عند التنفيذ يمكن أن يعدم  
التدخل القضائي ، كقاعدة ، دون أن يؤثر ذلك على وجود الرابطة الاجرائية  
بين النيابة العامة كجهاز له الصفة القضائية ، وليست التنفيذية ، وبين  
المتهم (٢) .

والحقيقة هي أن الاتجاهات الفقهية التي ترى في النيابة العامة مثلاً  
للسلطة التنفيذية وبالتالي تكيفها كطرف في الخصومة الجنائية على غرار

---

الاجرائية بين النيابة العامة والمتهم . ومن أجل ذلك يرى نوفولوني  
أن الخصومة الجنائية هي خصومة بدون نزاع فعلي وينقصها التعارض بين  
المصالح الشخصية . فالذي تعبر عنه فقط هو مصلحة الدولة في التثبت  
والتحقق من الجريمة ومركبها لتطبيق ارادة المشرع . وهذه المصلحة قد  
تتفق كما قد تتعارض مع مصلحة المتهم ذاته . انظر نوفولوني ، المرجع  
السابق ، ص ٣٧ .

(١) في هذا المعنى ساباتيبي ، المرجع السابق ، ص ٧ حيث يرى انه  
لنشأة الرابطة الاجرائية لابد من نشاط شخصين على الأقل هما النيابة العامة  
والمتهم . ومن هنا تظهر أهمية التحديد القانوني لصفة المتهم وحتى يكتسب  
تلك الصفة في تلك المرحلة . أما قبل اللحظة التي يتحدد فيها المتهم فلا تكون  
هناك رابطة اجرائية وانما مجرد أعمال اجرائية .

(٢) في المعنى الذي نتول به انظر بروتشيلي ، المرجع السابق ، ص  
٦٠٨ ، نوفولوني ، المرجع السابق ، ص ٤ ساباتيبي ، المرجع السابق ،  
ص ٨ .

الخصومة المدنية ، انما يتعارض مع الحقيقة والواقع الاجرائى الذى يؤكد دائما الصفة القضائية للنياحة العامة بوصفها العضو المتحرك للجهاز القضائى .  
والذى لا يفصل عنه .

واذا كان الهدف من الخصومة الجنائية هو تحقيق العدالة الجنائية ليس الا ، فان قصر الوظيفة القضائية للجهاز القضائى على نشاط الحكم معناه تحديد مكناتها فى تحقيق العدالة الجنائية . ذلك ان الهدف السابق لا يمكن تحقيقه على الوجه المردى الا اذا كان تنظيم السلطة القضائية قد تم بالشكل الذى يسمح لها ببسط وظيفتها القضائية ليس فقط على مرحلة المحاكمة وانما ايضا على مرحلتى الاعداد للمحاكمة ، أى التحقيق ، ومرحلة التنفيذ (١) . والنياحة العامة هى ذلك الجهاز المنوط به ذلك . واذا كان تنظيم وظيفة القضاء يقتضى الفصل بين جهاز الحكم وجهاز التحقيق والاتهام فليس معنى ذلك الفصل بين النياحة العامة والسلطة القضائية (٢) .

وهذا الذى تقول به يتفق تماما ومسلك قانون الاجراءات المصرى الذى يعترف بنشوء الرابطة الاجرائية بين النياحة العامة والمتهم فى مرحلة التحقيق الابتدائى وسطى النياحة العامة مكنات انهاء تلك الرابطة بقرارات تأخذ حكم القرارات الصادرة من قضاء الحكم . ومثال ذلك القرارات الصادرة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم كفاية الادلة فانها تحول دون الرجوع للدعوى من جديد مادامت لم تتحقق شروط الرجوع . ومعنى ذلك ان هذه القرارات السابقة تنهى الرابطة الاجرائية التى نشأت بين النياحة العامة والمتهم ، ويمكن الدفع بعدم جواز طر الدعوى لسبق الفصل فيها

---

(١) بتروتشيللى ، المرجع السابق ، ص ٦٠٨ .

(٢) ولذلك يؤكد البعض انه فى الملاقة الاجرائية الثنائية ( متهم - عضو قضائى ) ليس من الضرورى ان يكون هناك تمدد فى الخصوم ولا فى المراكز الاجرائية . اذ من الممكن ان يمثل خصم واحد فى مواجهة عضو قضائى مكلف بالتحقيق وتطبيق ارادة المشرع . ولا شك ان النياحة العامة فى تحقيقها انما تباهر بسلطات يسول وصفها بانها سلطات قضائية . انظر نوفولونى المرجع السابق ، ص ٤٠ .

إذا ما رفعت الدعوى أمام القضاء دون أن تكون شروط الرجوع عن القرار قد توافرت (١) .

١٠ - شروط استعمال الدعوى - شروط العقاب - المفترضات الإجرائية :

قد يعلق المشرع تحريك الدعوى أو رفعها على توافر بعض الشروط ، وذلك استثناء من القاعدة العامة . وقد ترد هذه الشروط على التحريك بحيث لا يجوز اتخاذ أى إجراء من إجراءات الدعوى إلا إذا توافرت ، وقد ترد فقط على رفع الدعوى بحيث لا يجوز مباشرة إجراء الاتهام إلا بعد توافرها . وتمثل هذه الشروط في التشريع الاجرائى المصرى فى التقديم بشكوى من المجنى عليه فى جرائم محددة على سبيل الحصر ، والطلب الذى يصدر من جهات معينة لتحريك الدعوى فى جرائم معينة ، والأذن برفع الدعوى الجنائية والذى يلزم الحصول عليه من جهات محددة قبل رفع الدعوى أى قبل مباشرة إجراء الاتهام بالمعنى الدقيق . ويطلق على هذه الشروط فى الفقه والقضاء المصرى قيود رفع الدعوى .

وتختلف شروط الاستعمال أو قيود رفع الدعوى عن شروط العقاب فهذه الأخيرة تتصل بالظروف اللازمة لتوافرها لقيام حق الدولة فى العقاب

(١) على حين أن أمر الحفظ الصادر بناء على محضر جمع الاستدلاللات يمكن الرجوع فيه دون قيد أو شرط ، مادامت لم تتقدم الدعوى الجنائية . لأنه صادر دون خصومة ودون رابطة إجرائية حتى ثنائية . والحال كذلك بالنسبة للأمر بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية لعدم معرفة الفاعل . فهو وإن كان صادرا بعد تحريك الدعوى ، إلا أن التحريك لم يؤثر فى نشوء الرابطة الإجرائية لعدم وجود متهم وبالتالي لا تقوم رابطة إجرائية ومن ثم لا تكون له حجية .

ولعل ذلك ما عنته محكمة النقض حين قضت بأنه إذا كانت النيابة العامة تبليت الدعوى ضد مجهول وحفظتها مؤقتا لعدم معرفة الفاعل ، فامر رئيس النيابة بإعادة تحقيقها ، وبوشر التحقيق ورفعت الدعوى بعدئذ على المتهم ، فعنى ذلك ما يدل على أنه لم يكن فى مبدأ الأمر متهما ولا يحق له أن يتمسك بأمر حفظ لم يصدر فى شأنه . ( يلاحظ أن أمر الحفظ فى موضوع الدعوى كان فى جوهره أمرا بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى لعدم معرفة الفاعل ) انظر قضاء ٢٤ أبريل ١٩٥٠ ، مجموعة القواعد فى خمسة وعشرين عاما ، ج ١ رقم ٢٦ ، ص ٢٨٧ .

ولا تتلق بالدعوى الجنائية . ومعنى ذلك أن شروط العقاب انما تصل بالحق الموضوعي ، باعتبار أنها جوهرية للوجود القانوني لهذا الحق الناشئ عن الجريمة . يترتب على ذلك أن رفع الدعوى مع تخلف شروط الاستعمال يوجب على القاضي الحكم بعدم قبول الدعوى لعدم توافر شروط اتصاله بالدعوى اتصالاً قانونياً . بينما رفعها مع تخلف شروط العقاب يلزم القاضي بالنظر في موضوعها والحكم فيها بالبراءة لأن الواقعة غير معاقب عليها (١) . ومفاد ذلك أيضاً أن الحكم بعدم القبول لا يحول دون الرجوع الى موضوع الدعوى مرة أخرى اذا ما توافرت شروط الاستعمال ، بينما يحول الحكم بالبراءة لعدم توافر شروط العقاب دون الرجوع الى الدعوى مرة أخرى الا عن طريق الطعن في الأحكام بالشروط المنصوص عليها .

كذلك يجب عدم الخلط بين شروط استعمال الدعوى وبين المفترضات الاجرائية والتي يطلق عليها مفترضات انعقاد الخصومة الجنائية . فهذه الأخيرة تؤثر على الوجود القانوني للخصومة الجنائية وبالتالي على الرابطة الاجرائية . ونتيجة لذلك فان تخلف تلك المفترضات ، كلها أو بعضها ، بعدم الخصومة الجنائية كما يعدم الرابطة الاجرائية بحيث يكون الحكم الصادر فيها منعدماً هو الآخر وليس مجرد حكم باطل ، على عكس الحال بالنسبة لشروط الاستعمال . فالدعوى الجنائية التي تحرك أو ترفع مع تخلف شرط من شروط الاستعمال لا تمنع من انعقاد الخصومة ووجود الرابطة الاجرائية . وانما يكون باطلاً . وثمة فرق كبير بين البطلان والانعدام (٢) .

(١) ومع ذلك فهناك من يسلم بأن شروط استعمال الدعوى . ( الشكوى - الطلب - الاذن ) ، لها صفة شروط العقاب وليس لها صفة شروط استعمال .

انظر في عرض الرأي والانتقادات الموجهة اليه . كونصر ، القوائم القانونية الاجرائية ، ١٩٨ ، كوردرو ، المتابعة والعقاب ، مقالات على شرف دي مارسكو ، ج ١ ، ١٩٦٠ ، ٣٦٧ وما بعدها .

(٢) غير ان الفرق بين البطلان والانعدام يبرز الى حيز الوجود عندما يصير الحكم باتاً . اذ في هذه الحالة يتم تصحيح البطلان بصيرورة الحكم كذلك ، على حين ان الانعدام لا يمكن تصحيحه حتى ولو صار الحكم باتاً .

ومفترضات الخصومة هي : أولا أن يكون القاضى متمتعا بولاية القضاء الجنائى ومتوافرة فيه جميع الشروط اللازمة لاكتساب أهلية القضاء . ثانيا أن يكون تحريك الدعوى ومباشرتها قد تم بمعرفة النيابة العامة أو من خوله القانون ذلك استثناء . ثالثا وجود متهم تتوافر فيه الشروط اللازمة لاكتساب تلك الصفة وكذلك الأهلية الاجرائية المطلوبة لامكان محاكمته أمام القضاء الوطنى .

يترتب على ذلك أن الحكم الصادر فى الأحوال التالية يكون منعذما وليس مجرد حكم باطل :

- ١ - صدور الحكم من قاض زالت عنه ولاية القضاء قبل النطق به ، أو صدوره من قاض لم تكتمل اجراءات تعيينه بعد .
- ٢ - صدور الحكم فى دعوى رفعت بطريق الادعاء المباشر وذلك فى جريمة تخرج عن نطاق الأحوال الجائز فيها هذا الادعاء . او تكون الدعوى خاصة بجناية تمت احالتها الى محكمة الجنايات من النيابة العامة عن غير طريق قضاء الاحالة وفى غير لأحوال المسموح بها للنيابة العامة استثناء . وعموما فى جميع أحوال انعدام الصفة فى رفع الدعوى الجنائية (١) .

ويجوز الاحتجاج به رغم ذلك كما سنرى فى موضعه . اما قبل اللحظة السابقة فتساوى مفترضات الخصومة مع شروط استعمال الدعوى من حيث الأثر القانونى على الحكم الصادر فى الموضوع حيث يكون باطلا بطلانا مطلقا ولا يستنفذ ولاية المحكمة التى أصدرته ، كما سنرى فى دراسة التصدى فى الاستئناف .

ولعل هذا ايضا ما قصده محكمة النقض حين قضت بأن صحة اتصال المحكمة بالمعمرى رهن بكونها مقبولة ، وبغير ذلك لا تنعقد للمحكمة ولاية الفصل فيها ، ويكون اتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى معدوما قانونا وما يتخذ فى شأنها لفتوا وباطلا . ( الموضوع هو رفع الدعوى قبل صدور الطلـب بذلك من الجهة المختصة ) . نقض ٢٢ فبراير ١٩٦٥ ، مجموعة أحكام النقض ، س ١٦ ، رقم ٢٤ ، ص ١٥١ .

(٧٣) وجدير بالذكر أن قضاء النقض قد جرى على أن رفع الدعوى من النيابة العامة بالخلافة لأحكام المادة ٦٣ اجراءات ، أى من غير النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة فى الأحوال المنصوص عليها بالمادة المذكورة ، هو رفع الدعوى ممن لا يملكه مما يترتب عليه انعدام الرابطة الاجرائية وبالتالي يكون اتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى معدوما لا يجيز لها التعرض للموضوع ، فان فعلت كان حكمها وما بنى عليه من اجراءات معدوم الأثر . انظر نقض ٢٠ أبريل ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام النقض س ١٠ ، رقم



٣ - صدور الحكم على متهم لا وجود له في الواقع أو على شخص غير خاضع للقضاء الاقليمي أو على متهم أصيب بجنون قبل رفع الدعوى .  
والذي نود التنبيه اليه هو أن تخلف مفترضات الخصومة يعدم الرابطة الاجرائية وما يصدر بشأنها من أحكام في حالتين فقط :

الاولى : هي حيث تخلف المفترضات الثلاثة مجتمعة .

والثانية : حيث يكون المفترض الخاص بالقاضي هو من بين المفترضات المتخلفة أو يكون وحده هو المفترض المتخلف .

---

٩٩ ، ص ٤٥١ ، نقض اول مارس ١٩٦٥ ، مجموعة احكام النقض ص ١٦ ، رقم ٣٩ ، ص ١٧٩ .

ومع الأخذ في الاعتبار بما أوردناه بالهامش السابق ، فاننا نرى ان رفع الدعوى بالمخالفة لاحكام المادة ٦٣ اجراءات لا يعدم الرابطة الاجرائية وان كان يميها بالشكل الذي يترتب عليه البطلان المطلق . ولذلك اذا تعرض القاضي للموضوع كان الحكم باطلا . ويترتب على ذلك انه اذا صار باتا فان البطلان الذي يصح بصيرورته كذلك . فالمادة ٦٣ لم تسلب النيابة العامة رفع الدعوى بالمخالفة لاحكام المادة ٦٣ اجراءات لا يعدم الرابطة الاجرائية وان من اعضائها وهم النائب العام والمحامي العام ورئيس النيابة . ومن العلوم ان مخالفة قواعد الاختصاص الوظيفي انما تعطى مجالا للبطلان المطلق وليس للانعدام الذي يفترض انعدام الولاية . والمادة ٦٣ لم تعدم ولاية اعضاء النيابة الاخرين بالدعوى الجنائية في مثل القروض المنصوص عليها فيها . والدليل على ذلك ان قضاء النقض ذاته جرى على انه لا يشترط في رفع الدعوى الجنائية ان يباشره النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة بنفسه ، بل يكفي ان يأذن احدهم برفع الدعوى ويكلف أحد امواله بتنفيذه . وبصدور الاذن تسترد النيابة العامة كل حريتها فيما يتعلق باجراءات رفع الدعوى ومباشرتها . ( انظر على سبيل المثال ، نقض ٢١ مارس ١٩٦٠ ، مجموعة احكام النقض ص ١١ ، رقم ٥٤ ) . ومفاد ما سبق ان المشرع لم يسلب اعضاء النيابة الاخرين ولاية رفع الدعوى واتما قيدهم فقط في ذلك . وهذا هو ما استقر عليه قضاء النقض بالنسبة للطلب والذي يتفق مع الاذن برفع الدعوى ،وفقا للمادة ٦٣ اجراءات ، في كونه من شروط استعمال الدعوى وليس من المفترضات الاجرائية . فقد استقر قضاء النقض على ان رفع الدعوى بالمخالفة لقواعد الطلب يكون باطلا بطلانا مطلقا بالنظام العام وليس متعلما ( انظر نقض ١٩٦٠/١١/٨ ، مجموعة احكام النقض ص ١١ ، رقم ١٤٩ ، ص ٧٧٨ ، ١٩٦٣/١/٢٢ ، ص ١٤ ، رقم ٨ ، ص ٣٥ ، ١٩٦٤/٦/٢٢ ، ص ١٥ ، رقم ١٠٠ ، ص ٥٠٣ ) .

أما تخلف المفترضين الثاني والثالث فلا يحول دون قيام رابطة اجرائية تنصر على تحريك واجب القاضي في الفصل فيها ليس من حيث موضوعها . نأ فقط من حيث شكلها . وبعبارة أخرى . يلتزم في هذه الأحوال بصدار حكم اجرائي يبين الأسباب التي تبنيه من نظر الموضوع والحكم فيه . وبطبيعة الحال يكون الحكم الاجرائي هنا صحيحا ومنتجا لآثاره . أما اذا تجاوز القاضي الشكل الاجرائي للرابطة وحكم في الموضوع كان الحكم منعذما ، ومعنى ذلك أيضا أن تخلف مفترضات الخصومة كلها أو بعضها يعدم كل حكم صادر في الموضوع . بينما تخلف البعض منها قد يعطى مجالا لحكم اجرائي صحيح وليس لحكم في الموضوع .

ولا يتعارض ما نقول به وما نصت عليه المادة ٤١٩ إجراءات والتي منحت المحكمة الاستثنائية سلطة تصحيح البطلان الذي شاب حكم أول درجة الفاصل في الموضوع وإن تحكم في الدعوى . ذلك أن تصحيح البطلان والحكم في موضوع الدعوى من قبل المحكمة الاستثنائية مرهون بمكنة التصحيح من ناحية والوضع الذي توجد عليه الدعوى من ناحية أخرى . ولذلك اذا كان تصحيح البطلان انما يكون بالغاء حكم أول درجة والحكم بعدم قبولها فان ذلك لا يكون متعارضا مع ما نصت عليه المادة ٤١٩ . وبناء عليه لا يحول الحكم الباطل الصادر من أول درجة في الموضوع دون الرجوع الى الدعوى برفعها من جديد بإجراءات صحيحة . إذ مفاد الغاء الحكم والقضاء بعدم القبول أن محكمة أول درجة لم تستنفذ ولايتها قانونا فتتصدى المحكمة الاستثنائية للموضوع . إذ في هذه الحالة فقط يمكن القول بأن هذه الأخيرة قد استنفذت ولايتها رغم بطلان حكمها . انظر في ذات المعنى نقض ٢٠ أبريل ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام النقض ص ١٠ ، رقم ٩٩ .

وجدير بالملاحظة أيضا أن الخلط ما بين شروط استعمال الدعوى والمفترضات الاجرائية وجد لدى بعض الفقه ، غير أنه سرعان ما تبين الفرق بين كلا النظامين . انظر في هذا موقف الفقيه فانيني ، المرجع السابق ، ص ٣٢ . وانظر في الموضوع أكثر تفصيلا كونسو ، الوقائع القانونية الاجرائية ، سابق الإشارة اليه ، ص ١٧٠ .

## الفصل الثاني

### القيود الخاصة باستعمال الدعوى الجنائية

تمهيد : اذا كانت القاعدة العامة هي أن النيابة العامة وحدها تملك ملاءمة تحريك ورفع الدعوى الجنائية ، على التفصيل السابق يات ، فإن المشرع المصرى قد خرج على تلك القاعدة بأن أورد قيودا تحد من حرية النيابة العامة في هذا الصدد . ومؤدى هذه القيود أن النيابة العامة لا تملك مباشرة سلطاتها التقديرية في ملاءمة تحريك ورفع الدعوى الا بعد زوال تلك القيود . ذلك أن المشرع قدر ، في حالات معينة على سبيل الحصر ، أن يترك لأشخاص أو جهات محددة ، أمر تقدير عدم تحريك أو رفع الدعوى الجنائية ، واستلزم لكي تسترد النيابة العامة مكناتها الممنوحة لها قانونا صدور اجراء معين من الجهات التى حددتها .

والقيود التى أوردتها المشرع هي :

اولا : الشكوى من المجرى عليه .

ثانيا : صدور طلب كتابى من جهات معينة .

ثالثا : الحصول على اذن من جهات محددة .

وستتناول هذه القيود في المباحث التالية :

## المبحث الاول

### الشكوى

- ١ - التعريف بها . ٢ - جرائم الشكوى . ٣ - الآثار الإجرائية المترتبة على ضرورة الشكوى . ٤ - حكم التلبس بجريمة يتوقف فيها تحريك الدعوى على شكوى . ٥ - ارتباط الجريمة المستلزمة لشكوى بجريمة أخرى لا تنقيد بذلك . ٦ - ممن تقدم الشكوى . ٧ - شروط الخاصة بالشاكي . ٨ - الشروط الخاصة بالشكوى من حيث مضمونها . ٩ - أثر الرضا السابق للشاكي بارتكاب الجريمة . ١٠ - ضد من تقدم الشكوى . ١١ - الجهات التي تقدم اليها الشكوى . ١٢ - الآثار المترتبة على تقديم الشكوى . ١٣ - انقضاء الحق في الشكوى : ( ١ ) وفاة الجنى عليه ( ب ) مضي السنة . ١٤ - التنازل عن الشكوى . ١٥ - من يحق له التنازل . ١٦ - شكل التنازل . ١٧ - وقت صدور التنازل . ١٨ - الآثار المترتبة على التنازل .

#### ١ - التعريف بها :

الشكوى هي اجراء يباشر من شخص معين ، وهو الجنى عليه ، في جرائم محددة يبرره عن ارادته الصريحة في تحريك ورفع الدعوى الجنائية لاثبات المسؤولية الجنائية وتوقيع العقوبة القانونية بالنسبة للمشكو في حقه (١) .

(١) يرى البعض في تأصيل نظام الشكوى انها تعبر عن خضوع المصلحة العامة للمصالح الخاصة للأفراد بصدد بعض الجرائم نظرا لأن في هذا الخضوع تحقيقا للمصالح العام للدولة يتمثل في الفائدة العامة من الجمع بين المصلحتين مما أو لأن المصلحة العامة في العقاب غير كافية في حد ذاتها للعقاب على هذه الجرائم أو لقيام السببين مما . انظر باتالييني ، حق الشكوى ، ١٩٣٩ ، ١٩٥٨ ، ١٢٠ .

كما قضت المحكمة العليا اللبية بأن الشكوى في التشريعات الحديثة هي اثر من آثار القانون الروماني حينما كان يميز بين الجريمة العامة والجريمة الخاصة وتطبيق اقامة الدعوى أو توقيع العقوبة على الجاني بالنسبة لبعض الجرائم التي تمس الجنى عليه أكثر مما تمس المجتمع ، على تقديم شكاية من الجنى عليه . محكمة عليا ١٢/٢١/١٩٥٥ ، قضاء المحكمة العليا ، ج ١ ، رقم ٣٩ ، ص ٢٠٤ .

وبالنسبة لطبيعة القانونية للشكوى فقد اختلف الراى ، فالبعض يرى انها ذات طبيعة موضوعية تتمثل في كونها شرطا من شروط العقاب ، مسارى ، ٦٥ .

وقد نظم المشرع المصري أحكام الشكوى في المادة الثالثة من قانون الاجراءات . تقتض هذه المادة على أنه : لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية الا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه ، أو من وكيله الخاص ، الى النيابة العامة ، أو الى أحد مأموري الضبط القضائي في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٨٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٩٣ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، من قانون العقوبات ، وكذلك في الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون . ولا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمركبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

ويرى البعض الآخر انها ذات طبيعة اجرائية بحتة . فاناليني ، المرجع السابق ، ١٢٠ ، مازيني ، اصول ، ١٦ ، رابيري ، ١٦٦ ، فانيني ، ٢٨ . ويذهب فريق ثالث الى انها ذات طبيعة مختلطة . فهي تجمع بين شروط العقاب وشروط استعمال الدعوى . انظر ليوني ، مطول ، ج ١ ، ص ١٦١ . وانظر نقض ايطالي ٢٢ فبراير ١٩٥٥ ، العدالة الجنائية ١٩٥٥ ، ج ٣ رقم ٣٩٣ ، ٥٩٦ .

وبالنسبة لمضمون الحق في الشكوى يذهب البعض الى ان هذا الحق يخول الحق في الاختصاص وبالتالي فان الشاكي يعتبر طرفا في الخصومة الجنائية . انظر لانزا ، الشكوى ، ص ١٩٤ أو على الأقل نائبا اجرائيا ، انظر فانيني ، ٣٨ .

بينما يذهب آخرون الى ان الحق في الشكوى هو حق في تحريك الدعوى الجنائية اذ يقابله التزام النيابة العامة بالتحريك . انظر ليوني ، مطول ، ج ٢ ، ص ٣١ .

والحقيقة هي ان الحق في الشكوى يتمثل فقط في الحق في رفع العقبة أو التيقد الاجرائي ليرتد للنياية العامة حقها في ممارسة الدعوى ودون انه تكون ملزمة بتحريكها . الا يمكنها رغم التقدم بالشكوى أن تصدر أمرا يحفظ الأوراق . ومن ناحية أخرى لا يعتبر الشكوى شرط عقاب بالمعنى الدقيق . حقا أنه لا يمكن عقاب المجاني دون التقدم بالشكوى . ولكن من ناحية أخرى يلاحظ أن عقاب المجاني ، بعد التقدم بالشكوى ، ليس نتيجة لها وإنما نتيجة لثبوت ارتكابه الجريمة ومسئوليته عنها وفقا لما تسفر منه المحاكمة . انظر فانيني ، المرجع السابق ، ٣٩ . وقلون ايضا في ذات المعنى نقلا مصري ١٩٥٦/٢/٦ مجموعة أحكام النقض ص ٧ ، رقم ٤٧ ، ص ٢٨ .

#### ٤ - جرائم الشكوى :

حدد المشرع جرائم الشكوى على سبيل الحصر<sup>(١)</sup> في المادة الثالثة وفي الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون . وهذه الجرائم هي :

١ - جرائم زنا الزوجة ( م ٢٧٤ عقوبات ) وزنا الزوج ( ٢٧٧ عقوبات ) .

٢ - الفعل القاضح مع امرأة في غير علانية ( ٢٧٩ عقوبات ) .

٣ - عدم تسليم الصغير الى من له الحق في طلبه ( ٢٩٢ عقوبات ) .

٤ - الامتناع عن دفع النفقة أو أجره الحضانة أو الرضاعة أو المسكن

المحكوم بها ( م ٢٩٣ عقوبات ) .

(١) وإذا كانت هذه الجرائم قد وردت على سبيل الحصر نظرا لما تتضمنه من استثناء على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى فلا يجوز اعمال القياس بصددها . ورغم ذلك فقد قضت محكمة النقض بجواز القياس بالنسبة للجرائم المعلق فيها رفع أو تحريك الدعوى على شكوى أو إذن أو طلب وذلك دون اسراف في التوسع ، على حد تعبيرها ، انظر نقض ١٠ نوفمبر ١٩٥٨ ، مجموعة أحكام النقض س ٩ ، رقم ١١٩ ، ص ٧٩١ . وقد أيد هذا القضاء استاذنا الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق . ص ٦٩ ، وذلك استنادا الى أن أحكام الشكوى والطلب والإذن هي من الأحكام المتعلقة بقانون العقوبات . إذ أن عدم تقديم الشكوى يحول دون استعمال الدولة لسلطانها في العقاب وبالتنازل عنها تنقضي هذه السلطة ، وأن جميع الأسباب التي تحول دون توقيع العقوبة يصح فيها التفسير الواسع كما يصح الاجتناء الى القياس بصددها .

غير أننا نرى أنه إذا كان صحيحا ما ذهب اليه الرأي السابق من أن قواعد الشكوى هي من القواعد الموضوعية التي يطبق بشأنها القانون الأصلح للمتهم ويجوز التماس عليها ، إلا أن هذا القياس يجد حدوده دائما عند القواعد الاستثنائية . والشكوى وإن كانت تعتبر من القواعد الموضوعية في آثارها إلا أنها ليست من شروط العقاب بالمعنى الدقيق . فهي ليست استثناء على العقاب حتى يمكن اعمال القياس بصددها وإنما هي استثناء على حق النيابة العامة في التحريك ورفع الدعوى . وإذا كانت القاعدة الاستثنائية يمكن تفسيرها تفسيرا موسعا ، كما سبق أن بينا في موضعه ، إلا أنه لا يمكن القياس عليها . انظر في الفروق بين القياس والتفسير الواسع ، مؤلفنا في حدود سلطة القاضي الجنائي ، ١٩٧٥ ، ص ٥٣ . ولذلك فقد رفضت محكمة النقض اعمال القياس بسدد امتداد حظر اتخاذ اجراء في الدعوى قبل التقدم الشكوى على اجراءات الاستدلال . انظر نقض ٥ فبراير ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام نقض س ٩ ، ٣٦ ، ص ٤٨ .

٥ - جرائم السب والقذف ( مواد ١٨٥ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ عقوبات ) .

٦ - السرقات بين الأصول والفروع والأرواح ( ٣١٢ عقوبات ) ( ١ ) .

ويلاحظ أن جميع الجرائم السابقة هي من الجنب ولا تندرج تحتها جرائم تعد من الجنایات . ذلك أن الجنایات تتصف بخطورة معينة فضلا عن أن التحريك فيها الزامی الأمر الذي لا يمكن معه تعليق تحريك الدعوى أو رفعها فيها على شكوى المجنى عليه . ولذلك إذا كانت السرقات بين الأصول والفروع والأزواج تكون جنابة فإنها تخرج عن نطاق جرائم الشكوى ويكون للنيابة العامة مطلق التقدير في رفع الدعوى الجنائية دون انتظار شكوى المجنى عليه ( ٢ ) .

#### ٢ - الآثار الإجرائية المترتبة على ضرورة الشكوى :

حينما يستلزم المشرع في جريمة معينة ضرورة التقدم بشكوى من المجنى عليه فلا بد وأن يترتب على ذلك أثر إجرائي معين . إذ معنى ذلك أن النيابة العامة لا تكون لها حرية اتخاذ ما تشاء من إجراءات تتعلق بالجريمة موضوع الشكوى إلا بعد التقدم بها .

وقد أورد المشرع في قانون الإجراءات الجنائية الأثر الإجرائي المترتب على ضرورة الشكوى وذلك في المادة التاسعة حيث نص في فقرتها الثانية على أنه « وفي جميع الأحوال التي يشترط القانون فيها لرفع الدعوى الجنائية تقديم شكوى أو الحصول على إذن أو طلب من المجنى عليه أو غيره لا يجوز اتخاذ إجراءات التحقيق فيها إلا بعد تقديم هذه الشكوى أو الحصول على الإذن أو الطلب ، وفي الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٠٣ ، ٣٠٦ و ٣٠٨ من القانون المذكور إذا كان المجنى عليه فيها موظفا أو شخصا ذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة وكان ارتكاب الجريمة

(١) استخلست هذه المادة تعبير طلب من المجنى عليه ، والمقصود هو الشكوى بالمعنى الدقيق وليس الطلب بالمعنى الإجرائي .

(٢) أنظر في الضوابط المختلفة لتحديد جرائم الشكوى الدكتور حسين عبيد ، الشكوى ، دار النهضة ١٩٧٥ .

(٣) - الإجراءات الجنائية ج ١

بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة يجوز اتخاذ إجراءات التحقيق فيها دون حاجة الى تقديم شكوى أو طلب أو اذن « (١) » .  
ويستفاد من النص السابق أن هناك قاعدة عامة تحكم الأثر الاجرائى المترتب على استلزام الشكوى ، كما أن هناك استثناء يرد عليها .  
**القاعدة العامة :**

مؤدى هذه القاعدة هو أنه لا يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى الى القضاء لاصدار حكم فيها قبل التقدم بالشكوى (٢) ، كما لا يجوز لها أن تتخذ أى اجراء من اجراءات التحريك أى اجراءات التحقيق الابتدائى .  
فلا يجوز سماع الشهود أو استجواب المتهم أو القيام بمعاينة لمكان الحادث أو اجراء القبض أو التفتيش بحثا عن أدلة الجريمة أو انتداب خبير للقيام بعمل من أعمال الخبرة . فجميع الأعمال الاجرائية التى تبأثرها النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق مطلوبة حتى يتقدم الشاكي بشكواه . ومستوى فى ذلك أعمال التحقيق الماسة وغير الماسة بشخص المتهم . كما لا يجوز للنيابة العامة أن تطلب من رئيس المحكمة الابتدائية نوب قاض للتحقيق ، كما لا يجوز لها انتداب أحد مأمورى الضبط للتحقيق .

وإذا حدث أن قامت النيابة العامة باجراء من الاجراءات السابقة فيكون الجزء هو البطلان (٣) . ويكون باطلا بالتالى أى اجراء آخر يترتب على الاجراء الباطل (٤) . فإذا ألفت النيابة العامة القبض على المتهم وبتفتيشه

---

(٢١) جاد كمدبل الفقرة الثانية من المادة التاسعة . يعقضى القانون رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

(٢٢) والدعوى لا تعتبر قد رفعت الا باعلان المتهم بالتهمة الموجهة اليه او بتكليفه بالحضور الى جلسة المحاكمة . المحكمة العليا اللبية ١٤ يناير ١٩٧٠ ظن جنائى ٣٠ - ١٥ ق .

(٢٣) الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٧١ ، الدكتور رموف حبيب ، المرجع السابق ، ص ٦٢ ، الدكتور عمر السعيد ، المرجع السابق ، ص ٧٥ ، الدكتور أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ٤٨٥ .

(٢٤) ولذلك فان عدم التقدم بالشكوى او تخلف شرط من شروط صحتها لا يترتب عليه مجرد بطلان تنبئ وانما من شأنه أن ينغى ولاية القاضى للنظر فى الموضوع ومن ثم يكون متعلما أى نشاط اجرائى يباشره فى هذا الشأن . انظر تقضى ايطالى ١٦/١٢/١٩٤٤ ، قضاء النقض ١٩٤٤ ، ٣٦٦ ، ١٩٥٥/٢/٢٢ ، العدالة الجنائية ١٩٥٥ ، ج ٣ ، ٣٩٦ ، رقم ٣٠٣ .



ظهرت جريمة أخرى متلبس بها كاحراز سلاح أو مخدرات فيكون القبض والتفتيش باطلين ويسقط الدليل المستمد من الضبط بالتالى . وإذا حدث أن قدمت الدعوى الى المحكمة قبل التقدم بالشكوى فيتعين عليها أن تقتضى بعدم قبولها . الا أن هذا الحكم لا يمنع من إعادة الاجراءات من جديد بعد التقدم بالشكوى (١) .

وغنى عن البيان أن تقدم المجنى عليه بشكواه بعد مباشرة اجراءات التحقيق أو رفع الدعوى لا يؤثر على بطلان تلك الاجراءات ولا يصححه . ذلك ان استلزام الشكوى هو أمر متعلق بالنظام العام لاتصاله بحق النيابة العامة في مباشرة الدعوى الجنائية . ولذلك يجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض (٢) ، كما يجوز للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى في أية حالة كانت عليها (٣) .

وقلنا لتعلق الشكوى بالحق في مباشرة الدعوى الجنائية فانه يتعين على المحكمة أن تبين في حكمها الفاصل في الموضوع أن الدعوى قد رفعت صنيحة بناء على شكوى ممن يملك تقديمها والا كان حكمها معيبا (٤) .

(١) والدعوى الجنائية لا تتحرك الا بالتحقيق الذى تجر به النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق ، سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأمورى الضبط القضائى ، أو يرفع الدعوى أمام جهات الحكم . ولا تعتبر الدعوى قد بدأت باى اجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال ولو في حالات التلبس . نقض مصرى ٥ فبراير ١٩٦٨ ، مجموعة احكام النقض س ١٩ ، رقم ٤٣٤ ، ص ٤٨٤ .

(٢) انظر نقض ايطالى ، العائرة الثانية ، ١٢ أكتوبر ١٩٥٥ ، المدالة الجنائية ١٩٥٦ ، ج ٣ ، ٢٩٥ ، حيث قضت بأن المسائل المتعلقة بصحة الشكوى يمكن اثارها في أى مرحلة من مراحل الدعوى .

(٣) انظر نقض ايطالى ٢٠ مايو ١٩٥٥ ، المدالة الجنائية ١٩٥٦ ، ج ٣ ، ٩٠ . وفيه قضت بأن على المحكمة الاستثنائية أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم جواز نظر الدعوى لانعدام الشكوى ولو لم تكن من ضمن أسباب الطعن . (٤) نقض ٨ ديسمبر ١٩٥٩ ، مجموعة احكام النقض س ١٠ ، رقم ٢٠٤ ومشار اليه في مجموعة المرسفاوى ص ١٠ . وفيه قررت أن البيان المتعلق بصدر الشكوى هو من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية ولا يغنى عن النص عليه بالحكم ما يبين من أن المجنى عليه قد تقدم بشكواه الى مأمور القسم وأصر على رفع الدعوى الجنائية عن الجريمة في تحقيق النيابة .

وإذا كان الأثر المترتب على استلزام الشكوى هو عدم جواز رفع الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء فيها من إجراءات التحقيق ، فإن هذا الأثر لا يمتد الى مرحلة جمع الاستدلالات التى يقوم بها رجال الضبط القضائى أو النيابة العامة بهذه الصفة . فيجوز اتخاذ هذه الاجراءات حتى ولو لم يتقدم الشاكى بشكواه . ذلك أن جمع الاستدلالات لا تشكل اجراء من إجراءات التحقيق وانما تعتبر من إجراءات ضبط الجرائم والمكلف بها رجال الشرطة من مأمورى الضبط القضائى أو غيرهم ممن أضفى عليهم القانون صفة الضبطية القضائية . وقد خول القانون مأمورى الضبط القضائى سلطة جمع الاستدلالات حتى لا تضع معالم الجريمة حينما ترى النيابة العامة تحريك الدعوى أو رفعها بعد زوال القيد . ومع ذلك ، فلا يجوز لمأمورى الضبط القضائى مباشرة اجراءات التحقيق الممنوحة لهم استثناء فى حالات التلبس كالقبض وتفتيش الأشخاص والمنازل .

وجواز اتخاذ اجراءات الاستدلال قبل التقدم بالشكوى مستفاد من نص المادة التاسعة فى فقرتها الثانية . فاذا كان لا يجوز رفع الدعوى أو اتخاذ اجراءات التحقيق فيها الا بعدم التقدم بالشكوى ، فإن اجراءات الاستدلال لا تدخل فى نطاق الدعوى الجنائية ولا تعتبر الدعوى قد جرت اذا ما بوشرت مثل تلك الاجراءات . فالدعوى تبدأ بأول عمل من أعمال التحقيق الذى تباشره النيابة العامة بنفسها أو بواسطة من تندبه لذلك من مأمورى الضبط وبصفتها سلطة تحقيق (١) . وإذا كان يحظر على رجال الضبط اتخاذ اجراء من اجراءات التحقيق الممنوحة لهم استثناء فليس ذلك لأن

---

(١) صراحة فى هذا المعنى انظر نقض مصرية ٥ فبراير ١٩٦٨ سابق الإشارة اليه ، حيث قررت بأن اجراءات الاستدلال ايا كان من يباشرها لا تعتبر من اجراءات الخصومة الجنائية بل من الاجراءات الاولية التى لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب أو الاذن . ( والشكوى بطبيعة الحال ) رجوعا الى حكم الاصل فى الاطلاق وتحرياً للمقصود فى خطاب الشارع وتخييداً لمعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما سبقها من اجراءات مهددة لنشأتها إذ لا يملك تلك الدعوى غير النيابة العامة وحدها .

هذه الاجراءات من شأنها تحريك الدعوى الجنائية ، اذ لا يكون لها هذا الأثر الا اذا بوشرت بمغرفة النيابة أو بناء على اتدائها ، وانما ظرا لتماثلها في جوهرها مع اجراءات التحقيق التي تختص بها النيابة العامة ولا تملك مباشرتها الا بعد التقدم بالشكوى (١) .

أما الاستثناء فهو خاص بجرائم القذف والسب المنصوص عليها في اللواد ١٨٥ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ اذا كان المجنى عليه موقفا عموما أو شخصا ذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة ، وكانت الجريمة قد وقعت بسبب أداء الوظيفة أو الخدمة أو النيابة . ففي هذه الفروض يقف قيد الشكوى عند رفع الدعوى فقط . أما مباشرة اجراءات التحقيق فيمكن للنيابة العامة اتخاذها قبل التقدم بالشكوى ولو كانت من الاجراءات الماسة بشخص المتهم كالقبض والتفتيش ، وذلك ظرا لاطلاق القيد بالنسبة لاجراءات التحقيق دون تحديد لنوعيتها . أما رفع الدعوى فلا يجوز مباشرته الا بعد التقدم بالشكوى من المجنى عليه والا قضى فيها بعدم القبول . وقد أولى المشرع في هذه الجرائم الصفة المزدوجة للاضرار الناجمة عنها . فهي لا تضر فقط بمصلحة المجنى عليه في شرفه واعتباره وانما تضر أيضا بالمصلحة العامة في حسن سير نشاطات الدولة المختلفة التي لا شك في تأثرها بما يلحق بالاشخاص القائمين عليها من اهانات بسبب الوظيفة ، فضلا عن اعتبار الردع العام الذي يتحقق عن طريق الاسراع في اتخاذ اجراءات التحقيق في مثل تلك الجرائم . وترك المشرع فقط للمجنى عليه حق تقديم الشكوى

---

وانظر في ذات المعنى تقضى ٣٠ اكتوبر ١٩٦٧ ، مجموعة احكام النقض من ١٨ ، ص ١٠٤٣ ، تقضى ١٨ ابريل ١٩٦٧ ، ص ١٨ ، ص ٥٤٩ .

كما ذهب قضاء النقض الايطالى الى انه ليس فقط يمكن اجراء الاستدلالات قبل التقدم بالشكوى ، بل ان رجال الضبط القضائي عليهم واجب جمع الاستدلالات اللازمة دون التجاوز الى الاجراءات التي لا تبشر الا بصدد جريمة يمكن فيها رفع الدعوى دون قيد ( ويقصد بذلك الاجراءات الماسة بشخص المتهم ) . انظر تقضى ايطالى ١٧ مارس ١٩٤٩ ، المجلة الايطالية ١٩٤٩ ، ٥٨٤ . وانظر مع ذلك تعليق كرسى على هذا الحكم في ذات المجلة حيث انتهى الى اعتبار الحظر شاملا لاجراءات الاستدلال ايضا . وقارن أيضا بانالبنى ، العدالة الجنائية ، ١٩٤٥ ، ج ٣ ، عود ١٦١ .  
(١) انظر التعليق السابق .

رفع الدعوى كما له حق التنازل عنها في أية مرحلة كانت عليها الدعوى  
الى أن يصدر فيها حكم بات .

٤ - حكم التلبس بجريمة يتوقف فيها تحريك الدعوى على شكوى :

إذا كانت القاعدة العامة بالنسبة للجرائم التي يستلزم فيها التنازل  
شكوى من المجنى عليه هي عدم جواز رفع الدعوى أو اتخاذ أى إجراء من  
إجراءات التحقيق فيها ، فإن هذا الحكم يستوقف النظر عندما تكون  
الجريمة في حالة تلبس . ذلك أن حالات التلبس تخول للمأمور الضبط  
القضائي بعض السلطات الاستثنائية بمقتضاها يباشر إجراءات من إجراءات  
التحقيق كالقبض وتفتيش الأشخاص والمنازل ، كل ذلك لحكمة ارتأها  
المشرع وهي الحرص على عدم ضياع معالم الجريمة المتلبس بها فضلا عن قوة  
دليل ثبوتها مما يقلل من احتمالات الاسراف في الاعتداء على الحريات الفردية  
دون أدلة تقيمها وتشرف عليها السلطات القضائية . ومن أجل ذلك أيضا  
رأى المشرع أن أعمال هذه القاعدة العامة بالنسبة للجرائم المستلزمة لشكوى  
من المجنى عليه قد يترتب عليها ضياع معالم الجريمة حينما يريد الشاكي  
التقدم بشكواه . وهو لذلك خرج عن القاعدة العامة في قطر التحقيق في  
جرائم الشكوى الا بعد التقدم بها وذلك في حدود معينة تكفلت بالنص  
عليها المادة ٣٩ إجراءات . وتنص هذه المادة على أنه : « إذا كانت الجريمة  
المتلبس بها مما يتوقف رفع الدعوى عنها على شكوى فلا يجوز القبض  
على المتهم الا اذا صرح بالشكوى من يملك تقديمها . ويجوز في هذه الحالة  
أن تكون الشكوى لمن يكون حاضرا من رجال السلطة العامة » .

ويستفاد من النص السابق بمفهوم المخالفة أن المحطور فقط هو القبض  
على المتهم مادام المجنى عليه لم يتقدم بشكواه . أما عدا القبض من  
إجراءات التحقيق فيجوز اتخاذها سواء من قبل النيابة العامة أو من قبل  
مأموري الضبط القضائي بناء على السلطة المخولة لهم قانونا في أحواله  
التلبس .

غير أن الفقه الراجح ، ونحن نؤيده ، يذهب الى أن الحظر لا يقف فقط عند حد القبض وإنما يمتد ليشمل جميع الإجراءات الأخرى التي تنفق مع القبض في العلة ألا وهي الحد من حرية المتهم الشخصية (١) . وتأخذ حرمة المسكن حكم الحرية الشخصية في هذا المجال بحيث يكون الحظر شاملا للإجراءات الماسة بشخص المتهم أو حرمة مسكنه . ومعنى ذلك أن المشرع وإن كان ذكر القبض فقط فإنما قصد بذلك الإشارة الى جميع الإجراءات الماسة بشخص المتهم أو بحرمة مسكنه بحيث يشمل الحظر الاستجواب والمواجهة والحبس الاحتياطي وتفتيش شخص المتهم وتفتيش مسكنه وغير ذلك من الإجراءات التي لها الصفة السابقة . أما إجراءات التحقيق الأخرى غير الماسة بشخص المتهم أو بمسكنه فيجوز اتخاذها ، ومثال ذلك المعاينة وسماع الشهود واتداب الخبراء وضبط جسم الجريمة والتحرير وغير ذلك من الإجراءات (٢) .

---

(١) انظر الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٧٢ ، الدكتور رموف عبيد ، المرجع السابق ، ص ٦٦ ، الدكتور عمر السيد ، المرجع السابق ، ص ٧٧ ، الدكتور أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ٥٠١ .

ويذهب استاذنا الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٧٢ الى أن جريمة الزنا نظرا لطبيعتها وتميزها بوضع خاص يجب أن يكون الحظر بالنسبة لها شاملا ليس فقط الإجراءات الماسة بشخص المتهم وإنما أي إجراء آخر من إجراءات التحقيق . غير أننا نرى عدم وجود مبرر قوي لاستثناء جريمة الزنا في هذا الصدد . ذلك أن الإجراءات التي تتخذ قبل الشكوى هي من قبيل المحافظة على أدلة الجريمة حتى يمكن مباشرة الدعوى بعد ذلك عند التقدم بالشكوى فضلا عن أن استثناءها يحتاج الى نص خاص . انظر في ذات المعنى الذي يقول به الدكتور رموف عبيد ، المرجع السابق ، ص ٦٧ ، الدكتور أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ٥٠١ .

(٢) وقد ذهب البعض الى أنه حتى في حالات التلبس هناك حظر عام بعدم اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق بالتطبيق للمادة التاسعة . أما المادة ٣٩ إجراءات فهي لا تورد استثناء على القاعدة العامة وإنما تعتبر تطبيقا لها . ورد في باب القبض . ( الدكتور عوض محمد عوض ، المرجع السابق ، ١١٠ ) ويكفي طرد على الرأي السابق ملاحظة الإتيان : أولا أن الحكم الوارد بالمادة ٣٩ قد جاء به القانون رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤ الذي عدل المادة المذكورة حسما للخلاف حول التلبس بجريمة من جرائم الشكوى . ثانيا أنه لو كان الأمر كما يرى الرأي المعارض لما كان هناك من مبرر للمادة ٣٩ اكتفاء بالقاعدة العامة الواردة بالمادة التاسعة وكان في النص عليها مرة أخرى .

وغنى عن البيان أن التلبس بجريمة الشكوى لا يبيح رفع الدعوى الجنائية ما لم يتقدم المجنى عليه بشكواه . فرفع الدعوى يرد عليه العطر العام الوارد بالمادة التاسعة .

وإذا كانت الجريمة المتلبس بها غير خاضعة للقاعدة العامة في حظر إجراءات التحقيق باعتبارها من «جرائم القذف والسب التي يكون المجنى عليه فيها موطئا عاما أو مكلفا بخدمة عامة أو ذا صفة نيابية عامة وارتكبت بسبب أداء ، وظيفته ، فلا يشور أشكال يذكر باعتبار أن مثل تلك الجرائم يجوز اتخاذ جميع الإجراءات التحقيق فيها الماس منها وغير الماس بشخص المتهم وبغض النظر عن توافر أو عدم توافر حالات التلبس .»

٥ - ارتباط الجريمة المستلزمة للشكوى بجريمة أخرى لا تنقيد بذلك :

قد يحدث أن يرتكب الجاني أكثر من جريمة يتوقف في احداها رفع الدعوى العمومية ومباشرة أى اجراء من إجراءات التحقيق فيها على شكوى ، فما هى حدود القيد الوارد على حرية النيابة في تحريك ورفع الدعوى العمومية عن هذه الجرائم ؟

للإجابة على هذا التساؤل ينبغي أن تفرق بين ثلاثة فروض من تعدد الجرائم (١) :

بخصوص القبض هو تكرار من غير مقتض يجب أن ينأى عنه المشرع . وأما القول بأن المشرع قد أورد القبض فقط لأن الباب الذى وردت به المادة ٣٩ هو متعلق بالقبض ، فيكفينا لاستبعاد هذا القول أن تشير الى انه لو كان الأمر كذلك لقام المشرع بإيراد نص معادل بالنسبة لكل اجراء من إجراءات التحقيق نظمه قانون الاجراءات ، وهذا ما لم يحدث . ولذلك ، فإن النص فقط على القبض يفيد بأن المشرع أباح القيام بإجراءات التحقيق الأخرى التى لا تمس شخص المتهم وحرية حرمة مسكنه ، وذلك استثناء من القاعدة العامة الواردة بالمادة التاسعة .

(١) بالنسبة للجريمة المستمرة والجريمة المتتامة يلاحظ أن حالة الاستمرار لا تزول إلا بالحكم البات بالإدانة أو البراءة . وعليه فإذا توافرت حالة الاستمرار بعد رفع الدعوى بناء على الشكوى فإن الاستمرار اللاحق يؤخذ في الاعتبار دون حاجة الى تقديم شكوى جديدة . وإنما تلزم هذه الشكوى الجديدة بالنسبة لحالة الاستمرار التى توجد بعد الحكم البات الصادر بالإدانة . وهذا ما قضت به أيضا محكمة النقض الإيطالية بجلسة

١ - إذا كانت الجرائم المرتكبة متعددة تمعددا حقيقيا ودون أن تكون مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة ، فإن النيابة العامة تفصل الجرائم المستزمنة لشكوى من المجنى عليه عن تلك التي لا تتقيد فيها حرمتها أو بشكوى أو اذن أو طلب ، وتقوم بتحريك الدعوى ورفعها بالنسبة للأخيرة دون أى قيد من القيود . أما الجرائم التي تتطلب الشكوى لمباشرة اجراءات التحقيق ورفع الدعوى فلا يجوز لها أن تبأشر أى اجراء من هذه الاجراءات الا بعد تقديم الشكوى .

٢ - إذا كانت الجرائم المرتكبة متعددة تمعددا معنويا وهو الفرض الذي يكون فى حالة ارتكاب سلوك واحد تتحقق عنه جريمتان وينطبق عليهما أكثر من وصف أحدهما يستلزم الشكوى والآخر لا يستلزمها ، فالقاعدة هى أن العبرة بالوصف الأشد مادامت الجريمتان قائمتين، فإذا كانت الجريمة صاحبة الوصف الأشد تستلزم شكوى لرفعها ، فلا يجوز للنيابة العامة اتخاذ أى اجراء من اجراءات التحقيق أو رفع الدعوى بالنسبة لها ، كما لا يجوز لها ذلك أيضا بالنسبة للجريمة الأخرى صاحبة الوصف الأخف ، ذلك أن اتخاذ أى اجراء من هذه الاجراءات بالنسبة لهذه الأخيرة انما ينصرف أيضا الى الجريمة الأخرى المتطلب فيها شكوى . ومثل ذلك ارتكاب جريمة الزنا فى محل عام أو مفتوح للجمهور ، فهنا حقق الفعل الواحد الركن المادى فى جريمة الزنا كما حقق أيضا الركن المادى لجريمة المنافية للحياء فى محل عام أو مفتوح للجمهور . والوصف الأشد هو لجريمة زنا الزوجة . ولذلك لا يجوز للنيابة اتخاذ أى اجراءات تحقيق أو رفع الدعوى بالنسبة لجريمة الفعل الفاضح الا بعد التقدم بشكوى بخصوص جريمة الزنا . أما اذا كانت الجريمة صاحبة الوصف الأشد لا تستلزم شكوى من المجنى عليه فللنيابة العامة مطلق

---

٤ فبراير ١٩٥٣ ، مجموعة المبادئ الجنائية ، ١٩٥٤ ، رقم ١٦٨ . فإذا كانت المحكمة فى حالة التقدم بالشكوى بعد الميعاد القانونى قد قضت فى الموضوع بدلا من الحكم بعدم جواز السير فى الدعوى فإن توافر حالة الاستمرار بعد هذا الحكم لا يعطى المجنى عليه حق الشكوى بالنسبة للنشاط الاجرامى الذى هو استمرار للنشاط السابق على الحكم الذى لم يصبح نافعا بعد . فى هذا المعنى تقضى ايطالى ٩ مايو ١٩٥٩ ، مجموعة المبادئ الجنائية ، ١٩٥٩ ، ٧٧ ، رقم ١٥٢ .

الحرية في اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق ورفع الدعوى حتى دون شكوى من المجنى عليه ، وذلك فقط بالنسبة للجريمة الأخرى دون جريمة الشكوى .

ذلك أنه في هذه الحالة تتحدد المسئولية الجنائية للجاني بناء على الجريمة ذات الوصف الأشد وهى لا تستلزم شكوى (١) .

٣ - اذا كانت الجرائم المتعددة قد ارتبطت بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل التجزئة بأن كانت مرتكبة لغرض واحد ، فقد نص المشرع في قانون العقوبات في المادة ٣٢ على وجوب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم .

وعلى ذلك ، فإذا كانت إحدى هذه الجرائم يتطلب فيها المشرع رفع الدعوى والتحقيق شكوى من المجنى عليه ، فتكون الجريمة لأشد هي المناط والميعار في بيان ما اذا كانت حرية النيابة مقيدة من عدمه . وبشرط أن يكون الفصل فيها يستلزم اثبات وقوع الأخرى (٢) . بمعنى أنه اذا كانت الجريمة الأشد هي التي يتوقف فيها التحقيق ورفع الدعوى على شكوى فلا يجوز اتخاذ أى إجراء من هذه الإجراءات دون التقدم بالشكوى حتى بالنسبة للجريمة الأخف التي لا يتوقف فيها رفع الدعوى على شكوى ومادامت لا يمكن الفصل فيها دون إثبات لأشد . ومثال ذلك جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة الزنا . فالجريمة الأشد هنا هي جريمة الزنا ولذلك لا يجوز للنيابة العامة اتخاذ أى إجراءات تحقيق بالنسبة للجريمة الأخف ، أما اذا كانت الجريمة لأشد لا يلزم تحقيقها أو رفعها شكوى فيكون للنيابة العامة مطلق الحرية في التحقيق ورفع الدعوى عنها دون

(١) انظر الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٧٤ ،

الدكتور أحمد فتحي مرود ، المرجع السابق ، ص ٤٩١ .

(٢) لذلك ذهب قضاء النقض الى ان الأصل هو ان قيد حرية النيابة

في تحريك الدعوى أمر استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره وتقيده على أضيق نطاق بالنسبة لجرائم الشكوى والطلب دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا يلزم فيها الطلب أو الشكوى . نقض ١٩٥٩/١٢/٨ ، ص ١٠ ،

رقم ٢٠٤ ، ١٩٦٥/٢/١٥ ، ص ١٦ ، رقم ٢٨ ، ص ١٢٤ .



انتظار التقدم بشكوى من المجنى عليه . ومثال ذلك التزوير في عقد زواج بقصد اخفاء جريمة زنا (١) . فها يمكن النيابة العامة رفع الدعوى عن جريمة التزوير دون أن تنقيد بشكوى من المجنى عليه . غير أنه لا يجوز للمحكمة في هذه الحالة إذا برأت المتهم من تهمة التزوير أن تحكم عليه في جريمة الزنا إلا إذا كان هناك شكوى قد قدمت فعلا والا كان حكمها باطلا .

وجدير بالذكر أن ارتباط الجريمة المطلوب فيها شكوى بجريمة أخرى ارتباطا لا يقبل التجزئة يفترض أن تكون الجريمة المستلزمة فيها شكوى قد وقعت فعلا اما تامة أو في مرحلة الشروع الما قبل عليه ، فلا يكفي أن يكون الجاني قد ارتكب جريمة لا يستلزم فيها الشكوى بقصد ارتكاب جريمة أخرى يلزم فيها شكوى إذا لم تقع هذه الجريمة الأخيرة . وعليه فلا يلزم شكوى لتحريك الدعوى العمومية في جريمة دخول مسكن بقصد ارتكاب جريمة إذا ارتكبت بقصد ارتكاب جريمة الزنا وكانت هذه الأخيرة لم تقع فعلا (٢) .

والذي نود التنبيه اليه ، أنه في جميع أحوال الارتباط الذي لا يقبل التجزئة والتعدد الصوري والسابق ببيان أحكامها بخصوص الفروض التي تكون فيها إحدى الجرائم المتعددة ماديا أو صوريا مع جرائم الشكوى ، يتم الفصل تلقائيا بينها إذا لم يمكن تحريك الدعوى بناء على شكوى ظرا لسقوط الحق في الشكوى (٣) . ذلك أن حكم الارتباط والتعدد الصوري يتحقق عندما يمكن محاكمة الجاني عن الجريمتين . فها فقط يعتبرهما المشرع جريمة واحدة ويحكم بالعقوبة الأشد ومن ثم لم يُلزم تطبيق القواعد السابقة . أما حيث لا تكون إلا بصد جريمة واحدة غير مطلق رفع الدعوى فيها على

(١) انظر تقض مصرى ٨ ديسمبر ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام النقض ، ص ١٠ ، ص ٩٩٢ ، رقم ٢٠٤ وفيه قضت المحكمة بأن رفع الدعوى عن التزوير لا يتطلب شكوى من المجنى عليه .

(٢) وقد قضت محكمة النقض بأنه إذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لم تقع ، فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى ، ذلك بأن القانون لم يشترط هذا القيد - وهو شكوى الزوج - إلا في حالة تمام جريمة الزنا . تقض ١٢ فبراير ١٩٦١ ، مجموعة أحكام النقض ، ص ١٢ ، رقم ٢٢ ومشارا اليه في مجموعة المصفاوى ، ص ١٠ . (٣) ولذلك قضى بعدم توقف تحريك الدعوى الجنائية في جريمة البلاغ الكلا على شكوى المجنى عليه أو وكيله ولو كانت مرتبطة بدعوى قذف . تقض ١٩٧٦/١/٢٦ مجموعة أحكام النقض ص ٢٧ - رقم ٢٦ - ص ١٢٤ .

شكوى فيمكن تحريك الدعوى بالنسبة لها مادام حكم الارتباط أو التعدد  
الصوري قد زال قانونا . ولذلك فإن سقوط الدعوى بالنسبة لجريء  
الشكوى لا يؤثر على الجريمة الأخرى المرتبطة بها .

#### ٦ - ممن تقدم الشكوى :

تقدم الشكوى من المجنى عليه وجده . فلا يجوز تقديمها من المضرور  
من الجريمة إذا لم يكن هو المجنى عليه فيها . ذلك أن المضرور من الجريمة  
يثبت له الحق في التعويض فقط عن الجريمة بوصفها مثلاً غير مشروع  
بمض النظر عن عقاب الجاني من عدمه . ولذلك نجد أن المشرع في قانون  
الاجراءات الجنائية كان صريحا في أن الشكوى لا تكون إلا من المجنى  
عليه . أما المضرور من الجريمة إذا لم يكن هو المجنى عليه فله أن يتدخل في  
الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية ، إذ من المتصور أن يترك المشرع  
للمضرور من الجريمة الذي له حق مدني فقط قبل المتهم تقدير اعتبارات  
رفع الدعوى من عدمه عن طريق شكوى (١) .

وإذا تعدد المجنى عليهم فيكفي أن تقدم الشكوى من أحدهم حتى  
ترد النيابة العامة حريتها في رفع الدعوى وتحقيقها (٢) . وإذا كان المجنى  
عليه شخصا معنويا فيتقدم بالشكوى الممثل القانوني له (٣) .

(١) وفي حالة الخطأ في توجيه السلوك وتحقيق النتيجة غير المشروعة  
في شخص آخر خلاف المقصود بالفعل فإن من تحققت بالنسبة له النتيجة  
الاجرامية هو الذي يعتبر مجنيا عليه . (نقض ايطالي ٨ فبراير ١٩٣٩ مشار  
اليه في مجموعة الانانزي . وانظر تعليق مانزيني على هذا الحكم في حويلات  
القانون والاجراءات الجنائية ١٩٣٩ ، ٥٠٨ .

(٢) غير أن ذلك مشروط بوحدة الجريمة . أما تعدد المجنى عليهم  
النشأ عن تعدد الجرائم حتى ولو كان تعددا معنويا فيلزم أن يتقدم  
بالشكوى كل منهم بالنسبة للجريمة الموجهة اليه . ومثال ذلك جريمة القذف  
بتعمين واحد ضد أكثر من شخص (نقض ايطالي ، الدائرة الثانية ، ٥ ،  
١٩٦٢ ، النقض الجنائي . المجموعة السنوية ، ١٩٦٣ ، ص ٥٩ ، رقم  
٢٤٨ . وإذا كان التمدد المعنوي المتعلق بأكثر من مجنى عليه واحد لا يتطلب  
الشكوى إلا بالنسبة للجريمة الأخف فيمكن رفع الدعوى بالتطبيق للقواعد  
السابقة بيانها .

(٣) غير أن حق للشكوى لا يثبت للممثل القانوني للشخص المعنوي .  
فهو فقط يمثل في التقدم بها . أما الحق فيها فيثبت لمجلس ادارة الشخص  
المعنوي أو من له اختصاصات الادارة . وتطبيقا لذلك قضى بأن حق الشكوى

والحق في الشكوى هو حق شخصي يتعلق بشخص المجنى عليه . وقد رتب القانون على ذلك نتيجتين : الأولى أن هذا الحق ينقضي بسوت المجنى عليه . فإذا لم يتقدم بالشكوى قبل الوفاة فلا يمكن أن ينتقل هذا الحق الى الورثة وبالتالي يسقط الحق في الشكوى بالوفاة . أما اذا حدثت الوفاة بعد تقديم الشكوى فلا تؤثر على سير الدعوى ( ٧٠ إجراءات ) . وهذا النص منطقي ، لأن الشكوى تطلبه المشرع فقط لرفع الدعوى أو لحريكها ومتى قدمت الشكوى تختص النيابة وحدها بإيثاره الدعوى ولا يجرمها من هذا سوى التنازل اللاحق . فإذا توفي الشاكي قبل التنازل فإن الدعوى تأخذ مجراها الطبيعي .

**والامر الثاني :** المترتب على اعتبار الشكوى حقاً شخصياً متعلقاً بشخص المجنى عليه دون غيره أنه يجب أن يتقدم بها بنفسه أو بواسطة وكيل خاص ( ٣٣ إجراءات ) . ومفاد هذا أن التوكيل العام لا يجدي في التقدم بالشكوى فيلزم أن يكون التوكيل خاص فقط بالتقدم بالشكوى لكي تقبل تلك الأخيرة من الوكيل (١) .

وقد استلزم القانون شرطاً خاصاً بالشاكي وشروطاً خاصة بالشكوى المقدمة منه . وقد راعى القانون في هذه الشروط كون الشكوى تصرفاً

---

لا يندرج تحت المكنتات المخولة لممثل الشخص المعنوي وفقاً للقواعد العامة ما لم يوجد ما يفيد عكس ذلك . ( نقض إيطالي ٣٠ يونيو ١٩٥٠ ، العدالة الجنائية ، ١٩٥١ ، ج ، عمود ٦٨ ) . كما قضى أيضاً بالنسبة للشركات فإن الشكوى تكون من حق مجلس الإدارة أو من حق المدير الوحيد وليس من حق رئيس مجلس الإدارة وحده . ( نقض إيطالي ، الدائرة الثالثة ، ١٠ يونيو ١٩٦٣ ، النقض الجنائي المبادئ السنوية ، ١٩٦٤ ، ٨٨٥ ، رقم ١٦١٥ ) .

(١) غير أنه يجب التفرقة بين التقدم الإجراءي بالشكوى وبين التقدم المادي . فالحالة الأولى فقط هي التي يلزم فيها أن تكون الشكوى قد حررت ووقعت بشخص المجنى عليه أو بشخص الوكيل الخاص المسموح له بالتقدم بالشكاوى بالنيابة عن المجنى عليه بتمتضي وكالة خاصة . أما التقدم المادي فيمكن أن يباشره أي شخص مادامت الشكوى قد حررت ووقعت من صاحب المصلحة . وفي حالة الشكوى الشفهية يلزم التقدم بها من صاحب الحق فيها بنفسه . في هذا المعنى انظر نقض إيطالي ، الدائرة الثالثة ، ١٣ أكتوبر ١٩٥٥ ، العدالة الجنائية ، ١٩٦٦ ، ج ، ٣ عمود ٢١٧ .

قانونيا يعبر فيه الشاكي عن ارادته في احداث اثر قانوني معين وهو التحقق من المسؤولية الجنائية لشخص معين وذلك عن طريق تحريك الدعوى ورفعها الى القضاء للفصل فيها .

#### ٧ - الشروط الخاصة بالشاكي :

(١) يجب أن تكون ارادة الشاكي حرة وغير خاضعة لأي اكراه مادي

أو معنوي .

(ب) يجب أن يكون الشاكي يبلغ من العمر خمسة عشر سنة على الأقل ومتسما بكامل قواه العقلية . فاذا لم يكن بالغاً لهذه السن أو كان مصاباً بعاهة عقلية فإن الشكوى تقدم من له ولاية النفس (١) . على أن الشكوى تقبل أيضاً من الوصي أو القيم بالنسبة لجرائم الاعتداء على المال التي يستلزم فيها القانون شكوى من المجنى عليه . وقد نص المشرع في المادة السادسة من قانون الاجراءات على حالة تعارض مصلحة المجنى عليه مع مصلحة من يمثل به أن يكون الجاني هو الوصي أو القيم مثلاً ، ففقت بأنه في هذه الحالة تقوم النيابة العامة مقامه ، كما أنها تتولى أيضاً الاجراء في حالة عدم وجود من يمثل الشاكي (٢) .

---

(١) غير أنه في حالة المجنى عليه للبالغ والمصاب بعاهة عقلية يلزم لقبول الشكوى من والديه أو من له الولاية على النفس أن يكون قد تقررت بالنسبة له حالة المرض العقلي بمقتضى حكم من دائرة الأحوال الشخصية . أما إذا لم يكن قد صدر حكم باعتباره كذلك فلا يجوز للوالدين التقدم بالشكوى نيابة عنه . ولا يكفي أن يصدر الحكم بعد التقدم بالشكوى ، إذ العبرة دائماً بتوافر الشروط القانونية وقت مباشرة الاجراءات . في ذلك المعنى انظر تقض ايطالي ٢٢ يناير ١٩٥٧ ، المدالة الجنائية ١٩٥٧ ، ج ٢ ، ٢٨٢ .

كما قضي بأن حق الشكوى يثبت لأي من الوالدين بالنسبة للصغير الذي لم يبلغ خمسة عشر سنة بتقض النظر عن مباشر فيهما السلطة الأبوية . ( تقض ايطالي نوفمبر ١٩٥٤ ، المدالة الجنائية ١٩٥٥ ، ج ٢ ، ٢٢٥ ، رقم ٢٢٩ ، ٢٥ مايو ١٩٥٤ ، المجلة الايطالية للقانون الجنائي ، ١٩٥٤ ، ص ٨٥٢ .

(٢) ويلاحظ أن التعارض ليس فقط هو التعارض في المصالح المالية وإنما التعارض المعنوي يحدث ذات الآخر ، في هذا المعنى انظر تقض ايطالي ٦ يونيو ١٩٤١ ، المدالة الجنائية ١٩٤١ ، الجزء الثاني ، ٣٦٢ ، رقم ٦٥٥ . وانظر في تحديد معنى الولاية واعتبار زوج الأم ولي أمر اولاد الأم ، محكمة طلي ، ٢١ يناير ١٩٦١ ، المبادئ القانونية ، ج ١ ، ٣٦٩ ، ٩٠ .

يبين من هذين الشرطين ، اختلاف الشكوى عن مجرد البلاغ . فـلاولى  
هى تصرف قانونى يلزم أن تتوافر فيه متطلبات التصرفات القانونية بما فيها  
من تمثيل عن ارادة قانونية من شأنها أن تحدث أثرا معينا وهو تحريك  
الدعوى ، بينما البلاغ هو مجرد اعلام للنيابة العامة بوقوع جريمة معينة  
ولا يترتب عليه أثر اجرائى محدد اللهم الا قيام النيابة بمباشرة وتظيفتها (١) .  
ولذلك لم يتطلب المشرع فى البلاغ أية أهلية معينة ويمكن أن يحدث البلاغ  
أثره حتى اذا صدر من مجنون أو صغير غير مميز .

(ج) يجب أن تتوافر فى الشاكى الصفات التى يستلزمها المشرع فىمن  
يتقدم بالشكوى (٢) . فمثلا حينما ينص المشرع على أن الشكوى يتقدم  
بها الزوج أو الزوجة فلا بد أن تتوافر تلك الصفة فى الشاكى وقت تقديم شكواه  
حتى ولو زالت بعد ذلك . وزوالها بعد التقدم بالشكوى لا يؤثر على سير  
الدعوى . وعلى ذلك اذا طلق الزوج زوجته طلاقا بائنا بمجرد ارتكابها  
الجريمة وقبل التقدم بالشكوى فلا يجوز له بعد ذلك التقدم بها ويستقط  
حقه فى تقديمها . وكذلك الحال أيضا اذا زنى الزوج وقبل أن تقدم الزوجة

وانظر مثال التعارض فى المصالح المحكمة العليا للبيبة ٦ يناير ١٩٧٠ ،  
محكمة المحكمة العليا س ٦ ، ١٠٧ وفيه قضت المحكمة بأنه اذا كان والد  
المجنى عليها وهو وليها الشرعى قد اعتبر فى مرحلة من مراحل التحقيق  
متهمها باخفاء الجريمة وحبس احتياطيا بضعة ايام ، وهو فى نفس الوقت  
زوج المتهمه ، فان التعارض يعتبر قائما بين مصلحة المجنى عليها ومصلحة من  
يمثلها ، الأمر الذى يطلق يد النيابة فى السير فى اجراءات الدعوى الجنائية  
وفقا لحكم المادة ٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

(١) ولذلك فان البلاغ يدخل فى نطاق النشاطات الاجرائية التى يمكن  
ان تباشر من أى فرد دون أن يساهم بمقتضاها فى العلاقة الاجرائية ، على  
حين أن الشاكى ولو أن نشاطه المتمثل فى الشكوى ينتهى عند حد تقديمها الى  
السلطات الا أنه يساهم فى نشوء العلاقة الاجرائية وفى انتهائها أيضا اذا  
ما تنازل . انظر أيضا نقض ايطالى ، الدائرة الثالثة ، ١٢ أغسطس ١٩٥٥  
والشار اليه فى مجموعة لاثانزى .

وفى ذات المعنى انظر محكمة عليا ١٥ فبراير ١٩٥٦ ، مجموعة المبادئ  
القانونية ، ج ١ ، ١٩٤ ، رقم ١٥ .

(٢) فلا تقبل الشكوى القديمة من الوصى اذا كان له يد بدخ بخمسة  
عشر سنة وقت التقدم بالشكوى حتى ولو كانت متعلقة بجريمة متناوعة او  
مستمرة بدأت قبل بلوغ المجنى عليه هذا السن ( نقض ايطالى ١١ ديسمبر  
١٩٥٢ ، المدالة الجنائية ١٩٥٤ ، ج ٢ ، ٤٩١ ) .

بشكواها طلقها طلاقاً بائناً فلا تقبل منها الشكوى بعد ذلك لزوال صفة الزوجة التي هي من متطلبات الشكوى التي يتوقف عليها رفع الدعوى في جريمة الزنا .

وتوافر الشروط الثلاثة السابقة تكون الشكوى قد وقعت صحيحة من حيث المتقدم بها . ويظهر من هذه الشروط أن أهلية الشكوى تختلف عن الأهلية المدنية . فقد لا يتوافر هذه الأخيرة لسبب آخر خلاف صغر السن أو الجنون ورغم ذلك تقبل الشكوى . فإذا كان الشاكي سفياً أو محكوماً عليه بعقوبة جنائية والتي من شأنها أن تسقط عنه الأهلية المدنية ، فتقبل منه الشكوى مادامت قد توافرت الشروط السابقة .

#### ٨ - الشروط الخاصة بالشكوى من حيث مضمونها :

يشترط لصحة الشكوى المقدمة من الشاكي الذي توافرت فيه الشروط السابقة ما يأتي :

(١) يجب أن تكون الشكوى واضحة في التعبير عن ارادة الشاكي في تحريك الدعوى العمومية (١) . ويستوى أن تستفاد هذه الارادة صراحة

---

(١) انظر المحكمة العليا الليبية ١٥ فبراير ١٩٥٦ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ١ ، ص ١٩٤ ، رقم ١٥ . وفيه قضت بأنه يشترط في الشكوى أن تتضمن طلب القصاص من الجاني أو طلب محاكمته وهو ما يميزها عن البلاغ العادي الذي لا يبدو أن يكون بلاغاً للسلطات عن واقعة يعدها القانون جريمة ويمكن تقديمه من أي فرد ، إلا أنه لا ينبغي لسلامة الشكوى أن يفصح مقدمها عن طلب المحاكمة بمباراة صريحة أو بالفاظ معينة إنما يكفي أن تستخلص هذه الرغبة من ظروف الشكوى أو من عباراتها دون حاجة إلى ذكرها صراحة فيها .

ومع ذلك فقد وسعت المحكمة من هذا الاستخلاص إلى حد اعتبار مجرد التبليغ هو في حد ذاته شكوي . فقد جاء في حكمها السابق « أن مجرد تقديم الشكوى من المجنى عليه أو ممن له الولاية عليه دون غيره ينطوي على طلب اصابه ضرر من الجريمة لا يتقدم بشكواه إلى السلطة المختصة لمجرد التلوي أو التبليغ المجرد عن رغبة أو هدف وإنما هو يفرع إلى السلطة المختصة لتتخذ له من الجاني ولا يمكن أن تفسر ارادة المجنى عليه على هذا الوجه إذا استبان من الشكوى أنه على نحو واضح - انصرف رغبة الشاكي من المحاكمة كأن يترد أو يذكر صراحة في شكواه أنه تصالح مع الجاني أو صفيح عنه أو أنه

أو ضمنا من ظروف الشكوى (١) ، كما يستوى أن تكون كناية أو شفهية .  
فرفع الدعوى المدنية مثلا من قبل الشاكي أمام المحاكم المدنية لا تعتبر شكوى (٢) . كما لا تعتبر شكوى التقدم بدعوى اللعان أمام محاكم الأحوال الشخصية لنفي النسب . فالشكوى تحدث أثرا جنائيا ، ولذلك يجب أن تكون صريحة ومعبرة عن إرادة الجاني في تحريك الدعوى الجنائية (٣) .

تجاوز من عقابه . « وانتهت المحكمة الى ان تبليغ والد المجنى عليها عن جريمة الاعتداء على عرض ابنته هو شكوى .

وهذا الحكم محل نظر باعتبار أنه لم يفرق بين الشكوى والبلاغ الذي يقع من المجنى عليه أو وليه أو وكيله . على حين ان إرادة القصاص أو المحاكمة لا بد ان تستفاد من الشكوى والا اعتبر مجرد بلاغ . وكثيرا ما يتقدم المجنى عليه ببلاغه ليس لاتخاذ اجراءات التحقيق والمحاكمة ، وإنما من قبيل التهديد أو اجبار التهم على الاتيان بسلوك معين . أما اعتبار تبليغ المجنى عليه في جميع الأحوال هو شكوى ما لم يثبت عكس ذلك فهو قول يحتاج الى سند قانوني .

(١) ولذلك فان الخطأ في التعبير عن الشكوى بالبلاغ لا ينفي عنها صفة الشكوى مادامت تملك مقوماتها من حيث توافر العناصر المعبرة عن إرادة المحاكمة والقصاص . وقد قضى بأن سرد بعض أدلة الثبوت وذكر الاحتفاظ بالحق المدني لا يكفي للتعبير عن إرادة المحاكمة ، والقصاص . نقض إيطالي ، الدائرة الثالثة ، ١٩ أبريل ١٩٥٦ ، المجلة الجنائية ١٩٥٧ ، ج ٢ ص ٧٧ .  
ويلاحظ أن استخلاص إرادة الشاكي لطلب تحريك الدعوى والقصاص من الجاني هو جزء من المسائل الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ، ولا رقابة لمحكمة النقض على تقديره في هذا الشأن . محكمة عليا ، ٢١ ديسمبر ١٩٥٥ ، مجموعة المبادئ ، ص ١٩٣ ، رقم ١٤ .

(٢) أما الادعاء المباشر فهو يحدث أثره في تحريك الدعوى الجنائية متى كان من بارشده هو صاحب الحق في الشكوى . ولا يستلزم بطبيعة الحال ان يكون قد سبق له التقدم بالشكوى اذ ان هذه مقصورة فقط على الحالات التي يكون صاحب الحق في الادعاء المباشر مختلفا عن صاحب الحق في الشكوى كما في الحالات التي يكون فيها المضرور مختلفا عن شخص المجنى عليه .

(٣) فالشكوى لا يتطلب فيها شكل معين لقانون الاجراءات . انظر محكمة عليا ١٤ يونيو ١٩٥٨ ، مجموعة المبادئ القانونية ، ج ١ ، ص ١٩٤ ، رقم ١٦ .

وبالتالى لا تعتبر شكوى بالمبنى القانونى تلك التى يطالب فيها الشاكى بإثبات حالة أو أخذ تمهيد عنى الجانى (١) .

(ب) يجب أن تتضمن الشكوى تحديدا للوقائع المكونة للجريمة دون أن يكون لازما إعطاؤها الوصف القانونى الصحيح . ولا يلزم أيضا أن يحدد فيها الشاكى شخصية الجانى . وإذا حدث أن اتهم الشاكى شخصا بعينه ومن التحقيق ثبت عدم ارتكابه الجريمة فيجوز للنيابة العامة أن تتهم شخصا آخر بارتكاب الجريمة بغير شكوى جديدة يتقدم بها المجنى عليه يتهم فيها هذا الشخص (٢) .

(١) غير أن التصميم الذى يرد على الشكوى المقدمة غير مطابقة لشروط الصحة له قيمته من حيث تكملة هذه الشروط بإبراز إرادة المحاكمة والفصاح والتى لم تكن بالوضوح الكافى حين التقدم بها . فى هذا المعنى انظر بعض إيطالى ، الدائرة الثالثة ، ١٤ أكتوبر ١٩٥٨ ، العدالة الجنائية ، ١٩٥٩ ، ج ٣ ، ٣١٠ .

كما أن التبليغ عن جريمة باعتبارها من الجرائم التى تبشر فيها للدعوى العمومية دون قيد على حرية النيابة العامة يمكن اعتباره شكوى إذا ما انتهت المحكمة إلى تكييف الواقعة باعتبارها جريمة مطلقا رفع الدعوى الجنائية فيها على شكوى ، مادام البلاغ كان متضمنا فى حد ذاته للعناصر التى تقوم عليها الشكوى وخاصة إرادة انقصاص من الجانى أو محاكمته . انظر أيضا نقض إيطالى ٢٣ يونيو ١٩٥٨ ، العدالة الجنائية ١٩٥٨ ، ج ٣ ، ٢٥٤ ، رقم ٧٢ .

(٢) انظر فى ذلك نقض إيطالى ١٥ يوليو ١٩٥٣ ، العدالة الجنائية ، ١٩٥٤ ، ص ٢ ، ٢٣٩ ، رقم ٢١١ ، نقض إيطالى دائرة ثانية ١٣ أكتوبر ١٩٦١ ، النقض الجنائى ١٩٦٢ ، ٣٣٧ ، ٥٧٩ . وفى هذه الأحكام قضت المحكمة بأنه يكفى أن تتضمن الشكوى العناصر التى تقوم عليها الجريمة دون تحديد لشخصية فاعلها إذ من وظيفة الضبطية القضائية تحديد الفاعل أو معرفته .

وقد أخذت محكمة النقض المصرية هذا الاتجاه أيضا ليس بالنسبة للشكوى وإنما بالنسبة للطلب فقضت بجلسة ٢٥ أكتوبر ١٩٦٥ ، مجموعة أحكام النقض ، س ١٦ ، ص ٧٤٣ ، رقم ١٤١ بأنه يكفى اشتغال الطلب على العناصر التى تتحدد بها الجريمة بغض النظر عن فاعلها الذى يسفر عنه التحقيق .

غير أن تحديد شخصية الجانى هو أمر لازم لاحتساب المدة اللازمة لسقوط الحق فى الشكوى . ذلك أن المدة اللازم التقدم فيها بالشكوى تبدأ من تاريخ العلم بالجريمة وبمرتكبها . والشكوى فى هذا تختلف عن الطلب . ولذلك فإن قضاء النقض الإطالى رغم تقريره للحكم السابق استلزم أيضا التقدم بالشكوى فى خلال المدة القانونية ابتداء من تحديد شخصية الفاعل



(ج) لا يجوز أن تكون الشكوى مجزأة بالنسبة لمتهمين إذا تعددوا .  
ولذلك نص المشرع على أنه إذا تعدد المتهمون وكانت الشكوى مقامة  
ضد أحدهم ، اعتبرت أنها مقدمة ضد الباقيين أيضا ( م ٤ إجراءات )  
وذلك بشرط عدم تعدد جرائم بتعددتهم (١) .

( د ) يجب أن تكون الشكوى منصبة على جريمة (٢) يتطلب فيها  
القانون لتحريك الدعوى شكوى من المجنى عليه ، فإذا كان هناك تعدد

( انظر نقض ١٣ أكتوبر ١٩٦١ سابق الإشارة إليه ) . وعلى كل فالتقدم  
بالشكوى قبل تحديد شخصية الفاعل لا يمنع من تكملة هذا البيان عند  
تحديده وذلك في خلال المدة المقررة . ومع ذلك إذا انتهت المدة القانونية من  
وقت معرفة الفاعل دون تكملة البيان فإن رفع الدعوى يكون مقبولا رغم ذلك .  
انظر في هذا المعنى والاكتفاء بالقيمة القانونية للتقدم بالشكوى الذي تم قبل  
معرفة الفاعل دون استلزام التقدم بشكوى جديدة عند تحديده نقض إيطالي  
٥ أبريل ١٩٥٧ ، المجلة الجنائية ، ١٩٥٨ ، ج ٢ ، ١٦٧ .

ونود أن نلفت النظر الى أننا أخذنا بوجهة نظر عكسية في مؤلفنا  
الإجراءات الجنائية في التشريع الليبي ، ج ١ ، ص ١٣٩ ، ١٤٥ نظرا لأن  
طبيعة جرائم الشكوى في التشريع الليبي يمتد فيها بشخصية التهم بقدر  
يفوق اعتداد المشرع المصري في هذا الصدد .

(١) غير أن امتداد الشكوى الى باقي المتهمين يستبعد في الحالة التي  
تكون فيها النتيجة غير المشروعة قد تحققت بأكثر من سلوك مستقل دون أن  
يكون بين المتهمين الارتباط المعنوي الذي هو سمة المساعدة الجنائية في  
الجريمة الممددة وغير الممددة . وعليه فإذا تسبب أكثر من شخص بسيارته  
في إصابة المجنى عليه فإن التقدم بالشكوى ضد أحدهم لا تنصرف الى الآخر ،  
في هذا المعنى انظر نقض إيطالي ٣١ مايو ١٩٥٧ ، المجلة الجنائية ، ١٩٥٨ ،  
ج ٢ ، ١١٥ ، نقض إيطالي ، الدائرة الرابعة ٦ مارس ١٩٦١ ، فلتنض  
الجنائي ، ١٩٦١ ، ٦٥٠ ، رقم ١٣٨٨ ، مع ملاحظة أن الإصابة الخطأ هي  
من جرائم الشكوى في القانون الإيطالي على خلاف القانون المصري .

وانظر عكس هذا المعنى نقض إيطالي ، الدائرة الثانية ، ٢٢ أكتوبر  
١٩٥٨ ، العدالة الجنائية ١٩٦١ ، ج ٢ ، ٤٩٢ .

وإذا تعدد المتهمون وعرف بعضهم دون البعض الآخر فإن التقدم  
بالشكوى ضد أحدهم تحدث اثرها حتى بالنسبة لمن لم يعرف منهم ولا يحتاج  
الامر الى شكوى جديدة عند تحديدهم حتى ولو كان المبدأ القانوني قيد  
انتهى . انظر نقض إيطالي ، مارس ١٩٥٢ المجلة الإيطالية ، ١٩٥٢ ، ص  
٥٦٢ ومشار إليه في مجموعة لانزوي .

(٢) يكون العلم بوعي كامل ومباشر ومحدد تحديدا قاطعا الواقعة .  
فلا يكفي مجرد الشك أو الاشتباه في وقوع الجريمة . ( انظر نقض إيطالي  
٩ أكتوبر ١٩٥٦ ، المجلة الإيطالية ، ١٩٥٧ ، ٣٠٨ ) .

صورى أو ارتباط لا يقبل التجزئة يجب أن تنصب الشكوى على الجريمة التى يستلزم فيها القانون شكوى . وإذا كان هناك ارتباط لا يقبل التجزئة بالنسبة لجريمتين علق المشرع رفع الدعوى عنهما على شكوى من المجنى عليه ، فنرى أنه يمكن تجزئة الشكوى وقصرها على واقعة واحدة دون الأخرى حتى ولو كانت هى الأخف ، وتظل حرية النيابة فى رفع الدعوى مقيدة بالنسبة للأخرى . ومثال ذلك ارتكاب الجاني لجريمتى سب وزنا بينهما ارتباط لا يقبل التجزئة ، فيجوز للمجنى عليه التقدم بشكواه عن السب دون الزنا .

متى توافرت هذه الشروط ، كانت الشكوى صحيحة من حيث مضمونها وأحدثت الآثار القانونية المترتبة عليها . ولا يجوز أن تعلق الشكوى على شرط إما كان نوعه ، لأن فى هذا نوعا من المساومة فضلا عن أن صاحب الحق فيها يملك التنازل فى أى وقت ، وقلنا لأن تعليق الشكوى على شرط يؤثر على إرادة تحريك الدعوى والمحاكمة ، فإن الشكوى تفقد أحد مقوماتها القانونية ولا يترتب عليها أدنى أثر (١) .

#### ٩ - اثر الرضا السابق للشاكي بارتكاب الجريمة :

إن دراسة أثر رضا الشاكي مقدما بارتكاب الجريمة تحكمه القواعد العامة فى قانون العقوبات الخاصة برضاء المجنى عليه وأثره كسبب من أسباب الإباحة ، وذلك تأسيسا على أن الشاكي هو دائما المجنى عليه فى الجريمة .

وبلغا لهذه القواعد العامة فإن رضا المجنى عليه لا يكون سببا من أسباب الإباحة الا حينما ينصب على حق يجوز له التصرف فيه . كما أن

---

(١) فى نفس المعنى انظر الدكتور رؤوف عبيد ، المرجع السابق ، ص ٦٢ ، الدكتور عوض محمد عوض ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ .  
وانظر ايضا محكمة باليرمو ، ١١ نوفمبر ١٩٥٧ ، مجلة القضاء الصقلي ، ١٩٥٨ ، ص ١٦٠ ، حيث قضت بأنه لا قيمة للشكوى المقدمة من ولي النفس والمعلقة على شرط عدم قبول الفاعل الزواج من ابنته . ومشار الى اتحوى فى مجموعة لاتانزى .

الرضاء قد يكون له أثره على الجريمة وذلك اذا كان ركنا فيها ارتكابها  
يعنون رضاء المجنى عليه رضاء يستد به قانونا .

وتأسيسا على ذلك اذا كان الشاكي قد رضى مقدما بارتكاب الجريمة  
وكان رضاؤه له أثره من حيث توافر سبب الاباحة أو من حيث أنه يعدم  
أحد أركان الجريمة ، فالفعل الذى يقع يعتبر مباحا وليس جريمة وبالتالي  
لا تنور مشكلة ما .

انما المشكلة تنور بصدد دراستنا للشكوى فى محيط الاجراءات  
الجنائية فى حالة ما اذا كان رضاء المجنى عليه السابق معدوم الأثر من  
حيث توافر سبب الاباحة أو من حيث أركان الجريمة . وبمعنى آخر تنور  
للمشكلة حينما لا يكون من حق المجنى عليه التنازل عن الحق الذى وقع  
عليه الاعتداء بالسلوك الاجرامى ، فهل اذا كان الرضاء لا تأثير له على  
الجريمة يكون له تأثير على حق المجنى عليه فى التقدم بالشكوى ؟

لقد أثار الفقه والقضاء هذه المشكلة بخصوص رضاء الزوج مقدما  
بالزنا (١) فقد ترتب الزوجة الزنا برضاء الزوج . فهل يجوز له رغم  
ذلك التقدم بالشكوى لتحريك الدعوى ؟ ذهبت بعض أحكام المحاكم  
للمصربة الى أن هذا الرضاء السابق بالزنا يحرم الزوج من تقديم شكواه  
بعد ذلك لأنه فرط فى أهم حق من حقوقه وهو اختصاص الزوج  
بروجته (٢) ، كما قضت محكمة النقض أنه اذا تبين من عناصر الدعوى  
أن ارتكاب المنكر مع الزوجة كان يعلم الزوج ورضاءه فيسقط حقه فيما  
فرضه الشارع لحمايته وعائلته (٣) .

---

(١) انظر الاحكام المشار اليها فى الدكتور محمود مصطفى ، المرجع  
٧٦ وما بعدها .  
(٢) انظر الاحكام المشار اليها فى الدكتور محمود مصطفى ، المرجع  
السابق ، ص ٧٧ ، هامش (١) .  
(٣) نقض ١٥ فبراير ١٩٦٥ ، مجموعة أحكام انقض س ١٦ ، رقم  
٢٨ من ١٢٤ .

والواقع أن هذا الرأي وإن كانت له وجاهته من الناحية الاجتماعية ومن ناحية السياسة الجنائية لمشرع المستقبل ، إلا أنه خلو من أى سند قانونى مستمد من القانون الوضعى . «الثابت أن عدم الرضاء ليس ركنا فى جريمة الزنا حتى يمكن القول بأن الجريمة تنقضى بحدوث الرضاء . كما أن الحق المعتدى عليه فى جريمة الزنا ليس من الحقوق التى يجوز للمجنى عليه التنازل عنه إذ أنه يتعلق بصيانة الأسرة . وما تطبيق رفع الدعوى على شكوى الا لاعتبارات تتعلق بصيانة الأسرة وليس لاعتبارات تتعلق بشخص الزوج . » وتطبيق تقدير هذه الاعتبارات على الزوج ليس معناه أنه المقصود بالحماية الجنائية فى هذه الجريمة .

وعلى ذلك فإن الرضاء مقدما بالزنا لا يستقط حق الزوج فى التقدم بشكواه وفقا للنصوص الحالية ، وإن كان الأمر يستدعى تدخلا تشريعا . وإلى أن يتم هذا التدخل التشريعى يظل للزوج الحق فى التقدم بشكواه رغم رضائه السابق ( ١ - ١٠ ) .

---

(١) وما يسرى على جريمة الزنا يطبق بالنسبة لجميع الجرائم الأخرى . فالرضاء السابق على وقوع الجريمة لا قيمة له مطلقا بالنسبة للجن فى الشكوى ، اللهم إلا إذا تضمن بين طياته سببا من اسباب الإباحة . وعلى هذا أيضا قضاء النقض الإيطالى . انظر على سبيل المثال نقض إيطالى أول يونيو ١٩٥٥ ، العدالة الجنائية ١٩٥٦ ، الجزء الثانى ، رقم ٧٩ ، ٢٦٩ ، نقض إيطالى ١٢ مايو ١٩٥٦ ، المجلة الإيطالية ١٩٥٦ ، ص ٨٨٤ .

(١١) يلاحظ أن الشرع قد نص فى المادة ٢٧٢ عقوبات على الدفع بسبق ارتكاب الزوج لجريمة الزنا المنصوص عليها بالمادة ٢٧٧ . وبمقتضى الدفع لا يجوز سماع دعوى الزوج على زوجته إذا ثبت ارتكابه للجريمة الخاصة بزنا الزوج . وهذا الدفع لا يؤثر على حق الشكوى وإنما يجد نطقه فى نظر الدعوى من قبل المحكمة . ولا يشترط لقبول الدفع أن يكون قد ثبت ارتكاب الزوج للجريمة بحكم قضائى ، كما يصح الدفع ولو كانت جريمة الزوج قد سقطت بمضى المدة المقررة للتقدم . ذلك أن المشرع لم يتطلب مدة معينة تكون قد ارتكبت فيها الجريمة الخاصة بالزوج ، بالإضافة الى أن المشرع لم يقصد من الدفع إمكان سماع دعوى الزوجة وإنما أراد فقط حرمان الزوج من سماع دعواه . انظر عكس ذلك الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٧٨ .

ويلاحظ أن بعض التشريعات تتطلب مدة معينة ( التشريع اللبنى ، مادة ٢٩٩ تتطلب مدة لا تزيد من خمس سنوات ) . بينما جرى القضاء الفرنسى على استلزام أن تكون جريمة الزوج متعاقبة فى الزمن مع جريمة

#### ١٠ - ضد من تقدم الشكوى :

تقدم الشكوى ضد المتهم بارتكاب الجريمة التي يستلزم القانون لاتخاذ الاجراءات فيها ورفع الدعوى شكوى المجنى عليه ، ولا يلزم أن يكون المتهم معلوما بشخصه للمجنى عليه وبالتالي لا يلزم تحديده بالشكوى . ويرتب على ذلك أن اللفظ في البيانات الخاصة بالمتهم لا يفقد الشكوى قيمتها ، وكذلك الحال بالنسبة لللفظ في شخص المتهم ولو أدى هذا اللفظ الى تجهيل شخصية الفاعل (١) . وذلك لأن الشكوى تتعلق أصلا بالجريمة ، كما أن الشاكي يملك التنازل عنها في أية مرحلة كانت عليها الدعوى . وتأسياسا على هذا نص المشرع في المادة الرابعة اجراءات على أنه اذا تعدد المتهمون فيكفى أن تقدم الشكوى ضد أحدهم وتعتبر بذلك أنها مقدمة ضد الباقيين أيضا ولا يلزم أن يكون المتهم له صفة الفاعل بل يكفي أن توافر في حقه صفة الشريك . وعلى ذلك فلو فرض أن المتهمين جميعهم كانت تربطهم بالمجنى عليه صفة الترويع فيكفى أن يتقدم بشكواه ضد أحدهم حتى ولو كانت له صفة الشريك حتى تعتبر أنها قدمت ضد الآخرين وترتد للنياحة العامة حريتها في تحريك الدعوى ورفعها عليهم جميعا .

الزوجة وهو امر تقدره محكمة الموضوع ( انظر الدكتور محمود مصطفى والاحكام المشار اليها فيه ، ص ٧٨ ) . ونحن نرى أن هذا الدفع يقترب في جوهره من موانع العقاب ، الا ان المشرع لم ينص على ذلك صراحة نظرا لان موانع العتاب هي وقائع لاحقة لارتكاب الجريمة بينما واقعة الدفع سابقة على ارتكاب الجريمة ، ولذلك فان سكوت المشرع عن تحديد مدة لجريمة الزوج لا يجب أن يفسر تفسيراً ضاراً بمصلحة المتهمة .

والدفع بسبق ارتكاب الزنا هو من الدفوع المتعلقة بمصلحة المتهم وتحتاج تحقيقاً موضوعياً ومن ثم تمين الدفع به امام محكمة الموضوع ولايجوز اثارته امام محكمة النقض لأول مرة مادام يحتاج لتحقيق موضوعي يخرج عن اختصاص محكمة النقض .

(١) وتطبيقاً لذلك حكم القضاء الايطالي بأن الشكوى المقدمة ضد مالك السيارة في جريمة الابداء الخطأ ( وهي من جرائم الشكوى في القانون الايطالي ) بناء على افتراض من المجنى عليه انه هو الذي كان يقودها وقت الحادث ثم تبين من التحقيق ان الفاعل شخص آخر غير المالك فان الشكوى تظل محتفظة بقيمتها القانونية منتجة لاثارها دون حاجة لتقديم شكوى جديدة وتكون الدعوى متولدة بناء عليه . انظر محكمة فلورنسا ١٩ أبريل ١٩٥٨ ، المجلة "جنازية" ١٩٥٨ ، ج ٢ ، ١٩٧٢ ومشارا اليه في مجموعة لاتانزي .

ولذلك يجب أن يلاحظ هنا ما سبق ذكره من أنه لا يجوز التجزئة في الشكوى بأن تقدم ضد أحد المتهمين دون الباقيين .

والقاعدة العامة هي أن الشكوى لا تقدم إلا ضد المتهم مرتكب الفعل الذى علق المشرع تحريك الدعوى العمومية على شكوى من المجنى عليه . فإذا وجد متهمون آخرون لا يلزم لتحريك الدعوى ورفعها عليهم شكوى من المجنى عليه ، كما لو ارتكبت جريمة سرقة وكان أحد المتهمين فيها يرتبط بصلة الفرع أو الأصل للمجنى عليه ، فيجوز للنسابة العامة تحريك الدعوى ورفعها بالنسبة للمتهمين الآخرين ، ولا ترفعها أو تحركها بالنسبة للفرع أو الأصل إلا بعد تقدم الشكوى . وبعبارة أخرى لا يستفيد من شرط التقدم بالشكوى سوى المتهم الذى توافرت فى حقه العلاقة التى من أجلها تتطلب القانون شكوى من المجنى عليه . ويستوى بعد ذلك وصف المتهمين من حيث كونهم فاعلين أصليين أم شركاء . فيجوز رفع الدعوى وتحريكها على الشريك دون الفاعل الذى يلزم له التقدم بشكوى من المجنى عليه .

غير أن هذه القاعدة يرد عليها استثناء ، أملت اعتبارات اجتماعية ، وهو الخاص بجريمة الزنا (١) . فلا يجوز تحريك الدعوى أو رفعها دون شكوى من المجنى عليه إلا اذا تقدم هذا الأخير بشكواه ضد الزوج أو الزوجة الزانية . ومادام لم يتقدم بهذه الشكوى فلا يجوز محاكمة الشريك نظرا لأنها تثير ذات الاعتبارات التى تطلب المشرع من أجلها شكوى من الزوج أو الزوجة . ولا يجوز أن يتقدم المجنى عليه بشكواه طالبا معاقبة الشريك وتحريك الدعوى العمومية ورفعها عليه دون الزوج أو الزوجة . إذ فى هذه الحالة لا يكون للشكوى أى أثر قانونى نظرا لأنه يشترط لى تحدث أثرها أن تكون مقدمة ضد المتهم الذى علق المشرع رفع الدعوى وتحريكها عليه على شكوى من المجنى عليه . وهذا

---

(١) على هذا الراى جمهور الفقه المصرى انظر الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٧٩ الدكتور احمد فتحى سرور : المرجع السابق ، ص ٤٩٤ ، أذكور عمر السعيد ، المرجع السابق ، ص ٨٢ الدكتور رؤوف عبيد ، المرجع السابق ، ص ٦٨ .

بطبيعة الحال لا ينفي إمكان تحريك الدعوى ورفعها على الشريك بوصفه فاعلا أصليا في جريمة أخرى كما يحدث في حالة التعدد المعنوي . ومثال ذلك إذا ارتكبت زوجة جريمة الزنا فلا يجوز تحريك الدعوى ورفعها على الشريك معها إلا إذا رفع الزوج شكوى ضد زوجته طالبا فيها تحريك الدعوى ورفعها عليها . إنما من ناحية أخرى يجوز تحريك الدعوى ورفعها على الشريك معها وذلك إذا كان متزوجا باعتبار أنه فاعل أصلي في جريمة زنا الزوج إذا ما تقدمت زوجته بشكوى تطلب فيها تحريك الدعوى ورفعها عليه . وفي هذه الحالة أيضا تحرك الدعوى وترفع ليس قبل الزوج فحسب وإنما أيضا قبل شريكته ليس بوصفها فاعلة أصلية وإنما بوصفها شريكة في جريمة زنا الزوج .

#### ١١ - الجهات التي تقدم إليها الشكوى :

إذا كان المشرع قد علق تحريك الدعوى ورفعها على شكوى من المجنى عليه فمؤدى ذلك أن تحديد الجهات التي تقدم إليها الشكوى لا بد أن يتوقف على سلطة هذه الجهات في تحريك ورفع الدعوى . ومعنى ذلك أن الشكوى لا تقسم إلا للجهة التي يمكن لها أن تحرك الدعوى وترفعها . فإذا ما قدمت إلى جهة لا تملك هذا الحق فلا يكون للشكوى أى أثر قانوني . وقد حدد المشرع الجهات التي تملك تحريك الدعوى ورفعها وبالتالي يمكن أن تقدم إليها الشكوى وهذه الجهات هي:

١ - النيابة العامة : ذلك أن النيابة العامة هي الجهاز الأصلي المختص بتحريك الدعوى الجنائية ورفعها . ولا يلزم أن تقدم الشكوى لمضو النيابة شخصيا ، بل يكفي تقديمها إلى سكرتارية النيابة التي تتولى عرض الأوراق على عضو النيابة للتصرف فيها (١) . ويلاحظ أنه يجب مراعاة قواعد الاختصاص المكاني والنوعى بمعنى أنه يجب أن تكون النيابة التي

---

(١) غير أنه لا يشترط أن يكون تقديم الشكوى بشخص الشاكي ، فيكفى إرسالها بالبريد أو بواسطة شخص ثالث أو عن طريق قلم كتاب أو سكرتارية الهيئة أو الهيئة أو الجهة المختصة بتلقى الشكوى ( نقض إيطالي ١٤ مارس ١٩٥٧ ، المدالة الجنائية ١٩٥٨ ، ٧١٧ ، رقم ٦٦٢ ) .

قدمت لها الشكوى مختصة محليا ونوعيا بتحريك الدعوى ورفعها .  
فاذا قدمت الشكوى الى نيابة غير مختصة فلا تنتج أثرها القانوني .  
٢ - مأمورى الضبط القضائي : يجوز تقديم الشكوى لأحد مأمورى الضبط القضائي وذلك نظرا لأن المشرع قد خولهم اختصاصات معينة بالنسبة للجرائم المرتكبة يتولون فيها جميع الاستدلالات تهيدا لمرضاها على النيابة العامة لتحريك الدعوى ورفعها »

٣ - يجوز استثناء التقدم بالشكوى لمن يكون حاضرا من رجال السلطة العامة فقط في حالة التلبس ( م ٣٩ اجراءات ) . وقد راعى المشرع أيضا أنه في حالات التلبس يكون لرجال السلطة العامة اختصاص من معين مؤداه تسليم المتهم والمضبوطات الى أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائي . وإذا كان المشرع قد منحهم بعض الاختصاصات في حالة التلبس يقومون بها لمساعدة مأمورى الضبط القضائي : فبطبيعة الحال يمكنهم تلقي الشكاوى التى يتقدم بها المجنى عليه في هذه الحالة .

٤ - أعطى القانون للمجنى عليه حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة وذلك في حالات الادعاء المباشر . ولذلك يعتبر شكوى رفع الدعوى الجنائية مباشرة أمام المحكمة في الحالات التى يجوز فيها الادعاء المباشر .

٥ - في الحالات التى يجوز فيها لقاضى التحقيق ومستشار الاحالة رفع الدعوى الجنائية ، كما سنرى ، يجوز أن تقدم الشكوى مباشرة للقاضى أو للمستشار باعتبار أنه مختص هو الآخر بتحريك الدعوى الجنائية ورفعها . فيجوز مثلا التقدم بالشكوى مباشرة لمستشار الاحالة اذا كانت الوقائع الجديدة غير الواردة بأمر الاحالة يستلزم القانون فيها رفع الدعوى شكوى من المجنى عليه .

خلاف هذه الجهات لا يجوز للشاكى التقدم بشكواه والا اعتبرت غير ذات أثر قانوني . وعلى ذلك فالادعاء المدنى أمام المحكمة المدنية للمطالبة بتعويض عن الجريمة لا يعتبر شكوى ولا يجوز بمقتضاه تحريك



ورفع الدعوى (١) - كذلك أيضا رفع الدعوى أمام محكمة الأحوال الشخصية لانكار النسب لا يعتبر شكوى يترتب عليها تحريك الدعوى ورفعها في جريمة الزنا ، كذلك أيضا الشكوى المقدمة الى الجهة الادارية لمجازاة الجاني اداريا ، لا تعتبر شكوى في المعنى الاجرائى .

#### ١٢ - الآثار المترتبة على تقديم الشكوى :

يترتب على التقدم بالشكوى أن يرد الى النيابة العامة حقها في تحريك الدعوى ورفعها على المتهم . ولها أن تبأثر جميع اجراءات التحقيق ورفع الدعوى دون أن تكون مقيدة بأى قيد ولها أن تصرف في التحقيق ورفع الدعوى كما تشاء وكما يترأى لها (٢) . فهي غير ملزمة بتحريك الدعوى أو رفعها . فلها أن تصدر أمرا بحفظ الأوراق اذا رأت أنه لا محل للسير في الدعوى ، كما أن لها أن تصدر أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم كفاية الأدلة أو لأن الواقعة غير معاقبة عليها .

ومفاد كل ذلك أن الشكوى هي فقط مجرد قيد على حرية النيابة في التحريك ورفع الدعوى ، فاذا ما زال هذا القيد بتقديم الشكوى تكون النيابة صاحبة الاختصاص الاصيل بالدعوى شأنها شأن أى دعوى جنائية لا يلزم لتحريكها أو رفعها شكوى . وتكون هي الوحيدة المختصة بمباشرة الدعوى بعد ذلك . كل ذلك ما لم يتنازل الشاكي عن شكواه كما سنرى .

---

(١) غير أن رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية لا يسقط حق المجنى في التقدم بعد ذلك بالشكوى اذا كان الموعد القانونى مازال قائما . وفد نص القانون الايطالى على حرمان صاحب الحق في الشكوى من قبول شكواه الا كان قد سبق الانسجاء الى القضاء المدني للتعويض عن الجريمة ( ١٢م اجراءات ايطالى ) . الا أنه في القانون المصرى نظرا لعدم وجود نص فلا تأثير للانسجاء الى الطريق المدني اللهم الا حرمان المجنى عليه من رفع الجنحة للبشارة وفقا للراجع من الفقه والقضاء كما سنرى في موضوعه .

(٢) انظر نقض مصرى ٧ مارس ١٩٦٧ ، مجموعة احكام النقض . س ١٨ ، ص ٣٢٤ ، رقم ٦٨ ، نقض ١٩ فبراير ١٩٦٨ ، مجموعة احكام النقض ، ص ١٩ ، ص ٢٢٣ ، رقم ٤٠ .

غير أنه قد ثور مشكلة خاصة بأثر الشكوى على الوقائع التى يكشف عنها التحقيق ولم يرد ذكرها بالشكوى ويستلزم القانون لتحريك الدعوى الجنائية ورفعها عنها شكوى من المجنى عليه . فهل يكون للشكوى المقدمة أثر على هذه الوقائع بحيث تسهلها ويكون للنياية حرية التصرف فيها بناء على الشكوى المقدمة ؟ .

هنا للإجابة على هذا التساؤل ينبغي أن نفرق بين فرضين : الفرض الأول وهو الخاص بحالة التعدد المعنوى . فقد يكون الفعل المرتكب جريمتين يلزم بالنسبة لكل منهما شكوى وتقدم الشكوى عن جريمة واحدة ، فهل يجوز للنياية العامة رفع الدعوى عن الجريمة الأخرى باعتبارها ذات الوصف الأشد ؟ . نرى أنه يجب التفرقة فى هذه الحالة بين حالتين أولاً : حالة ما اذا كان المجنى عليه فى الجريمتين شخصاً واحداً وبين ما اذا كان شخصين مختلفين . اذا كان شخصاً واحداً وكانت الشكوى عن الجريمة الأشد نعتبر أنها منصرفة أيضاً الى الجريمة الأخف ، كل ذلك ما لم يصرح الساكى بغير ذلك فى شكواه (١) . أما اذا كانت الشكوى قد قدمت عن الوصف الأخف فنرى أنه لا يجوز للنياية العامة أن تبشر التحقيق وترفع الدعوى عن الوصف الأشد ، كما لا يجوز للمحكمة أن تقضى بعقوبة الجريمة الأشد . ذلك أن القاعدة المقررة بخصوص التعدد المعنوى انما تطبق حينما تكون الدعوى قد حركت ورفعت عن الجريمتين . فاذا كان هناك قيد على حرية النياية بالنسبة لأحد الأوصاف فيجب أن يحكم فى الواقعة التى حركت عنها الدعوى وهى تتحدد بشكوى المجنى عليه . ثانياً : حالة ما اذا كان المجنى عليه فى الجريمتين شخصين مختلفين ومثال ذلك جريمة الاشتراك فى زنا- الزوجة التى تعتبر أيضاً جريمة زنا زوج اذا كان الشريك متزوجاً . وفى هذه الحالة اذا قدمت شكوى من المجنى عليهما ، أى الزوج بالنسبة لزوجته والزوجة بالنسبة لزوجها ، فهنا يجوز للنياية العامة رفع الدعوى بالنسبة للجريمة الأشد بالنسبة للزوج وهى الاشتراك فى زنا الزوجة . أما اذا كان الزوج لم يتقدم بشكواه

(١) انظر أيضاً الدكتور احمد فتحى سرور ، المراجع السابق ، ص

فلا يجوز رفع الدعوى الا بصدد جريمة زنا الزوج دون الجريمة الأخرى  
الأشد وهي الاشتراك في زنا الزوجة .

**الفرض الثانى :** وهو الخاص بالارتباط الذى لا يقبل التجزئة . هل  
الشكوى المقدمة عن احدى الجريمتين تسح النيابة العامة حق تحريك  
الدعوى عن الجريمة الأخرى . وهنا أيضا نفرق بين ما اذا كانت الشكوى  
قد قدمت عن الجريمة الأشد فيحق اجراء التحقيق بالنسبة للجريمة الأخف  
لأن الشكوى تنصرف للاثنتين معا ، الأشد صراحة وهي تشمل الأخف .  
أما اذا قدمت شكوى بالنسبة للجريمة الأخف فلا يجوز تحريك اندعوى  
ورفعها بالنسبة للجريمة الأشد . ذلك أن النيابة العامة مقيدة بضمون  
شكوى الشاكى . والقواعد الخاصة بتطبيق العقوبة الأشد هى موجبة  
في احداها فعلى المحكمة أن تقضى فى الواقعه التى جاز فيها رفع الدعوى  
بناء على الشكوى .

### ١٣ - انقضاء الحق فى الشكوى :

حينما نتكلم عن انقضاء الحق فى الشكوى فان معنى هذا دراسة  
الأسباب التى لو توافرت لما كان فى مكتة الشخص مباشرة حقه فى  
الشكوى . ولذلك فأسباب انقضاء هذا الحق تختلف عن التنازل  
الشكوى بعد تقديمها . ذلك أنه فى التنازل يفترض أن الشخص قد  
باشر فعلا مباشرة الحق . وتأسيسا على ذلك فان التنازل لا يعتبر من  
أسباب انقضاء الحق الشخصى فى الشكوى اذ أن الحق فى الشكوى  
ينقضى بمباشرة . وقد نص المشرع على سببين من أسباب انقضاء الحق  
فى الشكوى . السبب الأول هو الوفاة قبل تقديم الشكوى والثانى هو  
مضى المدة ، وسنتناول هذين السببين فى البنود التالية :

#### (١) وفاة المجنى عليه :

نصت المادة السابعة من قانون الاجراءات الجنائية المصرى على أن  
ينقضى الحق فى الشكوى بموت المجنى عليه ، وهذا الحكم يتفق وتكييفنا  
للحق فى الشكوى بأنه حق شخصى يتعلق بشخص المجنى عليه . وجنب

الحقوق الشخصية المتعلقة بالشخص تنقضى دائما بوفاته ولا تنتقل الى الورثة (١) . فاذا توفي المجنى عليه قبل تقديمه الشكوى فلا يحق للورثة بعده التقدم بها حتى ولو كان المجنى عليه قد اظهر لهم ارادته في التقديم بها (٢) . كما أنه اذا كان قد أجرى توكيلا خاصا لأحد الأشخاص بالتقدم بالشكوى وحدثت الوفاة قبل التقدم بها من قبل الوكيل الخاص فإن الحق ينقضى ، وبالتالي لا يجوز للوكيل التقدم بها . ولو تقدم بها بعد الوفاة يجب أن يقضى بعدم قبولها ، لأنه بزوال الحق تزول الوكالة الخاصة المتعلقة به . والمبرة في انقضاء الحق بالوفاة هو أن تحدث الوفاة قبل التقدم بها الى الجهة المختصة ، فإذا حدث وأعد المجنى عليه الشكوى وقبل أن يقدمها الى النيابة العامة أو إحدى الجهات المختصة بذلك حدثت الوفاة فلا يجوز قبول الشكوى ولا يكون لها أى أثر . فالمبرة هي إذن بوجود الحق في الشكوى حالة تقديمها الى الجهة المختصة .

ومتى توافر الحق في الشكوى وقت تقديمها الى الجهة المختصة فإن الشكوى تنتج أثرها من حيث تحريك الدعوى ورفعها حتى لو حدثت الوفاة فور تقديمها (٣) . ولذلك نص المشرع بالفقرة الثانية من المادة السابعة على أنه اذا حدثت الوفاة بعد تقديم الشكوى فلا تؤثر على سير الدعوى (٤) .

(١) انظر ليوني ، المرجع السابق ، ص ٢٢٨ .

(٢) انظر قاضي ايطالي ١٠ يوليو ١٩٤٠ ، العدالة الجنائية ، ١٩٤١ ، ج ٢ ، ١٠١٠ ، ١٥٧ ، وفيه قضت بعدم انتقال الحق في الشكوى الى الورثة أو الأوصاء .

(٣) يعتبر الشكوى غلو غلعت الى الجهة المختصة ، بعضه انظر مع تراخي الموظف المسؤول عن البعثة في الدفتر المصيبة لذلك في وقت تقديمها .

(٤) وإذا كانت الجريمة الملقى رفع الدعوى فيها على شكوى هي التي أحدثت الوفاة ( كما هو الشأن في بعض التشريعات خلاف التشريع المصري ) غير رفع القيد ويكون للنيابة العامة رفع الدعوى . انظر في هذا المعنى صراحة المحكمة العليا اللبنانية ٦ يناير ١٩٧٠ ، مجلة المحكمة العليا ص ٦ ، رقم ١٦/٥٢ في ص ١٠٧ وفيه قضت بأن الحق في الشكوى ينقضى بوفاة المجنى عليها متى كان للمجنى عليها أحقية الشكوى وكان الفعل الإجرامي

(ب) مضي المدة :

لقد حدد القانون المدة التي يمكن للمجنى عليه أن يتقدم فيها بشكواه . ذلك أنه من غير الملائم أن يترك هذه المدة دون تحديد حتى لا يكون الحق في الشكوى مدعاة لاساءة استخدامه من قبل المجنى عليه يهدد به المتهم كل حين وآخر . كما راعى المشرع اعتبارا آخر وهو أن رفع الدعوى وتحريكها منوط بإرادة المجنى عليه حتى يمكنه تقدير الاعتبارات الاجتماعية المختلفة المترتبة على تحريك الدعوى أو عدم رفعها . ولا شك أن تقدير هذه الاعتبارات يحتاج لفترة معينة يضمن فيها على المجنى عليه أن يظهر إرادته في التحريك من عدمه .

وقد حدد المشرع الفترة التي يجب أن تقدم فيها الشكوى بمدة ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها بما لم ينص القانون على خلاف ذلك ( م ٣ إجراءات ) .

ومفاد ذلك النص أنه إذا لم يتقدم المجنى عليه بشكواه الى الجهة المختصة في خلال الثلاثة أشهر سالفة الذكر فإن حقه في الشكوى يسقط وينقضى ولا يجوز له التقدم بها بعد ذلك (١) . وجدير بالذكر أن هذه

---

لا يؤدي الى وفاتها ، فاذا كانت الجريمة التي يتوقف الامر فيها على الشكوى هي ذات الجريمة التي تقضي على حياة المجنى عليها كما هو الحال في الجريمة المقررة بالمادة ٢/٣٩٨ ع فإنه لا يقبل القول بسقوط الشكوى وامتناع المحاكمة . ( المادة ٢/٣٩٨ عتوبات لبني خاصة باساءة معاملة افراد الاسرة والاطفال اذا نجم عن الفعل اذى او موت ) .

(١) والمبررة في حساب الميعاد هو بوقت تلقى الجهة المختصة للشكوى حتى ولو تراخى إثباتها الى ما بعد الموعد المحدد ( نقض إيطالي ١ فبراير ١٩٥٢ ، العدالة الجنائية ١٩٥٢ ، ج ٢ ، ٥٣٩ ، ٤٨٧ ) . وبلا حظ أنه في تحريك الدعوى العمومية بطريق الادعاء المباشر يصدد جريمة ملحق رفيع الدعوى فيها على شكوى يلزم لقبول الدعوى الجنائية ان يكون المجنى عليه المضروب من الجريمة قد جرحها في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ علمه بالواقعة ومرتكبها . والقول بغير ذلك يؤدي الى نتيجة لا يمكن قضاها وهي ان حق المجنى عليه في التحريك المباشر أوسع من حق النيابة العامة في التحريك الدعوى . في ذات المعنى الذي نقول به انظر نقض مصري ١٤ فبراير ١٩٦٨ : مجموعة أحكام النقض س ١٩ ، ص ٢١٥ ، رقم ٣٨ .

المدة لا تقبل الوقف أو الانقطاع كما لا تمتد بسبب العطلات الرسمية أو المسافة .

وتبدأ مدة حساب الثلاثة أشهر ليس من وقت وقوع الجريمة وإنما تبدأ من تاريخ علم المجنى عليه بها وبمركبتها (١) .

وعلى ذلك ففى حساب المدة يجب أن يراعى ليس فقط تاريخ العلم بالجريمة وإنما أيضا تاريخ العلم بمركبتها (٢) ، ومن الناحية العملية فإنها تبدأ من تاريخ العلم بمركبتها نظرا لأن هذا التاريخ - بطبيعة الحال - هو التاريخ الأخير ، ولذلك فتحسب المدة ابتداء منه (٣) .

ولكن ما المقصود بالعلم الذى تبدأ منه المدة ؟ ان المقصود بذلك يختلف فى نظرنا باختلاف موضوع العلم ، أى على حسب ما اذا كان منصبا على جريمة أو منصبا على مرتكبها . فبالنسبة للجريمة تحسب المدة

---

(١) ويقع عبء اثبات العلم الذى به يبدأ حساب المدة المذكورة وكذلك عبء اثبات انقضاء الحق فى الشكوى بمضى المدة على المشكوك فى حقه ( فى ذات المعنى نقض ايطالى ، الدائرة الثانية ١٣ أكتوبر ١٩٦١ ، النقض الجنائى ١٩٦٢ ، ٢٨٧ ، ٧٦٠ ) .

(٢) وقد قضى بأنه اذا لم يمكن تحديد التاريخ الذى علم فيه الشاكى بالجريمة وبمركبتها فتمعتبر الشكوى قد قدمت فى الميعاد ( نقض ايطالى ) ٥ ديسمبر ١٩٥٧ ، المدالة الجنائية ١٩٥٨ ، ج ٢ ، ٢٦٣ ) .

وانظر عكس هذا القضاء والذى يقتضاه يجب على الشاكى اثبات ان شكواه قد قدمت فى الميعاد ، نقض ايطالى ، الدائرة الثالثة ، ١١ أكتوبر ١٩٦٠ ، النقض الجنائى ١٩٦١ ، ١٧١ ، ٣٧٠ ، نقض ايطالى ، الدائرة الثالثة ، ٢٩ يناير ١٩٦٢ ، النقض الجنائى ١٩٦٢ ، ٦٣٤ ، ١١٤٥ .

(٣) وفى الحالات التى ثبتت فيها حق الشكوى لمن له الولاية من النفس او المال بالنسبة لمن هم دون الخامسة عشرة سنة لا يبدأ الميعاد الا من تاريخ علم الولي او الوصى بالجريمة ومركبتها وليس من التاريخ الذى علم فيه المجنى عليه . وكذلك الحال بالنسبة للممثل القانونى للشخص المعنوى حيث يبدأ اتناريح من وقت تعيينه ممثلا .

انظر فى ذات المعنى نقض ايطالى ١١ أكتوبر ١٩٥٦ ، المجلة الإيطالية ١٩٥٧ ، ص ٣٠٩ ، نقض ايطالى ١٧ مارس ١٩٢٧ ، المدالة الجنائية ١٩٣٧ ، ج ٢ ، ١٤٤٨ ، ٩٠٢ .

من تاريخ التأكد التام من وقوعها إذا صاحبه أيضا العلم بتركبها (١) . بمعنى أن مجرد الظن بوقوع الجريمة أو حتى ترجيح ارتكابها لا تتوافر به شروط العلم ، والقول بغير ذلك معناه تنويع حق الشكوى على المجنى عليه الذى يتحرى الحقيقة والدقة في وقوع الاعتداء على حقه المكون للجريمة ، فضلا عن أنه من غير الملائم أن يترك للأفراد حق تقديم السندى لمجرد شبهات بوقوع الجريمة ذاتها (٢) . أما بالنسبة لتركبها فإن الأمر يختلف ، إذ يتوانر العلم الذى يبدأ منه احتساب المدة بمجرد رجحان أدلة الاتهام بالنسبة له . ونظرا لأنه ليس في وسع المجنى عليه دائما أن يحصل على أدلة الثبوت بمعرفته ولذلك يتركها للجهات المختصة بذلك (٣) ،

(١) وبلاحظ أنه بالنسبة للجريمة المستمرة لا يبدأ ميعاد الثلاثة أشهر من تاريخ وقف حالة الاستمرار وإنما من التاريخ الذى يعلم فيه المجنى عليه بالوقائع المكونة للجريمة حتى ولو كانت حالة الاستمرار مازالت قائمة . انظر في هذا المعنى نقض إيطالى ٦ أبريل ١٩٥٦ ، العدالة الجنائية ، ١٩٥٦ ، ج ٢ ، ٢٠١ ، ٢٣٦ ، ١٢ أكتوبر ١٩٥٥ ، العدالة الجنائية ١٩٥٦ ، ج ٢ ، ٢٤٠ ، ٢٤ فبراير ١٩٥٥ ، العدالة الجنائية ١٩٥٦ ، ج ٢ ، ٢١٠ .

وقادن ليونى ، المرجع السابق ، ص ٣٣٤ ، كامبلى تطبيق على حكم النقض الأخير في الموضع السابق الإشارة إليه .

أما بالنسبة لميعاد تقديم الشكوى الجديدة في حالة الاستمرار فيبدأ من تاريخ انقطاعها بصدر حكم أول درجة بالإدانة . انظر نقض ، ١٦ مايو ١٩٥٤ ، العدالة الجنائية ١٩٥٥ ، ج ٢ ، ١١٩ ، نقض ٢٧ مارس ١٩٥٦ ، المجلة الجنائية ١٩٥٦ ، ج ٢ ، ٨١٦ .

وبالنسبة للجريمة المركبة فلا يبدأ الميعاد إلا من تاريخ اكتمالها للعناصر المكونة لها . انظر ليونى ، المرجع السابق ، ص ٢٨٤ . وبالنسبة للجريمة المتتابعة يبدأ التاريخ من بدء الفعل المكون للجريمة وليس من تاريخ انتهاء أفعال المتتابع . انظر في هذا بالنسبة لجريمة الزنا متتابعة الانفصال نقض مصرى ٢٧ فبراير ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض من ١٨ ، ٢٧٠ ، رقم ٥٢ حيث اعتبرت بدء سريان ميعاد سقوط الحق في الشكوى من يوم العلم ببدا العلاقة الآمنة لا من يوم انتهاء أفعال المتتابع .

(٢) انظر نقض إيطالى ، ٩ أكتوبر ١٩٥٦ ، المحلة الإيطالية ، ١٩٥٧ ، ٣٠٨ .

وانظر في ذات المعنى ليونى ، المرجع السابق ، ص ٢٨٤ ، وفادن الدكتور عوض محمد ، المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

(٣) انظر نقض إيطالى ، ٢٧ أبريل ١٩٦٠ ، العدالة الجنائية ١٩٦١ ، ج ٢ ، ١٠٠ ، ١٣ أكتوبر ١٩٦١ ، النقض الجنائى ١٩٦٢ ، ٣٣٧ ، ٥٧٩ ، ١٥ يوليو ١٩٥٣ ، العدالة الجنائية ١٩٦٤ ، ج ٢ ، ٢٣٩ ، ٢١١ .

فانه يكفي لتوافر العلم أن يكون مرجحاً لديه شخص المتهم فيها . ويراعى أن المصود بالعلم بشخص مرتكبها هو العلم بشخص المتهم الذى يلزم تحريك الدعوى ضده أو رفعها عليه التقدم بشكوى . فعلم الزوجة بارتكاب جريمة الزنا من زوجها تبدأ منه حساب المدة حتى ولو كانت لا تعلم بشخصية الشريكة معه .

وبطبيعة الحال ينقضى الحق فى الشكوى بسقوط الجريمة بمضى المدة حتى ولو كان لم يعلم بها أو علم بها ولم يعلم بشخص مرتكبها . ويكون الأمر كذلك حتى ولو كان المجنى عليه فى ظروف مادية تحسول دون معرفته بالجريمة أو مرتكبها . ذلك أن سريان المدة التى تسقط بها الدعوى عن الجريمة لا يوقف لأى سبب كان .

#### ١٤ - التنازل عن الشكوى :

لقد ترك المشرع للمجنى عليه مكتة تقدير الاعتبارات التى تجعله يقدم على الشكوى بتحريك ورفع الدعوى العمومية من عدمه ، ولذلك كان من المنطقي أن يمنحه أيضاً الحق فى التنازل عن شكواه التى قدمها اذا رأى أن مصلحته كمجنى عليه قد تتعارض والسير فى اجراءات الدعوى . والتنازل هو تصرف قانوني من جانب المجنى عليه بمقتضاه يمرر عن ارادته فى وقف الأثر القانوني لشكواه وهو وقف السير فى اجراءات الدعوى (١) .

(١) يجدر التنبيه الى أن التنازل عن الشكوى يختلف عن الحق فى الشكوى . فالأول يفترض سبق التقدم بالشكوى ، أما الثاني فيفترض ثبوت الحق فى الشكوى دون مباشرته . ولذلك فالتنازل عن الحق فى الشكوى يفترض وقوع الجريمة الملق رفع الدعوى فيها على شكوى . ولم ينظم المشرع التنازل عن الحق فى الشكوى مكتفياً بتنظيمه للتنازل عن الشكوى بعد تقديمها . ولذلك نرى أن التنازل عن الحق فى الشكوى يمكن أن يحدث أثره فى عدم قبول الشكوى متى كان معبراً عن ارادة صاحب الحق فى عدم اتخاذ اجراءات التحقيق والمحاكمة . اذ أن التقدم بالشكوى بعد ذلك يؤدى الى تخلف أحد شروطها وهو وضوح وصراحة الارادة فى تحريك الدعوى العمومية وكما يكون التنازل عن الحق كتابة يمكن أيضاً أن يستفاد ضمناً وذلك باتيان سلوك يتعارض مع ارادة تحريك الدعوى . ومثال ذلك اتفاق الخصوم على



وقد نظم المشرع في قانون الإجراءات الأحكام الخاصة بالتنازل في المادة العاشرة منه والتي تتضمن :

( أ ) لمن قدم الشكوى أو الطلب في الأحوال المشار إليها في المواد السابقة أن يتنازل عنها في أى وقت الى أن يصدر في الدعوى حكم نهائي .  
وتتقضى الدعوى الجنائية بالتنازل . وفي حالة تمدد المجنى عليهم لا يعتبر التنازل بالنسبة لأحد المتهمين تنازلاً بالنسبة للباقيين .

( ب ) اذا توفى الشاكي ، فلا ينتقل حقه في التنازل الى ورثته . وتستثنى من ذلك دعوى الزنا فيكون لكل واحد من أولاد الزوج الشاكي من الزوج المشكوك منه حق التنازل عن الشكوى .

وظاهر من المادة العاشرة أن المشرع قد اعتبر التنازل حقاً لمن له الحق في الشكوى ورتب له أحكاماً تنازلها في البنود التالية :

#### ١٥ - من يحق له التنازل :

ان الحق في التنازل يثبت لمن ثبت له الحق في الشكوى ، ذلك أن تقدير اعتبارات التنازل منوط بذات الشخص الذي منحه القانون حق تقدير الاعتبارات الخاصة بتقديم الشكوى . ومفاد ذلك أن التنازل لا يمكن أن يباشر الا لمن له الحق في الشكوى . فلا يكفي القول بأنه يتم من قدم الشكوى (١) ذلك أنه قد يحدث أن يتقدم بالشكوى ليس صاحب الحق فيها وانما وكيله أو وليه أو الوصى أو القيم عليه ، ولذلك

---

سحب الشهادات الطبية بخصوص افعال الإيذاء ( وهي من جرائم الشكوى في القانون الإيطالي ) الواقعة من كل منهم على الآخر والسابق تقديمها الى مأمور الضبط القضائي . ( نقض إيطالي ٩ أبريل ١٩٥٦ ، المجلة الإيطالية ، ١٩٥٦ ، ٧١٥ ) على حين لا يعتبر تنازلاً ضمناً رضاه الزوج برجوع الزوجة الى منزل الزوجية ( نقض مصري ، ٢٨ مارس ١٩٢٩ ، مجموعة القواعد ، ج ١ ، ص ٢٥٥ ، رقم ٢١٢ ، نقض إيطالي ٢٣ يناير ١٩٣٩ ، المدالة الجنائية ، ١٩٤١ ، ج ٢ ، رقم ٥٧٥ ) . غير أن التنازل لا يحدث اثره اذا كانت الارادة معيبة بسبب اثر فيها .

(١) قارن نقض إيطالي ٣ يوليو ١٩٣٦ ، المدالة الجنائية ١٩٣٧ ،

ج ٢ ، ١٩٣٠ .

إذا كان صاحب الحق في الشكوى المقدمة من القيم أو الوصي أو الولي قد زالت عنه أسباب الوصاية أو القوامة فهو وحده الذي يملك التنازل وليس القيم أو الوصي الذي باشر الشكوى وقت قيامه بالقوامة أو الوصاية . ويرتب على ذلك أيضا أنه إذا كانت الشكوى قد دامت بتوكيل خاص ، فلا يبسوز لهذا الوكيل الخاص أن يتنازل عنها إلا بتوكيل خاص آخر يتعلق بالتنازل . ذلك أن الحق في الشكوى ينسب عن الحق في التنازل ، ولذلك يجب أن ينص صراحة في التوكيل الخاص على حق الوكيل في مباشرته . ومادام التنازل هو نصرف قانوني ينتج أثره من حيث وقف إجراءات الدعوى فإن الشروط الخاصة بالحق في الشكوى تكون هي أيضا المتطلبة في مباشرة التنازل . فيجب أن يكون التنازل يبلغ من العمر خمس عشرة سنة أو أكثر وأن يكون متسعا بكامل قواه العقلية . ولا يلزم أن تثبت له الصفة الخاصة التي يتطلبها القانون في الشكوى ، كصفة الزوجية أو الموظف العام . ومعنى ذلك أنه إذا كانت الزوجة التي تقدمت بشكوى قد طلقت طلاقا بائنا فانه يجوز لها التنازل وذلك لارتباط الحق في التنازل بمن ثبت له الحق في الشكوى (١) .

وإذا كان الحق في الشكوى هو حق شخصي يتعلق بشخص المجنى عليه ، فكذلك الحال بالنسبة للحق في التنازل فهو يتعلق بشخص المجنى عليه (٢) ، ويرتب على ذلك أنه لا ينتقل الى الورثة ويلزم في مباشرته التوكيل الخاص ولا يكفي التوكيل العام (٣) . ولذلك فقد نص المشرع على أنه إذا توفي الشاكي ، فلا ينتقل حقه في التنازل الى ورثته الا في دعوى الزنا فلكل واحد من أولاد الزوج الشاكي من الزوج المشكو منه

---

(١) قارن الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٨٣ حيث انتهى الى عدم استلزام صفة الزوجية في حالة تنازل الزوج الشاكي بعد انفصام عرى الزوجية وان كان بناء على تاصيل مختلف . وبناء على ما ذكرناه في المتن يحق للموظف الشاكي في جرائم السب والتذف بسبب الوظيفة أن يتنازل ويحدث التنازل اثره حتى ولو كانت زالت عنه صفة الوظيفة للعامة .

(٢) انظر ليوني ، المرجع السابق ، ص ٣٣٤ وما بعدها .  
(٣) انظر نقض ابطلالي ١٠ يوليو ١٩٤٠ ، العدالة الجنائية ١٩٤١ ، ج ٢ ، ١٠١٠ ، رقم ١٤٥٧ .

أن يتنازل عن الشكوى وتنقضي الدعوى ( م ١٠ فقرة أخيرة ) • وترتب على انقضاء الحق في التنازل بالوفاة أنه حتى لو كان هناك توكيل خاص بمباشرة التنازل فلا يكون له أثر بمجرد الوفاة قبل التنازل الفعلي • وإذا قدمه الوكيل الخاص بعد ذلك فلا يكون له أى أثر قانوني ، وإن كان يمكن أن يكون من دواعي تخفيف العقوبة في حدود السلطة التقديرية للقاضي •

وإذا كان المشرع قد أورد حكما خاصا بتعدد المجنى عليهم بالنسبة للشكوى بقتضاه يكفي أن يتقدم أحدهم بشكواه حتى تعتبر مقدمة من الآخرين ، فبطبيعة الحال لابد أن يورد حكم ينق وهذا الأثر القانوني بالنسبة للتنازل • فمن غير المنطقي أنه في حالة تعدد المجنى عليهم يكفي بشكوى أحدهم ولا يستلزم الإجماع في حالة التنازل • ولذلك نجد أن حكم تعدد المجنى عليهم بالنسبة للتنازل الذي يأثر فقط من أحدهم لا قسمة له وإنما يلزم أن يكون التنازل من جميع المجنى عليهم •

وإذا كانت القاعدة في الشكوى هي عدم تجزئتها بالنسبة لتعدد المتهمين ، بمعنى أن الشكوى التي تقدم تعتبر مقدمة ضد الباقيين ، فالحال كذلك بالنسبة للتنازل لا يجوز تجزئته ، فالتنازل بالنسبة لأحد المتهمين يعد تنازلا بالنسبة للباقيين •

#### ١٦ - شكل التنازل :

التنازل عن الشكوى لا يشترط فيه شكل خاص • ويأخذ حكم الشكوى من حيث وجوب أن يكون معبرا عن إرادة صاحبه في وقت أثر الشكوى فيما يتعلق بإجراءات الدعوى والمحاكمة • ويستوى أن يكون هذا التعبير صريحا أو ضمنيا يستفاد من تصرفات الشاكي • وهذه مسألة موضوعية يستشفها قاضي الموضوع • وبديهي أن التنازل كما قد يكون كتابة يمكن أن يكون شفويا •

ولكن هل يشترط أن يكون التنازل قد تم أمام جهة معينة كما هو الشأن في الشكوى ؟ المتفق عليه فقها وقضاء أنه لا يشترط في التنازل

أن يتم أمام المحكمة أو النيابة أو أحد مأموري الضبطية القضائية فيجوز صدوره الى المتهم في خطاب موجه اليه أو الى أحد أقاربه (١) أو بأي تصرف آخر تستفاد منه ارادة التنازل .

#### ١٧ - وقت صدور التنازل :

ان التنازل تصرف قانوني يأتيه المجنى عليه بمقتضى حق ثابت له . ولذلك يكون له مباشرة هذا الحق من وقت ثبوته له . ونرى أن الحق في الشكوى يختلف في نشوئه عن الحق في التنازل . فالحق في الشكوى يثبت للمجنى عليه من تاريخ علمه بارتكاب الجريمة وبمتركبها (م ٣ اجراءات) . أما الحق في التنازل فهو يثبت للمجنى عليه من تاريخ تقديمه لشكواه . وقبل التقدم بالشكوى لا يكون هناك حق في التنازل بالمعنى القانوني . ولذلك فإن رضاء المجنى عليه بارتكاب الجريمة سلفاً لا يعتبر تنازلاً وانما يدخل في أثر الرضاء على الجريمة . كما أن تنازل المجنى عليه قبل التقدم بالشكوى لا يعتبر تنازلاً قانونياً وانما هو من قبيل عدول المجنى عليه عن مباشرة حقه في الشكوى . فالتنازل هو حق ينصب على موضوع معين . وهذا الموضوع لا يتحدد الا بتقديم الشكوى . وترتب على ذلك أن تنازل المجنى عليه قبل تقديم الشكوى لا يعتبر تنازلاً قانونياً بالمعنى الدقيق وانما هو تعهد بعدم مباشرة الحق في الشكوى .

---

(١) الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٨٢ ، الدكتور عمر السعيد ، المرجع السابق ، ص ٨٧ ، الدكتور احمد فتحى سرور ، ص ٥٠٤ .  
وانظر تقضى مصرى ١٩ مايو ١٩٤١ ، مجموعة القواعد ، ج ٥ ، ص ٤٧١ ، رقم ٢٥٩ وانظر تقضى ايطالى الدائرة الثانية ١١ يونيو ١٩٥٧ ، ج ٢ ، ٧٠١ ، رقم ٨١٧ .  
وانظر عكس هذا الراى : باتاليني ارنستو ، العدالة الجنائية ١٩٥١ ، ٢ ، ٣٦٥ .

حيث يشترط في التنازل ان يتم امام الجهة التى تباشر الدعوى او امام احد مأموري الضبطية القضائية .

وقادن مع ذلك حكم المحكمة العليا البنية بجلسة ١٥ ديسمبر ١٩٥٩ ، مجموعة القواعد ، ج ١ ، ص ١٩٥ ، رقم ١٧ حيث جاء فيه أنه لا يبين وجود التنازل فواجب النيابة العامة هو ان توقف السير في التحقيق وفي مباشرة الدعوى العمومية بمد التنازل الصريح .

وعلى ذلك فالتنازل الذى ينتج اثر قانونى والذى تحدثت عنه المادة العاشرة هو الذى يقع بعد تقديم الشكوى (١) .

فبمجرد التقدم بالشكوى يكون من حق المجنى عليه أن يتنازل عن شكواه ويظل هذا الحق ثابتا له الى أن يصدر فى الدعوى حكم نهائى . وعلى ذلك فيجوز التنازل أمام مأمور الضبط القضائى الذى قدمت له الشكوى كما يجوز صدوره والدعوى أمام النيابة العامة أثناء التحقيق . كما يجوز أن يقدم أمام المحكمة المرفوعة لديها الدعوى . كما يجوز تقديمه أمام محكمة النقض ، ذلك أن المقصود بالحكم النهائى هنا هو الحكم البات أى الحكم غير القابل للطعن بالطرق العادية وغير العادية . ولذلك اذا صدر حكم نهائى من المحكمة الاستئنافية وطعن فيه بالنقض فيعتبر أجل التنازل متدا الى حين صدور حكم من محكمة النقض . أما اذا صدر حكم بات فى الدعوى فلا يكون للتنازل أى اثر قانونى . غير أن هناك استثناءين على هذه القاعدة :

**الأول :** هو أن المشرع قد استثنى جريمة زنا الزوجة فقط من هذا الحكم وقضى فى المادة ٢٧٤ عقوبات بأن لزوجها أن يقف تنفيذ هذا الحكم برضاها معاشرتها له كما كانت . ويشترط هنا قيام رابطة الزوجية ولو لم تتم المعاشرة الفعلية بعد وقف تنفيذ العقوبة (٢) .

**الثانى :** وهو الخاص بجرائم الأموال التى تقع ضد الزوج أو أحد الأصول أو العروع . فقد جمل المشرع فى المادة ٣١٢ عقوبات للتنازل

---

(١) وتقدير التنازل هو من المسائل الموضوعية التى تستلزم بها محكمة الموضوع دون رقابة من محكمة النقض . ولذلك فتمت استخلاصت المحكمة من أن ما ثبت بمحض الصالح الواقع عليه من المجنى عليه ما يفيد عدوله عن شكواه بمصالحة التهم فلا رقابة بمدن على الحكم ( المحكمة العليا الليبية ٢٠ مارس ١٩٦٥ ، مجموعة المبادئ ، ج ١ ، ص ٩٠ ، رقم ٤٣ ) .

(٢) بل أننا نرى تطبيق النص الخاص بالمادة ٢٧٤ عقوبات حتى ولو كانت الزوجية قد انقضت الا انه يمكن اقامتها من جديد ولو بناء على عقد جديد . بمعنى أن الفرض الوحيد الذى لا يمكن معه أعمال النص المذكور هو الطلاق البائن بينونة كبرى . ذلك ان المادة ٢٧٤ مأخوذة من القانون الفرنسى دون الأخذ فى الاعتبار اختلاف نظم الأحوال الشخصية .

اللاحق على الحكم البات أثرا من حيث وقف تنفيذ العقوبة المقضى بها في أية مرحلة من مراحلها . فقد نصت هذه المادة ٣١٢ في فقرتها الثانية على أنه « للمجنى عليه أن يتنازل عن الدعوى في أية حالة كانت عليها ، وله أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أى وقت » .

#### ١٨ - الآثار المترتبة على التنازل :

يترتب على التنازل عن الشكوى انقضاء الدعوى العمومية . ومعنى هذا أنه لا يجوز الاستمرار فيها أو تحريكها ورفعها مرة أخرى بعد صدور التنازل ممن يملكه قانونا (١) . ويستفاد من هذا الحكم أن التنازل هو تصرف قانوني ملزم لصاحبه تنالر لما يترتب القانون عليه بمجرد انقضاء الدعوى العمومية بالنسبة للمتهم حتى ولو كان هذا الأخير يريد الاستمرار في الدعوى ليحصل على حكم يبرأته .

وعلى ذلك يتعين على النيابة العامة أن تصدر قرارا بأن لا وجه لاقامة الدعوى بمجرد صدور التنازل ، وإذا كانت الدعوى قد رقت الى المحكمة فيتمين أن تقضى فيها بالبراءة لانقضاء الدعوى الجنائية (٢) . ويرتب التنازل أثرا آخر يتعلق بالمقوبة وهو وقف تنفيذها اذا صدر بعد الحكم

---

(١) وتطبيقا لذلك قضت المحكمة العليا الليبية بأن التنازل عن الشكوى سبب لانقضاء الدعوى العمومية بحكم نص المادة العاشرة ولا يختلف عن الانساب العامة لسقوط الدعوى بانقضائها الا في اقتضائه على جرائم معينة بذاتها في القانون . محكمة عليا ١٢ نوفمبر ١٩٦٠ ، مجموعة القواعد ، ج ١ ، ص ١٩٥ ، رقم ١٨ .

(٢) ولذلك قضى بأن رجوع ولي أمر المجنى عليه عن تنازله لا تأثير له في استمرار الدعوى العمومية ولا في استعادتها لأن هذه الدعوى قد زالت بتنازل ولي أمر المجنى عليه ومن ثم فقد أصبحت للنيابة العامة ولاية في الاستمرار فيها وهي لا تستمد هذه الولاية باعادة الشكوى لأن التنازل قد أحدث آثاره القانونية وهي انعدام الدعوى العمومية ( المحكمة العليا الليبية ١٥ ديسمبر ١٩٥٩ مجموعة القواعد ، ج ١ ، ص ١٩٥ ، رقم ٢١٧ ) .

(٦٥) انظر المحكمة العليا الليبية ١٥ ديسمبر ١٩٥٩ ، مجموعة القواعد ، ج ١ ص ١٩٥ رقم ١٧ حيث قضت بأن التنازل عن الشكوى يلزم النيابة العامة بوقف السير في التحقيق وفي مباشرة الدعوى العمومية بعد التنازل وأنه يتعين عليها ان تامر بحفظ الأوراق كما كان يتعين أيضا على قضاء الاحالة ان يامر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى .

النهائي وذلك بالنسبة للحالتين السابق الحديث عنهما وهي جريمة الزنا وجريمة المال التي تقع من الأزواج أو الأصول أو الفروع . وخلاف هاتين الحالتين لا يرتب التنازل اللاحق على الحكم النهائي أو البات أى أثر على تنفيذ العقوبة .

ولا يؤثر التنازل على الدعوى المدنية المرفوعة تبعا للدعوى الجنائية ، ويمكن للمحكمة أن تفصل فيها رغم التنازل الا اذا كان هذا الأخير متفسنا أيضا الدعوى المدنية (١) .

وانقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل يكون بحكم القانون ، بمعنى أن أى إجراء يتخذ من قبل النيابة أو القضاء في الدعوى بعد التنازل يكون باطلا .

والتنازل يحدث أثره هذا بالنسبة للواقعة التي يتطلب القانون لرفع الدعوى العمومية بالنسبة لها الشكوى . ولذلك لا يؤثر التنازل على الجرائم الأخرى المرتبطة والتي لا يستلزم فيها القانون شكوى من المجنى عليه . حتى ولو كانت هذه الجريمة لم تحرك فيها الدعوى العمومية الا بناء على شكوى نظرا لكونها الوصف الأخف بالنسبة للجريمة التي علق فيها رفع الدعوى على شكوى (٢) . فالتنازل عن الشكوى بخصوص جريمة الزنا لا يقيد حرية النيابة العامة في رفع الدعوى بالنسبة لواقعة دخول الجاني المسكن واختفائه عن أعين من لهم الحق في اخراجه . ذلك أن القواعد الخاصة بالارتباط الذي لا يقبل التجزئة انما تطبق حيث يمكن محاكمة الجاني عن الجريمتين ، وسوف تكون هنا جريمة الزنا هي الأشد وهي محل المحاكمة بحكم هذا الوصف فاذا امتنعت المحاكمة بالنسبة لأحدها لأى سبب من الأسباب كالتنازل فلا يمنع من رفع الدعوى عن الجريمة الأخرى .

---

(١) انظر المحكمة العليا الطيانية ١٦ مارس ١٩٥٥ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ص ١٤٦ ، رقم ٩ .  
(٢) قانون نقض إيطالي ١٢ فبراير ١٩٥٢ ، العدالة الجنائية ١٩٥٢ ، ج ٣ ، ص ٥٠٥ ، رقم ٥٠٩ .

كذلك أيضا يحدث التنازل أثره بالنسبة للواقعة المحددة بالتنازل دون غيرها ، وذلك إذا كانت الوقائع التي تفضتها الشكوى تتعلق بأكثر من جريمة يلزم لتحريك الدعوى بالنسبة لكل منها شكوى من المجنى عليه . فارتكاب جريمة زنا الزوج وارتكاب جريمة سب إذا رفعت شكوى عنهما مما فيمكن أن ينصب التنازل على إحدى الواقعتين دون الأخرى وتظل الدعوى في إجراءاتها حتى الحكم النهائي بالنسبة للواقعة التي لم ترد بالتنازل .

غير أن التنازل لا يجوز الرجوع فيه حتى ولو اكتشف المجنى عليه وقائع أخرى لم تكن مطروحة لديه إلا أنها تكون جزءا من حالة الاستمرار أو فقرة من فقرات التابع إذا كانت الجريمة مستمرة أو متتابعة ، أما اكتشاف وقائع أخرى تشكل جريمة مستقلة فيمكن أن يتقدم المجنى بشكوى جديدة ولا يلزمه التنازل . وتطبيقا لذلك إذا قدم الشاكي شكواه ضد زوجته متهما إياها بالزنا مع الشريك بتاريخ معين ثم تنازل عن شكواه انقضت الدعوى العمومية حتى ولو اكتشفت بعد ذلك أن هناك وقائع أخرى مماثلة تؤكد وجود علاقة غير مشروعة بينهما من فترة سابقة على الواقعة محل الشكوى . أما إذا اكتشف الزوج أن زوجته زنت مع شخص آخر فيمكنه التقدم بشكوى ورفع الدعوى عنها حتى ولو كانت هذه الواقعة سابقة على الواقعة الأولى محل الشكوى التي تنازل عنها (١) .

والتنازل يحدث أثره القانوني بالنسبة للمتهم الذي تطلب القانون لرفع الدعوى عليه شكوى . أما بالنسبة لسائر المتهمين الذين حركت ضدهم الدعوى الجنائية دون شكوى فلا أثر للتنازل عليهم . فالابن الذي يسرق مال أبيه بالاشتراك مع آخرين وتحرك النيابة العامة الدعوى ضدهم جميعا بعد شكوى المجنى عليه التي تطلب فيها تحريك الدعوى ضد

---

(١) وذلك تأسيسا على أن الغرض الثاني بشكل متعدي في الجرائم على عكس الغرض الأول الذي تكون فيه بصدد جريمة متتابعة الأفعال ، انظر ما سبق الإشارة إليه من أحكام في هامش ٢ ص ٢١٩ .



ابنه ، فإن التنازل عن الشكوى لا تنقضى به الدعوى العمومية إلا بالنسبة للابن دون باقى المتهمين ، إذ أن النيابة العامة لم تكن مقيدة فى حررتها فى تحريك الدعوى العمومية ضدهم .

ويستثنى من ذلك حالة الشريك فى جريمة الزنا فإنه يستفيد من التنازل المقدم من المجنى عليه . غير أن تنازل المجنى عليه الذى يستفيد منه الشريك فى الزنا لا يربط أثره إلا بالنسبة لجريمته بوصفه شريكا فى الزنا . فإذا كان قد تحقق بالنسبة له تعدد صورى بأن كان متزوجا فإنه يعتبر شريكا فى جريمة زنا الزوجة وفاعلا أصليا فى جريمة زنا الزوج ، فلو تقدمت الزوجة بشكواها ضده ، فإن تنازل الزوج المجنى عليه فى الجريمة الأولى وإن أسقط جريمة زنا الزوجة إلا أنه لا يؤثر على جريمة زنا الزوج وتظل الدعوى الجنائية قائمة بالنسبة لهذا الوصف سواء بالنسبة للزوج الزانى ولشريكه ، كل هذا بطبيعة الحال ما لم تنازلا الزوجة أيضا عن شكواها (١) .

وإذا تعدد المتهمون فى الجريمة وكانت الدعوى قد رفعت عليهم بناء على الشكوى فإن التنازل بالنسبة لأحدهم يعتبر تنازلا بالنسبة للباقيين وينتج أثره فى انقضاء الدعوى العمومية . فلو فرض أن أكثر من ابن سرقوا مال أبيهم وقد هذا الأخير شكواه ضد أحدهم فإنها تعتبر قد قدمت ضد الباقيين . وإذا تنازل عن شكواه ضد أحدهم أحدث تنازله الأثر القانونى أيضا بالنسبة للباقيين وذلك تطبيقا لمبدأ عدم قابلية الشكوى للتجزئة .

أما إذا تعدد المجنى عليهم فى الجريمة فإن التنازل المقدم من أحدهم لا يحدث أى أثر قانونى إلا إذا تنازل الباقيون أيضا . وفى هذه الحالة فقط تنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل .

---

(١) انظر أيضا الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٨٥ وما بعدها .

## المبحث الثاني

### الطلب

- ١ - التعريف به وأحواله . ٢ - ممن يقدم الطلب .
- ٣ - شكل الطلب وشروط صحته . ٤ - وقت تقديم الطلب .
- ٥ - الجهة التي يقدم إليها الطلب . ٦ - آثار تقديم الطلب .
- ٧ - حكم ارتباط الجرائم . ٨ - حكم تعدد المتهمين .
- ٩ - التنازل عن الطلب . ١٠ - آثار التنازل عن الطلب .

#### ١ - التعريف به وأحواله :

الطلب هو قيد من قيود استعمال الدعوى الجنائية يتمثل في إجراء يصدر في شكل كتابي من وزير العدل ومن بعض الجهات المختصة المحددة يمر فيه عن إرادة تحريك ورفع الدعوى الجنائية بالنسبة لجرائم عنها القانون .

فقد قدر المشرع أن هناك بعض الجرائم ذات طبيعة خاصة لاتصالها بمصالح الدولة الجوهرية تتطلب الموازنة بين اعتبارات تحريك ورفع الدعوى من عدمه تكون فيها جهات أخرى غير النيابة العامة أقدر على إجراء تلك الموازنة ، ومن ثم فقد ترك لها تقدير ذلك مطلقا تحريك اندعوى ورفعها على طلب كتابي يصدر عنها . وليس بشرط أن تكون تلك الجهات هي المجنى عليها في الجريمة موضوع الطلب ، وإنما حددها المشرع على أساس أنها أقدر من غيرها على تقدير ملائمة تحريك الدعوى ورفعها من عدمه .

وقد نصت المادة الثامنة من قانون الإجراءات على أنه « لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات فيها إلا بناء على طلب كتابي من وزير العدل في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٨١ و ١٨٢ من قانون العقوبات ، وكذلك في الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون » . كما نصت المادة الأولى من المادة السابعة على أنه « لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات فيها في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٨٤ من قانون العقوبات إلا بناء على طلب كتابي من الهيئة أو رئيس المصلحة المجنى عليها » .

كما نظم المشرع القواعد الخاصة بالتنازل عن الطلب في المادة العاشرة

من قانون الاجراءات • وقد نصت بعض القوانين الخاصة على احوال أخرى لجرائم الطلب خلاف تلك الواردة بقانون الاجراءات وهى الخاصة بجرائم التهرب الضريبى وجرائم التهرب الجمركى • وقد وردت الأولى منها بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمعدل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ • والثانية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ •

وعلى ذلك فجرائم الطلب وفقا للقانون المصرى هي :

١ - جرائم السبب في حق رؤساء الدول الأجنبية أو مثلها أو المعتمدين بمصر بسبب أمور تتعلق بأداء وظائفهم • وهى الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٨١ ، ١٨٢ عقوبات •

٢ - جرائم السبب والاهانة لمجلس الشعب أو غيره من الهيئات النظامية أو الجيش أو المحاكم أو السلطات أو المصالح العامة • وهى المنصوص عليها في المادة ١٨٤ عقوبات •

٣ - جرائم التهرب الضريبى وهى المنصوص عليها في المواد ٢١ ، ٢١ مكرر (١) ، ٢١ مكرر (٢) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ والمعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ وكذلك المادة ٨٥ وما بعدها من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ ، ٨٥ مكرر (٢) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمعدل بالقانون رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٥٦ •

٤ - جرائم التهرب الجمركى وذلك بالتطبيق للمادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ •

٥ - جرائم النقد المنصوص عليها بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ (١) •

(١) يلاحظ أن قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ نص في المادة ٣/١٦ على أنه « ولا يجوز اقامة الدعوى الجنائية عن أى فعل من الأفعال المنصوص عليها في هذا القانون إلا بناء على طلب المدعى الاشتراكى » وقد نصت المادة الثالثة على الأفعال التى تستوجب المسؤولية السياسية وهى جرائم نص عليها قانون العقوبات أو القوانين الجنائية الخاصة ، وهى الأفعال المجرمة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، وقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ، والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب

## ٢ - ممن يقدم الطلب :

يقدم الطلب من جهات محددة وأردة على سبيل الحصر . وقد حدد قانون الإجراءات تلك الجهات في بعض الجرائم وترك للقوانين الخاصة تحديدها بالنسبة لما يرد بها من جرائم تستلزم طلبا لتحريك ورفع الدعوى .

ومن استقراء أحوال الطلب في القانون المصرى نجد أن الجهات المختصة بذلك هي :

١ - وزير العدل بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٨١ ، ١٨٢ عقوبات .

٢ - رؤساء السلطات والهيئات المجنى عليها في الجرائم المنصوص

السياسة المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ ، والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى وكذا الأفعال الأخرى الواردة بالمادة الثالثة . والأفعال المشار إليها منها ما هو جنح ومنها وما هو جنابات . وتوصى المادة ٣/١٦ من قانون حماية القيم من المعبأ أن جميع الأفعال الأورد ذكرها بالقانون تعتبر من جرائم الطلب . غير أن المشرع قصر اثر القيد على رفع الدعوى دون مرحلة التحقيق . بمعنى أنه يجوز اتخاذ جميع إجراءات التحقيق من قبل النيابة العامة ولكن لا يجوز رفع الدعوى إلا بناء على طلب من المدعى الاشتراكى . ونرى أن المادة ٣/١٦ من قانون القيم لا تورد حالة من حالات الطلب بالمعنى الاجرائى وانما تفسادى بها المشرع الآثار التى يمكن أن تترتب على رفع الدعوى الى القضاء الجنائى وأثار الحكم فى الدعوى الجنائية بالنسبة لجهات القضاء الأخرى . ودلينا على ذلك : أولا أن الحظر الوارد بالمادة ٣/١٦ قاصر على رفع الدعوى دون مرحلة التحقيق ، وهو ما يتعارض وأحكام الطلب وثانيا أن المادة ٢٦ من ذات القانون خولت المدعى الاشتراكى اذا تبين له وجود دلائل على وقوع جريمة جنائية أن يخطر أو يحيل الأمر الى النيابة العامة لاجراء شئونها فيها . ونص صراحة على أنه لا تحول مباشرة النيابة العامة للتحقيق فى الأفعال المنصوص عليها فى المادة الثالثة دون مباشرة أو استمرار المدعى العام الاشتراكى فى التحقيق الذى يجريه بشأنها ولا يترتب على اقامة الدعوى الجنائية من النيابة العامة عن أحد الأفعال المنصوص عليها فى المادة الثالثة اثر على مباشرة المدعى الاشتراكى للتحقيق واقامة الدعوى بشأنه أمام محكمة القيم أو استمرار هذه المحكمة فى نظر الدعوى . ولا شك أن الطلب بالمعنى الاجرائى يختلف عن مجرد الإبلاغ أو الاخطار أو الاحالة للنيابة العامة . ومؤدى ذلك انه لا يجوز اذا ما أحيلت الأوراق من المدعى الاشتراكى الى النيابة

عليها في المادة ١٨٤ ، ويلاحظ أن المختص بتقديم الطلب هو الرئيس الأعلى لتلك السلطات والهيئات والمصالح .

٣ - وزير الخزانة أو من ينيبه في ذلك بالنسبة لجرائم التهرب الضريبي ووزير الاقتصاد بالنسبة لجرائم النقد .

٤ - المدير العام للجمارك بالنسبة لجرائم التهرب الجمركي .

وجدير بالذكر أن الطلب بطبيعته تصرف قانوني ترتد آثاره إلى الجهة العامة التي تختص بتقديم الطلب . ولذلك أدا حدد القانون الشخصي المختص بتقديم الطلب دون أن يفوضه في الأمانة فلا يجوز أن يتقدم بالطلب سواء (١) ، مادام المشرع لم يستخدم عبارة « أو من ينيبه » ، فإن المختص بتقديم الطلب لا يحق له تفويض غيره تفويضا عاما لممارسة هذا الاختصاص ، وإنما يلزم لذلك تفويض خاص يصدر بمناسبة كل جريمة . وإذا سمح القانون بالأمانة في تقديم الطلب فإن الأمانة الوظيفية العامة تكفي في هذا الصدد ولا يلزم إجراؤها بصدد كل جريمة على حدة . والحكمة من هذا التقيد هو أن المشرع بتحديد شخص معين لأجراء الطلب إنما قدر اعتبارات خاصة بحكم مركزه الوظيفي يستطيع بمقتضاه إعطاء التقدير السليم للأمور .

٥ - شكل الطلب وشروط صحته :

استلزم المشرع في الطلب شروطا معينة لكي يحدث أثره في إطلاق حرية النيابة العامة في التحريك ورفع الدعوى . وهذه الشروط هي :

أولا : يلزم أن يصدر الطلب كتابة ممن خوله القانون سلطة إصداره . فلا يكفي أن يقدم شفاهة أو بناء على محادثة تليفونية حتى زلو أثبت بالمحضر . فمعنى صدور الطلب كتابة أن يكون حاملا لتوقيع المسئول عن إصداره . وهنا يختلف الطلب عن الشكوى . فالشكوى قد تقدم شفاهة

العامة أن يتنازل المدعي الاشتراكي أو يرجع عن قراره وإن حدث فلا يترتب عليه الآثار المترتبة على التنازل عن الطلب .

(١) انظر في الموضوع الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٨٩ ، الدكتور عمر السيد ، المرجع السابق ، ص ٩٠ ، الدكتور أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ٥٠٨ ، الدكتور رؤوف عبد ، المرجع السابق ، ص ٧٦ ، ليوني ، مبادئ ، ص ٣٣٩ .

بينما الطلب يجب أن يكون كتابيا . ولا شك أن هذا الاختلاف يعدد ما يبرره في اختلاف المتقدم بكل منهما من جهة ، وباختلاف الجرائم التي يستلزم فيها القانون طلبا عن تلك الخاصة بالشكوى من جهة أخرى . وعلى ذلك فالطلب الشفهي لا يحدث أثره القانوني المقرر وانما يعتبر مجرد تبليغ عن وقوع الجريمة لا يتعدى أثره ما هو مقرر للبلاغ . وقد ذهب البعض الى أن الطلب الشفهي يمكن معه مباشرة الاجراءات الخاصة بالدعوى على أن يقدم الطلب الكتابي بعد ذلك وأن يشار فيه الى سبق الابلاغ الشفهي عن الجريمة لمباشرة الاجراءات فيها (١) . غير أن هذا الرأي وإن كانت له بعض الفوائد العملية من حيث سرعة التحقيق وضبط أدلة الجريمة كى لا تفضيع معالمها الا أنه يفتر الى السند القانوني أمام صراحة النص .

**ثانيا :** يجب أن يكون الطلب قد بوشر بمعرفة الشخص الذى حددده القانون لهذا الغرض . وأى مباشرة للطلب من غير هذا الشخص أو من ينفيه عندما يسمح القانون بذلك ، لا ترتب أى أثر اجرائي ولا يعدو الأمر أن يكون مجرد بلاغ .

**ثالثا :** يجب أن يكون الطلب معبرا بوضوح عن ارادة الجهة في تحريك ورفع الدعوى عن الجريمة والا فقد قيمته القانونية . واذا انصبت الارادة على التحقيق فقط دون الرفع فلا يكون لهذا التحديد قيمة وانما ينتج الطلب أثره كاملا في التحريك والرفع .

**رابعا :** لا يلزم أن يكون المتهم محددا ، فالطلب ينتج آثاره القانونية ولو كان المتهم مجهولا (٢) .

**خامسا :** يجب أن يكون الطلب متضمنا الاتهام بوقائع معينة استلزم للمشرع لتحريك الدعوى الجنائية ورفعها طلبا من جهة معينة . ولا يلزم أن تكون الوقائع موصوفة الوصف القانوني الصحيح . فالعبرة هى بتكليف

---

(١) انظر في هذا الرأي الدكتور حسن صادق المصفاوى ، المرجع السابق ، ص ٩٧ .

(٢) انظر نقض مصرى ٢٥ أكتوبر ١٩٦٥ ، مجموعة احكام النقض من ١٦ ، رقم ١٤١ ، ص ٧٤٣ ، نقض ٨ أبريل ١٩٦٨ ، ص ١٩ ، رقم ٧٥ ، من ٣٦٨ ، ١٥ أبريل ١٩٦٨ ، ص ١٩ ، رقم ٨٧ ، ص ٤٥١ ، ٤ نوفمبر ١٩٦٨ ، ص ١٩ ، ١٧٨ ، ص ٨٩٩ .

النيابة العامة تحت رقابة محكمة الموضوع . ومن ثم يكفي أن تكون الوقائع الواردة بالطلب تحمل بين طياتها عناصر جرمية يستلزم فيها المشرع طلبا لتحريك الدعوى ورفعها (١) .

٤ - وقت تقديم الطلب :

لم ينص المشرع المصري على ميعاد معين فيه تقديم الطلب من المختص بذلك (٢) والا سقط حقه فيه كما فعل بصدد الشكوى . وذلك نظرا لاختلاف طبيعة الشكوى كحق شخصي يتعلق بشخص المجنى عليه عن الطلب الذي هو مكتبة في يد المختص لتقدير ملائمة رفع الدعوى بما تتطلبه المصلحة العامة للدولة . ولذلك اذا كان المشرع قد خشي أن يسيء المجنى عليه استعمال حقه في الشكوى اذا أطلقها من قيد المدة ، فإن هذا التخوف بالنسبة للطلب لا يوجد ما يبرره نظرا لأن المختص بالطلب يقدر الأمور تقديرا موضوعيا وليس شخصا ، ولذلك فحقه في التقدم بالطلب غير مقيد بوقت معين . فيجوز له تقديم الطلب من وقت وقوع الجريمة دون أي قيد زمني . غير أن حق المختص في التقدم بهذا الطلب يعد قيدا عاما وهو الخاص بتقادم الدعوى الجنائية (٣) . بمعنى أنه يجب أن يتقدم بالطلب قبل حلول التقادم السقط للدعوى العمومية فاذا سقطت الجريمة بالتقادم أو سقطت الدعوى الجنائية بمضي المدة فلا يجوز التقدم بالطلب ، واذا قدم بعد هذا التاريخ لا ينتج أدنى أثر .

٥ - الجهة التي يقدم اليها الطلب :

يقدم الطلب من المختص كتابة الى النيابة العامة بوصفها الجهة التي تملك تحريك الدعوى . كما يجوز تقديمه الى المحكمة في الحالات التي

---

(١) نقض ٢٥ أكتوبر ١٩٦٥ سابق الإشارة اليه .

(٢) انظر نقض ١٢ أبريل ١٩٥٤ ، مجموعة احكام النقض ص ٥ ، رقم ١٧٥ ، ص ٥٦٧ . وفي هذا الحكم نقضت المحكمة ما قضى به من عدم قبول الدعوى الجنائية لمضي ثلاثة اشهر على علم مصلحة الضرائب بوقوع الجريمة دون التقدم بالطلب للنيابة العامة . وقد قضت محكمة النقض بأنه لا يجوز اعمال نص الشكوى الخاص بمدة التقدم بها وهي ثلاثة اشهر نظرا لأن حالات الطلب تباين حالات الشكوى في ان الاولى تمس الجريمة فيها الصالح العام بينما الثانية تتعلق بمصالح شخصية المجنى عليه .

(٣) نقض ١٢ أبريل ١٩٥٤ ، سابق الإشارة اليه حيث قضت بأن الحق في التقدم بالطلب لا يسقط بثلاثة اشهر ويظل قائما الى ان تسقط الجريمة بمضي المدة .

تتصدى فيها لرفع الدعوى الجنائية . وهو في هذا الصدد لا يختلف في أحكامه عن الشكوى . فالجهة التي تملك تحريك الدعوى العمومية ورفعها هي التي تملك تلقي الطلب وبالتالي يتعين تقديمه إليها .  
٦ - آثار تقديم الطلب :

يأخذ الطلب من حيث الآثار المترتبة على تقديمه حكم الشكوى تماما .  
فقبل التقدم بالطلب لا يجوز للنيابة العامة أو مأموري الضبط القضائي اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق ولا رفع الدعوى . والمادة الثامنة والفقرة الأخيرة من المادة التاسعة صريحتان في هذا المجال بالنص على أنه لا يجوز رفع الدعوى أو اتخاذ الإجراءات فيها إلا بناء على الطلب الكتابي من الجهة المختصة في الجرائم التي حددها المشرع (١) . غير أن إجراءات الاستدلال لا تدخل في هذا الحظر ويجوز مباشرتها قبل الطلب الكتابي تماما كما هو الشأن بالنسبة للشكوى (٢) .

(١) وتعتبر الدعوى قد حركت بالتحقيق الذي تجر به النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تنديه من مأموري الضبط القضائي : أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم . انظر نقض مصرى ٥ فبراير ١٩٦٨ : مجموعة أحكام النقض ، س ١٩ : ص ١٤٨ ، ٤ نوفمبر ١٩٦٨ ، ص ٨٨٩ : رقم ١٧٨ . وتطبيقا لذلك فإن مباشرة إجراءات التحقيق من قبل النيابة العامة قبل صدور الطلب تنع باطلّة بطلانا متعلقا بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لانخاذها ولا يصححها الطلب اللاحق . نقض مصرى ١٥ أبريل ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض ، س ١٩ ، ص ٤٥١ ، رقم ٨٧ .

(٢) انظر فضلا عن الأحكام المشار إليها بالهامش السابق وتلك المشار إليها في موضعها بالنسبة للشكوى ، نقض ٨ أبريل ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض س ١٩ ، ص ٣٩٨ ، رقم ٧٥ ، نقض ١٥ أبريل ١٩٦٨ ، ٤٥١ ، رقم ٨٧ . وقد قضت المحكمة في هذين الحكمين بأن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى والأذن ، إنما هي قيود على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية استثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ، ولا ينصرف فيها الخطاب إلى غيرها من جهات الاستدلال .

كما قضت محكمة النقض بجلسة ٤ نوفمبر ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض س ١٩ ، ص ٨٩٩ ، رقم ١٧٨ بأن من المقرر في صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال إما كان من مباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الإجراءات الأولية التي تسلس لها سابقة على تحريكها والتي لا يرد عليها قيد الشارع في موقفها على الطلب رجوعا إلى حكم الأصل



غير أنه شور هنا تساؤل يتعلق بحكم حالة التلبس ، فهل يطبق بشأنها الأحكام الخاصة بالشكوى ؟ وتفصيل ذلك هو أنه بالنسبة للشكوى ، وإن كانت خاضعة لمبدأ عدم جواز اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق قبل التقدم بها ، إلا أن المشرع أورد استثناء خاصا بحالة التلبس . فأجاز التحقيق بشرط عدم مباشرة الإجراءات التى تمس شخص المتهم وحرية وذلك حسبما جاء بالمادة ٣٩ إجراءات . غير أن هذه المادة الأخيرة ذكرت فى متنها فقط الشكوى ولم تذكر أحوال الطلب . فهل يجوز أن يفهم من هذا أن الاستثناء الوارد بها بإباحة التحقيق غير الماس بشخص المتهم فى حالة التلبس بجريمة يعلق فيها المشرع رفع الدعوى على شكوى وذلك حتى قبل التقدم بالشكوى ، هو خاص بهذه الأخيرة وليس منطبقا أيضا على الطلب ؟

نعتقد أنه رغم خلو نص المادة ٣٩ من النص على الطلب ، إلا أن الاعتبارات التى حدثت بالمشرع الى إباحة التحقيق غير الماس بشخص المتهم استثناء من القاعدة العامة التى تحظر إجراء أى تحقيق قبل الشكوى ، تتوافر أيضا بالنسبة للطلب . ذلك أن الشكوى ، وهى تمس مصالح خاصة بالمجنى عليه أفاط المشرع تقديرها له هو ، قد أبيع فيها إجراءات التحقيق فى حالة التلبس فيكون من المنطقى تطبيق هذا الحكم على الطلب بطريق القياس من باب أولى . ولا يصح الاحتجاج بأن نص المادة ٣٩ هو نص استثنائى لا يجوز القياس عليه . ذلك أن الاستثناء هو عدم اتخاذ إجراءات التحقيق ، ولذلك فإن إباحة بعض الإجراءات هو ارتداد للأصل العام ومن ثم يجوز القياس عليه وفقا لما سبق ذكره بخصوص التفسير .

وإذا ما قدم الطلب فانه يرتب جميع الآثار القانونية السابق ذكرها بالنسبة للشكوى فتكون النيابة العامة حرة من كل قيد يتعلق بتحريك ورفع الدعوى الجنائية ، وتكون التجربة فى هذا المجال شأنها شأن أى جريمة أخرى غير مقيدة فيها النيابة ورفع الدعوى بأى قيد (١) ، فقد

فى الإطلاق وتحرياً للمقصود فى خطاب الشارع بالاستثناء وتحديد المعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لنشوتها ، إذ لا يملك تلك الدعوى أصلاً غير النيابة :أامة وحدها .

(١) تقضى ٧ مارس ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض ، س ١٨ ، من

رأينا أن مباشرة الدعوى بعد رفع القيد هي من اختصاص النيابة العامة وحدها (١) .

وقد أثار البعض تساؤلا حول ما اذا كانت النيابة العامة ملزمة برفع الدعوى الى المحكمة اذا ما قدم اليها الطلب من وزير العدل (٢) ؟ غير أن الذين أثاروا مثل هذا التساؤل انما وضعوا في اعتبارهم الشطة الرئاسية لوزير العدل على النيابة العامة كما وضعوا في اعتبارهم أيضا بعض النصوص الوضعية في قوانينهم والتي تمنح الوزير نوعا من الاشراف القضائي على النيابة العامة .

ولكننا رأينا في النظام القانوني المصري أن رئاسة وزير العدل هي ادارية فقط ليس الا ، وليست له أدنى رئاسة قضائية . ومادام الأمر كذلك فان من حق النيابة العامة بعد أن يقدم لها الطلب أن تجرى التحقيق أو أن تحفظ الأوراق اذا رأت أن لا محل للسير في الدعوى بحكم المادة ٦١ اجراءات أو أن تصدر أمرا بأن لاوجه لاقامة الدعوى الجنائية . كما لها أيضا أن ترفضها ومعنى ذلك أن النيابة العامة بمجرد تقديم الطلب لها حرية التصرف في الدعوى تماما شأن أى دعوى جنائية أخرى لا يرد على رفعها أى قيد .

#### ٧ - حكم ارتباط الجرائم :

تسرى بالنسبة لحالات ارتباط الجريمة المستلزم لرفعها طلب بجريمة أخرى لا يستلزم فيها ذلك ذات القواعد التي رأيناها بصدد الشكوى . ولذلك يجب التفرقة بين فروض التعدد الصوري والارتباط الذي لا يقبل التجزئة ، مع ملاحظة أيضا ما جاء بصدد حكم الشكوى من أنه في حالة الارتباط الذي لا يقبل التجزئة والتعدد الصوري ليس من سلطة المحكمة

---

(١) ويجب ان يتضمن الحكم ذكر البيان الخاص بحصول الطلب . فقد قضت محكمة النقض المصرية باعتبار ذلك من البيانات الجوهرية التي يجب ان يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية ، وافعال ذلك يترتب عليه بطلان الحكم ، ولا يفنى عن النص عليه بالحكم ان يكون ثابتا بالأوراق صدور مثل هذا الطلب . نقض ٨ يناير ١٩٦٨ ، مجموعة احكام النقض ، ص ١٩ ، ص ٢٧ ، رقم ٧ .  
(٢) راجع الدكتور عوض محمد ، ص ١٢٤ .

إذا ما قضت بالبراءة بالنسبة للتهمة ذات الوصف الأشد والتي لا تستلزم طلباً أن تحكم على المتهم بالنسبة للجريمة الأخف إذا لم يكن هناك طلب قد تقدم به من يملك ذلك .

وبطبيعة الحال لا يحدث الطلب أثره إلا بالنسبة للوقائع الواردة به (١)، فإذا كانت هناك وقائع أخرى تكون جرائم مستقلة يستلزم لها المشرع طلباً من جهة معينة فلا بد من وجود طلب يتعلق بها حتى يمكنه رفع الدعوى عنها والحكم فيها (٢) . ولأمر كله يتوقف على ما جاء بالطلب ، ذلك أنه من حق مصدر الطلب أن يتنازع عن بعض الوقائع ويطلب رفع الدعوى بالنسبة

---

(١) غير أن التقيد بالوقائع لا يفيد التقيد بالأوصاف القانونية بمعنى أنه لو كانت الواقعة يمكن أن ينطبق عليها أكثر من وصف وكل منها يتطلب طلباً فلا يلزم التقدم بطلب فيما يتعلق بكل وصف وإنما يكفي انصراف الطلب إلى الوقائع المادية المكونة لتلك الأوصاف جميعاً .

وهذا ما قضت به محكمة النقض المصرية في حكمها الصادر بجلسة ٧ مارس ١٩٦٧ ، س ١٨ ، ٣٣٤ ، رقم ٦٨ حيث قررت بأنه لما كانت أحوال الطلب هي من القيود التي ترد على حق النيابة في تحريك الدعوى ورفعها باستثناء من الأصل المقرر مما يتعمق في تفسيره بالتضييق . وإلى الطلب متى صدر رفع القيد عن النيابة العامة رجوعاً إلى حكم الأصل في الإطلاق . وعليه فمتى صدر الطلب ممن يملكه قانوناً فإنه يحق للنيابة العامة اتخاذ الإجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها وصحت الإجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تنصف به من أوصاف قانونية مما يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب بشأنها من أية جهة كانت . والقول بغير ذلك يؤدي إلى زوال القيد وبقائه مما مع وروده على محل واحد دائراً مع الأوصاف القانونية المختلفة للواقعة عينها .

وجدير بالذكر أن حكم النقض السابق قد يوحى بأن حق النيابة في التحقيق ورفع الدعوى بالنسبة للأوصاف المتعددة للواقعة محل الطلب هو تطبيق قواعد التفسير الضيق باعتبار أن إيراد الطلب هو قيد على الأصل . غير أننا نرى أن ما انتهت إليه محكمة النقض ليس تطبيقاً للتضييق في التفسير كما قررت وإنما هو تطبيق للقاعدة العامة في أثر الطلب نظراً لأن الطلب لا يتعلق بالوصف القانوني للوقائع وإنما ينصب فقط على تلك الأخيرة وليس من حق من يملك إصدار الطلب أن يفرض على النيابة العامة وصفاً معيناً لتباشر التحقيق على هده .

(٢) ومع ذلك فيكفي أن ينصرف الطلب إلى الواقعة الأصلية لكي يمتد حق النيابة العامة إلى الوقائع الأخرى المرتبطة بها ارتباطاً لا يقبل التجزئة حتى ولو لم تكن هذه الوقائع المرتبطة معلومة وقت صدور الطلب وحتى ولو كانت تتعلق بمتهمين آخرين لم يرد ذكرهم بالطلب ، على أساس أن الطلب هو دائماً عيني ينصب على الوقائع وليس على أشخاص مرتكبها على عكس الشكوى .

للبعض الآخر ، وعلى ذلك فالذى يحدد أثر الطلب هو مضمونه بالوقائع الواردة وان كان هذا لا يقيد النيابة ولا المحكمة في اعطاء الوقائع وصفها القانونى الصحيح .

#### ٨ - حكم تعدد المتهمين :

يطبق بشأن تعدد المتهمين القواعد الخاصة بالشكوى . وتأسيسا على ذلك اذا تعدد المتهمون وقدم طلبا بتحريك الدعوى ورفعه ضد أحدهم فانه يعتبر قد قدم بالنسبة للباقيين .

#### ٩ - التنازل عن التائب :

أباح المشرع في المادة العاشرة من قانون الاجراءات التنازل عن الطلب من قدمه وذلك في أى وقت بعد تقديمه الى أن يصدر في الدعوى حكم نهائى (١) . وأحكام التنازل عن الطلب هي ذاتها أحكام التنازل عن الشكوى فيجوز تقديمه والدعوى مازالت في حوزة النيابة ، وهنا يتعين عليها الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية لانقضائها بالتنازل . واذا كانت قد رفعت الدعوى الى المحكمة فتقضى فيها بانقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل . وغنى عن الذكر أن المقصود بالحكم النهائى هنا أيضا هو الحكم البات أى غير القابل للطعن بالنقض . ولذلك يجوز تقديم التنازل اذا كانت

ولذلك فالحق في جانب محكمة النقض حين قضت بان أى طلب عن جريمة بعينها يشمل الواقعة ( في الخصوص جرائم مائة ) بجميع أوصافها وكيوفها القانونية الممكنة كما ينسبط على ما يرتبط بها اجرائيا من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عن عرضا أثناء التحقيق . وذلك بقوة الأثر العيني للطلب . وقوة الأثر القانونى للارتباط ، مادام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخلا في مضمون ذلك الطلب الذى يملك صاحبه قصره أو تقييده ، أما القول بان الطلب يجب أن يكون مقصورا على الوقائع المحددة التى كانت معلومة وقت صدوره دون ما يكشف التحقيق عنها عرضا فتخصيص بشير مخصص والزام بما يلزم ويؤدى الى توقف الدعوى الجنائية حالا بعد حال كلما جد من الوقائع جديد يقتضى طلبا آخر ، الأمر الذى تنادى منه المدالة الجنائية حتما : خصوصا اذا ما ترادفت الوقائع مكونة حلقات متشابكة في مشروع جنائى واحد ( نقض مصرى ٧ مارس ١٩٦٧ ، سابق الإشارة اليه في الهامش السابق ) .

(١) بطبيعة الحال لا ينطبق التنازل بشخص من قدم الطلب وانما بصفته الوظيفية . ولذلك فالتنازل يتم ممن يملك تقديم الطلب بحكم وظيفته حتى ولو لم يكن هو الذى تقدم به فعلا أما بسبب النقل أو الوفاة أو العزل أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب .

الدعوى منظورة أمام محكمة النقض ، إذ أن الحكم الصادر من محكمة النقض في هذه الحالة هو الذي يعتبر حكماً باتاً ، ويلاحظ أن بعض القوانين الخاصة تجيز التصالح بين الجهة الإدارية صاحبة الاختصاص بتقديم الطلب وبين المتهم حتى بعد صدور حكم عليه ، وترتب على التصالح انقضاء الدعوى العمومية إذا ما تم قبل الحكم ، أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية وجميع الآثار المترتبة على الحكم بحسب الأحوال ومثال ذلك المادة ١٣٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن الجمارك . وغنى عن البيان أن التصالح هنا هو نوع من التنازل الضمني الذي يرتب أثره أيضاً بعد الحكم بالعقوبة .

#### ١٠ - أثر التنازل عن الطلب :

يرتب على التنازل انقضاء الدعوى العمومية بالنسبة للجريمة التي وردت بالطلب . ولا يحول التنازل عن الطلب تقديم طلب آخر بجريمة جديدة أو جريمة أخرى ارتكبتها ذات المتهم ما لم تكن مكونة لحالة استمرار سابق على الطلب أو مكونة لفقرة من فقرات التابع إذا كانت الجريمة متتابعة إلا أن الاستمرار اللاحق على الحكم يجوز معه تقديم طلب جديد ، ولا يحول دون ذلك الحكم بانقضاء الدعوى العمومية بالتنازل .

والتنازل ليس له شكل خاص شأنه في ذلك شأن الشكوى ، فيجوز أن يكون كتابة كما يجوز أن يكون شفهيًا ، كما أنه قد يستدل عليه أيضاً بطريقة قاطعة من ظروف الحال . وقد اشترط البعض أن يكون التنازل كتابة ، غير أنه لا يوجد ما يقيد شكل التنازل بالكتابة في أي نص من نصوص القانون . وإذا كان المشرع قد استلزم الكتابة في تقديم الطلب ولم يستلزمها في الشكوى فإن ذلك فقط راجع إلى صفة مقدم كل منهما . فالجهة الإدارية هي جهة حكومية ومن ثم تكون مخاطبتها كتابية لكي تنتج أثرها في الدعوى العمومية ، هذا بالإضافة إلى أن المشرع في بعض جرائم الطلب أباح التصالح فيها مع الجهة الإدارية المتقدمة بالطلب ولا شك أن للمحكمة أن تستدل من هذا التصالح على تنازل الجهة الإدارية عن الطلب وتنقضي بذلك الدعوى العمومية . كل ذلك ما لم يكن القانون يعتبر التصالح في حد ذاته سبباً مسقطاً للدعوى الجنائية أو العقوبة المحكوم بها .

## المبحث الثالث

في

الاذن

١ - التعريف بالاذن وأنواعه . ٢ - حالات الاذن في النظام الاجرائي المصري : أولا - الجنابات والجنح المنسوبة الى رجال القضاء ، ثانيا - الجرائم المنسوبة الى أعضاء مجلس الشعب ، ثالثا - الجنابات والجنح المنسوبة للموظفين ، رابعا - جريمة تشرد الخدث سبب السلوك المتعقلة في المروق من سلطة الولي أو الوصي أو الأم . ٣ - صدور الاذن . ٤ - الآثار المترتبة على صدور الاذن . ٥ - عدم تقيد الاذن بمدة معينة . ٦ - عدم قابلية الاذن للتنازل أو الرجوع .

### ١ - التعريف بالاذن وأنواعه :

الاذن هو اجراء يصدر من جهة معينة تعبر به عن عدم اعتراضها والسماح بالسير في اتجاهات الدعوى الجنائية ضد شخص معين ينتمى اليها أو يصدد جريمة معينة ارتكبت ضدها .

فالمرجع قدر أن هناك بعضا من الجرائم التي تتمتع بحساسية خاصة سواء من حيث الحق المعتدى عليه أو من حيث المركز الذي يشغله المتهم . فبالنسبة للجرائم التي تقع اعتداء على مصلحة معينة تتعلق بأحدى أجهزة الدولة رأى المشرع أن يترك ملاءمة تحريك الدعوى ورفعها متعلقا بتقدير هذه الأجهزة . ومن ناحية أخرى رأى المشرع أن هناك بعض الأشخاص الذين يباشرون وظائف عامة في الدولة يلزم أن يضمن لهم نوعا من الحرية في مباشرة وظائفهم كنوع من الحصانة ، ولذلك استلزم أيضا لتحريك الدعوى العمومية ضدهم الحصول على اذن من الجهة التي ينتمون اليها حتى تقدر مدى جدية الاتهام كي لا تلوث سمعة هؤلاء الأشخاص ويقاومون عن أداء مهامهم لمجرد شبهات أو اتهامات كيدية .

ويرتب على ذلك أن هناك نوعين من الاذن : الأول ايعاى والثانى سلبى وفقا للاعتبار الذي وضعه المشرع في الحسبان باستلزامه الاذن .

**الاذن يكون إجباريا** اذا كان المشرع قد وضع في اعتباره طبيعة المصلحة القانونية التي وقعت الجريمة اعتداء عليها (١) . وهنا لا يهتم المشرع بشخص الجاني ومركزه وانما يأخذ في الجبان الحق أو المصلحة التي أضررت أو هددت بالضرر من وقوع الجريمة . ولذلك فقد أفاط بجهات معينة ، وهي التي تملك تقدير ملائمة تحريك الدعوى ، سلطة اصدار الاذن أو عدم الاذن بمباشرة اجراءات التحقيق .

ويلاحظ أن هذا النوع من الاذن قد يختلط في الاعتبارات التي دعت اليه مع الطلب . غير أن هناك فارقا جوهريا وهو أن الطلب تراعى فيه اعتبارات اما تتعلق بشخص المجنى عليه أو تتعلق بمصالح جهات ادارية ، على حين أن الاذن الايجابى لا تراعى فيه اعتبارات شخص المجنى عليه بقدر ما تراعى فيه الاعتبارات المتعلقة بالمصالح العليا للبلاد وليس مصالح الجهات الادارية .

**اما الاذن السلبي** فهو الذى يستلزمه المشرع لاعتبارات تتعلق كلها بشخص الجاني الذى يتبنى بحكم وظيفته الى جهة معينة (٢) .

والتشريعات الجنائية تختلف فيما بينها في حدود الاذن . فالبعض يصره على النوع السلبي أى فقط في الحالات التى يكون الجاني فيها يتبنى لهية أو جهة معينة . ومثال ذلك التشريع المصرى (٣) ، والبعض الآخر يجمع بين النوعين من الاذن فيراعى المصلحة محل الحماية الجنائية التى أضررت من الجريمة كما يراعى أيضا الاعتبارات المتعلقة بشخص الجاني ، ومثال ذلك القانون الليبى والقانون الايطالى .

## ٢ - حالات الاذن في النظام الاجرائى المصرى :

اكتفى المشرع الاجرائى في المادة التاسعة من قانون الاجراءات بوضع احكام عامة للاذن برفع الدعوى دون أن يبين الحالات التى تستوجب

(١) راجع سابائنى ، ٧٨ وما بعدها .

(٢) انظر سابائنى ، المرجع السابق ، ص ٧٩ .

(٣) انظر أيضا تقضى ١٠/٢٥ / ١٩٦٥ ، مجموعة احكام النقض س

١٦ ، رقم ٤١ ، ص ٧٤٢ .

الحصول على ذلك الاذن ، على عكس ما فعل بالنسبة للشكوى والطلب .  
ومعنى ذلك أنه يجب البحث عن حالات الاذن في التشريعات الخاصة وتطبيق  
الأحكام الخاصة بكل تشريع مع الالتجاء الى الحكم العام الوارد بالفقرة  
الثانية من المادة التاسعة اجراءات عند النقص في تنظيم تلك الأحكام .

وجدير بالذكر أن قانون الاجراءات قد نص في المادة ٩٣ على حالة  
للاذن جرى الفقه في غالبية والقضاء على ادراجها ضمن حالات الاذن كقيد  
اجرائي بينما هي في جوهرها - كما سنرى - ليست سوى نوع من  
الاختصاص الذاتي لبعض أعضاء النيابة العامة .

وحالات الاذن في النظام الاجرائي المصري هي **اولا** : الجنابات والجنح  
المنسوبة الى أحد رجال القضاء ، **ثانيا** : الجنابات والجنح المنسوبة الى  
عضو من أعضاء مجلس الشعب ، والحالة **الثالثة** : وهي محل خلاف ،  
الخاصة بالجنابات والجنح المنسوبة الى موظف عام أو مستخدم عام أو  
أحد رجال الضبط وذلك أثناء تأديته لوظيفته أو بسببها ، **رابعا** : جريمة  
تشرذم الحدث المتمثلة في المروق من السلطة الأبوية أو سلطة الوصي .

#### **اولا - الجنابات والجنح المنسوبة الى رجال القضاء :**

فرض المشرع نوعا من الحصانة لرجال القضاء نظرا لطبيعة الوظيفة  
القضائية ودورها في المجتمع حيث أفرد للتحقيق معهم ومحاكمتهم اجراءات  
خاصة . ولذلك فإن هذه الحصانة انما روعي فيها الوظيفة القضائية الى  
جانب شخص من يباشرها . وعليه فإن العبرة في ضرورة الحصول على اذن  
هي بارتكاب الجريمة أثناء مباشرته للوظيفة حتى ولو تركها بعد ذلك  
بالزول أو الاستقالة كما ينبغي الحصول على الاذن اذا كان يباشر الوظيفة  
وقت اتخاذ الاجراءات ولو كانت الجريمة وقعت قبل تعيينه قاضيا . وقد  
نصت على هذه الاجراءات المادة ١٠٦ من قانون السلطة القضائية .  
وتختلف هذه الاجراءات باختلاف الأحوال الآتية :

في غير حالات التلبس بالجريمة : نصت المادة ٩٦ من قانون السلطة  
القضائية على أنه في غير حالات التلبس بالجريمة ، لا يجوز القبض على  
القاضي وجسه احتياطيا الا بعد الحصول على اذن من اللجنة المنصوص  
عليها في المادة ٩٤ من ذات القانون . وهذه اللجنة مشكلة من رئيس محكمة  
النقض وأحد نوابها ورئيس محكمة استئناف القاهرة . وقد آل اختصاص  
هذه اللجنة الى مجلس القضاء الأعلى . ويلاحظ أن النائب العام بصفة



عضو بالمجلس عليه في هذه الحالة أن ينشئ وفقا للقواعد العامة . ومفاد ما سبق أنه في غير حالات التلبس يلزم الاذن لاتخاذ الاجراءات الماسة بشخص المتهم بما فيها حرمة المسكن . فلا يجوز القبض عليه أو تفتيشه أو تفتيش مسكنه أو استجوابه أو حبسه احتياطيا وذلك قبل الحصول على الاذن بذلك . أما الاجراءات الأخرى غير الماسة بشخصه وبحرمة مسكنه فيجوز اتخاذها قبل الاذن دون أن يترتب على ذلك بطلان ، اذ الحظر قاصر على القبض والحبس وما في حكمها من اجراءات (١) .

وجدير بالذكر أنه لا مجال هنا لتطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الاجراءات والتي تقضى بأنه في الأحوال التي يستلزم فيها القانون الاذن لرفع الدعوى فلا يجوز اتخاذ أى إجراء من اجراءات التحقيق أو رفع الدعوى قبل الحصول على هذا الاذن . فنص المادة ١٠٦ من قانون السلطة القضائية هو الواجب التطبيق باعتباره نصا خاصا يقيد الحكم الوارد بالمادة ٩/٢ بوصفها نصا عاما .

ويلاحظ أن الأحكام السابقة تطبق على جميع رجال القضاء بما فيهم رجال النيابة العامة ( مادة ١٣٠ ق . س . ق . ) وكذلك أيضا أعضاء مجلس الدولة ( قانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ) (٢) .

#### في حالات التلبس بالجريمة :

أجازت المادة ٦٩ من قانون السلطة القضائية القبض على القاضى وحبه بمعرفة النائب العام ، والذي عليه أن يرفع الأمر الى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٩٤ وذلك في مدة الأربع والعشرين ساعة التالية ، وللجنة أن تقرر استمرار الحبس أو الافراج بكفالة أو بحير كفاالة وتحدد اللجنة مدة الحبس في القرار الذى يصدر بالحبس أو استمراره ، وتراعى الاجراءات سالفة الذكر كلما رُئى استمرار الحبس الاحتياطى بعد انقضاء المدة التي قررتة اللجنة .

---

(١) انظر الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٩٥ وما بعدها .

(٢) ويلاحظ أن اختصاص المجلس باذن يشكل ضمانا لرجال القضاء فلا يجوز التوقيض فيها حتى ولو كان القانون يجيز للمجلس أن يفوض بعض أعضائه في اختصاصاته . فالتفويض الجائز قانونا هو الذى لا يتعارض والضمانات المقررة للحرية الفردية .

وعلى ذلك فقد استثنى المشرع حالات التلبس من وجوب استصدار الاذن قبل مباشرة الاجراءات الماسة بشخص المتهم ، غير أن هذا الاستثناء قاصر فقط على القبض والحبس الاحتياطي الذى يمكن للنائب العام مباشرة في الحدود السابق بيانها (١) . أما الاجراءات الأخرى الماسة بشخص المتهم فلا يجوز اتخاذها قبل الحصول على الاذن بذلك من اللجنة المنصوص عليها بالمادة ٩٤ ، وعلى هذا نصت صراحة المادة ٩٦ حيث قضت صراحة بأنه « وفيما عدا ما ذكر لا يجوز اتخاذ أى إجراء من اجراءات التحقيق ضد القاضى أو رفع الدعوى الجنائية عليه في جناية أو جنحة الا باذن من اللجنة المذكورة وبناء على طلب من النائب العام » .

أما الاجراءات غير الماسة بشخص المتهم فيجوز اتخاذها قبل الحصول على الاذن من اللجنة المتوهم عنها ، وسواء أكانت الجريمة في حالة تلبس أم غير متلبس بها . ذلك أن المشرع يحظره اتخاذ اجراءات معينة في غير حالات التلبس وهي الاجراءات الماسة بشخص المتهم ، انما أراد السماح باتخاذ الاجراءات الأخرى غير الماسة بشخصه دون الحصول على اذن . والقول بغير ذلك كان يضى عنه ما ورد بالمادة التاسعة فقرة ثانية من حكم عام .

وجدير بالذكر أن جميع الاجراءات السابقة انما تطبق أيضا بالنسبة لرجال مجلس الدولة وذلك وفقا لنص المادة ٩١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم مجلس الدولة حيث نصت على أنه « يبرى بالنسبة الى أعضاء مجلس الدولة سائر الضمانات التى يتمتع بها القضاة ، وتكون لجنة التأديب والتظلمات هي الجهة المختصة في كل ما يتصل بهذا الشأن » .

#### ثانيا - الجرائم النسوية الى أعضاء مجلس الشعب :

نص المادة ٩٩ من الدستور على أنه :

لا يجوز في غير حالة التلبس بالجريمة اتخاذ أية اجراءات جنائية ضد عضو مجلس الشعب الا باذن سابق من المجلس . وفى غير دور انعقاد المجلس يتعين أخذ اذن رئيس المجلس .

---

(١) وفى هذه الحالة يظل اجراء القبض قائما دون الرجوع فيه حتى يصدر الاذن من الجهة المختصة . انظر أيضا قضى ايطالى ٢١ يونيو ١٩٢٥ ، الهدالة الجنائية ١٩٣٦ ، ج ٤ ، ٤٥٤ .

ومن اطلاق النص بين أن الحصانة السابقة لأعضاء مجلس الشجب تشمل جميع أنواع الجرائم بما فيها المخالفات . غير أن قيد تحريك ورفع الدعوى والمتمثل في اذن المجلس يتوقف على الفروض الآتية :

#### أولاً - الجرائم المتلبس بها :

إذا كانت الجريمة المنسوبة الى العضو قد ضبطت في أية حالة من حالات التلبس الواردة بالمادة ٣٠ اجراءات فيجوز اتخاذ جميع اجراءات التحقيق المماس منها وغير المماس بشخص المتهم ، كما يجوز رفع الدعوى الجنائية ، وكل ذلك دون الحصول على اذن المجلس في هذا الصدد (١) .

#### ثانياً - في غير احوال التلبس :

إذا كانت الجريمة المنسوبة الى العضو لم تضبط في حالة تلبس ، فلا يجوز اتخاذ أى اجراء من اجراءات التحقيق أو رفع الدعوى أثناء دور انعقاد المجلس الا بعد الحصول على الاذن منه بذلك (٢) . وفي غير ادوار الانعقاد يمتنع أخذ اذن رئيس المجلس (٣ - ٤) .

ويلاحظ أن الحظر الوارد على اجراءات التحقيق ضد عضو مجلس الشجب قاصر فقط على الاجراءات الماسة بالمتهم . فالمادة صريحة في حظر

---

(١) انظر الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٩٢ .

(٢) والحظر يشمل جميع أنواع الجرائم من جنابات وجنح ومخالفات .

(٣) وفي غير احوال التلبس ، اذا لم يكن المتهم له الصفة اللازمة للاذن في التضي عليه لا ارتكابه جريمة يجوز قبض فيها ، فان اكتسابه للصفة اللازمة للاذن أثناء التحقيق معه يستتبع وجوب الافراج منه فوراً الى حين الحصول على الاذن .

(٤) وبطبيعة الحال يترتب على مباشرة أى اجراء قبل الحصول على الاذن بطلان المطلق بالنظام العام . والمحكمة تكون ملزمة بالحكم بعدم القبول اذا كانت شروط استصدار الاذن قد توافرت قبل رفع الدعوى اليها . اما اذا كانت الدعوى قد رفعت اليها صحيحة وتوافرت شروط الاذن بعدم رفعها يمتنع عليها وقف السير في الدعوى الى حين استصدار الاذن أو الحكم بعدم جواز نظر الدعوى . والحكم بعدم القبول أو بعدم جواز نظر الدعوى هو من الاحكام الاجرائية التي لا تحول دون الرجوع الى الدعوى مرة أخرى متى توافرت الشروط اللازمة لصحة اتصال المحكمة بها بالحصول على الاذن أو بزوال الصفة .

اتخاذ اجراءات ضد المتهم ولم تحظر الاجراءات المتعلقة بالجريمة . ولذلك فيجوز اتخاذ الاجراءات الأخرى غير الماسة بشخص المتهم أو حرمة مسكنه، كسماع الشهود والمعاينة وغير ذلك .

وعلى ذلك فوجوب الحصول على اذن باتخاذ اجراءات الدعوى بالنسبة لأعضاء مجلس الشعب مشروط بالآتي :

١ - ألا تكون الجريمة قد ضبطت في حالة تلبس .

٢ - أن تكون الاجراءات متشكلة في رفع الدعوى أو في اجراءات ماسة بشخص المتهم أو حرمة مسكنه .

فاذا تخلف شرط من الشرطين السابقين جاز اتخاذ الاجراءات الجنائية ايا كان نوعها دون الحصول على اذن من المجلس بذلك .

ثالثا - الجنائيات والجنح المنسوبة للموظفين اوتكليفها اثناء أو بسبب القيام بوظائفهم :

نصت المادة ٦٣/٣ اجراءات « وفيما عدا الجرائم المشار اليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات لا يجوز لمدير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجناية أو جنحة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها (١) .

وواضح من النص السابق أنه لا يورد قيда على النيابة العامة في تحريك ورفع الدعوى وانما يحدد اختصاصا وظيفيا للنائب العام والمحامي العام ورئيس النيابة لا يثبت لغيرهم من أعضاء النيابة العامة (٢) . ذلك

---

(١) عدلت بقانون ضمان حريات المواطنين لسنة ١٩٧٢ وذلك اتفاقا مع حكم المادة ٧٢ من الدستور .

(٢) ولعل هذا ما عنته محكمة النقض حين قضت بأن الفرض من نص المادة ٦٣ المعدلة بالتأتون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ ، كما يتبين من المذكرة الانشاحية للقانون ، هو وضع حماية خاصة للموظفين تقيهم كيد الافراد لهم ونزعهم الطبيعية للشكوى منهم ، فأوجب المشرع عرض موضوع الدعوى قبل تقديمها للقضاء على جهة عليا تستطيع بخبرتها تقدير الأمر وبحته بمزيد من العناية والاحود . قبل دفع الدعوى الجنائية . انظر نقض ١٩٥٨/١٢/١٥ مجموعة احكام نقض س ١٦ ، رقم ٧٥ ص ٣٦٨ .

ان القيود الاجرائية : من بينها الاذن انما هي عوائق اجرائية يختص بازالتها جهات أو أفراد لا احصاء لهم بتحريك أو رفع الدعوى الجنائية . أما اذا حدد القانون أعضاء معينين من بين أعضاء النيابة العامة لمباشرة اجراء من الاجراءات بصدد نوع معين من الجرائم فتكون بصدد الاختصاص الوظيفي ولستنا بصدد القيود الاجرائية على حرية النيابة العامة . ولا يجب أن يثير لبسا ما جرى عليه العمل وقضت به المحاكم من أنه يكفي أن يأذن النائب العام أو رئيس النيابة برفع الدعوى حتى يمكن مباشرة الرفع من أى عضو نيابة . فاذن هنا ليس الاذن الاجرائي انما هو تفويض في مباشرة الاختصاص الوظيفي والذي يتحدد بكل جريمة على حدة شأنه في ذلك شأن التفويضات عموما في مثل تلك الاختصاصات .

وعلى كل ، فالتواعد التي تحكم الجنايات والجنح المنسوب للموظفين العموميين (١) ارتكابها اثناء أو بسبب الوظيفة تتلخص في الآتي :

١٠ - جواز اتخاذ جميع اجراءات التحقيق الماس منها وغير الماس بشخص المتهم ، وذلك من قبل أى عضو من أعضاء النيابة العامة المختص بالتحقيق ودون اشتراط الحصول مقدما على اذن من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة (٢) . ولا يجوز هنا الاحتجاج بنص المادة التاسعة فقرة ثانية والتي تحظر اتخاذ أى اجراء من اجراءات التحقيق عندما يستلزم القانون لرفع الدعوى شكوى أو اذن أو طلب . ذلك أن الحالة المنصوص عليها بالمادة ٦٣ ليست اذا بالمعنى الاجرائي الوارد بالمادة ٣/٩ اجراءات .

ويستثنى من الحكم السابق الجرائم المشار اليها بالمادة ١٢٣ عمودت فقد أجازت الفقرة الرابعة من المادة ٦٣ بعد تعديلها رفع الدعوى الجنائية حتى بطرق الادعاء المباشر من المضرور من الجريمة .

---

(١) انظر في اعتبار موظفي مؤسسة مديرية التحرير من الموظفين العموميين وقتا للمادة ٦٣ اجراءات - نقض ١٠/٢٣/١٩٦٢ ؛ مجموعة احكام النقض س ١٥ ، رقم ٦٩ ، ص ٢٤٩ .

(٢) قارن ايضا الاحكام المشار اليها بهامش (٢) ص ١٥٨ .

٢ - لا يجوز رفع الدعوى بالنسبة لجنايات وجنح الموقفين التي تقع أثناء أو بسبب الوظيفة إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة . ولا يلزم أن يباشر إجراء رفع الدعوى بمعرفتهم بل يكفي أن يأذن احدهم برفع الدعوى ويتولى عضو النيابة المختص بمباشرة إجراءات الرفع (١) . فإذا تم رفع الدعوى من غير من ذكروا بالمادة ٦٣ دون الاذن منهم بذلك وقع باطلا وامتنع عن المحكمة الفصل في الموضوع (٢) . وبالنسبة للجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ عقوبات فيجوز للنيابة العامة تحريك الدعوى دون الحصول على اذن من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة ، ويجوز أيضا للمضروور من الجريمة رفع الدعوى بطريق الادعاء المباشر .

رابعا : جريمة انحراف الحدث سوء السلوك المتمثلة في الروق من سلطة الولى أو الوصى أو الام :

وقد نصت على هذه الحالة المادة ٣ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث . فقد اعتبر المشرع الحدث منحرفا اذا كان سوء السلوك

---

(١) انظر نقض ١٩٦٠/٣/٢١ ، مجموعة احكام النقض س ٧ ، رقم ٥٤ ، ص ٢٧٣ .

(٢) ولذلك يتمتع ايضا على المحكمة الاستثنائية ان تصدر للنقض للموضوع وانما يتمين عليها الحكم بطلان الحكم المستأنف وعدم القبول اذا ما اخطأت اول درجة وقضت في الموضوع في دعوى رفعت اليها دون اذن من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة .

وانظر اول مارس ١٩٦٥ ، مجموعة احكام النقض س ١٦ ، رقم ٣٩ ، ص ١٧٩ حيث قضت بأن بطلان الحكم لهذا السبب متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط اصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة فيجوز ابداءه في اى مرحلة للدعوى ويتمين على المحكمة ان تقضى به من تلقاء نفسها .

ولا يصح هذا البطلان بتوجيه التهمة في الجلسة وقبل التهم ذلك اذا شرط ذلك ان تكون المحكمة قد اتصلت بالدعوى اتصالا قانونيا . كما ان اشارة رئيس النيابة اللاحقة برفع الدعوى لا تصحح الإجراءات الباطلة السابقة .

ويرتبط على هذا ان المحكمة تكون ملزمة بالحكم بعدم القبول ، ولا يجوز لها ان تقضى بوقف الدعوى لحين استصدار اذن فان فعلت كان حكمها قابلا للطعن بطريق الاستئناف والنقض . انظر ايضا قضى ابطالى ٢٤ اكتوبر ١٩٥٧ ، المدالة الجنائية ١٩٥٨ ، ج ٢ ، رقم ١٢٣ ص ٣٩ .

ومارقا من سلطة أبيه أو وليه أو وصية أو غيابه أو عدم أهليته • ولا يجوز في هذه الحالة اتخاذ أى إجراء قبل الحدث ولو كان من إجراءات الاستدلال الا بناء على اذن من أبيه أو وليه أو وصيه أو أمه حسب الأحوال •

واذن الولي أو الوصى أو الأم ، بحسب الأحوال ، هو قيد على حرية النيابة في رفع الدعوى عن نعمة المروق من السلطة الأبوية • ويترتب على رفع الدعوى دون الحصول على اذن سابق وجوب الحكم بعدم قبول الدعوى والا كان الحكم في الموضوع باطلا •

ويخضع الاذن هنا للقاعدة العامة الواردة بالمادة التاسعة فقرة ثانية والتي مؤداها أنه في جميع الأحوال التي يستلزم فيها القانون شكوى أو اذنا أو طلبا لرفع الدعوى فلا يجوز اتخاذ إجراءات التحقيق فيها الا بعد تقديم الشكوى أو الحصول على هذا الاذن أو الطلب • ويضاف الى ذلك إجراءات الاستدلال بصريح النص •

## ٢ - صدور الاذن :

يصدر الاذن عموما بناء على طلب النيابة العامة • كما يجوز صدوره من الجهة المختصة بذلك حتى قبل أن تطلب النيابة العامة • ويجب أن يصدر كتابة وأن يكون محددا من حيث الوقائع والمنهمون (١) وذلك بالنسبة لأحوال الاذن السلبي والتي تندرج تحتها حالات الاذن في النظام الاجرائي المصري • والقاعدة هي أنه لا يجوز تجزئة الاذن بقصره على إجراء دون آخر ومع ذلك اذا كان القانون قد الزم جهة التحقيق بالالتجاء الى جهة الاذن بصدد إجراءات معينة فها يمكن أن تتم تجزئة الاذن بحيث لا ينصرف الاذن باتخاذ إجراء الى غيره من الإجراءات كما هو الشأن بالنسبة للجرائم المنسوبة الى القضاة حيث لا ينصرف الاذن بالتحقيق الى رفع الدعوى وانما يلزم الحصول على اذن برفع الدعوى •

## ٤ - الآثار المترتبة على صدور الاذن :

واذا صدر الاذن من الجهة المختصة ترتب عليه أن يعود للنياية العامة كامل حريتها في مباشرة إجراءات التحقيق ورفع الدعوى • بل لها أن تصرف في التحقيق كما يترأى لها • فيمكنها حفظ الاوراق اذا رأت أنه

---

(١) قانون في ذات المعنى نقض ١٠/٢٥/١٩٦٥ ، مجموعة احكام النقض س ١٦ ، رقم ١٤١ ، ص ٧٤٣ •

لا محل للسبر في الدعوى الجنائية أو أن تصدر أمرا بعدم وجود وجه لأقامتها (١) .

وحرة النيابة فيما سبق انما تتحدد بالنسبة للوقائع والمتهم (٢) . فالأذن برفع الدعوى على قاض لارتكابه جريمة لا يعجز للنيابة العامة رفع الدعوى عن جريمة أخرى تكشف التحقيق عنها . وكذلك لا تسرى هنا القاعدة الخاصة بأنه اذا تعدد المتهمون فالأذن برفع الدعوى ضد أحدهم يستبر اذا برفعهما ضد الباقيين (٣) . فهذه القاعدة التي رأينا تطبيقها بصدد الشكوى والطلب لا تسرى بالنسبة للأذن وذلك نظرا لاختلاف الأخير في طبيعته . واذا انصب الأذن على اجراءات التحقيق دون رفع الدعوى فلا قيمة لهذا التحديد ويمكن للنيابة العامة رفع الدعوى الا اذا نص القانون على خلاف ذلك كما هو الشأن في قانون السلطة القضائية .

وغنى عن البيان أنه اذا كان هناك متهمون مع القاضي أو مع عضو مجلس الشعب مثلا . ولا يلزم لتحريك الدعوى حيالهم أى قيد . فان عدم ذكرهم بأذن لا يحول دون اتخاذ اجراءات التحقيق ضدهم حتى قبل الحصول على الأذن .

---

(١) ولا يسرى هذا الحكم على الأذن برفع الدعوى الخاص بجرائم الموظفين العموميين نظرا لصدوره من جهة مختصة برفع الدعوى الجنائية وتملك الرئاسة القضائية والادارية بالنسبة لأعضاء النيابة .

(٢) وهذا بالنسبة لأحوال الأذن السلبي المأخوذ بها في النظام الاجرائى المصرى ، اما بالنسبة لنظام الأذن الإيجابى فائثر الأذن ينصرف الى الوقائع المحددة به دون المتهمين . ذلك أن الأذن الإيجابى هو إجراء تمر فيه البجة المختصة عن عدم اعتراضها على تحريك الدعوى بالنسبة لجريمة من نوع معين بغض النظر عن المتهمين فيها .

وحديث بالذكر أن محكمة النقض المصرية قد اعترفت بالأذن الإيجابى هو صورة من صور الطلب . وكان ذلك بمناسبة ما نص عليه القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عطيات التقاعد والذي نص في مادته التاسعة على عدم جواز رفع الدعوى أو اتخاذ إجراء فيها بالنسبة لجرائم التقاعد الا بناء على إذن من وزير المالية والاقتصاد . نفى ١٩٦٥/١٠/٢٥ . مجموعة أحكام النقض س ١٦ ، ١٤١ ، ص ٧٤٣ . وقد حاولت محكمة النقض في حكمها السابق أن تدلل على أن الأذن قاصر فقط على الأذن السلبي الذى يمتد فيه بشخص المتهم ، واغفلت كلية ممكنة توافر حالات الأذن الإيجابى والتي تتشابه مع الطلب في عدم الاعتداد بشخص المتهم .

(٣) وهذه القاعدة وإن لم تطبق بصدد أحوال الأذن السلبي الا انها تسرى بالنسبة لحالات الأذن الإيجابى أن وجدت .



وتطبق بصدد الاذن أيضا القواعد الخاصة بارتباط الجريمة المطلوب  
بشأنها الاذن بجريمة أخرى غير مقيدة فيها النيابة بقيود رفع الدعوى .

٥ - عدم تقييد الاذن بمدة معينة :

لم ينص المشرع على مدة معينة يلزم أن يصدر فيها اذن الجهة المختصة  
مادامت الجريمة أو الدعوى الجنائية المتعلقة بها لم تسقط بالتقادم ..

٦ - عدم قابلية الاذن للتنازل أو الرجوع :

إذا صدرت الجهة المختصة الاذن برفع الدعوى فلا يجوز لها الرجوع  
فيه ، وهذا مستفاد من نص المادة العاشرة التي قصرت التنازل عن الشكوى  
والطلب . ولا يجوز التقياس هنا لاختلاف طبيعة الاذن عن الشكوى والطلب  
اختلافا يؤدي الى اختلاف الملة مما يستتبع معه لقياس .

وإذا كان الاذن غير قابل للرجوع فيه فكذلك عدم الاذن لا يجوز  
الرجوع فيه . فلو أصدرت الجهة المختصة قرارا بعدم الاذن برفع الدعوى  
فلا يجوز لها الرجوع فيه مادامت الظروف التي صدر فيها قرار عدم الاذن  
لم تتغير . أما لو ظهرت أدلة جديدة مثلا أو اكتسبت بعض العناصر التي  
لم تكن قائمة وقت طلب الاذن في أول مرة ، فيجوز اصدار الاذن مادامت  
الدعوى لم تقادم .

وإذا رفعت النيابة العامة الدعوى بطون الحصول مسبقا على اذن بذلك  
فيجب على القاضي أن يصدر حكما بعبء قبول الدعوى . غير أن هذا الحكم  
هو من الأحكام الإجرائية التي لا تحول دون الرجوع الى الدعوى من  
جديد بعد الحصول على الاذن المطلوب .

---

١٩ - وقد قضت محكمة النقض الإيطالية بدورها الجمعية في ١٨  
نوفمبر ١٩٥٨ - المادة الجنائية ١٩٥٩ - ح ٢ . ٣١١ بأنه لا يجوز نظر  
الدعوى بالنسبة لتهمة بعينه في حرية إعانة التواتر الملحة إذا كان الاذن  
قد صدر بالنسبة لماكن المتهمين دون الطاعن .

## المفصل الثاني

### الجهات المختصة بتحريك ورفع الدعوى الجنائية

— تمهيد :

إذا كانت الدعوى الجنائية هي حق للدولة تمارسه عن طريق النيابة العامة ، فمن الطبيعي أن تختص تلك الأخيرة وحدها بتحريكها ورفعها الى القضاء ومباشرتها أمامه حتى يتحقق من الدعوى الغرض المرجو منها . ومعنى هذا أن النيابة العامة هي التي تملك ، بحسب الأصل ، تحريك الدعوى بأول عمل من أعمال التحقيق الذي تباشره منذ اللحظة التي يصل فيها نبأ الجريمة الى علمها ، وهي التي تتولى بعد ذلك ملاءمة رفع الدعوى الى القضاء من عدمه ، وإذا ما انتهت الى رفعها تعين عليها مباشرتها أمامه وملاحقتها حتى يصدر فيها حكم بات حول موضوع الادعاء أي حول ثبوت أو عدم ثبوت الحق في العقاب . وقد قنن المشرع هذا المبدأ في المادة الأولى من قانون الاجراءات حين نص فيها على أن « تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها » ، والزمها بتابعيتها أمام القضاء بالنص في الفقرة الثانية من نفس المادة على أنه « ولا يجوز ترك الدعوى الجنائية أو وقفها أو تعطيل سيرها الا في الأحوال المبينة في القانون » .

ومع ذلك فقد أورد المشرع استثناء على القاعدة السابقة وذلك بأن أجاز لبعض الجهات الأخرى غير النيابة العامة ، مكنة تحريك الدعوى الجنائية أو مكنة رفعها الى القضاء وذلك باختلاف هذه الجهات . ونص على هذا الاستثناء بالمادة الأولى حين أورد تحفظاً على المبدأ العام وذلك بالنسبة على أنه « ولا ترفع من غيرها الا في الأحوال المبينة في القانون » .

والجهات الأخرى التي عناها المشرع بجواز تحريكها أو رفعها للدعوى الجنائية دون النيابة العامة هي : قاضي التحقيق ومستشار الاحالة وغرد

المشورة ، وحالات تحريك الدعوى من قبل محكمة النقض ومحكمة الجنايات ، ورفع الدعوى من المحاكم بالنسبة لجرائم الجلسات ، وأخيرا رفع الدعوى من المضرور من الجريمة بطريق ما يسمى بالادعاء المباشر .

والحقيقة أن الحالات المكونة للاستثناء السابق قد تجد تبريرها في وحدة السلطة القضائية المنوط بها تحقيق العدالة الجنائية ، وأن تقسيم أعضائها الى أجهزة حكم وأجهزة تحقيق تشمل أيضا أعضاء النيابة العامة ، هو تقسيم يقصد به حسن سير الجهاز القضائي ككل ، ومن ثم يمكن التناضى عنه اذا ما قامت اعتبارات أخرى كالمحافظة على هيئة القضاء وللتى قد تتأثر بالتناضى عن الوقائع أو المتهمين غير من شملتهم الدعوى المرفوعة اليه ، أو احترام هيئة المحكمة وحفظ النظام بالجلسة ، كما قد تجد تبريرها في التطور التاريخي الذي مرت به الدعوى الجنائية من نظام الاتهام الفردي الى النظام التتبعي وارتباط ذلك بتطور النظر الى الجريمة من وجهة النظر الخاصة الى النظرة اليها بوصفها اعتداء على مصالح الجماعة الأساسية .

وأيا كانت الاعتبارات المبورة للاستثناء الخاص بتحريك ورفع الدعوى الجنائية من غير النيابة العامة ، فالذى نود التنبه اليه هو أن الاستثناء يقف فقط عند حد تحريك الدعوى أو رفعها ، فلا يمتد الى مباشرتها أمام قضاء الحكم . فمباشرة الدعوى أمام القضاء لا تكون الا من النيابة العامة . فنص المادة الأولى صريح في أن ~~الاحتفاظ للمثل~~ الاستثناء انما يتعلق فقط برفع الدعوى والذي يقصد به أيضا التحريك . أما المباشرة فتختص بها النيابة العامة دون غيرها . ولذلك فقد نصت المادة الثانية على أن يقوم النائب العام بنفسه أو بواسطة أحد أعضاء النيابة العامة بمباشرة الدعوى الجنائية كما هو مقرر بالقانون »

ومن أجل ذلك فإن صفة الخصم في الدعوى الجنائية لا تثبت الا للنيابة العامة حتى عند تحريك الدعوى أو رفعها من غيرها . ولا تثبت اطلاقا لأى من هذه الجهات حتى في حالات الادعاء المباشر والتي فيها تقتصر صفة الخصم المتعلقة بالمضرور على الدعوى المدنية التبعية دون الدعوى الجنائية . ذلك أن صفة الخصم انما تتحدد ليس بأجراءات التحريك أو الرفع وانما

بما ينشأ عن هذه الاجراءات من مراكز قانونية في محيط الرابطة الاجرائية والتي تكون فيها النيابة العامة هي صاحبة الادعاء والمختصة بمباشرة الاجراءات اللاحقة علي اتصال المحكمة بالدعوى حتى صدور حكم بات فيها برغم أن التحريك أو الرفع قد تم من غيرها .

وستتناول بالدراسة ١٠ النيابة العامة وخصائصها واختصاصات اعضائها . يودعها الجهاز المختص أصلاً بتحريك ورفع الدعوى. ومباشرتها بطلبها الجهات الأخرى التي لها استثناء مكنة تحريك الدعوى أو رفعها دون النيابة العامة .

## المبحث الأول

### النيابة العامة

- ١ - التعريف بها . ٢ - طبيعة النيابة العامة .
- ٣ - هيكل النيابة العامة . ٤ - اختصاصات أعضائها .
- ٦ - خصائص النيابة العامة : أولاً - التبعية التدريجية - رئاسة وزير العدل - رئاسة النائب العام - رئاسة المحامين
- ١٠ - رؤساء النيابة ومديري النيابة . ٦ - ثانياً - عدم تجزئة النيابة العامة . ٧ - ثانياً - استقلال النيابة العامة -
- النيابة العامة والسلطة التنفيذية - النيابة العامة والسلطة التشريعية - النيابة العامة والقضاء . ٨ - عدم مسؤولية النيابة العامة - المخاصمة - الرد .

#### ١ - التعريف بها :

النيابة العامة هي الجهاز المنوط به الدعوى الجنائية في تحريكها ورفعها ومباشرتها أمام القضاء . وقد نشأ هذا الجهاز عبر التطور التاريخي للأنظمة الاجرائية ابتداء من نظام الاتهام الفردي حتى الاتهام العام الذي يتولاه جهاز خاص بالنسبة لجرائم محددة والتي ترتكب اضاراً بالسلطة الحاكمة . وأخيراً مع تطور النظرة الى الجريمة بوصفها اعتداء على مصالح الجماعة قبل أن تكون اعتداء على مصالح خاصة للأفراد ظهرت فكرة النيابة العامة بوصفها جهازاً منوطاً به تحريك الدعوى الجنائية ورفعها أمام القضاء ومتابعتها الى حين الفصل فيها بحكم بات .

والواقع أن طبيعة النيابة العامة والاختصاصات الممنوحة لها تختلف باختلاف الأنظمة الاجرائية المختلفة ، التي تقف وراءها اعتبارات تتعلق بالفكر السائد في المجتمعات المختلفة . وسنتناول في البنود التالية طبيعة النيابة العامة والتي يتوقف عليها نطاق الاختصاصات الممنوحة لها والخصائص التي يتميز بها جهازها . كل ذلك في إطار النظام القانوني المصري .

## ٢ - طبيعة النيابة العامة :

لتحديد طبيعة النيابة العامة ينبغي بيان وضعها القانوني كجهاز من أجهزة الدولة ، وبعد ذلك مركزها القانوني في محيط الخصومة الجنائية .

### أولاً - مبادئ عامة في جهاز قضائي :

لقد كان للأصل الماريجي للنيابة العامة حدى كبير لدى الكثير من الفقه في نظره للنيابة العامة بوصفها مثلة للسلطة التنفيذية لدى القضاء . ومن أجل ذلك أنكر عليها الكثير الصفة القضائية . وقد رأينا كيف أن تأصيل الخصومة كرابطة اجرائية انما كان يقف وراءه دائماً فكرة إبعاد السلطة التنفيذية وتأثيرها على الدعوى الجنائية أمام القضاء عن طريق النيابة العامة .

والحقيقة هي أن الضمانة القضائية لا تتحقق كاملة الا اذا امتدت لتشمل المرحلة السابقة على الفصل في الدعوى وهي مرحلة التحقيق وجمع الأدلة . ولذلك فالوظيفة القضائية لكي تكون لها فاعليتها في المجتمع لا بد أن تبسط على جميع مراحل الدعوى من وقت التحريك حتى صدور الحكم . والنيابة العامة في هذا الصدد تمثل الجهاز القضائي المتحرك الذي يتولى الاعداد لمرحلة المحاكمة وجمع الأدلة تمهيداً للعرض على قضاء الحكم الذي ، في الواقع ، يعتمد على الأدلة التي جمعت وقيمتها ونادراً ما يقوم من جانبه بجمع أدلة جديدة .

وإذا كانت الدعوى الجنائية التي تختص بها النيابة العامة تخضع في نظامنا الاجرائي لمبدأ الملامة في الرفع الى القضاء ، فإن الضمانة القضائية لن تتحقق كاملة الا بالاعتراف بالصفة القضائية للنيابة العامة وبكونها جزءاً

من السلطة القضائية وليست شعبة من شعب السلطة التنفيذية كما ذهب البعض .

وظائنا القانوني يؤيد الصفة القضائية لجهاز النيابة العامة سواء من حيث السلطات الممنوحة لها أو من حيث استقلالها في مباشرة هذه السلطات دون خضوع لتوجيهات السلطة التنفيذية ، وذلك على النحو التالي :

١ - تملك النيابة العامة سلطة الملاءمة في تحريك ورفع الدعوى الجنائية ولها في سبيل ذلك اصدار أوامر قضائية تكون لها حجيتها أمام القضاء . وهي في هذا لا تختلف عن قضاء التحقيق بل تملك مكنت أوسع منه كما في الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم الأهمية . على حين أن الأنظمة الاجرائية التي تعتبر النيابة العامة شعبة من شعب السلطة التنفيذية تلزم النيابة العامة بتحريك ورفع الدعوى في جميع الأحوال حتى لمجرد التقرير بحفظ الأوراق .

٢ - تباشر النيابة العامة التحقيق وفقا للقواعد المقررة لقاضي التحقيق مراعية في ذلك جميع الضمانات المقررة للمتهم في هذا المجال .

٣ - اذا كانت النيابة العامة تخضع في نظامنا القانوني لاشراف وزير العدل الممثل للسلطة التنفيذية ، الا أنه اشراف اداري بحت وليس قضائيا ، وشأنها في ذلك شأن قضاء الحكم .

٤ - يخضع رجال النيابة للحصانات المقررة بقانون السلطة القضائية لرجال القضاء كما تسرى بشأنهم القواعد المقررة لتأديب القضاء .

واذا كانت النيابة العامة هي الجهاز الحركي للسلطة القضائية المنوط به مراعاة تطبيق القوانين الجنائية ، كقاعدة عامة ، فمن الطبيعي أن يناط بها أيضا حماية تطبيق القوانين الأخرى الماسة بمصالح جوهرية للجماعة وهذا ما يفسر اختصاصات النيابة العامة في غير المواد الجنائية كما سنرى .

ثانيا : النيابة العامة كطرف في الخصومة الجنائية :

تولى النيابة العامة تحريك الخصومة الجنائية لغرض ثابت ومحدد

وهو تطبيق القانون بصدد الواقعة المكونة للجريمة . وهى فى هذا تتحرك مستهدفة بفرض عام يمثّل فى المصلحة العامة فى عقاب المذنب . وهذا الهدف العام ينعكس على وظيفتها فى التحقيق الابتدائى بشكل يختلف عن وظيفتها فى الاتهام ومباشرة الدعوى أمام القضاء . ففى التحقيق الابتدائى تنحصر وظيفة النيابة فى الوصول الى الحقيقة الخاصة بشبوت الواقعة ونسبتها الى فاعلها . ولذلك فهى تباشره وفقا لذات القواعد المقررة لقانى التحقيق وتملك ذات مكناته فى التصرف فيه عند انتهائها منه . ويترتب على ذلك أنه وان كانت تتحرك الخصومة الجنائية والدعوى الجنائية بأول عمل من أعمال التحقيق الا أن الخصومة تظل ناقصة فى تلك المرحلة ولا تثبت للنّياية العامة صفة الخصم بالمعنى الاجرائى .

وعلى العكس من ذلك نجد موقف النيابة العامة عند تدخل القضاء واتصاله بالدعوى . فهنا فقط تثبت لها صفة الخصم بالمعنى الاجرائى ، وهو الذى يطلب من القضاء اصدار حكم أو قرار يعبر عن ارادة القانون بصدد واقعة معينة . وهى بوصف كونها خصما لا تمثل السلطة التنفيذية كما أراد البعض ، ولكن تمثل المجتمع ككل أو الدولة بجميع مقوماتها . والمصلحة التى تدفعها فى نشاطها هذا هى مصلحة المجتمع فى عقاب المذنب والتى تقابلها من الناحية الاخرى مصلحة المتهم فى اثبات براءته . ولذلك فالنيابة العامة وان اعتبرت خصما اجرائيا الا أنها لا تعبر عن صالح وانما عن صالح عام قد يتفق وصالح المتهم فى اثبات براءته . ولهذا السبب نجد أن القانون قد منح النيابة العامة جميع الحقوق الخاصة بالخصوم فى الدعوى وخصها بمكنات أوسع كى يمكنها من تحقيق المصلحة العامة المحركة لجميع نشاطاتها ولذات السبب سنرى أيضا أن للنّياية العامة أن تظن فى الاحكام لصالح المتهم وأن تفوض الرأى للمحكمة للحكم ببراءته .

## ٢ - هيكل النيابة العامة :

لقد نظم قانون السلطة القضائية جهاز النيابة العامة على أن يتولى رئاسته الادارية والقضائية ، فيما عدا نيابة النقض ، النائب العام واماونه عدد من المحامين العامين ورؤساء النيابة وكلائها ومساعدتها . وقد نصت

المادة الثانية اجراءات على أن « يقوم النائب العام بنفسه أو بواسطة أحد أعضاء النيابة العامة مباشرة الدعوى الجنائية كما هو مقرر بالقانون » . أما نيابة النقض فقد استحدثها قانون السلطة القضائية الجديد وأضفى عليها استقلالاً في مباشرة وظيفتها لدى محكمة النقض ( م ٢٤ ) ويكون لها بناء على طلب المحكمة حضور مداورات الدائرة المدنية والتجارية والأحوال الشخصية دون أن يكون لمثلها صوت معدود في المداورات .

والنائب العام يشمل اختصاصه كافة أنحاء الجمهورية ، أما باقي أعضاء النيابة العامة فتحدد اختصاصاتهم المكانيّة بقرار من وزير العمل بناء على اقتراح من النائب العام .

ويوجد بكل محكمة استئناف محام عام أول يعاونه عدد من أعضاء النيابة ويشمل اختصاصه الاطار المكاني لمحكمة الاستئناف . كما يوجد بكل محكمة ابتدائية النيابة الكلية التي يتولى ادارتها عضو بدرجة محامى عام يعاونه عدد من الاعضاء ويخضع لاشراف المحامى العام الاول المختص والنائب العام . كما تنقسم النيابة الكلية الى نيابات جزئية توجد كل واحدة منها بدائرة المحكمة الجزئية ويديرها عضو بدرجة رئيس نيابة أو وكيل نيابة أو مساعد نيابة ، ويكون ذلك تحت اشراف المحامى العام رئيس النيابة الكلية .

والنائب العام يجب أن تتوافر فيه جميع الشروط الواجب توافرها فيمن يعين مستشاراً بمحكمة النقض . أما المحامى العام فيجب أن تتوافر فيه الشروط الخاصة بمن يعين في منصب مستشار بمحكمة الاستئناف . ولا يلزم أن يكون من بين مستشارى المحكمة وانما يكفى أن تتوافر فيه شروط التعيين فيها .

أما باقي أعضاء النيابة العامة فيجب أن تتوافر فيهم الشروط الواجب توافرها فيمن يعين في وظائف القضاء المقابلة لها فيما عدا شرط السن .

ويكون تعيين رجال النيابة العامة ابتداء من وكيل نيابة فئة متزايدة فرار من رئيس الجمهورية ، وخلاف هؤلاء يكون تعيينهم وترقيتهم بقرار من وزير العدل . ويطلق أعضاء النيابة العامة عند تعيينهم اليمين القانونية ويكون حلفهم اليمين أمام وزير العدل .



ويتم تحديد مجال اقامتهم وظلهم ويدبهم للعمل في غير النيابة الكلية التابعين لها بقرار من وزير العدل بناء على اقتراح النائب . ويجوز للنائب العام نقل أو نذب أعضاء النيابة خارج دائرة اختصاصاتهم الكلية لمدة لا تزيد على أربعة أشهر . ويستثنى من ذلك نيابة النقض حيث يتم نذب مديرها وأعضائها لمدة سنة قابلة للتجديد بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأى رئيس محكمة النقض وموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية . وعلى ذلك فإن هيكل النيابة العامة يتصل الآتى :

**أولاً :** مكتب النائب العام . وهو يضم عددا من المحامين العامين ورؤساء النيابة العامة ووكلائها . ويلحق به ادارة التفتيش وادارة النيابات .

**ثانياً :** نيابة الاستئناف وهي بمقر كل محكمة استئناف ويشرف عليها محام عام أول يعاونه عدد من أعضاء النيابة ويديرها رئيس نيابة الاستئناف

**ثالثاً :** النيابة الكلية وهي تقع بمقر كل محكمة ابتدائية ويديرها محامى عام يعاونه عدد من أعضاء النيابة وهي تخضع فى الاشراف للمحامى العام الاول المختص بمحكمة الاستئناف التابعة لدائرتها .

**رابعا :** النيابة الجزئية وهي تقع بمقر كل محكمة جزئية وتكون تابعة للنيابة الكلية التى تقع هى فى دائرتها . ويديرها مساعد نيابة على الأقل أو وكيل نيابة أو رئيس نيابة . وهي تخضع فى الاشراف للمحامى العام للنيابة الكلية .

**خامساً :** نيابة النقض وتؤلف من مدير يختار من بين مستشارى النقض أو الاستئناف أو المحامين العامين يعاونه عدد كاف من الأعضاء فى درجة محام عام أو رئيس نيابة ويتم نذبهم بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأى رئيس محكمة النقض وموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية (١)

(٢٤م) .

هذا وقد أباح القانون لوزير العدل أن ينشئ بقرار منه نيابات متخصصة تختص بنوع معين من الجرائم أو من النشاط ومثال ذلك نيابة

---

(١) انشئت نيابة النقض مستقلة عن النائب العام لتفادى الجمع بين صفتى الخصم الاصلى والخصم المنضم وذلك بقصر وظيفتها على صفة الخصم المنظم وترك صفة الخصم الاصلى للنائب العام ومن يعاونه عند التقرير بالظمن بالنقض . راجع المذكرة الإيضاحية ص ٥ .

أمن الدولة ونيابة الأموال العامة ونيابة الشئون المالية ونيابة المخدرات ونيابة الأحوال الشخصية . وتعتبر هذه النيابة في حكم النيابة الكلية ويديرها محام عام أو رئيس نيابة يعاونه عدد من الاعضاء . ويتحدد اختصاص النيابة المتخصصة المكانى والنوعى بقرار وزير العدل المنشئ لها .

#### ٤ - اختصاصات النيابة العامة :

##### اولا - في المواد الجنائية :

١ - تتولى النيابة العامة فيما عدا نيابة النقض تحريك الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الجرائم وتقوم برفعها الى القضاء ومباشرتها امامه . وقد رأينا أنه اذا كانت هناك جهات أخرى يجوز لها استثناء تحريك الدعوى العمومية فانها هى الوحيدة التى تلك مباشرة الدعوى بعد تحريكها حتى فى الاحوال التى يكون التحريك قد وقع من غيرها .

٢ - تبأشر النيابة العامة : فيما عدا نيابة النقض - التحقيق فى مواد الجنع والجنابات طبقا للاحكام المقررة لقاضى التحقيق . وهى عندما تبأشر التحقيق الابتدائى انما تقوم بعمل قضائى . وقد راعى المشرع أنه لاغراضه فى اعطاء النيابة العامة هذا الاختصاص الى جانب حقها فى رفع الدعوى ومباشرتها باعتبار أنها جهاز لا يبنى سوى تطبيق القانون تطبيقا سليما دون مصلحة ذاتية فى الحكم على شخص بعينه .

٣ - تتولى النيابة العامة فيما عدا نيابة النقض سلطة الاتهام امام انقضاء وهى فى هذا تمثل الدولة للتوصل الى اقرار حقها فى العقاب ، وهى فى مباشرتها لهذه السلطة تبغى دائما الصالح العام فى تطبيق القانون تطبيقا سليما . ولذلك فهى تراعى هذا فى جميع تصرفاتها بخصوص الاتهام والمرافعة امام المحكمة .

٤ - تختص النيابة العامة فيما عدا نيابة النقض باصدار الأوامر الجنائية بالتطبيق للمادة ٣٣٥ مكررة من قانون الاجراءات الجنائية وذلك فى الجنع التى يحددها وزير العدل بقرار منه وفى المخالفات متى كان القانون لا يوجب الحكم فيها بالحبس أو بعقوبة تكميلية ولم يطلب فيها التضمينات أو الرد ، ولا يجوز أن يؤمر فيها بغير الغرامة على ألا تزيد على مائتى قرش . وتعتبر

هذه الأوامر في منزلة الأحكام القضائية إذا لم يعترض عليها المتهم أو إذا اعترض وغاب في جلسة المعارضة .

٥ - تتولى النيابة العامة فيما عدا نيابة النقض الاشراف على مأموري الضبط القضائي . فهؤلاء يكونون تابعين للنيابة العامة وخاضعين لأشرافها فيما يتعلق بأعمال وظيفتهم . وللنيابة العامة في اشرافها عليهم أن تطلب الى الجهة المختصة النظر في أوامر من تقع منه مخالفة لواجباته أو تقصير في عمله . ولها أن تطلب رفع الدعوى التأديبية عليه . وإذا ارتكب أحدهم فعلا يكون جريمة فيمكنها أن ترفع الدعوى الجنائية عليه . ويلاحظ أن النص لم يستلزم أن تباشر الدعوى التأديبية من النائب العام وحده . ولذلك يجوز أن يباشر هذا الاختصاص التأديبي أى عضو من أعضاء النيابة .

٦ - تساهم النيابة العامة وأيضاً نيابة النقض في تشكيل المحاكم . فهي كقاعدة عامة يجب أن تمثل في كل محكمة جنائية ويترتب على تخلفها بطلان الحكم الصادر كما سنرى تفصيلاً .

٧ - بالنسبة لأحكام الاعدام الحضورية أوجب المشرع على النيابة العامة عرض القضية على محكمة النقض في مدى ثلاثين يوماً من تاريخ الحكم . وتقدم النيابة العامة مذكرة برأيها في القضية خلال الخمسة عشر يوماً التالية . وهذا الواجب منصرف للنيابة كخصم أصلي ولا ينصرف اليها بوصفها خصماً منضماً كما هو الشأن في نيابة النقض .

٨ - تتولى النيابة العامة الاشراف على تنفيذ الأحكام لضمان التحقق من مشروعية سند التنفيذ ولا يتم التنفيذ الا بناء على طلب من النيابة العامة وفقاً لما هو مقرر بقانون الاجراءات الجنائية ( م ٤٦١ ) . وعليها أن تبادر الى تنفيذ الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية مع تخويلها حق الاستعانة بالقوة العسكرية مباشرة عند اللزوم ( م ٤٦٢ ) .

٩ - أعطى القانون للنيابة العامة حق الاشراف على المسجونين وعلى الحالات المدة للتدابير الوقائية وغيرها من الأماكن التي تستعمل للحبس

وتحيط وزير العدل بما يبدو لها من ملاحظات ( م ٢٧ س ٠ ق ٠ ) ويختص كل وكيل نيابة بالاشراف على هذه الأماكن القائمة بدائرة اختصاصه .

ثانيا - اختصاصات النيابة العامة في غير المواد الجنائية :

لقد أعطى المشرع للنيابة العامة اختصاصات تتعلق ببعض المسائل المدنية والتجارية والأحوال الشخصية ، وكذلك خولها اختصاصا يتعلق بأمور ادارية ، وذلك على النحو التالي :

١ - أوجب المشرع على النيابة العامة التدخل في الأحوال التي تطلب منها المحكمة ذلك في المسائل المتعلقة بالنظام العام والآداب ( م ٩٠ مرافعات ) .

٢ - يجوز للنيابة العامة أن تتدخل أمام محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية في القضايا الخاصة بالقصر وبمعدومي الأهلية والغائبين والأوقاف الخيرية والهبات والوصايا المرصودة للبر . وكذلك في حالات التنازع بين جهات القضاء وفي أحوال عدم الاختصاص لانتفاء الولاية وفي رد القضاة وأعضاء النيابة ومخاضتهم وفي التفالس والصلح الواقعي ، وفي غير ذلك من الدعاوى التي لها علاقة بالمصلحة العامة أو بالنظام العام ، أو الآداب العامة ، ويكون تدخل النيابة في أية حالة كانت عليها الدعوى قبل اقفال باب المرافعة فيها ( م ٨٩ مرافعات ) .

٣ - تتدخل النيابة العامة كطرف منظم في جميع الطعون المدنية أمام محكمة النقض وتبدى آراءها بصفة استشارية دون أن تعتبر خصما فيها . وهذا هو اختصاص نيابة النقض فقد أجازت المادة ٢٤ س ٠ ق - حضورها المدولة بناء على طلب المحكمة في المسائل المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية .

٤ - للنيابة العامة أن ترفع بعض الدعاوى نظرا لأهميتها الاجتماعية كدعوى ائهار الافلاس ( ١٩٦ تجارى ) ودعوى حل الجسميات ( ٩٦ مدنى ) .

٥ - يختص النائب العام بمباشرة الدعوى التأديبية على القضاة ( م ٩٩ س ٠ ق ٠ ) .

٦ - تتولى النيابة العامة مع وزارة العدل الاشراف والرقابة على ادارة

المحاكم المتحصلة من الرسوم والودائع والغرامات والكفالات وغيرها  
وتقوم بالتفتيش على ذلك في أى وقت ( م ٢٩ س ٥ ) •

#### ٢ - توزيع اختصاصات أعضاء النيابة العامة :

إن الاختصاصات السابقة المقررة للنيابة العامة إنما يباشرها عن طريق  
أعضائها وعلى رأسهم النائب العام • وتختلف اختصاصات أعضاء النيابة  
بحسب وظائفهم على النحو التالى :

##### أولا - النائب العام :

القاعدة هي أن الدعوى العمومية يختص بمباشرتها النائب العام ،  
ويجوز له أن يوكل هذا الى أحد أعضاء النيابة العامة المعينين لذلك فيما  
عدا الأعضاء المنتدبين بنيابة التقض • وإذا كان النائب العام له الاختصاص  
الاصيل برفع الدعوى العمومية وتحريكها ومباشرتها فإنه يمارس هذا  
الاختصاص بحكم وظيفته وبالتالى فإن أعضاء النيابة المعينين قانونا والذين  
يعتبرهم القانون وكلاء للنائب العام يمكنهم مباشرة هذه الاختصاصات  
دون حاجة الى توكيل خاص بكل قضية أو بكل دعوى • وما دام النائب  
العام هو صاحب الحق في مباشرة الدعوى واستعمالها فله أن يصدر  
تعليماته الخاصة الى أعضاء النيابة بمناسبة رفع الدعوى أو تحريكها أو  
مباشرتها • وبالاختصار فإن النائب العام هو صاحب الاختصاص الاصيل  
بكل ما يتعلق بالدعوى العمومية من تحريك ورفع ومباشرة •

##### الاختصاصات الذاتية للنائب العام :

إذا كانت الاختصاصات السابقة للنائب العام يمكن أنه يباشرها  
أعضاء النيابة نيابة عنه بحكم وظائفهم ، فإن هناك اختصاصات أخرى  
للنائب العام لا يمكن أن يباشرها غيره الا بتفويض خاص منه الى من أباح  
القانون تفويضه في ذلك •

وهذه الاختصاصات الذاتية هي :

١ - للنائب العام أن يلقى الأوامر بأن لا وجه لاقامة الدعوى العمومية  
الصادرة من النيابة العامة بعد التحقيق وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ

صدوره ، ويشترط لذلك ألا يكون قد صدر قرار من غرفة المشورة برفض الاستئناف المرفوع عن هذا الامر ، بناء على طعن المدعى بالحقوق المدنية .

٢ - اذا كان ميعاد الاستئناف في الجنع والمخالفات هو عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضورى أو المعتبر حضوريا وذلك بالنسبة للنيابة العامة ، فان هذه المدة بالنسبة للنائب العام هي ثلاثون يوما من وقت صدور الحكم ( م ٤٦٠ اجراءات ) . واذا كان التقرير بالاستئناف يحصل في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم فان التقرير بالاستئناف بالنسبة للنائب العام يمكن أن يكون في قلم كتاب المحكمة المختصة بنظر الاستئناف . ولا شك أن المشرع راعى في اطالة المدة اعتبارات الصالح العام في كفالة الرقابة والاشراف من قبل النائب على جهاز النيابة العامة ضمانا للتطبيق السليم للقانون .

٣ - للنائب العام وحده حق الطعن بالنقض في أوامر مستشار الاحالة وغرفة المشورة الصادرة بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية أو بتأييد القرار الصادر بذلك من سلطة التحقيق ( ١٩٣ ، ٢١٢ ) . كما له حق الطعن بالنقض في أوامر مستشار الاحالة الى المحكمة الجزئية ( م ١٩٤ ) .

٤ - يختص النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة بالأذن برفع الدعوى في المخالفات والجنع المنسوبة لموظف أو مستخدم عام أو رجل ضبط تكون قد وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها عدا الجرائم المشار اليها في المادة ١٢٣ عقوبات .

٥ - اذا طلبت النيابة العامة التماس إعادة النظر فيكون ذلك بواسطة النائب العام فهو وحده الذى يحق له طلب إعادة النظر . واذا كان الطالب غير النيابة العامة فعليه تقديم الطلب الى النائب العام بمرضىة بين فيها الحكم المطلوب إعادة النظر فيه الوجه الذى يسند عليه ويشفمه بالمستندات . وفي جميع الأحوال يرفع النائب العام طلب إعادة النظر سواء كان مقدما منه

أو من غيره مع التحقيقات التي يكون قد رأى اجراءها الى محكمة النقض  
بتقرير يبين فيه رأيه والأسباب التي يستند عليها ( م ٤٤٢ اجراءات ) .

#### ثانيا - مساعد النائب العام :

يختص مساعد النائب العام بجميع ما للنائب العام من اختصاصات  
عادية وذاتية وذلك بالنسبة للجمهورية كلها . ويكون ذلك فقط في حالة  
غيابه أو غلو منصبه أو قيام مانع لديه . وبمعنى آخر يعتبر مساعد النائب  
العام في حكم النائب العام عند توافر ظرف من الظروف السابقة .

#### ثالثا - المعامى العام الأول لدى محاكم الاستئناف :

رأينا أن المعامى العام الأول يكون على رأس جهاز النيابة العامة في  
دائرة كل محكمة استئناف . وقد خوله القانون سلطات النائب العام في  
حدود الاختصاص المكاني لمحكمة الاستئناف التي يوجد في دائرتها .  
وهو في هذا النطاق يكون كالنائب العام ، يملك جميع اختصاصاته العادية  
والاستثنائية أو الذاتية على حد سواء . فله مثلا حق الطعن بالاستئناف  
في الجنب والمخالفات في ميعاد ثلاثين يوما .

وقد ثار التساؤل عما اذا كان النائب العام يملك الاشراف على المعامى  
العام في دائرة اختصاصه حتى بالنسبة للاختصاصات الذاتية أو الاستثنائية؟  
اختلف الفقه في هذا المجال وذهب رأى الى أنه ليس للنائب العام أن يلقى  
أمرا أصدره المعامى العام في دائرة اختصاصه نظرا لأنه يتمتع في هذه  
الدائرة بذات الاختصاصات المخولة للنائب العام .

وقد ذهب محكمة النقض المصرة الى التفرقة بين الاختصاصات العادية  
والاختصاصات الذاتية التي يباشرها المعامى العام بوصفه نائباً عاما في دائرة  
اختصاصه . وقضت بأن للنائب العام سلطة الاشراف القضائي على تصرفات  
المعامى العام التي يزاولها في حدود الاختصاص العام المخول لسائر أعضاء  
النيابة ، أما عدا ذلك من الاختصاصات الذاتية للنائب العام التي يزاولها  
استثناء فليس للنائب العام سلطة التعقيب عليه فيما يقرره بشأنها .

غير أنه يلاحظ أن سلطة المحامي العام في مزاوله الاختصاصات الذاتية للنائب العام وإن كانت غير خاضعة للتحقيب كما قررت محكمة النقض المصرية إلا أنها تمنع النائب العام من مزاوله ذات الاختصاصات الذاتية الممنوحة له قانوناً . والقول بغير ذلك معناه أن سلطة المحامي العام تفتى سلطة النائب العام الذاتية وهو أمر لا يمكن التسليم به باعتبار أن النائب العام هو رئيس جهاز النيابة العامة كله بما فيه المحامي العام . وعلى ذلك إذا كان النائب العام لا يملك التحقيب على قرار المحامي العام بإلغاء أمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى لأنه باشره في حدود سلطاته الذاتية، فإن النائب العام يملك أن يفتى قرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى وافق عليه المحامي العام، لأن موافقة المحامي العام لا تفتى ما للنائب العام من سلطات منحها القانون إياه للإشراف على جهاز النيابة بأكمله . وهذا ما عتته محكمة النقض بقولها أن القانون حول المحامين العاملين لكل منهم في دائرة اختصاصه كافة الحقوق والاختصاصات القضائية للنائب العام ليصبح من سلطات القضاء أوامر الحفظ الصادرة من أعضاء النيابة وأنظمت بالاستئناف في الميعاد الطويل على ألا يسد ذلك ما للنائب العام من حق الإشراف باعتباره صاحب الدعوى العامة والتأتم على شئونها . ومعنى ذلك أن المحامي العام يعتبر في علاقته بالنائب العام كأحد رؤساء النيابة وإن كان يتميز عنهم بأنه يملك اختصاصات النائب العام الذاتية أو الاستثنائية في دائرة اختصاصه .

فخلاصة القول إذن هي أنه بالنسبة للسلطات الاستثنائية التي يباشرها المحامي العام بوصفه نائباً عاماً في دائرة اختصاصه لا يملك النائب العام التحقيب عليها إذا ما باشرها المحامي العام . فإذا لم يباشرها هذا الأخير كان من حق النائب العام مباشرتها . فإذا وافق المحامي العام على حكم محكمة أول درجة فللنائب العام حق استئنافه في ميعاد ثلاثين يوماً . وإذا وافق المحامي العام على أمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى فللنائب العام المزاولة في خلال ثلاثة أشهر . وهذا ما قضت به أيضاً محكمة النقض المصرية وقررت أنه



فيما عدا الاختصاصات الاستثنائية التي خص القانون بها النائب العام وحده فيكون شأن المحامي العام شأن باقي أعضاء النيابة يخضع لأشراف النائب العام ، وهو لا يتحقق إلا إذا شمل الناحيتين القضائية والإدارية على السواء ، ومن ثم يكون قرار النائب العام بالغاء أمر الحفظ الصادر من أحد أعضاء النيابة صحيحا منتجا لأثاره القانونية بالرغم من معاقبة المحامي العام على أمر الحفظ (١) .

وجدير بالذكر أن الاختصاصات الممنوحة للمحامي العام لدى محكمة الاستئناف لا يتمتع بها غيره من المحامين العاملين بمكتب النائب العام أو المحامي العام الأول الذي لا يباشر اختصاصا في وجود النائب العام إلا في حدود نصوص هذا الأخير .

وللمحامي العام الحق في التصرف في جميع القضايا سواء بالأحالة إلى محكمة الجبايات أو بالتقرير بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية فيها (م ٢٠٩ ، ٢١٤) .

#### د)با - المحامي العام لنيابة الكلية :

وهو يباشر اختصاصات المحامي العام في دائرة اختصاص المحكمة الابتدائية .

#### هـ)با - رئيس النيابة :

يسائر رئيس النيابة جميع الاختصاصات العادية لنيابة العامة من تحريره ووقع واستعمال للدعوى الجنائية شأنه في ذلك شأن أي عضو من أعضاء النيابة . وتكون تلك المباشرة تحت الاشراف الإداري وانضائي للمحامي العام وللنائب العام . غير أن هناك اختصاصات ذاتية لرئيس النيابة يباشرها بحكم وظيفته ولا يمكن مباشرتها من دونه من الأعضاء وهذه الاختصاصات هي :

١ - يكون تمثيل النيابة العامة أمام محكمة النقض بواسطة رئيس نيابة على الأقل .

---

(١) نقض ١٨ نوفمبر ١٩٥٨ ، مجموعة الإعدام من ٩ - رقم ٢٣١ .

٢ - لرئيس النيابة حق الفاء للأمر الجنائي الذي يصدره وكيل النيابة لخطأ في تطبيق القانون وذلك في خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره .

٣ - له رفع الدعوى في الجنب الخاصة بالموظفين والمستخدمين العموميين ورجال الضبط . اذا كانت وقعت منهم أثناء أو بسبب تأدية وظائفهم فيما عدا الجرائم المشار إليها بالمادة ١٢٣ عقوبات فيمكن تحريك الدعوى ورفعها وفقا للقواعد العامة .

#### سادسا - وكيل النيابة :

يملك وكيل النيابة مباشرة جميع الاختصاصات العادية للنيابة العامة والتي يملكها النائب العام والمحامي العام ورئيس النيابة ، وهي الاختصاصات المتعلقة بتحريك الدعوى العمومية ورفعها ومباشرتها وذلك فيما عدا الاختصاصات الاستثنائية أو الذاتية التي خص بها القانون النائب العام والمحامي العام ورئيس النيابة . ولا يملك مباشرة الاختصاصات الذاتية الا بتفويض خاص من النائب العام وفي هذه الحالة يصدر التصرف أو الاجراء باسم هذا الأخير .

وفيما يتعلق بمدى خضوع وكيل النيابة لاشراف النائب العام وتوجيهاته نرحبها الى حين الحديث عن التبعية التدريجية في النيابة العامة .

وقد اختص المشرع وكيل النيابة من الفئة الممتازة باختصاص ذاتي لا يملكه من هم دونه من أعضاء النيابة العامة وهي أن الأوامر الجنائية لا تصدر الا من وكيل نيابة من الفئة الممتازة مساعد النيابة أو وكيل النيابة من الفئة العادية اصداها وذلك بناء على قرار وزير العدل بتحديد الجنب التي يجوز فيها لوكلاء النيابة اصدار الأمر الجنائي بالتطبيق للمادة ٣٢٥ مكررا اجراءات .

#### سابعا - مساعد النيابة :

وهنا يملك جميع الاختصاصات العادية للنيابة العامة التي يملك مباشرتها وكيل النيابة ما عدا الاختصاص الخاص باصدار الأوامر الجنائية فهو اختصاص ذاتي لوكيل النيابة من الفئة الممتازة .

### ثامنا - معاون النيابة :

وهو لا يملك القيام بأى اجراء من اجراءات التحقيق ورفع الدعوى الا بناء على اتداب بذلك .

### هـ - خصائص النيابة العامة :

تختص النيابة العامة بخصائص تميزها عن غيرها من أجهزة الدولة وتحكم تصرفاتها باعتبارها الجهاز المنوط به مباشرة كل ما يتعلق بالدعوى العمومية الناشئة عن جريمة .

وتلخص هذه الخصائص فى الآتى :

١ - التبعية التدريجية .

٢ - عدم التجزئة .

٣ - استقلالها عن باقى الأجهزة .

٤ - عدم مسئولية أعضائها .

وهذه الخصائص تميزت بها النيابة العامة ضمانا للتطبيق السليم للقانون ولكفالة عدالة جنائية سليمة .

### اولا - التبعية التدريجية :

لقد نص قانون نظام القضاء على أن رجال النيابة العامة تابعون لرؤسائهم دون غيرهم بترتيب درجاتهم ثم لوزير العدل ( م ٢٦ س ٠ ق ٠ ) .

ولكن ما هى حدود هذه التبعية التدريجية التى وردت بتلك المادة ؟ هذا ما سوف نستوضحه فى النقاط التالية :

### ١ - وثلاثة وزير العدل :

ان نص المادة ٢٦ من قانون السلطة القضائية صريح فى أن جميع أعضاء النيابة العامة وعلى رأسهم النائب العام تابعون لوزير العدل . ولذلك فان لوزير العدل حق الرقابة والاشراف على النيابة العامة وأعضائها بما فيهم النائب العام ( م ١٢٥ س ٠ ق ٠ ) .

ولتفهم حدود سلطة اشراف الوزير على النيابة العامة يجب أن نفرق بين نوعين من الاشراف ، الاشراف الادارى والاشراف القضائى .

بالنسبة للاشراف الادارى يملك الوزير الرقابة على تصرفات أعضاء النيابة العامة بحكم كونهم موظفين عموميين وليس الاشراف على تصرفاتهم القضائية أى التى تتعلق باختصاصاتهم فى تحريك الدعوى العمومية ومباشرتها . ومعنى ذلك أن رقابته عليهم تقف فقط عند حد التأكد من حسن قيامهم بواجباتهم الوظيفية فى حدود القانون . ومثال ذلك تأخر عضو النيابة وأعماله فى التحقيق وتقصيره فى أداء واجبه مما أدى مثلا الى فوات مواعيد الطعن أو عدم تصرفه فى التحقيق رغم الانتهاء منه .

ورئاسة وزير العدل للنائب العام تلزمه بإحاطة الوزير بالقضايا العامة والالتزام بتوجيهاته بصنددها مادامت هذه التوجيهات لا تتعلق بالإجراء القضائى أو بانصراف فى الدعوى العمومية .

وتظهر سلطة الوزير الرئاسية ، محيط الاشراف الادارى بالنسبة لتفقات أعضاء النيابة وتحديد مجال انقسامهم ، اختصاصاتهم المكانية والنوعية وندهم من مكان آخر . ولوزير العدل أن يوجه تنبيها لأعضاء النيابة الذين يخونون واجباتهم ، خلافا بسيطا بعد سماع اقوالهم بصورته ( ١٣٦ / ١ س . ق ) .

وأما بالنسبة للاشراف القضائى فلا يملك وزير العدل وفقا للقانون المصرى أى اختصاص قضائى بقتضاء بنك الاشراف على اساسة العامة . ويرتب على ذلك أنه لا يجوز للوزير أن يأمر أحد أعضاء النيابة العامة أو النائب العام بالتصرف فى الدعوى العمومية بصورة معينة ، كما لا يملك أن يرفع الدعوى العمومية لأنها من اختصاص النائب العام بحكم القانون وليس للوزير أى اختصاص قضائى فى هذا المجال . كما أنه لا يملك أن يأمر بخطط الأوراق فى دعوى معينة أو يأمر بإصدار أمر بأن لا وجه لاقامة دعوى أو أن يأمر النائب العام أو أحد أعضاء النيابة بمثل ذلك فيعتبر الوزير قد تجاوز اختصاصه ، وبالتالي لا يترتب على مخالفة هذه الأوامر من

قبل أعضاء النيابة أى بلان . كما لا يترتب أيضا على هذه المخالفة أى جزاء ادارى ، لأن العزاملت الادارية ترتبط بالمسئولية . ولا مسئولية على عضو النيابة الذى يخالف أمر الوزير الذى يصدره متجاوزا اختصاصاته .

فخلاصة القول هذه أن تسمية أعضاء النيابة لوزير العدل هى تسمية ادارية فقط وليست قضائية .

## ٢ - رئاسة القضاة العام :

بالنسبة لتسمية أعضاء النيابة عدا نيابة النقض للنائب العام فلاحظ أنها تسمية ادارية وقضائية فى الوقت ذاته . فالنائب العام هو رئيس جهاز النيابة العامة بكافة أعضائه ، عدا أعضاء نيابة النقض الذين يتبعون رؤسائهم وبالتالي له اشراف ادارى عليهم . وهو أيضا المنوط به رفع الدعوى العمومية ومباشرتها بواسطة أعضاء النيابة وبالتالي فله عليهم اشراف قضائى وذلك على التفصيل الآتى :

(١) الاشراف الادارى ويتل فى الآتى : ١ - تعيين محل إقامة أعضاء النيابة وتقدم وتذهبهم يكون بناء على اقتراح النائب العام ٢ - للنائب العام توزيع أعضاء النيابة بدائرة المحكمة المعين بها وله حق تدعيم خارج هذه الدائرة لمدة لا تزيد على أربعة أشهر ، كما له عند الضرورة أن يندب أحد نواب النيابة أو وكلائها للقيام بعمل رئيس نيابة لمدة لا تزيد على أربعة أشهر . ٣ - يقيم النائب العام الدعوى التأديبية على أعضاء النيابة العامة عند ارتكابهم ما يستوجب المحاكمة التأديبية . ٤ - للنائب العام حق توجيه التية الى رجال النيابة عند تصديرهم فى أداء واجباتهم كاهمال العضو فى التصرف فى التحقيق أو خروجه مواعيد المعلن نتيجة قصور منه ، كما له حق وقف عضو النيابة الذى يجرى معه تحقيق عن العمل الى أن يتم الفصل فى الدعوى التأديبية ( م ١٢٩ س ٥ ق ) ~

وغنى عن البيان أن هذا الاشراف الادارى من قبل النائب العام يشمل جميع أعضاء النيابة بما فيهم المحامون المأمونون .

**ج) الاشراف القضائى :** لقد خصى قانون الاجراءات وقانون السلطة القضائية النائب العام بحق رفع الدعوى العمومية ومباشرتها سواء بواسطته أو بواسطة أعضاء النيابة . كما خصه باختصاصات ذاتية أو استثنائية لها الصبغة القضائية لكي يكفل له الاشراف القضائى على أعضاء النيابة في مباشرتهم لوظيفة النيابة العامة . ولذلك فلنائب العام حق توجيه تعليماته وأوامره الى أعضاء النيابة ، عدا نيابة النقض ، بخصوص مباشرتهم لكل ما يتعلق بالدعوى العمومية لأنهم يعتبرون وكلاء عنه في مباشرتها . ويترتب على مخالفتهم لهذه التعليمات أو الأوامر البطالان لتصرف عضو النيابة ، لأنه بذلك يكون قد خرج عن حدود الوكالة القانونية له .

غير أن التزام أعضاء النيابة بأوامر النائب العام والتي يترتب على مخالفتها البطالان لا يكون في جميع الاجراءات التي يباشرها عضو النيابة . ذلك أن اجراءات الدعوى العمومية منها ما يباشره عضو النيابة بوصفه وكيلًا عن النائب العام ومنها ما يباشره بوصفه أصيلاً . بمعنى أن بعض الاختصاصات يستمد وكيل النيابة صفتها من وكالة القانونية للنائب العام ، ومنها ما يستمد صفتها واختصاصه بمباشرتها من القانون ذاته وبوصفه أصيلاً . ولكن ما هي الحالات التي يكون فيها وكيل النيابة أصيلاً والحالات التي يكون فيها وكيلًا عن النائب العام ؟

هنا يتعين التفرقة بين اختصاص النيابة بالاتهام واختصاصها بالتحقيق واختصاصها بالرافعة .

#### (١) الاتهام :

عندما يباشر أعضاء النيابة اختصاصهم الاتهامي فانهم يباشرونه نيابة عن النائب العام . ذلك أن سلطة الاتهام هي من اختصاص النائب العام التي يباشرها بنفسه أو بواسطة أعضاء النيابة . وهذا هو ما عبر عنه المشرع في المادة الثانية من قانون الاجراءات بأن يقوم النائب العام بنفسه أو بواسطة أحد أعضاء النيابة العامة مباشرة الدعوى الجنائية كما هو مقرر

بالقانون . ولذلك ففى مباشرة هذه السلطة يكون أعضاء النيابة وكلاء عن النائب العام وليسوا أصلاء . ويترتب على مخالفتهم لأوامر النائب العام بطلان التصرف الذى يعبره وكيل النيابة أو عضو النيابة عموما خلافا لأوامر النائب العام فضلا عن مسئولية الادارية . ولكن متى تبدأ سلطة الاتهام التى فيها يلتزم أعضاء النيابة بأوامر النائب العام ؟ بمجرد الانتهاء من التحقيق تبدأ صفة عضو النيابة كسلطة اتهام حينما يبدأ أول اجراء من اجراءات التصرف فى الدعوى بمد التحقيق . فتصرف عضو النيابة فى الدعوى بالأمر بأن لاوجه لاقامتها أو بإحالتها الى المحكمة أو مستشار الاحالة هو استعمال لسلطة فى الاتهام التى يباشرها وكلا عن النائب العام . ولذلك فهو يلتزم بأوامر النائب العام فى هذا الصدد والا كان تصرفه باطلا لخروجه عن حدود وكالته التى رسمها القانون له بمجرد تعيينه عضوا بالنيابة العامة . وتطبيقا لذلك اذا أمر النائب العام وكيل النيابة باصدار أمر بأن لاوجه لقيامه برفع الدعوى يكون باطلا لمخالفته لأمر الأسيل وهو النائب العام وتعيين على المحكمة فى هذه الحالة الحكم بعدم قبول الدعوى . واذا أمر النائب العام عضو النيابة برفع الدعوى فحفظها وكيل النيابة أو أصدر فيها أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى فان هذا الأمر يعتبر باطلا ولا يكتب به المتهم أى حق من الحقوق (١) .

أما قبل مرحلة التصرف فى التحقيق فلا تتوافر سلطة الاتهام لوكيل النيابة .

#### (ب) التحقيق :

ان اختصاص أعضاء النيابة بالتحقيق هو اختصاص أصيل لا يستبوعه من النائب العام وانما من القانون مباشرة . فلماذا ١٩٩ اجراءات خولت النيابة العامة مباشرة التحقيق فى الجنىح والجنايات . فمضبو النيابة يستمد حقه فى التحقيق الابتدائى لا من رئيسه ، بل من القانون نفسه . وقضت محكمة التفضى المصرية بأن هذا هو المستمد من نصوص القانون فى

(١) عكس هذا الراى الدكتور محمود مصطفى ، ص ٦١ وان كان متفقا فى نقطة البداية .

مجسوه كما تليه طيبة اجراءات التحقيق باعتبارها من الأعمال القضائية البحتة فلا يتصور أن يصدر أى قرار أو أمر فيها بناء على توكيل أو امانة ، بل يجب - كما هو الحال في الأحكام - أن يكون من أصدرها من عنده هو باسمه ومن تلقاه نفسه (١) . و يترتب على ذلك أن أوامر النائب العام بخصوص التحقيق لا يترتب عليها بطلان الاجراء الذى اتخذته وكيل النيابة وإن كان لا يمنع من المؤاخذه الادارية ان وجد ما يبرر قيلمها . فلذا أمر النائب العام عضو النيابة بتفتيش منزل أحد الأشخاص فلم يمثل وكيل النيابة ظرا لعدم وجود ما يبرر ذلك ، أو أمره بعدم التفتيش فقام وكيل النيابة باجرائه فان ما يترتب على التفتيش كاجراء من اجراءات التحقيق يظل قانونا صحيحا ومتجا لآثره رغم مخالفة ذلك لأوامر النائب العام . وبطيبة الحال فان هذه المخالفة لاتمنع النائب العام من مباشرة اختصاصه الرسمى بسحب القضية من وكيل النيابة المحقق وتحقيقها بنفسه أو نعب أحد أعضاء النيابة الآخرين لذلك . وحتى في حالة النصب يكون لوكيل النيابة المنتدب الحرية التامة في التحقيق ، لأن أعمال التحقيق يقوم بها وكيل النيابة بوصفه أميلا يستمد سلطته باختصاصه من القانون وليس من قرار النصب الذى لا يتعدى أثره اضافة الاختصاص المكالى أو النوصى على وكيل النيابة .

وجدير بالذكر أن تحريك الدعوى العمومية يتم بمجرد أول عمل من أعمال التحقيق . وما دام الأمر كذلك فالتحريك يقوم به وكيل النيابة أيضا بوصفه أميلا . فبمجرد اخطاره بالجريمة عليه أن يتخذ فيها اجراء من اجراءات التحقيق ومن ثم يتم تحريك الدعوى . يترتب على ذلك أن مخالفة وكيل النيابة لأمر النائب العام بعدم تحريك الدعوى العمومية أى بعدم اجراء أى تعقيق فيها لا يترتب عليه بطلان الاجراء الذى تم بالمخالفة للأمر السابق . والقول بنير ذلك يؤدى الى بطلان جميع التحقيقات التى يقوم بها وكيل النيابة بالمخالفة لأمر النائب العام بعدم تحريك الدعوى وبالتالي الى مد اختصاص النائب العام كأصيل بالنسبة الى ما يعاوزه

---

(١) نقض ٢٢ يونيو ١٩٤٢ ، مجموعة القواعد س ٥ ، رقم ٤٢٢ .



سلطة الاتهام. ذلك أن التحريك لا يدخل على الإطلاق في سلطة الاتهام التي تبدأ منذ لحظة التصرف في الدعوى بعد التحقيق .

### (ج) الرئاسة :

إذا تصرف النيابة العامة في التحقيق بالأحالة إلى المحكمة أو إلى مستشار الأحالة في الجبايات فإن الدعوى بذلك تخرج من حوزتها ويكون على ممثل النيابة في الجلسة أن يترافع بما يراه منجفا للمدانة الجنائية . فله أن يبدى ما يشاء لاثبات أدلة الاتهام كما له أن يطلب الطلبات التي تنفق ورسائله في تطبيق القانون التطبيق السليم . وإذا رأى أن أدلته الكثرت قد تدعت أمام المحكمة فله أن يوضو الرأي لها أو أن يطلب الرأفة صراحة . وهو في كل عدا يباشر هذه السلطة نيابة عن النائب العام . وله أن يطلب تعديل الطلبات الواردة بقرار الاتهام الصادر من رؤسائه، ودائه تأسيسا على أن وكلاته في المرافعة تشمل القيم بكل ما يتفق بالتطبيق . - سيم للقانون . وبترتب على ذلك أن مخالفته لأوامر النائب العام بخصوص ما يبدى من طلبات لا يترتب عليه إجراء أى جرم إجرائي لأن المحكمة في هذه الحالة تذكر هي صاحبة الرأي فيقول والأخيرة كل ما هو عليه أنه يجوز للنائب العام أن يندب عضوا آخر للمرافعة إذا كانت الدعوى ما : ست . - نظورة أمام القضاء . كما أنه يجوز للنائب العام أو لرؤسائه عضو النيابة الذي لم يمثل لأمرهم أن يباشروا شراعتهم عن طريق ضمن في الحكم .

### ٢ - رئاسة المحامين العامين ورؤساء النيابة ومديرين النيابة :

هؤلاء تكون رئاستهم إدارية فقط . فليس لهم أى رئاسة قضائية على من دوزهم من أعضاء النيابة العامة إلا في حدود الاختصاصات الذاتية التي منحها القانون لهم والتي بمقتضاها يستطيعون مراقبة تصرفات أعضاء النيابة التابعين لهم . فكل من عدا النائب العام ليس لهم سوى الرئاسة الإدارية (١) . بمعنى أنه لا يترتب على مخالفة أوامره المتعلقة بالدعوى

(١) قانون المذكور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٦١ ، الدكتور أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ١١٤ .

المعموية أى جزء اجرائى حتى فى إطار سلطة الاتهام . فلو أمر المحامى العام وكيل نيابة اصدار أمر بأن لاوجه فرغ الدعوى الى المحكمة فلا يترتب أى بطلان . ذلك أنه ، وان كان المحامى العام هو نائب عام فى حدود اختصاصه الا أن هذه المساواة هى من حيث الاختصاصات الذاتية فقط ولا تجمله أصيلا بخصوص سلطة الاتهام أى بخصوص مباشرة الدعوى . فالأصيل فيها فقط هو النائب العام ، والمحامى العام ما هو الا وكيل عنه أيضا بخصوص هذه السلطة . وما يصدق على المحامى العام يصدق أيضا على رؤساء النيابة ومديرى النيابة . فالبطلان كجزاء لمخالفة الأوامر المتعلقة بسلطة الاتهام لا يكون الا حيث يكون الأمر قد صدر من النائب ذاته أو من يقوم مقامه فى حالة غيابه . الا أن هذا لا يمنع من مباشرة الرقابة من قبل المحامى العام ورئيس النيابة فى حدود الاختصاصات الممنوحة لهم بمقتضى القانون . فلو أمر المحامى العام وكيل النيابة برفع الدعوى فأصدر فيها وكيل النيابة أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى فيستطيع المحامى العام أن يلغى هذا الأمر فى خلال ثلاثة أشهر ويرفع الدعوى . كما أن رئيس النيابة يمكنه الغاء الأمر الجنائى الذى يصدر مخالفا لأمره من وكيل النيابة . وليس معنى ذلك أن الاجراء الذى يأتيه وكيل النيابة يكون باطلا بل يظل صحيحا منتجا أثره الى أن يلغى بمعرفة رئيسه .

وغنى عن البيان أن الأوامر التى يصدرها من هم دون النائب العام والمتعلقة بالتحقيق لا يترتب على مخالفتها أى بطلان وان استوجبت الجزاء الادارى اذا وجد ما يبرره .

#### ٦ - ثانيا : عدم تجزئة النيابة العامة :

ان الخصيصة الثانية التى تميز النيابة العامة هى كونها جهازا متكاملا من حيث أعضاؤه . فتصرفات كل عضو من النيابة لا تنتسب اليه وانما الى جهاز النيابة ككل لا يتجزأ . وهذه الخصيصة تستند الى أن النيابة العامة هى الأمانة على الدعوى المعموية وتمثل فى ذلك المجتمع . فجميع تصرفاتها ترتد الى المجتمع بغض النظر عن العضو الذى يباشر التصرف . واذا كان القانون يعتبر النائب العام هو الأمين على الدعوى المعموية فهو يباشر

ما يتعلق بها عن طريق أعضاء النيابة • ولذلك فأى تصرف يجريه عضو النيابة يعتبر صادرا عن النيابة العامة كجهاز منوط به الدعوى العمومية نيابة عن المجتمع •

يترتب على ذلك أن أى عضو من أعضاء النيابة يمكن أن يحل في التصرف محل العضو الآخر • كما أن الاجراءات المطلقة بذات الدعوى يمكن أن يتعدد أعضاء النيابة الذين يباشرونها ، فقد يحقق أحدهم ويكمل التحقيق عضو آخر ويجرى المعاينة عضو ثالث ويباشر رابع التصرف في التحقيق ويرتفع في الجلسة خامس ويطن في الحكم الصادر سادس وهلم جرا •

وتبرز خاصية عدم تجزئة النيابة العامة اذا ما قارناها بالقضاء المختص بالحكم (١) • فالقاعدة أن القاضي الذي يحكم في الدعوى لا بد أن يكون قد باشر جميع الاجراءات الخاصة بالمحاكمة • فيلزم أن يكون هو الذي باشر اجراءات التحقيق النهائي في الجلسة وأن يكون قد سمع مرافعات الخصوم في الدعوى • فاذا حدث أن تغير القاضي بعد سماع المرافعة مثلا وحل محله قاضي آخر فعليه أن يعيد جميع الاجراءات الخاصة بالمحاكمة منذ بدايتها والا كان حكمه باطلا •

غير أن قاعدة عدم تجزئة النيابة العامة على النحو السابق يرد عليها قيد أساسى وهو وجوب مراعاة قواعد الاختصاص المكاني والاختصاص النوعى • بمعنى أن جواز تكملة الاجراءات من أكثر من عضو من أعضاء النيابة مشروط بأن يكون جميع من باشر الاجراءات يملك الاختصاص المكاني والنوعى في الوقت ذاته •

---

(١) ومن أجل ذلك كان للخطأ في اسم القاضي الذى اصدر الحكم ونظر جلسات المحاكمة تأثير على صحة الحكم مادام مجهل الشخصية القاضي بينما الخطأ في اسم وكيل النيابة الذى يمثل النيابة في الجلسة لا تأثير له مادام من الثابت أن النيابة كانت ممثلة بالجلسة انظر في هذا المعنى حكم نقض مصرى ٢٢ فبراير ١٩٤٣ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ١٧ ، رقم ١١٨ • وقانون أيضا في ذات المعنى • نقض ايطالى ، الدائرة الثانية ٣٠ مارس ١٩٤١ ، العدالة الجنائية ، ج ٤ ، ١٩٦ ، رقم ٢٧ •

مثلا في النيابة الجزئية يمكن أن يباشر التحقيق أكثر من عضو من أعضائها . انما يجوز أن يستكمل التحقيق مثلا عضو نيابة في نيابة جزئية أخرى . ولذلك فإن اذن التفتيش الذي يصدره وكيل نيابة بشأن شخص لا يقتضيه مكانا يقع باطلا (١) . وهذا لا يمنع بطبيعة الحال امكان نوب وكيل نيابة جزئية للقيام بأعمال جزئية أخرى وفي هذه الحالة يكون اجراءه صحيحا استنادا الى قرار النائب وليس استنادا الى مبدأ عدم تجزئة النيابة العامة .

وأعضاء النيابة الكلية يتبرون مختصين بتحقيق جميع الجرائم التي تقع في دائرة النيابة الكلية بناء على تفويض شفهي أو كتابي من رئيس النيابة . وقد جرى العرف على أن اختصاصهم هذا يعتبر قائما مادام لا يوجد ما يناقضه صراحة من رئيس النيابة (٢) . وتأسيسا على ذلك قضت محكمة النقض المصرية بأن اذن التفتيش الذي يصدره وكيل النيابة الكلية بناء على طلب موجه لرئيس النيابة يقع صحيحا (٣) .

---

(١) مع مراعاة أن الاختصاص بإصدار اذن التفتيش كما يتحدد بمكان وقوع الجريمة يتحدد أيضا بمحل إقامة المتهم بالمكان الذي يضبط فيه وفقا للمادة ١٩٠ اجراءات .

(٢) انظر نقض مصري ٥ فبراير ١٩٦٨ ، مجموعة احكام النقض . س ١٩ ، ص ١٢٤ ، رقم ٢٣ وفيه قضت بأنه اذا كان الاذن قد صدر من وكيل نيابة سوهاج ويشمل متهمين آخرين يقيمون بدائرة مركز طهطا والمراغة التابعين لهذه المحافظة وكانت دائرة اختصاص نيابة سوهاج الكلية تشمل مركز طهطا والمراغة وكان لوكلاء النيابة الكلية اختصاص شامل لتحقيق جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي يقيمونها فإن الاذن بالتفتيش يكون قد صدر ممن يملك ولاية إصداره وذلك لأن الاختصاص كما يتحدد بمكان وقوع الجريمة يتحدد أيضا بمحل إقامة المتهم وكذلك بالمكان الذي يضبط فيه ، وإذا ما كانت دائرة اختصاص نيابة سوهاج الكلية تشمل مركز طهطا والمراغة التي تقع بدائرة نيابة من أنعمه بعض المتهمين وتشمل كذلك مركز طهطا الذي تم فيه ضبط اللاتين فإن وكيل أول نيابة سوهاج الكلية لا يكون قد تجاوز اختصاصه في إصدار الاذن .

(٣) نقض ٢٢ مارس ١٩٦٠ . مجموعة احكام النقض س ١١ . س ٢٩٢ ، رقم ١٠ ويلاحظ أن قضاء المصري هذا يخالف ما سبق أن استدرت عليه ذات المحكمة من أن انتداب رئيس النيابة لأحد أعضاء النيابة الكلية لابد أن يكون صريحا وموقعا عليه وتبنا بالكتابة مبينا فيه اسم المدب ونهله

وظيفة الحال يجوز للنائب العام نذب أى عضو من أعضاء النيابة للعمل بناية أخرى غير المعين بها . كما يجوز له نذب وكيل النيابة الكلية للعمل بأحدى النيابات الجزئية التابعة للنيابة الكلية . وفى هذه الحالة يكون التمييز فى صحة الإجراءات هو حدود قرار النذب . فإذا كان النذب بالإضافة الى عمله كوكيل للنيابة الكلية فله أن يباشر عمله فى النيابة الجزئية المنتخب لها ، وكذلك عمله الأعلى كوكيل للنيابة الكلية . أى تكون أحواله صحيحة فى حدود الأطار المكاني للنيابة الكلية . أما إذا كان قرار النذب لم يشمل الإضافة الى الفصل الأعلى فلا يجوز لوكيل النيابة المنتخب فى هذه الحالة أن يعاود الاختصاص المكاني للنيابة الجزئية . . . . . وذلك فقد حكم بأن قرار النائب العام بسبب أحد وكلاء النيابة المعينين بأحدى النيابات الكلية أو الجزئية للعمل فى نيابة أخرى فى فترة معينة من شأنه أن تخصص ولايته بدائرة النيابة التى نذب لها فى تلك الفترة فلا يكون له أن يباشر أعمال وظيفته فى دائرة النيابة المعين بها فى الأصل . لم يكن قرار نذبه

المندوب له . . . . . بقض ٣١ ديسمبر ١٩٣٤ مجموعة القرارات القضائية . ج ٤ ، ص ٤٠١ . رقم ٢٠٦ ، ٢٢ نوفمبر ١٩٣٧ . مجموعة القواعد . ج ٤ ، ص ٢٩٨ . رقم ١١٣ .

ويعارض بعض القعه هذا الاتجاه لمقتضى النظم الذى كانت فيه من قضائها السابق . على أساس أنها بذلك قد خولت اختصاص النيابة الكلية بالسلطة المقررة لرئيسها ويعبرهم عن زعمهم . أعضاء النيابة السريعة من أنه مخالف لما نص عليه قانون نظام القضاة من أن نذب أعضاء النيابة من قبل رئيس النيابة خارج اختصاصهم المركزى لا يكون إلا فى حالات الضرورة ويكون ثابتا كتابة كما هو الشأن فى جميع أوامر النذب . المذكور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٦٣ ، هامش (١) .

غير أننا نرى أن ما استقرت عليه محكمة النقض فى أحكامها من تخويل وكلاء النيابة الكلية اختصاص لتحقيق فى جميع دوائر المحكمة الكلية ليس فيه خروج عن الاختصاص المركزى الذى تمتد بالدائرة الكلية . . . . . فيه خروج مما نص عليه قانون السلطة القضائية من تخويل رئيس النيابة حق النذب خارج دائرة الاختصاص فى حالة الضرورة . فهذا لا يكون إلا فى فرضين الأول أن يسلط اختصاص وكيل نيابة جزئية إلى نيابة أخرى ثم قصر اختصاصها عليها . والثانى أن يخرج وكيل النيابة الكلية من اختصاصه الكلى ليقصره فى دائرة جزئية معينة . تأيد أيضا بقض ٣٠ ديسمبر ١٩٦١ ، مجموعة أحكام النقض ، ص ١٢ ، ص ١٤٣ ، رقم ٢٢ .

ينص على أن يقوم بأعمال النيابة التي تدب لها بالاضافة الى عمله  
للأصل (١) .

ومن ناحية أخرى لا يجوز لمضو النيابة أن يباشر اختصاصا نوعيا  
لا يملكه وإنما يختص به عضو آخر . وتفصيل ذلك أن هناك اختصاصات  
نوعية متعددة منها ما هو ثابت للنائب العام والمحامي العام ومنها ما هو  
ثابت لرئيس النيابة ومنها ما هو ثابت لوكيل النيابة دون مساعد النيابة .  
وهناك خلاف ذلك نيابات متخصصة تباشر الاجراءات فيما يتعلق بنوع معين  
من الجرائم . ففي جميع هذه الأحوال لا يجوز أن يباشر الاجراءات عضو  
نيابة لا يثبت له هذا الاختصاص النوعي ، اللهم الا اذا كان هناك قرار  
بالتفويض أو بالتدب من يملكه . وعلى ذلك لا يجوز لوكيل النيابة مثلا  
أن يصدر أمرا بأن لاوجه لاقامة الدعوى الجنائية في جنائية لأن ذلك من  
اختصاص رئيس النيابة كما يجوز لمساعد النيابة اصدار أمر جنائي  
في مغالطة أو جنحة لأنه من اختصاص وكيل النيابة .

ولاحظ في النهاية أن قاعدة عدم تجزئة النيابة العامة تبرى بالنسبة  
لجميع الاجراءات والتصرفات التي تصدر باسم النيابة العامة سواء أكانت  
بأمرتها بوصفها سلطة تحقيق أم بأمرتها بوصفها سلطة اتهام مادامت قواعد  
الاختصاص المكاني والنوعي قد روعيت (١) .

#### ٧ - ثالثا : استقلال النيابة العامة :

ان الأعمال التي تباشرها النيابة العامة بوصفها أمانة على الدعوى  
المعموية تعتبر أعمالا قضائية سواء أكانت متعلقة بجميع الاستدلالات أم  
بأعمال التحقيق والاتهام . والنيابة العامة في مباشرتها لهذه الأعمال

---

(١) نقض ٢٠ أكتوبر ١٩٥٣ ، مجموعة أحكام النقض ٢ س ٤ ، ص ٤٩ ، رقم ١٧ .

(٢) ان العبرة في الاختصاص المكاني لوكيل النيابة إنما تكون بحقيقة  
الواقعة وأن تراخي ظهوره الى وقت المحاكمة . ولذلك حكم بأنه ليس في  
القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر  
الاذن بالتفتيش ، قض ٢٨ مارس ١٩٦١ ، مجموعة أحكام النقض س ١٢ ، ص ٧١  
ومشار اليه في مجموعة الرضاوي ، ص ١١٩ .

انما تبغى دائما المصلحة العامة في ضمان التطبيق السليم للقانون وحماية المجتمع من الأفعال التي تكون اعتداء على المصالح التي حماها المشرع الجنائي بنص في قانون العقوبات . ولذلك كان من الضروري أن يكفل لهذا الجهاز حرية العمل بالاستقلال عن الأجهزة الأخرى في الدولة كي تستطيع النيابة العامة القيام بواجبها دون تأثير عليها وبغض النظر عن أية اعتبارات أخرى اللهم الا تلك المتعلقة بمصلحة الجماعة في التطبيق السليم للقانون<sup>(١)</sup> ومن ثم فان حيدة النيابة العامة لا يمكن أن تتأثر الا بضمان استقلالها . ذلك أن الاعتبارات التي حدت بالمشرعين الى كعالة استقلال قضاء الحكم تقوم أيضا بالنسبة للنيابة العامة .

واستقلال النيابة يبرز في علاقتها بالسلطة التنفيذية والتشريعية والتضاء وذلك على النحو التالي :

#### ١ - النيابة العامة والسلطة التنفيذية :

ذهب البعض الى أن النيابة العامة هي جزء من السلطة التنفيذية تختص بمباشرة الدعوى العمومية نيابة عن تلك السلطة وذلك تأسيسا على أن أعضاء النيابة تابعون للنائب العام وهو بدوره تابع لاشراف وزير العدل الذي يعتبر ممثلا للسلطة التنفيذية<sup>(٢)</sup> ، دون الدخول في

---

(١) انظر في الموضوع خلاف الكتب العامة في الاجراءات الجنائية ، الدكتور محمود نجيب حسني ، النيابة العامة ودورها في الدعوى الجنائية ، سابق الإشارة اليه ، ص ٨ وما بعدها ، الدكتور أحمد فتحى سرور ، المركز القانوني للنيابة العامة ، سابق الإشارة اليه ، ص ٧٩ وما بعدها .

(٢) في هذا الاتجاه انظر نقض مصري قديم في ٣١ مارس ١٩٢٢ مجموعة القواعد ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ ، رقم ٣٤٢ ، وفيه قضت المحكمة بأن النيابة العامة شعبة أصيلة من شعب السلطة التنفيذية ، خصتها القوانين بمباشرة الدعوى العمومية نيابة عن تلك السلطة وجعلت لها وحدها حق التصرف فيها تحت اشراف وزير الصناعات ومراقبة الادارة .

وهذا الرأي لم يجد له أى صدى في الفقه المصرى فيما عدا الاستاذ عدلى عبد الباقي ، شرح قانون الاجراءات الجنائية ، ١٩٥١ ، ج ١ ، ص ٣١ . بينما نجد له صدى في الفقه الإيطالى . انظر على سبيل المثال ليوني ، المرجع السابق ، ١٨٤ .

تصليحات هذا الرأي (١) ترى مع الرجوع من الفقه والقضاء أن النيابة العامة هي جزء من الهيئة القضائية لا التنفيذية وانما مسئلة تماما في مباشرة وظيفتها عن تلك السلطة (٢) ، وقد رأينا كيف أن اشراف وزير العدل هو اشراف ادارى بحت وليس قضائيا ، فليس له أن يتدخل في أى اجراء يتعلق باختصاصات النيابة العامة وانما يمارس أعضاء النيابة اختصاصاتهم الوظيفية بعيدا عن تدخل وزير العدل الذى يمثل السلطة التنفيذية . وإذا كان القانون قد منح النيابة العامة اختصاصات مأمورى الضبط القضائى والاشراف عليهم فليس معنى ذلك اعتبارهم من رجال

---

(١) انظر اكثر تفصيلا الدكتور احمد فتحي سرور ، المركز القانونى للنيابة العامة .

(٢) وهذا هو ما ذهبت اليه المحكمة العليا الليبية في حكمها الصادر ٧ ديسمبر ١٩٥٥ سابق الاشارة اليه وفيه قضت بان النيابة العامة هي الهيئة النتممة للمحاكم وهي جزء متعارف على الاشارة اليه في كتب الفقه بالقضاء الواقف . ولما صدر قانون النيابة العامة بهذا التعريف ابتداء من النائب وما كان له ان يفعل غير ذلك ملأه هو ورجاله من أعضاء النيابة العمومية يقوم بتشكيل ذلك الجهاز لدى المحكمة العليا في دعوى تطرح عليها وذلك بحكم قانون تلك المحكمة ولائحتها وبمصرح نصوص مجموعات القوانين الاخرى السارية المنول على جميع سكان ليبيا .

وانظر نقض مصرى ٩ يناير ١٩٦١ ، مجموعة احكام النقض ، ص ١٢ ، ٥٨ ، رقم ٧ وفيه قررت المحكمة صراحة أن النيابة العامة هي شعبة من شعب السلطة القضائية خول الشارح اعضاءها من بين ما خوله لهم سلطة التحقيق ومباشرة الدعوى العمومية والتحقيق الذى يباشرونه انما يجرؤنه بمقتضى وظائفهم وهو عمل قضائى لا يصح اعتبارهم في قيامهم بهذا العمل كالشهود بالمعنى الخاص المتعارف عليه وذلك لان اساس قيامهم بهذه الاعمال ملحوظ فيه صفتهم كموظفين عموميين .

وجدير باللاحظة ان محكمة النقض قضت حديثا بان اقرار المتهم في تحقيق النيابة لا يعتبر اقرارا ( نقض ١٦ ابريل ١٩٦٨ ، مجموعة احكام النقض ، ص ١٩ ، ص ٤٦٧ ، رقم ٩١ ) . وليس في هذا ما يفيد ان محكمة النقض قد عدلت عن قضائها في اعتبار النيابة النتممة جزءا من السلطة القضائية . ذلك ان الحكم المذكور قد تعرض للاقرار بوصفه دليلا ، ولذلك فانه لم يثبت على حكم المحكمة الجزئية اذ اخلت بالنتم بهذا الاقرار باعتباره دليلا مكتوبا او مبدأ لبوت بالكتابة ، او مجرد قرينة . مع ملاحظة أن المبرة في الصفة القضائية هي بعمل النيابة وهو التحقيق وليس بالاقرار الوارد فيه . قارن الدكتور احمد فتحي سرور ، الوسيط في الاجراءات ، ص ١٢٠ ، هامش (١) .



السلطة التنفيذية ، إذ أن اشراف النيابة على مأمورى الضبط يتعلق فقط بما يقوم به هؤلاء من أعمال تتعلق بالدعوى العمومية . والرئاسة الادارية لمأمورى الضبط ليست لعضو النيابة وانما لوزارة الداخلية . فرئاسة النيابة العامة لهم هي رئاسة فنية تتعلق بالأعمال التي يباشرونها بحكم وظائفهم . ولذلك فإن الجهة الادارية التي تملك مجازة مأمورى الضبط القضائي هي الجهة الادارية التابعون لها وليس النائب العام . وكل ما يملكه النائب العام هو أن يطلب من الجهة المختصة النظر في أمر كل من تقع منه مخالفة لواجباته أو تقصير في عمله ، وأن يطلب رفع الدعوى التأديبية عليه (١) .

وازاء الاعتبارات السابقة يبدو مرجوحا ما ذهب اليه بعض أحكام القضاء في مصر من أن النيابة العامة هي « شعبة من شعب السلطة التنفيذية خصصت بمباشرة الدعوى العمومية نيابة عن تلك السلطة » (٢) .

كما يظهر أيضا عدم امكان التسليم بالرأى الذى يفرق بين نوعين من أعمال النيابة العامة وهما التحقيق والاثام (٣) . فيرى أن عمل التحقيق هو عمل قضائى وفى مباشرته لا تدخل فى اطار السلطة التنفيذية . واتمنى هذا الرأى الى أن النيابة العامة تقف موقفا وسطا بين السلطة التنفيذية والقضائية .

ويكتفى لاستبعاد هذا الرأى القول بأن كلا من التحقيق والاثام هي أعمال قضائية بالمعنى الدقيق ولا تملك السلطة التنفيذية التدخل فى أعمال الاثام . وقد رأينا كيف أن وزير العدل لا يملك التدخل بأمر وكيل النيابة بالتصرف تصرفا معيناً فى اطار سلطته كاثام والذى يملك هذا وحده هو

---

(١) وهذا أيضا هو ما أكدته المؤتمر الدولى التاسع لقانون العقوبات المنعقد فى لاهى ١٩٦٤ انظر قرارات المؤتمر وتوصياته فى مجلة العلوم الجنائية ١٩٦٥ .

(٢) نقض ٣١ مارس ١٩٣٢ ، سابق الإشارة .

(٣) انظر الدكتور توفيق الشاوى ، فقه الإجراءات الجنائية ، ج ١ ، ١٩٥٣ ، ص ٢١ .

النائب العام • ولو كانت أعمال الاتهام تنفيذية لكان من حق الوزير التدخل وهذا ما لم يسلم به حتى أنصار الرأي محل النقد •

## ٢ - النيابة العامة والسلطة التشريعية :

لا تخضع النيابة العامة للسلطة التشريعية وتعتبر مستقلة عنها تمام الاستقلال • غير أنه يلاحظ أن بعض الدول قد أخذت بفكرة وحدة السلطات وتركيزها في يد الهيئة التسمية المتخفة والتي يكون لها الاشراف على الأجهزة الإدارية القضائية • ورتب على ذلك أن النائب العام يعتار بمعرفة الجهاز التسمي المنتخب (١) •

## ٢ - النيابة العامة والقضاء :

إذا كانت النيابة العامة هي جزء من الهيئة القضائية فليس معنى ذلك خضوعها لقضاء الحكم بل انها تتمتع باستقلال أيضا في مواجهة هذا القضاء • ذلك أن تحقيق العدالة الجنائية اقتضى من المشرع أن يفصل بين مراحل الدعوى المختلفة ويخص النيابة بجزء منها وقضاء الحكم بجزء آخر • ويكون كل منهما مستقلا تمام الاستقلال عن الآخر في ممارسته لوظيفته وذلك ضمانا لسير العدالة (٢) • فالنيابة العامة تمارس تحريك الدعوى ورفعها ومباشرتها أمام القضاء ويتولى القضاء الفصل في الدعوى ، ولذلك لا يجوز الجمع بين الوظيفتين من قبل شخص واحد • فلو فرض أن وكلا للنيابة باشر اجراء من اجراءات التحقيق في قضية من قضايا ثم عين قاضيا بالمحاكم فلا يجوز له أن يفصل فيها اذا ما عرضت عليه •

وإذا كان الأصل هو الفصل بين سلطة الاتهام التي تمثلها النيابة العامة وبين سلطة الحكم التي يختص بها القضاء ، فإن المشرع قد نص على بعض حالات استثنائية يمكن فيها الجمع بين السلطتين وهذه الحالات هي :

---

(١) راجع الدكتور أحمد فتحي سرور ، المركز القانوني للنيابة العامة سابق الاشارة اليه ، الوسيط في الاجرامات الجنائية ، سابق الاشارة اليه ص ١٢٠ •

(٢) انظر : ميل - فتي ، ٧٨٩ •

(أ) حق النيابة العامة في إصدار أوامر جنائية في بعض الجنح والمخالفات وتصبح هذه الأوامر في حكم الأحكام العارضة لقوة الشيء المقضي به إذا لم يعترض عليها أو حدثت معارضة ولم يحضر المعارض في جلسة المعارضة .

(ب) حق الحاكم في إقامة الدعوى العمومية في جرائم الجلسات .

ويترتب على استقلال النيابة العامة عن قضاء الحكم النتائج التالية :

(أ) للنيابة العامة حق إبداء الطلبات وإبداء الآراء أمام المحكمة دون أن يكون لهذه الأخيرة حق التعقيب على تلك الطلبات أو الآراء باللوم . بل أن المحكمة تلتزم بالفصل في تلك الطلبات دون أن تمنح النيابة العامة باللوم أو توجه لها عبارات تخدش تقديرها وآراءها . ولذلك قضت محكمة النقض المصرية أنه لا يجوز لمحكمة الجنايات أن تمنى على النيابة العامة في حكمها بأنها أسرفت في حشد التهم وكيدها للمتهمين جزافا (١) . فكل ما تملكه للمحكمة هو تقدير طلبات النيابة وآراءها من الناحية الموضوعية . وهي لها

---

(١) انظر نقض مصري ١٦ مايو ١٩٣٢ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٤٩٢ . رقم ٤٣٤ وقارن مع ذلك حكم المحكمة العليا للبيبة بجلسته ٧ ديسمبر ١٩٥٥ سابق الإشارة إليه حيث يستفاد منه خضوع النيابة العامة لأشراف ورقابة تلك المحكمة . فقد قضت بأنه متى كان وجود محكمة عليا واجبا لمراقبة أحكام المحاكم وتصحيح أخطائها ولتوحيد المبادئ القانونية التي تضمنها هذه المحكمة فتلزم بها كافة المحاكم الأخرى ، ومتى كان لازما أن تخول هذه الهيئة من السلطات الثلاث ما يمكنها من أداء رسالتها باعتبارها الهيئة القضائية العليا الممثلة لأحدى السلطات الثلاث في الدول والنوط بها تصويب ومراقبة سلامة تطبيق القانون رغم ما يتمتع به القضاء من استقلال وما يحيط به من ضمانات ، متى كان ذلك ، وكانت إجراءات النيابة أشد خطرا وأعنف أثرا على المصالح العامة والخاصة من أخطاء القضاء خصوصا عندما يباشر ولايتها بقرارات غير مسببة ، فإن الحاجة لبسبب أشد إلى إخضاعها للتصويب والرقابة الفعالة إذ لا يسوغ عقلا إعفاء تصرفات النيابة من تلك الرقابة . ويبدو أن المحكمة العليا في حكمها هذا إنما قصدت تأكيد الزام النيابة العامة بالمبادئ التي تقررها لأن المشرع لم ينظم رقابة تلك المحكمة على قرارات النيابة العامة وبالتالي فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض . والواقع أن هذا الذي قرره المحكمة العليا لم تكن بحاجة إلى تأكيده نظرا لأن نص المادة ٢٨ من قانون المحكمة جعل للمبادئ التي تقررها صفة الإلزام بالنسبة للمحاكم وجهات الدولة الأخرى ، بما فيها بطبيعة الحال النيابة العامة .

في ذلك الحرية الكاملة فلها أن ترفض طلبات النيابة أو تستبعد دليلا من الأدلة التي تقدمت بها النيابة مادامت غير مقتنعة به لأن كل ذلك يدخل في اختصاص المحكمة بالتوصل في الدعوى العمومية .

(ب) ليس للمحكمة أن ترفع الدعوى العمومية الا في الأحوال الاستثنائية التي خولها القانون ذلك . وفي غير تلك الأحوال تلتزم المحكمة بالوقائع والأشخاص الذين قدمتهم اليها النيابة في قرار الاتهام . وهذا هو ما يعبر عنه بالملاقاة بين الحكم والاتهام . فلا يجوز للمحكمة أن تفصل في واقعة لم ترفع عنها الدعوى حتى ولو كانت ظاهرة في الأورق ، ولا يجوز لها أن تحكم على شخص آخر خلاف من قدمته النيابة حتى ولو كانت الأوراق تنطق بنبوئ التهمة عليه . وكل ما للمحكمة في مثل تلك الأحوال أن تبلغ النيابة بملاحظاتهما . وللنيابة العامة بعد ذلك أن تصرف حسبما يترأى لها فيمكنها أن تصرف النظر عن الواقعة ويمكنها أن ترفع الدعوى العمومية بها ، كل ذلك وفقا لاعتبارات الصالح العام التي تقدرها النيابة دون معقب عليها من القضاء (١) .

(ج) ليس للمحكمة أن تأمر النيابة العامة بالقيام بإجراء معين كان تندبها لتحقيق واقعة من الوقائع المنظورة أمامها (٢) . وحتى في الحالات التي يجوز فيها للمحاكم رفع الدعوى العمومية استثناء فان النيابة العامة في

---

(١) انظر ما سيأتي بعد في حدود الدعوى امام المحكمة .

(٢) انظر حديثا نقض ٢ أكتوبر ١٩٦٧ ، مجموعة احكام النقض ، ص ١ ، ص ٨٩١ رقم ١٧٨ حيث انتهت الى أن تحقيق النيابة بناء على انتداب المحكمة وذلك في قضية منظورة امامها يكون باطلا بناء على بطلان امر التندب . وانظر ايضا نقض ١٦ مايو ١٩٦١ ، مجموعة الاحكام ص ١٢ ، ص ٥٨١ ، رقم ١١ وفيه قضت بأن من المقرر أن القاضي الذي يفصل في الدعوى يجب أن يكون قد اشترك في تحقيقها بنفسه وسمع أوجه دفاع الخصوم فيها . وليس للمحكمة أن تحيل الدعوى على سلطة التحقيق بعد أن دخلت في حوزتها ، لأنه باحالة الدعوى من سلطة التحقيق الى قضاء الحكم تكون ولاية السلطة المذكورة قد زالت وفرغ اختصاصها ، ومن ثم يكون الدليل المستمد من التحقيق التكميلي الذي تقوم به النيابة العامة بناء على ندب المحكمة اياها أثناء سير المحاكمة باطلا ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام لمساسه بقواعد التنظيم القضائي .

مباشرتها لهذه الدعوى لا تقتزم بوجوه نظر المحكمة ، فيمكنها أن تطلب طلبات في صالح المتهم ولها أيضا أن تطلب البراءة . مع ذلك فقد أباح القانون لقاضي التحقيق تكليف أحد أعضاء النيابة للقيام بعمل معين من أعمال التحقيق ، إلا أن ذلك لا يكون إلا في الحالات التي أعطى القانون فيها لقاضي التحقيق سلطة التحقيق بدلا من النيابة العامة عند إحالة القضية إليه وفقا للقانون . وواضح أن القاضي عندما يكلف أحد أعضاء النيابة انما يكلفه بوصفه سلطة تحقيق ، وليس بوصفه سلطة حكم وليس في هذا مخالفة لمبدأ استقلال النيابة عن القضاء اذ المقصود بذلك المبدأ استقلالها عن قضاء الحكم .

وجدير بالذكر أن النيابة العامة وإن كانت تخضع لها أقاليم الأقاليم التي تمثل في الجلسة ، فإن تمثيل هذه الأقاليم في الجلسة يجعلها خاضعة للمحكمة بالنسبة لما تأمرها به من حيث الاعلانات القضائية . ولذلك فإن الأمر الذي تصدره المحكمة إلى كتاب الجلسة لا يعتبر أمرا موجها للنيابة العامة وإنما إلى قلم الكتاب الذي يلزم بحكم وتعليمته بتنفيذ أوامر المحكمة (١) .

خلاصة القول :

إن النيابة العامة وإن كانت جزءا من الهيئة القضائية ويطلق عليها القضاء الواقع ، إلا أنها مستقلة استقلالاً تاماً عن قضاء الحكم . وإنها في مباشرتها للدعوى العمومية لا تخضع إلا لسلطان الضمير والقانون واعتبارات الصالح العام سواء أكان رفع الدعوى قد تم بمعرفة أم أنه تم بمعرفة المحاكم في الأحوال الاستثنائية . وحتى في الأحوال التي خول فيها القانون للأفراد رفع الدعوى العمومية بطريق الادعاء المباشر فإن النيابة العامة في مباشرتها للدعوى بعد ذلك لا تقتزم بطلبات المدعى المدني ولها أن تطلب ما تشاء من طلبات أمام المحكمة حتى ولو كانت في غير صالح المدعى المدني ، كما أن تنازل الأخير عن دعواه المدنية لا يقيد النيابة العامة في طلباتها اللهم إلا إذا كانت الدعوى قد حركت بشأن جريمة استلزم فيها المشرع شكوى من المجنى عليه .

(١) انظر الدكتور أحمد فتحي سرور ، الوسيط ، المرجع السابق ،

#### ٨ - دليلاً : عدم مسئولية النيابة العامة :

القاعدة أنه لا تسأل النيابة العامة عن الأعمال التي تأتيها بخصوص الدعوى العمومية من تحقيق أو اتهام مسئولية مدنية . فليس للمتهم إذا ما قضى ببراءته أن يرجع عليها بالتعويض أو المصاريف (١) . وذلك لاعتبارين الأول قانوني وهو أن مباشرة النيابة لجميع إجراءات التحقيق والاثام إنما تعتبر استعمالاً للسلطة المخولة لها بمقتضى القانون وبالتالي يتوافر بشأنها دائماً سبب الإباحة المتعلق بأداب الواجب واستعمال السلطة . والثاني أن النيابة العامة هي مجرد خصم شكلي لا تهدف تحقيق مصلحة ذاتية لها وإنما دائماً ترعى الصالح العام ومن ثم فلا يجوز مساءلتها مدنياً عن أعمال القضي والتفتيش التي تجريها بصدد متهم معين إذا ما قضى ببراءته بعد ذلك .

غير أن المشرع قيد هذا المبدأ وأجاز مساءلة عضو النيابة مدنياً عن طريق إجراءات الخاصة . كما قرر قواعد خاصة برد أعضاء النيابة .

#### ١ - الخاصة :

إن مخاصمة أعضاء النيابة يتبع بشأنها القواعد والاجراءات المنصوص عليها بقانون المرافعات بشأن مخاصمة القضاة . ويسأل عضو النيابة مدنياً إذا ثبت أنه قد وقع منه في عمله غش أو تدليس أو غدر أو خطأ مهني جسيم . وفي هذه الحالة تكون الدولة مسئولة عما يحكم به من التضمينات على عضو النيابة بسبب هذه الأفعال ولها حق الرجوع عليه . وتتبع في اجراءات المخاصمة القواعد الواردة بقانون المرافعات في المواد ٤٩٤ وما بعدها (٢) .

---

(١) انظر في الموضوع الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٦٧ ، الدكتور رؤوف عبيد ، المرجع السابق ، ص ٥٧ .  
وانظر حكم المحكمة العليا بجلسة ٧ ديسمبر ١٩٥٥ . سابق الإشارة إليه حيث يستفاد المبدأ ضمناً من الحكم .

(٢) بالنسبة لأموري الضبط التضامني تتم مخاصمتهم بالطريق العادي ولا تطبق بشأنهم القواعد الخاصة بالقضاة وأعضاء النيابة . وقد كان القضاء المصري قبل صدور قانون المرافعات يسير على هدى القضاء الفرنسي في أن مخاصمة مأموري الضبط تتم بنفس إجراءات مخاصمة القضاة وأعضاء النيابة : ( انظر الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ص ٦٧ ، هامش « ٤ » ) إلا أنه حتى بالنسبة للوضع في فرنسا فإن كان لهذا القضاء ما يبرره في ظل قانون تحقيق الجنايات فبعد قانون ١٩٥٩ الخاص بالإجراءات الجنائية فإن الأمر يحتاج إلى إعادة النظر . قلون .

٢ - الرد :

تظم قانون الاجراءات الجنائية وكذلك قانون المرافعات القواعد الخاصة بتحى القضية وردهم عن الحكم . وقد نص قانون الاجراءات صراحة بالمادة ٣/٢٤٨ بأنه لا يجوز رد عضو النيابة ولا مأمورى الضبط وذلك بحجة أن ما يجره عضو النيابة أو مأمور الضبط فى الدعوى لا يعتبر حكما فيها .

ومع ذلك فقد نص قانون المرافعات على أن تطبق على أعضاء النيابة العامة المتدخلين فى الدعوى المدنية الأحكام الخاصة بتحى القضية عدا ما يتعلق منها بالرد ( ١٦٣ مرافعات ) . ومعنى ذلك أن المشرع فرق بين تدخل النيابة باعتبارها طرفا أصليا سواء أكانت بخصوص الدعوى العمومية أو إحدى الدعاوى المدنية التى تتدخل فيها النيابة كطرف أصلى وبين تدخل النيابة كطرف منضم عندما تكون مثلة فى الدعاوى المدنية . وطبق قواعد التحى المقررة بالنسبة للقضاة على حالات تدخل النيابة العامة كطرف منضم دون حالات تدخلها كطرف أصلى . ويرر هذا بأن النيابة العامة حينما تكون طرفا منضما لا تعتبر خصما فى الدعوى المدنية بل مهمتها أن تبدى رأياها بعيدة مطلقة . وهى فى هذه الحالة تقترب فى وضعها من وضع القاضى ، ولذلك اذا قام سبب من أسباب التحى بالنسبة لوكيل النيابة الممثل فى الجلسة فتطبق بشأنه ذات القواعد الخاصة بذلك بالنسبة للقاضى . ويلاحظ أنه فى حالة قيام سبب من أسباب التحى الوجوبى بالنسبة لعضو النيابة ولم يتتح عضو النيابة فيمكن رده وذلك فقط اذا كانت النيابة مثلة بوصفها طرفا منضما وليس أصليا . كل ما هنالك أن الآثار الاجرائية يطلب الرد المنصوص عليها بالنسبة لرد القضية لا تطبق بصدد عضو النيابة . وهذا هو ما عناه مشرع المرافعات بالنص بالمادة ١٦٣ على أن تطبق على أعضاء النيابة المتدخلين فى الدعاوى المدنية الأحكام الخاصة بتحى القضية عدا ما

يتملق منها بالرد . اذ من غير المتصور أن تطبق أحكام التحدى الوجوبى على عضو النيابة دون أن يكون هناك اجراء يطبق في حالة امتناعه عن التحدى رغم قيام سبب-التحدى الوجوبى . وقد انتقد البعض التفرقة بين دور النيابة كطرف أصلى ودورها كطرف منضم وإباحة الرد في الحالة الثانية دون الحالة الأولى ، وذلك تأسيسا على أن النيابة العامة تؤدي وظيفتها في كلا الترضين باعتبارها خصما شكليا . وقراءة أعضاء النيابة وضمان حيدتهم يجب أن تتوافر في جميع الأحوال التى تباشر فيها النيابة العامة وظيفتها باعتبارها جهازا قائما على حماية حيادة القانون في حدود معينة (١) .

وهذا الانتقاد على وجهات يتجاهل اختلاف الوضع الذى تكون فيه النيابة كطرف أصلى وبين الوضع الذى تكون فيه كطرف منظم . ففى الحالة الأولى تعتبر خصما بالمعنى القانونى والقاعدة أنه لا يجوز رد الخصوم فى الدعوى ، أما تدخلها فى الحالة الثانية فلا يضمن عليها صفة الخصومة بالمعنى الدقيق وإنما تقتصر مهمتها على ابداء رأيها للمحكمة ، ولذلك ففرصة تأثير المحكمة برأى النيابة فى حالة التدخل كطرف منضم تكون أكبر بكثير من تأثيرها بوصفها طرفا أصليا اذ أن جميع طلباتها فى هذه الحالة إنما تبدو بوصفها طرفا أصليا وليس بصفة استشارة كما هو الشأن فى الحالة الثانية .

---

(١) انظر الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٦٧ ،  
الدكتور أحمد فتحي سرور ، الوسيط ، ص ١٢٢ .



## البحث الثاني

الجهات الأخرى التي تمكن تحريك ورفع الدعوى استثناء

### المطلب الأول

سلطة قاضي التحقيق وغرفة المشورة

في تحريك ورفع الدعوى الجنائية

- ١ - أولا : قاضي التحقيق . ٢ - حدود اختصاص قاضي التحقيق بتحريك الدعوى ورفعها . ٣ - ثانيا : مستشار الإحالة . ٤ - ثالثا : غرفة المشورة .

#### ١ - أولا - قاضي التحقيق :

لقد أخذ المشرع بنظام قاضي التحقيق ووضع أحكاما خاصة في مباشرة التحقيق بسرعه وذلك في الباب الثالث من قانون الإجراءات الجنائية . وجعل الأحكام المثبتة في التحقيق بسرعه قاضي التحقيق هي أيضا التي يجب على النيابة العامة اتباعها عندما يكون التحقيق بسرعتها . فالمادة ١٩٩ من قانون الإجراءات تنص على أنه فيما عدا الجرائم التي يختص قاضي التحقيق بتحقيقها وفقا لأحكام المادة ٦٤ تبشر النيابة العامة التحقيق في مواد الجنع والجنايات طبقا للأحكام المقررة لقاضي التحقيق . والمشرع بالنص على الاختصاص بالتحقيق لقاضي التحقيق قد خرج على القاعدة العامة في الفصل بين سلطة الاتهام والقضاء . فالأولى هي دائما من اختصاص النيابة العامة ولم يمنحها المشرع لميرها الا استثناء ، فأباح للقضاء تحريك الدعوى العمومية وتوجيه الامام فيها وذلك بالنسبة لقاضي التحقيق وقضاء الاحالة كما سنرى تفصيلا في موضعه .

#### ٢ - حدود اختصاص قاضي التحقيق بتحريك الدعوى :

أجاز القانون للنيابة العامة في مواد الجنع والجنايات أن تطلب من رئيس المحكمة الابتدائية نوب قاضي التحقيق . كما يجوز لوزير العدل أن يطلب من محكمة الاستئناف نوب مستشار لتحقيق جريمة معينة أو جرائم من نوع معين . وأباح القانون أيضا للمتهم في مواد الجنايات والجنع أن

يطلب نقيب قاضى التحقيق ومصدر رئيس المحكمة في هذه الحالة قراره بعد سماع أقوال النيابة ويكون قراره غير قابل للطعن ، كما يجوز للمدعى المدني ذلك اذا لم تكن الدعوى موجهة ضد موظف عام أو مستخدم عام أو أحد رجال الفسط لجرمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

وفي جميع هذه الأحوال متى أحيلت الدعوى الى قاضى التحقيق كان مختصاً دون غيره بتحقيقها (م ٦٤) .

غير أن قاضى التحقيق في مباشرة التحقيق انما يلتزم بببدا مبنية الدعوى (١) . بمعنى أنه لا يجوز له أن يتناول بالتحقيق وقائع أخرى خلاف تلك التى أحيلت اليه من النيابة العامة . وهذا الالتزام بمبنية الدعوى قد أوردته المشرع في المادة ٦٧ بالنص على أنه « لا يجوز لقاضى التحقيق مباشرة التحقيق في جريمة معينة الا بناء على طلب من النيابة العامة أو بناء على إحالتها اليه من الجهات الأخرى المنصوص عليها في القانون » : وإذا كان قاضى التحقيق مقيداً بمبنية الدعوى فهو غير مقيد بأشخاص المتهمين فيها .

والقاضى المنتدب للتحقيق له أن يباشر كافة الاجراءات الخاصة بالجريمة المعالة اليه بما فيها القبض والتفتيش والمعاينة وسماع الشهود واستجواب المتهم وكافة اجراءات التحقيق الأخرى . وإذا كان قاضى التحقيق غير مقيد بالمتهمين الذين قدمتهم النيابة (٢) ، فله أن يدخل غيرهم ويوجه اليهم الاتهام

(١) نقض ٢٢ ديسمبر ١٩٥٩ ، مجموعة احكام النقض س ١٠ ، رقم ٢١٨ ومشار اليه في مجموعة المرسفاوى ص ٥٢ .

(٢) والالتزام بمبنية الدعوى لا يحول دون بسط نطاق التحقيق الى الوقائع المرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة . وهذا ما قرره محكمة النقض المصرية صراحة في حكمها سابق الاشارة اليه حيث قضت بأن الاصل ان قاضى التحقيق ولايته مبنية ، فليس له ان يباشر التحقيق الا في نطاق الجريمة المعينة التى طلب منه تحقيقها دون ان يتمدى ذلك الى وقائع أخرى ما لم تكن الوقائع مرتبطة بالفعل المنوط به تحقيقه ارتباطاً لا يقبل التجزئة .

وله أن يستجوب آخرين . بل ان الاحالة تكون صحيحة حتى ولو كان المتهم مجهولا وقت احالة القضية الى القاضي للتحقيق .

وهنا يبرز الاستثناء الوارد على القاعدة العامة والتي مؤداها أن تحريك الدعوى العمومية ومباشرتها تختص به النيابة العامة بوصفها سلطة اتهام . فقد أجاز القانون لقاضي التحقيق أن يتصرف فيه بعد انتهائه بإصدار أمر بأن لا وجه لأقامة الدعوى الجنائية لذا رأى أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو أن الأدلة غير كافية .

وبالنسبة للجنح والمخالفات اذا رأى القاضي أن الأدلة كافية للدلالة فانه يحيل المتهم الى النيابة الجزئية بقرار يطلق عليه قرار الاحالة . وتلتزم النيابة العامة عند صدور قرار الاحالة بإرسال جميع الأوراق والأشياء المضبوطة الى قلم كتاب المحكمة في ظرف يومين وإعلان الخصوم بالحضور أمام المحكمة في أقرب جلسة وفي المواعيد المقررة .

ولا شك أن قرار الاحالة هذا يعتبر رفعا للدعوى الجنائية يباشر بمعرفة قاضي التحقيق وليس بمعرفة النيابة . وما على النيابة العامة في هذه الحالة الا تنفيذه بالصورة التي نص عليها القانون . فالنيابة العامة في تكليفها المتهم بالحضور عند صدور قرار الاحالة لا تعتبر انها هي التي رفعت الدعوى . فالدعوى تعتبر قد رفعت بقرار الاحالة وما التكليف بالحضور الا تنفيذ لهذا القرار . ولذلك فان امتثلت النيابة العامة عن مباشرة هذا الاجراء كان للمحكمة التي أحيلت اليها الدعوى أن تأمر به ، لأن الدعوى تعتبر قد دخلت في حوزتها بقرار الاحالة الصادر من قاضي التحقيق .

أما اذا كانت الواقعة جنائية فعلى قاضي التحقيق ، اذا رأى أن أدلة الثبوت كافية لترجيح الادانة ، أن يصدر قرارا بإحالتها الى محكمة الجنائيات ومعتبر قوله بالاحالة هذا تصرفا في الدعوى الجنائية يقوم به

استثناء من قاعدة اختصاص النيابة العامة برفع الدعوى الجنائية ويكلف  
النيابة العامة بإرسال الأوراق إليها فوراً (مادة ١٥٨) .

خلاصة القول هي أن قاضي التحقيق في مباشرته للتحقيق في حدود  
مينة الدعوى ، يملك سلطة رفع الدعوى استثناء من القاعدة العامة .  
ولذلك فقد حرم المشرع النيابة العامة من حق الطعن في قرارات الاحالة  
المصادرة من قاضي التحقيق ، وإن كان يجوز لها الطعن في القرارات  
المصادرة منه بأن لا وجه لاقامة الدعوى باعتبارها المختصة أصلاً بمباشرتها  
وهي الأمانة عليها .

#### ٤ - لفتا : محكمة الجنح المستأنفة منقطة في غرفة المشورة :

أجاز المشرع الطعن في قرارات النيابة العامة وقاضي التحقيق الصادر  
بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية في مواد الجنح والمخالفات أمام  
محكمة الجنح المستأنفة منقطة في غرفة المشورة . فإذا ألفت غرفة المشورة  
الأمر فانها تميز القضية مينة الجريمة المكونة لها والأفعال المرتكبة ونص  
القانون المنطبق عليها وذلك لاحتوائها الى المحكمة المختصة . وإذا كان  
الأمر بالأوجه صادراً في جنابة فتختص محكمة الجنابات المنقطة في غرفة  
المشورة وتصل في الطعن على الوجه السابق . وتقوم النيابة العامة بتنفيذ  
الأمر بحالة الأوراق وتكليف المتهم بالحضور .

وقد نص المشرع على جميع الاستثناءات السابقة في المادة ٢٣٣ إجراءات  
حيث جاء بها « تعال الدعوى الى محكمة الجنح والمخالفات بناء على أمر  
يسدر من قاضي التحقيق أو محكمة الجنح المستأنفة منقطة في  
غرفة المشورة أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل  
أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالعقوب المادية » . ونفاد  
هذا ، الدعوى ترفع بأمر الاحالة من قاضي التحقيق أو غرفة

المشورة الى جانب القاطعة العامة بالنسبة للنياحة والاستثناء ، الذي ستراه  
في موضعه الخاص بالمعنى للدنى .

### الفصل الثاني

#### سلطة المحاكم في رفع الدعوى الجنائية في جرائم الجلسات

- ٤ - القاعدة . ٥ - أولا : سلطة المحاكم الجنائية في رفع الدعوى . ٦ - اجراءات رفع الدعوى من المحكمة . ٧ - حكم جرائم الجلسات في حالة عدم رفع الدعوى من المحكمة . ٨ - حق التبض . ٩ - ثانيا : سلطة المحاكم المدنية في رفع الدعوى . ١٠ - حق المحاكم المدنية في اتخاذ اجراءات التحقيق . ١١ - حق المحاكم المدنية في رفع الدعوى . ١٢ - ثالثا : استثناء الجرائم الخاصة بالحامين في الجلسة . ١٣ - اجراءات المحكمة بسند جريمة الحامي .

#### ٤ - القاطعة :

لقد خول المشرع للمحاكم سلطة رفع الدعوى الجنائية والحكم فيها في الوقت ذاته بالنسبة للجرائم التي تقع أثناء انعقاد جلسة المحكمة إما كان نوع المحكمة ، أى سواء أكانت محكمة تقض أم جنابات أم جنج ، وسواء أكانت منقطة في شكل قضاء حكم أم قضاء تحقيق . ولذلك فإن لمستشار الإجابة أو لقاضي التحقيق أيضا سلطة رفع الدعوى والحكم فيها بالنسبة للجرائم التي تقع في الجلسة وذلك في الحدود التي قررها المشرع .

والحكمة من تقرير هذا الاستثناء في الجمع بين سلطة الاتهام وسلطة الحكم هي حرص المشرع على الحفاظ على هيئة المحكمة واحترامها في نفوس الأفراد ضمانا لحسن سير العدالة عموما سواء أكانت في المواد الجنائية أم غير الجنائية . فمما لا شك فيه أن ارتكاب جريمة أثناء الجلسة فيه امتنان لحرمة القضاء التي قدر ضرورة حمايتها في هذه الحالة حتى ولو عني حساب ضمانات الحرية الفردية للتهم ، والتي وضعها في اعتباره بسند الفصل بين الاتهام والمحاكمة . ومن أجل ذلك نجد أن المشرع قد خول المحكمة هذه السلطة في رفع الدعوى والحكم فيها حتى ولو كانت لا تسري في رفعها مقيدة بقيد خاص بشكوى أو بطلب .

وقد ظم المشرع الأحكام الخاصة بسلطة المحكمة هذه في المادة ٢٤٤ إجراءات والتي تنص على أنه « إذا وقعت جنحة أو مخالفة في الجلسة ، يجوز للمحكمة أن تقيم الدعوى على المتهم في الحال وتحكم فيها بعد سماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم . ولا يتوقف رفع الدعوى في هذه الحالة على شكوى أو طلب إذا كانت الجريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٩ ، ٨ ، ٣ / ٣ من هذا القانون . أما إذا وقعت جنابة ، فيصدر رئيس المحكمة أمرا بإحالة المتهم الى النيابة العامة بدون اخلال بحكم المادة ١٣ من هذا القانون . وفي جميع الأحوال يعرر رئيس المحكمة محضرا ويأمر بالتبض على المتهم إذا اقتضى الحال ذلك » .

كما ظم قانون المرافعات سلطة المحاكم المدنية في رفع الدعوى بالنسبة للجرائم الجلسات التي ترتكب ضد هيئة المحكمة في المادة ١٠٦ / ١ مرافعات . كما أجاز لها اتخاذ بعض إجراءات التحقيق بالنسبة لما يقع من جرائم في الجلسة .

ولما كان حق رفع الدعوى بالنسبة لجرائم الجلسات يختلف باختلاف نوع المحكمة التي وقعت الجريمة أثناء انعقاد جلساتها فينبغي التفرقة بين المحاكم الجنائية والمحاكم المدنية كما أن هناك استثناء خاصا بالمحامين .

#### ٥ - أولا : سلطة المحاكم الجنائية في رفع الدعوى :

يقع لجميع المحاكم الجنائية على اختلاف أنواعها أن ترفع الدعوى الجنائية بالنسبة للجرائم التي تقع أثناء الجلسة ، وذلك دون اخلال بحق محكمة النقض ومحاكمة الجنايات في التصدي . وقد ظم المشرع لهذا الحق شروطا معينة هي :

١ - أن تكون الجريمة التي وقعت هي مخالفة أو جنحة لا تدخل في اختصاص محكمة خاصة أو محكمة أعلى درجة . فإذا كانت جنابة أو جنحة من اختصاص محكمة مختلفة ، فلا يجوز للمحكمة أن ترفع الدعوى العمومية وإنما يحق للمحكمة أن تباشر إجراءات التحقيق وذلك بأن تبض على المتهم إذا اقتضى الأمر ذلك ويعرر رئيس المحكمة محضرا

ويأمر بإحالة التهم إلى النيابة العامة . وقد أخرج المشرع الجنائيات من أحوال رفع الدعوى من المحكمة في جرائم الجلسات وذلك نظرا لظنورة الجنابة وللضمانات التي وضعها المشرع بالنسبة للتهم بالجنابة ، ولذلك اكتفى المشرع بأن خول رئيس المحكمة سلطة القبض على التهم واحالة إلى النيابة العامة .

٢- أن تكون الجريمة قد وقعت أثناء انعقاد الجلسة . والجلسة تتحدد بالزمان والمكان الذي تتمتع فيه المحكمة لمباشرة إجراءات الدعوى المطروحة ولا يلزم أن تكون في المكان المعد لذلك أصلا ببنى المحكمة . فانعقاد المحكمة في غرفة المداولة لتظر القضية بناء على قرار منها بنظرها سرية تعتبر جلسة قانونية . ويستوى أن يكون انعقادها بوصفها قضاء حكم أم قضاء تحقيق أم إحالة . ولذلك فإن محكمة الجنب المستأجرة المنعقدة في غرفة المشورة تطبق بصدها التواعد الخاصة بجرائم الجلسات . وكذلك الحال بالنسبة لقاضي التحقيق ومستشار الاحالة وإن كان المشرع قد تكفل بالنص على ذلك صراحة في المادتين ٧٣ ، ١٧٤ إجراءات . كذلك انتقال المحكمة لمباشرة اجراء من إجراءات التحقيق النهائي ، كالعاينة مثلا ، يجبل مكان المعاينة المنعقدة فيه المحكمة جلسة قانونية . وعلى العكس من ذلك متى فرغت المحكمة من نظر القضية ودفعت الجلسة فإن الشرط الذي نحن بصده لا يتوافر حتى ولو كانت الجريمة قد وقعت تحت بصير أعضاء المحكمة في قاعة الجلسة ذاتها وقبل انصرافهم منها .

#### ٦ - إجراءات رفع الدعوى عن المحكمة :

إذا وقعت مخالفة أو جنحة أثناء انعقاد الجلسة فإن المحكمة توجه الاتهام مباشرة (١) للمتهم وفي الحال وتستمع إلى أقوال النيابة العامة ودفاع

(١) وظاهر أن المشرع لم يتطلب من المحكمة أن ترفع الدعوى فور ارتكاب الجريمة بالجلسة ، بل أن هذا الحق يثبت للمحكمة مادام باب الرأفة مغال مفتوحا إذا كانت الجريمة متعلقة بالدعوى المنظورة مادامت الجلسة لم ترفع إذا كانت الجريمة الموجهة إلى المحكمة لا تنطلق بالدعوى وإنما بحفظ النظام بالقاعة . وطبقا لذلك قضت محكمة النقض المصرية بأن المشرع إذا باح للمحكمة إقامة الدعوى في الحال بشأن الجنب والمخالفات

المتهم (١) . وبعد ذلك تحكم فيها الجلسة ذاتها أو في جلسة تالية (٢) .  
وحق المحكمة في رفع الدعوى لا يفيد أى قيد من قيود رفع الدعوى فلو  
كانت الجريمة التى وقعت قد علق المشرع رفعها على شكوى من الجنى  
عليه أو على طلب أو إذن من جهة مختصة فلا تنقيد المحكمة بهذا ويمكن لها  
أن ترفع الدعوى دون الحصول على الشكوى أو الطلب . ذلك أن المشرع  
هنا قد قدر أن اعتبارات حرمة القضاء واحترامه تفوق أى اعتبار آخر . وإذا  
كان المشرع قد أغفل النص على الإذن فى الفقرة الثانية من المادة ٢٤٤ والتى  
تنص بأنه « لا يتوقف رفع الدعوى فى هذه الحالة على شكوى أو طلب إذا  
كانت الجريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٢ ، ٨ ، ٩ من هذا  
القانون » فإن هذا الإغفال ليس له معنى تشريعى ، وإنما هو من قبيل السهو ،  
بدليل أن المشرع ذكر المادة التاسعة وهى تنظم أحكام الإذن الى جانب  
الشكوى والطلب . وجميع جرائم الإذن يمكن للمحكمة أن ترفع فيها  
الدعوى دون الحصول عليه حتى ولو كانت ضرورة الحصول على إذن قد  
وردت بنص دستورى . إذ أن النص الدستورى هنا يضع القاعدة العامة

التي تتم بالجلسة فلا يمكن أن يكون قصد بذلك ضرورة إقامة الدعوى  
بالنسبة للشهادة الزور فور ادلاء الشاهد بشهادته ، بل أن ارتباط هذه  
الشهادة بالدعوى الأصلية يفيد بقاء هذا الحق للمحكمة ما دامت المرافعة  
مستمرة ( نقض ١ يناير ١٩٥٢ ، مجموعة النقض س ٢ ، ١٣٦٥ وشار  
إليه فى مجموعة الرصفادى ص ١٢٤ ) .

(١) ويجب على المحكمة فى هذه الحالة إعطاء المتهم الأجل المنصوص  
عليه قانوناً فى حالة رفع الدعوى فى حالات التلبس متى طلب ذلك  
لتعذر حضور الدفاع فى ذات الجلسة . فى هذا المعنى نقض إيطالى ، البائرة  
الفاصلة ، ١٧ نوفمبر ١٩٦١ ، المدالة الجنائية ١٩٦٢ ، ج ٢ ، ١٢ . ومع  
ذلك ذهبت محكمة النقض الإيطالية فى حكم لاحق الى أن منح أجل للدفاع  
يتعارض والحكمة من نظام المحاكمة الفورية التى تنسم بها جرائم الجلسات .  
نقض إيطالى ١٧ ديسمبر ١٩٦٢ ، مبادئ النقض ١٩٦٤ ، ٨٥ ، ١٩٦٢ .

(٢) ومخالفة القواعد الخاصة بنظر الدعوى بعد إقامتها من المحكمة  
وذلك بوقف نظر الدعوى الأصلية والحكم فى جريمة الجلسة بدلاً من المحاكمة  
المستقلة لا يترتب عليه بطلان . ( نقض إيطالى ، المائرة الأولى ، ١١ يونيو  
١٩٥٤ ، المائرة الجنائية ١٩٥٤ ، ٥٢٢ ، رقم ٣٥٢ . مع ملاحظة ضرورة  
إقامة الدعوى قبل قفل باب المرافعة فى الدعوى الأصلية ) .



والتقائين الأخرى تحدد إطار هذه القاعدة • ولا تعتبر التقائين في هذه الحالة متعارضة مع النص الدستوري مادامت لم تعارضه في الأصل العام •  
وإذا كانت الواقعة جناية فتملك المحكمة فقط حق القبض على المتهم وإحالاته إلى قاضي التحقيق •

٧ - حكم جرائم الجلسات التي لا ترفع فيها المحكمة الدعوى الجنائية:

إن حق المحكمة في رفع الدعوى العمومية هو جوازى بالنسبة لها • أى أنها تملك إجراءه إذا أرادت ، فإذا لم ترفع المحكمة برفع الدعوى فإنها تحيل المتهم إلى النيابة العامة لتصرف فيه وفقا للقواعد العادية المقررة بالنسبة للدعوى الجنائية (١) • وبطبيعة الحال أنه إذا كانت المحكمة لم ترفع الدعوى وإحالتها إلى النيابة العامة وكانت الجريمة من الجرائم المقيده فيها رفع الدعوى على شكوى أو طلب أو إذن ، فيتمتع على النيابة العامة ألا تباشر أى إجراء فيها قبل الحصول على الشكوى أو الطلب أو الإذن •

فعدم التقيد بقيد الشكوى أو الطلب أو الإذن قاصر فقط على الفرض الذى ترفع فيه الدعوى من المحكمة • فإذا لم ترفع من المحكمة مباشرة فالقاعدة أن تطبق القواعد العادية في تحريك ورفع الدعوى بما يرد عليها من قيود •

٨ - حق القبض :

• للمحكمة في جميع الأحوال أن تأمر بالقبض على المتهم سواء أكانت الواقعة جنحة أو جناية • وسواء أكانت ستنتظرها بنفسها أم ستحيلها إلى النيابة العامة • ولا تملك المحكمة سوى حق القبض إذا لم تكن تستولى من رفع الدعوى مباشرة • أما إذا كانت سترفع الدعوى في الجنحة أو المخالفة

---

(١) وإذا كانت جريمة الجلسة متعلقة بدعوى منظورة المحكمة كالشهادة الزور فإن ولاية المحكمة برفع الدعوى منها ونظرها تنتهي في الوقت الذي اعتبرت فيه الرافعة منتهية • ولا ولاية لها في الفصل في الجرائم التي وقعت أصلها في الجلسة ولم ترفع المحكمة الدعوى فيها حال انعقادها • وفي هذه الحالة يكون نظرها وفقا لقواعد العادية • حتى مصرى ٢٦ مايو ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام النقض ، س ١٠ - ق ١٢٠ ومشار في مجموعة المرسفاوى •

فلها أن تباشر إجراءات التحقيق الأخرى كتحقيق المتهم واستجوابه وغير ذلك من إجراءات »

٩- نالیا : سلطة المحاكم المدنية في رفع الدعوى :

إذا كان المشرع قد أباح للمحكمة الجنائية حق رفع الدعوى بالنسبة لجميع المخالفات والجنح التي تقع أثناء الجلسة إلا أنه قيد هذا الإطلاق بالنسبة للمحاكم المدنية . فقد قصر حقها في رفع الدعوى الجنائية والحكم فيها فقط على جرائم معينة . ومع ذلك منحها سلطة التحقيق بالنسبة لجميع الجرائم التي تقع أثناء الجلسة وذلك على التفصيل الآتي :

١٠- حق المحاكم في اتخاذ إجراءات التحقيق :

إذا وقعت جريمة أثناء انعقاد الجلسة كان على رئيس الجلسة أن يأمر بكتابة محضر عنها وأمر باتخاذ ما يراه من إجراءات التحقيق بما فيها القبض على المتهم إذا كانت الواقعة جنحة أو جناية واحالته إلى النيابة العامة في الأحوال التي لا يجوز له رفع الدعوى والحكم فيها ، أو إذا كانت الجريمة تدخل في الترويض التي يحق للمحكمة أن ترفع فيها الدعوى إلا أنها رأت عدم رفعها واحالتها إلى النيابة (١) . وحق المحكمة في اتخاذ هذه الإجراءات يكون بصدقية جريمة تقع أثناء الجلسة ، وسواء أكانت مخالفة أو جنحة أو جناية .

١١- حق المحاكم المدنية في رفع الدعوى :

للمحكمة المدنية أن ترفع الدعوى وتعكم فيها في الجلسة ذاتها وذلك بشروط معينة .

(١) ويلاحظ أن المحاضر المحررة بعرفة المحاكم فيما يتعلق بجرائم الجلسات التي تقع أثناء انعقاد المحكمة وإن اعتبرت أوراقاً رسمية لصدورها من موظف مختص بتحريرها إلا أن حجيتها بهذه الصفة لا تمتد إلى نطاق الحجية المقررة للأوراق الرسمية عموماً بما فيها من محاضر الاستدلالات وتحقيقات النيابة . بمعنى أنها لا تتساوى مع محاضر الجلسات بالنسبة للحجية التي أضفاها القانون عليها وأوجب الطعن بالتزوير لنفي ما ثبت فيها . يترتب على ذلك أنه يجوز للمتهمين إثبات عكس ما ورد بتلك المحاضر بكافة الطرق كما أن المحكمة التي تنظر الدعوى فيما بعد يمكن أن تأخذ أو تطرح الدليل المستمد من تلك المحاضر . في ذات المعنى قضى مصري ٢٥ نوفمبر ١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ١٥٤ .

(١١) أن تكون الواقعة جنحة .

(ب) وإن سمى من جنح التعدي على هيئة المحكمة أو على أحد أعضائها أو أحد الموظفين بماء ١/١٠٧ مرافعات ) . وعبرة هيئة المحكمة تسمح لتشمل النيابة العامة في . التي تكون فيها طرفا أصليا أو منضما . فإذا لم تصدر المحكمة حكمها في الجلسة فلها أن تأمر بالقبض على المتهم وإحالة إلى النيابة العامة .

وجدير بالذكر أن المحكمة هنا أيضا غير مقيدة بقيود رفع الدعوى تماما كالمحكمة الجنائية . ويكون حكم المحكمة أيضا بعد سماع النيابة العامة ودفاع المتهم لأن المحكمة المدنية في هذه الحالة تنظر الدعوى الجنائية وفقا للأجراءات الجنائية المنظمة للمحاكم الجنائية في هذا الخصوص .

• ويلاحظ أن للمحكمة أن تحكم على من ارتكب اختلافا بنظام الجلسة بالعس أربعة وعشرين ساعة أو بتخريبه جنبا واحدا ويكون حكمها نهائيا ( م ١/١٠٤ مرافعات ) . كما لها أن تحكم على من ارتكب جريمة الشهادة الزور أمامها بالقوبة المقررة للجريمة ( م ٢/١٠٧ مرافعات ) .

١٢ - ثالثا : استثناء الجرائم التي تقع من المحامين في الجلسة :

رعاية لحرية الدفاع وحرمة مهنة المحاماة بوصفها أداة مساعدة في تحقيق العدالة ، فقد استثنى المشرع الجرائم التي تقع من المحامين في الجلسة من حق المحاكم في رفع الدعوى الجنائية سواء أثناء انعقاد المحكمة الجنائية أم أثناء جلسة المحكمة المدنية . وقد نص المشرع على هذا الاستثناء في قانون الإجراءات في المادة ٢٤٥ وفي المادة ٩٩ من قانون المحاماة .

وقد استلزم المشرع في المادة ٢٥٤ إجراءات لتطبيق الاستثناء أن تكون الجريمة التي وقعت قد ارتكبت أثناء قيامه بواجبه في الجلسة وبسببه (١) .

---

(١) وهذا ما قضت به صراحة محكمة النقض المصرية في حكمها السابق الإشارة إليه في الهمش السابق . فقد قضت بأن حصانة المحامي لم تقرر لحمايته في كل ما يقع منه بالجلسة على الإطلاق ، بل الفرض من تقرير تلك الحصانة على سبيل الاستثناء هو حماية المحامي أثناء تأدية واجبه كمحام حتى لا يشعر أثناء قيامه بهذا الواجب أنه محدود الحرية . أما إذا كان المحامي لم يكن يؤدي واجبه فلا تكون له حصانة .

بينما اكتمل المشرع في المادة ٩٦ من قانون المحاماة أن تكون الجريمة قد وقعت أثناء وجوده بالجلسة لأداء واجبه أو بسببه . ونظرا لأن قانون المحاماة يعتبر لاحقا في صدره لنص المادة ٢/٢٤٥ إجراءات فيكون حكمه هو الواجب التطبيق .

#### ١٢ - إجراءات المحكمة بصدد جريمة المحامي :

إذا وقعت الجريمة من المحامي أثناء الجلسة وبالشروط السابقة فللمحكمة أن تقرر إحالة المحامي إلى النيابة العامة لإجراء التحقيق ( م ٢/٢٤٥ إجراءات ) . وإذا كانت المحكمة مدنية ووقع من المحامي تمدد على هيئة المحكمة أو أحد أعضائها أو موظفيها إحالته إلى سلطة التحقيق للتحقيق معه ويحرر رئيس الجلسة محضرا بما حدث .

ولا يجوز أن يكون رئيس المحكمة التي وقع فيها الحادث أو أحد أعضائها عضوا في الهيئة التي تنتظر الدعوى اللهم إلا إذا كان بصفة عضو نيابة إذا كان أحد أعضاء المحكمة قد نقل إلى النيابة العامة .

#### المطلب الثالث

##### في الادعاء المباشر

١٤ - التعريف بالادعاء المباشر وأساسه . ١٥ - شروط الادعاء المباشر . ١٦ - أولا : أن يكون الادعاء قد تم بمعرفة المضروب من الجريمة . ١٧ - ثانيا : أن تكون الجريمة جنحة أو مخالفة . ١٨ - ثالثا : ألا يكون هناك تحقيق مفتوح مازال قائما . ١٩ - رابعا : أن تكون كل من الدعوى الجنائية والمدنية جائزة القبول : ( ١ ) الدعوى الجنائية ، ( ب ) الدعوى المدنية . ٢٠ - إجراءات الادعاء المباشر . ٢١ - الآثار المترتبة على الادعاء المباشر .

#### ١٤ - التعريف بالادعاء المباشر وأساسه :

القاعدة كما رأينا هي أن النيابة العامة وحدها صاحبة الاختصاص الأميل برفع الدعوى الجنائية في جميع الجرائم مخالفت أم جنتا . أم جانيها . وهي في مباشرتها لهذا الاختصاص إنما تراعى المصلحة العامة باعتبار أن الجريمة تشكل اعتداء على مصالح الجماعة الجديرة بالحماية

الجنائية حتى ولو كانت هذه الحماية تتمكس بدورها على حماية لمصالح فردية للأفراد . وعليه فالقاعدة هي أن النية العامة تمثل دائما الجساعة في رفعها واستعمالها للدعوى العمومية نظرا لأن الجريمة تشكل اعتداء عليها . غير أن ذلك لا يمنع من أن تضر الجريمة أيضا بمصالح الأفراد الخاصة . ومن هنا كان للمضروور أن يلجأ إلى القضاء الجنائي أو المدني مطالبا بالتعويض عن الضرر الذي أصابه . ولما كانت القاعدة أن القضاء الجنائي لا يتصدى إلا للوقائع التي ترفع إليه من النية العامة فمعنى ذلك أن المضروور إذا أراد أن يدعى مدنيا أمام القضاء الجنائي لابد أن ينتظر رفع الدعوى الجنائية من قبل النية العامة حتى يدعى مدنيا أمام هذا القضاء ، نظرا لأنه يختص بالنظر في الدعاوى المدنية المرفوعة للدعوى الجنائية ولا يختص بالدعاوى المدنية التي ترفع له ابتداء وانما يكون الاختصاص بها للمحاكم المدنية .

وقد راعى المشرع ، أن للمضروور من الجريمة مصلحة في نظر دعواه المدنية أمام القضاء الجنائي ، نظرا لما يتمتع به هذا القضاء من حرية في الاقتناع وفي تقييم الأدلة لا تتوافر بالنسبة للقاضي المدني الذي يلتزم بطرق معينة للإثبات المدني . كما راعى المشرع أيضا ، أن للمضروور من الجريمة مصلحة في إثبات المسؤولية الجنائية للجاني وعقابه لما في ذلك من تأثير على سهولة حصوله على حكم في صالحه من حيث التعويض المدني . وبطبيعة الحال هذه المصالح للأفراد الناشئة عن الجريمة لا تضعها النية العامة في اعتبارها حين تلام بين رفع الدعوى الجنائية وبين عدم رفعها . إذ أن مآزيع النية هو فقط المصلحة العامة للمجتمع باعتبارها المصلحة له في الدعوى الجنائية . ومن أجل ذلك أباح المشرع ، بشروط معينة ، للمضروور من الجريمة أن يآشر رفع الدعوى الجنائية على المتهم حتى يسكن للحكمة الجنائية النظر في مسؤولية الجاني الجنائية والمدنية على السواء . وللمضروور هذا الحق حتى ولو كانت النية العامة لم تآشر أي إجراء في الدعوى أو حتى لم تعلم ولم تخطر بوقوع الجريمة .

وواضح أن اعطاء للمضروور هذا الحق هو أثر من آثار نظام الاتهام الفردي ، حيث كان يتولى المجنى عليه رفع الدعوى الجنائية على المتهم

وفصل القاضى فى موضوع الدعوى الجنائية والمدنية . وقد حرضت التشريعات المختلفة على ابقاء هذا الحق للمضروب من الجريمة . حماية للمصالح الفردية التى تضار من الجريمة والتى قد لا تجد اهتماما من النيابة العامة التى لا ترمى فى رفع الدعوى الجنائية سوى اعتبارات الصالح العام . ولو كان المشرع قد ألزم النيابة العامة برفع الدعوى الجنائية فى كل جريمة الى القضاء لما كان هناك من مبرر لتقرير هذا الحق للجنح عليه أو للمضروب من الجريمة . انما المشرع ترك للنيابة العامة سلطة تقديرية فى هذا المجال ومن ثم لم يكن هناك بد من اعطاء المضروب هذا الحق صيانة لمصالحه الفردية التى أضيرت من الجريمة . ولذلك نجد أن التشريعات التى تأخذ بنظام قضاء التحقيق فى كل الجرائم كقاعدة عامة وتلزم بذلك النيابة العامة برفع الدعوى بالنسبة لكل جريمة الى قضاء التحقيق ليصدر هو القرار بشأنها ، هذه التشريعات لم تجد مبررا لتقرير حق الادعاء المباشر للمضروب من الجريمة اذ أن لديه مكنة الادعاء المدنى أمام القضاء حينما ترفع النيابة العامة الدعوى الجنائية عن الجريمة .

وقد أباح المشرع للمضروب من الجريمة الحق فى الادعاء المباشر أى رفع الدعوى الجنائية مباشرة عن طريقه وليس عن طريق النيابة العامة فى المادة ١/٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية والتى تنص على أن « مجال الدعوى الى محكمة الجench والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضى التحقيق أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالعضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالمعقود المدنية » .

وعلى ذلك يمكننا تعريف الادعاء المباشر بأنه حق المدعى المدنى فى الجench والمخالفات فى رفع الدعوى العمومية مباشرة بتكليف المتهم بالعضور أمام القضاء الجنائى .

#### ١٥ - شروط الادعاء المباشر :

تعد ظم المشرع الادعاء المباشر فى المادة ١/٣٣٣ اجراءات . وبعد أن قرر حق المدعى المدنى فى الادعاء المباشر فى الجench والمخالفات لورد فى الفقرة الثانية حكما يقضى بعدم جواز الادعاء المباشر فى حالتين الأولى :

إذا كان صدر أمر من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى ولم يستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الأمر في المبدأ أو استأنفه فأيدته محكمة الجنح المستأنفة متعقدة في غرفة المشورة • الثانية : إذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء وظيفته أو بسببها ما لم تكن من الجرائم المشار إليها في المادة ١٣٣ عقوبات (١) •

وعلى ذلك فشرط الادعاء المباشر هي :

١ - أن يكون الادعاء المباشر قد تم بمعرفة المضرور من الجريمة •

٢ - أن يكون الادعاء متعلقاً بجريمة هي جنحة أو مخالفة •

٣ - ألا يكون هناك تحقيق مفتوح ما زال قائماً •

٤ - أن تكون الدعوى الجنائية والمدنية توافرت فيهما شروط القبول أمام القضاء الجنائي •

وستناول تلك الشروط بالتفصيل •

١٦ - أولاً : أن يكون الادعاء قد تم بمعرفة المضرور من الجريمة :

إذا كان المشرع قد فتح باب الادعاء المباشر للأفراد حماية لمصالحهم التي أضررت من الجريمة ، فلا بد أن يتطلب المشرع في رفع الدعوى مباشرة من الأفراد أن يكون من صدر منه الادعاء قد أصابه فعلاً ضرر من الجريمة • فقد يحدث أن تتوافر تلك الصفة في الشخص ومع ذلك لا يقبل منه، أو حدث أن استوفى حقه في التويض قبل رفع الدعوى (٢) • وفي بعض الفروض الأخرى نجد أن المجنى عليه قد لا يلحقه ضرر مباشر بينما يلحق هذا الضرر

---

(١) معدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمان حريات المواطنين في القوانين القائمة •

(٢) ومع ذلك فلن نقض مصري ١٩ مارس ١٩٦٣ ، مجموعة أحكام النقض ، ص ١٤ ، رقم ٤٢ حيث قضت بأنه مادام هناك ضرر لحق بالشركة من الجريمة فإنه يحق لها أن تحرك الدعوى الجنائية مباشرة ولا يؤثر في ذلك حصول النسوبة بينها وبين التهم بمد ثبوت اختلاسه •

شخصاً آخر فهذا يعق لهذا الأخير فقط الادعاء المباشر برفع الدعوى الجنائية دون المجنى عليه ، ومثل ذلك الضرر الذى يصيب المودع من سرقة المال المودع لدى المجنى عليه .

كما أن وقوع الجريمة قيد يلحق ضرراً بأشخاص آخرين خلاف المجنى عليه كما يحدث فى حالات القتل الخطأ . فهذا يلحق الضرر بالزوجة والأولاد ويحق لهم تحريك الدعوى الجنائية مباشرة رغم أن صفة المجنى عليه لم تثبت لهم ، وإنما للذى وقع عليه الاعتداء المكون للجريمة ، ولا يشترط أن يكونوا ورثة فيكفى الضرر المباشر .

والتانون يسوى بين الضرر المادى والضرر الأدبى ، فالمضروب من الجريمة يمكنه الادعاء المباشر حتى ولو كان الضرر الذى لحقه أدياً أو سنوياً كما هو الشأن فى جرائم السب والتشهير ، ويستوى أن يكون المضروب شخصاً طبيعياً أو شخصاً ممنوياً .

وبالنسبة لدائى المجنى عليه يجوز لهم رفع الدعوى بالطريق المباشر إذا كان لحقهم ضرر مباشر من الجريمة ولم يكن المجنى عليه قد استعمل حقه فى المطالبة بالحقوق التى يطالب بها الدائن (١) . وقد أثار قصر رفع الجعنة المباشرة أو الادعاء المباشر على المضروب بالجريمة دون التقيد بصفة المجنى عليه انتقاد البعض بحجة أن القانون بذلك يعطى للمضروب حقوقاً لا تثبت للمجنى عليه إذا لم يصبه ضرر (٢) . ولذلك ذهب أنصار هذا الرأى إلى التوسع فى مفهوم المضروب من الجريمة ليشمل المجنى عليه فى جميع الأحوال . غير أننا نرى أن هذا النقد لا يستند إلى أساس قانونى سليم إذ أن المشرع قد راعى فى الادعاء المباشر صيانة حقوق الأفراد المدنية ، ولذلك يجب أن يكون المناط فى إعطاء هذا الحق هو لمن ثبت له الحق المدنى فى التعويض لعدم إصابته بضرر خاص . فالقاعدة أن تتولى النيابة العامة المطالبة بالمعاقب عن طريق رفع الدعوى الجنائية عن طريقها . ذلك أن الضرر

(١) انظر الدكتور رؤوف عبيد ، المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

(٢) الدكتور حسن المصفاوى ، المرجع سابق الإشارة إليه ، ص ١٢٢ وما بعدها .



من الجريمة قد أصاب المجتمع الذي تتوب عنه النيابة العامة في مباشرة حق المتقلب لمخالفة التهم لأوامر الشارع ونواحيه الجنائية .

والحق في الادعاء المباشر هو حق شخصي للمضروب بحيث أنه إذا قام بتحويل قيمة التعويض عن الضرر الى شخص آخر فلا يجوز لهذا الأخير مباشرة الادعاء المباشر برفع الدعوى الجنائية (١) . لأن الضرر الذي يصيب المحول اليه هو ضرر غير مباشر . وبالتالي لا يبيح رفع الدعوى المباشرة الضرر الذي يصيب شركة التأمين نتيجة لجريمة قتل وقمت على شخص المؤمن لديها لالتزامها بدفع مبلغ التأمين . كذلك الضرر الذي يلحق بدائتي المجنى عليه والممثل في اقطاع مدينهم اذا ما وقمت عليه جريمة سرقة أو ائتلاف أو ما شابه ذلك من جرائم الأموال . ذلك أن شركة التأمين في المثال السابق انما تلتزم بدفع المبلغ المؤمن به ليس نتيجة مباشرة لارتكاب الجريمة وانما بناء على العقد المبرم بينها وبين المجنى عليه .

وجدير بالذكر أن جهات الادارة المختلفة يسكن أن تحرك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر وذلك اذا ما لحقها ضرر مباشر عن الجريمة . ذلك أنه يجب هنا عدم الخلط بين المصلحة المالية المتمثلة في احدى جهات الادارية في الحصول على التعويض للضرر الناجم لها مباشرة عن ارتكاب الجريمة وبين المصلحة العامة للدولة المتمثلة في وجوب الانصياع لأوامر المشرع ونواحيه والتي تمثلها النيابة العامة (٢) . ولذلك يجوز لجهة الادارة أن ترفع الدعوى المباشرة فعلا في جرائم التهريب الجمركي أو في جرائم التهريب الضريبي .

١٧ - ثانيا : ان تكون الجريمة جنحة أو مخالفة :

لا يجوز الادعاء المباشر الا في الجنح والمخالفات . أما الجنايات فلا يجوز فيها رفع الدعوى مباشرة من المضروب من الجريمة لاعتبارين أساسيين :

- 
- (١) انظر ايضا الدكتور رؤوف مبيد - المرجع السابق ، ص ١٠٦ .
  - (٢) قلون في ذلك تقض ابطالي الدائرة الاولى ، ١ يوليو ١٩٢٨ ، المجلة الجنائية ١٩٣ ، رقم ١٠٠٢ ، تقض دائرة أولى ديسمبر ١٩٥٦ ، المجلة الجنائية ١٩٥٧ ، ج ٢ ، ٦٤٩ .

أولهما : خطورة الجناية لما أوجب القانون فيها من كمالة ضمانات خاصة بها ،  
وثانيهما : أن الجناية لا بد أن يباشر فيها تحقيق بمعرفة النيابة العامة أو  
قاضي التحقيق . وأن كان هذا لا يمنع المضرورة من الجناية من الادعاء المدني  
أمام المحكمة المدنية أو أمام المحكمة الجنائية تبعا للدعوى الجنائية بمد  
رفعها من سلطة التحقيق . وكل جنحة أو مخالفة يجوز فيها رفع الدعوى  
مباشرة بشرط ألا تكون الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو  
رجل ضبط لجنحة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها (١) ما لم تكن  
من الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٣٣ عقوبات .

ولا يلزم أن تكون الجريمة قد بوشر أى إجراء من قبل النيابة العامة  
لجمع استدلالات أو من قبل مأموري الضبط . فيجوز رفع الدعوى مباشرة  
من المضرورة حتى ولو كانت سلطة جمع الاستدلالات لم تباشر فيها أى  
إجراء .

#### ١٨ - ثانيا : ألا يكون هناك تحقيق مفتوح مازال قائما :

يشترط للادعاء المباشر ألا تكون السلطة المختصة بالتحقيق ، سواء  
كانت النيابة العامة أم قاضي التحقيق قد قامت بنفسها بتحريك  
الدعوى . فإذا كانت سلطة التحقيق قد باشرت إجراءات التحقيق  
ولم تنته منه فلا يجوز الادعاء المباشر (٢) . وعلى المضرورة الانتظار حتى  
تنتهي سلطة التحقيق من تحقيقها والتصرف فيه . فإذا رفعت الدعوى كان  
له أن يدعى أمام المحكمة للحالة إليها الدعوى . وإذا كان التصرف بالأمر  
بأن لاوجه فيمكنه أن يلمن في هذا الأمر بطرق الطعن المختلفة التي نص عليها  
القانون بالنسبة للأوامر بأن لاوجه الصادرة من النيابة العامة وقاضي التحقيق .

فإذا قضى في الاستئناف بالناء القرار بأن لا وجه فأباً يتم رفع الدعوى  
باطلتها من غرفة المشورة إلى المحكمة الجزئية بناء على القرار بالغاء الأمر

(١) وهذا التقييد يتفق والتقييد أنولود على النيابة العامة بالنسبة لرفع  
الدعوى في مثل تلك الفروض إلا من النائب العام أو المجلس العام أو رئيس  
النيابة . ولذلك فأننا نرى أن المخالفات تخرج من هذا التقييد بالنسبة للادعاء  
٢٢٢ جاءت مطلقة .  
١٢١ مد.أ. - فيش ، ٨٨٦ وما بعدها .

بأن لاوجه ويكون للمدعى المدني أن يطالب بدعواه أمام المحكمة الحالة إليها  
الدعوى الجنائية .

وجدير بالذكر أن تحريك الدعوى بواسطة سلطة التحقيق عن طريق  
اجراء تحقيق في الجريمة يمنع فقط للمدعى المدني من رفع الدعوى مباشرة  
الى القضاء الجنائي بالنسبة للمتهمين الذين تناولهم التحقيق المفتوح من  
سلطات التحقيق . وبالتالي يجوز تحريك الدعوى ورفعها مباشرة الى القضاء  
الجنائي من المدعي المدني بالنسبة لمتهمين آخرين لم يتناولهم تحقيق النيابة  
العامة بصفتهن متهمين حتى ولو كان قد حقق معهم بوصفهم شهودا أو  
مسؤولين مدنيا (١) . وإذا رفعت النيابة العامة الدعوى في هذه الحالة على  
المتهمين لديها ورفعت الدعوى المانحة من قبل المدعي عن المتهمين الآخرين  
فإن المحكمة تأمر بضم الدعويين وتحكم على جميع المتهمين فيها بحكم  
واحد .

١٩ - وبما : ان تكون كل من التهمين الجنائية والمدنية جائزة القول:

(١) الدعوى الجنائية :

يجب لامكان رفع الدعوى مباشرة من المضرور أن تكون الدعوى الجنائية  
مقبولة أمام القضاء الجنائي . فإذا لم يتوافر هذا الشرط فلا يجوز الادعاء  
المباشر . ذلك أن المضرور في هذه الحالة يرفع الدعوى بنفس الشروط التي  
ترفعها بها النيابة العامة . وترتب على ذلك انه اذا كانت النيابة العامة  
لا تملك رفع الدعوى لسبب من الأسباب فلا يجوز للمدعي المدني أى  
المضرور أن يرفعها . ولا تكون الدعوى الجنائية مقبولة في الحالات  
الآتية :

١ - اذا كان هناك قيد على رفعها يتصل في شكوى أو طلب أو اذن (٢) .  
فهنا لا يجوز للمضرور أن يرفع دعواه بالطريق المباشر الا بعد الحصول على

(١) الدكتور رؤوف عبيد ، المرجع السابق ، الإشارة السابقة .

(٢) يلاحظ هنا التعديل الوارد على المادة ٦٢/٤ . اجراءات والخصاص  
بامتناء جرائم الموظفين المندرجة تحت المادة ١٢٣ . مقولات من . قيد الان  
يرفع الدعوى والنصوص عليه بالفقرة الاولى من المادة ٦٢ ، والذي جاء به  
القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ .

الطلب أو الأذن أو بعد التقدم بالشكوى . غير أنه يلاحظ بالنسبة للشكوى إذا كان المضرور قد توافرت في حقه صفة المجنى عليه فإن رفع الدعوى مباشرة إلى القضاء الجنائي يعتبر بمثابة شكوى ويترتب عليه قبول الدعوى الجنائية أمام القضاء الجنائي . فإذا لم تتوافر تلك الصفة فلا يحق للمضرور أى المدعى المدني أن يلجأ إلى طريق الادعاء المباشر أمام القضاء الجنائي ، وإن كان يمكنه رفع دعواه المدنية أمام القضاء المدني . وترتبا على ذلك ، لاحق للزوجة أن ترفع دعوى مباشرة بالادعاء المباشر على شركة زوجها إلا إذا رفعتها أيضا على زوجها ، لأنها بذلك تكون قدمت الشكوى ضد زوجها والتي بها يمكن رفع الدعوى على الاثنين معا . وقد سبق أن رأينا أن المحكمة الجنائية تعتبر من الجهات التي تقدم لها الشكوى إذا ما رفعت دعوى مباشرة من المجنى عليه في الجريمة .

٢ - إذا كانت الدعوى الجنائية قد انقضت بوفاء المتهم أو بسقوط الجريمة ، كما هو الشأن في حالة التنازل عن الشكوى أو الطلب أو بأى سبب آخر من أسباب انقضاء الدعوى الجنائية ، كما لو فوت المجنى عليه ميعاد الثلاثة أشهر دون شكوى أو صدور حكم نهائي فيها .

٣ - إذا كان قد صدر أمر من النيابة العامة أو من قاضى التحقيق بأن لاوجه لاقامة الدعوى الجنائية وصار هذا الأمر نهائيا . ويكون الأمر نهائيا إذا لم يطن فيه للمدعى بالحقوق المدنية في الميعاد أو يطن فيه ورفض الطعن (م ٢٣٣ إجراءات ) . ففى جميع هذه الأحوال لا يجوز للمدعى المدني أن يلجأ للطريق الجنائي برفع الدعوى مباشرة (١) .

(١) انظر حديثا نقض ٩ يناير ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض ، س ١٨ ص ٤٠٦ ، رقم ٧ ، حيث اعتبرت الدفوع بعدم قبول الدعوى الجنائية أو بعدم جواز نظرها بعد صدور أمر حفظ فيها من النيابة العامة من قبيل الدفوع بقرينة الشيء المحكوم فيه . ولذلك لكي يكون الدفوع محل يجب أن تكون الواقعة المطروحة معاكمته من أجلها هي عينها الواقعة الصادرة فيها أمر الحفظ . وانظر أيضا نقض ١٢ مارس ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام ، س ١٨ ، ص ٢٨٢ ، رقم ٧٠ .

٤ - إذا كانت الواقعة في حد ذاتها لا تكون جريمة نظرا لأن المشرع يتطلب ركن الاعتیاد ، فهنا لا يجوز الادعاء المباشر الا اذا كان المضرورة في جميع أفعال الاعتیاد واحدا . ونظرا لأن الفعل الواحد لا يكون جريمة وانما تتكون هذه من مجموعة أفعال فإن الادعاء المباشر عن فعل واحد غير جائز لعدم توافر أركان الجريمة (١) .

٥ - إذا كانت الجريمة من الجرائم التي نظم المشرع للمحاكمة فيها إجراءات خاصة ، كما هو الشأن بالنسبة لجرائم القضاء المتعلقة بوظائفهم . فهنا لا تقبل الدعوى الجنائية الا عن طريق الخاصة التي نظمها القانون بشأن هذه الجرائم .

في جميع الحالات السابقة لا يجوز الادعاء المباشر نظرا لأن الدعوى الجنائية غير حائزة لشروط القبول أمام القضاء الجنائي . ولا يكون هناك من سبيل أمام المضرورة غير الالتجاء الى الطريق المدني .

#### (ب) الدعوى المدنية :

إذا كان أساس منح المدعى المدني حق الادعاء المباشر هو حماية حقوق المضرورة التي أضيرت من الجريمة بتسكينه من رفع الدعوى الجنائية أمام المحكمة الجنائية للحكم له بالتعويضات الناشئة عن الجريمة ، فلا بد لكي يتوافر هذا الحق أن تكون الشروط الخاصة بالدعوى المدنية متوافرة لكي يمكن قبولها أمام القضاء الجنائي .

يرتّب على ذلك أنه لا يجوز الادعاء المباشر أمام القضاء الجنائي لعدم قبول الدعوى المدنية في الأحوال الآتية :

١ - إذا كان الحق المطالب به قد انقضى أو سقط لأي سبب من الأسباب

(١) قانن تقض مصرى ٢٠ مايو ١٩٦٨ ، مجموعة احكام التقض س ١٩٩ ، ص ٥٧٣ ، رقم ١١٣ ، تقض مصرى ٢٢ فبراير ١٩٣٢ ، مجموعة القواعد ، ج ٢ ، ص ٢٤٨ ، رقم ١٨٩ .

كالتنازل أو الاستيفاء أو التصالح أو مضي المدة وغير ذلك من أسباب انقضاء الحق (١) .

٢ - إذا كانت قد رفعت من غير ذي صفة ، كان يكون الذي رفعها هو وكيل عن المضرور لم يتناول توكيله رفع هذه الدعوى . ذلك أن الحق في الادعاء المباشر هو حق شخصي لا بد لمباشرة من توكيل خاص . كذلك لا يجوز لتناقص الأهلية ومعدومها رفع الدعوى مباشرة بطريق الادعاء المباشر ، نظرا لأن رفع الدعوى المدنية يتطلب توافر الأهلية ولذلك يباشرها القيم أو الوصي .

٣ - إذا تخلف شرط المصلحة في الدعوى المدنية فانه يحول دون الادعاء المباشر (٢) .

٤ - إذا كان المدعى المدني قد رفع دعواه أمام المحاكم المدنية لا يجوز الادعاء المباشر لسقوط حقه في الخيار بين الطريق المدني والجنائي . ولذلك فان رفع الدعوى المدنية إبتناء الى المحكمة المدنية يجعل دعواه المدنية غير مقبولة أمام المحكمة الجنائية الا اذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت فعلا اليها عن طريق النيابة العامة . فها يحق له أن يرفع دعواه المدنية الى المحكمة الجنائية مع الدعوى الجنائية .

٥ - إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بإجراءات غير صحيحة أو شاب إجراءاتها بطلان فلا يكون لها أدنى أثر في تحريك الدعوى الجنائية أمام القضاء الجنائي ، ويتمتع على القاضي الحكم بعدم قبوله الدعوى الجنائية والمدنية (٣) . وكذلك أيضا اذا كان موضوعها لا يدخل في اختصاص القضاء الجنائي .

(١) يلاحظ هنا ما استحدثه القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ من عدم انقضاء الدعوى المدنية من الجرائم المنصوص عليها في المادة ( ٢٥٩ ) معدلة ( وهي الواردة بالمواد ١١٧ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ٢٨٢ ، ٣٠٩ مكررا ، (١) عقوبات . (٢) قانون نقض مصري ٢ ديسمبر ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض من ١٩ ، ص ١٤٢ ، رقم ٢١١ .

(٣) ويلاحظ أن الدافع بعدم قبول الدعوى المدنية هو من الدفوع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض لها وترد عليها . ويمكن لابتداء الدفع أن يتقدم المسؤول المدني الى المحكمة بيطاقته الشخصية لاثبات

## ٢٠ - اجراءات الاعلاء المباشر :

يتم رفع الدعوى بالطرق المباشر من المدعى المدني بتكليف المتهم بالحضور . ويجب أن يكون التكليف بالحضور أمام المحكمة قبل انعقاد الجلسة يوم في المخالفات وثلاثة أيام كاملة على الأقل في الجنب (م ٢٣٣) .

وتراعى هنا جميع مواعيد المسافة المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ويجب أن يرد بالتكليف بالحضور التهمة ومواد القانون المنطبقة ( ٢/٢٣٣ ) . وتعلن ورقة التكليف بالحضور لشخص المعلن اليه أو في محل اقامته بالطرق المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ( ٢٣٤ ) . ويبرر إعلان ورقة التكليف بالحضور في المخالفات بواسطة أحد رجال السلطة العامة وكذلك في مواد الجنب التي يمينها وزير العدل بعد موافقة وزير الداخلية . وإذا لم يؤد البحث الى معرفة محل اقامة المتهم سلم الاعلان الى السلطة الادارية التابع لها آخر محل كان يقيم فيه في مصر . ويصير المكان الذي وقعت فيه الجريمة آخر محل اقامة للمتهم ما لم يثبت خلاف ذلك .

ويلاحظ أن توجيه التهمة في الجلسة في حالة التلبس أو في حالة حضور المتهم دون تكليف سابق بالحضور لا تكون الا من النيابة العامة (١) . فلا يجوز للمدعي المدني أن يرفع دعواه في هذه الحالة عن طريق توجيه التهمة الى المتهم الحاضر . إذ لا بد من القيام بإعلانه بورقة التكليف بالحضور ، وبطبيعة الحال اذا شاب البطلان لجراءات الاعلان فان الدعوى الجنائية والمدنية لا تكونان مقبولتين ويتمين على القاضي الحكم بعدم القبول .

---

قصره ، إذ ان في ذلك ما يفيد إيهامه بالدفع بعدم القبول . انظر نقض ٢٠ ديسمبر ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام ، ص ١٩ ، ص ١١١٠ ، رقم ٢٦٦ .  
(١) نقض ٢٦ ديسمبر ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض ص ١١ ، رقم ٢٨٤ .

ويلاحظ أن التكليف بالحضور لا بد أن يكون للحضور أمام المحكمة . فلا يجوز الادعاء المباشر أمام النيابة ولا أمام قاضي التحقيق . لأن الادعاء المباشر يترتب عليه رفع الدعوى الجنائية أمام المحكمة . ولذلك فإبلاغ النيابة بنبأ الجريمة من قبل المضرور لا يخرج عن كونه إبلاغاً عادياً لا يقيد النيابة بشيء ، ولها مطلق الحرية في تحريك ورفع الدعوى الجنائية أو عدم رفعها .

#### ٢١ - الآثار المترتبة على الادعاء المباشر :

إذا توافرت الشروط السابقة ترتب على الادعاء المباشر رفع الدعوى الجنائية والدعوى المدنية المتشكلة في الدعوى المباشرة (١) . ويكون على المحكمة أن تفصل في الدعوين المدنية والجنائية . فالدعوى الجنائية هنا تعتبر قد رفعت بالتكليف بالحضور للمتهم أمام المحكمة الجنائية . غير أن مباشرة الدعوى الجنائية بعد رفعها لا تكون من المدعى المدني وإنما تكون من النيابة العامة وحدها .

والنيابة العامة في ذلك غير مقيدة بطلبات المدعى المدني فلها أن تفوض الرأي للمحكمة إذا رأت أدلة الثبوت غير كافية . كما أن على النيابة العامة إثبات التهمة الموجهة الى المتهم . ولا يجوز للمدعى المدني القيام بذلك إلا لخدمة دعواه المدنية (٢) ، فلا يجوز مثلاً للمدعى المدني أن يطالب الحكم على المتهم بعقوبة معينة ، إذ أن كل ذلك منوط للنيابة العامة بتأشيره بوصفها صاحبة الدعوى العمومية . وللنيابة العامة أن تطلب تعديل وصف التهمة ولها أن تطلب تعديل التيد الوارد بورقة التكليف بالحضور ، وبطبيعة

---

(١) ميرل - فيني ، ٨٨٨ .

(٢) فالمدعى المدني لا علاقة له بالدعوى الجنائية وليس له استعمال ما تخوله من حقوق . انظر تقض ١٩ فبراير ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض ، ص ١٩ ، ص ٢٢٢ ، رقم ٤٠ . ومن ناحية أخرى لا صفة للنيابة العامة في التحدث إلا في خصوص الدعوى الجنائية . تقض ٢٦ فبراير ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام ، ص ١٩ ، ص ٢٦٨ ، رقم ٤٨ .



الحال فإن المحكمة هي صاحبة القول الفصل في جميع الطلبات التي تبدي في الجلسة سواء من النيابة العامة أو من المدعى المدني (١) .

غير أنه يجوز للمدعى المدني أن يدخل متهمين آخرين في الدعوى حتى أثناء نظرها (٢) ، على أن يتبع ذلك الاجراءات المقررة للدعاء المباشر .

ويتعين على المحكمة أن تفصل في الدعوى الجنائية مقيدة في ذلك بالتهمة الواردة بورقة التكليف بالحضور . ويجب عليها أيضا أن تقضى في الدعوى المدنية ، فلا يجوز لها أن تقضى في الدعوى الجنائية دون المدنية أو العكس . إلا أن المحكمة لا تكون مقيدة بالوصف الوارد بورقة التكليف بالحضور ، وعليها أن تعطى الجريمة الوصف القانوني الصحيح . فهي مقيدة فقط بالوقائع . أما تكييف هذه الوقائع قانونا فهو من سلطة المحكمة كما سنرى تفصيلا .

وإذا كان أثر الادعاء المباشر هو فقط رفع الدعوى الجنائية ، وإذا كانت النيابة العامة هي التي تباشر جميع اجراءات الدعوى بعد رفعها من المدعى المدني ، فإنه يترتب على ذلك انقطاع الصلة بين المدعى وبين الدعوى الجنائية أثر رفعها . فلو تنازل المدعى المدني عن دعواه المدنية فلا يؤثر ذلك على الدعوى الجنائية ، لأن المدعى المدني في هذه الحالة لا يكون خصما في الدعوى الجنائية وإنما في الدعوى المدنية فقط . كما أن تنازله عن دعواه المدنية لا يؤثر على الدعوى الجنائية حتى ولو كانت مرفوعة بناء على شكوى منه اللهم إلا إذا كان تنازله متضمنا أيضا الدعوى الجنائية . كما يجوز للمدعى المدني ترك دعواه المدنية في أية حالة كانت عليها الدعوى .

(١) والقاعدة هي عدم تقييد المحكمة الجنائية بطلبات المدعى المدني ورفع الدعوى المباشرة وهي يصدد ائزال حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى . تقضى ٨ ابريل ١٩٦٨ . مجموعة أحكام النقض من ١٩ ، ص ٤٠٢ ، رقم ٧٦ .

(٢) في ذلك المعنى الدكتور رؤوف عبيد ، المرجع السابق ، ص ١١٢ .

وقد نص المشرع صراحة في المادة ٢٦٠ اجراءات على أنه لا يكون لهذا الترك تأثير على الدعوى الجنائية .

غير أنه يلاحظ أن ترك الدعوى المدنية في الأحوال التي تكون فيها الجريمة من جرائم الشكوى ويكون رفعها قد تم بطريق الادعاء المباشر ، فإن لترك الدعوى من قبل المدعى المدني أثرا على الدعوى الجنائية أيضا . ذلك أن الترك يترتب عليه ، وفقا لقانون المرافعات المدنية والتجارية ، وهو الذى يطبق في هذه الحالة ، الفاء جميع اجراءات الخصومة بما في ذلك صحيفة الدعوى .

ومن المعلوم أن صحيفة الدعوى المدنية هي التي تعتبر بمثابة شكوى . ومن هنا فإن الترك في هذه الحالة يتضمن معنى التنازل عن الشكوى وتقتضى به الدعوى الجنائية (١) .

ويعتبر تركا للدعوى عدم حضور المدعى المدني أمام المحكمة الجنائية بشير عذر مقبول بمد اعلائه لشخصه أو عدم ارساله وكيله عنه وكذلك عدم ابدائه طلبات في الجلسة . ومع ذلك فترك المدعى المدني دعواه أمام المحاكم الجنائية لا يحول دون رفع دعواه المدنية أمام المحاكم المدنية ما لم يكن قد صرح بترك الحق المرفوع به الدعوى (٢) .

وجدير بالذكر أنه اذا سقطت الدعوى الجنائية بمد رفعها بطريق الادعاء المباشر فلا تأثير لذلك على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها كما سرى تفصيلا في دراسة الدعوى المدنية .

---

(١) في ذات المعنى الدكتور رؤوف عبيد ، المرجع السابق ، ص ١١٢ .

(٢) وفي جميع الأحوال يحق للمتهم أن يطلب من المحكمة الحكم على المدعى المدني بالتعويض من الضرر الذى أصابه من الادعاء المباشر متى توافرت الشروط الخاصة بذلك كما سترى تفصيلا .

## المطلب الرابع

### تحريك الدعوى الجنائية من سمكتى الجنائيات والتفنى

١ - تمهيد . ٢ - شروط تصدى محكمة الجنائيات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض لتحريك الدعوى : (أ) أن تكون المحكمة قد اتصلت بموضوع الدعوى الأصلية اتصالاً صحيحاً للحكم فيها ، (ب) أن يكون اتصال المحكمة بالموضوع متعلقاً بالدعوى الجنائية ، (ج) أن تتوافر إحدى حالات التصدى ، (د) أن يكون تحريك الدعوى الجنائية في حالة التصدى جائزاً قانوناً . ٣ - إجراءات التصدى . ٤ - آثار التصدى . ٥ - تعلق أحكام التصدى بالنظام العام .

#### ١ - تمهيد :

إن الفصل بين وظيفتي الاتهام والحكم وقصر الأولى على النيابة العامة كقاعدة ، والثانية على المحكمة المعالة إليها الدعوى ، يقتضى بالتبعية أن تقيد تلك الأخيرة بالوقائع والأشخاص المرفوعة بها الدعوى عليهم . فقضاء الحكم يقضى في حدود ما يسمى ببداً عينية وشخصية الدعوى . ومفاد ذلك أن المحكمة إذا تبين لها من نظر الدعوى أن هناك وقائع لم ترفع بها الدعوى أو أن هناك متهمين كان يجب رفع الدعوى عليهم فلا تملك ، كقاعدة عامة ، سوى لفت نظر النيابة العامة الى ذلك دون أن تعرض المحكمة الى تلك الوقائع أو الأشخاص ودون أن تكون النيابة العامة ملزمة بوجبة نظر المحكمة في وجوب تحريك ورفع الدعوى بالنسبة لما أغفلت من وقائع أو متهمين .

غير أن المشرع خرج على القاعدة سالفة البيان وأجاز لمحكمة الجنائيات ومحكمة النقض في أحوال معينة وبشروط محددة اقامة الدعوى الجنائية بالنسبة لوقائع لم ترفع عنها الدعوى وبالنسبة لمتهمين لم ترفع عليهم الدعوى المنظورة أمامها . وجاء هذا الاستثناء كآثر من آثار النظام التقبيى والذي بمقتضاه كان يعتبر كل قاض هو قائب عام ومن ثم يحق له التعرض للوقائع التي تظهر له أثناء نظر الدعوى ولو لم تكن الدعوى قد رفعت بها ، وكذلك ادخال جميع الأشخاص الذين يرى اتهامهم في الواقعة للمروضة . كما راعى المشرع أيضاً اعتبارات تتعلق بعية محكمة الجنائيات

ومحكمة النقض وكفاءة عناصر تشكيلها ، الأمر الذي لا يتناسب معه التفاضل عن الوقائع التي لم ترفع بها الدعوى أو عن المتهمين الذين ترى ادخالهم فيها بترك الأمر لطلاق تقدير النيابة العامة .

ومن أجل ذلك نص المشرع في المواد ١١ ، ١٢ ، ١٣ على أحوال أجاز فيها لمحكمة النقض والمحكمة الجنائية أن تتصدى لتحريك الدعوى الجنائية في جرائم لم ترفع بها الدعوى المنظورة أمامها وبالنسبة لمتهمين لم ترفع عليهم ..

٢ - شروط تصدى محكمة الجنائيات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض لتحريك الدعوى :

(١) أن تكون المحكمة قد اتصلت بموضوع الدعوى الأصلية اتصالا صحيحا للحكم فيها ..

ومفاد هذا الشرط أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت صحيحة بحيث يمكن للمحكمة أن تصدر حكما في موضوعها . فإذا كانت ظروف رفعها لا تخول المحكمة سوى الفصل فيها بحكم اجرائي أو تصحيح ما وقع في الحكم من خطأ في القانون دون التعرض لموضوعها أو نقض الحكم وإحالة الدعوى الى المحكمة التي أصدرته للحكم في الموضوع من جديد ، في جميع هذه الأحوال لا يتحقق الشرط الذي نحن بصدده وبالتالي لا يجوز لمحكمة الجنائيات أو محكمة النقض التصدى وتحريك الدعوى عن الوقائع أو بالنسبة للمتهمين الذين لم تشملهم الدعوى الأصلية .

وهذا الشرط مستفاد صراحة من المادتين ١٢ ، ١٣ حيث أجازتا التصدى للدائرة الجنائية بمحكمة النقض فقط عند نظرها للموضوع بناء على الطعن للمرة الثانية ، كما أنه يستفاد ضمنا من المادة ١١ والتي تنص على أنه « إذا رأت محكمة الجنائيات في دعوى مرفوعة أمامها أن هناك متهمين غير من أقيمت الدعوى عليهم أو وقائع أخرى غير المستندة فيها اليهم أو هناك جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المروضة عليها .. » وهذا يفيد أن المحكمة قد تعرضت فعلا لنظر موضوع الدعوى والا لما استبان لها ذلك .

(ب) أن يكون اتصال المحكمة بالموضوع متعلقا بالدعوى الجنائية .  
ومعنى ذلك أنه إذا كانت الدعوى الجنائية قد عرض لها عارض اقتضاه  
أو سقوط بعد رفعها فلا يجوز للمحكمة التصدي بنسبة نظرها للدعوى  
المدنية المرفوعة تبعا للدعوى الجنائية والتي لا تتأثر بسقوطها طبقا للمادة  
٢٥٩ اجراءات .

ولا يلزم أن يكون اتصال المحكمة بالموضوع هو لأول مرة ، فيجوز  
لمحكمة الجنابات عند نظرها لموضوع الدعوى الجنائية بناء على التقض  
والاحالة أن تتصدى لتحريك الدعوى الجنائية بالنسبة لمتهمين غير من أقيمت  
الدعوى عليهم أو بالنسبة لوقائع غير المسندة فيها اليهم أو كانت هناك  
جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المحالة الى محكمة الجنابات . أما بالنسبة  
لمحكمة النقض فقد قصر المشرع حقها في التصدي في الفروض السابقة على  
حالة النقض في المرة الثانية . أما عند نظرها للموضوع بناء على التماس  
اعادة النظر فلا يجوز لها التصدي الا بالنسبة للحالة الأخيرة من أحوال  
التصدي الواردة بالمادة ١٣ وهي المتعلقة بوقوع أفعال من شأنها الاخلال  
بأوامرها أو بالاحترام الواجب لها أو التأثير في قضاها أو في الشهود (١) .

(١) ونصوص المواد هي كالآتي :

المادة ١١ - إذا رأت محكمة الجنابات في دعوى مرفوعة امامها ان هناك  
متهمين غير من أقيمت الدعوى عليهم ، أو وقائع غير المسندة فيها اليهم أو  
ان هناك جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المروضة عليها ، فلها ان تقيم  
الدعوى على هؤلاء الأشخاص ، أو بالنسبة لهذه الوقائع ، وتحيلها الى  
النيابة العامة لتحقيقها أو التصرف فيها طبقا للباب الرابع من الكتاب  
الأول من هذا القانون .

وللمحكمة ان تندب احد أعضائها للقيام بإجراءات التحقيق . وفي هذه  
الحالة تسرى على العضو المتدوب جميع الأحكام الخاصة بقاضي التحقيق .  
وإذا صدر قرار في نهاية التحقيق بأحالة الدعوى الى المحكمة ، وجب  
احالتها الى محكمة أخرى . ولا يجوز ان يشترك في الحكم فيها أحد  
المستشارين الذين قرروا اقامة الدعوى .

وإذا كانت المحكمة لم تفصل في الدعوى الأصلية وكانت مرتبطة  
مع الدعوى الجديدة ارتباطا لا يقبل التجزئة وجب أحالة القضية الى محكمة  
أخرى .

المادة ١٢ - للدائرة الجنائية بمحكمة النقض عند نظر الموضوع بناء  
على الطعن في المرة الثانية حق اقامة الدعوى طبقا لما هو مقرر في المادة  
السابقة .

(ج) أن توافر إحدى حالات التصدى •

وهذه الحالات هي :

١ - أن ترى المحكمة أن هناك متهمين آخرين غير من أقيمت الدعوى عليهم منسوبا اليهم ارتكاب الجريمة المرفوعة بها الدعوى سواء بوصفهم فاعلين أو شركاء .

٢ - أن ترى المحكمة أن هناك وقائع أخرى غير المسندة الى المتهمين في الدعوى • ويشترط ألا تكون هذه الوقائع يمكن للمحكمة اضافتها بالتطبيق لحقها في تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة وفقا للمادة ٣٠٨ إجراءات ويستوى بعد ذلك أن تكون هذه الوقائع منسوبة الى جميع من رفعت الدعوى عليهم أو الى بعض منهم •

٣ - أن ترى المحكمة أن هناك جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المرفوعة عليها • ويستوى أن يكون الارتباط بسيطا أم غير قابل للتجزئة • والدليل على ذلك أن المشرع أفرد لحالة الارتباط الذي لا يقبل التجزئة حكما خاصا . في المادة ١١ فقرة أخيرة يتعلق بأثر التصدى •

٤ - اذا وقعت أفعال من شأنها الاخلال بأوامر المحكمة أو بالاحترام الواجب لها أو التأثير في قضائها أو في الشهود (١) •

والمفروض أن هذه الجرائم تكون قد وقعت خارج الجلسة والا كان للمحكمة أن تحرك الدعوى فيها وتفصل فيها وفقا للقواعد الخاصة بجرائم الجلسات •

---

واذ طعن في الحكم الذي يصدر في الدعوى الجديدة للمرة الثانية ، فلا يجوز أن يشترك في نظرها أحد المستشارين الذين قرروا اقامتها •  
المادة ١٢ - لمحكمة الجنايات أو محكمة النقض في حالة نظر الموضوع اذا وقعت أفعال من شأنها الاخلال بأوامرها ، أو بالاحترام الواجب لها ، أو التأثير في قضائها ، أو في الشهود ، وكان ذلك في سدد دعوى منظورة امامها ان تقيم الدعوى الجنائية على المتهم طبقا للمادة ١١ .  
(١) ومن أمثلة هذه الأفعال جريمة مساعدة القبوض عليه على الفرار (م ١٢٢ عقوبات) وفك الاختتام الموضوعة بأمر المحكمة (م ١٢٩ عقوبات) ، والاكراه على الشهادة (م ٣٠٠ عقوبات) •

وجدير بالذكر أن حالات التصدى واردة على سبيل الحمز ولا يجوز القياس عليها باعتبارها استثناء من القواعد العامة لا يخضع لتواعد القياس .

(د) أن يكون تحريك الدعوى الجنائية في حالة التصدى جائزا قانونا .  
ومفاد هذا الشرط أنه لا يجوز التصدى إذا كانت الدعوى الجنائية عن الوقائع الجديدة أو المتهمين الجدد قد انقضت أو سقطت لأي سبب من أسباب السقوط أو الانقضاء . كذلك أيضا لا يجوز التصدى إذا كان المشرع قد علق تحريك ورفع الدعوى الجنائية عن الوقائع الجديدة على شكوى أو طلب أو إذن ، إلا بعد زوال القيد الخاص بها . ولا يجوز القياس هنا على جرائم الجلسات لاختلاف الطة فضلا عن أن إطلاق القيد بالنسبة لجرائم الجلسات هي بنص استثنائي لا يجوز القياس عليه .

#### ٢ - إجراءات التصدى :

متى توافرت الشروط السابقة ورأت المحكمة التصدى قامت المحكمة بتحريك الدعوى بالنسبة للوقائع التي لم ترفع عنها الدعوى الأصلية وبالنسبة للمتهمين غير من أقيمت عليهم الدعوى . وقد عبر المشرع عن تحريك الدعوى بإقامة الدعوى . والمقصود بإقامة الدعوى هنا هو قرار تحريكها الذي ينفذ أما بإحالة الوقائع والمتهمين إلى النيابة العامة للتحقيق والتصرف فيها طبقا للقواعد المقررة لها في هذا الشأن . وأما باتتداب أحد أعضاء المحكمة للقيام بإجراءات التحقيق (١) . وفي هذه الحالة الأخيرة تسرى على العضو المندوب جميع الأحكام الخاصة بقاضي التحقيق . (٢/١١٢) .

ولا يجوز للمحكمة أن تتولى هي التحقيق بنفسها (٣) . ويترتب على ذلك أنه في نظام المستشار الفرد للمنى كان يتعين عليه حالة الدعوى إلى النيابة العامة لتحقيقها .

---

(٢٤١) وتعتبر الدعوى قد تحركت بقرار المحكمة وبالتالي لا يجوز للنيابة العامة أن تصدر أمرا بحفظ الأوراق وإنما يتعين عليها إجراء التحقيق حتى الانتهاء منه وأن كان لها بعد ذلك أن تقر أو لا وجه لأقامة الدعوى .

## ٤ - التصدي :

يرتب التصدي اثران : الاول : ايجابى والثانى : سلبى أو مانع .

فبالنسبة للأثر الاول : يترتب على التصدي دخول الدعوى الى حوزة سلطة التحقيق سواء أكانت النيابة العامة أم قضاء التحقيق الذى يباشره أحد أعضاء المحكمة . ويكون لسلطة التحقيق أن تتصرف فيه بعد ذلك وفقا للقواعد المقررة للتصرف فى التحقيق . فلها أن تأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية (١) ولها أن تأمر بالإحالة الى المحكمة الجزئية اذا كانت الواقعة جنحة أو مخالفة . واذا كانت الواقعة جنائية وكان الذى تولى تعقبها النيابة العامة ورأت إحالتها تم رفع الدعوى من المحامى العام الى محكمة الجنايات ، أما اذا كان الذى قام بالتحقيق أحد مستشاري المحكمة التى تصدت للموضوع كيكون له ذات الاختصاصات المخولة لمستشار الاحالة ( ١٧٠ م ) . فلذا كان العضو المنتدب بدرجة رئيس محكمة وليس مستشارا سرت عليه القواعد الخاصة بقاضى التحقيق ( م ٢/١١ ) .

وبالنسبة للأثر الثانى فهو عدم جواز نظر الدعوى عند الاحالة من ذات المحكمة التى تصدت للوقائع الجديدة أو المتهمين الجدد . وقد نص المشرع على ذلك صراحة فى المادة ٣/١١ حيث جاء بها « واذا صدر قرار فى نهاية التحقيق بإحالة الدعوى الى المحكمة ، وجب إحالتها الى محكمة أخرى . ولا يجوز أن يشترك فى الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا اقامة الدعوى » .

واذا كانت الدعوى الجديدة مرتبطة بالدعوى الأصلية ارتباطا لا يقبل التجزئة وكانت المحكمة لم تهمل فى الدعوى الأصلية ، وجب إحالة القضية

---

(١) ويجوز للنيابة العامة اذا كانت هى التى تولت التحقيق ان تصدر أمرا بان لا وجه لعدم الاهمية ، ذلك ان اثر اقامة الدعوى من المحكمة فى حالات التصدي ينحصر فى ضرورة التحقيق وليس فى ضرورة رفع الدعوى من قبل النيابة العامة أو سلطة التحقيق . ولذلك فان هذه الأخيرة تتصرف فى التحقيق وفقا للقواعد العامة .



كلها الى محكمة أخرى (٤/١٦) • أما اذا كان الارتباط بسيطاً أو لا يوجد ارتباط تميز احالة الدعوى الجديدة الى المحكمة المختصة • وفي جميع الأحوال يجب ألا يشترك في الحكم في الدعوى الجديدة أحد المستشارين الذين اشتركوا في الجلسة التي قررت فيها المحكمة التصدي •

وبالنسبة للتصدي من محكمة النقض فقد نص للشرع على أنه اذا طعن في الحكم الذي يصدر في الدعوى الجديدة للمرة الثانية ( وهي التي يجوز فيها للمحكمة نظر الموضوع ) فلا يجوز أن يشترك في نظرها أحد المستشارين الذين قرروا اقامتها ( م ٢/١١ ) • وهذا الحكم يطبق بالنسبة لجميع حالات التصدي من قبل محكمة النقض •

#### • - تعلق احكام التصدي بالنظام العام :

وردت حالات التصدي على سبيل الحصر ورب الشرع لها قواعد تتعلق بالنظام العام وليس بمصلحة الخصوم ، لاتصالها بتنظيم سلطات الاتهام والحكم • وعليه فلا يجوز لمحكمة الجنايات التي اقامت الدعوى وفقاً لقواعد التصدي أن تحكم هي فيها حتى ولو قبل المتهم ذلك • ويترتب على ذلك أن جميع الدفوع المتعلقة بحالات التصدي تخضع للقواعد الخاصة بالدفوع المتعلقة بالنظام العام •

## الفصل الثالث

### في

#### المدعى عليه في الدعوى الجنائية

١ - تمهيد . ٢ - ثبوت صفة المتهم . ٣ - زوال صفة المتهم . ٤ - الآثار المترتبة على ثبوت صفة المتهم : الحقوق والواجبات التي يلتزم بها المتهم . ٥ - الشروط اللازم توافرها فيمن ترفع عليه الدعوى الجنائية : شخص طبيعي ، معين ، منسوب إليه ارتكاب الجريمة ، غير مصاب بمصاعف عقلية ، خاضع لقضاء الدولة .

#### تمهيد :

إن الدعوى الجنائية هي وسيلة الدولة لاقتضاء حقها في القصاص من الشخص الذي ارتكب فعلا مكونا لأركان جريمة من الجرائم . ولذلك فانها لا ترفع الا على الجاني أى على مرتكب الجريمة . غير أن التحقق من نسبة الجريمة الى الجاني لا يتأتى الا بعد المحاكمة واثبت التهمة . ومن هنا كان القول بأن الدعوى الجنائية ترفع على الجاني هو قول غير دقيق من الناحية الاجرائية . وانما الأدق هو أن الدعوى ترفع على المتهم بارتكاب الجريمة . فالمدعى عليه في الدعوى الجنائية هو الشخص الذي تهمه النيابة العامة بارتكاب الجريمة وتطالب المحكمة بتوقيع العقاب عليه . ولذلك اذا صح القول بأن النيابة العامة تمثل المدعى في الدعوى الجنائية فان المتهم يمثل المدعى عليه فيها وتعتبر النيابة العامة والمتهم هما الخصوم في الدعوى الجنائية .

غير أن صفة المتهم تثبت في فترة سابقة على رفع الدعوى . كما قد تثبت في فترة لاحقة على رفع الدعوى في حالة ادخال متهمين آخرين من قبل قضاء الاحالة ، كما أن هذه الصفة قد تزول قبل رفع الدعوى أو بعد رفع الدعوى قبل الحكم النهائي .

ولذلك ينبغي علينا في دراستنا للمسمى عليه في الدعوى الجنائية أن نحدد أولا متى ثبت ومتى تزول صفة المتهم ونفقا الشروط التي يلزم توافرها فيمن ترفع عليه الدعوى الجنائية .

## ٢ - ثبوت صفة المتهم (١) :

رأينا أن الدعوى الجنائية هي مجموعة الاجراءات التي تبدأ منذ وقوع الجريمة الى صدور حكم نهائي ولذلك فان بدء الدعوى الجنائية منوط بأول اجراء تقوم به النيابة العامة بمناسبة وقوع الجريمة بقصد الكشف عن مرتكبها وتقديره بعد ذلك للمحكمة . ومفاد ذلك أن الدعوى قد تبدأ دون أن يكون هناك متهم معين بارتكاب الجريمة . بل انه قد يحدث أن تنتهي النيابة من تحقيقها دون أن تتحدد شخصية المتهم ولذلك يتعين عليها أن تصدر أمرا بأن لا . لزامة الدعوى الجنائية لعدم معرفة الفاعل .

غير أنه سيثبت صفة المتهم لشخص معين فان القانون يرتب على تلك الصفة مجبرة من الحقوق للشخص وواجبات عليه لا تثبت بالنسبة لأي شخص آخر له صفة في الدعوى الجنائية كالمسئول عن الحقوق المدنية او المجنى عليه أو الشهود . ولذلك يتعين معرفة متى ثبت تلك الصفة حتى يتمتع بالحقوق التي قررها له المشرع ويلتزم بالواجبات الملقاة على عاتقه سواء في مرحلة التحقيق أو في مرحلة المحاكمة .

والقاعدة العامة هي أن صفة المتهم تثبت للشخص عند توجيه الاتهام اليه من سلطات التحقيق سواء أكانت النيابة العامة أو قاضي التحقيق أو قضاء الاحالة حينما تدخل متهمين آخرين خلاف الواردين بأمر الاحالة .

غير أن هذه القاعدة ليست مطلقة في عموميتها . فقد ثبت صفة المتهم في لحظة سابقة على توجيه الاتهام من سلطات التحقيق . كما قد ثبت أيضا باتهام يوجهه الأفراد في الحالات التي يجوز لهم فيها رفع الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر .

---

(١) انظر في الموضوع خلاف المؤلفات العامة في الاجراءات الجنائية ، فوسكيني ، المتهم ، ١٩٥٦ .

وعلى ذلك فصفة المتهم ثبت قبل الأحوال الآتية :

١ - إذا وجه اليه اتهام من سلطة من سلطات التحقيق كالنيابة العامة أو قاضى التحقيق أو من قضاء الاحالة أو من قضاء الحكم في حالات التصدى .

٢ - إذا تم القبض عليه أو صدر أمر بقبضه واحضاره من قبل مأمورى الضبط القضائى (١) في الأحوال التى يجوز لهم فيها ذلك أو كان تنفيذا لأمر النيابة أو سلطة التحقيق .

ويلاحظ أن القبض في غير أحوال التنفيذ لأمر صادر من سلطة التحقيق هو جوازى لمأمور الضبط ولذلك إذا لم يقبض على المتهم فلا تثبت هذه الصفة للشخص ثبوتاً قانونياً الا حينما يوجه اليه الاتهام من النيابة العامة ، وبالتالي لا يتمتع بالحقوق ولا يلتزم بالواجبات التى رتبها القانون على هذه الصفة الا بالقبض عليه أو بتوجيه التهمة اليه إذا لم يتم القبض .

٣ - إذا كان الادعاء المباشر جائزاً فإن صفة المتهم تثبت للمدعى عليه بمجرد تكليفه بالحضور أمام المحكمة من قبل المدعى المدنى حتى ولو لم يكن قد بوشر أى اجراء آخر من قبل سلطات جمع الاستدلالات (٢) .

ومتى ثبتت صفة المتهم بسبب أى اجراء من الاجراءات السابقة فإن الصفة تظل لاصقة بالشخص طوال فترة التحقيق وفترة المحاكمة . وما دامت هذه الصفة قائمة فيظل الشخص خاضعاً للوجبات التى ألزمه القانون بها ويتمتع بالحقوق المقررة لصاحب تلك الصفة .

٤ - زوال صفة المتهم :

زوال صفة المتهم في الأحوال الآتية : -

---

(١) قارن الدكتور احمد فتحى سرور ، المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

(٢) ويلاحظ أن اتهام شخص في البلاغ أو الشكوى المقدمة الى النيابة العامة لا يفضى عليه صفة المتهم الا حينما تبشر النيابة العامة من اجراءات التحقيق بناء على الشكوى أو البلاغ ، وكذلك الحال بالنسبة للقروض التى تمتد فيها الشكوى الى المتهمين الآخرين الذين لم تدرج أسمائهم فيها .  
أ قارن نقض ابطل ١٤ فبراير ١٩٣٦ ، المدالة الجنائية ١٩٣٧ ، ج ٤ .

١- إذا صدر من النيابة العامة بعد انتهاء التحقيق قرار بأن لا وجه لاتامة الدعوى الجنائية . ومع ذلك يلاحظ أنه إذا أُلغى هذا القرار فإن صفة المتهم تعود من جديد . والغاء القرار قد يكون نتيجة لمباشرة النائب العام لسلطاته في الغاء القرارات بأن لا وجه في خلال ثلاثة شهور من تاريخ صدورها ، أو يكون من وكيل النيابة الذي أصدر القرار إذا ظهرت دلائل جديدة قبل سقوط الدعوى بمضى المدة ويماد التحقيق فيها من جديد .  
والحال كذلك أيضا إذا كان القرار بأن لاوجه قد صدر من قاضى التحقيق أو من مستشار الاحالة ثم أُلغى نتيجة الطعن فيه من النيابة العامة أو نتيجة ظهور أدلة جديدة كما سئرى تفصيلا في موضعه .

٢- إذا استبعدت النيابة العامة الاتهام بالنسبة لأحد المتهمين بأن قدمت بعضهم دون البعض للآخر .

٣- إذا صدر حكم بالإدانة أو بالبراءة نهائيا فإن صفة المتهم تزول نهائيا بالنسبة لعالة حكم البراءة . وأما بالنسبة لحكم الإدانة فتزول أيضا صفة المتهم ويكتسب الشخص صفة أخرى هي صفة المحكوم عليه .

ويلاحظ أيضا أنه قد ترجع صفة المتهم بعد الحكم بالإدانة وذلك اذا نقض الحكم من قبل محكمة النقض أو قبل طلب اعادة النظر في حكم الادانة بناء على أحوال التماس اعادة النظر .

ومن ناحية أخرى قد تزول صفة المتهم في الدعوى حتى قبل صدور حكم نهائي فيها اذا سقطت أو انقضت لسبب عارض . سواء أكان ذلك راجع لمضى المدة أو للتنازل عن الشكوى أو الطلب أو لوفاء المتهم أو لسقوط الجريمة لأى سبب من أسباب السقوط التى حددها المشرع .

٤- الآثار المترتبة على ثبوت صفة المتهم :

رتب المشرع على ثبوت تلك الصفة حقوقا وواجبات معينة .

**حقوق المتهم :**

(١) له حضور جميع اجراءات التحقيق اللهم الا اذا كان هناك من يمرر

للتحقيق في غيبته ، وهنا يجب الملاحه هي التحقيق نور انتهاء ( م ٧٧  
اجراءات ) .

( ب ) له الحق في تقديم الطلبات وإيلاء الدفوع الشكلية والموضوعية  
على السواء ( م ٨١ اجراءات ) .

( ج ) له الحق في تعيين محام له يستعجبه في اجراءات التحقيق  
والمحاكمة ( م ٧٧ اجراءات ) ( ١ ) .

( د ) له حق تعيين خير استشاري ( م ٨٨ اجراءات ) .

( هـ ) اذا كان للمتهم محام في مرحلة التحقيق في جناية ، ولكن غير  
حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة ، لا يجوز  
للمحقق أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود الا  
بعد دعوة محاميه للحضور ( م ١٢٤ اجراءات ) .

( و ) اذا كان المتهم في جناية لم يعين محاميا للدفاع عنه فانه يتعين  
على مستشار الاحالة من تلقاء نفسه أن يعين مدافعا للمتهم في حالة اصداره  
لأمر الاحالة الى محكمة الجنايات ( م ١٨٨ اجراءات ) .

( ز ) للمتهم أن يطالب المدعى بالحقوق المدنية أمام المحكمة الجنائية  
بتعويض الضرر الذي لحقه بسبب رفع الدعوى المدنية لذا كان لذلك  
وجه ( م ٢٦٧ اجراءات ) .

( س ) لا يجوز ابعاد المتهم عن الجلسة أثناء نظر الدعوى الا اذا وقع  
منه تشوش يستدعي ذلك وفي هذه الحالة تستمر الاجراءات الى أن يسكن  
السر فيها بحضوره وعلى المحكمة أن توقفه على ما تم في غيبته من اجراءات  
( م ٢٧٠ اجراءات ) .

---

( ١ ) ويلاحظ أن القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قد عدل المادة ١٢٥ ونص  
في الفقرة الثانية على أنه في جميع الأحوال لا يجوز الفصل بين التهم ومطالبة  
الحاضر معه في التحقيق .

(ط) يكون المتهم آخر من يتكلم في الدعوى ولا يجوز للمحكمة أن تنتمه هو أو محاميه من الاسترسال في المرافعة إلا إذا خرج عن موضوع الدعوى أو كرر أقواله ( م ٢٧٥ إجراءات ) .

(ي) لا يجوز استجواب المتهم في الجلسة إلا إذا قبل ذلك ( م ٢٨٤ إجراءات ) .

(ك) له طلب نوب قاض للتحقيق معه بدلا من النيابة العامة ( م ٦٤ إجراءات ) .

#### الواجبات التي يلتزم بها المتهم :

(أ) يجب على المتهم الاستسلام لأمر القبض الصادر عليه من سلطات التحقيق ، وكذلك الخضوع لأوامر الضبط والاحضار والقبض عليه من مأموري الضبطية في الحالات التي يبيح فيها القانون ذلك .

(ب) يجب أن يخضع المتهم لتفتيش شخصه وتفتيش مسكنه من خولهم القانون ذلك الحق .

(ج) يجب على المتهم الخضوع لأمر الحبس الاحتياطي الصادر من سلطات التحقيق .

(د) الحكم الصادر بالادانة يكون في مواجهة المتهم ويلتزم بكل ما يترتب عليه من آثار .

(هـ) يلتزم المتهم بالثول أمام المحكمة عند وضع الدعوى الجنائية عليه .

#### • - الشروط التي توافرها فيمن ترفع عليه الدعوى الجنائية :

إذا كانت الدعوى الجنائية لا ترفع إلا على المتهم إلا أنه هناك شروط يلزم توافرها في المتهم الذي ترفع عليه تلك الدعوى - يعني أنه ليس كل شخص ثبت له تلك الصفة في التحقيق الابتدائي يمكن أن ترفع عليه الدعوى ، بل لابد من توافر شروط معينة وهي الآتية :

( م ١٦ - الإجراءات الجنائية )

١ - يجب أن تكون الدعوى قد رفعت على متهم له صفة الإنسان أي على شخص طبيعي ، وفي الوقت نفسه يجب أن يكون شخصا طبيعيا حيا : فإذا كان المتهم قد توفي قبل رفع الدعوى فلا يجوز رفعها وانما يمتنع على النيابة العامة أن تصدر أمرا بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية لانقضاءها بوفاة المتهم .

وقدثار الجدل حول ما اذا كان يمكن رفع الدعوى على الأشخاص الاعتبارية بوصفها متهمة في احدى الجرائم . ودون الدخول في تفاصيل الجدل الفقهي حول امكان المساءلة الجنائية للشخص الاعتباري والتي موضعها القسم العام من قانون العقوبات (١) ، نكتفي هنا بالاشارة الى أنه اذا كان القانون يقرر مسئوليتها الجنائية فان رفع الدعوى عليها بوصفها متهمة لا يخل بشرط كون المتهم انسانا حيا ، اذ أن الاتهام يوجه الى من يمثل الشخص الاعتباري قانونا . وبطبيعة الحال يجوز رفع الدعوى على ممثل الشخص المعنوي أو على أحد موظفيه اذا أمكن مساءلته بصفتة الشخصية ونسبة الجريمة اليه .

## ٢ - يجب أن ترفع الدعوى على متهم معين :

لا يجوز رفع الدعوى على مجهول . فإذا لم يصلح التحقيق الابتدائي الى تحديد المتهم تحديدا كافيا للجعالة فلا يجوز رفع الدعوى . ذلك أن هذا الاجراء طالب فيه النيابة بإقتضاء حق الدولة في المقاب من شخص معين هو مرتكب الجريمة . ولذلك لا بد أن يكون معينا (٢) . على خلاف الحال بالنسبة لاجراءات التحقيق التي يجوز أن تبأشر حتى ولو كان المتهم مجهولا . إذ الفرض لمن التحقيق هو التثبت من وقوع الجريمة وتحديد مرتكبها .

---

(١) انظر الدكتور عوض محمد ، المرجع السابق ، ١٤٩ ، وما بعدها .  
(٢) ويرتّب على رفع الدعوى دون تحديد شخصية المتهم بطلان اجراءات رفعها ويتمين الحكم بعدم قبولها لاستحالة قيام الرابطة الاجرائية . في هذا المعنى قضى ايطالي دوائر مجتمة ، ٤ مايو ١٩٤٦ ، الصفاة الجنائية ١٩٤٧ ، ج ٢ ، ٢١٩ . وانظر تطبيقاً على هذا الحكم في الموضوع السابق .



غير أنه لا يلزم أن يكون التعمين بالاسم فيكفي أن يكون معيناً بذاته (١) كما لو ارتكب شخص جريمة في الجلسة ولم تتمكن سلطات التحقيق من معرفة اسمه الحقيقي أو أدلى المتهم باسم وهمي أو اتحل اسم شخص آخر . ولذلك فإن الخطأ في اسم المتهم حتى بعد صدور الحكم النهائي يصحح بإجراءات الخطأ المادى ويجوز للمحكمة أن تصححه من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم .

والخطأ في اسم المتهم يجب ألا يختلط مع الخطأ في شخص المتهم . ولذلك فإن رفع الدعوى على شخص آخر خلاف المتهم الحقيقي لتشابه الأسماء يتعين معه على المحكمة إذا ما دفع به الشخص الحاضر على أنه ليس المتهم الحقيقي أن تحقق هذه الواقعة وتثبت من شخص المتهم ويجب عليها أن توقف السير في الدعوى حتى تتحقق من شخصية المتهم المقصود (٢) .

كذلك لا يشترط فيمن ترفع عليه الدعوى أن يكون حاضراً مادام قد عين تعييناً كافياً للجهالة (٣) . ولذلك يجوز رفع الدعوى على المتهم الغائب . وقد رتب القانون إجراءات وأحكاماً خاصة بالنسبة لمحاكمة المتهمين الغائبين .

---

(١) انظر تقضى إيطالى ، ٤ مايو ١٩٤٦ سابق الإشارة إليه .

(٢) ويلاحظ أنه عند التحقق من أن المتهم المقامة عليه الدعوى ليس هو المتهم الحقيقي المقصود فإنه يتعين الحكم بالبراءة ليس في صيغة عدم ارتكاب الواقعة وإنما البراءة في صيغة عدم جواز نظر الدعوى لرفعها على متهم أخطئ في تحديده . ويتعين الحكم بهذا حتى ولو كانت الدعوى أمام محكمة النقض .

وهذا هو ما استقر عليه قضاء النقض الإيطالى : انظر تقضى إيطالى الفقرة الرابعة ، ١٩ فبراير ١٩٦٤ ، النقض الإيطالى : انظر تقضى إيطالى ١٣٨٢ ، الدائرة الثانية ، ٢٣ نوفمبر ١٩٢٩ ، العدانة الجنائية ١٥٠ ، ج ٢ ، ١٢٤ ، رقم ٧٨ ، الدائرة الثانية ، ١٠ يناير ١٩٤١ ، العدانة الجنائية ١٩٤١ ، ج ٤ ، ٢٢٧ .

(٣) انظر تقضى إيطالى ، ٤ مايو ١٩٤٦ ، سابق الإشارة إليه .

٢ - أن يكون منسوباً للمتهم ارتكاب الجريمة :

يلزم فيمن رفع عليه الدعوى الجنائية أن يكون متهما بارتكاب الجريمة سواء بصفته فاعلاً أصلياً أم شريكاً فيها . فالدعوى الجنائية لا ترفع الا على من ارتكب الجريمة بسلوكه الشخصي .

ويستوى بعد ذلك أن يكون الشخص قد ارتكب الجريمة مع توافر مانع من موانع المسؤولية أو مانع من موانع العقاب أو لتوافر سبب من أسباب الاباحة ، إذ أن تقدير المسؤولية الجنائية عن الفعل تمصل فيه المحكمة وإن كان هذا لا يمنع حق النيابة العامة في اصدار الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى . إلا أنها اذا رأت رفع الدعوى على المتهم نظراً لتشككها فيه توافر إحدى هذه الحالات فلها كل الحق في ذلك .

يترتب على ذلك أنه يجوز رفع الدعوى على الذى ارتكب الجريمة وهو في حالة جنون أو فقدان للإدراك<sup>(١)</sup> أو الشخص الذى ارتكبه الجريمة في حالة اكراه ماضى أو مضى . فالمسؤولية عن ارتكاب الجريمة لا تأثّر لها في رفع الدعوى إذ أن الذى يقرّر ذلك المحكمة التى تنظر الدعوى الجنائية .

يترتب على هذا الشرط أيضاً أنه لا يجوز رفع الدعوى على المسئول عن الحقوق المدنية وإن جاز اختصاصه في الدعوى المدنية المرفوعة على المتهم لالزامه بالتعويض أو اختصاصه من قبل النيابة العامة للحكم عليه بالمصاريف المستحقة للحكومة بسبب رفع الدعوى<sup>(٢)</sup> .

كذلك لا يجوز رفع الدعوى على الولي أو الوصى أو القيم بالنسبة للجريمة التى تقع من فاقس الأهلية أو معدومها . وإنما ترفع الدعوى على مرتكب الجريمة ذاته . مع ملاحظة أن الإحصال في الرعاية قد يكونه

---

(١) وذلك بطبيعة الحال إذا كان متنعياً بقواه العقلية وقت رفع الدعوى .

(٢) كما إجاز القانون للمسئول عن الحقوق المدنية أن يتدخل من تلقاها نفسه في الدعوى الجنائية حتى ولو لم يوجه إليه ادعاء مدنى او كانت هناك دعوى مدنية بجهة مرفوعة إلا أن هذا التدخل القضائى لا يفضى عليه صفة الدعوى الجنائية . قضى مصرى ٢١ مارس ١٩٦٠ ، مجموعة احكام النقض من ١١ من ٢٧٢ ، رقم ٥٤ .

جريمة في حد ذاتها يعاقب عليها المسئول عن رعايته معدومي الأهلية أو ناقصا . وفي هذه الحالة ترفع الدعوى على هذا المسئول بوصفه مرتكبا جريمة مستقلة هي الإهمال في العناية أو الرعاية ، أما الجريمة الأصلية التي ارتكبتها معدوم أو ناقص الأهلية ترفع عليه هو الدعوى بشأنها .

(٤) - يجب ألا يكون التهم مصابا بعمالة عقلية وقت رفع الدعوى :

وهذا الشرط لا علاقة له بالشرط السابق . فالأهلية الجنائية المطلوبة للمسئولية الجنائية عن الفعل لا أثر لها في رفع اندعوى مادام الشخص المرفوعة عليه الدعوى يتمتع بكامل قواه العقلية . وتفصيل ذلك أنه قد يحدث أن يرتكب الشخص جريمة وهو في حالة جنون طارئ ، ثم تزول عنه هذه الحالة وقت رفع الدعوى ، فيسئليه عن الجريمة تفصل فيها للمحكمة مادامت الدعوى قد رفعت وهو مستع بفواه العقلية (١) .

وهذا الشرط تمليه طبيعة الدعوى الجنائية . فالمدعى عليه في الدوى الجنائية يباشر الدفاع بشخصه ولذلك فإن التوكيل في مباشرة الدوى لا ينفي ضرورة حضور المتهم إلا في أحوال استثنائية نص عليها القانون . فإجراءات المحاكمة جميعها تتم في مواجهة المتهم ومن ثم كان لزاما أن يكون قادرا على الدفاع عن نفسه (٢) . ولهذا نص المادة ٣٣٩ إجراءات

---

(١) في نفس المعنى الذي تقبول به انظر نقض إيطالي ٦ سبتمبر ١٩٥٨ . المدالية الجنائية ، ١٩٥٩ ، ج ٤ ، ٣٣٨ . رقم ٤١٨ ، ٧ ديسمبر ١٩٢٠ ، المدالية الجنائية ١٩٣٩ ، ج ٤ ، ٥٧٢ . نقض إيطالي : الدائرة الثالثة ، ٣٠ أبريل ١٩٥٨ ، المجلة الإيطالية ١٩٥٩ ، ص ١٢١١ .

(٢) ولذلك يتعين وقف الدعوى إذا ما طرأت حالة الجنون في أية مرحلة من مراحلها التي تتطلب حضور المتهم وقيامه بالدفاع . ويتحقق ذلك أيضا إذا كانت الدعوى منقورة أمام المحكمة الاستثنائية .

أما بالنسبة لمرحلة الدعوى أمام محكمة النقض فقد قضت محكمة النقض الإيطالية بعدم وقف الدعوى نظرا لأن حضور المتهم أمام المحكمة ليس ضروريا . انظر الدائرة الأولى ٣١ يناير ١٩٥٦ - النقض الجنائي ، ١٩٦٢ ، ٦٨٧ ، رقم ١٢٤٦ ، الدائرة الثالثة ٢٥ فبراير ١٩٥٧ ، المدالية الجنائية ١٩٥٧ ، ج ٣ ، ٣٢٩ .

وبلاحظ أن الحكم السابق يستقيم مع نصوص التشريع المصري باعتبار أن حضور الخصوم أمام محكمة النقض ليس ضروريا .

على أنه « إذا ثبت أن المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة في عقله طرأت بعد وقوع الجريمة يوقف رفع الدعوى عليه أو محاكمته حتى يعود إليه رشده » ويجوز في هذه الحالة لقاضي التحقيق أو القاضي الجزئي طلب من النيابة العامة أو مستشار الاحالة أو المحكمة المنظورة أمامها الدعوى ، إذا كانت الواقعة جناية أو جنحة عقوبتها الحبس ، أن تصدر الأمر بحجز المتهم في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية إلى أن يتقرر إخلاء سبيله « (١) » .

ويستفاد إذن من هذا النص ، أن إصابة المتهم بجنون يمنع رفع الدعوى الجنائية عليه لأنه لا يستطيع وحالته هذه أن يدافع عن نفسه .

وعلى ذلك إذا كان الجنون قد لازم ارتكاب الجريمة وظل مستمرا حتى لحظة رفع الدعوى فلا يجوز للنيابة العامة رفعها وإنما يتعين عليها أن تصدر أمرا بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية لانعدام المسؤولية .

ولا يصح القول بأن حظر رفع الدعوى يكمن فقط في حالة الجنون الطارئ بعد ارتكاب الجريمة . ذلك أن نص المادة ٣٣٩ صرح في أن المدة من وقت رفع الدعوى هي أن المتهم يكون غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب العاهة العقلية وهي متوافرة في الحالتين » .

وإذا طرأ الجنون بعد ارتكاب الجريمة وأثناء التحقيق جاز للنيابة العامة أو سلطة التحقيق الاستمرار في التحقيق إذا دعا الأمر إلى ذلك ، إلا أنه لا يجوز لها أن تصرف في التحقيق برفع الدعوى الجنائية . ومع ذلك يجوز لها رفع الدعوى الجنائية على المتهمين الآخرين مع المتهم المجنون دون

---

(١) وقد قضت محكمة النقض المصرية بأن المتهم هو صاحب الشأن الأول في الدفاع عن نفسه . وما كان النص على وجوب تنصيب محام له في مواد الجنائيات واجتزاة ذلك له في مواد الجنح والمخالفات إلا لمعاونته ومساعدته في الدفاع فحسب وبالتالي فإذا ما عرّضت له عاهة في العقل بعد وقوع الجريمة فزعم أن مسؤوليته الجنائية لا تسقط إلا أنه يتعين وقف إجراءات التحقيق أو المحاكمة حتى يفيق المتهم ويعود إليه رشده لكي يسهم مع المدافع عنه في تخطيط أسلوب دفاعه . نقض ١٥/٦/١٩٦٥ ، س ١٦ ، رقم ١١٦ ، ص ٥٨٠ .

رفع الدعوى على هذا الأخير . وبطبيعة الحال فإن الجنون الطارئ بعد التحقيق وإن كان يمنع النياية العامة من التصرف في التحقيق برفع الدعوى إلا أنه لا يمنعها من التصرف فيه بالحفظ أو بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم كفاية الأدلة أو لعدم الجريمة .

ويتعين على النيابة إذا رأت أن أدلة الثبوت قائمة أن توقف رفع الدعوى حتى يعود للمتهم عقله (١) .

كذلك إذا كانت حالة الجنون قد طرأت بعد رفع الدعوى فيتعين على المحكمة أن توقف سير اجراءات التحقيق التي ترى المحكمة انها لازمة خشية ضياع معالم الجريمة أو أثر الدليل كالمعاينة مثلا وسماع الشهود .

#### • - ان يكون للمتهم خاضعا لقضاء الدولة :

لا يجوز أن ترفع الدعوى على متهم منحه القانون استثناء نوعا من الحصانة التي يتمتع معها محاكمته أمام القضاء الاقليمي . فوجود مثل هذه الحصانة يعتبر مانعا من موانع رفع الدعوى بحيث اذا رفعت لا تكون مقبولة . ومثال ذلك الجرائم التي ترتكب من الأشخاص المتحصنين بالحصانة الدبلوماسية . وغنى عن البيان أن الرأي يكاد ينمقد على أن هذه الحصانة أثرها فقط من حيث الاجراءات وليس من حيث توافر الجريمة بأركانها . فهؤلاء الأشخاص مخاطبون بأحكام قانون العقوبات ، والفعل الذي يقع منهم مخالفا بذلك أوامر المشرع الجنائي يعتبر جريمة ويجوز محاكمتهم عنه في وطنهم اذا كانت قوانينهم تسمح بذلك . كل ما هنالك أن المشرع منع اتخاذ اجراءات المحاكمة ضدهم في الدولة التي منجتهم هذه الحصانة ،

---

(١) أما اذا رأت النيابة العامة إصدار أمر بأن لا وجه فلا يوجد ما يحول دون ذلك .

وبالتالى اعتبر تلك الحصانة ليست سوى مانع من موانع رفع الدعوى .  
كذلك نص قانون العقوبات على مانع من موانع رفع الدعوى بالنسبة  
للمصرين الذين يرتكبون جريمة فى الخارج وفقا للمادة الثالثة اذا علق  
رفع الدعوى عليهم على عودتهم الى مصر (١) .

وفى الحالة السابقة لا يجوز رفع الدعوى الجنائية الا بعد عودتهم .  
وهذا ظاهر من نص المادة الثالثة من قانون العقوبات التى تنص على أن  
كل مصرى ارتكب وهو خارج مصر فعلا يعتبر جنائيا أو جنحة فى هذا  
القانون عدا الجرائم المنصوص عليها فى المادة يعاقب بمقتضى أحكامه  
اذا عاد الى مصر وكان الفعل معاقبا عليه بمقتضى قانون البلد الذى  
ارتكب فيه .

يترتب على ذلك أنه اذا رفعت الدعوى الجنائية على متهم لم يعد  
الى الأراضى المصرية ، فلا تكون مقبولة ويتمن على المحكمة أن تحكم  
بعدم قبولها .

---

(١) أما بالنسبة للجرائم التى تقع فى الخارج ويمتد اليها قانون  
العقوبات المصرى وهى تلك المنصوص عليها بالمادة الثانية للقاعدة هى أن  
المحاكم المصرية مختصة بنظرها حتى ولو كان التهم ما زال فى الخارج  
وترفع الدعوى انصومية بالنسبة لها وتكون مقبولة حتى ولو لم تكن احراقات  
طلب تسليم المجرمين قد يوشرت . ( فى ذات المعنى تقضى ابطنى : ١٣ أكتوبر  
١٩٥٢ ، المدالة الجنائية ١٩٥٤ ، ج ٤ ، ٥٠٦ ) .

## الفصل الرابع

### اسباب انقضاء الدعوى الجنائية

١ - المقصود بانقضاء الدعوى الجنائية . ٢ - اسباب الانقضاء العامة .

#### ١ - المقصود بانقضاء الدعوى الجنائية :

إذا كانت الدعوى الجنائية هي وسيلة الدولة لاقتضاء حقها في العقاب، فقد يمرض من الأسباب ما يؤثر على تلك الوسيلة بالانقضاء . وقد تكون هذه الأسباب متعلقة بالحق الموضوعي في العقاب ومن ثم لابد أن تؤثر على وسيلة اقتضائه ، كما قد تتعلق بالشكل القانوني للرابطة الاجرائية الأصلية بحيث تميمها وبالتالي تؤثر على وسيلة طرح الخصومة الجنائية على القضاء وهي الدعوى .

وإذا كانت الخصومة الجنائية هي في طبيعتها رابطة اجرائية ذات مضمون معين ، وهو المنازعة بين الحق في العقاب وحق المتهم في الحرية الفردية ، وذات شكل معين ، أي علاقة بين النيابة والمتهم والقاضي ، فإن أسباب انقضاء الدعوى الجنائية ، إنما ما يتعلق بالموضوع ومنها ما يتعلق بالشكل . فالتقادم مثلا كسب من أسباب انقضاء الدعوى يتصل بالحق الموضوعي في العقاب فيسقطه وبالتالي لابد أن تنقضي به الدعوى الجنائية التي هي وسيلة اقتضائه (١) . أما وفاة المتهم فمن شأنها أن تعدم

---

(١) ولذلك جرى قضاء النقض على أن الحكم بسقوط الدعوى الجنائية بمعنى المدة هو في الواقع والحقيقة حكم صادر في الموضوع إذ معناه براءة المتهم لعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية عليه . وربت المحكمة على ذلك أنه لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تتخلى عن نظر الموضوع وترد الدعوى إلى محكمة أول درجة التي تكون قد استنفدت ولايتها للفصل فيها . انظر نقض ٢٠ مارس ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام النقض س ١٠ ، رقم ٨٥ ، ص ٣٧٧ ، وانظر الأحكام المشار إليها في مجموعة أبو شادي ، ج ٢ ص ١١٩١ .

الرابطه الاجرائية في شكلها بحيث يستحيل قيامها أمام القضاء وبالتالي تنقضي بها الدعوى الجنائية التي هي وسيلة عرضها (١) .

وإذا كانت أسباب الانقضاء تتعلق جميعها بالرابطه الاجرائية سواء من حيث الموضوع أو الشكل فهي تنقسم الى أسباب طبيعية وإلى أسباب عارضة .

فلاسباب الطبيعية للانقضاء هي التي تحقق فيها الدعوى الجنائية الغرض منها وذلك بالوصول بالرابطه الاجرائية الى منتهائها بصدر حكم في موضوعها ينهى الخصومة الجنائية . وهنا تنقضي الرابطه الاجرائية وتنقضي بالتبعه الدعوى الجنائية نظرا لوصولها الى آخر مرحلة من مراحلها محققة الناية منها وهي الفصل في موضوعها بشبه أو عدم ثبوت حق الدولة في العقاب ، أى بالإدانة أو بالبراءة . ذلك أن المنازعة في حق الدولة في العقاب تظل قائمة الى أن يفصل في الدعوى بحكم يلتزمت به ما اذا كان لها هذا الحق من عدمه . ومادام الهدف من الدعوى الجنائية قد تحقق واستنفدت تنقضي الدعوى الجنائية وكذلك الرابطه الاجرائية الناشئة عنها . وقد حرص المشرع المصري على تقرير ذلك فنص في المادة ٥٤ : إجراءات على ان « تنقضي الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها اليه بصدر حكم نهائي فيها بالبراءة أو بالإدانة » . وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالظن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون » .

وأما الأسباب العارضة لانقضاء الدعوى الجنائية فهي تلك التي تحدث عقب ارتكاب الجريمة وقبل صدور حكم بات في موضوع الدعوى المتعلقة بها . وقد تتعلق هذه الأسباب بحق الدولة في العقاب عن هذه الجريمة أو

---

(١) ولذلك فإن الحكم باتقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة لم يظهور المتهم فيها لا يفعل دون الرجوع الى الدعوى مرة أخرى لأنه ليس حكما صادرا في الموضوع إنما مجرد حكم اجرائي انقضت به فقط الرابطه الاجرائية الناشئة من الدعوى الصادر فيها .



بالتقدم الرأطة الاجرائية الناشئة عن تحريك الدعوى الجنائية أو رفعها بحيث يستحيل العمل فيها ، ومثال ذلك وفاة المتهم (١) .

وقد جبر المشرع المصري عن أسباب الانقضاء العارضة تارة بانقضاء الدعوى الجنائية وتارة بسقوط الدعوى الجنائية . فمثلا تنص المادة ١٤ كبرامات على انه « تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم » ، وتنص المادة ١٥ على انه « تنقضى الدعوى الجنائية في مواد الجنايات بمضي عشر سنين من يوم وقوع الجريمة ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك » . على حين ينص في المادة ٢٥٩ اجراءات على انه « اذا سقطت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها ، فلا تأثير لذلك على الدعوى المدنية المرفوعة معها » . كما تنص المادة ١٩٧ اجراءات على أن « الأمر الصادر من قاضي التحقيق أو من مستشار الاحالة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى يمنع من العودة الى التحقيق الا اذا ظهرت دلائل جديدة قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية » (٢) .

(١) هنالك من التشريعات التي تعتبر تلك الأسباب العارضة متعلقة بالحق الموضوعي في العقاب اذ يترتب عليها سقوط الجريمة ، بما فيها التقدم ووفاة المتهم ، ولذلك تنص عليها في قانون العقوبات . ومثال ذلك التشريع الليبي والتشريع الايطالي . انظر مؤلفنا في الاجراءات الجنائية في التشريع الليبي ، ج ١ ، ص ٢٠٣ وما بعدها .

وتأسيسا على ذلك ذهب البعض الى ان الدعوى الجنائية لا تقبل الانقضاء او حتى السقوط بالتقدم وانما الذي ينتفى هو الادعاء . وحتى صدور الحكم البات لا ينشئ حق النيابة العامة في الدعوى اذ يمكنها ان ترفعها من جديد وتبدأ بها خصومة جديدة وان كان القاضي ملزما في تلك الحالات باصدار حكم اجرائي بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . في هذا المعنى انظر مساري ، المرجع السابق ، ص ١٥ ، فانيشي ، المرجع السابق ، ص ٣٢ وما بعدها . وفي المعنى المعكس انظر رانيري ، المرجع السابق ، ص ١١٢ . وراجع الفصل الاول من الباب الاول من هذا المؤلف .

(٢) والحقبة هي ان سقوط الدعوى يشمل الحالات التي يمرض فيها السبب قبل التحريك ، اما اذا عرض السبب بعد التحريك فلا يفضل استخدام تعبير انقضاء .

ولعل هذا الذي منته المحكمة العليا الليبية حين قضت بأنه اذا توفى المتهم قبل رفع الدعوى العمومية تسقط الدعوى ، فلا يجوز تحريكها من النيابة العامة أو من المجنى عليه . اما اذا كانت النيابة العامة قد اقامت الدعوى العمومية وتوفى المتهم أو المحكوم عليه في أية مرحلة من مراحل المحاكمة وجب الحكم بانقضاء الدعوى العمومية ، محكمة عليا ١٦ مارس ١٩٥٥ ، قضاء المحكمة العليا ج ١ ، رقم ٦ ، ص ٦٩ .

ولما كان تمييز انقضاء الدعوى المصونة يشمل الأسباب التي تؤثر على الرابطة الاجرائية بالانقضاء سواء قبل الحكم البت أو بصدور هذا الأخير ، وإذا كان قرار سلطة التحقيق أو الحكم الصادر في حالة قيام سبب من أسباب السقوط إنما يميز عن انقضاء الرابطة الاجرائية سواء في موضوعها أو في شكلها ، فإنا سوف نستخدم تمييز انقضاء الدعوى الجنائية للدلالة على أسباب الانقضاء الطبيعي أي الحكم البت ، وأيضا على أسباب الانقضاء المعارضة سواء تعلقت بالموضوع أو الشكل .

#### ٢ - أسباب الانقضاء العامة :

هناك أسباب عامة لانقضاء الدعوى الجنائية إما كانت الجريمة المرفوعة بها ، وهناك أسباب خاصة نص عليها المشرع بالنسبة للدعوى المرفوعة عن جرائم محددة . ويكون من شأن تلك الأسباب التأثير على حق الدولة في العقاب . وقد سبق لنا دراسة بعض الأسباب الخاصة كانزال عن الشكوى بالطلب (١) .

---

(١) يعتبر الصلح في بعض الجرائم سببا من أسباب انقضاء الدعوى الجنائية . ومثل ذلك الصلح في جرائم التهريب الجمركي . وقد قضت محكمة النقض المصرية بأنه في حدود تطبيق قانون الجمارك ... يعتبر بمثابة نزول من الهيئة الاجتماعية عن حقها في الدعوى الجنائية مقابل انجمل الذي قام عليه الصلح ويحدث أثره بقوة القانون مما يقتضي من المحلة اذا ما تم التصالح أثناء نظر الدعوى ان تحكم بانقضاء الدعوى الجنائية : أما اذا تراخى الى ما بعد الفصل في الدعوى فإنه يرتب عليه وجوب وقد . تنفيذ العقوبة النقض بها ( وهذا يظهر أثره على حق الدولة في العقاب ) . انظر تنظر ١٦٦٢/٢/١٦ ، مجموعة أحكام النقض من ١٤ ، من ٩٢٧ ، ومشار إليه في مجموعة إبراهيم شادي ، ج ١ ، رقم ٢٦٦٦ ، ص ١٢٠٠ .

ويلاحظ ان الصلح الذي تنقضي به الدعوى الجنائية هو "الصلح التاتواني ولا ينصرف الى الصلح في المعنى الدارج بين الجنائي والمجني عليه والذي لا تأثير له على الدعوى الجنائية ( اللهم الا في جرائم الشكوى والطلب حيث يمكن ان يستشف منه التنازل ) . ولذلك فإذا تصالح المجني عليه مع الجاني في نظر مبلغ من المال من هذا الصلح يقتصر على الحقوق المدنية الخاصة ولا تأثير له على الدعوى العمومية . انظر ايضا المحكمة العليا للبيبة ٢٩ فبراير ١٩٥٦ : مجموعة القواعد ، ج ١ ، رقم ٧ ، ص ١٤٥ .

أما الأسباب العامة للتشريع المصرى فى :

أولا : وفاة المتهم .

ثانيا : المفو العام .

ثالثا : مضى المدة .

رابعا : الحكم البات .

وستناول تلك الأسباب بالدراسة فى المباحث التالية :

## المبحث الأول

فى

وفاة المتهم عقب الإفادة

- ١ - حاشية . ٢ - أثر الوفاة على الدعوى الجنائية
- قبل رفعها . ٣ - أثر الوفاة على الدعوى الجنائية بعد
- رفعها وقبل صدور حكم بات . ٤ - أثر الوفاة بعد الحكم
- البات . ٥ - أثر الحكم بالنسبة للمتهم توفى قبل صدوره .
- ٦ - الحكم بانقضاء الدعوى ثم ظهور المتهم حيا . ٧ - الآثار
- الخرتية على الحكم بانقضاء الدعوى لوفاة المتهم .

### ١ - القصة :

إذا كانت الدعوى العمومية هى وسيلة الدولة فى اقتضاء حنفا فى العقاب ، وإذا كانت العقوبة هى شخصية طبيعتها أى لا توقع الا على الجانى ولا تمتد الى غيره ، فكان من الطبيعى اذن ان تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم . فوفاة المتهم يترتب عليها سقوط الجريمة التى وقعت منه أى سقوط حق الدولة فى عقابه على ما ارتكبه من أفعال لأن الوفاة تعزل دون توقيع العقوبة .

ولهذا تنص المادة ١٤ اجراءات على أنه « تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ، ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة فى الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات : اذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى » -

ومفاد ذلك أن الوفاة تحدث أثرها في انتفاء الدعوى العمومية مادامت قد حدثت قبل الحكم النهائي الصادر بالادانة (١) . وبعبارة أخرى فإن الوفاة يترتب عليها هذا الأثر إذا حدثت أثناء نظر الدعوى ، ويستوى أن تكون أثناء نظرها أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة ثانية درجة أو حتى أمام محكمة النقض (٢) . ذلك أن تعبير المشرع الوارد بالمادة ١٤

---

(١) انظر محكمة عليا ١٦ مارس ١٩٥٥ ، قضاء المحكمة العليا ج ١ ، رقم ٦ .

(٢) انظر أيضا المحكمة العليا للبيبة جلسة ٢٦ ديسمبر ١٩٦٤ . مجموعة التواعد ، ج ١ ، ص ١٤٧ ، رقم ١٧ وقد جاء فيه أنه إذا حصل الطعن بطريق النقض من التهم المحكوم عليه وكانت أسباب الطعن تنص على تعيب الحكم المطعون عليه ثم توفي الطاعن والدعوى مرفوعة أمام محكمة النقض فإنه يمتنع الحكم بانتفاء الدعوى العمومية دون بحث في أوجه الطعن .

وجدير بالملاحظة أن هذا الحكم هو الذي يمتنع تطبيقه في جميع الأحوال التي تحدث فيها الوفاة بعد انصال محكمة النقض بموضوع الطعن سواء كان مرفوعا من التهم أو النيابة العامة . إلا أنه يشترط لذلك أن يكون الطعن مقبولا شكلا فإذا لم يكن كذلك فإن الدعوى الجنائية تعتبر قد انقضت بالحكم النهائي الذي أصبح باتا بعدم قبول الطعن شكلا .

ونظرا لأن محكمة النقض تتصل بالطعن بمجرد التقرير به وإبداء أسبابه في الميعاد فإن حدوث الوفاة بعد التقرير بالطعن وقبل الجلسة المحددة لنظر الطعن يمتنع معه على المحكمة أن تقضي بانتفاء الدعوى بالوفاة حتى ولو كان الطعن غير مقبول شكلا ، على أساس أن الوفاة تسقط الدعوى وتنقضي بها الرابطة الإجرائية وبالتالي لا يجوز التمرض لشروطها الشكلية مادامت قد قام سبب من أسباب انتفائها .

وعلى هذا الأساس قضت المحكمة العليا بجلسته ١٦ مارس ١٩٥٥ ، مجموعة المبادئ ، ج ١ ، ص ١٤٢ ، رقم ٤ بأنه يمتنع الحكم بانتفاء الدعوى العمومية حتى ولو صدر حكم نهائي مطروح أمره على المحكمة العليا ، ففى هذه الحال يسقط الحكم وبخلص المحكوم عليه من آثاره بلا حاجة إلى البحث في شكل الطعن أو أوجه النقض أما مجرد القول بسقوط الطعن لوفاة الطاعن فإنه يترتب استمرار الحكم بالمعقوبة على المحكوم عليه بعد وفاته مع ما قد يكون في أوجه الطعن من أسباب موجبة لنقض الحكم وتخليص المتهم من آثاره .

اجراءات انما يقصد به حدوث الوفاة قبل صدور حكم بات في الدعوى (١) .  
أما اذا حدثت الوفاة بعد الحكم البات فان أثرها لا ينصرف الى الدعوى  
التي انقضت بالحكم البات وانما ينصرف الى تنفيذ العقوبة .

## ٢ - اثر الوفاة على الدعوى الجنائية قبل رفعها :

اذا حدثت الوفاة قبل رفع الدعوى الجنائية من قبل النيابة العامة  
أو قاضى التحقيق فانها تحول دون امكان رفعها ويتمين على النيابة العامة  
أو قاضى التحقيق أن يصدر أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية  
لاقضاء الدعوى بالوفاة (٢) . وكذلك الحال اذا كانت الدعوى أمام  
مستشار الأحالة ولم يصدر بعد أمرا بلحالتها الى محكمة الجنايات .  
فيتبين عليه في هذه الحالة اصدار أمر سائل بعدم وجود وجه لاقامة  
الدعوى . واذا حدثت الوفاة عقب ارتكاب الجريمة وقبل أن تحرك النيابة  
الدعوى المرمية بأول اجراء من اجراءات التحقيق فانه يترتب على الوفاة  
أيضا انقضاء الدعوى المرمية ، انما هذا لا يمنع النيابة العامة من اتخاذ  
ما يلزم من اجراءات التحقيق مادامت ستصدر أمرا بعدم وجود  
وجه لاقامة الدعوى المرمية لاقتضاها بالوفاة . ذلك أن تحريك الدعوى  
المرمية من قبل النيابة العامة غير مقيد بوجود المتهم لذي يجوز لها اجراء  
تحقيق حتى ولو كان المتهم مجهولا . ولذلك فان لا تحول دون استكمال  
التحقيق من قبل النيابة العامة للتأكد من عدم وجود متهمين آخرين .

---

(١) وفي هذا تقول المحكمة العليا بان للحكم النهائي مدلولين أحدهما  
ضيق وهو الذي استنفدت فيه كل طرق الطعن ما عدا الطعن بالنقض ، هذا  
المعنى الضيق هو المقصود بمباراة الحكم النهائي كما أريد منه الإشارة الى  
قابلية التنفيذ حتى ولو كان قابلا فيه بطريق النقض ( م ٢٨١ اجراءات ) .  
أما المدلول الواسع للحكم النهائي فهو ما نصت عليه المادة ٢/٢ من قانون  
المقريات والمواد ٤٠٢ و ٤١٥ اجراءات . عليا ٢٤ مايو ١٩٥٨ ، مجموعة  
المبادئ ، ج ١ ، ١١٧٠ . والمادة ٤١٥ اجراءات انما تتخذ من انقضاء  
الدعوى الجنائية بصدور حكم نهائي فيها بالبراءة أو الإدانة . ولذلك فنعتبر  
نهائي يقصد به دائما الحكم البات ، في جميع حالات التنفيذ للدعوى  
الجنائية .

(٢) محكمة عليا ١٦ مارس ١٩٥٥ سابق الإشارة اليه . حيث قرر  
بانه اذا سقطت الجريمة بوفاة المتهم قبل اقامة الدعوى المرمية فلا يجوز  
تحريكها من النيابة العامة أو المجنى عليه .

فاذا ما تبين لها بعد التحقيق ان المتهم بارتكاب الجريمة هو الذي توفي قبل البدء في التحقيق فيجب فيها أن تصدر أمرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لانقضائها بالوفاة . وغنى عن الذكر أنه اذا لم مباشر النيابة التحقيق وتبين لها أن المتهم قد توفي فيمكنها أن تصدر أمرا بحفظ الأوراق لسقوط الدعوى الجنائية بالوفاة . لأن الدعوى هنا لم تبدأ بعد اذ انها تبدأ بأول اجراء من اجراءات التحقيق (١) . ولذلك اذا رأت النيابة عدم التحقيق فيكون أمر الحفظ الصادر منها مبنيا على سقوط الحق في الدعوى وليس على انقضائها بالوفاة .

و جدير بالذكر أنه اذا تحقق للنيابة العامة وفاة المتهم قبل رفع الدعوى فلا يجوز لها رفع الدعوى لأن من شروط رفع الدعوى أن تكون قد رفعت على انسان حي كما سبق . أن رأينا في شروط الدعوى العمومية . واذا حدث أن رفعت النيابة العامة قيتين على المحكمة أن تحكم بعدم قبولها .

#### ٢ - اثر الوفاة على الدعوى الجنائية بعد رفعها وقبل صدور حكم بالبراءة

اذا رفعت الدعوى الجنائية ثم حدثت وفاة المتهم ترتب على ذلك انقضاء الدعوى العمومية وتعين على المحكمة الحكم بانقضائها لوفاة المتهم . ويستوى أن تكون الوفاة قد حدثت أثناء التحقيق النهائي الذي تقوم به المحكمة أو بعد الانتهاء منه . فالوفاة تحدث أثرها في انقضاء الدعوى حتى ولو لم تكن المحكمة قد باشرت أى اجراء في الدعوى ، كما لو كانت الوفاة قد وقعت بعد تكليف المتهم بالحضور وقبل اليوم المحدد للشول أمام المحكمة . وهنا أيضا يتعين على المحكمة أن تصدر حكما بانقضاء الدعوى . كذلك أيضا الوضع حتى ولو كانت الوفاة قد حدثت بعد ائتمال باب المرافعة وأثناء حيز القضية للحكم . وعلى المحكمة أن تصدر حكما بانقضاء الدعوى حتى ولو كانت أدلة الثبوت لديها غير كافية للحكم بالإدانة وكانت تصدر حكما بالبراءة . ذلك أن الوفاة بعد رفع الدعوى تحول دون الحكم فيها نظر الآن الدعوى تنقضي في لحظة الوفاة . ويؤلف إلى

(١) نقض ٩ فبراير ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض من ٣٩٩ إلى ١٤٨٨ ،

رقم ٩٦٦ ، ٤ نوفمبر من ١٩٦٨ ، من ٨٦٩ ، رقم ١٧٨٨ ،

يكون الحكم الصادر في الدعوى بعد تلك الوفاة منعدما إذ أنه صادر في غير دعوى . ذلك أن الرابطة الاجرائية تنفصم بالوفاة وبالتالي يكون الحكم في هذه الحالة صادرا في غير خصومة جنائية (١) .

والوفاة تحدث أثرها في انقضاء الدعوى الجنائية حتى اذا حدثت بعد صدور حكم غير بات . ويكون الحزم غير بات اذا كان قابلا للطن فيه وحدثت الوفاة أثناء المدة المحددة للطن . أما اذا كانت مواعيد الطعن قد انقضت قبل حدوث الوفاة فإن الحكم يصبح باتا وينصرف أثر الوفاة الى تنفيذ العقوبة وليس الى الدعوى الجنائية التي انقضت بالحكم البات .

ولذلك اذا حدثت الوفاة بعد أن طعن المتهم في الحكم فيتمتع على المحكمة المنطوق أمامها الطعن أن تحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة سواء اكان مقعما من المتهم فقط أم أيضا من النيابة العامة . أما اذا كانت الوفاة قد حدثت بعد صدور الحكم النهائي وقبل الطعن فيه بالتقض من قبل المتهم فإن الحكم الصادر عليه يسقط بالوفاة ولا يجوز الطعن فيه سواء من النيابة العامة أو من قبل الورثة حتى ولو كانت لهم مصلحة أدبية أو معنوية في الطعن (٢) . ويستوى هنا أن يكون الحكم صادرا بالبراءة أو بالادانة . ذلك أن الوفاة يترتب عليها سقوط الجريمة . وسقوط الجريمة يترتب عليه سقوط جميع الآثار المترتبة عليه بالنسبة لمن توافر في حقه سبب السقوط وهو المتهم المتوفى . ومادامت الدعوى الجنائية قد سقطت فلا يحق لأى شخص أيا كان أن يلمن في الحكم . حتى النيابة العامة لا يجوز لها ذلك باعتبار أن الطعن يفترض قيام الدعوى والحكم

---

(١) في ذات المعنى انظر نقض ايطاليا الدائرة الثالثة ١٩ أبريل ١٩٦٧ ،  
العدالة الجنائية ١٩٦٣ ، ج ٣ ، ٣٥٥ ، المحكمة العليا العسكرية الإيطالية  
٧ نوفمبر ١٩٥٠ ، العدالة الجنائية ١٩٥١ ، ج ٢ ، ١٨٤ رقم ٣١ . ومع ذلك  
انظر ما سيجيء بعد في الاحكام ومدى أسبقية اسباب البراءة .

(٢) راجع حكمي المحكمة العليا ٢٦ ديسمبر ١٩٦٤ ، ١٦ مارس ١٩٥٥  
سابق الإشارة اليهما .

الابتدائي الصادر فيها ، ويموت المتهم تنقضي الدعوى ويستقط بالتالي الحكم غير النهائي الصادر من محكمة أول درجة .

٤ - أثر الوفاة بعد الحكم بالباطل :

إذا حدثت الوفاة بعد صدور حكم بات في الدعوى فإن هذه الأخيرة تكون قد انقضت بالحكم البات ومن ثم لا تؤثر الوفاة هنا على الدعوى وإنما على العقوبة . وقد نص المشرع في قانون الإجراءات على أثر الوفاة على العقوبة في المادة ٥٥٣ حيث جاء بها « إذا توفى المحكوم عليه بعد الحكم عليه نهائياً ، تنفذ العقوبات المالية والتعويضات وما يجب رده - والمصاريف في تركته » .

٥ - أثر الحكم بالنسبة لمتهم توفى قبل صدوره :

قد يحدث أن ترفع الدعوى على متهم وتستمر المحكمة في نظر الدعوى حتى صدور حكم فيها ، ثم يتبين بعد ذلك أن المتهم قد توفى في لحظة سابقة على صدور الحكم وكانت المحكمة تجهل ذلك . فما قيمة الحكم الصادر في الدعوى ؟

لا شك أن الاشكال يثور في حالة الحكم بالادانة وذلك لاعتبارين أحدهما قانوني والآخر اجتماعي . فبالنسبة للاعتبار القانوني تثار المسئلة نظراً لأن وفاة المحكوم عليه وإن كانت تنقضي معها العقوبة إلا أن العقوبات المالية والتعويضات وما يجب رده والمصاريف تنفذ في تركته ر م ٥٣٥ إجراءات ) . وأما الاعتبار الاجتماعي فهو حرص الورثة على براءة مورثهم لأنه مادامت الوفاة حدثت قبل الحكم البات فالأفضل أن يظل المتهم بريئاً حتى ولو كان هناك حكم غير نهائي قد صدر من محكمة أول درجة . لأن الأصل في الانسان البراءة حتى يصدر حكم بات يدينه .

وقد اتخذ بعض الفقه موقفاً حيال هذا الحكم وما يجب أن يتبع واتخذ القضاء موقفاً آخر .

فقد ذهب القضاء إلى أنه إذا حكم على شخص وُثبت فيما بعد أنه توفى قبل صدور هذا الحكم فلورثته أن يطلبوا من المحكمة التي أصدرته



ولو كانت محكمة النقض - أن تلتفه ، ويتمين على المحكمة في هذه الحالة أن تعدل عن الحكم المذكور وتقضي بإقتضاء الدعوى الجنائية بالرفاة (١) .

وقد عارض جانب من الفقه هذا الاتجاه القضائي المؤيد بجانب آخر من الفقه ، بحجة أن هذا الحكم لا يجوز الطعن فيه أمام محكمة أعلى ، كما أنه لا يجوز للمحكمة التي أصدرته أن تعدل عنه أو تلتفه . ويستند أنصار هذا الرأي إلى أن « هذا الحكم معدوم وليس له وجود قانوني وبالتالي لا يجوز الطعن فيه . فالحكم هنا ليس ميبأ لكي يلمن فيه ولكنه حكم غير موجود . وأما عن امتناع تعديل الحكم أو الغائه من جانب المحكمة التي أصدرته فإن ولاية المحكمة قد زالت بمجرد الفصل في موضوعي الدعوى ولا يصح لها العودة إلى قظرها ولا اتخاذ إجراء فيها (٢) .

غير أننا لا نرى التسليم بالحجة التي استند إليها هذا الرأي في مهاجمة للقضاء السابق . حقا أن الحكم يكون معدوما في هذه الحالة ولكن ليس معنى ذلك عدم إمكان النظر فيه مرة أخرى للترقير بإنتداه من جهة قضائية . ذلك أن الحكم المنعدم يحتاج هو الآخر إلى الترقير بإنتداه .

---

(١) نقض ٤ ديسمبر ١٩٦٢ ، مجموعة الأحكام س ١٣ ، رقم ١٩٨ ، ص ٨٢٤ . المحكمة العليا للبيئة ١٦/٣/١٩٥٥ ، قضاء المحكمة العليا ، ط ، ص ٦٩ ، رقم ٦ .

(٢) محكمة عليا ١٦ مارس ١٩٥٥ ، قضاء المحكمة العليا ، ج ١ ، ص ٦٩ ، رقم ٦ . وفي هذا الحكم وضعت المحكمة المبدأ العام القاضي بأنه إذا وقي المتهم أثناء نظر الطعن بمتبر الحكم الصادر عليه كان لم يكن ولا يصلح سنداً لتنفيذ العقوبات المالية باعتبار أنه إذا كان المتهم قبل الوفاة جانيا أسقطت الوفاة جريمته وإن كان محكوما عليه سقطت عقوبته . ثم تعرضت المحكمة للحالة التي نحن بصدها فقررت بأنه إذا حكم على شخص وببت فيما بعد أنه توفي قبل صدور الحكم فلورثته أن يطلبوا من المحكمة التي أصدرته الغاءه ولو كانت هي محكمة النقض .

وفي ذات المعنى قضت محكمة النقض المصرية بأنه إذا كان الحكم قد صدر بعد وفاة الطامن ، التي لم تكن مطومة للمحكمة وقت صدوره ، فإنه يتمين المدول عن الحكم المذكور والقضاء بإقتضاء الدعوى الجنائية بوفاة المحكوم عليه . نقض ٤ ديسمبر ١٩٦٦ ، مجموعة أحكام النقض س ١٣ ، ص ١٩٨ ، رقم ٦ .

وما دام هناك سبيل في التشريع يمكن معه تصحيح للوضع القانوني للحكم والقرار بانعدامه فليس هناك ما يمنع من الالتجاء اليه ، وهذا السبيل هو ما نصت عليه قوانين الاجراءات الجنائية بخصوص اشكالا التنفيذ واجراءات ذلك . ولاشك أن صدور حكم واجب النفاذ على شخص متوفى يستوجب اشكالا في التنفيذ تفصل فيه المحكمة التي أصدرت الحكم وفقا لما هو مقرر بالمواد ٥٢٤ وما بعدها من قانون الاجراءات . وهذا هو الأساس الذي استندت اليه المحكمة العليا في ليبيا ومحكمة النقض المصرية حين قضت بأن للمحكمة التي أصدرت الحكم أن تعدل عن حكمها وتقضي بانقضاء الدعوى بالوفاة . ولم يؤسس على فكرة الخطأ المأدبى على الإطلاق (١) ، غير أننا لا نرى ما ذهب اليه المحكمة العليا من أنه يجوز لورثة المتوفى أن يطلبوا من المحكمة التي أصدرت الحكم أن تلغي ذلك أن ورثة المتوفى ليست لهم صفة في الخصومة الجنائية . وإنما يقع هذا الواجب على النيابة العامة بوصفها هي التي تشرف على تنفيذ الاحكام وكل ما يمكن لورثة المتوفى أن يقوموا به هو التقدم بطلب للنيابة العامة وعليها هي أن تعرض الموضوع على المحكمة بالتطبيق للمادة ٥٢٥ اجراءات المتعلقة باجراءات الاشكال في التنفيذ .

وتجوز على المحكمة في هذه الحالة أن تلغى الحكم الصادر بالادانة وتحكم بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة المتهم .

#### ٦ - الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة ثم ظهور المتهم حيا :

قد يحدث أن تقضى المحكمة بانقضاء الدعوى العمومية لوفاة المتهم ثم يظهر بعد ذلك أنه مازال حيا . وقد يكون نتيجة تحريات كاذبة أو خاطئة عن المتهم وتصدر المحكمة حكمها ثم يتبين لها كذب التحريات التي بنيت حكمها على أساسها . وهنا يثور التساؤل عن أثر هذا الحكم على الدعوى الجنائية .

تعرضت للمشكلة محكمة النقض المصرية في أكثر من حالة . وقضت في حكم لها بأن ما وقمت فيه المحكمة في هذا الفرض « هو مجرد خطأ مادي

---

( ١ ) انظر الدكتور عوض محمد ، المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

من سلطة محكمة الموضوع اصلاحه ، وسبيل ذلك الرجوع اليها بالطعن في الحكم بأية طريقة من طرق الطعن العادية ما دام ذلك ميسورا » (١) .

ومعنى ذلك أنه اذا كان الحكم مازال قابلا للطعن فيه بالطرق العادية . وهي المعارضة والاستئناف فيمكن تدارك هذا الخطأ عن طريق الطعن . وعلى هذا الرأي يتخذ أيضا الفقه . وهذا القرض لا يثير صعوبة مادامت الدعوى ستعرض على المحكمة المطعون أمامها وهي محكمة مختصة بنظر الموضوع .

غير أن الصعوبة تنور في حالة ما اذا كانت طرق الطعن العادية قد استنفدت . فهل يجوز الطعن بالنقض في هذا الحكم أم أنه يحوز قوة الشيء المقضى فيه ويمنع من إعادة عرض الموضوع ، أم أنه يكون حكما منعدما لا يحوز حجية .

اختلفت الآراء بالنسبة لهذا القرض . وذهبت محكمة النقض المصرية منه مذهبين . ففى حكم لها قضت بأن صيرورة الحكم نهائيا في هذه الحالة لا تمنع من الرجوع الى ذات المحكمة التى أصدرته لتستدرك هى خطأها ولا يجوز على كل حال أن يلجأ الى محكمة النقض لتصحيح مثل هذا الخطأ ذلك أن محكمة النقض ليست سلطة عليا فيما يتعلق بالوقائع وتصحيحها وانما وظيفتها مراعاة المبدأ بالقانون وتطبيقه وتأويله على الوجه الصحيح،

---

(١) ومع ذلك فيمض قضاء النقض الإيطالى بمعالجة هذا الاشكال عن طريق القواعد المقررة لتصحيح الأخطاء العادية . انظر نقض إيطالى الدائرة الثانية ٣ مايو ١٩٥٠ ، العدالة الجنائية ٤ ١٩٥٠ ج ٤٨٢ ، رقم ٣٩٠ . حيث قضت صراحة بأنه اذا كانت محكمة النقض قد حكمت برفض الطعن دون أن تفتن الى وفاة الطاعن انشاء نظر الطعن وذلك بافتقارها الاطلاع على المستند المرفق بالأوراق فان هذا بعد غلطا في الواقع يتساوى مع الخطأ المادى وبمعالج بنفس القواعد المقررة لتصحيح الأخطاء العادية وذلك على سبيل القياس .

بينما سبق لمحكمة النقض الإيطالية أن اعتبرت هذا القرض من فروض اشكالات التنفيذ وقضت بأنه يتعين على قاضى التنفيذ أن يقرر انعدام الحكم . انظر نقض الدائرة الأولى ٣٠ يناير ١٩٤١ ، المجلة الجنائية ١٩٤١ ، ص ٥٣٩ .

ولأن طريق الطعن لديها غير اعتيادي لا يسار فيه الا جهت لا يكون سبيل لمحكمة الموضوع لتصحيح ما وقع من خطأ (١) . ومعنى ذلك أن محكمة النقض عالجت مثل هذا الفرض على أنه خطأ مادي يصح بنفس اجراءات تصحيح الخطأ المادي في الأحكام .

غير أن محكمة النقض سرعان ما فطنت الى أن الفرض الذي نحن بصدده ليس من فروض الخطأ المادي لأنه يتعلق بتقدير واقعة الوفاة من قبل القاضى وليس مجرد خطأ في التعبير عن قصد القاضى الذى أصدر الحكم .

وعليه فقد ذهبت محكمة النقض مذهباً آخر وقضت بأن الحكم الذى يصدر في الدعوى الجنائية بانقضاء الحق في اقامتها بسبب وفاة المتهم لا يصلح عده حكماً فاصلاً في الموضوع من شأنه أن يحول دون اعادة النظر في الدعوى من جديد اذا ما تبين أن المتهم مازال حياً . ذلك أن هذا الحكم لا يصدر في دعوى مردودة بين خصمين معلنين بالحضور أو حاضرين يدلى كل منهما بحجته ثم تفصل هي فيها باعتبارها خصومة بين متخاصمين ، بل يصدر غايها بغير اعلان ، لا فاصلاً في خصومة أو دعوى بل لمجرد الاعلان من جانب المحكمة بأنها لا تستطيع بسبب وفاة المتهم ، الا أن تقف بالدعوى الجنائية عند هذا الحد ، اذ الحكم لا يكون لميت أو على ميت (٢) .

على حين نجد جانباً من الفقه يذهب الى أنه متى أصبح الحكم نهائياً فلا يجوز اعادة نظر الدعوى (٣) . غير أن هذا القول يستحيل التسليم بصحته . فالأحكام التى تعوز حجية الشيء المقضى به والتي تعول دون اعادة نظر الدعوى من جديد هي الأحكام التى تصدر فاصلة في موضوع

---

(١) نقض ٢٤ أبريل ١٩٣٩ ، مجموعة القواعد ، ج ٢ ، رقم ٥٩٢ .

(٢) نقض ٢٤ أبريل ١٩٣٩ سابق الإشارة اليه ، وقارن مع ذلك نقض ايطالى ١٨ نوفمبر ١٩٤٩ ، المبدالة الجنائية ١٩٥٠ ، ج ٣ ، رقم ٢٨٧ ، رقم ٢٠١ .

(٣) نقض مصرى ١٥ يناير ١٩٤٥ ، مجموعة القواعد ، ج ٦ ، ص ٦٠٥ ، رقم ٤٦١ .

الخصومة الجنائية على الأحكام الصادرة في الموضوع . فالمادة ٥٤٤ إجراءات تنص على أنه « اذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية ، فلا يجوز اعادة نظرها الا بالظن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون » . وما كان المشرع يستطيع أن يضمن حجية على الأحكام الصادرة في الدعوى دون أن تفصل في الموضوع . ذلك أن مثل تلك الأحكام لا تفصل في الخصومة الجنائية وانما يقف أثرها فقط عند خد وقف الفصل في الدعوى ومثال ذلك الحكم القاضي بعدم قبول الدعوى لرفعها دون شكوى أو طلب أو اذن في الحالات التي يستلزم فيها القانون ذلك . فمثل تلك الأحكام لا تحول دون نظر الدعوى من جديد اذا توافرت الشروط التي تطلبها القانون .

ولذلك فالحق في الاتجاه الثاني لمحكمة النقض والذي يقضي بأن الحكم بانقضاء الدعوى لوفاة المتهم لا يحول دون اعادة نظر الموضوع من جديد أمام المحكمة (١) . ويتمين على النيابة العامة في حالة ثبوت أن المتهم مازال حيا أن ترفع الدعوى من جديد الى المحكمة ولا يكون للحكم الأول القاضي بانقضاء الدعوى لوفاة المتهم أى أثر أو أية حجية (٢) .

#### ٧ - الآثار المترتبة على الحكم بانقضاء الدعوى لوفاة المتهم :

يترتب على الحكم بانقضاء الدعوى لوفاة المتهم عدم جواز نظر الموضوع بالنسبة للمتهم المتوفى . فالدعوى تنقضى بالنسبة له وحده . واذا كان هناك متهمون آخرون معه فإن الحكم بانقضاء الدعوى بالنسبة للمتوفى لا يؤثر على سير الدعوى بالنسبة للمتهمين الآخرين . ويستوى أن يكون المتهمون الآخرون فاعلين أصليين أم شركاء في جريمة المتوفى . فالوفاة سبب شخصي تسقط به الجريمة بالنسبة للمتوفى دون غيره من الشركاء الا حيث ينص القانون على خلاف ذلك .

وكذلك الحال اذا حدثت الوفاة قبل رفع الدعوى فإن قرار النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى لانقضائها بالوفاة لا ينصرف الا الى المتهم

(١) انظر الدكتور عوض محمد . المرجع السابق ، ص ١٧٣ .

(٢) في نفس المعنى انظر الدكتور احمد فتحى سرور ، المرجع السابق ، ص ٢٣٨ .

المتوفى وحده ، ويعنى لها أن ترفع الدعوى بالنسبة للمتهمين الآخرين  
الأحياء .

ويلاحظ أن الحكم باقتضاء الدعوى الجنائية لوفاة المتهم لا ينصرف  
أثره إلا بالنسبة للدعوى الجنائية وحدها . فلا تأثير لهذا الحكم على  
الدعوى المدنية ويجوز للمحكمة الاستمرار في نظرها والحكم فيها رغم  
حكمها في الدعوى الجنائية بالاقتضاء لوفاة المتهم . وهذا ما نصت عليه  
المادة ٢٥٨ إجراءات حيث ورد بها أنه إذا سقطت الدعوى الجنائية بعد  
رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية  
المرفوعة معها . ذلك أن سقوط الدعوى الجنائية مترتب على سقوط الرابطة  
الجنائية بالوفاة ، أما الحق في التمييز فهو ينتقل إلى ذمة المتوفى ويقضى  
من تركته (١) .

كذلك لا تأثير للحكم باقتضاء الدعوى الجنائية على ما يجب اتخاذه  
من تدابير احترازية مادية . وتطبيقا لذلك يجب على المحكمة في حالات  
المصادرة الوجوبية أن تأمر بمصادرة الأشياء رغم حكمها باقتضاء الدعوى  
الجنائية . ذلك أن المصادرة هنا ليست عقوبة وإنما هي تدبير احترازي يمتنع  
على المحكمة اتخاذه حتى ولو قضت بالبراءة . وهذه هي الأشياء التي يمد  
صنعها أو استعمالها أو حملها أو حيازتها أو التصرف فيها جريمة في ذاتها .  
فيتعين المحكمة الحكم بمصادرة هذه الأشياء حتى ولو لم يصدر حكم  
بالإدانة (٢) . وهذا هو ما قصد إليه المشرع بالنص في المادة ١٤ إجراءات  
على أن الحكم باقتضاء الدعوى الجنائية لوفاة المتهم لا يمنع من الحكم  
بمصادرة الأشياء المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون  
المقربات ، وذلك إذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى .

---

(١) وهذا أيضا هو مذهب قضاء النقض الإيطالي . انظر نقض ١٤  
يناير ١٩٤٢ ، الدائرة الثانية ، المداولة الجنائية ١٩٤٢ ، ج ٤ ، ٢٣٦ . وفيه  
قررت المحكمة بأن الحكم الصادر باقتضاء الدعوى الجنائية خطأ لوفاة المتهم  
يعتبر كأن لم يكن ولا يحتاج لتقرير ذلك إلى حكم بطلانه .

(٢) انظر محكمة عليا ١٦ مارس ١٩٥٥ سابق الإشارة إليه .

وإذا حدثت الوفاة قبل رفع الدعوى تعين على النيابة العامة في إصدارها لقرارها بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية لوفاة المتهم أن تأمر بمصادرة هذه الأشياء إداريا ، ولا يجوز رفع الدعوى للحكم بالمصادرة وإنما تأمر بها النيابة من تلقاء نفسها .

وإذا كان الحكم باتقضاء الدعوى للوفاة قد صدر من المحكمة بعد حكم غير نهائي وذلك في حالة حدوث الوفاة بعد الحكم غير النهائي وأثناء الطعن ، فيترتب على الحكم باتقضاء الدعوى سقوط الحكم غير النهائي بكل ما اشتمل عليه ويتم رد الترامة والأشياء المصادرة إذا كانت المصادرة جوازية . ويذهب الراجح من الفقه أيضا أن مصاريف الدعوى الجنائية المحكوم بها تسقط كذلك نظرا لأن هذه المصاريف وإن أخذت صفة التعويض ، إلا أنها لا يحكم بها مستقلة وإنما دائما تبعا للحكم الصادر للدعوى الجنائية (١) . فإذا كانت هذه الدعوى قد انقضت بالوفاة قبل الحكم النهائي فلا محل لتنفيذها . والذي يؤيد هذا الرأي هو أن المشرع المصري قد نص في المادة ٥٣٥ إجراءات على أنه إذا توفي المحكوم عليه بعد الحكم عليه نهائيا ، تنفذ المقومات المالية والتعويضات وما يجب رده والمصاريف في تركته . ويستفاد من هذا النص أن الوفاة قبل الحكم النهائي لا يكون لها هذا الأثر حتى ولو كانت بعد حكم غير نهائي .

---

(١) أما المصادرة بوصفها عقوبة فلا يجوز توقيعها . (محكمة عليا

١٩٥٥/٢/١٦)

(٢) الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١٢١ هامش

(٣) - وفي ذات المعنى محكمة عليا مارس ١٩٥٥ ، سابق الإشارة إليه .

## المبحث الثاني

### في

### المعفو العام

١ - تعريفه . ٢ - حدود المعفو العام . ٣ - آثار المعفو العام .

١ - تعريفه :

المعفو العام هو إجراء بمقتضاء تطل الدولة الآثار الجنائية المترتبة على الجريمة . ولذلك فهو يعتبر من أسباب سقوط الجريمة نظرا لما يترتب عليه من سقوط حق الدولة في عقاب مرتكبها . ولما كانت الدعوى الجنائية هي وسيلة الدولة في اقتضاء حقها في العقاب فانه يترتب على المعفو العام عن الجريمة سقوط الدعوى المرمية ومن ثم يتعين الحكم بانقضاءها اذا كانت قد رفعت أو حركت .

والمعفو العام يشبه كثيرا بأسباب الإباحة وإن كان مختلفا عنها . وسبب هذا التشابه هو في الآثار المترتبة على المعفو العام . فهو ينفي ويمحو جميع الآثار الجنائية المترتبة على الجريمة بما فيها الحكم الصادر بالعقوبات الأصلية والتبعية .

الا أن المعفو يختلف عن أسباب الإباحة في أن التعلل الاجرامى يظل غير مشروع رغم صدور قانون المعفو . وكل ما للقانون من أثر هو في تحليل جميع الآثار الجنائية الناتجة عن الجريمة . ولذلك فان الدعوى الجنائية الناتجة عن الجريمة تظل هي الأخرى بصدور قانون المعفو ويتمين الحكم أو التقرر بانقضائها . ولذلك فان المعفو العام هو من أسباب انقضاء الدعوى الجنائية .

ودون التمرض لتفضيلات المعفو العام وطبيعته القانونية ، إذ محل هذا دراسة القسم العام من قانون العقوبات ، يكفي هنا الإشارة الى آثار المعفو العام على الدعوى الجنائية ودراسته من الناحية الاجرائية .



والعفو العام لا يصدر الا بقانون ويحدد أثره بالحدود الواردة بالقانون .

#### ٢ - حدود العفو العام :

العفو العام يؤثر على الآثار الجنائية المترتبة على الجريمة . فهو يسقط الجريمة وما يترتب عليها فقط من آثار جنائية . ولذلك فان نطاقه يتحدد فقط بالدعوى الجنائية فيسقطها وتنقضى بصدوره (١) . أما الآثار المدنية المترتبة على الجريمة فلا يؤثر فيها العفو العام ، بمعنى أنه اذا صدر قانون العفو عن جريمة معينة فالدعوى الجنائية المرفوعة عنها تنقضى بصدور هذا القانون . واذا كانت هناك دعوى مدنية مرفوعة تبعا للدعوى الجنائية فلا تأثر بقانون العفو ويتمتع على المحكمة أن تنقض في الدعوى المدنية رغم انقضاء الدعوى الجنائية . وهذا بالتطبيق للمادة ٢٥٩ اجراءات جنائية التي تنص صراحة على أنه اذا سقطت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها .

واذا حدث ونص قانون العفو العام على انقضاء الدعوى المدنية المرفوعة تبعا للدعوى الجنائية اذا رأت الدولة اسدال الستار على الجريمة وآثارها نهائيا ، فان ذات القانون يقرر تمويضا للضرور من الجريمة . ذلك أن العفو العام تتنازل فيه الدولة عن حقها في العقاب ولذلك فهي اذا رأت لاعتبارلت المصلحة العامة محو كل أثر عن الجريمة حتى الآثار المدنية فيتمتع عليها أن.تعوض هي الضرور عن حقه في التويض ، وذلك بالتطبيق للقواعد العامة .

والعفو العام يقتصر أثره على الجرائم الواردة بالقانون دون غيرها . فهو مرتبط بالجرائم وليس بتركبها . بمعنى أنه اذا كانت هناك جرائم

---

(١) واذا كان تطبيق قانون العفو يحتاج الى تحقيق موضوعي يتعلق بالوقائع فيجب على المحكمة ان تقوم قبل الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية واذا طعن في الحكم امام محكمة النقض فلا يجوز لهذه الاخيرة التمسرح لهذا التحقيق الموضوعي ويتمتع عليها الحكم بنقض الحكم المطعون فيه وامصادته الى محكمة الموضوع . ( قارن نقض ايطالى ، الدائرة الثالثة ابريل ١٩٥٤ ، المدالة الجنائية ، ج٢ ، ٢٠٨ ) .

أخرى لم يشملها قانون المفو مرتبطة بجرائم شملها قانون المفو بالدعوى الجنائية تسقط فقط بالنسبة لتلك الأخيرة دون الأولى .

وعلى ذلك اذا حدد قانون المفو تاريخا للجرائم التي يشملها فإن العبرة بقيام الجريمة خلال التاريخ المحدد . فاذا كانت الجريمة متتابعة وامتدت حالة التابع الى ما بعد التاريخ المحدد بالقانون فإن المفو العام لا تنقضى به الدعوى الجنائية بالنسبة للوقائع التي وجدت بعد هذا التاريخ (١) .

وكذلك الحال بالنسبة للجرائم المستمرة . فان حالة الاستمرار التي تتوافر بعد التاريخ المحدد بقانون المفو لا تنقضى عنها الدعوى الجنائية . ذلك أن العبرة في تطبيق المفو العام هي بقيام الجريمة في خلال المدة المحددة . فاذا كانت الجريمة قد استمرت بعده فلا تنقضى الدعوى العمومية (٢) .

لذلك لا تنقضى الدعوى العمومية بالمفو العام اذا كانت الجريمة قد ارتكب جزء منها قبل التاريخ المحدد وفي جزء آخر بعد هذا التاريخ (٣) .  
ويلاحظ أن جريمة الشروع وان كانت جريمة مستقلة عن الجريمة التامة ، إلا أنه حدث أن استبعد قانون المفو بعض الجرائم دون أن يشير الى الشروع صراحة فلا يقتصر أثر هذا الاستبعاد على الجريمة التامة دون الشروع (٤) .

---

(١) انظر تقض ايطالي ٢٧ فبراير ١٩٥٢ ، المدالة الجنائية ١٩٥٢ ، رقم ١٩١٥ ، رقم ٤٨ ، رقم ٢٢ مايو ١٩٥٦ ، المدالة الجنائية ١٩٥٧ ، ج ٢ ، رقم ٢٨٧ ، رقم ٢٥٨ .

(٢) تقض ايطالي ، دائرة ثانية ١٤ يناير ١٩٦١ ، تقض جنائي ١٩٦١ ، رقم ٦٥٥ ، رقم ١٣٩٨٠ ، رقم ٩ مايو ١٩٥٦ ، المجلة الإيطالية ١٩٥٦ ، ص ٨٣٩ .

(٣) وإذا تمرد تحديد تاريخ تمام الجريمة فترامي قاعدة تطبيق الفرض لصالح المتهم تقض ايطالي ٢٦ يناير ١٩٥٦ ، المدالة الجنائية ١٩٥٧ ، ج ٢ ، رقم ٣٣ ، رقم ٤ .

(٤) عكس هذا تقض ايطالي ١٧ فبراير ١٩٤٩ ، المدالة الجنائية ١٩٤٩ ، ج ٢ ، رقم ٥٢٢ ، رقم ٢٤٨ ، رقم ٣١ يناير ١٨٤٨ ، المجلة الإيطالية ١٩٨٤ ، ص ١٨١ .

وإذا لم يحدد القانون تاريخاً فإن أثر العفو العام في سقوط الجريمة يقتصر على الجرائم التي ارتكبت قبل صدور قانون العفو العام إلا إذا نص على موعده آخر (١) .

#### ٢ - آثار العفو العام :

يترتب على صدور قانون العفو العام عن الجريمة سقوط الجريمة أي سقوط الآثار الجنائية المترتبة عليها وعلى رأسها حق الدولة في المقاب . ومتى سقط حق الدولة في المقاب فإن الدعوى العمومية بدورها تسقط ولا يكون هناك محل للسير فيها .

فإذا كانت النيابة العامة لم تحرك الدعوى ولم تتخذ فيها أي إجراء من إجراءات التحقيق فإنها تأمر بحفظ الأوراق لسقوط الجريمة بالعفو العام .

وإذا كانت النيابة العامة قد حركت الدعوى وبدأت التحقيق فعملها أن تصدر أمراً بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية لاقتضاءها بالعفو العام . ولا يجوز لها رفضها ، وإذا حدث أن رفعتها تعين على المحكمة أن تضي بعدم جواز تلزها .

وإذا صدر قانون العفو بعد رفع الدعوى إلى المحكمة تعين على المحكمة أن تصدر حكماً باقتضاء الدعوى الجنائية بالعفو العام ولا يجوز لها أن تعرض لموضوع الدعوى حتى ولو كانت أدلة البراءة واضحة .

وإذا صدر قانون العفو في أي مرحلة من مراحل نظر الدعوى سواء في الاستئناف أو في النقض فانه يتعين على المحكمة المنظورة أمامها الطعن أن تضي فيه باقتضاء الدعوى الجنائية بالعفو العام . والمحكمة تضي

---

(١) تنص بعض التشريعات على عدم تطبيق العفو العام على بعض طوائف المجرمين كالعائدين موداً متكرراً في الجرائم المتماثلة ومعتادي الإجرام وسخترفيه والمتحرفين فيه ما لم ينص قانون العفو على غير ذلك . ومثال تلك التشريعات قانون العقوبات الليبي وقانون العقوبات الإيطالي . انظر مؤلفنا في الاجرامات الجنائية في التشريع الليبي - ص ٢٢٦ وما بعدها .

بالاتقضاء من تلقاء نفسها حتى ولو لم يتمسك الخصوم بهذا الدفع . ذلك  
أن اتقضاء الدعوى بالعمو العام يتعلق بالنظام العام ومن ثم يجب أن تقضى  
به المحكمة ولو لم يطلبه الخصوم .

وبطبيعة الحال لا يحول اتقضاء الدعوى الجنائية بالعمو العام دون نظر  
الدعوى المدنية المرفوعة تبعا للدعوى الجنائية ، كما لا يحصل  
دون اتخاذ التدابير الوقائية المادية كالمصادرة الوجوبية . اذ يتعين في جميع  
الأحوال أن تقضى المحكمة بالمصادرة الوجوبية رغم حكمها باتقضاء الدعوى  
كما أنه يتعين على النيابة العامة أن تأمر بالمصادرة الوجوبية اذا أصدرت  
أمرها بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى بالعمو العام على الجريمة .

### المبحث الثالث

#### مضى المدة

- ١ - تمهيد . ٢ - أساس تقادم الدعوى . ٣ - تقيد  
فكرة التقادم . ٤ - المدة المقررة لتقادم الدعوى الجنائية .  
٥ - بدء سريان المدة . ٦ - تحديد تاريخ وقوع الجريمة :  
الجرائم الوقتية ، الجرائم الدائمة ، جرائم الصادة .  
٧ - وقف التقادم . ٨ - انقطاع التقادم . ٩ - الاجراءات  
القاطعة للتقادم ، حكم الادانة ، اجرامات الاتهام ، اجراءات  
التحقيق ، اجراءات المحاكمة ، الأمر الجنائي ، اجراءات  
الاستدلال . ١٠ - شروط الاجراءات القاطعة للتقادم .  
١١ - آثار انقطاع التقادم : ١٢ - نطاق آثار الانقطاع :  
بالنسبة للأشخاص وبالنسبة للدعاوى : ١٣ - آثار التقادم :  
على الدعوى الجنائية ، وعلى الدعوى المدنية .

#### ١ - تمهيد :

لقد جعل النظام القانوني لمضى المدة أثرا على الحقوق التي يقرها  
القانون ملتزمه في محيط القانون العام أو الخاص . فقد راعى المشرع أن  
مضى مدة معينة يقف فيها صاحب الحق موقفا سلبيا لا يطالب فيها  
هو نوع من التراخي في استعمال الحق ولذلك حرم من امكان الالتجاء  
الى القضاء بعد مضي المدة المقررة وذلك ضمانا للشبات القانوني الذي هو  
من أسس الأنظمة القانونية في المجتمع .

وقد حرصت غالبية التشريعات على أن تجعل لمضى المدة في محيط قانون العقوبات والاجراءات الجنائية أثرا على الجريمة وعلى الدعوى العمومية الناشئة عنها وكذلك على العقوبة .

وقد نص المشرع المصري على أثر مضي المدة على الجريمة وعلى الدعوى الناشئة عنها وجعل من انقضاء فترة زمنية محددة من وقت ارتكاب الجريمة ودون اتخاذ أى إجراء فيها سببا مسقطا لها . وبالتالي يسقط حق الدولة في العقاب والدعوى العمومية التي بمقتضاها تقتضى الدولة حقها السابقه ويلاحظ أن تقادم الدعوى الجنائية الناشئة عن الجريمة يختلف عن تقادم العقوبة . فتقادم العقوبة هو مضي مدة زمنية محددة من تاريخ النطق بالحكم دون تنفيذ على المحكوم عليه بينما تقادم الدعوى العمومية تحتسب فيه المدة ابتداء من تاريخ وقوع الجريمة . وقد استثنى المشرع بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بعض الجرائم من نظام التقادم بحيث لا تقتضى الدعوى الجنائية الناشئة عنها بمضى المدة كما سنرى .

وقد جاء تنظيم تقادم الدعوى الجنائية في قانون الاجراءات في المواد

١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ .

## ٢ - اسس تقادم الدعوى (١) :

لقد ذهب الفقه في تبرير تقادم الدعوى العمومية وانقضاءها بمضى المدة مذاهب متعددة ، فقد أرجعه البعض الى أن النيابة العامة اذا أهملت في اتخاذ اجراءات التحقيق والتصرف في الدعوى فإن الجزاء المترتب على ذلك هو انقضاء الدعوى بالتقادم . ولذلك فإن مدة التقادم وفقا لهذا الاجراء يجب أن تحتسب من تاريخ علم النيابة العامة بالجريمة مع مكنه مباشرتها للدعوى العمومية (٢) .

---

(١) انظر في الموضوع خلاف المجلات العامة في العقوبات والاجراءات ، محمد عوض الأحول ، انقضاء سلطة العقاب بالتقادم ، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة ١٩٦٥ .

(٢) راجع ميرل - فيتي ، المرجع السابق ، ص ٦٦٩ .

غير أن هذا الرأي لا يمكن التسليم بصحته كأساس للتقادم . ذلك أن التقادم ليس جزءا يقرر لعدم استكمال النيابة العامة لحقها في مباشرة الدعوى . وذلك أن النيابة إنما تمثل المجتمع في مباشرة هذا الحق وبالتالي فإن الجزء المتمثل في التقادم وفقا لأنصار هذا الرأي سيؤثر به المجتمع بالتبعية . كما أنه لا يمكن القول بأن مضي المدة مفاده أن النيابة العامة قد تنازلت عن حقها في استكمال الدعوى . فهي لا تملك التنازل عنها لأنها تباشره نيابة عن المجتمع . وقد رأينا أن من خصائص الدعوى العمومية عدم قابليتها للتنازل .

ولذلك ذهب فريق آخر إلى أن فكرة التقادم تروى على نسيان الجريمة (١) . فبمضي مدة معينة على الجريمة دون اتخاذ إجراء فيها يؤدي إلى نسيانها ونسيان الأثر الاجتماعي الذي يترتب على وقوعها . وهذا الرأي وإن كان فيه بصيص من الحقيقة إلا أنه لا يصلح هو الآخر لتبرير التقادم . فهناك من الجرائم ما لا تسي آثاره الاجتماعية وظل عالقا بأذهان الرأي العام .

كما على البعض فكرة التقادم بالمعوية الناشئة من ضياع الأدلة بمضي مدة معينة والتي تؤدي إلى صعوبة الإثبات (٢) . وهذا القول بدوره مردود بأن كثيرا من الجرائم التي يسقط بالتقادم قد لا تتوافر فيها هذه الخاصية ، وتستقط بالتقادم رغم ثبوت التهمة وإمكان جمع أدلتها بطريقة سهلة ميسورة .

وأخيرا ذهب البعض إلى تبرير التقادم بمبدأ الثبات القانوني حتى لا يظل الأفراد مهملين بالدعوى الجنائية مدة طويلة مما قد يوقن نشاطهم في المجتمع (٣) .

غير أن مبدأ الثبات القانوني لا يصلح أساسا لتبرير التقادم في الدعوى الجنائية . ذلك أن الثبات والاستقرار القانوني وإن صلح لتبرير أثر

(١) راجع ميرل - فيتي ، المرجع السابق ، ص ٦٦٩ .

(٢) راجع ميرل - فيتي ، المرجع السابق ، الإشارة السابقة .

(٣) محمد عوض الأحوال - سابق الإشارة إليه ، ص ٤٩ وما بعدها .

التقادم في القانون الخاص فانه لا يصلح على الاطلاق لتبرير تقادم الدعوى الجنائية أو تقادم العقوبة بل على العكس في هذا المحيط قد يؤدي الثبات القانوني الى نبذ فكرة التقادم ذاتها (١) .

والراجع لدينا هو أن التقادم المتعلق بالدعوى العمومية يجد تبريره في الأهداف المتوخاة من السياسة الجنائية المتعلقة بالعقوبة (٢) . فاذا كانت العقوبة تهدف في المقام الأول الى اصلاح الجاني ورده لكي يكون عضوا صالحا في المجتمع فان مضي مدة معينة دون اتخاذ أي اجراء بصدد الجريمة التي وقعت جعل المشرع يوازن بين مصلحة المجتمع في عقاب الجاني وبين الآثار التي تترتب على عدم عقابه . وقد وجد المشرع أن محاكمة الجاني بعد مضي المدة المحددة لن ينتج أثره من حيث الاصلاح المتوخى من العقوبة ولذلك قضى باقضاء الدعوى بالتقادم ، اذ أن مصلحة المجتمع ذاته التي ترمى الى اصلاح الجاني هي أيضا التي دعت الى اسدال الستار عن الجريمة المرتكبة بعد انقضاء فترة زمنية محددة .

### ٣ - نقد فكرة التقادم :

ان فكرة التقادم لاقت بعض النقد تأسيسا على أنها تشجع الأفراد على ارتكاب الجرائم ، لأن افلات الجاني من العقاب يشجع الأفراد على ارتكاب الجريمة فضلا عن أن مضي المدة يؤدي الى زوال الخطورة الاجتماعية للمجرم (٣) . وقد كان هذا الهجوم من أنصار المدرسة الوضعية التي تعترف بوجود مجرمين بالفطرة (٤) . ولذلك رفض أنصار هذه المدرسة تطبيق تقادم الدعوى على هؤلاء المجرمين . كما ذهبت بعض التشريعات الى عدم الأخذ بفكرة تقادم الدعوى الجنائية كالتشريع الانجليزي . واقصر البعض على نبذ التقادم بالنسبة لبعض الجرائم دون البعض الآخر كما هو الشأن في القانون الروسي .

---

(١) في ذات المعنى الدكتور احمد فتحي سوير ، المرجع السابق ، ص

٣٤٢ .

(٢) فارن الدكتور احمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ٢١٢ .

(٣) ميل - فيتي ، المرجع السابق ، ص ٧٠ .

(٤) انظر أكثر تفصيلا مؤلفنا في الأصول العامة لعلم الاجرام ، القاهرة

١٩٦٧ .

(١٨٢ - الاجراءات الجنائية ج ١)

غير أن فكرة المجرم بالفطرة ثبت عدم صحتها . كما أن مضي المدة وإن لم يؤد هو بذاته إلى اصلاح الجاني الا أنه يؤدي إلى أن تكون العقوبة المطبقة بعد فوات المدة المحددة غير ذات فاعلية في تحقيق الهدف منها .

#### ٤ - المدة المقررة لتقادم الدعوى الجنائية :

أخذ المشرع المصري بفكرة الدعوى الجنائية في معظم أنواع الجرائم . غير أنه لم يجعل المدة المقررة له واحدة وإنما راعى طبيعة الجريمة التي تتقادم فيها الدعوى . وقد أخذ بفكرة التدرج في تحديده لمدة التقادم وفقا لجسامة الجريمة ، أى بحسب ما اذا كانت جنابة أو جنحة أو مخالفة ، لأنه ليس من المنطقي أن تنقضى الدعوى العمومية في جميع هذه الجرائم بمضى فترة زمنية واحدة . اذ لابد من مراعاة جسامة الجريمة المرتكبة باعتبارها المناط في الكشف عن الاستعداد والخطورة الاجرامية للشخص .

**مدة التقادم في الجنابات :** هي ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الجريمة . تسقط الجنابات بمضى عشر سنوات من يوم وقوع الجريمة .

**مدة التقادم في الجنح :** هي ثلاثة سنوات من تاريخ وقوع الجريمة .

**ومدة التقادم في المخالفات :** هي سنة واحدة من تاريخ وقوع الجريمة (١) .

وهذا ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . ومنه ما نص عليه القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٣ حيث أضاف فقرة جديدة الى المادة ٥١ تنص بأنه في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٧ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ٢٨٢ ، ٣٠٩ مكررا ، ٣٠٩ مكررا (١) من قانون العقوبات والتي تقع بعد تاريخ العمل بالقانون المذكور ، فلا تنقضى الدعوى الجنائية الناشئة عنها بمضى المدة .

---

(١) بالنسبة للمخالفات المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة بجرائم اشد جسامة كجنابة أو جنحة فان مدة التقادم بالنسبة لها تكون هي تلك المقررة للجريمة الاشد . فاذا سقطت الجريمة الاشد لسبب مستقل بها فلا تأثير لذلك على المخالفة ويبدأ في حساب مدة تقادم المخالفة أى السنة من تاريخ سقوط الجريمة الاشد .



وغنى عن البيان أن تحديد نوع الجريمة من حيث كونها جناية أو جحة أو مخالفة إنما يتوقف على العقوبة الأصلية المقررة لها .

ودون الدخول في تفصيلات تحديد نوع الجريمة والتي موضعها القسم العام من قانون العقوبات في تقسيم الجرائم الى جنايات وجنح ومخالفات ، يكفي هنا الإشارة الى الآتى :

١ - أن التشديد للخاص يعمض الجرائم لا يؤخذ في الاعتبار عند تحديد نوع الجريمة . فإذا كانت جحة تظل كذلك مهما كانت عقوبة الحبس المحكوم بها .

٢ - أن العبرة في تحديد نوع الجريمة هي بالعقوبة المقررة لها في القانون سواء أخذ في الاعتبار عذر قانوني مخفف وجوبى أو علف مشدد وجوبى . أما الظروف القضائية المخففة وكذلك الظروف المشددة الجوازية فلا تدخل في الاعتبار عند تحديد طبيعة الجريمة .

ونحيل بالنسبة لتحديد طبيعة الجريمة الى القسم العام في قانون العقوبات .

• - بعد سرمان المدة :

تحتسب مدة التقادم بالتقويم الميلادى وليس الهجرى ، ويبدأ احتسابها من يوم وقوع الجريمة سواء علم بها أم لم يعلم .

وفي حساب مدة التقادم لا يحتسب اليوم الذى وقعت فيه الجريمة وانما تبدأ من اليوم التالى لوقوعها وذلك تطبيقاً للمادة ١٣ من قانون العقوبات والتي تقضى بأنه اذ رتب القانون الجنائى أثراً قانونياً على زمن يحسب ذلك الزمن بالتقويم الميلادى ، ولا يدخل يوم البلاء في حساب المدة .

والواقع أن بدء احتساب المدة من اليوم التالى هو أمر منطقي . ذلك أن حق النيابة العامة فى استعمال الدعوى المرمية يبدأ احتسابه من اليوم التالى لوقوع الجريمة لأن المشرع يحتسب مدة التقادم بالأيام ومن ثم كان

اليوم الذي وقعت فيه الجريمة لا يمكن احتسابه نظرا لأنها تقع في أثنائه .  
وعليه كان لزاما أن تحتسب المدة من اليوم التالي لوقوعها . اذ ابتداء من  
يوم وقوع الجريمة ينشأ حق الدولة في العقاب . والقاعدة أن تقادم  
الحقوق لا يكون الا من اليوم التالي لنشوءها .

واحتساب مدة التقادم وتاريخ بدئها هو من اختصاص محكمة الموضوع  
وتفصل فيه دون رقابة من محكمة النقض لأنه من الأمور المتعلقة  
بالوقائع (١) ، وانما يجب عليها أن تحدد التاريخ في حكمها والا كان  
الحكم مشوبا بالقصور في التسيب . أما استخلاص التاريخ فهو من  
الأمور الموضوعية التي لا رقابة لمحكمة النقض عليها .

#### ٦- تحديد تاريخ وقوع الجريمة :

ان المقصود بتاريخ وقوع الجريمة هو تاريخ تمامها وليس تاريخ  
ارتكاب السلوك الاجرامى . ولا صعوبة في الأمر اذ كان تاريخ ارتكاب  
السلوك الاجرامى هو نفسه تاريخ تمام الجريمة كما يحدث في الجرائم  
الوقعية . ولكن قد تثار الصعوبة في تحديد تمام الجريمة بالنسبة لأنواع  
أخرى من الجرائم لا يتطابق فيها تاريخ السلوك الاجرامى مع تاريخ تمامها،  
كما أن الصعوبة ذاتها تثار بالنسبة لبعض أنواع الجرائم ذات السلوك  
المجرد بحسب ما اذا كانت جرائم ايجابية أم سلبية .

لذلك ينبغي هنا التفرقة بين الأنواع المختلفة من الجرائم لبيان الوقت  
الذي يحتسب فيه التقادم .

(١) بل ان محكمة النقض المصرية قضت باعتباره حكما صادرا في  
موضوع الدعوى ، اذ معناه براءة المتهم لعدم وجود وجه لاقامة الدعوى  
الجنائية عليه . وربب على ذلك انه لا يجوز للمحكمة الاستئنافية ان تتخلى  
عن نظر الموضوع وترد القضية الى محكمة الدرجة الاولى بعد ان استنفدت  
هذه كل ما لها من سلطة فيها . نقض ٢٠ مارس ١٩٥٩ ، مجموعة احكام  
النقض : س ١٠ رقم ٨٥ . وهذا الحكم محل نظر من حيث اعتبار الحكم  
بسقوط الدعوى بالتقادم يستنفد ولاية محكمة الدرجة الاولى . فالحكم في  
الموضوع الذى يستنفد ولاية محكمة الدرجة الاولى هو الفاصل في صحة وقوع  
الجريمة ونسبتها الى المتهم . اما الاحكام القاضية بسقوط الدعوى فهي ذات  
طبيعة اجرائية لا تحول دون امكان اعادة نظر الموضوع من قبل ذات المحكمة  
اذا اخطأت في حساب التقادم .

## ١ - الجرائم الوقتية :

الجرائم الوقتية هي التي تقع وتتم في فترة زمنية واحدة . فالمفروض أن تحتسب مدة التقادم من تاريخ تمام وقوعها واكتمال عناصرها القانونية . وفي الجريمة الوقتية ينفي التفرقة بين الجريمة الايجابية والجريمة السلبية . ففي الجرائم الايجابية تحتسب المدة من تاريخ وقوع النتيجة غير المشروعة باعتبارها المكمل لعناصر الجريمة ، وذلك اذا كانت من جرائم السلوك والنتيجة ، ومن تاريخ ارتكاب السلوك الاجرامي اذا كانت من جرائم السلوك المجرد (١) . ففي جريمة السرقة تحتسب المدة من تاريخ اختلاس المال المنقول للملوك للغير وفي جريمة القتل العمد تحتسب من تاريخ الوفاة . كذلك أيضا في الاصابة الخطأ تحتسب من تاريخ الاصابة وفي القتل الخطأ تحتسب من تاريخ الوفاة . وفي جريمة خيانة الأمانة تحتسب المدة من تاريخ امتناع الأمين عن ردها أو عجزه أو التصرف فيها أو امتناعه عن تقديم حساب عنها .

أما الجرائم السلبية فيفرق فيها بين جرائم الارتكاب بالامتناع أو الترك وبين الجرائم السلبية المجردة (٢) . فبالنسبة للنوع الأول تحتسب مدة التقادم من تاريخ وقوع النتيجة غير المشروعة اذ بها تكتمل الجريمة في جميع عناصرها . فالألم التي تمتنع عن ارضاع وليدها بقصد قتله تحتسب مدة التقادم عن هذه الجريمة من تاريخ حصول الوفاة . كذلك الطبيب الذي يمتنع عن اسعاف مريض من دواء ضار أعطاه له خطأ وكان امتناعه عمدا وبقصد قتله تحتسب مدة تقادم الجريمة ابتداء من الوفاة . أما الجرائم السلبية المجردة فهي تحتسب من تاريخ وقوع الامتناع وهو يقع في تاريخ انتهاء المدة المقررة للتيان بالسلوك الواجب دون القيام به . فجريمة الامتناع عن الشهادة أمام المحكمة تحتسب من تاريخ الجلسة المحددة لسماع الشهادة دون الادلاء بها . وجريمة عدم تنفيذ التزامات التوريد للحكومة يبدأ تقادمها من تاريخ انتهاء المدة المحددة للتوريد دون القيام به .

(١) ادورناتو ، لحظة تمام الجريمة ، ١٩٦٦ .

(٢) انظر مؤلفنا باللغة الإيطالية . جرائم الارتكاب بالامتناع ، ١٩٦٤ .

وجدير بالذكر أن بعض الجرائم الوقتية ترتب آثارا عليها قد تظل فترة طويلة من الزمن ومع ذلك فتحسب المدة من تاريخ تمام الجريمة ومثال ذلك جريمة السرقة فقد يظل السارق محتظا بالمسروقات لمدة طويلة ومع ذلك لا تحسب المدة من تاريخ وقوع الجريمة • ويلاحظ هنا أنه يجب عدم الخلط بين هذا النوع من الجرائم وبين الجرائم المستمرة (١) • ففي هذه الأخيرة تنصب حالة الاستمرار على سلوك الجاني ذاته وليست على الآثار المترتبة على سلوكه ما دام المشرع لم يعتد بتلك الآثار كركن في الجريمة • فمثلا في جريمة السرقة تتم الجريمة وتنتهي باختلاس المنقول المملوك للغير ويعاقب المشرع على الفعل سواء قام السارق برد المسروقات أو احتفظ بها لنفسه أو تصرف فيها لأن كل هذه الآثار لم يعتد بها المشرع كركن في الجريمة •

## ٢ - الجرائم المتتابعة :

الجريمة تعتبر متتابعة اذا ارتكبت عدة أفعال بالمخالفة لحكم قانوني واحد وتنفيذا لدافع اجرامي واحد • وهى تعتبر جريمة واحدة رغم أن كل فعل مستقل يكون في حد ذاته جريمة الا أنه ازاء ارتباطها بوحدة الغرض وتتابعها في الزمان فقد اعتبرت جريمة واحدة من حيث العقوبة • ومثال ذلك سرقة منزل المجنى عليه على دفعات • في هذا النوع من الجرائم تحسب مدة التقادم من تاريخ اتمام الجريمة وهو تاريخ ارتكاب آخر فعل من أفعال التابع •

## ٣ - الجرائم الدائمة او المستمرة :

الجريمة الدائمة هى التى يستمر فيها الاعتداء على المصلحة محل الحماية الجنائية مدة من الزمن • فالجاني يرتكب فيها سلوكا اجراميا واحدا يستمر فترة زمنية ويشكل اعتداء على المصلحة المحمية طوال فترة الاستمرار • ولذلك فان هذا النوع من الجرائم يختلف عن الجرائم المتتابعة (٢) •

(١) أكثر تفصيلا لنظر ادورناو - ص ١١٠ .

(٢) يقصد بالجرائم المستمرة الجرائم المتتابعة في التشريع الليبي وفقا لما جاء بالمادة ٧٧ عقوبات ليبيا •

ففى هذه الأخيرة يكون لدينا عدة أفعال مرتكبة لغرض إجرامى واحد ينشأ هنا تكون بصدد فعل إجرامى واحد يمتد فى الزمان ، وفى كل لحظة من لحظات امتداده يعتدى على المصلحة محل الحماية الجنائية . ومثال ذلك جريمة استعمال المحرر المزور . فحالة الاستمرار أو الدوام تظل قائمة مادام المحرر المزور يؤدي الغرض الذى من أجله زور . ولذلك تبدأ مدة التقادم من تاريخ انتهاء حالة الاستمرار أو الدوام (١) .

وأغلب الجرائم الدائمة هى من الجرائم السلبية التى فيها يحدد لمشرع تاريخاً لتنفيذ الواجب الملقى على عاقل الجاني ولا يحدد تاريخاً لانتهائه . ولذلك تبدأ الجريمة من التاريخ المحدد لتنفيذ الالتزام وتظل قائمة حتى تزول حالة الاستمرار ، ومثاله هذا النوع من الجرائم الامتناع عن تقديم الاقرار الضريبي الى جهة الضرائب ، وكذلك الامتناع عن تقديم نفسه للتجنيد الإجبارى عند بلوغ سن معينة .

ويلاحظ أن حالة الاستمرار أو الدوام تنقطع بصور حكم من محكمة أول درجة على المتهم . ولذلك يبدأ احتساب مدة تقادم الجريمة ابتداء من هذا التاريخ . فإذا كان الجاني لم يقدم اقراره الضريبي وقدم للمحاكمة ومع ذلك لم يتقدم بهذا الاقرار فتحسب مدة تقادم الجريمة من تاريخ صدور الحكم غير النهائي من محكمة أول درجة . كذلك أيضاً فإن جريمة اقامة البناء دون ترخيص هى من الجرائم الدائمة التى يستمر فيها السلوك الاجرامى لفترة زمنية ولذلك تقف حالة الاستمرار بصور حكم أول درجة ولا يجب اعتبار هذه الجريمة من الجرائم الوقتية ذات الأثر المستمر كما قضت بذلك محكمة النقض المصرية . ذلك أن استمرار السلوك الاجرامى

---

(١) تقضى مصرى ٢٤ مارس ١٩٥٨ ، مجموعة احكام النقض ، س ٤٩ ، رقم ٨٩ وفيه قضت بأن جريمة استعمال الورقة المزورة هى جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة المتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكاً بها ولا تبدأ مدة السقوط الا من تاريخ الكف عن التمسك بالورقة او التنازل عنها او من تاريخ صدور حكم بتزويرها . وانظر ٢٩ نوفمبر ١٩٦٠ ، س ١١ ، رقم ١٦٦ بالنسبة لجريمة تخلف عن الابلاغ عن الميلاد او الوفاة فى المصاد المحدد إذ أنها من الجرائم المستمرة استمراراً بتجديداً ويظل المتهم مرتكباً للجريمة فى كل وقت ولا تبدأ مدة التقادم ما دامت حالة الاستمرار قائمة .

قائم ويأخذ شكل السلوك السلبى المتمثل فى الامتناع عن الامتثال لأوامر  
المشرع بعدم البناء وإزالته (١) .

وتعتبر من الجرائم الدائمة الجرائم الخاصة بالامتناع عن دفع التأمينات  
الاجتماعية للعاملين . وتقف حالة الاستمرار اما بالدفع أو بانتهاء علاقة  
العمل أو بصدور حكم من محكمة أول درجة وتحتسب مدة التقادم من  
هذا التاريخ .

#### ٤ - جرائم الصالة :

فى هذا النوع من الجرائم نجد أن الركن المادى للجريمة يتكون من  
تكرار فعل معين من المرات ولا تقوم الجريمة الا باكتمال عدد المرات التى  
تردد فيها الفعل (٢) . ومفاد ذلك أن الفعل الواحد لا تقوم به الجريمة  
لأننا نقوم من جملة الأفعال مجتمعة (٣) . وهى فى هذا تختلف عن الجرائم  
المستمرة أو المتتابعة والتى فيها يكون كل فعل فيها جريمة مستقلة واعتبرها  
المشرع جميعها جريمة واحدة لارتباطها بوحدة الغرض . ومثال جرائم  
المادة جريمة الاعتياذ على الاقراض بالربا الفاحش . والعبرة فى حساب  
مدة التقادم لهذا النوع من الجرائم هى من تاريخ آخر فعل تكتمل به  
أركان الجريمة .

وقد تنور صعوبة بالنسبة للفرض الذى فيه ينقضى بين آخر فعل  
والفعل السابق عليه مدة من الزمن تفوق المدة المقررة للتقادم . فهل تقوم  
الجريمة رغم ذلك ؟ . جرى قضاء النقض المصرى وجاب من الفقه الى  
انه يلزم لكى تتوافر أركان جريمة المادة ألا يكون قد مضى بين الفعل  
الأخير الذى به تكتمل وبين الأفعال الأخرى فترة تزيد عن مدة تقادم

(١) وبالنسبة لجريمة خيانة الأمانة وبداية احتساب تاريخ سقوطها  
من وقت الطلب من الرد وليس من تاريخ الإيداع نقض مصرى ٢٩ يونيو  
١٩٥٦ ، مجموعة أحكام النقض س ١٠ ، رقم ١٥٤ .

(٢) أنظر أكثر تفصيلا فى الخلاف الفقهى أدورناو ، المرجع السابق ،  
ص ٦١ وما بعدها .

(٣) قارن نقض مصرى ٢٧ مارس ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض ،  
س ١٩ ، ٤٣٦ ، رقم ٨٢ .

الجريمة ذاتها (١) ، على حين ذهب القضاء الفرنسي والفقه الى أن كل فعل من الأفعال المكونة لجريمة المادة لا يخضع بمفرده للتقادم تأسيسا على أن التقادم يسرى بالنسبة للجريمة بأكملها (٢) وبالتالي تقوم الجريمة حتى لو كان قد انقضى بين الفعلين مدة تزيد على مدة التقادم ، مادامت الدعوى العمومية قد رفعت قبل انقضاء مدة التقادم منذ تاريخ آخر فعل دخل في تكوين المادة . وذهب رأى ثالث الى أنه يلزم ألا تنقضى بين كل فعل من أفعال المادة وبين الفعل الأخير مدة تزيد عن مدة التقادم .

والرأى عندنا أنه يلزم أن تكون أفعال المادة كلها داخلة في اطار المدة المقررة للتقادم اذ من غير المنطقي أن تسقط الجريمة بالتقادم خلال مدة معينة ولا يسقط الفعل الواحد المكون لجزء منها بمضى المدة المقررة لذات الجريمة . ومعنى ذلك أنه يشترط أن يكون بين الفعل الأول والأخير مدة لا تزيد عن المدة المقررة لتقادم الجريمة .

#### ٧ - وقف التقادم :

قد يحدث أن تتوافر موانع تحول دون امكان مباشرة الدعوى الجنائية سواء بالحريك أو بالرفع . ومعنى ذلك أن مدة التقادم المنصوص عليها لو استمرت في السريان لترتب عليها انقضاء الدعوى بالتقادم رغم وجود هذه العوائق أو الموانع . وهذه الموانع أو العوائق قد تكون قانونية ومثال ذلك حانه الجنون التي يصاب بها المتهم فتحول دون امكان رفع الدعوى الجنائية عليه وقد تكون مادية كوقوع المدوان المسلح . فكل هذه الموانع يكون من شأنها إيقاف مدة التقادم بمعنى أن المدة التي تستغرقها هذه الموانع تسقط من حساب المدة المقررة للتقادم ، ولا تحتسب

(١) تنص ١٦ يناير ١٩٥٠ ، مجموعة أحكام النقض س ٢ ، رقم ٩ وفيه قضت بأنه في الاعتداد منها في توافر ركن الاعتداد يؤخذ في الاعتبار جميع الوقائع التي لم يمض بين كل واحد منها مدة ثلاث سنوات ويستوى بعد ذلك أن تكون جميع تلك الوقائع نفس مجنيا عليه واحدا أم أكثر . وقد تأكد هذا المبدأ حديثا ببطلة ٢٠ مايو ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام س ١٥ ، ٥٧٢ ، رقم ١١٢ .

(٢) راجع ميرل - فيني - المرجع السابق ، ص ٦٧١ .

مدة التقادم إلا بعد زوالها ؟ أم أن هذه الموانع لا تأثير لها على سير مدة التقادم وتتقادم الدعوى رغم وجودها ؟

أثار هذا التساؤل خلافا في الفقه الفرنسي حيث لا يوجد نص في قانون الاجراءات الفرنسي . وذهب رأى الى أن مدة التقادم في الدعوى الجنائية لا تقبل الوقف مهما كان هناك من عوائق ، بينما ذهب البعض الآخر الى القول بوقف التقادم في الدعوى الجنائية قياسا على ما هو مقرر في القانون المدني (١) .

على حين نجد أن التشريعات التي اعتنت بالنص على حكم هذه الحالة تختلف هي الأخرى فيما بينها . فذهبت بعض التشريعات الى أن التقادم يوقف فقط بالنسبة للعوائق القانونية لأي سبب . ومثال ذلك التشريع الإيطالي .

وذهب البعض الآخر الى أن تقادم الدعوى لا يوقف لأي سبب من الأسباب وهذا هو مذهب القانون الليبي والقانون المصري .

فالمادة ١٦ اجراءات تنص على أنه لا يوقف سريان المدة التي تسقط بها الدعوى الجنائية لأي سبب كان . ومعنى ذلك أنه إذا أصيب المتهم بجنون فإن القانون يوقف الدعوى الجنائية . فإذا استمرت حالة الجنون أكثر من ثلاث سنوات إذا كانت الواقعة جنحة أو أكثر من عشر سنوات إذا كانت جناية ترتب على ذلك سقوط الدعوى الجنائية بالتقادم ولا يجوز الاستمرار فيها أو رفعها حتى ولو شفى المتهم من مرضه . وهذا الحكم الخاص بعدم جواز وقف التقادم في الدعوى الجنائية يتفق والأساس الذي بنيت عليه فكرة التقادم وهو أن قوت المدة من شأنه أن يفقد العقوبة القاية منها . ولذلك فإن قوت مدة التقادم يحدث ذلك للأثر سواء أكانت هناك عوائق تحول دون الاستمرار في نظر الدعوى أو لم تكن . فتقادم الدعوى مبرهون بمضي المدة بغض النظر عن إمكان رفع الدعوى الجنائية .

(١) انظر في هذا الخلاف ميرل - فيتي ، المرجع السابق ، ص ٦٧٦ .



## ٨- انقطاع التقادم :

المقصود بانقطاع التقادم هو سقوط المدة التي انقضت من فترة التقادم لوقوع اجراء معين . وفي هذه الحالة يمتنع لتوافر التقادم أن تنقضى المدة المحددة له ابتداء من تاريخ الاجراء القاطع دون اعتداد بما مضى من مدة سابقة عليه . ومعنى ذلك أن الانقطاع يؤدي الي سقوط ما فات من مدة واحساب مدة جديدة من تاريخ الاجراء الذي يقطع التقادم .

وقد نظم المشرع الاجراءات التي تقطع التقادم وكذلك الآثار المترتبة عليه . فالمادة ١٧ تنص على أن تنقضى المدة بصور حكم بالادانة أو باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي باجراءات الاستدلال اذا اتخذت في مواجهة المتهم أو اذا أخطر بها بوجه رسمى ، وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع .

واذا تعددت الاجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر اجراء . كما نصت المادة ١٨ على أثر انقطاع المدة بالنسبة لأحد المتهمين دون الآخرين وقضت بأنه اذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم اجراءات قاطعة للمدة .

• ويستفاد من النصين السابقين أن التقادم ينقطع بأي اجراء من اجراءات الدعوى . اذ من غير المنطقي أن تنقطع مدة تقادم الدعوى الجنائية باجراءات خارجة عن اطارها . ولذلك فإن الشكوى والبلاغات التي تقدم للنياية أو الشرطة لا تقطع التقادم . ولم يخرج المشرع عن هذه القاعدة الا بالنسبة لاجراءات الاستدلال وبشروط معينة كما سنرى تفصيلا .

## ٩- الاجراءات القاطعة للتقادم :

### ١- اجراءات الاتهام :

اعتبر المشرع صدور حكم بالادانة اجراء قاطعا لتقادم الدعوى الجنائية . ويلاحظ أن المقصود بالحكم هنا ليس الحكم البات ، لأن الحكم البات تنقضى به الدعوى الجنائية وبالتالي لا يكون مجال للحديث عن تقادمها .

وانما المقصود بالحكم هنا الحكم الذى لم يصبح بعد نهائيا وواجب النفاذ .  
فالحكم النهائى الواجب النفاذ يبدأ منه سريان المدة المقررة لتقادم العقوبة .  
أما اذا كان الحكم ما زال قابلا للطعن فلا تنقضى به الدعوى الجنائية وانما  
تتقطع به مدة التقادم المتعلقة بها بصدوره . ويستوى أن يكون الحكم  
قابلا للطعن بالمعارضة أو بالاستئناف (١) . فالأحكام الغائية والأحكام  
الصادرة من محكمة أول درجة وقابلة للطعن تقطع المدة (٢) . وقد استثنى  
المشرع من الأحكام الغائية الحكم الصادر من محكمة الجنايات في جناية .  
ذلك أنه لو طبقت القاعدة العامة في أن الأحكام الغائية تقطع التقادم  
المسقط للجريمة لوجب احتساب مدة التقادم ابتداء من الحكم الغائبي  
وعلى أساس العشر سنوات المقررة لتقادم الجريمة . ومعنى ذلك أن المتهم  
الحاضر في الجناية أثناء نظرها أمام محكمة الجنايات يكون أسوأ حالا  
من المتهم الغائب إذ أنه بالنسبة للأول تحتسب مدة التقادم على أساس  
المدة المقررة لتقادم العقوبة وليس على أساس تقادم الجريمة نظرا لأن  
الحكم الحضورى يكون نهائيا واجب النفاذ . وتقادم العقوبة يكون بمضى  
مدة أطول من تلك المقررة لتقادم الجريمة . وهذا يهدد بهذه النتيجة غير  
المقبولة ونظرا لخطورة الجنايات فقد نص المشرع المصرى في المادة ٣٩٤  
إجراءات على أنه لا يسقط الحكم الصادر غائبيا من محكمة الجنايات في  
جناية بمضى المدة وانما تسقط العقوبة بالمحكوم بها ويصبح الحكم نهائيا  
بسقوطها . ومعنى ذلك أن المشرع اعتبر الحكم الغائبي من محكمة  
الجنايات في جناية مماثلا للحكم الحضورى فقط من حيث سقوط العقوبة  
بمضى المدة .

---

(١) والحكم الصادر بالادانة يقطع التقادم حتى ولو كان باطلا باعتبار  
أن الحكم الباطل لن يترتب اثر قانونيا وذلك متى صار باتا وحاز قوة الشيء  
المنقضى ، إذ في هذه الحالة يصح البطالان . أما الحكم المتمدم فلا يقطع التقادم  
ولا يترتب عليه أى اثر قانونى ويظل كذلك حتى ولو استنفذت جميع طرق  
الطعن كما لا تلحقه الحجية على الإطلاق .

(٢) ويلاحظ أن تنفيذ الحكم أو شموله بالنفاذ بالرغم من عدم صيرورته  
باتا يجعلنا في نطاق تقادم العقوبة وليس تقادم الدعوى . ولذلك فإن حكم  
أول درجة في أحوال شمول الحكم بالنفاذ تسرى في شأنه قواعد تقادم العقوبة  
إذا هرب المحكوم عليه من التنفيذ ولا تسرى قواعد تقادم الدعوى .

وبلاحظ أن المشرع قصر أثر الحكم غير النهائي بالنسبة لانقطاع المدة فقط على الحكم غير النهائي الصادر بالادانة فإذا كان صادرا بالبراءة فلا يقطعها . ولذلك تنقضى الدعوى بالتقادم في هذه الحالة إذا كانت النيابة العامة قد طعنت في الحكم بالبراءة بعد الميعاد الذي به تنتهى المدة المقررة للتقادم حتى ولو كانت مواعيد الطعن ما زالت سارية :

## ٢ - اجراءات الاتهام :

والمقصود باجراءات الاتهام كافة الاجراءات التى تتعلق بثبوت التهمة أو نفيها . فيندرج تحت هذه الاجراءات قرار النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية . ذلك أن المقصود باجراءات الاتهام ليس فقط ما يتعلق بثبوت التهمة وتوجيه الاتهام وانما أيضا كل ما يتعلق بمباشرة سلطة الاتهام سواء كان الاحراء فى صالح المتهم أو ضد صالحه .

ويدخل فى اجراءات الاتهام جميع اجراءات التصرف فى التحقيق بعد الانتهاء منه . فرفع الدعوى من قبل النيابة العامة هو اجراء من اجراءات الاتهام (١) . وكذلك رفعها من المحكمة فى الأحوال التى يجوز لها ذلك ورفعها من قبل قاضى التحقيق . كما يدخل أيضا فى هذه الاجراءات رفع الدعوى مباشرة من الأفراد فى الأحوال التى يجوز فيها ذلك المباشر (٢) . كذلك جميع اجراءات مباشرة الدعوى من النيابة العامة تقطع التقادم ومثال ذلك التقدم بالطلبات والمرافعة واجراء الطعون المخلفة فى أوامر فاسى التحقيق ومستشار الاحالة .

---

١ - المقصود هنا هو رفع الدعوى بالمعنى الاجرائى الذى يتم باعلان التهم بالتهمة أو تكليله بالحضور . اما مجرد التأشير من وكيل النيابة العامة بتقديم القضية الى المحكمة فهو امر ارادى لا اثر له فى قطع التقادم . انظر نقض مصرى ١٣ فبراير ١٩٦٨ . مجموعة أحكام النقض س ١٩ ، ٢١١ ، رقم ٣٧ .

(٢) ويشترط لذلك ان يكون رفع الدعوى مقبولا . فاذا ما رفعت الجنحة المباشرة من شخص غير ذى صفة فى رفعها فلا يعتبر اجراء فاطما للتقادم . نقض ١٧ ابريل ١٩٦٠ ومشار إليه فى مجموعة المرسفاوى ، ص ١٨ .

والأصل أن الاجراء القاطع للتقادم هو ذلك الذى يصدر عن سلطة الاتهام وهى النيابة العامة أو الجهات الأخرى التى حولها القانون ذلك استثناء. يترتب على ذلك أن جميع الاجراءات التى تبأشر من المتهم كالطلبات والدفع لا تعتبر من هذه الاجراءات ولا ينقطع بها التقادم المسقط للدعوى العمومية . وأما بالنسبة للطعون التى يتقدم بها المتهم فقد اختلف الرأى بصدها . فقد ذهب البعض من الفقه الى أن الطعون التى يتقدم بها المتهم فى الأوامر الجنائية والأحكام تعتبر اجراءات قاطعة للتقادم على أساس أن من شأن اجراء الطعن احياء الدعوى الجنائية أمام الجهة المختصة بالمصلا فى الطعن . وعلى هذا الأساس اعتبر هذا الاتجاه القضى أن مثل ذلك الاجراء يعتبر تحريكاً للدعوى الجنائية أمام هذه الجهة فلتزيم النيابة العامة بمقتضاها أن تأخذ دورها فى الاتهام عن طريق مباشرة الدعوى .

وقد استند هذا الرأى على ما ذهب اليه قضاء النقض المصرى حين اعتبر تقديم المتهم لأسباب الطعن بمثابة اجراء قاطع للتقادم (١) .

غير أن هذا الرأى يوزع الأساس القانونى الذى يستند اليه . ذلك أن التقادم بالطعن من قبل المتهم ليس فى حد ذاته اجراء من اجراءات الاتهام وانما قد يترتب مثل هذه الاجراءات . وفى هذه الحالة تنقطع المدة ليس باجراء الطعن وانما بما ترتب على الطعن . فاذا كان الطعن من شأنه أن يحيى الدعوى أمام الجهة التى تنظر الطعن فإن ما يقطع التقادم ليس اجراء الطعن فى ذاته وانما الاجراءات التى تتخذ بعد ذلك من قبل النيابة العامة أو المحكمة . ولذلك اذا لم يتخذ أى اجراء فى الدعوى رغم التقدم بالطعن فالأصل أن تنقضى الدعوى العمومية اذا مضت مدة التقادم من تاريخ آخر اجراء من اجراءات الاتهام أو الاجراءات الأخرى القاطعة للتقادم وليس من تاريخ تقديم أسباب الطعن . ولذلك نرى أن محكمة النقض المصرية قد جانبها الصواب حين قضت بأنه اذا كان المحكوم عليه فى جنحة قد ظنم بالنقض وقد وجد أسباباً لطعنه وانقضت على تقديم الأسباب لمدة تزيد

---

(١) انظر ١٢ يونيو ١٩٤٨ : مجموعة القواعد ج ، ص ٦٢٢ ، رقم

على ثلاث سنوات بدون اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق أو الدعوى  
فإن الدعوى الجنائية تنقضى بمضى المدة . وذلك أنها اعتبرت تقديم  
الأسباب قاطعا للتقادم على حين أنه بوشر بمعرفة المتهم (١) .

والرأى عندنا أن الطعون التى يتقدم بها المتهم لاعتبار إجراءات قاطعة  
للتقادم . وتسرى مدة التقادم دون انقطاع رغم التقدم بالظعن اللهم الا اذا  
بوشر إجراء آخر من قبل النيابة أو المحكمة ويكون قاطعا له . اذ لا يجوز  
أن يضار المرء بتصرف أتاه بقصد تبرئة نفسه (٢) .

وغنى عن البيان أن مدة التقادم لا تنقطع بالأعمال الادارية كما فى حالة  
التأجيل الادارى لجلسة التحقيق أو المحاكمة ، كما أنها لا تنقطع بالتحقيقات  
الادارية التى تجرها الجهة الادارية أو بالطلب أو بالادعاء المدنى أمام  
المحكمة المدنية أو أمام المحكمة الجنائية اللهم الا فى حالة الادعاء المباشر  
اذا كان جائزا كما رأينا .

## ٢ - إجراءات المحاكمة :

والمقصود بإجراءات التحقيق جميع الاجراءات التى تباشرها النيابة  
العامة أو قضاء التحقيق للثبوت من وقوع الجريمة ومرتكبها . ومثال ذلك  
الاستجواب والأمر بالقبض والتفتيش وأوامر الضبط والاحضار وسماع  
الشهود والمعاينات وندب الخبراء والحبس الاحتياطى وغير ذلك من أعمال  
التحقيق التى سنها فى موضوعها . ويلاحظ أن استدعاء الشهود  
وسؤالهم يقطع المدة ولو لم تكن الشهادة منصبة على الاتهام ، وبالنسبة  
لندب الخبراء فإن قرار النذب هو فقط القاطع للتقادم أما أعمال الخير  
ذاتها فلا تقطع التقادم . فقرار النيابة بأحالة الأوراق الى الطبيب الشرعى  
تقطع المدة وتحسب المدة الجديدة ابتداء من هذا القرار حتى ولو ظلت  
الأوراق لدى الطبيب الشرعى لمحصها فترة من الزمن ، أما ايداع تقرير  
الخبرة فهو إجراء من إجراءات التحقيق القاطعة للتقادم .

(١) قضى ١٤ يونيو ١٩٤٨ سابق الإشارة اليه .

(٢) أنظر فى نفس الراى ، الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ٣

ص ١٢٨ ، الدكتور رؤوف عبيد ، ص ١٢٢ .

واجراءات التحقيق التى تقطع التقادم هى تلك التى تصدر من سلطات التحقيق سواء كانت النيابة العامة أو قاضى التحقيق أو مستشار الاحالة .  
اما اجراءات التحقيق التى تجرها السلطات الادارية فى الأحوال التى يبيح لها القانون ذلك فلا تقطع تقادم الدعوى الجنائية . ويعتبر من اجراءات التحقيق تحديد موعد للتحقيق وتأجيل جلسة التحقيق ، مع ملاحظة أن التأجيل الإدارى بسبب المطلات الرسمية هو من الأعمال الادارية وليس من أعمال التحقيق .

#### ٤ - اجراءات المحاكمة :

يقصد باجراءات المحاكمة جميع الاجراءات التى تتخذها المحكمة بمجرد رفع الدعوى اليها حتى الفصل فيها . فيندرج تحتها اجراءات التحقيق النهائى الذى تقوم به المحكمة كسؤال المتهم وسامع الشهود وندب الخبراء وتأجيل نظر الموضوع الى جلسة أخرى أو وقف السير فى الدعوى (١) لسبب من أسباب الوقف ، وكذلك ما تصدره من قرارات وأحكام سواء كانت فاصلة أو غير فاصلة فى موضوع الدعوى (٢) .

ويلاحظ أن ما تصدره المحكمة من أحكام يدخل فى اجراءات المحاكمة (٣) . والمقصود بالأحكام هنا الأحكام غير الباتة التى لا تقضى

---

(١) انظر تقضى مصرى ١٢ مايو ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، ص ٥٤٢ ، رقم ١٠٦ حيث قضت بأن وقف السير فى الطعن المرفوع من الطاعنين حتى يصبح الحكم النيابى الصادر ضد أحد المحكوم عليهم (باعتباره الفاعل الاصلى) نهائياً ومضى مدة أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ اعلان الاخير بالحكم النيابى وحتى عرض الاوراق على محكمة النقض لتحديد جلسة لنظر الطعن دون معارضة المحكوم عليه فى هذا الحكم أو اتخاذ أى اجراء قاطع للتقادم يستوجب تقضى الحكم والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بسفى المدة .

(٢) ويستوى أن يكون الاجراء قد اتخذ فى مواجهة المتهم أو فى غيبه . انظر تقضى مصرى ١٤ أكتوبر ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٦ ، ص ٨١١ ، رقم ١٥٩ .

(٣) وقد قضت محكمة النقض بأن الحكم النيابى لا يفيد أكثر من اجراء من اجراءات التحقيق ( النهائى ) فإذا مضى عليه من حين صدوره أكثر من ثلاث سنوات بغير أن ينفل أو يصبح نهائياً فقد سقط بذلك الحق فى اقامة الدعوى الجنائية على المتهم ( تقضى ١٦ ديسمبر ٢٢ ومشار اليه فى مجموعة المرسفاوى ص ١٨ ) .

جا الدعوى . ولذلك يخل في هذه الاجراءات جميع الأحكام سواء  
أكانت حضورية أم غيابية (١) وسواء أكانت بالادانة أو بالبراءة . غير  
أنه يلاحظ أن المشرع قد نص على أن الحكم بالادانة الصادر من محكمة  
الجنايات غاييا في جناية لا تسقط الا بالمدة المقررة لتقادم العقوبة . ذلك  
أنه لو طبقت القاعدة العامة في الاجراءات القاطعة لتقادم الدعوى لاعتبر  
الحكم النهائي سالف الذكر قاطع لتقادم الدعوى وهذا يؤدي الى نتيجة  
غير منطقية حيث يصبح المتهم الحاضر أسوأ حظا من المتهم الغائب نظرا  
لأن الحكم الحضورى يكون نهائيا واجب النفاذ وتحسب بالنسبة له مدة  
تقادم العقوبة .

#### ٤- الأمر الجنائى :

لأمر الجنائى هو قرار يصدر من قاضى المحكمة الجزئية المختصة بنظر  
الدعوى بناء على طلب النيابة العامة بتوقيع العقوبة على المتهم بناء على  
محاضر جميع الاستدلالات أو أدلة الاثبات الأخرى وبغير اجراء تحقيق  
أو سماع مرافعة . كما أجاز القانون للنسبة العامة أن تصدر أوامر جنائية  
في الجناح المحددة على سبيل العسر .

ويلاحظ أن الأمر الجنائى يتفق مع الحكم النهائى بالادانة من حيث  
أنه ينهى الخصومة الجنائية كما تنقضى به الدعوى الجنائية اذا لم يعترض  
عليه أو اعترض عليه ولم يحضر المترضى في جلسة الاعتراض .

وينقطع التقادم بعددور الأمر الجنائى شأنه في ذلك شأن الحكم بالادانة  
ومتى صار الأمر الجنائى نهائيا فانه تنقضى به الدعوى الجنائية .

وجدير بالذكر أن طلب اصدار الأمر الذى تتقدم به النيابة العامة الى  
المحكمة يقطع التقادم في حد ذاته حتى ولو لم يصدر للأمر وذلك باعتبار  
أن هذا الطلب يخل تحت اجراءات الاتهام لأنه يعتبر بمثابة رفع البعوى  
الجنائية .

---

(١) وجدير بالملاحظة ان اجراءات المحاكمة تقطع المدة حتى ولو كان  
الحكم الصادر بناء عليها قد شابه بطلانه . انظر قض ٢١ نوفمبر ١٩٦٧ ،  
مجموعة الاحكام س ١٨ ، ص ١١٤٢ ، رقم ٢٤٠ ، وفيه قضت بأن اعلان  
المتهم الصحيح بحضور جلسة المحاكمة يقطع المدة المسقطه للدعوى كما أن  
بطلان الحكم الصادر بناء على الاعلان الصحيح لا ينال من ترتيب اثر هذا  
الاعلان كاجراء قاطع للتقادم .

والأمر الجنائي يقطع التقادم سواء اتخذ في مواجهة المتهم أو لم يتخذ  
وسواء أخطر رسمياً أو لم يخطر (١) وبعبارة الحال في إجراءات  
الاستدلال .

#### ٥ - إجراءات الاستدلال :

ويقصد بها الإجراءات التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي لجمع  
الأدلة الخاصة بوقوع الجريمة ومرتكبها تمهيداً للتحقيق في الدعوى  
الجنائية (٢) .

ومفاد ذلك أن إجراءات الاستدلال تخرج عن نطاق إجراءات الدعوى  
ومن ثم كان يجب عدم الاعتداد بها في قطع التقادم . غير أن المشرع راعى  
أن مثل هذه الإجراءات وإن خرجت عن إطار الدعوى الجنائية إلا أنها  
لازمة لها . وعليه فقد رتب عليها أثراً في قطع التقادم المسقط للدعوى  
الجنائية مشروطاً لذلك أحد شرطين : الأول : أما أن تتخذ في مواجهة  
المتهم . والثاني : أما أن يخطر بها بوجه رسمي .

ويلاحظ على ذلك امران : الأول : أن إجراء الاستدلال لابد أن يتم  
بعد وقوع الجريمة وأن يتخذ في مواجهة المتهم بشخصه وليس بصفته .  
بمعنى أن الإجراء يكون قاطعاً للتقادم إذا تم في مواجهة المتهم حتى ولو  
كان مأمور الضبط لم يتخذ إجراء من شأنه أن يضمن عليه هذه الصفة .  
بل ذهب البعض إلى أن الإجراء يقطع المدة حتى ولو كان مأمور الضبط

---

(١) انظر نقض مصري حديث في ١٤ أكتوبر ، مجموعة الأحكام ،  
س ١٩ ، ص ٨١١ ، رقم ١٥٩ . وانظر عكس هذا الرأي ما تعرضنا له في  
البند الثاني .

وانظر نقض إيطالي ١٢ يونيو ١٩٥٧ ، المدللة الجنائية ١٩٥٧ ج ٢ ،  
٧٤٦ ، رقم ٧٦٢ . وقضاء النقض الإيطالي مستقر على أن جميع إجراءات  
التحقيق والالتزام والمحاكمة ، وكذلك الحكم بالإدانة يقطع التقادم من تاريخ  
صدورها وليس من تاريخ إطلاقها . انظر على سبيل المثال الفقرة الرابعة  
٢١ يونيو ١٩٦١ ، النقض الجنائي ١٩٦٢ ، ٢٨ ، رقم ٤٢ .

(٢) نقض مصري ٥ فبراير ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام س ١٩ ، ١٤٨ ،  
رقم ٢٦ ، ٤ نوفمبر ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام س ١٩ ، ٨٩١ ، رقم ١٧٨ .



قد تأسره في مواجهته ولو بصفته شاهد أى أنه لا يشترط وفقا لهذا رأى أن تكون هذه الاجراءات قد بوشرت ضده بوصفه مشتبهاً فيه ، بل ان العبرة هى في مباشرتها تجاهه فقط ولو بوصفه شاهد<sup>(١)</sup> . غير أننا لا نرى هذا التطرف في رأى فيلزم أن يكون الاجراء قد بوشر في مواجهته على الأقل بوصفه مشتبهاً فيه والا لما كان هناك من مبرر للشرط الثانى وهو اخطار المتهم رسمياً بالاجراء .

**الأمر الثانى :** هو أن الاجراء اذا بوشر في غير مواجهة المتهم يتعين اخطاره رسمياً بذلك . وهنا يجب ملاحظة أن العبرة في قطع التقادم هى بتاريخ وقوع الاجراء وليس الاخطار . فقد يتأخر اخطاره كما قد يتم الاخطار قبل تمام الاجراء . كل هذا لا قيمة له في احتساب تاريخ قطع التقادم . فهذا التاريخ يبدأ منذ لحظة وقوع الاجراء . والمقصود بالاخطار الرسمى اعلامه بالاجراء بالطريق الرسمى أى بمقتضى محرر ثبت ذلك الاعلام ويستوى أن يقوم به مأمور الضبط ذاته أو أحد رجال السلطة العامة<sup>(٢)</sup> . غير أنه يشترط أن يكون الاخطار لشخص المتهم . ولذلك فإن الاخطار الرسمى هنا لا يعتبر اعلaque بالمعنى الدقيق المنصوص عليه في قانون المرافعات المدنية والتجارية . وعليه فليس من اللازم أن تراعى في الاخطار القواعد المنصوص عليها في ذلك القانون بخصوص الاعلان . والاخطار هو شرط صحة وليس هو الاجراء القاطع .

وقد أثار البعض مشكلة تتعلق بالملاقة بين اجراءات الاستدلال وبين الأمر الجنائى من حيث وجوب اتخاذها في مواجهة المتهم أو اخطاره بها رسمياً لامكان أحداث أثرها في قطع التقادم<sup>(٣)</sup> . ومثار الاشكال هو أن المشرع في المادة ١٧ بعد أن عدد اجراءات التحقيق والاتهام والمحاكمة

---

(١) الدكتور أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .

(٢) قانون نقض مصري ١٨ ديسمبر ١٩٥٦ ، مجموعة الأحكام ص ٧ ، رقم ٢٥٠ .

(٣) الدكتور رؤوف عبيد ، المرجع السابق ، ص ١٣٢ ، الدكتور عوض محمد عوض ، المرجع السابق ، ١٩٢ ، الدكتور عمر السعيد ، المرجع السابق ، ص ١٥١ .

التي تقطع التقادم أضاف عبارة « وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال اذا اتخذت في مواجهة المتهم » . وقد ذهب البعض الى أن العبارة تسمح لتشمل الأمر الجنائي واجراءات الاستدلال وانتهى الى وجوب اتخاذ الأمر الجنائي في مواجهة المتهم أو إخطاره به رسيا لامكان قطع التقادم . كما ذهبت محكمة النقض في حكم لها الى أن الأمر الجنائي كإجراءات الاستدلال لا تقطع المدة الا اذا اتخذت في مواجهة المتهم أو أخطرها رسيا (١) .

غير أننا نرى مع الراجح من الفقه الى أن هذا الاستخلاص لا سند له من القانون فضلا عن أنه غير مستفاد من النص من الناحية اللغوية . فالشرع وان جمع الأمر الجنائي مع إجراءات الاستدلال في جملة واحدة الا أن الشرط الذي وضعه ينصرف لغويا الى إجراءات الاستدلال فقط دون الأمر . فالتاء في الفعل « اتخذت » تنصرف فقط الى جمع الإجراءات ولا تنصرف الى الأمر الجنائي .

هذا ، ومن ناحية أخرى نلاحظ أن المشرع حينما اشترط أحد الشرطين السابقين لقطع التقادم فلأن إجراءات الاستدلال تخرج عن نطاق الدعوى الجنائية وان كانت لازمة لها ومن ثم اشترط لقطع التقادم اما أن تتخذ في مواجهة المتهم أو يخطر بها رسيا . اما إجراءات الدعوى بما فيها التصرف فيها والأحكام الصادرة فلم يستلزم أيًا من هذين الشرطين . والأمر الجنائي لا يختلف في شيء عن هذه الإجراءات اذ به تنتهي وتنقضي الدعوى الجنائية متى صار نهائيا تماما كالحكم . وعليه فلا توجد ما يبرر استثناء الأمر الجنائي من إجراءات الدعوى واستلزم اتخاذها في مواجهة المتهم أو إخطاره رسيا وهو بالضرورة يصدر في غير مواجهة المتهم . ومن الغريب أن يكون طلب اصدار الأمر قاطعا لتقادم الدعوى الجنائية بينما الأمر في ذاته غير قاطع له الا بأحد هذين الشرطين . هذا بالإضافة الى أن إجراءات الاستدلال يقوم بها أشخاص لا صفة لهم في الدعوى الجنائية ومن ثم كان ضروريا

---

(١) قضى ١٤ يونيو ١٩٦٢ ، مجموعة الأحكام من ١٣ ، ص ٥٢٤ رقم ١٢٤ السابق الإشارة السابقة .

اشتراط توافر أحد هذين الشرطين بينما الأمر الجنائي يصدر من خوله القانون ولاية الفصل في الدعوى اذا كان صادرا من القاضى ، ومن التصرف فيها بطلبه من القاضى اذا كان صادرا من النيابة .

وتأسيسا على ذلك فافتنا نرى أن الأمر الجنائي لا يأخذ حكم اجراءات الاستدلال في قطع التقادم من حيث وجوب امتثاله في مواجهة المتهم أو إخطاره به رسميا (١) ، وأنه يقطع التقادم شأنه شأن الحكم بالادانة المنصوص عليه في صدر المادة ١٧ اجراءات .

#### ١٠ - شروط الاجراءات القاطعة للتقادم :

لكي تحدث الاجراءات السابقة أثرها في قطع التقادم يلزم أن تتوافر فيها الشروط الآتية :

(١) أن يكون الاجراء صادرا عن جهة خولها المشرع سلطات معينة في مباشرة واستعمال الدعوى المرمومة أو الفصل فيها . ولذلك اذا كان الاجراء صادرا من جهة لا ولاية لها بالنسبة للدعوى الجنائية فلا يكون قاطعا للتقادم (٢) . ومثال ذلك التحقيق الادارى الذى يجرى مع ماذون بمناسبة تزوير ارتكبه في عقد الزواج . فمثل هذا الاجراء لا يقطع التقادم في الدعوى الجنائية الخاصة بالتزوير . كذلك أيضا التحقيق الذى تجريه المحكمة المدنية في الدعوى المدنية المرفوعة اليها من المضرور من

---

(١) نقض مصرى ٢٤ مارس ١٩٦٠ ، مجموعة الاحكام ، س ١١ ، ٤٩٨ ، رقم ٩٤ ، وقسم ٩٤ ، ١٤ أكتوبر ١٩٦٨ ، س ١٩ ، رقم ١٥٩ وفيه قررت صراحة أن الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالاجراء الا بالنسبة لاجراءات الاستدلال دون غيرها . وانظر نقض ابطالى ١٢ يونيو ١٩٥٧ ، العدالة الجنائية ١٩٥٧ ، ج ٢ ، ٧٤٦ ، رقم ٧٩٢ وقارن نقض فرنسى ٩ يناير ١٩٥٨ ، للاسبوع القضائى ، ١٩٥٨ ، ج ٢ ، ١٠٣٧ ، ٧ مارس ١٩٦١ ، مجموعة النقض ، رقم ١٤٢ .

ومن هذا الراى فى الفقه المصرى الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، س ١٣١ ، الدكتور أحمد فتحى سرور ، المرجع السابق ، ص ٢٥٤ ، الدكتور حسن المرصفاوى ، المرجع السابق ، ص ٦٧٤ .

(٢) انظر ميرل - فينى ، المرجع السابق ، ص ٦٧٤ .

الجريمة للحكم بالتعويض . وكذلك التحقيق الذي تقوم به المحكمة المدنية بمناسبة الطعن بالتزوير في محرر قدم اليها لا يقطع التقادم في الدعوى الجنائية المتعلقة بجريمة التزوير . أما بالنسبة لتحقيقات المدعى الاشتراكي فسوف تعرض لها فيما بعد .

(ب) يشترط أن يكون الاجراء قد وقع صحيحا واستوفى الشروط الشكلية والموضوعية التي يتطلبها القانون لصحته . فالتقادم لا ينقطع باجراء باطل (١) . ومثال رفع الدعوى الجنائية من النيابة العامة دون الحصول على اذن الجهة المختصة أو دون التقدم بشكوى اليها من المجنى عليه أو طلب من الجهة المختصة في الحالات التي يستلزم فيها القانون ذلك . وكذلك أيضا رفع الدعوى الجنائية من المضرور من الجريمة بطريق الادعاء المباشر دون توافر الشروط اللازمة لذلك . وقيام مأمور الضبط القضائي بتفتيش منزل المتهم أو تفتيش شخصه في غير الأحوال المصرح فيها قانونا بذلك .

غير أنه يلاحظ أن رفع الدعوى الى محكمة غير مختصة يقطع التقادم باعتبار أن اجراء الاتهام التمثيل في الرفع قد وقع صحيحا . ذلك أن شرط الاختصاص لازم لكي تكون اجراءات المحاكمة صحيحة . ولذلك فإن المحكمة غير المختصة تحكم بعدم اختصاصها ولا تحكم بعدم قبول الدعوى ، ولكن اذا استدرت المحكمة غير المختصة في نظر الدعوى كانت اجراءاتها باطلة ولا تقطع المدة . فالحكم بعدم الاختصاص هو كسائر الأحكام الأخرى التي تقطع التقادم ولا يؤثر على صحة الاجراء الذي قامت به النيابة العامة برفع الدعوى . هذا الحكم مقرر في القانون المدني انذى ينص صراحة على أن التقادم ينقطع بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى الى محكمة غير مختصة .

وعلى ذلك فإن العبرة هي بصحة الاجراء انذى تم من حيث الشكل والموضوع ولا يؤثر في ذلك اتخاذ الاجراء في مواجهة جهة غير مختصة . ولذلك فقد حكمت محكمة النقض بأن اعلان المتهم لحضور جلسة المرافعة

---

(١) قارن أيضا نقض ٢١ نوفمبر ١٩٦٧ ، مجموعة الاحكام س ١٨ ، رقم ١١٤٢ .

وقد قضى بأن المدة المقررة لانتفاء الدعوى بالتقادم لا تنقطع بالاملان الباطل . نقض ١٩٧٢/٢/٢١ ، س ٢٣ - ٢٩ - ٢٠١ . نقض ١٩٧٢/٢/٢٦ - س ٢٣ - ٢١٠٢ - ٤٦٥ حيث اشترطت قطع التقادم ان تكون اجراءات المحاكمة صحيحة .

المرتبعة منه من الحكم التايي لا يصح أن يكون في مواجهة النيابة، ولكن لا يترتب عليه بطلان الاعلان ذاته وإنما يترتب عليه بطلان الحكم الذي يصدر بناء عليه . ومفاد ذلك أن مثل هذا الاعلان يقطع مدة التقادم مادام قد وفى الشروط الشكلية والموضوعية للاعلان ذاته (١) .

(ج) اذا وقع الاجراء باطلا وكان البطلان لا يتعلق بالنظام العام ولكن يمتنع الدفع به من قبل الخصوم فان عدم الدفع به يصحح ما وقع فيه الاجراء من بطلان ويترتب على ذلك قطع التقادم .

وبطبيعة الحال فان الدفع بتقادم الدعوى لابد أن ترد عليه المحكمة في حكمها وتبين الاجراء الذي اقطع به التقادم والا كان حكمها مشوبا بالتصور .

#### ١١ - اثر انقطاع التقادم :

اذا اقطع التقادم باجراء من الاجراءات السابقة ترتب على ذلك سقوط المدة السابقة على اجراء الانقطاع ووجوب احتساب مدة التقادم كاملة ابتداء من تاريخ هذا الاجراء (٢) . واذا حدث أن تعددت الاجراءات القاطعة للتقادم يجب احتساب مدة التقادم من تاريخ آخر اجراء . وهذا هو ما نص عليه المشرع في المادة ١٨ اجراءات . ومعنى ذلك أنه يمكن أن تتوالى اجراءات الانقطاع وتظل الدعوى معلقة الى ما لا نهاية . ولذلك فان طول المدة ما بين تاريخ وقوع الجنحة وبين صدور الحكم لا يسقط الجريمة ما دامت اجراءا المحاكمة كانت متصلة ولم يمض على آخر اجراء أكثر من ثلاث سنوات وهو ما نصت عليه المادتان ١٦ ، ١٨ من قانون الاجراءات (٣) .

(١) تقضى ١٠ ديسمبر ١٩٤٥ ، مجموعة القواعد ج ٧ ، ص ٢٢ : رقم ٢٧ .

(٢) تقضى ٢١ نوفمبر ١٩٦٧ ، ص ١٨ ، ١١٤٢ ، رقم ٢٤٠ .

(٣) محكمة عليا ٢٩ ديسمبر ١٩٦٢ ومنشور بمجلة المحكمة العليا ، ص ٢ ملحق الممدد ٣ ، ص ٣٢ .

ويلاحظ أن هناك بعض التشريعات تنص على حد أقصى لتقادم الدعوى المرمية في حالات تكرار الانقطاع ، وذلك بالنص مثلا على أنه لا يجوز في أية حال أن تطول مدد التقادم الى أكثر من النصف ، ومثال ذلك قانون العقوبات الايطالي . كما حدد أيضا حدا أقصى للتقادم في حالات تكرار الانقطاع القانون البلجيكي والسويسري والأثيوبي وقانون الاجراءات المصرى قبل تعديله بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ .

#### ١٢ - نطاق آثار الانقطاع :

تحدد آثار الانقطاع بالنسبة للأشخاص وبالنسبة للدعاوى .

#### ١° - بالنسبة للأشخاص :

نصت المادة ١٨ اجراءات على أنه اذا تعدد المتهمون فان انقطاع المدة نسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت صدهم اجراءات قاطمة للمدة .

فالمرشح قد نظر الى الجريمة باعتبارها وحدة قابلة للتجزئة بالنسبة للمتهمين فيها ولذلك تتقدم بالنسبة لهم جميعا وينقطع التقادم بالنسبة لهم جميعا (١) . وهذا الحكم يطبق سواء علم باقى المتهمين باجراء الانقطاع أو لم يعلموا ، وسواء أكانوا شركاء أم فاعلين . بل ان التقادم ينقطع أيضا بالنسبة للمتهمين المجهولين . كما أن التقادم ينقطع حتى ولو كانوا جميعهم مجهولين كما لو قامت النيابة العامة بتحريك الدعوى الجنائية واجراء التحقيقات اللازمة للكشف عن مرتكبى الجريمة (٢) .

والتقادم ينقطع حتى ولو كان المتهم الذى تم اجراء الانقطاع في مواجهته قدبرى أو أصدرت النيابة العامة في مواجهته قرارا بأن لاوجه لاقامة الدعوى

---

(١) وفي هذا تقول محكمة النقض بأن انقطاع المدة يعنى ان يمتد اثره الى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفا في الاجراءات . قضى ١٤ أكتوبر ١٩٦٨ ، ص ١٩ ، ص ٨١١ ، رقم ١٥٩ .

(٢) انظر أيضا ميرل - فيتي ، المرجع السابق ، ص ٢٧٥ .

الجنائية بالنسبة له ، فجميع اجراءات الانقطاع التى اتخذت بالنسبة له تقطع المدة أيضا بالنسبة للمتهمين الآخرين .

## ٢ - بالنسبة للدعوى :

قد يحدث أن يتخذ الاجراء القاطع للتقادم بالنسبة لجريمة معينة دون غيرها ودون أن تكون مرتبطة بجرائم أخرى ، وهذا هو الفرض العادى ، هنا لا تثار صعوبة تذكر على أساس أن الانقطاع يباشر أثره فقط بالنسبة للدعوى الناشئة عن الجريمة التى يوشى الاجراء بصدها .

أما اذا كان الاجراء قد اتخذ بصدد جريمة مرتبطة بغيرها ارتباطا لا يقبل التجزئة فهنا تثار الصعوبة . هل هذا الاجراء يقطع التقادم بالنسبة للجريمة المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة أم أنه يقتصر على الجريمة التى اتخذ بشأنها فقط تطبيقا للقاعدة العامة فى أثر الانقطاع ؟

ذهب القضاء الى أن الاجراء القاطع لتقادم احدى الجريمتين المرتبطتين ارتباطا لا يقبل التجزئة يقطع التقادم بالنسبة للجريمة الأخرى (١) .

وذهب بعض الفقه الى أنه يجب التفرقة بين اجراءات الاستدلال والتحقيق من جهة وبين اجراءات الاتهام ، فبالنسبة للأولى فانها تحدث أثرها فى قطع التقادم أيضا بالنسبة للجريمة المرتبطة ولو لم تباشر فى صدها . أما بالنسبة للثانية فانها مقيدة بالجريمة التى انصرفت اليها (٢) .

(١) وهذا هو ما استقر عليه قضاء النقض المصرى ، انظر نقض ١٤ أكتوبر ١٩٦٨ سابق الإشارة اليه حيث قضت المحكمة بأن الاثر العيني للانقطاع يمتد أيضا الى الجرائم المرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة . وانظر من قبل نقض ٢٤ نوفمبر ١٩٤٧ ، مجموعة التواعد ، ج ٧ ، ص ٤٠٤ ، رقم ٤٣٦ حيث اعتبرت الاجراء القاطع لجريمة استعمال المحرر المختصة بها نيابة اشمون الجزئية بقطع التقادم أيضا بالنسبة لجريمة التزوير التى وقعت فى دائرة نيابة القاهرة .

كما بدأ القضاء الفرنسى ينحو هذا الاتجاه . انظر حديثا نقض ٨ ديسمبر ١٩٦٥ ، جازيت دى باليه ، ١٩٦٦ ج ١ ، ١١٢ .

(٢) انظر فى هذا الرأى الدكتور احمد فتحى سرور ، اصول قساون الاجراءات الجنائية ، ١٩٦٩ ، ص ٢٥٢ ومع ذلك قارن ما انتهى اليه فى الوسيط ، المرجع السابق ، ص ٢٥٧ حيث عدل عن هذه التفرقة .

والرأى عندنا أنه يجب التفرقة بين فرضين : الأول : وهو حيث يباشر  
الاجراء بالنسبة للجريمة الأشد ، وهنا نرى أن جميع الاجراءات سواء أكانت  
اجراءات استدلال أو تحقيق أو اتهام أو محاكمة تقطع التقادم أيضا بالنسبة  
للجريمة الأخف . والثاني : هو حيث يباشر الاجراء بالنسبة للجريمة الأخف .  
وفي هذا الفرض تقطع اجراءات التحقيق والاستدلال التقادم أيضا بالنسبة  
للجريمة الأشد ، أما اجراءات الاتهام فيقتصر أثرها في قطع التقادم على  
الجريمة الأخف التي بوسرتها بسلدها .

#### ١٢ - أثر التقادم :

##### (١) أثره على الدعوى الجنائية :

يرتب القانون على انقضاء مدة التقادم المقررة للجريمة دون انقطاع  
سقوط الجريمة . وسقوط الجريمة معناه سقوط حق الدولة في العقاب  
وبالتالي انقضاء الدعوى العمومية التي هي وسيلتها في انقضاء العقوبة .  
والتقادم بذلك يؤدي الى سقوط مسئولية المتهم عن الجريمة المرتكبة  
ولا يجوز مساءلته عنها (١) . وإذا كانت الدعوى ما زالت في مرحلة  
التحريك فعلى النيابة العامة أن تصدر قرارا بالآ وجه لاقامة الدعوى  
الجنائية لاقتضاءها بالتقادم ، وإذا كانت الدعوى قد رفعت تعين على المحكمة  
أن تقضى باقتضاءها بالتقادم .

ويلاحظ أن انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم هو أمر يتعلق بالنظام  
العام . يترتب على ذلك أنه لا يلزم أن يدفع به المتهم بل تعين على المحكمة  
أن تقضى به من تلقاء نفسها في أى مرحلة للدعوى (٢) . كما يترتب على

---

(١) يرى الدكتور أحمد فتحي سرور عكس هذا على أساس أن  
مسئولية المتهم عن الجريمة قد توافرت لديه . وما التقادم إلا سبب لاحق  
عليها . ونحن نرى أن الاعتراض في غير محله . ذلك أن التقادم يسقط حق  
الدولة في الدعوى بناء على سقوط حقها في العقاب بسقوط الجريمة بمعنى  
المدة . فضلا عن أن المسئولية لا تنقرّر إلا بالحكم . والذي يناصر السلوك  
الاجرامى هو الإرادة التي هي موضوع التقييم للتقرير بالمسئولية من عدمها .  
(٢) قانون تطبيقا لذلك تنقض ١٢ مايو ١٩٦٨ مجموعة أحكام النقض ،



ذلك أيضا أنه يجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض بشرط ألا يحتاج البحث في الدفع إلى إجراء تحقيق موضوعي وهو ما لا يدخل في اختصاص محكمة النقض كقاعدة عامة . وإذا دفع بالتقادم أمام محكمة أول درجة أو أمام المحكمة الاستئنافية تبين على المحكمة أن ترد عليه في أسباب الحكم إذا رأت عدم قبول الدفع (١) . على أنه يجب على المحكمة عند حكمها بانقضاء الدعوى بالتقادم أن تحدد في حكمها تاريخ وقوع الجريمة ليتسنى لمحكمة النقض أعمال الرقابة القانونية . وتحديد تاريخ الواقعة من المسائل الموضوعية التي يستقل قاضي الموضوع باستخلاصها من الوقائع دون رقابة من محكمة النقض وإن كان يلزم تحديده له في أسبابه .

#### (ب) أثر التقادم على الدعوى المدنية :

إن سقوط الجريمة بالتقادم لا يؤثر إلا على الدعوى الجنائية بانقضائها . أما الدعوى المدنية الناشئة عن الجريمة فلا تتأثر بهذا التقادم . فمضى المدة هنا يسقط فقط حق الدولة في العقاب . أما حق الأفراد في التعويض فلا يسقط ببدء التقادم المقررة للجريمة حتى ولو كانت الدعوى المدنية قد رفعت إلى المحكمة الجنائية تبعا للدعوى الجنائية . وقد قرر المشرع هذا المبدأ في المادة ٢٥٩ إجراءات حيث نص على أن انقضاء الدعوى الجنائية لأى سبب من الأسباب لا يؤثر في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها . ويتمين على المحكمة الجنائية أن تفصل فيها .

أما تقادم الدعوى المدنية فقد ظلمت أحكامه في القانون المدني . وقد نص المشرع المدني على أن تقادم الدعوى المدنية الناشئة عن الفعل غير المشروع هو ثلاث سنوات من يوم العلم بحدوث الضرر وبالمسئول عنه ، وفي جميع الأحوال تنقضى الدعوى المدنية بمضى خمسة عشر عاما من يوم وقوع الفعل غير المشروع .

(١) نقض ١ أبريل ١٩٦٣ . مجموعة أحكام النقض ، س ١٤ ، ص

ومع ذلك فقد لا يكون لاقضاء المدة الخاصة بالمطالبة المقررة في القانون المدني أثر على الدعوى المدنية، وذلك في حالة واحدة نص عليها القانون وهي حالة ما إذا كانت دعوى التمييز ناشئة عن جريمة وكانت الدعوى الجنائية لم تنقضى رغم اقضاء المدة المقررة في القانون المدني ، فان الدعوى المدنية لا تنقضى الا باقضاء الدعوى الجنائية .

## المبحث الرابع

### الحكم البات

١ - تمهيد . ٢ - قوة الشيء المقضي به . ٣ - تبرير قوة الشيء المقضي به . ٤ - الطبيعة القانونية لقوة الشيء المقضي به . ٥ - الآثار المترتبة على قوة الشيء المقضي به . ٦ - الشروط الخاصة بالحكم الحائز لقوة الشيء المقضي به . ٧ - اثر توافر الشروط السابقة - الوضع الخاص بالنماس اعادة النظر ( هامش ) . ٨ - الاثر المانع لقوة الشيء المقضي به والدفع به - شروط الدفع : حكم بات - وحدة الواقعة وتطبيقاتها - وحدة الخصوم . ٩ - آثار توافر الشروط الخاصة بالدفع .

#### ١ - تمهيد :

إذا كانت الدعوى هي وسيلة الدولة في اقتضاء حقها في العقاب عن طريق طرح الخصومة الجنائية على القضاء ، فان صدور حكم فاصل في موضوع تلك الخصومة لابد أن يحدث أثره في اقتضاء الدعوى الجنائية ، ومعنى ذلك أن الحكم الفاصل في موضوع الخصومة يكون المرحلة الأخيرة من مراحل الدعوى . وبالتالي يعتبر السبب الطبيعي لاقتضاءها على خلاف الأسباب الأخرى السابق عرضها والتي تنقضى بها الدعوى قبل الوصول الى نهاية مراحلها .

ولكن ليس كل حكم فاصل في موضوع الخصومة الجنائية تنقضى به الدعوى الجنائية . وانما يلزم أن تتوافر في هذا الحكم صفة معينة هو أن يكون الحكم باتا . ذلك أن القانون ينظم طرقا معينة للظن في الأحكام التي تصدرها جهات القضاء . ومادام طريق الظن في الحكم ما زال مفتوحا فلا يمكن القول بأن الحكم قد فصل في موضوع الخصومة فصلا نهائيا

لاحتمال الغائه أو تعديله من المحكمة المطنون أمامها . ومعنى ذلك أنه إذا كان الحكم ما زال قابلا للطعن فيجوز نظر موضوع الخصومة مرة أخرى أمام المحاكم الجنائية . أما إذا كان الحكم غير قابل للطعن أو كان قد استنفد جميع طرق الطعن المقررة قانونا ، فانه يكون نهائيا أو باتا بحيث لا يجوز طرح موضوع الخصومة مرة أخرى أمام القضاء ، ومن ثم تنقضى به الدعوى الجنائية . فالحكم البات هو فقط الذى تنقضى به الدعوى الجنائية ويعتبر هو السبب الطبيعي من أسباب انقضاءها .

## ٢ - قوة الشيء المنقضى به :

إذا استنفد الحكم جميع طرق الطعن المقررة قانونا أو كان غير قابل للطعن فيه ، فانه يصير عنوانا للحقيقة . وإذا كان الحكم قد اكتسب تلك الصفة فلا يجوز إعادة طرح موضوع الخصومة الجنائية من جديد أمام أى محكمة باعتبار أن الحكم بذلك قد عبر عن الحقيقة فيما قضى به ، ومن ثم فلا يجوز مناقشة تلك الحقيقة مرة أخرى . وهذا ما يعبر عنه بقوة الشيء المنقضى به والتي تنقضى بها الدعوى الجنائية .

وقد نص المشرع على ذلك فى المادة ٥٤ إجراءات حيث ورد بها « تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها اليه بصدور حكم نهائى فيها بالبراءة أو بالادانة » . ونص فى المادة ٥٥ على أثر هذا الحكم الذى بمقتضاه لا يجوز الرجوع الى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائيا بناء على ظهور أدلة جديدة أو ظروف جديدة ، أو بناء على تغير الوصف القانونى للجريمة ، مع ما يترتب على ذلك من آثار تتعلق بحجية مثل تلك الأحكام أمام جهات القضاء المختلفة كما سئرى فى موضعه . وجدير بالذكر أن المقصود بالحكم النهائى فى النصين السابقين هو الحكم البات (١) .

(١) المحكمة العليا الليبية ٢٤ مايو ١٩٥٨ ، مجموعة القواعد ج ١ ، رقم ٢١٧ ص ١١١ .

٢ - لبرير قوة الشيء المقضى به :

ان قوة الشيء المقضى به التى بمقتضاها يصير الحكم عنوانا للحقيقة بالنسبة لما فصل فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار ، تجد تبريرا لها فى ضرورة العمل على توافر الثبات والاستقرار القانونى فى المجتمع . فاذا كان القانون ، فى فكرته المجردة يحقق الثبات والاستقرار المجرد ، فان تطبيقه فى الحياة الواقعية لابد أن يضمن نفس المبدأ . وهذا يتحقق عن طريق الأحكام التى بها يجد القانون سبيله للتطبيق (١) . ولا شك أن القول بحجية الحكم باعتباره معبرا عن حقيقة ما قضى به يحقق ثباتا واستقرارا عن طريق وجوب تطبيق ذلك الحكم وعدم جواز الفائه بأية حال من الأحوال . ولا يخفى ما فى ذلك من أثر فعال فى اضفاء روح الطمأنينة والأمن فى المجتمع بالنسبة للجريمة التى تكون اعتداء على مصالحه . كما أن ذلك الأثر يشيع فى الوقت ذاته شعور الأفراد المتطلع الى العدالة باستقرار الأحكام التى تصدرها الأجهزة القضائية .

هذا بالإضافة الى أن استقرار الأحكام النهائية يساعد قانون العقوبات على تحقيق وظيفته المأمنة من ارتكاب الجرائم - فشعور المخاطب بأحكام القانون بأن مخالفته ستؤدى فى النهاية الى صدور حكم بات غير قابل للإلغاء أو التمديل تجعله يتردد قبل الاقدام على ارتكاب الجريمة . وهنا تبرز أهمية العلاقة بين قانونى العقوبات والاجرامات الجنائية . ففاعلية قانون العقوبات تتوقف على فاعلية الاجرامات الجنائية . ولا شك أن حجية الشيء المقضى به هى من المبادئ الاجرائية التى تساعد على تحقيق السياسة الجنائية لشرع العقوبات .

ولا شك أن قوة الشيء المقضى به وأثرها فى المحيط الاجتماعى والقانونى تنطى الحالات النادرة التى يكون فيها الحكم غير عادل . فاحتمال الخطأ فى العدالة البشرية قائم ولا يخفف من حدة هذا فى المحيط الاجتماعى سوى

---

(١) قار : أيضا لابووكا ، دراسات حول الواقعة ، ١٩٥٤ ، ص ١١٠ وما بعدها .

حجية الأحكام باعتبارها عنوانا للحقيقة حيث تساعد على الاستقرار النفسى للأفراد . وكما يقول كلسن أنه في المحيط الفكر القانوني لا يوجد محكوم عليه برى .

#### ٤ - الطبيعة القانونية لقوة الشيء المقضى به :

ان المبررات السابقة هي التي تساعد على تكييف الطبيعة القانونية للحكم الحائز على قوة الشيء المقضى به . فإذا كانت مبادئ العدالة والثبات القانوني قد فرضت وجوب عدم طرح موضوع الخصومة الجنائية مرة أخرى مادام قد صدر فيه حكم بات ، فمعنى ذلك أن قوة الشيء المقضى به هي التي تنقضى بها الدعوى الجنائية ، ولا يجوز معها إعادة طرحها من جديد . ولهذا فان الطبيعة القانونية لقوة الشيء المقضى به تتمثل في كونها السبب الطبيعي والأصلي لانقضاء الدعوى الجنائية .

ويلاحظ أن قوة الشيء المقضى به لا تعتبر أثرا مترتبا على الحكم البات ولكنها صفة من صفاته ، بل انها الصفة الأساسية له وعليها تتوقف الآثار الأخرى .

#### ٥ - الآثار المترتبة على قوة الشيء المقضى به :

إذا كانت قوة الشيء المقضى به تقوم على افتراض قانوني مفاده مطابقة الحكم الحائز لها للحقيقة ، فان الآثار المترتبة عليها لابد أن تنطلق من ذلك الافتراض . وتبرز هذه الآثار في الآتي :

أولا - عدم جواز تغيير الحكم أو إلغاءه .

ثانيا - عدم جواز نظر الواقعة المحكوم فيها من جديد ولو تحت وصف قانوني مختلف . وهذا ما يبرر عنه بالأثر المانع لقوة الشيء المقضى به .

ثالثا - تأثير الحكم في الدعاوى الأخرى عن ذلت الواقعة التي لم فصل فيها بعد أيأ كان نوعها . وهذا ما يطلق عليه الأثر المقيد أو الملزِم لقوة الشيء المقضى به .

٦ - الشروط الخاصة بالحكم المحرر لقوة التقضى به :

إذا كانت قوة الشيء المقضى به ترتب أثرا في انقضاء الدعوى المصومة إذا ما حازها حكم من الأحكام فيتمتع علينا دراسة الشروط الواجب توافرها في الحكم الذى يعوز هذه القوة وبالتالي تنقضى به الدعوى الجنائية .  
وعند الشروط يمكن اجمالها في الآتى :

أولاً - أن يكون الحكم قد صدر من هيئة قضائية .

أن قوة الشيء المقضى به لا تنفى الا على الأحكام الصادرة من جهة قضائية . ويلزم أن تكون هذه الجهة القضائية قد أصدرته بمقتضى اختصاصها القضائي وليس بمقتضى سلطتها الولائية .

يرتب على ذلك أنه لا يعوز قوة الشيء المقضى به ، الأحكام التأديبية حتى ولو كانت صادرة من جهة قضائية .

كذلك لا يكتسب هذه القوة القرار الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية سواء صدر من النيابة العامة أو من قاضى التحقيق أو من مستشار الاحالة . ذلك أن مثل هذا القرار وإن كان يمكن أن تنقضى به الدعوى الجنائية الا أنه ليس صادرا من هذه الجهات بوصفها سلطة حكم بل بوصفها سلطة تحقيق تقدر مدى ملاصقة رفع الدعوى من عدمه ، ولا تحصل في موضوعها بالبوت من عدمه . ولذلك فمثل هذه القرارات يجوز دائما الرجوع فيها بناء على ظهور أدلة جديدة حتى ولو كان القرار الصادر قد تأيد من غرفة المشورة أى من المحكمة الاستئنافية .

أما الحكم القضائي الذى يعوز الحجة فلا يجوز الرجوع به على الإطلاق مهما ظهرت من أدلة أو وقائع جديدة الا في حالات استثنائية نص عليها المشرع ، وستعرض لها في موضوعها عند دراسة التماس إعادة النظر .

وبالنسبة للأمر الجنائي (١) الصادر من وكيل النيابة فإن القانون يربط عليه الآثار القانونية للأحكام المحالفة لقوة الشيء المقضى به من حيث

(١) انظر ما سيأتى بعد بخصوص الأمر الجنائي .

وجوب تنفيذه في حالة عدم الاعتراض عليه وعدم جواز إعادة طرح الموضوع مرة أخرى ، إلا أنه لا يمتد حكماً بالمعنى الدقيق لعدم صدوره من جهة قضائية بمقتضى سلطة حكم وانما بوصفها سلطة تحقيق . أما للأوامر الجنائية الصادرة من القاضي فهي تحوز هذه الحجية .

غير أنه يستوى أن تكون الهيئة القضائية التي أصدرت الحكم هي هيئة قضائية معينة . كما يستوى أيضاً أن تكون عسكرية أو مدنية . فالأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية تعتبر صادرة من هيئة قضائية لها سلطة الحكم . وبالتالي تحدث أثرها في انقضاء الدعوى الجنائية الناشئة عن الجريمة (١) .

ثانياً - يجب أن يكون الحكم صادراً في موضوع الدعوى الجنائية . والمقصود بذلك الشرط هو أن يكون الحكم قد فصل في موضوع الخصومة الجنائية . فالأحكام الصادرة قبل الفصل في موضوع الدعوى لا تحوز قوة الشيء المقضى به . ويستوى أن يكون الحكم قد فصل في موضوع الدعوى كله أو في جزء منه . وفي هذه الحالة تتناول الحجية الجزء الذي فصل فيه الحكم .

وعلى ذلك فالأحكام الصادرة بعدم قبول الدعوى لا تعتبر فاصلة في الموضوع ، ولا تقضى بها الدعوى المموية وانما يجوز إعادة طرحها من جديد بعد استيفاء الشروط اللازمة لذلك . كذلك لا تقضى الدعوى الجنائية بالحكم الصادر بعدم الاختصاص ولا بالأحكام التمهيدية أو التحضيرية أو الوقفية . وكذلك الأحكام الصادرة في الدفوع القرعية .

ثالثاً - يجب أن يكون الحكم قد فصل في الواقعة في منطوقه . القابعة العامة هي أن قوة الشيء المقضى به تنصرف الى منطوق الحكم كما سئرى تفصيلاً . ولذلك يجب أن يكون الفصل في موضوع الدعوى

(١) نقض ١٢ مارس ١٩٦٢ ، مجموعة الأحكام من ١٢ ، رقم ٤٤ وفيه تمقت بأن ازدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتنادى به المصالة ، والدفع بعدم جواز نظر الدعوى السابق الفصل فيها من المحكمة العسكرية يمنع من محاكمة المتهم عن ذات الفعل أمام المحاكم العادية .

قد ورد بهذا المنطوق . غير أن الحكم لا يشتمل على المنطوق فحسب بل وأيضا على الأسباب التي أدت الى هذا المنطوق والتي يشتمل عليها الحكم . وهذه الأسباب بدورها لها أهميتها من حيث ارتباطها بالمنطوق . ولذلك اتجه الرأي الى أنه يكفي أن يكون التصل في الموضوع قد ورد بأسباب الحكم وأن لم يرد بمنطوقه تأسيسا على أن الأسباب تكتسب ذات القوة التي للمنطوق (١) . غير أنه يشترط أن يكون الفصل في الموضوع قد ورد في ذلك الجزء من الأسباب الذي يعتبر جوهريا بالنسبة للمنطوق . وتعتبر الأسباب جوهرية اذا كانت تعكس مباشرة منطوق الحكم وليست مجرد انعكاس لأسلوب تفكير القاضي .

وبإعـا - أن يكون قد صدر من محكمة لها ولاية الفصل في الدعوى .

مفاد هذا الشرط أن قواعد الاختصاص الولاية لا بد أن تكون قد روعيت حتى يكون للحكم الصادر قوة الشيء المقضي به . فاذا كانت المحكمة لا ولاية لها في نظر الدعوى الجنائية فلا يحوز حكمها هذه القوة . ومعنى ذلك أن الحكم الصادر من المحكمة المدنية في دعوى جنائية لا يكون له هذه القوة التي تنقضي بها الدعوى الجنائية . ومثال ذلك أن تصدر المحكمة المدنية حكما في جناية وقعت أثناء انعقاد الجلسة . وكذلك أيضا الحكم الصادر من محكمة عسكرية على مدني وفي جريمة لا تخفص لاختصاص هذه المحاكم لا يكون له هذه الحجية (٢) . وكذلك الحكم الصادر من المحكمة العادية على شخص له الصفة العسكرية في الجرائم العسكرية البحتة .

---

(١) وفي هذا تقول محكمة النقض ان الاصل في الاحكام الا ترد الحجية الا على منطوقها ولا يمتد اثرها الى الاسباب الا ما كان منها مكملا للمنطوق ومربطاً به ارتباطاً وثيقاً غير متجزئ بحيث لا يكون للمنطوق قوام الا به .  
نقض ٥ ابريل ١٩٥٥ ، مجموعة الاحكام س ٦ ، رقم ٤٢ ، ١٢ يونيو ١٩٦٢ ،  
مجموعة الاحكام ، س ١٣ ، رقم ١٢٨ ، نقض ٢٢ يناير ١٩٦٨ ، مجموعة  
احكام النقض س ١٩ ، ص ٢٧ ، رقم ١٣ ، ١٧ يونيو ١٩٦٨ ، س ١٩ ، ص ٧٠١ ، رقم ١٤٣ .

(٢) نقض ٢٠ ابريل ١٩٥٩ ، مجموعة الاحكام س ١٠ ، رقم ٩٩ وقضت فيه بأنه اذا كان عمل القاضي لقوا وباطلا بطلانا اصليا لان الدعوى سمت الى صاحبه من غير طريقها القانوني فلا عبرة بباطل ما اتاه او اجراه . ومعنى ذلك



غير أن عدم ولاية المحكمة يجب أن يتميز عن عدم اختصاصها النوعي أو المكاني . فالحكم الذي لا يحوز قوة الشيء المقضي به والذي تنقضي به الدعوى الجنائية هو فقط ذلك الحكم الصادر من جهة بالمخالفة لقواعد الاختصاص الولائي (١) . أما إذا كان الحكم قد صدر بمخالفة قواعد الاختصاص النوعي أو المكاني فيمكن أن يكتسب القوة المحكوم بها باعتبار أن المحكمة غير المختصة نوعيا أو مكانيا هي ذات اختصاص ولأى أى ذات ولاية للحكم في الدعوى الجنائية . وترتبا على ذلك يمكن أن يحوز قوة الشيء المقضي به وتنقضي به الدعوى الجنائية الحكم الصادر من محكمة الجنج في جنابة . وكذلك الحكم الصادر من محكمة غير مختصة مكانيا يمكن ألا يحوز قوة الشيء المقضي به مادامت قد توافرت جميع الشروط الأخرى الخاصة بذلك .

خلاصة - أن يكون الحكم نهائيا .

ويستبر الحكم نهائيا إذا لم يكن من الممكن إعادة نظر الدعوى من جديد بالطرق التي نص عليها القانون . وهو يكون كذلك في الأحوال الآتية :

(أ) إذا لم يكن قابلا للطعن فيه بحسب طبيعته . .

(ب) إذا كان قد استنفذ كل طرق الطعن فيه والجازة قانونا .

(ج) إذا فاتت المواعيد المقررة للطعن دون الطعن فيه .

---

ان الحجة لا تلحق الحكم الباطل بدليل أن المحكمة قررت في ذات الحكم أنه إذا اتصل القاضى بعد ذلك اتصالا صحيحا مطابقا للقانون فله أن يفصل فيها وتكون أجراءات المحاكمة متدئلة هي أجراءات مبتدأة . ورغم ذلك فقد رفضت محكمة النقض الاعتراف بجواز رفع دعوى أصلية بالبطلان ( نقض ٢٦ ابريل ١٩٦٠ ، مجموعة الأحكام س ١١ ، رقم ٧٧ ) .

(١) فالحكم الصادر بالمخالفة لقواعد الاختصاص الولائي يكون منعذما وبالتالي لا يكتسب الحجة . انظر نقض ايطالى ، الدائرة الأولى ، ٢٥ فبراير ١٩٥٦ العدالة الجنائية ، ١٩٥٧ ، ج ٣ ، ٢٦ .

٧ - اثر توافق الشروط السابقة :

متى توافرت الشروط السابقة حاز الحكم قوة الشيء المقضى به .  
ويرتب على اكتسابه لهذه الصفة أن تنقضى الدعوى الجنائية ولا يجوز  
اعادة طرحها من جديد . وهذا ما عناه المشرع بنص المادة ٥٤ من قانون  
الاجراءات الجنائية والتي تنص تحت عنوان انقضاء الدعوى الجنائية  
بالنسبة للمتهم على أنه « تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة  
عليه والوقائع المسندة فيها اليه بصور حكم نهائي فيها بالبراءة بالادانة »  
كما نصت المادة ٥٥ على الأثر المترتب على حيازة الحكم لقوة الشيء  
المقضى به . فقد جاء بتلك المادة الأخيرة أنه لا يجوز الرجوع الى الدعوى  
الجنائية بعد الحكم فيها نهائيا بناء على ظهور أدلة جديدة أو ظروف جديدة  
أو بناء على تغيير الوصف القانوني للجريمة .

وبعبارة واحدة نقول أن الحكم العائز على شروط قوة الشيء المقضى  
به تنقضى به الدعوى الجنائية (١) .

(١) نص المشرع على طريق استثنائي من طرق الطعن وهو التماس  
اعادة النظر يجوز بمقتضاه طلب اعادة النظر في الاحكام النهائية الصادرة  
بالمعقوبة في مواد الجنابات والجنح في احوال معينة نص عليها .  
ولذلك قد يثور هنا التساؤل حول مدى اثر قوة الشيء المقضى به التي  
يجوزها الحكم النهائي غير القابل للطعن بالمعارضة أو الاستئناف أو النقض  
في انقضاء الدعوى الجنائية رغم أنه يجوز الطعن فيه بالتماس اعادة  
النظر .

في الحقيقة ، اعادة النظر في الاحكام هو نظام نص عليه المشرع لتفادي  
ما يكون قد وقع فيه الحكم النهائي من اخطاء . ولذلك فهو يفترض أن الحكم  
قد حاز فعلا قوة الشيء المقضى به والتي بمتضاها لا يجوز اعادة الدعوى  
الجنائية من جديد بطرق الطعن الاخرى وهي المعارضة والاستئناف والنقض .  
وهو يفترض أيضا أن الدعوى الجنائية قد انقضت بصور حكم نهائي حاز  
لقوة الامر المقضى به والا لتمكن الاستمرار في نظرها بالطرق المنصوص  
عليها .

وعلى ذلك نرى أن كون الحكم قابلا لاعادة النظر فيه بطريق التماس  
اعادة النظر لا يتناق مع كون الدعوى الجنائية قد انقضت بصور حكم فيها  
حازت لقوة الشيء المقضى به . ذلك أن الذي يترتب على التماس اعادة النظر  
ليس طرح الدعوى الجنائية ذاتها من جديد وإنما التحقق من الوقائع الجديدة  
موضع طلب الإلتماس والتي يترتب على صحتها إلغاء الحكم المطعون فيه  
وتصحيح ما وقع فيه من اخطاء . ومعنى ذلك أن دعوى اعادة النظر هي دعوى

## ٨ - الأثر المانع لقوة الشيء المقضى به والدفع به :

ان الحكم الحائز لقوة الشيء المقضى به يحول دون إعادة رفع الدعوى الجنائية وتطرحا من جديد وذلك لانتفاء الدعوى بذلك الحكم . ويترتب على ذلك أنه اذا رفعت الدعوى الجنائية بعد صدور حكم بات فيها يكون لكل ذى مصلحة أن يدفع بعدم جواز نظر الدعوى تسبق الفصل فيها بحكم حائز لقوة الشيء المقضى به ، وذلك تطبيقا للأثر المانع .

جديدة تختلف في موضوعها عن الدعوى التي انقضت بقوة الشيء المقضى به . وكل ما فعله المشرع هو أنه جعل ، من قبيل الاستثناء ، للحكم الصادر في دعوى التماس إعادة النظر اثرأ على الحكم الذي انقضت به الدعوى الجنائية الاولى وذلك لتفادي النتيجة التي تترتب عليه من حيث تنفيذ العقوبة . ولذلك فقد قصره المشرع على احوال الحكم بالإدانة فقط . والدليل على أن دعوى التماس إعادة النظر هي دعوى جديدة مختلفة عن الدعوى الاولى التي انقضت بالحكم البات أو النهائي الحائز لقوة الشيء المقضى به ما يأتي : ١ - أن إعادة النظر جائز حتى ولو كان المحكوم عليه قد توفى . ولا شك أن الوفاة في حد ذاتها تنقضي بها الدعوى الجنائية . ومع ذلك أباح المشرع التماس إعادة النظر باعتباره دعوى جديدة ومستقلة في مناصرها عن الدعوى الاولى .

٢ - أن المشرع أباح رفع الالتماس لأشخاص آخرين ليست لهم صفة الدعوى الجنائية الاولى . فقد أباح للممثل القانوني لمذموم الأهلية أو الممثل القانوني للمحكوم عليه المفقود أو لأقاربه أو زوجه بعد موته حق طلب إعادة النظر .

٣ - نص المشرع على نظر موضوع للدعوى من قبل محكمة النقض رغم وفاة المحكوم عليه أو عند سقوط الدعوى الجنائية بعضى المدة . ومفاد ذلك أن المشرع يبيح نظر دعوى الالتماس رغم اعترافه صراحة بسقوط الدعوى الاولى أو انقضائها بالوفاة أو بعضى المدة .

وينبنى على ما تقدم أنه إذا كان المشرع يسمح بإعادة النظر رغم انتفاء الدعوى الجنائية لاي سبب من الأسباب . فمفاد ذلك أن تساوى جميع أسباب انتفاء الدعوى الجنائية في عدم العيولة دون إعادة النظر في الأحوال المنصوص عليها .

وعليه فالحكم البات لثمة الشيء المقضى به وإن كانت تنقضى به الدعوى الجنائية إلا أنه يتساوى مع جميع أسباب الانتفاء في إباحة إعادة النظر رغم قبيلها .

٤ - أن المشرع سمح بالظعن في الأحكام التي تصدر في موضوع الدعوى بناء على إعادة النظر من غير محكمة النقض بجميع الطرق المقررة في القانون . وهذا يدل على أن المشرع اعتبر الدعوى التي تنظر بناء على إعادة النظر هي دعوة جديدة تختلف في سببها عن الدعوى الاولى .

ويشترط لمصلحة الدفع بقوة الشيء المقضى به الشروط الآتية :

أولاً - أن يكون هناك حكم نهائي أو بات توافرت فيه الشروط السابقة  
ببطلانها لاكتساب الحكم لتلك الصفة .

ويراعى هنا أن قوة الشيء المقضى به تصرف حجتها الى منطوق  
الحكم ولا يمتد أثرها الى الأسباب الا ما كان جوهرها . وللأسباب  
الجوهرية هي تلك المكسطة للمنطوق والمرتبطة به ارتباطاً وثيقاً غير متجزئ  
بحيث لا يقوم للمنطوق قوام الا به .

وجدير بالذكر أن للحكم النهائي مدلولين أحدهما ضيق وهو الذي  
لا يقبل الطعن بالاستئناف ، وهذا هو المقصود بمبارة الحكم النهائي كلما  
أريد منه الإشارة الى قابليته للتنفيذ ، ومدلول واسع وهو ما يشار اليه  
في محيط الحجية وانقضاء الدعوى الجنائية . وعلى ذلك ، اذا كانت  
قوة الشيء المقضى به تحول دون الرجوع الى الدعوى فهي لا تصرف الا  
الى الحكم النهائي في المعنى الواسع أى الذى لا يجوز الطعن فيه بالطرق  
العادية أو طريق النقض ؛ أى الحكم البات .

وعليه فالشرط الأول للدفع الذى نحن بصددده هو أن يكون الحكم باتاً  
أى غير قابل للطعن بالطرق العادية والنقض .

#### ثانياً - وحدة الواقعة :

يشترط للدفع بقوة الشيء المقضى به أن تكون الواقعة التى فصل فيها الحكم  
البات هي ذات الواقعة المرفوعة عنها الدعوى الجنائية من جديد . ذلك  
أن قوة الأحكام تقف فقط عند حدود الواقعة التى فصلت فيها سواء

---

نخلص من كل ذلك أن الطريق الاستثنائى بالتعاس اعادة النظر  
لا يتمارض مع ما انتهينا اليه من أن الحكم الحائز لقوة الشيء تقضى به  
تنقضى به الدعوى الجنائية ويحول دون الرجوع الى تلك الدعوى بناء على  
ظهور أدلة جديدة أو ظروف جديدة أو بناء على تفسير الوصف القانونى  
للحقيقة ، اللهم الا اذا كانت الوقائع الجديدة تصلح بذاتها سبباً لدعوى  
التعاس اعادة النظر .

صراحة أم ضمنا . فإذا اختلفت الواقعتان في أى عنصر من عناصرهما تخلف الشرط الذى نحن بصدده وجاز رفع الدعوى الجنائية عن الواقعة التى لم يفصل فيها .

ولكن متى تكون بصدد واقعة واحدة ؟

ان الاجابة على هذا التساؤل لها أهميتها في محيط قوة الأحكام والدفع بعدم جواز نظر الدعوى ، وكذلك لها قيمتها في تحديد سلطة المحكمة في الفصل فى الوقائع المرفوعة عنها الدعوى وعدم تجاوزها الى غيرها كما سنرى تفصيلا فى نظر الدعوى من قبل المحكمة . والميار الذى تنتهى اليه هنا هو ذاته الذى يهدينا لحل المشكلة الثانية الخاصة بسلطة المحكمة في نظر الدعوى .

والحقيقة هى أن وحدة الواقعة واختلافها انما تتوقف على بيان المقصود بالواقعة حتى يمكننا تحديد عناصر المقارنة .

وقد ساد الفقه الاجرائى اتجاهات متعددة في هذا المجال . فذهب البعض الى ربط مفهوم الواقعة بجميع العناصر القانونية للجريمة وفقا لنموذجها التشريعى بحيث يندرج تحتها الركن المادى بعناصره المختلفة وايضا الركن المنوى . الا أنه في محيط الدفع بقوة الشيء المقضى به يكفى أن تكون الواقعة المرفوعة عنها الدعوى متحد في جميع عناصرها المادية فقط مع الواقعة الصادر بشأنها الحكم البات . أما الركن المنوى وبقية الظروف الأخرى فتعتبر عناصر ثانوية لا يعتد بها في هذا المجال .

وعلى ذلك فإن الذى يعتد به هو الركن المادى في مقارنة وحدة الواقعة واختلافها . فإذا كانت الواقعتان متحدتين في السلوك والنتيجة وعلاوة السببية حال ذلك دون اعادة المحاكمة من جديد ولو اختلفت الواقعتان في الركن المنوى أو في العناصر الأخرى الثانوية أو غير الأصلية .

واتجه فريق آخر الى أن الناطق هو السلوك المادى المنسوب للمتهم .  
بعض النظر عن النتيجة . فوحدة الواقعة تحقق بوحدة السلوك .

والواقع أن المعيار الذي يهتدى به لتحديد الواقعة هو السلوك والنتيجة وعلاقة السببية بينهما . فهذه العناصر المكونة للواقعة والمنسوبة للتمهم في مادياتها هي التي لا يجوز محاكمة الشخص عنها أكثر من مرة . ويعتبر الحكم بالنسبة لها عنوانا للحقيقة . أما الركن المعنوي والظروف الأخرى التي يتكون منها النموذج التشريعي للجريمة الى جانب السلوك والنتيجة فلا يعتد بها في بيان وحدة الواقعة المحكوم فيها . أما الاختلاف في السلوك المنسوب للشخص أو في النتيجة فانه يؤدي الى واقعة مختلفة لا تحول قوة الشيء المقضي به من رفع الدعوى والحكم فيها من جديد . ولكن فود التنبيه الى أن الاختلاف يقصد به المغايرة وليس مجرد التدرج في الجسامة ذلك أن تدرج النتيجة في الجسامة لا يؤثر على وحدة الواقعة وتقف قوة الشيء المقضي به حائلا لاعادة المحاكمة ، بالنظر الى قوة الشيء المقضي به الضمنية . وهذا يتحقق في الأحوال التي يكون فيها الحكم البات قد بني على افتراض استبعاد هذا العنصر الجديد . ومثال ذلك الحكم الصادر في جريمة شروع في قتل يحول دون اعادة المحاكمة عن جريمة قتل تامة اذا ما توفى الجاني عليه وثبتت علاقة السببية بين السلوك والوفاة . فهنا تحول قوة الشيء المقضي به من اعادة المحاكمة رغم الخطأ الذي وقع فيه الحكم البات .

والواقعة بالتحديد السابق يجب أن تؤخذ في مادياتها وليس في تكييفها القانوني . ولا يهم بعد ذلك ما ذا كان لكل من الواقعتين وصف قانوني مستقل (١) . وبناء عليه فيمكن القول بوحدة الواقعة في الدعوى الجنائية

---

(١) ولذلك فان قوة الشيء المقضي به تحول دون امكان اعادة المحاكمة تحت وصف جديد اذا كان هذا الوصف قد استبعد تطبيقا لقواعد التنازع الظاهري . فالحكم الصادر في جريمة اتلاف اموال حكومية يحول دون امكان محاكمة المتهم من جديد عن جنحة الاتلاف اذا كانت الواقعة هي ذاتها من حيث عناصر السلوك والنتيجة وعلاقة السببية . كما ان الحكم الصادر في جنحة الاستيلاء على اموال حكومية يحول دون المحاكمة من جديد عن الواقعة ذاتها بوصف السرقة . الا انها لا تحول دون امكان محاكمة المتهم من جريمة اخرى متعددة تعددا معنويا او ماديا نظرا لان كلا النوعين من التمدد يفترض الاختلاف في احد عناصر الواقعة وهو النتيجة . راجع في التفارقة بين التنازع الظاهري وبين التمدد المعنوي مؤلفنا في قانون العقوبات المصري . سابق

المرفوعة على المتهم لارتكابه جريمة خيانة أمانة ، اذا كانت واقعة خيانة الأمانة سبق أن برى منها في دعوى سرقة . كذلك أيضا لا يمكن محاكمة المتهم بناء على نص قانونى سبق أن استبعد تطبيقه بمقتضى حكم في دعوى جنائية عن ذات الواقعة بالتطبيق لقواعد التنازع الظاهرى بين النصوص . فبراءة المتهم في جنابة الاخلاص تحول دون امكان اعادة محاكمته عن جنحة خيانة أمانة ، غير أنه يمكن محاكمة المتهم ، دون أن تحول دون ذلك قوة الشيء المقضى به لاختلاف الواقعة ، في حالات التعدد المادى والمنفى بين الجرائم اذا كانت احدى الجرائم المتعددة قد سبق محاكمته عنها (١) . فالواقعة في الدعوى تكون مختلفة لاختلاف العناصر المكونة لها في كل جريمة .

#### تطبيقات وحدة الواقعة :

١ - في الجرائم المتكررة أو جرائم العادة يمنع الحكم البات فيها من اعادة رفع الدعوى بسبب أى عمل من الأعمال المتكررة السابقة على الحكم ولو لم تشملها الدعوى . ولكنه لا يحول دون رفع دعوى جديدة عند عودة الجانى بعد الحكم الى ارتكاب فعل جديد ولو كان مماثلا للفعل السابق (٢) ، وتحقق به العادة .

٢ - في الجرائم المتتابعة والتي تتكون من جملة أفعال متعاقبة ترتكب لغرض واحد لا يصح القول بوحدة الواقعة فيما يختص بهذه الأفعال عند

الإشارة اليه . وانظر في انعكاس تلك التفرقة على قوة الشيء المقضى به . نقض ايطالى دائرة أولى ٢٩ نوفمبر ١٩٥٠ ، المدالة الجنائية ١٩٥١ ، ج٣ ، ٢٣٦ ، الدائرة الثالثة ٢٣ أكتوبر ١٩٦١ ، النقض الجنائى ١٩٦٢ ، ١٧٢ . رقم ٢٨٢ .

(١) ومع ذلك تحول قوة الشيء المقضى به دون اعادة المحاكمة في الاحوال التى يقضى فيها بمقتوبة الجريمة الاشد اذا كان الحكم البات متعلقا بسبب الأخيرة . أما اذا كان الحكم قد صدر بالنسبة للجريمة الاخف ، نحبوز المحاكمة من جديد عن الجريمة الاشد مع مراعاة ما قضى به في الجريمة الاخف .

(٢) نقض مصري ١٢ يناير ١٩٦٠ ، مجموعة الأحكام من ١١ ، رقم ٧ .

تكرارها إلا إذا اتحد الحق الممتدى عليه المحمي بنص واحد ، فإذا اختلفه وكان الاعتداء عليه قد وقع بناء على نشاط إجرامي خاص عن طريق تكرار الفعل المرتكب في مناسبات مختلفة فإن السبب لا يكون واحدا رغم وحدة الفرض أو كان الفرض واحدا والحق واحدا إلا أن لكل منهما ذاتية مستقلة (١) . فإذا تحقق التتابع وامتدت الذاتية المستقلة عن كل فعل (٢) فإن المحاكمة عن بعض هذه الأفعال تمنع إعادة المحاكمة عن أى فعل سابق من ذات النوع ، ولو لم يكن ذلك الفعل قد ذكر صراحة في التهمة إذ أن ظهوره لم يكن يغير شيئا من وجه التهمة (٣) .

(١) نقض مصري ٦ مارس ، ١٩٥١ ، مجموعة الأحكام من ٢ ، رقم ٢٨٠ ، نقض ٢٢ يناير ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض من ١٩ ، رقم ٧٢ ، رقم ١٣ وفيه قضت بأنه لا يكفي القول بوحدة السبب أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى أو أن تتحد معها في الوصف القانوني ، أو أن تكون الواقعتان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متماثلة ارتكبتها التهم لفرض واحد : إذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التي يتمتع بها القول بوحدة السبب في كل منهما .

وهذا أيضا هو ما انتهى إليه قضاء النقض الإيطالي ورفض اعتبار اجهاض امرأة برضاها أكثر من مرة من قبل ذات التهم جريمة متتابعة الأفعال باعتبار أن كل فعل من أفعال الاجهاض يتطلب بحثا خاصا لظروف الجبهة الصحية مما يجعل لكل واقعة ذاتية مستقلة . (نقض إيطالي ٢٠ يناير ١٩٣٧ ، العدالة الجنائية ١٩٣٧ ، ج ٢ ، ١٠٥٩)

(٢) نقض مصري ٢٦ مايو ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام من ١٨ ، من ٧٣٠ ، رقم ١٤٥ وفيه اعتبرت المحكمة أن إصدار التهم عدة شيكات مقابل ثمن بضاعة اشتراها في صفقة واحدة نشاط إجرامي لا يتجزأ وبالتالي تنقض الدعوى الجنائية بصدر حكم نهائي واحد بالإدانة أو بالبراءة في إصدار أى شيك منها ويكون دفعه بغير جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها صحيحا . (نقض أول فبراير ١٩٤٣ ، مجموعة القواعد ، ج ٦ ، رقم ٩٩ .)

(٣) كما أن الحكم من شأنه أن يؤدي إلى تخلف حلقة المشروع ويؤدي إلى قيام بواحد ودوافع ماثمة أو مقيدة للبواحد الإجرامية مصدرها الحكم والتي يتقلب عليها لابد من نشوء فكر جديد يتعارض مع إمكان القول بوحدة المشروع الإجرامي . انظر في هذا المعنى نقض إيطالي ١٣ يناير ١٩٥٦ ، العدالة الجنائية ١٩٥٦ ، ج ٢ ، ٤٠٧ ، ١١ أكتوبر ١٩٥٨ ، المجلة الإيطالية ١٩٥٩ ، ٩٩٠ ، ٣٠ مارس ١٩٦٠ ، المجلة الإيطالية ١٩٦١ ، ٢٤٩ ، ٢٣ أغسطس ١٩٦٣ ، المنقش الجنائي ١٩٦٣ ، ٨٨٧ ، ١٩٦٩ .

ومع ذلك يذهب قضاء النقض الإيطالي إلى أن حالة التتابع يمكن أن تقوم بين الجريمة محل المحاكمة وبين وقائع أخرى مماثلة سبق محاكمته عنها



٣ - الجرائم الدائمة أو المستمرة والتي يمتد فيها السلوك الاجرامى مدة من الزمن فان الحكم فيها يشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على الحكم النهائي ، وما يحصل بعد ذلك من تدخل لارادة الجانى في استمرار الحالة الجنائية يكون جريمة جديدة تجوز محاكمته من أجلها ولا يكون للحكم السابق أية حجية أو اعتبار في صدها (١) . وعليه فان محاكمة المتهم عن جريمة ادارة محل عمومى بدون ترخيص لا تشمل الا الحالة الجنائية أو الأفعال السابقة على الحكم ، فاذا استمر في حالته بعد الحكم فهذه تعتبر واقعة جديدة تتميز عن الواقعة محل الحكم ولا يجوز الدفع بسبق الفصل في الموضوع . وذلك تطبيقا لما سبق ذكره من أن الحكم ينهى حالة الاستمرار وتبدأ بعده حالة جديدة .

٤ - لا يجوز الدفع بقوة الشيء المقضى به اذا كانت الدعوى الجديدة مؤسسة على واقعة مختلفة في عناصرها عن الواقعة محل الحكم وان كان يمكن أن تتعدد معها تعددا مضمونيا . ولذلك لا يجوز الدفع بقوة الشيء المقضى به اذا كانت الواقعة محل الدعوى هي جنابة هتك عرض بالقوة بينما واقعة الدعوى المحكوم فيها هي القتل القاضح المبنى (٢) .

٥ - في الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة يجب أن يفرق بين فرضين :

اذا كانت الواقعة موضوع المحاكمة قد حدثت في تاريخ سبق على صدور الحكم . ففي هذه الحالة يمكن ان يؤخذ في الاعتبار الوقائع السابقة في تقدير قيام التتابع ويتمتع تشديد العقوبة ( تقضى ٢٢ أغسطس ١٩٦٣ ، سابق الإشارة اليه ، ١٢ ابريل ١٩٦٣ ، التقضى الجنائي ١٩٦٣ ، ٦١٢ ، ١٠٥١ ) .

(١) ذلك ان حالة الدولام أو الاستمرار تنقطع بالحكم الصادر بالادانة أو البراءة ولذلك فان محاكمته عن الاستمرار بعد الحكم انما يكون من فعل جديد مكون لجريمة جديدة ( تقضى ايطالي ، الدائرة الثالثة ٦ ابريل ١٩٥٦ ، المدالة الجنائية ١٩٥٧ ، ج ٢ ، ١٦٩ ) .

(٢) تقضى ايطالي الدائرة الثانية ٢١ مايو ١٩٥٦ ، المجلة الإيطالية ١٩٥٦ ، ٣٧٦ ، الدائرة الثانية ١٥ يونيو ، المجلة الجنائية ١٩٥٧ ، ج ٢ ، ٧٤٥ . ويرامى ما جاء بهامش ٣ ص ١٢١٤ .

**الأول :** إذا كان الحكم قد صدر في الجريمة الأشد فلا يجوز إعادة محاكمته عن الجريمة الأخف ويمكن الدفع بسبق الفصل في الموضوع باعتبار أن الحكم في الجريمة الأشد يعتبر حكما في جميع الجرائم الأخف المرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة (١) .

**الثاني :** إذا كان الحكم قد صدر في الجريمة الأخف فلا يجوز الدفع بسبق الفصل في الموضوع وإنما يلاحظ مقدار العقوبة المحكوم فيها في الجريمة الأشد عند التنفيذ .

٦ - في الجرائم المركبة الحكم الصادر فيها يحول دون محاكمة المتهم من جديد عن الجريمة الأخف التي دخلت في تكوين الركن المادى للجريمة المركبة . فالحكم الصادر في جنابة السرقة بالاكراه يحول دون محاكمة المتهم من جديد عن واقعة الضرب أو الجرح التي تشكل عليها الاكراه (٢) .

٧ - تشير وصف الجريمة بناء على صفة أو ظرف مشدد أو ظرف مخفف لم يراع من قبل المحكمة التي أصدرت الحكم يمنع دون إعادة نظر الدعوى الجديدة بناء على اتحاد السبب لأن الواقعة في الدعوى واحدة حتى ولو كانت احداها تأخذ وصفا قانونيا مستقلا لتوافر ظرف من الظروف السابقة . ذلك أن المبرة في تعديد وحدة الواقعة هي بوحدة عناصرها المكونة للركن المادى المتشلة في السلوك والنتيجة وعلاقة السببية . ومعنى ذلك أن الحكم الصادر في جريمة السرقة يحول دون إعادة رفع الدعوى الجنائية على ذات المتهم باعتباره مرتكبا لجنابة اختلاس لأموال حكومية إذا كانت للمحكمة التي أصدرت الحكم لم تنبئ الى صفة الموقف العمومي الثابتة قبل المتهم ، فالواقعة في الدعوى واحدة

(١) كل ذلك بشرط ان يكون الحكم الصادر في الجريمة الأشد يتضمن فصلا ولو ضمنيا في الجريمة الأخف : أما اذا لم يتضمن هذا فلا يمنع من المحاكمة الجديدة عن الجريمة الأخف . ولذلك فالحكم الصادر بالبراءة في جنابة تزوير لا يمنع من إعادة المحاكمة عن جنحة الاستعمال اذا لم يكن قد فصل فيها .

(٢) وسواء اكلن بالادانة أو البرادة ، انظر في ذات المعنى لاروكا . المرجع السابق ، ص ١١٤ .

أن السلوك الاجرامى والنتيجة وعلاقة السببية بينهما جميعها واحدة في الاثنين . كذلك أيضا الحكم الصادر في جناية قتل بسيط يحول دون نظر الدعوى الجديدة المؤسسة على توافر ظرف سبق الاصرار أو الترضد والذي لم يراع في الحكم السابق . وكذلك الحكم الصادر في جنحة ضرب بسيط يحول دون نظر الدعوى الجديدة بتهمة الضرب المقضى الى غلظة أو الى موت باعتبار أن النتيجة المتمثلة في الوفاة أو الغلظة انما تتعدد فقط العقوبة المقررة للضرب وان كانت تجب عليه جناية ولكنها لا تغير في العناصر المكونة للواقعة الاجرامية المتمثلة في السلوك والنتيجة الأولى وهي الايذاء أو المساس ببلامة الجسم (١) .

٨ - يجوز الدفع بقوة الشيء المقضى به حتى ولو كانت الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجديدة تتميز في ركنها الممنوع عن الجريمة الأولى ما دامت الواقعة المادية في الاثنين واحدة . فالحكم الصادر في جنحة القتل الخطأ يحول دون محاكمة المتهم مرة ثانية بتهمة القتل العمد (٢) .

(١) وهذا هو الحكم دائما بالنسبة للجريمة المتدرجة . وقد قضى بأن الحكم الصادر في جنحة الضرب يحول دون إمكان محاكمة المتهم من ضرب مفض الى موت اذا ما توفى المجنى عليه بعد الحكم ( نقض ايطالى ٢٩ نوفمبر ١٩٥٠ ) ، المجلة الجنائية ( ١٩٥١ ، ٢٧٥ ) .

ومن اجل ذلك منح المشرع المصرى المحكمة سلطة تعديل التهمة باضافة الظروف المشددة وهي تنصرف الى جميع الفروض التى تحول فيها حجية الحكم الصادر دون إمكان اعادة المحاكمة كما سنرى تفصيلا في سلطة المحكمة في نظر الدعوى .

(٢) الواقع أن استبعاد إمكان اعادة المحاكمة في هذا الفرض والفروض السابقة عليه انما هو تطبيق لقوة الامر المقضى به الضمنية . ذلك ان هذه القوة الضمنية قد تكون ايجابية بمعنى انها تشمل جميع الوقائع التى تعتبر مفترضات للواقعة التى فصلت فيها المحكمة . ومثال ذلك الحكم على الجاني في جريمة سرقة من منزل المجنى عليه يحول دون إمكان اعادة محاكمته من جريمة دخول مسكن بقصد ارتكاب جريمة باعتبار أن الفصل في السرقة يشمل واقعة انتهاك حرمة المسكن المكونة للجريمة الثانية . وقد تكون قوة الشيء المقضى الضمنية سلبية أو بطريق الاستبعاد وهي تكون في جميع الفروض التى تعتبر الواقعة المراد اعادة المحاكمة عنها متعارضة مع الحكم الفاصل في الدعوى بالادانة أو بالبراءة . فالحكم الصادر في السرقة بالاكراه بالبراءة يعتبر فاصلا في السرقة وفي واقعة العنف المكونة لجريمة الايذاء ، كما أن الحكم الفاصل في جنحة الايذاء يعتبر قد استبعد إمكان أن يترقب على هذا السلوك

### تطبيقات اختلاف الوقائع :

تختلف الدعاوى في السبب إذا اختلفت الوقائع التي تقوم عليها .  
وتختلف الوقائع إذا كانت العناصر المكونة للركن المادى للمنحلة في السلوك  
والنتيجة وعلاقة السببية قد اختلفت في أى منها .

وعليه فالحكم الصادر في جريمة السرقة لا يحول دون رفع الدعوى  
عن جريمة أخفاء أشياء مسروقة . والحكم الصادر في دعوى تزوير صحيفة  
الدعوى المدنية لا يمنع من رفع دعوى أخرى عن تزوير عقد البيع موضوع  
الدعوى المدنية ذاتها (١) ، والحكم الصادر في دعوى بيع أطعمة فاسدة  
لا يحول دون رفع الدعوى عن جريمة القتل الخطأ لشخص تناول من هذه  
الأطعمة . فهنا نجد الجريمتين متميزتين من حيث السلوك والنتيجة للترجيبة  
عليه (٢) والحكم الصادر في جريمة السكر لا يمنع من رفع دعوى عن  
جريمة الإصابة الخطأ الناتجة عن سلوك المتهم وهو في حالة سكر (٣) .  
كما أن وحدة السبب لا تقوم بين جريمة النصب وجريمة إصدار الشيك  
بدون رصيد (٤) .

عامة مستندية أو الوفاة ، اللهم إلا إذا كان الحكم قد استند إلى تقرير خبير  
خاطيء فنكون في محيط الأخطاء القضائية التي لا سبيل إلى تصحيحها بعد  
استنفاد طرق الطعن إلا بالالتجاء إلى التماس إعادة النظر إن توافرت حالة من  
حالاته واستكملت شروطه ، والأمور كذلك بالنسبة للحكم الصادر في جنحة  
القتل الخطأ يعتبر فاصلاً في نية القتل بطريق الاستبعاد لأن المحكمة لا تستطيع  
الفصل في القتل الخطأ إلا إذا استبعدت نية القتل ، والعكس صحيح بالنسبة  
للقتل العمد لبراءة المتهم من القتل العمد تحول دون إمكان توافر الخطأ غير  
العمدى والأدلة به . (قارن لاروكا) ، المرجع السابق ص ١١٠ وما بعدها ،  
وقارن أيضاً تقضى ايطالى ٢٩ نوفمبر ١٩٥٠ سابق الإشارة إليه .

(١) تقضى ٢٧ يونيو ١٩٦٠ ، مجموعة الأحكام ، ص ١١ ، رقم ١١٥ .

(٢) الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١٣٩ .

(٣) تقضى ايطالى العائرة الثالثة ، ١٦ يناير ١٩٥٩ ، المجلد الإيطالية ،

١٩٦٠ ، ٣١٢ .

(٤) تقضى ايطالى ، دائرة ثلاثة ، ١٣ يناير ١٩٥٩ ، المدالة الجنائية

١٩٥٩ ج ٢ ، ٢٢٨ ، رقم ٤٢٠ .

### ثالثاً - وحدة الخصوم في الدعوى :

يلزم لكي يمكن قبول الدفع بقوة الشيء المقضي به أن يكون هناك اتحاد في أشخاص الدعوى . ويلاحظ هنا أن أطراف الدعوى الجنائية هم دائماً النيابة العامة والمتهمون . وتكون النيابة العامة هي الطرف غير المتغير في أي دعوى جنائية سواء رفعتها هي مباشرة أو رفعت بطريق الادعاء المباشر من قبل المضرور . ومعنى ذلك أنه لا يجوز للنيابة العامة أن ترفع الدعوى الجنائية من جديد إذا كانت الدعوى الأولى الصادر بشأنها الحكم قد رفعت من قبل المضرور بطريق الادعاء المباشر أو رفعت من أية جهة أخرى خلاف النيابة العامة . وذلك تأسيساً على أن مباشرة الدعوى هي دائماً من سلطة النيابة أيما ما كان الراجع لها ، ويصدر الحكم في مواجهة النيابة العامة والمتهم . ولذلك فإنه يشترط أن يكون الشخص له صفة المتهم في الدعوى . فإذا اختلفت لم يكن هناك مجال للاحتجاج بقوة الشيء المقضي كما في حالة ما إذا كان الحكم الأول قد صدر ضد الشخص بوصفه مسئولاً عن الحقوق المدنية أو مسئولاً مدنياً عن الترامه .

ولذلك فإن الخصم المتغير هو المتهم . فإذا كان هناك اتحاد في المتهمين في الدعوى إلى جانب اتحاد السبب فيهما كان الدفع مقبولا . وإذا اختلف المتهمون فلا يجوز الاحتجاج بقوة الشيء المقضي به بالنسبة للمتهمين الذين يحاكمون في الدعوى الجديدة . ولذلك فإن مناط الوحدة هو صفة الاتهام .

واشترائط وحدة الخصوم هو أمر تحتته طبيعة قوة الشيء المقضي به (١) . فالحكم العائز لهذه الحجة ينتج أثره فقط بالنسبة للوقائع النافذة فيها ، وبالنسبة للمتهم المنسوبة إليه هذه الوقائع . ولذلك فإن اختلاف المتهم في الدعوى يمنع التمسك بقوة الشيء المقضي به حتى مع وحدة الواقعة فيهما . وعلى ذلك إذا ارتكب شخصان جريمة شرب أنقى إلى الموت ، وكان أحدهما خلعاً قضت محكمة للأحداث بإداتته ثم قدم

(١) انظر أيضاً دي لوكا ، المرجع السابق ، ص ١٢٤ وما بعدها .

المتهم الآخر لمحكمة الجنايات فلا يقبل منه الدفع بعدم جواز نظر الدعوى قبله لسبق ادانة المتهم الآخر في الجريمة ذاتها (١) .

غير أنه يلاحظ أنه لا يجوز الدفع حتى ولو كان المتهم في الدعوى الجديدة يعاكم عن ذات الواقعة التي صدر بها الحكم على متهم آخر بحيث أن الحكم عليه في الدعوى الجديدة سيؤدي الى تعارض الحكمين (٢) .  
فهذا التعارض حله المشرع عن طريق التماس إعادة النظر اذ نص على هذه الحالة باعتبارها من الحالات التي يجوز فيها إعادة النظر في الحكم البات .  
أما بخصوص الدفع فلا يجوز للمتهم في الدعوى الجديدة التمسك به قرا لاختلاف الخصوم . كما يستوى أن يكون المتهم في الدعوى الجديدة مقدما بوصفه شريكا أو فاعلا أصليا في الجريمة .

وإذا كانت وحدة الخصوم شرطا أساسيا لصحة الدفع لسبق الحكم في الدعوى بالأداة فانها تجد لها استثناء في بعض أحكام البراءة وليس كلها .

فبخصوص أحكام البراءة يجب التفرقة بين فرضين : الأول : وهو حيث يكون حكم البراءة مؤسسا على أسباب شخصية تتعلق بالمتهم المرفوعة عليه الدعوى . فها لا يجوز للمتهم الآخر المرفوعة عليه الدعوى الجديدة الاحتجاج بسبق الحكم في الدعوى تطبيقا للقاعدة العامة التي تستلزم

---

(١) تقض ٢٦ مارس ١٩٦٢ ، مجموعة أحكام النقض س ١٤ ، رقم ٤٨ .

(٢) ولا مجال لتطبيق قاعدة الحجة في حالة براءة المتهم لانعدام الخطأ وذلك بمقتضى حكم من المحكمة الجزئية صار نهائيا وطلب الحكم بالبراءة من قبل المتهم الآخر المستأنف للحكم الابتدائي استنادا الى أن المتهم السابق تبرأته هو المسئول عن النتيجة غير المشروعة . تقض ايضاً للدائرة الثانية ، ١٦ يناير ١٩٥٧ ، المجلة الجنائية ١٩٥٨ ، ج ٢ ، ٥٨٩ .

وانظر تطبيقا لذلك ايضا قضاء النقض المصري ٥ فبراير ١٩٦٨ ، س ١٩ ، رقم ٢٥ ، ١٦٢ وفيه قضت بأنه اذا كان المتهم الآخر الذي لم يقرر بالظن قد ارفض الحكم الابتدائي الصادر بتفريجه ولم يستأنفه فعلاز قوة الأمر المقضي وصار باتا ، وكانت الاحكام الصادرة من محكمة اول درجة كما لا يجوز الظن اليها ، لا يجوز أن يتمدى اليها اثر الظن ، فان تقضى بالحكم بالنسبة للظن يقتضى عليه وحده .

لصحة الدفع وحلدة الخصوم . لأن الحكم بالبراءة أو بالادانة هنا لا يكون حجة الا بالنسبة لمن كان ماثلا في الخصومة . والثاني : وهو حيث يكون الحكم بالبراءة مؤسسا على أسباب تتعلق بالواقعة ذاتها ولا تتعلق بشخص المتهم ، وهنا يجوز الاحتجاج بقوة الشيء المقضى به حتى بالنسبة للمتهمين الذين لم يكونوا خصوما في الدعوى الأولى باعتبار أن تأسيس الحكم بالبراءة على أسباب موضوعية تتعلق بالواقعة ذاتها لن تختلف باختلاف المتهمين وانما كان سيقضى بالبراءة حتما حتى ولو كان المتهمون المرفوعة عليهم الدعوى الجديدة ماثلين أمام المحكمة في الدعوى الأولى .

ومثال البراءة المؤسسة على أسباب شخصية الحكم بالبراءة لانعدام التقصد الجنائي أو لتخلف المسؤولية الجنائية بسبب توافر مانع من موانعها (١) . أما البراءة المؤسسة على أسباب موضوعية فمثالها أن الواقعة لا تكون جريمة أو أن الواقعة غير صحيحة .

وهذا أيضا ما قضت به محكمة النقض حيث جاء بحكمها أن أحكام البراءة المبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم لهم بحيث تنفي وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا تعتبر عنواتا للحقيقة سواء بالنسبة لهؤلاء المتهمين أو لغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة متى كان ذلك في مصلحة أولئك الغير ولا يفوت عليهم أى حق مقرر في القانون (٢) .

#### ٩ - آثار توافر الشروط الخاصة بالدفع :

متى توافرت الشروط السابقة تعين على المحكمة التي تنظر الدعوى الجديدة أن تحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . وإذا كان الدفع قد دفع به أمام المحكمة الاستئنافية فإذا قبلته تحكم بالنقض الحكم المطعون فيه وبعدم جواز نظر الدعوى . والحال كذلك فيما لو دفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١) نقض ايطالى ١٩ يناير ١٩٥٧ سابق الإشارة اليه .

(٢) نقض ٢١ يناير ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام س ، ١٨ ، ص ١٣٧ ،

رقم ٢٦ ، ١٢ يونيو ١٩٦٢ ، مجموعة الأحكام ، س ١٣ ، ص ١٣٦ .

(ص) لاجرم الالة الجنائية

والدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها متعلق بالنظام العام . ويرتب على ذلك أن على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها حتى ولو تنازل المتهم عن التمسك به . وإذا دفع به تبين على المحكمة أن تحققه وترد عليه إذا وجدت عدم توافر شروطه ، وعدم ردها على ذلك أو انقضاء الرد يوجب الحكم .

وتعلق الدفع بالنظام يترتب عليه أيضا أنه يجوز ابداءه لأول مرة أمام محكمة النقض . غير أن قبوله أمام محكمة النقض لأول مرة يتوقف على مدى ما إذا كان يحتاج إثباته الى تحقيق موضوعي من عدمه . فإذا كان يحتاج الى تحقيق موضوعي فلا يقبل الدفع باعتبار أن محكمة النقض غير مخولة قانونا بإجراء مثل هذا التحقيق .

وهذا ما عتته محكمة النقض المصرية حين قضت بأن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وإن كان متعلقا بالنظام العام وتجاوز آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقدماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه ، أو تكون عناصر الحكم مؤدية الى قبوله بغير حاجة الى اجراء تحقيق موضوعي لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض (١) .

---

(١) نقض مصري ٩ أكتوبر ١٩٦٧ ، مجموعة الاحكام ص ١٨ ، ص ٩٥٥ ، رقم ١٩٢ .



## الباب الثاني

في

الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي

مقدمة

١ - تمهيد . ٢ - الدعوى المدنية التبعية في قانون  
الإجراءات الجنائية المصري . ٣ - مبدأ تبعية الدعوى المدنية  
للدعوى الجنائية . ٤ - خطة البحث .

١ - تمهيد :

إن التفرقة بين الواقعة وبين تكييفها القانوني لها قيمتها في دراستنا  
للدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية . ذلك أن الواقعة الواحدة يمكن  
أن يكون لها أكثر من تكييف قانوني ينتج أكثر من أثر .

والجريمة لا تخرج عن كونها واقعة يمكن أن تؤخذ في الاعتبار من  
أكثر من قاعدة قانونية وترتب كل منها عليها أثرا مختلفا ، فالقاعدة الجنائية  
ترتب على الجريمة توقيع العقاب ، بينما القاعدة المدنية ترتب عليها وجوب  
التعويض لمن لحقه ضرر وفقا لقواعد المسؤولية التقصيرية .

وإذا كانت الجريمة ترتب هذه الآثار القانونية في محيط قانون العقوبات  
والقانون المدني فبمعنى ذلك أنها بارتكابها تنشئ حقين أحدهما عام للدولة  
وهو حقها في اقتضاء العقاب والثاني خاص وهو حق المضرور في اقتضاء  
التعويض عن الضرر الذي لحقه . وكل حق من هذين الحقين له وسيلة  
في الاقتضاء . فوسيلة الدولة في اقتضاء حقها هي الدعوى العمومية التي  
تباشرها النيابة العامة ووسيلة المضرور هي الدعوى المدنية .

وطالما أن الجريمة ترتب اثرين أحدهما جنائي وهو العقوبة والثاني  
مدني وهو التعويض فقد كان من المنطقي أن يقصر المشرع نظر الدعوى

**الجنائية على القاضى الجنائى** ويقتصر نظر الدعوى المدنية على القاضى المدني ، باعتبار أن كلا من الدعويين مختلفان فى الموضوع وفى الخصوم وإن اتحدا فى المصدر وهو الجريمة . وقد اتجهت بعض التشريعات واتجه بعض الفقه الى هذه النتيجة تأسيسا على أن الهدف الذى ترمى اليه كل من الدعويين مختلف والطبيعة القانونية لكلها مختلفة . ولذلك يجب أن يتفرغ القاضى الجنائى للتحقق من الآثار الجنائية للجريمة دون أن يقم نفسه ويضيع جهوده فى تحقيق الدعوى المدنية وإثبات مسؤولية المتهم المدنية تاركا ذلك للقاضى المدني .

غير أن من مصلحة العدالة المكلف بها الجهاز القضائى فى الدولة أن تقلب اعتبارات أخرى على اعتبارات تخصص كل من القاضى الجنائى والقاضى المدني . وتمثل تلك الاعتبارات فى سرعة البت فى القضايا المدنية الناشئة عن الجريمة ، وفى القدرة على الحكم فيها وفقا لظروف الدعوى ، وفى مصلحة جهاز العدالة فى عدم تضارب الأحكام الصادرة فى الدعوى لتحديد فى مصدر الحق المنشئ لها . فمما لا شك فيه أن نظر الدعوى المدنية الى جانب الدعوى الجنائية من ذلت القاضى الذى ينظر هذه الأخيرة يحقق كافة الاعتبارات السابقة . فنظرا لما تتميز به الدعوى الجنائية من سرعة فى الاجراءات فإن نظر الدعوى المدنية معها يحقق سرعة الفصل أيضا فى هذه الأخيرة ، إذ أن الحكم الصادر فى الأولى لا بد أن يفصل أيضا فى الثانية . ولا يصح الاعتراض بأن نظر الدعوى المدنية الى جانب الدعوى الجنائية قد يفوت الغرض من سرعة الاجراءات باعتبار انها قد تمرقل الدعوى الجنائية . فالتسريعات تتكفل بهذا دائما وتنص على أنه يجوز للمحكمة الجنائية أن تحيل الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية إذا رأت أن الفصل فيها سيؤخر السير فى الدعوى الجنائية ، كما نص على ذلك القانون المصرى .

كذلك أيضا نظر الدعويين معا من قبل القاضى الجنائى يحقق اعتبارا آخر متطلبا بالقدرة على الفصل فى الدعوى المدنية . ذلك أن التحقيق الذى يعبره القاضى الجنائى بالنسبة للدعوى الجنائية من حيث ثبوت التهمة

والتحقق من وقوع الجريمة يجعله في وضع يكون أقدر فيه على تقدير المسؤولية المدنية وثبوت أركانها من القاضى المدنى الذى عليه أن يبدأ فى التحقق من جديد من ثبوت الجريمة واسنادها الى المتهم . ولذلك فإن تحقيق العدالة يفرض فى هذه الحالة أن نعطى القاضى الجنائى حق الفصل فى الدعوى المدنية اذ يصبح ذلك ميسورا بالنسبة له أكثر من القاضى المدنى .

هذا بالإضافة الى أن نظر الدعوى المدنية من قبل القاضى الجنائى الذى ينظر الدعوى الجنائية يقلل من الفروض الخاصة بتضارب الأحكام بين القضاء الجنائى والقضاء المدنى والمتعلق بواقعة واحدة وهى الجريمة . فلو قصرنا اختصاص المحكمة الجنائية على الفصل فى الآثار الجنائية للواقعة والمحكمة المدنية على الفصل فى الآثار المدنية لترتب على ذلك احتمال قيام التضارب ، اذ قد يقضى القاضى الجنائى بالبراءة لعدم نسبة الواقعة الى المتهم بينما يحكم القاضى المدنى بالتعويض تأسيسا على وقوع الجريمة من المدعى عليه فى الدعوى المدنية وهو المتهم . وليس من الميسور، كما اعتقد البعض ، أنه كان يمكن الاحتفاظ باستقلال كل من القضاء الجنائى والقضاء المدنى فى الاختصاص وذلك بالنص من المشرع على حجية الحكم الجنائى أمام القضاء المدنى فيما يتعلق بثبوت الواقعة واسنادها الى المتهم . فالمشرع وان كان ينص على ذلك فى التشريعات المعاصرة الا أنه راعى أن القاضى الجنائى يملك اختصاصا أصيلا فى اثبات الواقعة واسنادها الى المتهم . ولذلك يكون من غير المنطوق أن يعطى المشرع حجية للحكم الجنائى أمام القاضى المدنى فى هذه الخصوصية ولا يعطيه حق الحكم بالتعويض طالما أن ثبوت الواقعة واسنادها للسهم هو من اختصاصه الأصيل ولا يمكن مخالفته من قبل القاضى المدنى ، وهى ذات العناصر التى تدخل فى تقييم الحق فى التعويض .

ولا يخفى فى النهاية أن الحكم بالعقوبة والتعويض معا تكون له فاعليته فى مكافحة السلوك الاجرامى . الأمر الذى أدى ببعض انفصار المدرسة الوضعية الى القول بضرورة تشيل المجنى عليه فى جميع الدعاوى الجنائية وضرورة الحكم له بالتعويض حتى ولو لم يطلب ذلك .

من أجل هذه الاعتبارات جميعها ذهبت التشريعات اللاتينية ، على عكس التشريعات الأنجلوسكسونية والجرمانية ، الى الخروج على قواعد الاختصاص القضائي وأباحت للمحكمة الجنائية أن تفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمامها تبعاً للدعوى الجنائية الناشئة عن الجريمة . بل وأكثر من هذا أباحت هذه التشريعات امكان تحريك الدعوى الجنائية عن طريق الدعوى المدنية التي ترفع مباشرة الى المحكمة الجنائية في الحالات التي يجوز فيها الادعاء المباشر من قبل المضرور ، وقد سبق لنا دراسته .

وعلى ذلك ، اذا رفعت الدعوى الجنائية الى القضاء الجنائي فان هذا الأخير يختص بنظر الدعوى المدنية التي ترفع له من المضرور من الجريمة . فاذا لم ترفع الدعوى الجنائية فلا يكون للمضرور الا أن يلجأ للقضاء المدني ، وهذا مفاده أن الدعوى المدنية لا يختص بها القضاء الجنائي كقاعدة عامة الا حيث تكون تابعة للدعوى الجنائية . ويضاف الى ذلك شرط آخر وهو الا يكون الفصل فيها يؤدي الى تأخير الفصل في الدعوى الجنائية كما سنرى تفصيلاً .

## ٢ - الدعوى المدنية التبعية في قانون الاجراءات الجنائية المصري :

أخذ قانون الاجراءات الجنائية بنظام الادعاء المدني أمام القضاء الجنائي للمطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة (١) .

وقد ظم المشرع الدعوى المدنية التبعية في المواد ٢٥١ وما بعدها من قانون الاجراءات ونص صراحة في المادة ٢٦٦ على أن يبتع في الفصل

---

(١) جدير بالذكر أن قانون النظام القضائي الليبي القديم كان يقضي بوجوب الحكم بالتعويض في ذات الحكم الصادر بالإدانة ولو لم يطلب المضرور ذلك ، متشبيهاً مع منطق المدرسة الوضعية . ومعنى ذلك أن المحكمة الجنائية تقضي بالتعويض دون أن يكون هناك ادعاء من قبل المضرور من الجريمة وإنما يحكم القاضي بالتعويض من تلقاء نفسه . ولذلك فإن أحكام التعويض وفقاً للنظام سالف الذكر تختلف اختلافاً جلياً عن نظام الادعاء المدني أمام القضاء الجنائي الذي نحن بصدد دراسته . وفي هذا قضيت المحكمة العليا الليبية بأنه في حالة التصدي للقضاء بالتعويض المنصوص عليه في المادة ٢١٦ من لائحة التنظيم القضائي القديم والتي كانت تعجز للمحكمة القضاء بالتعويض من تلقاء نفسها أو بغير طلب من الخصوم فإنها لا تعتبر دعوى مدنية . انظر محكمة عليا ١٦ مارس ١٩٥٥ ، مجموعة القواعد ، ج ١ ، رقم ٤٩ ، ص ١٤٦ .

في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الاجراءات المقررة بهذا القانون » .

وقد حدد المشرع في المادة ٢٥١ الشروط الخاصة بشبوت حق الادعاء المدني أمام القضاء الجنائي حيث نص على أن « لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعيا يعقوب مدنية أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها الدعوى حتى صدور قرار باقتال باب المرافعة طبقا للمادة ٢٥٧ ، ولا يقبل منه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية » وأضاف في فقرتها الأخيرة أنه « ولا يجوز أن يترتب على تدخل المدعي بالحقوق المدنية تأخير الفصل في الدعوى الجنائية ، والا حكمت المحكمة بعدم قبول دخوله » .

ويستفاد من النصوص المنظمة للدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي أن المشرع قيد هذا الاختصاص بقيدتين : الأولى أن يكون ظر المحكمة الجنائية للدعوى المدنية تبعا للدعوى الجنائية ، انتهى هو ألا يترتب على رفعها الى المحكمة الجنائية تأخير الفصل في الدعوى الجنائية .

#### ٢ - مبدأ تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية :

إذا كان المشرع قد أباح رفع الدعوى المدنية الى القضاء الجنائي لاعتبارات معينة فانه قد جعلها تابعة للدعوى الجنائية باعتبار أن القاضي الجنائي غير مختص أصلا بها ولم يخوله القانون هذا الاختصاص الا استثناء وبمناسبة ظر الدعوى الجنائية .

وتظهر تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية فيما يأتي :

١ - ان اجراءات الفصل في الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية تتبع فيها ذات الاجراءات المقررة في قانون الاجراءات الجنائية .  
ومعنى ذلك أن قواعد قانون المرافعات التي تراعى في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية لا تطبق في هذا الصدد وانما تطبق قواعد الاجراءات الجنائية . وقد نصت على هذه القاعدة المادة ٢٦٦ اجراءات »

٢ - تنقضى الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية بالحكم الفاصل في موضوع الدعوى الجنائية ، ولذا فقد أوجب المشرع في كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم ، وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه أرجاء الفصل في الدعوى الجنائية ، فتدثّر تحيل المحكمة الدعوى الى المحكمة المدنية بلا مصارف •

ومفاد ذلك أنه لا يجوز للقاضي الجنائي أن يفصل أولا بحكم في الموضوع في الدعوى المدنية وانما ينبغي أن يكون ذلك مع حكمة في موضوع الدعوى الجنائية • وهذا ما يبرز صفة التبعية •

ومع ذلك فقد خرج المشرع عن قاعدة التبعية في حالة انقضاء الدعوى الجنائية لسبب من أسباب الانقضاء العارضة وهي التي تسقط الدعوى الجنائية قبل الفصل فيها بحكم في الموضوع • فقد نص في المادة ٢٥٩ اجراءات على أنه اذا سقطت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها ، فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها •

٣ - أن الدعوى المدنية لا تكون مقبولة أمام القضاء الجنائي اذا كانت الدعوى الجنائية قد تظلف فيها أحد الشروط المتعلقة بالقبول ، ومفاد ذلك أنه لو حكم القاضي بعدم قبول الدعوى الجنائية أو بعدم جواز نظرها ترتب على ذلك عدم قبول الدعوى المدنية وكذلك عدم جواز نظرها من قبل المحكمة الجنائية •

#### حدود استقلال الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية :

إذا كان المشرع قد أضفى صفة التبعية على الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائي فانه قد حدد هذه التبعية في النطاق الذي يتفق وطبيعة استثناء القضاء الجنائي بنظر الدعوى المدنية ودون أن يتجاهل طبيعة الدعوى المدنية ذاتها أو يحرم المدعى المدني من الحقوق المقررة له لاقتضاء حقه في التعويض •

وتأسيسا على ذلك فقد نظم المشرع في قانون الإجراءات الجنائية القواعد الخاصة في الادعاء المدني ومن يرفع الدعوى المدنية وعلى من ترفع . وكذلك جسيع الاجراءات الخاصة بها والتي تتفق وطبيعتها ولم يطبق عليها اجراءات الدعوى الجنائية نظرا للاختلاف البين في طبيعة كل منهما .

كما يظهر استقلال الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية بصورة واضحة بعد صدور حكم في موضوع الدعوى " فقد يحدث أن تنقضى الدعوى الجنائية بينما الدعوى المدنية تأخذ مجراها أمام المحكمة الاستئنافية أو أمام محكمة النقض . وذلك اذا طعن المدعى المدني في الحكم ولم تظمن فيه النيابة العامة أو المتهم .

كما أن شروط استئناف الحكم في الدعوى المدنية التبعية تختلف عن الشروط الخاصة باستئناف الحكم في الدعوى الجنائية .

فخلاصة القول هو أن الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية رغم تلك التبعية تستع بأحكام خاصة تتفق وطبيعتها ، وهذا ما سنبينه في دراستنا لها، فكلما الدعويين مستقلتان بعضهما عن بعض من حيث الموضوع ومن حيث الخصوم ومن حيث القواعد الموضوعية التي تحكم كلا منهما فضلا عن اختلافهما في الاجراءات .

#### ٤ - خطة البحث :

سنتناول دراسة الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي في الفصول الآتية :

أولا - العناصر التي تقوم عليها الدعوى المدنية .

ثانيا - القيود التي ترد على حق المدعى المدني في الالتجاء الى القضاء الجنائي .

ثالثا - اجراءات مباشرة الادعاء المدني أمام القضاء الجنائي .

رابعا - أثر الدعوى الجنائية على الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة المدنية .

# الفصل الأول

في

عناصر الدعوى المدنية

تحديد العناصر وقيمتها الاجرائية :

تقوم الدعوى المدنية على عناصر ثلاثة : الأول يتعلق بالسبب والتلقى  
يتعلق بالموضوع والثالث يتعلق بالخصوم .

وقد حدد المشرع في الدعوى المدنية التي تختص بها المحاكم الجنائية  
شروطاً خاصة بالسبب والموضوع بحيث اذا تخلف أحد هذه الشروط  
فلا تختص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى . أما النضر الخاص بالخصوم  
في الدعوى المدنية فتتخلف الشروط الخاصة وكذلك الاجراءات المتعلقة  
بالدعوى يترتب عليه عدم قبول الدعوى المدنية .

وسبب الدعوى المدنية التي تختص بها المحاكم الجنائية هو الضرر  
الناشئ عن الجريمة ، وموضوعها يجب أن ينحصر في المطالبة بالتعويض ،  
وخصومها هما المدعي المدني والمدعى عليه وهو المتهم بالإضافة إلى المسئول  
عن الحقوق المدنية اذا أدان في الدعوى .

وإذا كان المشرع قد اشترط في السبب الذي تقوم عليه الدعوى أن  
يتمثل في الضرر الناشئ عن الجريمة فهو قد اشترط في الضرر شروطاً  
عدة ، ولذلك اذا تخلف شرط منها فعلى المحكمة أن تحكم بعدم اختصاصها  
بنظر الدعوى المدنية . وكذلك الحال بالنسبة للموضوع فقد قصره  
المشرع على المطالبة بالتعويض فيتمتع أيضاً على المحكمة أن تحكم بعدم  
اختصاصها بنظر الدعوى المدنية . أما تخلف أحد الشروط الخاصة  
بالمدعى عليه فإن المحكمة لا تحكم بعدم الاختصاص بها بل بعدم قبول  
الدعوى .



ومن هنا يتعين أن تفرق بين اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية وبين قبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية .

فالاختصاص يتعلق بولاية المحكمة بالفصل في الدعوى ، أما قبول الدعوى فهو يتوقف على الشروط التي تطلبها المشرع لكي يمكن للمحكمة المختصة أن تفصل في الموضوع .

نخلص من ذلك إلى أن شروط اختصاص المحكمة الجنائية بالدعوى المدنية ما هي إلا توافر الشروط الخاصة بالسبب والشروط الخاصة بموضوع الدعوى المدنية ، أما الشروط الخاصة بقبول الدعوى فهي أن تكون قد توافرت في الخصوم وفي الإجراءات التي بوشرت في الدعوى ما يتطلبه المشرع من شروط .

وجدير بالذكر هنا أن ولاية المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية مقصورة على المحاكم الجنائية العادية ، أما المحاكم الاستثنائية فلا تختص بنظر الدعوى المدنية ، اللهم إلا إذا نص المشرع على ذلك صراحة .

## البحث الأول

### في

### سبب الدعوى المدنية

### الضرر الناشئ عن الجريمة

١ - شروط الضرر : أولا : أن تكون هناك جريمة قد

- وقعت . ٢ - ثانيا : أن يكون هناك ضرر قد تحقق .  
٣ - ثالثا : أن يكون الضرر ناشئا عن الجريمة مباشرة .  
٤ - الدفع بانتفاء رابطة السببية المباشرة . ٥ - اثر انتفاء شرط من شروط السبب في الدعوى المدنية . ٦ - الاستثناء الخاص بالادعاء المدني من التهم .

### ١ - شروط الضرر :

لقد عبر المشرع عن السبب في الدعوى المدنية بالنص على أن لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية ( م ٢٥١ إجراءات ) .

ويستفاد من ذلك أنه لكي يقوم السبب في الدعوى المدنية يلزم توافر شروط ثلاث : الأولى : أن تكون هناك جريمة قد وقعت من المتهم ، الثاني : أن يكون هناك ضرر قد تحقق ، الثالث : أن يكون الضرر ناشئا عن الجريمة أى أن يكون بين الجريمة والضرر علاقة مادية مباشرة .

الشرط الأول : أن تكون هناك جريمة قد وقعت من المتهم :

أولا - وقوع الجريمة :

إذا كانت الدعوى المدنية يختص بها القضاء الجنائي استثناء فلانها تعد سببا لها في الجريمة التي يختص هذا القضاء أصلا بنظرها ، ومعنى ذلك أنه لا اختصاص للقضاء الجنائي إذا لم يكن الفعل الذي سبب الضرر قد توافرت فيه عناصر الجريمة . فالفعل غير المشروع مدنيا لا يحق المطالبة بالتعويض عنه أمام المحاكم الجنائية إلا إذا كان أيضا غير مشروع جنائيا (١) . ذلك أن الدعوى المدنية المنظورة أمام المحكمة الجنائية تكون تابعة للدعوى الجنائية المرفوعة أمام ذات المحكمة . ولذلك إذا كان الفعل لا يكون جريمة قلن ترفع به الدعوى العمومية وبالتالي لن تختص المحكمة الجنائية به .

ولا يكفي أن يكون الضرر ناشئا عن جريمة ، بل يلزم في هذه الجريمة أن تكون قد حركت بشأنها الدعوى العمومية ، فإذا لم تكن الدعوى العمومية قد حركت فلا يجوز الادعاء المدني أمام المحكمة الجنائية باعتبار أن الدعوى المدنية تتبع الجنائية ، اللهم إذا كان جائزا الادعاء المباشر بصدها وتوافرت شروطه . ومعنى ذلك أنه لا اختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى تعويض عن وقائع لم ترفع بها الدعوى العمومية (٢) .

---

(١) ويستوى أن تكون الجريمة هي جنابة أو جنحة أو مغالفة ، كما يستوى أن تكون من جرائم الضرر أو من جرائم الخطر . نقض ابطلاني دائرة ثالثة ١٨ أكتوبر ١٩٦١ ، النقض الجنائي ١٩٦٢ ، ١٦١ ، ر م ٢٦٥ ، دائرة ثالثة ٦ يولي ١٩٦٢ ، العدالة الجنائية ١٩٦٣ - ج ٣ ، ٤١٢ ، رقم ٤٦٠ .  
(٢) نقض ١٦ مايو ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام س ١٨ ، رقم ١٣٠ وفيه قضيت المحكمة بأنه إذا ما كان آخر الذي لحق بها ( المدعية المدنية ) والذي جعله الحكم أساسا للقضاء بالتعويض لم ينشأ عن جريمة النصب التي دين

ولكن ما المقصود بالجريمة هنا ، هل يلزم أن تكون الجريمة مقوفاة  
الأركان أى ركنها المادى والمعنوى ، أم أن المشرع قصد بالجريمة هنا  
الواقعة غير المشروعة المكونة للركن المادى فقط ؟

ذهب جانب من الفقه الى أنه يشترط لى انعقد الاختصاص للحكمة  
الجنائية بنظر الدعوى المدنية أن يكون الفعل مكونا لجريمة منوارة  
للأركان فى ركنها المادى والمعنوى ، فإذا تخلف الركن المعنوى فلن تكون  
بصدد جريمة ويتمين على المحكمة أن تحكم بالبراءة فى الدعوى الجنائية  
وبعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية (١) .

غير أن هذا الرأى على وجاهد لا يمكننا التسليم به . ذلك أن المشرع  
اذ أباح للمضروور من الجريمة رفع الدعوى المدنية الى المحكمة المنظورة  
أمامها الدعوى الجنائية لم يشترط تلازما بين المسؤولية الجنائية والمسئولية  
المدنية اذ أن قواعد الاثنتين مختلفة . ولذلك فقد اكتفى بأن تكون هناك  
جريمة قد وقعت من المدعى عليه وهو المتهم ، وهذا يكفى لى تختص  
المحكمة بنظر الدعوى المدنية الناشئة عن هذه الجريمة بغض النظر عن  
مسئولية الجانى أو انعدام مسئوليته . فانعدام المسئولية لا ينفى عن الفعل  
المرتكب الصفة غير المشروعة اذ أنه يظل جريمة فى نظر القانون (٢) . وهذا  
فضلا عن أن المشرع حينما يستخدم تعبير جريمة فى قانون الاجراءات  
الجنائية انما يقصد فقط الواقعة غير المشروعة المكونة للركن المادى المكون  
للجريمة . أما مسئولية الجانى عن هذه الواقعة غير المشروعة فيبحثها  
القاضى بمناسبة الدعوى الجنائية ، كما انه يبحث مسئولية المدنية بناء

---

الطعن بها وانما نشأ عن التعرض لها فى ملكيتها وهو فعل وان اتصل بالواقعة  
الجنائية المكونة الجريمة النصب الا أنه غير محمول عليها مما لا يجوز الادعاء  
أمام المحكمة الجنائية لانتفاء علة التبعية التى تربط الدعوى المدنية بالدعوى  
الجنائية ويكون الحكم فى هذا النطاق وحده قد اخطأ فى تطبيق القانون .

(١) أحمد فتحى سرور ، المرجع السابق ، ص ٢٦٧ .

(٢) قارن ايضا نقض ٤ نوفمبر ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام ص ١٩ ، ٩٠٤  
رقم ١٧٩ .

على الدعوى المدنية المرفوعة تبعا لها . والقول بغير ذلك معناه أنه في جميع الأحوال التي يقضى فيها بالبراءة يتمتع الحكم بالتعويض للمضروب من الجريمة الذي ادعى مدنيا أمام المحكمة الجنائية . وهذا لا يتفق الفرض الذي من أجله منح المشرع المحكمة الجنائية سلطة الفصل في الدعوى المدنية ، كما لا يتفق ونص القانون الذي قضى صراحة في المادة ٣٠٩ إجراءات بأن كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدمى بالحقوق المدنية أو المتهم . ولم يعدد المشرع نوع الحكم الفاصل في الموضوع . فقصره على أحوال الادانة هو تقييد لم ينص عليه المشرع ويتنافى مع الحكمة من اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية (١) .

غير أنه يلاحظ أنه ليس للمحكمة الجنائية أن تقضى في الدعوى المدنية المرفوعة تبعا للدعوى الجنائية في حالة الحكم بالبراءة المؤسسة على أن الفعل لا يكون جريمة في ركنها المادي . ويتعين على المحكمة في هذه الحالة أن تحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية ، كما سنرى أكثر تفصيلا .

---

(١) ولطبقا لذلك قضت محكمة النقض بأن الحكم بالتعويض غير مرتبط بالحكم بالمعقوبة فيمكن الحكم به ولو قضى بالبراءة بشرط ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أو على عدم صحتها أو على عدم ثبوت استنادها إلى المتهم . بقضى ٤ أبريل ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام س ١٨ ، ٤٩٢ ، رقم ٩٣ .

ولذلك فإن الحق في جانب المحكمة العليا حيث قضت بأنه « إذا كانت المحكمة قد بنت حكمها برفض الدعوى المدنية على انتفاء المسؤولية الجنائية بسبب عدم توافر القصد الجنائي فإن هذا لا يكفي وحده لعدم المسؤولية المدنية لأن الخطأ المدني هو خروج على ما يقتضيه الحرس والعقل . أما الخطأ الجنائي فهو مخالفة الإنسان لأي نص أمر أو ناه في قانون العقوبات وكل خطأ جنائي في ذاته خطأ مدني والعكس ليس بصحيح وهي بذلك محصورة بنصوص اللوائح والقوانين . أما الأخطاء المدنية فلا حصر لها » . وانتهت المحكمة إلى أنه طالما لا يوجد تناقض بين الحكم المدني الذي قضى بالتعويض والحكم الجنائي الذي قضى بالبراءة فيجوز في حالة الحكم بالبراءة أن يحكم على المتهم بالتعويض دون أن ينطوي هذا الحكم على تعارض مع الحكم الجنائي .

محكمة عليا ٢٢ مارس ١٩٥٨ ، قضاء المحكمة العليا ، ج ٢ ، ص ١٢٦ ، رقم ٦ .

والرأى الذى قول به يتلقى ما وقع فيه أنصار الرأى الأول من تضارب حينما تعرضوا لمسألة ما اذا تبين للمحكمة بعد التحقيق أنه لا مسئولية جنائية لانعدام الركن المعنوى أو لتوافر سببا من أسباب الانعدام الأخرى . فقد ذهب هذا الرأى الى وجوب الفصل أيضا في الدعوى المدنية . بينما اذا تبين للمحكمة من الوهلة الأولى أن الركن المعنوى منتف فتحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية .

وهذا التضارب بين حكم الترضين لا يجد أساسا له من القانون .  
فلمحكمة الجنائية اما أن تكون مختصة بالفصل في الدعوى المدنية واما ألا تكون . سواء تبين لها ذلك في المرحل الأولى من نظر الدعوى أم بعد التحقيق فيها .

وفي الواقع أن جميع الأحكام التى استشهد بها أنصار الرأى المعارض في التذليل على تأييده انما هي أحكام تتعلق بالحكم بالبراءة المؤسس على انتفاء صفة التجريم عن الفعل المرتكب بحيث أنه لا يقوم به الركن المادى المكون للجريمة . ومن ذلك مثلا حكم النقض الذى جاء به أنه « اذا كانت المحكمة قد أسست حكمها بالبراءة على عدم وجود جريمة في الواقعة المرفوعة عنها الدعوى العمومية وأن النزاع بين المدعى بالحقوق المدنية وبين المتهم هو نزاع مدنى بحث يدور حول قيمة ما تسلمه المتهم من قود وما ورد له من أدوية تنفيذا للاتفاق الحاصل بينهما ، وإن هذا النزاع لم يصف بعد ، فإن مقتضى هذا الذى قالته كان يتعين حتما أن يكون فصلها بالنسبة للدعوى المدنية بعدم اختصاصها بنظرها ، ما دامت هذه المحكمة قد فصلت في الدعوى العمومية بالبراءة (١) » .

وقضت أيضا ذات المحكمة بأنه متى كان الواضح مما أثبتته المحكمة المظنون فيه أن إخلال المتهم بالتعاقد الذى يدعيه الطاعن لا تتكون به جريمة النش المرفوعة بها الدعوى ، فإن قضاءه بالبراءة اعتمادا على هذا

---

(١) نقض ٢٨ فبراير ١٩٥٠ ، مجموعة أحكام النقض س ١ ، رقم ١٢٢ .

السبب يترتب عليه عدم اختصاص المحكمة بالفصل في الدعوى المدنية (١). كما حكمت أيضا بأنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت أصلا على الطاعن تمويضا عن الضرر الذي أصاب المطعون ضده من جريمة القتل الخطأ التي كانت مطروحة أمام محكمة الجنح للفصل فيها ، وكانت محكمة الجنح قد استظهرت أن الطاعن لم يرتكب تلك الجريمة إذ لم يرتكب خطأ أو إهمالا ، ولكنها مع ذلك حكمت عليه بالتمويض على أساس قدم البناء وما افترضته المادة ١٧٧ من القانون المدني المصري من خطأ حارس المبنى ، فإنها تكون قد جاوزت حدود ولايتها (٢) . ومن استقراء هذه الأحكام جميعها يبين أن الحكم بعدم الاختصاص المبني على حكم البراءة قد أسس على انتهاك الوجود القانوني للجريمة في ركنها المادي وليس في ركنها المنوي .

خلاصة القول اذن هو أنه يجب لاختصاص المحكمة الجنائية بالدعوى المدنية أن تكون هناك جريمة قد وقعت في ركنها المادي وأن تكون قد حركت فيها الدعوى .

وفي حالة تخلف هذا الشرط يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة الجنائية وليس الحكم بعدم قبولها . إذ أن عدم القبول يفترض أن المحكمة الجنائية مختصة بينما في فرضنا هذا لا تكون مختصة بنظر الدعوى المدنية .

#### ثانيا - ثبوت ارتكاب الفعل من قبل المتهم :

لا يكفي لتوافر السبب في الدعوى المدنية أن تتحقق المحكمة من وقوع الجريمة في ركنها المادي بل يلزم فوق ذلك أن تتحقق المحكمة من أن الجريمة التي وقعت قد أتاها المتهم المرفوعة عليه الدعوى الجنائية . وذلك لأن الحكم في الدعوى المدنية يظهر في مواجهة المتهم المرفوعة عليه الدعوى الجنائية ومن ثم يلزم أن يكون هو الذي أتى الفعل المكون

(١) قاض ٢٥ مايو ١٩٥٩ ، مجموعة الأحكام س ١٠ ، رقم ١٢٥ .

(٢) قاض ٢٥ مايو ١٩٥٤ ، مجموعة الأحكام س ٥ ، رقم ٢٢٥ .

• للجريمة . ولذلك فإن براءة المتهم المؤسسة على عدم ارتكابه الفعل المكون للجريمة يترتب عليها وجوب الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية (١) .

وبناء عليه قضت محكمة النقض بأن المحكمة الجنائية لا اختصاص لها بالحكم بالتعويض عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذي تحاكمه مهما يكن قد صح عندها أنها وقعت من غيره ، مادام هذا الغير لم تقم عليه الدعوى بالطريق القانوني (٢) . كما قضت بأنه إذا تبين للمحكمة أن الحق المدعى به عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة لم يثبت صلة المتهم به ، سقطت الدعوى التابعة بحالتها التي رفعت بها مهما يكن قد صح عندها أن الجريمة وقعت من غيره ما دام المسؤول الحقيقي عن الحادث لم يمين ولم ترفع عليه الدعوى بالطريق القانوني (٣) .

٢ - الشرط الثاني : أن يكون هناك ضرر قد تحقق :

تقوم الدعوى المدنية على المطالبة بالتعويض . والتعويض لا يكون إلا بناء على ضرر قد تحقق .

وهذا الشرط مستفاد من صريح عبارة المشرع الذي قضى بأن « لن لحقه ضرر من الجريمة » ، فضلا عن أن هذا الشرط يتفق وطبيعة الدعوى المدنية .

**تعريف الضرر :** الضرر هو الأذى الذي يصيب الشخص في حق من حقوقه الشخصية أو المالية أو في مصلحة يحميها القانون .

ومفاد ذلك أن الضرر يمكن أن يكون ماديا كما يمكن أن يكون معنويا .

والضرر المادي هو الذي يصيب الشخص في حق من حقوقه المالية المتعلقة بالذمة ، بينما يكون معنويا إذا أصابه في حق من الحقوق غير

---

(١) قارن تقضى ٤ إبريل ١٩٦٧ ، س ١٨ ، رقم ٩٢ ، تقضى ٤ نوفمبر ١٩٦٨ ، س ١٩ ، رقم ١٧٩ .

(٢) تقضى ١١ نوفمبر ١٩٦٩ ، مجموعة التواعد ج ٧ ، رقم ٢٢٤ .

(٣) تقضى ٥ مارس ١٩٦٣ ، مجموعة الأحكام س ١٤ ، رقم ٣٦ .

(٢٢ - الإجراءات الجنائية ج ١)

المالية والتي تتعلق فقط بشخص صاحبها . وقد استقر الرأي في الفقه والتضاء منذ زمن بعيد على أن الضرر المادى والمعنوى يمكن تعويضهما بغير تفرقة بينهما . وقد نصت التشريعات المعاصرة في معظمها على ذلك المبدأ . والخلاف الآن ينحصر فقط في مدى إمكان انتقال الحق في التعويض عن الضرر الأدبى الى الورثة والرأى مستقر تقريبا في الفقه على عدم جواز الحق في تعويض الضرر الأدبى الى الورثة . بل ان المشرع المدني حدد الأشخاص الذين يحق لهم التعويض عن الضرر الأدبى الناتج عن القتل غير المشروع المتمثل في الوفاة ، وقصر الحق في المطالبة بالتعويض عن هذا الضرر المتمثل فى الألم من فقد المصاب بالزوج والأقارب للدرجة الثانية . وفى هذه الحالة يكون التعويض عن ضرر شخصى أصاب الزوج أو الأقارب للدرجة الثانية وليس تعويضا عن الضرر الذى أصاب المتوفى اذ أن الضرر الأدبى لا ينتقل بالوراثة . وهذا أيضا هو ما حكمت به المحكمة العليا الليبية حين قضت بأن « صفة الوراثة لا ترشح للتعويض وانما الذى يرشح للتعويض هو الضرر ماديا كان أو أدبيا أو كليهما وعلى المحكمة أن تبين فى عناصره التى اتخذتها أساسا لتقديرها - وذلك لأن المادة ٢٢٤ اجراءات جنائية ( المقابلة للمادة ٢٥١ مصرى ) وقد أجازت هذا التدخل « لمن لعته الضرر من الجريمة » أما الورثة فهى صفة تطبق صاحبها الحق في المطالبة بقدر معين مما يكون المورث قد خلفه من تركة قبل وفاته « (١) . كما قضت محكمة النقض المصرية بأن الضرر للمادى والأدبى سياتى فى إيجاب التعويض لمن أصابه شيء منهما ، وتقدير كل منهما خاضع لسلطة محكمة الموضوع ولذلك فإن تعويض الوالد عن فقد ابنه لا يعتبر تعويضا عن

---

(١) محكمة عليا ٩ يناير ١٩٥٧ ، مجموعة القواعد ، ج ١ ، ٨١ ، رقم

٢٨ ، ١٦ مارس ١٩٥٥ ، مجموعة القواعد ، ج ١ ، ١٤٦ ، رقم ١٠ .



ضرر محتمل الحصول في المستقبل اذ مثل هذا التعويض انما يحكم به عن فقد الوالد وما يسببه هذا الحادث من لوعة للوالد على أى حال (١) .

أما التعويض عن الضرر الأدبي فيمكن أن ينتقل الى الورثة متى دخل في عناصر الذمة المالية للمورث وتحول الى حق مالي ويكون ذلك مثلا اذا صدر حكم للمورث بقيمة التعويض أو تم تحديده بمقتضى اتفاق أو طالب به المورث أمام القضاء (٢) . ولعل هذا هو ما عنته محكمة النقض في حكمها الذى قضت فيه بأن الحق الشخصى في التعويض وان كان الأصل انه مقصور على المضرور الا أنه يجوز أن ينتقل الى غيره . ومن ينهم الورثة بوصفهم خلفه العام (٣) .

ويشترط في الضرر المكون لسبب الدعوى المدنية أن يكون محققا . ويكون الضرر كذلك اذا كان قد تحقق فعلا أو كان تحققة في المستقبل حتما لتوافر الأسباب المؤدية اليه حتما في الحاضر . ومثال الضرر المحقق الوقوع الاصابة بالماحة فهي بالنسبة للآثار المترتبة عليها مستقبلا يعتبر الضرر بنقضها محقق الوقوع ومثال فقد البصر مثلا أو فقد أى عضو آخر من أعضاء الجسم فيترتب عليه العجز المستقبل بالضرورة .

وإذا كان الضرر محتملا أى يعتمل وقوعه كما يعتمل عدم وقوعه

---

(١) تقضى ٧ نوفمبر ١٩٦١ ، مجموعة الاحكام س ١٢ ، رقم ١٨٠ ، وانظر أيضا تقضى ايطالى الدائرة الموصية المدنية ، ٢ يوليو ، المسألة الجنائية ١٩٥٧ ج ٥٢ .

(٢) وفي هذا تقول محكمة النقض ان الاصل في التعويض عن الضرر المادى انه اذا ما ثبت الحق فيه للمضرور فانه ينتقل الى خلفه فيستطيع وارث المضرور ان يطالب بالتعويض الذى كان لمورثه ان يطالب به لو بقى حيا اما التعويض عن الضرر الادبى الذى يصيب المجنى عليه فانه شخصى مقصور على المضرور نفسه فلا ينتقل الى الغير طبقا للمادة ٢٢٢ مدنى ( مصرى ) الا اذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب به الدائن أمام القضاء والا فانه لا ينتقل الى ورثته ، بل يزول بموته . تقضى ٨ ابريل ١٩٦٨ ، س ١٩ ، رقم ٨٠ .

(٣) تقضى ٢ يوليو ١٩٦٠ ، مجموعة الاحكام س ١١ ، رقم ٢٩ .

فلا يجوز التعويض عنه وبالتالي يتعين على المحكمة في هذه الحالة أن تحكم برفض الدعوى المدنية (١) .

وقد يثور التساؤل بالنسبة للضرر المتبطل في تقويت الفرصة . ولا شك أن تقويت الفرصة هو في حد ذاته ضرر يمكن التعويض عنه ، أما الأضرار الأخرى التي قد تنجم عن تقويت الفرصة فهي تعتبر أضرارا محتملة لا يجوز التعويض عنها (٢) . ومثال ذلك فقد فرصة دخول الامتحان بالنسبة للنجاح وفقد فرصة الطعن في الحكم بالنسبة للحكم في صالح الطاعن وهكذا . ولذلك حكم بأنه لا حق لأخوة المجنى عليه إذا كانوا أطفالا صفارا في المطالبة بتعويض عن وفاته على أساس أنه هو الذي كان سيتولى أمرهم بعد وفاة والدهم لأن هذا مجرد احتمال لا يصلح لأن يكون أساسا للتعويض (٣) .

ومتى كان الضرر محققا سواء أكان قد تحقق فعلا أو كان تحمفه في المستقبل مؤكدا جاز التعويض عنه . ويعق للمضروب في الضرر المحقق مستقبلا أن يطلب تعويضا مؤقتا إذا لم يكن من الممكن تحديد قيمة التعويض كاملة عن الضرر . وله بعد ذلك أن يلجأ إلى المحكمة المدنية لتقدير التعويض الكامل عند تحقيق الأضرار المستقبلية .

### ٢ - الشرط الثالث : أن يكون الضرر ناشئا عن الجريمة مباشرة :

لا يكفي أن تكون هناك جريمة ثبت ارتكابها من قبل المتهم وانما يلزم فوق ذلك أن يكون الضرر قد ارتبط بالجريمة برابطة سببية مباشرة . فلا يكفي بمجرد وجود علاقة سببية أي كانت بل لابد أن تصف هذه العلاقة بصفة معينة وهي الباشرة . ولا شك أن في هذا قيد لسلطة المحكمة الجنائية في نظر الدعوى المدنية الناشئة عن الجريمة . غير أنه في هذا القيد تكمن الحكمة من الاستثناء الخاص بجواز نظر الدعوى المدنية

---

(١) في ذات المعنى نقض مصري ٢ ديسمبر ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام ص ١٩ ، رقم ٢١١ .

(٢) انظر أيضا أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ٢٧٤ .

(٣) نقض ١٩ نوفمبر ١٩٣٤ ، مجموعة القواعد ج ٢ ، ٣٩٠ .

من قبل المحكمة الجنائية (١) - فالمشروع لم يرد أن تعرض تلك المحكمة للدعوى المدنية الا في الأحوال التي يكون فيها الضرر ناشئاً مباشرة عن الجريمة التي تختص بنظرها حتى لا يترتب تأخير في الفصل في الدعوى الجنائية بسبب التحقق من توافر رابطة السببية .

ومما ينبغي ملاحظته أنه ليس معنى اشتراط أن يكون الضرر قد نشأ عن الجريمة مباشرة لاختصاص المحكمة الجنائية أن المضرور الذي لا يتوافر في ضرره هذه الصفة لاحق له في التعويض . فهذا الشرط هو فقط لتقرير اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية الناشئة عن الجريمة ولذلك يحق له اذا لم يتوافر هذا الشرط أن يلجأ الى القضاء المدني ليحكم له بالتعويض .

ولذلك فإن القاضى الجنائى في بحثه لعلاقة السببية بين الضرر والجريمة لا يجب عليه أن يراعى القواعد الخاصة ببحث السببية الجنائية . فهذه الأخيرة لا يلزم أن تتوافر فيها صفة المباشرة وانما يكتفى فيها بالا يكون هناك عامل آخر قد تدخل بين السلوك والنتيجة وكان كافياً بفروده لتحقيقها . وهذا ما قصده المحكمة العليا بقولها : ينبغي لمساءلة الجاني في الجريمة أن تتوافر علاقة السببية بين فعله أو امتناعه وبين الضرر أو الضرر الذي يترتب عليه وجود الجريمة فإذا توافرت هذه العلاقة بطريق مباشر أى دون تدخل أسباب أخرى فإن الجاني يكون مسئولاً عن الجريمة (٢) . فالسببية الجنائية يكتفى فيها بأن يكون السلوك الاجرامى لا يمكن أن توجد النتيجة بدونه . وفي هذا تقول المحكمة العليا بأن القاعدة لتحديد رابطة السببية بين الخطأ والقتل أو الجرح هو عدم تصور وقوع القتل أو الجرح بدون ذلك الخطأ بحيث يكفى الا تصور حصول القتل أو الجرح بدون وجود الخطأ حتى تتوافر السببية (٣) .

(١) قضاى ١٦ مايو ١٩٦٧ ، مجموعة احكام النقض س ١٨ ، رقم ١٣٠ .

(٢) محكمة عليا ٢٧ يونيو ١٩٥٦ ، قضاء المحكمة العليا ، ج ١ ، ص ٤٣٣ ، رقم ١٠٠ .

(٣) محكمة عليا ١٤ مارس ١٩٥٩ ، قضاء المحكمة العليا ج ٢ ، ص ٢٠٢ ، رقم ١ .

وإذا لم يكن الضرر المباشر أى علاقة السببية المباشرة بين الجريمة والضرر يمكن الرجوع في تعديدها الى السببية المدنية التى هى أوسع من هذه الرابطة ولا الى السببية الجنائية التى هى بدورها تشمل نطاقاً أوسع من صفة المباشرة ، فما هو المقصود بهذا الشرط في مجال اختصاص القاضى الجنائى بالدعوى المدنية ؟

ليس فى الفقه أو القضاء نظرية متكاملة لعلاقة السببية المباشرة كشرط لاختصاص القاضى الجنائى بالدعوى المدنية • كل ما هناك هو تطبيقات للمحاكم تتخذ منها العلاقة المباشرة بين الجريمة والضرر الناشئ عنها •

والرأى عندنا انه يمكن القول بتوافر السببية المباشرة كلما كانت الجريمة التى وقعت هى الحلقة الأخيرة من سلسلة السببية بالنسبة للضرر المتحقق • وتطبيقاً لذلك لا يجوز أن تختص المحكمة الجنائية بالحكم فى التعويض عن الاتلاف بالنسبة لجريمة قتل نتيجة تصادم سيارتين • فالاتلاف هنا وإن استوجب التعويض المدنى نتيجة خطأ السائق إلا أنه لم ينشأ عن جريمة القتل الخطأ وإنما نشأ عن التصادم • كذلك أيضاً ليس للمحكمة أن تقضى بالتعويض المترتب على المسؤولية العقدية بمناسبة ظهريها لجريمة خيانة الأمانة • فالتعويضات الناشئة عن المسؤولية العقدية لا تختص بها المحاكم الجنائية حتى ولو كانت متصلة بجرائم مقامة عنها الدعوى الجنائية لأن الضرر الناشئ عن الاخلال بهذه المسؤولية لا يعتبر ناشئاً مباشرة عن الجريمة (١) •

كذلك ليس للمحاكم الجنائية أن تقضى بالتعويض عن الأضرار الناشئة بناء على علاقة بين المدعى المدنى والمجنى عليه فى الجريمة والتي تحققت بمناسبة ارتكاب الجريمة • ومثال ذلك ما طلبه شركة التأمين من تعويض بمناسبة جريمة قتل خطأ ظهير ما تلتزم به من مبلغ تأمين يدفع لورثة المتوفى

---

(١) وأنظر أيضاً فى عدم اختصاص المحكمة الجنائية بالدعوى المدنية المرفوعة من تلبية الصيادلة وتقابة الاطباء من جرائم مزاوله مهنة دون ترخيص وجرائم اساءة استعمال المهنة ، محكمة بولونيا ٢٠ مارس ١٩٥٧ ومحكمة يستونيا • نوفمبر ١٩٥٧ ومشار اليهما فى مجموعة لانتزى ص ٨٥٠ •

بناء على عقد التأمين ، وكذلك ما تطلبه الحكومة من مصاريف العلاج التي اقتصتها على أحد موظفيها بسبب الجريمة . ولا يقبل من الحكومة مطالبة المتهم أمام المحكمة الجنائية بما ستدفعه لأرملة القتيل (١) .

كذلك لا يجوز للمحكمة الجنائية أن تقضى في جريمة الشيك بدون رصيد للمستفيد بقيمة الشيك باعتباره تعويضاً عن الجريمة إذ أن هذا يخرج عن ولاية المحكمة الجنائية ، إذ أن الحكم به ليس تعويضاً عن ضرر ناشئ عن الجريمة وإنما هو قضاء بدين سابق على تحرير الشيك الذي تقوم به الجريمة وإن كان يجوز للمحكمة أن تقضى بالتعويض عن الضرر الناشئ عن عدم صرف قيمة الشيك إن وجدت أضرار .

ولا يجوز للمحكمة الجنائية أن تقضى بالتعويض إلا بناء على الخطأ الشخصي وليس بناء على أحكام المسؤولية المفترضة وذلك إذا اتهمت المحكمة إلى عدم توافر السلوك الإجرامي المستوجب للعقاب في الدعوى الجنائية . ومثال ذلك أن تبرئ المحكمة المتهم من تهمة القتل الخطأ لعدم توافر سلوك يتصف بالإهمال أو الخطأ ثم تحكم عليه بالتعويض بناء على ما افترضه المشرع من خطأ حارس المبنى (٢) .

وقد حكم بأنه إذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم بتهمة قيادة سيارة دون أن يكون حاصلًا على رخصة قيادة بسرعة وعلى يسار الطريق ، فتدخل الطاعن مدنياً بحق مدني للمطالبة بقيمة التلف الذي أصاب سيارته ، وكان الضرر الذي أسس عليه دعواه لم ينشأ مباشرة عن المخالفة موضوع الدعوى الجنائية وإنما نشأ عن اتلاف السيارة فإن المحكمة لا تكون مختصة ، ذلك إن الدعوى العمومية إنما تقوم على مخالفة لائحة السيارات، وهي مخالفة لا تنتج بذاتها ضرر للطاعن ، أما الضرر الذي أصابه فناشئ عن واقعة اتلاف السيارة وهي لم ترفع بها الدعوى الجنائية — متى كان ذلك فإن الفعل المكون للجريمة لا يكون هو

---

(١) نقض إيطالي ٢٧ أكتوبر ١٩٥٠ ، المدالة الجنائية ١٩٥١ ، ج ٣ ، ٩٣ ، رقم ٤٨ .

(٢) نقض ٢٥ مايو ١٩٥٤ ، مجموعة أحكام النقض س ٥ ، ص ٧٠٧ ، رقم ٣٥ .

السبب في الضرر الذي أصاب الطاعن ، وانما ظرفا ومناسبة لهذا الضرر ، وتكون المحكمة الجنائية اذ قضت برفض الدعوى باعتبارها مختصة بنظرها قد جاوزت اختصاصها (١) .

كما حكم بأنه متى كان التعويض في الدعوى المدنية المرفوعة من المدعية بسبب ما لحق سيارتها من أضرار نشأت عن مصادمة سيارة المتهم لها ، لا بسبب ذات الفصل المكون للجريمة التي رفعت عنها الدعوى العمومية ، وهي جريمة القتل والاصابة الخطأ فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه (٢) .

وجدير بالذكر أن شركة التأمين ليستمن بين المسؤولين عن الحقوق المدنية ، لأن مسؤوليتها تقوم على أساس آخر هو الالتزامات الناشئة عن عقد التأمين المبرم بينها وبين المتعاقد معها ، أما الفعل الضار فانه لا يعتبر في هذه الصورة سببا مباشرا لمطالبة الشركة . فالضرورة لا يطلب شركة التأمين بتعويض عن الفعل الضار ، بل يطلبها بتنفيذ عقد التأمين . والتأمين الاجباري لم يغير المسؤولية العقدية لشركة التأمين (٣) ومع ذلك فقد أجاز المشرع ادخال المؤمن لديه وذلك بمقتضى التعديل الذي جاء به القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل المادة ٢٥٣ اجراءات .

وحكم أيضا بأن ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة الى الحكم بالتعويضات المدنية هي ولاية استثنائية تقتصر على الدعوى الجنائية ومتصل بها اتصالا مباشرا ولا تعداها الى الأفعال الأخرى غير المحمولة على الجريمة ولو كانت متصلة بالواقعة التي تجري المحاكمة عنها لانتفاء علة التبعية التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية (٤) .

---

(١) نقض ٩ يونيو ١٩٥٣ ، مجموعة احكام النقض س. ٥ ، ١٦١ ، رقم ٣٤٥ .

(٢) نقض ٥ يناير ١٩٥٤ ، مجموعة احكام النقض س. ٥ ، ٢١٥ ، رقم ٧٣ .

(٣) ٢١ فبراير ١٩٦١ ، مجموعة احكام النقض ، س ١٢ ، رقم ٤٧ . رقم ١٢٠ .

(٤) نقض ١٦ مايو ١٩٦٧ ، مجموعة احكام النقض ، س ١٨ ، ٦٦٧ ،

كما حكم بأنه لا يجوز الادعاء المدني أمام المحاكم الجنائية بناء على دعوى جنائية مرفوعة على المتهم لارتكابه جريمة الاعتیاد على الاقتراض بالربا ألقاحش ولا تختص المحكمة الجنائية هنا بالدعوى المدنية حتى ولو كان المقترض قد تعددت منه الأفعال المكونة للمادة والجريمة . ذلك أن الضرر الذى أصابه ليس ناشئا مباشرة عن الجريمة لأن هذه الأخيرة تقوم على ركن الاعتیاد الذى هو بطبيعته حالة معنوية لا يترتب عليها أى ضرر مباشرة (١) .

ولا تختص المحاكم الجنائية بنظر دعوى الضمان . وقد نص المشرع صراحة على ذلك فى المادة ٢٥٣ من قانون الاجراءات الجنائية فى فقرتها الأخيرة حيث جاء بها « لا يجوز أمام المحاكم الجنائية أن ترفع دعوى الضمان ، ولا أن يدخل فى الدعوى غير المدعى عليهم بالحقوق المدنية والمسئولين عن الحقوق المدنية » .

والمشرع اذ حظر رفع دعوى الضمان أو ادخال غير المدعى عليهم والمسئولين عن الحقوق المدنية فلأن هذه الدعوى مدنية بحتة ولا علاقة لها بالجريمة موضوع الدعوى الجنائية . فشرط السببية المباشرة بين الجريمة والضرر المستوجب التعويض ينتمى فى هذه الحالة . فالمشتري حسن النية لشيء متحصل من جنابة أو جنحة لا يجوز له رفع دعوى الضمان أمام المحكمة الجنائية التى تحاكم البائع المتهم بالسرقة مثلا . وكذلك لا يجوز أن تختص المحكمة الجنائية بنظر دعوى المشتري الخاصة بضمان العيوب الخفية بنسابة محاكمة البائع عن جريمة الفش التجارى أو التدليس .

فالتعويض هنا غير مستوجب عن ضرر ناشئ عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية وانما على العلاقة المدنية القائمة بين المشتري والبائع التى تحكمها قواعد القانون المدني .

(١) ٢ مارس ١٩٦٤ ، مجموعة أحكام النقض ، ص ١٥ ، ١٦٦ . ٣٤

نخلص من كل ما سبق الى أن المحكمة الجنائية لا تختص بنظر الدعوى المدنية الا حيث يكون الضرر المستوجب للتعويض يتجدد مصدره مباشرة له في الجريمة ذاتها ، ولم تكن الجريمة مجرد ظرف أو مناسبة وانما سببا للضرر (١) .

#### ٤ - الدفع باعتقاده رابطة السببية المباشرة :

طلبا أن السببية المباشرة هي شرط أساسي في الضرر المكون لسبب الدعوى المدنية حتى يتحدد اختصاص المحاكم الجنائية بنظرها ، فان تخلف هذا الشرط يؤدي الى تخلف اختصاص هذه المحاكم بنظر الدعاوى المدنية ولا شك أن اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعاوى المدنية الناشئة من الجريمة هو أمر متعلق بالنظام العام لتعلقه بولاية المحاكم ذاتها . يترتب على ذلك أن الدفع بانتفاء السببية المباشرة بين الضرر والجريمة هو دفع متعلق بالنظام العام يجب على المحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها ، كما يجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض - غير أنه في هذه الحالة اذا كان يترتب على الدفع اجراء تحقيق موضوعي فلا يقبل لأول مرة أمام هذه المحكمة نظرا لخروج ذلك عن ولايتها .

#### ٥ - اثر انتفاء شرط من شروط السبب في الدعوى المدنية :

أن الشروط الثلاثة السابق عرضها لا بد من توافرها مجتمعة لكي يتحدد اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة تبعا للدعوى الجنائية . ويترتب على ذلك أن تخلف أي شرط من هذه الشروط ينفي ولاية المحكمة بنظر الدعوى المدنية ويتمتع على المحكمة أن تحكم بعدم اختصاصها .

ويستوي أن تكون المحكمة قد استظهرت تخلف شرط من هذه الشروط في بدء اتصالها بموضوع الدعوى أم بعد تحقيقها للموضوع . كما يستوي

---

(١) ولأجل أن الخطا المشترك لا يحول دون إمكان الحكم بالتعويض من الجريمة طالما أن خصال الجرم عليه لم يترتب عليه تفرؤ أحد أركان الجريمة .



أيضا أن يكون تعلقه الشرط قد ظهر في أول درجة أو أمام المحكمة الاستئنافية أو أمام محكمة النقض بناء على دفع من المدعى .

وقد ذهب البعض (١) إلى أنه إذا أقيمت دعوى جنائية عن واقعة بوصفها جريمة ثم اتضح بعد البحث والتحقيق أنها لا تخضع للقانون الجنائي فليس هناك مانع من الحكم بتعويض مدني عن الضرر المترتب مباشرة على هذه الواقعة . ويضرب مثلا لذلك بالمسئولية المدنية المفترضة بمقتضى قوانين القانون المدني إذا لم تثبت قبل المتهم - ابتداء - مسئولية جنائية غير مفترضة وكذلك دعاوى البساق .

ويبدو أيضا أن المحكمة العليا تميل إلى الأخذ بهذا الرأي حين قضت بوجوب نقض الحكم الصادر برفض الدعاوى المدنية لانتفاء الجريمة مع توافر الخطأ المدني (٢) .

غير أن هذا القول لا يستقيم واعتبار اختصاص القضاء الجنائي بالدعوى المدنية هو اختصاص استثنائي ويتعلق بالنظام العام . وهو يعتبر كذلك حتى من قبل أنصار الرأي المعارض . وطالما أنه اختصاص له هذه الصفة فيستوي أن تستظهر المحكمة عدم اختصاصها في بدء نظر الدعوى أو في مرحلة لاحقة . وإذا كان الدفع بعدم الاختصاص يمكن إبدائه حتى لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام فليس هناك من مبرر للترقة بين فروض عدم الاختصاص بناء على الوقت أو المرحلة التي ظهر فيها للمحكمة الجنائية أنها غير مختصة بنظر الدعوى المدنية .

#### ٦ - الاستثناء الخاص بالإدعاء المدني من المتهم :

استثنى المشرع اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعاوى المدنية من الشروط السابقة وذلك بالنسبة للدعوى المدنية التي يقيمها المتهم قبل

---

(١) رؤوف مبيد ، المرجع السابق ، ص ٢١٠ ، حسن الرصاوى :  
الدعوى المدنية ، ص ٢٤٥ .

(٢) محكمة طيا ٢٢ مارس ١٩٥٨ ، قضاء المحكمة العليا ج ٢ ، ص ١٢٦ ، قضية رقم ٢/٦٦ .

المدعى المدنى يطالب فيه بالتعويض عما أصابه من ضرر نتيجة رفع دعواه المدنية . وقد أعطى المشرع فى قانون الاجراءات الجنائية للمتهم هذا الحق فى المادة ٢٦٧ حيث ورد بها « للمتهم أن يطالب المدعى بالحقوق المدنية عليه اذا كان لذلك وجه » . فهنا تختص المحكمة الجنائية بنظر دعوى معنية لا تجد سببا لها فى الجريمة المرتكبة كما أن الضرر الذى أصاب المدعى ليس ناشئا عن الجريمة مباشرة وانما كان بمناسبة محاكمته عنها . وهذا الاستثناء له ما يبرره نظرا لأن المحكمة الجنائية هى التى فصلت فى الدعوى المدنية المرفوعة على المتهم ولذلك فهى أقدر من المحكمة المدنية على الحكم فيها فضلا عما فى ذلك من رد لاعتبار المتهم وخاصة فى حالات الادعاء المباشر للكيدى .

## البعث الثانى

### فى

### موضوع الدعوى المدنية

- ١ - التعريف به . ٢ - اولا : التصويض النقدي .
- ٣ - ثانيا : الرد . ٤ ثالثا : المصاريف . ٥ - رابعا : التصويض الادبى .

#### ١ - التعريف به :

ان موضوع الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية يتحدد على أساس الهدف الذى أراد المشرع تحقيقه بتخويل هذه المحاكم سلطة الفصل فى الدعوى المدنية .

وإذا كان المشرع قد قصر هذا الاختصاص على الدعوى المدنية المرفوعة عن الأضرار الناجمة عن الجريمة والتي تسبب فيها مباشرة ، فإن موضوع الدعوى المدنية التى تختص المحكمة الجنائية بالفصل فيه لن يكون سوى تعويض المدعى الدنى عن تلك الأضرار .

فالمحكمة الجنائية لا تختص بالدعوى المدنية الناشئة عن الجريمة الا إذا كان موضوعها هو التعويض . فلذا طالب المدعى المدنى بطلبات أخرى

خلاف التعويض فيترتب على ذلك زوال اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى ويتمين عليها الحكم بعدم الاختصاص وليس بعدم قبول الدعوى المدنية .

وقصر اختصاص المحكمة الجنائية على الدعوى المدنية المتمثل موضوعها في التعويض مستفاد من النص الصريح للمادة ٢٢٠ اجراءات التي تقضى بأنه « يجوز رفع الدعوى المدنية ، مهما بلغت قيمتها ، بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحاكم الجنائية لنظرها مع الدعوى الجنائية » .

ويستفاد من هذا النص الذي جاء تحت عنوان اختصاص المحاكم الجنائية أن المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعاوى المدنية التي يطالب فيها المدعى المدني باصلاح الضرر الناشئ عن الجريمة بغير طريق التعويض وبمثل هذه الدعاوى التي لا ترمى الى اصلاح الضرر بطريق التعويض دعوى الحرمان من الارث المترتب على جريمة قتل المورث ، ودعوى الحجز المترتب على جريمة تزوير . وقد حكم بأنه اذا قفى الحكم على متهم بالتزوير بجسده وبالزامه بتعويض للمجنى عليه ، وبالزامه أيضا بتسليم مستندات محررة لصالح المجنى عليه كانت قد سلمت للمتهم ، وبإعلان الحجز المتوقع عليها تحت يد المتهم كان الحكم بإطلا من جهة قضائية بتسليم المستندات المشار اليها ومن جهة قضائية بإعلان الحجز المتوقع عليها (١) .

وكذلك حكم بأنه لا اختصاص للمحكمة الجنائية برد حيازة العين المتنازع عليها ، وذلك عند نظرها في جريمة انتهاك حرمة ملك الغير نظرا لأن اختصاصها قاصر على التعويضات الناشئة عن ارتكاب الجريمة (٢) .

#### - التعويض وصوره :

التعويض قد يجعل على مفهوم خاص به يعرف بأنه الحصول على مقابل الضرر المتمثل في مبلغ من المال . وهو في هذا المفهوم يحكم به

(١) ٢٣ يناير ١٩٢٢ ، مجموعة القواعد ج ٢ ، ج ١٣٦ ، رقم ٧٩ .

(٢) نفس ٨ يونيو ١٩٤٨ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٥٨٨ ، رقم ٦٢٤ .

سواء تعذر الرد العيني أم كان ممكنا ولكن ترتب ضرر على فقدان الشيء في الفترة التي احتفظ بها المتهم بالشيء ذاته . ولذلك فيمكن أن يعكس به أيضا الى جانب الرد .

أما التعويض بمعناه العام فهو اصلاح الضرر الناشئ عن الجريمة اما بدفع مقابل مالي للضرر واما برد الشيء الى صاحب الحق فيه واما بدفع ما تكبده من مصاريف بسبب رفع الدعوى المدنية للحصول على حقه . وأخيرا قد يكون بإداء أمر معين متصل بالعمل غير المشروع .

والقانون المدني قد عبر عن ذلك صراحة بصدد تقدير التعويض حيث نص بأن يقدر التعويض بالنقد ، على أنه يجوز للقاضي ، تبعا للظروف وبناء على طلب المضرور ، أن يأمر بإعادة الحالة الى ما كانت عليه أو يعكس بإداء أمر معين متصل بالعمل غير المشروع وذلك على سبيل التعويض . ومن أمثلة هذه الحالة الأخيرة اعلان الحكم ونشره في الصحف على ثقة المتهم أو تطبيقه على الحال المصوية على ثقة المحكوم عليه ، كما يحدث في الدعاوى المدنية المرفوعة مع الدعاوى الجنائية الخاصة بالجرائم الماسة بالشرف والاعتبار .

وعلى ذلك فالصورة التي يمكن أن يتشكل عليها التعويض بوصفه موضوعا للدعوى المدنية هي :

١ - التعويض بمعناه الخاص أو التعويض التقدي .

٢ - الرد .

٣ - المصاريف القضائية .

٤ - التعويض الأدبي .

٢ - نولا : التوفيق التقدي :

وهو المطالبة بقيمة الضرر الناشئ عن الجريمة قدما ، ومستوى أن يكون الضرر ماديا أو أدبيا .

والمدعى المدني أن يطلب تعويضاً مؤقتاً ليثبت حقه في التعويض على أن يقتضى باقى حقه بدعى مدنية مستقلة .

فالمضروب من الجريمة له أن يطلب بالتعويض الذى يقره وبالوصف الذى يراه . وفى كلتا الحالتين فالأمر متروك للمحكمة تقديره بما يترأى لها . وعلى ذلك اذا أقر الحكم المطعون فيه كامل التعويض الذى طلبه المضروب وبالوصف الذى وصفه به من أنه مؤقت فلا تريب على الحكم فى ذلك (١) .

والمحكمة لها مطلق السلطة فى تقدير التعويض . وهى تقدره بناء على جسامته الضرر . وليست المحكمة ملزمة بإجابة المدعى المدني الى المبلغ الذى طلبه ، فلها أن تنزل عنه اذا رأت أن عناصر الضرر وجسامته لا ترقى الى المبلغ المطلوب . ولكن ليس لها أن تزيد عن المبلغ المطلوب والا كان حكمها معيياً باعتبار أنها بذلك تكون قد تجاوزت ما طلبه الخصوم . ومع ذلك فللمحكمة مطلق الحرية فى ادخاله ما تشاء من عنصر فى تحديدها لمبلغ التعويض (٢) .

وقد حكمت المحكمة العليا بأنه من الأمور المستقرة فقها وقضاء أن مقدار التعويض تقديره محكمة الموضوع حسب اجتهادها المطلق ولا سلطان

(١) محكمة عليا ٢٥ فبراير ١٩٦٤ : قضاء المحكمة العليا ج ٣ ، ٤٨ ، رقم ١٤ .

(٢) وتطبيقاً لذلك قضى بأنه اذا كان الحكم المطعون فيه وأن كان أحال الى أسباب الحكم الابتدائى فيما يتعلق بما قضى به فى الدعوى الجنائية الا أنه بالنسبة الى الدعوى المدنية وبعد أن استبعد المدعى المدني طلب التعويض عما أصاب سيارته من تلف محتفظاً بالحق فى رفع الدعوى به على حدة . فقد أنشأ الحكم المطعون فيه لنفسه أسباباً جديدة أركاناً فيها تقدير التعويض مقابل ما فات المدعى بالحقوق المدنية من كسب فى فترة مرضه وما أصابه من آلام مادية وأدبية وما تكبدته من مصاريف العلاج وانتهى الى تعديل التعويض المقضى به الى المبلغ الوارد بالمنطوق . وإذا كان ما أوردته المحكمة المطعون فيه سنداً لقضائه لا يتضمن أنه أدخل ضمن عناصر التعويض المقضى به ما أصاب سيارة المدعى المدني من تلف خلافاً لما جرى به قضاء محكمة الدرجة الأولى ، وكان الحكم قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية فانه يكون قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية أحاطة كافية ولم يخالف القانون فى شيء . تقضى ٢٧ فبراير ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام التقضى من ١٨ ، ١١٧٩ ، رقم ٢٤٨ .

عليها في ذلك للمحكمة العليا ما دام استنتاجها جائزا وله أصل ثابت في الأوراق ، وللمحكمة الاستئناف أن تقدر بكل حرية زيادة أو نقص مقدار التعويض المحكوم به ابتداءً ما دامت المجنى عليها كانت من بين المستأئين لحكم محكمة أول درجة (١) .

ومعنى ذلك أن تقدير التعويض يمكن أن يكون محلًا للنقض في حالة ما إذا أخطأت المحكمة في استنتاج عناصر التعويض بأن تدخل في التقدير مثلاً درجة جسامة الخطأ أو مدى إفسار المسئول عنه كما يجوز للمحكمة النقض أن تدخل في التقدير إذا كان غير محتاج إلى تحقيق موضوعي لا تختص به محكمة النقض (٢) .

### ٣ - نائياً : الرد :

هو عبارة عن إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل وقوع الجريمة . ومثال ذلك رد المروقات . والرد هو تعويض عيني بمقتضاه يستعيد صاحب الحق فيه حقه الذي أضر به بالجريمة . ويلاحظ أن الرد لا يكون إلا إذا كان الشيء المفقود بالجريمة قائماً بذاته ، فلا يجوز رد البديل أو ثمن الأشياء المفقودة بالجريمة إذا بيعت مثلاً بمعرفة الجاني .

وتجب التفرقة بين الرد باعتباره تعويضاً عينياً يمكن أن يكون موضوعاً للدعوى المدنية وبين الرد كإجراء إداري تأمر به سلطات التحقيق . ذلك أن المشرع قد نظم في الفصل الرابع من الباب الثاني تحت عنوان التصرف

---

(١) محكمة عليا ٢ يناير ١٩٦٠ ، قضاء المحكمة العليا ج ٢ ، ص ٢٣٥ ، نقض ١٩ فبراير ١٩٦٨ ، مجموع أحكام النقض س ١٩ ، ٢٢٣ ، رقم ٤٠ .

(٢) ويكفي أن يحيط الحكم بعناصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية . وليس من الضروري أن يبين الحكم مقدار ما قضى به من تعويض عن كل من الضررين الأدبي والمادي في حالة المطالبة بالتعويض عن كل منهما . نقض ١٤ مارس ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض س ١٨ ، ٤١٥ ، رقم ٧٨ . ويلاحظ أن أثبت الحكم لوقوع الفعل الضار من التهمين ما يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية ويوجب الحكم على مقارناته بتعويض الضرر المادي والأدبي . نقض ٣٠ أكتوبر ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض ، س ١٨ ، ١٠٣٤ ، رقم ٢١٢ .

في الأشياء المضبوطة الاجراءات الخاصة بالرد من قبل سلطات التحقيق في المواد ١٠١ وما بعدها . فقد نص المشرع في المادة ١٠١ على أنه يجوز أن يؤمر برد الأشياء التي ضبطت أثناء التحقيق ولو كان ذلك قبل الحكم ، ما لم تكن لازمة للسير في الدعوى أو محلا للمصادرة .

وللتمييز بين الرد الإداري والرد الذي يكون محلا للدعوى المدنية ينبغي أن تفرق بين الأشياء المضبوطة بمناسبة الجريمة ، وذلك على النحو الآتي :

١ - إذا كانت المضبوطات من الأشياء التي وقعت عليها الجريمة أو متحصلة من الجريمة فيكون للضرورة ، وهو هنا من فقد حيازتها بالجريمة أن يدعى مدنيا أمام المحكمة مطالبا للمطالبة بالرد . ذلك أنه الضرر الذي أصابه هنا هو ضرر مباشر من الجريمة .

٢ - باقي المضبوطات الأخرى التي ضبطت أثناء التحقيق باعتبارها لازمة له أو يمكن أن تكون محلا للمصادرة فالرد فيها يكون بإجراء إداري ولا يجوز المطالبة به أمام المحكمة بطريق الإدعاء المدني إذ أن الاضرار التي تعيب حيازتها ليست ناجمة عن الجريمة في حد ذاتها وإنما عن عملية الضبط بمناسبة التحقيق . ولذلك فإن القانون بالنسبة لهذه الأشياء ينص على أنها تسلم إلى من كانت في حيازته وقت الضبط . بينما لأشياء التي وقعت عليها الجريمة أو كانت متحصلة منها فتسلم إلى من فقد حيازتها بالجريمة .

وبالإضافة إلى الرد للكون لموضوع الدعوى المدنية لا يسكن به البناء على طلب المدعي ، اللهم إلا إذا كان القانون يجيز الحكم به بغير طلب المدعي هو الشأن بالنسبة للأشياء المضبوطة التي وقعت عليها الجريمة أو تمسكت منها . فالمادة ١٠٥ تنص على أنه يؤمر بالرد ولو من غير طلب .

وإذا كان الأمر بالرد قد صدر من المحكمة بناء على طلب المدعي للدعي في مواجهة التهم فلا يجوز لهذا الأخير الاتجاه إلى المحكمة المدنية المطالبة بما له من حقوق بالتطبيق للمادة ١٠٤ اجراءات .

ولكن إذا كان الرد هو إعادة الحال الى ما كانت عليه فهو يمكن أن يأخذ صورة المطالبة بطلان المهر الزور مثلا أو الازالة أو غلق محل محل فتح دون ترخيص .

ولقد تعرضت محكمة النقض المصرية الى موضوع إعادة وضع اليد على عقار سلبت حيازته بالقوة وقضت بأن هذا الطلب لا يدخل ضمن التمرضات الناشئة عن الجريمة فلا اختصاص للمحكمة الجنائية به (١) .

وقد اعترض بعض الفقه على هذا القضاء باعتبار أن رد العين المتنازع عليها أن لم يعد تمريضا فهو من صور الرد الذي تختص به المحكمة الجنائية (٢) .

#### ٤-٣-٤ : المصاريف :

أن المدعى المدني بإدعائه يتكبد مصاريف تستحق للتعانة العامة ، ولذلك فهي تسفل ضمن عناصر التمرض التي يحكم بها على المتهم . فالمدعى المدني عليه فضلا عن دفع الرسوم القضائية أن يودع مقدما الأمانة التي تقدرها النيابة العامة أو قاضي التحقيق أو المحكمة على ذمة أنطب ومصاريف الخبراء والشهود وغيرهم . هذا بالإضافة الى ما يتكبد من مصاريف أخرى في مباشرة الدعوى المدنية وأنطب المعاملة وغير ذلك . ويكون المدعى بالحقوق المدنية ملزما للحكومة بصلوف الدعوى ويتبع في تقدير هذه المصاريف وكيفية تحصيلها ما هو وارد في قانون الرسوم القضائية ( م ٣١٩ إجراءات ) .

ولذلك إذا حكم بإدانة المتهم في الجريمة ، فانه يجب الحكم عليه للمدعى المدني بالمصاريف التي تصطب ( م ٣٣٠ إجراءات ) . ومع ذلك فقد أجاز القانون للمحكمة أن تخفف مقدار هذه المصاريف اذا رأت أن بعضها غير لازم .

(١) قضى ٢٣ يناير ١٩٣٧ ، مجموعة القواعد ج ٣ ، ١٢٦ ، رقم ٧٩ ، ٨ يونيو ١٩٤٨ ، مجموعة القواعد ج ٧ ، ٥٨٨ ، رقم ٦٢٤ .

(٢) انظر عوض ضحلت عوض ، المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .



ويحكم بالمصاريف حتى ولو لم يطلبها المدعى بالحقوق المدنية .  
أما في حالة عدم الحكم للمدعى المدني بالتعويضات سواء أكان الحكم بالنسبة للمتهم في الدعوى الجنائية صادرا بالبراءة أو بالإدانة فإن المدعى المدني يلزم بالمصاريف التي استلزمها دخوله في الدعوى . ومثال ذلك الحكم بالبراءة لسقوط الدعوى الجنائية .

وإذا كان الحكم قد صدر للمدعى المدني ببعض التعويضات التي طلبها ، فيجوز للمحكمة تقدير هذه المصاريف على نسبة تبين في الحكم . ( م ٣٣٠ / ٢ ) .

ويعامل الممثل عن الحقوق المدنية معاملة المتهم فيما يختص بمصاريف الدعوى .

وبلاحظ أنه في حالة تعدد المتهمين في الجريمة الواحدة ، فاعطين كانوا أو شركاء ، فالمصاريف التي يحكم بها عليهم تحصل منهم بالتساوي ما لم يقض الحكم بتوزيعها بينهم على خلاف ذلك أو إلزامهم بها متضامتين (١) .  
( م ٣١٧ إجراءات ) .

#### مصاريف الدعوى الجنائية :

بالنسبة لمصاريف الدعوى الجنائية ينبنى التفرقة بين الحكم بالإدانة والحكم بالبراءة . فالحكم على المتهم بالبراءة لا يجوز معه إلزامه بالمصاريف الخاصة بالدعوى الجنائية . أما إذا كان بالإدانة فقد أعطى

---

(١) أما بالنسبة للتعويض بين الفاعلين الذين أسهموا في أحداث الضرر فهو واجب أيضا بنص القانون ما دام قد ثبت اتحاد الفكرة والإرادة لديهم وقت الحادث على إتساع الضرب بالجنى عليه ولو أدين أحدهم بتهمة الضرب المفضي للموت وأدين الآخر بتهمة الضرب والجرح فقط .  
نقض ٢٩ مايو ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض س ١٨ ، س ٧٢ ، رقم ١٤٢ .  
أما في حالة تعدد الجاني عليهم فإن اتساع الالتزام بالتعويض يكون بحسب الرؤوس إذا لم يعاد الحكم نصيب كل منهم ولم يكن هناك اتفاق أو نص يقضي بالتعديب نقض ٢٠ أكتوبر ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام س ١٨ ، ١٠٢٤ ، ٢١٢ .

الشرع للحكمة تنقذ الحكم عليه بالمصارف كلها أو بعضها أو بعضها منها . فقد نصت المادة ٣٩٣ إجراءات بخصوص الالتزام بالمصارف على أن كل يتم حكم عليه في جريمة يجوز الزامه بالمصارف كلها أو بعضها . كما أجاز الحكم بمصارف الاختلاف كلها أو بعضها إذا حكم بتأييد الحكم الابتدائي ( م ٣١٤ ) . وقس الوضع بالنسبة لمصارف الطعن بالاعتراض فيجوز لحكمة النقض أن تحكم بمصارف الطعن كلها أو بعضها على المتهم المحكوم عليه إذا لم يقبل طلبة أو إذا رفض ( ٣١٩ ) .

وفي حالة عدم الحكم بكل المصارف وجب أن يحدد في الحكم مقدار ما يحكم به عليه منها ( م ٣١٨ ) . وإذا أغفل الحكم التمس على المصارف فمننى ذلك أنه أغنى المحكوم عليه منها .

وإذا حكم على عدة متهمين بحكم واحد لجريمة واحدة ، فاطين كانوا أو شركاء ، فالمصارف التي يحكم بها تحصل منهم بالتساوي ، ما لم يقتض الحكم بتوزيعها بينهم على خلاف ذلك ، أو الزامهم بها متفاضلين ( م ٣١٧ ) .

وبطبيعة الحال إذا كان الحكم قد صدر بالنسبة لبعض المتهمين بالزمانة والبعض الآخر بالادانة جاز الزام المحكوم عليهم بالادانة بكافة مصاريف الدعوى الجنائية .

وسائل المستول عن الحقوق المدنية معاملة المتهم فيما يقتض بمصاريف الدعوى الجنائية كلها أو بعضها ، وجب الزام المستول عن الحقوق المدنية بما حكم به ، ولا هذه الحالة تحصل المصارف المحكوم بها من كل منهما بالتساوي ( م ٣١٦ ) .

#### • • • التعويض المدني :

قد يأخذ التعويض صورة أخرى خلاف الرد التقدي والتمني . فقد يطلب المدني للمدعي الحكم له على المدني عليه بنشر الحكم في الصحف أو في أحد المجال العامة . وقد يرى الضرر أن في هذا إصلاحاً للضرر الذي نشأ عن الجريمة قد يفوق في ذاته الحكم له بتعويض تقدي . ومن

أجل هذا نص المشرع المدني في المادة ١٧١ على أنه يجوز للقاضي وبإذنه على طلب المضرور أن يحكم بإدائه أمر معين متصل بالعمل غير المشروع وذلك على سبيل التعويض .

وقد جرى القضاء مؤيدا بجانب كبير من الفقه وخاصة الفقه الفرنسي بإقرار هذا النوع من التعويض وخاصة في الجرائم الماسة بالشرف والاعتبار .

غير أن عددا من الفقهاء لا يرون هذه الصورة من صور التعويض في مجال الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية وذلك تأييدا على أن النشر نص عليه القانون كمقوبة تكميلية في بعض الجرائم وبالتالي لا يصح للقاضي الجنائي أن يحكم بها في غير الأحوال التي نص عليها القانون صراحة (١) .

والحقيقة هي أن التعويض للأدبي الذي يتمثل في نشر الحكم على ثقة المحكوم عليه لا غضافة فيه ولا مخالفة فيه لنصوص القانون (٢) . فالمشرع المدني يبيزه ويسمح به . وما دام الأمر كذلك فالقاضي الجنائي الذي يحكم في الدعوى المدنية إنما يفصل فيها مطبقا القواعد الموضوعية المنصوص عليها في القانون المدني . وأما القول بأن القاضي الجنائي لا يحكم بالنشر إلا في الأحوال التي ينص فيها القانون على ذلك بوصفه عقوبة تكميلية فهذا سليم إذا كان القاضي الجنائي يفصل في الدعوى الجنائية . أما إذا كان النشر هو بصدد الدعوى المدنية وعلى سبيل التعويض الأدبي فليس في الأمر أية مخالفة للقانون . هذا فضلا عن أنه

---

(١) رؤوف عبيد ، المرجع السابق ص ١٦٧ وما بعدها .

(٢) في ذات المعنى انظر محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١٥٥ ، أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ٢٨٢ ، عوض محمد ، المرجع السابق ، ٢٢٤ .

من غير المتلقى أن النشر يعتبر عقوبة تكميلية اذا حكم به القاضى الجنائى فى الدعوى المدنية بينما يكون تعويضا أدبيا اذا حكم به القاضى المدنى فى الدعوى المدنية المرفوعة له ابتداء ، بالإضافة الى أن حكم القاضى الجنائى فى الدعوى المدنية بنشر الحكم قد يكون مستقلا عن الدعوى الجنائية كما لو كانت هذه الأخيرة قد انقضت بسبب التنازل عنها أو لأى سبب من أسباب السقوط والتي لا تتأثر بها الدعوى المدنية .

### البحث الثالث

في

#### الخصوم فى الدعوى المدنية

##### أولا : المدعى فى الدعوى المدنية

- ١ - شروط ثبوت صفة المدعى فى الدعوى المدنية ، صفة الضرر فى حالة التقاضى . ٢ - الادعاء المدنى من غير شخص الضرر فى حالة انتقال الحق الى الغير ، أولا : حق الورثة .
- ٣ - ثانيا : مدى قبول الدعوى المدنية من دائر الضرر .
- ٤ - ثالثا : مدى قبول الدعوى المدنية من المحول اليه الحق .

##### ١ - شروط ثبوت صفة المدعى فى الدعوى المدنية :

يستلزم القانون لكى تثبت صفة المدعى فى الدعوى المدنية توافر شرطين : الأول أن تكون الدعوى قد رفعت من شخص أصابه ضرر من الجريمة والثانى أن يكون لدى الشخص أهلية التقاضى . ويتربط على تخلف أى من الشرطين عدم قبول الدعوى المدنية . ذلك أن صفة الخصوم والشروط الواجب توافرها فيهم انما تتعلق بشروط قبول الدعوى وليس بولاية المحكمة بها . ولذلك فالحكم الذى تصدره المحكمة فى حالة تخلف أحد هذين الشرطين هو حكم بعدم قبول الدعوى المدنية ، وليس يرفضها أو عدم اختصاصها . وذلك على عكس الشروط الخاصة بسبب الدعوى المدنية وموضوعها فهى تتعلق بولاية المحكمة ومن ثم يكون الحكم فى حالة تخلف شرط من شروطها هو بعدم الاختصاص .

١ - صفة الضرر :

لا تثبت صفة المدعى الا لشخص لحقه ضرر من الجريمة . وهذا هو  
العنصر الأول اللازم التثبت منه للقول بقيام صفة المدعى . وليس بشرط  
أن يكون المضرور من الجريمة هو المجنى عليه فيها (١) . فقد رأينا فيما  
سبق أن الضرر الناشئ عن الجريمة قد يصيب آخرين غير المجنى عليه .  
ولذلك فإن عدم ثبوت صفة المجنى عليه لا تنفي ثبوت صفة المضرور .  
ولقد عبر المشرع في نص المادة ٢٥١ بخصوص المدعى بالحقوق المدنية .  
ويستوى أن يكون الضرر ماديا أو أدبيا (٢) . غير أنه يلزم أن يكون  
الضرر قد أصابه شخصا . فلا يجوز الادعاء المدني من الوالد بالنسبة  
لجريمة وقعت على ابنه اللهم الا اذا كان قد أصابه فعلا ضرر كما في حالة  
فقدان الابن بسبب الجريمة .

ويلاحظ أن التنازل عن الشكوى لا يتضمن في معناه تنازلا عن الحق  
في الادعاء المدني (٣) . ويجوز للتنازل الاستمرار في دعواه المدنية وتحكم  
المحكمة فقط باتقضاء الدعوى الجنائية دون أن تتأثر الدعوى المدنية بذلك .

وإذا حدث أن دفع للمضرور تعويض بمناسبة وقوع الجريمة من الجهة  
التي يعمل بها أو من شركة التأمين فلا ينفي ذلك حقه في الادعاء المدني  
والمطالبة بالتعويض عن الأضرار الناشئة عن الجريمة من المتهم (٤) .

---

(١) وإذا تمتد الجنى عليهم وكانت الجريمة من جرائم الشكوى فإن  
تقدم أحدهم بالشكوى لا يمنع المضرور من الادعاء المدني ولو لم تكن له  
صفة الشاكى . تقض ايطالى ، الدائرة الأولى ١٥ يناير ١٩٥١ العدالة  
الجنائية ١٩٥١ ، ج ٢ - ٢٠٢ .

(٢) تقض مصرى ١٤ مارس ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام التقض س ١٨ ،  
٤١٥ ، رقم ٧٨ .

(٣) تقض ايطالى دائرة ثانية لول مارس ١٩٥٠ ، المجلة الإيطالية  
١٩٥٠ ، ٦٨٩ .

(٤) تقض مصرى ٣٠ يناير ١٩٦١ ، مجموعة أحكام التقض س ١٢ ،  
رقم ٢٢ ، تقض ايطالى ٢٧ فبراير ١٩٥٥ ، العدالة الجنائية ١٩٥٦ ، ج ٣ ،  
٤٤٦ ، رقم ٤٥٢ .

وقد حكم بأنه لا يقبل الادعاء المدني من طائفة الأطباء بالنسبة للدعوى الجنائية المرفوعة على المتهم بتهمة اساءة مباشرة مهنة الطب طالما أنه لم ينتج عن هذه الجريمة ضرر خاص بالطائفة ذاتها وكل ما تعنيه هو ضرورة حماية المصالح المنوية والأدوية لطائفة الأطباء (١) .

كذلك لا يجوز الادعاء المدني من قبل شركة التأمين التي دفعت مبلغ التأمين للمجنى عليه بمناسبة وقوع الجريمة باعتبار أن الضرر الذي أصاب الشركة ليس ناشئاً عن الجريمة وإنما بناء على عقد التأمين (٢) .

ويلاحظ أن الوالدين يمكنهما الادعاء المدني إذا أصابها ضرر مباشر من الجريمة ، وللورثة أيضاً ذلك الحق في الحدود التي نص عليها القانون المدني وهي قاصرة على الأزواج والأقارب للدرجة الثانية وذلك بالنسبة للضرر الأدبي .

وقد حكم بأنه للدولة أن تدعى مدنياً إذا كان قد أصابها ضرر مباشر من الجريمة . وحق الدولة في الادعاء المدني لا يجب أن يختلط بالمصلحة الاجتماعية التي تضار من الجريمة والتي يمثل المجتمع فيها النياية العامة . وعليه فإن الادعاء المدني من قبل الدولة في جرائم التعرب الضريبي مقبول (٣) وكذلك في جرائم القتل والجرح التي تقع على موظفيها (٤) وفي جرائم التزوير والرشوة الواقعة من الموظف (٥) . ويشترط في جميع هذه الأحوال التي تدعى فيها الدولة أو إحدى هيئاتها مدنياً أن يكون هناك ضرر خاص قد أصابها من الجريمة . أما الضرر الاجتماعي الذي تحدثه الجريمة فهذا تتكفل به النياية العامة بصدد الدعوى الجنائية (٦) .

- 
- (١) وقارن ميل - فبتي ، المرجع السابق ، ص ٧٠١ .  
(٢) نقض ٢١ فبراير ١٩٦١ ، مجموعة الأحكام من ١٢ ، رقم ٤٧ ،  
نقض إيطالي ٢٧ أكتوبر ١٩٥٠ ، المدالة الجنائية (١٩٥١ ج ٣ ، ٩٣ ،  
رقم ٤٨) .  
(٣) نقض إيطالي أول يوليو ١٩٣٨ ، المدالة الجنائية ١٩٣٨ ، رقم  
١٠٠٢ .  
(٤) نقض إيطالي أول مايو ١٩٣٥ ، المجلة الجنائية ١٩٣٦ ، ٤٩٠ ،  
(٥) نقض إيطالي ٧ مارس ١٩٣٨ ، اللجنة الجنائية ١٩٣٨ ، ٣٤٧ .  
(٦) نقض إيطالي ٦ ديسمبر ١٩٣٦ ، المدالة الجنائية ١٩٤٠ ، ج ٣  
٣١٢ ، ٣ .

وإذا كان لا يلزم في المدعى المدني أن يكون شخصا طبيعيا ، وإنما يمكن للأشخاص المنوية أن تدعى مدنيا أمام المحكمة الجنائية ، إلا أن الادعاء لا يقبل إلا إذا كان من يمثلها قانونا في الادعاء المدني قد توافرت له الأهلية اللازمة للتقاضى .

خلاصة القول إذن هو أن المدعى يلزم أن تتوفر له صفة المضرور من الجريمة وهذه لن تأتي إلا إذا كان قد أصابه ضرر مباشرتها على التفصيل السابق .

## ٢ - أهلية التقاضى :

لا تثبت صفة المدعى للمضرور إلا إذا توافرت في حقه أهلية التقاضى . وهي لا تثبت إلا للشخص البالغ الرشيد . أما معدوم الأهلية أو ناقصها فلا تثبت له أهلية التقاضى وإنما تثبت لولي أو وصيه أو القيم عليه . ولذلك يجب أن تفرق بين الحق الشخصى في التعويض وبين الحق في الدعوى . فالحق الشخصى في التعويض وإن ثبت لمعديم الأهلية أو ناقصها إلا أنه لا يثبت له الحق في الدعوى وإنما يثبت ذلك الحق للولي أو الوصى أو القيم .

واشتراط أهلية التقاضى كشرط في اكتساب صفة المدعى يستفاد من نصوص قانون الإجراءات - فبعد أن نص المشرع في المادة ٢٥١ على أن لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعيا بالحقوق المدنية جاء في المادة ٢٥٢ ونص على أنه إذا كان من لحقه ضرر من الجريمة فاقد الأهلية ولم يكن له من يثله قانونا . جاز للمحكمة المرفوعة أمامها الدعوى الجنائية بناء على طلب النيابة العامة أن تعين له وكيل يدعى بالحقوق المدنية نيابة عنه . ومعنى ذلك أن المشرع لم يصف على عديم الأهلية أو ناقصها صفة المدعى ، وإنما أضفى عليه فقط صفة المضرور ، وجعل الادعاء المدني ، إذا لم يكن له من يثله قانونا ، يتم بواسطة وكيل تعينه المحكمة بناء على طلب النيابة العامة .

ويلاحظ أنه في حالة فاقد الأهلية إذا لم يكن له من يثله قانونا ترك المشرع للمحكمة سلطة جوازية في تعيين وكيل له ليسى مدنيا بعقوبة .

ولذلك اذا لم يتم المحكمة بذلك فلا تقبل الدعوى المدنية من القاضى او جديم لأهلية لاتقاء صفة المدعى باتقاء أهلية التقاضى .

ومتى توافر فى الشخص الشيطان السابق بيانها اكتسب صفة المدعى وقبلت دعواه المدنية اذا رفعت للتعويض عن الأضرار الناشئة عن الجريمة وتعتبر الدعوى أنها رفعت من شخص ذى صفة فيها . وقد حكم بأنه اذا ادعى المجنى عليه القاصر بحق مدنى ضد المتهم ، ولم يدفع المتهم دعواه بعدم أهليته بل قبلها وترافع فى موضوعها حتى صدور الحكم لمصلحة المجنى عليه فلا يجوز اثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض (١) .

٢ - الادعاء المدنى من غير شخص المضرور فى حالة انتقال الحق الى الغير :

لقد اثار الخلاف حول ما اذا كان من الممكن الادعاء مدنيا من قبل أشخاص آخرين خلاف المضرور من الجريمة وذلك اذا كان قد انتقل اليهم الحق الشخصى الثابت للمضرور فى التعويض (٢) - بسبب هذا التساؤل هو أن الحق الشخصى فى التعويض عن الضرر الذى نتج عن الجريمة يدخل ضمن العناصر المكونة للذمة المالية للمضرور . فاذا انتقل هذا الحق بسبب الوفاة او قام المضرور بتحويله الى آخر فهل يجوز للورثة او الجاهل اليه أن يرفع مدنيا أمام المحكمة الجنائية ، وهل يجوز أيضا لمدنى للمضرور ذلك ؟ أم أن حق الادعاء المدنى أمام المحكمة الجنائية قاصر على شخص المضرور - الجريمة ؟

جواب - حق المدنى فى الادعاء المدنى :

أن حق الورثة فى الادعاء المدنى يتوقف على التفرقة بين فروض ثلاثة جرى التفتة عليها .

---

(١) نقض ١٢ مايو ١٩٠٠ ، المجموعة الرسمية ج ٢٢ ، قلعة ٣٦ ومشار اليه فى مجموعة الرضاوى .

(٢) راجع أيضا سيل - نيتى ، المرجع السابق ، ص ٥٨٤ .



## ١ - وقوع الجريمة قبل وفاة المضرور :

إذا وقعت الجريمة قبل وفاة المضرور فهنا هرتق بين فرضين :

الأول : وهو حيث يكون المضرور قد رفع الدعوى المدنية فعلا قبل وفاته ، فلا صعوبة في الأمر إذ أن للورثة أن يحلوا محل مورثهم في الدعوى المدنية ويستمروا فيها باعتبار أن الحق في التعويض قد انتقل اليهم مع ذمة مورثهم . والثاني : إذا كان المورث لم يتم برفع الدعوى المدنية قبل الوفاة فقد اختلف الرأي . فقد ذهب البعض الى وجوب التفرقة بين الضرر المادي وبين الضرر الأدبي ، فالأول هو فقط الذي يحق للورثة الادعاء عنه مدنيا أمام المحكمة الجنائية أما الثاني وهو الضرر الأدبي فلا ينتقل الى الورثة بأي حال من الأحوال باعتبار أنه ضرر أصاب شخص مورثهم في شعوره أو في وجدانه ولذلك فقد زال بوفاة (١) .

بينما ذهب آخرون الى وجوب التسوية بين النوعين من الضرر والقول بانتقال الحق الى الورثة في كليهما دون تمييز ولذلك يجوز للورثة طبقا لهذا الرأي الادعاء مدنيا أمام المحكمة الجنائية (٢) .

وقد تعرضت المحكمة العليا للموضوع (٣) وقررت بين نوعين من الجرائم : جرائم القتل بسائر أنواعه من عمد وخطأ وضرب أفضى الى موت ، وبين باقي أنواع الجرائم ، وقضت بأنه ليس للورثة في الجرائم الأولى أن يرفعوا الدعوى باعتبارهم ورثة تلقوا الحق من مورثهم . وأما بالنسبة للنوع الثاني من الجرائم وهي التي لا تسبب الوفاة حالا - ويدخل فيها أيضا القرض الذي تعين بصدده وهو وفاة المجنى عليه أو المضرور بعد الجريمة - فقد قضت بأنه إذا توفي المضرور من الجريمة فإن حقه في التعويض يعتبر جزءا من أمواله وينتقل ضمن تركته الى

(١) جازو ، المرجع السابق ، ج ١ ، ١٢٢ ، العرابي ، المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٨٥ .

(٢) مانزو ج ٣ فقرة ١٩٢١ ومشار اليه في رؤوف مبيد ، ص ١٧٨ .

(٣) محكمة عليا ١٦ مارس ١٩٥٥ ، قضاء المحكمة العليا ، ج ٤١ ص ٦٩ ، رقم ١٠٦ .

ورثته ويكون لهم حق رفع الدعوى المدنية التي كانت لمحرمهم أو السلول  
محلها فيها اذا كان قد رفعها قبل وفاته . كل ذلك دون تمييز بين الضرر  
المادى والضرر للأدبى .

وفي قس الاتجاء قضت محكمة النقض المصرية دون تحققة بهذه  
جرائم المال والنفس صراحة بأنه اذا كانت الجريمة من الجرائم التي  
لا تتوقف فيها المحاكمة على شكوى من المجرى عليه فلا يبيد بعد وفاته  
أن يمدى بحق مدنية على أساس الضرر الذى لحق ابنه من جرائمها ،  
لأن من حقه بصفته وارثاً أن يطالب بتعويض الضرر المادى والأدبى الذى  
سببت الجريمة لمورثه على اعتبار أن هذا الضرر يؤول فى النهاية الى  
مال يورث عن المبرور . وما دام المجرى عليه قبل وفاته لم يتناول صراحة  
عن حقه فى التعويض فلا محل لافتراض هذا التناول واستنتاجه من أن  
وفاته حصلت قبل أن يرفع دعوى التعويض (١) . ويلاحظ أن المحكمة  
قد استلزمت أن تكون الجريمة لا يعلق فيها رفع الدعوى على شكوى  
لأن الوفاة فى حالة تطلب الشكوى لرفع الدعوى تسقط الحق فى الشكوى  
وبالتالى لا تحرك الدعوى الجنائية ومن ثم فلو يكون هناك مجال  
للادعاء المدنى أمام المحاكم الجنائية - وأيضاً لا يجوز للورثة المطالبة بحق  
مورثهم أمام المحاكم المدنية ظراً للضابط الشخصى فى هذه الأفعال غير  
المشروعة والتي ارتأى المشرع ابدال الستار عليها نهائياً بالوفاة دون تقديم  
الشكوى . ويذهب البعض الى تأييد الرأى الذى انتهت إليه كل من  
المحكمة العليا ومحكمة النقض على أساس أن الضرر إما كان نوعه

---

(١) . نقض ١٣ مارس ١٩٤٤ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٦ ،  
رقم ٣١٥ .

، وانظر حديثاً نقض ١ مارس ١٩٦٧ ، مجموعة احكام النقض س ١٨ ،  
رقم ٤١٥ ، رقم ٧٨ وانظر عكس هذا فى عدم انتقال الضرر الأدبى الا اذا تحدد  
الاتفاق او المطالبة القضائية نقض مصرى ٩ ابريل ١٩٦٨ ، مجموعة احكام  
النقض س ١٩ ، رقم ٢٠ ، رقم ٨٠ .

وأما قضاء النقض الإطالى فقد ذهب الى انتقال حق التعويض  
الى الورثة فى حدود انصبتهم حتى بالنسبة للضرر الأدبى . انظر نقض  
إطالى الدائرة الصومية المدنية ٢ يوليو ١٩٥٥ ، العدالة الجنائية ١٩٥٧ ،  
ج ١ ، ٥٢ .

ماديا أو انجاسا قال الحق في التعويض عنه هو حق مالي يدخل في عناصر  
القيمة المالية ، ولذلك يجوز للورثة الادعاء المدني بمقتضاه حتى بعد وفاة  
مورثهم حيث أن يطالبون به .

نحو أنه يلاحظ أن المذبح المدني قد أورد قيدا على انتقال الحق في  
التعويض عن الضرر المادي الى الورث . فقد نص على أنه لا يجوز أن  
ينتقل الحق في التعويض عن الضرر المادي الى الورث الا اذا تعدد بمقتضى  
القانون أو طالب به الدائن أمام القضاء . ففى حدود هذا القيد يجوز  
للورثة الادعاء المدني للمطالبة بالتعويض عن الضرر المادي الذى لحق  
لمورثهم . وهذا أيضا هو ما قضت به محكمة النقض المصرية (١) .

ومع ذلك قلنا نميل الى الأخذ بالرأى القائل بعدم انتقال الحق في  
الادعاء المدني أمام المحاكم الجنائية الى الورثة بالنسبة للضرر المادي  
القيم الا في حالة ما اذا كان المضرور قد رفع دعواه قبل الوفاة . أما اذا  
كان لم يرفع دعواه قبل وفاته فلا ينتقل الحق في الادعاء المدني أمام  
المحاكم الجنائية للورثة وذلك نظرا لأن المشرع في قانون الاجراءات  
الجنائية ميز الادعاء المدني أمام المحاكم الجنائية باشتراط الضرر المباشر  
الناتج عن الجريمة ، أما الأضرار الأخرى فتختص بها المحاكم المدنية .  
وسنرى ذلك أنه يجب فيمن يباشر الدعوى الجنائية التبعة أمام القضاء  
الجنائي أن يكون قد ثبت له صفة المضرور ضرا مباشرا . فعلى الادعاء  
المدني عن الضرر المادي أمام المحاكم الجنائية هو حق شخصي لا ينتقل

(١) قضي ٢٠ يناير ١٩٥٨ ، مجموعة احكام النقض ص ٩ ، ص  
٥١ ، رقم ٩١ .

واتخذ حينما قضى ٩ ابريل ١٩٦٨ سبيل الاشارة اليه ، وفيه قضت  
المحكمة بأن الأصل في التعويض عن الضرر المادي أنه اذا ما ثبت الحق  
فيه المضرور فحقه ينتقل الى خلفه فيستطيع وارث المضرور أن يطالب  
بالتعويض الذى كان لمورثه أن يطالب به لم يبق حيا ، أما التعويض عن  
الضرر المادي الذى يصيب المبنى طيه فحقه حل شخصي مقصور على المضرور  
نفسه فلا ينتقل الى الورث طبقا للمادة ٢٢٢ من القانون المدني المصري الا اذا  
تعدد بمقتضى انتقال أو طالب به الدائن أمام القضاء ، والا فحقه لا ينتقل الى  
ورثته بل يؤول بموته .

بالوفاة لتعلقه بشخص المفروض ضرا مباشرا . وعلى الورثة في هذه الحالة أن يلجأوا الى المحاكم المدنية إذ ينتقل لهم حق الادعاء المدني أمامها ولا ينتقل اليهم حق الادعاء أمام المحاكم الجنائية . ولا يقدح في هذا القول أن قانون المرافعات ينظم اختصاص الخصومة تقرا لأن الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية يطبق بشأنها القواعد المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية ، وليست قواعد المرافعات المدنية الا عند الاحالة اليها صراحة .

## ٢ - ان تكون الجريمة هي سبب الوفاة العالة :

وهذا الترض لا يثير صعوبة تقرا لأن الوفاة العالة بسبب الجريمة من شأنها أن يحصل دون ثبوت الحق في الدعوى المدنية . إذ أن هذا الحق لا يثبت الا بالوفاة في هذا الترض وبالتالي فقد نشأ معدوما . ذلك أن هذا الحق لم يدخل في ذمة المورث قبل وفاته وبالتالي لا ينتقل الى الورثة . وان كان هذا لا يمنع الورثة من الادعاء المدني اذا كان قد أصابهم ضرر مباشر من الجريمة .

وفي هذا تحول المحكمة العليا أنه ليس للورثة في جرائم القتل يسائر أنواعه أن يرفعوا الدعوى بإعتبارهم ورثة تلقوا الحق من مورثهم لأن القتل لم يكتب حق رفع الدعوى المدنية عن واقعة القتل ولا يكتبها قبلها لأنها لم تكن وقعت ولا بعدها لأن الميت لا يكتب حقوقا ، وانما يكون للورثة أسوة يباقي لأقارب أن يرفعوا بصفتهم الشخصية دعوى على الجاني بطلب تعويض الضرر المادي والأدبي الذي ألحقه شخصيا من الجريمة ولا يوزع عليهم هذا التعويض طبقا لأحكام الميراث لأنه ليس من التركة ولكن بقدر الضرر الذي لحق كلامهم . كما أن صفة الوارث لا تكفي وحدها للحكم بالتعويض بين يتبين اثبات الضرر (١) .

(١) محكمة عليا ١٦ مارس ١٩٥٥ ، قضاء المحكمة العليا ، ج ١ ،

كما نصت أيضا بأن التعويض عن جرائم القتل يسائر أنواعها - من عهد وخطأ وضرب أقصى إلى الموت - لا يستحق إلا بعد الوفاة لأنسه تعويض عن الموت ، ولما كان كذلك وكان الميت لا يمتلك بعد موته لانعدام شخصيته القانونية ، وبالتالي لا يضاف التعويض المحكوم به إلى تركته ، فإن مجرد صفة الوراثة لا تؤهل صاحبها للمطالبة به ولا للمشاركة فيه ، لأنه ليس جزءا من التركة التي خلفها ، وتحددت مفرداتها نهائيا قبل أن يموت ، وإنما يجب أن يكون أساس التعويض هو الضرر الذي أصاب الطالب شخصيا من موت المجنى عليه فأفقدته بموته حناقا أو علقا كان في حاجة إليه وأحرمه ممن كان يميله وينفق عليه (١) .

ومع ذلك فقد ذهب بعض الققه (٢) إلى أن الوفاة تنشيء للمتوفى حقا في التعويض الذي يثبت له بالضرر الذي يصيبه من جراء الموت غير الطبيعي . وهذا الضرر يلحق به لا قبل الموت ولا بعده ولكن في اثنااته ، فالموت ، وفقا لهذا الرأي ، مهما اقتربت ساعته أو تداخلت في لحظة الإصابة ، فهو يأتي بعدها . والفترة التي تفصل بينهما وإن قصرت تكفي لنشوء الحق في التعويض وهو حق ينتقل إلى الورثة بالوفاة (٣) .

والواقع أن هذا الرأي ينطوي على خلط يجب تجنبه . فالحق في التعويض إما أن يكون ناشئا عن الوفاة ، وهو في هذه الحالة يولد ميتا

---

(١) محكمة عليا ٩ يناير ١٩٥٧ ، قضاء المحكمة العليا ، ج ٢ ، ص ٤١ .

(٢) حسن الرصاوي ، ص ٢١٥ .

(٣) وهذا أيضا ما قضت به محكمة النقض المصرية حديثا بجلسة ١٤ مارس ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض ١٩٦٧ ، ص ١٨ ، ٤١٥ ، رقم ٧٨ وفيه يقول « أن شرط توافر الضرر المادي هو الإخلال بحق أو بمصلحة المضرور ، وفي اعتداء الجاني على المجنى عليه والقضاء على حياته إخلال جسيم يحق في سلامة جسمه وصون حياته ، وإذا كان الاعتداء يسبق بداهة الموت بلحظة فإن المجنى عليه يكون خلالها - مهما قصرت - أصلا تكسب الحقوق ومن بينها الحق في التعويض عن الضرر الذي لحقه وحسبما ينشأ عنه هذا الضرر ويتفاقم ، ومتى ثبت له الحق قبل الموت فإنه ينتقل من بعده إلى ورثته فيحق لهم مطالبة المسئول بجبر الضرر الذي لحق بهم من جراء الجروح التي أحدثها به ومن جراء الموت الذي أدت إليه تلك الجروح باعتباره من مضاعفاتها »

باعتبار أنه ولد بعد الوفاة وما كان ليوجد قبلها • وطالما نشأ بعد الوفاة فهو يولد معلوماً لأن الميت لا يكتسب حقوقاً • وأما أن يكون ناشئاً عن الآلام التي تسببت في الوفاة وفي هذه الحالة يكون الحق قد نشأ قبل الوفاة ويطبق بشأنه من حيث انتقاله إلى الورثة ما قيل بضد الفرض الأول علماً بأنه لن يكون حقاً في التمويض عن الوفاة وإنما عن الإصابة والآلام السابقة عليها •

هذا فضلاً عن أنه من غير المتصور عقلاً ومنطقاً أن تتحدث عن حق في التمويض عن الوفاة وثبت هذا الحق للمتوفى الذي مات قبل تشوؤ الحق •

#### ٢ - المساس بشرف واعتبار الوارث المتوفى :

وفي هذا الفرض ظراً لأن المشرع لا يجرم المساس بشرف واعتبار المتوفى ، فلا تتور أدنى مشكلة في هذا الصدد • فالفعل المرتكب ماساً بشرف واعتبار المتوفى إذا كون أركان جريمة السب أو التشهير بالنسبة للورثة فإن هؤلاء هم الذين يأخذون صفة المجنى عليهم في الجريمة ويعق لهم الادعاء مدنياً إذا كان الضرر الذي لحقهم من الجريمة هو ضرر مباشر وذلك وفقاً للوضع المادى في الدعوى المدنية وشروط قبولها أمام المحكمة الجنائية • أما إذا لم يكن السلوك قد ارتقى إلى مصاف التجريم فليس من سبيل للورثة سوى الالتجاء إلى الطريق المدنى • وأما إذا كانت الواقعة المرتكبة تشكل جريمة من جرائم إهانة الجثث واتلافها والتشيل بها ، فيجوز هنا للورثة الادعاء للمدنى ليس بوصفهم ورثة تلقوا حق الادعاء عن مورثهم وإنما بوصفهم مضرورين من الجريمة ضرراً مباشراً وفقاً لقواعد الادعاء المدنى أمام المحكمة الجنائية المرفوعة عنها الدعوى الجنائية •

#### ٣ - ثانياً : مدى قبول الدعوى المدنية من جانب المبرور :

تقدّمنا التساؤل عما إذا كان من الممكن تطبيق ما نص عليه القانون المدنى من حق للدائن حتى ولو لم يكن دينه مستحق لإدائه ، أن يستعمل باسم مدنيه جميع الحقوق المتعلقة به إلا ما كان منها متصلاً بشخصه

خاصة أو غير قابلة للحجز ، وذلك بالنسبة لحق المدين في الادعاء المدني أمام المحاكم الجنائية ؟

لقد ذهب بعض الفقه وتبعه جانب من القضاء الى وجوب التفرقة بين حق الادعاء المدني الناشئ عن جريمة تنصب على مال أو حق يتعلق بالذمة المالية للمدين وبين حق الادعاء المدني الناشئ عن جريمة تنصب على حق شخصي يتعلق بشخص المدين . ومثال النوع الأول جرائم الأموال كالسرقة والاتلاف ومثال النوع الثاني جرائم الاعتداء على الأشخاص كالجرح والايداء والسب وقد انتهوا الى أنه يجوز لدائن المدين الادعاء مدنيا باسمه في الحالة الأولى وعدم جواز ذلك في الحالة الثانية (١) .

والرأى عندنا هو أنه لا يجوز افعال ما نص عليه القانون المدني بصدد الحق في الادعاء المدني أمام المحاكم الجنائية . ذلك أن المشرع في قانون الاجراءات الجنائية قد قيد هذا الحق المقرر أيضا في القانون المدني بقصره فقط على المضرور ضررا مباشرا من الجريمة . فإذا لم تتوافر هذه الصفة فلا يقبل الادعاء المدني وانما على الدائن أن يلجأ الى القضاء المدني وتكون دعواه مقبولة بناء على ما خوله له القانون المدني ، وليس هناك مجال للتفرقة بين جرائم الأموال وجرائم الأشخاص والسماح بالادعاء المدني نيابة عن المدين في الأولى دون الثانية . فالمشرع في قانون الاجراءات الجنائية لا يعرف هذه التفرقة ، وكل الذي يضمنه في الاعتبار أن يكون رافع الدعوى المدنية قد أضر ضررا مباشرا من الجريمة ويستوى بعد ذلك نوع الجريمة . ولا يتقدم في قولنا هذا ما أباحه القانون المدني للدائنين من استعمال حقوق مدنيهم غير المتصلة لشخصه . فنص قانون الاجراءات بصدد الدعوى المدنية يعتبر نصا عاما ويقيده بذلك النص العام . ولو كان الأمر خلاف ذلك لاحتى المشرع في قانون الاجراءات الجنائية بالاحالة الى قواعد القانون المدني . أما وقد خص المدعي أمام

(١) قلون ميرا - قيسى ، المرجع السابق ، ص ٦٨٥ .

(٢- ٢٤ - الاجراءات الجنائية ج ١ )

المحاكم الجنائية بصفة خاصة وهي المضرورة ضررا مباشرا فلا مناص من وجوب الخضوع لهذا النص الخاص .

٤ - ثالثا : مدى قبول الدعوى المدنية من التحول اليه الحق :

يجوز القانون المدني للدائن تحويل حقه قبل المدين الى شخص آخر اللهم الا اذا حال دون ذلك حائل من نص القانون أو اتفاق المتعاقدين أو طبيعة الالتزام . وتم الحوالة دون ما حاجة الى رضا المدين .

والحق في التعويض عن الضرر الناشئ من الجريمة هو كسائر الحقوق التي يمكن لمصاحبه أن يحوله الى غيره . وفي هذا لا يختلف اثنان ولكن السؤال هو : هل يجوز للمضرورة أن يحصل حقه في الادعاء المدني أمام المحكمة الجنائية الى شخص آخر ؟

بطبيعة الحال لا يجب أن نخلط بين الحق الشخصي في التعويض والحق في الادعاء المدني وقد سبق أن فرقنا بينهما .

ومع ذلك فقد ذهب جانب كبير من الفقهاء وخاصة في فرنسا الى القول بأن للمضرورة من الجريمة الذي يملك حق الادعاء المدني أن يحول هذا الحق في الادعاء أمام القضاء الجنائي ، ويكون للحول اليه الحق أما أن يرفع الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية باسم المحيل بناء على التوكيل الذي يرد بالحوالة ، وأما أن يرفعها باسمه الشخصي (١) .

غير أننا لا نرى هذا الرأي . فالحق في الادعاء المدني هو حق شخصي للمضرورة من الجريمة ضررا مباشرا ولا يجوز له أن يحوله الى الغير ليدعي مدنيا أمام القضاء الجنائي . فيمكن للمحول اليه أن يرفع الدعوى أمام المحكمة المدنية ، أما ادعاؤه أمام المحكمة الجنائية فهو غير مقبول إذ ليست له صفة للمدعي المتطلب في قانون الاجراءات الجنائية في الدعوى المدنية التي تنظرها المحكمة الجنائية . وعلى هذا الرأي الراجح من الفقه المصري وكذلك القضاء . وقد سبق أن رأينا أن القضاء قد

---

(٢٣) راجع ميرل - فيني ، المرجع السابق ، ص ٦٨٥ وما بعدها .



حكم في أكثر من مناسبة بأنه ليس لشركة التأمين التي تدفع مبلغ التأمين للجنة عليه أن تدعى مدنيا أمام المحكمة الجنائية على المتهم لاقتضاء ما دفعته للجنة عليه من تعويض إذ أنها لم يصحبها ضرر مباشر من الجريمة .

#### ثانيا - المدعى عليه في الدعوى المدنية

٥ - شروط المدعى عليه في الدعوى المدنية .  
٦ - الأشخاص الذين يجوز رفع الدعوى المدنية عليهم خلاف المتهم : (١) المسؤول عن الحقوق المدنية ، (٢) الدولة .

#### ٥ - شروط المدعى عليه في الدعوى المدنية :

يشترط فيمن ترفع عليه الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية شرطان :

١ - أن يكون متهما بإرتكاب الجريمة المنظورة دعواها الجنائية أمام المحكمة ، يستوى أن يكون فاعلا أصليا أم شريكا . وهذا واضح من صريح نص الفقرة الأولى من المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات والتي جاء بها « ترفع الدعوى المدنية بتعويض الضرر على المتهم بالجريمة » .

وإذا تعدد المتهمون المسؤولون عن الضرر كانوا متضامنين في التزامهم بالتعويض ولا يؤثر في هذا عدم ثبوت اتفاق بينهم على التصدي لأن المسؤولية المدنية على حد تعبير محكمة النقض تبنى على مجرد توارد الخواطر على الاعتداء (١) .

ويلاحظ أنه يجوز رفع الدعوى المدنية أيضا على المسؤولين عن الحقوق المدنية عن فعل المتهم ، إلا أنه يشترط لذلك رفع الدعوى المدنية ابتداء على المتهم . وكذلك الحال أيضا في حالة رفعها على الورثة إذا

---

(١) نقض ١١ ديسمبر ١٩٦١ ، مجموعة أحكام النقض من ١٢ ، ١٦٩ ، رقم ٢٠٢ . وانظر نقض ٢٩ مايو ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض من ١٨ ، ٧٢١ ، رقم ١٤٣ حيث اكتفت بقيام التضامن ثبوت انخراط الفكرة والإرادة لديهم وقت الحوادث . ويلاحظ أن اتحاد الإرادة لا يفيد دائما الاتفاق .

انقضت الدعوى الجنائية بالوفاة وكانت الدعوى المدنية قد رفعت على المتهم الى جانب الدعوى الجنائية . ومعنى ذلك أنه لا يجوز رفع الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية على المسئول عن الحقوق المدنية دون رفعها على المتهم ، أو رفع الدعوى المدنية على الورثة دون أن تكون قد رفعت ابتداء على المورث واتصلت بها المحكمة الجنائية قبل وفاته وألا فلا اختصاص لهذه المحكمة بتلك الدعوى المدنية ويتمين الالتجاء الى الطريق المدني .

٢ - أن توافر لدى المتهم أهلية التقاضى . ولذلك اذا كان المتهم فاقد الأهلية لسبب من الأسباب فلا يجوز رفع الدعوى المدنية عليه وإنما ترفع على من يمثله . وقد نصت المادة ٢٥٣ على ذلك حين قضت بأن ترفع الدعوى المدنية بتعويض الضرر على المتهم بالجريمة اذا كان بالغا ، وعلى من يمثله ان كان فاقد الأهلية . فان لم يكن له من يمثله وجب على المحكمة أن تمين له من يمثله بناء على طلب النيابة . ويلاحظ أن المحكمة هنا تكون ملزمة بتعيين ممثل للمتهم ، على حين أنه في حالة ما اذا كان المدعى ليس له من يمثله قانونا فقد رأينا أن تمين ممثل له بناء على طلب النيابة العامة هو أمر جوازى للمحكمة . ولذلك فقد حكم بأنه اذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت على المتهم وبوشرت اجراءاتها في مواجهته مع أنه كان قاصرا عندما رفعت عليه الدعوى وعندما حكم عليه فيها ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون (١) .

---

(١) قضى ٤ مارس ١٩٦٢ ، مجموعة أحكام النقض س ١٤ ، رقم ٣٠ ، قضى ٣٠ ديسمبر ١٩٦٨ مجموعة أحكام النقض س ١٩ ، ١١٠ ، رقم ٢٦٦ . والدفع هنا بعدم قبول الدعوى المدنية هو من الدفوع الجوهرية التي يتمين الرد عليها . ويكفى لإبدائه اثبات صفر السن .  
والمتبرع بذلك قد حسم خلافاً كان يمكن أن يثور كما حدث في القضاء الإيطالى إذ ذهبت بعض أحكام النقض الى جواز الادعاء المدنى قبل المتهم الأقل من سن الرشد المدنى بينما تمسكت أحكام أخرى بضرورة توجيه الادعاء الى الممثل القانونى للمتهم .  
وجدير بالذكر أن الادعاء المدنى الموجه الى منهم أشهر اقلاسه يكون غير مقبول وإنما يتمين توجيهه الى جماعة الدائنين ممثلة في وكيل الدائنين (نقض ايطاليا ١٤ أكتوبر ١٩٥٦ ، المدالة الجنائية ١٩٥٩ ، ج ٢ ، ٤٩٧ .

٦- الأشخاص الذين يجوز رفع الدعوى المدنية عليهم خلاف المتهم :

١ - المسئول عن الحقوق المدنية :

أجاز المشرع رفع الدعوى المدنية أيضا على المسئول على الحقوق المدنية الى جانب المتهم . والمسئول عن الحقوق المدنية هو الشخص المكلف بحكم الاتفاق أو بحكم القانون بالإشراف والرقابة على المتهم بسبب صغر سنه أو بسبب حالته الجسدية أو العقلية ، وأما بسبب علاقة التبعية التي تربط المتهم به .

وعلى ذلك فمسئولية المسئول عن الحقوق المدنية تقوم في فرضين :  
الاول هو حيث تقع الجريمة من شخص مكلف برعايته . الثاني هو حيث تقع من شخص تابع له . وفي كلا الفرضين يفترض القانون الخطأ المدني في حق المسئول وذلك متى توافرت علاقة السببية المادية بين النتيجة التي وقعت وهي جريمة من هم في رعايته أو من هم تابعون له ، والخطأ المفترض في حقه هو في عدم قيامه بواجب الرقابة والإشراف بالشكل الذي يحول دون وقوع الجريمة من المتهم . فمجرد ارتكاب هذا الأخير للفعل غير المشروع يفترض القانون أن المسئول عن الحقوق المدنية لم يحم بواجب الإشراف والرعاية . وقد حكم بأن القانون المدني يجعل الوالد مسئولا عن رقابة ولده الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها وكان في كنفه وقيم من ذلك مسئولة مفترضة تبقى الى أن يبلغ الوالد سن الرشد . وهذه المسئولية بالنسبة الى الوالد تستند الى الإخلال بواجب الرقابة أو الى افتراض أنه أساء تربية ولده أو الى الأمرين معا ، وهي لا تسقط بأبواب العكس ويقع ذلك على كاهل المسئول الذي له أن ينقض هذه القرينة بأن يثبت أنه قام بواجب الرقابة أو يثبت أن الضرر كان لا بد واقعا ولو قام بهذا الواجب بما ينبئ من العناية . وإذا كان المسئول هو الوالد فقد كان عليه أن يثبت أيضا أنه يسيء تربية ولده (١) . كما حكم أيضا بأنه يكفي لتعقّب مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه

ومع ذلك فقد قضت محكمة النقض الإيطالية بأن البطالان المترقب على مباحرة الدعوى المدنية في مواجهة المفلس هو بطلان نسبي ويجب الدفع به ليس من قبل المفلس وإنما من قبل جماعة الدائنين . ١٧ فبراير ١٩٥٩ ، المداولة الجنائية ، ١٩٥٩ ، ج ٢ ، ٥٦٧ ، رقم ٦٥٠ .  
(١) نقض ١٦ أكتوبر ١٩٦٢ ، مجموعة أحكام النقض س ١٢ ، رقم ١٥٩ .

تأخيه بمصلحة الغير المشروع أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع ، يستوى في ذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو كـم يأمر به ، علم به أو لم يعلم ، ما دام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب الجريمة لولا الوظيفة (١) .

وخلافا لهذين الترضين اللذين افترض فيهما المشرع خطأ المسئول فلا تحدد مسئولية الشخص عن فعل الغير الا وفقا للقواعد العامة في المسئولية المدنية .

ولذلك فان شركة التأمين ليست من بين المسئولين عن الحقوق المدنية لأن مسئوليتها تقوم على أساس آخر هو الالتزامات الناشئة عن عقد التأمين بينها وبين المتماقـد معها ، أما الفعل الضار فانه لا يعتبر في هذه الصورة سببا مباشرا لمطالبة الشركة . فالمضـرور لا يطالب شركة التأمين بتعويض عن الفعل الضار ، بل يطالبها بتنفيذ عقد التأمين حتى ولو كان التأمين اجباريا بمقتضى القانون (٢) . ومع ذلك فقد أجاز المشرع في المادة ٢٥٨ مكررا من قانون الاجراءات رفع الدعوى المدنية قبل المؤمن لديه لتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحكمة التي تنتظر الدعوى الجنائية وترى على المؤمن لديه جميع الأحكام الخاصة بالمسئول عن الحقوق المدنية المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية (٣) .

والمسئول عن الحقوق يشترك في المسئولية المدنية مع الجاني . ولا يمتد ذلك الى الدعوى الجنائية المرفوعة على المتهم بأي حال من الأحوال . فالدعوى ترفع عليه ليكون في امكان الضرور الرجوع عليه ببلـغ التعويض الذي يقضى به على المتهم .

ومن أجل ذلك اباح المشرع للنيابة العامة أن تدخل المسئول عن الحقوق المدنية حتى ولو لم يكن هناك ادعاء مدنى من الضرور وذلك لكي يلزم بالمصارف المستحقة للحكومة اذا ما حكم بها (٤ م ٢٥٣ / ٣) .

---

(١) تقضى ١٥ أكتوبر ١٩٦٢ : مجموعة احكام النقض س ١٢ : رقم ١٥٦ .

(٢) تقضى ٢١ فبراير ١٩٦١ : مجموعة احكام النقض : س ١٢ : رقم ٧ .

(٣) أضيفت المادة ٢٥٨ مكررا بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ .

ونظرا لأن المسئول عن الحقوق المدنية يضار من الحكم على المتهم بالادانة حتى ولو لم يكن هناك ادعاء مدني من قبل المضرور ، فقد أباح له القانون أن يتدخل في الدعوى الجنائية . وقد نصت على ذلك المادة ٢٥٢ إجراءات جث ورد بها « للمسئول عن الحقوق المدنية أن تدخل من تلقاء نفسه في الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها » . وقد قدر المشرع أن للمسئول عن الحقوق المدنية مصلحة أكيدة في هذا التدخل . ذلك أنه لو صدر حكم بالادانة فإن هذا الحكم تكون له حجته من حيث ثبوت الخطأ المدني وما يتبعه من تعويضات إذا ما رفع المضرور دعواه أمام المحكمة المدنية . هذا فضلا عن أن تدخله قد يحول دون تواطؤ المتهم مع المدعي المدني للحكم الأخير بالتعويض (١) .

غير أن القانون أباح للنيابة العامة والمدعي المدني حق المعارضة في قبول تدخل المسئول عن الحقوق المدنية من تلقاء نفسه ( م ٢٥٤ إجراءات ) ومثال ذلك أن تكون مسئولية المفترضة عن أفعال المتهم غير متوافرة الأركان .

وإذا رفعت الدعوى على المسئول عن الحقوق المدنية فيكون له كل ما للمدعي عليه من حقوق . وكذلك إذا تدخل من تلقاء نفسه كان له ما للمتهم من حقوق تتعلق بالظن في الحكم الجنائي الصادر في الدعوى الجنائية . غير أنه لا يجوز له الظن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية وحدها الذي لا يسه الحكم فيها (٢) . ويلاحظ أنه يترتب على ترك المدعي دعواه أو عدم قبوله مدعيا مدنيا استبعاد المسئول عن الحقوق المدنية إذا كان دخوله فيها بناء على طلب المدعي ( م ٢٦٣ ) أما إذا كان دخوله من تلقاء نفسه فلا يجوز استبعاده .

---

(١) الدكتور أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ٢٩٤ .

(٢) قضا ٢١ مارس ١٩٦٠ ، مجموعة أحكام النقض س ١١ ، رقم

## ٢ - الورثة :

ان الالتزام بالتعويض يدخل في الذمة المالية للشخص منذ اللحظة التي يتوافر فيها سبب تشوئه . يترتب على ذلك أن وفاة الملتزم بالتعويض لا يؤثر في الحق الثابت للمضروب ويحق لهذا الأخير المطالبة به من تركه المتوفى . وهو في هذه الحالة يرفع دعواه على الورثة مطالبا بحقه من تركه المورث . ويسأل الورثة كل في حدود نصيبه من التركة وفي حدود التركة دون تضامن بينهم . واذا توفي المتهم بعد رفع الدعوى المدنية عليه أمام المحكمة الجنائية فتظل الدعوى المدنية في طريقها الطبيعي رغم انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة ويستصم ورثته فيها لكي يلتزموا بدفع ما يحكم به في حدود التركة وكل في حدود نصيبه منها . وبطبيعة الحال اذا توفي المتهم دون تركه فلا يجوز رفع الدعوى المدنية على الورثة اذ ان المسؤولية لا تورث .

وما يصدق على المتهم يصدق أيضا على ورثة المستول عن الحقوق المدنية اذا توفي هذا الأخير .

## المبحث الثاني

القيود التي ترد على حق الادعاء المدني

انواع القيود المختلفة :

لقد قدر المشرع في قانون الاجراءات الجنائية ان المحكمة الجنائية حينما تختص بالدعوى المدنية الناشئة عن الجريمة يجب ان يكون ذلك في الحدود التي تتفق وطبيعة الاستثناء . ومن أجل ذلك فقد أورد قيودا ثلاثة على حق المدعى المدني في الالتجاء الى المحكمة الجنائية . القيد الأول يتعلق بطبيعة المحكمة التي تختص بنظر الدعوى الجنائية التي ترفع الدعوى المدنية بما لها . أما القيد الثاني فهو يتعلق بقاعدة تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية وما يترتب على ذلك من قيود تحد من حق المدعى المدني في الالتجاء الى المحكمة الجنائية . أما القيد الثالث فهو متعلق بحق المدعى في الخيار بين رفع دعواه الى المحكمة المدنية او الى المحكمة الجنائية .

وستناول هذه القيود الثلاثة بالتفصيل .

### المبحث الاول

القيد الخاص بالجهة المختصة بنظر الدعوى الجنائية

١ - أولا : لا يجوز الادعاء المدني امام المحاكم الجنائية الاستثنائية .

٢ - ثانيا : لا يجوز الادعاء امام محاكم الاحداث .

٣ - ثالثا : لا يجوز الادعاء المدني امام المحكمة الاستئنافية

الادعاء المدني ان كان جائزا قبوله امام المحكمة الجنائية التي رفعت اليها الدعوى الجنائية الا أنه مع ذلك مقيد بطبيعة المحكمة التي تنظر الدعوى الجنائية . ويظهر هذا القيد في الآتي :

١ - أولا لا يجوز الادعاء المدني أمام المحاكم الجنائية الاستثنائية  
والخاصة :

فالادعاء المدني لتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة لا يجوز الا حيث تكون الدعوى الجنائية قد رفعت الى القضاء العادي . أما اذا كانت قد تم رفعها الى محكمة استثنائية نص قانون انشائها على اختصاصها بنظر جرائم معينة نظرا لطبيعتها وأهميتها الخاصة ، فإن هذا الاختصاص الاستثنائي يحول دون نظر الدعوى المدنية الناشئة عن الجريمة اللهم الا اذا خولها القانون صراحة الفصل أيضا في الدعوى المدنية . ومثال ذلك النوع من المحاكم الاستثنائية محاكم أمن الدولة الطوارئ . ومثال المحاكم الخاصة محاكم أمن الدولة العادية ومحاكم الأحداث والمحاكم الخاصة . كذلك لا يقبل الادعاء المدني أمام المحاكم العسكرية سواء تلك المختصة بنظر الجرائم العسكرية وفقا لقانون العقوبات والاجراءات العسكرية أم انها محكمة أنشئت بقانون خاص للنظر في جرائم محددة . وفي هذه الأحوال لا يكون أمام المضرور من الجريمة الا الالتجاء الى الطريق المدني (١) .

٢ - ثانيا : لا يجوز الادعاء المدني أمام محاكم الأحداث :

لقد راعى المشرع في تنظيمه لمحاكم الأحداث والاجراءات المتعلقة بها هدفا معينا وهو بحث حالة الحدث بحثا مستفيضا لمعرفة الدوافع الاجرامية التي دفعت الى ارتكابه الجريمة واختيار التدبير الملائم لحالته . لذلك لم يكن من المناسب أن يسمح المشرع بالادعاء المدني أمام تلك المحاكم حتى لا يصرفها عن تنقوص الذي من أجله أنشئت . ولذلك نص صراحة في المادة ٣٧ من قانون الأحداث على أنه لا تقبل الدعوى المدنية أمام محكمة الأحداث . ويكون على المضرور أن يلجأ الى المحكمة المدنية لاقتضاء حقه في التعويض عن الضرر الناشئ من جريمة الحدث .

---

(١) وهذه هي القاعدة العامة سواء نص قانون المحكمة الخاصة على ذلك صراحة أم لم ينص ، ذلك ان المشرع قد يتكفل بالنص صراحة على عدم جواز الادعاء المدني أمام المحاكم الخاصة :



والجدير بالذكر أن قيد رفع الدعوى المدنية أمام محاكم الأحداث إنما يتعلق بولاية هذه المحكمة في الفصل في الدعوى المدنية . فالمرجع قد سلب منها هذه الولاية ومن ثم يتعين عليها إذا ما رفعت أمامها الدعوى المدنية أن تحكم بعدم الاختصاص وليس بعدم القبول .

٣ - ثالثاً : لا يجوز الادعاء المدني لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية حتى لا يغترب على المتهم فرصة التقاضي على درجتين . ومع ذلك أجاز قضاء النقض الادعاء المدني لأول مرة عند نظر المعارضة بناء على طعن المتهم . وهذا القضاء محل نظر باعتبار أن محكمة المعارضة تنظر الدعوى مقيدة بتقرير المعارضة وهي لا تكون إلا بالنسبة للحكم بالإدانة في الدعوى الجنائية ، فضلاً عن أن قبول الادعاء المدني في المعارضة فيه تسويء لمركز المتهم والقاعدة أنه لا يضار معارضى بمعارضته .

### المبحث الثاني

#### في

### التقيد الناشئ عن قاعدة تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية

١ - مؤدى قاعدة التبعية . ٢ - الآثار المترتبة على قاعدة التبعية . ٣ - استثناءات قاعدة التبعية . ٤ - الدفع بمخالفة قاعدة التبعية .

#### ١ - مؤدى قاعدة التبعية :

تقضى قاعدة التبعية بأن الدعوى المدنية لا يجوز رفعها أمام القضاء الجنائي إلا تبعاً للدعوى الجنائية تكون قد رفعت قبل المتهم المرفوعة عليه الدعوى المدنية .

فرع دعوى جنائية على المتهم بمناسبة ارتكابه جريمة معينة هي السبب الذي من أجله استثنى المشرع من قواعد الاختصاص بالدعوى المدنية المقدمة للمحاكم المدنية أصلاً ، دعوى المطالبة بالتعويض الناشئة عن ارتكاب الجريمة ، وذلك للاعتبارات السابق يأتها عند الحديث عن مبررات الادعاء المدني أمام المحاكم الجنائية .

وإذا كان الأصل هو اختصاص المحكمة المدنية بدعوى التعويض الناشئة عن الجريمة وعن أى فعل غير مشروع ، فإن الاستثناء هو

### اختصاص القضاء الجنائي بدعوى تموض الأضرار المترتبة على ارتكاب الجريمة (١) .

وطالما أننا في إطار استثناء من قواعد الاختصاص ، فليس هناك من مبرر لهذا الاستثناء سوى قيام دعوى جنائية عن ذات الفعل وتكون قد رفعت الى القضاء الجنائي .

#### ٢ - الآثار المترتبة على قاعدة التبعية :

ومفاد ذلك أن الدعوى المدنية إنما ترفع تبعاً للدعوى الجنائية . فلا يجوز رفعها استقلالاً أمام القضاء الجنائي لانتهاء ولايته في هذه الحالة لعدم وجود دعوى جنائية منظورة أمامه . فالقضاء الجنائي لا ينظر الدعوى المدنية إلا بمناسبة نظره للدعوى الجنائية .

إذا كانت الدعوى المدنية لا يختص بنظرها القضاء الجنائي الا تبعا لدعوى جنائية معروضة عليه عن ذات الفعل المكون للجريمة وعلى ذات التهم ، فمؤدى ذلك أن الدعوى المدنية تتأثر بكل ما يترتب على الدعوى الجنائية من ظروف قد تؤثر فيها من حجب اختصاص المحكمة المرفوعة اليها الدعوى الجنائية ومن حيث صحة إجراءات رفعها ومن حيث أسباب ترابطها أو انفصالها . وذلك على التفصيل الآتي :

١ - إذا كانت المحكمة الجنائية التي رفعت اليها الدعوى الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى ، فلا يمكن أن تختص بنظر الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها . ويتمين عليها أن تحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى . ويستوى أن يكون سبب عدم اختصاصها هو مخالفة قواعد الاختصاص النوعي أو المكاني بالدعوى الجنائية .

٢ - إذا كانت إجراءات رفع الدعوى الجنائية قد وقعت باطله ، فلا يترتب على ذلك اتصال المحكمة بها ويجب الحكم بعدم قبولها . ومتى حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى الجنائية لم يبق شاب إجراءات رفعها

---

(١) قضى ١٦ مايو ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض س ١٨ ، ٦٦٧ ،  
وقم ١٣٠ .

تتمين عليها أيضا الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية حتى ولو كانت هذه الأخيرة قد رفعت بإجراءات صحيحة . كل ذلك بالتطبيق لمبدأ التبعية . وعلى ذلك إذا رفعت النيابة العامة الدعوى الجنائية في جريمة يتطلب فيها القانون لرفعها شكوى أو طلبا أو اذنا وذلك دون الحصول على الاذن . أو دون التقدم بالطلب أو الشكوى تتمين على المحكمة الجنائية الحكم بعدم قبول الدعوى الجنائية وكذلك الدعوى المدنية المرفوعة تبعا لها . وعلى ذلك إذا كانت الدعوى العمومية في جنابة قد أحلت الى محكمة الجنابات من النيابة العامة وليس من مستشار الاحالة وهو الجهة التي تملك الاحالة الى تلك المحكمة ، فانه يجب الحكم بعدم قبولها ، ولما كانت الدعوى المدنية تابعة للدعوى العمومية ، فانه يتمين الحكم بعدم قبولها أيضا (١) .

٣ - إذا كانت الدعوى الجنائية قد سقطت لسبب من أسباب السقوط التي تتمتعها قبل رفعها فلا يجوز الادعاء المدني أمام المحكمة الجنائية . فسقوط الدعوى أثناء مرحلة التحقيق الابتدائي الذي تجريه سلطات التحقيق ، بالوفاة أو بالتقدم أو بصدور عفو عام أو بالتنازل عن الشكوى أو الطلب ، يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية ولا يكون للمحاكم الجنائية ولاية الفصل في الدعوى المدنية إذ تقتضي هذه الولاية تبعا للدعوى الجنائية التي سقطت .

أما إذا كانت أسباب الانقضاء قد عرضت للدعوى الجنائية بعد رفعها الى المحكمة واتصالها بها وكانت الدعوى المدنية قد رفعت صحيحة تبعا لها ، فسوف نرى أنها تستثنى من قاعدة التبعية ويستمر القاضى الجنائي في نظرها .

٤ - إذا اتصل القاضى الجنائي بالدعوى الجنائية وبالدعوى المدنية المرفوعة تبعا لها ، فإن هذه التبعية تظل قائمة حتى التصل في الدعوىين معا . وبالتالي لا يجوز للقاضى أن يفصل في الدعوى الجنائية ويؤجل نظر

---

(١) قضي ١١ يناير ١٩٥٥ ، مجموعة احكام القضاة س ٦ ، رقم

الدعوى المدنية • فالحكم الصادر في الدعوى الجنائية في الموضوع لا بد وأن يفصل أيضا في الدعوى المدنية • وهذا أيضا ما نصت عليه المادة ٣٠٩ اجراءات من أن كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم ، وذلك ما لم تر المحكمة احوالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية وبدون مصاريف كما سنرى تفصيلا في دراسة الحكم في الدعوى المدنية • وتأسيسا على ما تقدم قضت محكمة النقض بأنه لا يجوز للمحكمة أن تفصل في الدعوى الجنائية وتؤجل الفصل في الدعوى المدنية لجلسة تالية والا كان حكمها بعد ذلك في الدعوى المدنية باطلا لزوال ولاية الفصل فيها (١) •

وإذا كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت بطريق الادعاء المباشر من المدعى المدني وتختلف هذا الأخير عن الحضور فقضت المحكمة ببراءة المتهم وشطب الدعوى المدنية ، فلا يجوز للمحكمة إعادة تظر القضية المدنية إذا ما حضر المدعى قبل انتهاء الجلسة ، إذ لا يمكن اعتبار الدعوى المدنية عندئذ مرفوعة بالتبعية لدعوى عمومية قائمة (٢) •

ومع ذلك ، فقد أجاز القانون للمحكمة أن تفصل في الدعوى الجنائية وتحيل الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية • الا أن ذلك مشروط بشروط ثلاثة •

الأول : أن تكون المحكمة الجنائية مختصة أصلا بنظر الدعوى المدنية •

الثاني • أن ترى المحكمة ان الفصل في الدعوى المدنية يستلزم اجراء تحقيق يترتب عليه ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية • ومن أمثلة ذلك المنازعة في صحة المدعى بالحق المدني (٣) •

(١) تقض ١٩٥٦/٤/٢٤ • مجموعة احكام النقض س ٧ • رقم ١٨٠ •

(٢) تقض ١٩٣١/٥/٧ • مجموعة القواعد ج ٢ • رقم ٢٥٤ •

(٣) تقض ١٩٦٠/١٢/١٩ • مجموعة احكام النقض س ١١ • رقم

ولذلك فلا يجوز للمحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية وتحيلها في الوقت ذاته الى المحكمة المدنية ، وإذا فعلت في ذلك فإنها تكون قد أخطأت . فالأحالة لا يؤمر بها الا عندما تكون المحكمة الجنائية مختصة بنظر الدعوى المدنية المرفوعة اليها بطريق التبعية .

والثالث : كما لا يحق لمحكمة الموضوع أن تفصل في الدعوى الجنائية التي هي أساس الدعوى المدنية من غير أن تستند وسائل التحقيق الممكنة ، فلا ينبغي لها أن تحيل الدعوى المدنية الى المحكمة المختصة بمقولة أن الأمر يحتاج الى اجراءات وتحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى ، ذلك بأن نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن أن يضيق عن تحقيق موضوعها والفصل فيها على أساس التحقيق الذي تم . ولا يجوز اصدار قرار بإحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المختصة اذا كان حكم البراءة يمس أساس الدعوى المدنية أساسا يقيد حرية القاضي المدني . إذ في هذه الحالة كان ينبغي على المحكمة أن تفصل في الدعوى المدنية (١) .

كما تقضى أيضا بأنه اذا كانت المحكمة قد قضت في الدعوى الجنائية وأحالت الدعوى المدنية الى المحكمة التجارية وسببت قضاءها بالأحالة على ما تبين لها من وجود دعوى أخرى منظورة أمام هذه المحكمة الأخيرة وعلى ما أرتأته من وجود ارتباط وثيق بين الدعويتين وكان قانون الإجراءات لم يتحدث عن حالة الارتباط وهو وفقا لقانون المرافعات لا يحكم به الا اذا دفع من له مصلحة فيه : وكان أحد لم يدفع به ، فإن الحكم يكون مخالفا للقانون ويتعين نقضه (٢) .

فخلاصة القول إذن هو أنه لا يجوز للمحكمة الجنائية أن تحيل الدعوى المدنية الى المحكمة المختصة أصلا بها الا اذا كان فلا يترتب على الفصل فيها تأخير الفصل في الدعوى العمومية .

٥ - خضوع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي لقانون الإجراءات الجنائية وليس لقواعد المرافعات المدنية والتجارية .

---

(١) ١٩٥٧/٢/٥ ، مجموعة أحكام النقض س ٨ ، رقم ٦٨ .

(٢) نقض ١٩٥٥/٥/٢ ، مجموعة أحكام النقض س ٦ ، رقم ٣٢٢ .

## ٢ - استثناءات قاعدة التبعية :

ونقصد بذلك الحالات التي تفصل فيها الدعوى المدنية المنظورة أمام القضاء الجنائي عن الدعوى الجنائية ولا تكون تابعة لها في مصيرها .  
كما أن المشرع جعل للقضاء الجنائي حق الفصل في الدعوى المدنية ليس باعتبارها مؤسسة على الجريمة المرفوعة عنها الدعوى الجنائية وانما بمناسبة الفصل فيها في حالة واحدة نص المشرع عليها صراحة . كل ذلك على التفصيل الآتي :

### ١ - سقوط الدعوى الجنائية بعد رفع الدعوى المدنية :

إذا رفعت الدعوى المدنية تبعا للدعوى الجنائية واتصلت المحكمة بالدعويين ثم عرض للدعوى الجنائية سبب أسقطها فلا تأثير لذلك على الدعوى المدنية ، ولا تسقط تلك الأخيرة تبعا لها وانما تظل المحكمة مختصة بالفصل فيها . فاذا توفي المتهم بعد رفع الدعوى الجنائية والمدنية أو سقطت الجريمة بالتقادم أو صدر عفو عام بالنسبة لها ، حكمت المحكمة الجنائية بسقوط الدعوى الجنائية واستمرت في نظر الدعوى المدنية حتى تفصل فيها بحكم في الموضوع (١) . وهذه القاعدة وردت بالمادة ٢٥٩ اجراءات والتي تنص على أنه « وإذا سقطت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها ، فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها » .

والدعوى المدنية تنقضي بالتقادم وفقا للقواعد المقررة في القانون المدني وهي ثلاث سنوات من تاريخ العلم بالسبب المنشئ لها وبمرتبه ، أو بخمس عشرة سنة من تاريخ ارتكاب الفعل غير المشروع على أنه اذا كانت هناك دعوى جنائية قد رفعت عن ذات الفعل الى المحكمة الجنائية فلا تنقضي الدعوى المدنية الا بانقضاء الدعوى الجنائية . ومع ذلك لا تنقضي بالتقادم الدعوى المدنية الناشئة عن الجرائم المنصوص عليها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ . وهذه الجرائم هي الواردة بالمواد ١١٧ ،

---

(١) أنظر محكمة عليا ليبية ١٦/٢/١٩٥٥ ، مجموعة البادئ ج ١ ،

١٢٦ ، ١٢٧ ، ٢٨٢ ، ٣٠٩ مكررا ( ١ ) من قانون العقوبات ( م ٢٥٩ .  
اجراءات المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص  
المتعلقة بضمان حريات المواطنين في القوانين القائمة ) .

## ٢ - الطعن في الحكم فيما قضى به في الدعوى المدنية :

ان الحكم الصادر في الدعوى الجنائية والمدنية قد يكون قابلا  
للطعن فيه سواء من جانب المتهم أو من جانب النيابة العامة ، كما يجوز  
الطعن فيه أيضا من قبل المسؤول عن الحقوق المدنية والمدعى المدني .  
وقد يحدث ألا تطعن النيابة العامة في الحكم الصادر من المحكمة  
بخصوص الدعوى الجنائية ، كما قد لا يطعن المتهم ، وانما الذي يطعن  
هو المدعى المدني أو المسؤول عن الحقوق المدنية بخصوص الدعوى  
المدنية وحدها . وفي هذا الفرض تطرح الدعوى المدنية وحدها أمام  
المحكمة الاستئنافية دون الدعوى الجنائية وتفصل فيها المحكمة  
الاستئنافية غير مقيدة بحكم أول درجة حتى فيما يتعلق بما قضى به في  
الدعوى الجنائية (١) . فهي تعيد تحقيق الدعوى المدنية على ضوء تحقيقها  
في الدعوى الجنائية من حيث ثبوت عناصر الجريمة ومسئولية المتهم  
وتفصل في الدعوى المدنية على ضوء ما أظهره تحقيقها غير مقيدة بما  
قضت به محكمة أول درجة . فيجوز أن تقضى المحكمة الاستئنافية  
بالتعويض رغم أن حكم أول درجة كان بالبراءة لعدم كفاية الأدلة ، كما  
لها أن تحكم برفض الدعوى المدنية رغم أن حكم أول درجة كان  
بالادانة (٢) . ويجوز أيضا أن تطرح الدعوى المدنية وحدها أمام محكمة

(١) ولا تكون المحكمة الاستئنافية مقيدة بقضاء محكمة أول درجة  
حتى فيما يتعلق بتوافر أركان الجريمة وثبوت الفعل للكون لها في حق  
المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته اليه ولا يمنع من هذا كون الحكم في  
الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر القضي به . تقض ١٨/١١/١٩٦٨ ،  
مجموعة احكام التقضى س ١٩ ، ١٠٩٩ .

(٢) وتأسيسا على ذلك قضت المحكمة العليا بأنه ولن كان القانون  
قد اعطى المضرور الحق في تحريك الدعوى الجنائية في المخالفات والجنح  
بطريق رفع الجنحة الباشرة ، فلن حقه هذا مقيد عند استئنافه الحكم  
( ٢٥٢ - الاجراءات الجنائية ج ١ )

انقضى اذا كان الطعن بالنقض قد قرر به من قبل المدعى المدني أو المسئول عن الحقوق المدنية دون المتهم أو النيابة العامة . وتنتظر المحكمة في الطعن في الدعوى المدنية رغم أن الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بصدر حكم فيها صوابا .

وبلاحظ أن طعن المتهم قد يطرح الدعوى المدنية وحدها دون الدعوى الجنائية وذلك في الحالات التي لا ينصرف فيها طعنه الى الدعوى الجنائية . كما لو كان قد قضى في الدعوى الجنائية بالبراءة وفي الدعوى المدنية بالتعويض . فيجوز له الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية وحدها بطريق الاستئناف أو النقض ان كانا جائزين وتنفصل بذلك الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية .

وقد نص المشرع على القاعدة السابقة في المادة ٤٠٣ إجراءات حيث ورد بها أنه يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح من المدعى بالحقوق المدنية ومن المسئول عنها أو المتهم فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها اذا كانت التوضيحات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا .

#### ٢ - مطالبة المتهم بالتعويض من المدعى المدني :

اذا كانت القاعدة هي أن الدعوى المدنية لا ترفع الى المحكمة الجنائية الا تبعا لدعوى جنائية ، فإن المشرع خرج على هذه القاعدة وأورد استثناء بمقتضاه تختص المحكمة الجنائية بالفصل في طلب المتهم بتعويض الضرر الذي لحقه من الادعاء المدني عليه . فقد نصت المادة ٢٦٧ إجراءات

---

الصادر في دعواه لنفس قواعد تقرير الدعاوى السابق ذكرها ، كما ان استئنافه للدعوى المدنية متى كان جائزا ، لا يستتبع استئناف المدعى الجنائية المملوكة للنيابة العامة . وكل ما تملكه المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة ، هو أن تنتظر فيما اذا كانت الواقعة المسندة الى المتهم الحققت ضرا بالمدعى المدني يستحق تعويضا عنه ام لا ، دون أن توقع عقابا في حالة ثبوت الواقعة على المتهم طالما ان النيابة لم تستأنف حكم البراءة الصادرة في الدعوى للجنائية . ( عليا ليبية ، ٢٦ ديسمبر ١٩٦٤ ، مجلة المحكمة العليا ، ج ٢ ، رقم ٢٧ من ١٣٢ ) .



على أن « للمتهم أن يطالب المدعى المدني بالحقوق المدنية أمام المحكمة الجنائية بتعويض الضرر الذي لحقه بسبب رفع الدعوى المدنية عليه اذا كان لذلك وجه » .

فهذه المطالبة بالتعويض ليست بسبب ضرر ناشئ عن جريمة . فالادعاء المدني على المتهم لا يشكل جريمة بل انه حق خوله المشرع للضرر ، ومع ذلك فقد أجاز المشرع للمتهم أن يطلب من المحكمة الجنائية أن تحكم له بتعويضه عن الضرر الذي لحقه من اساءة المدعى المدني لاستعماله لهذا الحق . ولا يكفي أن تحكم المحكمة برفض الدعوى المدنية حتى يكون هناك مبرر لتعويض المتهم وانما يلزم أن يكون هناك مبرر لتعويض المتهم أى يلزم أن يكون هناك خطأ من قبل المدعى المدني يستوجب التعويض وفقا لقواعد المسؤولية المدنية (١) . فاذا تبين للمحكمة أن رفع الدعوى كان بسبب خطأ من المدعى المدني وجب عليها أن تقضى عليه بالتعويض للمتهم اذا ما طلب الأخير ذلك . ويشترط الحكم بتعويض المتهم الآتى : اولا : أن تنتهى المحكمة في الدعوى المدنية الى الرفض . فلا يكفي الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية أو بعدم الاختصاص أو بالا حالة الى المحكمة المختصة . بمعنى أنه يلزم بأن يكون الحكم فاصلا في موضوع الدعوى وبالرفض . كذلك لا يجوز تعويض المتهم اذا كان الحكم صادرا بقبول الدعوى وتعويض المدعى عليه وهذا بطبيعة الحال . ثانيا : أن يثبت للمحكمة أن ضررا أصاب المتهم ومرتبطا بخطأ من جانب المدعى المدني بإقامة الدعوى المدنية ويكون ذلك مثلا في حالات رفعها بسوء قصد أو بغير تبصر وترو . فاذا كانت قد رفعت بحسن نية وبناء على شهادات قوية تصلح سنداً لبناء عقيدته على أسباب

(١) تقضى ٨ أبريل ١٩٦٨ ، مجموعة احكام التقاضى من ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، رقم ٧٦ وفيه قضت المحكمة بأن الأصل ان حق الالتجاء الى القضاء هو من الحقوق العامة التي تثبت للكافة وانه لا يترب عليه المساءة بالتعويض الا اذا ثبت ان من باشر هذا الحق قد انحرف به عما وضع له واستعمله استعمالا كيديا ، بتفاء مضارة الغير سواء افترن هذا التقصيد بنية جلب المنفعة لنفسه أو لم تفترن به تلك النية طالما انه كان يستهدف بدعواه مضارة خصمه .

معقولة فلن تكون دعوى المتهم قبله بالتعويض مقبولة (١). ثالثاً : أن تكون مطالبة المتهم للمدعى المدني بالتعويض قد تمت في مواجهة المدعى المدني وقبل أن تفصل المحكمة في الدعوى المدنية . قصود حكم في الدعوى المدنية يعول دون إمكان مطالبة المدعى المدني بتعويض المتهم وانما يكون على الأخير الالتجاء الى الطريق المدني . ذلك أن صدور حكم في الدعوى المدنية تنتهي به ولاية المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ولا تستطيع المحكمة بذلك أن تفصل في طلب المتهم في مواجهة شخص لم تصبح له صفة في الدعوى ، ولذلك اذا قبل ترك المدعى المدني لدعواه أو فصلت المحكمة في الدعوى المدنية فلا يجوز للمتهم بعد ذلك مطالبتها بالحكم له بالتعويض .

وغنى عن البيان ان الادعاء المدني اذا شكل أركان جريمة البلاغ الكاذب بالنسبة للمدعى المدني جاز رفع الدعوى بطريق الادعاء المباشر وفقاً للقواعد العامة .

#### ٤ - المدعى بمخالفة قاعدة التبعية :

في غير حالات الاستثناء الواردة على قاعدة التبعية والسابق بيانها ، فان تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية هي من القواعد المتعلقة بالنظام العام باعتبارها تخص ولاية المحكمة بالحكم في الدعوى . فالمحاكم الجنائية ليست لها ولاية الفصل في الدعوى المدنية الا تبعا للدعوى الجنائية ولذلك فان مخالفة أحكام القانون المتعلقة بهذه الولاية هو أمر متعلق بالنظام العام . ويترتب على ذلك أنه يجب على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها وبغير طلب من الخصوم ولا يسقط الحق في التمسك به في أية مرحلة كانت عليها الدعوى ويجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

---

(١) وتقدير ثبوت الضرر أو عدم ثبوته من المسائل الموضوعية التي تدخل في حدود سادة محكمة الموضوع بغير معقب . نقض ١٩٦٨/٤/١٨ سابق الإشارة اليه .

## المبحث الثالث

### التقيد الخاص بحق المدعى المدني في اختيار

#### القضاء الجنائي

- ١ - القاعدة العامة . ٢ - ثبوت حق الاختيار بين الطرفين المدني والجنائي . ٣ - مباشرة حق الاختيار .
- ٤ - سقوط الحق في اختيار الطريق الجنائي . ٥ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي .

#### ١ - القاعدة العامة :

ان المشرع في قانون الاجراءات الجنائية حينما اجاز للمضروب من الجريمة أن يرفع دعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية المرفوعة أمامها الدعوى الجنائية ، فهو لم يسلبه حقه المستمد من القانون المدني في رفع دعواه أمام المحكمة الجنائية .

غير أن هذه الحرية للمدعى المدني ليست مطلقة ، فقد قيدها المشرع مراعى أن أحد الطرفين اللذين يجوز للمضروب سلوكهما لاقتضاء حقه هو ذو طبيعة أو صفة استثنائية ، وذلك هو الطريق الجنائي ، أما الطريق المدني فهو الأصل . ومن ثم فقد أورد المشرع قيدها على حرية المضروب في الالتجاء الى الطريق الجنائي اذا كان قد اختار الطريق المدني . بمعنى أنه اذا رفع دعواه الى المحكمة المدنية فليس له أن يدعى مدنيا أمام المحكمة الجنائية (١) . ولذلك يعتبر من شروط قبول الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي ألا يكون المدعى المدني قد سلك الطريق المدني . واذا تبين للمحكمة الجنائية ذلك فعليها أن تقضى في الدعوى المدنية اذا دفعت بعدم قبولها ، وليس بعدم اختصاصها أو برفضها .

---

(١) الا اذا كان رفع الدعوى أمام المحكمة المدنية قد تم في وقت سابق على رفع الدعوى الجنائية . انظر في الموضوع خلاف المؤلفات العامة .

- Zaccartia - Bevilacqua, Nota Sent. Trib. Trieste, 244, 1957.

وهذا القيد يجد ما يبرره في الصفة الاستثنائية لاختصاص القضاء الجنائي بالدعوى المدنية . فلذا كان صاحب الحق في الدعوى قد اختار بإرادته الطريق الأصلي وهو الطريق المدني بينما كان في مكنته أن يأخذ الطريق الاستثنائي وهو الطريق الجنائي فهو يسقط حقه بنفسه في الالتجاء اليه .

وهذا القيد يختلف عن القيد السابقين في أنه قيد يتسبب فيه المدعى المدني بسلوكه ويسقط حقه بنفسه ، أما ما سبق من قيود فلا دخل لارادة المدعى المدني فيها وهو حينما يلجأ الى الطريق المدني بصددها فلائله لا سبيل له الا ذلك الطريق .

#### ٢ - ثبوت حق الاختيار بين الطريقين للمدنى والجنائي :

لا يمكن القول بثبوت حق الاختيار الا اذا كان السبيلان المدني والجنائي يمكن للمضروب طرقيهما . فاذا كان الطريق الجنائي لا يمكن ولوجه لسبب من الأسباب فلا يثبت حق الاختيار للمدعى المدني اذ لن يكون امامه سوى الطريق المدني .

وبطبيعة الحال فان الطريق المدني دائما يمكن سلوكه ، باعتباره الطريق الطبيعي الذي نص عليه القانون لاقتضاء الحق في التعرض الناشئ عن الفعل الضار سواء اكان جريمة أم لم تتوافر فيه أركانها . وهذا حتى ولو كانت قد انقضت الثلاث سنوات من تاريخ العلم بالفعل وبمتركبه طالما أن الدعوى الجنائية الناشئة عن الفعل لم تنقض بعد .

ولذلك فيشترط لثبوت حق الاختيار أن يكون كل من الطريقين يمكن للمدعى المدني أن يلجأ اليهما دون قيد .

وعلى ذلك لا يثبت حق الاختيار للمدعى المدني في الأحوال الآتية :

١ - اذا كانت للحكمة الجنائية للرغبة أمامها الدعوى الجنائية ليست لها ولاية الحكم في الدعوى المدنية بمقتضى القانون أو بحسب

طبيعتها . ومثال ذلك اذا كانت الدعوى قد رفعت الى محكمة عسكرية أو استثنائية أو كانت قد رفعت الى محكمة الأحداث (١) .

٢ - اذا كانت النيابة العامة أو سلطة التحقيق لم ترفع الدعوى الجنائية أمام المحكمة الجنائية بعد ولم يكن في مكتة المضرور أن يرفع الدعوى بطريق الادعاء المباشر لتخلف شرط من شروطه كأن تكون الجريمة من جرائم الاذن أو الطلب أو الشكوى ، أو كانت الجريمة جنسية .

٣ - اذا كانت الدعوى الجنائية قد انقضت لأي سبب من أسباب الانقضاء المارضة قبل رفع الدعوى ك وفاة المتهم أو سقوط الجريمة بالتقادم أو صدور غفو عام أو للتصالح . أو كان قد صدر فيها حكم بات أو قرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية أو أمر جنائي ، كل ذلك قبل أن يرفع المدعى دعواه الى المحكمة المدنية .

ففي جميع هذه الأحوال لا يمكن القول بثبوت حق الخيار وانما يكون المضرور ملزماً بالالتجاء الى القضاء المدني اذا أراد اقتضاء حقه في التعويض .

#### ٢ - مباشرة حق الاختيار :

متى كان في مكتة المضرور أن يلجأ الى أى من الطريقين المدني أو الجنائي لاقتضاء حقه في التعويض دون قيد ، فان التجاءه الى أحدهما لا يمنعه من الالتجاء الى الآخر طالما لم يسقط حقه في الاختيار كما سنرى . فطالما الحق في الاختيار مازال ثابتاً له فالقاعدة هي أنه يجوز له ترك دعواه المرفوعة أمام أى من الجهتين المدنية أو الجنائية والالتجاء الى الجهة الأخرى . وعلى هذا ، فاذا كان قد رفع دعواه ابتداء الى المحكمة

---

(١) ورفع الدعوى الى محكمة غير مختصة أو كانت شروط القبول غير متوافرة لا يثبت حق الاختيار باعتبار أن الدعوى الجنائية لابد أن يفصل فيها بحكم غير فاصل في الموضوع وبالتالي لن تتمكن المحكمة من نظر الدعوى المدنية بالتبعية .

المدنية ثم رفعت الدعوى الجنائية أمام المحكمة الجنائية ، فمنذ لحظة رفعها أمام المحكمة الجنائية يثبت الحق في الاختيار ، أما قبل ذلك فلم يكن قد ثبت له ذلك الحق لعدم رفع الدعوى الجنائية . ولذلك تنص المادة ٢٦٤ إجراءات على أنه إذا رفع من قالة ضرر من الجريمة دعواه بطلب التعويض الى المحكمة المدنية ، ثم رفعت الدعوى الجنائية ، جاز له اذا ترك دعواه أمام المحكمة المدنية أن يرفعها الى المحكمة الجنائية مع الدعوى الجنائية .

وطالما أن حق الالتجاء الى المحكمة المدنية هو الأصل فان هذا الحق لا يسقط حتى ولو كان المضرور قد رفع دعواه أمام المحكمة الجنائية . فطوال قظر الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية يظل حق المضرور في الاختيار قائماً ويجوز له في أية لحظة أن يترك دعواه أمام المحكمة الجنائية ويرفعها أمام المحكمة المدنية اللهم الا اذا كان الحق في دعواه المدنية قد انقضى . وعلى هذا تنص المادة ٢٦٥ إجراءات بأنه اذا ترك المدعى بالحقوق المدنية دعواه أمام المحاكم الجنائية ، يجوز له أن يرفعها أمام المحاكم المدنية ما لم يكن قد صرح بترك الحق المرفوع به الدعوى .

#### ٤ - سقوط الحق في اختيار الطريق الجنائي :

يسقط حق المضرور في اختيار الطريق الجنائي وبالتالي لا يكون له الا أن يياشر دعواه المدنية أمام المحاكم المدنية ، وذلك اذا توافرت شروط ثلاثة :

- ١ - أن يكون المضرور قد رفع دعواه الى المحكمة المدنية .
  - ٢ - أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت أمام القضاء الجنائي المختص قبل رفع المضرور لدعواه المدنية أمام المحكمة المدنية .
  - ٣ - أن تكون الدعوى المرفوعة أمام المحكمة المدنية تتحد في السبب وفي الموضوع وفي الخصوم مع دعواه التي يريد رفعها أمام المحكمة الجنائية . وذلك على التفصيل الآتي :
- أولاً : أن يكون المضرور قد رفع دعواه بالتصويض الى المحكمة المدنية .

ومفاد هذا الشرط هو أن يكون المضرور قد اختار الطريق المدني بأن رفع دعواه أمام المحكمة المدنية .

ولكن لا يكفي أن ترفع الدعوى بإعلان صحيفة الدعوى . بل يلزم أن تكون اجراءات رفعها قد وقعت صحيحة أو لم يشبها بطلان يحول دون اتصال المحكمة بالدعوى . ولذلك فإن الحكم بطلان صحيفة الدعوى تعتبر الدعوى في نطاقه كأن لم تكن قد رفعت ويعود حق الخيار من جديد للمضرور . وكذلك الحكم بعدم اختصاص المحكمة المدنية يبعد للمضرور حقه في الخيار . ولذلك قضت محكمة النقض بأن الحكم بعدم الاختصاص يزيل الدعوى ويجعلها كأن لم تكن فيعود للمدعى المدني بمقتضى هذا الحكم كل الحق الذي كان له من قبل في اختيار الطريق الذي يريده لدعواه (١) .

وكذلك الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية لا يؤثر في سقوط الحق في الالتجاء الى الطريق الجنائي .

ثانيه : أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت أمام القضاء الجنائي قبل رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية .

ذلك أن رفع الدعوى الجنائية أمام القضاء الجنائي قبل أن يرفع المضرور دعواه أمام القضاء المدني هو الذي يثبت له حق الخيار بين الطريقين . فإذا كانت الدعوى الجنائية لم تكن قد رفعت وقت رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية فمعنى ذلك أنه لم يكن قد نشأ بعد حق المضرور في الاختيار . وطالما لم ينشأ حق المضرور في الاختيار فلا مجال للحديث عن سقوط الحق قبل نشوئه .

ولكن هل يلزم أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت فعلا الى القضاء الجنائي وفقا لاجراءات رفع الدعوى الجنائية أم يكفي أن تكون قد حركت بمعرفة سلطات التحقيق .

---

(١) نقض ١٤ مايو ١٩٥٧ ، مجموعة أحكام النقض س ٨ ، ٤٩٦ ، رقم ١٣٦ .

يميل الغالب من الفقه الى القول بأن حق المضور في الالتجاء الى الطريق الجنائي يسقط متى كانت الدعوى الجنائية قد حركت قبيل أن يرفع دعواه المدنية . بمعنى أنه لا يشترط أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت فعلا واتصلت المحكمة بها بل يكفي أن تكون قد حركت أمام قضاء التحقيق قبل رفع الدعوى المدنية ، ويحتج البعض منهم بالقياس أى أن تحريك الدعوى أمام قضاء التحقيق يقاس على رفعها الى المحكمة وذلك لاتحاد الملة (١) .

غير أننا لا نرى التسليم بهذا الرأي . وذلك لأسباب كثيرة أهمها ، أن سقوط الحق في الالتجاء الى الطريق الجنائي إنما يستند بمفهوم المخالفة من المادة ٢٦٤ اجراءات والتي تنص على أنه اذا رفع من فالة ضرر من الجريمة دعواه بطلب التعويض الى المحكمة المدنية ، ثم رفعت الدعوى الجنائية ، جاز له اذا ترك دعواه أمام المحكمة المدنية أن يرفعها الى المحكمة الجنائية مع الدعوى الجنائية .

وهذه المادة وردت في الكتاب الثانى الخاص بالمحاكم ولم يرد نص مماثل في باب التحقيق وقد استعمل المشرع تعبير رفع الدعوى الجنائية وهو لا ينصرف الى التحريك ، فضلا عن أنه لا يجوز أعمال القياس فيما يتعلق باسقاط الحقوق باعتبار أن سقوط الحق اما أن يكون جزاء واما أن يكون خروجا عن الأصل العام وفي كلتا الحالتين لا يجوز اعمال القياس .

هذا خلاف النتائج غير القبلية . له التي يؤدى اليها الأخذ بالرأى المعارض . فاذا قلنا بأن مجرد تحريك الدعوى من قبل النيابة أو قضاء التحقيق قبل رفع الدعوى المدنية يسقط حقه في الالتجاء الى القضاء اذا ما رفعت الدعوى الجنائية ، فلماذا يكون الحل فيما اذا ادعى المضور مدنيا في التحقيق واختار بذلك الطريق الجنائي ثم صدر أمر بأن لا وجه

---

(١) محمود مصطفى . المرجع السابق ص ١٨٢ . رؤوف عبيد ، المرجع السابق ، ص ١٦٨ ، حسن الرصفاوى : الدعوى المدنية ، ص ٢٣٤٥ ، احمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ٢١٨ .



لإقامة الدعوى في الوقت الذي تنقضى فيه دعواه أمام المحاكم المدنية بالتقادم القصير ؟ ولذلك فإن المشرع حين أراد أن يسقط حقه في الالتجاء الى الطريق الجنائي انما وضع في اعتباره أن تكون فعلا الدعوى الجنائية في مرحلة يمكن أن يتصدى فيها قضاء الحكم للحكم في الدعوى المدنية اذا ما رفعت اليه . وهذا لا يتأتى الا حيث تكون الدعوى الجنائية قد رفعت الى المحكمة الجنائية .

نخلص من ذلك الى أن الشرط الثاني لسقوط الحق في الالتجاء الى الطريق الجنائي هو أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت فعلا قبل الالتجاء الى الطريق المدني . ويجب أيضا أن تكون قد رفعت بأجراءات صحيحة . فاذا كانت قد رفعت الى محكمة غير مختصة أو رفعت دون شكوى أو طلب أو اذن ممن يملك تقديم ذلك في جريمة يتطلب فيها القانون لرفع الدعوى اجراء مماثلا فإن حق المدعى المدني لا يسقط اذا كان التجاوز الى المحكمة المدنية قد حدث بعد رفع الدعوى الجنائية التي قضى فيها بعدم الاختصاص أو بعدم القبول .

ولكن هل يشترط لتوافر الشرط الذي نحن بصدده أن يكون المضرور قد رفع دعواه الى المحكمة المدنية مع علمه برفع الدعوى الجنائية أمام المحاكم الجنائية ، أم أن الحق يسقط حتى ولو كان المضرور غير عالم برفع الدعوى الجنائية ؟

تذهب الغالبية من الفقه الى وجوب توافر العلم برفع الدعوى الجنائية حتى ينتج هذا الشرط أثره في سقوط حق الالتجاء الى الطريق الجنائي . وذلك تأسيسا على أن التجاه الى الطريق المدني يسقط حقه في الالتجاء الى المحكمة الجنائية بناء على قرينة التنازل . وطالما أن الحق سقط لافتراض التنازل فلا يتصور هذا الاخير الا اذا كان هناك علم برفع الدعوى الجنائية (١) .

---

(١) رؤوف عبيد ، المرجع السابق ، ص ١٦٨ ، حسن المرصاوي ،  
المرجع السابق ، ٢٢٥ .

وبما مضى البعض هذا الاتجاه بحجة أنه يخلط بين السقوط كجزاء  
اجرائي وبين التنازل عن الحق ، ولذلك فإن السقوط هنا جزء اجرائي  
يترتب على القيام بجزاء آخر وهو رفع الدعوى المدنية أمام القضاء  
المدني ، ومن ثم فإن هذا السقوط ينتج أثره حتى ولو لم يعلم به  
المضروب (١) . غير أن هذا الاعتراض لا محل له . لأنه إذا كان السقوط  
هو فعلا جزء اجرائي ، فإنه لا يمنع من قيامه على قرينة التنازل . وهناك  
الكثير من الجزاءات الاجرائية تقوم على هذه القرينة ، ولذلك فإن هذه  
القرينة قابلة لاثبات عكسها ومن ثم لا يحدث الاجراء أثره الا اذا كان  
المضروب قد باشره وهو يعلم برفع الدعوى الجنائية .

وشير الفقه مشكلة خاصة بالفرض الذي يكون فيه المضروب من  
الجريمة يملك رفع الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر . فهل اذا لم  
يرفع الدعوى الجنائية والمدنية بطريق الادعاء المباشر وقام برفع دعواه  
المدنية الى المحكمة المدنية يسقط حقه في الالتجاء الى الطريق الجنائي  
اذا ما رفعت النيابة الدعوى الجنائية الى المحكمة الجنائية ؟ واذا لم  
ترفع النيابة الدعوى الجنائية فهل يستط حقه في الادعاء المباشر أمام  
المحكمة الجنائية ؟

بالنسبة للشق الأول من السؤال نجد الفقه والقضاء مجمعين على  
أنه اذا رفعت الدعوى الجنائية من النيابة العامة فإنه يجوز لمن سبق  
ورفع دعواه المدنية أمام المحكمة المدنية أن يدعى مدنيا أمام المحكمة  
الجنائية ويترك دعواه أمام المحكمة المدنية .

غير أن الخلاف يتحصر فيما اذا كان حق الادعاء المباشر أمام  
المحكمة الجنائية يسقط بمجرد رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية ؟

ذهب جانب من الفقه (٢) الى أنه اذا كان المضروب يملك حق رفع  
الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر وطالب بحقه في التعويض أمام

---

(١) أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ٣١٩ .

(٢) محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١٨٢ ، هامش (١) ،

رؤوف مبيد ، المرجع السابق ، ص ١٩ .

المحكمة الجنائية عن هذا الطريق ، فإن عدم قيامه بذلك وهو في مكتة أن يقوم به ، والتجاء الى القضاء المدني يعتبر تنازلاً منه عن حقه في الادعاء المدني أمام المحكمة الجنائية وبالتالي لا يجوز له رفع الدعوى المباشرة الى محكمة الجنح . وقد أيدت محكمة النقض هذا الاتجاه وقضت بأن المضرور من الجريمة لا يملك بعد رفع دعواه أمام القضاء المدني أن يلجأ الى الطريق الجنائي ، الا اذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت من النيابة العامة ، فاذا لم تكن قد حركت منها امتنع على المدعى بالحقوق المدنية رفعها بالطريق المباشر (١) .

بينما ذهب البعض الآخر الى اعتقاد هذا الرأي بحجة أن سقوط حق المدعى في الالتجاء الى القضاء الجنائي يقتصر على حقه في رفع الدعوى المدنية التبعية وليس على حقه في الادعاء المباشر أمام القضاء الجنائي ، لأنه لا يمس الدعوى المدنية فحسب وانما يتعلق أيضاً بتحريك الدعوى الجنائية (٢) .

غير أننا نرى أن تعلق الادعاء برفع الدعوى الجنائية لا ينهض سنداً قوياً للاعتراض السابق . ذلك أن المشرع قد منح المضرور حق الادعاء المباشر لكي يتمكن من عرض دعواه المدنية على المحكمة الجنائية الى جانب الدعوى الجنائية وذلك اذا لم تقم النيابة العامة برفع الدعوى من جانبها . ذلك أن المشرع قد وضع في حسابه أن عدم تحريك النيابة العامة للدعوى الجنائية سوف يحرم المضرور من الالتجاء الى المحكمة الجنائية ومن ثم فقد أعطاه هذا الحق في الادعاء . ولذلك فإن حق المضرور في الخيار يبدأ منذ اللحظة التي يثبت له فيها حق الادعاء المباشر . فنفى هذه اللحظة حتى ولو لم تكن النيابة العامة قد حركت الدعوى الجنائية فإنه يثبت له حق الادعاء أمام المحاكم الجنائية بطريق الادعاء المباشر ، فإن كان قد رفعها الى المحكمة المدنية سقط حقه في الالتجاء الى الطريق الجنائي بعد ذلك بالادعاء المباشر ، ولكن النطق يقضى بسقوط حقه

(١) ٨ يونيو ١٩٥٥ ، مجموعة أحكام النقض ، ص ٦ ، رقم ٢٢٠ .

(٢) أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ٣١٩ .

كذلك حتى ولو رفعت النيابة العامة الدعوى بعد ذلك ، الا أنه نظرا لورود النص المميز لحق المدعى المدني في الالتجاء الى المحكمة الجنائية ، اذا ما رفعت الدعوى الجنائية من النيابة العامة بعد رفع الدعوى المدنية ، مطلقا فلا يحق تقييده وحرمان المضرور من هذا الحق على أساس أنه كان يستطيع الالتجاء مقدما الى المحكمة الجنائية (١) .

فالدعوى الجنائية اذا ما باشرتها النيابة العامة فلا يجب حرمان صاحب الحق في الادعاء المباشر في أن يدعى مدنيا أمام المحكمة الجنائية وقد يكون المضرور لم يلجأ الى الدعوى المباشرة لاعتبارات خاصة أو اجتماعية وذلك كما لو كان لا يريد توقيع عقوبة جنائية على المتهم . ولذلك اذا قامت النيابة العامة برفع الدعوى من جانبها فلا يوجد ما يبرر حرمانه من الادعاء المدني أمام المحكمة الجنائية اذا ما ترك دعواه أمام المحكمة المدنية .

ثالثا : أن تكون هناك وحدة في السبب والموضوع والخصوم في الدعوى .

يشترط أخيرا لسقوط حق المضرور في الادعاء المدني أمام المحكمة الجنائية اذا ما رفع دعواه المدنية أمام المحكمة المدنية وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت الى المحكمة ، أن تكون الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء المدني والدعوى المراد رفعها أمام القضاء الجنائي متحدتين في السبب وفي الموضوع وفي الخصوم .

فاذا اختلفت إحدى الدعوى عن الأخرى في أى عنصر من عناصرها فلا يسقط حق الالتجاء الى الطرق الجنائي ويجوز له رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية .

---

(١) فضلا عن أنه لا يصح أن يكون متع المضرور حق الادعاء المباشر سببا في تسوية مركزه اذا ما اعرض عن استعماله . إذ أنه في هذه الحالة يكون في مركز متساو مع المضرور من الجريمة الذي لا يملك سوى الادعاء المدني أمام المحكمة الجنائية عند رفع الدعوى اليها أو الالتجاء الى المحكمة المدنية .

وتكون الدعويان مختلفتين في السبب إذا كانت الدعوى المرفوعة أمام القضاء المدني هي للاخلال بالمسئولية المدنية بينما الدعوى المراد رفعها أمام القضاء الجنائي هي للأضرار الناجمة عن جريمة التبديد أو خيانة الأمانة .

واختلاف الموضوع يكون بأن يطلب المضرور من المحكمة المدنية الحكم له برد المنقولات بينما يكون موضوع الدعوى أمام القضاء الجنائي هو بالتعويض عن الحرمان من المنقولات بسبب الجريمة .

وتطبيقا لذلك حكمت محكمة النقض بأنه إذا كانت المدعية بالحق المدني لم تطلب أمام المحكمة المدنية الا تسليمها منقولاتها عينا ، وكانت لم تطلب في دعواها المباشرة أمام القضاء الجنائي الا تعويض الضرر الناشئ عن تبديد منقولاتها المذكورة فإن الدفع بعدم قبول هذه الدعوى الأخيرة لأن المدعية لجأت الى القضاء المدني يكون على غير أساس (١) .

أما اختلاف الخصوم فمثاله أن تكون الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية قد رفعها المضرور على المسئول عن الحقوق المدنية بينما رفع المضرور دعواه أمام المحكمة الجنائية على المتهم . ويلاحظ أنه في هذا المثال قد لا يكون هناك اختلاف في الخصوم فحسب بل وأيضا اختلاف في السبب في كلتا الدعويتين . فقد يكون السبب في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية هو المسئولية عن فعل الغير ، بينما السبب في الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية هو الضرر الناشئ عن الجريمة التي وقعت من المتهم .

• - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي :

إذا كان المضرور قد اختار الطريق المدني ورفع دعواه أمام المحاكم المدنية فإن ادعاءه أمام المحاكم الجنائية يكون غير مقبول ، ويمكن المدعى عليه سواء أكان المتهم أو المسئول عن الحقوق المدنية الدفع بعدم قبول

(١) نقض ٢ أكتوبر ١٩٥٥ ، مجموعة أحكام النقض ص ٦ ، رقم ٣٤١ .

(٢) نقض أول فبراير ١٩٥٥ ، مجموعة أحكام النقض ص ٦ ، رقم ١٦١ .

الدعوى المدنية بسبب سقوط حق المضرور في الالتجاء الى الطريق الجنائي . وهذا الدفع لا يتعلق بالنظام العام وانما يتعلق بصالح الخصوم في الدعوى المدنية . والواقع أن هذا الدفع في حقيقته يتعلق باتصال المحكمة الجنائية بالدعوى المدنية أى يتعلق بقبول الدعوى أمامها ، الا أن اتصال الدعوى المدنية بالمحكمة يختلف في جوهره وطبيعته عن الدعوى الجنائية . فشروط قبول الدعوى الجنائية تتعلق بالنظام العام أما الدعوى المدنية فهي تتعلق بمصلحة الخصوم اللهم الا الدفع بسبق الفصل في الدعوى المدنية فهو ليس من الدفوع المتعلقة بصالح الخصوم وانما من تلك المتعلقة بالنظام العام ( م ١١٦ مرافعات ) .

وتأسيسا على ذلك استقر القضاء على أن الدفع بسقوط حق الالتجاء الى الطريق الجنائي لا يجب على المحكمة أن تفتى به من تلقاء نفسها وانما يتعين طلبه من الخصوم . وطالما أن له هذه الصفة فيجب ابدؤه قبل الدخول في موضوع الدعوى والا سقط الحق في التسك به (١) .

---

(١) نقض ٢٩ يونيو ١٩٥٨ ، مجموعة أحكام النقض ، س ١٠ ، رقم

١٥٠ .

ولا تعتبر اجابة المتهم من سؤاله عن التهمة تكلما في الموضوع ، فاذا قدم الدفع عقب ذلك لا يصح الاعتراض عليه بأن الدفع لم يبد في الوقت المناسب ، متى استخلصت المحكمة أنه لم يكن قد تنازل عن الدفع قبل اقواله ( نقض ١٥ يناير ١٩٤٥ . مجموعة القواعد ، ج ٦ ، رقم ٥٤٧ ) . والدفع بعدم قبول الدعوى المدنية هو من الدفوع الجوهرية التي يجب على المحكمة أن تعرض لها وترد عليها . ولا يلزم أن يبدى في شكل معين أو بصيغ معينة وانما يكفي ان يأتى المدعى عليه بالتصرف الذي يفيد ابداء الدفع . ومثال ذلك ان يتقدم المسئول عن الحقوق المدنية المحكمة ببطاقته الشخصية لأثبت صفر سته . ولذلك قضى بأنه اذا كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستئنافية ان المسئول المدني قدم لها بطاقته الشخصية وهي تتضمن أنه من مواليد ١٩٤٦/٥/٨ ( والحكم صادر بتاريخ اول فبراير ١٩٦٧ ) فان في ذلك ما يفيد ابداء الدفع بعدم التبول ، نواذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتفى عن هذا الدفع ولم يرد عليه ، فإنه يكون معيبا بالقصور بها استوجب نقضه ( نقض ٣٠ ديسمبر ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض س ١٩ . ص ١١٠ . رقم ٢٢٦ ) .

## الفصل الثالث

في

اجراءات الدعوى المدنية امام القضاء الجنائي

تمهيد :

يثبت للمضروور حق الادعاء المدني امام القضاء الجنائي منذ اللحظة التي تحرك فيها الدعوى الجنائية . وظل هذا الحق قائما طالما انه لم يفصل في الدعوى الجنائية بحكم تنقضي به صلة المحكمة الجنائية بالدعوى الجنائية .

ومفاد ذلك أن الادعاء المدني جائز بعد رفع الدعوى الجنائية الى المحكمة كما يجوز أيضا قبل رفعها وهي مازالت في مرحلة الاستدلال والتحقيق .

وتختلف الاجراءات المتبعة في الادعاء المدني في مرحلتى الاستدلال والتحقيق عنها في مرحلة المحاكمة . كما قد يترك المدعى المدني دعواه بعد رفعها . وهذا ما سنعالجه في المباحث التالية .

### المبحث الاول

#### الادعاء المدني في مرحلتى الاستدلال

##### والتحقيق

- ١ - اجراءاته . ٢ - الفصل في طلب الادعاء المدني .
- ٣ - حكم الادعاء المدني عند التصرف في التحقيق بعدم الاحالة الى المحكمة .

١ - أجاز القانون المدني أمام سلطة جمع الاستدلالات وجميع سلطات التحقيق سواء تمثلت في النيابة العامة أم في قاضي التحقيق أم في مستشار الاحالة .

٢ - اجراءات الادعاء الجنائي

وهذا الحق مستفاد من نص المادة ٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية والتي جاء بها أنه لكل من يدعى حصول ضرر له من الجريمة أن يقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية في الشكوى التي يقدمها الى النيابة العامة أو الى أحد مأموري الضبط القضائي .

ويلاحظ أن تعبير الشكوى هنا لا ينصرف الى معناها المحدد يكونها فيدا على حرية النيابة العامة في بعض الجرائم ، وانما الى المعنى العام الذي مفاده التضرر من تصرف معين يرفع لذوى الأمر لاثبات الحق واقتضائه . والدليل على ذلك أن المشرع يقصر حق الشكوى بالمعنى الدقيق على المجنى عليه ، بينما في المادة ٢٧ منحه للمضروب بصفة عامة وليس للمجنى عليه .

ويشترط أن يكون الادعاء المدني قد ورد بعبارة صريحة في الشكوى التي تقدم للمأموري الضبط أو النيابة . فاذا ما قدمت شكوى من المضروب دون أن يكون قد ورد بها صراحة الادعاء المدني فقد نص المشرع على اعتبارها من قبيل التبليغات . ولا يعتبر الشاكي مدعيا بحقوق مدنية اذا صرح بذلك في شكواه أو في ورقة مقدمة منه بعد ذلك أو اذا طلب في احدهما تعويضا ما . ( م ٢٨ اجراءات ) .

واذا قدمت الشكوى المتضمنة الادعاء المدني الى مأمور الضبط القضائي تعين على هذا الأخير أن يحيلها مع المحضر الى النيابة العامة . ويستوى أن تكون الشكوى كتابية أم شفوية .

واذا أحالت النيابة العامة الدعوى الى قاضي التحقيق عليها أن تحيل معها الشكوى المذكورة ( م ٢٧ ) .

والحال كذلك بالنسبة لقاضي التحقيق فيجوز لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يدعى بحقوق مدنية أثناء التحقيق في الدعوى بمعرفة قاضي التحقيق ( م ٧٩ اجراءات ) ولمستشار الاحالة جميع الاختصاصات التي لقاضي التحقيق بما فيها قبول الادعاء المدني .

وقد نص المشرع في المادة ١٩٩ مكررا على أن لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يدعى مدنيا أثناء تحقق الدعوى بواسطة النيابة العامة .



وخلاصة القول أنه في جميع مراحل الاستدلال والتحقيق أيا كانت الجهة التي تباشر التحقيق يجوز للضرور الادعاء بالعقوب المدنية .

## ٢ - الفصل في طلب الادعاء المدني في مرحلتى الاستدلال والتحقيق :

الجهة المختصة بالفصل في طلبات الادعاء المدني أثناء مرحلتى الاستدلالات والتحقيق هي الجهة المختصة بالتحقيق . وإذا كان الادعاء قد تم أمام مأمور الضبط فتفصل في الطلب النيابة العامة اللهم الا اذا أرتأت عدم تحقيق الدعوى وحالتها الى قاضى التحقيق ، ففي هذه الحالة يفصل قاضى التحقيق في الطلب .

فقد نصت المادة ٧٦ على أنه لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يلقى بحقوق مدنية أثناء التحقيق في الدعوى ، ويفصل قاضى التحقيق نهائيا في قبوله بهذه الصفة في التحقيق .

كذلك النيابة العامة هي التي تفصل في طلبات الادعاء المدني التي تقدم في مرحلة الاستدلالات لمأمور الضبط القضائى ، وكذلك تلك التي تقدم لها مباشرة أثناء التحقيق . وعليها أن تفصل خلال ثلاثة أيام من تقديم هذا الادعاء (١) . وإذا رفض الطلب جاز للضرور الذى قدم طلب الادعاء المدني الطعن في قرار الرفض . ويكون الطعن أمام محكمة الجنب المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة في خلال ثلاثة أيام تسرى من وقت اعلانه بالقرار ( م ١٩٩ مكررا ) .

وعدم صدور قرار يرفض الطلب يعتبر قبولاً ضمناً له .

ويلاحظ أن القرار الصادر من النيابة العامة أو من قاضى التحقيق بعدم قبول الادعاء المدني لا يحول دون امكان الادعاء مدنيا بعد ذلك أمام

---

(١) وهذا المبدأ من المواعيد التنظيمية التي لا يترتب على مخالفتها أى بطلان طالما أن حق الضرور في الطعن في قرار الرفض هو في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ اعلانه به . في ذات المعنى الدكتور محمود مصطفى ، ص ١٧٥ ، الدكتور أحمد فتحي سرور ، ص ٣٠٣ .

المحكمة الجنائية اذا ما رفعت اليها الدعوى أو من رفع دعواه أمام المحكمة المدنية ( م ٢٥٨ / ١ ) (١) •

وإذا قبلت النيابة العامة أو قاضى التحقيق طلب الادعاء المدنى فان احالة الدعوى الجنائية الى المحكمة تشمل الدعوى المدنية أيضا •

غير أن القرار الصادر من قاضى التحقيق أو النيابة العامة بقبول الادعاء بالحقوق المدنية لا يلزم المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى ( م ٢٥٨ ) فلها أن تحكم رغم ذلك بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية أو بعدم قبولها •

٢ - حكم الادعاء المدنى عند التصرف في التحقيق بعد الاحالة الى المحكمة :

إذا كان الادعاء المدنى قد تم أمام النيابة العامة أو قاضى التحقيق أثناء تحقيق الدعوى فان مصيره يرتبط بمصير الدعوى الجنائية • فإذا أصدرت النيابة العامة أمرا بحفظ الأوراق بناء على محضر جمع الاستدلالات أو أصدرت قرارا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية فيمكن للدعى المدنى أن يطعن في القرار في المصاد القانوني ، فإذا كان لم يطعن فيه ورفض الطعن فلن يكون أمامه سوى الالتجاء الى الطريق المدنى لرفع دعواه المدنية ، هذا اذا كان القرار الصادر بعد انتهاء التحقيق هو بالأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية • ذلك أن مرور مواعيد الطعن في القرار أو رفض الطعن في حالة مباشرة من المدعى المدنى يعتبر قيدا عليه لرفع الدعوى المباشرة كما سبق أن رأينا •

أما اذا كان القرار الصادر من النيابة العامة هو بحفظ الأوراق لعدم وجود محل للمسير في الدعوى الجنائية فان هذا الأمر لا يحول دون إمكان الالتجاء الى القضاء الجنائي وذلك بتحريك الدعوى المباشرة اذا توافرت باقى الشروط الخاصة بالادعاء المباشر •

(١) ومع ذلك نرى انه اذا كان قرار النيابة بالرفض قد طعن فيه أمام محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة فان القرار الصادر في الطعن يكون ملزما للمحكمة عند احالة الدعوى الجنائية اليها •

وغنى عن البيان أن القرار الصادر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية من النيابة العامة أو من قاضي التحقيق لا يعتبر حكما ولا يكون له بالتالى أى حجية أمام المحكمة المدنية المرفوعة أمامها الدعوى المدنية .

وإذا ألقى الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية بناء على ظهور وقائع جديدة أو بناء على مرلو من النائب العام ورفضت الدعوى الجنائية فيجوز للمدعى المدني أن يترك دعواه أمام المحكمة المدنية ويأشرها أمام المحكمة الجنائية (١) .

### المبحث الثاني

#### الادعاء المدني

##### ١

#### مرحلة المحاكمة

- ١ - شروط الادعاء المدني في مرحلة المحاكمة .
- ٢ - إجراءات الادعاء المدني أمام المحكمة . ٣ - الاعتراض على الادعاء المدني . ٤ - الآثار المترتبة على قبول الادعاء المدني . ٥ - القواعد التى تحكم الإجراءات فى الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية .

١ - إذا رفضت الدعوى الجنائية الى المحكمة الجنائية ولم يكن المفروض قد ادعى مدنيا فى التحقيق فله أن يرفع دعواه المدنية الى المحكمة المختصة بنظر الدعوى الجنائية .

وادعاءه أمام المحكمة الجنائية يكون فى أية حالة كانت عليها الدعوى الجنائية . ويشترط لقبوله فى مرحلة المحاكمة : أولا : أن يكون الادعاء المدني قد تم قبل صدور قرار المحكمة باقتال باب المرافعة . والمحاكمة تصدر قرارها هذا بعد سماع شهادة الشهود والنيابة العامة والمتهم .

---

(١) ولا يجوز الادعاء المدني أمام مستشار الإحالة إلا فى الأحوال التى يباشر فيها تحقيقا تكميليا إذ يكون له فى هذه الحالة جميع الاختصاصات المخولة لقاضي التحقيق وفقا للمادة ١٧٥ إجراءات . فى ذات المعنى الدكتور محمد أحمد قنبرى شروط التحقيق ٤ من ٢٠٤ . ٢١ .

والخصوم في الدعوى ، ثم تصدر حكما بمسد الدالة ( م ٢٧٥ ) .

**القضية :** ألا يترتب على تدخل المدعى بالحقوق المدنية تأخير الفصل في الدعوى الجنائية . والا حكمت المحكمة بعدم قبول تدخله .

**القضية :** ألا تكون الدعوى منظورة أمام المحكمة الاستئنافية . وبطبيعة الحال لا قبل الادعاء المدني والدعوى منظورة أمام محكمة النقض نظرا لأنها غير مختصة بأي تحقیقات موضوعية .

وأذا توافرت هذه الشروط فيمكن قبول الادعاء المدني أمام محكمة أول درجة . غير أنه لا يجوز الادعاء المدني لأول مرة عند إعادة القضية الى محكمة الموضوع بناء على نقض الحكم لأن محكمة الموضوع تقيد في هذه الحالة بحدود الدعوى كما طرحت أمام محكمة النقض . ولذلك حكم بأن طبيعة الطعن بالنقض وأحكامه وإجراءاته لا تسمح بالقول بجواز تدخل المدعى بالحق المدني في الدعوى الجنائية لأول مرة بعد نقض الحكم . اذن يكون الحكم المظنون فيه قد أخطأ إذ قبل الدعوى المدنية عند إعادة نظر الدعوى الجنائية ويجب في سبيل وضع الأمور في نصابها نقضه بهذا الصدد والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية (١) .

وكذلك اذا صدر حكم غيابي من محكمة أول درجة فعارض المتهم فيه فلا يجوز الادعاء المدني أثناء نظر المعارضة اذا حضر المتهم وذلك لأن محكمة أول درجة تنظر الموضوع في هذه الحالة مقيدة بالقرار بالمعارضة . فضلا عما في ذلك من تسوية لمركز الطاعن ، والقاعدة أنه لا يضار طاعن بمعارضته . ومع ذلك فقد ذهب قضاء النقض حديثا الى جواز الادعاء المدني لأول مرة عند نظر الدعوى الجنائية في المعارضة . كذلك الحكم الغيابي الصادر في جنابة من محكمة الجنائيات كان اعطاه نظر الدعوى عند القبض على المتهم أو حضوره يحول دون الادعاء المدني نظرا لأن إعادة نظر الدعوى وان كان مقررا للمصلحة العامة الا أنه المحكمة تنظرها في الحدود التي كانت عليها عند قتل باب المرافعة ، فطلان الحكم الغيابي هنا وان انصرف الى ما قضى به في الدعوى الجنائية والمدنية الا أن نظر الدعوى من جديد ليس معناه قبول الادعاء المدني اذا لم يكن قد تم عند نظر الدعوى لأول مرة .

كما أنه لا يجوز الادعاء مدنيا أمام محكمة الأحداث أو المحاكم الاستثنائية أو العسكرية كما سبق أن أوضحنا .

## ٢ - إجراءات الادعاء المدني في مرحلة المحاكمة :

يتم الادعاء المدني أمام المحكمة الجنائية بأحد طريقتين نصت عليهما المادة ٢٢٤ إجراءات .

الأول : وهو الطريق الرسمي العادي وذلك بإعلان التهم أو المدعى عليه على يد محضر .

الثاني : يطلب في الجلسة المنظورة فيها الدعوى إذا كان التهم حاضره فإذا لم يكن حاضرا يجب على المحكمة تأجيل الدعوى وتكليف المدعى المدني بإعلان التهم بطلبائه .

ويلاحظ على هذا الطريق الثاني أنه غير جائز في حالة الادعاء المباشر . فقد رأينا أن الادعاء المباشر لا يكون إلا بإعلان التهم بورقة التكليف بالحضور ونظرا لأن الادعاء المباشر يتضمن توجيه الاتهام إلى المتهم ، فإن هذا لا يجوز في الجلسة إلا من النيابة العامة وحدها ولا يقبل الادعاء المباشر في الجلسة حتى ولو قبله المتهم ، إذ لا بد أن يتم عن طريق التكليف بالحضور (١) .

وغنى عن البيان أنه إذا كان قد سبق قبول الادعاء المدني في مرحلتى التحقيق والاستدلالات فإن إحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة تشمل الدعوى المدنية كذلك .

## ٢ - الاعتراض على الادعاء المدني :

أجازت المادة ٢٥٧ إجراءات لكل من المتهم والمشتول عن الحقوق المدنية وكذلك النيابة العامة أن يمارضوا في قبول المدعى بالحقوق المدنية . ويجب أن تتم المعارضة في الجلسة التي يتم فيها الادعاء المدني . ويكون ذلك إذا كانت الدعوى المدنية غير جائزة أو غير مقبولة . وتقتضى المحكمة في المعارضة بعد سماع أقوال الخصوم .

---

(١) قبض ٢٦ ديسمبر ١٩٦٠ ، مجموعة أحكام النقض ص ١١ ، رقم ١٨٤ .

٤ - الإثبات للترتبة على قبول الادعاء المدني :

إذا قبلت المحكمة الادعاء المدني أصبح المدعى المدني خصما في الدعوى المدنية ويصبح المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية الخصوم الآخرين في ذات الدعوى .

وهذه الصفة لا تخول له حقوقا في مباشرة الدعوى الجنائية أمام المحكمة ، فالمباشرة قاصرة فقط على النيابة العامة وانما يمكن له أن يشارك في إثبات الواقعة الاجرامية في الحدود التي تفيده في دعواه المدنية .

وقد رتب المشرع على ثبوت هذه الصفة حقوقا وواجبات حيال المدعى المدني .

أولا : حقوق المدعى المدني :

١ - يجوز له حضور جميع اجراءات التحقيق سواء بوسرت بمعرفة النيابة العامة أو قاضي التحقيق ، ولذلك يجب على النيابة العامة وأياضا على قاضي التحقيق إخطاره بيوم التحقيق ومكانه ، اللهم الا اذا قرر المحقق سرية التحقيق . وفي هذه الحالة يكون له الحق في الاطلاع على الأوراق المثبتة لهذه الاجراءات ( م ٧٧ ) .

٢ - للمدعى المدني أن يقدم الى قاضي التحقيق أو النيابة العامة اذا تولت هي التحقيق الدفوع والطلبات ، وتفصل فيها سلطة التحقيق في ظرف أربع وعشرين ساعة وتبين الأسباب التي تستد إليها .

٣ - في حالة صدور أوامر سلطة التحقيق في غير مواجهة الخصوم فيجب على النيابة العامة أن تبلغها له بوصفه من الخصوم في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدورهما ( م ٨٣ ) .

٤ - له أن يطلب على قفته أثناء التحقيق صورا من الأوراق الى كان نوعها الا اذا كان التحقيق حاصلا بغير حضور الخصوم بناء على قرار بذلك ( م ٨٤ ) .

٥ - للمدعى المدني أن يطلب إلى المحقق رد الخير إذا وجدت أسباب قوية تدعو لذلك ، وبين في طلب الرد أسبابه ، وعلى المحقق الفصل فيه في مدة ثلاثة أيام من يوم تقديمه (١) .

٦ - له حق الطعن في الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بأن لاوجه لاقامة الدعوى الجنائية ، وذلك في خلال عشرة أيام من تاريخ اعلانه ، الا اذا كان الأمر صادرا في تهمة موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ما لم تكن من الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٣٣ عقوبات ( م ١٩٢ اجراءات ) . كما له الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بأن لاوجه لاقامة الدعوى (م ١٩٣) . وله الطعن في الأوامر بأن لاوجه لاقامة الدعوى الجنائية الصادرة من النيابة بذات الشروط والقواعد الخاصة بالطعن في تلك الأوامر من قاضي التحقيق ( م ٢١٠ مدلة ) .

٧ - له جميع الحقوق المقررة للخصوم أمام المحكمة من حيث الاعلان وابداء الطلبات والدفع ومناقشة الشهود واجداء دفاعه والاستانة بهم .

٨ - له حق الطعن في الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية بجميع طرق الطعن الجائزة قانونا (٢) .

٩ - للمدعى المدني المعارضة في قبول تدخل المسؤول عن الحقوق المدنية من تلقاء نفسه ( م ٢٥٤ ) .

واجبات المدعى :

١ - يجب على المدعى المدني دفع الرسوم القضائية ، سواء اكان الادعاء في مرحلة الاستدلالات أو التحقيق أو المحاكمة ، وعليه أيضا أن

---

(١) لا يترتب على مخالفة هذا المبدأ أي بطلان إذ هو من الواجبات التنظيمية .

(٢) وقد قضى بأن الحكم الذي صدر ضد المدعى بالحقوق المدنية دون سماع دفاعه في الدعوى لا يكون ملغى بالحضور أمام المحكمة يكون بطعنا متعينا نفسه ، لابتناؤه على مخالفة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة .  
تقضى ٢٨ يناير ١٩٤٦ ، مجموعة التواعد ج ٧ ، رقم ٦٦ .

يودع مقدما للأمانة التي تصدرها النيابة العامة أو قاضي التحقيق أو المحكمة على ذمة أتعاب ومصاريف الخبراء والشهود وغيرهم . كما يجب عليه إيداع الأمانة التكميلية التي قد تلزم أثناء سير الإجراءات (م ٢٥٩) (١).

٢ - يجب على المدعى المدني أن يمين له محلا في البلدة الكائن فيها مركز المحكمة ما لم يكن مقبلا فيها ، ويكون ذلك بترقر في قلم الكتاب . (م ٢٥٥)

٥ - التواعد التي تنظم الإجراءات في الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية :

أن التواعد التي تطبق على الدعوى المدنية من حيث الإجراءات ليست قواعد المرافعات المدنية والتجارية وإنما قواعد قانون الإجراءات الجنائية المنطبقة على الدعوى الجنائية . وقد نصت على هذا المبدأ صراحة المادة ٣٦٦ حيث ورد بها : « يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحكمة الجنائية الإجراءات المقررة بهذا القانون » .

---

(١) ولكن ما الحكم في حالة عدم دفع الرسوم القضائية ، هل في ذلك تأثير على الدعوى المدنية ؟ يرى البعض أن عدم دفع الرسوم القضائية أمام الجهة التي يدعى أمامها بالحقوق المدنية يترتب عليه اعتبار شكواه من قبيل التبليغات .

ولكننا نرى خلاف ذلك . فالرسوم القضائية ليست لها أدنى علاقة بصحة أو بطلان الإجراء إذ أنها لم يعلق عليها صحة الإجراء وإنما مجرد حقوق للدولة تقتضي بمناسبة القيام بإجراء معين . ولذلك فقد حكم بأن عدم سداد رسوم الدعوى المدنية - بفرض صحته - لا تعلق له بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها (تقضى ١٢ يناير ١٩٥٩ ، مجموعة الأحكام ، س ١٠ ، رقم ٦) . كما حكم أيضا بأنه لا يقبل من المتهم الاحتجاج بعدم دفع المدعى بالحق المدني الرسوم المستحقة على الاستئناف إذ هذا من شأن قلم الكتاب وحده وهما ليسا ناظرين عنه (تقضى ٢٤ مارس ١٩٥٩ س ١٠ ، رقم ٧٨) . وكل ما تطهه المحكمة في هذا السبيل هو أن تمنع قيد الدعوى حتى يدفع الرسوم مع ما يترتب على عدم التيد من آثار وإذا كان الإدعاء أمام سلطات التحقيق فلها رفض الإدعاء المدني .



ويستوى أن تكون الدعوى المدنية منظورة مع الدعوى الجنائية أم أن تكون هذه الأخيرة قد انقضت واستؤف السير في الدعوى المدنية . أو كانت الدعوى المدنية قد طرحت على محكمة الاستئناف أو النقض دون الدعوى الجنائية لعدم استئناف النيابة العامة أو التهم لها . وعليه فلا يجوز تطبيق قواعد المرافعات المدنية والتجارية المتطعة بوقف الخصومة مثلا بناء على اتفاق الطرفين أو بانقطاعا لتغير ممثل المدعى بالحقوق المدنية .

وتأسيسا على ذلك فقد قضت محكمة النقض بأن فصوص قانون الاجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على الاجراءات في المواد الجنائية وفي الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية ولا يرجع الى قانون المرافعات الا لسد النقص ، ومن ثم فانه لا يصح للمحاكم الجنائية أن تحكم بانقطاع سير الخصومة لتغير ممثل المدعى بالحقوق المدنية الذي كان قاصرا وطلع من الرشد (١) .

كما قضى بأن الدعوى المدنية تابعة للدعوى الجنائية تأخذ حكمها في اجراءات المرافعة وفي الأحكام والطلعون الجائزة فيها من حيث الاجراءات والمواعيد فلا يتسنى في شيء من هذا اقتباس أى نص من نصوص المرافعات المدنية ، ولا يغير من هذه الحالة انحصار الخصومة بسبب عدم استئناف النيابة في الدعوى المدنية اذ هذه التبعية من طبيعتها ومن شأنها أن تجعل الدعوى المدنية خاضعة لأحكام قانون الاجراءات الجنائية (٢) .

---

(١) نقض ٥ فبراير ١٩٦٢ ، مجموعة احكام النقض ، ص ١٢ ، رقم

٢٩ .

(٢) نقض ٢٢ نوفمبر ١٩٣٧ ، مجموعة القواعد ، ج ٤ ، رقم ١١٧ .

### المبحث الثالث

#### في

#### ترك الدعوى المدنية

- ١ - تمهيد . ٢ - أنواع الترك في قانون الإجراءات .
- الترك الصريح ، الترك الضمني . ٣ - المعارضة في الترك .
- ٤ - آثار الترك .

#### ١ - تمهيد :

لقد نص قانون الإجراءات الجنائية على جواز ترك الدعوى المدنية من قبل المدعى المدني في أية حالة كانت عليها الدعوى (م ٢٦٠ إجراءات) . والترك هو إجراء بمقتضاه يمر المدعى المدني فيه صراحة عن إرادته في التنازل عن جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك صحيفة الدعوى . وترك الدعوى هو نظام يعرفه أيضا قانون المرافعات المدنية والتجارية . غير أنه لم يكن من الممكن تطبيقه أمام المحكمة الجنائية بصدد الدعوى المدنية إلا حيث نص صراحة قانون الإجراءات على ذلك . ولأننا رأينا أن الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية تخضع في إجراءاتها للقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية . ولذلك لم يكن من الممكن تطبيق الأنظمة الأخرى المتعلقة بالخصومة كنظام انقطاع الخصومة ، لأن المشرع في قانون الإجراءات لم ينص عليها مراعىا في ذلك طبيعة الدعوى المدنية المنظورة أمام المحكمة الجنائية . وليس معنى ذلك أننا نهمل كلية قواعد قانون المرافعات في هذا الصدد وإنما ينبغي أن نطبقها عند الإحالة إليها صراحة أو عندما تكون غير متعارضة مع طبيعة الدعوى التي ينظرها القضاء الجنائي . ولذلك فإن طرق الترك الصريح الواردة بقانون المرافعات هي التي تراعى أيضا عند معالجة طرق ترك الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية . كما أن قانون الإجراءات نص على الترك الضمني وهو لا يعرفه قانون المرافعات .

## ٢ - أنواع الترك في قنون الاجراءات :

تقد نص قانون الاجراءات على نوعين من الترك : الصريح وهو مماثل للترك أمام المحكمة المدنية والترك الضمني وهو خاص بالدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية .

### اولا - الترك الصريح :

وقد نصت عليه المادة ٣٦٠ اجراءات فقد ورد بها أن للدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه في أية حالة كانت عليها الدعوى . ويشترط في هذا الترك لكي يحدث آثاره القانونية ما يشترطه قانون المرافعات وهو :

١ - أن يتم الترك بالتعبير الصريح عن ارادة التنازل عن جميع اجراءات الخصومة المدنية .

٢ - أن يأخذ هذا التعبير الصريح احدى الصور الآتية : ( أ ) الاعلان للخصم على يد محضر . ( ب ) التقرير به في قلم الكتاب . ( ج ) البيان الصريح في مذكرة موقع عليها من المدعى المدني أو من وكيله مع اطلاع خصمه عليها . ( د ) ابدائه شفويا بالجلسة وإثباته في المحضر . وهذه الصور واردة على سبيل الحصر وفقا للراجع من الفقه .

٣ - أن يتم الترك قبل صدور حكم نهائى في الدعوى المدنية .

٤ - اذا وقع الترك بعد ابداء المدعى طلباته فيلزم أن يقبل الترك حتى ينتج آثاره . لذلك اذا كان الترك قد وقع أمام المحكمة الاستئنافية وكان الحكم المستأنف صادرا لمصلحة المتهم فلا يقبل ترك الدعوى من المدعى المدني ويتعين على المحكمة الاستمرار فيظرها .

### الترك الضمنى :

وقد نصت عليه المادة ٣٦١ اجراءات . فقد اعتبر المشرع المدعى المدني تاركا دعواه في حالتين .

١ - اذا لم يحضر المدعى المدني أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد اعلانه لشخصه أو عدم حضور وكيل عنه .

٢ - إذا حضر المدعى المدني ولكنه لم يبد طلبات بالجلسة .  
وعليه فإذا ثبت أن المدعى المدني أعلن للحضور للجلسة في محله  
المختار ، ولم يعلن لشخصه ، فإنه لا يعتبر تاركا لدعواه (١) .  
ويلزم للحكم بالترك الضمني أن يطلبه المتهم أو المدعى عليه في الدعوى  
المدنية أمام المحكمة الجنائية . فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء  
نفسها .

وتطبيقا لذلك قضى بأنه إذا كان المتهم لا يدعى أنه أعلن المدعى  
بالحق المدني لشخصه بالحضور في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى ولم  
يطلب من المحكمة اعتباره تاركا لدعواه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون  
صحيحا فيما انتهى إليه من تأييد الحكم الابتدائي القاضي بالتعويض (٢) .  
وإذا طلب المتهم الحكم بالترك في هذه الحالة ولم تجبه المحكمة إلى  
طلبه تعين عليها الرد على ذلك الطلب بما يوضح أسباب رفضه والا كان  
حكمها مشوبا بالقصور .

#### ٢ - المعارضة في الترك :

ويجوز للمدعى عليه في الدعوى المدنية المعارضة في الترك بالشروط  
الآتية :

- ١ - أن يكون الترك قد وقع بعد ابداء المدعى عليه لطلباته .
- ٢ - ألا يكون المدعى عليه قد دفع بعدم اختصاص المحكمة أو بإحالة  
القضية إلى محكمة أخرى أو بإعلان صحيفة الدعوى أو طلب غير ذلك  
مما يكون القصد منه منع المحكمة من المضي في سماع الدعوى .

---

(١) نقض ٢٢ أكتوبر ١٩٥٦ ، مجموعة أحكام النقض ، س ٧ ، رقم  
٢٨٨ .

(٢) نقض ١٣ مايو ١٩٥٤ ، مجموعة أحكام النقض ، س ٥ ، رقم  
٢٠٦ .

غير أنه يستثنى من هذا الشرط حالة الاعتراض على الترك من قبل المتهم حتى يحكم له في طلب التمييز المقدم منه عن الضرر الذي لحقه بسبب رفع الدعوى المدنية عليه بالتطبيق لنص المادة ٢٦٧ اجراءات .

#### ٤ - آثار الترك :

متى اعتمد الترك من المحكمة الجنائية سواء أكان ذلك بالتنازل الصريح من المدعى أو طلب المتهم أو المدعى عليه في الدعوى المدنية في حالة الترك الضمني ، فانه يترتب على ذلك الفناء جميع اجراءات الخصومة بما في ذلك صحيفة الدعوى . ولذلك اذا كانت الدعوى الجنائية قد حركت بطريق الادعاء المباشر في جريمة يتعلق فيها ، فانه يترتب على الترك سقوط الدعوى الجنائية أيضا . لأن التنازل المتمثل في الترك يلغى جميع اجراءات الخصومة بما فيها صحيفة الدعوى التي تتضمن الشكوى .

كما يترتب على الترك زوال صفة المدعى . ولذلك فقد قضى بأنه اذا كان الطاعن قد تنازل عن دعواه المدنية وكانت المحكمة قد أجابته الى ما طلب ، فانه لا تكون له صفة فيما يثيره في طعنه بالنسبة الى الدعوى العمومية (١) .

ويترتب على الترك أيضا وجوب استبعاد المسؤول عن الحقوق المدنية اذا كان تدخله قد وقع بناء على طلب المدعى . أما اذا كان قد تدخل من تلقاء نفسه أو بناء على طلب النيابة العامة فلا تأخير للترك عليه .

ولا يؤثر الترك على الدعوى الجنائية . وهذا ما أكدت عليه المادة ٢٦٠ اجراءات في فقرتها الأخيرة حيث نصت صراحة على « ولا يكون لهذا الترك تأثير على الدعوى الجنائية » . ولا يكون له هذا الأثر حتى ولو كانت الدعوى قد تحركت بطريق الادعاء المباشر اللهم الا في حالة الشكوى

(١) تقضى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٢ ، مجموعة أحكام النقض س ٥ ، رقم

السابق الحديث عنها . وذلك لأن مباشرة الدعوى العمومية بعد تحريكها بطريق الادعاء المباشر هي من اختصاص النيابة العامة وحدها .  
ويؤزم المدعى التارك لدعواه بدفع المصاريف السابقة على الترك .  
ولا يخل الترك بطبيعة الحال بحق المتهم في الالتجاء الى القضاء المدني للحكم له بالتعويضات ان كان لها وجه .

وبطبيعة الحال لا يؤثر الترك على موضوع الحق الثابت للمدعى المدني . فهو يؤثر فقط على الاجراءات التي بوشرت أمام المحكمة الجنائية في الدعوى المدنية . أما الحق في تعويض الضرر الناشئ عن الجريمة فلا يتأثر بالتارك اللهم إلا اذا صرح بذلك المدعى . ولذلك تنص المادة ٢٦٢ اجراءات على أنه اذا ترك المدعى بالحقوق المدنية دعواه المرفوعة أمام المحاكم الجنائية ، يجوز له أن يرفعها أمام المحاكم المدنية ما لم يكن قد صرح بترك الحق المرفوع به الدعوى . واذا حدث الترك أمام المحكمة المدنية بصدد الدعوى المدنية المرفوعة أمامها ابتداء فلا يؤثر ذلك على حق المدعى المدني في الالتجاء الى القضاء الجنائي طالما أن حقه في الخير لم يكن قد سقط وفقا للقواعد السابق بيانها في أحوال سقوط الحق .  
وعلى هذا تنص أيضا المادة ٢٦٤ اجراءات على أنه اذا رفع من ناله ضرر من الجريمة دعواه بطلب التعويض الى المحكمة المدنية ، ثم رفعت الدعوى الجنائية ، جاز له اذا ترك دعواه أمام المحكمة المدنية أن يرفعها الى المحكمة الجنائية مع الدعوى الجنائية .

ومضى ذلك أنه لا يجوز أن يلجأ الى القضاء الجنائي الا اذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت الى القضاء المدني قبل رفع الدعوى الجنائية .  
فإذا كانت الدعوى قد رفعت بعد رفع الدعوى الجنائية فيترتب على التوجه الى الطريق المدني هنا سقوط حقه في الالتجاء الى الطريق الجنائي كما سبق أن فصلنا .

## الفصل الرابع

3

### الحكم في الدعوى المدنية التبعية

١ - تمهيد . ٢ - مبدأ وحدة الحكم في الدعويين المدنية والجنائية . ٣ - المشكلة الخاصة بالفصل في موضوع الدعويين بحكمين منفصلين . ٤ - مدى اشتراط التلازم بين حكم البراءة وبين رفض الدعوى المدنية . ٥ - الحكم في الدعوى الفرعية من المتهم على المدعى المدني .

١ - تمهيد :

متى رفعت الدعوى المدنية صحيحة واتصلت بها المحكمة الجنائية المنظورة أمامها الدعوى الجنائية تعين عليها وفقا لمبدأ التبعية أن تحكم في الدعويين الجنائية والمدنية بحكم واحد .

وقد رأينا أن هذه القاعدة يعرض عليها بعض الاستثناءات والتي فيها تنفصل الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية ويصدر القاضي الجنائي حكمه في الدعوى المدنية استقلالا ، كما هو الشأن في حالة سقوط الدعوى الجنائية بعد رفع الدعوى المدنية ، ففي هذه الحالات لا تتأثر الدعوى المدنية بسبب السقوط وإنما تظل قائمة حتى يفصل فيها بحكم في الموضوع . كما رأينا أن من حق القاضي الجنائي إذا رأى أن الفصل في الدعوى المدنية سيؤخر الفصل في الدعوى الجنائية أن يعيها الى القضاء المدني .

والذي نود بعثه هنا ليست الاستثناءات السابقة التي عرضنا لها فيما قبل ، وإنما القرض العادى ، الذى فيه يفصل القاضي في الدعوى الجنائية وأيضاً في الدعوى المدنية . فما هي القاعدة التى يمتنع مراعاتها حتى يكون حكمه الفاصل في الدعويين صحيحاً ، وما الحل فيما لو خالف ( ٢٧ م - الاجراءات الجنائية ج ١ )

القاضي هذه القاعدة ؟ وهل يجوز للقاضي أن يحكم بالبراءة في الدعوى المدنية وفي نفس الوقت يحكم بالتمريض في الدعوى المدنية ؟

٢ - مبدأ وحدة الحكم في الدعوى المدنية والجنائية :

أن القاعدة التي يتمين أن يراعيها القاضي الجنائي عند فصله في الموضوع بالنسبة للدعوى الجنائية والمدنية يحكمها مبدأ وجوب الفصل في الدعوى بحكم واحد . فالقاضي الجنائي مادام سيصدر حكما في موضوع الدعوى - ولم يبررا لاحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية ، وان كانت الدعوى الجنائية قد سقطت دون تأثير على الدعوى المدنية فيجب أن يصدره بالنسبة للدعوى في حكم واحد وفي وقت واحد .

ولكن هل يجوز للقاضي أن يفصل في الدعوى بحكمين منفصلين ، أى هل يكون الحكم صحيحا لو فصل القاضي في الدعوى الجنائية بحكم ثم بعد ذلك فصل في الدعوى المدنية بحكم آخر أو العكس ؟

بطبيعة الحال القاعدة السابقة لا تنصرف الى الأحكام الصادرة في الدعوى بصدد المسائل المتعلقة بالاجراءات وهي ما تطلق عليها الأحكام الاجرائية . فالقاعدة السابقة قاصرة على الأحكام الفاصلة في الموضوع ، ولذلك يجوز للقاضي أن يحكم بعدم قبول الدعوى المدنية في حكم مستقل وبعد ذلك يحكم بعدم قبول الدعوى الجنائية ، أو يحكم بعدم اختصاصه في الدعوى الجنائية (١) .

٢ - المشكلة الخاصة بالفصل في موضوع الدعوى بحكمين منفصلين :

ولكن ما هو الحل فيما لو أصدر القاضي الجنائي حكمين منفصلين في كل من الدعوى الجنائية والدعوى المدنية متعلقا بموضوع كل منهما ؟

يتحقق ذلك اذا أصدر القاضي حكما في الدعوى المدنية بالرفض مثلا ثم بعد ذلك أصدر حكمه في الدعوى الجنائية بالبراءة ، أو أصدر حكما

(١) نقض ١٥ نوفمبر ١٩٦٦ ، مجموعة أحكام النقض ص ١٧ ،  
ههنا .



بالادانة في الدعوى الجنائية ثم يقبه بحكم بالتعويض في الدعوى او  
يرفضها اذا لم يكن للتعويض مقتض .

والواقع أن حل التساؤلات السابقة يتوقف على وجوب التفرقة بين  
التفروض الآتية :

الفرض الأول : أن يفصل القاضي بحكم في موضوع الدعوى الجنائية  
ويرجىء الفصل في الدعوى المدنية . في مثل هذا الفرض يظل الحكم في  
الدعوى الجنائية صحيحا ، أما الحكم الذي يصدره بعد ذلك في الدعوى  
المدنية فقد اختلف الرأي فيه .

فقد ذهب بعض الأحكام الى أنه يجوز للمحكمة الجنائية أن -  
الدعوى المدنية في هذه الحالة حينما يضطئ القاضي ولا يصدر حكما في  
الدعوى المدنية في ذات الحكم الصادر في الدعوى الجنائية (١) .

غير أن هذا الرأي يتنافى مع طبيعة الدعوى المدنية واختصاص  
القاضي الجنائي بها . فهو لا يختص بالدعوى المدنية الا حيث تكون الدعوى  
الجنائية منظورة أمامه ولذلك أوجب القانون أن يكون الحكم في الدعوى  
الجنائية متضمنا أيضا الحكم في الدعوى المدنية . فاذا ما  
أصدر حكمه في الدعوى الجنائية زالت عنه ولاية الفصل في الدعوى  
المدنية . ولا يقدح في صحة هذا القول ما نصت عليه المادة ٢٥٩ اجراءات  
من أن سقوط الدعوى الجنائية لا يؤثر على سير الدعوى المدنية . فاللادة  
سائلة الذكر هي استثناء قاصر فقط على حالات سقوط الدعوى أي  
الأسباب التي تعرض للدعوى فتسقطها قبل الحكم فيها ، ومما لا شك  
فيه أن حالات الحكم في موضوع الدعوى الجنائية لا تندرج تحت هذه  
للادة لأن الدعوى هنا تنقضى بالحكم البات ، فضلا عن أن الشرع أوجب  
على القاضي الحكم في الدعوىين معا . ومن أجل ذلك فإن حكم القاضي  
الجنائي في الدعوى المدنية بعد حكمه في الدعوى الجنائية يكون باطلا

---

(١) المحكمة العليا الليبية ٢٧ فبراير ١٩٦٥ ، قضاء المحكمة العليا ،  
ج ٢ ، س ١٥٧ .

وهو بطلان متعلق بالنظام العام يجوز التمسك به ولو لأول مرة أمام محكمة النقض (١) .

ويلاحظ أن قرار تأجيل الدعوى المدنية بعد صدور الحكم الجنائي لا يجوز الطعن فيه إذ أنه ليس حكما (٢) . وليس أمام صاحب المصلحة في هذه الحالة إلا الانتظار حتى يصدر القاضي حكمه ويضمن فيه أو أن يترك دعواه ويرفعها إلى المحكمة المدنية إذا كان صاحب المصلحة هو المدعى . وتطبيقا لذلك حكمت محكمة النقض بأنه إذا أصدرت المحكمة الجنائية حكما في موضوع الدعوى الجنائية وحدها امتنع عليها بعدئذ الحكم في الدعوى المدنية على استقلال لزوال ولايتها في الفصل فيها ، وقد ورد على هذا الأصل أحوال استثنائها القانون ، من بينها حالة سقوط الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها كالتقادم (٣) .

ويلاحظ أن بطلان الحكم الصادر في الدعوى المدنية بعد الحكم في الدعوى الجنائية لا يؤثر على صحة هذا الأخير إذ أنها صاحبة الولاية الأصلية بالفصل في الدعوى الجنائية ، وينصرف البطلان فقط إلى الاختصاص العارض المتعلق بالدعوى المدنية . وهذا ما عتته محكمة النقض حينما قضت بأنه لا يجوز للمحكمة أن تفصل في الدعوى الجنائية وتؤجل الفصل في الدعوى المدنية لجلسة تالية والا كان حكما بعد ذلك في الدعوى المدنية باطلا لزوال ولاية الفصل فيها (٤) .

**الفرض الثاني :** أن يصدر القاضي حكمه في الدعوى الجنائية ويفصل الفصل في الدعوى المدنية . وهذا هو الفرض الذي يفصل فيه القاضى

---

(١) انظر الدكتور محمود مصطفى ، ص ١٦٦ ، أحمد فتحى سرور ، ص ٢٢٢ . وانظر نقض ٢٤ أبريل ١٩٥٦ ، مجموعة أحكام النقض ، س ٧ ، رقم ١٨٠ ، ٤ يونيو ١٩٥٧ ، س ٨ ، رقم ١٦٦ .  
(٢) نقض ٤ يونيو ١٩٥٧ ، مجموعة أحكام النقض س ٨ ، رقم ١٦٦ .

(٣) نقض ٢٤ أبريل ١٩٥٦ سابق الإشارة إليه .

(٤) نقض ٢٤ أبريل ١٩٥٦ سابق الإشارة إليه .

بحكم في الدعوى الجنائية ويسمو عن الحكم في طلبات المدعى المدني بالتعويض .

وقد عرض الأمر على المحكمة العليا الليبية فقضت بأن الحكم الذي يفصل الفصل في طلب لا يعتبر حكماً وبنت على ذلك تيجتين :

الأولى : هي أنه لا يجوز الطعن فيه بالاستئناف . الثانية : هي أنه ظراً لخلو قانون الإجراءات الجنائية من نص يحكم هذه الحالة فيجب تطبيق ما نصت عليه المادة ١٩٣ مرافعات والتي تقضى بأنه إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية ، جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه بالحضور أمامها لنظر الطلب والحكم فيه . ولا يغير من هذا ما أوجبه المشرع في المادة ٣٠٩ إجراءات من ضرورة الحكم في الدعوى بحكم واحد ، لعدم معالجتها حالة اغفال الفصل في طلب موضوعي سبق أن عرض على المحكمة (١) ، كما قضت بذلك أيضاً محكمة النقض المصرية فاعتبرت الحكم الصادر في الدعوى الجنائية باطلاً إذا ما أغفل الفصل في الدعوى المدنية التابعة لها (٢) وعليه قضت أيضاً بأنه إذا ثبت أن المحكمة الجنائية حين فصلت في الدعوى الجنائية قد أغفلت الفصل في الدعوى المدنية اغفالا تاما فلم تتحدث عنها في منطوق حكمها ولا في مدوناتا فان اختصاصها بنظر هذه الدعوى يكون باقيا بالنسبة لها وذلك تطبيقاً لقاعدة اجرائية عامة نص عليها قانون المرافعات تقضى بأنه إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه بالحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه (٣) .

(١) محكمة عليا ٢٧ فبراير ١٩٦٥ ، قضاء المحكمة العليا ، ج ٢ ،

ص ١٥٧ .

(٢) تقضى ٢٢ فبراير ١٩١٢ ، المجموعة الرسمية ١٩١٣ ، ص ١١٢ .

مشار اليه في عرض محمد ، ص ٢٨٤ .

(٣) وهذا أيضاً ما اوجّهت اليه محكمة النقض المصرية في حكم حديث

بجلسة ٢٠ فبراير ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض س ١٩ ، ٢٦٠ ،

رقم ٤٧ . وفيه قضت بأن قضاء محكمة النقض جرى على أنه ليس للعلمي

بالحقوق المدنية الذي فات على المحكمة الجزئية أن تحكم في دعواه أن

لجأ إلى المحكمة الاستئنافية لتفادله هذا النقض بل يرجع إلى محكمة

نغير أن التسليم بصحة ما جاء في قضاء المحكمة العليا ومحكمة النقض يتعارض مع صفة الدعوى المدنية التي يختص بها القاضى الجنائى وهى التبعية . اذ أن مفاد هذه الصفة أنه لا ولاية للقاضى الجنائى بالفصل فى الدعوى المدنية استقلالا عن الدعوى الجنائية الا بصدد استثناءات محددة وليست هذه الحالة من بينها . لأن مفاد طرح الدعوى المدنية على القاضى الذى أصدر الحكم الجنائى للفصل فيها يحدث فى وقت تكون ولايته فيه زالت لاصداره الحكم الذى كان يجب أن ينطوى أيضا على الدعوى المدنية . أما وقد أغفل النص عليه فلا مناص من الالتجاء الى الطريق العادى وهو الطريق المدنى (١) .

ولا محل للاحتجاج بالنص الوارد فى قانون المرافعات فى المادة ١٩٣ . حقا أن قانون الاجراءات لم يفصل فى الفرض الذى نحن بصدده بنص خاص ، الا أنه لا يمكن تطبيق نصوص قانون المرافعات الا حيث تكون متسقة مع طبيعة الدعوى المنظورة أمام القضاء الجنائى . ولا شك أن تطبيق المادة ١٩٣ يتعارض تعارضا صارخا مع صفة التبعية التى تقضى بأن لا اختصاص للقاضى الجنائى بالدعاوى المدنية الا اذا توافرت فيها هذه الصفة .

ومع ذلك نرى أنه يمكن اعمال نص المادة ١٩٣ مرافعات فى حالة واحدة فقط وهى حينما يفصل القاضى الجنائى بحكم واحد فى الدعوى الجنائية وفى الدعوى المدنية الا أنه يفعل فى فصله فى الدعوى المدنية احدى الطلبات الموضوعية . لأن نظر المحكمة الجنائية فى الطلب الموضوعى الذى أغفله فى حكمها فى الدعوى المدنية هو نوع من تصحيح الحكم الذى تملكه دائما المحكمة التى أصدرته . فالمادة ١٩٣ وردت تحت عنوان تصحيح الأحكام وتفسيرها . وهذا الاغفال الجزئى لا يطل الحكم الصادر فى

اول درجة للفصل فيما أغفله عملا بحكم المادة ١٩٣ من قانون المرافعات العالى وهى المناهضة للمادة ٢٩٢ من قانون المرافعات اللبى . وقد كتبت للمنى اجيبا بقصر ٩ نوفمبر ١٩٦٥ . مجموعة أحكام النقض ، س ١٦ ، رقم ٢٦٠ .

(١) فى ذات المنى انظر احمد فتحي سرور . ص ٢٢٢ .

الدعوى المدنية ، ولذلك فانه يمكن لذات المحكمة التي أصدرته أن تتظر فيما أغفلته ، وليس في هذا تعارض مع صفة التبعية .

ولقد جانب التوفيق القضاء الذي حكم بطلان الحكم الجنائي أيضا الفاصل في الدعوى الجنائية دون المدنية . ذلك أن كان القانون يلزم القاضي باصدار حكمه في الدعوىين معا ، الا أن أغفاله الحكم في الدعوى المدنية لا تأثير له على الحكم في الدعوى الجنائية الذي صدر صحيحا . وإذا كان الحكم في الدعوىين يتم بنطق واحد الا أنه ينطوي في حقيقته على حكمين في المضمون ولم يشترط المشرع تبعية الحكم الا بالنسبة للدعوى المدنية ، أما الدعوى الجنائية فاختصاصه بها أصيل ولذلك اذا أغفل النص على الدعوى المدنية فلا يؤثر في صحته ، على عكس الحال بالنسبة للحكم في الدعوى المدنية . فاختصاصه بتلك الأخيرة استثنائي ولذلك فان الحكم فيها لا بد أن يكون تابعا لحكم جنائي كما سنرى في الفرض التالي .

**الفرض الثالث :** أن يصدر القاضي حكمه الفاصل في الدعوى المدنية قبل الحكم في الدعوى الجنائية .

قد يفصل القاضي في موضوع الدعوى المدنية قبل اصدار حكمه الفاصل في الدعوى الجنائية ، في هذه الحالة يقع الحكم في الدعوى المدنية باطلا دون أن يؤثر بطلانه على الحكم التالي بعد ذلك في الدعوى الجنائية . وبطلان الحكم المدني في هذه الحالة مبنى على أن القاضي وان اخص بنظر الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية منظورة أمامه الا أنه لا يجوز له الفصل فيها بحكم الا تبعا للحكم في الدعوى الجنائية والا اتفت العلة التي من أجلها منحه المشرع اختصاص نظر الدعوى المدنية .

وبطبيعة الحال لا ينصرف هذا البطلان الا الى الأحكام في الدعاوى المدنية من حيث موضوعها ، أما الأحكام الصادرة فيها من حيث قواعد الاجراءات ، كالحكم بعدم الاختصاص أو بعدم القبول ، فهذه يجوز اصدارها قبل الحكم في الدعوى الجنائية ، إذ لأصل فيها أن تصدر قبل

**الفصل في موضوع الدعوى الجنائية ، وبمجرد بحث صحة الادعاء المدني من حيث إجراءاته وشروطه .**

**٤ - مدى اشتراط التزام بين حكم البراءة وبين رفض الدعوى للسنة :**

قد يحدث أن تقضى المحكمة في الدعوى الجنائية بالبراءة ، فهل يجوز لها رغم ذلك أن تقضى بالتعويض في الدعوى المدنية دون أن يكون هناك تناقض في الحكم ؟ وإذا كان يجوز لها ذلك فهل في جميع أحوال البراءة تملك المحكمة الحكم بالتعويض إذا وجدت لذلك مقتضيا ؟

لا شك أن الحكم بالبراءة في الدعوى الجنائية والتعويض في الدعوى المدنية لا يتطو على تناقض . لأنه إذا كانت كل من الدعويتين يفصل في موضوعها بحكم واحد إلا أنها مختلفان من حيث العناصر فهذا الحكم في حقيقته يتطو على حكمين أحدهما في ثبوت أو عدم ثبوت المسؤولية الجنائية والثاني في ثبوت أو انتفاء المسؤولية المدنية .

ولكن هل تملك المحكمة الجنائية الحكم بالتعويض في جميع أحوال البراءة ؟

**ينبغي هنا التفرقة بين الفروض الآتية :**

**أولاً : أن يكون حكم البراءة مبنيًا على سبب اجرائي لا يتعلق بثبوت الواقعة ونسبتها الى المتهم وإنما يتعلق بسلطة المحكمة في الفصل في الدعوى الجنائية .** ومثال ذلك براءة المتهم لسقوط الدعوى الجنائية بالتقادم أو بوفاء المتهم أو بالتنازل عن الطلب أو الشكوى . وقد سبق أن رأينا أن سقوط الدعوى الجنائية لسبب من الأسباب المتعلقة بها لا يؤثر على سير الدعوى المدنية . وبطبيعة الحال إذا كان الحكم بالبراءة مؤسسًا على سبب اجرائي يتعلق بولاية المحكمة بالدعوى الجنائية أو بشروط قبولها ، فهذا يحول دون نظر الدعوى المدنية لأنها لا تكون تابعة لدعوى جنائية ، كما توقفت للمحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى الجنائية أو بعدم قبول الدعوى الجنائية كما سبق أن أوضحنا .

ثانياً : أن يكون الحكم بالبراءة مؤسسا على توافر مانع من موانع المسؤولية أو مانع من موانع العقاب .

وفي هذا الفرض يكون الحكم سليماً لا غبار عليه . فامتداد ولاية القاضي الجنائي بالدعوى المدنية متوقف على ثبوت وقوع الجريمة في ركنها المادي وصحة نسبتها الى المتهم . ولذلك اذا كان هناك مانع من موانع المسؤولية أو مانع عقاب فان هذه الموانع وان حالت دون عقاب الجنائي وتقرير مسؤوليته الجنائية فانها لا تحول دون تقرير مسؤوليته المدنية . ولذلك نجد أن القانون المدني يقرر صراحة امكان الحكم بالتعويض رغم توافر حالة الضرورة . وهذا الرأي أيضاً هو ما أخذت به المحكمة العليا حيث قضت بأنه اذا كانت المحكمة قد بنت حكمها برفض الدعوى المدنية على انتفاء المسؤولية الجنائية بسبب عدم توافر القصد الجنائي فان هذا لا يكفي وحده لعدم المسؤولية المدنية (١) كما قضت محكمة النقض بأن شرط الحكم بالتعويض في الدعوى المدنية التبعة في حالة الحكم بالبراءة هو ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية وصحة نسبه الى المتهم المقامة عليه الدعوى المذكورة (٢) .

ثالثاً : أن يكون حكم البراءة مؤسسا على أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون .

وفي هذا الفرض ذهب بعض الفقه الى أن الحكم ببراءة المتهم بناء على أن الواقعة لا عقاب عليها قانوناً لا يمنع أن تكون الواقعة فعلاً خاطئاً ضاراً يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر بالتطبيق لقواعد القانون المدني . وقد اشترط البعض في هذه الحالة أن تكون الدعوى الجنائية قد

(١) محكمة عليا ٢٨ مارس ١٩٥٨ ، قضاء المحكمة العليا ج ٥٢ ص ١٢٦ .

(٢) نقض ١٥ مارس ١٩٦٣ ، مجموعة أحكام النقض ، ص ١٠ ، رقم ٢٦ . ٤ أبريل ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض ، ص ١٨ ، ٤٩٢٠٦ ، ٩٢٠٦٢ ، وفي هذا الحكم الأخير قضت بأن الحكم بالتعويض غير مرتبط بالحكم بالبراءة اذ يجوز الحكم به ولو قضى بالبراءة طالما أن تلك الأخيرة لم تكن قد بنتت على عدم حصول الواقعة ، او على عدم صحتها او على عدم ثبوت اسنادها الى المتهم .

وتمت بمعرفة النيابة لا أن يكون قد تم رفعها بطريق الادعاء المباشر حتى يثبت على المدعى قصد في رفع الدعوى الجنائية الى المحكمة الجنائية للحكم له بالتعويض رغم علمه بعدم العقاب على الواقعة ، أما اذا كان المدعى المدني قد رفع دعواه بناء على رفع الدعوى الجنائية من النيابة العامة فلا يتحمل بخطئها في تقدير توافر العناصر القانونية للواقعة .

وقد اتجهت محكمة النقض الى تأييدها هذا الرأي فقضت بأن الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة في الدعوى الجنائية ، اذ أن الشارع أوجب على المحكمة أن تفصل في الدعوى المدنية ، فالتعلل ولو لم يكن جريمة معاقبا عليها قانونا الا أنه مع ذلك قد يكون ختمة أو شبه ختمة مدنية يصح لمن ناله ضرر منه أن يطالب بتعويضه (١) .

غير أننا لا نرى التسليم بصحة هذا الرأي لأن المشرع جعل اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية منوطا بوقوع فعل مكوّن لجريمة معاقب عليها في قانون العقوبات حتى يكون للاستثناء بنظر الدعوى المدنية مبرر . ولذلك فإن المشرع أعطى المحكمة الجنائية حق اعادة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية اذا رأت في ذلك تعطّيلا لسير الدعوى الجنائية فاذا لم يكن الفعل مكوّنا لجريمة في ركنها المادى فيكون الاستثناء بنظرها غير متوافرة فيه حكمته ولا تختص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية من باب أولى . ولذلك فالأصل في دعاوى الحقوق المدنية - كما تقول محكمة النقض - أن ترفع الى المحاكم المدنية ، وانما أباح القانون استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية ، فاذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئا عن هذه الجريمة أو كان أساسه منازعة مدنية لا شبهة فيها من بادى الأمر ، سقطت تلك الاباحة وزال معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ، ومن ثم فإن

(١) نقض ٢ نوفمبر ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام النقض ، س ١٠ ، رقم ١٨١ .



التضاء بالبراءة يلزم عنه التضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية (١) .

وفي الحقيقة نلاحظ على أحكام النقض التي أبحاث للمحكمة الجنائية الحكم بالتعويض رغم الحكم بالبراءة أن هناك خلطاً بين اتضاء الجريمة لعدم توافر ركن من أركانها مما يتعين معه انتفاء العقاب عليها ، كمانع المسؤولية أو مانع العقاب ، وبين انتفاء الجريمة لأن الفعل المرتكب لا يندرج تحت نص من القانون العقوبات . وهذا الخلط مصدره أنه في كلتا الحالتين لن يوقع عقاب على المتهم .

إلا أن هذا الخلط يجب تفاديه . فالمحكمة الجنائية تختص بالحكم في الدعوى المدنية التبعية متى كان هناك فعل يندرج تحت نص تجريمي من نصوص قانون العقوبات أي متى كانت هناك واقعة مادية تكون الركن المادي في جريمة من الجرائم ، أما مسؤولية المتهم الجنائية عن هذا الفعل فلا تأثير لها على مسؤوليته المدنية . ولذلك يمكن أن تنتفي الأولى وتقوم الثانية . ففي هذا الفرض فقط يمكن الحكم بالبراءة وبالتعويض معا . أما إذا كان الحكم بالبراءة هو لأن الفعل المادي ليس مجرماً بنص في قانون العقوبات فهنا تزول ولاية المحكمة بنظر دعوى التعويض ويتعين الحكم بالبراءة وبعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية .

وبإزاء أن مؤسس البراءة على عدم ثبوت التهمة قبل المتهم أو عدم وقوع الفعل .

إذا قضت المحكمة بالبراءة لأن الواقعة ثبت عدم صحة وقوعها أو أنها وقعت إلا أنه لم يقدم الدليل الكافي على ارتكابها من قبل المتهم ففي هذه الحالة يكون الحكم متناقضاً إذا قضى بالبراءة في الدعوى الجنائية وبالتعويض في الدعوى المدنية . لانتا كما سنرى أن الحكم القاضي بالبراءة لعدم صحة الواقعة أو لعدم نسبتها إلى المتهم يعتبر حجة أمام

---

(١) نقض ٩ إبريل ١٩٦٣ ، مجموعة أحكام النقض ، س ١٤ ، رقم ٦٤ ، نقض ١١ ديسمبر ١٩٦٢ ، مجموعة أحكام النقض س ١٣ ، رقم ٩٠٣ .

القضاء المدني وبالتالي فلا يجوز أن يحكم القاضى الجنائى بالتعويض وانما يتعين أن يحكم يرفض الدعوى المدنية . ذلك أن عناصر الحكم بالبراءة فى هذه الحالة هى ذات عناصر الحكم يرفض الدعوى المدنية . اذ كلا الحكمين يقومان على تفى نسبة الفعل الى المتهم وهو شرط أساسى لإسالة الجنائية والمدنية معا (١) .

#### ٥ - الحكم فى الدعوى الفرعية من التهم على المدعى المدنى :

لقد رأينا أن المشرع أجاز للمتهم فى المادة ( ٢٦٧ ) اجراءات أن يطالب المدعى بالحقوق المدنية أمام المحكمة الجنائية بتعويض الضرر الذى لحقه بسبب رفع الدعوى المدنية عليه اذا كان لذلك وجه .

ويجب على المحكمة فى حكمها الصادر بالبراءة فى موضوع الدعوى الجنائية أن تفصل فى هذه الطلبات . غير أنه يشترط لذلك الآتى :

اولا : أن تنتهى المحكمة فى موضوع الدعوى الجنائية الى البراءة المبينة على أحد أمرين :

(أ) عدم صحة الواقعة . (ب) عدم كفاية نسبتها الى المتهم .

ثانيا : أن تخلص المحكمة فى موضوع الدعوى المدنية الى الحكم بالرفض . فلا يجوز الحكم للمتهم بالتعويض اذا كانت المحكمة قد قضت فى الدعوى المدنية بعدم الاختصاص أو بعدم القبول ، أو صدر قرار من المحكمة باحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية .

ثالثا : ألا يكون المتهم قد قبل ترك الدعوى المدنية من قبل المدعى . ذلك أنه متى اعتدت المحكمة الترك زالت ولايتها بنظر الدعوى المدنية الأصلية والدعوى الفرعية التى يقيمها المتهم .

رابعا : أن يثبت خطأ فى جانب المدعى المدنى يستوجب الحكم بالتعويض وفقا لتواعد المسؤولية المدنية . بأن كل من ساء النية مثلا .

---

(١) نقض ٤ أبريل ١٩٧٦ ، مجموعة الاحكام س ١٨ ، رقم ٩٣ .

والمحكمة تفصل في طلب المتهم سواء أكان الادعاء المدني قد تم بطريق الادعاء المباشر أم كان المدعى المدني قد رفع دعواه بناء على رفع الدعوى الجنائية من النيابة العامة .

وعلى ذلك يطبق بصدد هذه الدعوى الفرعية ما يطبق على الدعوى المدنية الأصلية من حيث جواز إحالتها الى المحكمة المدنية اذا رأى القاضى الجنائى أن الفصل فيها يترتب عليه تأخير الفصل فى الدعوى الجنائية وبالشروط السابق بيانها بخصوص صحة ذلك القرار .

وبلاحظ أن اغفال المحكمة الفصل فى طلب المتهم للحكم له بالتعويض يجب أن تفرق فيه بين فرضين :

**الاول :** وهو حيث يصدر الحكم فى الدعوى الجنائية ويفضل الفصل فى الدعوى المدنية الأصلية والفرعية، وهنا لا يكون أمام أصحاب الحقوق المدنية الا الالتجاء الى القضاء المدني لزوال ولاية المحكمة الجنائية فى الفصل فى الدعاوى المدنية باصدارها الحكم فى الدعوى الجنائية .

**الثانى :** أن تفصل المحكمة فى موضوع الدعوى الجنائية والدعوى المدنية المقامة من المدعى المدني وتفضل الفصل فى الدعوى الفرعية المقامة من المتهم .

وفى هذا الفرض نرى امكان تطبيق المادة ١٩٣ مرافعات من حيث امكان عرض الموضوع على المحكمة الجنائية للفصل فيه باعتبار أن طلب المتهم بالتعويض باعتباره دعوى فرعية يمكن طرحه على المحكمة التى أصدرت الحكم فى الدعوى المدنية الأصلية لمعرفة رأيها فى الطلب العارض المتمثل فى التعويض ، وذلك طبقاً لرأينا الذى اتهمنا اليه فى حالة اغفال الفصل فى الدعوى المدنية .

## الفصل الخامس

### علاقة الدعوى الجنائية والحكم الفصل فيها

#### بالدعوى المدنية أمام القضاء المدني

تمهيد :

إذا ما نشأت عن الجريمة دعويان الأولى جنائية والثانية مدنية وتطرت الأولى المحكمة الجنائية بينما تطرت الثانية المحكمة المدنية ، أما لأن المدعى المدني اختار الطريق المدني وأما لأن المحكمة الجنائية لم تكن مختصة بنظرها وأما لأنها أحالتها إلى المحكمة المدنية حتى لا يتدخل الفصل في الدعوى الجنائية ، فلا بد وأن تكون هناك صلة بين الدعويين وما يصدر فيهما من أحكام حتى يتفادى التعارض بين ما يقضى به في الدعوى الجنائية وما يقضى به في الدعوى المدنية رغم وحدة المصدر . لذلك ينبغي معرفة حدود هذه العلاقة .

ولدراسة حدود العلاقة بين الدعوى الجنائية والدعوى المدنية المنظورة بمعرفة القضاء المدني ينبغي دراسة النقاط الآتية :

أولاً : أثر الحكم الصادر في الدعوى المدنية على الدعوى الجنائية من حيث حجته .

ثانياً : أثر الحكم الصادر في الدعوى الجنائية على الدعوى المدنية المنظورة أمام القاضي المدني .

ثالثاً : أثر نظر الدعوى الجنائية على الدعوى المدنية من حيث وجوب وقف الفصل في هذه الأخيرة .

وأخيراً : هل يمكن أن يكون لنظر الدعوى المدنية أثر على وقف الفصل في الدعوى الجنائية .

خامساً : الدفع الخاصة بالحجة ووقف الدعوى المدنية .

## المبحث الأول

### حجية الحكم المدني أمام القضاة الجنائي

١ - القاعدة ٢٠ - حدود القاعدة ومدى انطباقها على المسائل الفرعية ٣ - الاستثناء الوارد على القاعدة .

#### ١ - القاعدة :

إذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية وفصلت هذه الأخيرة في موضوعها بحكم ، فالقاعدة أن الحكم الصادر في الدعوى المدنية الناشئة عن الجريمة لا يجوز أية حجية فيما قضى به متعلقا بثبوت وقوع الجريمة أو فيما قضى به متعلقا بصحة نسبتها إلى الفاعل (١) . بمعنى أن المحكمة الجنائية لا تتقيد بما قضى به القاضي المدني متعلقا بوقوع الجريمة وإسنادها إلى المتهم ويمكنها رغم الحكم أن تفصل بعكس ما انتهى إليه القاضي المدني .

وقد نصت على هذه القاعدة المادة ٤٥٧ إجراءات حيث ورد بها « لا تكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها » .

والحكمة التي تقف وراء هذا النص تنحصر في أمرين الأول : أن المحكمة الجنائية هي صاحبة الاختصاص الأصلي بالتفصل في مدى صحة وقوع الجريمة ، ونسبتها إلى فاعلها ، بينما تعرض لها المحكمة المدنية بالتقدير الذي يمكنها من الفصل في الدعوى المدنية ، الثاني : هو أن المحكمة الجنائية تتمتع بقدر أكبر في طرق الإثبات ولا تتقيد في ذلك بطرق معين ويكون القاضي عقيدة نفسه بطلاق الجريمة ، بينما نجد المحكمة المدنية تتقيد بطرق اثبات معينة نص عليها القانون .

(١) تقض ٦ مارس ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض من ١٨ ، ٣٢٢ ، رقم ٦٥ ، تقض ١٢ يونيو ١٩٦٧ ، مجموعة أحكام النقض من ١٨ ، ٣١٢ ، رقم ٣٣٦ .

## ٢ - حدود القسمة ومدى انطباقها على السائل الفرعية :

لقد نص المشرع في المادة ٤٥٧ على عدم تقيد القاضي الجنائي بحكم المحكمة المدنية بالنسبة لوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها .

والمقصود بوقوع الجريمة ليس فقط صحة وقوع الفعل الاجرامي ماديا وانما ايضا كل ما يتعلق بالوقوع القانوني أى توافر الأركان والعناصر المتطلبية للوجود القانوني لها . فالمحكمة الجنائية لا تقيد بحجية الحكم المدني في أى واقعة يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ( م ٢٢ اجراءات ) .

وتطبيقا لذلك حكم (١) بأنه اذا طعن في سند التزوير أمام المحكمة المدنية وقضت هذه المحكمة بصحة السند فان هذا الحكم لا يمنع المحكمة الجنائية متى طرح أمامها موضوع تزوير السند من القضاء بتزويره وتوقيع العقوبة على المزور ، اذ أنه متى رفعت الدعوى الى المحكمة تصبح وقد اتصلت بها ملزمة بالفصل فيها على ضوء ما تستظهره من توافر أركان الجريمة أو عدم توافرها على مدى ما تستلمه في تكوين عقيدتها من شتى الأدلة والعناصر دون أن تقيد بالأحكام المدنية التي صدرت أو تطلق قضاها على ما عساه يصدر من أحكام بشأن الأوراق المطعون بتزويرها(٢) .

غير أن بالفقه آثار مشكلة تتعلق بمدى انطباق هذه القساعة على المسائل للمدنية الفرعية والتي تثار أمام المحكمة الجنائية ويكون قد صدر فيها حكم من المحكمة المدنية ، فهل تلزم به المحكمة الجنائية أم أن تلك الأخيرة لا تقيد بما فصل به القاضي المدني ؟

(١) تقض ١٥ مايو ١٩٥٠ ، مجموعة أحكام النقض ش ١ ، رقم ١١١١١.

(٢) بل أن الاستناد الى حكم المحكمة دون القيام بتحقيق الواقعة من قبل المحكمة الجنائية يجعل حكمها معيبا وغير مسبب . تقض ٦ مارس ١٩٦٦ ، ٢٠ نوفمبر ١٩٦٧ سابق الإشارة اليهما . وفيما قضت المحكمة بأنه اذا قضت المحكمة المدنية برد وبطلان سند التزوير ، ثم رفعت دعوى التزوير الى المحكمة الجنائية فعليها أن تقوم هي ببحث الأدلة التي تبني عليها عقيدتها في الدعوى ، أما اذا هي اكتفت ببرد وقائع الدعوى المدنية وبنت حكما على ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أدلة الإثبات ، فإن ذلك يجعل حكمها غير مسبب .

لقد ذهب جانب من الفقه (١) الى أن المسائل المدنية الفرعية اذا أثبتت أمام القضاء الجنائي فيجب أن يتقيد هذا الأخير بما قضت به المحكمة المدنية . ومثال ذلك الفصل في النزاع على الملكية مثلا ، أو تكييف العقد بأنه من عقود الأمانة أم لا ، أو التسليم ، أو الخطأ المدني .

وحجة هذا الرأي أن كلا من القضاءين المدني والجنائي مختص بنظرها وإن الاختصاص الأصلي ثابت للمحكمة المدنية ، فاذا سبق الفصل فيها نهائيا من القضاء المدني وجب على المحكمة أن تنزل على حكمه وخاصة وأن هذه المحكمة تتبع في المسائل المذكورة طرق الأدبآت المقررة في القانون المدني .

على حين ذهب رأى آخر الى أن المحكمة الجنائية تختص بالفصل في جميع هذه المسائل الفرعية ولا يكون للحكم المدني أية حجية بصدها أمام القضاء الجنائي (٢) .

وقد أبدت محكمة النقض هذا الرأي الأخير فقضت بأن القاضى الجنائى مختص بالفصل فى كافة المسائل الفرعية التى تعرض أثناء نظره الدعوى الجنائية ، فمن حقه بل من واجبه أن يفصل فى صفة الخصوم ولا يجوز مطالبته بوقف النظر فيها حتى يفصل فى دعوى مدنية رفعت بشأنها وذلك لأن قاضى الأصل هو قاضى الفرع ، ولأن القاضى الجنائى غير مقيد بحسب الأصل بما يصدره القاضى المدني من أحكام (٣) كما قضت بأن المحكمة الجنائية مختصة بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك دون أن يتقيد بالأحكام المدنية التى صدرت أو تعلق قضاؤها على

---

(١) الدكتور محمود مصطفى ، ص ١٨٢ ، الدكتور عمر السعيد ، ص ٢١٠ .

(٢) الدكتور رؤوف عبيد ، المرجع السابق ، ص ٢٢٧ .

(٣) نقض ١٠ أبريل ١٩٤٤ ، «الجريدة الرسمية» ، ص ٢٤ رقم ٩١ .

ما عساه يصدر من أحكام بشأن نزاع مدنى قائم على موضوع الجريمة (١) .

والرأى عندنا هو وجوب عدم تقييد القاضى الجنائى بما تصدره المحكمة المدنية من أحكام فيما يتعلق بأى مسألة من المسائل التفرعية أو الأصلية طالما أنها لازمة للفصل فى الدعوى الجنائية . وذلك تأسيسا على ما يلى :

— ان المشرع فى المادة ٢٢١ والتي تعدد اختصاص المحكمة الجنائية نص صراحة على أن تختص المحكمة الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

ومفاد هذا النص ان المحكمة الجنائية تفصل فى أية مسألة تعرض عليها وتكون لازمة للفصل فى الدعوى الجنائية حتى ولو كانت هذه المسألة أصلا من اختصاص المحكمة المدنية ، وحتى ولو كانت تتبع فى إثباتها طرق الإثبات المقررة بالقانون المدنى . وهذا الإطلاق الوارد بالمادة ٢٢١ لم ينص المشرع على خلافه بالنسبة للمسائل المدنية التفرعية وانما نص فقط على مسائل الأحوال الشخصية كما سنرى .

٢ — أن القول بحجية الحكم المدنى فيما يتعلق بالمسائل المدنية التفرعية سيؤدى الى نتيجة لم يسلم بها حتى أنصار الرأى المعارض ، وهى أن الحجية فى هذه المسائل قد تؤدى بالضرورة الى وجوب وقف الدعوى الجنائية حتى يفصل فى هذه المسائل اذا كانت ما زالت معروضة على المحكمة المدنية وهذا ما لم يقل به أحد . والدليل على ذلك أن المشرع حينما يقضى بنهية حكم أمام محكمة أخرى ينص على وجوب وقف الفصل فى الدعوى الى أن تفصل الجهة الأخرى فى المسائل محل النزاع . فمثلا حينما جعل الحكم الجنائى يجوز حجية أمام القضاء المدنى أوجب على هذا



الأخير أن يوقف الفصل في الدعوى المدنية الى أن يصدر الحكم في الدعوى الجنائية ، والحال كذلك أيضا بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية . ولذلك من غير المطلق أن يكون للحكم المدني حجية أمام المحكمة الجنائية بالنسبة للمسألة الفرعية وفي نفس الوقت لا يكون هناك الزام على المحكمة الجنائية بوقف الدعوى حتى تفصل المحكمة المدنية في المسألة المروضة عليها . فالحجية بوقف الدعوى متلازمان . وهذه النتيجة لم ينته اليها أحد من الفقه ولا القضاء بالنسبة للمسائل الفرعية المدنية .

٣ - لا يصح الاستناد الى نص المادة ٤٥٧ حين قصرت عدم حجية الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية أمام المحاكم الجنائية على وقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها . ذلك أن وقوع الجريمة يمتد ليشمل وقوعها في مادياتها وأركانها القانونية والتي قد تشكل من عناصر قانونية غير جنائية يستعيرها المشرع للوجود القانوني للجريمة .

#### ٢ - الاستثناء الوارد على القاعدة :

إذا كانت القاعدة العامة هي أن الحكم المدني لا تنقيد به المحكمة الجنائية فيما يتعلق بثبوت وقوع الجريمة واسنادها الى الفاعل ، وسواء أكانت المحكمة المدنية قد فصلت في موضوع الثبوت أو الاسناد مباشرة أو كانت فصلت في مسألة فرعية يتوقف عليها قيام الجريمة كالملكية مثلا بالنسبة للسرقة ، فإن المشرع قد أورد استثناء على هذه القاعدة يتعلق بالحكم الصادر في مواد الأحوال الشخصية .

فالحكم الصادر في مواد الأحوال الشخصية تكون له حجية أمام المحكمة الجنائية في جميع المسائل التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية . ومثال ذلك الأحكام الصادرة بصحة الزواج أو بطلانه بالنسبة للحكم في جريمة الزنا أو الحكم الصادر بثبوت النسب لجرائم مواقعة المحرمات .

والحكمة من ذلك هي أن المحكمة الجنائية لا ولاية لها بالتفصل في مسائل الأحوال الشخصية على عكس ما هو مقرر بالنسبة للمسائل المدنية .

وقد نصت على هذا الاستثناء المادة ٥٨؛ حيث ورد بها « تكون للأحكام الصادرة من دوائر الأحوال الشخصية في حدود اختصاصها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية في المسائل التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية » .

ونظرا لهذه الحجة فإن المشرع قد رتب نتيجة أخرى وهي وجوب وقف الدعوى الجنائية اذا عرضت مسألة من مسائل الأحوال الشخصية ضرورة للفصل في الدعوى الجنائية ، وذلك الى حين صدور حكم من الجهة المختصة . اذ أن اللازم بين الحجة ووجوب وقف الدعوى أمر ضروري ومنطقي في الوقت ذاته . وتأسيسا على ذلك قضت المادة ٢٢٣ اجراءات على أنه اذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية يجب على المحكمة الجنائية أن توقف الدعوى ، وتحدد للمتهم أو المدعى بالحقوق المدنية أو الجنى عليه على حسب الأحوال أجلا لرفع المسألة المذكورة الى الجهة ذات الاختصاص .

## المبحث الثاني

### حجية الحكم الجنائي

#### امام القضاء المدني

- ١ - القاعدة العامة . ٢ - شروط حجية الحكم الجنائي امام القضاء المدني . ٣ - العناصر التي تحوز الحجية في الحكم الجنائي امام القضاء المدني ، اولا : صحة الجريمة . ٤ - ثانيا : الوصف القانوني للجريمة . ٥ - ثالثا : اسناد الفعل للمتهم . ٦ - ما يقيد حجية الحكم الجنائي امام القضاء المدني : الحكم بالبراءة لمدم العتاب على الفعل ، أن يكون فيما فصل فيه ضروريا للحكم في الدعوى الجنائية .

#### ١ - القاعدة العامة

اذا أصدرت المحكمة الجنائية حكما فاصلا في موضوع الدعوى الجنائية وكانت الدعوى المدنية منظورة امام القضاء المدني ، فالقاعدة هي

أن الحكم الجنائي يحوز حجية أمام القضاء المدني فيما فصل فيه وكان فصله ضروريا للحكم في الدعوى الجنائية (١) .

وقد نصت على هذه القاعدة المادة ٤٥٦ اجراءات تحت عنوان أثر الحكم الجنائي بالنسبة للمحاكم المدنية حيث جاء بها « يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالادانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها الى فاعلها . ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على اتقاء التهمة أو على عدم كفاية الأدلة . ولا تكون له هذه القوة اذا كان مبنيًا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون » .

ولا شك أن هذه القاعدة لها ما يبررها ، فالمحكمة الجنائية هي المختصة أصلا يبحث وقوع الجريمة وتكييفها القانوني ونسبتها الى فاعلها . ولذلك فهي مخولة سلطات في الاثبات لا توافر للمحكمة المدنية ، فكان من الطبيعي أن يكون لحكمها الحجية أمام القضاء المدني . هذا فضلا عن أن الحكم الجنائي باعتباره صادرا في دعوى عمومية تتعلق بحق المجتمع في العقاب لا بد أن يكفل له المشرع الهيئة والحجية بالنسبة للكافة .

## ٢ - شروط حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني :

لكي يكون الحكم الجنائي الصادر في الدعوى الجنائية له حجية أمام القضاء المدني المنظورة أمامه الدعوى المدنية لا بد من توافر الشروط الآتية :

(١) والذي يجدر التنبيه اليه هو ان حجية الحكم الجنائي الحائز لقوة الشيء القضي به لا يجوز التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية المنظور امامها الطعن في الدعوى المدنية استتلالا في حالة ضرورة الحكم في الدعوى الجنائية باننا لعدم الطعن فيه . ويكون للمحكمة الاستئنافية أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته اليه لترتب على ذلك أسلاره اتانونية غير مقيدة في ذلك بقضاء محكمة أول درجة ولا يمنع من هذا كون الحكم في الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر القضي ( تقض ١٨ نوفمبر ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض س ١٩ ، ٩٨٤ ، رقم ١٩٩ ) .

١ - اتحاد الواقعة في الدعوى المدنية والجنائية :

فاتحاد الواقعة في الدعوى هو أمر ضروري ولازم في جميع الأحوال التي يربط فيها المشرع الأحكام والدعاوى بعضها ببعض ، وهو العلة التي من أجلها يكون للحكم الجنائي الفاصل فيها حجية أمام المحكمة المدنية التي تتعرض لذلك الواقعة (١) . ولا يلزم أن يكون هناك اتحاد في الخصوم أو في الموضوع كما هي القاعدة العامة في حجية الأحكام . ومن ثم فإن حجية الحكم الجنائي هنا أمام المحكمة المدنية هي استثناء من القواعد العامة المتعلقة بحجية الأحكام والتي تستلزم اتحادا في السبب والموضوع والخصوم . اذ يكفي هنا للاحتجاج بالحجية أن تكون هناك وحدة في الواقعة . ويحتج بها على الكافة حتى على الأشخاص الذين لم يكونوا خصوما في الدعوى الجنائية (٢) وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأنه يجب أن تكون للحكم الجنائي الصادر بالادانة حجية أمام الحاكم المدنية متى كان أساس الدعوى المدنية هو ذات العمل الذي فصلت فيه المحكمة الجنائية والا أدى ذلك الى وجود تناقض بين الحكم الجنائي والحكم المدني بشأن فعل واحد بعينه هو الذي استوجب العقاب (٣) .

---

(١) واتحاد السبب في الدعويين كشرط للحجية مقتضاه أن تكون الواقعة التي يحاكم عنها هي بعينها الواقعة التي كانت محلا للحكم السابق ، فلا يكفي أن تكون الواقعة الثانية هي من نوع الواقعة الأولى أن تتحد معها في الوصف القانوني ، أو أن تكون الواقعتان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متعاقبة ارتكبتها المتهم لفرض واحد «ذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المفارقة التي يمتنع معها القول بوحدة السبب في كل منهما» (تقضى ٢٢ يناير ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض س ١٩ ، ٧٢ ، رقم ١٣) .

(٢) قارن مع ذلك تقضى ايطالى ٢٠ يونيو ١٩٥٧ ، ٩ أكتوبر ١٩٥٩ وما يليهما في مجموعة لانتزى .

وانظر في ذلك المعنى القائم بالمتن تقضى ايطالى ٢١ نوفمبر ١٩٥٨ ، المبدالة المدنية ١٩٥٨ ، ١٩٥٧ ، الدائرة العمومية المدنية ١٢ يوليو ١٩٥٩ المبدالة الجنائية ١٩٥١ ، ج-٣ ، ٤٠٩ .

(٣) تقضى ٢٤ فبراير ١٩٥٥ ، مجموعة أحكام النقض س ٦ ، رقم ٩٥ .

٢ - أن يكون الحكم الجنائي صادرا في موضوع الدعوى الجنائية بالاداة أو البراة . وللقصود بذلك أن يكون الحكم فاصلا في الموضوع . ولذلك فلا يجوز حجية الأحكام الأخرى غير الفاصلة في الموضوع كالأحكام التمهيدية والتحضيرية وعدم القبول وعدم الاختصاص (١) . ويستوى بعد ذلك أن يكون الحكم صادرا من محكمة جنائية عادية أو من محكمة خاصة أو استثنائية . ويلاحظ أن الحكم الذي يتمتع بهذه الحجية هو فقط ذو الطبيعة الجنائية . فالحكم الصادر من المحكمة الجنائية في الدعوى المدنية التيمية لا يعوز هذه الحجية وإنما يخضع للقواعد العامة في حجية الأحكام الصادرة في الدعاوى المدنية التي وردت أحكامها بالقانون المدني وقانون المرافعات .

٣ - أن يكون الحكم الجنائي حائزا لقوة الشيء المقضي به أي يكون باتا . فإذا لم يكن كذلك بأن كان قابلا للطعن بالمعارضة أو الاستئناف أو النقض فلا تكون له هذه الحجية لاحتمال الفائه عند الطعن فيه (٢) .

وعلى ذلك فلا تكون هناك حجية أمام القضاء المدني للقرارات الصادرة من سلطات التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية حتى ولو صارت نهائية لأنها ليست أحكاما (٣) . كما أن الأمر الجنائي وإن اتفق في آثاره مع الأحكام الجنائية الصادرة من المحكمة إلا أنه ليس حكما بالمعنى الدقيق ولذلك لا يعوز حجية أمام القضاء المدني وإن كانت

---

(١) نقض ايطالي ١٥ يونيو ١٩٥٦ ، «المجلة المدنية» ١٩٥٦ ، ج ١ ، ٢٠٦٤ .

(٢) انظر نقض ايطالي ٢٧ يناير ١٩٦١ الدائرة المدنية الثالثة ، القضاء ايطالي ١٩٦٢ ج ١ ، ٦٢٤ ، نقض ايطالي ٢٧ مايو ١٩٥٥ ، «المجلة الجنائية» ١٩٥٦ ، ج ٢ ، ٢١٩ .

(٣) ولذلك فجميع الأوامر بالأوجه الصادرة من سلطة التحقيق أو المؤيدة من المحكمة الاستثنائية في الأحوال التي يجوز لها فيها ذلك لا تتمتع بتلك الحجية . ومع ذلك فإن التحقيقات والأدلة المختلفة التي تكون قد حققت بمعرفة سلطات التحقيق يمكن أن يكون لها قيمة في تكوين عقيدة القاضي المدني دون أن يكون مقيدا بها ( نقض ايطالي الدائرة الأولى المدنية ١٢ يونيو ١٩٦١ ومشار إليه في مجموعة لا تاتزي ) .

له حجية أمام القضاء الجنائي كما سنرى في موضعه ، وذلك نظرا للطبيعة الخاصة بأمر الحكم الجنائي حتى ولو كان صادرا من القاضي .

٤ - ألا تكون الدعوى المدنية أمام القضاء المدني قد فصل فيها بحكم اكتسب قوة الشيء المقضى به ، اذ يجب أن تكون الدعوى المدنية ما زالت منظورة أمام القضاء المدني .

٥ - أن يكون الحكم الجنائي قد فصل في موضوع لازم للحكم في الدعوى الجنائية .

٢ - العناصر التي تحوز الحجية في الحكم الجنائي أمام القضاء المدني :

ليست جميع المسائل التي وردت بالحكم الجنائي تحوز الحجية أمام القاضى المدني ، فهذه الحجية قاصرة على بعض عناصر الحكم دون البعض الآخر .

والمعيار الذى يتردد به في هذا الشأن هو أن جميع العناصر الفاصلة في مسائل ضرورية ولازمة للحكم في الدعوى الجنائية تتمتع بالحجية أمام القضاء المدني . فإذا لم تكن ضرورية لذلك انتفت عنها صفة الحجية أمام القاضى المدني . ويستوى بعد ذلك أن تكون هذه العناصر قد وردت في منطوق الحكم أو وردت بذلك الجزء من الأسباب الذى يعتبر مكملا للمنطوق (١) .

والعناصر ذات الحجية أمام القضاء المدني هي :

أولا - صحة وقوع الجريمة :

فالحكم الجنائي له حجية فيما يتعلق بثبوت وقوع الجريمة من عدمه . والمقصود بوقوع الجريمة الوجود المادى والقانونى لها . بمعنى أن القاضى المدني ملزم بما ورد بالحكم الجنائي متعلقا بوقوع الفعل المادى المكون

---

(١) ذلك أن الأصل في الأحكام ألا ترد الحجية إلا على منطوقها ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا ما يكون مكملا للمنطوق ومرتبطا به ارتباطا وثيقا غير متجزئ لا يكون للمنطوق قوام إلا به ( نقض ٢ يناير ١٩٦٨ ، س. ١٩ ، رقم ١٣ ) .

الجريمة وحدوث النتيجة غير المشروعة وعلاقة السببية بينهما . فإذا انتهى الحكم الجنائي الى أن الجريمة لم تقع أصلا أو حكمت باتقاء رابطة السببية بين الفعل والنتيجة فلا يجوز للمحكمة المدنية أن تناقش وقوع الفعل أو أن تناقش علاقة السببية (١) . فإذا قدم متهم بتهمة الضرب المفضي الى عاهة مستديرة واعتبرت المحكمة الجنائية الواقعة مجرد ضرب بسيط لاتقاء علاقة السببية بين الفعل والنتيجة فلا يجوز للمحكمة المدنية أن تقضي بالتعويض على أساس العاهة باعتبار أن علاقة السببية قائمة بين السلوك وهذه النتيجة غير المشروعة . كذلك ليس للمحكمة المدنية أن تناقش أية نتيجة كانت تحت بصير المحكمة الجنائية قبل الحكم الجنائي . ولكن للمحكمة المدنية أن تأخذ في تقديرها للتعويض المضاعفات التي تجت عن الجريمة ولم تأخذها المحكمة الجنائية في اعتبارها نظرا لعدوئها بمد الحكم . ومثال ذلك مدة المرض مثلا في جريمة الايذاء البسيط اذا زادت عن مدة العشرين يوما (٢) .

كذلك بالنسبة لاتقاء الجريمة لانعدام القصد الجنائي اذا كانت العناصر المكونة للقصد الجنائي هي بذاتها المكونة للمسئولية المدنية . وتطبيقا لذلك حكم بأن الحكم بالبراءة لاتقاء القصد الجنائي في جريمة النصب يكون له حجية أمام المحكمة المدنية فيما يتعلق باتقاء التدليس كعيب من عيوب الرضاء ، ولذلك فان المضرورة يتعين عليه أن يؤسس دعواه على أسباب أخرى خلاف التدليس لاثبات عيب الارادة (٣) .

وعلى ذلك فان صحة وقوع الجريمة لا تشمل فقط النتيجة غير المشروعة التي تحققت وانما أيضا الواقعة الاجرامية بجميع عناصرها وظروفها وكيفية حدوثها ، وكذلك أيضا عناصرها النفسية المستوجبة

---

(١) نقض ايطالي ٣١ مايو ١٩٤٠ ، الفورو الايطالي ١٩٤٠ ، ٣٢٠ . من استبعاد أو اثبات تضاعف عوامل أخرى في احداث النتيجة ( نقض ايطالي ١٩ أكتوبر ١٩٥٧ ، المدالة المدنية ١٩٥٧ ، ١٩٤٨ ) .

(٢) نقض ايطالي ١١ ديسمبر ١٩٥٧ ، المدالة المدنية ١٩٥٧ ، ١٩٧٤ .

(٣) وتقدير علاقة السببية يشمل أيضا ما انتهى اليه التقاضي الجنائي

المسئولية الجنائية (١) . أي أنها تشمل جميع العناصر التي يتوافرها  
تجريم الجريمة . ولذلك إذا حكم القاضي الجنائي بالإدانة في جريمة قتل  
خطأ فلا يجوز للمحكمة المدنية مناقشة ثبوت الخطأ من عدمه ويضمن عليها  
أن تحصل في موضوع الدعوى المدنية بما يتفق وما جاء بالحكم الجنائي .

أما إذا كان الحكم الجنائي قد قضى بالبراءة لتخلفا عنصر من عناصر  
الجريمة وبالتالي انتهى إلى انتفاءها فإن القاضي المدني لا يتقيد بهذا  
الحكم (٢) ، إلا إذا كانت الدعوى المدنية قد أسست على ذات العنصر  
الذي انتهت المحكمة الجنائية إلى تخلفه . أما إذا كان أساس الدعوى  
الجنائية مختلفا فلا يتقيد القاضي المدني بالحكم الجنائي . ومفاد ذلك أن  
القاضي المدني يتقيد بالحكم الجنائي فيما فصل فيه إذا كان هناك اتحاد  
في الواقعة . بظاهرها المادية والمنعوية بين الدعويين . فإن اختلفت  
الواقعتان في أحد عناصرهما فلا تتقيد المحكمة المدنية إلا بالنسبة للعناصر  
موضوع الاتحاد دون العناصر الأخرى .

وتطبيقا لذلك فإن المحكمة المدنية لا تتقيد بحكم البراءة الصادر في  
جريمة الإساءة الخطأ أو القتل الخطأ لاتفاء الأهمال وعدم الاحتياط إذا  
كانت الدعوى المدنية قد أسست على العنصر المادي للواقعة فقط باعتبار  
أن المضرع المدني يفترض الخطأ في جانب المدعى عليه . كما هو الشأن في  
المسئولية عن فعل الحيوان مثلا . فهنا تتقيد المحكمة المدنية فقط بما جاء  
بالحكم الجنائي متعلقا بوقوع الفعل المادي ، أما ما جاء به متعلقا باتفاء  
الركن المنعوي فلا تتقيد به المحكمة باعتباره أمرا غير لازم لها للفعل في  
الدعوى المدنية . أما الوقوع المادي للفعل فهو أمر ضروري لها ومن لم  
يضمن عليها أن تلزم بما جاء بالحكم الجنائي (٣) .

(١) تقض إيطالي ١٦ نوفمبر ١٩٥٥ ، المدالة الجنائية ، ج ٣ ، ٢١٩

(٢) تقض إيطالي مدني دائرة ثالثة ٧ أبريل ١٩٦٤ ، القضاء الإيطالي  
١٩٦٤ ، ج ١ ، ١٤٥ .

(٣) تقض إيطالي ٢٦ مايو ١٩٥٥ ، المدالة الجنائية ١٩٥٦ ، ج ٢ ، ٢٣٠

وبالنسبة للمسئولية المفترضة في قانون المروء انظر تقض إيطالي  
٧ أبريل ١٩٦٤ سابق الإشارة إليه .



٤ - ثانيا : الوصف القانونى للجريمة :

تتخذ المحكمة المدنية بالوصف القانونى للواقعة والوارد بالحكم الجنائى (١) . فلا يجوز للمحكمة المدنية أن تحكم فى الدعوى المدنية للمتظورة أمامها بناء على تكيف لها للواقعة بما يتناقض مع ما انتهى اليه الحكم الجنائى .

وتطبيقا لذلك اذا حكمت المحكمة الجنائية بأن الواقعة هى ضرب جسيم فلا يجوز للمحكمة المدنية أن تعتبرها ضربا بسيطا وتقضى بناء على ذلك . ولا يجوز للمحكمة المدنية أن تكيف الواقعة تكيفا مغايرا لما قضت به المحكمة الجنائية طالما أن العناصر التى تدخلها فى التكيف كانت تحت بصر القاضى الجنائى قبل الحكم . ولذلك لا يجوز للمحكمة المدنية أن تفصل فى الدعوى المدنية على أساس أن الواقعة هى ضرب مفض الى موت بينما قضت المحكمة الجنائية باتقاء رابطة السببية وعقاب المتهم بوصف الواقعة ضرب بسيط . كذلك اذا حكمت المحكمة الجنائية بمعاقبة المتهم عن الواقعة بوصفها خيانة امانة فلا يجوز للمحكمة المدنية أن تفصل فى دعوى الاسترداد المرفوعة أمامها بوصف الواقعة سرقة . ويدخل فى الوصف القانونى أيضا الظروف المشددة والمتعلقة بجسامة الضرر فاذا انتهى القاضى الجنائى الى تكيف الواقعة بناء على توافر الظروف المشددة المتمثل فى جسامة الضرر حال ذلك دون الفصل فى الواقعة باعتبار الضرر اليسير .

٥ - ثالثا : اسناد الغل للمتهم :

الحكم الجنائى يعتبر حجة أمام القاضى المدنى أيضا فيما يتعلق بثبوت التهمة قبل الفاعل . ويستوى فى هذه الحالة أن يكون الحكم قاطعا فى التهمة أو متشككا فيها . فبراعة المتهم بناء على الثبوت القطعى بعدم ارتكابها تستوى مع البراعة المؤسدة على عدم كفاية الأدلة . وهذا ما حرص المشرع على النص عليه صراحة فى المادة ٤٥٦ بقوله « ويكون

---

(١) انظر الدكتور عمر السعيد ، المرجع السابق ، ص ٢١١ وما بعدها .

الحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الأدلة .

وتأسيسا على ذلك اذا حكم القاضى الجنائى بانتفاء التهمة فى القتل الخطأ بناء على أن المتهم لم يرتكب السلوك المادى المؤدى الى النتيجة فلا يجوز للمحكمة المدنية أن تناقش هذه الواقعة من جديد . كذلك أيضا اذا كانت البراءة لاتفاء التهمة تأسيسا على نفي الخطأ غير العمدى فلا يجوز للقاضى المدنى بحث الاهمال أو عدم الاحتياط . واذا كان الحكم الجنائى قد أسس البراءة على أساس أن النتيجة قد تدخل فى أحداثها عامل خارجى تمثل فى خطأ الغير أو فى خطأ المجنى عليه المضرور ذاته فلا يصح للقاضى المدنى التعرض لعلاقة السببية هذه ويكون حكم القاضى الجنائى حجة فى هذا المجال فى ثبوت التهمة أو استنادها الى المتهم .

ومع ذلك فان مثل هذا الحكم الجنائى لا ينفى امكان الحكم فى الدعوى المدنية بالتعويض اذا كان أساس الحكم المدنى ليس هو ثبوت التهمة أو ثبوت الخطأ أو ثبوت علاقة السببية وانما كان مؤسسا على المسؤولية المفترضة . واذا كانت المسؤولية المفترضة تنتفى بانتفاء رابطة السببية فان الحكم الجنائى القاضى بانتفاء هذه الرابطة يعتبر حجة فيما قضى به بالنسبة للمحكمة المدنية (١) .

#### ٦ - ما يقيد حجية الحكم الجنائى أمام القضاء المدنى :

لا يكون للحكم الجنائى أمام القضاء المدنى حجية فى حالتين :

(١) ومع ذلك فالحكم الجنائى لا تكون له حجيته فيما يتعلق بتقييم القاضى للأدلة ومدى استناده اليها أو طرحه اياها باعتبار أنها مسألة تتعلق بحرية القاضى فى تكوين عقيدته . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض الدائرة المدنية بجلسته ٨ فبراير ١٩٦٧ ، مجموعة احكام النقض الدائرة المدنية ، ص ٣٢٠ ، رقم ٥٠ بأن تقدير الدليل لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه . فتشكك المحكمة الجنائية فى صحة الشهادة لا يمنع المحكمة المدنية من الاخذ بها . وانظر أيضا بالنسبة لتقدير قيمة الدليل عموما من ناحية قوة الأمر القضى نقض مدنى ٢٩ مارس ١٩٦٧ ، مجموعة الاحكام المدنية ، ١٩٦٧ ، رقم ١٠٨ .

### الحالة الأولى - الحكم بالبراءة لعدم العقاب على الفعل :

لا تثبت الحجة أمام المحكمة المدنية لحكم البراءة المؤسس على أن القانون لا يعاقب على الفعل ، ذلك أن المشرع قد قدر أن الحكم بالبراءة لعدم العقاب على الفعل ليس معناه انتفاء المسؤولية المدنية ولا يمنع أن تكون نفس هذه الواقعة فعلا ضارا يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر ، ولذلك فإن الحكم في هذه الحالة لا يعتبر فاصلا في واقعة ضرورة للفصل في الدعوى المدنية باعتبار أن السبب المنشئ للدعوى المدنية مختلف عن الأساس الذي بنت عليه المحكمة الجنائية حكمها . ولذلك فإن الحكم الجنائي لا يقيد القاضي المدني الا في حالة فيه الاسناد الى الفاعل بالنسبة لواقعة منشئة لنتائج جنائية ومدنية . أما اذا كان الحكم قد انتهى الى أن الفعل المنسوب الى المتهم لا يكون فعلا معاقبا عليه بمقتضى قانون العقوبات فإن المحكمة المدنية لا تكون ملزمة بما قضى به . ويستوى أن يكون سبب عدم العقاب على الفعل هو لأن القانون ليس به نص تجرئ يعاقب به عليه ، أو أن يكون الفعل لم تكتمل له العناصر القانونية اللازمة توافرها لكي تقوم الجريمة (١) ، ومثال ذلك انتفاء الركن المضمون المتمثل في القصد الجنائي وكان القانون لا يعاقب الا على الجريمة العمدية . أو كانت البراءة لقيام مانع من موانع المسؤولية أو مانع من موانع العقاب ففي جميع هذه الأحوال لا تنقيد المحكمة المدنية بما جاء بالحكم بالبراءة ، وقد سبق لنا أن رأينا أن المحكمة الجنائية ذاتها يمكن أن تحكم بالتعويض رغم أنها حكمت بالبراءة لاتفاء القصد الجنائي أو لوجود مانع من موانع المسؤولية أو مانع من موانع العقاب ، فيكون للمحكمة المدنية أن تفصل في الدعوى المدنية غير مقيدة بما انتهى اليه الحكم الجنائي بهذا الصدد من باب أولى .

---

(١) م وتطبيقا لذلك حكم بأن براءة المتهم في جريمة ابتزاز الاموال بالقوة أو التهديد والتوسعة على أن العنف المباشر لا يرقى الى مرتبة القوة أو التهديد لا يحول دون قيام القاضى المدني بتقييم هذا العنف بغرض استخلاص ما اذا كان هناك عيب من عيوب الرضا المؤثرة على صحة العقد .  
( نقض ايطاليا الدائرة العمومية المدنية ٢٨ يناير ١٩٥٨ في العدالة الجنائية ١٩٥٨ ، ج ١ - ٢٩٦ ) .

**الحالة الثانية :** لا يكون للحكم الجنائي حجية فيما فصل فيه ولم يكن ضروريا للحكم في الدعوى الجنائية . ففى جميع الأحوال لا يكون الحكم الجنائي حجة أمام القضاء المدني الا اذا كان ما فصل فيه من حيث وقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها وتكييفها القانوني وكل ما عدا ذلك من عناصر الحكم ضروريا للفصل في الدعوى الجنائية . فاذا لم يكن فصله ضروريا فلا قيمة لما جاء به أمام المحكمة المدنية ويكون لها أن تقضى بغير ما ورد به . ومثال ذلك أن تقضى المحكمة ببراءة المتهم لأن القانون لا يعاقب على الواقعة ومع ذلك تقضى بتوافر رابطة السببية بين السلوك والنتيجة . فائبات رابطة السببية بين السلوك والنتيجة ليس لازما للحكم بالبراءة والذي يكفى فيه أن الواقعة غير معاقب عليها قانونا . فيمكن للمحكمة المدنية في هذه الحالة أن تحكم باتفائها ، ومثال ذلك أن يقدم شخص الى المحكمة الجنائية بتهمة الاتلاف غير العمدى وتنتهى المحكمة الى البراءة تأسيسا على أن القانون لا يعاقب على الاتلاف غير العمدى ومع ذلك تقضى المحكمة بنبوت الاهمال في حق الفاعل ، فنبوت الاهمال هنا ليس من العناصر الضرورية للحكم بالبراءة والذي يكفى فيه التأكد من انتفاء القصد الجنائي ، ولذلك يجوز للمحكمة المدنية أن ترفض الدعوى المدنية تأسيسا على إنتفاء الخطأ المدني .

وتطبيقا لذلك حكمت محكمة استئناف بنغازى بأنه لا حجية للحكم الجنائي الصادر في دعوى جنائية عن تهمة نصب وذلك فيما جاء به عن ملكية العين التي اتخذ بصدها المتهم الصفة الكاذبة مدعيا انه مالكا . فقد ورد به « ان واقعة تملك المستأنف أو المستأنف عليه للبئر ليست من الوقائع الضرورية لقيام جريمة النصب التي أدین بها المستأنف لأن جريمة النصب تقوم حتى ولو لم يكن البئر مملوكا لأحد من الناس » (١) .

وقضت محكمة النقض بأنه اذا كانت التهمة المرفوعة بها الدعوى على المتهم أمام المحكمة العسكرية هى أنه عمل أو حاول التأثير في أسعار

---

(١) محكمة استئناف بنغازى ، الدائرة المدنية والتجارية ، قضية ٦٥٨٦/١٩٦٠

السوق والتأمين ، بأن حبس بضائع من التداول ، فحكمت له هذه المحكمة بالبراءة وطرحت ، وهي تبحث أدلة الادعاء الى مالك هذه البضاعة فقالت انها ملكة للمتهم ، فقولها هذا لا يمكن عده قضاء له قوة الأمر المقضى ، إذ أن تعيين المالك للبضاعة لم يكن أصلا عنصرا لازما في تلك التهمة (١) .

كذلك أيضا لا تكون حجة اعتبارات التشديد أو التخفيف التي يراد بها القاضى في حكمه في الدعوى الجنائية دون أن تتعلق بالوصف القانونى للواقعة وإنما تتعلق بتقدير القاضى للمقاب الذى يوقع (٢) .

ولا تكون حجة الوقائع الجانبية التى ليست ضرورية في حكم في الدعوى الجنائية ومثال ذلك تقدير قيمة المسروقات أو تقدير سن المتهم المجنى عليه . واسم المتهم أو اسم المجنى عليه (٣) .

---

(١) نقض ١٢ مايو ١٩٤٧ ، مجموعة القواعد جـ ٧ ، رقم ٢٥٧ .

(٢) نقض ايطالى ١٨ يناير ١٩٤٢ ، المدالة الجنائية ١٩٤٢ ، جـ ٤٤ .

٢٧٩ .

(٣) بالنسبة لآثر الحكم الجنائى على الدعوى التأديبية فالبراءة لعدم ثبوت التهمة تحول دون امكان محاكمة الموظف من ذات الوقائع المكونة للتهمة التى صدر الحكم ببراءة منها عدم الثبوت ، ولكنها لا تمنع كلية حق الادارة في تقدير سلوكه الموظف المتهم من الناحية التنظيمية ومدى انطوائه مع القواعد العامة للسلوك الواجب طائلا انها في ذلك تستلزم مراعاة التمسك بوقائع لم يفصل فيها القاضى الجنائى . ومثال ذلك أن قراره الموظف على سلوكه في وضع نفسه في مواقع الشبهات مما أدى الى اتهامه بارتكاب الجريمة .

### المبحث الثالث

#### تحريك الدعوى الجنائية وانزاعه على سير

#### الدعوى المدنية امام المحكمة المدنية

- ١ - القاعدة العامة . الجنائي يوقف المدني .
- ٢ - شروط تطبيق القاعدة . ٣ - مدة الوقف . ٤ - الاستثناء من القاعدة .

#### ١ - القاعدة العامة : الجنائي يوقف المدني :

إذا كان الحكم الجنائي له حجته أمام القضاء المدني فيما يتعلق بالأمور الضرورية للفصل في الدعوى الجنائية ، فلا بد أن يكون في رفع الدعوى الجنائية ونظرها بمعرفة القاضي الجنائي أثر على سير الدعوى المدنية التي رفعت بعد الدعوى الجنائية أو أثناء السير فيها . إذ من غير المنطقي أن يترك المشرع الدعوى كل سير في سبيله حتى النهاية التي قد تأتي بالتعارض بين الحكمين الصادرين فيما . في حين أنه لو سبق الحكم في الدعوى الجنائية الدعوى المدنية لكان له أثر مقيد على النحو السابق بيانه ، ومن ثم كان لزاماً أن يكون لرفع الدعوى الجنائية أثر واقف لسير الدعوى المدنية .

ومن أجل ذلك نص المشرع في قانون الإجراءات في المادة ٢٦٥ تحت عنوان وقف الفصل في الدعوى المدنية على أنه « إذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية يجب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائياً في الدعوى الجنائية المقامة قبل رفعها أو في أثناء السير فيها » . على أنه إذا أوقف الفصل في الدعوى الجنائية لجنون المتهم ، يفصل في الدعوى المدنية » .

فالقاعدة العامة إذن هي أن الجنائي يوقف المدني . بمعنى أن رفع الدعوى الجنائية يؤدي بالضرورة الى وقف السير في الدعوى المدنية الناشئة عن الفعل المكون للجريمة وذلك حتى يفصل القاضي الجنائي بحكم في موضوع الدعوى الجنائية .

## ٢ - شروط تطبيق القساعة :

يشترط لتطبيق قاعدة الجنائي يوقف المدني ما يأتي :

أولاً : اتحاد الواقعة المقامة عنها الدعويان • بمعنى أن تكون كل من الدعوى المدنية والدعوى الجنائية قد نشأتا عن واقعة واحدة فإذا اختلفت الواقعة المقامة عنها الدعوى الجنائية عن تلك المقامة عنها الدعوى المدنية فلا يترتب على ذلك وقف سير الدعوى المدنية • ذلك ان اختلاف الواقعة سيؤدى الى أنه لن تكون هناك حجية للحكم الصادر في الدعوى الجنائية أمام المحكمة المدنية (١) .

وعلى ذلك فإذا طعن بالتزوير في مستند مقدم الى المحكمة المدنية ثم رفعت الدعوى الجنائية عن جريمة التزوير فيجب على المحكمة المدنية أن توقف السير في الدعوى المدنية حتى تفصل المحكمة الجنائية في جريمة التزوير • وإذا رفعت دعوى الاسترداد أمام المحكمة المدنية ثم رفعت الدعوى الجنائية عن جريمة السرقة تعين على المحكمة المدنية وقف السير في الدعوى المدنية الى حين الفصل في السرقة (٢) .

ومن أمثلة اختلاف الواقعتين أن ترفع الدعوى المدنية بناء على الخطأ المفترض في حق صاحب البناء ثم ترفع الدعوى العمومية عن جنحة القتل والاصابة الخطأ • فهنا لا يجب على المحكمة المدنية أن توقف السير في الدعوى المدنية اذ أن الحكم الجنائي الصادر في الدعوى الجنائية لن يقيد المحكمة المدنية فيما قضى به لاختلاف السبب المنشئ لكل من الدعويين .

ويلاحظ أن المقصود بالمحكمة المدنية هنا أى محكمة غير جنائية أى سواء أكانت مدنية أو تجارية أو أحوال شخصية .

---

(١) انظر الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١٨٦ ،  
الدكتور عمر السعيد ، المرجع السابق ، ص ٢١٣ ، الدكتور رؤوف عبيد ،  
المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .

(٢) نقض ٢٣ يونيو ١٩٥٨ ، مجموعة أحكام النقض س ٩ ، ٦٩٢ ،  
رقم ١٧٥ .

كما أن المقصود بالحكمة الجنائية أية محكمة تنظر الدعوى الجنائية وسواء أكانت عادية أم استثنائية وسواء أكانت محكمة مدنية أو تجارية يخولها القانون حق النظر في بعض الدعاوى الجنائية (١) .

ثانيا : أن تكون الدعوى الجنائية قد حركت قبل الدعوى المدنية أو في أثناء السير فيها ولا يشترط أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت فعلا بل يكفي أن تكون قد حركت بمعرفة سلطات التحقيق . وهذا هو ما يجمع عليه الفقه (٢) وسار عليه القضاء (٣) رغم أن المشرع استخدم تعبير « رفع » . فإذا لم يكن قد تم التحريك على الأقل فلا تلزم المحكمة المدنية بوقف سير الدعوى المدنية . فإذا كانت الاجراءات مازالت في مرحلة الاستدلال فلا تعتبر الدعوى الجنائية قد حركت بعد . وتطبيقا لذلك لا تعتبر الدعوى قد حركت وبالتالي لا يترتب على ذلك وقف سير الدعوى المدنية اذا كان الاجراء الذى تم هو مجرد بلاغ أو شكوى قدمت لمأمور الضبط القضائي أو النيابة العامة دون أن تتخذ هذه الأخيرة أى اجراء من اجراءات التحقيق .

### ٣ - مدة الوقف :

تظل الدعوى المدنية أمام القاضى المدني موقوفة حتى يصدر في الدعوى الجنائية حكم بات وفاصل فى الموضوع . فلا يستطيع القاضى المدني مواصلة السير في الدعوى المدنية بمجرد صدور حكم من محكمة أول درجة أو من محكمة الاستئناف طالما أن طريق الطعن بالنقض مازال مفتوحا . وإذا كانت الدعوى في مرحلة النقض فيجب الانتظار حتى يصدر حكم محكمة النقض اذ به يصير الحكم باتا . ويعتبر من قبيل الأسباب القاطعة للوقف صدور قرار نهائى بأن لا وجه لاقامة الدعوى من سلطات التحقيق .

---

(١) الدكتور محمود مصطفى ، ص ١٨٦ ، هامش (٣) .  
(٢) الدكتور محمود مصطفى ، ص ١٨٦ وما بعدها ، الدكتور عمر السعيد ، ص ٢١٥ ، الدكتور رؤوف عبيد ، ص ٢٢٩ .  
(٣) انظر احكام النقض الفرنسية المشار اليها في الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، الاشارة السابقة .



واستثناء من الحكم البات يرى الفقه أن الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات في جنابة يأخذ حكم الحكم البات من حيث إمكان السير في الدعوى المدنية رغم أنه ليس حكماً باتاً بل أنه مجرد حكم تهديدي أسقط بضبط المتهم أو بحضوره ، إلا أنه من غير المستاغ أن تظل الدعوى المدنية معطلة السير حتى يضبط المتهم وهو أمر قد يطول . ومن أجل ذلك فإن الحكم الغيابي الصادر في جنابة من محكمة الجنايات يعتبر كالحكم البات تنتهي به مدة وقف سير الدعوى المدنية (١) .

#### ٤ - الاستثناء من قاعدة الجنائي يوقف المدني :

نص المشرع في المادة ٢٦٥ في فقرتها الأخيرة على استثناء من وقف سير الدعوى المدنية لرفع أو تحريك الدعوى الجنائية حالة إيقاف الدعوى الجنائية بسبب جنون المتهم ، إذ أن حالة الجنون قد تطول وهي لا تؤثر كما هو معلوم في المسؤولية المدنية ومن ثم لم يكن من المنطقي أن يوقف الفصل في الدعوى الجنائية والدعوى المدنية إلى حين زوال حالة الجنون . لذلك نص المشرع في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٥ إجراءات على أنه « إذا أوقف الفصل في الدعوى الجنائية لجنون المتهم ، يفصل في الدعوى المدنية » .

### المطلب الرابع

#### تأثير الدعوى المدنية على الدعوى الجنائية

١ - القاعدة العامة . ٢ - الاستثناء .

#### ١ - القاعدة العامة :

القاعدة العامة هي أن الدعوى المدنية لا توقف الدعوى الجنائية ، وهذه القاعدة مستفادة من نص المادة ٥٧ التي تقضي بأنه لا تكون

---

(١) والواقع أن المشرع لم يلتزم بطبيعة الحكم الغيابي في جنابة من محكمة الجنايات بل خرج منها في كثير من الأمور التي يؤدي الالتزام بطبيعته إلى الإضرار بمصالح الخصوم أو بمصلحة الدولة في اقتضاء حقها في العقاب . من ذلك جعل المدة المقررة للتقادم هي تلك الخاصة بالعقوبة وليس بالجريمة ومنها أيضاً جواز الطعن فيه بالنقض من قبل النيابة العامة والمدعى المدني .

للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها .

وطالما أن الأحكام المدنية ليس لها هذا التأثير فليس هناك من مبرر لوقف سير الدعوى الجنائية إذا كانت المحكمة المدنية قد رفعت اليها الدعوى المدنية<sup>(١)</sup> ولذلك فالقاعدة العامة هي أن المدني لا يوقف الجنائي وانما العكس كما سبق أن رأينا في المطلب السابق .

## ٢ - الاستثناء :

رأينا أن الحكم الصادر من دائرة من دوائر الأحوال الشخصية في حدود اختصاصها له قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية في المسائل التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية .

وطالما أن الحكم له هذه الحجية فلا بد أن يكون له أثره من حيث تقييد المحكمة الجنائية بما ورد به . ويترب على ذلك أنه إذا رفعت الدعوى الجنائية وكانت هناك دعوى منظورة أمام دائرة الأحوال الشخصية أو رفعت هذه أثناء نظر الدعوى الجنائية فإن على المحكمة الجنائية أن توقف الفصل في الدعوى الجنائية حتى يفصل في دعوى الأحوال الشخصية .

وقد نصت على هذا الاستثناء المادة ٢٢٣ حين قضت بأنه إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية يجب على المحكمة الجنائية أن توقف الدعوى ، وتحدد للمتهم أو المدعى بالحقوق المدنية أو الجنى عليه على حسب الأحوال أجلا لرفع المسألة المذكورة الى جهة الاختصاص ولا يمنع وقف الدعوى من اتخاذ الاجراءات أو التحقيقات الضرورية أو المستعجلة .

---

(١) نقض ٤ مايو ١٠٥٤ ، مجموعة أحكام النقض ص ٥ ، ٥٧١ ، رقم ١٩٤ ، ٤ يونيو ١٩٥٦ ، مجموعة أحكام النقض ص ٧ ، رقم ١٢٨ ، ١٣ يونيو ١٩٦٠ ، ص ١١ ، رقم ١٠٦ .

ويستفاد من هذا النص أنه إذا كان الفصل في الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل في دعوى أحوال شخصية منظورة فعلا أمام القضاء فيجب على المحكمة أن توقف الدعوى الجنائية .

وإذا لم تكن دعوى الأحوال الشخصية قد رفعت فيجب على المحكمة أن تعدد للخصم سواء أكان المتهم أو المدعى بالحقوق المدنية أو المجنى عليه على حسب الأحوال أجلا لرفع المسألة التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية إلى الجهة ذات الاختصاص .

غير أنه بالنسبة لتلك الحالة الأخيرة من أحوال الوقف إذا انقضى الأجل الذي حددته المحكمة ولم يتم الخصم برفع الدعوى إلى الجهة ذات الاختصاص يجوز للمحكمة أن تصرف النظر عن وقف الدعوى وتفصل فيها ، كما يجوز لها أن تحدد للخصم أجلا آخر إذا رأت أن هناك أسبابا مقبولة تبرر ذلك ( ٢٢٤ ) .

ومعنى ذلك أنه لا يجوز للمحكمة أن تعدل عن الوقف إلا إذا لم تكن الدعوى الخاصة بالأحوال الشخصية قد رفعت . وهذا منطقي باعتبار أنها طالما لم ترفع فإن المحكمة الجنائية لن تكون مقيدة بما يقضى فيها بعد ذلك . أما إذا كانت قد رفعت سواء من قبل رفع الدعوى الجنائية أو أثناءها وسواء أكان ذلك بناء على قرار من المحكمة الجنائية أم كان من تلقاء نفس الخصم فإنه لا يجوز للمحكمة أن تعدل عن الوقف . وهذا مستفاد من صفة الوجوب الواردة بالمادة ٢٢٣ . أما جواز المدول فهو فقط في حالة تحديد أجل للخصم لرفع الدعوى وعدم قيامه بذلك في الميعاد المحدد .

---

(١) تطبيقا لذلك قضت المحكمة العليا بأن مجال تطبيق المادة ١٩٦ إجراءات هو أن تكون هناك قضية جنائية تثار امامها مسألة من مسائل الأحوال الشخصية حينئذ توقف المحكمة الجنائية السير في الدعوى وتحيل تلك المسألة إلى الاختصاص وعلة هذا الإيقاف هو عدم ولاية المحاكم الجنائية في مسائل الأحوال الشخصية ( جلسة ٢٨/١٠/١٩٦١ طعن ٦/١ ) .

ويشترط للاستثناء أن تكون المسألة المتعلقة بالأحوال الشخصية  
ضرورية للحكم في الدعوى الجنائية<sup>(١)</sup> .

وفي غير مسائل الأحوال الشخصية التي يتوقف عليها الفصل في  
الدعوى الجنائية لا يكون لرفع الدعوى المدنية أى أثر معطل لمسير الدعوى  
الجنائية .

وتطبيقاً لذلك قضى بأن القاضى فى المواد الجنائية غير مقيد بحسب  
الأصل بما يصدره القاضى المدنى من أحكام ، فإذا ما رفعت أمامه الدعوى  
ورأى هو بناء على ما أورده من أسباب أن الورقة مزورة فلا تثريب عليه  
فى ذلك ، ولو كانت الورقة متصلة بنزاع مطروح أمام المحكمة المدنية لما  
يفصل فيه ، وفى هذه الحالة يكون الواجب أن ينتظر القاضى المدنى حتى  
يفصل القاضى الجنائى نهائياً فى أمر الورقة<sup>(٢)</sup> . كما قضى بأنه لما كانت  
المحكمة الجنائية مختصة بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها  
الحكم فى الدعوى المطروحة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ،  
فإن المحكمة إذا أدانت المتهم فى جريمة تأجير محل بإيجار يزيد على أجر  
المثل ، دون انتظار الفصل فى الدعوى المدنية المرفوعة بشأن تخفيض الأجرة  
لا تكون قد خالفت القانون<sup>(٣)</sup> .

---

(١) نقض ٢٤ مايو ١٩٤٨ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٧ ، رقم  
٦١١ ، ص ٥٧٥ .

(٢) نقض ٤ مايو ١٩٥٤ سابق الإشارة إليه .  
كما قضت المحكمة العليا بأنه متى كانت الواقعة المطروحة على المحكمة  
الجنائية تتحصل فى أن النيابة العامة قدمت التهمة لمحاكمتها بتهمة جريمة  
التزوير للأدلة الواردة فى صحيفة الاتهام ، فقد كان على المحكمة أن تناقش  
تلك الأدلة لاثبات التهمة أو نفيها لا أن تنقيد بأى حكم صادر من أية جهة  
أخرى مهما كانت ، وذلك ليس فقط على أساس أن مثل هذا الحكم لا تكون  
له قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى لانعدام الوحدة فى الخصوم أو  
السبب أو الموضوع بل ولأن طبيعة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة  
التي خولها القانون إياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها كشف الواقعة  
على حقيقتها كيلا يعاقب براء أو يفلت مجرم من العقاب ( عليا جلسة  
١٠/٢٨/١٩٦١ ، قضاء المحكمة العليا ، ج ٢ ، ص ٥٣٧ ) .

## المبحث الخامس

### ٣

الدفع المتعلقة بانز الدعوى الجنائية

والحكم الجنائي على الدعوى المدنية

القاعدة العامة :

جميع الدفع المتعلقة بحجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية  
ووجوب وقف الدعوى المدنية لحين الفصل في الدعوى الجنائية كذلك  
وجوب وقف الدعوى الجنائية لحين الفصل في دعوى الأحوال الشخصية  
المتعلقة بمسألة ضرورة للحكم في موضوع الدعوى الجنائية ، جميع هذه  
الدفع متعلقة بالنظام العام ، ويترتب على ذلك :

اولا : يجب على المحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها دون أن تقيد  
بطلب من الخصوم (١) •

ثانيا : لا يجوز التنازل عنها من قبل الخصم •

ثالثا : يجوز الاحتجاج بها لأول مرة أمام محكمة النقض •

---

(١) انظر نقض ايطالى الدائرة العمومية المدنية ١٢ يوليو ١٩٥٠ ،  
العدالة الجنائية ١٩٥١ ، ج ٢ ، ٤٠٩ ، وتعليق .



# القسم الثاني

في

الاستدلال والتحقيق الابتدائي





## مقدمة

تبدأ الدعوى الجنائية بأول اجراء من اجراءات التحقيق الذى تباشره النيابة العامة باعتبارها الأمانة على الدعوى العمومية . غير أن هناك مرحلة سابقة على بدء الدعوى أو تحريكها يكون القصد منها التمهد لها وذلك بجمع الأدلة المثبتة لوقوع الجريمة والبحث عن مرتكبها وجمع كل العناصر التى تهيد النيابة فى استعمالها للدعوى العمومية ومباشرتها .

وهذه المرحلة السابقة على الدعوى هى ما يطلق عليها بمرحلة الاستدلال ،، وعليه فيمكننا تعريف مرحلة الاستدلال بأنها مجموعة الاجراءات التى تباشر خارج اطار الدعوى العمومية وقبل البدء فيها بقصد التثبت من وقوع الجريمة والبحث عن مرتكبها وجمع الأدلة والعناصر اللازمة للتحقيق .

ويباشر هذه الاجراءات المكونة لمرحلة الاستدلال موظفون عموميون خصهم القانون بتلك المهمة باعتبارهم من معاونى سلطات التحقيق وهؤلاء هم مأمورى الضبط القضائى .

وقد خولهم القانون بعض الاختصاصات وبعض السلطات التى تمكنهم من أداء واجهم فى البحث والتحرى كما منحهم بعض الاختصاصات الاستثنائية فى أحوال معينة نص عليها على سبيل الحصر .

والقاعدة هى أن الاجراءات التى يباشرها مأمورو الضبط القضائى لا تعتبر اجراءات تحقيق وانما يطلق عليها اجراءات استدلال أما اجراءات التحقيق فلا تباشرها الا سلطات التحقيق وهى النيابة العامة بحسب الأصل أو قاضى التحقيق ومستشار الاحالة . الا أن المشرع خول رجال الضبط القضائى استثناء فى بعض الأحيان القيام باجراءات تحقيق الا أنها أحوال واردة على سبيل الحصر كما سنرى فى موضعه .،

واجراءات الاستدلال التي تبأشر بمعرفة مأمورى الضبط تثبت فى محضر يطلق عليه محضر جمع الاستدلالات ويعرض على النيابة العامة للتصرف فيه • وقد يكون تصرف النيابة على محضر جمع الاستدلالات فتأمر بحفظ الأوراق اذا رأته عدم السير فى الدعوى الجنائية أو تكلف المتهم بالحضور أمام المحكمة وتحيل المحضر الى المحكمة للفصل فى الدعوى وذلك فى الجنب والمخالفات • أما فى الجنابات فلا بد أن تبأشر النيابة العامة التحقيق بمعرفتها ولا يجوز لها رفع الدعوى بناء على محضر جمع الاستدلالات المحرر بمعرفة مأمور الضبط القضائى •

واجراءات الاستدلال التي تبأشر بمعرفة مأمورى الضبط لا تتضمن أى حجر أو قيد على حرية المتهم • فلا يجوز تقييد حرية المتهم الا بناء على اجراء من اجراءات التحقيق •

أما اجراءات التحقيق فالمقصود بها تلك الاجراءات التي تصدر من سلطة التحقيق بقصد اثبات وقوع الجريمة فى أركانها القانونية ونسبتها الى فاعلها • وتعتبر الدعوى الجنائية قد حركت بمباشرة أول عمل من أعمال التحقيق • وتتصرف سلطة التحقيق فيه بعد اتمامه بمعرفتها ويكون ذلك اما باحالة الدعوى الى المحكمة أو الى مستشار الاحالة واما بالأمر بعدم وجود وجه لاقامتها •

ولذلك سنتقسم دراستنا فى خطوات سير التهمة قبل وصولها الى مرحلة المحاكمة الى باين الأول هو الاستدلال والثقى هو التحقيق الابتدائى •

## الباب الاول

في

مرحلة جمع الاستدلالات والتحقيق بمعرفة

مأمورى الضبط القضائى

أهمية هذه المرحلة :

ان مرحلة جمع الاستدلالات تسبق عادة البدء فى الدعوى الجنائية ،  
وهى تمهد لهذه الدعوى وذلك بتجميع العناصر والأدلة المادية التى تثبت  
وقوع الفعل الاجرامى وعمل التحريات اللازمة عن مرتكبه كى تستطيع  
النيابة العامة توجيه تحقيقها بالشكل الذى يصل بها الى الحقيقة . ولا شك  
أن أهمية هذه المرحلة لا تقف فقط عند هذا الحد بل تتجاوزها الى ما هو  
أكبر من حيث العمل على منع الجرائم ذاتها . فالضبطية القضائية ليس من  
وظائفها فقط ضبط الجرائم المرتكبة انما أيضا العمل على منع وقوعها .  
ولا شك أن الدلهات الإجرامية قد أثبتت دائما أن فاعلية جهاز الضبط  
القضائى يساعد بطريقة فعالة فى مكافحة الجريمة . وذلك أن تقليل فرص  
الافلات من العقاب يعتبر من الأسباب المانعة فى مكافحة الجريمة ذاتها .  
اذ كلما سهل الافلات من العقاب كلما سهل ارتكاب الجريمة (١) .

غير أن الوظيفة الأساسية للضبط القضائى هى ضبط الجرائم المرتكبة  
وتعقب فاعليها . ولذلك فبمجرد وقوع الجريمة يقوم رجال الضبط القضائى  
بعمل التحريات والاستدلالات اللازمة عن الجريمة ومرتكبها وتحرير محضر

---

(١) أنظر فى ذلك مؤلفنا فى اصول علم الاجرام ، القاهرة ١٩٦٧ .

بذلك وعرضه على النيابة العامة صاحبة الاختصاص الأصيل بالدعوى العمومية . ولأهمية هذه الاجراءات فقد جعل المشرع النيابة العامة هي رئيسة الضبطية القضائية كما سئرى .

واجراءات الاستدلال لا تعتبر من اجراءات التحقيق • غير أن المشرع قدر أن هناك بعض الظروف يكون من الملائم معها منح مأمورى الضبط القضائى سلطة اجراء التحقيق متى توافرت شروط معينة •

وعلى ذلك فان دراستنا لمرحلة الاستدلالات سوف توزع على الفصول الآتية :

اولا : نظام الضبطية القضائية •

ثانيا : اختصاصات مأمورى الضبط القضائى فى الاستدلال •

ثالثا : اختصاصات مأمورى الضبط القضائى فى التحقيق •

رابعا : التصرف فى التهمة بناء على محضر جمع الاستدلالات •

# الفصل الأول

في

## نظام الضبطية القضائية

- ١ - الضبطية القضائية والضبطية الادارية .
- ٢ - مامورى الضبط القضائى . ٣ - مساعدو مامورى الضبط القضائى . ٤ - الاختصاص المكاني للمامورى الضبط القضائى . ٥ - تبعية مامورى الضبط القضائى .

### ١ - الضبطية القضائية والضبطية الادارية :

يجب التمييز بين الضبطية القضائية والضبطية الادارية . فالأولى هى جهاز منوط به التحرر عن الجرائم المرتكبة والبحث عن مرتكبيها وتعقبهم ، ولذلك فهى تعتبر من الأجهزة المساعدة للسلطة القضائية فى أداء مهمتها . على حين تنحصر مهمة الضبطية الادارية فى القيام بكل ما هو لازم لاحترام القانون وتحقيق الأمن والسكينة للمواطنين ، ومن ثم فوظيفتها وقاية . وترتب على ذلك أن نطاق الضبطية الادارية الوظيفى يتحدد بالمرحلة السابقة على وقوع الجريمة ، بينما يبدأ نشاط الضبط القضائى بعد وقوع الجريمة . ونتيجة لهذا الاختلاف نجد أن القانون يمنح الضبطية القضائية اختصاصات أوسع من تلك الممنوحة لرجال الضبط الادارى .

وإذا كان رجال الشرطة على اختلاف رتبهم ووظائفهم يعتبرون جميعا من رجال الضبط الادارى ، فإن القانون حدد طائفة منهم ليكونوا من رجال الضبط القضائى الذين يمكنهم مباشرة الأعمال المهيئة لافتتاح الدعوى العمومية من قبل النيابة العامة ، وأضاف اليهم آخرين وإن لم يكونوا من رجال الشرطة الا أنهم ، بحكم وظائفهم ، يختصون بأعمال الضبط القضائى .

## ٢ - مأمورو الضبط القضائي :

حدد قانون الاجراءات رجال الضبط القضائي في المادة ٢٣ منه والمعدلة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ هـ وقد قسمهم الى طوائف ثلاث من حيث الاختصاص بمباشرة أعمال الضبط القضائي .

**الطائفة الاولى :** رجال الضبط القضائي ذوو الاختصاص المكاني المحدود والعام بالنسبة لجميع الجرائم وقد نص عليهم المشرع في المادة ٢٣ بند ( أ ) وهم :

١ - أعضاء النيابة العامة ومعاونوها .

٢ - ضباط الشرطة وأمناء الشرطة .

٣ - رؤساء نقط الشرطة .

٤ - العمد ومشايخ البلاد ومشايخ الخفاء .

٥ - قطار ووكلاء محطات السكك الحديدية الحكومية .

وقد منحت المادة ٢٣ اجراءات لمديرى أمن المحافظات ومفتشى مصلحة التفتيش العام بوزارة الداخلية اختصاص مباشرة الأعمال التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم ، ودون أن تضى عليهم صفة مأمورى الضبط القضائي .

**الطائفة الثانية :** رجال الضبط القضائي ذوو الاختصاص المكاني الشامل للجمهورية والعام لجميع الجرائم (١) .

وقد نص عليهم المشرع في المادة ٢٣ بند (ب) وهم :

١ - مديرو وضباط ادارة المباحث العامة بوزارة الداخلية وفروعها بمديرعات الأمن .

---

(١) ويلاحظ أن هناك طائفة من رجال الضبط القضائي ذات الاختصاص الشامل للجمهورية والمحدود بالنسبة لأنواع محددة من الجرائم تكفلت بالنص عليهم قوانين خاصة كالتقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالمخدرات .

٢- مديرو الإدارات والأقسام ورؤساء المكاتب والمفتشون والضباط وأمناء الشرطة وباحثات الشرطة العاملون بمصلحة الأمن العام وفي شعبة البحث الجنائي بمديرية الأمن •

٣- ضباط السجون •

٤- مدير الإدارة العامة لشرطة المسكة الحديد والنقل والمواصلات وضباط هذه الإدارة •

٥- قائد وضباط أساس حجابة الشرطة •

**الطائفة الثالثة :** رجال الضبط القضائي ذوو الاختصاص المكاني المحدود والخاص بجرائم معينة •

وقد نص عليهم المشرع في المادة ٢٣ فقرة أخيرة حيث أجاز بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص تخويل بعض الموظفين صفة مأموري الضبط بالنسبة إلى الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم • ويندرج تحت هذه الطائفة مفتشو الصحة ومساعدوهم ، ومفتشو الأغذية ، ومدير ووكيل ومفتشو إدارة السجل التجاري وملاحظو البلديات ومهندسو التنظيم وغيرهم ممن يصدر بهم قرار من وزير العدل • كما منحت المادة ٣٤٨ إجراءات للموظفين الذين يعينهم وزير الشؤون الاجتماعية صفة مأموري الضبط القضائي فيما يختص بالجرائم التي تقع من الأحداث •

وجدير بالذكر أن التعداد الوارد بالمادة ٢٣ هو على سبيل الحصر • ويرتب على ذلك أن قيام أحد رجال الشرطة من غير مأموري الضبط القضائي بإجراء من الإجراءات المخولة لرجال الضبطية القضائية يكون باطلا (١) • كذلك الحال بالنسبة لتجاوز مأمور الضبط لاختصاصه

---

(١) وتطبيقا لذلك قضت المحكمة العليا الليبية بأن تفنيش المساكن بمعرفة رجال الشرطة الذين ليسوا من مأموري الضبطية القضائية يكون باطلا - محكمة عليا ٢٥ يناير سنة ١٩٥٦ ، مجلة المحكمة العليا ، ج ١ ، ص ٢٧١ •

المكانى أو النوعى. ومع ذلك فخرج مأمور الضبط القضائى عن دائرة اختصاصه لا يفقده سلطته وظيفته وإنما يعتبر على الأقل أنه من رجال السلطة العامة (١) ، وإن كانت محكمة النقض ذهبت فى قضاء قديم لهما إلى أن مأمور الضبط ، فى هذه الحالة ، يعتبر فردا عاديا (٢) .

#### ٢ - مساعـدو مأمورى الضبط القضائى :

لا يتمتع بصفة مأمورى الضبط القضائى الا الأشخاص السابق حصرهم فى المادة ٢٣ من قانون الاجراءات . وقد قصرت هذه المادة تلك الصفة على رجال البوليس من ضباط وصف ضباط وجنود من رتبة عريف على الأقل . ولذلك فإن رجال الشرطة الذين هم أدنى رتبة من عريف لا تثبت لهم صفة الضبطية القضائية حتى ولو كانوا ملحقين بشعبة البحث الجنائى (٣) . وهم بذلك يعتبرون من مساعدى مأمورى الضبط القضائى كل فى دائرة اختصاصه ، ومع ذلك فباعتبارهم مساعدين لمأمورى الضبط القضائى فقد خولهم القانون القيام ببعض اجراءات الاستدلال . وهذه الاجراءات نصت عليها المادة ٢٤ وهى مساعدة مأمور الضبط فى :

١ - الحصول على جميع الايضاحات المتعلقة بالجريمة وجمع المعلومات عنها .

٢ - القيام بعمل المعاينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التى تبلغ اليهم أو التى يملتون بها بأية كيفية كانت .

٣ - اتخاذ جميع الاجراءات التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة .

ويجوز لمساعد مأمور الضبط فى قيامه بهذه الاجراءات أن يحضر محضرا يثبت فيه ما تم بمعرفة . ذلك أن مساعد مأمور الضبط إنما

---

(١) نقض ١٩٦٠/٥/١٠ ، مجموعة احكام النقض س ١١ ، رقم ٨٥ .  
(٢) نقض ١٩٦٥/١١/٢٨ ، مجموعة احكام النقض س ٢ ، رقم ٢٧ .  
(٣) نقض ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٦ ، مجموعة احكام النقض ، س ٧ ، رقم ١٨٤ .



يساعده في اتيان ما يدخل في نطاق وظيفته ، فما دام قد كلف باجراء التحريات وجمع الاستدلالات الموصلة الى الحقيقة فانه يكون له الحق في تحرير محضر يثبت فيه ما قام به من اجراء في هذا الشأن . ويمكن للمحكمة أن تستند اليه في حكمها .

ولكن ليس لمساعدى مأمورى الضبطية القضائية القيام بعمل من أعمال التحقيق التي خولها القانون استثناء مأمورى الضبط . ولا يجوز بالتالى لمأمور الضبط أن يندب مساعده أو يكلفه الا بعمل من أعمال الاستدلال . وتأسيأ على ذلك فان الأمر الذى يصدره الضابط الى بعض رجال القوة المرافقة له بالتحفظ على أفراد أسرة المتهم المأذون بتفتيشه وتفتيش منزله ومن يتواجدون معهم هو اجراء تنظيمى تقتضيه ظروف الحال تمكينا للضابط من أداء المأمورية المنوطة به . ولذلك ليس لمساعد مأمور لضبط أن يباشر هذا الاجراء وهو التفتيش في غير حضور مأمور الضبط وتحت اشرافه . ومن ثم فان احضار المتهم الى مركز الشرطة لا يخول مساعد مأمور الضبط تفتيشه .

غير أنه يلاحظ أن مأمور الضبط اذا باشر اجراء من اجراءات التحقيق المخولة له فانه قد يباشره بعرفة معاونيه ومساعديه ممن لم تثبت لهم هذه الصفة ويقع الاجراء صحيحا طالما أنه أجرى تحت بصر الضابط واشرافه وكان بأمر منه (١) .

ويترب أيضا على عدم ثبوت صفة الضبطية القضائية للمساعدين أنه لا يجوز للنيابة العامة اتدابهم للتحقيق اذ أنه لا يجوز لهم أصلا مباشرة اجراءات التحقيق ما لم تتم تحت بصر واشراف مأمور الضبط

---

(١) ولذلك قضى بأن مأمور الضبط القضائى أن يستعين في تنفيذ امر التفتيش الصادر اليه من النيابة العامة برؤوسيه ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائى . تقضى ١٩ يونيو سنة ١٩٦٧ ، مجموعة احكام التقضى ، ص ١٨ ، رقم ١٦٨ .

ذاته (١) . ولذلك فهم يخضعون في رئاستهم الى الرؤساء الادارين وهم رجال الشرطة أصحاب صفة الضبطية القضائية ولا يخضعون للنائب العام كما هو الشأن بالنسبة لمأموري الضبط أنفسهم .

#### ٤ - الاختصاص المكاني لمأمور الضبط القضائي :

إذا حدد القانون لمأمور الضبط القضائي اختصاصا مكانيا معينا فلا بد لصحة إجراءاته أن تكون قد بوشرت في حدود هذا الاختصاص . ويتحدد هذا الاختصاص المكاني بأحد معايير ثلاثة يكفي أحدها للقول بتوافر الاختصاص . الأول هو مكان وقوع الجريمة والثاني هو محل إقامة المتهم والثالث هو مكان ضبط المتهم .

فإذا كان مأمور الضبط مختصا وفقا لميار من المعايير السابقة كان الاجراء الذي وقع منه صحيحا حتى ولو تم في دائرة أخرى بعيدة عن دائرة اختصاصه المكاني . اذ يكفي أن يكون مختصا مباشرة بالإجراءات المتعلقة بالجريمة التي وقعت في دائرة اختصاصه أو كان المتهم مقيما بها أو تم ضبطه بها . وتأسيسا على ذلك قضى بأنه لمأمور الضبط أن يباشر وظيفته بعيدا عن دائرة اختصاصه متى كان ذلك بصدد الدعوى ذاتها التي هي من اختصاصه ، كما قضى بأن مباشرة ضابط البوليس التفتيش بدائرة قسم غير القسم التابع له يصححه اختصاص بالتفتيش مع المتهم الذي فتش منزله بناء على ضبطه متلبا بالجريمة بدائرة اختصاصه ، كما قضى بأنه يصح التفتيش الذي يندب لاجرائه مأمور الضبط القضائي

---

(١) وتطبيقا لذلك قضى بأن النيابة العامة اذا نذبت احد مأموري الضبط بالذات لاجراء التفتيش كان له أن يصحب معه من يشاء من زملائه او من رجال القوة العامة لمعاونته في تنفيذه ، ويكون التفتيش الذي يجريه أي من هؤلاء تحت اشرافه كأنه حاصل منه مباشرة في حدود الامر الصادر بتدبيره ( تقضى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام ص ١٩ ، رقم ٢٢٤ ) .

في محل اقامة المتهم الخارج عن دائرة اختصاصه متى كانت الجريمة قد وقعت في دائرة اختصاصه (١) .

وعليه اذا كان ما أجراه مأمور الضبط من تفتيش بعيدا عن دائرة اختصاصه انما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأ تحقيقها على أساس وقوع واقعتها في اختصاصه ، وجب أن يمتد اختصاصه بداهة الى جميع من اشتركوا فيها أو اتصلوا بها وان اختلفت الجهات التي يقيسون فيها (٢) .

والاختصاص يتحدد ليس فقط بمكان وقوع الجريمة أو محل اقامة المتهم بل وأيضا بمحل ضبط المتهم . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن الأصل في اختصاص مأموري الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم ، الا أن من المقرر أيضا أنه اذا صادف مأمور الضبط القضائي المتهم المأذون له قانونا بتفتيشه وذلك أثناء قيامه لتنفيذ الاذن ، وكان ذلك في مكان يقع خارج دائرة اختصاصه المكاني ، وبدا له من المظاهر والأفعال التي أتاها ما ينم عن احرازه جوهرًا مخدرا ومحاولة التخلص منه فان هذا الظرف يجعل مأمور الضبط في حل من مباشرة تنفيذ اذن النيابة بالتفتيش قیاما بواجبه المكلف به ، اذ لا يسوغ مع هذا أن يقف مأمور الضبط مغلول اليدين ازاء المتهم المنوط به تفتيشه لمجرد أنه صادفه في غير دائرة اختصاصه ما دام قد وجده في ظروف تؤكد احرازه الجواهر المخدرة (٣) . كما قضى بأنه اذا كان الثابت من الحكم أن

---

(١) نقض ٢٧ مايو سنة ١٩٦٣ ، مجموعة الأحكام س ١٤ ، رقم ٩٠ ، ٥ فبراير سنة ١٩٦٣ ، مجموعة الأحكام س ١٤ ، رقم ٢١ ، ٢ أبريل سنة ١٩٦٢ ، مجموعة الأحكام س ١٣ ، رقم ٧٣ ، ١٣ فبراير سنة ١٩٦٢ ، مجموعة الأحكام س ٣٣ ، رقم ٢٥ .

(٢) نقض ٥ فبراير سنة ١٩٦٣ ، مجموعة الأحكام س ١٤ ، رقم ٢١ .

(٣) نقض ٢ أبريل ١٩٦٢ ، مجموعة الأحكام س ١٣ ، رقم ٧٣ .  
وبطبيعة الحال اذا لم يكن مأمور الضبط في هذه الحالة مختصا وفقا لمعيار من المعايير الثلاثة فانه يعتبر كأحد افراد القوة العامة ويجوز له في مثل هذه الحالة التي تنم عن حالة تلبس أن يضبط المتهم ويسلمه لمأمور الضبط المختص .

التحريرات التي اطمانت المحكمة الى جديتها وكمايتها شملت نشاط المتهم في تجارة المخدرات بقسمي الخليفة والسيدة زنب ، وأن مأمور الضبط القضائي الذي أجرى تلك التحريات يتولى أعماله بدائرة هذا القسم الأخير والذي تم فيه ضبط المتهم فعلا ، فإن التحريات التي قام بها رجل الضبط قد تكون صحيحة وكذلك الاذن الصادر به من النيابة العامة بناء عليه يكون صحيحا ولو كان محل اقامة المتهم يقع بدائرة أخرى (١) .

خلاصة القول اذن هو أن الاختصاص المكاني لمأمور الضبط يتحدد اما بمكان وقوع الجريمة واما بمكان اقامة المتهم واما بمكان ضبطه . فاذا لم يكن مأمور الضبط مختصا وفقا لمعيار من المعايير السالفة كان الاجراء الذي باشره باطلا ، غير أنه لا يجوز انتمسك بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض (٢) .

وبناء عليه قضى بأنه اذا كان الثابت أن المنزل الذي حصل تفتيشه خارجا عن الدائرة الجبركية فانه لا يكون لرجال خفر السواحل الذين قاموا بالتفتيش أية صفة في اجرائه ولا في اتخاذ أى اجراء من اجراءات التحقيق (٣) . ذلك أن اختصاصهم محدود بالأشخاص والأشياء والأماكن الموجودة داخل تلك المناطق فقط .

غير أنه يلاحظ أن من يدفع ببطلان الاجراء لمباشرته من شخص ليست له صفة الفبطية القضائية لانعدام الاختصاص المكاني عليه أن يقدم الدليل على ذلك للمحكمة . وهذا هو ما جرى عليه قضاء النقض لأن الأصل في الاجراءات الصحة ولا تلزم المحكمة بتحري صفة الضابط الذي أجرى التفتيش لمجرد قول المتهم ذلك دون تقديم دليل عليه وليس على المحكمة أن تقوم بتحقيق تجريه بناء على قول المتهم المجرد بعدم اختصاصه مكانيا (٤) .

---

(١) . نقض ١٢ فبراير ١٩٦٢ ، مجموعة الاحكام س ١٣ : رقم ٣٥ .

(٢) . نقض ٥ فبراير ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ : رقم ٢٣ .

(٣) . نقض ٢٧ ديسمبر ١٩٥١ ، مجموعة الاحكام س ٢ : رقم ١٣٠ .

وحديث نقض ٢١ فبراير ١٩٦٧ ، مجموعة الاحكام س ١١ : رقم ١٤١ .

٥ - تبعية مأمورى الضبط للنيابة العامة :

مأمورو الضبط في مباشرتهم لوظيفة الضبطية القضائية المتعلقة بالاستدلال والتحقيق يخضعون لاشراف النيابة العامة ، وقد نص على ذلك قانون السلطة القضائية كما نص عليه أيضا قانون الاجراءات .  
فالمادة ٢٢ من قانون الاجراءات تنص على أن يكون مأمورو الضبط القضائي تابعين للنيابة العامة وخاضعين لاشرافها فيما يتعلق بأعمال وظيفتهم .

ويلاحظ أن تبعية مأمورى الضبط للنيابة العامة ليست تبعية ادارية وانما وظيفية . فالتبعية الادارية تكون لرؤسائهم الاداريين التابعين لوزارة الداخلية ، أما النيابة العامة فهي تختص فقط بالاشراف على وظيفة الضبطية القضائية من حيث الاستدلال والتحقيق . ولذلك ليس للنائب العام أن يأمر بمجازاة أحد مأمورى الضبط اداريا أو أن يقدمه للمحكمة التأديبية . كل ما هنالك هو أن النائب العام أو أى عضو من أعضاء النيابة المختصين بالاشراف وفقا للاختصاص المكاني أو النوعي أن يطلب الى الجهة المختصة وهي وزارة الداخلية النظر في أمر كل من تقع منه مخالفة لواجباته ، أو تقصير في عمله ، ولها أن تطلب رفع الدعوى التأديبية عليه . فليس للنيابة العامة حق رفع الدعوى التأديبية وانما فقط مجرد طلب رفعها ، وهذا كله بطبيعة الحال لا يحول دون رفع الدعوى الجنائية اذا كان ما وقع منه يعتبر جريمة جنائية .

## الفصل الثاني

في

اختصاصات مأموري الضبط القضائي

المتعلقة بالاستدلال

- ١ - أولا : اجراء التحريات . ٢ - ثانيا : قبول التبليغات والشكاوى . ٣ - ثالثا : جمع الاستدلالات .
- ٤ - تحرير محضر جمع الاستدلالات . ٥ - ما يترتب على مخالفة واجب تحرير المحضر . ٦ - جمع الاستدلالات في حالة التلبس .

لقد حدد المشرع في قانون الاجراءات الواجبات الملقاة على عاتق مأمور الضبط القضائي بخصوص وظيفته المتعلقة بمرحلة الاستدلال وهذه الواجبات هي :

١ - أولا - اجراء التحريات :

أوجب القانون على مأمور الضبط القيام بالبحث عن الجرائم ومركبيها ( م ٢١ ) . ومعنى ذلك أنه يختص بالقيام بالتحريات اللازمة للكشف عما ارتكب من جرائم ومن قام بارتكابها . وهو يقوم بذلك بنفسه أو بواسطة مساعديه .

والتحريات التي يجريها مأمور الضبط هي عبارة عن عملية تجميع للقرائن والأدلة التي تثبت وقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها . ويجب أن تراعى الدقة ، في هذه التحريات نظرا لأن المشرع وان كان لا يلزم جهات التحقيق والمحاكمة بما ورد بهذه التحريات الا أنه استلزمها للقيام ببعض اجراءات التحقيق كالفتيش مشروطا في ذلك جديتها . فاذا لم تكن التحريات جادة كان لوكيل النيابة رفض اصدار اذن الفتيش . بل أن للمحكمة أن تراقب جدية هذه التحريات عن طريق مراقبتها لشروط صحة

اذن التفتيش الصادر من النيابة العامة . فاذا كانت التحريات غير جدية ترتب على ذلك بطلان الاجراءات المستند اليها وهو قرار النيابة المتضمن اذن التفتيش وبالتالي بطلان جميع الاجراءات المترتبة عليه .

غير أنه يشترط في التحريات التي يقوم بها مأمور الضبط والتي ترتب آثارا قانونية من حيث الدعوى الجنائية أن تكون متعلقة بجريمة قد وقعت ، وبالتالي فلا يجوز الاذن بالتفتيش من النيابة العامة بناء على تلك التحريات الا لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها الى المأذون بتفتيشه ، ولا يصح بالتالي اصداره لضبط جريمة مستقبلية ولو كانت التحريات والدلائل جدية على أنها ستقع بالفعل (١) .

واجراء التحريات يمكن أن يقوم به مأمور الضبط طالما أنه لا يتضمن انتهاكا لحرمة الأفراد أو المساكن . فلا يجوز انتهاك هذه الحرمة ببجعة جمع التحريات عن وقوع الجريمة ومرتكبها لأن ذلك لا يكون الا باجراء من اجراءات التحقيق وبشروط خاصة كما سنرى . فاذا كانت التحريات خلوا من هذا التعرض كانت صحيحة قانونا . وتطبيقا لذلك حكم بأن التفتيش الذي يقوم به رجال الشرطة في أثناء البحث عن مرتكبى الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة الى الحقيقة ولا يقتضى اجراؤه التعرض لحرمة الأفراد أو لحرمة المسكن اجراء غير محظور (٢) ، كما قضت محكمة النقض أيضا بأن فتح سيارة معدة للايجار وهي واقعة في نقطة المرور لا ينطوى على تعرض لحرية الركاب الشخصية ، ولرجال الضبطية الحق في هذا الاجراء للبحث عن مرتكبى الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة للحقيقة فيما هو منوط بهم في دوائر اختصاصهم (٣) .

---

(١) نقض ١ يناير ١٩٦٢ . مجموعة الاحكام . س ١٣ ، رقم ٥ .

(٢) نقض ١٧/١/١٩٦٠ . مجموعة الاحكام ، س ١١ ، رقم ١٣٠ .

(٣) نقض ٣٠ مارس ١٩٥٢ ، مجموعة الاحكام ، س ٤ ، رقم ٢٤٢ .

وانظر حديثا نقض ٤ مارس ١٩٥٣ ، مجموعة الاحكام ، س ١٩ ، رقم ٥٩ .  
أما السيارات الخاصة فيسرى عليها ما يسرى على تفتيش الأشخاص  
والمنازل من قيود .

## ٢ - نائيا : قبول التبليغات والشكاوى :

أوجب القانون على مأمور الضبط القضائي قبول التبليغات والشكاوى التى ترد اليهم بشأن الجرائم .

وهذا الواجب مفروض على مأمور الضبط أيا كان شخص المبلغ أو الشاكى أو صفته . فلا يشترط صفة معينة فيمن تقدم بالبلاغ أو الشكاوى . فقد يكون المجنى عليه وقد يكون المضرور من الجريمة وقد يكون أى فرد من عامة الناس . وسواء أكان التبليغ واجبا وظيفيا فى حد ذاته على المبلغ أو كان مجرد واجب عام على جميع الأفراد . ذلك أن المادة ٢٥ أوجبت على من كل من علم بوقوع جريمة يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب أن يبلغ النيابة العامة أو أحد مأمورى الضبط القضائي ، بينما نجد المادة ٢٦ أوجبت على الموظفين العموميين ومن فى حكمهم التبليغ عن جميع الجرائم التى يعلمون بها أثناء تأديتهم لوظائفهم أو بسببها .

وفى جميع هذه البلاغات يتعين على مأمور الضبط قبولها وعليه أن يرسلها فوراً الى النيابة العامة للتصرف .

ويلاحظ أن الشكاوى التى ترد الى مأمور الضبط ليس المقصود بها فقط الشكاوى التى تكون بصدد جريمة علق القانون فيها رفع الدعوى على شكوى من المجنى عليه : وإنما بقصد بالشكاوى الطلبات التى يتقدم بها المضرورون من الجريمة مطالبين بتعويض الضرر : أى تلك الطلبات التى يتمثل فيها الادعاء المدنى أمام مأمور الضبط القضائي . أما الطلب الذى لا يتضمن هذا الادعاء فهو يعتبر فى حكم البلاغ ولا يرتب آثارا قانونية من حيث الادعاء المدنى .

وقد نص المشرع على وجود قيام مأمور الضبط بارسال التبليغات والشكاوى فوراً الى النيابة العامة الا أن الاهمال أو التأخير فى القيام بهذا الواجب لا يترتب عليه أى بطلان . ولذلك فإن مجرد التأخير فى تبليغ حوادث الجنايات الى سلطة التحقيق المختصة ليس من شأنه أن يؤثر فى



صحة ما تجر به تلك السلطة من تحقیقات بعد ذلك . والمشرع لم يقصد بهذا الواجب التنظيم العمل والمحافظة على الدلیل ولم يرتب على مجرد الإهمال فی ذلك أى بطلان (١) .

### ٢ - ثالثاً : جمع الاستدلالات :

بمجرد أن یعلم مأمور الضبط بوقوع جريمة ما سواء أكان ذلك بناء على تحریراته أو بناء على شكوى أو بلاغ فقد أوجب علیه القانون القيام بتجميع الاستدلالات اللازمة للتحقیق وتسهيل القيام به . وهذه هى من أهم الوظائف النواة برجال الضبطية القضائية . وقد ورد هذا الواجب بالمادة ٢٤ اجراءات .

وجمع الاستدلالات يتضمن جمع كل العناصر والقرائن والأدلة التى تساعد على سهولة التحقیق واللازمة له فی الوقت ذاته .

ولذلك علیهم وعلى مرؤوسیهم أن یحصلوا على جميع الايضاحات اللازمة كما یجب علیهم اجراء المعاينات اللازمة لتسهيل تحقیق الوقائع التى تبلغ الیهم أو التى یطمون بها بأية كيفية كانت وهم فی سبیل ذلك یمكنهم الاستماع الى شهادة الشهود والاستعانة بالخبراء وسماع أقوالهم . ولهم أن یسألوا المتهم كما نهم أن یستمینوا بالأطباء وغيرهم من أهل الخبرة ویطلبوا رأيهم شفویاً أو بالكتابة ولا یجوز لهم تحلیف الشهود أو الخبراء الیین الا اذا خیف استحالة سماع الشهادة یمین فیما یصد .

وعلیهم أيضاً أن یتخذوا جميع الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة كتحریر المضبوطات ووضع الأحكام وتصویر مكان الحادث ووضع الحراسة اللازمة ، ورفع البصمات وغير ذلك من الاجراءات .

---

(١) نقض ٦ مايو ١٩٥٧ ، مجبومة الأحكام ، س ٨ ، رقم ١٢٧ .

غير أنه يلاحظ دائما أن جميع هذه الاجراءات يجب الا تتضمن تعرضا لحرمة الأفراد أو مساكنهم (١) . فإذا كان القانون قد أوجب على مأموري الضبط جمع الايضاحات واجراء المعاينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي تبلغ اليهم واتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة ، فليس من بين ذلك أبدا القبض أو التفتيش . ومع ذلك اذا اقتضت طبيعة اجراء الاستدلال التقييد الجزئي لحرية الشخص كى يتسنى اتخاذ الاجراء فلا يؤثر ذلك على صحته . ومثال ذلك ما يقتضيه اجراء أخذ البصمات أو التصوير من الحد من حرية الشخص ريثما يتم الاجراء (٢) .

ويجب على مأمور الضبط القضائي القيام بهذه الواجبات حتى ولو كانت النيابة العامة قد تولت اجراء التحقيق بنفسها . فليس معنى قيام النيابة بهذا التحقيق اعاقا مأموري الضبط القضائي عن القيام بواجباتهم التي فرضها عليهم المشرع (٣) .

(١) وتأسيسا على ذلك قضى بأن التفتيش المحظور قانونا في غير الاحوال المصرح بها هو ذلك الذى يكون فيه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن . أما التفتيش الذى يقوم به رجال الشرطة اثناء البحث عن مرتكبى الجرائم وجميع الاستدلالات الموصلة الى الحقيقة ولا يقتضى اجراؤه التعرض لحرية الأفراد أو لحرية المساكن فغير محظور على رجال الضبطية القضائية ويصح اجراؤه وتقيب المتهم في أى مكان والاستشهاد به كدليل في الدعوى . ومن ثم فان التفتيش الذى اجراه الضابط بجسر النيل وضبط فيه الاسلحة موضوع الدعوى لا يخرمه القانون ويصبح الاستدلال به . نقض ٢٨ اكتوبر ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض س ١٩ ، رقم ١٧٤ . ومن ناحية أخرى قضت محكمة النقض الايطالية بأن رفع واخذ الميكروفون من مكان خاص بعد تحرير المخالفة الخاصة باستخدام ميكروفون دون ترخيص من السلطات بذلك ليس مجرد اجراء أمن وانما اجراء يتعلق بالدعوى الجنائية يتمثل في المصادرة . نقض ايطالى ٢٤ مايو ١٩٥٧ ، العدالة الجنائية ١٩٥٨ ، ج ٣ ، ١٤٨ .

(٢) نقض ايطالى ٢٢ مارس ١٩٦٢ ، العدالة الجنائية ١٠٦٢ ، ج ١ ، ١٦٨ ، ١٩ اكتوبر ١٩٥٦ ، العدالة الجنائية ١٩٥٧ ، رقم ٢٨ .

(٣) نقض ٢٧ مايو ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام س ١٨ ، رقم ٩٠ ، نقض ٥ فبراير ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام س ١٩ ، رقم ٢٨ .

وجمع الاستدلالات يتم سواء بمعرفة مأموري الضبط أو بمعرفة مساعدهم من غير رجال الضبطية القضائية . وتعتبر اجراءات الاستدلال التي يقوم بها هؤلاء صحيحة . ولذلك حكم بأن للحكم أن يستند الى معانة أجراءها وكيل شيخ الخفاء لأن ذلك مما يفوله له القانون باعتباره من بين الرؤوسين لمأموري الضبط القضائي (١) . كما قضى بأن مقتضيات العمل قد تقتضى من مأمور الضبط القضائي اذا ما توجب عن مقر عمله قيامه بعمل آخر أن يصدر أمراً عاماً لمساعديه بالتخاذ ما يلزم من اجراءات الاستدلال في غيابه (٢) .

#### ٤ - تحرير محضر الاستدلالات :

أوجب المشرع على مأمور الضبط القضائي أن يثبت جميع الاجراءات التي يقوم بها في محضر موقع عليه منه يبين فيه وقت اتخاذ الاجراء وتاريخه ومكان حصوله .

ويجب أن يشتمل المحضر فضلاً عما تقدم على توقيع جميع من ستلوا بمعرفة مأمور الضبط من شهود وخبراء ويرسل المحضر الى النيابة العامة مع الأوراق والأشياء التي تم ضبطها ( م ٢٤ اجراءات ) .

واذا قام أحد مساعدي الضبطية القضائية باجراء من اجراءات الاستدلال فيجب اثباته بمحضر يحرر بمعرفة مأمور الضبط أو بمعرفة الرؤوس الذي قام به .

ولم يستلزم القانون أن يصطحب مأمور الضبط معه كاتباً وقت مباشرته للتحقيق وجمع الاستدلالات ليقوم بتدوين ما يقوم به من اجراءات بالمحضر ، اللهم الا في الأحوال التي يباشر فيها مأمور الضبط اجراء بوصفه سلطة تحقيق وليس بوصفه سلطة استدلال كما في حالات الضرورة التي يخشى فيها عدم امكان اعادة الاجراء بمعرفة سلطة التحقيق كسماع شهادة المجنى عليه قبل وفاته . فاجراء الاستدلال والمحضر

(١) نقض ٣١ يناير ١٩٥٦ : مجموعة الاحكام س ٧ ، رقم ٣٩ .

(٢) نقض ١٤ يونيو ١٩٦٠ ، مجموعة الاحكام س ١١ ، رقم ١١٠ .

المثبت لها تخضع دائما لتقدير سلطة التحقيق والمحاكمة ولا تتمتع بحجية  
تحقيقات النيابة بالنسبة لما ورد فيها من اجراءات أو أقوال . ومن ثم فإن  
الضمانات التي يطلبها المشرع في تحقيق النيابة بما فيها وجوب تحريرها  
بمعرفة كاتب التحقيق لا يطلبها المشرع في محضر الاستدلالات . بل ان  
هذا المحضر الأخير يجب أن يكون محررا بمعرفة مأمور الضبط الذي يترتب  
الاجراءات . غير أن استعانة مأمور الضبط بكاتب التدوين محضره لا يترتب  
عليه بطلان المحضر طالما أنه قد حرر تحت اشرافه وذيل بتوقيعه (١) .  
وجدير بالذكر أن الواجب الملقى على عاتق مأمور الضبط في تحرير  
المحضر قاصر فقط على اجراءات الاستدلال ، أما التحريفات فلا يلزم أن  
ينرغها في محضر .

#### ٥ - ما يترتب على مخالفة وجوب تحرير المحضر :

إذا كان القانون قد أوجب على مأمور الضبط تحرير محضر مثبت  
لجميع اجراءات الاستدلالات التي قام بها وما تم من سؤالات المتهم والشهود  
والخبراء ، فهل يترتب على مخالفة هذا الواجب البطلان ، أم أن هذا  
الواجب نص عليه القانون على سبيل التنظيم والارشاد ؟

ذهب القضاء في المعنى الثاني باعتبار أن كل ما يجريه مأمور الضبط  
القضائي هو خاضع لتقدير سلطة التحقيق وسلطة المحكمة . وبناء عليه  
قضت محكمة النقض بأن القانون لم يرتب البطلان على عدم مراعاة واجب  
تحرير المحضر مما يجعل الأمر في تقدير قيمة هذه الاجراءات راجعا الى  
تقدير محكمة الموضوع لسلامة الاجراءات التي اتخذها مأمور  
الضبط (٢) .

---

(١) نقض ١٩ يناير ١٩٥٥ ، مجموعة الاحكام س ٦ رقم ١٥١ .  
(٢) نقض ١٧ أكتوبر ١٩٥٥ ، مجموعة الاحكام س ٦ ، رقم ٣٦ .  
وقد قضى بأن عدم توقيع الشاهد على محضر جمع الاستدلالات  
ليس من شأنه اهدار قيمته كله كمحصن من عناصر الاثبات ، وإنما يخضع  
لتقدير محكمة الموضوع . نقض ٣ يوليو سنة ١٩٥٤ ، مجموعة الاحكام  
س ٥ ، رقم ٢٨٠ .

ومن ناحية أخرى قضت المحكمة العليا بأن القول بطلان إجراءات التحقيق الذي قام به البوليس لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم اذ العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة والتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة (١) .

غير أن هذا القضاء محل نظر . فليست نقط إجراءات الاستدلال هي الخاضعة للسلطة التقديرية للمحكمة بل وأيضا التحقيقات التي تجريها سلطة التحقيق سواء أكانت النيابة العامة أم قاضي التحقيق . وإذا كان محضر الاستدلالات يمكن الاستناد اليه ولو على سبيل الاستئناس بالنسبة لما ثبت فيه من أقوال وإجراءات تتعلق بصحة وقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها فلا شك أن البطلان ينسب له أو يشوب إجراء ثبت فيه من شأنه أن يحول دون الاستناد اليه ولو على سبيل الاستدلال .

ولذلك فالتا نرى أن الإجراءات التي يباشرها مأمور الضبط لا بد وأن تدون بمحضر حتى تكون لها قيمتها القانونية من حيث الاثبات . وإذا لم تدون وإنما أدلى مأمور الضبط بوقوعها في محضر تحقيق النيابة فإن الأمر لا يعمد أن يكون مجرد ادلاء بشهادة .

**مدى جواز اصطحاب محام للمتهم في مرحلة جمع الاستدلالات :**

إن جمع الاستدلالات ليس إجراء من إجراءات التحقيق . يترتب على ذلك أن المشتبه فيه في مرحلة جمع الاستدلالات لا تثبت له صفة المتهم باعتبار أنها تثبت بأول إجراء من إجراءات التحقيق . فطالما أن مأمور الضبط القضائي يباشر إجراء من إجراءات الاستدلال وليس إجراء من إجراءات التحقيق المخولة له استثناء فلا تثبت صفة المتهم للمشتبه فيه . ويترتب على عدم ثبوت هذه الصفة أنه لا يجوز للمشتبه فيه التمسك باصطحاب محاميه في هذه المرحلة . والأمر يترك للمأمور الضبط القضائي الذي له أن يسمح بذلك أو أن يتقاضى عنه ، على حين أنه لو كان ما يقوم

---

(١) محكمة عليا ٢٥ يونيو ١٩٦٦ ، قضاء المحكمة العليا ، ج ٣ - ٤

به مأمور الضبط هو اجراء من اجراءات التحقيق فيحق للمتهم التمسك بحضور محاميه أثناء التحقيق .

وقد قضت محكمة النقض بأن دفع المتهم بطلان محضر جمع الاستدلالات بسبب أن الشرطة قد منعت محاميه عن الحضور معه أثناء تحريره لا يستند الى أسس من القانون (١) .

وهذا الحكم وان كان قد وضع قاعدة عامة بالنسبة لحضور المحامي مع المتهم في تلك المرحلة الا أن هذه القاعدة يجب أن تنحصر عن الحالات التي يباشر فيها رجل الضبط القضائي اجراء من اجراءات التحقيق .

#### ٦ - جمع الاستدلالات في حالة التلبس :

خلاف اجراءات الاستدلال السابق بيانها والتي يتعين على رجل الضبط القيام بها بصدد أية جريمة تصل الى علمه عن طريق التبليغ أو الشكوى أو التحري ، فقد أوجب عليه المشرع القيام باجراءات استدلال معينة في حالات التلبس بالجريمة وذلك بالإضافة الى الاجراءات الأخرى التي يرى القيام بها . وقد نصت على هذه الاجراءات المادتان ٣١ و ٣٢ من قانون الاجراءات وهي :

#### ١ - الانتقال الفوري الى محل الحادث :

يجب على مأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن ينتقل فوراً الى محل الواقعة ويعاين الآثار المادية للجريمة ويحافظ عليها ويثبت حالة الأماكن والأشخاص وكل ما يفيد في كشف الحقيقة ، ويسمع أقوال من كان حاضراً أو من يمكن الحصول منه على ايضاحات في شأن الواقعة ومركبها ويجب عليه أن يخطر النيابة العامة فوراً باتقائه .

---

(١) نقض ١ مايو ١٩٦١ ، مجموعة الأحكام س ١٧ ، رقم ٦٥ - انظر أكثر تفصيلاً في موضوع الدكتور سامي اللا ، حماية حقوق الإنسان أثناء مرحلة الاستدلال في مجلد المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عن ندوة الافاق الحديثة في تنظيم العدالة الجنائية ، سنة ١٩٧١ ، ص ١٦٠ وما بعدها .

٢ - التحفظ على مكان الحادث ودلة الجريمة :

ويكون ذلك بمنع الحاضرين من مغادرة محل الواقعة أو الابتعاد عنه حتى يتم تحرير المحضر وله أن يستحضر في الحال من يمكن الحصول منه على إيضاحات في شأن الواقعة .

غير أنه يلاحظ أن الواجب الملقى على عاتق مأمور الضبط في أحوال التلبس إنما يتعلق بحالة قيامه ابتداءً بضبط الجريمة المتلبس بها ولا ينصرف إلى حالة قيامه بالضبط والتفتيش تنفيذاً لأمر النيابة .

وبطبيعة الحال لا يترتب على مخالفة أى من هذه الواجبات سوى المساءلة الإدارية لمأمور الضبط ولكن لا يترتب أى بطلان إذ أن جميع محاضر جمع الاستدلالات التي يحررها مأمور الضبط تخضع أولاً وأخيراً لتقدير محكمة الموضوع .

وأوامر مأمور الضبط التي يصدرها إلى الحاضرين بسجل الحادث يترتب على مخالفتها عقوبة جنائية وهي الغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات ويكون الحكم بذلك من المحكمة الجزئية بناءً على المحضر الذي يحرره مأمور الضبط القضائي .

## الفصل الثالث

### اختصاصات مأمور الضبط القضائي

#### المنطقة بإجراءات التحقيق

تمهيد وتقسيم :

القاعدة العامة هي أن اختصاص الضبطية القضائية تنحصر في جمع الاستدلالات ولا تمتد الى التحقيق ، ذلك أن التحقيق هو تحريك الدعوى العمومية اذ تبدأ بأول اجراء من اجراءاته ومن ثم كان طبيعيا أن يكون الاختصاص بالتحقيق هو فقط للسلطة التي تملك الدعوى العمومية وهي النيابة العامة .

غير أن المشرع راعى أن الضبطية القضائية هي جهاز يعاون النيابة العامة في التحقيق مهمتها بنية الوصول الى الحقيقة ، ولذلك أباح لها في بعض الأحيان أن تدب من مأموري الضبط القضائي لمباشرة اجراء معين من اجراءات التحقيق . كما راعى المشرع أيضا أن هناك من الظروف ما يستدعي التدخل المباشر والسرع بإجراء من اجراءات التحقيق ضامافا للسرعة والمحافظة على أدلة الجريمة كما هو الشأن في حالات التلبس . كما ستقوم هذه الاعتبارات أيضا في ظروف أخرى خلاف التلبس بالجريمة . ولذلك منح المشرع استثناء لمأمور الضبط القضائي أن يباشروا بعض اجراءات التحقيق الواردة على سبيل العسر وفي الحدود التي حددها القانون .

وعلى ذلك فدراستنا لاختصاصات مأموري الضبط القضائي في التحقيق تتناول ما يأتي :

أولا - اختصاصات التحقيق في غير أحوال التلبس .

ثانيا - اختصاصات التحقيق في أحوال التلبس .

ثالثا : اختصاصات التحقيق في أحوال التدب للتحقيق .



## البعث الاول

### حدود اختصاصات مامورى الضبط القضائى

#### فى غير احوال التلبس

#### المطلب الاول



#### القبض على المتهم فى غير احوال التلبس :

- ١ - تمهيد : التعريف بالقبض . ٢ - حظر القبض من مامورى الضبط القضائى فى غير احوال التلبس . ٣ - شروط صدور الأمر بالقبض فى غير احوال التلبس بناء على طلب مامور الضبط القضائى . ٤ - جواز اتخاذ الاجراءات التحفظية قبل صدور أمر القبض . ٥ - الدفع ببطلان القبض . ٦ - الأمر بالضبط والاحضار . ٧ - سماع اقوال المقبوض عليه . ٨ - التفرقة بين القبض والاستيقاق . ٩ - تطبيقات .

#### ١ - تمهيد - التعريف بالقبض :

القبض هو الحجر على حرية المتهم بتقييد حركته فى التجول . ومن أجل ذلك كان القبض اجراء خطيرا لما يتضمنه من اعتداء على الحرية الشخصية ومن ثم لا يمكن اعتباره من اجراءات الاستدلال وانما يكون دائما من اجراءات التحقيق .

وقد حدد المشرع صراحة الأحوال التى يجوز فيها القبض وقصره كقاعدة عامة على سلطة التحقيق ومنحه استثناء لمامورى الضبط القضائى فقط فى احوال التلبس . ونصت المادة ٤٠ صراحة على أنه لا يجوز القبض على أى انسان أو حبسه الا بأمر السلطة المختصة بذلك قانونا ، كما جعل المشرع من القبض غير القانونى جريمة مقابلا عليها بمقتضى قانون العقوبات . وقد منح المشرع أعضاء النيابة العامة وقضاة الاشراف على التنفيذ ورؤساء ووكلاء المحاكم الابتدائية والاستئنافية زيارة السجون العامة فى دوائر اختصاصهم والتأكد من عدم وجود محبوس بصفة غير قانونية والاطلاع على أوامر القبض والحبس وسماع الشكاية المتطعنا

بذلك ( م ٤٢ ) • كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٤٣ على أنه لكل من علم بوجود محبوس بصفة غير قانونية ، أو في محل غير مخصص للحبس أن يخطر أحد أعضاء النيابة العامة — وعليه بمجرد علمه أن ينتقل فوراً الى المحل الموجود به المحبوس وأن يقوم بإجراء التحقيق وأن يأمر بالافراج عن المحبوس بصفة غير قانونية — وعليه أن يحرر محضراً بذلك •

ومتى تحقق هذا الحجر على حرية المتهم بتقييد حركته وحرمانه من التجول فقد تم القبض قانوناً طالما وقع ممن يملكه (١) •

## ٢ - حظر القبض من مأموري الضبط القضائي في غير أحوال التلبس :

استحدث المشرع بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ حكماً خاصاً بالقبض في غير أحوال التلبس عدل بمقتضاه حكم المادة ٣٥ اجراءات • فقد جعل المشرع اختصاص القبض في تلك الأحوال مقصوراً فقط على النيابة العامة التي لها أن تصدر أمراً بالقبض ، متى توافرت شروطه ، بناء على طلب من مأمور الضبط القضائي • فقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ على أنه في غير الأحوال المبينة بالمادة ٣٤ ( وهي الخاصة بسلطة مأموري الضبط القضائي في القبض في أحوال التلبس ) اذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة سرقة أو نصب أو تعد شديد أو مقاومة لرجال السلطة العامة بالقوة أو العنف ، جاز لمأمور الضبط القضائي أن يتخذ الاجراءات التحفظية المناسبة ، وأن يطلب فوراً من النيابة العامة أن تصدر أمراً بالقبض عليه •

---

(١) وتطبيقاً لذلك حكم بأنه اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان مخبرين من قوة الشرطة بمحطة سكة حديد اقاهرة اشتبهوا في امر المتهم الذي كان جالساً على مقعد برصيف المحطة وبجواره حقيبتان جديدتان من الجلد سلاه عن صاحبهما وعما تحويانه فتردد في قوله وحينئذ قويت لديهما الشبهة في امره ، فقبضا الحقيبتين واقتاداه الى مكتب الضابط القضائي فوجد بهما اسلحة نارية ، فان ما اتاه رجلا الشرطة على تلك الصورة انما هو القبض بمعناه القانوني الذي لا يجزئه المشرع الا بالشروط المنصوص عليها قانوناً • تقضى ٢٩ يناير ١٩٦٢ ، مجموعة احكام التقض من ١٢ ، رقم ١٤.

٢ - شروط صدور الأمر بالقبض في غير أحوال التلبس بناء على طلب  
مأمور الضبط القضائي :

يشترط لكي يصدر أمر القبض صحيحا في غير أحوال التلبس ما يأتي :

اولا : أن يكون الأمر قد صدر من النيابة المختصة قانونا .

ثانيا : أن تكون الجريمة المسندة الى المتهم مما يجيز القساون فيها

القبض . وقد حددت المادة ٣٥ الجرائم التي يجوز فيها لمأمور الضبط أن

يطلب اصدار أمر القبض في الآتي :

(١) الجنايات عموما .

(ب) جنح السرقة والنصب والتعدي الشديد ومقاومة رجال السلطة

العامة بالقوة والعنف (١) .

ثالثا : أن توجد دلائل كافية على الاتهام .

لا يكفي لصحة أمر القبض أن تكون الجريمة من الجرائم التي يجوز

فيها القبض ، بل يلزم أن توجد دلائل كافية على الاتهام بارتكابها من قبل

الشخص المطلوب القبض عليه .

والمقصود بالدلائل الكافية أن تقوم شبهات مستمدة من الواقع والظروف

المحيطة بالواقعة على الاتهام . أما اذا كانت الشبهة الى ثارت في ذهن مأمور

الضبط لا تؤيدها الوقائع والقرائن المستمدة من الواقع فان أمر القبض

يقع باطلا (٢) . وتقدير الدلائل على الاتهام ومدى كفايتها يكون بدءا

(١) كانت المادة ٣/٢٤ اجراءات قبل تعديلها تبيح للمامور الضبط

القبض على المتهم بجنحة معاقب عليها بالحبس اذا كان المتهم موضوعا تحت

مراقبة البوليس او كان قد صدر اليه اذار باعتباره متشردا او مشتبهيا فيه

او لم يكن له محل اقامة ثابت ومعروف في مصر . وقد ألغيت هذه الفقرة

القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ والذي قصر المادة ٢٤ على احوال التلبس وحدد

سلطة مأمور الضبط القضائي في غير احوال التلبس بالمادة ٣٥ وفق ما هو

وارد بالمتن .

(٢) ولذلك فان الخلط في الشخص او الخلط في القانون الذي ينحس

على الواقعة من شأنه أن يطل القبض وكل ما يترتب عليه من اثار .

فخلط مأمور الضبط والنيابة العامة في تكييف السلوك المنسوب الى المتهم

بانه جريمة من الجرائم التي يجوز فيها القبض على خلاف الواقع لا يتحطه

سوى من وقع فيه .

لرجل الضبط القضائي (١) تحت اشراف عضو النيابة الذي يصدر الأمر بالقبض ومحكمة الموضوع بعد ذلك (٢) .

ولا يشترط لصحة القبض أن يسفر التحقيق بعد ذلك عن ثبوت صدق اعتقاد مأمور الضبط القضائي أو سلطة التحقيق . فالقبض يظل صحيحا حتى ولو تبين من التحقيق أن المتهم الذى قبض عليه لا علاقة له بالجريمة . ومع ذلك يقع القبض باطلا اذا كانت الجريمة المنسوبة للمقبوض عليه قد وقعت في ظروف تنبئ عن وجود سبب من أسباب الاباحة يستطيع مأمور الضبط القضائي وسلطة التحقيق تبينه بسهولة (٣) .

(١) نقض ٥ فبراير ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام س ١٩ ، رقم ٢٨ ، نقض ٢٥ مارس ١٩٦٨ ، س ١٨ ، رقم ٧١ ، وفيه قضت بأنه اذا كان المتهم عند مواجهته من الضابط بأقوال رجل السلطة العامة من أنه اعترف لهما باحرازه مخدرا قد بادر الى القول بأنه غير مسئول عما يوجد في جيب جلبابه الخارجى فان ذلك ينهى بقيام دلائل كافية على اتهامه بجريمة احراز مخدر . انظر نقض ٢٢ يناير ١٩٦٧ س ١٨ رقم ٨٧ حيث قضت بأن حمل المتهم لسلح ظاهر وفراره لدى رؤية رجال الشرطة بوفر في حته من المظاهر ما يبيح لرجل الضبط التدخل للكشف عن حقيقة امره . وبلا حظ ان اشتراط الدلائل الكافية لا يفيد استلزام القانون ان تكون الجريمة متلبسا بها بالمعنى الصحيح . انظر في ذلك نقض ٢٨ فبراير ١٩٦٧ ، مجموعة الاحكام س ١٨ ، رقم ٥٨ .

(٢) نقض ٢٨ فبراير ١٩٦٧ ، س ١٨ ، رقم ٥٨ وفيه قضت بأنه لما كان تقدير الدلائل التي تسوغ القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي على ان يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . واذا كان الحكم المطعون فيه قد اثبت أنه قد انتاب الطاعة اضطراب مفاجيء لدى مشاهدتها مأمور الضبط القضائي ولقت بمصادتها على ارضية السيارة ثم حاولت اخفاؤها اسفل مقعدها بصورة تحل على الاعتقاد بأنها تطوى مخدرا تخشى مغبة كشفه . ولما كانت المحكمة قد استخلصت من تلك المظاهر في منطق سليم كفاية الدلائل التي ارتكن اليها رجل الضبط وقضت بناء على ذلك برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش فانه لا يكون ثمة وجه لما ينعاه الطاعن على الحكم . (٣) وقد قضت محكمة النقض بأن وجود المتهم في وقت متأخر من الليل بالطريق العام وتناقضه في أقواله عند سؤاله عن اسمه وحرفته ، لا ينشئ بذاته عن تلبسه بجريمة الاشتباه ولا يوحى لرجل الضبط بقيام امارات قوية او دلائل على ارتكابها تسوغ القبض وما يرتب عليه من تفتيش . نقض ٢٩ يناير ١٩٥٧ ، مجموعة الأحكام س ٨ ، رقم ٢٨ .

كما حكم بأن البلاغ عن جريمة لا يكفي وحده للقبض على المتهم

ويلزم أن تتوافر مقومات أمر القبض حتى لحظة مباشرته والا وقع القبض باطلا .

٤ - جواز انفصال الإجراءات التحفظية قبل صدور أمر القبض :

أباحت المادة ٣٥ اجراءات المدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ للمأموري الضبط القضائي القيام بالاجراءات التحفظية المناسبة لحين صدور الأمر بالقبض من النيابة العامة .

ولم يحدد المشرع المقصود بالاجراءات التحفظية المناسبة . وبطبيعة الحال لا يمكن أن ترقى تلك التحفظات المناسبة الى مرتبة القبض والا وقع باطلا اذ لم يتم بناء على أمر النيابة العامة .

والحقيقة هي أن الاجراءات التحفظية التي غناها المشرع في المسادة ٣٥ لا تخرج عن اطار سلطات الاستدلال التي منحها المشرع لرجال الضبط والتي تتخذ لمنع المتهم من الهرب والمحافظة على أدلة الجريمة . وهي وان تضمنت حدا لحرية المتهم الا أنه لا يجب أن تتجاوز هذا القدر الى الحرمان الكلي على تلك الحرية (١) . ومثال ذلك منع المتهم من الفرار ريثما يصدر الأمر بالقبض عليه من النيابة العامة . ومن أجل ذلك فهي تتحدد بالفرض

---

وتفتيشه بل يجب على الشرطة ان تقوم بعمل تحريات عما شتمل عليه البلاغ ، فاذا أسفرت تلك التحريات عن توافر دلائل قسوة على ما ورد بالبلاغ ، فعندئذ يسوغ لرجال الضبط في الحالات المبينة في القانون ان يقبض عليه ويفتشه . نقض ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ . المحاماة س ٨ ، رقم ٢٨٩ ومشارا اليه في مجموعة المرسفاوى .

(١) وتطبيقا لذلك يقضى بأن انتقال الضابط الى مقهى لضبط وتفتيش احد تجار المخدرات وأمره بحراسة المقهى ويمنع الدخول والخروج حتى يتم مهمته ، لا يعد قبضا على من بالمقهى وانما هو اجراء لحفظ الامن والنظام ولا تعرض فيه للحرية . نقض ٢٩ يناير ١٩٦٢ ، مجموعة الاحكام س ١٣ ، رقم ٢٤ .

كما حكم بأن مجرد ايقاف مأمور الضبط لسيارة لمدة للابجار وهي سائرة بطريق عام بقصد مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح في شأنها واتخاذ اجراءات التحري للبحث عن مرتكبي الجرائم في دائرة اختصاصه ، لا ينطوي على تعرض حرية الركاب الشخصية ولا يمكن ان يعتبر في ذاته قبضا في صحيح القانون . نقض ٤ مارس ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ٥٩ .

منها ألا وهو التحفظ على المتهم في حدود الوقت اللازم لعرض الأوراق على النيابة العامة لإصدار أمرها بالقبض (١) . وهي في هذه بمثابة أجره الضبط الذي يباشره الأفراد أو رجال السلطة القضائية في أحوال التلبس .  
وتنفذ الإجراءات التحفظية بواسطة أحد الحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة .

• - الدفع بطلان القبض :

إذا تخلف شرط من الشروط السابق بيانها لصحة القبض في غير أحوال التلبس وقع القبض باطلا .

غير أنه يتعين لكي تحكم المحكمة بطلانه أن يدفع به المتهم أمام محكمة الموضوع . فهو بطلان متعلق بالخصوم وليس بالنظام العام . ومع ذلك يذهب بعض قضاء النقض إلى اعتباره متعلقا بالنظام العام وإن كان لا تجوز آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض إذا كان بحثه يتطلب تحقيقا موضوعيا .  
يترتب على ذلك أنه لا يستفيد من بطلان القبض إلا المتهم الذي وقع عليه القبض الباطل (٢) .

ويترتب على الحكم بطلان القبض بطلان كل ما ترتب عليه من آثار تطبيقا لقاعدة كل ما يترتب على الباطل فهو باطل ، حتى ولو اعترف المتهم إثر القبض عليه أو ظهرت بناء على القبض حالة من حالات التلبس .

---

(١) راجع الحكم المشار إليه بهامش رقم (١) ص ٤٨٤ من هذا البحث .

(٢) م تقض ٤ مارس ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام ص ١٩ ، رقم ٥٩ وفيه قضت بأن المستقر عليه في قضاء محكمة النقض أنه لا يجوز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة له إلا ممن شرعت الأوضاع لحمايتهم ، فإذا كان الثابت أن السيارة التي ضبط المخدر فيها ليست مملوكة للطعن ، فإن تفتيشها لا يمس حرمة من الحريات المخولة له .

وانظر تقض ١٤ فبراير ١٩٦٧ ، ص ١٩٦٧ ، ص ١٨ ، رقم ٤٢ وفيه قررت أنه لا صفة في الدفع بطلان القبض لغير صاحب الشأن فيه ممن وقع القبض عليه بطلا .

وليس معنى ذلك أن المحكمة لا تستطيع وغم الحكم بالبطلان أن تدين المتهم بناء على عناصر اثبات أخرى . إلا أنه يجب في هذه الحالة أن تكون مستقلة عما هو مستفاد من الإجراء الباطل والا كان الحكم معيبا .

وتطبيقا لذلك حكم بأنه إذا كان الحكم بعد أن انتهى إلى بطلان القبض على الطاعن وتفتيشه قضى بإدائه قولا منه أنه يستند في ذلك إلى عناصر الاثبات الأخرى المستقلة عن القبض والتفتيش والمؤدية إلى ذات النتيجة التي أسفر عنها ، وكانت الأدلة التي استللت عليها المحكمة في قضائها بالادانة لا تخرج عن أن تكون تقرروا لما كشف عنه القبض والتفتيش الباطلان وتأكيدا له ولا يمكن أن يتصور لهما وجود لولا وقوع التفتيش الباطل فإن الحكم يكون معيبا (١) .

وإذا كان المتهم لم يتمسك بطلان القبض والتفتيش أمام محكمة الموضوع فإنه لا يقبل منه أن يثيره أمام محكمة النقض (٢) .

---

(١) قضى ٢٧ نوفمبر ١٩٦٢ ، مجموعة الأحكام س ١٣ ، رقم ١٩٨ . وانظر نقض ٢٤ يونيو ١٩٦٨ . مجموعة الأحكام س ١٩ ، رقم ١٥٢ حيث قررت أن بطلان التفتيش لا يعول دون أخذ القاضي بجميع عناصر الاسفحة الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها .

(٢) محكمة عليا ٢١ يناير ١٩٦١ ، مجموعة القواعد ج ١ . ص ٢٦٩ وفيه قررت بأن الدفع ببطلان القبض لا تجوز آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض اعتبارا بأنه من قبيل الدفوع التي يجب التمسك بها أمام محكمة الموضوع لكي تحققها وتبحث الوقائع والظروف التي تثبت عليها الإجراءات المتقولة ببطلانها وذلك ما لم يكن الحكم المطعون فيه تضمن ما يفيد صحة الدفع .

ومفاد هذا الحكم أن المحكمة العليا قد اعتبرت الدفع ببطلان القبض من النظام العام ولا تجوز آثاره أمام محكمة النقض إذا كان يتطلب تحقيما موضوعيا ، أما إذا كان ظاهريا من مدونات الحكم ذاته فيمكن الدفع به . وسنرى تفصيل ذلك عند الحديث عن بطلان التفتيش . ويلاحظ هنا أن المقصود بمحكمة الموضوع المحكمة التي تنظر موضوع التهمة من حيث ثبوت الوقائع وصحة نسبتها إلى المتهم ويستوى أن تكون محكمة أول درجة أم ثاني درجة . انظر في ذلك نقض ٤ أكتوبر ١٩٥٤ ، مجموعة الأحكام س ٦٦ رقم ٩ .

#### ٦ - الأمر بالضبط والاحضار :

ان القبض لا يكون الا بالنسبة للمتهم الحاضر . فاذا لم يكن حاضرا وتوافرت شروط القبض المتعلقة بالجريمة وبالدلائل الكافية على الاتهام جاز لمأمور الضبط القضائي أن يستصدر أمرا بضبط المتهم واحضاره (١) ويثبت الأمر بالمحضر ( م ٥٣ اجراءات ) .

وينفذ أمر الضبط والاحضار بواسطة أحد الحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة . ولا يلزم أن يكون تكليف مأمور الضبط القضائي أحد رجال السلطة العامة بضبط المتهم واحضاره مكتوبا ، بل يكفي التكليف الشفهي طالما قد اثبت الأمر بالمحضر .

ولم يعدد المشرع بنص المادة ٣٥ المدة اللازمة لكي ينفذ الأمر خلالها . ولذلك تنطبق هنا القواعد الخاصة بالأمر بالضبط والاحضار الصادر من النيابة العامة ، وهي أنه لا يجوز تنفيذه بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدوره دون تنفيذه . اذ أن الأمر هنا يسقط بمضي تلك المدة ويتعين اصدار أمر جديد ( م ١٩٣ ) .

#### ٧ - سماع أقوال المتهم المقبوض عليه :

متى وقع القبض على المتهم تنفيذا لأمر القبض أو الضبط والاحضار فقد أوجب المشرع على مأمور الضبط أن يسمع فورا أقوال المتهم المضبوط ( م ٣٦ ) .

وقد نص المشرع على أن الاجراء الذي يقوم به مأمور الضبط هو سماع الأقوال وليس الاستجواب . فاستجواب المتهم لا يكون الا من النيابة العامة أو سلطات التحقيق ولا يملكه مأمور الضبط ، ولذلك فان كل ما يملكه مأمور الضبط هو سماع أقواله أى سؤاله عن التهمة المستندة

---

(١) والأمر بالضبط والاحضار هو في حقيقته أمر بالقبض ولا يفترق عنه الا في مدة الحجز فقط كما سنرى ولذلك فانه يربط جميع الأنار القانونية للقبض . انظر نقض ١١ ديسمبر ١٩٦٧ : مجموعة الاحكام س ١٨ رقم ٢٦٣ .



إليه واثبات اجابته في الحضر . ولا يجوز له استجوابه أى مناقشته تفصيلا في أدلة الثبوت بنية الاتهام به الى الاعتراف . وعلى مأمور الضبط القضائي أن يرسل المتهم مقبوضا عليه الى النيابة العامة في ظرف أربع وعشرين ساعة . ومخالفة هذا الموعد يترتب عليه مؤاخذة مأمور الضبط جنائيا وتاديبيا .

فعلما أن القبض قد صدر من النيابة العامة فهي وحدها التي تملك الافراج (١) .

ويجب على النيابة العامة بمجرد ارسال المتهم المقبوض عليه أن تقوم باستجوابه في خلال أربع وعشرين ساعة أخرى من تاريخ عرضه عليها وتصرف فيه اما بحبسه احتياطيا بعد القبض عليه أو باطلاق سراحه . ( م ٣٦ اجراءات ) .

وفي جميع الأحوال يجب أن يبلغ فوراً كل من يقبض عليه بأسباب القبض عليه ويكون له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع والاستعانة بمحام . ويجب اعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة اليه ( م ١٩٣ ) .

#### ٨ - التفرقة بين القبض والاستيقاف :

يجب عدم الخلط بين القبض وبين استيقاف الشخص بمعرفة مأمور الضبط القضائي . وهذه التفرقة لها أهميتها من حيث ما يترتب على كل منهما من آثار فضلا عن أن القبض مقيد بالشروط والأحوال التي عليها المشرع ، بينما الاستيقاف يجوز في جميع حالات الرية والشك . وهو يدخل بطبيعة الحال في الاجراءات التحفظية المخولة لمأموري الضبط القضائي .

---

(١) ذمغ ذلك فان المشرع قد ابقى على نص المادة ٢/٢٦ والتي تنص على « اذا لم يأت بما يبرئه يرسله في مدى أربع وعشرين ساعة الى النيابة العامة المختصة » . وقد يفيد هذا النص ان مأمور الضبط يملك الافراج حتى بعد التعديل الجديد ، الا ان ذلك لا يتعمش ونص المادة ٣٥ الجديدة .

والاستيقاف هو اجراء بمقتضاء يحق لرجل السلطة العامة أن يوقف الشخص ليسأله عن هويته وعن حرفته ومحل اقامته ووجهته اذا اقتضى الحال ، وهو ليس من اجراءات التحقيق اذ لا يتضمن أى حجر على حرية الشخص كما أنه ليس من اجراءات جمع الاستدلالات وانما هو من اجراءات التحرى . ولذلك فقد منحه القانون لكل رجل من رجال السلطة (١) حتى ولو لم يكن من مأمورى الضبط القضائى ، وكل ما يشترط لقانونية الاستيقاف أن يكون هناك مسوغ له مستمد من واقعة الحال . فاذا انتهى هذا المسوغ كان الاستيقاف هو من قبيل القبض الباطل (٢) .

ويشترق الاستيقاف عن القبض فى الآتى :

١ - الاستيقاف جائز فى جميع الأحوال التى يشبه فيها رجل السلطة يتما القبض غير جائز الا فى جرائم معينة وبشروط محددة .

٢ - ان الاستيقاف يكفى فيه الشك حتى ولو لم تكن هناك جريمة ينما القبض يستلزم وجود دلائل كافية على اتهام الشخص بالجريمة .

(١) وبناء على ذلك قضت محكمة النقض بأنه متى كان الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، فان ملاحقة المتهم الوفراره لاستكشاف اموره بعد استيقافا . نقض ١٨ مارس ١٩٦٨ مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ٦٠ . وانظر ايضا نقض ٢٥ مارس ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ٧١ .

(٢) والفصل فى قيام الامر للاستيقاف او تخلفه هو من اختصاص محكمة الموضوع يستقل به القاضى بغير معقب مادام لاستنتاجه وجه يسوغه . ( نقض ١٨ مارس ١٩٦٨ سابق الاشارة اليه ) وبناء عليه فقد قضى بأن الاستيقاف امر مباح لرجل السلطة العامة اذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختيارا فى موضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينبئ عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى والكشف عن حقيقته . ( نقض ٢٥ مارس ١٩٦٨ سابق الاشارة اليه ) . ومن ناحية اخرى قضت محكمة النقض بأن تلفت المتهم اثناء سيره لا يعتبر مسوغا للاستيقاف ولا يتناقى مع طابع الامور ، وكذلك الارتباك عند مشاهدة الضابط ووضع اليد فى جيب الصدرى ومحاولة الخروج من المكان الذى يوجد فيه الضابط لا يتناقى مع طابع الامور ولا يسوغ الاستيقاف . انظر نقض ٣٠ ديسمبر ١٩٥٧ ، مجموعة الاحكام س ٨ رقم ٣٧٣ ، ٣٠ مايو ١٩٦٠ ، س ١١ رقم ٢٦٦ ١٠ ابريل ١٩٦٢ ، س ١٣ ، رقم ٨٥ .

٣ - أن الاستيقاف إجراء من إجراءات الأمن يشاره أى رجل شرطة ولو لم يكن من مأمورى الضبط القضائى بينما القبض من إجراءات التحقيق يلزم مباشرته من مأمور الضبط القضائى فى الأحوال وبالشروط المنصوص عليها .

٤ - لا يترتب على الاستيقاف أى أثر إجرائى بينما يترتب القبض أثرا إجرائيا فى جواز تفتيش شخص المتهم بينما لا يجوز ذلك فى حالة الاستيقاف .

٥ - أن الاستيقاف ليس فيه أى قيد على حرية الشخص بينما القبض يتضمن تقييدا لحق المتهم فى التحرك أو التجول .

ومالما أن الاستيقاف جائز فى حالة الارتياب أو الشك فقد يسفر هذا الاستيقاف عن قيام حالة من حالات التلبس أو حالة من الحالات التى يجوز فيها القبض إذا ما توافرت دلائل قوية . وفى هذه الحالة يمكن لمأمور الضبط القضائى أن يستصدر أمرا بالقبض على المتهم ويفتشه . إلا أنه يلاحظ أن القبض هنا ليس أثرا من آثار الاستيقاف وإنما كان بمناسبته .

وتطبيقا لذلك فقد جرى القضاء على أنه إذا استوقف مأمور الضبط القضائى شخصا رابه أمرة فتخلى هذا الشخص اثر الإيقاف عن شيء كان فى حيازته وتبين لمأمور الضبط انه مواد مخدرة أو شيء آخر يكون جريمة احراز فأن الجريمة تعتبر فى حالة تلبس ببيع القبض والتفتيش (١) .

(١) انظر حديثا نقض ٦ مارس ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام من ١٨ رقم ٦٢ ، وفيه قضت بأن الاستيقاف يسوغه اشتباه تبرره الظروف . ولما كان محصل ما أورده الحكم المطعون فيه ردا على الدفع بطلان القبض والتفتيش الى ما وقع من الضابط وزمليه لا بعدوان يكون مجرد استيقاف للطاعن - الذى وضع نفسه موضع الزبية - فى سبيل التحقيق من شخصيته توصلا الى التعرف على مرتكبى السرقات التى تكررت ووقعها فى المنطقة . وبالتالي فان ما وقع منهم هو إجراء مشروع لم يتعد مجرد التحرى بما يزيل دواعي الشبه ولم يخرج من هذا النطاق ، ويكون تخطي الطاعن بعد ذلك عن الحقبة التى حوت المخدر قد تم طواعية واختيارا ، فلا قام زججه فى الشرطة بفتح تلك الحقبة ووجدوا بها المخدر ، فان ذلك يشكل قيام حالة جريمة متلبس بها ببيع القبض والتفتيش . وانظر أيضا بقضى (٢) من ١٩٦٢ ، مجموعة الأحكام من ٤٤ ، رقم ٤٤

ويلاحظ ان الاستيقاف قد يتطلب التحرى عن الفحص أكثر تفصيلا ولذلك فان اقتياده الى مركز الشرطة للتحرى عن شخصيته لا يعتبر قبضا وإنما من مستلزمات الإيقاف (١) . فالاستيقاف يتحقق اذن بوضع الشخص نفسه طواعية واختيارا موضع شبهة أو رية ظاهرة بما يستلزم تدخل رجال السلطة للكشف عن حقيقة أمره .

#### ٩ - تطبيقات :

وتطبيقا لما تقدم قضى بأنه متى كان الحكم قد استظهر أن الطاعن وضع نفسه باختياره موضع الرية بفتحته أحد دوابب العمال الموضوعة بفناء محطة القاهرة بعد أن تمددت شكاويهم من السرقة مما يرر لرجال السلطة العامة استيقافه للكشف عن حقيقة أمره ، وكانت حالة التلبس بالجريمة قد تحققت اثر هذا الاستيقاف بالقاء الطاعن لصفاء المخدر المضبوطة عن طوعية واختيارا فقد حق لرجل الضبط القضائي تفتيشه ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن من قبض رجلى الشرطة عليه قبل القاء المخدر لا يغير من الأمر شيئا ، اذ طالما أن مبررات الاستيقاف قد توافرت فقد حق لرجلى الشرطة اقتياده الى ومأمور الضبط القضائي لاستيضاحه والتحرى عن حقيقة أمره دون أن يعد ذلك في صحيح القانون قبضا (٢) .

واذا كان المتهم قد وضع نفسه موضع الرية عندما حاول الهرب لمجرد سماعه للمخبرين وهما يفصحان عن شخصيتهما وأنهما حاولا استيقافه لذلك وعندئذ أقر لها باحرازه المخدر ثم تبينا اتفاقا بحيه ، فكان لزوم هذا الاقرار تحقيق ما أقر به والتثبت من صحته وكان للمخبرين أن يقتاداه الى مأمور الضبط القضائي (٣) .

كما قضى بأن استيقاف شخص لوضعه نفسه في موقف مربب اقتضى اقتياده الى مخفر الشرطة مما يصح به تفتيش حقيقة كان يحملها بواسطة

(١) انظر نقض ٢٥ مارس ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ - رة

(٢) نقض ٢٥ مارس ١٩٦٣ ، مجموعة الاحكام س ١٤ ، رقم ٤٤ .

(٣) انظر ايضا نقض ٢٥ مارس ١٩٦٨ سابق الإشارة اليه .

أمور الضبط القضائي اذا وجد فيما أبلغ به من الدلائل الكافية على اتهامه بإحراز المخدر (١) .

كما قضى أيضا بأنه لا يرقى الى مرتبة القبض اقتياده السيارة وبها المتهم الى قفلة البوليس بعد هرب راكبين منها يحملان سلاحا قاربا وانما يعتبر استيقافا اقتضاء هو السيارة بغير فور (٢) .

### المطلب الثاني

في

#### تفتيش شخص المتهم

١. - التعريف به . ١١ - الأحوال التي يجوز فيها تفتيش شخص المتهم . ١٢ - تفتيش الانثى . ١٤ - التفتيش القضائي والتفتيش الادارى .

١٠ - التعريف به .

والمقصود بتفتيش شخص المتهم هو البحث عنه في مستودع سره عن أشياء قيد في الكشف عن الجريمة ونسبتها الى المتهم .

وتفتيش شخص المتهم لما فيه من اعتداء على الحرية الشخصية قد حصره المشرع في حالات معينة نص عليها على سبيل الحصر .

وقد أباح المشرع لأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم باعتباره اجراء من اجراءات التحقيق التي خولها له استثناء عندما منحه حق القبض (١) .

---

(١) نقض ٢ مايو ١٩٦٠ ، مجموعة الاحكام س ١١ ، رقم ٢٩ .

(٢) نقض ٢٠ أكتوبر ١٩٥٨ ، مجموعة الاحكام س ٩ ، رقم ٢٠٠ .

(٣) اثار البعض مشكلة تتعلق بطبيعة حق التفتيش في الأحوال التي يجوز فيها القبض . فقد فرق البعض بين التفتيش الوقائي والذي الفرض منه تسهيل عطية القبض بتجريد المتهم مما يحمله من سلاح أو أشياء قد تساعد على الهرب وبين التفتيش كاجراء من اجراءات التحقيق والذي يرمى الى البحث عن أدلة الجريمة والتي قد توجد مع المتهم . وبناء على هذه التفرقة ذهب البعض الى ان التفتيش الذي تبينه المادة ٢٥ اجراءات من التفتيش الوقائي أو البوليسى وليس التفتيش كاجراء التحقيق . (في هذا المعنى الدكتور الشاوي ، المرجع السابق ، ص ٢٨٢ .)

## ١١ - الأحوال التي يجوز فيها تفتيش شخص المتهم :

نص المشرع على قاعدة عامة مؤداها أنه في جميع الأحوال التي يجوز فيها لمأمور الضبط القضائي أن يقبض على المتهم فإنه يجوز له تفتيشه دون التزام بترتيب معين بمعنى أنه يجوز أن يسبق التفتيش القبض (١) .

فقد نصت المادة ٢٦ من قانون الإجراءات على أنه في الأحوال التي يجوز فيها القبض قانوناً على المتهم يجوز لمأمور الضبط أن يفتشه . ومفاد ذلك أن صحة التفتيش تتوقف على توافر حالة من حالات القبض وليس

غير أن هذا الرأي لم يجد تأييداً في الفقه ولا في القضاء . وقد استقر قضاء النقض على أن التفتيش في هذا المجال هو إجراء من إجراءات جمع الاستدلالات اللازمة للتحقيق وأن القول بأنه قصد به التفتيش الوقائي هو خروج بالنص من مجال التعميم الذي تدل عليه عبارته إلى نطاق التخصيص الذي لا موضع له من النص ولا من صيغته التي أحال فيها بصورة مطلقة على الأحوال التي تجيز القبض قانوناً على المتهم ( نقض ٣ يونيو ١٩٥٨ ) ، مجموعة الأحكام س ٩ ، رقم ١٥٧ ، ٢ نوفمبر ١٩٥٤ ، مجموعة الأحكام س ٦ ، رقم ١٣ ، أبريل ١٩٦٤ ، س ١٥ ، رقم ٥٥ .

وجدير بالذكر أن البعض غالى في الطبيعة التائونية لإجراء القبض فاعتبره كإجراءات التحقيق التي يباشرها النيابة العامة من حيث كونه محركاً للدعوى الجنائية تماماً كما أوكلت صادراً من النيابة العامة ( أحمد فتحي سرور - المرجع السابق : س ١٤٥ ) . وهذا القول محل نظر كبير ، أولاً - لأن الدعوى الجنائية لا يحركها إلا من يملكها والخصومة الجنائية لا تتحرك إلا بتحريك الدعوى ومن ثم فلا يمكن اعتبار هذا الإجراء الذي يباشره مأمور الضباط من إجراءات الخصومة الجنائية . ثانياً - أن اعتبار القبض إجراء من إجراءات التحقيق إنما هو أثر لاعتماد هذا الإجراء من قبل سلطة التحقيق عند أحالة المقبوض عليه إليها . ولذلك إذا لم يتم هذا الاعتماد فيظل الإجراء على طبيعته الأولى وهو الاستدلال ولذلك فالأمر الذي يصدر من النيابة العامة في هذه الحالة بعدم السير في الدعوى إنما يكون أمراً بالحفظ وليس بعدم وجود وجه . وانظر أيضاً حديثاً في التفتيش : ساسي الحسني ، النظرية العامة في التفتيش ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ١٩٧٢ .

(١) نقض ٢٨ فبراير ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام س ١٨ ، رقم ٥٨ وفيه قضت المحكمة بأن القانون لم يشترط لابقاع هذين الإجراءين ترتيباً معيناً ومن ثم فإن ما تنصه الطائفة من بطلان إجراءات الضبط وفساد دليل الكشف عن المخدر المستند منها - استناداً إلى أن القبض عليها كان تالياً لتفتيش عباءتها - لا يستند إلى أساس صحيح في القانون .

على القبض الفعلي . وفي غير أحوال التلبس يلزم أن يكون مأمور الضبط القضائي قد استصدر أمرا بالقبض على المتهم . ويكفي أن يكون هناك أمر بالقبض ولو لم ينص على التفتيش .

وهذه القاعدة العامة تكمن حکمتها في أن إجراء التفتيش هو أقل خطورة من القبض . ولذلك فما دام القانون قد أباح لمأمور الضبط إجراء القبض فلا غشاضة في منحه حق التفتيش ظرا لما فيه من قيمة بالنسبة للتحقيق وذلك بالكشف عن جسم الجريمة أو الأدوات التي استخدمت فيها حتى لا يتمكن المقبوض عليه من اخفاها أو اعدامها .

وإذا كان القانون يبيح تفتيش شخص المتهم في الأحوال التي يجوز له فيها القبض عليه فإن تلك الإباحة لا تعدى شخص المتهم فلا يجوز أن تمتد الى منزله (١) حتى ولو كان مأمور الضبط قد قبض على المتهم في منزله أى كلف دخوله بوجه قانوني (٢) .

وعلى ذلك فيلزم لكى يقع التفتيش صحيحا قانونا أن تكون هناك دلائل كافية على اتهام الشخص بارتكاب جريمة من الجرائم التي يجوز فيها القبض (٣) . وتقدير هذه الدلائل منوط بمأمور الضبط تحت اشراف سلطة التحقيق والمحكمة . كما يلزم أن يكون قد صدر أمر بالقبض من النيابة المختصة .

ويلاحظ أن الأسر بال ضبط والاحضار هو في حقيقة قبض ولذلك يجوز التفتيش بناء عليه مادام الأمر بال ضبط قد صدر صحيحا ممن يملك اصداره قانونا (٤) .

وإذا كان التفتيش جائزا حيث يجوز القبض فليس معنى ذلك ضرورة القبض على المتهم لتفتيشه إذا كان أمر النيابة المختصة قد صدر بالتفتيش دون القبض . فالقبض على المتهم لتفتيشه يجب ان يكون في حدود القدر

- 
- (١) نقض ٢٨ أكتوبر ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام س ١٩ ، رقم ١٧٤ .  
(٢) وتطبيقا لذلك نقض بان دخول مأمور الضبط منزل شخص لم يؤذن بتفتيشه لضبط متهم ملاون بضبطه وتفتيشه لا يعتبر تفتيشا وإنما هو مجرد عمل مادي تقطعيه ضرورة تعقب المتهم أينما وجد . نقض ٢٠ أكتوبر ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام س ١٨ ، رقم ٢١٤ .  
(٣) نقض ١٤ نوفمبر ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام س ١٩ ، رقم ١٦٥ .  
(٤) انظر نقض ١١ ديسمبر ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام س ١٨ ، رقم ١٦٣ .

اللازم لاجراء التفتيش (١) . ومن تطبيقات ذلك أنه اذا اقتاد مأمور الضبط المتهم لنقطة البوليس لتفتيشه بها وذلك خشية تجمع الأهالي وإعاقة حصول التفتيش على الوجه الأكمل ، كان لذلك ما يسوغه .

ويجب أن يقع التفتيش من مأمور الضبط القضائي وذلك باعتباره اجراء من اجراءات التحقيق وليس لمعاونيه أن يقوموا بذلك استقلالا عنه ، وان كان لهم مساعدته في التفتيش مادام ذلك تحت بصره واشرافه (٢) .

ويكون تفتيش المتهم صحيحا حتى ولو لم يكن هناك شهود .

ويلاحظ أن المقصود بشخص المتهم هو كل ما يحمله بشخصه . ولذلك تدخل في محيط هذا التفتيش الحقائق التي يحملها وكذلك الأوراق سواء كانت مختومة أو مغلقة ، ومع ذلك اذا كانت الأوراق مختومة أو مغلقة بأية طريقة أخرى فلا يجوز لمأمور الضبط القضائي ان يفتشها ، اللهم اذا كان ظاهرا أن التغليف لا يحتوي على أوراق وانما يحوى جسما صلبا مثلا فانه يجوز فسخ التغليف لفحص محتوياته .

ويجب أن يكون التفتيش للبحث عن الأشياء المتعلقة بالجريمة التي وجدت دلائل قوية على ارتكابها . ومع ذلك اذا ظهر عرضا أثناء التفتيش

---

(١) نقض ١٩ يونيو ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام س ١٨ ، رقم ١٦٨ .

(٢) يستثنى من القواعد الخاصة بتفتيش الأشخاص حيث يجوز القبض والتي نظمها قانون الاجراءات ما نص عليه قانون الجمارك من تخويل رجال حرس الجمارك حق تفتيش الأشخاص والأشياء ووسائل النقل الموجودة في حدود الرقابة الجمركية . إذ يكفي قيام مظنة الشك في البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن أوجدون بتلك المناطق . فاذا ما توافرت حالة تتم عن شبهة التهريب يثبت الحق لمأمور الضبط القضائي من حرس الجمارك في التفتيش . وقد عرفت محكمة النقض هذه الشبهة بأنها حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية بصح مما في العقل القول بمظنة التهريب عند شخص موجود في حدود دائرة المراقبة الجمركية . وتقدر ذلك منوط بالقائم بالتفتيش تحت اشراف محكمة الموضوع . ولا يشترط أن يباشر التفتيش الا عند محاولة مفادرة الاسور الجمركية . وكما هيرت محكمة النقض أن في هذا تخصيصا بلا مخصص ، فهذا الحق يشمل الدائرة الجمركية بأكملها وليس اسوارها فقط . انظر نقض ٢ يونيو ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام س ١٩ ، رقم ١٢٥ ، ٢١ فبراير ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام س ١٨ ، رقم ٢٨ . ولذلك فان الطبيعة القانونية لهذا التفتيش تخرج من نطاق التفتيش كاجراء من اجراءات التحري والأمن التي يجوز لرجال الضبط القضائي القيام بها للكشف عن الجرائم .



وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تعيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى.  
جاز للمأمور الضبط أن يضبطها .

وتقدير القصد من التفتيش أمر تستقل به محكمة الموضوع ولها أن  
تستشفه من ظروف الدعوى وقرائن الأحوال فيها دون معقب (١) .

وعلى ذلك إذا عثر الضابط الذي يقوم بالتفتيش بحثا عن سلاح على  
مخدر في أحد جوب ملابس المتهم أثناء بحثه عن السلاح ونع ذلك الضبط  
صحيا (٢) .

وفي جميع الأحوال يراعى في تفتيش شخص المتهم وجوب المحافظة  
على حياة المرء وكرامته الإنسانية وذلك بقدر المستطاع كما لا يجوز ايدأؤه  
بدنيا أو منويا . ولذلك فالتفتيش الذي يقع على شخص  
المتهم في الأماكن التي تجرأ آدميته وإنسانيته كما هو الشأن في إجراء  
غسيل المعدة وما شابه المعدة من أماكن داخلية أخرى .

ويلاحظ أن السيارات الخاصة تأخذ حكم المنازل في التفتيش .  
فلا يجوز تفتيشها حيث يجوز القبض على المتهم في غير أحوال  
التلبس (٣) .

(١) وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن على المحكمة أن تعنى  
ببحث الظروف والملابسات التي تم فيها ضبط المخدر مع متهم مأذون  
بتفتيشه في جريمة رشوة لتظهر ما إذا كان العثور عليه قد ظهر عرضا  
أناء التفتيش المتعلق بالرشوة أم لا . نقض ١٦ نوفمبر ١٩٦٧ ، مجموعة  
الأحكام س ١٨ ، رقم ١٩٥ .

(٢) وإذا ما أسفر التفتيش عن ضبط جريمة متلبس بها فإن ذلك  
لا يحول دون مواصلة مأمور الضبط للتفتيش بحثا عن أدلة أو أشياء أخرى  
متعلقة بذات الجريمة التي تم ضبطها . ولذلك إذا أسفر الاستمرار في  
التفتيش عن جريمة أخرى ، كان الضبط صحيحا . في ذات المعنى نقض  
١٦ نوفمبر ١٩٦٧ سابق الإشارة إليه .

(٣) غير أنه يشترط بالنسبة للسيارات الخاصة أن تكون في حيازة  
صاحبها . فإذا كان ظاهر الحال يشير إلى تملك صاحبها عنها وكانت  
خالية فيجوز تفتيشها . نقض ١٤ يناير ١٩٦٠ ، مجموعة الأحكام س ١١ .  
رقم ٦١ : نقض ٤ مارس ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام س ١٩ ، رقم ٦٩ . مع  
ملاحظة أن وقوف السيارة خالية مع إغلاقها يفيد أنها ما زالت في حيازة  
صاحبها لم يتخل عنها .

وقد حكم بأن فتح المخبر لباب مقعد القيادة بحثا عن محكوم عليه فار من وجه العدالة أمر داخل في نطاق تنفيذ المهمة التي تبيح له استيقاف السيارة ولا يعد فعله تفتيشا (١) كما لا يعد تفتيشا وإنما مجرد استيقاف الأمر بوقف السيارات الخاصة والعامة والأجرة للتأكد من مراعاة القواعد الخاصة بالتراخيص وسلامة المركبة الآلية أو للتفتيش عن مجرم هارب أو التأكد من شخصية ركبائها أو لأى سبب آخر تقتضيه ضرورات الأمر .

■ أما بالنسبة للسيارات الأجرة فيرى البعض ( الدكتور دوف عبيد ، ص ٢٢١ ) أنها تعتبر في حيزارة سائقها وراكبها معا ويجوز تفتيشها إذا توافرت حالة التلبس بالنسبة لأيهما . ويفهم من هذا أنه لا يجوز تفتيشها في غير حالة التلبس أى في الأحوال التي تجيز القبض وتفتيش شخص المتهم فقط .

والمرأى عندنا هو ان السيارة الأجرة لا تأخذ حكم المنزل كما هو الشأن بالنسبة للسيارة الخاصة نظرا للاختلاف البين في جوهر الاستعمال في الاثنين . ولذلك فهي تأخذ حكم الشخص فيجوز تفتيشها حيث يجوز تفتيش الأشخاص . ونظرا لأنها تعتبر في حيزارة سائقها ومستأجرها فيكفى ان تتوافر حالة من الحالات التي تجيز القبض بالنسبة لأيهما حتى يمكن تفتيش السيارة . غير ان إباحة تفتيش للسيارة الأجرة ليس مفادة إباحة تفتيش الامتعة الخاصة بالركاب الذين لم تتوافر في حلفهم شروط القبض .

وتطبيقا لما تقدم قضت محكمة النقض بان الأصل ان القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في اجراء القبض والتفتيش بالنسبة الى السيارات إنما ينصرف الى السيارات الخاصة فتحويل دون تفتيشها او القبض على ركبائها الا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون - طالما هي في حيزارة أصحابها - فلا كان الثابت مما استظهره الحكم ان السيارة المذبذبة ملوكة لشخص كان نزول أحد المعتقلات ، وقد اعترف الطاعن الثاني بأنه استأجرها من زوجة مالكها لاستغلالها كسيارة أجرة ، فان هذه الحماية تسقط عنها . نقض ؟ مارس ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام ص ١٩ ، رقم ٥٩ .

وربما على ذلك فان الحماية المقررة للسيارة إنما هي تثبت للمالك وليس لاستأجرها أو حيازها . ولهذا السبب فان الدفع بعلان التفتيش لا يكون الا من المالك وليس من السائق أو المستأجر لها أو عموما العائز لها . ( نقض ؟ مارس ١٩٦٨ سابق الإشارة اليه ) .

أما بخصوص السيارة العمامة ووسائل النقل ذات الصفة العامة فيجوز تفتيشها في جميع الحالات باعتبارها من المحلات العامة . الا ان تفتيشها لا ينصرف الى ركبائها وامتعتهم الا بالنسبة ان توافر في حقه شروط القبض والتفتيش .

(١) نقض ٢٤ أكتوبر ١٩٦٠ ، مجموعة الأحكام ص ١١ ، رقم ١٣٥ .

وبطلان التفتيش قد يصححه عدم الدفع به أمام محكمة الموضوع ، كما أن الرضاء السابق اذا وقع قبل التفتيش كان الاجراء صحيحا طالما أن الرضاء صدر صحيحا . ولا يلزم في هذه الحالة أن يكون الرضاء قد صدر كتابة بل يكفي أن تكون المحكمة قد استبانت حدوده من وقائع الدعوى وظروف الحال . ولا يقبل الدفع الا بالنسبة لمن كانت خالقة الشروط القانونية للتفتيش قد قررت لحياته ومصالحته

غير أن المشرع خرج عن هذه القاعدة اذا كان المتهم أتي . فقد ورد بالمادة ٤٦ في فقرتها الأخيرة أنه اذا كان المتهم أتي ، وجب أن يكون التفتيش بمعرفة أتي يتدبها لذلك مأمور الضبط القضائي . وبراعي في التفتيش ذات القواعد السابق يائها وخاصة ما نعلق منها بأدعية الفرد وإنسانية .

وهذه القاعدة المقررة بالنسبة لتفتيش الأنثى متعلقة بالنظام العام ولذلك فان مخالفتها يترتب عليها بطلان التفتيش وما تتج عنه أو ترتب عليه ، وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز اثاره الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض . ومعنى ذلك أن البطلان هنا لا يمكن تصحيحه .

والمقصود بحظر التفتيش بمعرفة مأمور الضبط القضائي هو عدم قيامه بالتفتيش في المواضع التي تعتبر من عورات المرأة التي تغدش حياءها اذا مست ، فاذا كان موضع التفتيش لا تتوافر فيه تلك الصفة كان صحيحا . وتطبيقا لذلك قضى بصحة التفتيش اذا كان مأمور الضبط القضائي قد التقط المخدر من يد المتهم أو من بين أصابع قدم المتهم وهي عارية (١) . كما قضى أيضا بأن صدر المرأة من المواضع التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ، واذن فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أجاز تفتيشه وسوغه بمقولة أن التقاط العملة المحتوية على مخدر من صدر المتهم لا يعتبر تفتيشا يمس مواطن العفة فيها ، وقضى بإداتها اعتمادا على الدليل المستند من هذا التفتيش الباطل وحده فانه يكون مخطئا في تطبيق القانون وتأويله مما يتعين معه نقضه (٢) .

---

(١) نقض ٣٠ مايو ١٩٥٧ ، مجموعة الأحكام س ٨ ، رقم ١٤٣ .  
وانظر نقض ٣٠ يناير ١٩٦٢ ، مجموعة الأحكام س ١٣ ، رقم ٢٧ .  
(٢) نقض ١٩ نوفمبر ١٩٥٥ ، مجموعة الأحكام س ٦ ، رقم ٢٩٩ .

ولم يحدد المشرع شروطا خاصة في الأتي التي يُندجها مأمور الضبط ، فيجوز له انتداب أية أتي ويثبت اسمها وهويتها في المحضر كما يثبت أقوالها أيضا . ولا يجوز له تحليفها اليمين قبل التفتيش . ومع ذلك يجوز له تحليفها اليمين اذا خيف ألا يستطيع بثب ذلك سماعها أمام المحكمة أو النيابة العامة ، وذلك تطبيقا للقاعدة العامة في تحليف اليمين وامتناءاتها بالنسبة لمأمور الضبط القضائي في أحوال معينة .

واذا اقتضى تفتيش الأتي تدخل طليا فيتمين نذب طبيب أو طيبة لذلك دون تطلب صفة الأتي فيمن يجرى التدخل الطبي باعتبار ذلك من أعمال الخبرة . ويجرى على الطبيب في ذلك ما يجرى على الخير .

### ١٢ - بطلان التفتيش :

اذا لم يتوافر في التفتيش شرط من الشروط التي استلزمها القانون لصحته كان باطلا ، غير أنه يجب على صاحب المصلحة فيه الدفع به أمام محكمة الموضوع ولا يقبل اثاره لأول مرة أمام محكمة النقض (١) . وعدم الدفع به يصحح ما وقع من إجراءات باطلة . الا أن بطلان التفتيش لعدم وقوعه بمعرفة أتي اذا كانت التهمة أتي يتعلق بالنظام العام ولا يصححه رضاء الأتي بوقوعه . ويستوى أنه قد قام به مأمور الضبط أو أحد الأطباء بناء على انتدابه لذلك . وقد قضى بأنه اذا كان القانون يجيز للأطباء الكشف على الاناث فانما يكون ذلك بغرض العلاج ومن ثم فلا يجوز انتداهم لتفتيش الاناث بحجة أنه يباح لهم الكشف عليهن (٢) .

(١) وقد استقر قضاء للنقض على ذلك باعتبار ان هذا الدفع من الدفع القانوني المخططة بالواقع ولذلك لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض وانما يلزم ان يكون قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته . ولا يفنى عن التمسك به أمام محكمة الموضوع ان يكون صاحب الشأن قد اثاره في تحقيق النيابة . قارن قض ٩ يناير ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام س ١٨ ، رقم ٧ ، ٢٠ فبراير ١٩٦٧ ، س ١٨ ، رقم ١٦ أكتوبر ١٩٦٧ ، س ١٨ ، رقم ١٦٦ ، نقض ٥ فبراير ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام س ١٩ ، رقم ٢٣ ، ٢٨ أكتوبر ١٩٦٨ ، س ١٩ ، رقم ١٧٤ ، ١٥ أبريل ١٩٦٨ ، س ١٩ ، رقم ٨٨ .

وانظر محكمة طيا ٢١ أبريل ١٩٦٤ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ص ٨٥ ، رقم ٣٥ . بل ان المحكمة العليا استلزمت ابداءه قبل سماع الشهود . محكمة عليا ٧ ديسمبر ١٩٥٥ ، قضاء المحكمة ، ج ١ ، رقم ٤٢ .

(٢) نقض ١١ أبريل ١٩٥٥ ، مجموعة الأحكام س ٦ ، رقم ٢٤٩ .

ومع ذلك يجوز ندب طبيب لتفتيش الأثى اذا استدعى التفتيش التدخل الطبي وهذا ما استقر عليه قضاء النقض الحديث .

#### ١٤ - التفتيش القضائي والتفتيش الإداري :

يقصد بالتفتيش القضائي الاجراء الذى يقوم به مأمور ضبط القضائي فى الأحوال المعينة بالقانون بحثا عن أدلة الجريمة وأدلة ثبوتها وهو ما سبق الحديث عنه . ولا بد أن يقع بالشروط السابق بيانها .

أما التفتيش الإداري فهو ذلك الاجراء التحفظي الذى يجرى بسرعة بعض الموظفين العموميين أو من فى حكمهم وذلك بقصد تحقيق أهداف إدارية أو وقائية عامة . ومثال ذلك ما تقضى به "قانون" الخاصة ببعض المؤسسات أو المستشفيات من وجوب تفتيش العمال أثناء انصرافهم أو ما يقوم به رجل الاسعاف عند نقل المصاب الى المستشفى أو تفتيش المسجون قبل دخوله الى السجن .

وهذا النوع من التفتيش لا يعتبر تفتيشا بالمعنى القانوني الدقيق اذ هذا المعنى لا ينصرف الا الى التفتيش الذى يجرى بمعرفة مأمور ضبط القضائي وبحثا عن أدلة جريمة معينة قامت بالنسبة للمتهم فيها دلائل قوية على ارتكابها . بينما لا يشترط فى التفتيش الإداري بل أن القرض فيه أنه ليس للبحث عن أدلة جريمة معينة وانما هو اجراء إداري يهدف الى تحقيق حسن سير العمل وتفادى أخطار معينة . وبالتالي فانه لا يشترط فى هذا النوع الشروط التى سبق بيانها بالنسبة للتفتيش القضائي باعتباره اجراء من اجراءات التحقيق .

غير أنه يلاحظ أن التفتيش الإداري وان لم يكن اجراء قضائيا الا أنه اذا أسفر عن قيام جريمة متلبس بها كان الدليل المستمد منه صحيحا وكان على الموظف أو من فى حكمه والذى قام باجراء التفتيش أن يتحفظ على المتهم ويسلمه لأقرب مأمور ضبط قضائي وذلك اذا كانت الجريمة يجوز فيها الحبس الاحتياطي .

وتطبيقا لذلك قضى بأن ما يقوم به رجل الاسعاف من البحث في جيوب الشخص الغائب عن صوابه ، قبل نقله الى المستشفى ، لجمع ما فيها وتعرفه عليه وحصرها ، هذا الاجراء لا مخالفة فيه للقانون ، اذ هو من الواجبات التي تليها على رجال الاسعاف الظروف التي يؤدون فيها خدماتهم وليس من شأنه أن يكون فيه اعتداء على حرية المريض أو المصاب الذي يقومون باسعافه ، فهو لذلك لا يعد تفتيشا بالمعنى الذي قصد الشارع الى اعتباره عملا من أعمال التحقيق (١) .

كما قضى بأن قبول المتهم الاشتغال بشركة ما كعامل لدها ما يفيد رضاعها بالنظام الذي وضعت الشركة لعمالها ، فاذا كان هذا النظام من مقتضاة تفتيش العمال على أبواب مصانعها عند انصرافهم كل يوم منها على أثر انتهاء العمل فإن التفتيش الذي يقع على المتهم ويسفر عن ضبط مسروقات منها يكون سليما (٢) .

واذا كان القانون يوجب على جاويز السجن أن يفتش جميع أجزاء السجن التي في عهده وأن يتأكد من أن المسجونين غير موجود معهم أشياء ممنوعة ولتنفيذ ذلك يجب أن يفتش المسجون شخصا ، واذا كانت واقعة الدعوى هي أن جاويز السجن أخرج مساجين احدى الغرف لتناول الغذاء ، وعندئذ قام بتفتيشهم فمثر مع أحدهم على قطعة من القماش لها حول خصية ووجد بها قطعة من الأفيون ، فهذا التفتيش صحيح ترتب عليه نتائجه (٣) .

---

(١) تقض ١٠ يناير ١٩٥٦ ، مجموعة الاحكام س ٧ ، رقم ٩ .  
وانظر ايضا تقض ٢٤ أكتوبر ١٩٦٠ ، مجموعة الاحكام س ١١ ، رقم ١٢٢ وفيه قضت بأن تفتيش جندي الجيش عند القبض عليه لمخالفته التعليمات العسكرية - وأن لم يكن نظير التفتيش المنار اليه في المادة ٤٦ اجراءات مصري ( القابلة للمادة ٢٥ لبيى ) - هو اجراء تحفظى يسوغ القيام به من أى فرد من افراد السلطة العامة المنفذة لأمر القبض للتحويل من استعمال الشخص ما سواه يكون معه من اشياء في ايلاء نفسه أو غيره أو من يوجدون معه في محيطه .

وانظر بالنسبة لتفتيش للزائرين المسجون وعدم التزام الرضاء الصريح بالتفتيش والاكتفاء بعدم المعارضة فيه تقض ٤ فبراير ١٩٦٣ ، مجموعة الاحكام س ١٤ ، رقم ١٩ .

(٢) تقض ٩ أبريل ١٩٤٥ ، مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ، رقم ٥٩ .

### المطلب الثالث تفتيش منزل المتهم ودخول المنازل والمحال العامة

١٥ - حدود سلطة مأمور الضبط في تفتيش منزل  
المتهم . ١٦ - شروط إباحة تفتيش المنزل في غير حالات  
التلبس . ١٧ - تحديد منزل المتهم . ١٨ - شروط صحة  
تفتيش منزل المتهم . ١٩ - تفتيش الأشخاص أثناء تفتيش  
منزل المتهم . ٢٠ - ضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة .  
٢١ - حق مأمور الضبط في دخول المحال العامة والمنازل .

سلطة مأمور الضبط في دخول المنازل والمحال العامة لقد خول  
القانون لرجال الشرطة حق دخول المنازل والمحال العامة ليس بقصد  
التفتيش وانما لاعتبارات تتعلق بالأمن العام وسلامة المواطنين ولضمان  
تطبيق اللوائح والقوانين المنظمة للمحال العامة . ولذلك فإن الدخول  
هنا لا يعتبر اجراء من اجراءات التحقق وبالتالي لا يشترط فيه الشروط  
الخاصة بتفتيش المنازل في حالات الاذن بذلك من سلطة التحقق .

وقد حرص المشرع على النص على ذلك بالنسبة للمنازل . فقد  
نصت المادة ٤٥ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه لا يجوز لرجال  
السلطة الدخول في أى محل مسكون الا في الأحوال المبينة في القانون  
أو في حالة طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق أو الفرق أو ماشابه  
ذلك . والمقصود بالأحوال المبينة بالقانون حالات الدخول نقض التفتيش  
كاجراء من اجراءات التحقيق أو المعاينة أو الخبرة وعموما يقص جمع  
الأدلة . أما الحالات الأخرى وهي طلب المساعدة أو النجدة أو حالة  
الحريق وحالات الضرورة عموما فدخول المنزل لا يقتصر اجراء من  
اجراءات التحقيق ولا يعد تفتيشا بالمعنى القانوني ولو كان يقصد القبض  
على شخص صدر أمر بالقبض عليه . ويترتب على ذلك أنه لا يجوز  
لمأمور الضبط اذا ما دخل الى المنزل في احدى تلك الحالات أن يقوم  
باجراء تفتيش بحث عن أدلة أو عن جريمة . ومع ذلك اذا صادفه أثناء  
الدخول جريمة متلبس بها وكان ذلك عرضا ، فعليه أن يضبطها ويترتب  
على ذلك كل ما يترتب على حالة التلبس من آثار . بمعنى أنه اذا توافرت  
أثناء وجوده بالمنزل حالة من الحالات التي يبيح القبض وتفتيش الشخص

كان له أن يقوم بذلك استنادا الى القانون وليس استنادا الى حق التفتيش بدخوله المنزل اذا أن الدخول لا يخوله هذا الحق .

ويلاحظ أن الأحوال المينة في القانون لدخول المساكن لغير غرض التفتيش كالمساعدة والحريق والفرق لم ترد على سبيل الحصر ، بل أضاف المشرع اليها ما شأها من أحوال تتوافر فيها الضرورة ومن ثم يمكن أن يكون من بينها تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر بضيطة وتفتيشه (نقض ١٧/١٢/١٩٦٢ /مجموعة الأحكام - س ١٣ - رقم ٢٠٥) .

وإذا كان دخول مأمور الضبط الى المنزل لا يستند الى القانون ترتب عليه بطلان كل الإجراءات التي ترتبت عليه .

والمقصود بالسكن المكان الذي يقيم فيه الشخص اقامة دائمة أو لفترة محدودة . ولا يشترط أن يقيم فيه شخصاً بل يكفي أن يكون معداً لاقامته . وكل ذلك بغض النظر عن الشكل الذي يكون عليه . فيدخل في ذلك السكن المبنى والسكن الذي يأخذ شكل خيمة أو كشك خشبي . ويكفي في السكن أن يكون معداً للاقامة ولو لفترة قصيرة ومثال ذلك الحجرة المتأجرة بالتمديد ليوم واحد . ويأخذ حكم السكن الملحقات التابعة له . ويقصد بذلك المنافع التابعة للسكن والتي تعتبر جزءاً مكملًا له ، ومثال ذلك الحديقة الملحقة بالمنزل وما بها من حبرات أو أكشاك والخراج وغير ذلك من المنافع الملحقة بالسكن . وتعتبر السيارة الخاصة في حكم السكن إذا لم يكن بها صاحبها وكانت مقفلة وكذلك الحال بالنسبة للمكاتب الخاصة والميادب ومكاتب المحامين والمحال التجارية .

ويلاحظ أن مسكن المتهم يقتصر فقط على المكان الذي يقيم فيه ولو كان جزءاً مكملًا لمنزل يقيم فيه آخرون .

وللساكن حرمتها . ومن أجل ذلك قيد المشرع تفتيشها ودخولها نظراً لخصوصيتها وباعتبارها مستودع يمس صاحبها . فلا يجوز دخولها أو تفتيشها الا بناء على أمر قضائي مسبب ( المادة ٤٥ من الدستور ) .

ولكن اذا امتنع عن المكان صفة الخصوصية بأن كان لأي شخص أن يزوره المكان فهو بذلك يصبح محللاً عاماً ولا يكون هناك قيد على دخوله أو تفتيشه كما هو الشأن في المنازل . وتطبيقاً لذلك قضى بأنه مادام الحكم



قد أثبت أن المتهم أعد غرفتين في منزله للعب القمار ووضع فيها الموائد وصف حولها الكراسي ، ويقضي الناس هذا المنزل للعب القمار دون تمييز بينهم بحيث أن من يتردد مرة قد لا يتردد أخرى ، وأنه يعطي اللاعبين فيشا ويتقاضى عن اللعب نقودا ، فإن هذا الذي أثبتته الحكم يجعل من منزله محلا عاما يغشاه الجمهور بلا تفریق للعب القمار فما يسمح لرجل الشرطة الدخول فيه بغير إذن من النيابة العامة ( نقض ١٧ مارس ١٩٥٣ - س ٤ - رقم ٢٢٦ ) . كما قضت محكمة النقض بأن متى كان صاحب المنزل لم يرع هو نفسه حرمة فإباح الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز ، وجعل منه مقفله هذا محلا مفتوحا للعامة فمثل هذا المنزل يخرج عن الحظر الذي نصت عليه المادة ٤٥ إجراءات . فإذا دخله أحد كان دخوله مبررا ، وكان له تبعاً لذلك أن يضبط الجرائم التي يشاهدها . أما إذا كان في إمكان صاحب المنزل أن يمنع أى شخص من الدخول إذا شاء فإن ذلك لا يجعل من المنزل مكانا عاما مباحا . وتطبيقا لذلك قضى بأنه إذا قرر رجل الشرطة أنه وجد باب مسكن المتهم بالدعارة مفتوحا وأمامه جمهور من الناس فلما دخل المنزل شاهد في إحدى غرفة رجالا يواقع امرأة في حالة تلبس فلا يبرر هذا القول الاستناد الى حالة التلبس لأنه لم يكن من الممكن معرفة حالة التلبس بالجريمة قبل الدخول . والزمع بأن المنزل كان مفتوحا - إذا صح - لا يبرر الدخول والتفتيش ، وأن ملاحظة دخول عدد من الأشخاص في ذلك المنزل لا يجعل منه مكانا عاما مباحا لأنه بإمكان صاحبه أن يمنع أى شخص من الدخول إذا شاءت . غير أن تحايل رجال الشرطة ودخولهم الى منزل المتهم بادعاء الطب بطريق الحيلة وتقديم المتهم طائعا مختارا وتوقيعه الكشف الطبى على رجل الشرطة يجعل إجراءات الضبط صحيحة قانونا ولا يسوغ للمتهم بعد ذلك أن يظن ببطالان الإجراءات ارتكازا على دخولهم المنزل في غير الأحوال التي نص عليها القانون .

كذلك الحال إذا كان الجريمة ترتكب داخل المنزل ولكنها بادية وظاهرة خارجية فلأمور الضبط القضائي أن يضبطها ويكون دخوله للمنزل صحيحا ولكن ليس له أن يعرّض تفتيش المنزل إلا بإذن قضائي مسبب .

وإذا كان دخول المنازل وتفتيشها محظور إلا بإذن قضائي مسبب . فيحق للأمور الضبط القضائي أن يطلب الإذن بالتفتيش من النيابة العامة

المختصة بناء على محضر يثبت فيه تحرياته ومبرراته طلب الاذن ، وتولى النيابة العامة تقدير تلك التحريات ومبررات الاذن ، ولها في سبيل ذلك أن تسأل مأمور الضبط ، وبعد ذلك تصدر قرارها بالاذن بالتفتيش أو رفضه . وقرار النيابة بالاذن بالتفتيش والتحريات التي استند اليها يخضع لرقابة محكمة الموضوع .

#### سلطة مأمور الضبط في دخول المحال العامة :

دخل القانون لرجال السرية ورجال الضبط دخول المحال العامة للتأكد من تطبيق القوانين واللوائح . ولذلك اذا كان هذا الحق مغول لرجل الشرطة فهو مقيد في اطار الغاية والهدف منه . فالدخول هنا ليس تفتيشا وانما هو مجرد عمل مادي اقتضته ظروف معينة . أما التفتيش فهو البحث عن عنصر الحقيقة في مستودع السر فيها ولذلك فهو اجراء من اجراءات التحقيق . وعليه فان دخول رجال الضبط القضائي المحلات العامة لاثبات ما وقع من مخالفات لاحكام قوانينها لا يخول لهم حق تفتيش أصحاب هذه المحلات والاشخاص الذين يوجدون بها . وهذا بطبيعة الحال لا يمنع من ضبط الجرائم المتلبس بها والتي تصادفهم عرضا ودون بحث بقصد التفتيش ، ويكون التلبس في هذه الحالة صحيحا منتجا لكل آثاره التي سنها في موضعها . واذا قام مأمور الضبط باجراء التفتيش دون سند من حالة تلبس كان اجراءه باطلا وبطل كما يترتب عليه .

وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأنه وان كان من حق رجال الشرطة أن يدخلوا المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح إلا أن ذلك لا يقتضي منهم التعرض للأشياء المعلقة غير الظاهرة ما لم يدرك الضابط بحسه وقبل التعرض لها كنه ما فيها من مواد محظورة مما يجعل جريمة احرارها في حالة تلبس ، فيكون التفتيش في هذه الحالة قائمة على حالة التلبس وليس على ما للضابط من حق ارتياد المحال العامة والاشراف على تنفيذ اللوائح والقوانين فيها . فاذا كان الثابت أن ضابط الشرطة اذ فتح الملبتين وعثر بداخلهما على المواد المخدرة لم يكن بازاء حالة من حالات التلبس التي تسوغ له ذلك فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بصحة هذا التفتيش يكون مخالفا للقانون .

ويلاحظ أن العبرة في كون المحل عاما هو بجوهره وليس بما يطلق

عليه من أساء . فإذا كان دخوله مباحا لأي فرد دون تمييز كان عاما .  
وهو يكون كذلك في أوقات فتحه للجمهور . فإذا كان مطلقا للجمهور  
فيأخذ حكم المسكن ولو كان مفتوح الأبواب .

ولا تعتبر من المحال العامة مكاتب المحامين وعيادات الأطباء والمحال  
التجارية ولذلك لا يجوز تفتيشها الا حيث يجوز تفتيش مسكن صاحبها .  
وبالنسبة للمستشفيات العامة فلا تعتبر محلا عاما سوى غرفة الاستقبال  
أما حجرات المرضى والأطباء والمعاملات فهي تتمتع بحصانة المسكن بالنسبة  
لحائزها .

### المبحث الثاني اختصاصات مأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس

تمهيد :

لقد خول المشرع لمأمور الضبط القضائي القيام بإجراءات هي من  
إجراءات التحقيق وذلك في حالات التلبس بالجريمة . وقد راعى المشرع  
في هذا الاستثناء اعتبارين : الأول هي المحافظة على أدلة الجريمة من  
الضياع ولذلك أجاز لمأمور الضبط القيام بإجراءات التحقيق استثناء حتى  
لا تضيع معالم الجريمة أو تتعرض للبحث بها . والثاني هو أن توافر حالة  
التلبس بالجريمة تفيض بأن أدلة الثبوت ترقى الى القدر الكافي الذي  
لا يغشى معه التسرع في الاتهام ومن ثم لم يجد غضاضة في تخويل مأمور  
الضبط سلطات واسعة في التحقيق (١) .

غير أنه نظرا لأن مأمور الضبط في مباشرته لإجراءات التحقيق إنما  
يكون ذلك من قبيل الاستثناء فقد حصر المشرع حالات التلبس التي تخوله  
مباشرة هذه الإجراءات بحيث لا يمكن أن يباشر مأمور الضبط هذه  
الإجراءات الا بصدد حالة من تلك الحالات والشروط التي استلزمها  
المشرع . وإذا ما توافرت إحدى حالات التلبس فانها ترتب آثارا معينة  
متعلقة بالسلطات التي خولها المشرع لمأمور الضبط .

(١) انظر تقضى ٢٤ يونيو ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام ص ١٩ ، رقم

وعلى ذلك فدراسنا في هذا المبحث تناول الأول أحوال التلبس  
ثانيا شروط التلبس ثالثا الآثار المترتبة على التلبس .

### المطلب الأول حالات التلبس

١ - تعريف التلبس . ٢ - احوال التلبس : أولا :  
مشاهدة الجريمة حال ارتكابها . ٣ - ثالثا : مشاهدة  
الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة . ٤ - ثالثا : تبصير  
الجاني بالصباح من قبل المجنى عليه أو العامة . ٥ - رابعا :  
مشاهدة الجاني بعد وقوع الجريمة بوقت قريب حاملا  
أشياء أو به آثار يستدل منها على ارتكابه الجريمة أو  
مساعدته فيها .

#### ١ - تعريف التلبس :

عرفت المادة ٣٠ من قانون الإجراءات التلبس بأن نصت « تكون  
الجريمة متلبسا بها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهة يسيرة . وتعتبر  
الجريمة متلبسا بها اذا تبصير المجنى عليه مرتكبها أو تبصير العامة مع الصباح  
أثر وقوعها أو اذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملا آلات أو  
أسلحة أو أمتعة أو أوراقا أو أشياء أخرى يستدل منها على انه فاعل  
أو شريك فيها أو اذا وجدت به في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك » .

والتلبس هو حالة تلازم الجريمة ذاتها (١) . فهو وصف ينصب على  
الجريمة دون فاعلها (٢) . فقد تشاهد الجريمة دون أن يشاهد فاعلها .

ويستفاد من تعريف المشرع للتلبس أنه نوعان الأول حقيقي أو فاعلي  
ويكون حيث تشاهد الجريمة حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهة يسيرة .  
اذ في هذه الحالة تكون الجريمة فعلا متلبسا بها . والثاني اعتباري أو  
حكمي وهو حيث لا تشاهد الجريمة وانما آثارها . ويكون ذلك اذا

---

(١) محكمة عليا ١٣ يناير ١٩٧٠ ، مجلة المحكمة العليا ص ٦ . رقم  
١٧/٧١ ق ، ص ١٢٦ .

(٢) نقض ٨ أبريل ١٩٦٣ ، مجموعة الأحكام ص ١٤ ، رقم ١٩٦٠ .  
نقض ٢٩ يناير ١٩٦٣ ، مجموعة الأحكام ص ١٤ . رقم ١٠ . نقض ٩ يونيو  
١٩٥٨ ، مجموعة الأحكام ص ٩٤ . رقم ١٦٤ ، نقض ١١/٩/١٩٦٤ . ص  
١٥ ، رقم ١٣٠ ، ص ٦٥٦ ، نقض ١/٤/١٩٦٥ ، ص ١٩ ، رقم ١ ، ص ٢٠٢ .

اتباع المجنى عليه أو العامة مرتكبها بالصياح أثر وقوعها أو وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملا أشياء تفيد أنه مساهم فيها أو اذا وجدت به آثار أو علامات تفيد ذلك كبقع الدماء مثلا .

ويستوي القاتلون بين التلبس القملي والتلبس الحكى من حيث الشروط وأيضا من حيث الآثار المترتبة عليه .

ويلاحظ أن جميع صور التلبس التي وردت بالمادة ٣٠ قد وردت على سبيل الحصر فلا يجوز القياس عليها (١) .

## ٢ - أحوال التلبس :

للتلبس وفقا لنص المادة ٣٠ حالات أربع مشاهدة الجريمة حال ارتكابها والثانية مشاهدة الجريمة عقب ارتكابها بيرة يسيرة والثالثة تتبع الجاني مع الصياح أثر وقوعها . والرابعة مشاهدة الجاني بعد وقوع الجريمة بوقت قريب حاملا أشياء أو به آثار يستدل منها على أنه فاعل أو شريك في الجريمة .

### أولا - مشاهدة الجريمة حال ارتكابها :

والمقصود بذلك أن تكون المشاهدة قد وقعت في لحظة ارتكاب الجريمة وقبل الانتهاء منها . ويكفى أن تتحقق المشاهدة في أية مرحلة من مراحل ارتكابها بما حتى ولو كانت المرحلة النهائية .

غير أن المشاهدة وإن كانت أغلب ما تكون عن طريق الرؤية البصرية فانها تنصرف أيضا الى أية حاسة أخرى من الحواس التي يدرك بها الشاهد وقوع الجريمة . ويستوي أن يكون ذلك بالبصر أم بالسمع أم بالشم . وقد حكم بأنه لا يلزم لكشف حالة التلبس أن تكون الرؤية بدناها هي وسيلة هذا الكشف . بل يكفي أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه (٢) .

وعليه فإذا أدرك ضابط البوليس رائحة المخدر تنبث من فم المتهم على أثر رؤيته إياه يتلع مادة لم يتبينها فان الواقعة تكون جريمة احراز

(١) قضى ٣ مارس ١٩٥٨ ، مجموعة الأحكام س ٩ ، رقم ٦١ .

(٢) قضى ٤ أبريل ١٩٦٠ ، مجموعة الأحكام س ١١ ، رقم ١٦٢ .

متلبسا بها ، ويكون للضبط أن يقبض على المتهم ويضيقه . كسأ أن  
سأع الأبرة النارية من الجهة التي شأهد فيها المتهم قأدأأ أجرى منها  
عقب ذلك مباشرة يعتبر من حالات التلبس بجرمة القتل .

فكفى اذن لأعتأأأ الجريمة متلبسا بها أن يكون هناك مظاهر  
أأأأية يدركها مأمور الضبط وتنبأ بذاتها عن وقوع الجريمة (١) .  
وعلى ذلك فأن أساك المتهم بالشيئة في يده وأنبأأ رائحة الحشيش  
منها يعتبر مظهرا من تلك المظاهر وتكون جريمة الأأراز متلبسا بها .

غير أنه يشترط أن يكون الأأراك من قبل مأمور الضبط بوقوع  
الجريمة يقينأ لا يحتمل الشك . فأذا كآن هناك شك من قبل مأمور  
الضبط في وقوع الجريمة فلا يمكن أن توافر حالة التلبس ، وتطبيقا لذلك  
قضى بأه إذا كآن المتهم قد أأرج ورقة من جيبه عند رؤيته لأرجال  
البوليس ووضعها بسرعة في فمه ولم يكن مأ حوته تلك الورقة ظأهرا  
حتى يستطيع رجال البوليس رؤيته فأن هذه الحالة لأعتبر حالة تلبس  
بأأراز المخدر (٢) .

ولذلك فأن أشهار الشخص بالأأجار في المخدرات ووجوده بين  
أشخاص يدخنون الجوزة ومشأهدته مطبأأأ يده على ورقة ومأاولته الهرب  
عند القبض عليه ، كل ذلك لا يكفي لتوافر حالة التلبس بأأراز المخدر  
أذا أن مأمور الضبط لم يشأهد المخدر بأية خاصة من حواسه .

ويكفى لتوافر حالة التلبس نحن بصددها أن تصرف المشأهدة  
بعنها الواسع سالف الذكر إلى الجريمة ذاتها لأن التلبس وصف ينصب  
على الجريمة . فأذا لم يشأهد مأمور الضبط المتهم وأما شأهد الجريمة  
فأن أدرك وقوعها بحاسة من حواسه توافرت حالة التلبس . وعلى ذلك  
فأنبأأ رائحة المخدر من فأفذة يجعل الجريمة متلبسا بها . ومشأهدة  
الحرط وهو مشتمل يجعل الجريمة متلبسا بها حتى ولو لم يشأهد مأمور  
الضبط القاطل . وكذلك مشأهدة النور الكهربائي وهو مضئ من منزل  
المتهم غير المتأقأ مع أأارة الكهربأأ ومشأهدة الأأصال الكهربائي بأسلاك

(١) قأرن تقض ١٤ أأأوبر ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام س ١٩ ، رقم  
١٦٢ .

(٢) تقض ١٥ أيسمبر ١٩٤٧ ، مجموعة القواعد القانونية ج ٦ .  
رقم ٥٢ .

الادارة المذكورة يجعل جريمة سرقة التيار الكهربائي متوافرة حالة التلبس بالنسبة لها .

ولا يلزم لتوافر هذه الحالة من حالات التلبس أن يؤدي التحقيق الى ثبوت الجريمة قبل ارتكابها (١) . ولا يلزم أن تكون الجريمة متوافرة الأركان ، بل يكفي توافر مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة وتقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكل الى محكمة الموضوع (٢) .

وتطبيقاً لذلك قضى بأنه لا يمنع من قيام حالة التلبس أن يتضح فيما بعد من تحليل المادة المضبوطة أنها ليست من المواد المحرمة حيازتها ، اذ يكفي أن تكون عقيدة لدى الشاهد بأن المادة التي شاهدها هي من المواد المحرمة ، فمتى استنتج ذلك وكان استنتاجه مؤيداً بأسباب معقولة من ظروف الضبط كانت الجريمة في حالة تلبس (٣) . كما قضى بأن مشاهدة المتهم ومعه السلاح الناري في يده وعدم تقديمه للأمور الضبط القضائي الذي شاهد الرخصة التي تجيز له حمل السلاح ، ذلك يعتبر تلبساً بجنحة حمل السلاح يسمح بالقبض على المتهم وتفتيشه ولو استطاع المتهم فيما بعد أن يقدم الرخصة (٤) .

(١) تقض ١٦ أكتوبر ١٩٦١ ، مجموعة الأحكام س ١٢ ، رقم ١٥٧ .

(٢) تقض ١٤ فبراير ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام س ١٨ ، رقم ٤٢ .

(٣) تقض ٢٠ مايو ١٩٤٠ ، مجموعة القواعد ج ٥ ، رقم ١١٢ ،

تقض ٥ يونيو ١٩٦٧ مجموعة الأحكام س ١٨ ، رقم ١٥٤ ، ٢٢ أكتوبر ١٩٦٧ ، س ١٨ ، رقم ٢٠٨ غير أن القول بأن حالة التلبس يكفي فيها قيام مظاهر خارجية تنبئ عن وقوع الجريمة حتى وإن لم يؤد التحقيق الى ثبوتها يجب فهمه على الأفعال أو الظواهر التي تقوم عليها حالة التلبس يجب أن تنبئ عن وجود سلوك أو توافر واقعة تندرج تحت نطاق التجريم ولو على سبيل الشروع . ولا يكفي لذلك الاعتقاد الخاطئ بدم مشروعية الأفعال حتى تتوافر حالة التلبس . والقول بغير ذلك يؤدي الى استفادة أمور للضبط القضائي من جهله قانون العقوبات في ترتيب للنتائج القانونية على إجراءات الباطل . انظر بحثنا عن المحرض الصوري ، مجلة القانون والاقتصاد ١٩٦٨ ، ص ٢٠٨ .

(٤) تقض ١٦ نوفمبر ١٩٦١ ، مجموعة الأحكام س ١١ ، رقم ١٥٧ ،

تقض ٢٢ يناير ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام س ١٨ ، رقم ١٥ .

(م ٢٢ - الإجراءات الجنائية ج ١)

٢ - ثانيا : مشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة :

والمقصود بذلك مشاهدة الآثار الناشئة عن الجريمة والتي تميز أنها قد ارتكبت منذ لحظات سابقة . ويضرب مثل لذلك بمشاهدة جثة القتل تنزف منها الدماء أو مشاهدة المجنى عليه متأثرا مازال بالاكرام الواقع عليه في السرعة بالاكرام . ولم يحدد المشرع الفاصل الزمني بين ارتكاب الجريمة ومشاهدتها بعد ذلك . ولذلك فإن تقدير هذا يكون لأمور الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع .

وتطبيقا لذلك قضى بأنه لا ينفي حالة التلبس بالجريمة كون رجل الضبط القضائي قد انتقل الى محل وقوعها بعد مقارنتها ما دام أنه بادرا بالانتقال عقب علمه مباشرة اذ يكفي أن يكون قد حضر الى محل الواقعة عقب ارتكاب الجريمة ببرهة يسيرة وشاهد أثرا من آثارها (١) .

فالتلبس بالجريمة المتمثل في مشاهدتها عقب ارتكابها ببرهة يسيرة يشترط فيه فقط ألا يكون قد انقضى وقت طويل يتجاوز المفهوم المادي للبرهة اليسيرة أي مفهوم المباشرة . وتقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التي انقضت من وقت وقوعها الى وقت اكتشافها للفصل فيما اذا كانت الجريمة متلبسا بها أو غير متلبس بها موكول الى محكمة الموضوع ولا تعيق عليها من محكمة النقض مادامت الاسباب التي استندت اليها لها أصول في الأوراق وتؤدي عقلا وقانونا الى النتيجة التي ترتبت عليها (٢) .

٤ - ثالثا : تتبع الجاني بالصياح من قبل المجنى عليه او العامة :

تكون الجريمة متلبسا بها أيضا اذا تبع المجنى عليه مرتكبها أو تبعت العامة من الصياح أثر وقوعها .

ويقصد بذلك أن تكون هناك ملاحظة من قبل المجنى عليه أو العامة للجاني أثر وقوع الجريمة وأن تكون الملاحظة عن طريق الصياح للإمساك بالجاني . فإذا شاهد مأمور الضبط القضائي تلك الملاحظة فإنه يجوز له مباشرة البطولات التي خولها له القانون في حالات التلبس .

---

(١) تقضى ١٥ ديسمبر ١٩٥٨ ، مجموعة الأحكام س ٩ ، رقم ٢٩٥ .

(٢) محكمة طيا ١٦ ديسمبر ١٩٦١ ، مجموعة القواعد ١ ، رقم ١٩ ، س ٨٨ .



وكل ما يشترطه المشرع أن تكون الملاحقة بالصباح أثر وقوع الجريمة . غير أنه لا يلزم توافر شروط خاصة بالوقت الذي ينقضي بين الجريمة وبين ضبط المتهم أثناء عملية الملاحقة . فحالة التلبس تظل قائمة ومستمرة مادام التبع بالصباح أثر وقوع الجريمة كان قائماً حتى ولو استمرت عملية الملاحقة بمضى الوقت . وعليه فتعتبر الجريمة متلبساً بها وفقاً لتلك الحالة حتى ولو كانت مرحلة التبع قد استمرت بضع ساعات .

وعلى ذلك فشروط توافر هذه الحالة من حالات التلبس تخلف في الآتي :

١ - أن يكون هناك تتبع للجاني من قبل المجنى عليه أو العامة .

٢ - أن يكون هذا التبع قد وقع أثر ارتكاب الجريمة . فلا توافر حالة التلبس إذا كان التبع قد حدث بعد وقوع الجريمة بمدة زمنية كما لو صادف المجنى عليه المتهم بعد ارتكاب الجريمة بساعات عديدة وحاول الإمساك به فهرب منه فتبعه بالصباح .

٣ - أن يكون لهذا التبع مظهر خارجي ممثل في الصباح .

وتخلف أي شرط من هذه الشروط يترتب عليه تخلف حالة التلبس التي نحن بصدددها .

٥ - رابعا : مشاهدة الجاني بعد وقوع الجريمة بوقت قريب حاملا اشياء أو به أثر يستدل منها على ارتكابه الجريمة أو مساهمته فيها :

يتوافر التلبس إذا ضبط الجاني بعد وقوع الجريمة بوقت قريب حاملا آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقا أو اشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها ، أو إذا وجدت به في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك .

ولقيام هذه الحالة من حالات التلبس يلزم توافر الشروط الآتية :

١ - أن يكون ضبط الجاني قد تم بعد وقوع الجريمة بوقت قريب . ولم يحدد المشرع نطاق هذا الوقت وإنما تركه لسلطة مأمور الضبط التقديرية الخاضعة لتقدير محكمة الموضوع . ولا يلزم أن يكون الضبط قد حدث أثر وقوع الجريمة حتى توافر صفة المقاربة اللازمة لتلك الحالة ، بل يكفي ألا يكون قد مضى على وقوع الجريمة مدة من الزمن تنتهي معها

صفة المقاربة وفقا للمفهوم المادى للأمور . وتطبيقا لذلك قضى بتوافر حالة التلبس حتى ولو كان الضبط قد حدث بعد مضي ثلاث ساعات من وقوع الجريمة وذلك بإرشاد من مساهم آخر فى الجريمة .

٢- أن توجد مع الجاني أشياء يستدل منها على أنه مرتكب الجريمة أو مساهم فيها أو أن يشاهد به آثار أو علامات تنيد ذلك . وقد أورد المشرع أمثلة للأشياء التى قد تضبط مع الجاني بالآلات والأسلحة أو الأمتعة أو الأوراق أو أى شئ آخر يستدل منه على أنه مرتكب الجريمة أو مساهم فى ارتكابها . ومثال ذلك أن يضبط الجاني حاملا للمروقات أو حاملا لسلاح نارى فى وقت قرب من سماع مأمور الضبط لصوت العيار النارى ، أو أن يشاهد بالمتهم خدوش أو آثار بقع دموية بملابسه .

غير أنه يلزم أن يكون ضبط هذه الأشياء أو مشاهدة تلك الآثار من شأنه أن ينبئ عن ارتكاب الجريمة من قبل المتهم قبل ضبطه بوقت قريب . فلا يكفى أن تضبط أو تشاهد تلك الآثار فى الشخص إذا كانت هذه الآثار لا يستدل منها على ارتكابه الجريمة قبل ذلك بوقت قريب .

ولا يلزم من ناحية أخرى أن يكون مأمور الضبط القضائى قد علم بوقوع الجريمة قبل ضبط الجاني . بل يكفى أن تشاهد به تلك الآثار وأن تكون كافية للدلالة على ارتكابه جريمة قبل ضبطه بوقت قريب . وعلى ذلك فإذا شاهد مأمور الضبط القضائى المتهم حاملا للمروقات فى وقت متأخر من الليل الأمر الذى استماد منه أن المتهم قد ارتكب جريمة قبل ضبطه بوقت قريب فإن حالة التلبس تكون قائمة .

كما أن انتقال مأمور الضبط الى محل وقوع الجريمة بعد وقوعها لا يبنى التلبس طالما أن انتقاله كان عقب علمه مباشرة بها على أثر ضبط المتهمين الذين أحضرهم رجال السلطة اليه يحيطون آثار الجريمة بادية وشاهد تلك الآثار بنفسه (١) .

وإذا تخلف أحد من هذين الشرطين السابقين فإن حالة التلبس التى نحن بصددناها تنحى .

---

(١) تنفى ١٧ أكتوبر ١٩٦٠ ، مجموعة الأحكام س ١١ رقم ١٢٠ ، تنفى ١٤ ١٩٦٠ ، مجموعة الأحكام س ١١ رقم ١٥٠ .

## المطلب الثاني في شروط صحة التلبس

٦ - أولا : مشاهدة التلبس بمعرفة مأمور الضبط  
القضائي . ٧ - ثانيا : أن يكون إثبات التلبس قد تم بطريق  
مشروع . ٨ - خلق حالة التلبس والتحايل عليها .

لا يكفي لكي يحدث التلبس الآثار المترتبة عليه أن تتوافر حالة من  
الحالات السابقة ، بل يلزم لكي يكون التلبس بالجريمة صحيحا توافر  
شرطين أساسيين الأول هو أن تكون مشاهدة الجريمة المتلبس بها قد  
تمت بمعرفة مأمور الضبط القضائي . والثاني هو أن يكون إثبات التلبس  
قد تم بطريق مشروع ، وإذا تخلف أحد هذين الشرطين لا ينتج التلبس  
الآثار الاجرائية التي خولها المشرع لمأمور الضبط القضائي .

٦ - أولا : مشاهدة التلبس بمعرفة مأمور الضبط القضائي :

إذا كان المشرع قد خول مأمور الضبط القضائي بعض سلطات  
التحقيق في حالة التلبس فمفاد ذلك هو أن يكون مأمور الضبط ذاته هو  
الذي ضبط الجريمة متلبسا بها ، فإذا لم يكن هو قد عاصر تلبسها في أية  
صورة من الصور المنصوص عليها فلن يكون هناك ما يرر تخويله تلك  
السلطات الخاصة .

ومن أجل ذلك يشترط لكي يكون التلبس صحيحا وبالتالي متبعا  
لآثاره أن تكون مشاهدة حالة التلبس قد تمت بمعرفة مأمور الضبط .  
فإذا كانت المشاهدة قد حدثت بمعرفة آخرين من رجال السلطة العامة  
فلا يمكن أن يحدث التلبس آثاره القانونية مادام الضبط لم  
يشاهد الجريمة متلبسا بها في إحدى صور التلبس . ومعنى ذلك أن تلقى  
بنا الجريمة التلبس بها عن طريق الرواية لا يكفي لكي يحدث التلبس  
آثاره بل يلزم أن يشاهده مأمور الضبط بشخصه (١) .

وتطبيقا لذلك قضى بأنه لا يكفي لتوافر حالة التلبس بجريمة احراز  
سلاح غير مرخص أن يكون مأمور الضبط القضائي قد تلقى بنا الجريمة

(١) تقض ٢٧ مايو ١٩٢٥ ، المجموعة الرسمية س ٢٧ ، رقم ٢٢٨  
ومشار إليه في مجموعة الرسفاوى ص ٢٧ .

التلبس بما عن طريق الرواية لا يكفي لكي يحدث التلبس آثاره بل يلزم أن يشاهده مأمور الضبط بشخصه (١) .

وتطبيقاً لذلك قضى بأنه لا يكفي لتوافر حالة التلبس بجريمة احراز سلاح غير مرخص أن يكون مأمور الضبط القضائي قد تلقى نبأ الجريمة عن طريق الرواية من رجل الشرطة بعد انقضاء المشاجرة التي قيل بأن المتهم كان يطلق الرصاص فيها من مدس كبير كان يحمله (٢) .

ومع ذلك ، فإن الاخطار الذي يتلقاه مأمور الضبط عن وقوع الجريمة يمكن أن يؤدي الى توافر حالة التلبس وذلك اذا ما انتقل الى مكان الحادث وشاهد الجريمة متلبساً بها اما لوجود آثار تدل على ارتكابها منذ برهة يسيرة أو لضبطه الجناة يحملون أسلحة أو أشياء تفيد مساهمتهم في ارتكابها أو لوجود آثار تدل على ذلك (٣) .

#### ٧- ثانياً : ان يكون اثبات التلبس قد تم بطريق مشروع :

لا يكفي أن يشاهد مأمور الضبط القضائي الجريمة في احدى حالات التلبس المنصوص عليها ، بل يلزم فوق ذلك أن تكون مشاهدته لها قد تمت بطريق مشروع . والغيرة في مشروعية أو عدم مشروعية وسيلة الكشف عن حالة التلبس هي أن يكون سلوك مأمور الضبط الذي عن طريقه شاهد حالة التلبس مطابقاً للقانون . فإذا كان مخالفاً للقانون وما يقضى به في هذا الشأن كان الاجراء باطلاً ولا يرتب أي أثر قانوني حتى وإن كانت الجريمة من حيث الوقائع تكون حالة من حالات التلبس ، ولذلك لا يسوغ لرجل الضبط اثبات قيام حالة التلبس من مشاهدة الجناة خلال نقب أبواب المساكن لما في ذلك من المساس بحريتها والنافاة للأداب (٤) . كما لا يسوغ اثبات قيام حالة التلبس باقتحام المسكن بغير إذن قانوني باعتبار أن هذا مخالف للقانون .

(١) نقض ٢٧ مايو ١٩٣٥ ، المجموعة الرسمية س ٣٧ ، رقم ٢٢٧ ومشار إليه في مجموعة الرصفاري ص ٣٧ .

(٢) نقض ٢٠ ديسمبر ١٩٦٣ ، مجموعة الأحكام س ١٤ ، رقم ١٨٤ .

(٣) انظر الدكتور عمر السعيد ، المرجع السابق ، ص ٢٦٢ .

(٤) نقض ١٨ يناير ١٩٦٠ ، مجموعة الأحكام س ٦٦ ، رقم ١٤ ، نقض ١٥ يونيو ١٩٤١ ، المجموعة الرسمية س ٤٢ ، رقم ٢٥٠ ومشار إليه في مجموعة الرصفاري ، ص ٣٠ . ومع ذلك فقد قضت المحكمة العليا بأن اتجاه رجل الأمن الى ورشة الطاحن لاصلاح مصابيح سيارته ومشاهدته

وتطبيقا لذلك حكم القضاء بأنه اذا شاهد مأمور الضبط باب ممكن التهمة الكائن في حي المونسات بعد الغاء الدعارة مفتوحا وأمامه جمهور من الناس فلما دخل المنزل شاهد في إحدى غرفه رجلا يواقع امرأة في حالة تلبس فلا يرر هذا القول الاستناد الى المادة ٤٧ إجراءات لأنه لم يكن من الممكن معرفة حالة التلبس بالجريمة (١) . فالتلبس الذي ينتج أثره القانوني مشروط بأن يكون اكتشافه عن سبيل قانوني مشروع . وعلى ذلك اذا صادف مأمور الضبط جريمة تلبس بها أثناء تفتيشه لمنزل المتهم في لأحوال المقررة قانونا كان له أن يضبطها ، كذلك أيضا اذا ظهرت حالة التلبس مصادفة أثناء استيقافه للمتهم أمتجت حالة التلبس جميع الآثار القانونية المترتبة عليها . وتطبيقا لذلك قضى بأنه اذا كانت حالة التلبس بجريمة قد كشفت عنها اجراء مشروع هو مطالبة المتهم بتقديم بطاقته الشخصية وظهور المخدر عالقا بها ، فانه ينبغي على هذا أن يقع القبض عليه وتفتيشه على آثار قيام هذه الحالة صحيحا (٢) . كما قضى بأنه متى تأكد لمأمور الضبط أن هناك دلائل كافية على الاتهام في جريمة سرقة فإن له أن يأمر بالقبض على المتهم كما أنه له أن يقوم بتفتيش منزله بحثا

نورا ينبعث منها وتعلمه من ثقب الباب لمعرفة ما اذا كان نالما من عدمه قبل طريقه على الباب فتدليا لا يلاحظه لا يصد تجسسا ، فاذا ترتب على ذلك اكتشاف تلبس بجريمة فإن ذلك يكون قد جاء من سبيل قانوني مشروع . محكمة طيا ١٧ ديسمبر ١٩٦٦ ، مجموعة المبادئ ج ١ ، رقم ٢٠ ص ٨٨ . وهذا الحكم في رأينا محل نظر لأن ما وقع من رجل الأمن هو التجسس بيمينه . أما الدافع على التجسس سوله كان حسنا أم سيئا فلا يؤثر على عدم مشروعية الفعل الذي وقع من حيث المساس بحرية المسكن وما في حكمها .

١١) المحكمة طيا ٧ ديسمبر ١٩٥٥ ، قضاء المحكمة العليا ج ١ ، رقم ٤٢ .

١٢) تقضى ٦ فبراير ١٩٦١ ، مجموعة الأحكام س ١٢٠ ، رقم ٢٦ ، تقضى ٦ مارس ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام س ١٨ ، رقم ٦٣ .

ومتى كان التفتيش الذي أسفر عن ضبط المخدر - عرضا - قد تم صحيحا في القانون ، فلا يتغير من صحته أن البلاغ عن الحادث كان عن التلبس بغيره . فلا يمكن مطروحة على المحكمة اذا لم يتم التعرف فيها . ١١ أكتوبر ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام س ١٩ ، رقم ١٦٥ .

عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارية جمع الاستدلالات أو حمل التحقيق بشأنها ، كما له أن يضبط الأشياء التي تظهر عرضا أثناء التفتيش والتي تعد حيازتها جريمة (١) .

الآن ذلك كله يجد حدودا له في الفرض من التفتيش .

ولذلك فقد قضى بأنه إذا كان اذن التفتيش قد صدر لمأمور الضبط القضائي للبحث عن أسلحة غير مرخصة فإنه لا يجوز له بعد العثور على خنجر في جيب صدرى المتهم أن يضع يده في قاع هذا الجيب مرتين ، فإذا ما ضبط قطعتي مخدر كان أجرأوه باطلا ليس له ما يسوغه لأن التفتيش قد استفد غرضه بضبط الخنجر وهو ليس من الأسلحة التي لها ذخائر حتى يمكن الاحتجاج بأن الضابط كان يبحث عنها في قاع جيب الصدرى (٢) .

فالمبرة اذن هي بمشروعية أو عدم مشروعية السلوك الذي اتاه مأمور الضبط والذي ترتب عليه ظهور إحدى حالات التلبس . ولذلك فإن تخلى المتهم عن حيازة الشيء الذي تعتبر حيازته جريمة بمجرد رؤية الضابط لا ينفي قيام حالة التلبس ما دام مأمور الضبط لم يباشر أى اكراه مادى أو أدبى بالتهم الى اظهار حالة التلبس . ولذلك حكم بأنه لا يقبل أو أدبى أدى بالتهم الى اظهار حالة التلبس . ولذلك حكم بأنه لا يقبل الدفع بأن تخلى المتهم عما معها انما كان لخشيته من رجال البوليس المسلحين عند مفاجأتهم لها ، ذلك أن حمل رجال البوليس للسلاح هو أمر تقتضيه طبيعة أعمالهم وأدلتهم لواجبات وظيفتهم ولا يمكن أن يؤول قانونا على أنه يتطوى على معنى الاكراه الذى يعطل الإرادة ويغسل الاختيار (٣) . كما قضى بأن مشاهدة الضابط لحالة التلبس ومنعه الحاضرين من مباحرة محل الواقعة أو الابتعاد عنه حتى يتم تحرير المحضر ، هذا الاجراء يعد مشروعا فإذا تخلى آخر على أثر ذلك عما يعرضه من مخدر بالقائه على الأرض للتخلص منه طواعية واختيارا تقوم به حالة التلبس (٤) .

(١) محكمة عليا ٤ يونيو ١٩٦٦ ، قضاء المحكمة العليا رقم ٨٥ .

(٢) تقض ١٩ يونيو ١٩٦١ مجموعة الأحكام ١٢ رقم ١٣٦ .

(٣) ٢٨ أبريل ١٩٥٨ ، مجموعة الأحكام س ٩ ، رقم ١١٥ ، تقض .

• يونيو ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام س ١٨ ، رقم ١٥٤ .

(٤) ١٤ نوفمبر ١٩٥٧ ، مجموعة الأحكام س ٠٨ ، رقم ٢٣١ .

## ٨ - خلق حالة التلبس والتحاييل عليها (١) :

قد يحدث أن يقوم مأمور الضبط بنفسه أو بواسطة أحد المرشدين إلى الاتيان بسلوك القصد منه الكشف عن حالة التلبس بالجريمة . ومثال ذلك أن يتقدم مأمور الضبط أو المرشد متكررا في صورة مشتر إلى شخص يعلم أنه يتجر في المواد المخدرة طالبا منه ابتياعه مادة مخدرة فيقدم له هذا المادة المخدرة ، فهل نكون هنا بصدد تلبس صحيح بالجريمة يترتب عليه جميع الآثار القانونية ؟ وبعبارة أخرى هل يعتبر هذا خلقا للتلبس أم مجرد تحاييل مشروع للكشف عن الجريمة المتلبس بها وهي الحيازة غير المشروعة ؟

لاشك أن حصر حالات التلبس لا يتعارض مع امكان تحاييل مأمور الضبط القضائي للكشف عن الجريمة المتلبس بها طالما أنه لم يلجأ في ذلك إلى أساليب غير مشروعة . فتحاييل رجل الضبط لإظهار حالة التلبس باستعمال الطرق المشروعة لا يؤثر على الاطلاق على قيام تلك الحالة وعلى صحة جميع الاجراءات التي تتبع ذلك ، فهنا لا يسكن الاحتجاج بحريات الأفراد التي لم تمس بسوء ازاء الاجراء أو الأسلوب المشروع الذي لجأ إليه رجل الضبط للكشف عن الجريمة وهي في حالة تلبس .

أما اذا كانت الوسائل التي احتال بها رجل الضبط لكشف حالة التلبس غير مشروعة فهنا نكون في مجال اختلاف حالة التلبس المنهي عنه . فاتمرق بين التحاييل والاختلاق في نظرنا ، هو في مشروعية أو عدم مشروعية الوسائل التي لجأ إليها مأمور الضبط للكشف عن الجريمة المتلبس بها .

ولكن متى يمكن أن تعتبر الأسباب التي لجأ إليها مأمور الضبط مشروعة ومتى تعتبرها غير مشروعة ؟

(١) انظر في الموضوع اكثر تفصيلا بحثا عن المعرض الصوري ( تداخل رجال السلطة والمرشدين في الجريمة ) بمجلة القانون والاقتصاد  
س ٢٥ ، ١٩٦٨ ، ص ٣٠٦ .

بطبيعة الحال ، حيث يكون الإجراء الفنى وقع يتعارض تعارضاً صريحاً مع ما يقضى به القانون فإنه يتم بعدم المشروعية . ومثال ذلك التلبس بأحراز مواد مخدرة الناتج عن إجراء قبض باطل أثناء مأمور الضبط على خلاف ما تقضى به القواعد القانونية . وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن مشاهدة الجريمة وهى فى حالة تلبس يجب أن تسبق التفتيش . فلا يجوز خلق حالة التلبس بإجراء تفتيش غير قانونى . وحكم الجريمة المستترة فى ذلك هو حكم باقى للجرائم ، فجريمة احراز المواد المخدرة ، هى جريمة مستترة ، لا تبيح التفتيش فى غير الأحوال المنصوص عليها قانوناً .

غير أن الأمر يدق فى الأحوال الأخرى التى لا يستنف فيها هذا التعارض صراحة . ونعتقد أن الفصيل فى ذلك هو مدى تأثير الأسلوب الذى لجأ إليه مأمور الضبط على الحرية الفردية للجاني أو على حرية إرادته . فإذا كان الإجراء فيه إهداراً لحرية الفرد فأننا نكون بصدد اختلاق لحالة التلبس كما لو اكتشف مأمور الضبط حالة التلبس عن طريق النظر من ثقب باب منزل المتهم ، كما يكون هناك اختلاق لحالة التلبس أيضاً لو لجأ مأمور الضبط إلى أسلوب ينطوى على إكراه أو ضغط على إرادة المتهم والذي كان من نتيجته توافر حالة التلبس ، كما لو أمر مأمور الضبط المتهم بإخراج المخدر من جيبه فامتثل لأمره .

ففى جميع تلك الأحوال نكون بصدد اختلاق لحالة التلبس . وما دنا بصدد اختلاق فمعنى ذلك عدم وجودها فعلاً قبل تدخل مأمور الضبط وبالتالي فلا يمكن أن يترتب عليها أى أثر قانونى .

ولعل هذا هو ما عنته محكمة النقض حين قضت بأن من مهمة البوليس الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها ، فكل إجراء يقوم به رجاله فى هذا السبيل يعد صحيحاً طالما أنه لم يتدخلوا فى خلق الجريمة بطريقة الغش والخداع أو التحريض على مقاربتها (١) .

---

(١) نقض ٢٧ ابريل ١٩٥٩ ، مجموعة الأحكام س ١٠ . ص ٨٧ ، وانظر حديثاً نقض ١٥ ابريل ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام س ١٩ : رقم ٨٣ حيث قضت المحكمة بأن تظاهر مأمور الضبط برغبته فى شراء مخدر من المتهم وتدعيم التهم المخدر له ، ليس فيه خلق للجريمة أو تحريض عليها .



ولكن ما المقصود بطريق النفس والخداع والتحريض ، هل يقصد بها تلك الطرق التي تؤثر في ارادة الجاني تأثيرا يميها ؟

ان القول بغير ذلك من شأنه أن يوسع من حالات بطلان القبض والتفتيش . اذ يترتب على الأخذ بمطلق القول أن التلبس باحراز المادة المخدرة نتيجة تخفى رجل الشرطة وتقدمه للجاني لا يتباعه المادة المخدرة واستجابة هذا الأخير لطلبه هذا التلبس يعتبر غير قانوني ويترتب عليه بطلان جميع الاجراءات لأن فعل رجل الشرطة يعتبر تحريضا على جريمة الاتجار .

ولذلك ذهب البعض الى أنه يتعين التفرقة بين الفرض الذي فيه يقوم رجل الشرطة بخلق فكرة الجريمة لدى الجاني بتحريضه عليها وبين تدخله في الجريمة التي قامت فكرتها وتواجدت في ذهن الجاني قبل هذا التدخل . ففي الحالة الأولى يكون هناك خلق للجريمة مع ما يترتب على ذلك من بطلان جميع الاجراءات . أما الحالة الثانية فيقع الاجراء صحيحا .

غير أن الرأي عندنا هو أن الفصيل في بطلان الاجراءات من عدمه ليس في التحريض الخالق لفكرة الجريمة ودون التحريض المشجع أو الدافع لفكرة وجدت لدى الجاني ، اذ كلا النوعين من التحريض هو سلوك غير مشروع ويكون الركن المادى في المساهمة التبعية ، وانما الفصيل كما سبق أن بينا هو في مشروعية أو عدم مشروعية سلوك رجل الشرطة .

يترتب على ذلك أن مجرد التحريض على بيع المخدرات من شخص يتجر فيها ، هذا التحريض هو سلوك غير مشروع يبطل ما يترتب عليه من اجراءات . فلو أدى الى ظهور حالة من حالات التلبس فلا يترتب عليها أى اثر قانوني باعتبار أن هذا التلبس يكون مختلفا .

### المطلب الثالث آثار التلبس

- ٩ - أولا : سلطات الاستدلال المترتبة على التلبس .
- ١٠ - ثانيا : سلطات التحقيق المترتبة على التلبس : القبض على المتهم : تفتيش شخص المتهم : تفتيش منزل المتهم : تفتيش من يتواجد بمنزل المتهم أثناء التفتيش . ١١ - ثالثا : ضبط المتهم من غير مأموري الضبط القضائي .
- ١٢ - طبيعة الضبط وآثاره .

إذا توافرت إحدى حالات التلبس الواردة على سبيل الحصر وتوافرت في الوقت ذاته شروط صحته ، فقد رتب المشرع على ذلك آثارا من حيث سلطات لا تثبت لمأمور الضبط في الظروف العادية .

وهذه الآثار المترتبة على توافر التلبس منها ما هو متعلق بسلطة مأمور الضبط القضائي في الاستدلال ومنها ما هو متعلق بسلطته في اجراء بعض اجراءات التحقيق .

- ٩ - أولا : سلطات الاستدلال المترتبة على التلبس :
- ١ - الانتقال الى مكان الواقعة والتحفظ عليه :

أوجب المشرع على مأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن ينتقل فورا الى محل الواقعة ويمان الآثار المادية للجريمة ويحافظ عليها ويثبت حالة الأماكن والأشخاص وكل ما يفيد في كشف الحقيقة ، ويسمع أقوال من كان حاضرا أو من يمكن الحصول منه على إفصاحات في شأن الواقعة ومرتكبها ، ويجب عليه أن يخطر النية العامة فورا بانتقاله . ويجب على النية العامة بمجرد اخطارها بجناية تلبس الانتقال فورا الى محل الحادث (٣٩٠ اجراءات) .

وجدير بالذكر أن الانتقال الى مكان الواقعة والتحفظ عليه هو واجب مفروض على مأمور الضبط حتى في الأحوال العادية ، الا أن المشرع نص عليه صراحة بصدد التلبس بجناية أو جنحة بنية التركيز على أهمية القيام بهذا الاجراء في حالات التلبس حتى لا تضيع الآثار المتعلقة بالجريمة .

ويلاحظ أن هذا الواجب قاصر على التلبس بجناية أو جنحة ، أما التلبس بالمخالفات فلا يلزم فيه الانتقال . كما يلاحظ أن الخطاب الموجّه

الى مأمور الضبط في المادة ٣١ اجراءات انما يتعلق بخالة قيامه ابتداء بضبط الجريمة المتلبس بها ، دون قيامه بالضبط والتفتيش تنفيذا لأمر النيابة (١) .

ولا يترتب على مخالفة هذا الواجب أى بطلان في الاجراءات ، وانما يستوجب فقط المؤاخذة التأديبية .

#### ٢ - التحفظ على الحاضرين والشهود بمكان الحادث :

خول المشرع مأمور الضبط في حالة التلبس بجناية أو جنحة سلطة منع الحاضرين بمكان الحادث من مباحته أو الابداع عنه حتى يتم تحرير المحضر ، كما خوله أن يستحضر في الحال من يمكن الحصول منه على ايضاحات في شأن الواقعة ( م ٣٣ اجراءات ) .

وهذه السلطة مقصورة فقط على الفترة اللازمة لتحرير المحضر (٢) ، فاذا ما تم تحرير المحضر لا يجوز لمأمور الضبط احتجاز الحاضرين اللهم الا باجراء القبض على المتهمين كما سنرى .

واذا خالف أحد من الحاضرين أمر مأمور الضبط القضائي أو امتنع أحد ممن دعاهم عن الحضور فعليه أن يثبت ذلك في المحضر . ويحكم على المخالف بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات ، ويكون الحكم بذلك من المحكمة الجزئية بناء على المحضر الذي يحرره مأمور الضبط القضائي ( م ٣٣ اجراءات ) .

#### ١٠ - لائيا : سلطات التحقيق الترتيبية على التلبس :

ان أهم آثار التلبس تتعلق بالسلطات التي خولها القانون لمأمور الضبط القضائي في القيام باجراءات من اجراءات التحقيق التي تباشرها النيابة العامة كقاعدة عامة دون غيرها . وقد خولها المشرع استثناء لمأمور

(١) قطن ٤ ديسمبر ١٩٦١ ، مجموعة الأحكام م ١٢ ، رقم ١٩٧ .

(٢) انظر قطن ٤ نوفمبر ١٩٥٧ ، مجموعة الأحكام م ٨ ، رقم ٢٢١ .

الضبط في حالة التلبس حتى لا تفصح آثار الجريمة وألا يمكن الجاني من إخفاء معالم الجريمة والأشياء التي تحيد في كشف الحقيقة .

وأجراءات التحقيق التي يمكن أن يباشرها مأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس هي :

#### ١ - القبض على المتهم :

يجوز لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر في أحوال التلبس بالجريمة إذا كان القانون يعاقب على الجريمة بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر ( م ٣٤ ) . والملة من استلزام أن تكون الجعنة معاقبا عليها بتلك العقوبة هو التنسيق بين إباحة القبض وبين جواز الحبس الاحتياطي الذي لا يكون كقاعدة عامة إلا في الجنایات أو الجعح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر .

وعلى ذلك فلا يجوز القبض في أحوال التلبس بجريمة هي جعنة يعاقب عليها بالفراغة فقط أو بالحبس مدة ثلاثة أشهر فأقل . ويستوى بعد ذلك أن يكون الحبس عقوبة وجوبية أو تخيرية مع الفراغة . كل ما يشترط هو أن يكون الحبس يزيد في حده الأقصى عن ثلاثة أشهر .

وبطبيعة الحال فإن التلبس في الجنایات يسمح القبض دائما تطبيقا للقاعدة العامة في القبض التي تجيزه حتى ولو لم تكن الجنایة متلبسا بها . ومن ناحية أخرى لا يجوز القبض بأية حال من الأحوال في المخالفات باعتبار أن المخالفة لا يمكن أن يزيد حدها الأقصى في الحبس عن المدة المستزمنة قانونا لا مكان القبض .

ولا يكفي توافر حالة التلبس بالجعنة المعاقب عليها بالحبس الذي تزيد مدته عن ثلاثة أشهر بل يلزم لصحة القبض أن توجد دلائل كافية على اتهام الشخص بوصفه فاعلا أو شريكا في الجريمة . وتقدير هذه الدلائل هو من سلطة مأمور للضبط تحت إشراف السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع .

ولا يلزم أن يكون المتهم المقبوض عليه قد ضبط متلبسا بارتكاب الجريمة وقت وقوعها . ذلك أن التلبس هو حالة عينية تنطبق بالجريمة ولا تتحقق بارتكابها ، فالإقرار المترتبة على التلبس تقوم متى كانت الجريمة

قد ضبطت متلبا بها بغض النظر عن ضبط مرتكبها ، ولذلك فإن لمأمور الضبط القضائي أن يقبض على الشخص الذي توافرت بالنسبة له دلائل كافية على اتهامه بالمساهمة في الجريمة التي قامت بالنسبة لها حالة من حالات التلبس (١) .

ويلاحظ أن توافر الدلائل الكافية يميز القبض حتى ولو لم تكن الجريمة متلبا بها وذلك إذا كانت من الجرائم التي نص عليها القانون في المادة ٣٥ والتي تبيح القبض حتى في غير أحوال التلبس كما هو الشأن في الجنايات عموما (٢) ، أو في جنح السرقة أو النصب أو التعدي الشديد أو مقاومة رجال السلطة العامة بالقوة والنفذ ، على أن يكون ذلك بعد استصدار أمر بذلك من النيابة العامة .

نخلص من ذلك إلى أن القبض في حالة التلبس بالجريمة مشروط بشرطين : الأول هو أن تكون الجريمة معاقبا عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر . والثاني هو أن توجد دلائل كافية على الاتهام .

وإذا لم يكن المتهم حاضرا في حالة التلبس جاز لمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمرا بضبطه واحضاره ويذكر ذلك في المحضر . وينفذ أمر الضبط والاختار بواسطة أحد المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة .

---

١ : (١) فإذا كانت واقعة الحال أن المتهم حينما شاهد الضابط ظهرت عليه علامات الارتباك واثناء سؤاله عن أسئلة اقلت المتهم من يده حقيبتيه وحاول الهرب فالتقط الضابط الحقيبة وفتحها ووجد بداخلها ثلاث لفافات من ورق السلوفان في كل منها مادة الأفيون ولغافة أخرى من ورق الجرائد بداخلها رطلتان من الحشيش وعندئذ كلف أحد معاونيه من رجال الضبط بالقبض على المتهم فلاحق به وضبطه فان الدليل على ثبوت الواقعة ضده مستندا من واقعة ضبط المخدر على تلك الصورة ولم يكن وليد قبض أو تفتيش وقع عليه . تقض ٢٢ أكتوبر ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام س ١٨ ، رقم ٢٠٨ . كما قضى بأن التلبس صفة متعلقة بالجريمة ذاتها بصرف النظر عن التهمين فيها ، مما يتيح لرجل الضبط الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يجري تفتيشه ومسكنه بغير إذن من النيابة العامة . تقض ١٤/١/١٩٦٥ - س ١٦ ، رقم ١ ، ص ٢ . تقض ١٩٦٤/١/١٥ - رقم ١٢٠ ، ص ٦٥٦ .

(٢) ولا يشترط في الجنائية أن يكون متلبا بها إذ يكفي توافر أدلة كافية على الاتهام بها حتى يجوز لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم . انظر تقض ٢٨ فبراير ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام س ١٨ ، رقم ٥٨ .

غير أن هناك قيودا على مجوز القبض في حالة التلبس بالجريمة متعلقا بحالة التي تكون فيها الجريمة مما يتوقف رفع الدعوى عنها على شكوى من الضحية عليه فمثلا لا يجوز القبض على المتهم الا اذا صرح بالشكوى من يملك تقديمها . وفي هذه الحالة يجوز أن تقدم الشكوى لمن يكون حاضرا من رجال السلطة العامة (م ٣٩ إجراءات) . ويلاحظ أن هذا القيد يتعلق فقط بجرائم الشكوى والطلب (١) ، أما جرائم الاذن فيجوز القبض فيها واتخاذ إجراءات التحقيق أي كانت قبل الحصول على اذن .

#### ٢ - تفتيش شخص المتهم :

إذا كان التلبس يميز لأمور الضبط القضائي القبض على المتهم ، فانه يميز له تفتيشه تطبيقا لقاعدة عامة منصوص عليها قانونا في المادة ٤٦ إجراءات والتي تقضي بأنه في الأحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لأمور الضبط القضائي أن تفتشه .

وغنى عن البيان أن صدور الأمر بالضبط والاحضار هو في حقيقة أمر بالقبض ولذلك فانه يميز أيضا تفتيش شخص المتهم قبل ايداعه سجن نقطة البوليس تمهيدا لتقديمه الى سلطة التحقيق . الا أن تفتيشه يجب أن يتم بمعرفة مأمور الضبط القضائي اللهم الا اذا كان تفتيشا وقائيا لمنع المقبوض عليه من الهرب . ويمرئى على تفتيش شخص المتهم القواعد التي سبق بيانها بخصوص سلطات مأمور الضبط القضائي في القبض وتفتيش المتهم .

#### ٢ - تفتيش منزل المتهم :

كانت المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن لأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن يفتش منزل المتهم ويضبط فيه الأشياء والأوراق التي تعيد في كشف الحقيقة اذا اتضح له من أمارات قوية أنها موجودة فيه .

---

(١) اما في احوال التلبس فلا يجوز اتخاذ أي إجراءات الاستدلال أو التحقيق في جرائم الطلب قبل التقدم به ولذلك يقع باطلا والتفتيش الذي يقع بناء على اذن من النيابة قبل صدور الطلب كما يقع باطلا القبض والتفتيش الواقع في غير حالة من حالات التلبس قبل الطلب . وهذا الطللان من النظام العام . انظر قضاء ١٥ أبريل ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام من ١٩ ، رقم ٨٧ .

غير أنه بتاريخ ٢ يونية ١٩٨٤ أصدرت المحكمة الدستورية حكمها بعدم دستورية المادة ٤٧ اجراءات استنادا الى تعارضها مع نص المادة ٤٤ من الدستور والتي تنص على أن للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها أو تفتيشها الا بأمر قضائي مسبب وفقا لأحكام القانون ولم تستثن المادة ٤٤ حالة التلبس من ضرورة صدور أمر قضائي مسبب كما استثنت المادة ٤١ من الدستور من هذه الضمانة حالة التلبس بالنسبة للقبض على المتهم وتفتيشه .

وعلى ذلك فإن التلبس ، بعد حكم المحكمة الدستورية ، لا يجيز لمأمور الضبط القضائي تفتيش المنزل حتى ولو كانت الجريمة التلبس بها قد ضبطت داخل المنزل بناء على دخول قانوني من مأمور الضبط القضائي بناء على ضرورة من الضرورات التي أجاز فيها المشرع الدخول الى المنازل ، كحالة الاستغاثة أو الحرق أو غيره ، أو الدخول بقصد تعقب متهم مطلوب القبض عليه . فقد رأينا أن الدخول القانوني يعطى لمأمور الضبط القضائي سلطة ضبط أى جريمة متلبس بها صادفها عرضا . ومع ذلك فله في هذه الحالة القبض على مرتكبها وتفتيشه دون تفتيش المنزل .

ويلاحظ أن المادة ٤٤ من الدستور قد أدرجت ضمن الحظر الدخول الى المنزل الى جانب حظر التفتيش الا بأمر قضائي مسبب . وترى أن المقصود بالدخول المحظور من قبل رجل الضبط القضائي يتصرف الى الدخول المتماثل مع التفتيش في كونه اجراء من اجراءات التحقيق وجمع الأدلة ومثال ذلك الدخول لاجراء معاينة أو لرفع البصمات أو رفع آثار الجريمة تقييد في كشف الحقيقة . أما الدخول الذي تقتضيه الضرورة كالمساعدة والحرق وتعقب الفارين من العدالة فلا يندرج تحت الحظر .

وعلى ذلك فلا يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتش منزل المتهم في أحوال التلبس وانما له أن يطلب من النيابة العامة المختصة الاذن بتفتيش مسكن المتهم بالشروط الآتية :

١ - أن تكون الجريمة التلبس بها هي جناية أو جنحة . فلا يجوز التفتيش في المخالفات . وبالنسبة للمجتمع فلا يلزم توافر أى شرط يتعلق بنوعها ، فجميع الجنح سواء ، كما لا يلزم أن تكون العقوبة المقررة ( م ٤ : - الاجراءات الجنائية ج ١ )

لها هي الحبس الذي تزيد مدته عن حق معين . فلا تلازم بين شروط القبض وشروط التفتيش وذلك لاختلاف العلة . ففي القبض حجر على حرية المتهم بينما تكمن العلة في كشف الأشياء التي تفيد التحقيق ولا يتضمن حجرا على حرية المتهم بالدرجة التي تتوافر في القبض . اذ أن حرمة المسكن تأتي في المرتبة بعد الحرية الفردية .

٢ - أن تتوافر امارات قوية على وجود أشياء أو أوراق بمنزل المتهم تفيد في الكشف عن الحقيقة . وتقدير تلك الدلائل والارات خاضع لسلطة النيابة العامة تحت رقابة محكمة الموضوع . فإذا لم يكن هناك ما يبرر اجراء التفتيش وقع الاذن باطلا وترب عليه بطلان كل ما أسفر عنه التفتيش من دليل .

٣ - يلزم أن يكون قرار النيابة بالاذن بالتفتيش مسببا . ويكفي في هذا الصدد أن يصدر الاذن على محضر التحريات بما يفيد تبني مصدر الاذن للأسباب الواردة بالمحضر . أما اذا كان الاذن قد صدر منفصلا في محضر مستقل فيلزم التسيب . ويكفي في التسيب الإشارة الى ما جاء بمحضر التحريات المتقدم من رجل الضبط القضائي طالب الاذن .

وغنى عن البيان أن تفتيش مأمور الضبط القضائي للمنازل بناء على اذن النيابة تسرى عليه الأحكام المتعلقة بالتفتيش بمعرفة سلطة التحقيق . فلا يلزم حضور المتهم أو من ينفيه وانما يكفي دعوته لحضور التفتيش كلما أمكن ذلك . وقد كانت المادة ٥١ من قانون الاجراءات تضع شرطا شكليا للتفتيش بمعرفة مأمور الضبط القضائي في غير أحوال الاذن وهو ضرورة حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينفيه كلما أمكن ذلك ، والا وجب أن يكون بحضور شاهدين يكونان بقدر الامكان من أقارب المتهم البالغين أو من القاطنين معه بالمنزل أو من الجيران ، ويثبت ذلك في محضره . غير أنه بعد الحكم بعدم دستورية المادة ٤٧ والتي كانت تجيز لرجل الضبط القضائي التفتيش في أحوال التلبس بغير اذن من النيابة العامة ، فإن المادة ٥١ وما جاءت به من شروط تصبح غير ذي موضوع .

شروط صحة اجراء التفتيش :

يلزم لكي يكون تفتيش مأمور الضبط القضائي للمنازل المأذون بتفتيشها ما يأتي :



١ - أن يقع التفتيش وضبط الأشياء بمعرفة مأمور الضبط القضائي المأذون له بذلك . فلا يجوز أن يتم ذلك بمعرفة مساعدى الضبطية القضائية إلا إذا كان ضبط الأشياء قد تم تحت بصر وإشراف مأمور الضبط القضائي . ذلك أن التفتيش هنا يكون من إجراءات التحقيق المخولة استثناء لمأمور الضبط القضائي .

٢ - أن يكون التفتيش قد تم بقصد البحث عن الأشياء المتعلقة بالجريمة الجارية التحقيق بشأنها . ولذلك فإن مأمور الضبط في إجراءات التفتيش عليه أن يقيّد بالهدف منه . ولذلك لا يجوز أن يتم التفتيش في أماكن مستحيل بطبيعتها أن تحتوى على أشياء تقيّد في الكشف عن أدلة الجريمة الجارية التفتيش بشأنها . ومعنى ذلك أن يحظر على مأمور الضبط القضائي أن يعبرى التفتيش بحثاً عن أدلة جريمة أخرى خلاف التي صدر الأذن بصددها .

غير أن ذلك لا يمنع مأمور الضبط القضائي من ضبط أى جريمة تظهر له عرضاً أثناء التفتيش . فإذا ظهر له عرضاً وجود أشياء تعدّ حيازتها جريمة أو تقيّد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى جاز ضبطها بالتطبيق للمادة ٥٥ من قانون الإجراءات .

وتطبيقاً لذلك قضى بأن لمأمور الضبط القضائي المأذون له بتفتيش منزل المتهم البحث عن أسلحة وذخائر أن يعبرى التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود هذه الأسلحة والذخائر به ، فإن كشف عرضاً أثناء هذا التفتيش عن جريمة أخرى غير المأذون له بالتفتيش من أجلها فإنه يكون حيال جريمة متلبس بها ، ويكون واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش ( تقضى ١٥/١٠/١٩٦٢ - س ١٣ - رقم ١٥٥ - تقضى ١٦/٠١/١٩٦٧ س ١٨ ، رقم ١٩٥ ) .

كما قضى أيضاً بأنه إذا كان الضابط الذى فتش منزل المتهم قد دخله وقتشه بوجه قانونى بناء على رضا حر صريح منها مع علمها بظروف التفتيش والفرض منه وهو البحث عن المبلغ الذى اتهمها الطاعن بسرقة ، فإن هذا الأذن يبيح له تفتيش مسكنها في كل مكان يرى احتمال وجود المبلغ المسروق أو بعضه فيه وبأى طريقة يراها موصلة لذلك ، ومتى كان قد تبين أثناء التفتيش وجود عليه السجائر وقدر أنه قد يوجد بها جزء من المبلغ المسروق ، وظهر عرضاً أنها تحتوى على قطع من الحشيش

تفوح منها رائحته فانه بذلك يكون حيا ل جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش بوصف كونه مأمورا للضبط القضائية يباشر عملا من حقه اجرائه قانونا ( تقض ٢٧/٥/١٩٦٣ - س ١٤ رقم ٩٠ ) .

ولامور الضبط القضائي أن يجري التفتيش بالشكل الذي يراه محققا للغاية منه . ولذلك فلا غضاضة من دخول الى المنزل بطريقة التسلل أو عن طريق نافذة بدلا من الباب اذا خشي أن يفوت الغرض من التفتيش في حالة الدخول على مشهد ومراى من الناس .

#### تفتيش الأشخاص أثناء تفتيش منزل المتهم .

أجازت المادة ٤٩ من قانون الاجراءات لأمور الضبط القضائي المأذون له تفتيش منزل المتهم ، اذا قامت قرائن قوية ضد المتهم أو شخص موجود بالمنزل موضوع التفتيش على أنه يخفى معه شيئا يفيد في كشف الحقيقة ، أن يفتشه .

وعلى ذلك فتفتيش الأشخاص بمناسبة تفتيش المنازل لا بد له من توافر الشروط التالية :

١ - أن يكون هناك حالة من الحالات التي تبيح تفتيش المنزل لأمور الضبط القضائي . كما يلزم أن يكون التفتيش بحضور المتهم . فاذا لم يكن المتهم حاضرا فلا يجوز تفتيش الأشخاص المتواجدين بالمنزل الا بأذن قضائي مسبب .

فلا يكفي وجود مأمور الضبط بالمنزل بسبب قانوني . بل يلزم أن يكون الدخول هو بقصد تفتيش المنزل وفي الأحوال التي تجيز ذلك . واذا كان الدخول الى المنزل هو للقبض على المتهم في الأحوال التي يجوز فيها ذلك فلا يملك مأمور الضبط الا تفتيش شخص المتهم فقط بناء على القاعدة العامة السابق الحديث عنها وهي جواز تفتيش شخص المتهم في الحالات التي يجوز فيها القبض (١) . ولا يكون له في هذه الحالة تفتيش مسكنه أو تفتيش أى شخص موجود فيه اذا وجدت قرائن قوية على اخفائه شيئا يفيد في كشف الحقيقة ، اللهم الا اذا قام في حق هذا الشخص حالة من الحالات التي تجيز القبض بطبيعة الحال .

(١) قانون أيضا تقض ٣٠ اكتوبر ١٩٦٧ ، مجموعة س ١٨ ، رقم ٢١٤ .

٢ - أن توجد قرائن قوية على أن المتهم أو الشخص الذي يتواجد معه يخفي معه أشياء تخفي في كشف الحقيقة<sup>(١)</sup> . والمقصود بذلك أن تكون القرائن القوية متعلقة بذات الجريمة التي يجري مأمور الضبط والتفتيش بشأنها لا أن تكون قرائن قوية على جريمة أخرى . كل ذلك ما لم يكن قد توافر أيضا في حق هذا الشخص حالة من الحالات التي تبيح القبض عليه وبالتالي جواز تفتيشه . فإذا كانت الجريمة متلبسا بها في منزل المتهم وقامت قرائن قوية على اتهام أحد الموجودين معه على أنه شريك أو مساهم فيها جاز لمأمور الضبط القضائي أن يقبض عليه ويفتشه .  
غير اذن من النيابة استنادا الى حالة التلبس . وتطبيقا لذلك قضى بأن ضبط مخدر بمنزل من شأنه أن يجعل الجريمة في حالة التلبس تخول مأمور الضبط القضائية أن يفتش غير اذن من النيابة العامة كل من يرى أنه ساهم في هذه الجريمة سواء كان فاعلا أصليا أو شريكا ( نقض )  
١٣/٣/١٩٥٢ س ٣ - رقم ٣١٧ )

وبتوافر هذين الشرطين يحق لمأمور الضبط القضائي أن يفتش شخص المتهم أو أى شخص آخر وجد معه بالمنزل أثناء التفتيش . وإباحة القانون هنا لمأمور الضبط تفتيش المتهم ومن يوجد معه هو استثناء ومن ثم يجب عدم التوسع فيه لأن حرية الشخص منفصلة عن حرمة مسكنه . وليس معنى إباحة تفتيش مسكنه إباحة تفتيش الشخص والاعتداء على حرته . ومن ثم يلزم أن يكون هذا الحق في أضيق الحدود ولا يتوسع فيه .

والحقيقة هي أن المادة ٤٩ تثير مشكلة خاصة بمدى دستوريتها ذلك أن المادة ٤١ من الدستور قد حظرت تفتيش الأشخاص إلا بأمر قضائي مسبب وفقا للقانون ، واستثنت فقط حالة التلبس . وما تجيزه المادة ٤٩ من تفتيش للأشخاص إنما يفترض عدم توافر حالة التلبس

(١) قارن عكس هذا قضاء لمحكمة النقض اخلت فيه بالرأى القائل بأن تفتيش الشخص في الأحوال التي يجوز فيها القبض هو إجراء بوليسي وقائي وليس إجراء من إجراءات الاستدلال السابقة على التحقيق ، حيث قضت بأن لمأمور الضبط أن يتحقق من خلو المتهم الموجود داخل المنزل المأذون بتفتيشه من الأسلحة التي قد تعطله وهو في سبيل أداء واجبه ، فإذا تحقق رجال القوة من خلو المتهم من الأسلحة بعد أن صار في قبضتهم فإن التفتيش الذي يقع عليهم بعد ذلك يكون باطلا وما يترتب عليهم من اعتراف صدر في أعقابهم لرجال الضبط . نقض ١٩ يونيو ١٩٥٧ ، مجموعة الأحكام س ٨ ، رقم ١٨٤ . وقد رأينا كيف أن هذا الرأى لا يستقيم وصراحة النص . فضلا عن أنه مخالف لما استقر عليه قضاء النقض والفقه .

بالنسبة للشخص والا لما كان لها من مبرر ، كما أنها تقتض أيضا عدم صدور أمر بتفتيش الشخص والا كان النص لغوا . وعليه تعتبر متعارضة رفض الدستور .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن المادة ٤٩ تجيز تفتيش المتواجدين مع المتهم أثناء تفتيش المنزل . ومعنى ذلك أن التفتيش ينصب على غير المتهم . والقاعدة هي أن تفتيش شخص غير المتهم لا تملكه النيابة العامة الا بعد استئذان القاضى الجزئى ، عدا الجرائم الداخلة فى اختصاص محاكم أمن الدولة . ومعنى ذلك هو أنه حتى اذا صدر أمر النيابة بتفتيش من يتواجد مع المتهم أثناء تفتيش مسكنه فان هذا الأمر يكون باطلا ما لم تستأذن النيابة العامة القاضى الجزئى سلفا ، اللهم الا اذا كانت الجريمة من الجرائم الداخلة فى اختصاص محاكم أمن الدولة .

#### ٢٠ - ضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة :

قد يسفر التفتيش الذى يجريه مأمور الضبط عن آثار أو أشياء تفيد فى كشف الجريمة أو تكون قد استعملت فى ارتكابها أو تملكت بها . وهنا يجب على مأمور الضبط القضائى ضبط هذه الأشياء . ويجوز لمأمورى الضبط القضائى أن يضمنوا الأختام على الأماكن التى بها آثار أو أشياء تفيد فى كشف الحقيقة ولهم أن يقيموا حراسا عليها ( م ٥٣ ) . ويجب عليهم اخطار النيابة العامة بذلك فى الحال ، وعلى النيابة العامة اذا رأت عدم ضرورة ذلك الاجراء أن تأمر بإزالة الأختام . واذا رأت النيابة العامة ابقاء الأختام فانه يجوز لحاظر المقار أن يتظلم أمام القاضى الجزئى بمرضىة يقدمها الى النيابة العامة والتى عليها فى هذه الحالة رفع التظلم الى القاضى فورا ( م ٥٣ ) .

وللمأمورى الضبط القضائى أن يضبطوا الأوراق والأسلحة والآلات وكل ما يحتل أن يكون قد استعمل فى ارتكاب الجريمة ، أو نتج عن ارتكابها ، أو ما وقعت عليه الجريمة ، وعموما كل ما يفيد فى كشف

الحقيقة . ولكن اذا كانت الأوراق مختومة أو مغلقة بأية طريقة أخرى فلا يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتش ذلك أن قض مثل هذه الأوراق لا يكون إلا بمعرفة سلطة التحقيق (١) . وتعرض هذه الأشياء على المتهم ويطلب منه ابداء ملاحظاته عليها ويصل بذلك محضر يوقع من المتهم أو يذكر فيه امتناعه عن التوقيع . ولا يترتب على عدم تحرير المحضر أى بطلان إذ أن الغرض من تحرير المحضر بإجراءات التفتيش هو اثبات ما عبي أن يديه المتهم من ملاحظات على الأشياء المضبوطة .

ويلاحظ أن ضبط هذه الأشياء هو جوازى لمأمور الضبط ويكفى أن يثبت ما تم من إجراءات بمحضر التفتيش .

وإذا رأى مأمور الضبط القضائي ضرورة ضبط هذه الأشياء فيجب عليه تحريرها وذلك بوضع الأشياء والأوراق التي تضبط في حرز مفق وتربط كلها أمكن ذلك ، ويختم عليها ويكتب على شريط داخل الختم تاريخ المحضر المحرر بضبط تلك الأشياء ، ويشار الى الموضوع الذي حصل الضبط من أجله (٥٦م) .

غير أن مخالفة واجب التحرير لا يترتب عليها بطلان وكل ما هنالك أنه قد يقلل من قيمة الدليل المستمد من المضبوطات . ولذلك قضى بأنه إذا كان المدس المضبوط في الحادث لم يحرز الا بعد بضعة أيام من وقوع الحادث خلافا لما تنص عليه المادة ٥٦ إجراءات واستبانت المحكمة فيما أوردته من أدلة سائفة الى أنه هو المدس الذي ارتكب به الحادث وضبط فور حصوله وأطرح جانباً الخطأ المادى في رقم السلاح الوارد بتقرير الخير فان اطمئنان المحكمة لما أخذت به سائق ومبعد للشك ومانع لكل بطلان لتعلقه بتقدير أدلة الدعوى في حدود سلطتها الموضوعية (٢) .

(١) ولكن اذا كان ظاهراً أن التغليف لا يحتوى على أوراق انما كان يحوى جسماً صلباً جاز فسخ الغلاف لفحص محتوياته . تقضى ١٩٥٨/٦/٢٤ ، مجموعة أحكام التقضى س ٩ ، رقم ١٨٠ ومشار اليه في مجموعة المصفاوى ص ٤٦ .

(٢) محكمة عليا ٢٧ يناير ١٩٥٥ ، قضاء المحكمة العليا ، ج ١ ،

فاجراءات التحريز اذن انما هي وضعت لتنظيم سير العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ، ولم يرتب القانون على مخالفتها أى بطلان ، وترك الأمر فى ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل المستمد من الضبط .

وغنى عن البيان أن تحريز المضبوطات يجب أن يقوم به مأمور الضبط سواء أكان تفتيشه بناء على ما خوله له القانون أو كان بناء على إلتداب من النيابة العامة .

ولا يجوز فسخ الأختام الموضوعة على الأماكن التى بها آثار أو أشياء قيد فى كشف الحقيقة وكذلك الأحرار المتعلقة بالمضبوطات الا بحضور المتهم أو وكيله ومن ضبطت عنده هذه الأشياء أو بعد دعوتهم لذلك .

وافشاء المعلومات المتعلقة بالمضبوطات الى شخص غير ذى صفة وكذلك الاتفاع بهذه المعلومات بأية طريقة كانت يعاقب عليه بالعقوبات المقررة بالمادة ٣١٠ عقوبات والخاصة بافشاء الأسرار . ويستوى أن يكون الافشاء قد وقع من مأمور الضبط أو من غيره اذ يكفى أن تكون المعلومات قد وصلت الى علمه بسبب علاقته القانونية بالتفتيش .

ومع ذلك فقد ذهب بعض قضاء النقض الى الخلط بين الضبط بمعرفة الأفراد ورجال السلطة العامة وبين القبض ورتب على حق ضبط المتهم نفس الآثار المترتبة على القبض من حيث جواز اجراء التفتيش . فقد قضى بأنه يجوز لمن يقبض على الجاني متلبسا بالجريمة ولو كان فردا من آحاد الناس أن يفتشه تفتيشا صحيحا لأن التفتيش من توابع القبض ولأن ترك المقبوض عليه بدون تفتيش قد يؤدى الى انعدام الفائدة من القبض عليه (١) .

غير ان هذا القضاء لاقى معارضة شديدة من جانب المقم نظرا لاختلاف الطبيعة القانونية لكل من الاجراءين ، فضلا عن أن حق ضبط المتهم من قبل الأفراد وعموما من قبل من ليست لهم صفة الضبطية القضائية هو استثناء لا يجوز التوسع فيه ويجب حصره فقط على مجرد التخطف على المتهم وجسم الجريمة حتى لاتفضيع أدلتها . ليس أدل على صدق ما اتينا اليه من أن المشرع ذاته لم يستخدم تعبير قبض وهو التعبير الذى

---

(١) نقض ١٤ يونيو ١٩٤٨ ، مجموعة القواعد ج ٧ ، رقم ٦٢٨ .

استخدمه بالنسبة لأمور الضبط القضائي وانما اكتفى بتعبير « التسليم والاحضار » . على حين أنه حينما أراد ترتيب آثار قانونية متعلقة بالتفتيش بالنسبة لأمور الضبط القضائي استخدم تعبیر « قبض » .

ينتج عن ذلك أنه لا يجوز للفرد العادي أو رجل السلطة العامة من غير مأموري الضبط القضائي أن يقتض المتهم المتلبس بالجريمة وعليه تسليمه لأقرب مأمور ضبط هو وجسم الجريمة والألات المستعملة فيها بشرط أن يكون هذا الجسم قد كشفت عنه حالة التلبس التي شاهدها لا أن يكون قد سعى الى خلق الحالة المذكورة (١) . وإذا تم التفتيش بمعرفة أحد من هؤلاء وقع بإطلا غير منتج لآثاره القانونية . ومع ذلك يجوز اجراء التفتيش الوقائي لتجريد المتهم من الأشياء التي يمكن أن تساعد على الهرب أو التعمد على من قاموا بضبطه .

### المبحث الثالث

#### اختصاصات مأمور الضبط القضائي

##### عند الاستدباب للتحقيق

- ١ - ندب مأمور الضبط القضائي للتحقيق .
- ٢ - شروط صحة الندب . ٣ - الآثار القانونية للندب .
- أولا : الطبيعة القانونية لقرار الندب والآثار المترتبة على ذلك . ٤ - ثانيا : سلطة مأمور الضبط في تنفيذ قرار الندب والقيود التي ترد عليها .

##### ١ - ندب مأموري الضبط القضائي للتحقيق .

القاعدة العامة هي أن جميع اجراءات التحقيق تباشرها سلطات التحقيق سواء أكانت النيابة العامة أم قاضي التحقيق .

ومع ذلك فقد أباح المشرع لسلطات التحقيق أن تدب أحد مأموري الضبط القضائي للقيام ببعض اجراءات التحقيق .

فقد نصت المادة ٧٠ من قانون الاجراءات على أن لقاضي التحقيق أن يندب أحد مأموري الضبط القضائي للقيام بعمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق عدا الاستجواب ويكون للمندوب في حدود ندبه كل السلطة التي لقاضي التحقيق . وإذا دعت الحال لاتخاذ اجراء من الاجراءات خارج

---

(١) تنقض ١٩ فبراير ١٩٥٩ ، مجموعة الأحكام س ١٠ ، رقم ٥٠ .

دائرة اختصاص قاضي التحقيق فله أن يكلف بذلك أحد مأموري الضبط القضائي بهذه الجهة .

كما نصت المادة ٢٠٠ إجراءات على أن لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من اختصاصه .

ولكن لكي يحدث النذب آثاره القانونية لابد من توافر شروط معينة لصحته . وعلى ذلك فسوف تناول في البنود التالية الشروط الخاصة لصحة النذب للتحقيق ثم الآثار المترتبة عليه .

## ٢ - شروط صحة النذب للتحقيق :

١ - أن يكون قرار النذب صادرا من شخص يختص قانونا بمباشرة الاجراء المتنب له مأمور الضبط القضائي . فاذا تأن صادرا من شخص ليس له الحق في اجرائه كان باطلا وترتب عليه بطلان جميع الاجراءات المترتبة عليه (١) .

وعليه اذا أصدر وكيل النيابة قرارا بنذب مأمور الضبط القضائي للقيام باجراء من اجراءات التحقيق في جريمة ليست داخلية في اختصاص وكيل النيابة المكاني كان القرار باطلا (٢) . كما يقع باطلا أيضا قرار النذب الصادر من وكيل النيابة للقيام باجراء لا يملكه وانما يختص به القاضي الجزئي . ومثال ذلك قرار النذب بتفتيش منزل غير المتهم . فهذا الاجراء لا يملكه وكيل النيابة الا بعد استئذان القاضي الجزئي وبالتالي فهو لا يملك نذب غيره له طالما أنه خارج عن حدود الاختصاص الوظيفي . ومن ناحية أخرى لا يجوز للقاضي الجزئي أن ينذب أحد مأموري الضبط القضائي للقيام بتفتيش منزل غير المتهم أن بممارسة الرقابة على المكالمات

---

(١) نقض ٥ فبراير ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ٢٣ ، نقض ١٩ اكتوبر ١٩٥٩ ، مجموعة الاحكام س ١٠ ، رقم ١٧٥ ، ٢٠ مايو ١٩٦٠ ، مجموعة الاحكام س ١١ ، رقم ٩٧ .

(٢) غير أنه لا يشترط أن ينص في قرار النذب على تحديد نطاق تنفيذ. بدائرة الاختصاص المكاني لمصدره . نقض ٥ فبراير ١٩٦٨ سابق الإشارة اليه . كما ان صفة مصدر الاذن ليست من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الاذن بالتفتيش ، ما دام الذي أعطى الاذن كان مختصا باصداره ، والعبرة في ذلك انما تكون بالواقع وأن ترمى ظهوره الى وقت المحاكمة . انظر نقض ٢٠ ديسمبر ١٩٦٠ ، مجموعة الاحكام س ١١ ، رقم ١٨٢ .



التليفونية . ذلك أن القاضي الجرمي لا يملك مباشرة هذا الاجراء وانما يملك فقط أن يأذن للنيابة العامة بإجرائه ولها بعد ذلك أن تتدب أحد مأموري الضبط القضائي لذلك . وإذا كان التحقيق يباشر بمعرفة قاضي التحقيق فله أن يندب أحد مأموري الضبط للقيام بذلك لأن المشرع خوله سلطة ضبط الرسائل والمكالمات التليفونية .

أما إذا كان من أصدر النذب مختصا بمباشرة الاجراء كان القرار صحيحا . والاختصاص كما يتحدد بمكان وقوع الجريمة يتحدد أيضا بمحل اقامة المتهم أو مكان ضبطه ، وبناء على ذلك يكون أمر الاتداب للتفتيش صحيحا إذا صدر من وكيل النيابة التي يقيم المتهم في دائرتها وأن كانت الجريمة قد وقعت في دائرة أخرى (١) .

٢ - يجب أن يكون النذب قد صدر لشخص يتمتع بصفة الضبطية القضائية (٢) . فلا يصح نذب مساعدى الضبطية القضائية . ذلك أن النذب يجب أن يكون لشخص أعطاه القانون مكنة اجراء التحقيق . والقانون لم يعول تلك السلطة الا لأعضاء الضبطية القضائية دون مساعديهم . ولذلك فإن اتداب نائب عريف لاستيفاء بعض فقط التحقيق لا يعتبر اتدابا لأحد مأموري الضبط لأن نائب العريف ليس منهم (٣) .

على أن هذا لا يمنع من أن يستعين مأمور الضبط الصادر اليه أمر النذب بمساعديه في تنفيذ ما دام ذلك تحت بصره وإشرافه وعلى رأى منه (٤) .

---

(١) تقضى ١٢ مايو ١٩٥٤ ، مجموعة الاحكام من ٥ ، رقم ٢١٠ ، تقضى ٥ فبراير ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام من ١٩ ، رقم ٢٣ .

(٢) ولا يلزم أن يكون الاذن قد صدر لمن قام بالتحريات . ولذلك قضى بأن القانون لم يقيد سلطة التحقيق في وجوب اصدار الاذن لمن قام بالتحريك بل ترك الامر في ذلك لطلق تقديرها . تقضى ٥ فبراير ١٩٦٨ سابق الاشارة اليه ، وقابض تقضى ١١ يونيو ١٩٦٢ ، مجموعة الاحكام من ١٣ ، رقم ١٢٤ .

(٣) تقضى ٦ فبراير ١٩٥١ ، مجموعة الاحكام من ٢ ، رقم ٢٢٠ .

(٤) تقضى ٥ مارس ١٩٦٢ ، مجموعة الاحكام من ١٤ ، رقم ٣٤ . كما قضت أيضا بأن لرئيس مكتب المخدرات الحق في أن يستعين في اجراء التفتيش بمن يرى مساعده من معاونيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط ماداموا يعملون تحت إشرافه . تقضى ٥ فبراير ١٩٦٨ سابق الاشارة اليه ، تقضى ٣٠ ديسمبر ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام من ١٩ ، رقم ٢٢٤ .

ويلزم في قرار الندب تحديد مأمور الضبط المأذون له بتنفيذه (١) .  
ولا يلزم لذلك أن يكون التحديد بالاسم بل يكفي التحديد بالاختصاص  
الوظيفي . فيكون القرار صحيحا لو صدر باسم معاون مباحث القسم  
دون تحديد اسمه . وفي هذه الحالة يمكن أن يباشر الاجراء أى مأمور  
ضبط تثبت له تلك الصفة بحكم اختصاصه الوظيفي . على أنه اذا حدد  
قرار الندب مأمور الضبط باسمه فلا يجوز أن يباشره غيره . كما لا يجوز  
له أن يتدب هو الآخر أحدا آخر من مأموري الضبط القضائي الا اذا كان  
قرار الندب قد خوله ذلك صراحة (٢) . وفي هذه الحالة لا يلزم أن يكون  
نذبه لزميله كتابة (٣) .

واذا حدد قرار الندب أكثر من مأمور ضبط لتنفيذ الاجراء جاز أن  
يقوم به واحد منهم دون استلزام اشتراك الآخرين معه . فيكون صحيحا  
التفتيش الذي يقع تنفيذا لأذن النيابة اذا قام به واحد من المندوبين له ،  
مادام قيام من أذن لهم به معا ليس شرطا لازما لصحته . غير أننا نرى  
أن ذلك الحكم لا يكون الا حيث يحدد قرار الندب أكثر من مأمور ضبط  
بطريق التمييز . أما اذا حددده بطريق الجمع فيجب أن يباشر الاجراء  
بمعرفة الاختصاص الوظيفي وانما أيضا تدخل فيه بعض العناصر الشخصية  
الراجعة الى تقدير من أصدر قرار الندب .

---

(١) ومع ذلك فقدم تعيين اسم المأذون له باجراء التفتيش لا يوجب  
الأذن ، واذا كان اذن التفتيش لم يعين مأمورا يعينه لاجرائه فإنه لا يقدم  
في صحته أن ينقله أى مأمور ضبط قضائي يكون مختصا ( انظر تقضى  
١١ يونيه ١٩٢٦ ، مجموعة الأحكام س ١ ، رقم ١٣٤ ) .

(٢) وقد قضت محكمة النقض بأنه اذا كان الأمر قد صدر من النيابة  
العامة لأحد مأموري الضبط أو لمن يعاونه أو بنقله ، فإن انتقال أى من  
هؤلاء لتنفيذه يعمل ما اجراه بمفرده صحيحا لوقوعه في حدود الأمر الصادر  
من النيابة والذي خول لكل منهم سلطة اجرائية ، ما دام أن من أذن له  
بالتفتيش لم يقصد أن يقوم بتنفيذه واحد معين بالذات بحيث يكون مقصورا  
عليه لا يتصدها بالاجازة الى غيره . تقضى ٣٠ ديسمبر ١٩٦٨ ، مجموعة  
الأحكام س ١٩ ، رقم ٢٢٤ ، وانظر تقضى ٥ مارس ١٩٦٣ ، مجموعة  
الأحكام س ١٤ ، رقم ٢٤ حيث قضى بأنه لا يجوز لغير من عين من مأموري  
الضبط القضائي في اذن التفتيش أن ينقله ولو كان ذلك بطريقة الندب من  
المأمور المعين مادام الأذن لا يملكه هذا الندب .

(٣) اذ يكفي الندب الشفوي . انظر تقضى ٣٠ ديسمبر ١٩٦٨ ،  
سابق الإشارة اليه ، تقضى ١٧ يونيو ١٩٦٣ ، مجموعة الأحكام س ١٤ ،  
رقم ١٩٦ .

وعلى ذلك إذا صدر قرار التنب لرئيس وحدة مكافحة النقد ومن يطوئه من مأموري الضبط القضائي ، فترى أنه لا يجوز للأصيل أن يتنب غيره من مأموري الضبط دون اشتراكه معهم (١) م . ومن ناحية أخرى فإن صدور قرار التنب لمأمور الضبط أو من يندبه يبيح له فضلا عن تنب غيره اشراك غيره معه أو تنفيذه بمفرده (٢) .

٣ - يجب أن يكون موضوع التنب هو القيام بإجراء معين أو أكثر من إجراءات التحقيق المتعلقة بجريمة قد وقعت فعلا . ويشترط ألا يكون هذا الإجراء هو استجواب المتهم أو الحبس الاحتياطي . وذلك أن الاستجواب قد أحاطه المشرع بضمانات معينة ويجب إجراؤه بمعرفة سلطات التحقيق ذاتها ، وقد نص المشرع صراحة على ذلك بالنسبة لقاضي التحقيق في المادة ٧٠ حين قضت أن لقاضي التحقيق أن يتنب أحد مأموري الضبط القضائي للقيام بعمل معين من أعمال التحقيق عدا الاستجواب . وهذا الحكم ينصرف أيضا إلى النيابة العامة لأنها تباشر التحقيق طبقا للأحكام المقررة لقاضي التحقيق (٣) (م ٣٠٠) أما الحبس الاحتياطي فهو لا يجوز التنب فيه لأنه يصدر أثر الاستجواب وليس فيه عنصر من عناصر الاستجبال التي تبرر التنب . كما لا يجوز تنب مأمور الضبط للتصرف في التحقيق أو في الأشياء المضبوطة لأن مثل هذه الإجراءات يملكها فقط من خوله القانون سلطة الفصل في الخصومة وهي النيابة العامة أو قاضي التحقيق ، فضلا عن أنها ليست من إجراءات التحقيق .

كذلك لا يجوز أن ينصب التنب على التحقيق قضية برمتها لأن في هذا نوعا من التخلي عن سلطة التحقيق وهو مالا تملكه النيابة العامة أو قاضي التحقيق . ويلزم أن يكون التنب متعلقا بجريمة قد وقعت فعلا وليس

---

(١) في المعنى العكسي نقض ٢٣ أكتوبر ١٩٦٧ ، س ١٨ ، رقم ١٠ ، حيث قضت بأن المعنى المقصود من الجمع بين المآذون باسمه في إذن التفتيش وبين من يندبه هذا الأخير من رجال الضبط القضائي لا يفيد بمؤدى صيغته لزوم حصول التفتيش منهما مجتمعين إذ يجوز أن يتولاه أولهما أو من يندبه من مأموري الضبط طالما أن عبارة الإذن لا تحتم على المآذون بالتفتيش قيامه بشخصه بإجرائه أو ضم من يرى ندبه إليه في هذا الإجراء .

(٢) نقض ١٥ نوفمبر ١٩٦٠ ، مجموعة الأحكام س ١١ ، رقم ١٥٢ .

بجريمة مستقلة (١) والا وقع اجراء التنب بأطلا . وفضلا عن ذلك ينبغي أن يكون الاجراء موضوع التنب يمكن مباشرته بمعنى ألا يكون القانون قد حظر على سلطة التحقيق اتخاذ اجراء من اجراءات الدعوى لتوافر أحد القيود التي تمنع ذلك (٢) .

٤ - يلزم أن يكون التنب قد صدر صريحا . فالاعتداب الضمني أو المستفاد من تصرف وكيل النيابة لا يعتبر اعتدابا للتحقيق . وعلى ذلك فاحالة أوراق الى البوليس للاستعلام عن شفاء المجنى عليه لا يعتبر ندبا (٣) وكذلك احالتها لاجراء معانة المكان الحادث أو لسؤال أحد الشهود لا يعتبر ندبا . وانما يباشر مأمور الضبط القضائي هذا الاجراء بوصفه من اجراءات الاستدلال مع ما يترتب على ذلك من نتائج .. ومثال ذلك أنه لا يلزم أن يقوم مأمور الضبط بتحليف الشاهد البين أو الاستعانة بكاتب تحقيق . ينسأ لو كان الأمر متعلقا باعتداب صريح بالتحقيق لالتزم مأمور الضبط جميع الاجراءات المنصوص عليها بالنسبة للتحقيق .

٥ - يشترط في التنب أن يكون قد صدر كتابة وقبل القيام بالاجراء موضوع التنب . فالاعتداب الشفهي للتحقيق يقع بأطلا ولا يصححه صدور

---

(١) وبناء على ذلك قضت محكمة النقض بأنه اذا كان مفاد ما ائنه الحكم من واقعة الدعوى انه لم يكن هناك جريمة قد وقعت من الطاعن فعلا حين اصدرت النيابة العامة اذنها بالتفتيش بل صدر الاذن استنادا الى تحريات رئيس مكتب المخدرات التي اقتصر فيها على القول بأن الطاعن سافر الى القاهرة لجلب كمية من المخدرات ، فان الحكم اذ قضى برفض الدفع وادانة الطاعن يكون مصيبا بما يستوجب نقضه ٧ فبراير ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام س ١٨ ، رقم ٣٥ .

(٢) وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأنه اذا كانت الدعوى الجنائية مما يتوقف رفعها على طلب من وزير الخزانة ومن ينبيه في ذلك ، وكان الثابت بملفونات الحكم المعلوم فيه أن تفتيش منزل المتهم المأذون به من النيابة العامة والذي اسفر عن ضبط التبيغ محل الجريمة ، قد صدر الأمر به ونفذ قبل صدور الطلب من مدير الجمرك ، فان هذه الاجراءات تكون قد وقعت باطلا ، ويمتد هذا البطان الى كل ما اسفر عنه ، ولا محل للقول بأن الجريمة كان متلبسا بها لعدم قيام حالة من حالات التلبس المنصوص عليها لأن ضبط التبيغ كان وليد التفتيش الباطل المأذون به . نقض ١٥ ابريل ١٩٦٨ مجموعة الأحكام س ١٦ ، رقم ٨٧ .

(٣) نقض ١٦ اكتوبر ١٩٥٩ ، مجموعة الأحكام س ١٠ ، رقم ١٧٥ .  
الا ان كتابة أمر التنب على ذات اسيرة الحادث فيه الدلالة الكافية على انصرافه الى تحقيق الحادث . نقض ٣ مايو ١٩٦٠ مجموعة الأحكام س ١١ ، رقم ٩٧ .

قرار التدب بعد ذلك . كما أن الاتداب التليفوني لا يحدث أثره حتى ولو كان ثابتا بدتتر الاشارات التليفونية . اذ يجب أن يكون ثابتا كتابة وموقعا عليه ممن أصدره (١) . على أن ذلك لا يمنع من صحة قرار التدب الصادر كتابة والموقع عليه ممن يملكه الا أنه بلغ تليفونيا الى مأمور الضبط القضائي . اذ لا يلزم أن يكون القرار قد تواجد مع مأمور الضبط ساعة تنفيذ الاجراء بموضوع التدب (٢) وعلى ذلك فإن فقدان قرار التدب لا يمنع المحكمة من الاستناد الى الدليل المستمد من الاجراء الذي قام به مأمور الضبط القضائي طالما أن المحكمة قد أوردت الأدلة على سبق صدور هذا القرار (٣) .

والكتابة هي شرط لصحة قرار تدب النيابة . أما اذا كان مأمور الضبط قد اتدب غيره للقيام بالاجراء وذلك بناء على ما خوله له قرار التدب فانه لا يلزم أن يصدر اتدابه لغيره من مأموري الضبط كتابة لأن من يقوم بتنفيذ الاجراء انما يقوم به في هذه الحالة تنفيذا لأمر النيابة العامة باجرائه .

فاذا لم يتوافر شرط الكتابة كان القرار باطلا ولا يفتى عنه اقرار واذا كان التدب متعلقا بتفتيش المنازل فيجب أن يكون أمر التفتيش مسببا (م ٩١ مدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢) .

---

(١) تقض ٢ يونيو ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ١٢٤ ، ١٣ نوفمبر ١٩٦٧ ، س ١٨ ، رقم ٢٢٩ .

تقض ١٠ أكتوبر ١٩٦١ ، مجموعة الاحكام س ١٢ ، رقم ١٥٢ ، تقض ٢١ أكتوبر ١٩٦٠ ، مجموعة الاحكام س ١١ ، ١٣٩ .

(٢) تقض ٢٥ ديسمبر ١٩٦١ ، مجموعة الاحكام س ١٢ ، رقم ٢١٠ . كما ان عدم ارفاق اذن التفتيش بطلب الدعوى لا يفيد حتما عدم وجوده او سبق صدوره الامر الذي يتمين منه على المحكمة ان تحققه قبل الفصل في الدعوى . تقض ١٠ أكتوبر ١٩٦١ ، مجموعة الاحكام س ١٢ ، رقم ١٥٢ .

(٣) تقض ٧ اكتوبر ١٩٦١ ، مجموعة الاحكام س ١٢ ، رقم ١٤٩ .

وكيل النيابة بالجلسة أمام المحكمة أنه اذن لأمور الضبط شفوياً (١) .  
ولا يشترط علم مأمور الضبط بصدر الاذن طالما كان قائماً قبل مباشرة  
الاجراء لأن مشروعية الاجراء مناطها موضوعي وليس شخصياً (٢) .  
وإذا كان التنب متعلقاً بتفتيش المنازل فيجب أن يكون أمر التفتيش  
مسياً ( م ٩١ معدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٣ ) .

٦ - يجب أن يكون أمر التنب قد صدر لأمور ضبط قضائي مختصاً  
مكانيًا ونوعياً . والاختصاص المكاني يتحدد اما بمكان وقوع الجريمة أو  
مكان ضبط المتهم أو محل اقامته . كذلك يجب أن يكون مأمور الضبط  
مختصاً نوعياً . فلا يجوز انتداب مأمور ضبط قضائي بمكتب مكافحة  
تهريب النقد للقيام بتفتيش مسكن المتهم بحثاً عن مخدرات أو سلاح .  
٧ - يجب أن يكون القرار الصادر بالتنب قد اشتمل على البيانات  
اللازمة لتحديد كثرية صدور (٣) ، وأسماء المتهمين الذين يباشر

(١) تقض ٢٢ نوفمبر ١٩٣٧ ، مجموعة القواعد ج ٤ ، رقم ١١٢ .  
وانظر تقض ١٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، مجموعة الاحكام س ١٨ ، رقم ٢٢٩ حيث  
قررت أن التفتيش لا يكفي فيه الترخيص الشفوي بل يجب أن يكون له  
أصل مكتوب موقع عليه ممن أصدره اقراراً بما حصل منه والا فإنه لا يعتبر  
موجوداً وبضحي سارياً مما يفصح عن شخص مصدره . ذلك أن ورقة  
الاذن هي ورقة رسمية أن تحمل بذاتها دليل صحتها ومقومات وجودها  
بأن يكون موقعاً عليها . ولا يجوز تكملة هذا البيان الجوهري بدليل غير  
مستمد من ورقة الاذن أو بأي طريق من طرق الإثبات ومن ثم فإنه لا ينشئ  
من التوقيع على اذن التفتيش أن تكون ورقة الاذن محررة بخط الاذن أو  
معتونة باسمه أو يشهد أو يقر بصورها منه دون التوقيع عليها ما دام أن  
الأمر لا يتعلق بواقعة صدور الاذن باسم مصدره بل بالشكل الذي أقر فيه  
وبالتوقيع عليه بخط مصدره .

(٢) في ذات المعنى الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص  
٢٢٢ . عكس هذا تقض ٣ ديسمبر ١٩٣٤ ، مجموعة ج ٣ ، رقم ٢٩٢ .  
(٣) وتاريخ إصدار الاذن له قيمته باعتبار أن الاذن هو اجراء من  
اجراءات التحقيق فضلاً عن كونه مشروطاً بصدره قبل الاجراء التدوبي له  
مأمور الضبط . اما سامة إصدار الاذن فليست من البيانات الجوهرية  
الا حيث يحدد الاذن أجلاً معيناً لينفذ خلاله . انظر تقض ٢٠ ديسمبر

الاجراء بصدهم اذا ان الاجراء بطيئة يباشر بالنسبة لأشخاص محددين (١) : بمعنى أنه يلزم تحديد الاجراء تحديدا نائيا للجمالة من حيث نوعه ومن حيث الغرض منه والأشخاص الذين يباشر بصدهم وغير ذلك من البيانات اللازمة لهذا التحديد . والتفصيل في تحديد هذه البيانات هي طبيعة الاجراء المتدب له مأمور الضبط . غير أن صفة مصدر الاذن ليست من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الاذن بالتفتيش ما دامت المحكمة قد أوضحت أنه من أعطى الاذن كان مختصا بإصداره ، والعبرة في ذلك تكون بالواقع وان تراخي في ظهوره الى وقت المحاكمة .

### ٢ - الآثار القانونية للتدب للتحقيق

أن الآثار القانونية لقرار التدب للتحقيق منها ما يتعلق بالطبيعة القانونية لقرار التدب ومنها ما يتعلق بالسلطة المخولة لمأمور الضبط المتدب .

#### أولا - الطبيعة القانونية لقرار التدب والآثار المترتبة على ذلك :

قرار التدب الصادر من سلطة التحقيق هو في حد ذاته اجراء من اجراءات التحقيق بغض النظر عن تنفيذ القرار من عدمه (٢) . ويرتب على ذلك أنه يتبع جميع الآثار القانونية التي نص عليها القانون بالنسبة لاجراءات التحقيق . فمن شأنه أن يقطع مدة تقادم الدعوى حتى ولو لم

١٩٦٢ ، مجموعة الأحكام س ١١ ، رقم ١٨٢ . فإذا كان الاذن لم يحدد لتنفيذه أجل معين وقع صحيحا ويكون التفتيش بمقتضاه صحيحا ما دامت الظروف التي اقتضته لم تتغير . والخطأ المادي في التاريخ لا يترتب عليه بطلان الاذن ما دامت المحكمة قد اطمأنت الى أن التفتيش قد وقع بعد صدور الاذن . تقض ٢٥ مارس ، مجموعة القواعد ج ١ ، ص ٢٩٧ ، رقم ٥٠ .

(١) غير أن اغفال ذكر اسم التهم ليس معناه عدم تحديده طالما يتوافر هذا التحديد بتعيين مسكنه وبالتالي لا يثير على ذلك البطلان ما دام الثابت أن الشخص الذي تم تفتيشه وتفتيش مسكنه هو بذاته المقصود بامر التفتيش . انظر تقض ١٣ فبراير ١٩٦١ ، س ١٢ ، رقم ٢٤ . (٢) تقض ١٧ يونيو ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام س ١٩ ، رقم ١٤١ .

تقض ١٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، س ١ رقم ٢٢٩ .

٢٥ - الإجراءات الجنائية ج ٤

ينفذ من قبل مأمور الضبط . كما تثبت به صفة المتهم اذا كان هو أول إجراء بأمر النيابة العامة أو سلطة التحقيق .

كما أن القرار الصادر من النيابة العامة بعد ذلك بعدم السير في الدعوى الجنائية يجب أن يكون بأن لا وجه لاقامة الدعوى وليس بحفظ الأوراق مع ما يترتب على ذلك من لزوم توافر شروط معينة للرجوع فيه (١) .

٤ - ثانيا : سلطة مأمور الضبط في تنفيذ قرار التنب والقيود التي ترد عليها :

متى صدر قرار التنب صحيحا كان لمأمور الضبط المنتدب كل السلطة المخولة لمن أصدر القرار وذلك في حدود الاجراء المنتدب للقيام به . ويترتب على ذلك :

( أ ) وجوب تقيد مأمور الضبط المنتدب بالاجراءات التي وردت في قرار التنب . فلا يجوز له أن يتجاوز هذه الاجراءات بقيامه بأعمال أخرى لم ترد صراحة في قرار التنب والا وقعت باطلا . فاذا كان القرار صادرا لتفتيش المتهم فقط فلا يجوز أن يمتد ذلك الى منزله والعكس صحيح (٢) . واذا كان صادرا لسؤال شاهد معين فلا يجوز أن يمتد الى شهود آخرين لم يرد ذكرهم بقرار التنب .

(١) اما اذا كان قرار التنب قد وقع مخالفا للشروط المطلوبة فانونا فانه يقع باطلا كاجراء من اجراءات التحقيق انما لا يمنع ان يحمل مقومات اجراءات الاستدلال التي تملكها النيابة العامة . ولذلك اذا انصب التنب على اجراء محظور التنب فيه كالاستجواب فلا تكون بصدد استجواب قانوني اذا ما قام الضابط بسؤال المتهم وانما تكون بصدد اجراء من اجراءات الاستدلال ومن ثم يكون القرار بعدم السير في الدعوى هو قرار حفظ وليس قرارا بأن لا وجه لاقامة الدعوى . انظر ايضا نقض ٢٢ ديسمبر ١٩٥٩ . مجموعة الاحكام س ١٠ ، رقم ٢١ .

(٢) ولذلك قضى بأن صدور أمر من النيابة العامة بتفتيش متهم معين ومسكنه لا يبيح لرجل الضبط القضائي المندوب لاجرائه تفتيش متهم آخر بغيره في مسكن مستقل عنه الا طبقا للمادتين ٣٠ و ٣٤ من قانون الاجراءات ( المقابلين للمادتين ٢٠ ، ٤٢ / ليبي ) نقض ١٤ أكتوبر ١٩٦٨ ، س ١٩ ، رقم ١٦٣ .



ومع ذلك ينبغي ملاحظة أن لمأمور الضبط القضائي أن يباشر الأعمال المخولة له بمقتضى القانون ولو لم يرد ذكرها بقرار النذب . فإذا كان القانون قد خول تفتيش شخص المتهم عند القبض عليه ، فإن إجراء التفتيش يقع صحيحا حتى ولو كان قرار النذب هو للقبض فقط على المتهم ولو لم يرد فيه صراحة تفتيشه . إذ أن القانون خول مأمور الضبط تفتيش المتهم في جميع الأحوال التي يجوز فيها القبض قانونا . ومع ذلك إذا كان قرار النذب لتفتيش المتهم لا يحل بحسب الأصل القبض عليهم إلا أنه لا يمنع من القبض عليه لامكان تنفيذ القرار بطرق القوة إذا ما قاوم المتهم (١) ، كما أنه يجوز القبض عليه إذا ما أسفر التفتيش عن جريمة متلبس بها ويكون لمأمور الضبط في هذه الحالة تفتيش مسكنه حتى ولو لم ينص على ذلك في قرار النذب لأن ما يقوم به مأمور الضبط في هذه الحالة هو بمقتضى ما خوله له القانون وليس بمقتضى ما خوله له قرار النذب . كما أن اذن النيابة الصادر بتفتيش مسكن المتهم لا يمنع مأمور الضبط من تفتيش من تواجدوا فيه أثناء التفتيش وقامت قرائن قوية على أنهم يخفون شيئا يفيد في كشف الحقيقة . كما أن دخوله مسكن المتهم لتفتيشه بناء على اذن النيابة العامة لا يحول دون ضبط غيره من المتواجدين معه إذا قامت دلائل قوية على حيازتهم لأشياء تعد حيازتها جريمة . إذ أن جميع هذه الاجراءات من اجراءات التحقيق خولها له القانون وبالتالي يمكنه مباشرتها بمناسبة تنفيذ قرار النيابة العامة باتتدابه للتحقيق .

وقد أورد الشرع على هذه القاعدة القاضية بوجوب تقييد مأمور الضبط بالاجراء المنتدب له استثناء خاصا راعى فيه عدم ضياع معالم الجريمة أو أدلتها . فقد نصت المادة ٧١ اجراءات في فقرتها الأخيرة على أنه « للمندوب أن يجرى أى عمل آخر من أعمال التحقيق . أو أن يستجوب المتهم في الأحوال التي يخشى فيها فوات الوقت متى كان متصلا بالعمل المندوب له ولازما في كشف الحقيقة » .

---

(١) وبناء عليه قضى بأن تفتيش المتهم يقتضى الحد من حرته بالقدر اللازم ولو لم يتضمن اذن التفتيش ذلك . نقض ١٩ يونيو ١٩٦٧ ، مجموعة الاحكام س ١٨ ، ورقم ١٦٨ .

وعلى ذلك ففي حالات الاستعجال يصح للمندوب أن يتجاوز حدود الاجراء الوارد بقرار النذب ويأشر اجراء آخر من اجراءات التحقيق (١) ، على أن ذلك مشروط بثلاثة شروط : . من أن يكون الاجراء الخارج عن قرار النذب متصلا باجراء المنتدب للقيام به . ومثال استجواب المتهم بناء على ما أسفر عنه التفتيش اذا خشي وفاته ، أو سؤال شاهد اثبات أثناء انتدابه لاجراء معاينة لمكان الحادث يخشى وفاته . فاذا لم يكن متصلا بموضوع الاجراء المنتدب له كان قيامه به مغالفا لقرار النذب يجعله اجراء من اجراءات الاستدلال وليس من اجراءات التحقيق . ومثال ذلك أن يقوم الضابط باجراء معاينة على حين أن القرار الصادر بنذبه هو للقبض على المتهم وتفتيش شخصه . الثاني أن يكون الاجراء الذي قام به متجاوزا قرار النذب لازما في كشف الحقيقة .

ولا شك أن تقدير ظروف الاستعجال واتصال الاجراء بالعمل المندوب له ومدى لزومه في كشف الحقيقة يخضع لتدبر محكمة الموضوع .

وانثالث هو أن يكون الاجراء الذي بوشر خارج حدود النذب يدخل أصلا في اختصاص من أصدر قرار النذب . فاذا لم يكن داخل في اختصاصه فلا يجوز لمأمور الضبط القيام به حتى ولو توافرت ظروف الاستعجال . ومثال ذلك ضبط المكالمات التليفونية من قبل مأمور الضبط المكلف بتنفيذ اذن النيابة بالتفتيش اذا كان وكيل النيابة لم يستأذن القاضي الجزئي في ضبط المكالمات التليفونية .

---

(١) وفي غير تلك الأحوال يقع اجراء مأمور الضبط باطلا كاجراء تحقيق وان كان هذا لا يمنع أن يتحول الى اجراء آخر صحيح اذا كان بذلك مفوماته . ومثال ذلك أن يتحول الى اجراء استدلال اذا كان مأمور الضبط يملك القيام بهذه الصفة . اما اذا كان لا يملك مقومات اجراء آخر صحيح فالتجاوز يبطل الاجراء ذاته دون الاجراءات الأخرى التي وقعت صحيحة ولم تتأثر بالاجراء الباطل . وبناء عليه قضى بأن تجاوز حدود اذن النيابة بتفتيش مسكن شخص آخر دون أن يسفر هذا التفتيش الباطل عما يؤخذ به منهم ، بترتب عليه بطلان التفتيش واستبعاد الدليل المستمد منه اجراءات التحقيق . لأخرى التي شملها المحضر كسؤال الشهود والمتهمين طالما كانت هذه الاجراءات منمنمة الصلة بالتفتيش الباطل . نقض ٢٢ أبريل ١٩٦٢ ، س ١٣ رقم ١٠٢ .

(ب) وجوب تقييد مأمور الضبط بمراعاة اجراءات التحقيق المنصوص عليها قانونا .

وهذا الشرط تحتمه الطبيعة القانونية للاجراء الذي يباشره مأمور الضبط القضائي المنتدب . فهو اجراء من اجراءات التحقيق يباشره نيابة عن أصدره ومن ثم تعين أن يلتزم بجميع القواعد الاجرائية التي نص عليها القانون عند مباشرة هذا الاجراء . يترتب على ذلك أنه يلزم على مأمور الضبط القضائي أن يصطحب معه كاتباً للتحقيق (١) ، وأنه يلتزم بتحليف الشاهد اليمين القانونية . ومن ناحية أخرى لا يلزم حضور شاهدين أثناء تفتيش مسكن المتهم لا يكون الا حيث يباشر مأمور الضبط هذا الاجراء بنفسه وفقا لما خوله القانون في احوال التلبس وغيرها من الاحوال التي يباح له القيام فيها بهذا الاجراء كما هو الشأن في تفتيش منازل المراقبين .

ويجب على مأمور الضبط أن يراعي هذه الاجراءات أيضا فيما يباشره من أعمال في حالة الاستعجال متجاوزا حدود الأمر بالنذب .

ويترتب على عدم مراعاة القواعد الاجرائية الخاصة بمباشرة العمل موضوع الاتسداب أن تنتفي عنه صفة اجراء التحقيق ويعتبر من اجراءات الاستدلال رغم قيام قرار النذب وذلك اذا توافرت في الاجراء الباطل مقومات اجراء الاستدلال .

(ج) وجوب تقييد مأمور الضبط بالمدة المحددة في قرار النذب (٢) .

---

(١) وعدم اصطحاب مأمور الضبط لكاتب لتدوين محضره عند انتدابه من النيابة العامة وان كان امرا لازما لاعتبار ما يجريه تحقيقا ، الا ان المحضر الحرر بمعرفته لا يفقد كل قيمة له وانما ينول الى اعتباره محضر جمع استدلال . انظر تقض ٢٠ فبراير ١٩٦١ ، مجموعة الاحكام ، ص ١٢ ، رقم ٤٠ .

(٢) تقض ١٥ نوفمبر ١٩٦٠ ، ص ١١ ، رقم ١٥٢ . كما ان حضور المتهم ليس شرطا جوهريا لصحته ولا يترتب على عدم حضوره بطلانه . تقض ١٠ ديسمبر ١٩٦٢ ، ص ١٢ ، رقم ١٢٦ .

قرار انتداب مأمور الضبط القضائي للقيام بإجراء من إجراءات التحقيق قد ينص فيه على مدة محددة لتنفيذه خلالها . وفي هذه الحالة يتعين مباشرة هذا الإجراء خلال المدة المحددة . ولذلك فإن إثبات تاريخ وماعة صدور قرار النذب يلزم عند احتساب ميعاده لمعرفة ما إذا كان الإجراء قد تم خلال الأجل المصرح بإجرائه فيه من عدمه (١) .

وإذا لم يتحدد في قرار النذب أجل معين لتنفيذ القرار خلاله يكون إجراء العمل موضوع القرار صحيحاً قانوناً ما دامت الظروف التي اقتضته لم تتغير وما دامت سلطة التحقيق ما زالت الدعوى في حوزتها أي ما دامت صفة الأمر القانونية مازالت ثابتة له وبسبب مباشرة الإجراء بنفسه أو نذب غيره له (٢) . ولذلك فإن خروج الدعوى من ولاية سلطة التحقيق التي أصدرت قرار النذب يحول دون تنفيذ اقرار إذا لم يكن قد بوشر الإجراء . ويراعى هنا القواعد الخاصة بعدم تجزئة النيابة العامة . ولذلك فإن تغير عضو النيابة مصدر القرار لا يؤثر في صحة الإجراء الذي بوشر بناء على قرار النذب ولو تم تنفيذه بعد نقله الى نيابة أخرى . وكذلك بالنسبة لقاضي التحقيق ، إذا كان هو مصدر قرار النذب ، فإن تغييره لا يؤثر على صحة الإجراء الذي بوشر بعد ذلك طالما أن الدعوى مازالت

---

(١) وعند احتساب المدة استبعد اليوم الذي صدر فيه الاذن . وهذا هو ما قضت به محكمة النقض باعتبار أن القاعدة في احتساب المدة هي الابدخل فيها اليوم الاول . نقض ١٦ يونيو ١٩٤١ المحاماة ص ٢٢ ، رقم ١١٧ ومشار اليه في مجموعة المرسفاوى ص ٥٨ .

غير أن هذه القاعدة في حساب المدة ترمى فقط إذا كان الأجل المحدد هو بالأيام أما إذا كان بالساعات ( ومثال ذلك الاذن بالتفتيش في خلال ٢٤ ساعة أو ثمان وأربعين ساعة وهكذا ) فلا تحسب ساعة صدور الاذن وإنما يبدأ الحساب من الساعة التالية لذلك .

(٢) غير أن التأخير في تنفيذ الاذن في هذه الحالة يجب أن يكون له ما يسوغه والحكمة هي التي تفصل في هذا وفقاً لسلطانها التقديرية . ومع ذلك فالتأخير حيث لا يحدد الاذن مدة معينة لا يترتب عليه بطلان الإجراء الذي باشره مأمور الضبط طالما توافرت الشروط الواردة بالمتن وإنما يمكن أن يؤخذ كدليل على بطلان الاذن ذاته لعدم جدية التحريات الصادر بمقتضاها .

في حوزة قضاء التحقيق ولم يبلغ القاضي الجديد قرار الندب السابق ،  
علما أن الظروف التي اقتضت القرار مازالت قائمة ،

وإذا انقضى الأجل المحدد للندب دون مباشرة الاجراء فلا يجوز  
تنفيذه الا اذا جدد ، ويكون التجديد بناء على ذات الأسباب التي بنى عليها  
الاذن المنقضى علما أن انقضاء الأجل لم يؤثر فيها (١) . ولكن اذا كان  
الاذن الصادر بالتفتيش قد وضع في صيغة امتداد لاذن سابق ولكن كان  
له مسوغات أخرى غير الاذن الأول وأساس غير أساسه ، فهذا يجعل  
منه في حقيقة الأمر اذا جديدا ، ويكون على المحكمة أن تقدر الأساس  
الذي قام عليه (٢) .

ولا شك أن التأخير في تنفيذ الاجراء موضوع الندب وان كان لا يترتب  
عليه بطلان مادام تم في حدود الفترة القانونية لتنفيذه ، الا أنه قد يؤثر  
على القيمة المستمدة من الدليل المستفاد من الاجراء . وهذا تقدره المحكمة  
في اطار سلطتها التقديرية .

---

(١) ويلاحظ ان انقضاء الاجل المحدد للاذن لا يترتب عليه بطلان  
الاذن وانما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك انى ان يجدد مفعوله . ويمكن  
لسلطة التحقيق عند التجديد ان تحيل على الاذن السابق أو على التحريات  
التي بنى عليها ما دامت لم تتأثر بانقضاء الاجل . ولذلك قضى بأنه اذا  
كانت النيابة قد اصدرت أذنها بالتجديد بناء على استقرار التحريات  
الصادر بناء عليها الاذن الأول والتي لم يؤثر فيها انقضاء الاجل المذكور ،  
وكان الحكم قد اثبت فضلا عن ذلك ان الاذن اللاحق قد صدر من النيابة  
العامة بناء على ما أثبتته ضابط المباحث من ان لجنتي عليه قد عاود الاتصال  
برجال المباحث مبلغا عن اتفاقه مع الطاعن على تسليمه مبلغ الرشوة في  
موعد معين ، وكان هذا الاتصال لاحتيا على استصدار الاذن الأول الذي  
تحققت النيابة من التحريات السابقة عليه ، فان ما يشبه الطاعن حول  
بطلان اذن التفتيش - لصدوره بعد انتهاء اجل اذن سابق وعدم استناده  
الى ظروف جديدة أو تحريات جديدة أجريت بعد انتهاء الاجل المحدد في  
الاذن السابق لا يكون له محل . نقض ٩ يناير ١٩٦٧ ، مجموعة الاحكام  
س ١٨ ، رقم ٧ .

(٢) نقض ١٥ ديسمبر ١٩٤٩ ، مجموعة الاحكام س ١٠١ رقم ٤٦ .

وقرار التنب ينتهي بتنفيذ الاجراء المنتدب له مأمور الضبط . فهو  
ينتهي بانتهاء الغرض منه . ومباشرة الاجراء مرة أخرى يعتبر باطلا .  
فالاذن الذي تصدره النيابة العامة بتفتيش منزل المتهم ينتهي مفعوله بتنفيذ  
مقتضاه فمتى أجرى مأمور الضبط المنتدب التفتيش فليس له أن يعيده  
إلية اعتمادا على اذن المذكور (١) .

( د ) لمأمور الضبط المنتدب أن يستخدم القوة في تنفيذ الاجراء  
موضوع التنب وله أن يستعين في ذلك بالقوة العسكرية اذ له ذلك في  
جميع الأحوال التي يباشر فيها اختصاصه . ( م ٦٠ اجراءات ) .

( هـ ) يجب على مأمور الضبط القضائي أن يحذر محضرا بالاجراء  
الذي انتدب للقيام به ويثبت فيه كل ما باشره من اجراءات وما تم ضبطه  
من أشياء (٢) .

---

(١) وقد قضى بأنه اذا كان التفتيش قد استنفذ الغرض منه فان  
التفتيش اللاحق لذلك يكون مخالفا للقانون . نقض ١٩ يونيو ١٩٦١ ،  
ص ١٢ ، رقم ١٣٦ .

(٢) وقد قضت محكمة النقض بأنه لا يترتب على مخالفة هذا  
الواجب الإعلان ويكفي أن تقتنع المحكمة من الأدلة المقدمة اليها في الدعوى  
بان التفتيش أجرى ، وأنه اسفر عما قيل انه تحصل منه . وانظر نقض  
٢١ يونيو ١٩٤٣ ، ١٩ مايو ١٩٤١ ، مجموعة المبادئ ج ١ ، ص ٤٠٩ ،  
رقم ١٤٢ ، ١٤١ . وانظر ما سبق بيانه بخصوص تحرير المحضر .

## الفصل الرابع

التصرف في التهمة بناء على محضر

جمع الاستدلال

١ - تمهيد :

رأينا فيما سبق اختصاصات مأمور الضبط القضائي بالنسبة للاستدلالات باعتبارها الاختصاصات الأصلية ، أما اختصاصه بالتحقيق فهو اختصاص استثنائي سواء استعمله مباشرة من القانون كما هو الشأن في أحوال التلبس وغيرها من الأحوال التي أباح له القانون ومباشرة اجراءات التحقيق ، أم استعمله من الدب للتحقيق من قبل سلطات التحقيق .

ومأمور الضبط في مباشرته لاختصاصه الأصل في جمع الاستدلالات يحضر محضرا بذلك وهو ما يطلق عليه محضر جمع الاستدلالات ثبت فيه جميع الاجراءات التي باشرها .

والقاعدة العامة هي أنه لا يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يتصرف بنفسه في محضر جمع الاستدلالات وانما عليه أن يحيل المحضر للنيابة العامة للتصرف فيه . الا أن المشرع أباح للنائب العام أن يطلب تدب بعض مأموري الضبط للتحقيق ورفع الدعوى في الجنع والمخالفات وكذلك مباشرتها أمام المحكمة . غير أن هذا الاستثناء قاصر على بعض الحالات المحددة بقرار وزير العدل في هذا الشأن .

وخلاف هذا الاستثناء فالقاعدة العامة هي أن النيابة العامة وحدها التي تملك التصرف في محضر جمع الاستدلالات الذي يحضره مأمور الضبط القضائي .

وتصرف النيابة في التهمة بناء على محضر جمع الاستدلالات اما أن يكون برفع الدعوى الى المحكمة واما أن يكون بحفظ الأوراق .

## المبحث الأول

### رفع الدعوى بناء على محضر جمع الاستدالات

- ٢ - القاعدة . ٣ - اجراءات رفع الدعوى بناء على محضر جمع الاستدالات . ٤ - الاستثناء عن التكليف بالحضور . ٥ - مستثلات ورقة التكليف بالحضور . ٦ - الأثر المترتب على اعلان ورقة التكليف بالحضور . ٧ - بطلان ورقة التكليف بالحضور . ٨ - آثار بطلان ورقة التكليف بالحضور .

#### ٢ - القاعدة :

أجاز القانون للنيابة العامة أن ترفع الدعوى بناء على محضر جمع الاستدالات وذلك فقط في الجنح والمخالفات ، أما في الجنايات فلا يجوز ذلك وإنما لا بد أن تبشر النيابة العامة التحقيق فيها ولا يجوز إحالتها دون تحقيق منها أو من قاضى التحقيق . وفي هذه الحالة يدخل محضر جمع الاستدالات ضمن أوراق الدعوى ويجوز للمحكمة أن تسند في حكمها الى ما ورد به اذا اطأنت اليه .

وعلى ذلك رفع الدعوى من النيابة العامة بناء على محضر جمع الاستدالات لا يكون الا بالنسبة للجنح والمخالفات فقط .

#### ٢ - اجراءات رفع الدعوى بناء على محضر جمع الاستدالات :

تنص المادة ٦٩ من قانون الاجراءات على أنه « اذا رأت النيابة العامة في مواد المخالفات والجنح أن الدعوى صالحة لرفعها بناء على الاستدالات التي سمعت كلف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة » .

وعلى ذلك فإن رفع الدعوى بناء على محضر جمع الاستدالات يكون بتكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة المختصة (١) .

---

(١) ويراعى بطبيعة الحال القيود التي أوردها المشرع على حرية النيابة العامة في هذا الشأن ويترتب على رفع الدعوى رغم قيام القيد بطلان الاجراء بطلانا مطلقا وعدم اتصال المحكمة بالدعوى ويتعين عليها الحكم بعدم قبولها . قارن تقضى ١٨ ابريل ١٩٦٧ ، س ١٨ ، رقم ١٠٧ ، ولا يشترط أن يسبق تكليف المتهم بالحضور أى تحقيق ( تقضى ١٠ نوفمبر ١٩٥٢ ، س ٤ ، رقم ٣٩ ) .



غير أنه يلزم أن تقوم النيابة العامة قبل رفع الدعوى باعطاء الواقعة القيد والوصف القانوني لها مبينة اسم المتهم والمجنى عليه وتاريخ الواقعة ومكان حدوثها .

ويكون تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة قبل انعقاد الجلسة بيوم كامل في المخالفات وبثلاثة أيام كاملة على الأقل في الجنح مع مراعاة مواعيد المسافة الواردة بقانون المرافعات المدنية والتجارية .

ولا تعتبر الدعوى قد رفعت بمجرد التأشير من النيابة العامة بتقديمها بل لا بد لذلك من اعلان التهمة بالحضور للجلسة في المواعيد السابقة (١) .

غير أنه يجوز في حالة التلبس أن يكون التكليف بالحضور بغير ميعاد ، فإذا حضر المتهم وطلب اعطاء ميعادا لتحضير دفاعه ، تأذن له المحكمة بالميعاد السابق وهو ثلاثة أيام في الجنح ويوم كامل في المخالفات (م ٢٣٣) ، والا تعتبر المحكمة قد أخلت بحقه في الدفاع .

وفي غير حالة التلبس التي يعلن فيها المتهم بغير ميعاد لا تكون المحكمة ملزمة بالتأجيل للدفاع . ولذلك قضى بأن القانون يوجب على كل من الخصوم أن يحضر بالجلسة مستمدا ما دام قد أعلن في الميعاد ، واذن فإذا كانت التهمة قد أعلنت في الميعاد الذي نص عليه القانون ، فلا يقبل منها القول بأن المحكمة قد أخلت بحقها في الدفاع اذا رأت المحكمة ظنر الدعوى ولم تر حاجة الى تأجيلها ولم تمنع التهمة من أن تبدى كافة أوجه الدفاع (٢) .

وتعلن ورقة التكليف بالحضور لشخص المعلن اليه ، أو في محل

---

(١) وفي هذا الشأن تقول محكمة النقض أن التأشير عن النيابة العامة بتقديم الدعوى الى محكمة لا يعدو أن يكون أمرا إداريا الى قلم كتاب النيابة العامة لاعداد ورقة لتكليف بالحضور ، حتى اذا ما أعدت ووقمها عضو النيابة جرى من بعد اعلانها وفقا للقانون ، فترتب عليها كافة الآثار القانونية بما في ذلك قطع إجراءات التقادم بوصفها من إجراءات الانتهام . نقض ١٣ فبراير ١٩٦٨ ، ص ١٩ ، رقم ٣٧ .

(٢) نقض ٢٦ أبريل ١٩٥٥ ، مجموعة الاحكام ص ٦ ، رقم ٢٦٩ .

اقامت بالطرق المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية (١) . ويجوز اعلان ورقة التكليف بالحضور بواسطة أحد رجال السلطة العامة . وإذا لم يؤد البحث الى معرفة محل اقامة المتهم ، سلم الاعلان للسلطة الادارية التابع لها آخر محل كان يقيم فيه في مصر . ويمتد المكان الذي وقعت فيه الجريمة آخر محل اقامة للمتهم ما لم يثبت خلاف ذلك . ( م ٢٣٤ ) .

ويكون اعلان المحبوسين الى مأمور السجن أو من يقوم مقامه . ويكون اعلان رجال الجيش الى ادارة الجيش . وعلى من يجب تسليم الصورة اليه في الحالتين المذكورتين أن يوقع الأصل بذلك ، وإذا امتنع عن التسليم أو عن التوقيع يحكم عليه من قاضي المواد الجزئية بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات وإذا أصر بعد ذلك على امتناعه تسلم الصورة الى النيابة العامة بالمحكمة التابع لها المعضر لتسليمها اليه أو الى المطلوب اعلانه شخصيا . ( م ٢٣٥ اجراءات ) .

#### ٤ - الاستثناء عن التكليف بالحضور :

يجوز الاستثناء عن تكليف المتهم بالحضور اذا حضر بالجلسة ووجهت اليه التهمة من النيابة العامة وقبل المتهم المحاكمة (٢) . ( م ٢٣٣ ) . وفي هذه الحالة اذا طلب التأجيل منحه القاضي أجلا لا يقل عن المدة المحددة للجنح والمخالفات وهي ثلاثة أيام للأولى ويوم كامل للثانية .

وفي الفرض الذي نحن بصدده يكون رفع الدعوى بتوجيه التهمة في الجلسة وقبول المتهم المحاكمة . وإذا لم يقبل المتهم فعلى النيابة العامة أن تكلفه بالحضور بالاجراءات العادية للتكليف بالحضور .

---

(١) وبناء عليه قضى بأن الأصل في اعلان الأوراق طبقا لقانون المرافعات انها تسلم الى الشخص نفسه أو في موطنه ، فإذا لم يجد المعضر الشخص المطلوب اعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة الى وكيله أو خادمه أو لمن يكون متجرا معه من اقاربه أو اصهاره ، وبعد استلامهم ورقة الاعلان في هذه الحال قرينة على علم الشخص المطلوب اعلانه ما لم يدخلها باثبات العكس . تقضى ١٦ مايو ١٩٦٧ ، س ١٨ ، رقم ١٢٢ .

(٢) وحق توجيه التهمة الى المتهم بالجلسة عند قبوله المحاكمة مقصور على النيابة العامة دون المدعي بالحقوق المدنية . تقضى ٢٦ ديسمبر ١٩٦٠ . مجموعة الأحكام س ١١ ، رقم ١٨٤ .

٥ - مشتعلات ورقة التكليف بالحضور :

يجب أن تشمل ورقة التكليف بالحضور على التهمة • والمقصود بذلك أن يكون ثابتاً بها الواقعة المكونة للجريمة بأركانها القانونية • فلا يكفي البيان الاجمالي بنوع الجريمة كما يجب أن تشمل بالإضافة الى الواقعة المنسوبة للمتهم مواد القانون المنطبقة والتي تنص على العقوبة (م ٢/٢٣٣) •

٦ - الأثر المترتب على اعلان ورقة التكليف بالحضور •

يترتب على اعلان المتهم بورقة التكليف بالحضور رفع الدعوى العمومية وخروجها من حوزة النيابة العامة لتدخل في ولاية المحكمة • فلا تملك النيابة العامة بعد ذلك اتخاذ أى اجراء من اجراءات التحقيق أو التصرف في الدعوى (١) غير أنه يلاحظ في حالة الاستغناء عن التكليف بالحضور بتوجيه التهمة من النيابة العامة في الجلسة أنه لا تخرج الدعوى من حوزة النيابة العامة الا اذا قبل المتهم المحاكمة ، فاذا لم يقبل كان للنيابة العامة أن تتصرف في الدعوى كيفما شاعت فلها رفعها بالاجراءات العادية وهي باعلان ورقة التكليف بالحضور كما لها أن تحفظ الأوراق اذا رأت محلاً لذلك •

٧ - بطلان ورقة التكليف بالحضور :

يترتب على مخالفة القواعد الخاصة بورقة التكليف بالحضور من حيث اعلانها ومشتعلاتها جزء اجرائي وهو بطلان الورقة • ويترتب على بطلان ورقة التكليف بطلان اجراءات رفع الدعوى • غير أنه يلاحظ أن البطلان هنا

---

(١) وحتى لو تمذر على المحكمة تحقيق دليل معين فليس لها أن تندب لذلك النيابة العامة لزوال ولايتها وانتهاء اختصاصها ، وانما على المحكمة أن تندب أحد أعضائها أو قاضياً آخر بالتطبيق للمادة ٢٦٧ . انظر تقض ٢ أكتوبر ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام س ١٨ ، رقم ١٧٨ • ويترتب على ندب النيابة العامة بطلان الدليل المستمد من التحقيق الذي أجرته بطلاناً متعلقاً بالنظام العام ، وان كان يمكن أن يتحول الى اجراء استدلال . انظر أيضاً تقض ايطالى ٢٠ أبريل ١٩٥١ وتطبيق فوسكىنى ، المجلة الايطالية ١٩٥١ ، وتطبيق ساباتيني ، العدالة الجنائية ١٩٥١ ، ج ٣ ، ٦٢٤ تقض ايطالى ١٠ فبراير ١٩٥٣ ، ج ٣ ، ٢٦١ •

لمسئ لتلقه بمصلحة الخصوم ويمكن تصحيحه (١) . ويرتب على صفة  
البطلان هنا النتائج الآتية :

١ - يسقط الدفع بالبطلان اذا لم يتمسك به المتهم قبل سماع أحد  
من الشهود (٢) ، أو اذا أتى بأجراء يستفاد منه تنازله عن التمسك به  
كما لو تكلم في موضوع الدعوى .

٢ - اذا حضر المتهم في الجلسة بنفسه أو بواسطة وكيل عنه فليس  
له أن يتمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور ، وانما له أن يطلب تصحيح  
التكليف أو استيفاء أى نقص فيه واعطائه ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء  
في سماع الدعوى وفي هذه الحالة تلتزم المحكمة بإجابه الى طلبه (م ٣٣٤) .  
فمجرد حضور المتهم بنفسه في جلسة المحاكمة يمنعه من التمسك ببطلان  
ورقة التكليف بالحضور (٣) . ولذلك قضى بأنه لا يقبل من المتهم أن  
يتمسك لأول مرة أمام محكمة النقض ببطلان اجراء اعلانه الذى صححه  
حضور جلسة المحاكمة (٤) .

٣ - يجوز للقاضى أن يصحح ولو من تلقاء نفسه كل اجراء يتبين له  
بطلانه (م ٣٣٥) ، كما له اصلاح كل خطأ مادى ورد ورقة التكليف  
بالحضور .

#### ٨ - آثار ورقة التكليف بالحضور :

اذا كانت للأخطاء الواردة بورقة التكليف بالحضور لم يمكن تصحيحها  
من قبل المحكمة كما أنها لم تصحح بحضور المتهم الجلسة ، فان بطلان الورقة  
يرتب عليه عدم اتصال المحكمة بالدعوى وتعتبر الدعوى مازالت في  
حوزة النيابة ولها أن ترفعها بأجراءات صحيحة عن طريق اعادة التكليف  
بالحضور كما أن لها أن تحفظها اذا رأت عدم السير فيها .

- 
- (١) نقض ١٢ فبراير ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام س ١٩ ، رقم ٢٥ .  
(٢) نقض ١٦ مارس ١٩٥٩ ، مجموعة الأحكام س ١٠ ، رقم ٦٨ .  
نقض ٢٠ أكتوبر ١٩٦٨ ، س ٩ رقم ٢٠٤ .  
(٣) نقض ١٢ فبراير ١٩٦٨ ، س ١٩ ، رقم ٢٥ ، نقض ١٣ مايو  
١٩٥٨ ، س ٩ رقم ١٣٦ .  
(٤) نقض ١٩ مارس ١٩٥٦ ، مجموعة الأحكام س ٧ ، رقم ١١٠ ،  
نقض ٢٠ أكتوبر ١٩٥٨ ، س ٩ ، رقم ٢٠٤ ، فبراير ١٩٦٨ سابق الإشارة  
اليه .

## المبحث الثاني

### الأمر بحفظ الأوراق بناء على محضر جمع الاستدالات

٩ - التعريف به . ١٠ - الطبيعة القانونية لأمر  
الحفظ . ١١ - من يملك إصدار أمر الحفظ . ١٢ - الصور  
المختلفة لأمر الحفظ . ١٣ - الآثار المترتبة على أمر الحفظ .

#### ٩ - التعريف به :

هو إجراء إداري تصدره النيابة العامة بناء على محضر جمع  
الاستدالات بمقتضاه تعديل النيابة عن توجيه اتهام ورفع الدعوى  
المعموية نظرا لعدم صلاحيتها للمسير فيها .

#### ١٠ - الطبيعة القانونية لأمر الحفظ :

أمر النيابة العامة بحفظ الأوراق بناء على محضر جمع استدالات  
هو إجراء إداري يصدر منها بوصفها سلطة استدلال وليس بوصفها سلطة  
تحقيق ، ولذلك فهو يصدر بناء على محضر جمع الاستدالات . على حين  
أن الأمر بأن لا وجه يصدر من النيابة العامة باعتبارها سلطة تحقيق ومن ثم  
وجب أن يكون تأليا لإجراء من إجراءات التحقيق بأمرها النيابة العامة  
كما سنرى .

وأمر الحفظ هو إجراء إداري (١) وليس إجراء قضائيا نظرا لأنه  
يصدر دون أن تكون قد حركت الدعوى بإجراء من إجراءات التحقيق .  
ولا يؤثر في طبيعته هذه أن تكون النيابة العامة قد باشرت إجراء من  
إجراءات الاستدلال كما لو كانت قد أرسلت الأوراق إلى الشرطة لسؤال  
المُساعد من الشهود أو قام وكيل النيابة بسؤال المتهم على ظهر المحضر دون  
كاتب . ففى هذه الأحوال تكون إجراءات النيابة العامة هي إجراءات  
استدلال وليست إجراءات باشرتها بوصفها سلطة تحقيق (٢) .

(١) نقض ٢ ديسمبر ١٩٦٢ ، مجموعة الأحكام س ١٣ ، رقم ١٦٧ ،  
نقض ١٩ أبريل ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام س ١٩ ، رقم ٩٣ .  
(٢) أنظر نقض ٢٢ ديسمبر ١٩٥٩ ، مجموعة الأحكام س ١٠ ، رقم  
٢١٥ .

والمبررة في طبيعة الأمر هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة العامة  
عنه . أنظر نقض ٢٩ مايو ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام س ١٨ ، رقم ١٤٠ .

ويرتب على اعتبار أمر الحفظ ذا طبيعة إدارية وليست قضائية  
النتائج الآتية :

١ - أنه يجوز المدول عن أمر الحفظ في أية لحظة قبل تصادم  
الدعوى (١) . كما يجوز المدول منه من ذات وكيل النيابة الذي أصدره  
حتى دون توافر أسباب جديدة .

٢ - أنه لا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة قضائية وإنما يجوز التظلم  
منه لرئيس النيابة أو النائب العام (٢) . ولهؤلاء حق الغائه في أي وقت  
دون التقيد بمدة معينة على عكس الشأن في الأمر بأن لا وجه . كل ما هنالك  
أنه يشترط ألا تكون الدعوى قد سقطت بمضي المدة .

٣ - أن صدور الأمر بالحفظ لا يحول دون التجاء المضرور الى رفع  
الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر . على حين أن ذلك غير جائز في  
حالة الأمر بأن لا وجه .

٤ - أن الأمر بالحفظ لا يقطع التقادم الا اذا اتخذ في مواجهة المتهم  
أو أخطره رسمياً . فهو ليس من إجراءات التحقيق أو الاتهام التي تقطع  
مدة التقادم دون قيد أو شرط وإنما هو إجراء إداري يدخل ضمن إجراءات  
الاستدلال وهي لا بد أن تتخذ في مواجهة المتهم أو يخطر بها رسمياً حتى  
يمكنها أن تقطع التقادم .

١١ - من يملك إصدار أمر الحفظ :

النيابة العامة وحدها هي التي تملك إصدار أمر الحفظ بناء على  
محضر جمع الاستدلالات باعتبارها الجهة الوحيدة التي تملك التصرف في

---

(١) تقضى ١٦ أبريل ١٩٦٨ ، س ١٩ ، رقم ٩٣ .  
لرئيس النيابة أو النائب العام لمباشرة اختصاصاتهما في الإنهاء . وهو لذلك  
يختلف عن النظم من القرارات الإدارية . وهذا المعنى الأخير هو ما عنته  
محكمة النقض حين قضت بأن الأمر بالحفظ لا يقبل تظلماً أو استئنافاً من  
المجنى عليه أو المدعى بالحق المدني وكل ما لهما هو الالتجاء الى طريق .

(٢) غير أن هذا التظلم ليس طريقاً للطعن وإنما هو مجرد طلب  
الادعاء المباشر في مواد الجنع والمخالفات ، دون غيرها ، اذا توافرت شروطه .  
تقضى ١٩ مارس ١٩٥٦ ، مجموعة الأحكام س ٧ ، رقم ١٠٩ .

محضر جمع الاستدلالات - ويصدر الأمر من وكيل النيابة أو من مساعد النيابة سواء أكانت الواقعة تجعل شبهة الجناية أو الجحفة أو المخالفة كما قد يصدر من رئيس النيابة المختص أو المحامي العام أو النائب العام (١) -

١٢ - الصور المختلفة لأمر الحفظ :

هناك عدة صور للأمر بالحفظ الصادر من النيابة العامة بناء على محضر جمع الاستدلالات تتوقف على الأسباب المطلقة بالحفظ - ويلاحظ أن المشرع لم يعدل هذه الصور - فهو قد اكتفى فقط بالنص في المادة ٦١ على أنه إذا رأت النيابة العامة أن لا محل للسير في الدعوى تأمر بحفظ الأوراق -

#### أولاً - الأمر بالحفظ لعدم الجناية :

والمقصود بذلك الأحوال التي تستشف منها النيابة انتفاء أحد الأركان القانونية للجريمة أو انعدام النص التثميني التجريمي - ويراعى أن المقصود بعدم الجناية هو عدم الجريمة ، كما لو كان الأمر مجرد نزاع مدني لا تتوافر فيه شروط التجريم -

ومن أمثلة هذا الأمر حالة توافر سبب من أسباب الإباحة أو عدم إطباق نص من النصوص التجريبية على الواقعة - ويدخل تحت هذا النوع من الحفظ أيضاً حالة توافر سبب من أسباب انعدام المسؤولية

---

(١) يجب أن يكون أمر الحفظ صريحاً ومدوناً بالكتابة ولا يستفاد استنتاجاً من تصرفات أو إجراءات أخرى اللهم إلا إذا كانت هذه التصرفات لزوم عنها هذا الحفظ حتماً وبطريق اللزوم العقلي - ومثال ذلك التقرير يرفع دعوى البلاغ الكاذب فإنه يتضمن حتماً حفظ الدعوى ضد المبلغ - أنظر تقض ٧ مارس ١٩٥٥ ، مجموعة القواعد في خمسة وعشرين عاماً ، ج ١ ص ٢٨٢ رقم ٧ - أما إذا كانت النيابة لم تصدر أمراً كتابياً صريحاً بحفظ الدعوى بالنسبة لمتهم معين بل كان كل ما صدر منها هو اتهام غيره بارتكاب الجريمة فإن ذلك لا يفيد على وجه اللزوم والقطع حفظ الدعوى بالنسبة له - أنظر تقض ١٥ أبريل ١٩٥٢ ، ١٠ مايو ١٩٥٥ ، مجموعة القواعد ، ج ١ ص ٢٨٢ ، رقم ٢٦٥ ، وكذلك التأشير بإرفاق المحضر بأوراق أخرى محفوظة لا يمنع النيابة من رفع الدعوى بغير حاجة إلى الفائه ، تقض ٦ يونيو ١٩٤١ مجموعة القواعد ، ج ١ ، ٢٨٢ ، رقم ٨ ، ٢٨ مارس ١٩٤٩ ، ج ١ ، ص ٢٨٢ ، رقم ٩ -

### ١ - الثالثة -

كعصر السن أو المجنون . ذلك أن الأمر بالحفظ لعدم الجناية يجب أن ينصرف ليس فقط الى حالة انعدام النص التجريسي أو توافر سبب من أسباب الاباحة وانما الى جميع الظروف التي تدخل على أحد أركان الجريمة فتعدمها . ومثال ذلك موافق المسؤولية .

### ثانيا - الأمر بالحفظ لامتناع العقاب :

وهو يكون في الأحوال التي يتوافر فيها مافع من موافق العقاب .

### ثالثا - الأمر بالحفظ لانقضاء الدعوى الجنائية :

ويكون في الأحوال التي يتوافر فيها سبب من أسباب سقوط الدعوى الجنائية سواء أكانت أسبابا عامة كوقفة المتهم أو التقادم أو أسباب خاصة كالتنازل عن الشكوى أو الطلب .

### رابعا - الأمر بالحفظ لعدم جواز رفع الدعوى :

وهو يكون في حالة عدم التقدم بالشكوى أو الطلب في الأحوال التي يعلق فيها القانون رفعها على ذلك . أو اذا كان المتهم قد أصيب بجنون عقب ارتكاب الجريمة .

### خامسا - الأمر بالحفظ لعدم كفاية الأدلة :

ويؤمر به في حالة ما اذا تبين للنيابة العامة أن التهمة غير ثابتة ولا يوجد ما يرجح ادانة المتهم . ويجب لاصدار مثل هذا الأمر أن تكون أدلة البراءة قد ترجحت على أدلة الادانة فلا يكفي مجرد الشك في ثبوت التهمة . اذ يجب على النيابة العامة في حالة الشك أن تحيل الدعوى الى المحكمة ولا تأمر بالحفظ أو بأن لا وجه الا حيث ترجح فعلا أدلة البراءة على أدلة الادانة . وقاعدة «الشك يفسر لصالح المتهم» هي من القواعد التي تراعى في المحاكمة أمام قاضي الموضوع ولا تراعى في الاتهام بمعرفة النيابة .

### سادسا - الحفظ لعدم معرفة الفاعل :

وهو حيث يكون الضالع مجهولا لم يكشف عنه ما جتمع من الاستدلالات .



### سابعاً - الأمر بالحفظ لعدم الصحة :

وهو حيث يتبين للنيابة العامة من الأوراق عدم حدوث الواقعة أصلاً ، أى عدم صحة الاتهام المنسوب الى المتهم كما في حالة الاتهامات الكيدية .

### ثامناً - الحفظ لعدم الأهمية :

استقر العرف القضائي على أنه يجوز للنيابة العامة أن تأمر بحفظ الأوراق لعدم الأهمية كما استقر أيضاً على تجوز ذلك في الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى .

والمنعوض في الحفظ لعدم الأهمية أن الجريمة متوافرة الأركان وثابتة قبل المتهم (١) الا أن النيابة العامة ترى لاعتبارات معينة عدم السير في الجريمة أو الاكتفاء بالجزاء الإداري الذي وقع أو حرصاً على سلامة الأسرة والروابط العائلية كما لو كان الفاعل يمت بصلة قرابة للمجنى عليه ، أو لصالح المجنى عليه والمتهم .

وقد وجد هذا العرف سنداً له في مواد قانون الإجراءات الجنائية

(١) والراى عندنا هو أن الجريمة في حالة الحفظ لعدم الأهمية وإن كانت متوافرة الركن المادى والمعنوى الا أنه يتقصها ركن ثابت وهو ما عبرنا عنه بعدم المشروعية : وهو يختلف عن اصطلاح الفقه على تسميته بالركن الشرعى . وعدم المشروعية بوصفه ركناً في الجريمة إنما يعبر عن التعارض الشكلى والموضوعى في الوقت ذاته بين السلوك وبين النص التجريمى والمصلحة التى يحميها . فحيث يضر السلوك بالمصلحة التى حماها الشرع بالنص التجريمى يتوافر الركن الذى نحن بصدده . اما حيث لا يضر السلوك بتلك المصلحة والتى من أجلها وضع النص التجريمى فلا يتوافر عدم المشروعية وبالتالي لا يكون انفعـل جريمة حتى ولو كان هناك تعارض شكلى بينه وبين النص التشريعى . ولذلك ففى الحفظ لعدم الأهمية يتعدم هذا الركن ويبقى فقط التعارض الشكلى بين السلوك والنص انظر أكثر تفصيلاً ، مذكراتنا في جرائم الأموال العامة ، المركز القومى للبحوث الجنائية ، ١٩٦٦ - ١٧ ص ٤ وما بعدها . وبحثنا في جرائم الموظفين ضد الإدارة العامة في ضوء المنهج العلمى ، مجلة القانون والاقتصاد ، ١٩٦٦ ، ص ١٢٥ وما بعدها ، هامش (١) ص ١٣٦ .

التي جاءت مطلقة بالنسبة لأمر الحفظ والأمر بأن لا وجه فيما يتعلق بالنيابة العامة . فالمادة ٦١ إجراءات تنص على أنه إذا رأت النيابة العامة أن لا محل للسير في الدعوى تأمر بحفظ الأوراق . كما تنص المادة ٢٠٩ على أنه إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أنه لا وجه لاقامة الدعوى تصدر أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى . على حين أن المشرع حدد أسباب الأمر بعدم وجود وجه بالنسبة لقاضي التحقيق في أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو أن الأدلة على المتهم غير كافية .

وهذا الحق المقرر عرفا للنيابة العامة لا شك أنه خطير . غير أنه يجد تبريرا له في أن النيابة العامة هي الأمانة على الدعوى العمومية وتهدف جميع تصرفاتها الى حماية المصالح الاجتماعية . ولذلك فإذا كانت المصلحة الاجتماعية ذاتها تقضي بالتناضي عن الواقعة فلا مانع من أن تصدر النيابة أمرا بحفظ الأوراق أو بعدم وجود لاقامة الدعوى الجنائية لعدم الأهمية .

ويلاحظ أنه في جميع الأحوال التي يصدر فيها الأمر بالحفظ ليس ضروريا أن يدون وكيل النيابة لأمره أسبابا قانونية أو موضوعية على عكس الحال بالنسبة للأوامر بأن لا وجه التي تصدر من قاضي التحقيق أو النيابة العامة . ذلك أن مجرد صدور الأمر يفيد بأن النيابة العامة رأت عدم البت في الواقعة بوصفها سلطة تحقيق (١) .

### ١٢ - الآثار المترتبة على أمر الحفظ :

إذا كان أمر الحفظ إجراء إداريا وليس قضائيا فهو لا يكتسب أية حجية كما رأينا ويجوز التأوه في أي وقت قبل انقضاء المدة المقررة للتقادم (٢) . كما أنه لا يمكن أن يضر بحق المضرور من الجريمة أو بحق المجنى عليه . ذلك أنه لا يحول دون الالتجاء الى رفع الدعوى العمومية بطريق الادعاء المباشر (٣) .

(١) انظر نقض أول فبراير ١٩٥٠ ، مجموعة المبادئ ج ١ ، ٢٨٥ ، رقم ١٦ .

(٢) نقض ١٩ أبريل ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام س ١٩ ، رقم ٩٣ .

(٣) نقض ١٩ مارس ١٩٥٦ ، مجموعة الأحكام س ٧ ، رقم ١٠٩ .

ومن أجل ذلك أوجب المشرع في المادة ٦٢ إعلان أمر الحفظ بكتاب  
مسجل الى المجنى عليه وإلى المدعى بالحقوق المدنية وإلى الشاكي ولو لم  
يدع بحقوق مدنية . وإذا توفي أحدهم كان الإعلان لورثته جملة في محل  
إقامته .

والحكمة من هذا الإعلان هو إخطارهم بمصير الواقعة حتى يمكنهم  
الادعاء المباشر أو رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية إذا لم يكن في  
الامكان رفع الدعوى الجنائية بالطريق المباشر ، إذ أن هذا الأمر لا يقبل  
الطنن بأي طريق قضائي أو إداري (١) .

وبطبيعة الحال يجوز لهؤلاء التظلم من أمر الحفظ إلى رؤساء المصو  
الذي أصدر أمر الحفظ . وهذا التظلم ليس طريقاً من طرق الطعن في  
الأمر وإنما هو مجرد شكوى من الأمر ، كما سبق أن بينا .

كما أن الحفظ ليست له أية حجية أمام القضاء الجنائي أو المدني على  
عكس الحال بالنسبة للأمر بأن لا وجه فسنرى أن له حجية أمام القضاء  
الجنائي . ولذلك حكم بأن للمحكمة حين تنظر دعوى البلاغ الكاذب أن  
لا تتقيد بأمر الحفظ الصادر من النيابة العامة لعدم معرفة الفاعل ، بل  
عليها أن تفصل في الدعوى المطروحة أمامها بحسب ما ينتهي إليه تحقيقها  
ذلك أن حجية هذا الأمر مؤقتة في شأن العودة إلى التحقيق ، ومن ثم فإن  
ما يثيره الطاعن حول حجية هذا الأمر وتقيد المحكمة به من حيث كذب  
البلاغ ونية الأضرار لا يكون له محل (٢) .

(١) وتطبيقاً لذلك قضى بأن إعلان المجنى عليه بأمر الحفظ هو  
إجراء قصد به إخطاره بما تم في شكواه ليكون على بينة من التصرف الحاصل  
فيها ، ولم يترتب التناون عليه أي أثر بل لم يقيد به بآجل معين . نقض  
١٩ مارس ١٩٥٦ سابق الإشارة إليه .

(٢) نقض ٤ فبراير ١٩٦٣ ، مجموعة الأحكام س ١٤ . رقم ١٥ ،  
نقض ٢٥ مارس ١٩٤٠ ، مجموعة القواعد ، ج ١ ، ص ٢٨٧ ، رقم ٢٩  
حيث قضت بأن سبق صدور أمر من النيابة بحفظ شكوى من واقعة لعدم  
استطاعة الشاكي إثباتها لا يمنع المحكمة من أن تعتبر الواقعة صحيحة  
وترتب عليها حكمها ما دامت قد اقتنعت بصحتها من الأدلة التي أوضحت  
في حكمها ، فإن أمر الحفظ الصادر من النيابة لا حجية له على المحكمة  
من هذه الناحية .

## الباب الثاني

### ١

#### التحقيق الابتدائي

##### تمهيد :

إذا كانت الدعوى الجنائية يمكن أن ترفع في الجنب والمخالفات بناء على محضر جمع الاستدلالات دون إجراء تحقيق قضائي من النيابة العامة فإن الأمر يكون خلاف ذلك بالنسبة للجنايات التي أوجب القانون بصدها ضرورة إجراء تحقيق من قبل سلطات التحقيق المتمثلة في النيابة العامة أو قاضي التحقيق . كما أن النيابة العامة في الجنب فضلا عن الجنايات أن تقوم بإجراء تحقيق قضائي أو تطلب ندب مستشار للتحقيق ، وذلك إذا رأت أن محضر جمع الاستدلالات غير كاف لثبوت وقوع الجريمة ونسبتها إليه فاعطها ، أو كانت الجنبه تتطلب إجراء تحقيقات طويلة ومعقدة .

ونظرا لأن التحقيق الابتدائي يتضمن القيام بإجراءات تتم بالقهر والجبر بنية الوصول إلى الحقيقة فقد كمله المشرع بضمانات معينة يبنى مراعاتها حتى لا تهدر الحريات الفردية دون مقتضى . ومن أجل هذه الضمانات ذاتها أوجب المشرع ضرورة التحقيق الابتدائي قبل إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات . وبطلان هذه المرحلة يؤدي إلى بطلان إجراءات رفعها لانعدام أحد شروط رفعها وبالتالي قد يترتب عليه الحكم بعدم قبولها .

ونظرا لإلحاح التحقيق الابتدائي بضمانات متعددة فإن المحكمة كثيرا ما تستند إليه في حكمها وتعمل على الدليل المستمد منه .

ومستأول في دراستا للتحقيق الابتدائي الموضوعات الآتية :

- ١ - التعرف بالتحقيق الابتدائي وبيان خصائصه .
- ٢ - اجراءات التحقيق الابتدائي .
- ٣ - التصرف في التحقيق الابتدائي .
- ٤ - الطعن في أوامر التصرف في التحقيق الابتدائي .
- ٥ - مستأبار الاحالة .

# الفصل الأول

## التعريف بالتحقيق الابتدائي وبيان خصائصه

### المبحث الأول

#### التعريف بالتحقيق الابتدائي

١ - العناصر التي يقوم عليها . أولا : طبيعة الاجراء  
والغاية منه . ٢ - ثانيا : المختص بالتحقيق الابتدائي .  
ثالثا : الشكل القانوني للتحقيق الابتدائي .

#### ١ - العناصر التي يقوم عليها :

يقصد بالتحقيق الابتدائي مجموعة الاجراءات التي تباشرها سلطات  
التحقيق بالشكل المحدد قانونا بغية تحييص الأدلة والكشف عن الحقيقة  
لبل مرحلة المحاكمة .

ومن هذا التعريف يتضح أن التحقيق الابتدائي يتحدد بمناصر ثلاثة :  
الاول يتعلق بطبيعة الاجراء والغاية منه والثاني بالسلطة التي أصدرته  
والثالث بالشكل الذي روعي في الاجراء .

#### اولا - طبيعة الاجراء والغاية منه :

ان اجراءات التحقيق الابتدائي تتميز بطبيعة خاصة وهي كونها ذات  
طبيعة قضائية وليست ادارية . وتحرك الدعوى العمومية بأول اجراء من  
اجراءات التحقيق الابتدائي (١) . على عكس الحال بالنسبة لاجراءات  
الاستدلال فهي لا تتسم بهذه الصفة ولا تحرك بها الدعوى العمومية (٢) .

---

(١) انظر تقض ٤ فبراير ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام م ١٩ ، رقم ١٧٨ .

(٢) ولذلك فان القيود الواردة على تحريك الدعوى لا تنصرف اليها .  
انظر تقض ٤ نوفمبر ١٩٦٨ ، م ١٩ ، ١٧٨ .

وان كان يجوز رفعها بناء عليها . وفي هذه الحالة الأخيرة يندمج تحريك الدعوى ورفعها في اجراء واحد وهو تكليف المتهم بالحضور كما سبق ان رأينا .

والطبيعة القضائية لا يكتسبها اجراء التحقيق لمجرد توافر تلك الصفة فيمن باشره ، فقد رأينا أن النيابة العامة يمكنها أن تبأشر اجراءات الاستدلال . ومن ناحية أخرى يمكن أن يأشر اجراء التحقيق مأمور الضبط القضائي وهو ليست له هذه الصفة . وانما يقصد بالطبيعة القضائية صفة الحيطة ومكنة تقييم الدليل المستند منه تقييما سليما يستند الى الواقع . ومن أجل ذلك ميز القانون هذه الاجراءات بصفة القسر والقهر في مباشرتها كي يفيد في كشف الحقيقة وخصها بخصائص معينة .

غير أنه لا يكفي لكي يعتبر الاجراء من اجراءات التحقيق الابتدائي أن يكون متسا بالطبيعة القضائية ، بل يلزم أن يكون قد اتخذ بقصد خاص وهو تحييص أدلة الجريمة وأدلة نسبتها الى فاعلها . بمعنى أن يتعين أن يكون الاجراء الذي بوشر من شأنه أن يفيد في كشف الحقيقة سواء بالاجاب أو بالسلب (١) .

وهذه الناية الخاصة لاجراء التحقيق هي التي تميزه عن أوامر التحقيق القضائية والادارية .

فاجراءات التحقيق تتميز عن أوامر التحقيق القضائية التي تصدر من سلطات التحقيق بوصفها سلطة فصل في النزاع وليس بوصفها سلطة تحقيق . ومثال تلك الأوامر أوامر الافراج بناء على طلب الافراج المقدم من المتهم وأوامر رد الأشياء المضبوطة وأوامر التصرف في التحقيق بالاخالة أو بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية . فجميع هذه الأوامر لا تعتبر من اجراءات التحقيق باعتبار أنها تبأشر بهدف خاص مختلف عن تحييص الأدلة ونسبتها الى المتهم .

(١) انظر أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ٥٦٢ .

كما تتميز إجراءات التحقيق عن الأوامر الإدارية التي تصدرها النيابة العامة بقصد تنظيم العمل وإدارة التحقيق، ومثال ذلك أوامر تأجيل التحقيق ادرياً ، أو إصدارها بوصفها بسلطة استدلال كلو امر حالة البلاغات والشكاوى الى الشرطة لتحصيها (١) وكذلك أوامر الحفظ الادارى بناء على مقرر جمع الاستدلالات (٢) .

ولا شك في أن جميع الإجراءات الاحتياطية التي تتخذ ضد المتهم كالأمر بالقبض والتفتيش وأمر الحس الاحتياطي كلها تدخل في إجراءات التحقيق باعتبار أن الغاية منها دائماً هي الوصول الى الحقيقة بتعيين الأدلة واستظهار مدى نسبة الجريمة الى المتهم . وهي جميعها تصدر من سلطة التحقيق ليس بوصفها سلطة فصل في نزاع وإنما بوصفها سلطة تحقيق ترمى الى غاية واحدة وهي التثبت من وقوع الجريمة وفحص أدلة الثبوت قبل فاعطها .

## ٢ - ثانياً : المختص بالتحقيق :

يتميز التحقيق الابتدائي عن غيره من إجراءات الدعوى في مراحلها المختلفة بالسلطة التي يباشره ، وهي سلطة التحقيق . وقد حدد المشرع الى جانب سلطة التحقيق الأصلية وهي النيابة العامة بعض الأشخاص الآخرين منهم النائب له الصفة القضائية ومنهم من لمحت له هذه الصفة على الإطلاق .

فإجراءات التحقيق الابتدائي يباشرها كقاعدة ، النيابة العامة . غير أني للمشرع أباح لها أن تطلب الى رئيس المحكمة الابتدائية نقيب قاض للتحقيق في مواد الجنايات والجنح ، كذلك يجوز لوزير العدل أن يطلب من محكمة الاستئناف نائب مستشار لتحقيق جريمة معينة أو جرائم من نوع معين ويكون المستشار للنقيب هو المختص دون غيره بباشرة التحقيق

(١) ولذلك لا يترتب على مثل تلك الإجراءات تحريك الدعوى وبالتالي يكون الأمر بعدم السر فيها هو دائماً أمر بالحفظ وليس بأن لا وجه لأقامة الدعوى .

(٢) ومن أجل ذلك لا تتمتع بأية جسية .



من وقت مباشرته العمل . كما حُجج أيضا للمتهم أو للمدعى بالحقوق المدنية أن يطلب نوب قاض التحقيق أو مستشار التحقيق وذلك بوصفها سلطة تحقيق لا سلطة حكم . كما منح المشرع القضاة الجزئي اختصاصا بالنسبة لبعض اجراءات التحقيق .

وعلى ذلك فاجراءات التحقيق الابتدائي يجب أن تتحدد أيضا فضلا عن طبيعتها والغاية منها بالسلطة التي أصدرتها أو بإشرافها وفقا لما خوله لها القانون أما أصلا أو استثناء .

## ٢ - ثالثا : الشكل القانوني للتحقيق الابتدائي :

ميز القضاة اجراءات التحقيق الابتدائي بخصائص معينة ينبغي مراعاتها لاعتبار الاجراء من اجراءات التحقيق . ويترتب على مخالفة هذا الشكل اعتبار الاجراء من اجراءات الاستدلال وليس من اجراءات التحقيق . فقد استلزم المشرع في التحقيق الابتدائي التدوين وكذلك وجوب تحرير المحضر بمعرفة كاتب التحقيق وكذلك السرية وغير ذلك من لأشكال القانونية اللازمة لصحة الاجراء باعتباره تحقيقا . فمثلا اذا قام وكيل النيابة بسؤال المتهم دون كاتب وانما حرر المحضر بخطه فان هذا لا يعتبر استجوابا وانما مجرد سماع أقوال لا يبيح ما يترتب على الاستجواب من آثار . كذلك سماع الشاهد دون تحليفه العين يجعل شهادته على سبيل الاستدلال وليست دليلا مستندا من اجراء تحقيق معين وهو شهادة الشهود (١) .

فالتحقيق الابتدائي لابد أن تراعى في اجراءاته ما نص عليه للمشرع من أشكال معينة والا فقد صحت كاذب . من اجراءات التحقيق . كما يمين

---

(١) وهذا هو ما عنه محكمة النقض حين قضت بأنه لا يترتب على عدم مراعاة هذه الأشكال القانونية بطلان ما يتخذه وكيل النيابة من اجراءات في حالة الاستعجال وقبل أن يحضر كاتب التحقيق . ذلك أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في اجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله القانون لمسائر رجال الضبطية القضائية من إثبات ما يرى الحال داعية لإثباته بنفسه ، قضى ٢٤ نوفمبر ١٩٥٢ ، مجموعة القواعد ، ج ١ ص ٣٢٢ ، رقم ٤ .

مراعاة هذه الأشكال حتى ولو كان الذى يباشر التحقيق مأمور الضبط القضائي استثناء . فانتداب مأمور الضبط لسؤال شاهد مثلاً لابد أن يطلفه اليه قبل سماع شهادته حتى يمكن اعتبار الاجراء من اجراءات التحقيق والا اعتبر من اجراءات الاستدلال . كذلك يجب فى هذه الحالة أن يقوم مأمور الضبط بتدوين المحضر بمعرفة كاتب التحقيق كما سبق أن فصلنا .

ومتى توافرت العناصر الثلاثة السابقة ، اعتبر الاجراء من اجراءات التحقيق الابتدائي وترتب عليه جميع الآثار القانونية لاجراءات التحقيق ومثالها قطع التقادم . أما اذا تخلف أحد هذه العناصر كان الاجراء من اجراءات الاستدلال التى لا تقطع التقادم الا اذا اتخذت فى مواجهة المتهم أو أخطر بها رسمياً .

## المبحث الثانى

### فى

#### خصائص التحقيق الابتدائي

- ١ - أولاً : حياد المحقق . ٢ - ندب قاضٍ للتحقيق .
- ٣ - ندب مستشار للتحقيق . ٤ - اختصاص القاضى الجزئى ببعض اجراءات التحقيق . ٥ - ثانياً : سرية التحقيق : السرية الخارجية والسرية الداخلية . ٦ - جزاء مخالفة علانية التحقيق بالنسبة للخصوم . ٧ - الحماية الجنائية لأسرار التحقيق . ٨ - ثالثاً : التدخل المحدود للدفاع . ٩ - حدود تدخل الدفاع . ١٠ - حقوق الدفاع أثناء التحقيق . ١١ - وأيضاً : تدوين التحقيق الابتدائي . ١٢ - جواز انتداب كاتب للتحقيق غير الكاتب الأصلي . ١٣ - البيانات اللازم تدوينها بالمحضر .

يتميز التحقيق الابتدائي عن غيره من اجراءات الدعوى فى مراحلها المختلفة بخصائص أربع :

- ١ - حياد المحقق . ٢ - سرية التحقيق . ٣ - التدخل المحدود للدفاع . ٤ - تدوين التحقيق .

## ١ - أولا : حيلاد الحق :

نقرا لأهمية التحقيق الابتدائي وما تسمح إجراءاته به من صفات القسر والحد من حرية الأفراد وما قد يترتب عليه من نتائج تقييد ثبوت الاتهام ، فقد روعى في الشخص القائم به صفة الحيادة المطلقة . وهذه الصفة هي التي تضمن النية بأدلة الاتهام وتحقيق دفاع المتهم في الوقت ذاته دون أن تطفى أحداها على الأخرى ، تحقيقا للمدالة وبضية الوصول إلى الحقيقة . ومن أجل ذلك درجت تشريعات الكثير من الدول إلى الفصل بين سلطة التحقيق وبين سلطة الاتهام وتخويل الأولى لقاضي التحقيق وقصر الثانية على النيابة العامة (١) . غير أنه حتى في الأنظمة التي تأخذ بنظام النيابة العامة كسلطة تحقيق . كما هو الحال في التشريع المصري ، فإنه يراعى دائما الفصل بين وظيفتها كسلطة تحقيق وبين وظيفتها كسلطة اتهام . ويتمين على النيابة العامة في إجراءات التحقيق أن تلتزم الجسدة التامة بين أدلة الاتهام وأدلة الدفاع ، ولا يجب أن تتأثر بوظيفتها كسلطة اتهام في قيامها بالتحقيق والا ترتب على ذلك بطلان ما اتخذته من إجراءات (٢) . ومن أجل ذلك يتمتع على النيابة العامة أن توجه أسئلة إيجابية للمتهم أو أن تتخذ ضده من وسائل العنف والاكراه المادى أو المعنوى ما يحمله على أن يعترف أو أن يأتي بأدلة قد تدنيه (٣) . فالنيابة بوصفها سلطة تحقيق يجب أن تلتزم جانب الحيادة التامة . حتى إذا ما انتهت من تحقيقها فلها أن تقيم الأدلة الواردة بالتحقيق من حيث الثبوت وعدمه فإذا رجحت لديها أدلة الثبوت أحالت الدعوى إلى المحكمة حيث تبدأ وظيفتها الثانية وهي وظيفة الاتهام . أما قبل ذلك فلا يجوز لمضو النيابة

---

(١) ميرل - فيتى ، المرجع السابق ، ص ٨٩٧ وما بعدها .

(٢) وحتى في الأنظمة التي تفصل بين تحقيق النيابة وتحقيق القاضي هناك من يؤيد وحدة الطبيعة القانونية لكلا النوعين من التحقيق على أساس الوظيفة المتوسطة بالنيابة العامة . قارن في هذا ليونى ، ج ٢ ، ص ٩ ، بترونشيللى ، المرجع السابق ، ص ٥٨٠ بروما بعدها .

(٣) انظر نقض ايطالى ، دائرة أولى ، ١٠ نوفمبر ١٩٤٨ ، المدالة الجنائية ٤٩ ، ج ٣ ، ٢٢ مايو ١٩٥٩ ، المجلة الجنائية ١٩٦٠ ، ج ١ ، ١١٨ .

المحقق أن يأتي بأجراء يتأثر فيه بوظيفته في الاتهام والا ترتب على ذلك عدم الأخذ بالدليل المستمد من اجراء التحقيق . ذلك أن الوصول الى الحقيقة يجب أن يتم في اطار مبدأ الشرعية أى أن يكون بالشكل الذى رسمه القانون وفي اطاره .

## ٢ - ندب قاضى للتحقيق :

القاعدة العامة فى التشريع المصرى هى أن النيابة العامة تجمع بين وظيفة التحقيق ووظيفة الاتهام سواء فى الجنح أم فى الجنايات . وإذا كانت النيابة العامة فى مباشرتها لسلطة التحقيق تلتزم الجيدة المطلقة باعتبارها خصيصة أساسية للتحقيق الابتدائى ، فإن هذه الخصيصة تبدو أكثر وضوحا إذا باشرت التحقيق جهة أخرى خلاف النيابة العامة تختص فقط بأجراء التحقيق ولا تجمع بينه وبين الاتهام . ومن أجل ذلك أجاز المشرع أن يتولى التحقيق الابتدائى قاضى للتحقيق أو مستشار للتحقيق سواء فى الجنايات أم فى الجنح .

واختصاص قاضى التحقيق بتحقيق الجنح والجنايات قد يكون بناء على طلب النيابة العامة ، اذا ما رأت أن ظروف الواقعة قد تستدعى تفرغا للمحقق ظمرا لتشعبها أو أن النيابة العامة ترى من الملاءمة عدم قيامها هى بالتحقيق لظروف الواقعة الخاصة . وفى هذه الأحوال تطلب النيابة العامة من رئيس المحكمة الابتدائية ندب قاضى للتحقيق . وسواء أكان ذلك قبل بدئها فى التحقيق أو بعده . ويتمين فى حالة الطلب أن يستتيب رئيس المحكمة ويندب قاضيا لأجراء التحقيق . ومتى أحييت الأوراق الى قاضى التحقيق كان هو المختص دون غيره بمباشرة اجراءات التحقيق .

كما أجاز القانون للمتهم والمدعى المدنى طلب ندب قاضى للتحقيق . لذا لم تكن الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ( ٢ / ٦٤ ) . ويكون ذلك اذا رأى المتهم أو المدعى المدنى أن الظروف الخاصة بالجريمة تبرر عدم قيام النيابة العامة بمباشرة التحقيق . ويقدم الطلب فى هذه

الحالة الى رئيس المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها اما الجريمة ولما  
مكان ضبط المتهم أو كان بها محل إقامة .

وينظر رئيس المحكمة المختصة في طلب المتهم ويصدر قراره بعد  
سماع أقوال النيابة العامة . ويكون القرار الصادر في الطلب غير قابل  
للتمن فيه ( م ٢/٦٤ ) . فاذا كانت هناك مبررات جدية لنذب قاض  
للتحقيق أصدر رئيس المحكمة قرارا بنذب أحد قضاة المحكمة الابتدائية  
والا رفض الطلب . وتستمر النيابة العامة في مباشرة التحقيق الى أن  
يأمره القاضي المندوب .

ومفاد ما تقدم أن نذب قاض للتحقيق قد يكون وجوبيا أو ملزما وقد  
يكون غير ملزم . يكون وجوبيا في حالة ما اذا تهمت النيابة العامة  
بالطلب . ويكون غير ملزم في حالة ما اذا كان المتقدم بالطلب هو المتهم  
أو المدعى المدني .

وبين أيضا ما تقدم أن قاضي التحقيق ليس قاضيا ثابتا بالمحكمة  
الابتدائية وانما يتعين نديه في كل حالة يتقدم فيها طلب الى رئيس المحكمة .  
وان كان هذا لا يمنع بطبيعة الحال من توزيع الاختصاص بالتحقيق على  
أحد قضاة المحكمة الابتدائية أثناء توزيع العمل بتلك المحكمة ، انما يلزم  
أيضا أن يصدر قرار نذب من رئيس المحكمة بالنسبة لكل طلب تتقدم به  
النيابة العامة أو يتقدم به المتهم في جناية ويجب الى طلبه .

ولأصل أن قاضي التحقيق لا يجوز له مباشرة التحقيق الا بناء على  
أحالتها اليه وفقا للقانون ( م ٦٧ ) . ولذلك فإن ولايته عينية بمعنى أنه  
ليس له مباشرة التحقيق الا في نطاق الجريمة المعينة التي طلب منه  
تحقيقها ، دون أن يمتد ذلك الى وقائع أخرى ما لم تكن الوقائع مرتبطة  
بالفصل المنوط به تحقيقه ارتباطا لا يقبل التجزئة (١) .

ويختص قاضي التحقيق بالجريمة التي أحيلت اليه دون غيره . وترتب

(١) تقضى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٩ ، مجموعة الاحكام س ١٠ ، رقم ٢١٨ .

على ذلك نتائج متعددة . فلا يجوز النيابة العامة أن تسحب الدعوى وتباشر هي التحقيق فيها . كما يتمتع عليها أن تباشر أى إجراء من إجراءات التحقيق فيها ، إلا إذا كان قاضى التحقيق قد كلفها بذلك بناء على نص المادة ٧٠ إجراءات . إذ بمقتضى هذا النص يجوز لقاضى التحقيق أن يكلف أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأمورى الضبط القضائى بالقيام بعمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق عدا استجواب المتهم .

ولا يجوز للنيابة العامة إذا ما أحيلت الدعوى الى قاضى التحقيق أن ترفع الدعوى الجنائية الى المحكمة والا قضى بعدم قبولها . كما أنه لا يجوز أيضا للضرور من الجريمة أن يرفع الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر طالما أن الدعوى ما زالت في حوزة قاضى التحقيق . إذ أنه هو الذى يتصرف فى التحقيق وحده بعد الانتهاء منه . ولذلك إذا أصدر قاضى التحقيق قرارا بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية فيكون هو وحده المختص بالتحقيق والغاء القرار بأن لا وجه إذا ما ظهرت أدلة جديدة ، ويتولى هو وحده تقدير قيمة هذه الأدلة فى الغاء أو عدم الغاء القرار .

#### ٣ - ندب مستشار للتحقيق :

ضمانا لمبدأ الحيادة وتأكيدا له أجاز المشرع ندب مستشار للتحقيق وذلك إذا ما توافرت فى الواقعة ظروف خاصة تجعل من الملائم أن يتولى التحقيق مستشار بمحكمة الاستئناف بدلا من النيابة العامة أو بدلا من انتداب قاض للتحقيق .

وفى هذه الحالة يقدم طلب الندب من وزير العدل ويصدر بالندب قرار من الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف ( م ٦٥ ) .

وندب المستشار للتحقيق قد يكون بصدد جنابة أو جنحة ، كما قد يكون لتحقيق عدة جرائم من نوع معين . ويكون اختصاصه بالتحقيق عينيا أى يتحدد بالجريمة أو بالجرائم التى ندب من أجل تحقيقها ولا يمتدأها الى وقائع أخرى اللهم الا اذا كانت مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة .

ومثلي تم التنب من الجمعية العامة للحكمة ، كاذب المستشار وحده هو المختص دون غيره بإجراء التحقيق والتصرف فيه . ويتوب على ذلك ذات النتائج المترتبة على نذب قاضي التحقيق من حيث تقييد سلطة النيابة العامة في سحب الدعوى أو رفعها أو التصرف فيها . كما لا يجوز أيضا للدعوى المدنى الالتجاء الى رفع الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر . ومنح القانون لمستشار التحقيق المتتعب جميع الاختصاصات المخولة في القانون لمحكمة الجنج المستأفة منعقدة في غرفة المشورة وأرئيس على ذلك في المادة ١٧٠ الملغاة دون أن يأتي بنص بدلي .

#### ٤ - اختصاص القاضي الجزئي ببعض إجراءات التحقيق :

من ضمانات التحقيق الابتدائي التي نص عليها المشرع تأكيداً لمبدأ الحيطة في المحقق هو أنه أورد قيداً على حرية النيابة العامة يتمثل في عدم مباشرة بعض إجراءات التحقيق الا بعد الحصول على اذن من جهة قضائية لا تجمع بين سلطتي التحقيق والاتهام . وهذه الجهة هي القاضي الجزئي المختص وفقاً لقواعد الاختصاص السابقة .

أما الأحوال التي يلزم فيها للنيابة العامة الحصول على اذن من القاضي الجزئي لمباشرة بعض إجراءات التحقيق فقد نصت عليها المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات . وهذه الأحوال :

١ - تفتيش غير المتهمين أو تفتيش منازل غير المتهمين .

٢ - ضبط كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد ، وكذلك ضبط التلغرافات لدى مكتب التلغراف .

٣ - مراقبة المحادثات التليفونية .

قضى جميع هذه الأحوال لا يجوز للنيابة العامة أن تتجاوز أي إجراء من هذه الإجراءات الا بعد استئذان القاضي الجزئي ، والا وقع الإجراء باطلاً . والبطال هنا غير متملق بالنظام العام لتعلقه بمصلحة الخصوم وقد منح المشرع النيابة العامة اختصاصات قاضي التحقيق في تعقيبها للجنايات الخاصة بأمن الدولة الداخلي والخارجي .

ويلاحظ أن سلطة القاضي الجزئي هنا مضمودة بمجمود إصدار الاذن أو رفضه دون أن يطلع عليه القانون ولاية القيام بالاجراء موضوع الاذن بنفسه . وللنيابة العامة أن تقوم به بنفسها أو أن تتدب لذلك أحد مأموري الضبط القضائي . انما ليس للقاضي الجزئي أن يتدب أحد مأموري الضبط القضائي اذ أنه لا ولاية له للقيام بالعمل وانما كل ما يملكه هو اصدار الاذن . ولذلك اذا صدر الاذن بمراقبة التليفون وقام الضابط الذي أجرى التحريات بتنفيذه دون أن يتدب لذلك من النيابة العامة فان ما قام به من المراقبة والتفتيش يكون باطلا (١) .

والاذن يصدر من القاضي الجزئي بعد اطلاعه على الأوراق ، وبعد سماع أقوال الشخص المراد تفتيشه أو تفتيش منزله أو ضبط الخطابات والرسائل والأوراق لديه أو مراقبة المحادثات المتعلقة به ، اذا رأى لزوما لذلك . ويجوز له اصدار الاذن دون سماع هؤلاء ولمجرد الاطلاع على الأوراق .

وجدير بالذكر أنه في حالة مباشرة التحقيق بمعرفة قاضي التحقيق أو مستشار التحقيق فيمكنهما مباشرة اجراءات التحقيق السابقة دون اذن من القاضي الجزئي . اذ أن هذا الاذن مقصور فقط على حالة مباشرة النيابة للتحقيق .

وعلى ذلك فقد نصت المادة ٩٥ مكررا على اختصاص رئيس المحكمة الابتدائية المختصة بوضع الأجهزة التليفونية تحت الرقابة بناء على شكوى المجنى عليه وقرار مدير التلغرافات والتليفونات ، اذا قامت دلائل قوية على أن مرتكب احدى الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٦٦ مكررا و ٣٠٨ مكررا قد استعان قى ارتكابها بجهاز تليفوني معين . ونرى أن هذا النص يفيد اختصاص قاضي التحقيق انما لا يسرى بالنسبة للأحوال التي ياشرفها التحقيق بمعرفة مستشار التحقيق .

(١) تنقضى ١٢ فبراير ١٩٦٢ ، مجموعة الأحكام من ١٢ ، رقم ٢٧ .  
وراجع ما سيجريه بعد في الفصل الثاني من هذا الباب .



### • - ثانيا : سرية التحقيق :

إذا كانت العلانية في مباشرة الاجراء هي من الضمانات التي تكفل حيدة مباشرة الاجراء وتطبيقه السليم للقانون ، وتضفي في الوقت ذاته الاطمئنان في نفوس المخاطبين بأحكام القانون وترضى شعورهم بالعدالة ، فان هذه العلانية في مجال التحقيق الابتدائي وان حققت هذه المنافع الا انه قد تنتج عنها أضرار تفوق منافعها . وهذه الأضرار قد تتعلق بشخص للمتهم ذاته وما يلحقه من تشهير على حين قد ينتهي التحقيق باظهار علم صحة التهمة المنسوبة اليه ، كما قد تتعلق بالمصلحة العامة في تحقيق العدالة والكشف عن الحقيقة ، وذلك بتكئين الجناة الذين لم يتاولهم التحقيق بعد من معرفة ما سيتخذ من اجراءات فيعمدوا الى اضاعة الآثار التي تفيد في كشف الحقيقة ، كما أن هذه العلانية قد تؤثر أيضا على أقوال الشهود الذين لم يسموا بعد في التحقيقات ، مع ما في كل ذلك من مضار تؤثر على الغاية من التحقيق الابتدائي وهي الوصول الى الحقيقة المتعلقة بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها .

وهي أجل ذلك درجت التشريعات على الأخذ بمبدأ سرية التحقيق الابتدائي سواء أكان مباشر من النيابة العامة كملطة تحقيق أم كان يباشر بمعرفة قاضي أو مستشار التحقيق .

غير أن هذه السرية ليست مطلقة . ويجب لمعرفة حدود هذه السرية التفرقة بين السرية الداخلية للتحقيق أو المطلقة بالضموم وبين السرية الخارجية .

١ - السرية الخارجية : وهي الخاصة بالجمهور . وهنا نجد مبدأ السرية يجب أن يراعى مراعاة تامة . فالتحقيق الابتدائي لا يجوز أن يكون علنيا بالنسبة للجمهور كما هو الشأن بالنسبة للمحاكمة . ذلك أن عدم مراعاة هذه السرية العامة ترتب عليه أضرار جسام سواء بالنسبة للمتهم أم بالنسبة للمصلحة العامة التي يهدف التحقيق الى تحقيقها وهي كشف الحقيقة .

ومن أجل هذه الاعتبارات نص المشرع على حظر انشاء اجراءات التحقيق وما تسفر عنه من نتائج . فالمادة ٥٩ من قانون الاجراءات الجنائية اعتبرت اجراءات التحقيق ذاتها وكذلك النتائج التي تسفر عنها من الأسرار وأوجبت على المحقق وأعضاء النيابة العامة ومساعدتهم من كتاب وخبراء وغيرهم ممن يتصلون بالتحقيق أو يحضروه بسبب وظيفتهم أو مهنتهم عدم افشاها ، و يترتب على الافشاء تطبيق المادة ٣١٠ من قانون العقوبات الخاصة بافشاء الأسرار (١) .

ويظل هذا الحظر قائما والسرية العامة قائمة الى أن ينتهي التحقيق الابتدائي بتصرف سلطة التحقيق في الدعوى (٢) . وإذا حدث وأعيدت اجراءات التحقيق مرة أخرى بناء على ظهور أدلة جديدة في حالة الأمر بأن لا وجه ، عادت السرية العامة من جديد .

غير أن مباشرة اجراء التحقيق في حضور رجال الضبط القضائي لا ييب هذه الاجراءات ، إذ أن مأموري الضبط القضائي يعتبرون من مساعدي أعضاء النيابة العامة ولا يمنع من مباشرة الاجراء في حضورهم مع التزامهم في الوقت ذاته بعدم افشاء أسرار اجراءات التحقيق أو ما تسفر عنه من نتائج . كما أن هذا الحضور لا يؤثر على صحة اجراء

---

(١) وينبغي هنا التفرقة بين مخالفة واجب السرية والذي يشكل جريمة افشاء الأسرار المنصوص عليها بالمادة ٣١٠ عقوبات وهي من الجرائم الخاصة التي تتطلب في فعلها صفة معينة كمنصر مكون للجريمة في ركنها المادي ، وبين النهي التشريعي عن افعال الاذاعة أو النشر أو أي طريق آخر من طرق العلانية والتي تشكل الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨٩ عقوبات ، ويمكن ان ترتكب من أي شخص كان . فالواقعة المكونة للركن المادي في الجريمتين مختلفة ومن ثم فيمكن ان يتمددا فيما بينهما . قارن أيضا ببايبا ، المرجع السابق ، ص ١٥٢ .

(٢) غير أنه لا يكفي صدور أمر التصرف بل يلزم التصرف الفعلي وذلك باحالة الأوراق الى الجهة المختصة . انظر نقض ايطالي ٩ يوليو ١٩٥١ ، دائرة ثالثة ، المدالة الجنائية ، ج ٣ ، ١٦ مع تطبيق ساباليني .

التحقيق حتى ولو كان هذا الإجراء هو الاستجواب طمأنا أن حرية الدفاع قد كلفت بكافة الضمانات المقررة للتحقيق (١) .

ويلاحظ أن السرية الخارجية للتحقيق الابتدائي أي عدم علانيته بالنسبة للجمهور هي من خصائص التحقيق الابتدائي وليست شكلا جوهريا لإجراءاته . ويترتب على ذلك أن مخالفتها لا تؤدي إلى بطلان الإجراء . غير أن عدم بطلان الإجراء لا يمنع من إمكان تقييم النتائج التي يسفر عنها من قبل محكمة الموضوع إذا كانت العلانية قد أثرت على ذات الإجراء . ومثال ذلك سماع شهادة إذا ما استبان لها أنه العلانية قد أثرت في الشهادة .

## ٢ = سرية التحقيق الداخلية :

إذا كانت القاعدة في التحقيق الابتدائي هي السرية الخارجية بمعنى أنه لا يجوز للجمهور أن يحضر إجراءات التحقيق ، فإن الأمر يختلف بالنسبة للسرية الداخلية أي سرية التحقيق بالنسبة للخصوم .

وإذا كانت هناك بعض التشريعات تأخذ ببدأ سرية التحقيق الداخلية أي حتى بالنسبة للخصوم ، فإن القانون المصري قد أخذ بعكس ذلك وأوجب علانية التحقيق بالنسبة لهم . ومن أجل ذلك نص بالمادة ٧٨ من قانون الإجراءات على أنه يجب إخطار الخصوم باليوم الذي يباشر فيه قاضي التحقيق أو النيابة العامة إجراءات التحقيق وبمكانها حتى يتسنى للخصوم حضور مباشرة هذه الإجراءات .

وقد حدد المشرع الخصوم الذين يحق لهم الحضور في التحقيق في المادة ٧٧ إجراءات ، وهم النيابة العامة إذا كان قاضي التحقيق أو مستشار التحقيق هو الذي يباشر التحقيق ، وكذلك المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية فضلا عن المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية . كما أباح أيضا للوكلاء الحق في حضور جميع إجراءات التحقيق .

وبناء على ما تقدم نجد أن القاعدة بالنسبة للخصوم أنه لا سرية في التحقيق ، ومع ذلك أباح المشرع لسلطة التحقيق الحق في إجراء التحقيق في غيبتهم في حالتين :

**المادة الأولى :** ومن حيث يري المحقق ضرورة إجراء التحقيق في غيبتهم حتى يتسنى له الوصول إلى الحقيقة . فقد يري المحقق أن في حضور الخصوم إضرارا بسير التحقيق وعرقلة الوصول إلى كشف الحقيقة . ولذلك قرر المشرع أنه لا يجب أن يكون مبدأ علانية التحقيق وحضور الخصوم جميع إجراءاته من العوامل المؤهلة للغاية من التحقيق ذاته وهو كشف الحقيقة . ومن أجل ذلك ترك للمحقق تقدير الظروف الخاصة بالتحقيق ، فإن رأى أن إجراء في غيبة الخصوم هو إجراء ضروري للوصول إلى الحقيقة كان له أن يمنعهم من الحضور (١) .

وطبيعة الحال تعيد حالة الضرورة هذا الإجراء وكذلك الخصم الذي يستتبع عليه الحضور . فيجب ألا يتجاوز المحقق الحكمة من منع الخصوم وهي حالة الضرورة ويقوم بإجراء لا يتوافر فيه تلك الصفة . كما أن المنع يجب أن يقتصر أيضا على الخصم الذي في عدم حضوره تتحقق الغاية من المنع وهي اظهار الحقيقة . ويستوي بعد ذلك أن يكون الخصم هو المتهم أو المستول عن الحقوق المدنية أو المجنى عليه أو المدعى المدني . ولذلك يباشر الإجراء في غيبة الخصوم الذين يري المحقق ضرورة مباشرة الإجراء في غيابهم ولا يجب أن يعتمدهم إلى آخرين لا تتوافر بالنسبة لهم حالة الضرورة هذه .

(١) ولذلك قضى بأن لو كبل النيابة المختص أن يختار المكان الذي يجرى فيه تحقيقه وفقا لتقديره وحسن اختياره حرصا على صالح التحقيق وسرعته . نقض ١٢ مايو ١٩٥٥ ، مجموعة القواعد ، ج ١ ، ص ٢٢٤ ، رقم ٧ ، نقض ٥ فبراير ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام س ١٩ ، رقم ٢٨ ، وفي هذا الحكم الأخير رفضت المحكمة ما أثله الطاعنون من بطلان عميق النيابة لإجراء مبض في مقر شعبة البحث الجنائي وقضت بأنه ليس في حضور ضابط شعبة البحث الجنائي ما يعيب إجراءات التحقيق . وانظر أيضا نقض ٦ مارس ١٩٦١ س ١٢ ، رقم ٥٩ حيث قضت بأنه ليس في حضور الضابط استجواب النيابة للمتهم ما يعيب هذا الإجراء أو يبطله في وقت كان مكفولا لها فيه حرية الدفاع عن نفسها بكافة الضمانات .

ولذلك قضت محكمة النقض بأن إجراء التحقيق الابتدائي في غير جلسة علنية لا يترتب عليها بطلان . نقض ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ، مجموعة القواعد ج ١ ، رقم ٣٢٤ ، رقم ٩ .

ومن أمثلة ذلك سماع الشهود في غيبة المتهم مثلا اذا كان هذا الأخير من ذوى التأثير عليهم كأن يكون رئيسهم المباشر مثلا .

وجدير بالذكر أن تقدير ضرورة اجراء التحقيق في غيبة الخصوم هو أمر مستقل بتقديره المحقق تحت رقابة محكمة الموضوع التي يمكنها اذا رأت أنه لم يكن هناك مقتضى لاجراء التحقيق في غيبة الخصم ، أن تقضى بىطلان الاجراء الذى اتخذ وتستبعد الدليل المستفاد منه . غير أن ذلك لا يمنع المحكمة من الاستناد الى الدليل الذى قامت هي بتحقيقه ، اذ الأصل هو أن العبرة أمام المحاكم الجنائية بالتحقيق الذى تجريه المحكمة بنفسها ولا يرجع الى التحقيقات الابتدائية الا اذا تعذر على المحكمة تحقيق الدليل بنفسها ، وفي هذه الحالة فقط يجب لصحة الحكم ألا يكون الدليل مغالفا للقانون (١) .

غير أن المشرع أوجب على سلطة التحقيق بمجرد انتهاء الضرورة التى من أجلها باشرت الاجراء في غيبة الخصوم ، أن يبيح لهم الاطلاع على التحقيق فلا يجوز منهم من حضور اجراءات التحقيق وحرمانهم في الوقت ذاته من الاطلاع على ما تم من اجراءات فى غيبتهم .

وغنى عن البيان أن التحقيق في غيبة الخصوم مرهون بقيام الضرورة ، فيباح طالما أنها قائمة وينتهى بانتهائها مع اباحة اطلاع الخصوم على ما تم من اجراءات ( م ٧٧ ) .

#### الحالة الثانية - وهي حالة الاستعجال :

فقد نصت المادة ٧٧ على أنه لقاضى التحقيق أن يباشر في حالة الاستعجال بعض اجراءات التحقيق فى غيبة الخصوم . والحكم ينصرف الى سلطة التحقيق عموما سواء كانت النيابة العامة أم قاضى أو مستشار التحقيق .

---

(١) انظر نقض ٢٥ مارس ١٩٤٠ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ص ٣٢٧ ، رقم ٢٨ فى نقض ٥ يونيو ١٩٦٧ ، مجموعة الاحكام س ١٨ ، رقم ١٥٤ .

فقد تدعو ظروف التحقيق الى وجوب مباشرة اجراء من اجراءاته في وقت لا يتسع لاختار الخصوم حتى يتمكنوا من حضوره . وقد يرى للمحقق أن تأخير مباشرة الاجراء الى حين اختار الخصوم يترتب عليه ضرر بالتحقيق ، نظرا لأن عدم مباشرة الاجراء في حينه قد يقلل أو يهدم من قيمة النتائج المستفادة منه . لذلك سمح المشرع للمحقق في حالة الاستعجال هذه أن يباشر الاجراء في غيبة الخصوم . ومن أمثلة ذلك اجراء معاية لمكان الحادث قبل أن يتمكن المتهم من ازالة آثار الجريمة . وفي هذه الحالة أيضا يجوز القيام بهذا الاجراء في غيبة المتهم ذاته ، أو أن يسمع المحقق شهادة شاهد قبل وفاته .

وتقدير الاستعجال هو أمر يستقل به المحقق أيضا تحت رقابة محكمة الموضوع . ويتحدد الاجراء الذي يباشر في غيبة الخصوم بحالة الاستعجال . فلا يجوز مباشرة أى اجراء آخر ما دامت لم تتوافر فيه شروط الاستعجال .

ومادام اجراء التحقيق في غيبة الخصوم منوطا بالاستعجال فقط فلا يجوز للمحقق أن يحول بين حضور الخصم اذا تمكن هذا الأخير من الحضور رغم عدم اخطاره رسميا بمباشرة الاجراء ، اللهم الا اذا توافرت في حقه ضرورة التحقيق في غيبته (١) .

واذا كان الاستعجال هو الذي أدى الى مباشرة الاجراء في غيبة الخصوم ، فبطبيعة الحال يحق لهؤلاء الاطلاع بمد ذلك على الأوراق المثبتة لهذه الاجراءات .

**استثناء بعض الاجراءات من جواز التحقيق في غيبة الخصوم بسبب الضرورة :**

اذا كان المشرع قد سمح للمحقق باجراء التحقيق في غيبة الخصوم اذا ما توافرت حالة الضرورة أو توافرت حالة الاستعجال وذلك دون تحديد

---

(١) وبلاظ أن جميع اجراءات التحقيق الابتدائي يمكن أن تباشر في غيبة الخصوم عند توافر حالة الاستعجال بما في ذلك التفتيش والمعاية على عكس الحال بالنسبة للاستثناء المعلق بالضرورة .

لهذه الاجراءات فقد يستفاد من ذلك أن لسلطة التحقيق أن مباشر أى اجراء من اجراءات التحقيق متى توافرت إحدى العاليتين السابقتين .

ومع ذلك فقد ذهب الفقه الى أن هناك من الاجراءات ما لا يمكن أن ثور بصده حالة الضرورة وتعين اجراؤها دائما في حضور الخصوم نظرا لأن مصلحة التحقيق ذاتها تتطلب اجراءها في حضورهم وليس في غيبتهم . وقصد بذلك اجراءات التفتيش والمعاينة (١) . وذلك تأسيسا على أن هذه الاجراءات لا يمكن اعادتها في مرحلة المحاكمة بالنسبة للتفتيش ، وفيما يتعلق بالمعاينة فإن اعادتها في مرحلة المحاكمة لن تأتي بالفائدة المرجوة منها اذ غالبا ما تكون آثار الجريمة قد زالت .

وقد ذهب فريق من الفقه الى التفرقة بين التفتيش وبين المعاينة ومنع اجراء الأول في غيبة الخصوم بينما أباح ذلك بالنسبة للمعاينة (٢) .

والرأى عندنا هو أن الحق في جانب الاتجاه الأول تأسيسا على الآتي:

١ - أن التفتيش هو اجراء يستعمل اعدته من قبل المحكمة وأن الدليل المستفاد منه يتحقق في اللحظة التي بوشر فيها الاجراء . ولذلك من صالح التحقيق أن يكون ذلك في حضور الخصوم حتى يواجهوا بما اتهم اليه الاجراء وحتى لا يشككوا بعد ذلك في صدق النتيجة المستفادة منه

٢ - أن المشرع استلزم حضور المتهم أثناء التفتيش كلما أمكن ذلك من حيث زمان اجراء التفتيش . ولذلك فيكون من التناقض أن يستلزم حضور المتهم للتفتيش ومع ذلك يسمح للمحقق أن يجرى التفتيش في غيبه بسبب حالة الضرورة وبمنه من حضوره .

٣ - أن حالة الضرورة لا تتوافر بحسب طبيعة اجراء المعاينة الذي يتطلب أن تكون قد تمت بحضور الخصوم حتى يتأكد المحقق من أن ما ورد بالتحقيقات يتطابق والواقع وحتى يمكن مواجهة الخصوم بما أسفر عنه

(١) الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٢٤٤ .

(٢) الدكتور رؤوف عبيد ، المرجع السابق ، ص ٢٤٤ .

الإجراء . وهذا بطبيعة الحال لا يتأتى إلا حيث يكون الخصوم حاضرين مباشرة الإجراء والإمكانهم المنازعة في الدليل المستفاد من المعاينة التي تمت في غيبتهم .

ومن أجل ذلك كله نخلص إلى أنه إذا كان القانون قد أباح مباشرة بعض إجراءات التحقيق في غيبة الخصوم بسبب الضرورة فإن ذلك يقتصر فقط على إجراءات التحقيق الأخرى خلاف المعاينة والتفتيش حيث لا يجوز حرمان الخصوم من حضورهما بحجة الضرورة (١) .

#### ٦ - جزاء مخالفة علانية التحقيق بالنسبة للخصوم :

في غير حالة الاستعجال وحالة الضرورة لا يجوز مباشرة التحقيق في غيبة الخصوم . ويرى البعض أن هذه القاعدة تتعلق بالنظام العام (٢) . غير أننا نرى أنها قاعدة تتعلق بمصالح الخصوم في حضورهم التحقيق . وقد قرر المشرع هذه القاعدة ضماناً لهذه المصالح ومن ثم فيجوز لهم التنازل عنها . ولذلك فإن الأثر المترتب على مخالفة هذه القاعدة هو البطلان ، إلا أنه بطلان متعلق بمصالح الخصوم يمين الدفع به أمام محكمة الموضوع ، ويصح بإجراءات تصحيح البطلان غير المتعلق بالنظام العام ويترتب على ذلك أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها وإنما يمين الدفع به . كما يجوز آثاره الأولى مرة أمام محكمة النقض (٣) .

#### ٧ - الحماية الجنائية لأسرار التحقيق :

لقد حسم المشرع أسرار التحقيق جنائياً بنصين : الأول هو أنه اعتبر إجراءات التحقيق ذاتها والنتائج التي تستفر عنها من الأسرار وأوجب على

(١) ومع ذلك قضت محكمة النقض بجواز إجراء المعاينة في غيبة المتهم بناء على حالة الضرورة . نقض ٧ ديسمبر ١٩٥٦ ، مجموعة الأحكام س ١٠ ، رقم ٢٠٠ ، نقض ٩ يونيو ١٩٥٢ ، مجموعة القواعد ج ١ ، س ٣٢٥ ، رقم ٢٦ .

(٢) الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٢٤٦ .

(٣) قارن نقض ٥ يونيو ١٩٦٧ ، س ١٨ ، رقم ١٥٤ ، نقض ٢٢ فبراير ١٩٥٥ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٣٢٦ ، نقض ٢٥ مارس ١٩٤٠ ، مجموعة القواعد ج ١ ، س ٢٢٧ ، ١ رقم ٢٤ ، نقض ٢٢ أكتوبر ١٩٤٥ ، مجموعة القواعد ج ١ ، س ٣٢٦ ، رقم ٢٥ ،



المحققين وأعضاء النيابة العامة ومساعدتهم من كتاب وخبراء وغيرهم ممن يتصلون بالتحقيق أو يحضروه بسبب وظيفتهم أو مهنتهم عدم افشاءها والا طبق عليهم نص المادة ٣١٠ عقوبات . وغنى عن البيان أن هذا النص لا ينصرف الى المتهم أو المدعى المدنى أو المجنى عليه أو المسئول عن الحقوق المدنية ، وإن كان ينصرف الى المعامين الذين يحضرون التحقيق باعتبارهم وكلاء عن الخصوم .

والثاني : هو نص المادة ١٨٩ عقوبات والتي تعاقب على اذاعة معلومات تتعلق بإجراء جنائى سرى وهو نص ينصرف الى الكافة وبالتالي ينصرف أيضا الى الخصوم الذين يحضرون التحقيق . ذلك أن المادة ١٨٩ تعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة تتراوح بين عشرين ومائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من اذاع بطريق الصحافة أو بأى طريق آخر من طريق العلانية بيانا عن قضية جنائية ظفرت سرا أو ذاع محتويات وثائق أو أوراق تتعلق بالتحقيق فى قضية يجب أن تبقى سرية قانونا (١) .

ولا يطبق هذا الحكم على الوثائق وحشيات التحقيق التى أدلى بها فيما بعد فى مناقشة علنية ، وبوجه عام لا يطبق على سائر أوراق الاجراءات الجنائية والقضائية المتعلقة اذا تم الفصل فيها .

ومع ذلك ففى الدعاوى التى لا يجوز فيها اقامة الدليل على الأمور المدعى بها يعاقب على اعلان الشكوى أو على نشر الحكم بالعقوبات المنصوص عليها بالمادة ١٨٩/١ ما لم يكن النشر قد حصل بإذن الشاكى .

كما نصت المادة ١٩٠ ع على أنه فى غير الدعاوى التى ينطبق عليها حكم المادة السابقة يجوز للمحاكم نظرا لنوع وقائع الدعوى أن تحظر فى سبيل المحافظة على النظام العام أو الآداب ، نشر المرافعات القضائية أو الأحكام .

(١) انظر هامش ١٢ من هذا البحث ص ٥٤٦ .

٨ - ثانيا : التبخل الشهود للدفاع :

حد المشرع من تدخل الدفاع في التحقيق الابتدائي على خلاف ما هو مقرر بشأنه في مرحلة المحاكمة .

وكقاعدة عامة أجاز المشرع للخصوم استصحاب وكلائهم في التحقيق .  
ولذلك فحيث يجوز حضور الخصم يجوز حضور محاميه .

وطبيعة الحال يسرى على المحامين ما يسرى على الخصوم من حيث قاعدة العلانية وما يسرى عليها من استثناءات تتعلق بحالة الضرورة وحالة الاستصحاب . وعليه فحيث يكون من حق سلطة التحقيق اجراء التحقيق في غيبة الخصم فلا يجوز منع حضور وكيله الا اذا اقتضت الضرورة ذلك<sup>(١)</sup> .

على أنه ليس للخصوم التسك بضرورة دعوة وكلائهم لحضور التحقيق . كل ما لهم هو اصطحابهم لهم أثناء مباشرة التحقيق . ولم يستثن المشرع من ذلك الا المتهم في جناية وبالنسبة لاجراءين من اجراءات التحقيق وهما الاستجواب والمواجهة<sup>(٢)</sup> . فوفقا لنص المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات لا يجوز للمحقق في الجنايات أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود الا بعد دعوة محاميه للحضور ان وجد . ولذلك يجب على المتهم أن يعلن اسم محاميه بقرار يكتب في قلم كتاب المحكمة أو الى مأمور السجن . كما يجوز لمحاميه أن يتولى هذا الاقرار أو الاعلان . وهذا لا يمنع طبيعة الحال من امكان حضور محامي المتهم أثناء الاستجواب حتى دون دعوة ، اذا لم يكن المتهم قد عين محاميا وأعلن عنه من قبل .

(١) ولذلك قضت محكمة النقض بأن حق النيابة العمومية في اجراء التحقيق في غيبة وكلاء الخصوم ليس مطلقا ، بل يشترط أن يكون ذلك ضروريا لظهور الحقيقة . نقض ٧ ديسمبر ١٩٣٦ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ص ٣٢٤ ، رقم ١٠ ، نقض ١ مارس ١٩٤٨ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ص ٢٣٤ ، رقم ١١ .

(٢) أما الجنب والمخالفات فلم ير المشرع حاجة للنص عليها نظرا لانه في هذه الجرائم عدم سؤال المتهم لا يترتب عليه بطلان في التحقيق اذ لا مانع يحول دون وقوع الدعوى العمومية بدون استجواب المتهم ، بل ايضا بدون تحقيق . انظر نقض ١٦ أكتوبر ١٩٤٤ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ص ٢٢٢ ، رقم ٢ ، ١٨ أكتوبر ١٩٤٨ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ص ٢٢١ ، رقم ٣ .

ومع ذلك فقد أجاز القانون للمحقق أن يتناهى عن دعوة محامي المتهم في جناية عند استجوابه أو مواجهته بغيره من المتهمين أو الشهود وذلك في حالتين وردتا على سبيل الحصر : الأولى هي حالة التليس والثانية هي حالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة . بمعنى أنه يجب أن يكون مرور الاستعجال هو الخوف من ضياع الأدلة . وفي غير هاتين العاليتين لا يجوز مباشرة الاجراءين السابقين بدون دعوة محامي المتهم ان وجد (١) .

#### ٩ - حدود تدخل الدفاع :

إذا كان القانون قد أباح تدخل المحامي أثناء التحقيق فقد قصر هذا التدخل على مجرد الحضور ومتابعة اجراءات التحقيق . فليس له أن يصدر منه أثناء التحقيق أية اشارات أو ايماءات أو كلام الى الشهود أو الخصوم بالدفع والطلبات كما سنرى تفصيلا .

كما أنه ليس له أن يبدي أية ملاحظات على التحقيق الا اذا أذن له المحقق بالكلام . فاذا لم يأذن له بذلك لم يكن له أن يتكلم وما على المحقق الا أن يثبت ذلك في محضره . وقد نصت على ذلك المادة ١٢٤ في فقرتها الأخيرة حيث ورد بها « ولا يجوز للمحامي الكلام الا اذا أذن له القاضي ، وإذا لم يأذن له وجب اثبات ذلك في المحضر » .

#### ١٠ - حقوق الدفاع أثناء التحقيق :

خول المشرع للمحامي أثناء التحقيق ذات الحقوق المقررة لموكله ، كما أنه يتمتع بحق الاطلاع على الأوراق في أحوال معينة وذلك على التفصيل الآتي :

١ - لمحامي الخصم أن يتقدم الى المحقق بالدفع والطلبات التي يرى تقديمها أثناء التحقيق ( م ٨١ اجراءات ) .

٢ - لمحامي المجنى عليه ولو لم يكن ملصقا بالحقوق المدنية أن يقدم

---

(١) تقض ٢٨ أكتوبر ، مجموعة الاحكام س ١٩ ، رقم ١٧٦ .

مذكرات يشير فيها الى أدلة الاتبات أو يقترح إجراءات معينة للوصول الى الحقيقة .

٣ - لمحامي الخصم حق الاطلاع على الأوراق المثبتة للإجراءات التي جرت في غية الخصم بناء على حالة الاستعجال أو حالة الضرورة .

٤ - لمحامي الخصم أن يطلب على نفقة هذا الأخير إنشاء التحقيق صورا من الأوراق أيا كان نوعها ، الا اذا كان التحقيق حاصلًا بغير حضورهم بناء على قرار بذلك ( م ٨٤ ) .

٥ - لمحامي المتهم حضور جميع إجراءات التحقيق . ولا يجوز استجواب المتهم أو مواجهته بغيره في غير حالتي التلبس والاستعجال بسبب الخوف من ضياع الأدلة الا بحضوره أو دعوته للحضور . الا أن هذا قاصر على حالة ما اذا أظن المتهم عن معاميه بتقرير في قلم الكتاب . ولذلك حكم بأن النفي على الحكم بأن التحقيقات قد بدأت وانتهت بدون حضور معامي المتهم فهي لذلك باطلة نفي في غير محله . فواضح من النصوص ( ٧ ، ١٢٤ إجراءات ) أن الضمان المقرر في القانون قاصر على المتهم الذي يستصحب معه معاميه أو يوكله أثناء التحقيق الابتدائي فيمنحه المحقق من الحضور أو يغفل دعوته ، فان تنازل المتهم عن استعمال هذه الضمانة المقررة لمصلحته فلا يكون له الحق في التحدي بمخالفة الإجراءات ( ١ ) .

٦ - لمحامي المتهم في حالة استجوابه أو مواجهته أن يطلع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة . واذا منعه المحقق من ذلك دون مقتضى كان فيه اخلال بحق الدفاع . وهذا الحق وان لم يصرح به المشرع الا أنه مستفاد من القواعد العامة التي تحكم كماله الدفاع وعلان الاجراءات التي تمثل بهذا الحق .

وفي غير تلك الأحوال لا يقع لمحامي المتهم التمسك بعلان التحقيق لعدم تمكنه من الاطلاع على التحقيق . وتطبيقا لذلك قضى بأن دفع

---

(١) محكمة عليا ، ٢٧ يونيو ١٩٥٦ ، قضاء المحكمة العليا : ١ .  
وقد ١٠٢ .

محامي المتهم بطلان التحقيق وما تلاه من اجراءات استنادا الى عدم تمكن النيابة له قبل التصرف في التحقيق من الاطلاع على ملف الدعوى وعدم السماح له بالاتصال بالمتهم ، هذا الدفع لا محل له اذ أن القانون لا يربط البطلان الا على عدم السماح بغير مقتضى لمحامي المتهم بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو مواجهته بغيره أو بالاطلاع على التحقيق أو بالاجراءات التي أجريت في غيبه (١) .

٧ - لمحامي المتهم الحق في الاتصال به دون حضور أحد . وقد نصت على ذلك المادة ١٤١ اجراءات حيث جاء بها أنه « للنيابة السامة ولقاضي التحقيق في القضايا التي يندب لتحقيقها أن يأمر بعدم اتصال المتهم المحبوس بغيره من المسجونين وبالأزوره أحد ، وذلك بدون اخلال بحق المتهم في الاتصال دائما بالمدافع عنه بدون حضور أحد » .

#### ١١ - رابعا : تدوين التحقيق الابتدائي :

من خصائص التحقيق الابتدائي أنه يجب أن يكون مدونا كتابة حتى يكون حجة فيما أثبتت يستفاد منه من نتائج . وما يترتب على عدم تدوين الاجراء كتابة هو الانعدام . أي أن الاجراء غير المدون يعتبر منعلا ولا يجوز الاستناد اليه .

ويجب أن يتم التدوين كتابة بمعرفة كاتب التحقيق وأن يكون التدوين معاصرا لمباشرة الاجراء . وقد نص المشرع على ضرورة التدوين بمعرفة كاتب التحقيق في المادة ٧٣ اجراءات التي تقضي بأن يستصحب قاضي التحقيق في جميع اجراءاته كاتباً من كتاب المحكمة بأن يستصحب المحاضر وتحفظ هذه المحاضر وباقي الأوراق في قلم كتاب المحكمة .

والاجراءات التي تباشرها سلطة التحقيق وتدون بمعرفة كاتب التحقيق هي التي يطلق عليها محضر التحقيق الابتدائي . ومع ذلك اذا باشرت النيابة العامة التحقيق وقام وكيل النيابة بتدوين الاجراءات بنفسه

(١) تقض ١٥ مارس ١٩٥٦ ، مجموعة الأحكام س ٧ ، رقم ١٠٧ .

دون كاتب فقد الاجراء وصفه كاجراء تحقيق واعتبر من اجراءات الاستدلال ، ولا يترتب على ذلك بطلان الاجراء كلية ، لأن عضو النيابة بوصف كونه صاحب حق في اجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما حوله القانون لسائر رجال الضبطية القضائية (١) .

كذلك يلزم تدوين المحضر بمعرفة كاتب التحقيق حتى في الأحوال التي يباشر فيها مأمور الضبط القضائي اجراءات التحقيق استثناء . فيجب عليه أن يندب كاتباً للتحقيق والا فقد الاجراء صفة اجراءات التحقيق . وتطبيقاً لذلك قضى بأنه اذا كان المحضر الذي حرره مأمور الضبط القضائي بانتداب من النيابة العامة ينقصه شرط استصحاب كاتب لتدوينه وهو أمر لازم لاعتبار ما يجريه تحقيقاً ، الا أن هذا المحضر لا يفقد كل قيمة له في الاستدلال ، وانما يؤول الى اعتباره محضر جمع استدلالات (٢) .

غير أنه يلاحظ أن وجوب تدوين الاجراء بمعرفة كاتب التحقيق انما ينصرف فقط الى الاجراءات التي يلزم لها تحرير محضر ثبت القيام بها كالماينة وسماع الشهود . أما أوامر التحقيق فهي لا تتطلب تحرير محضر ويمكن أن تحرر بمعرفة المحقق ذاته ، ومثال ذلك أوامر القبض والتفتيش والعبس الاحتياطي . وعليه قضى بأن أمر التفتيش وان كان يعتبر اجراء متعلقاً بالتحقيق الا أنه ليس من المحاضر التي أشارت اليها المادة ٧٣ وأوجبت توقيع الكاتب عليها (٣) .

#### ١٢ - جواز انتداب كاتب للتحقيق غير الكاتب الاصلى :

اذا كان القانون قد استلزم اصطحاب كاتب من كتاب المحكمة ، فانه يجوز للمحقق أن يندب شخصاً آخر للقيام بأعمال كاتب التحقيق وذلك في حالة الضرورة وعليه أن يعلنه اليمين القانونية ورثبت ذلك بالمحضر . فتكليف وكيل النيابة عند انتقاله للتحقيق لشخص غير كاتب التحقيق بطل .

(١) قفس ٢٤ نوفمبر ١٩٥٢ ، مجموعة المبادئ ج ١ ، ص ٢٢٢ .

رقم ٤ .

(٢) قفس ٢٠ فبراير ١٩٦١ ، مجموعة الأحكام ص ١٢ ، رقم ٤٠ .

(٣) قفس ٨ مايو ١٩٦١ ، مجموعة الأحكام ص ١٢ ، رقم ١٠١ .

تعليفه اليقين أمر جازي قانوناً . ولا يلزم أن يبين وكيل النيابة في محضره حالة الضرورة التي استدعت ذلك . إذ أن مجرد ندب آخر وتعليفه اليقين مناه ثبوت حالة الضرورة لندب كاتب غير كاتب التحقيق (١) .

وظيفاً لذلك قضى بأنه متى استشر المحقق حرجاً من الاستعانة بكاتب من كتاب المحكمة على منطة احتمال المساس بحسن سير التحقيق أو لإضرار بمصلحة العدالة على أية صورة من الصور لاعتبارات تصل بموضوع التحقيق وظروفه أو زمائه أو مكانه جاز ندب غيره لهذه المهمة تأسيساً على أن هذا الندب هو ضرورة تستقيم بها المصلحة العامة ، إذ المراد بالضرورة هنا هو المآثر الذي يبيح ترك الواجب دفماً للعرج عن الحق وسداً للحاجة التي تقتضيها مصلحة التحقيق (٢) .

#### ١٢ - القبيكات اللازمة لتكوينها بالمحضر :

يلزم أن يدون بالمحضر فضلاً عن الاجراء الذي يوشى وأثبت به ، ساعة وتاريخ مباشرة الاجراء . ذلك أن القانون يرب آثارا معينة على اثبات هذا التاريخ من حيث احتساب التقادم وكذلك أيضا المدة اللازمة لتنفيذه اذا كان محدد المدة ، كما لو كان أمراً بالتفتيش يعرى خلال مدة معينة ، وكذلك الاتداب للتحقيق المحدد المدة ، هذا فضلاً عن أن المشرع يرب على الأمر بالضبط والاحضار الذي لا ينفذ خلال ستة أشهر سقوط الأمر ومن ثم لزم معرفة التاريخ الصادر به وغير ذلك من الآثار القانونية الأخرى (٣) .

(١) والدفع بطلان تحقيق النيابة لعدم اصطحابه كتاباً وندب غيره . للقيام بعمله بغير ضرورة هو دفع باجراءات سابقة على المحكمة ومن ثم يضمن أبناله أمام محكمة الموضوع ولا يجوز ابتكاله لأول مرة أمام محكمة النقض . نقض ٥ يونيو ١٩٦٧ ، س ١٨ ، رقم ١٥٤ .

(٢) نقض ١١ مارس ١٩٥٨ ، مجموعة الأحكام س ٩٩ ، رقم ٧٧ ، قض ٢٩ مايو ١٩٦٠ ، مجموعة الأحكام س ١٢ ، رقم ١١٩ .

(٣) والمبررة في اثبات تاريخ محضر التحقيق هي بحقيقة الواقع لا بما أثبتته كاتب التحقيق سواء . انظر نقض ١٠ يناير ١٩٥٥ ، مجموعة فتاوى ج ١ ، س ٢٢٤ ، رقم ٧ .

ولا يكفي إثبات التاريخ وساعته ، بل يلزم أيضا التوقيع على المحضر  
بمعرفة المحقق وكاتب التحقيق معا .

وما يترتب على عدم التوقيع من قبل المحقق وكاتب التحقيق هو انعدام  
الاجراء الذى بوشر لأن التوقيع هو السند الوحيد المثبت للمسئور  
الاجراء عن صدر منه على الوجه المعتبر قانونا . ولا يفنى عن التوقيع  
أن الاجراء قد أثبت بخط من باشره اذ أن استلزام التوقيع لا يتعلق بواقعة  
مباشرة الاجراء وانما بالشكل الذى يجب أن يفرغ فيه (١) .

واذا ما توافر توقيع المحقق وتوقيع الكاتب كان المحضر صحيحا  
مثبتا لصحة الاجراء الذى بوشر . ولا يشترط أن يتضمن المحضر توقيع  
الخصوم أو الشهود على الأقوال التى أدلوا بها فى التحقيقات ، اذ يفنى  
عن ذلك توقيع المحقق والكاتب لاثبات صحة ما أثبت بالمحضر من  
اجراءات .

(١) راجع تفصيل ١٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام من ١٨ .  
نومبر ١٩٦٩ .



## الفصل الثاني

في

اجراءات التحقيق الابتدائي

تقسيم :

تتقسم اجراءات التحقيق الابتدائي الى نوعين : الاول يهدف الى جمع وفحص الأدلة المثبتة لوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها وهو ما يطلق عليه اجراءات جمع الأدلة . ذلك أن المحقق يهدف بهذه الاجراءات الى جمع أدلة الثبوت وتعيينها ويأخذ ملئ دلائلها على وقوع الفعل من جانب المتهم . والثاني هو اتخاذ الوسائل اللازمة قبل المتهم لنسبه من التأثير في التحقيق أو في ازالة الآثار المستفادة من الأدلة وهي ما يطلق عليها الاجراءات الاحتياطية قبل المتهم .

### البحث الأول

في

#### اجراءات جمع الأدلة

- ١ - المقصود بها . ٢ - اولا : المائدة . ٣ - ثانيا : الخبرة . التعريف بها . القواعد الخاصة بنسب الخبراء .
- ٤ - حق المتهم في الاستماعة بخبير استشاري . ٥ - ثالثا : التفتيش وضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة . ( ١ ) تفتيش المنازل . ٦ - الشروط الموضوعية لتفتيش المنازل والاذن به .
- ٧ - الشروط الشكلية لصحة تفتيش المنازل . ٨ - (ب) تفتيش الأشخاص . ٩ - (ج) ضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة .
- ١٠ - موضوع الضبط . ١١ - حظر ضبط بعض الأوراق والأشياء . ١٢ - القواعد الخاصة بتنفيذ الضبط .
- ١٣ - الأمر بتقديم الأشياء المراد ضبطها أو الإطلاع عليها .
- ١٤ - الإطلاع على الأوراق المضبوطة . ١٥ - تبليغ الأشياء المضبوطة وتسليمها . ١٦ - تحرير الأشياء المضبوطة .
- ١٧ - التصرف في الأشياء المضبوطة وصوره . ١٨ - بطلان التفتيش وما ترتب عليه من ضبط . ١٩ - آثار الدفع ببطلان

التفتيش . ١٢ - الرضاء بالتفتيش . ٢١ - رأيا : سماع  
الشهود . التعريف بالشهادة . سلطة المحقق في سماع  
الشهود . جزاء التخلف من الحضور . كيفية سماع الشهادة .  
الأشخاص الذين يحق لهم الامتناع عن الشهادة . منيع  
الشاهد واعفاؤه من الشهادة . الانتقال لسماع الشهود .  
مصاريف الشهود . ٢٢ - خامسا : الاستجواب والمواجهة .  
التعريف بالاستجواب . ٢٣ - مضمون الاستجواب .  
٢٤ - يعاد الاستجواب . ٢٥ - الاستجواب والمواجهة .  
٢٦ - الضمانات المقررة للاستجواب . ٢٧ - بطلان  
الاستجواب .

#### ١ - المقصود بها :

يقصد باجراءات جمع الأدلة الأعمال التي يباشرها المحقق لتجميع  
الأدلة القانونية . ويلاحظ أن الأدلة تخضع لمبدأ الحصر وإن كان هذا  
لا يتعارض مع مبدأ حرية القاضي في تكوين عقيدته . بمعنى أن الأدلة التي  
ينبغي تجميعها لا يجب أن تخرج عن إطار الأدلة القانونية التي اعترف  
المشرع لها بقيمة قانونية ، وخلافها لا تكون في محيط الأدلة وإنما يمكن  
أن تتوفر دلائل أو قرائن يجوز الاستناد اليها لتدعيم الأدلة القائمة في  
الدعوى .

والأدلة التي يقوم المحقق بتجميعها في تلك المرحلة نوعان : أدلة عامة  
وهي : المعاينة والخبرة والتفتيش وضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة ، وأدلة  
خاصة وهي : سماع الشهود والاستجواب والمواجهة . وسنتناول هذه  
الأدلة في البنود التالية :

#### ٢ - أولا : للمعاينة :

المعاينة هي اجراء بمقتضاء ينتقل المحقق الى مكان وقوع الجريمة  
ليشاهد بنفسه ويجمع الآثار المتعلقة بالجريمة وكيفية وقوعها وكذلك  
جمع الأشياء الأخرى التي تفيد في كشف الحقيقة .

وقد أوجب القانون على النيابة العامة الانتقال الى محل الواقعة  
بسرعة أخطارها بجناية متلبس بها . أما انتقالها للمعاينة في الجنايات غير  
المتلبس بها أو في الجنح عموما فهو أمر متروك لتقدير النيابة للجامعة وفقا  
لظروف التحقيق وما تراه ضروريا لجمع الأدلة ( ن ٩٠ ) .

كذلك أيضا حينما يكون التحقيق مباشر بمعرفة «ص» التحقيق أو  
مستشار التحقيق فإن انتقاله لاجراء المعاينة يتوقف على تقديره لدى  
ضرورتها في الكشف عن التحقيق .

والمعاينة هي دليل مباشر أو عام باعتبار أن المحقق يلمس بنفسه  
العناصر المادية التي تفيد في كشف الحقيقة .

ويجب على المحقق عند اجراء المعاينة اثبات حالة المكان ووصفه  
تفصيليا وبيان مدى امكان وقوع الجريمة بالشكل الذي ورد على لسان  
المجنى عليه والشهود وكذلك اثبات حالة الأشخاص والأشياء الموجودة  
بمكان الجريمة ورفع الآثار المتعلقة بها كالبصمات والدماء وذلك عن طريق  
اتداب خبير علمي لرفع هذه الآثار اذا اقتضى الأمر (١) . كما له أيضا  
أن يقوم بعمل التجارب المختلفة وإعادة تصوير الحادث كما ورد بأقوال  
الشهود . وكذلك اجراء عملية الاستعراف على شخص المتهم بمعرفة  
الشهود على أن يراعى الضمانات اللازمة لصحة الدليل المستفاد منها (٢) .

ويجب الاسراع في الانتقال للمعاينة حتى لا يتطرق الشك الى الدليل  
المستفاد منها ، وذلك اذا ما انقضت فترة بين وقوع الجريمة واجراء المعاينة  
تسمح بأن يتمكن الجاني من ازالة بعض العناصر المادية التي تفيد في  
كشف الحقيقة .

(١) ويجوز للمحقق ان يصطحب معه في المعاينة أحد الخبراء اذا كان  
الأمر يتعلق بمسائل فنية . غير ان اصطحابه للخبير واستئناسه براه  
اثناء المعاينة لا يخرجها من طبيعتها وبالتالي لا يترتب البطلان اذا لم تراعى  
القواعد الخاصة بنذب الخبراء . ذلك أن الخبرة تتمثل في رأى الخبير  
بينما المعاينة هنا تقوم على الملاحظة واثبات الحالة . انظر في ذلك نقض  
ابطالى ٢٧ نوفمبر ١٩٦١ ، الدائرة الثالثة ، نقض جنائي ، ١٩٦٢ ، ٢٧١ ،  
رقم ٤٥٤ .

(٢) وقد حكم بأن عملية العرض لتعرف الشهود على المتهم ليست  
لها احكام مقرررة في القانون تجب مراعاتها والا كان العمل باطلا بل هي  
مسألة متعلقة بالتحقيق كفن متروك التقدير فيها للمحكمة . نقض ٥ فبراير  
١٩٦٨ ، س ١٩ ، رقم ٢٨ . انظر أيضا ١٧ يونيو ١٩٤٦ ، مجموعة  
القواعد ج ١ ، رقم ٢٢٥ ، رقم ٢٣ ، ٢١ ديسمبر ١٩٤٨ مجموعة القواعد ج ١  
رقم ٢٥ .

وجدير بالذكر أنه ان كان للمشرع قد ألزم النيابة العامة بضرورة الانتقال للمعاينة في حالة الجنايات المتلبس بها الا أن ذلك مشروط بكون الجريمة تقبل المعاينة بطبيعتها . فاذا لم تكن تقبل ذلك فلا محل للانتقال كما هو الشأن في جرائم الرشوة أو جرائم الاستغلال الوظيفي .

والمعاينة قد تكون مكانية كما قد تكون شخصية ، كما قد تكون عينية أو مادية على حسب الجريمة . ومثال المعاينة الشخصية فحص جثة القتيل وبيان ما به من آثار اكرله أو طعنات أو مقاومة .

والمعاينة المكانية هي التي يرى فيها المحقق الوضع المكاني لكل من المتهم والمجنى عليه أثناء ارتكاب الجريمة ومكان وجود الشهود وهل يمكنهم الرؤية من عدمه ، كما يدخل أيضا في المعاينة المكانية بيان مدى امكان امتداد يد الغير الى مكان وقوع الجريمة من عدمه كما في حالة جرائم احراز السلاح أو المخدرات التي تضبط في مكان يتعلق بالمتهم .

أما المعاينة العينية فهي تلك التي تتعلق بالأشياء كمعاينة الأدوات القائمة بمكان الحادث وبيان ما اذا كان بها آثار تعيد في كشف الجريمة من عدمه ككسور أو بقع دموية أو بصمات أو غير ذلك . علما بأنه عند احالة مثل هذه الأشياء الى الخبير لرفع ما بها من آثار فانا لا نكون في محيط المعاينة وانما يصدد اجراء آخر من اجراءات جمع الأدلة وهي الخبرة .

ويلاحظ أنه لا يترتب على مخالفة واجب الانتقال للمعاينة في الجنايات المتلبس بها أي بطلان في الاجراءات . والتأخير في اجراء المعاينة يخضع فقط لتقدير محكمة الموضوع من حيث الدليل المستمد منها .

## ٢ - نكيا : الخبرة :

التعريف بها :

الخبرة هي اجراء يتعلق بموضوع يتطلب الاثام بمعلومات فنية لا مكان استخلاص الدليل منه . ولذلك فان الخبرة تترض وجود واقعة مادية أو شيء يصير الخبير حكمه بناء على ما استظهره منه . ومن ثم فان الخبرة

تقوم على حكم الخبير أكثر ما تقوم على جمع الأدلة من قبل المحقق وبعثها .

والخبرة كدليل في الإثبات تصرف الى رأى الخبير الذى يشته فى تقريره . ولذلك فإن الخبير يأخذ حكم الشاهد ويجوز استدعاؤه لسماع شهادته ومناقشته فى التقرير الذى تقدم به . غير أن الخبير يختلف عن الشهود من حيث الوقائع التى يشهد بها . فالشاهد يدلى بأقواله عن الواقعة كما حدثت فى مادياتها ، أما الخبير فشهادته فنية أى تصرف الى تقييمه الفنى للواقعة محل الخبرة . ويترتب على ذلك أنه لا يجوز سماع الخبير كشاهد اذا ما كان اجراء الخبرة قد وقع باطلا .

ويجب أن ينصرف تقرير الخبير فقط الى الوقائع اللازمة لاصدار رأيه الفنى ، فلا يجوز له أن يتجاوز ذلك الى وقائع أخرى ويعطى رأيه فيها طالما أنه لم يطلب منه ذلك . ومع ذلك يجوز للخبير أن يدلى فى تقريره بملاحظات الشخصية على الواقعة موضوع الخبرة فضلا عن رأيه الفنى فيها .

والخبرة يمكن أن تقع على أى موضوع يتعلق بالتحقيق ويحتاج الى معلومات فنية معينة (١) . ومن أمثلة ذلك تحليل المواد المضبوطة لمعرفة لكنها ، وبيان آثار العنف أو المقاومة بجسم المجنى عليه ، وبيان تزوير أو عدم تزوير الامضاء أو الكتابة ، وفحص الأسلحة والذخائر لبيان مدى صلاحيتها للاستعمال ، وغير ذلك من الموضوعات التى تستلزم الامام بعلوم أو فن معين لا مكان الحكم عليها .

---

(١) وقد جرى قضاء النقض على أن ليس للمحكمة أن تحل نفسها فى المسائل الفنية البحتة محل الخبير أو أن تدحضها مستندة الى معلومات شخصية . انظر قضاء ٢٦ يونيو ١٩٦٧ ، مجموعة احكام النقض س ١٨ ، رقم ١٧٧ ، نقض ٨ يناير ١٩٦٨ ، س ١٩ ، رقم ٦ ، ١٢ مايو ١٩٦٨ ، س ١٩ ، رقم ١٠٧ ، ٢١ أكتوبر ١٩٦٨ ، س ١٩ ، رقم ١٦٨ . انظر تاسيحية بند فى الإثبات .

وإذا كان تقرير الخبير يعتبر من الأدلة فإن إجراء لعب الخبير هو من إجراءات جمع الأدلة . ولذلك إذا بوشر من النيابة العامة تحركت به الدعوى العمومية باعتباره إجراء من إجراءات التحقيق حتى ولو كانت النيابة العامة لم تباشر إليه أى إجراء .

### ٢ - القواعد الخاصة بنسب الخبراء :

لم يلزم المشرع سلطة التحقيق بضرورة نسب الخبير فيما يتعلق بالموضوعات التي تتطلب الإلمام بعلم أو فن معين وإنما ترك ذلك لسلطة التحقيق تقديره تحت رقابة محكمة الموضوع وفقا لظروف الواقعة .

وإذا رأت سلطة التحقيق ضرورة الاستعانة بغير تخصص حالة معينة فتقوم بانتداب خبير لذلك ليقدم رأيه الفني . وفي هذه الحالة يجب مراعاة القواعد الآتية :

١ - يجب على المحقق حضور عمل الخبرة وملاحظة الخبير فيما يقوم به . غير أنه إذا اقتضى الأمر إثبات الحالة بدون حضور المحقق نظرا إلى ضرورة القيام ببعض أعمال تحضيرية أو تجارب متكررة أو لأي سبب آخر فيجب على المحقق أن يصدر أمره بالانتداب بين فيه أنواع التحقيقات وما يرد إثبات حالته ( م ٨٥ ) .

٢ - لم يستلزم المشرع ضرورة حضور الخصوم أثناء تأدية الخبير لأمره . فيجوز للخبير في جميع الأحوال أن يؤدي مأموريته بغير حضور الخصوم ( م ٨٥ ) . وإذا حضر الخصوم فيمكنهم أن يقدموا للمحقق بملاحظاتهم وطلباتهم وعليه أن يشتمل في محضره . ويجوز للمحقق منع الخصوم من الحضور في حالتى الضرورة والاستعجال (١) .

(١) وفي غير حالة الضرورة والاستعجال لا يترتب على عدم حضور الخصوم بطلان عمل الخبرة إلا إذا كانت سلطة التحقيق أوجبت على الخبير مباشرة الخبرة في حضورهم . وتطبيقا لذلك قضى بأنه في الدعاوى الجنائية لا يكون عمل الخبير في مرحلة التحقيقات الأولية بغير حضور الخصوم باطلا إذا كانت السلطة القضائية التي ندبت لم توجب عليه حضور الخصوم معه أثناء مباشرة العمل . تقض ٣٠ ديسمبر ١٩٤٠ ، مجموعة المبادئ ج ١ ، ص ٥٤١ ، رقم ٤٥ وقدرن أيضا تقض ٢٢ فبراير ١٩٥٤ ، مجموعة المبادئ ٥٤١ . رقم ٤٦ .

٣ - يجب على الخبراء أن يعطوا أمام المحقق اليقين على أن يبدو روايتهم بالإمالة والصدق وطبيعتهم أن يقدموا تقريرهم كتابة . وطبيعة الحال يستثنى من هذا اليقين الخبراء الذين سبق لهم حلف اليقين قبل مزاولة المهنة (١) . ويجب على الخبير أن يقدم بتقريره كتابة للمحقق في الموعد الذي حدد له (٢) . ويجوز للمحقق أن يستبدل بالخير المنتدب خيرا آخر اذا لم يقدم التقرير في الميعاد المحدد (م ٨٧) .

٤ - للخصوم الحق في رد الخبير المنتدب اذا وجدت أسباب قوية تدعو لذلك . ويقدم طلب الرد الى المحقق للفصل فيه ، ويجب أن تبين فيه أسباب الرد . وعلى المحقق الفصل فيه في مدة ثلاثة أيام من يوم تقديمه (م ٨٩) . ويترتب على مجرد تقديم طلب الرد عدم استمرار الخبير في عمله اللهم الا في حالة الاستعجال وبأمر من المحقق (م ٨٩) .

#### ٤ - حق المتهم في الاستعانة بخبير استشاري :

خول المشرع للمتهم وحده دون باقي الخصوم أثناء التحقيق حق الاستعانة بخبير استشاري . وهذا الحق يختلف عن حقه في الرد . فليس معنى الاستعانة بخبير استشاري رد الخبير المنتدب من قبل المحقق كما أن استعانة بخبير استشاري لا تمنع من التقدم بطلب رد الخبير المنتدب من المحقق . ولا يجوز للمحقق رفض الاستعانة بخبير استشاري من قبل المتهم والا كان التحقيق باطلا لاخلاله بحق الدفاع اخلالا جوهريا . وللخبير الاستشاري أن يطلب من المحقق تمكينه من الاطلاع على الأوراق وسائر ما سبق تقديمه للخبير المعين من قبل المحقق (م ٨٨) . وليس للمحقق أن يمنعه من الاطلاع . والاستعانة بخبير استشاري وطلب

(١) نقض ٢٣ يونيو ١٩٥٤ ، مجموعة الأحكام س ٥ ، رقم ٢٦٤ .

(٢) ويلاحظ ان للخبير المنتدب من قبل سلطة التحقيق أن يستعين بمن يرى الاستعانة به على القيام بأموريته ما دام أنه قد تبين رأيه هذا وأقره عليه وأبدى رأيه فيما ندب له كتابة على ضوئه . ولا يقدم في هذا كون من استعان بهم الخبير لم يؤدوا اليقين القانونية . انظر في هذا المعنى بالنسبة لاستعانة الطبيب الشرعي بأخصائي للكشف على الجنى عليه وتقدير مدى أصابته نقض ٢٣ مارس ١٩٤٩ ، مجموعة المبادئ ، ج ١ ، رقم ٥٤٧ .

الإطلاع مشروط بالألا يجرب عليهما أخير السير في الدعوى ، وهذا أمر يستقل بتقديره المحقق تحت رقابة محكمة الموضوع .

• - ثالثا : التفتيش وضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة :

(١) تفتيش المنازل :

التعريف به :

هو اجراء من اجراءات التحقيق بمقتضاء يقوم المحقق أو من يأذن له من رجال الضبطية القضائية بالبحث في منزل شخص معين على أشياء تتعلق بجناية أو جنحة قامت قرائن قوية على حيازته لها .

وقد نظم المشرع تفتيش المنازل بمعرفة سلطة التحقيق في المواد ٩١ وما بعدها من قانون الاجراءات وكذلك المادة ٢٠٦ .

وجدير بالذكر أن التفتيش هنا باعتباره اجراء من اجراءات التحقيق يختلف من حيث شروطه عن التفتيش الذي يعبره مأمور الضبط القضائي استثناء في أحوال معينة ، وهي تفتيش منازل المراقبين وتفتيش منزل المتهم في أحوال التلبس . ونظرا للصفة الاستثنائية فقد استلزم فيه المشرع شروطا تختلف عن الشروط المستلزمة لصحة التفتيش الذي تجرعه سلطة التحقيق .

وقد نص المشرع على شروط موضوعية وأخرى شكلية يلزم توافرها لصحة التفتيش .

٦ - الشروط الموضوعية لتفتيش المنازل والأذن به :

أولا : أن يكون التفتيش متعلقا بجريمة هي جنابة أو جنحة قد وقعت فعلا . يلزم لصحة التفتيش أن يكون بصدد جريمة لها وصف الجنابة أو الجنحة (١) . فلا يجوز التفتيش في المخالفات . ومن ناحية أخرى يجوز

(١) وقد قضى بأنه متى كان إذن النيابة الصادر بتفتيش منزل المتهم انما صدر بناء على اتهامه ببيع مسروقات فإنه يكون صحيحا إذ هو قد صدر في شأن متهم بجنحة ، نقض ٦ فبراير ١٩٤٨ ، مجموعة القواعد ج ١ ص ٣٩٥ ، رقم ٣٠ .



التفتيش بالنسبة للجنح مهما كانت العقوبة المقررة لها حتى ولو كانت مجرد الضرامة .

ويجب أن تكون الجريمة قد وقعت فعلا . فلا يجوز الاذن والتفتيش لجريمة ستقع مستقبلا (١) ، والا كان باطلا ، حتى ولو كانت التحريات والدلائل تهيد على أنها ستقع بالفعل (٢) . وذلك لأن التفتيش هو اجراء من اجراءات التحقيق وبه تحرك الدعوى الجنائية ، ومن ثم كان منطقيا أن لا يسمح باجرائه قبل وقوع الجريمة . وعليه يقع باطلا الاذن بالتفتيش الذي يصدر لمأمور الضبط بصدد جريمة ستقع وأعد كمين لضبطها ، كما في حالات الاتجار في المواد المخدرة ، اذا كان اذن التفتيش قد صدر لشخص المستلم قبل استلامه للمواد المخدرة (٣) . كما لا يجوز الاذن بتفتيش الموظف قبل وقوع جريمة الرشوة اذا كانت التحريات قد دلت على أن الجريمة ستقع حتما في لحظة لاحقة للاذن (٤) .

لتلخيص : أن يكون هناك اتهام موجه للشخص المراد تفتيشه أو تفتيش مسكنه أو وجدت قرائن على حيازته لأشياء تتعلق بالجريمة .

يجب أن يكون المنزل موضوع التفتيش أو الاذن به يقيم به الشخص الموجهة اليه تهمة ارتكاب الجناية أو الجنحة أو باشتراكه فيها بوصفه فاعلا أو شريكا (٥) . ويجب أن تكون هناك أدلة أو قرائن تسمح بتوجيه

(١) راجع قضا ١٥ ابريل ١٩٦٨ ، س ١٩ ، رقم ٧٨ .

(٢) قضا ٧ فبراير ١٩٦٧ ، س ١٨ ، رقم ٣٤ .

(٣) راجع ما سبق ذكره في شروط التفتيش بنسب رقم ٢ ،

ص ٣٢٣ .

(٤) وقضى بأن صدور اذن النيابة بناء على تحريات ضابط المباحث بحثا عما يحزره اتهم من مخدر لا يعني أن الاذن قد صدر للبحث عن جريمة لم تبرز إلى حيز الوجود . قضا ٥ يونيو ١٩٦١ ، مجموعة الأحكام س ١٢ ، رقم ١٢٥ .

(٥) وتطبيقا لذلك قضى بأنه اذا كان المحل الذي صدر اذن النيابة بتفتيشه غير مملوك للمتهم ولكنه تحت ادارته فلا يجوز أن يتمسك ببطان محضر التفتيش بدعوى أن الاذن لم يذكر فيه سوى اسمه هو لا اسم المالك . قضا ٢٧ ديسمبر ١٩٦٧ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ص ٢٩٧ ،

هذا الاهتمام اليه . ومع ذلك فقد أباح المشرع للقاضي التحقيق إذا كان هو المتولى التحقيق أن يختص منزل غير المتهم وضبط الأوراق والأدلة وكل ما يحتمل أنه استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عنها أو وقعت عليه وكل ما يفيد في كشف الحقيقة ( م ٩١ ) . وإذا كانت النيابة العامة هي التي تبشر التحقيق فلا يجوز لها تفتيش منزل غير المتهم إلا بعد استئذان القاضي الجزئي ( ١٠٦ ) وفي هذه الحالة يجوز لها أن تتنبأ أحد مأموري الضبط القضائي لتنفيذ التفتيش . ولا يجوز للقاضي الجزئي أن يندب هو مأمور الضبط لذلك . إذ كل ما يملكه هو إصدار الأذن للنيابة العامة .

ويكون الأذن بالتفتيش صحيحا حتى ولو كان قد جاء خلوا من ذكر اسم المأذون بتفتيشه طالما أنه قد عين تمينا فافيا للجهة . كإغفال ذكر اسم الشخص في الأمر الصادر بتفتيشه اكتفاء بتعيين مسكنه لا يبنى عليه بطلانه متى ثبت أن الشخص الذي تم تفتيشه وتفتيش مسكنه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش ( ١ ) .

ويكتفى أن يكون الشخص الموجه اليه الاهتمام يقيم بالمنزل موضوع التفتيش حتى ولو كان المنزل يضم الى جانب المتهم أشخاصا آخرين تجمعهم معيشة واحدة ولو كان منهم يستقل بقسم منه ( ٢ ) . ولذلك فإن دخول مأمور الضبط القضائي هذا المنزل بناء على أمر التفتيش الصادر له من النيابة العامة هو إجراء سليم مطابق للقانون . إلا أنه

---

رقم ٤٣ . ويلاحظ أن إذن التفتيش قد يصدر متضمنا فضلا عن المتهم كل من يتواجد معه أثناء التفتيش . وفي هذه الحالة لا يكون التفتيش صحيحا إلا إذا قامت قرائن قوية على حيازتهم لأشياء تفيد في كشف الحقيقة وذلك بالتطبيق للقواعد العامة الخاصة بالتفتيش .

( ١ ) أنظر تقض ١٣ فبراير ١٩٦١ ، مجموعة الأحكام ص ٢١ ، رقم ٣٤ ، تقض ٥ أكتوبر ١٩٥٤ ، ١٤ يونيو ١٩٥٤ ، ١٢ أبريل ١٩٥٤ ، ١ ديسمبر ١٩٥٣ ، ١٦ أبريل ١٩٥١ ، ٢٨ نوفمبر ١٩٥٠ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ص ٣٩٨ ، رقم ٥٩ ، ٥٨ ، ٥٧ ، ٥٦ ، ٥٥ .

( ٢ ) راجع تقض ٤ مارس ١٩٥٨ ، مجموعة الأحكام ص ٩ ، رقم ٦٦ .

لا يجوز لأمر الضبط إجراء التفتيش في الجزء أو القسم من المنزل الذي يستقل فيه آخر خلاف المتهم ببيازته اللهم إلا إذا كانت ظروف الحال تفيد بأن للمتهم الحيازة الكاملة للمنزل ويمكنه أن يباشر سيطرته للمادية على كل جزء فيه .

ويجب أن يكون تعين الشخص المراد تفتيش منزله واضحا ساعة صدور الاذن بالتفتيش والا ترتب على ذلك بطلانه .

ثالثا : أن يكون التفتيش بقصد ضبط أشياء تتعلق بالجريمة أو تفيد في كشف الجريمة .

التفتيش باعتباره إجراء من إجراءات التحقيق يلزم أن يكون قد بوشر بنافية معينة وهي الكشف عن أشياء تتعلق بالجريمة أو تفيد في اظهار الحقيقة .

فلا يكفي وجود قرائن أو دلائل على اتهام الشخص بارتكابه الجريمة أو مساهمته فيها حتى يمكن تفتيش مسكنه ، بل لابد أن يكون لهذا التفتيش غاية أو هدف يرمى المحقق اليه . ويحدد هذا الهدف بضبط ما يحوز به المتهم أو غير المتهم من أشياء تتعلق بالجريمة أو تفيد في كشف الحقيقة . ولذلك يقع باطلا التفتيش الذي يجري بنافية أخرى خلاف ما حدده المشرع ، إذ أنه في هذه الحالة يكون غير لازم للتحقيق ويكون بالتالى تصفيا .

كذلك لا يجوز تفتيش منزل غير المتهم الا اذا قامت القرائن على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة .

وتقدير الفائدة المرجوة من التفتيش هو أمر يقدره المحقق تحت رقابة محكمة الموضوع (١) .

(١) تفتيش ١٦ يونيو ١٩٥٤ ، مجموعة الأحكام من ٢٥٥٥



الحقيقة كانت قد سلمت اليهما ليس لأداء مهمتهما وانما لفرض آخر .  
وتقدير ذلك هو أمر متروك لسلطة محكمة الموضوع .

ومتى كان المكان محددا ولم يكن هناك حظر على تفتيشه كان للمحقق أن يجري التفتيش أو يأمر به في أى مكان كان يتلقى بالشخص المراد تفتيش مسكنه . وقد نص على ذلك المشرع في الفقرة الأخيرة من المادة ٩١ حيث ورد بها أن للمحقق أن يفتش أى مكان ويضبط فيه الأوراق والأسلحة والآلات وكل ما يحتمل أنه استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عنها أو وقعت عليه وكل ما يفيد في كشف الحقيقة . ويستوى بعد ذلك أن يكون المكان مسكونا فعلا أو معدا للسكن . ويستوى أيضا سند الحياة ، فكل ما يشترط أن يكون الشخص المراد تفتيش المكان المتعلق به حائزا له . كما لا يشترط أيضا أن يكون مقيما به إقامة دائمة فتكفي الإقامة ولو لفترة بسيطة . ويجوز تفتيش الحجرة التي يقوم بها المتهم في فندق ولو لليلة واحدة طالما أنها كانت في حيازته ساعة التفتيش . وتأخذا

السيارة الخاصة حكم المسكن .

ويلاحظ أن هناك بعض الأماكن لا يجوز تفتيشها احتراماً لقواعد العرف الدولي وهي المساكن الخاصة بأعضاء البعثات الدبلوماسية .

#### ٧ - الشروط الشكلية لصحة تفتيش المنازل :

لم يستلزم المشرع لصحة تفتيش المنازل باعتباره إجراء من إجراءات التحقيق التي تبأثرها سلطة التحقيق سوى حضور المتهم أو من ينوب عنه أن أمكن ، وذلك إذا كان التفتيش واقعا على منزل المتهم (١) . أما إذا

---

(١) ويتم التفتيش بالطريقة التي يراها مأمور الضبط دون أن يلتزم في ذلك طريقة معينة ما دام لا يخرج في إجراءاته على القانون . ولذلك حكم بأنه إذا كان الأصل في دخول المنازل أن يكون من أبوابها ولكن إذا تعذر الدخول من تلك الأبواب لأي سبب كان جاز الدخول من المنافذ إذا لم يكن هناك أمر صريح من الجهة المختصة بمنع ذلك . فإذا أذنت النيابة لرجل البوليس في تفتيش منزل المتهم ورقضت الإذن بكسر الباب فلا خرج على البوليس إذا تمكن عليه دخول المنزل من بابه فدخله من إحدى النوافذ . نقض ٢٠ مايو ١٩٢٥ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٤٠٣ ، رقم ٩٤ . كما حكم بأنه إذا رأى ضابط البوليس المهود له بتفتيش منزل المتهم أن يدخله من الشرقة ، وكان في استطاعته أن يدخله من بابه ، فلا تريب عليه في ذلك . نقض ٢١ فبراير

كان التفتيش واقعا على منزل غير المتهم فيدعى صاحبه للحضور بنفسه  
أو بواسطة من ينييه عنه أن أمكن ذلك (م ٩٢) .

ولا يترتب على عدم دعوة المتهم أو صاحب المنزل لحضور التفتيش  
إعلان التفتيش . ذلك أن حضور المتهم أثناء التفتيش بناء على أمر سلطة  
التحقيق ليس شرطا جوهريا لصحته . ومع ذلك يقع التفتيش باطلا إذا  
كان في الامكان حضور المتهم أو من ينييه ولم يكن هناك مبرر لعدم  
دعوته أو أن القائم بتنفيذ التفتيش منعه من الحضور . ولا تنقيد النيابة  
بذلك التقييد في تحقيقها للجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأولى والثاني  
والثاني مكررا من الكتاب الثاني لقانون العقوبات .

وجدير بالذكر أن المشرع لم يستلزم هنا سوى حضور المتهم أو من  
ينييه أو صاحب المنزل أو من ينييه على حسب الأحوال ، ولم يستلزم  
حضور شاهدين كما فعل بالنسبة للتفتيش الذي يجريه مأمور الضبط  
القضائي . وعلة ذلك أن التفتيش هنا يجري بمعرفة السلطة صاحبة  
الاختصاص الأميل بالتحقيق .

ويلاحظ أن مأمور الضبط القضائي إذا باشر التفتيش بناء على  
اقتداء من سلطة التحقيق فإنه يأشبه بالشروط الشكلية المقررة لسلطة  
التحقيق . بمعنى أنه لا يلزم حضور شاهدين . فالمشروع استلزم الشاهدين  
فقط حينما يقوم مأمور الضبط ببشارة التفتيش بناء على السلطات  
الاستثنائية المخولة له في حالات التلبس أو حالة تفتيش منازل المراقبين .

هذا وقد استلزم المشرع في المادة ٩١ أن يكون أمر التفتيش مسببا  
في جميع الأحوال . والمقصود بذلك أن يحمل بين طياته العناصر التي تحمل  
من أصدره على ترجيح الدلائل الكافية على ضرورة التفتيش . ولذلك فإن  
صدور أمر التفتيش على ذات محضر التحريات المتضمن العناصر التي  
يستقى منها ضرورة التفتيش يعتبر كافيا لتوافر شرط التسيب . ذلك أن  
التسيب ليس المقصود منه بيان كيفية اقتناع سلطة التحقيق بضرورة

التفتيش والتي يكون لها قيمة فقط عند مراقبة ذلك بطرق الطعن في الأمر ، وهو غير جائز ، انما فقط لمراقبة المصوغ القانوني للإجراء .  
يمكن للمحكمة الاستناد الى صحة النتائج التي أسفر عنها .

٨ - (ب) تفتيش الأشخاص :

تفتيش الأشخاص هو اجراء من اجراءات التحقيق يقصد به ضبط ما يحوزه الشخص من أشياء تهيد في كشف الحقيقة .

وقد أجاز القانون لسلطة التحقيق تفتيش شخص المتهم كما أباح أيضا تفتيش غير المتهم . وتفتيش الشخص يشمل أيضا تفتيش الأمتعة وذلك على التفصيل الآتي :

اولا - تفتيش شخص المتهم :

يجوز لسلطة التحقيق إما كانت أى سواء أكانت النيابة العامة أم قاضي التحقيق تفتيش شخص المتهم أو نعب مأمور الضبط القضائي لذلك . وكل ما يشترط لصحة التفتيش هنا أن يكون هناك اتهام موجه للشخص . وأن يكون التفتيش بصد ضبط أشياء تهيد في كشف الحقيقة (١) .

ويلاحظ هنا أنه يجوز لسلطة التحقيق تفتيش شخص المتهم دون التتيد بأحوال القبض التي يجوز فيها لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم بناء على جواز القبض عليه . فيكفي هنا أن يكون هناك اتهام موجه للشخص في جناية أو جنحة ترجعت نسبتها الى المأذون بتفتيشه (٢) .  
كما يجوز التفتيش حتى ولو كانت الجنحة معاقبا عليها بالرامة فقط (٣) .

(١) يلاحظ أن الاذن الصادر بتفتيش مسكن المتهم لا ينسحب على شخصه . نقض ١٠ يناير ١٩٤٩ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٤٠٤ ، رقم ١٠٥ .

(٢) نقض ١٦ أكتوبر ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام س ١٨ ، رقم ١٩٥ .

(٣) والقاعدة في تنفيذ هذا التفتيش هي جواز الحد من حرية المتهم بالتقدير اللازم للتفتيش ولو لم يتفحص المأذون التفتيش القبض على المتهم .  
أنظر نقض ١٩ يونيو ١٩٦٧ ، س ١٨ ، رقم ١٦٨ ، وانظر في جواز استئصال الاكراه لتنفيذ اذن تفتيش الشخص نقض ١١ أكتوبر ١٩٤٨ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٤٠٣ ، رقم ١٧ .

وراعى في التفتيش هنا فقط القاعدة الخاصة بتفتيش الأثاث .  
فلا يجوز تفتيش الأثاث الا بمعرفة آتى . كما تراعى أيضا القواعد  
الخاصة بضرورة المحافظة على آدمية الفرد وإنسانيته بعدم التفتيش في  
الاماكن التى تنس تلك القيم .

ثانيا - تفتيش شخص غير المتهم :

أجاز المشرع تفتيش شخص غير المتهم وذلك اذا كان قاضى التحقيق  
هو الذى يباشر التحقيق . فالمادة ٩٤ تنص على أن لقاضى التحقيق أن  
يفتش المتهم وله أن يفتش غير المتهم . والمقصود بذلك حالات تفتيش غير  
المتهم استقلالا وبالتالى يخرج من نطاقها تفتيش من يتواجد مع المتهم (١) .

وإذا كانت النيابة العامة هى التى تباشر التحقيق فلا يجوز لها  
تفتيش شخص غير المتهم الا بعد استئذان القاضى الجزئى ( ٢٠٦ ) .

وفى كلتا الحالتين لا يجوز التفتيش الا بشرط قيام أمارات قوية على  
أن الشخص المراد تفتيشه يفضى أشياء تهيد فى كشف الحقيقة .

وبلاحظ أن النيابة العامة تملك إخصاصات هاصى التحقيق فى تحقيقها

تفحرائم الداخلة فى اختصاص محاكم أمن الدولة المادية وكذلك الجرائم  
المنصوص عليها بالأوامر الصادرة بناء على قانون الطوارئ .

ثالثا - تفتيش الأشخاص اثناء تفتيش المنازل او المتهمين :

فى حالة القيام بتفتيش المنازل يجوز للمحقق أو مأمور الضبط المتدرب  
أن يفتش المتهم أو غير المتهم الذى يتواجد معه وذلك اذا ما قامت قرائن  
قوية على اخفائه أشياء تهيد فى كشف الحقيقة . وبالنسبة لغير المتهم  
لا يلزم هنا استئذان القاضى الجزئى اذا كانت النيابة العامة أو مأمور

---

(١) فتفتيش من يتواجد مع المتهم مسوح به لأمور الضبط القضائى  
فى الحالات التى يجوز له فيها تفتيش المساكن دون إذن وذلك بالشروط  
السابق بيانها . ولذلك فمن باب أولى أن يكون مسوحا به لسلطة التحقيق  
دون حاجة لاستئذان القاضى الجزئى .



الضبط القضائي المنتدب من قبلها هو الذي يباشر التفتيش ، باعتبار أن هذا الحق مخول لهما بمقتضى القانون وقاصر في الوقت ذاته على حالات التواجد مع المتهم (١) .

يجوز التفتيش أيضا لمن يتواجد مع المتهم اذا كان هناك اذن صادر بتفتيش شخص المتهم إما كان مكان الضبط (٢) .

وابصارا - تفتيش الأمتعة :

تأخذ الأمتعة حكم الشخص مادامت في حيازته . فلا يجوز تفتيش الأمتعة الا اذا كان تفتيش الشخص جائزا ، بشرط أن تكون هذه الأمتعة في حيازة الشخص المادية . فاذا كان قد تخلى عنها طواعية واختيارا جاز تفتيشها ، واذا كشف التفتيش عن جريمة متلبس بها كان صحيحا منتجا

---

(١) وتطبيقا لذلك حكم بأنه اذا صدر اذن في تفتيش متهم لم عند تنفيذه وجد الضابط المتهم وزوجته جالسين على كبة ثم لاحظ أن الزوجة مطبقة يدها على شيء فاجرى فتح يدها فوجد بها قطعة من الافيون ، فان رابطة الزوجة بين هذه الزوجة وزوجها الصادر ضده الاذن لا تمنع من سرية عنها باعتبارها موجودة معه وقت التفتيش . تقضى ٢٥ فبراير ١٩٥٢ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٤٠٥ ، رقم ١٠٩ .

ومن ناحية اخرى قضت محكمة النقض وتطبيقا لذات المبدأ بأنه اذا كانت النيابة لم تأمر بضبط الطاعة وتفتيش مسكنه ومحل تجارته ومن يوجد معه أثناء ضبط زوجها وتفتيشه ، وكان الثابت من الحكم ان الطاعة لم تكن مع زوجها الضبط والتفتيش ، بل كانت وحدها في المحل الذي ضبطت هي فيه وقت ضبطه وتفتيشه ، ولم تكن كذلك في حالة من حالات التلبس بالجريمة التي تجيز التصدي لها بالضبط والتفتيش فان تفتيشها يكون باطلا ويطل بطلان ذلك الدليل المستند منه . تقضى ١٣ مايو ١٩٥٢ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٤٠٥ ، رقم ١١٠ ، تقضى ٢٧ يناير ١٩٤١ ، مجموعة القواعد ، ج ١ ، ٤٠٤ ، رقم ٩٩ .

(٢) وبناء عليه قضى بأنه اذا كان اذن النيابة في التفتيش منصوبا فيه على ضبط المتهم وتفتيشه وتفتيش منزله أو محل عمله ومن يوجدون بها أو معه .. الخ ، وقام الضابط الذي كلف بتنفيذ ذلك فاسك بالمتم في سيارة اتوبيس وفتشه وفتش من كان يجلس بجواره ، فوجد مع هذا مخدرا ، فلا يصح القول بطلان هذا التفتيش على أساس أن الاذن به لم يجز ضبط الغير الا اذا كان وجوده مع المتهم بمنزله أو بمحل عمله ، لأن عبارة الاذن عامة تنصرف الى أى مكان . تقضى ٣ نوفمبر ١٩٤٨ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ١٠٤ ، رقم ١٠٣ .

لأثاره. أما إذا كان التخلي قد وقع كرها عنه أو تحت تأثير التهديد والقبض أو التفتيش فإن حالة التلبس التي يكشف عنها الشخص لا تتوافر قانوناً، إذ من شروط التلبس أن يكون قد كشف عنه إجراء مشروع .

وإذا كانت الأمتعة تأخذ حكم الشخص فلا يجوز لسلطة التحقيق تفتيش الأمتعة إلا حيث يجوز تفتيش الشخص ، وهو لا يكون إلا في حالتين أولاً : هي الإتهام بجناية أو جنحة أيا كانت . ثانياً : هي وجود قرائن قوية على أن الشخص يخفي بها أشياء تعيد في كشف الحقيقة . وإذا كان التفتيش يباشر من مأمور الضبط بدون انتداب أو إذن من سلطة التحقيق فيلزم مراعاة الأحكام السابق بيانها بالنسبة لاختصاصات مأمور الضبط بتفتيش الأشخاص . ويراعى أيضاً أنه إذا كان المتاع يتعلق بشخص غير المتهم فلا يجوز للنيابة العامة أن تباشر التفتيش أو تأمر به إلا بعد استئذان القاضي الجزئي . أما قاضي التحقيق فله أن يباشره بشرط توافر القرائن القوية على إخفاء أشياء تتعلق بكشف الحقيقة .

#### ٩ - (ج) ضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة :

لسلطة التحقيق أن تضبط جميع الأشياء المتعلقة بالجريمة . ومن أجل ذلك أجاز المشرع التفتيش لتتمكن سلطة التحقيق من إجراء الضبط الذي يمد بالتالي هو الآخر إجراء من إجراءات التحقيق . وهذا ظاهر من نص المادة ٢/٩١ التي جاء بها « ولقاضي التحقيق أن يفتش أي مكان ويضبط فيه الأوراق والأسلحة والألات وكل ما يحتمل أنه استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عنها أو وقعت عليه وكل ما يفيد في كشف الحقيقة » .

وإذا كان الضبط هو إجراء لاحق للتفتيش فيتعين أن تراعى فيه ذات القواعد المتعلقة بصحة التفتيش على حسب ما إذا كان الضبط قد تم

في مكان معين أو بتفتيش شخص معين (١) . ويجوز ضبط الأشياء التي يخفيها الشخص معه في أى مكان من جسمه حتى ولو أدى الأمر إلى الاستعانة بخبير لأجراء عملية استخراج الشيء المضبوط من المتهم . وتطبيقا لذلك حكم بأنه إذا كان الثابت أن غسيل معدة الطاعن والحصول منه على أثر المخدر لم يحصل إلا بعد أن شتم الضابط المخدر يتصاعد من فم المتهم على أثر رؤيته يتلعق مادة لم يتبينها وكان شتم المخدر على هذه الصورة يعد تلبسا بجريمة الاحراز فإن غسيل المعدة بعد ذلك يكون اجراء صحيحا على أساس التلبس بالجريمة (٢) .

#### ١٠ - موضوع الضبط :

يمكن أن يكون موضوعا للضبط من قبل سلطة التحقيق جميع الأشياء التي تفيد في كشف الحقيقة أو المتوقعة بالجريمة . ويجب أن تكون هذه الأشياء مادية . ويستوى بعد ذلك نوعها أو قيمتها . كما يمكن ضبط الجثث أو أعضائها المنفصلة عنها .

كما يجوز لسلطة التحقيق الضبط لدى مكاتب البريد كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات ولدى مكاتب التلغراف كافة البرقيات ، كما يجوز لها أيضا مراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية أو اجراء تسجيلات لأحداث جرت في مكان خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور

---

(١) وتطبيقا لذلك قضى بأن الاذن الصادر من النيابة بتفتيش منزل المتهم في جنابة أو جنحة لا يمكن أن ينصرف بحسب نصه والغرض المقصود منه الى غير ما اذن بتفتيشه . وذلك لما يقتضيه صدور كل اذن من هذا القبيل من نظر خاص في تقدير الظروف المستلزمة للتفتيش ومبلغ احتمال استفادة التحقيق منه . فاذا صدر الاذن بتفتيش منزل المتهم لضبط ما يوجد به من مواد مخدرة ففتشه ولم يجد فيه شيئا ثم قبض عليه واودعه المستشفى مدة يوم كامل بغير اذن آخر من النيابة وجمع ما خرج منه في ذلك اليوم من بول أو براز لما عساه يظهر بعد تحليلها من دليل ضده فان هذا الاجراء الأخير يكون باطلا لعدم وجود ما يستند اليه سوى الاذن الصادر بتفتيش المنزل . والحكم الذي يجعل سنده في القضاء بادانة هذا المتهم ما أظهره من التحليل من اثر المخدر في تلك المحصلات يكون باطلا هو الآخر .  
نقض ١٢ ديسمبر ١٩٣٨ ، مجموعة القواعد ج ١ : ٤٠٣ ، رقم ٦٨ .

(٢) نقض ١١ نوفمبر ١٩٤٦ . مجموعة القواعد ج ١ ، ٤٤١ ، رقم

الحقيقة في جناية أو جنحة يعاقب عليها بالجس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر (م ٩٥) ، مع مراعاة أن الأمر برقابة التليفونات بخصوص الجرائم المشار إليها في المادتين ١٦٦ مكررة و ٣٠٨ عقوبات يكون يأمر من رئيس المحكمة الابتدائية المختصة (م ٩٥ مكررا) . وهذا التخصيص ليست له حكمة هرة اللهم الا كقول مدة المراقبة غير محددة .

وجدير بالذكر أن ضبط الخطابات والأوراق لدى مكاتب البريد ومراقبة المحادثات التليفونية يملكه دائما قاضي التحقيق (١) . أما النيابة العامة فيلزم قيامها بذلك أن تستأذن أولا القاضي الجزئي حتى يتسنى لها مباشرة هذا الاجراء (٢) . واستئذانها للقاضي الجزئي لا يفيد أنه يختص هو الآخر بمباشرة . فالمختص بذلك هو سلطة التحقيق وهي التي تملك ندب مأموري الضبط القضائي للقيام به . ولذلك فإن انتداب القاضي الجزئي لأحد مأموري الضبط لمباشرة الاجراء السابق يقع باطلا لصدوره ممن لا يملكه (٣) . ويجب أن يكون أمر القاضي الجزئي مسيبا (م ٣/٢٠٦) .

ويجوز لسلطة التحقيق أن تضبط أيضا لدى البنوك والمؤسسات المختلفة الأوراق والأشياء المتعلقة بالمتهم أو التي تفيد في كشف الحقيقة . على أن يتم ذلك بالنسبة للنيابة العامة بعد استئذان القاضي الجزئي قياسا على مكاتب البريد والبرقيات .

---

(١) والحكمة من قصر هذا الاختصاص على قاضي التحقيق والقاضي الجزئي هو أن ضبط هذه الأشياء هو نوع من التفتيش المتعلق بالمتهم وبشخص آخر غير المتهم ولذلك فلا بد من استئذان القاضي الجزئي اذا كانت النيابة العامة هي المتولبة للتحقيق .

(٢) وجدير بالذكر أن تسجيل الاحداث الشخصية للمتهم دون علمه هو نوع من التفتيش ولذلك يلزم اذن سلطة التحقيق لذلك . وقد ذهب البعض ( الدكتور أحمد فتحي سرور ، ص ٦١٠ ) الى أن تسجيل الاحداث الشخصية تأخذ حكم مراقبة الاحداث التليفونية من حيث وجوب استئذان القاضي الجزئي للقيام بها . ونحن نؤيد وجهة النظر هذه نظرا لأن تسجيل تلك الاحداث باعتبارها نوعا من التفتيش يمتد ليشمل اشخاصا آخرين خلاف المتهم وهؤلاء لا يجوز تفتيشهم الا بعد استئذان القاضي الجزئي في الأحوال التي تبأشر فيها النيابة العامة التحقيق .

(٣) راجع ما سبق بيانه في شروط الندب للتحقيق .

وفي جميع الأحوال يجب أن يكون الضبط أو الاطلاع أو المراقبة أو التسجيل بناء على أمر مسبب ولعدة لا تزيد على ثلاثين يوماً قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة دون تحديد لحد أقصى . ويلاحظ أن النيابة العامة تملك الاختصاصات المخولة لقاضي التحقيق وذلك في تحقيق الجرائم الداخلة في اختصاص محاكم أمن الدولة العادية وكذلك الجرائم المنصوص عليها بالأوامر الصادرة بناء على قانون الطوارئ ( ١٠ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ) .

#### ١١ - حظر ضبط بعض الأوراق والأشياء :

منع المشرع في المادة ٩٦ على سلطة التحقيق أن تضبط لدى المدافع عن المتهم أو الخبير الاستشاري الأوراق والمستندات التي سلمها المتهم لهما لإداء المهمة التي عهد إليهما بها ولا المراسلات المتبادلة بينهما في القضية .

ويشترط لحظر الضبط بالنسبة لهذه الأوراق أو المستندات أن تكون قد سلمت فعلاً إلى المدافع أو الخبير الاستشاري والا جاز ضبطها . وعلى ذلك يجوز ضبط هذه الأوراق أو المستندات لدى مكاتب البريد أو البريد قبل إرسالها أو بعد إرسالها ولكن قبل استلامها .

ولزم زيادة على ذلك أن تكون الأوراق والمستندات تتعلق بأداء مهمة المدافع أو الخبير . فإذا كانت الأوراق أو المستندات لا تتعلق بتلك المهمة جاز ضبطها .

ولم يذكر المشرع شيئاً عن المكالمات التليفونية بين المتهم وبين المدافع أو الخبير الاستشاري . غير أننا نرى أنه لا يجوز ضبط هذه المحادثات التليفونية قياساً على الأوراق والمستندات طالما أن هذه المكالمات تتعلق أيضاً بمهمة الدفاع أو الخبرة الاستشارية . غير أنه يلاحظ أن ضبط المكالمات التليفونية إنما يتم عن طريق تسجيلها وبالتالي تأخذ صورة الدليل المادي ، ولذلك فإن الحظر ينصرف إلى واقعة الضبط ذاتها والاعتماد

عليها كدليل دون أن ينصرف إلى عملية المراقبة التي يجوز إجرائها تمهيدا لإجراء الضبط . فمثلا قد يأمر القاضي بمراقبة تليفون المتهم . وفي هذه الحالة ترأب جميع معاداته حتى مع المدافع عنه أو الخبير الاستشاري . إلا أنه لا يجوز ضبط هذه المحادثات وتقديما كدليل إذا كانت قد تمت بين المتهم والمدافع عنه أو خبيره الاستشاري وكانت متعلقة بالمهمة الموهود بها اليهما .

وخلاف هذا الحظر ، لم ينص المشرع على أى قيد آخر في الضبط لأجراء من اجراءات التحقيق . غير اننا نرى أنه لا يجوز ضبط أشياء لدى الأشخاص الذين لا يحق لهم أداء الشهادة عن الأسرار التي تتعلق بوظائفهم أو بمهنتهم . فلا يجوز ضبط أشياء تتعلق بأسرار وظيفية أو سياسية أو عسكرية ما لم تأذن السلطة المختصة بذلك ، كذلك لا يجوز ضبط أشياء تتعلق بسر المهنة لدى الطبيب أو المحامي أو غيرها اللهم إلا إذا كانت تتعلق بارتكاب جريمة أو جنحة ولم تكن قد سلت اليه لتأدية المهمة الموهود بها اليه في القضية كما ينأ . إذ في هذه الظروف تكون حماية الأسرار جديرة بالترجيح .

#### ١٢ - القواعد الخاصة بتنفيذ الضبط :

ضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة أو التي تميد في كشف الحقيقة يجب أن يراعى فيه القواعد الشكلية المتعلقة بالفتيش على حسب المكان الذي ضبطت فيه هذه الأشياء وعلى حسب من باشر اجراء الضبط وذلك على النحو التالي :

- ١ - إذا كان الذى قام بالضبط هو مأمور الضبط القضائي بناء على ما خوله له القانون من سلطات استثنائية بالتحقيق في أحوال التلبس بحليب أن يكون الضبط قد تم بمفرده هو أو غيره من أفراد جهازه .

٢- اذا كان الذى قام بالضبط هو سلطة التحقيق أو قام به مأمور الضبط القضائى باتتداب من سلطة التحقيق فيلزم أن يكون الضبط قد وقع فى حضور المتهم أو من ينه أو على الأقل يكون قد وقع بعد دعوة المتهم لحضور عملية التفتيش والضبط (١) .

٣- اذا كانت الأشياء المضبوطة هى خطابات أو رسائل أو جرائد أو مطبوعات أو طرود وضبطت لدى مكاتب البريد أو التلغراف أو بناء على مراقبة المداخلات التليفونية فيلزم ، اذا كانت سلطة التحقيق هى النيابة العامة ، أن يكون قد صدر اذن سابق من القاضى الجزئى بالضبط .  
الا اذا كانت الجريمة من الجرائم التى تملك فيها النيابة العامة سلطات قاضى التحقيق .

٤- بالنسبة لضبط الأشياء مع المتهم يلزم أن يكون المتهم قد توافرت بالنسبة له الشروط الخاصة بجواز تفتيشه سواء بناء على ما خوله القانون للمأمور الضبط أو لسلطة التحقيق .

#### ١٢- الأمر بتقديم الأشياء المراد ضبطها أو الإطلاع عليها :

لسلطة التحقيق أن تأمر الحائز لشيء ترى ضبطه أو الإطلاع عليه بتقديمه . والفرض هنا أن الحائز قد يكون موظف مكتب البريد أو التلغراف كما قد يكون شخصا آخر . ويستوى أن يكون اردا عاديا أو موظفا حكوميا يحوز شيئا متعلقا بالجريمة أو يفيد فى كشفها بمناسبة أو بسبب وظيفته . والمفروض أن الشيء موضوع الحيازة لا يكون جريمة فى حد ذاته والا جاز تفتيش مسكنه وكذلك تفتيش الشخص . وقد خول القانون لسلطة التحقيق هذا الحق بدلا من التجاها الى إجراء التفتيش حتى ولو كان الحائز غير متهم ، اذ يجوز للمحقق أن يفتش منزل أو شخص غير المتهم بشرط استئذان القاضى الجزئى اذا كان التحقيق تباشره النيابة العامة . كما راعى المشرع أيضا أنه قد لا يمكن ضبط هذه الأشياء عن طريق التفتيش نظرا لأن الحائز قد أخفى للأوراق أو الأشياء فى مكان ما لم يتوصل التفتيش الى اكتشافه . ومن أجل ذلك جعل المشرع

(١) مع ملاحظة أن الإعلان لا يترتب الا حيث يمنع من قام بالتفتيش عن دعوة المتهم مع امكان ذلك أو عدم كمينه من الحضور .

من الامتناع عن تقديم الأشياء التي في حيازة الشخص الذي يؤمر بتقديمها من قبل سلطة التحقيق جريمة تدرج تحت نص المادة ٢٨٤ من قانون الاجراءات والخاصة بالامتناع عن أداء الشهادة ( م ٩٩ ) ، اللهم الا اذا توافر بالنسبة للحائز حالة من الحالات التي يفرضها القانون فيها الامتناع عن أداء الشهادة .

#### ١٤ - الاطلاع على الأوراق المضبوطة :

يطلع المحقق وحده على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى المضبوطة . وإذا كان المحقق هو قاضي التحقيق ، فله عند الضرورة أن يكلف أحد أعضاء النيابة العامة بفرز الأوراق المضبوطة . وللقاضي حسب ما يظهر من الفحص أن يأمر بضم تلك الأوراق الى ملف القضية أو بردها الى من كان حائزا لها أو الى المرسلة اليه ( م ٩٧ ) .

ويتم الاطلاع بحضور المتهم والحائز لها أو المرسلة اليه كلما أمكن ذلك . ويدون المحقق ملاحظات هؤلاء عليها . وللنيابة العامة حسب ما يظهر من الفحص أن تأمر بضم تلك الأوراق الى ملف الدعوى أو بردها الى من كان حائزا لها أو من كانت مرسله اليه ( م ٢٠٦ ) .

ويلاحظ أن حضور هؤلاء شرط فقط في حالة امكان حضورهم . ولذلك ليس للقاضي أو النيابة العامة أن يمنع أحدا منهم من الحضور اذا تواجدوا وقت الاطلاع ، نلهم الا اذا رأى ضرورة هذا الاجراء لمصلحة التحقيق . ويلاحظ أيضا أن النيابة العامة لا تتقيد بذلك القيد في تحقيقها للجنائيات المنصوص عليها في أبواب الأول والثاني والثاني مكررا من الكتاب الثاني لقانون العقوبات .

#### ١٥ - - تبليغ الأشياء المضبوطة وتسليمها :

تبلغ الخطابات والبرقيات المضبوطة الى المتهم أو الشخص المرسلة اليه ، أو تعطى اليه صورة منها في أقرب وقت . كل ذلك ما لم يكن في التبليغ أو التسليم أضرار بسير التحقيق ( م ١٠٠ ) .



ولكل شخص يدعى حقا في الأشياء المضبوطة أن يطلب الى قاضى التحقيق أو النيابة العامة اذا كانت هى التى تباشر التحقيق تسليمها اليه .  
وله فى حالة الرفض أن يتظلم أمام رئيس المحكمة الابتدائية أو أمام رئيس النيابة أو المحامى العام أو النائب العام على حسب من باشر التحقيق .  
وبالنسبة للأوراق التى يضبطها مأمور الضبط بناء على ما خوله له القانون ، فإذا كان لمن ضبطت عنده الأوراق مصلحة عاجلة فيها تعطى له صورة منها مصدق عليها من مأمور الضبط ( م ٥٩ ) .

#### ١٦ - تحرير الأشياء المضبوطة :

توضع الأشياء والأوراق التى تضبط فى حرز مغلق وتربط كلما أمكن ذلك . ويختم عليها من المحقق ويكتب على شرط داخل الختم تاريخ المحضر المحرر بضبط الأشياء ويشار الى الموضوع الذى حصل الضبط من أجله ( م ٥٦ ) . ولا يجوز فض الأختام الا بحضور المتهم أو وكيله وكذلك من ضبطت عنده الأشياء أو بعد عودتهم لذلك ( م ٥٧ ) .

وجدير بالذكر أن مخالفة القواعد الخاصة بالتحريز وفرض الاحراز لا يترتب على مخالفتها بطلان باعتبار أنها قواعد تنظيمية ، وكل ما يترتب عليها هو التأثير فى قيمة الدليل المستمد من الضبط ، وهذا أمر تستقل به محكمة الموضوع (١) .

#### ١٧ - التعرف فى الأشياء المضبوطة وصوره :

أجاز المشرع التصرف فى الأشياء التى ضبطت أثناء التحقيق حتى قبل صدور حكم فى الدعوى الجنائية وذلك بشرطين الأول : هو ألا تكون لازمة للسير فى الدعوى . الثانى : هو ألا تكون الأشياء المضبوطة محصلا

---

(١) وقد استقر قضاء النقض على أن عدم مراعاة إجراءات التحريز لا يترتب عليها بطلان اذ الأمر مرجعه أولا وأخيرا الى اطمئنان المحكمة .  
انظر نقض ٢ فبراير ١٩٤٨ ، ١٢ فبراير ١٩٥٠ ، ١٨ مايو ١٩٥٢ ، ٢٤ نوفمبر ١٩٥٢ ، ٢٩ نوفمبر ١٩٥٥ ، مجموعة القواعد ج ١ ، رقم ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ .

للمصادرة • ويستوى هنا أن تكون المصادرة وجوبية أو جوازية • فمجرد إمكان الحكم بالمصادرة الجوازية يمنع سلطة التحقيق من التصرف في المضبوطات •

صور التعرف في المضبوطات :

أولاً - الرد • المختص بالأمر به :

يصدر الأمر برد الأشياء المضبوطة اما من النيابة العامة أو قاضى التحقيق على حسب الأحوال • كما يجوز صدوره من محكمة الجنج المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة أو من المحكمة المختصة بنظر الدعوى الجنائية أثناءظرها •

ويقوم بالرد ولو من غير طلب ( م ١٠٥ ) •

وفي حالة المنازعة أو في حالة وجود شك في من له الحق في تسليم الأشياء المضبوطة لا يجوز لسلطة التحقيق الأمر بالرد ، وسواء أكانت النيابة العامة أم قاضى التحقيق • وانما يتعين على سلطة التحقيق في هذه الحالة أن ترفع الأمر الى محكمة الجنج المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بناء على طلب ذوى الشأن لتأمر بما تراه • وللمحكمة المنظورة أمامها الدعوى وأيضاً لمحكمة الجنج المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة أن تأمر بإحالة الخصوم الى المحكمة المدنية اذا رأت موجبا لذلك • وفي هذه الحالة يكون وضع الأشياء المضبوطة تحت الحراسة أو اتخاذ وسائل تحفظية أخرى على حسب ما يترامى لها •

من يحق له تسليم المضبوطات في حالة الرد :

القاعدة العامة هي أن الأشياء المضبوطة ترد الى من كانت في حيازته وقت ضبطها ( م ١٠٢ ) ، حتى ولو لم يكن هو مالكها •

ويستثنى من هذه القاعدة المضبوطات المتمثلة في أشياء وقعت عليها الجريمة أو كانت متحصلة منها • قضى هاتين الحالتين فقط يكون الرد الى من فقد الحيازة المتعلقة بالمضبوطات بسبب الجريمة اللهم الا اذا كان

لمن ضبطت معه الحق في حبسها بمقتضى القواعد الخاصة بحبس الأشياء  
في القانون المدني ، كما هو الشأن بالنسبة لمشتري الشيء المضبوط  
بحسن نية .

وخلاف الأشياء التي وقعت عليها الجريمة أو المتحصلة منها يكون  
الرد لحائزها وقت الضبط .

ولا يمنع الأمر بالرد ذوى الشأن من المطالبة أمام المحاكم المدنية بما  
لهم من حقوق . وينع من حق المطالبة أمام المحاكم المدنية المتهم أو المدعى  
بالحقوق المدنية في حالة صدور الأمر بالرد من المحكمة بناء على طلب أيهما  
في مواجهة الآخر ( م ١٠٤ ) .

#### ثانيا - أصول المضبوطات الى الحكومة :

إذا لم يطالب برد الأشياء المضبوطة من أصحاب الحق فيها في ميعاد  
ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء الدعوى فانها تصبح ملكا للحكومة بغير  
حاجة الى حكم يصدر بذلك ( ١٠٨ ) . والمقصود بانهاء الدعوى هنا  
انقضاؤها بحكم نهائى أو سقوطها لاي سبب من أسباب السقوط أو  
بصدور أمر بأن لا وجه انتهت المواعيد المقررة لانقائه أو الطعن فيه . وبطبيعة  
الحال هذا يكون حيث تفعل سلطة التحقيق أو المحكمة الأمر فيما يجب  
اتباعه من تصرف بالنسبة للمضبوطات .

#### ثالثا - بيع المضبوطات بطريق المزاد :

إذا كان الشئ المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه  
نفقات تستغرق قيمته : جاز لسلطة التحقيق أن تأمر ببيعه بطريق المزاد  
العام متى سمحت بذلك مقتضيات التحقيق ، وفي هذه الحالة يكون  
لصاحب الحق في الثمن أن يطالب في ميعاد الثلاث سنوات بالثمن الذى  
يبيع به ( ١٠٩ م ) .

#### ١٨ - بطلان التفتيش وما ترتب عليه من ضبط :

لأن القواعد التى وضعها المشرع للتفتيش إنما راعى فيها التوفيق بين  
حماية الحرية الفردية وحرمة الأشخاص ومساكنهم وبين المصلحة العامة في

الكشف عن الحقيقة والوصول بالتحقيق الى الغاية المنشودة له . ومن أجل ذلك يتعين دائما على سلطة التحقيق أن تراعى القواعد الموضوعية والشكلية لهذا الاجراء حتى يتحقق التوفيق الذئى حرص عليه المشرع . ويترب على عدم مراعاة هذه القواعد الموضوعية والشكلية جزاء اجرائى وهو بطلان التفتيش وما نتج عنه من آثار .

ولا يختلف اثنان في أن مخالفة قواعد التفتيش يترتب عليها بطلانه . وانما ثار الخلاف حول ما اذا كان هذا البطلان يتعلق بالنظام العام وبالتالي تملك المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها أم انه بطلان يتعلق بمصلحة الخصوم يتعين التمسك به أمام محكمة الموضوع ولا تجوز آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض .<sup>(١)</sup> يختلف الرأى في هذا الصدد وذهب البعض الى أن مخالفة قواعد التفتيش يترتب عليها بطلان يتعلق بالنظام العام . وقد أيدت محكمة النقض هذا الاتجاه في أحكام قديمة لها واعتبرت أن مجرد عدم مراعاة القواعد الخاصة بالتفتيش يترتب عليها البطلان المطلق لتعلق هذه الاجراءات بالجوهرية بالنظام العام ويتعين على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها<sup>(٢)</sup> .

بينما البعض الآخر من الفقه اتجه الى التفرقة بين بعض الشروط اللازمة لصحة التفتيش<sup>(٣)</sup> . ومنهم من فرق بين الشروط الموضوعية وبين الشروط الشكلية وانتهى الى تقرير البطلان المتعلق بالنظام العام بالنسبة للأولى ، واعتبر مخالفة الثانية يترتب عليها بطلان يتعلق بمصلحة الخصوم . على حين فرق آخرون بين شروط التفتيش المتعلقة بالاختصاص وحضور المتهم أو من ينهيه من ناحية وبين باقى الشروط من ناحية أخرى وانتهى الى تعلق البطلان بالنظام العام بالنسبة للشروط الثلاثة الأولى

---

(١) انظر نقض ١٧ ديسمبر ١٩٣٢ ، ١٢ مارس ١٩٣٤ ، ٢١ ديسمبر ١٩٣٤ ، ٢٧ ديسمبر ١٩٣٧ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ص ٤١٨ ، رقم ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ١٢٣ ، ٥ ديسمبر ١٩٤٩ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ص ٤١٨ ، رقم ٢١٨ .

(٢) انظر الدكتور رؤوف عبيد ، المرجع السابق ، ص ٣٦١ وما بعدها .

وتطلق بمصلحة الخصوم في حالة مخالفة أى شرط آخر من شروط التفتيش .

والرأى عندنا هو أن بطلان التفتيش لمخالفته لأى شرط من الشروط الموضوعية أو الشكلية هو بطلان يتعلق بمصلحة جوهرية للخصوم ولا يتعلق بالنظام العام . والدليل على ذلك هو ما يأتى :

١ - أن الشروط الخاصة بالتفتيش انما وضعت جميعها لحماية مصلحة الخصوم في عدم انتهاك حرمت مساكنهم وأشخاصهم الا بالشكل الذى رسمه القانون لسلطة التحقيق . واذا كانت حماية هذه الحرمت تطلق بالنظام العام الا أن ذلك يأتى تبعا لحماية مصلحة الخصوم ، وبالتالي فان مصلحة الخصوم هى التى تأتى في المرتبة الأولى ومن ثم كان البطلان متعلقا بها .

٢ - ان بطلان التفتيش يصححه الرضاء به وليس لهذا من تبرير سوى أن الشروط التى وضعت له انما روعى فيها مصلحة الخصوم . ولذلك اذا رفض أو تنازل الخصم عن هذه الحماية كان الاجراء صحيحا . ولو كان البطلان هنا متعلقا بالنظام العام لما أمكن التنازل عنه أو كان الرضاء بالاجراء معدوم الأثر .

وهذا الذى نقول به هو الراجح فقها (١) . أما قضاء النقض الحديث فلم يتخذ موقفا محددا من المشكلة . والقدر المتيقن في هذا القضاء انه لم يصرح في أحكامه بأن الدفع ببطلان التفتيش هو من النظام العام . بينما في بعض أحكام يستخلص أنه اعتبر الدفع متعلقا بمصلحة الخصوم ، نجد في أحكام أخرى ما يفيد انه اعتبره من النظام العام . فقد ذهبت المحكمة العليا الى أن الدفع ببطلان التفتيش يتعينثاره في جبة المحكمة

---

(١) انظر الدكتور محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٢٦٧ ، الدكتور عمر الشعيد ، المرجع السابق ص ٢٥٦ ، الدكتور أحمد فتحي سرور ، المرجع السابق ، ص ٦١٤ باستثناء شرط الاختصاص وحضور المتهم حيث يعتبرهما من النظام العام .

وقبل سماع الشهود (١) . ومعنى ذلك أنه متعلق بمصلحة الخصوم بينما قفت في حكم حديث لها بأن المتفق عليه فقها وقضاء أن الدفع يطلان التفتيش ويطلان إجراءات التحقيق من الدفع الموضوعية التي تتطلب من محكمة الموضوع تحقيقا بحيث إذا لم يدفع بذلك البطلان أمام المحكمة المطعون في حكمها امتنع عنثاره لأول مرة أمام محكمة النقض لأن الفصل فيه يستدعى تحقيقا وبحثا في الوقائع وهو ما يخرج عن سلطة محكمة النقض (٢) .

كما استقر قضاء النقض الحديث على أن الدفع يطلان التفتيش لا يجوز آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته (٣) .

ولا شك أن البطلان المتعلق بالنظام العام من خصائصه إمكان الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض . إلا أن شرط ذلك كما سنرى في موضعه هو ألا يحتاج بحثه إجراء تحقيق موضوعي لخروج ذلك عن اختصاص محكمة النقض . وهذا هو ما اشترطته أحكام النقض في قبول آثاره الدفع يطلان التفتيش لأول مرة أمامها . ولذلك فهي تقبل الدفع لأول مرة ولو كان لم يسبق آثاره أمام محكمة الموضوع ما دامت مدونات الحكم تحمل مقوماته .

ومن أجل تلك الاعتبارات نقول أن محكمة النقض وإن لم تصرح بأن البطلان هنا يتعلق بالنظام العام إلا أن أحكامها تعيد ذلك ضمنا . ولذلك يرد على هذا القضاء الاعتراضات التي سبق أن سقناها ودا على اعتبار البطلان من النظام العام في هذا المجال .

خلاصة القول إذن هي أن بطلان التفتيش هو من البطلان المتعلق

(١) محكمة عليا ٧ ديسمبر ١٩٥٥ ، قضاء المحكمة العليا ج ١ .

(٢) محكمة عليا ١٠ أبريل ١٩٦٤ ، قضاء المحكمة العليا ج ٢ .

(٣) انظر قضي ٩ يناير ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام من ١٨ ، رقم ٧ ، ٢٠ فبراير ١٩٦٧ ، س ١٨ ، رقم ٤٥ ، ١٦ أكتوبر ١٩٦٧ ، س ١٨ ، رقم ١٩٦ ، ٥ فبراير ١٩٦٨ ، س ١٩ ، رقم ٢٢ ، ٢٨٨ أكتوبر ١٩٦٨ ، س ١٩٦ ، رقم ١٧٤ .

بمصلحة الخصوم . ويترب على ذلك أنه يجب التمسك به أمام محكمة الموضوع ولا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ولا يجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض . كما يترب أيضا على اعتبار بطلان التفتيش متعلفا بمصلحة الخصوم أنه يجوز التنازل عن التمسك به . ومستوى أن يكون هذا التنازل صريحا أو ضمنيا . فالبطلان يصح بالتنازل الضمني المستفاد من عدم الدفع به . كما يسقط الحق في الدفع به إذا كان للمتهم محام وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه .

#### ١٩ - آثار الدفع ببطلان التفتيش :

يترب على الدفع ببطلان التفتيش أن تقضى المحكمة ببطلانه إذا تحققت من صحة الدفع (١) . ويترب على بطلان التفتيش بطلان جميع الاجراءات اللاحقة عليه وكل الأدلة المستفادة منه (٢) . فإذا كان قد صدر من المتهم اعتراف أثر التفتيش الباطل فلا يصح للمحكمة الاستناد اليه في الحكم . وإذا أسفر التفتيش عن جريمة أخرى متلبس بها كان التلبس هو الآخر باطلا غير منتج لآثاره .

ومع ذلك يجوز للمحكمة أن تستند في حكمها على أدلة أخرى لا ترتبط بالتفتيش الباطل (٣) . كما يجوز لها التعويل على اعتراف المتهم إذا تبين لها أنه ليس ناشئا عن التفتيش الباطل كما لو كان الاعتراف قد تم في مرحلة أخرى من مراحل الدعوى ، أو كان قد أدلى به بعد فترة من الاجراء الباطل بحيث اطمأنت المحكمة الى أنه جاء غير متأثر بالتفتيش الباطل . وهذه أمور كلها تقدرها محكمة الموضوع . ولذلك فإنه لا تزيب على المحكمة أن هي عولت بصفة أصلية في ادانة المتهم

---

(١) وقارن مع ذلك نقض ١٥ أبريل ١٩٦٨ ، س ١٩ ، رقم ٨٨ حيث قضت المحكمة في هذا الحكم الأخير بعدم جواز ابداء الدفع ببطلان اجراء التفتيش لحصوله ممن لم يندب لتنفيذه لأول مرة أمام محكمة النقض . ولا تنفي اثابوته في تحقيق النيابة عن وجوب التمسك به أمام قاضي الموضوع ، كما يصح اتخاذ سكوت الحكم عن الرد عليه وجهاً للنهي على قضائه .

(٢) انظر نقض ١٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام س ١٨ ، رقم ١٢ .

(٣) انظر نقض ١٠ يونيو ١٩٦٨ ، س ١٩ ، رقم ١٢٦ ، رقم ٢٤ يونيو ١٩٦٨ ، س ١٩ ، رقم ١٥٢ .

على اعترافه الصادر منه أثناء التحقيق أمام النيابة وفي الجلسة واتخذت منه دليلاً قائماً بذاته مستقلاً عن التفتيش على أساس أنه لم يأت به متأثراً بإجراء القبض المدعى ببطلانه (١) .

وبطلان التفتيش لا يلحق إلا بالإجراء المحكوم ببطلانه والآثار المترتبة عليه مباشرة دون ما يسبقه من إجراءات تمت صحيحة . ولا يقبل الدفع بطلان التفتيش إلا ممن شرعت لمصلحته الإجراءات التي خولفت (٢) . فلا يقبل الدفع من غيره ولو كان هذا الغير يستفيد منه .

٢٠ - الرضاء بالتفتيش :

إذا كان المشرع قد وضع شروطاً خاصة لتفتيش الشخص والمنازل ضماناً للحرية الفردية وحرمة المسكن فلصاحب الحق في ذلك أن يتنازل عن هذه الضمانات ، ولا يكون التفتيش في هذه الحالة اعتداء على تلك الحرية أو العرمة . ولذلك إذا رضى الشخص بتفتيش مسكنه أو تفتيش شخصه كان الإجراء صحيحاً منتجاً لجميع آثاره القانونية (٣) .

غير أنه يشترط لصحة التفتيش بناء على الرضاء ما يأتي :

١ - أن يكون الرضاء بالتفتيش قد صدر عن إرادة حرة وأعية . فإذا كان قد وقع إكراه أو تهديد الشخص بحيث صدر رضاًؤه متأثراً بذلك فإن التفتيش يكون باطلاً . كذلك يكون الرضاء معيباً إذا كان نتيجة خوف من مأمور الضبط الذي باشره (٤) .

---

(١) أنظر نقض ١٩ يونيو ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام س ١٨ ، رقم ١٧٠ .

(٢) نقض ٤ مارس ١٩٦٨ ، س ١٩ ، رقم ٥٩ . نقض ٤ ديسمبر ١٩٦٧ س ١٨ ، رقم ٢٥٧ .

(٣) وبناء عليه قضى بأنه إذا كان الشخص الذي قبض عليه المخبرون لاستبائهم في أمره وأخضروه للمركز قد اعترف لمضابط بحيازته للمخبر وأذنه في تفتيشه ، فإنه ان صح أن القبض على هذا الشخص وقع باطلاً فإن تفتيشه يكون صحيحاً . إذ هو نزل بمحض إرادته عن القيود والضمانات التي فرضها القانون لإجرائه . نقض ٢٠ نوفمبر ١٩٥٠ ، مجموعة التواعد ج ١ ، رقم ١٦٥ .

(٤) أنظر نقض ١١ يونيو ١٩٦٤ ، ١٧ أبريل ١٩٦٩ ، مجموعة التواعد ج ١ ، رقم ٤١٢ ، ١٦٦ ، ١٦٧ .



٢- أن يكون الرضاء قد صدر من صاحب الحق فيه . فبالنسبة لتفتيش الشخص يجب أن يكون قد صدر من الشخص نفسه . وفي هذه الحالة يجب أن تكون ارادة الشخص معتبرة قانونا ، فإذا كان معدوم الأهلية أو ناقصا فلا يكون رضاه معتبرا قانونا والتفتيش الذى يبنى عليه يكون باطلا . ونرى أنه إذا كان الشخص ناقص الأهلية فلا يجوز أن يصدر الرضاء ممن يمثله قانونا ، باعتبار أن التنازل عن الحرية الشخصية بالرضاء لا يملكه الممثل القانونى بل هو من الحقوق الشخصية الملتصقة بالشخص . وبالتالي فإن رضاء الأب بفتيش ابنه القاصر لا يصح التفتيش المبني عليه . وبالنسبة لتفتيش المسكن يلزم أن يكون الرضاء قد صدر من حائز المسكن ، وفي حالة عدم وجوده يمكن أن يصدر الرضاء ممن يقيمون معه به كزوجته (١) وأولاده البالغين (٢) . كما يصح التفتيش المبني على رضاء أى شخص آخر يقيم معه ويعتبر في حكم الحائز للمسكن نيابة عنه ، كالأم أو الأخ بشرط المعاشنة المستمرة والتي يستفاد منها الحياة نيابة عن صاحب المسكن .

٣- ألا يكون الرضاء قد صدر صريحا وقبل مباشرة التفتيش (٣) . فلا يكفى مجرد عدم الاعتراض على التفتيش . فلا يكون كافيا لصحة

---

(١) انظر تقضى ٤ مايو ١٩٣٦ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٤١٣ ، رقم ١٧٣ وفي هذا الحكم اقرت المحكمة صحة التفتيش الذى تم بناء على رضاء الزوجة الخلية أثناء غياب صاحب المنزل ، وانظر تقضى ٥ فبراير ١٩٦٨ ، ١٩ ، رقم ٢٨ .

(٢) وتطبيقا لذلك قضى بأن الولد الذى يقيم مع والده بصفة مستمرة في منزل واحد يجوز له أن يسمح بتفتيش هذا المنزل ويكون التفتيش الذى يحصل بناء على موافقته صحيحا قانونا ، اذ ان هذا المنزل يعتبر في حيازة الوالد والولد كليهما . تقضى ٢٢ نوفمبر ١٩٢٧ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٤١٣ ، رقم ١٧٤ .

(٣) فلا يصح أن يؤخذ الرضاء بطريق الاستنتاج من مجرد السكوت . اذ من الجائز أن يكون هذا السكوت منبعا عن الخلاف والاستسلام . ولذلك يكون استناد المحكمة الى هذا الرضاء الضمنى غير صحيح . تقضى ١١ يونيو ١٩٣٦ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٤١٢ ، رقم ١٦٦ .

التفتيش الذي أجريه بنزل المتهم القول بأن الزوجة أجازته بمدم  
اعتراضها عليه (١) .

٤ - أن يكون من صدر عنه الرضاء يعلم بأن التفتيش غير جائز  
الا برضائه (٢) . فإذا كان يجعل الظروف التي يتم فيها التفتيش بأن  
اعتقد أن الضابط مأذون من النيابة العامة بذلك كان رضائه معيا وترتب  
عليه بطلان التفتيش وما نتج عنه من آثار .

وتقدير توافر هذه الشروط هو من إطلاقات محكمة الموضوع  
مستخلصة من الظروف والوقائع المطروحة أمامها (٣) . ولا يشترط أن  
يكون الرضاء ثابتا بالكتابة (٤) .

ومتى وقع الرضاء مستوفيا لشروط صحته كان التفتيش صحيحا  
منتجا لآثاره . فإذا ما كشف عن جريمة متلبس بها كان التلبس صحيحا  
هو الآخر باعتبار أنه اكتشف بطريق مشروع .

٢١ - رابعا : سماع الشهود :

التمريف بالشهادة كإجراء من إجراءات التحقيق :

هي الأدلاء بمعلومات الشاهد المتعلقة بالجريمة وذلك أمام سلطة  
التحقيق . فوقع الشهادة أمام سلطة التحقيق بالشكل القانوني هو  
الذي يضفي عليها صفة إجراءات التحقيق . وترتب على ذلك أن الأدلاء

(١) نقض ١ نوفمبر ١٩٤٦ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٤١٣ ، رقم

١٧٠ .

(٢) نقض ١٧ أبريل ١٩٣٩ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٤١٢ ، رقم

١٦٧ ، ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ مجموعة القواعد ج ١ ، ٤٣ ، رقم ١٧١ .

(٣) نقض ١٨ ديسمبر ١٩٤٢ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٤١٢ ، رقم

١٦٨ . ويمكن للمحكمة أن تستنفذ إثبات الرضاء إلى شهادة رجل البوليس .  
ولا يصح الاحتجاج بأن من يقوم بإجراء باطل لا يقبل شهادته عليه ، إذ أن  
ذلك لا يكون عند ثبوت البطلان . أما إذا كان البطلان ذاته هو الذي يدور  
حوله الإثبات فإنه يكون من حق المحكمة أن تستدل عليه بأي دليل . نقض  
٢ يونيو ١٩٤١ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٤١٣ ، رقم ١٨٠ .

(٤) نقض ٢١ يناير ١٩٤٦ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٤١٣ ، رقم

١٦٩ .

بالمعلومات أمام مأمور الضبط في محضر جمع الاستدلالات أو الادلاء بها أمام سلطة التحقيق بغير الشكل القانوني يجعلها من إجراءات الاستدلال وليس من اجراءات التحقيق .

#### سلطة المحقق في سماع الشهود :

للمحقق أن يسمع شهادة من يرى لزوم سماعه من الشهود عن الوقائع التي تثبت أو تؤدي الى ثبوت الجريمة وظروفها واسنادها الى المتهم أو براءته منها ( ١١٠ ) .

وإذا طلب الخصوم من المحقق سماع شاهد آخر فله أن يسمع شهادته ، كما له ألا يستجيب لطلب الخصوم اذا رأى عدم الفائدة من سماعهم ( ١ ) .

وتقوم النيابة العامة باعلان الشهود وتكليفهم بالحضور بواسطة المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة . وتتولى النيابة العامة هذا الاعلان والتكليف بالحضور أيضا حينما يكون التحقيق يجرى بصورة قاضي التحقيق . وفي هذه الحالة تلتزم النيابة باعلان الشهود الذين يقرر القاضي سماعهم .

على أنه اذا حضر أحد الشهود من تلقاء نفسه ودون اعلان فالمحقق أن يسمع شهادته على أن يثبت حضوره التلقائي بالمحضر ( م ١١١ / ٢ ) .

#### جزاء التغلف عن الحضور :

أوجب القانون على كل من دعي للحضور أمام سلطة التحقيق . سواء أكانت النيابة العامة أم قاضي التحقيق لتأدية الشهادة بناء على طلب المحرر اليه أو ائتمن رسميا له . أن يلتزم بهذا الواجب والا جاز الحكم عليه ، من قاضي الجزئي اذا كانت النيابة هي التي تباشره ، بفرامة لا تتجاوز خمسين جنيا بعد سماع أقوال النيابة العامة في جميع الحالات

( ١ ) انظر نغنى ٣ مارس ١٩٥٢ . مجموعة لأحكام س ٢٠٢ وفسر .

كما يجوز أيضا رغم الحكم السابق أن يصدر المحقق أمرا بتكليفه بالحضور ثانيا بصاريف من طرفه أو أن يصدر أمرا بضبطه واحضاره .  
( م ١٧٧ ) .

ويلاحظ أن هذه الاجراءات لا تتخذ الا بالنسبة لعدم الحضور رغم الاعلان الرسمي بطريق المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة .  
ولذلك فان عدم الحضور بعد التنبيه عليه من المحقق لا يفوله اتخاذ الاجراءات السابقة وانما يتمن عليه في هذه الحالة اعلائه بواسطة المحضرين أو رجال السلطة العامة .

وإذا حضر الشاهد أمام المحقق بعد تكليفه بالحضور ثانيا أو من تلقاء نفسه وأبدى اعتذارا مقبولة ، جاز لقاضي التحقيق أو القاضي الجزئي بعد سماع أقوال النيابة العامة اصفاءه من التهمة . كما يجوز هذا الاعفاء بناء على طلب يقدم منه إذا لم يستطع الحضور بنفسه ( م ١١٨ ) .  
والأحكام التي تصدر جزاءا للتخلف عن الحضور تكون قابلة للطعن طبقا للقواعد المقررة في القانون ( م ١٣٠ ) .

#### كيفية سماع الشهادة :

يتبع في سماع الشهادة من قبل المحقق الاجراءات التالية ، سواء تعلق الأمر بشهود الاتبات أم النفي :

١ - يطلب المحقق من الشاهد أن يبين اسمه ولقبه وسنه وصناعته وسكنه وعلاقته بالمتهم .

٢ - إذا كان سن الشاهد قد بلغ أربع عشرة سنة (١) . فيجب على الشاهد أن يحلف اليمين القانونية وهي أنه يشهد بالحق ولا يقول الا الحق

---

(١) والمبررة بالسنة بصدد حذف اليمين هي بوقت اداء الشهادة وليس بتاريخ الواقعة التي يشهد عليها . انظر أيضا نقض ٣ مايو ١٩٤٣ ، التواعد ج ١ ، ص ٥٤ ، رقم ٢٥١ .

وكل الحق (١) . كل ذلك قبل الادلاء بشهادته ، وعلى المحقق اثبات ذلك في محضره . ويجوز سماع شهادة من هم دون الرابعة عشرة بدون حلف يمين وتكون شهادتهم على سبيل الاستدلال . كذلك عدم تعليف المحقق للشاهد اليمين القانونية يترتب عليه عدم اعتبار الشهادة كدليل اثبات وانما تؤخذ على سبيل الاستدلال (٢) .

٣ - يدلى الشاهد بمعلوماته ويعيب على الأسئلة التي يوجهها المحقق اليه . واذا امتنع الشاهد عن حلف اليمين أو عن الاجابة في غير الأحوال التي يجيز له القانون فيها ذلك حكم عليه في الجنب والجنابات بعد سماع أقوال النيابة العامة بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، أو بغرامة لا تزيد على ستين جنيا . واذا عدل الشاهد عن امتناعه قبل الانتهاء من التحقيق يعنى من العقوبة المحكوم عليه بها كلها أو بعضها ( م ١١٩ ) . وهذا الحكم يقبل الطعن وفقا للطرق المقررة في القانون ( م ١٢٠ ) .

٤ - يجب أن يسمع المحقق شهادة كل شاهد على أفراد . ومخالفة هذا الواجب لا يترتب عليها بطلان ، وانما تؤثر على قيمة الدليل المستمد من الشهادة . ويجوز للمحقق أن يواجه الشهود بعضهم ببعض أو بالمتهم وسواء أكان ذلك أثناء سماع الشهادة أم بعد الانتهاء منها وثبت ذلك في محضره .

---

(١) ولا يؤثر في صحة الاجراء ان يكون الشاهد قد وضع يده على المصحف ، فان ذلك لا يعدو ان يكون زيدا في طريقة الحلف . نقض ١ يونيو ١٩٤٨ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٥٤ ، رقم ٢٥٢ .

(٢) يلاحظ انه اذا كان من الجائز الا يحلف الشاهد اليمين عند سؤاله امام المحكمة بعد ان أدى اليمين بصدد شهادته السابق سماعها ، فان هذا الحكم لا يطبق بصدد سلطة التحقيق إذ يجب في كل مرة يسمع فيها الشخص كشاهد أن يحلف اليمين حتى ولو كان قد سبق حلفه في جلسة سابقة من جلسات التحقيق . وعلة التفرقة هي ان الاتهام يكون قد تحدد امام المحكمة بالتهمة المرفوعة عنها الدعوى ، بينما في مرحلة التحقيق يكون غير محدد بعد . ويتروك على ذلك انه يجوز لسلطة التحقيق ان تعيد سؤال الشاهد الذي سبق ان حلف اليمين في جلسة اخرى وتوجه اليه الاتهام مادامت أقواله الجديدة قد سمعت دون حلف اليمين ويعتبر هذا استجابة صحيحة كما سنرى .

• - تدون شهادة الشاهد كتابة بالمحضر وكذلك البيانات الخاصة به  
بغير كشط أو تحشير ولا يعتمد أى تصحيح أو شطب أو تخريج الا اذا  
صدق عليه القاضى والكاتب والشاهد . ويوقع على الشهادة كل من  
القاضى والكاتب والشاهد بعد تلاوتها عليه واقراره بأنه مصر عليها ، فان  
امتنع عن وضع امضاءه أو بصسته أو لم يمكنه وضعه أثبت ذلك فى  
المحضر مع ذكر لأسباب التى يديها . وفى كل الأحوال يضع القاضى  
والكاتب امضاءه على كل صفحة أولا بأول ( م ١١٤ ) . وعموما فان عدم  
توقيع الشاهد لا يؤثر على صحة ما أثبتته المحقق فى المحضر من شهادة اذ  
أن توقيعه وتوقيع الكاتب على المحضر يفيد صحة ما ثبت فيه (١) .

٦ - لا يجوز رد الشهود لأى سبب من الأسباب نظرا لأن الشهادة  
هى دائما خاضعة لتقدير المحقق والمحكمة ( م ٢٨٥ ) . ويسمع المدعى  
المدنى كشاهد بعد تعليفه اليقين ( م ٢٨٨ ) .

#### الأشخاص الذين يحق لهم الامتناع عن الشهادة :

يحق للشخص الامتناع عن الشهادة ضد المتهم اذا كانت تربطه به  
صلة قرابة من الدرجة الثانية . كذلك صلة الزوجية تعطى للشخص حق  
الامتناع عن الشهادة ولو بعد انقضاء رابطة الزوجية . وذلك بالشروط  
الآتية :

١ - ألا تكون الجريمة قد وقعت على الشاهد أو على أحد أقاربه أو  
أصهاره الأقربين .

٢ - اذا لم يكن الشاهد هو المبلغ عنها .

٣ - أن تكون هناك أدلة اثبات أخرى ، والا لم يكن له الامتناع  
عن الشهادة ( م ٢٨٦ ) .

---

(١) فاستلزام القانون توقيع الشاهد هو من قبيل الاجراءات  
التنظيمية التى لا يترتب على مخالفتها بطلان . نقض ١٢ يناير ١٩٥٩ ، مجموعة  
الأحكام س ١٠ ، رقم

### منع الشاهد واعفائه من الشهادة :

تسري في هذا الشأن القواعد المقررة في قانون المرافعات . فالوظفون والمستخدمون والمكلفون بخدمة عامة لا يشهدون ولو بعد تركهم العمل عما يكون قد وصل الى علمهم في أثناء قيامهم به من معلومات لم تنتشر بالطريق القانوني ولم تأذن السلطة المختصة في اذاعتها . ومع ذلك فلهذه السلطة أن تأذن لهم في الشهادة بناء على طلب سلطة التحقيق أو أحد الخصوم . كذلك لا يجوز لمن علم من المحامين أو الوكلاء أو الاطباء أو غيرهم عن طريق مهنته أو صنعته بواقعة أو بمعلومات أن يفشيها ولو بعد انتهاء خدمته أو زوال صفته ما لم يكن ذكرها له مقصودا به فقط ارتكاب جريمة أو جنحة . كل ذلك مانع طلب منهم من أسرهم لهم تأدية الشهادة عن تلك الواقعة أو المعلومات على ألا يخل ذلك بأحكام القوانين الخاصة بهم .

### الانتقال لسماع الشهود :

إذا كان الشاهد مريضا أو لديه ما يمنعه من الحضور فتسمع شهادته في محل وجوده . وتقدير ذلك للمحقق . وله أن يندب أحد أعضاء النيابة أو أحد مأموري ضبط القضائي لذلك . وإذا كان الشاهد يقيم في دائرة اختصاص أخرى فللمحقق أن يطلب من وكيل النيابة المختص سماع شهادته وارفاق المحضر بالأوراق .

ويلاحظ أنه إذا انتقل المحقق لسماع الشهادة وتبين له عدم صحة العذر جاز الحكم على الشاهد بالعس نة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بفرامة لا تتجاوز عشرة جنيئات . وللمحكوم عليه أن يظن في هذا الحكم بطريق المارسة أو الاستئناف ( م ١٢١ ) .

### مصاريف الشهود :

يكون حضور الشهود لأداء الشهادة على نفقة الدولة ويقدر القاضي الذي يباشر التحقيق أو النيابة العامة بناء على طلب الشهود المصاريف والتعويضات التي يستحقونها بسبب حضورهم لأداء الشهادة ( م ١٢٢ ) .

## ٢٢ - خامسا : الاستجواب والمواجهة :

### التعريف بالاستجواب :

الاستجواب هو اجراء من اجراءات التحقيق بمقتضاء يشهد المحقق من شخصية المتهم ويناقشه في التهمة المنسوبة اليه على وجه مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى اثباتا ونفيا (١) .

والاستجواب بهذا يحق وظيفتين : الأولى : هي اثبات شخصية المتهم ومناقشته تفصيلا في الاتهام الموجه اليه . والثانية : هي تحقيق دفاع المتهم .

وهو من أجل ذلك لا يعتبر من اجراءات جمع الأدلة بالمعنى الدقيق ذلك أن الفاية منه ليست هي تجييع أدلة الثبوت أو النفي وانما يهدف أولا وقبل كل شيء الى التثبت من شخصية المتهم وضمان تحقيق دفاعه بالنسبة للاتهام الموجه اليه . ومع ذلك فهو يمكن أن يكون مصدرا من مصادر الأدلة في التحقيق باعتبار أن لسلطة التحقيق أن تستقي منه العناصر الكافية لاثبات أو نفي التهمة قبل المتهم (٢) .

ومن أجل ذلك يختلف الاستجواب عن سؤال المتهم في معطر جمع الاستدلالات بمعرفة مأمور الضبط . فالاجراء الذي يقوم به مأمور الضبط هو مجرد سماع أقوال المتهم بالنسبة للتهمة المنسوبة اليه دون تفصيل ودون تحقيق لدفاعه . ولذلك فإن المشرع لم يحط سماع الأقوال بحضور جمع الاستدلالات بذات الضمانات التي أحاط بها الاستجواب كاجراء تحقيق تقوم به سلطة التحقيق . كما أنه لم يرتب عليه الآثار القانونية التي رتبها بالنسبة للاستجواب . فانحبس الاحتياطي مثلا لا يجوز الأمر به الا بعد استجواب المتهم بمعرفة سلطة التحقيق ولا يجوز الأمر به بناء على سماع الأقوال بحضور الاستدلالات . كما أن وصف التهمة وتحديد عناصرها يتوقف على ما توجهه سلطة التحقيق للمتهم وتحقيق دفاعه بالنسبة لها على

---

(١) أظهر في الموضوع محمد سامي النراوى . استجواب المتهم ، رسالة دكتوراه حامية القاهرة ١٩٦٨ .

(٢) لذلك فقد حظرت المشرع على محكمة استجواب المتهم الا اذا قبل ذلك . انظر ما سيجيء بعد في اجراءات المحاكمة .



عكس الحال بالنسبة لمحضر الاستدلالات الذي يسمع فيه مأمور الضبط  
أقوال المتهم . فوصف اتهمه لما تتولاه النيابة العامة بناء على تكييفها  
للوقائع الواردة بالمحضر وليس بناء على ما ووجه به المتهم من قبل مأمور  
الضبط . . .

#### ٢٢ - مضمون الاستجواب :

يجب أن يتضمن الاستجواب بوصفه اجراء من اجراءات التحقيق  
العناصر الآتية :

١ - التثبت من شخصية المتهم والاثبات البيانات الخاصة به من حيث  
الاسم والسن وصناعته ومحل اقامته وأوصافه ، وذلك عند  
استجوابه لأول مرة في التحقيق .

٢ - تحديد الوقائع المنسوبة الى المتهم تحديدا صريحا وتحديد وصفها  
القانوني كلما أمكن ذلك .

٣ - مجابهة المتهم بالأدلة المثبتة ومناقشته تفصيلا فيها . ويجوز  
للمحقق مجابهة المتهم بمصادرة أدلة التثبت اذا لم يكن في ذلك اضرار  
بمصلحة التحقيق .

٤ - دهمو المتهم الى ابداء دفاعه والانيان بالأدلة المثبتة لبراءته . وقد  
نصت المادة ١٢٣ اجراءات على حكم خاص بالنسبة لجريمة القذف  
بطريقة النشر في احدى الصحف أو المطبوعات بأن أوجب على المتهم  
أن يقدم للمحقق عند أول استجواب له وعلى الأكثر في الخمسة  
الأيام التالية بيان الأدلة عن كل فعل أسند الى موظف عام أو شخص  
ذي صفة نيابة عامة أو مكلف بخدمة عامة والا سقط حقه في اقامة  
الدليل المشار اليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ عقوبات .

#### ٢٤ - ميعاد الاستجواب :

لم يقيد المشرع سلطة التحقيق باجراء الاستجواب في وقت معين ،  
وذلك كقاعدة عامة . فيجوز لسلطة التحقيق الالتجاء اليه في أية لحظة من

مرحلة التحقيق (١) . ولذلك فإن الاستجواب قد يكون هو أول اجراء من اجراءات التحقيق وبه تحرك الدعوى ، كما قد يكون في لحظة تالية لسماع الشهود أو اجراء المعاينة أو التفتيش . على أنه في حالة اعتراف المتهم بالتهمة المنسوبة اليه عند سؤاله شفويا عنها فإنه يستحسن استجوابه فوراً وقبل أى اجراء آخر ، وفي حالة الانكار يفضل استجوابه بعد جمع أدلة الثبوت الأخرى لمواجهة بما اسفرت عنه . ويجوز إعادة استجواب المتهم أكثر من مرة أثناء التحقيق .

وإذا كانت القاعدة العامة هي أن الاستجواب غير مقيد بميعاد معين الا أن المشرع أوجب اجراءه خلال مدة أربع وعشرين ساعة اذا كان المتهم مقبوضاً عليه . فالمادة ١٣١ اجراءات أوجبت على قاضى التحقيق أو النيابة العامة أن تستجوب فوراً المتهم المقبوض عليه ، وإذا تعذر ذلك يودع في السجن الى حين استجوابه ويجب الا تزيد مدة ايداعه على أربع وعشرين ساعة . فإذا مضت هذه المدة وجب على مأمور السجن تسليمه الى النيابة العامة وعليها أن تستجوبه فوراً اذا كانت هي التى تبشر التحقيق . وإذا كان التحقيق يباشر بمعرفة قاضى التحقيق فعليها أن تطلب منه استجوابه في الحال ، ولها عند الاقتضاء أن تطلب ذلك من القاضى الجزئى أو رئيس المحكمة أو أى قاض آخر يعينه رئيس المحكمة ، والامر باخلاء سبيله .

(١) ولاحظ ان المادة ١٠٥ اجراءات تنص على انه عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق ، يجب على المحقق ان يتثبت من شخصيته ، ثم يحيط علماً بالتهمة المنسوبة اليه ويثبت اقواله في المحضر . وهذا الاجراء لا يعتبر استجواباً وانما هو مجرد اثبات شخصيته واعلانه بالتهمة . ذلك ان الاستجواب يتطلب المناقشة التفصيلية . والقول بغير ذلك يؤدي الى اعتبار سماع اقوال المتهم في اى جلسة من جلسات التحقيق استجواباً ولهذا ما لم يكن التسليم به ، نظراً لان الاستجواب رتب عليه القانون اثاراً معينة ومنها الحبس الاحتياطى ومن ثم وجب مراعاة الضمانات المقررة له عند اجرائه . من هذا الراى ايضا ، احمد فتحى سرور ، المرجع السابق ص ٦٦٦ .

## ٢٥ - الاستجواب والمواجهة :

يقصد بالمواجهة ذلك الاجراء الذى يقوم به المحقق وبمقتضاه يواجه المتهم بشخص متهم آخر أو شاهد فيما يتعلق بما أدلى به كل منهما من أقوال . ويثبت المحقق هذه المواجهة وما أدلى به كل منهما ألسر المواجهة . وهذه المواجهة الشخصية تختلف عن المواجهة القولية التى فيها يواجه المحقق المتهم بما أدلى به شاهد أو متهم آخر فى التحقيق، وهذه المواجهة الأخيرة ليست اجراء مستقلا من اجراءات التحقيق وانما تعتبر جزءا مكمللا للاستجواب باعتبار أن الاستجواب يتضمن مواجهة المتهم بأدلة الثبوت ضده .

ويلاحظ أن المواجهة الشخصية هى اجراء من اجراءات التحقيق لا تقتصر فقط على المتهم وانما يمكن القيام بها فى حالة التعارض بين أقوال شهود الاثبات أو التمس بالنسبة لواقعة واحدة .

وقد تكون المواجهة الشخصية اجراء مستقلا يقوم به المحقق فى لحظة مستقلة عن الاجراءات الأخرى ، وقد يقوم به بمناسبة قيامه بإجراءات التحقيق الخاصة بالاستجواب أو المعاينة أو سماع الشهود .

ونظرا لأن مواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود هى مواجهة بأدلة الثبوت فهم بذلك تأخذ حكم الاستجواب ويتعين أن يراعى فى اجرائها كافة الضمانات المنصوص عليها بالنسبة للاستجواب (١) .

## ٢٦ - الضمانات المقررة للاستجواب :

نظراً لأهمية الاستجواب سواء بالنسبة لسلطة التحقيق أو بالنسبة للمتهم . فقد روعي فى اجرائه وجوب توافر ضمانات معينة . فالاستجواب هو اجراء من اجراءات التحقيق الضرورية للكشف عن الحقيقة لسلطة التحقيق باعتبار أنه يسمح لها بالناقشة التفصيلية للمتهم ومواجهته بأدلة الثبوت المختلفة وتحقيق دفعه بالنسبة لها . كما أن الاستجواب بوصفه

---

(١) انظر نقض ٢٨ أكتوبر ١٩٦٨ ، س ١٩ ، ١٧٦ بالنسبة لضرورة دعوى محامى المنيح .

هذا يخلو على خطورة بالنسبة للمتهم باعتبار أن المناقشة التفصيلية قد  
تؤدي بالمتهم الى الادلاء بأقوال في غير صالحه وتؤخذ دليلا عليه . كما  
أنه قد يؤدي أيضا الى اعترافه بالتهمة المنسوبة اليه . ومن أجل ذلك نجد  
أن المشرع سمح فقط بالاستجواب في مرحلة التحقيق الابتدائي ولم يسمح  
به في مرحلة المحاكمة . فالمادة ٢٤٧ إجراءات تنص على أنه لا يجوز  
استجواب المتهم من المحكمة الا اذا قبل ذلك . وإذا أظفر أثناء المرافعة  
والمناقشة بعض وقائع يرى القاضي لزوم تقديم إيضاحات عنها من المتهم  
لظهور الحقيقة ، يفتت القاضي اليها ويرخص له بتقديم تلك الأيضاحات .

ومن أجل هذه الاعتبارات جميعها فقد نص المشرع على ضمانات معينة  
للاستجواب . وهذه الضمانات هي :

**أولاً :** يجب أن يباشر الاستجواب المحقق ذاته بنسبائه . إذا كان قاضي  
التحقيق أم النيابة العامة فلا يجوز انتداب غير المحقق لإجراء الاستجواب ،  
على عكس الحال بالنسبة لإجراءات التحقيق الأخرى . وإذا كان قاضي  
التحقيق هو الذي يباشر التحقيق فلا يجوز له انتداب عضو النيابة أو  
مأمور الضبط لإجراء الاستجواب . وإذا كانت النيابة العامة هي التي  
تباشر فلا يجوز لها انتداب أحد مأموري الضبط القضائي لذلك .  
(٧٠ م)

**ثانياً :** إذا كانت الجريمة المنسوبة الى المتهم هي جناية (١) فلا يجوز  
للمحقق استجواب المتهم أو مواجهته بغيره من المتهمين أو الشهود الا بعد  
دعوة محاميه إذا كان له محام أعلن عن اسمه بتقرير في قلم الكتاب أو  
الى مأمور السجن (٢) ويستثنى من ذلك الأحوال التي يكون فيها

---

(١) أما بالنسبة للجناح والمخالفات فالتحقيق الابتدائي بما فيه  
الاستجواب ليس شرطاً لازماً لصحة المحاكمة إذ يجوز رفع الدعوى دون  
تحقيق . انظر نقض ٢٢ مايو ١٩٣٩ ، ١٦ أكتوبر ١٩٤٤ ، ١٨ أكتوبر  
١٩٤٨ ، مجموعة النوازل ج ١ ، ٣٢٣ ، رقم ١١ ، ٢٤ ، ٣٠ .

(٢) حكم بأن دعوة محامى المتهم في جناية لحضور الاستجواب  
أو المواجه . يقتضى أن يعلن المتهم اسم محاميه بتقرير في قلم كتاب المحكمة  
أو الى مأمور السجن أو أن يتولى محاميه هذا الإقرار أو الإعلان . نقض  
٢٨ أكتوبر ١٩٦٨ ، س ١٩ ، رقم ١٧٦ . غير أن التنازل المريح من المتهم  
عن دعوة محاميه يصحح البطالان .

الاستجواب في جناية متلبس بها أو أحوال السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة ، ففى هذين الترضين • يجوز للمحقق أن يباشر الاستجواب بدون دعوة محامى المتهم للحضور • ومع ذلك اذا حضر المحامى من تلقاء نفسه فلا يجوز منعه من حضور الاستجواب •

ولا تنقيد النيابة العامة بالقيء السابق في تحقيقها للجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني مكررا من الكتاب الثاني لقانون العقوبات •

ويكفى دعوة المحامى الى الحضور (١) • فالمحقق غير ملزم بانتظاره أو بإجابه الى طلب تأجيل الاستجواب • ولا يجوز للمحامى الكلام الا اذا اذن له المحقق • واذا لم يأذن له وجب اثبات ذلك في المحضر • وله الاعتراض على توجيه بعض الأسئلة أو على كيفية توجيهها واثبات اعتراضه بالمحضر • كما يجوز للمحامى أن يطلب من المحقق توجيه أسئلة معينة الى المتهم وللمحقق أن يجيبه أو لا يجيبه على أن ثبت دائما كل ذلك في المحضر • ويجب على المحقق أن يثبت في المحضر الأسباب التى دعت الى دعوة المحامى في حالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة • وتقرير تلك الأسباب متروك للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع (م ١٢٤) • وفي جميع الأحوال لا يجوز الفصل بين المتهم ومحاميه الحاضر معه أثناء التحقيق ، عدا الاستثناء السابق والخاص بجنايات أمن الدولة •

**ثالثا :** اذا كان المشرع قد أوجب دعوة المحامى عند الاستجواب فمن الطبيعى أن يسمح له بالاطلاع على الأوراق قبل اجراء الاستجواب حتى يمكنه ابداء بعض ملاحظاته للمحقق • والمشرع ينص على وجوب السماح لمحام بالاطلاع على الأوراق في هذه الحالة ، في اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة • ولا يكفى في هذا الصدد أن يكون المتهم قد أطلع على الأوراق حتى يحرم المحامى من هذا الحق • فتحق الاطلاع هنا

---

(١) ولم يتطلب القانون لهذه الدعوة شكلا خاصا فقد تم بخطاب أو على يد محضر أو احد رجال السلطة العامة • قضى ٢٨ أكتوبر ١٩٦٨ ، سابق الإشارة اليه •

مقرر للمحامي ترتيباً على حقه في حضور الاستجواب ووجوب دعوته لذلك . ويلاحظ هنا أيضاً عدم التقيد بهذه الضمانة بالنسبة لتحقيق جنایات أمن الدولة (١) .

ومهما : يجب أن يكون الاستجواب قد بوشر في ظروف لا تأثير فيها على ارادة المتهم وحرية في ابداء أقواله ودفاعه . فاذا توافر ظرف من الظروف التي تعدم ارادة المتهم أو تعيينها بحيث تكون أقواله لم تصدر عن ارادته الكاملة كان الاستجواب باطلاً ولا يمكن الاستناد الى ما جاء فيه (٢) .

وترتب على ذلك أنه لايجوز استجواب المتهم تحت تأثير اكراه أو تهديد سواء من قبل المحقق أم من قبل غيره من رجال الضبط القضائي (٣) . كما لا يجوز الاستجواب تحت تأثير التنويم المغنطيسي أو تحت تأثير عقار من عقارات الحقيقة أو تحت تأثير استعمال جهاز كشف الكذب رغمًا عن ارادة المتهم . كما أن ارهاق المتهم في الاستجواب باطالة مدته عدداً بقصد وضع المتهم في ظروف نفسية قد تؤدي به في النهاية الى الانهيار والاعتراف أو الادلاء بأقوال في غير صالحه يعتبر نوعاً من الاكراه المعنوي الذي يعدم الدليل المستمد من الاستجواب (٤) . ويعتبر أيضاً من قبيل الاكراه المعنوي تحليف المتهم اليمين قبل الاستجواب . ولذلك اذا سأل المحقق الشخص على أنه شاهد وحلفه اليمين القانونية ثم بدا له بعض أدلة الاتهام قبله

---

(١) نصت على هذه الاستثناءات المادة الخامسة من لقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمان حريات المواطنين في القوانين القائمة .

(٢) ولذلك يجب ان يعلم المتهم بصفة المحقق . ويجب على المحقق ان يتأكد من علم المتهم بصفته .

(٣) غير أن مباشرة الاستجواب في حضور رجال الشرطة لا يبطئه . راجع حديث نقضه ٥ فبراير ١٩٦٨ ، مجموعة الاحكام من ١٩ ، رقم ٢٨ .

(٤) وذلك نظراً للصفة مزدوجة للاستجواب أي بوصفه وسيلة من سبل الدفاع فضلاً عن كونه وسيلة لجمع الأدلة . وقد ذهب القضاء الإطالي الى اعتبار الاستجواب دائماً سبيلاً من سبل الدفاع وليس دليلاً من أدلة الاتهام وبالتالي ابطال الاستجواب في جميع الحالات التي تبدو فيها ارادة المتهم متأثرة بأي نوع من أنواع التأثير . انظر نقض ٢٢ مايو ١٩٥٩ ، الدائرة الاولى ، المجلة الجنائية ١٩٦٠ ج ١ ، ١١٨ .

فلا يجوز توجيه التهمة اليه في نهاية سماع شهادته وانما يتعين عليه استجوابه بعد ذلك باجراء مستقل عن اجراء سماع الشهادة دون تحليفه اليه .

خامسا : يجب على المحقق ألا يلجأ في توجيه أسئلته ومواجهته للمتهم بأدلة الاتهام الى الأسئلة الايحابية أو الى خداع المتهم . وانما عليه أن يلتزم اتباع الحيدة المطلقة للوصول الى الحقيقة وتحقيق دفاع المتهم تحقيقا كاملا . واذا امتنع المتهم عن الاجابة الكلية أو الجزئية فعليه اثبات ذلك في المحضر ، ولا يجوز له أن يأخذ من ذلك دليلا قاطعا على الادانة .

٢٧ - بطلان الاستجواب :

يترتب على عدم مراعاة الضمانات الخاصة بالاستجواب بطلانه وكذلك بطلان ما ترتب عليه من اجراءات . ويكون البطلان متعلقا بالنظام العام في حالة انعدام الولاية باجراء الاستجواب كما لو كان من باشر الاستجواب هو مأمور الضبط القضائي بناء على انتداب من قاضي التحقيق أو النيابة العامة .

كما يكون البطلان متعلقا بالنظام العام اذا كان هناك تأثير على ارادة المتهم ويكون ذلك في حالتين . الحالة الأولى : اذا كان الاستجواب قديوسر تحت تأثير اكراه أو تهديد أو ارهاق متعمد للمتهم أو كانت ارادته معدومة أو ممعية بسبب اعطائه جواهر تؤثر على حرية ارادته ووعيه الكامل بما يدلي به . والحالة الثانية : اذا كان المحقق قد عمد الى خداع المتهم أو كانت الأسئلة التي وجهها اليه من النوع الايحابي (١) .

أما مخالفة الضمانات الخاصة بمصلحة المتهم في الدفاع كدعوة المحامي للحضور أو تمكينه من الاطلاع فيترتب عليها بطلانا متعلقا بمصلحة

(١) ذلك ان عدم مباشرة اى ضبط على ارادة المتهم عند استجوابه ليست ضمانات مقررة لصالحه وانما هي متعلقة بالثقة في الجهاز المنوط به تحقيق العدالة الجنائية . ولذلك فان سلوك المحقق في هذه الحالة يمكن أن يكون فعلا غير مشروع يستوجب الواخلة التأديبية فضلا عن الجنائية ان توافرت متوماتها . انظر جنابات روما الاستثنائية ٢٨ ابريل ١٩٥٦ ، الارشيف الجنائي ١٩٥٧ ، ج ٢ ، ٤١١ .

الخصوم وليس متعلقا بالنظام العام ، ولذلك يتعين التمسك به أمام محكمة الموضوع ولا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

ويترب على بطلان الاستجواب بطلان كل ما يترتب عليه من آثار . وعلى ذلك يكون الأمر بالحبس الاحتياطي بناء عليه باطلا باعتبار أن الحبس الاحتياطي لا يجوز الا بعد استجواب صحيح من قبل سلطة التحقيق . كذلك يطل الاعتراف المترتب على الاستجواب .

ويرى البعض أن بطلان الاستجواب أو انعدامه يترتب عليه بطلان أمر الاحالة . غير اننا نرى خلاف ذلك . فأمـر الاحالة غير مترتب على الاستجواب وانما هو من أوامر التصرف في التحقيق . وما الاستجواب الا اجراء من اجراءاته . هذا فضلا عن أن قواعد البطلان تقضى بأنه لا يلحق الا الاجراء الباطل وما يترتب عليه من اجراءات . فلا يلحق البطلان الاجراءات السابقة التي تمت صحيحة أو اللاحقة والتي لا تترتب عليه مباشرة . ولم يقل أحد بأن بطلان الاستجواب يترتب عليه بطلان التحقيق بأكمله حتى يمكن الانتهاء الى ما انتهى اليه الرأي السابق من القول ببطلان أمر الاحالة . هذا بالإضافة الى أن المشرع خول مستشار الاحالة السلطة المخولة لقاضى التحقيق وله أن يجرى تحقيقا تكميليا كما له أن يندب قاضى التحقيق أو النيابة العامة حسب الأحوال لاجراء تحقيقات تكميلية . ولذلك فان البطلان الذى يلحق الاستجواب أو انعدام المنتجوب بالكلية لا يمنع مستشار الاحالة من تصحيح ذلك بما له من سلطة تحقيق (١) .

---

(١) انظر ما سيجيء بعد بخصوص بطلان أمر الاحالة .



## المبحث الثاني

في

### الاجراءات الاحتياطية ضد المتهم

- ١ - تمهيد . ٢ - أولا : الأمر بالحضور . التعريف به ، مستعجلات الأمر . ٣ - ثانيا : الأمر بالقبض على المتهم واحضاره . مدة القبض . القبض على المتهم خارج دائرة اختصاص المحقق . سقوط الأمر بالقبض والاحضار . بطلان القبض . ٤ ثالثا : الحبس الاحتياطي . التعريف به . ٥ - شروط الحبس الاحتياطي : من حيث السلطة التي تملكه . الجرائم الجائز فيها . الظروف الخاصة بالمتهم . توقيت الحبس الاحتياطي . ٦ - تنفيذ الحبس الاحتياطي . ٧ - المدة المقررة للحبس الاحتياطي . ٨ - الحبس المطلق . ٩ - خصم مدة الحبس الاحتياطي . ١٠ - الافراج المؤقت : (أ) الافراج الوجوبي . ١١ - (ب) قواعد الافراج الجوازي . ١٢ - شروط للافراج الجوازي . ١٣ - تعليق الافراج على ضمان : الافراج بالضمان المالي . الافراج نظير الالتزام بسلوك معين . ١٤ - استئناف الأمر الصادر بالافراج . ١٥ - اثر الاستئناف على امر الافراج الجوازي . ١٦ - الجهة المختصة بالافراج بعد ائانة الدعوى . ١٧ - الامر بحبس المتهم احتياطيا بعد الافراج عنه . ١٨ - الأمر بالحبس الاحتياطي من جديد بعد الاحالة .

١ - تمهيد :

يتطلب التحقيق اتخاذ بعض الاجراءات الاحتياطية ضد المتهم ، وقد منح المشرع سلطة التحقيق حق اتخاذ هذه الاجراءات وفق ما تراه صالحا للتحقيق . وهذه الاجراءات ثلاثة أنواع . الأول هو الأمر بحضور المتهم . والثاني هو الأمر بالضبط والاحضار أو بالقبض والاحضار . والثالث هو الأمر بحبس المتهم احتياطيا .

٢ - أولا - . الأمر بالحضور :

التعريف به :

هو اجراء من اجراءات التحقيق بمقتضاه يأمر المحقق المتهم بالحضور في الزمان والمكان المحدد بالأمر .

والأمر بالحضور لا ينفذ بالقوة وإنما هو مجرد إخطار المتهم بضرورة الحضور أمام المحقق . وللمتهم أن يمثل له وله ألا يمثل . وفي حالة عدم امتثاله للأمر لا يجوز لمن ينفذ الأمر من رجال السلطة العامة أن يقبض على المتهم أو أن يجبره على الحضور . وكل ما يترتب على عدم تنفيذ الأمر من قبل المتهم أنه يجوز للمحقق أن يصدر أمراً آخر بالقبض عليه واحضاره .

فالأمر بالحضور إذن هو تكليف للمتهم بالحضور يتساوى بشأنه مع باقي خصوم الدعوى أو الشهود . وإذا كان جزاء مخالفة هذا التكليف بالنسبة للشاهد هو جواز الحكم عليه بغرامة لا تزيد عن عشرة جنيهات أو انقبض عليه واحضاره ، فإن الجزاء المترتب هنا على مخالفة أمر الحضور هو إمكان القبض على المتهم واحضاره إلا أن ذلك لا يكون إلا بأمر آخر يصدر من المحقق .

والأمر بالحضور جائز في جميع أنواع الجرائم .

#### مشتتات الأمر :

يجب أن يشتمل الأمر بالحضور على اسم المتهم ولقبه وصناعته ومحل إقامته والتهمة المنسوبة إليه وتاريخ الأمر وامضاء المحقق وختم الدولة الرسمي .

ويجب أن يشتمل الأمر تكليفه بالحضور في ميعاد معين ( م ١٢٧ ) .  
ويملن الأمر بمعرفة أحد المحضرين أو أحد رجال السلطة العامة وتسليم للمتهم صورة منه ( م ١٢٨ ) ، ويكون الأمر نافذ المفعول في جميع الأراضي المصرية ( م ١٢٩ ) .

#### ٢ - ثانياً : الأمر بالقبض على المتهم واحضاره :

يجوز للمحقق أن يصدر أمراً بالقبض على المتهم الغائب واحضاره وذلك في أحوال محددة نص عليها المشرع في المادة ١١٠ إجراءات ، وهذه الحالات هي :

١ - إذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور دون عذر مقبول . فإذا كان المحقق قد سبق أن أصدر أمرا بالحضور وأعلن رسميا الى المتهم ولم يحضر في الموعد المحدد بالأمر كان للمحقق أن يصدر أمرا بالقبض عليه واحضاره ، اللهم الا اذا كان هناك عذر مقبول أخطر به المحقق وقبله .

٢ - إذا خيف هرب المتهم . فيجوز الأمر بالقبض عليه واحضاره حتى ولو لم يكن قد سبق اعلانه بالحضور .

٣ - إذا لم يكن للمتهم محل اقامة معروف ، فللمحقق أن يصدر أمرا بضبطه أو القبض عليه واحضاره ظرا لأن اعلانه بالأمر بالحضور لن يمكن تنفيذه .

٤ - إذا كانت الجريمة في حالة تلبس .

٥ - إذا كانت الجريمة مما يجوز فيها الحبس الاحتياطي .

والقاعدة هي أن للمحقق أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر متى كانت الجريمة يجوز فيها الحبس الاحتياطي ، وإذا كان المتهم غائبا فيصدر أمرا بالقبض عليه واحضاره (١) . الا أن المشرع خرج عن هذه القاعدة في الأحوال الأربع الأولى وأجاز القبض والاحضار بالنسبة للمتهم حتى ولو لم تكن الجريمة يمكن فيها الحبس الاحتياطي . ولا شك أن هذا استثناء له ما يبرره ظرا لأنها أحوال تتضمن اما عنصر خطر الهرب وضياع أدلة الجريمة واما عنصر عدم الاكثراث بأوامر المحقق للسير في التحقيق والكشف عن الحقيقة (٢) .

---

(١) وقد قضى بأن الطلب الموجه الى المركز من وكيل النيابة لسؤال المتهم وعمل فيش وتشبيه لا يعتبر أمرا بالقبض ولا بالاحضار ولا يصح الاستناد اليه في تقرير صحة القبض والتفتيش . تقضى ١٣ ديسمبر ١٩٥٤ ، مجموعة الفتاوى ج ٢ : ٩٢٧ ، رقم ٢ .

(٢) ولا يلزم أن يكون التكليف بالقبض مكتوبا . نفس ٢٠ ديسمبر ١٩٥٠ ، مجموعة الفتاوى ج ٢ : ٧٠٩ ، رقم ٢ . وهذا القضاء محل نظر ذلك أن الأمر بالقبض والاحضار يرتب عليه القانون نتائج من حيث جواز تفتيش شخص المتهم وكذلك من حيث المدة المقررة لسقوطه ومن ثم لزم أن يكون مكتوبا ونابت النسخ .

ولاشك أن الأمر بالقبض والاحضار فيه تقييد وحجر لحرية المتهم (١). ولعل هذا هو ما حدى بشرع الى قصره على الاحوال التي يجوز فيها الحبس الاحتياطي كساعة عامة واستثناء الأحوال للأربع المذكورة فقط في حالة القبض بمعرفة منحقق . وقلنا لطبيعة الأمر وتقييده لحرية المتهم نفذ أوجب المشرع على المحقق أن يستوجب فوراً المتهم المقبوض عليه ، وإذا عذر ذلك يودع في السجن الى حين استجوابه ويجب الا تزيد مدة ايداعه على أربع وعشرين ساعة . فإذا مضت هذه المدة وجب على مأمور السجن تسليبه الى النيابة العامة . وعليها أن تطلب في الحال الى قاضي التحقيق استجوابه اذا كان هو الذي يباشر التحقيق وعند الاقتضاء تطلب ذلك الى القاضي الجزئي أو رئيس المحكمة أو أي قاض آخر يعينه رئيس المحكمة والا أموت باخلاء سبيله ( م ١٣١ ) .

#### مدة القبض :

يبين مما سبق أن المدة التي يمكن أن يظل فيها المتهم مقبوضاً عليه لا تزيد على أربع وعشرين ساعة إذا كان أمر القبض قد بوشر بمعرفة سلطة التحقيق سواء أكانت النيابة العامة أم قاضي التحقيق . أما إذا تم القبض بمعرفة رجل الضبطية القضائية في الأحوال التي خولها له القانون فإن مدة القبض يمكن أن تصل الى ثمان وأربعين ساعة وذلك وفقاً للمادة ٣٦ التي تنص على أنه يجب على مأمور الضبط القضائي أن يسمع فوراً أقوال المتهم المضبوط ، وإذا لم يأت بما يبرئه ، يرسله في مدى أربع وعشرين ساعة الى النيابة المختصة . ويجب على النيابة العامة أن تستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة ، ثم تأمر بالقبض عليه أو باطلاق سراحه . والمقصود بالقبض هنا بمعرفة النيابة هو القبض والحبس الاحتياطي . اذ لا يجوز أن يظل المتهم مقبوضاً عليه أكثر من تلك المدة ويتعين على النيابة اما اخلاء سبيله أو حسمه احتياطياً بعد القبض عليه ويكون له

---

(١) ولذلك يلزم أن تكون هناك دلائل كافية على الاتهام ولا كان الدليل المستمد من التفتيش المتفرع من القبض باطلاً ولا يجوز الاستناد اليه .  
أنظر نقض ٣ يونيو ١٩٤١ ، مجموعة اقواعد ، ج ٢ ، ١٩٢٧ ، رقم ١ .

حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع والاستعانة بمحام • ويجب اعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة اليه •

#### القبض على المتهم خارج دائرة اختصاص المحقق :

إذا قبض على المتهم تنفيذا لأمر القبض والاحضار خارج دائرة المحكمة التي يجري التحقيق فيها ، يرسل الى النيابة العامة بالجهة التي قبض عليه فيها • وعلى النيابة العامة أن تتحقق من جميع البيانات الخاصة بشخصه ، وتحيط علما بالواقعة المنسوبة اليه وتدون أقواله في شأنها وتثبتها في محضر وترسله مع المقبوض عليه الى سلطة التحقيق المختصة ( م ١٣٢ ) • وإذا اعترض المتهم المقبوض عليه على نقله الى حيث سلطة التحقيق المختصة أو كانت حالته الصحية لا تسمح بالنقل يخطر المحقق المختص بذلك وعليه أن يصدر أمره فوراً بما يتبع إما بإخلاء سبيله ، وإما بالحفظ عليه لحين انتقاله هو لاستجوابه وإما بتدب أحد أعضاء النيابة بالجهة التي تم القبض عليه فيها لاستجوابه وإما أن يأمر بترحيله رغم اعتراضه ( م ١٣٣ ) •

#### سقوط الأمر بالقبض والاحضار :

تقضى المادتان ١٣٩ ، ٢٠١ إجراءات على أنه لا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والاحضار وأوامر الحبس بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدورهما ما لم يعتمدهما قاضي التحقيق أو النيابة العامة لمدة أخرى إذا كانت هي التي تبشر التحقيق •

ومعنى ذلك أن الأمر بالقبض والاحضار إذا لم يتم تنفيذه خلال ستة أشهر من تاريخ صدورهما فإنه يسقط ويتعين تجديده بأمر جديد يصدر من سلطة التحقيق سواء كانت النيابة العامة أو قاضي التحقيق • إذ قد يظهر من ظروف التحقيق ما يستدعي المدول عن الامر •

---

(١) ويلاحظ أن هذا الاجراء لا يعتبر استجواباً وإنما مجرد تثبيت من شخصية المتهم وحاطته علماً بالتهمة • ولذلك لا يجوز الحبس الاحتياطي بناء عليه وأنه يلزم على الجهة المختصة أن تستجوب المتهم قبل حبسه احتياطياً •

### بطلان القبض :

يكون القبض باطلا اذا كان بناء على أمر من سلطة التحقيق في حالتين : الأولى : حيث يحتجز المتهم مقبوضا عليه مدة تزيد على أربع وعشرين ساعة أو مدة تزيد على ثمان وأربعين ساعة اذا كان قد تم بمعرفة مأمور الضبط . والثانية : اذا وقع القبض بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدور الامر بالقبض والاحضار دون اعتماده من المحقق . وبطلان القبض هنا يترتب عليه بطلان ما نتج عنه من آثار وما ترتب عليه من اجراءات . ولذلك فان الحبس الاحتياطي المترتب على القبض الباطل يعتبر باطلا هو الآخر . كذلك التلبس الذي يظهر في فترة القبض الباطل لا ينتج آثاره . واذا اعترف المتهم ببناء على القبض الباطل فان اعترافه يكون باطلا ولا يصح الاستناد اليه ، وينتج نفس آثار القبض الباطل لوقوعه في غير الاحوال المصرح بها قانونا كما سبق أن رأينا في موضعه .

### ٢ - ثالثا : الحبس الاحتياطي :

#### التعريف به :

الحبس الاحتياطي هو من أخطر اجراءات التحقيق وأكثرها مساسا بحرية المتهم ، اذ بمقتضاه تسلب حرية المتهم طوال فترة الحبس . وقد شرعه القانون لمصلحة التحقيق (١) . فهو ليس عقوبة توقعها سلطة التحقيق وانما اجراء من اجراءات التحقيق قصد به مصلحة التحقيق ذاته . ومن أجل ذلك يجب أن يتحدد بحدود هذه المصلحة ولا تصرف سلطة التحقيق في استعمال هذه الرخصة الا اذا كان فيها صالح التحقيق كحجز المتهم بعيدا عن امكان التأثير على الشهود أو اضافة الآثار التي يمكن أن تفيد في كشف الحقيقة ، أو تجنباً لامكان هربه ظمرا لثبوت التهمة وخشيته من صدور حكم عليه بالادانة .

---

(١) انظر في الموضوع الدكتور حسن المرصفاوي الحبس الاحتياطي رسالة دكتوراه ١٩٥٤ ، جامعة القاهرة ..

## ٥ - شروط الحبس الاحتياطي :

استلزم المشرع في الحبس الاحتياطي شروطا عدة منها ما يتعلق بالسلطة التي تأمر به ، ومنها ما يتعلق بالجرائم التي يجوز فيها ، ومنها ما يتعلق بالشروط الخاصة بالمتهم ذاته . وأخيرا هناك شرط خاص بتوقيت الحبس الاحتياطي وهو أن يكون بعد الاستجواب .

أولا : السلطة التي تملك الأمر بالحبس الاحتياطي .

الحبس الاحتياطي لا يجوز صدور الأمر به الا من جهة قضائية . فلا يمكن أن يصدر من أحد من رجال الضبطية القضائية .

والجهات القضائية التي تملك الحبس الاحتياطي هي النيابة العامة وقاضي التحقيق والقاضي الجزئي ومستشار الاحالة وأخيرا المحكمة التي أحيلت اليها الدعوى ، وذلك على التفصيل الآتي .

تملك النيابة العامة اصدار أمر الحبس الاحتياطي وذلك بالنسبة للتحقيقات التي تجريها بمعرفتها .

### النيابة العامة :

ومدة الحبس الاحتياطي التي تملكها النيابة العامة هي أربعة أيام تبدأ من اليوم التالي للقبض على المتهم اذا كان أمر القبض قد صدر من النيابة العامة . أما اذا كان القبض قد تم بمعرفة مأمور الضبط وسلم المتهم الى النيابة العامة في خلال الاربعة والعشرين ساعة المقررة لمأمور الضبط فان مدة أربعة ايام تبدأ حسابها من اليوم التالي لتسليم المقبوض عليه الى النيابة العامة ( ٢٠١ ) .

ولا تملك النيابة العامة اصدار امر جديد بمد الحبس الاحتياطي ، وانما عليها اذا رأت أن هناك ضرورة لكي يظل المتهم محبوسا احتياطيا أن تطلب المد من القاضي الجزئي المختص وهو أن يصدر امره بمد يراه بمد سمع أقوال النيابة العامة والمتهم ، كما يجوز للنيابة أن تطلب مد الحبس من الجهات الأخرى المختصة بنظر المد على التفصيل الذي نراه في دراستنا لمدة الحبس الاحتياطي .

وإذا كان التحقيق يباشر بمعرفة قاضى التحقيق أو كانت الأوراق قد أحيلت الى مستشار الاحالة أو المحكمة فللنيابة العامة أن تطلب حبس المتهم احتياطيا من الجهة المختصة باصدار أمر الحبس . فقد أعطى المشرع للنيابة العامة الحق فى طلب حبس المتهم احتياطيا فى أى وقت ( م ١٣٧ اجراءات ) .

وإذا أحيل المتهم المحبوس احتياطيا من النيابة العامة الى المحكمة أو مستشار الاحالة اختص بالنظر فى أمر الافراج عنه أو استمرار حبه فى الجهة المحالة اليها الدعوى .

## ٢ - قاضى التحقيق :

يحق لقاضى التحقيق اصدار الامر بالحبس الاحتياطى اذا كان التحقيق يباشر بواسطته . ويجب عليه أن يسمع أقوال النيابة العامة قبل ان يصدر امره بالحبس ( م ١٣٦ ) . ومدة الحبس الاحتياطى التى يملكها قاضى التحقيق هى خمسة عشر يوما . غير أنه يملك تجديد مدة الحبس لمرة او عدة مرات بشرط الا يزيد مجموع مدة الحبس الاحتياطى انى أمر به عن . ستة وأربعين يوما ( م ١٤٢ ) ومع ذلك ففى الجرح الماعب عليها بالحبس مدة لا تزيد عن سنة ، اذا كان المتهم له محل اقامة معروف فى مصر . م يكن عائدا وسبق الحكم عليه أكثر من سنة فلا يجوز الاستجواب ويتعين الافراج عنه فوراً بانقضاء تلك المدة (م ١٤٢م) .

وفى حالة تجديده لأمر الحبس يجب عليه سماع أقوال النيابة العامة ولتتهم .

ويمكن لقاضى التحقيق اذا رضى وجوب مد الحبس الاحتياطى أكثر من المدة السابقة التى يملكها وجب عليه عرض الأوراق قبل انقضاء المدة المذكورة على محكمة الجرح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة (م ١٤٣م) .

## ٣ - القاضى الجزئى :

فى حالة التحقيق بمعرفة النيابة فإن مد الحبس الاحتياطى الذى امرت به النيابة العامة يكون من اختصاص القاضى الجزئى . فهو يختص بمد



الحبس الاحتياطي بناء على طلب النيابة العامة وبعد سماع أقوال المتهم المدة خمسة عشر يوما قابلة للتجديد مدة أو مددا أخرى بحيث لا تزيد مدد الحبس على خمسة وأربعين يوما ( م ٢٠٢ ) ، مع مراعاة القيد الوارد بالمادة ١٤٢ الخاص بالمتهمين غير المأذنين والذين لم يسبق الحكم عليهم بالحبس أكثر من سنة متى كان لهم محل إقامة معروف وكانت الجريمة المنسوبة اليهم لا يزيد حدها الأقصى عن سنة .

#### ٤ - محكمة الجناح المستأنفة :

وهي إحدى دوائر المحكمة الابتدائية المشكلة من ثلاثة قضاة . وهي تختص بمد الحبس الاحتياطي عند استئناف المدة المقررة لقاضي التحقيق أو القاضي الجزئي منقذة في غرفة المشورة ( م ١٤٣ ، ٢٠٣ ) . ولهذه المحكمة مد الحبس الاحتياطي لمدة أو مدد متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوما إلى أن ينتهي التحقيق ، دون تحديد للحد الأقصى اللهم إلا الحد الأقصى العام للحبس الاحتياطي كما سنرى .

#### • - مستشار الاحالة :

يفصل مستشار الاحالة في الامر الصادر بالاحالة الى المحكمة الجزئية أو الى محكمة الجنايات في استمرار حبس المتهم احتياطيا أو الافراج عنه أو في القبض عليه وجسه احتياطيا اذا لم يكن قد قبض عليه أو كان قد أفرج عنه (١) .

والمدة التي يملكها مستشار الاحالة هي المدة المقررة لغرفة المشورة باعتبار أن المشرع منح المستشار المنتخب للتحقيق الاختصاصات المخولة لغرفة المشورة . ومستشار الاحالة حينما يباشر تحقيقا تكميليا انما يعتبر مغولا بنص القانون وبالتالي يكون في مركز على الأقل مبادو للمستشار المنتخب . أما اذا أمر بحبس المتهم عند اصداره قرار الاحالة فتختص المحكمة المحالة اليها الدعوى بتحديد الحبس أو الافراج .

---

(١) ويختص مستشار الاحالة بالحبس الاحتياطي ايضا في حالة احالة الدعوى الى محكمة الجنايات في غير أدوار الانعقاد ، كذلك عند الحكم بعدم الاختصاص الى ان ترفع الدعوى الى المحكمة المختصة ( م ١٣١ ) .

وإذا كان التحقيق يباشر بمعرفة قاضي التحقيق أو كانت الأوراق قد أحيلت إلى المحكمة فللنيابة العامة أن تطلب حبس المتهم احتياطيا من الجهة المختصة بإصدار أمر الحبس . فقد أعطى المشرع للنيابة العامة الحق في طلب حبس المتهم احتياطيا في أى وقت ( م ١٣٧ اجراءات ) .

وإذا أحيل المتهم المحبوس احتياطيا من النيابة العامة إلى المحكمة أو مستشار الاحالة اختص بالنظر في أمر الافراج عنه أو استمرار حبه في الجهة المحالة اليها الدعوى .

## ٢ - قاضي التحقيق :

يعنى لقاضى التحقيق اصدار الامر بالحبس الاحتياطى اذا كان التحقيق يباشر بواسطته . ويجب عليه أن يمنع أقوال النيابة العامة قبل ان يصدر امره بالحبس ( م ١٣٦ ) . ومدة الحبس الاحتياطى التى يملكها قاضى التحقيق هى خمسة عشر يوما . غير أنه يملك تجديد مدة الحبس لمرة أو عدة مرات بشرط ألا يزيد مجموع مدة الحبس الاحتياطى الذى أمر به عن خمسة وأربعين يوما ( م ١٤٢ ) ومع ذلك ففى الجنع المماقب عليها بالحبس مدة لا تزيد عن سنة ، اذا كان المتهم له محل اقامة معروف فى مصر ولم يكن عائدا وسبق الحكم عليه أكثر من سنة فلا يجوز أن تزيد مدة الحبس عن ثمانية أيام من تاريخ الاستجواب ويتمين الافراج عنه فوراً باقضاء تلك المدة ( م ١٤٢ ) .

وفى حالة تجديده الأمر الحبس يجب عليه سماع أقوال النيابة العامة والمتهم .

ويمكن لقاضى التحقيق اذا رأى وجوب مد الحبس الاحتياطى أكثر من مرة السابقة التى يملكها وجب عليه عرض الأوراق قبل اقضاء المدة المدوارة على محكمة الجنع المستأفة منقذة فى غرفة المشورة ( م ١٤٣ ) .

## ٢- القاضى الجزئى :

فى حالة التحقيق بمعرفة النيابة فإن مد الحبس الاحتياطى الذى امرت به النيابة العامة يكون من اختصاص القاضى الجزئى . فهو يختص بمد الحبس الاحتياطى بناء على طلب النيابة العامة وبعد سماع أقوال المتهم لمدة خمسة عشر يوما قابلة للتجديد مدة أو مددا أخرى بحيث لا تزيد مدد الحبس على خمسة وأربعين يوما ( م ٢٠٢ ) ، مع مراعاة القيد الوارد بالمادة ١٤٢ الخاص بالمتهمين غير العائدين والذين لم يسبق الحكم عليهم بالحبس أكثر من سنة متى كان لهم محل إقامة معروف وكانت الجريمة المنسوبة اليهم لا يزيد حدها الاقصى عن سنة .

## ٤- محكمة الجنح المستأنفة :

وهى احدى دوائر المحكمة الابتدائية المشكلة من ثلاثة قضاة . وهى تختص بمد الحبس الاحتياطى عند استئناف المدة المقررة لقاضى التحقيق أو القاضى الجزئى منعقدة فى غرفة المشورة ( ١٤٣ ، ٢٠٣ ) . ولهذه المحكمة مد الحبس الاحتياطى لمدة أو لمدد متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوما الى أن ينتهى التحقيق ، دون تحديد للحد الاقصى اللهم الا الحد الاقصى العام للحبس الاحتياطى كما سنرى .

• متى احيلت الدعوى الى محكمة الموضوع يكون الامر بالحبس الاحتياطى او الافراج من اختصاصها وحدها :

لتقيا : الجرائم التى يجوز فيها الحبس الاحتياطى .

يجوز الحبس الاحتياطى كقاعدة عامة فى الجنايات عموما إما كان نوعها . كما يجوز أيضا فى الجنح فى حالتين : الأولى أن تكون الجنحة معاقبا عليها بالحبس مدة تزيد عن ثلاثة أشهر . الثانية اذا كانت الجنحة معاقبا عليها بالحبس مدة ثلاثة أشهر فأقل بشرط ألا يكون للمتهم محل إقامة ثابت معروف فى مصر . فلا يجوز الحبس الاحتياطى فى المخالفات

عموما ولو كانت معايبا عليها بالحبس الوجوبى . كما لا يجوز أيضا بالنسبة للجنح المعاقب عليها بالترامة فقط . أما الجنح المعاقب عليها بالترامة والحبس الجوازى فيجوز فيها الحبس الاحتياطى متى توافرت فيها احدى العاليتين السابقتين . وفى جميع الاحوال لا يجوز الحبس الاحتياطى فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف الا اذا كانت الجريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١٧٣ و ١٨٠ فقرة ثانية من قانون العقوبات أو تتضمن طعنا فى الاعراض أو تحريضا على افساد الاخلاق (م ١٣٥) .

وجدير بالملاحظة هنا أن المشرع أباح الحبس الاحتياطى فى الجنح المعاقب عليها بالحبس مهما كانت مدته بشرط ألا يكون للمتهم محل إقامة ثابت ومعروف فى مصر . على حين أنه أباح التحفظ تمهيدا للقبض للأمور الضبط القضائى فهـ أحوال أوسع من الحالات التى يجوز فيها الحبس الاحتياطى . كما خول للنياية العامة أيضا القبض فى حالات لا تعجز الحبس الاحتياطى . والملة من ذلك على ما نعتقد هى امكان اباحة التفتيش بناء على اباحة القبض بغض النظر عن امكان الحبس الاحتياطى من عدمه . ولذلك فنحن عرض المتهم على النياية العامة مقبوضا عليه فى حالات لا تعجز الحبس الاحتياطى يمين عليها أن تطفى سبيل المتهم فورا وبلا ضمان .

**٣٣٦ : الشروط الخاصة بالمتهم لامكان الحبس الاحتياطى :**

لا يكفى أن تكون السلطة التى أصدرت أمر الحبس الاحتياطى مائة بذلك ، كما لا يكفى أن تكون الواقعة جريمة مما يجوز فيها الحبس الاحتياطى ، وانما يلزم ظروف معينة خاصة بالمتهم لكى يمكن اصدار الأمر بحبسه احتياطيا . تلخص هذه الظروف فى امرين :

١ - أن تكون هناك دلائل كافية على اتهام المتهم بالجريمة المنسوبة اليه . وهذا الشرط مستفاد من نص المادة ١٣٤ اجراءات . وتقدير هذه

الدلائل من سلطة المحقق التي يخضع فيها لرقابة محكمة الموضوع أو لرقابة الجهة التي تنتظر في مد الحبس الاحتياطي والتي يكون لها في حالة عدم توافر تلك الدلائل الكافية أن تأمر بالافراج فورا . وإذا استبان لمحكمة الموضوع أن الحبس الاحتياطي وقع باطلا لتخلف الدلائل الكافية فلها أن تحكم بإطلاق ما ترتب عليه من اجراءات وتستبعد الدليل المستمد منه .

٢ - أن يكون المتهم قد جاوز الخمس عشرة سنة . فلا يجوز حبس الحدث الذي لا تتجاوز سنه خمس عشرة سنة حسبا احتياطيا ؛ وإذا كانت ظروف الدعوى تستدعي التحفظ على الحدث ، جاز الأمر بالإيداع الصادر من النيابة العامة على أسبوع ما لم تأمر المحكمة بمددها . ويجوز بدلا من الاجراء السابق للأمر بتسليم الحدث الى أحد والديه أو لمن له الولاية عليه للمحافظة عليه وتقديمه عند كل طلب ( م ٢٦ من قانون الاحداث ) .

وابعا : أن يكون الحبس الاحتياطي مسبوا بالاستجواب :

يشترط لصدور أمر الحبس الاحتياطي من سلطة التحقيق أن يكون قد سبق استجوابه ( م ١٣٤ ) . فإذا وقع الحبس الاحتياطي بدون استجواب كان باطلا مستوجبا للمواخظة الادارية والجنائية ان توافرت شروطها .

ولم يمستن المشرع من شرط الاستجواب السابق للحبس الاحتياطي الا حالة واحدة وهي اذا كان المتهم هاربا . ففى هذه الحالة يجوز الأمر بالقبض عليه وجسه احتياطيا . ويسقط الأمر بالحبس الاحتياطي اذا لم ينفذ خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره ما لم يعتمد الأمر من سلطة التحقيق التي أصدرته ( م ١٣٩ ) .

٦ - تنفيذ الحبس الاحتياطي :

ينفذ الحبس الاحتياطي في السجن . ويجب عند ايداع المتهم السجن

بناءً على أمر الحبس أن تسلم صورة من هذا الأمر الى مأمور السجن بعد توقيعه على الأصل بالاستلام . ولا يجوز لمأمور السجن القيام بالحبس إلا بإذن كتابي من سلطة التحقيق التي أصدرت أمر الحبس الاحتياطي ، حتى ولو كان قد جدد بمعرفة جهة قضائية أخرى . وعلى مأمور السجن أن يدون في دفتر السجن اسم الشخص الذي سمح له بذلك ووقت المقابلة وتاريخ ومضمون الاذن (م ١٤٠) .

ولسلطة التحقيق التي أصدرت أمر الحبس الاحتياطي أن تأمر بعدم اتصال المتهم المحبوس بغيره من المسجونين وبالأ يورده أحد ، وذلك بدون إخلال بحق المتهم في الاتصال دائماً بالمدافع عنه بدون حضور أحد (م ١٤١) .

#### ٧ - المدة المقررة للحبس الاحتياطي :

لقد حدد المشرع بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ حدا أقصى للحبس الاحتياطي من قبل سلطات التحقيق لا يجوز تجاوزه بأية حال من الأحوال ، وحدد قانون الاجراءات المدة للحبس الاحتياطي بالنسبة للجهات القضائية المختلفة ، كل ذلك على التفصيل الآتي :

أولاً : المدد المقررة لجهات التحقيق المختلفة :

١ - مدة الحبس الاحتياطي للنيابة العامة هي أربعة أيام تبدأ من اليوم التالي للقبض على المتهم إذا كان أمر القبض صادراً منها ومن اليوم التالي لتسليمه إليها إذا كان القبض قد باشره مأمور الضبط القضائي بناءً على ما حوله القانون من اختصاصات في هذا الشأن .

٢ - بالنسبة لقاضي التحقيق فإن مدة الحبس هي خمسة عشر يوماً . يملك تجديدها لمدة أخرى بشرط عدم تجاوز خمسة وأربعين يوماً ، مع مراعاة الاستثناء الوارد بالمادة ١٤٢ والخاص بمواد الجنع حيث يجب الإفراج حتماً على المتهم المقبوض عليه بعد مرور ثمانية أيام من تاريخ

وللمحكمة المختصة عند نظر التظلم أو أثناء نظر الدعوى أن تصدر قرارا بالافراج المؤقت عن المتهم ويكون قرار المحكمة نافذا ما لم يمترض عليه رئيس الجمهورية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره وكانت التهمة المنسوبة الى المتهم من جرائم أمن الدولة الداخلى أو الخارجى .  
وإذا اعترض على قرار الافراج في هذه الحالة أحيل اعتراض الى دائرة أخرى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاحالة والا تمين الافراج عن المتهم فوراً . ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة نافذا . وفى جميع الأحوال يكون لمن رفض تظلمه أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ التظلم ( م ٦ من قانون الطوارئ معدلة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٢ ) .

ويلاحظ أن أمر الحبس المطلق يصدر دون تحديد لمدة . ولا تملك المحكمة التى تنظر التظلم سوى الافراج أو رفض التظلم دون تحديد لمدة الحبس . كل ذلك مع وجوب مراعاة قواعد الحد الأقصى للحبس الاحتياطى السابق بيانها .

#### ٩ - خصم مدة الحبس الاحتياطى :

نصت المادة ٤٨٢ اجراءات على أن تبدىء مدة العقوبة المقررة للحريه من يوم القبض على المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ مع مراعاة انقاصها بمقدار مدة الحبس الاحتياطى ومدة القبض .

وإذا كان الحكم قد صدر بالفرامة فقط . وجب أن ينقص منها عند التنفيذ عشرة قروش عن كل يوم من أيام الحبس الاحتياطى . وإذا حكم عليه بالحبس وبالفرامة مما وكافت المدة التى قضاه فى الحبس الاحتياطى تزيد على مدة الحبس المحكوم به وجب أن ينقص من الفرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من أيام الزيادة المذكورة ( م ٥٠٩ ) .

وإذا كان الحكم قد صدر بالبراءة فى الجريمة التى تحبس احتياطيا من أجلها وجب خصم مدة الحبس من المدة المحكوم بها فى أية جريمة أخرى يكون قد ارتكبها أو حقق معه فيها أثناء الحبس الاحتياطى ( ٤٨٣ ) .  
( م ٢٢ - الاجراءات الجنائية )

وفي حالة تعدد العقوبات المقيدة للحرية المحكوم بها على المتهم يكون استنزال مدة الحبس من العقوبة الأخف أولا (م ٤٨٤) .

#### ١٠ - الافراج المؤقت :

إذا كان الحبس الاحتياطي قد شرع من أجل مصلحة التحقيق فلا شك أنه يجوز لسلطة التحقيق التي أصدرت الأمر به أن تفرج عن المتهم متى رأت أن مبررات الحبس الاحتياطي قد زالت .

ومع أن القاعدة العامة هي أن الافراج عن المتهم المحبوس احتياطيا هو أمر جوازي لسلطة التحقيق التي أصدرته أو للجهة التي تنظر في مد الحبس ، إلا أن هناك حالات يكون فيها الافراج عن المتهم المحبوس وجوبيا . وسنعرض أولا لحالات الافراج الوجوبي ثم لقواعد الافراج الجوازي .

#### (١) الافراج الوجوبي :

يجب الافراج عن المتهم المحبوس احتياطيا في أحوال ثلاث :

(١) إذا أصدرت سلطة التحقيق قرارا بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية . فالمادة ١٥٤ تنص على أنه إذا رأى قاضي التحقيق أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو أن الأدلة غير كافية يصدر أمرا بأن لا وجه لاقامة الدعوى ويخرج عن المتهم المحبوس إذا لم يكن محبوسا بسبب آخر . كما قضت بذات الحكم المادة ٢٠٩ بالنسبة للنياحة العامة . ويتم الافراج حتى ولو طعن في القرار الصادر من سلطة التحقيق بأن لا وجه لاقامة الدعوى .

(ب) إذا تبين لسلطة التحقيق أن الواقعة لا تكون جريمة يجوز فيها الحبس الاحتياطي ، كما لو تبين لها بعد التحقيق أن الواقعة مخالفة أو جنحة غير معاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر أو معاقبا عليها بالحبس مدة أقل من ذلك إلا أن للمتهم بحسب اقامة ثابتة ومعروفا في مصر .



( ج ) اذا انقضت المدة المقررة للحبس الاحتياطي دون تجديدها قبل انقضاءها . ففي مثل هذه الحالة يتعين على سلطة التحقيق الأمر بالافراج الفوري عن المتهم وذلك دون قيد أو شرط .

( د ) اذا انقضت مدة ثمانية الأيام من تاريخ استجواب المتهم في جنحة لا يزيد حدها الأقصى عن سنة وكان المتهم له محل اقامة معروف ولم يكن عائدا وسبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة .

#### ١١ - (ب) قواعد الافراج الجوازي :

يجوز لسلطة التحقيق التي أصدرت الأمر بالحبس الاحتياطي أن تأمر بالافراج عن المتهم طالما أن الدعوى مازالت في حوزتها . ويجوز لها ذلك حتى ولو كانت مدة الحبس الاحتياطي قد جددت من جهة أخرى بناء على طلبها لاستنفاد المدة القانونية التي منحها المشرع لسلطة التحقيق .

واذا كانت سلطة التحقيق هي قاضى التحقيق فلا يأمر بالافراج الا بعد سماع أقوال النيابة العامة . ومع ذلك اذا كان الأمر بالحبس الاحتياطي صادرا من محكمة الجنب المتأهنة منعقدة في غرفة المشورة بناء على استئناف النيابة الأمر بالافراج الصادر من قاضى التحقيق فلا يجوز صدور أمر جديد بالافراج الا منها ( مادة ١٤٤ ) .

واذا كانت النيابة العامة هي سلطة التحقيق فلها أن تأمر بالافراج عن المتهم في أى وقت طالما أن الدعوى مازالت في حوزتها ، بكفالة أو بغير كفالة ( ٢٠٤ ) .

#### ١٢ - شروط الافراج الجوازي :

استلزم المشرع في حالة الافراج الجوازي أمرين : الأول هو أن يتعهد المتهم بال حضور كلما طلب وبأن لا يفر من تنفيذ الحكم الذى يمكن أن يصدر ضده ( ١٤٤ م ) .

والثانى هو أن يمين له محلا في الجهة الكائن بها مركز المحكمة ان لم يكن مقيما فيها ( ١٤٥ م ) .

وهذان الشرطان يلزم توافرها في جميع أحوال الافراج الجوازي ،  
وسواء أكان من سلطة التحقيق أم من الجهة المختصة بالافراج بعد  
الاحالة ، وسواء أكان بمناسبة تجديد مدة الحبس الاحتياطي أم كان  
تلقائيا من سلطة التحقيق ، كما يستوى أيضا أن يكون الافراج بضمان  
أو بغير ضمان .

ويستثنى فقط من هذين الشرطين حالات الافراج الوجوبى .

#### ١٢ - تعليق الافراج على ضمان :

ويجوز لسلطة التحقيق أو الجهة المختصة بالافراج أن تعلق الافراج  
على ضمان معين . وهذا الضمان قد يكون ماليا كما قد يكون الالتزام  
بسلوك معين ينص عليه في أمر الافراج .

#### (١) الافراج بالضمان المالى :

يجوز تعليق الافراج الجوازي على تقديم كفالة . وتقدر السلطة  
المختصة بالافراج مبلغ الكفالة ويختص جزء معين منه ليكون جزءا كافيا  
لتخلف المتهم عن الحضور في جميع اجراءات التحقيق والدعوى والتقدم  
لتنفيذ الحكم والقيام بكافة الواجبات الأخرى التى تعرض عليه . أما  
الجزء الآخر فيخصص لدفع ما يأتى بترتيبه :

أولا : المصاريف التى صرفتها الحكومة . ثانيا : المقويات المالية التى  
قد يحكم بها على المتهم (م ١٤٦) .

ويلاحظ أنه اذا قدرت الكفالة من جهة الاختصاص بالافراج دون  
تخصيص ، اعتبرت كلها كضمان لقيام المتهم بواجبات الحضور والواجبات  
الأخرى التى تعرض عليه وعدم التهرب من التنفيذ . ورغم أن المشرع  
نص على ذلك صراحة في المادة ١٤٦ الا أن هذا هو الاستفادة من نظام  
الكفالة كشرط للافراج ، إذ الأصل فيها أنها ضمان للالتزام بواجبات  
الحضور وعدم التهرب من التنفيذ .

ويدفع مبلغ الكفالة من المتهم أو من غيره ويكون ذلك بإيداع المبلغ المقدر في خزانة المحكمة نقداً أو سندات حكومية أو مضمونة من الحكومة . ويجوز أن يقبل من أى شخص ملئ التمهّد بدفع المبلغ المقدر للكفالة إذا أخل المتهم بشرط من شروط الإفراج ويؤخذ عليه التمهّد بذلك في محضر التحقيق أو بتقرير في قلم الكتاب ويكون للمحضر أو التقرير قوة السند الواجب التنفيذ ( ١٤٧ م ) . وهذه هي الكفالة الشخصية .

وإذا لم يقدّم المتهم بغير عذر مقبول بتنفيذ أحد الالتزامات المفروضة عليه ، يصبح الجزء الأول من الكفالة ملكاً للحكومة بغير حاجة إلى حكم بذلك . ويرد الجزء الثاني للمتهم إذا صدر حكم بالبراءة أو صدر قرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية ( ١٤٨ م ) . وإذا صدر حكم بالإدانة ولم يكن المتهم قد أخل بالالتزامات المفروضة عليه أضيف الجزء المختص لذلك إلى الجزء الثاني المخصص للوفاء بالمصاريف والغرامات المالية .

#### (ب) الإفراج الجوازى نظير الالتزام بسلوك معين :

يجوز لسلطة التحقيق أو الجهة المختصة بالإفراج ، إذا رأت أن حالة المتهم لا تسمح بتقديم كفالة أن تلزمه بأن يقدم نفسه لمكتب الشرطة في الأوقات التي تحددها له في أمر الإفراج مع مراعاة ظروفه الخاصة . ولسلطة التحقيق أيضاً أن تطلب منه اختيار مكان للإقامة فيه غير المكان الذي وقعت فيه الجريمة ، كما أن لها أن تحظر عليه ارتياد مكان معين ( ١٤٩ م ) .

#### ١٤ - استئناف الأمر الصادر بالإفراج :

لا يجوز استئناف الأمر الصادر بالإفراج إلا من النيابة العامة بشرط أن تكون الواقعة جنائية ، فإذا كانت جنحة لم يكن لها استئناف أمر الإفراج ( ١٦٤ م ) . كذلك ليس للمجنى عليه أو للدعى المدني الحق في إبداء أى أقوال أو أية اعتراضات بخصوص الحبس الاحتياطى أو الإفراج عن المتهم ( ١٥٢ م ) .

ويجوز للنيابة العامة الطعن في الأمر الصادر بالافراج اذا صدر الأمر من قاضى التحقيق اذا كان التحقيق يباشر بمعرفته وبشرط أن تكون الواقعة جناية . ولا يجوز الاستئناف اذا صدر الأمر من القاضى الجزئى بمناسبة طلب النيابة بتحديد الحبس ولو كانت الواقعة جناية ( م ٢٥٥ معدلة ) .

وفى غير الحالة السابقة لا يجوز للنيابة العامة استئناف الأمر الصادر بالافراج . كما لا يجوز لها الطعن فى الأمر الصادر من محكمة الجناح المستأنفة باعتبار أنها هى الجهة التى تختص بنظر استئناف النيابة للأوامر الافراج الصادرة من قاضى التحقيق . فقد نص المشرع على أن يرفع الاستئناف وعلى وجه السرعة . ويكون الحكم الصادر منها غير قابل لأي وجه من وجوه الطعن .

ويحصل الاستئناف بتقرير فى قلم كتاب المحكمة الابتدائية المختصة فى ميعاد أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدور الأمر .

#### ١٥ - أثر الاستئناف على امر الافراج الجوازى :

نصت المادة ١٦٨ على أنه « لا يجوز فى مواد الجنايات تنفيذ الأمر الصادر بالافراج المؤقت عن المتهم المحبوس احتياطيا قبل انقضاء ميعاد الاستئناف المنصوص عليه فى المادة ١٦٦ ، ولا قبل الفصل فيه اذا رفع فى الميعاد » . والميعاد المشار اليه فى المادة ١٦٦ هو أربع وعشرين ساعة .

ولكن اذا لم يفصل فى الاستئناف خلال ثلاثة أيام من تاريخ التقرير به وجب تنفيذ الأمر الصادر بالافراج فوراً ( ٣/٦٨ ) .

#### ١٦ - الجهة المختصة بالافراج بعد احالة الدعوى :

اذا خرجت الدعوى من حوزة سلطة التحقيق بأن احيل المتهم الى المحكمة ، يكون الافراج عنه ان كان محبوسا من اختصاص الجهة الحال اليها . أى المحكمة المختصة ( ١٥١ ) . وتلتزم المحكمة بالقواعد السابقة

بالافراج الجوازي من حيث التعهد اللازم أخذه على المتهم ومن حيث تحديد محل اقامة له بمركز المحكمة المختصة .

وإذا كانت الدعوى قد أحيلت الى محكمة الجنائيات فانها تختص بالافراج اذا كانت الاحالة في أدوار انعقادها . أما اذا كانت الاحالة في غير أدوار الانعقاد فتختص بالافراج عن المتهم محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة ( ٢/١٥١ ) .

كما تختص محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بالافراج أيضا في حانة الحكم بعدم الاختصاص الى أن ترفع الدعوى الى المحكمة المختصة ( ٣/١٥١ ) .

#### ١٧ - الأمر بحبس المتهم احتياطيا بعد الافراج عنه :

يجوز لسلطة التحقيق أن تأمر بالقبض على المتهم المفرج عنه وبجبهه اجتياطا وذلك اذا توافرت احدى الحالات الآتية :

١ - اذا قويت الأدلة ضد المتهم .

٢ - اذا أخل المفرج عنه بالشروط المفروضة عليه كأن خالف شروط المراقبة وارتاد أماكن حظر عليه ارتيادها واذا تخلف عن الحضور .

٣ - اذا وجدت ظروف تستدعي اتخاذ هذا الاجراء . كأن يباشر المتهم تأثيرا على بعض الشهود . وتقدير هذه الظروف من سلطة المحقق التقديرية .

ولا يجوز بطبيعة الحال اصدار أمر جديد بالحبس الاحتياطي الا اذا توفرت الشروط الخاصة به . فاذا كانت بعض الشروط المتطلبية للحبس الاحتياطي قد زالت فلا يجوز اصدار الأمر به . ولا يحول دون اعادة الأمر بالحبس الاحتياطي أن يكون قد سبق الافراج عن المتهم وجوبيا نظرا لعدم التجديد في الميعاد . اذ طالما توفرت احدى الحالات التي يجوز فيها الأمر بالحبس بعد الافراج كان الأمر الجديد صحيحا .

١٨ — الأمر بالحبس الاحتياطي من جديد بعد الإحالة :

إذا خرجت الدعوى من حوزة سلطة التحقيق فإن الأمر بالحبس الاحتياطي بعد الإفراج عن المتهم يكون من اختصاص الجهة المحالة إليها الدعوى . وذلك على النحو الآتي :

- ١ — محكمة الموضوع المختصة إذا كانت الدعوى قد أحيلت إليها .
- ٢ — محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة في الأحوال الآتية :

( ١ ) إذا كانت الدعوى قد أحيلت الى محكمة الجنايات في غير أدوار الانقضاء .

(ب) إذا كانت الدعوى قد أحيلت الى محكمة غير مختصة وحكم بعدم الاختصاص : ففي هذه الحالة تختص غرفة المشورة بالحبس الاحتياطي بعد الإفراج الى أن تحال الدعوى الى المحكمة المختصة ( م ١٥١ ) .

## الفصل الثالث

### أوامر التصرف في التحقيق الابتدائي

١ - أخطار الخصوم . ٢ - صور التصرف في التحقيق .

#### ١ - أخطار الخصوم :

وإذا كان التحقيق يباشر بمعرفة قاضى أو مستشار التحقيق فيجب إخطار الخصوم قبل إصدار أوامر التصرف وذلك لأبداء طلباتهم وأقوالهم بعد إطلاعهم على الأوراق ، ويتم ذلك على النحو التالى :

- ١ - يجب على قاضى التحقيق عند انتهائه من التحقيق إرسال الأوراق الى النيابة العامة لأبداء طلباتها كتابة خلال ثلاثة أيام إذا كان المتهم مجسوسا احتياطيا . وفى خلال عشرة أيام إذا كان مفرجا عنه (١٩٣٠) .
- ٢ - يجب إخطار باقى الخصوم ليبدوا ما يكون لديهم من أقوال (١٩٣٢) .

وإذا كانت النيابة العامة هى سلطة التحقيق فلا حاجة للإجراءات السابقة وإنما يتولى هى التصرف في التحقيق على الوجه الذى سنراه .

#### ٢ - صور التصرف في التحقيق :

يكون التصرف في التحقيق في شكل أوامر تصدر من سلطة التحقيق سواء أكانت النيابة العامة أو قاضى أو مستشار التحقيق .

وأوامر التصرف في التحقيق إما أن تكون بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، وإما أن تكون بإحالة الدعوى الى الجهة المختصة . ويجب أن تشمل الأوامر على اسم ولقب وسن المتهم ومحل ميلاده وسكنه وصناعته وبيان الواقعة ووضعها القانونى ووصف موجز للفعل والأسباب القانونية للأمر .

وستناول في المبحثين التاليين الأمر بالا وجه لاقامة الدعوى والأمر بالاحالة .

## المبحث الأول

### الأمر بالا وجه لاقامة الدعوى

- ١ - التعريف به ٢٠ - متى يجوز اصدار الأمر .
- الاسباب . القسطنطينية للأمر . الاسباب الموسومة للأمر .
- ٣ - السلطة المختصة باصدار الأمر بالاوجه . ٤ - الفاء الأمر بالا وجه لاقامة الدعوى . السلطة للأمر من سلطة التحقيق .
- النيابة . سلطة النائب العام في الفاء الأمر الضاعف من الأمر بالا وجه لاقامة الدعوى . ٦ - مظاهر الحجية المؤقتة للأمر . ٧ - الأمر بالا وجه لاقامة الدعوى والحكم البت . الأمر بالا وجه وأمر الحفظ الصادر من النيابة .

#### ١ - التعريف به :

هو أمر بمقتضاء تقرر سلطة التحقيق عدم السير في الدعوى الجنائية لتوافر سبب من الاسباب التي تحول دون ذلك .

والأمر بعدم وجود وجه تقتض باصداره سلطة التحقيق بعد انتهائها منه ، سواء أكانت للنيابة العامة أم قاضي التحقيق . ولم يفرق المشرع بين كليهما في مكنة اصدار الأمر . كل ما هنالك أنه حدد الاسباب التي يجب أن يبنى عليها الأمر بالنسبة لقاضي التحقيق بينما أطلقها بالنسبة للنيابة العامة . وذلك تقديرا منه بأن النيابة العامة هي بحسب الأصل الأمانة على الدعوى العمومية والتي تلك مباشرتها وتقدر ظروف ذلك في الإطار الذي رسمه لها القانون بنية تحقيق المصلحة العامة .

#### ٢ - متى يجوز اصدار الأمر بالا وجه :

يصدر الأمر بالا وجه لاقامة الدعوى بناء على توافر اسباب قانونية تحول دون السير فيها أو بناء على اسباب تتعلق بالوقائع وتقدير ثبوتها من عدمه .



## ١ - الأسباب القانونية للأمر :

( أ ) سلطة التحقيق اصدار الأمر بالآ وجه اذا كانت الواقعة لا يعاقب عليها القانون ، كأن يكون ذلك لانعدام التجريم أصلاً لعدم انطباق الواقعة تحت نص من نصوص التجريم ، أو كانت الواقعة لم يكتل لها المتاصر القانونية اللازم توافرها في الجريمة كانعدام الركن المنوي أو انعدام رابطة السببية بين السلوك والنتيجة أو انعدام القصد الجنائي مع عدم العقاب على الفعل بوصف الخطأ غير العمدى . ففى جميع الأحوال التى لا يمكن العقاب على الفعل فيها اما لانعدام النص أو لانعدام أحد أركان الجريمة ، تصدر سلطة التحقيق قرارها بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية .

(ب) اذا كانت شروط السير فى الدعوى الجنائية غير مستوفاة تصدر سلطة التحقيق أمراً بعدم وجود لاقامة الدعوى . ومثال ذلك أن تكون الجريمة من جرائم الشكوى أو الطلب ولم يتقدم المجنى عليه بشكواه ولم تبين سلطة التحقيق ذلك الا بعد تحريكها للدعوى وبمباشرة التحقيق ، كما لو صورت الواقعة على أنها مواجهة بالقوة والتهديد ثم تبين من التحقيق أنها جريمة زنا ولم يتقدم المجنى عليه بالشكوى ، فيتعين على سلطة التحقيق فى هذه الحالة اصدار أمرها بالآ وجه لاقامة الدعوى لعدم استيفاء شروط السير فى الدعوى . أو أن يكون التحقيق قد أجرى فى جريمة من جرائم الاذن ثم أصدرت الجهة المختصة قرارها برفض الاذن بالسير فى الدعوى .

(ج) اذا تبين من التحقيق أن هناك سبباً مستقلاً للجريمة وبالتالي مستقلاً للدعوى العمومية : كما فى حالة وفاة المتهم أو تنازل الشاكي عن شكواه أو التنازل عن الطلب . وكذلك فى حالة المنع الشامل أو التقادم تصدر سلطة التحقيق أمرها بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى لقوط الجريمة .

(د) من الأسباب القانونية للأمر بالآ وجه توافر مانع من موانع العقاب ، كما في حالة التلبس عن بعض جرائم أمن الدولة بالنسبة للمشاركين فيها .

## ٢ - الأسباب الموضوعية للأمر :

الأسباب الموضوعية للأمر بالآ وجه نفي تلك التي تتعلق بالوقائع وليس بالقانون . وهي لا تخرج عن أربعة أسباب :

(١) الأمر بعدم وجود وجه لعدم كفاية الأدلة . فإذا رأت سلطة التحقيق أن الأدلة غير كافية لإدانة المتهم فلا داعي لاحالة الدعوى الى المحكمة ، ويحق لها أن تصدر أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى بناء على ترجيحها لأدلة البراءة على أدلة الادانة . وقد عبر المشرع عن ذلك بالنسبة للنيابة العامة بتميز يستفاد بفهم المخالفة من نص المادة ٢١٤ التي تنص على أنه « إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن الواقعة جناية أو جنحة أو مخالفة وأن الأدلة على المتهم كافية ، رفعت الدعوى الى المحكمة المختصة بنظرها » ، بينما بالنسبة لمختار الاحالة استعمل تمييز الأدلة غير الكافية ، وأيضا حينما نص على الأمر بالآ وجه بالنسبة لقاضي التحقيق استعمل تمييز « الأدلة غير الكافية » . والذي نود التنبيه اليه هو أنه رغم الاختلاف في التمييز من الناحية اللغوية إلا أن المقصود بذلك هو أن يرجح للسلطة التي من حقها اصدار الأمر براءة المتهم على أدلة الادانة بناء على عدم كفاية الأدلة الخاصة بالثبوت .

(ب) الأمر بعدم وجود وجه يمكن أن يصدر بناء على عدم صحة الواقعة . فقد يؤدي التحقيق الى أن الواقعة المنسوبة الى المتهم لم تقع أصلا . وفي هذه الحالة يكون الأمر مبني على سبب موضوعي هو عدم صحة الواقعة .

(ج) كما يمكن أن يبنى الأمر على عدم معرفة الفاعل وذلك في حالة عدم التوصل الى اتمام شخص معين بالجريمة ، أو أن النيابة قد استبعدت بالكلية من حامت حوله الشبهات وسئل في التحقيق على أنه متهم .

تفى هذه الحالة إذا لم يكن هناك أى دليل من قبل من سئل فيكون الأمر مبنيًا على عدم معرفة الفاعل وليس على عدم كفاية الأدلة .  
(د) الأمر بعدم وجود وجه لعدم الأهمية .

يجوز للنياية العامة إذا كانت هي سلطة التحقيق المختصة أن تصدر أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى مؤسسا على عدم الأهمية (١) . وقد استقر على ذلك العرف القضائي تأسيسا على خطيئة الملائمة التي تتمتع بها النياية العامة في مباشرتها للدعوى العمومية بوصفها هي صاحبة الاختصاص الأصل بها دلها دون غيرها حق مباشرتها . لذلك فيجوز للنياية العامة أن تؤسس أمرها على أن الواقعة رغم تعارضها الشكلي مع النص التجريسي إلا أن الظروف التي صاحبها أو لحقت عليها قد قلت من قيمتها كعمل معاقب عليه ، وبالتالي فإن العقاب عليه بعد ذلك يكون معدوم أو قليل الفائدة لا يتبادل مع ما قد يؤدي اليه رفع الدعوى من مضار . ومن أمثلة الأمر بعدم وجود وجه لعدم الأهمية توقيع جزاء إداري على المتهم باختلاس مبلغ ضئيل القيمة أو شيء تافه متعلق بوظيفته ، أو تصالح الجاني عليه مع الجاني في جريمة عاهة مستديمة مع وجود صلة قرى أو بنما لتفنى الخصومة بينهما والمداوة .

والذي يجب التنبيه إليه هو أنه متى أحلت الدعوى إلى الجهة المختصة سواء أكانت المحكمة أو مستشار الاحالة فليس لهذه الجهة أن تصدر حكما بالبراءة لعدم الأهمية أو أن يصدر مستشار الاحالة قرارا بالآ وجه لعدم الأهمية . كما لا يجوز للقاضي المتدب للتحقيق أن يصدر أمرا بالآ وجه لاقامة الدعوى لعدم الأهمية . فلنباية العامة وحدها هي التي تملك ذلك بالنسبة للتحقيقات التي تجريها ، أما قاضي التحقيق أو مستشار الاحالة فليس لهما ذلك . وهذا مستفاد من نص المادة ١٥٤ والمادة ١٧٦ المطلقتين بالأمر بالآ وجه من قاضي التحقيق ومستشار الاحالة ، فقد حدد فيهما أسباب الأمر . أما النياية العامة فباعتبارها هي

(١) راجع ما سبق ذكره في تاصيل الحفظ لعدم الأهمية .

صاحبة الدعوى العمومية فقد أطلق لها المشرع الأسباب التي تستند إليها في الأمر بالألا وجه لاقامة الدعوى . فالمادة ٢٠٩ تنه على أنه « اذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أنه لا وجه لاقامة الدعوى تصدر أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية » . ومفاد ذلك أنه يجوز لها وحدها الأمر بالألا وجه المبني على عدم الأهلية .

## ٢ - السلطة المختصة باصدار الامر بالألا وجه :

يصدر الأمر بالألا وجه لاقامة الدعوى كقاعدة عامة من سلطة التحقيق . الا أن المشرع أباح لقضاء الاحالة مكنة اصدار هذا الأمر (١) . وذلك على انوجه التالي :

### اولا - قاضي التحقيق :

لقاضي التحقيق اصدار الأمر بالألا وجه في جميع التحقيقات التي يجريها وبناء على توافر سبب قانوني أو سبب موضوعي لعدم السير في الدعوى فيما عدا السبب الخاص بعدم الأهلية . فقد حدد المشرع في المادة ١٥٤ الأسباب التي من أجلها يمكن لقاضي التحقيق اصدار الأمر بالألا وجه وهي أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو أن الأدلة غير كافية . وغنى عن البيان أنه يندرج تحت عدم العقاب على الواقعة جميع الأسباب التي تحول دون اقتضاء حق الدولة في العقاب ولو تعلقت بالاجراءات كما في حالة عسدم توافر شروط السير في الدعوى لأسباب موضوعية أو اجرائية .

### ثانيا - النيابة العامة :

للنيابة العامة اصدار الأمر بالألا وجه بناء على أي سبب قانوني أو موضوعي من أسباب الأمر السابق يانها بما فيها الأمر بالألا وجه لعدم

---

(١) تجيز بعض التشريعات لقضاء الحكم اصدار الامر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى : وذلك بالنسبة للقاضي الجزئي ومحكمة الجناح المبتدئة . اذا تبين ان الواقعة جسيمة سبق تحقيقها بمعرفة النيابة أو المحكمة وان الأدلة غير كافية للادانة ( مادة ٢٨٧ ، ٣٧٦ اجراء ليبي ) .

فتفى هذه الحالة اذا لم يكن هناك أى دليل من قبل من سبى فيكون الأمر مبنيًا على عدم معرفة الفاعل وليس على عدم كفاية الأدلة .

(د) الأمر بعدم وجود وجه لعدم الأهمية .

يجوز للنيابة العامة اذا كانت هي سلطة التحقيق المختصة أن تصدر أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى مؤسسًا على عدم الأهمية (١) . وقد استقر على ذلك العرف القضائي تأييسًا على خصيصة الملاءمة التي تستتبع بها النيابة العامة في مباشرتها للدعوى العمومية بوصفها هي صاحبة الاختصاص الأصيل بها دونه غيرها حق مباشرتها . لذلك فيجوز للنيابة العامة أن تؤسس أمرها على أن الواقعة رغم تعارضها الشكلى مع النص التجريسي إلا أن الظروف التي صاحبها أو لحقت عليها قد قللت من قيمتها كعمل محظوب عليه . وبالتالي فإن العقاب عليه بعد ذلك يكون معدوم أو قليل الفائدة لا يتعادل مع ما قد يؤدي اليه رفع الدعوى من مضار . ومن أمثلة الأمر بعدم وجود وجه لعدم الأهمية توقيع جزاء ادارى على المتهم باختلاس مبلغ ضئيل ائقبة أو شيء باهظ متعلق بوظيفته ، أو تصالح المنجنى عليه مع الجاني في جناية عاهة مستدينة مع وجود صلة قريى أو منعا لتفتشى الخصومة بينها والعداوة .

والذى يجب التنبيه اليه هو أنه متى أحيات الدعوى الى الجهة المختصة سواء أكانت المحكمة أو مستشار الاحالة فليس لهذه الجهة أن تصدر حكمًا بالبراءة لعدم الأهمية أو أن يصدر مستشار الاحالة قرارا بالألا وجه لعدم الأهمية . كما لا يجوز للقاضى المنتدب للتحقيق أن يصدر أمرا بالألا وجه لاقامة الدعوى لعدم الأهمية . فالنيابة العامة وحدها هي التي تملك ذلك بالنسبة للتحقيقات التي تجريها ، أما قاضى التحقيق أو مستشار الاحالة فليس لهما ذلك . وهذا مستفاد من نص المادة ١٥٤ والمادة ١٧٦ المتعلقين بالأمر بالألا وجه من قاضى التحقيق ومستشار الاحالة ، فقد حدد فيهما أسباب الأمر . أما النيابة العامة فباعتبارها هي

---

(١) راجع ما سبق ذكره في تاصيل الحفظ لعدم الأهمية .

صاحبة الدعوى العمومية فقد أطلق لها المشرع الأسباب التي تستند إليها في الأمر بالألا وجه لاقامة الدعوى . فالمادة ٢٠٩ تنص على أنه « اذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أنه لا وجه لاقامة الدعوى تصدر أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية » . ومفاد ذلك أنه يجوز لها وحدها الأمر بالألا وجه المبني على عدم الأهمية .

## ٢ - السلطة المختصة باصدار الأمر بالألا وجه :

يصدر الأمر بالألا وجه لاقامة الدعوى كقاعدة عامة من سلطة التحقيق . الا أن المشرع أباح لقضاء الاحالة منكنة اصدار هذا الأمر (١) . وذلك على انوجه التالي :

### اولا - قاضي التحقيق :

لقاضي التحقيق اصدار الأمر بالألا وجه في جميع التحقيقات التي يجريها وبناء على توافر سبب قانوني أو سبب موضوعي لعدم السير في الدعوى فيما عدا السبب الخاص بعدم الأهمية . فقد حدد المشرع في المادة ١٥٤ الأسباب التي من أجلها يمكن لقاضي التحقيق اصدار الأمر بالألا وجه وهي أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو أن الأدلة غير كافية . وغنى عن البيان أنه يندرج تحت عدم العقاب على الواقعة جميع الأسباب التي تحول دون اقتضاء حتى الدولة في العقاب ولو تعلق بالاجراءات كما في حالة عدم توافر شروط السير في الدعوى لأسباب موضوعية أو اجرائية .

### ثانيا - النيابة العامة :

للنيابة العامة اصدار الأمر بالألا وجه بناء على أى سبب قانوني أو موضوعي من أسباب الأمر السابق بيانها بما فيها الأمر بالألا وجه لعدم

---

(١) تجيز بعض التشريعات لقضاء الحكم اصدار الامر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، وذلك بالنسبة للقاضي الجزئي ومحكمة الجنيح المستأنفة ، اذا تبين أن الواقعة جنائية سبق تحقيقها بمعرفة النيابة أو المحكمة وان الأدلة غير كافية للادانة ( مادة ٢٨٧ ، ٣٧٦ اجراء ليبي ) .

سبب آخر من أسباب السقوط . والمشرع لم ينص سوى التقادم في المادة ١٩٧ ، الا أن أسباب سقوط الدعوى تحول دون السير فيها من جديد أي كان سبب السقوط ، اللهم الا اذا كانت الدلائل الجديدة من شأنها أن تخرج الواقعة عن سبب السقوط الذي قام به بالنسبة لها . ومثال ذلك أن تكون الواقعة التي صدر بشأنها الأمر هي جنحة تسقط بثلاث سنوات وكانت الدلائل الجديدة قد أظهرت عنصرا آخر من عناصر الجريمة يجعلها جناية كالأكراه مثلا في السرقة . فهناك لا يحتج بسقوط الواقعة بالتقادم المسقط للجنح ، وإنما بالمدة المقررة للجنايات . وكذلك الحال أيضا اذا كان سبب السقوط هو العنف الشامل عن الجريمة ثم ظهرت دلائل جديدة كان من شأنها اشفاء وصف جديد على الواقعة مما يخرجها عن نطاق الجرائم المشمولة بالعفو .

ثانيا - سلطة النائب العام في إلغاء الأمر بالا وجه الصادر من النيابة العامة :

لنائب العام الحق في إلغاء الأمر بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية الصادر من النيابة العامة ، وذلك في خلال الثلاثة أشهر التالية لصدوره ( ٢١١ م ) ودون استلزام توافر دلائل جديدة . الا أن ذلك مشروط بالآتي :

١ - الا يكون قد صدر قرار من محكمة الجنيح المستأنفة برفض الاستئناف المرفوع عن هذا الأمر من المدعى المدني .

٢ - الا تكون الدعوى الجنائية قد انقضت أو سقطت لأي سبب من أسباب السقوط التي تحول دون السير فيها .

٣ - الا يكون النائب العام نفسه هو الذي أصدر القرار بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية .

للتا : إلغاء الأمر بالا وجه من الجهات المختصة بنظر الطعن فيه :  
الأوامر بالا وجه لاقامة الدعوى يجوز الطعن فيها أي كانت الجية التي أصدرتها ، وذلك على النحو التالي :

( ٣٢٠ ) - الاجراءات الجنائية ج ( ١ ) .

١ - إذا كان الأمر صادراً من النيابة العامة في جريمة غير منسوبة لموظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط وقعت منه أثناء تادية وظيفته أو بسببها ما لم تكن من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ عقوبات ، جاز للمدعي المدني الطعن في الأمر في خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانه بالأمر . ويرفع الطعن الى محكمة الجنايات المختصة في مواد الجنابات والى محكمة الجنح المتأهقة منعقدة في غرفة المشورة في مواد الجنح والمخالفات ( م ٢١٠ ) . ويجوز للمدعي المدني الطعن بالنقض في الأمر الصادر من محكمة الجنابات . أو من محكمة الجنح المتأهقة برفض الطعن المرفوع منه عن الأمر الصادر من النيابة العامة . كما أجاز المشرع للنائب العام الطعن بالنقض في القرار برفض الطعن المرفوع من المدعي المدني نظرا لأن القانون حظر على النائب العام التنازل الأمر الصادر من النيابة العامة في هذا الترض ، ومن ثم وجب منح النائب العام هذا الحق .

٢ - إذا كان الأمر قد صدر من قاضى التحقيق أو من مستشار التحقيق المتدب فيكون للنياية العامة والمدعي المدني حق الطعن بطريق الاستئناف أمام محكمة الجنابات اذا كانت الواقعة جنابة ، وأمام محكمة الجنح المتأهقة منعقدة في غرفة المشورة اذا كانت الواقعة جنحة أو مخالفة . ويراعى هنا القيد الوارد على حق المدعي المدني في الطعن في الأمر بالا وجه والذي يتمثل في ألا تكون الجريمة منسوبة لموظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط وقعت منه أثناء أو بسبب تادية وظيفته ما لم تكن من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ عقوبات ( ١٦٢ معدلة ) .

#### ٥ - حجية الأمر بالا وجه لاقامة الدعوى :

وللأمر بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية حجية . الا أنها حجية دائما مؤقتة . ومؤدى الحجة السابقة هو أن الأمر طالما هو قائم فلا يجوز العودة الى التحقيق مرة أخرى أو رفع الدعوى طالما لم يلغ الأمر لاي سبب من الأسباب السابقة . كما أن مقتضى هذه الحجة أيضا أنه



لا يجوز رفع الدعوى الموصية الى المحكمة ، واذا رفعت تعين عليها الحكم بعدم جواز نظر الدعوى (١) . الا أن ذلك مشروط بشرطين : الأول هو أن تكون هناك وحدة في الموضوع بأن تكون الواقعة الصادر بشأنها الأمر ذاتها المرفوعة عنها الدعوى . والثاني هو أن تكون هناك وحدة في الغصوم بمعنى أن يكون من رفعت عليه الدعوى الجنائية هو ذاته المتهم الذي صدر بشأنه قرار بالاوجه لاقامة الدعوى الجنائية (٢) .

#### ٦ - مظاهر الحجية المؤقتة للأمر :

تكون للأمر بالاوجه حجية مؤقتة طالما أنه لم يلغ . الا أنه يمكن النفاذ اذا توافر سبب من الأسباب التي يجوز فيها ذلك . وعلى ذلك يكون للأمر حجية مؤقتة في الأحوال الآتية :

١ - خلال مدة الثلاثة أشهر اذا كان الأمر صادرا من النيابة العامة ولم يصدر قرار من الجهة المختصة بنظر الاستئناف المرفوع عنه من المدعى المدني برفض الاستئناف .

٢ - خلال المدة المقررة للطعن في الأمر بالاوجه لاقامة الدعوى اذا كانت الجهة التي أصدرته .

---

(١) ويسرى هذا الحظر على كافة اطراف الدعوى الجنائية ، النيابة العامة والمدعى المدني والمجنى عليه الذي لم يدع بحقوق مدنية . انظر تقض ٢٠ يناير ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام س ١٨ رقم ٢١ ، وانظر ايضا ٩ يناير ١٩٦٧ س ١٨ ، رقم ٧ .

والا رفعت الدعوى وحدد حكم فيها كان باطلا حتى ولو كانت النيابة والمحكمة لم يصل الى طلبها الأمر بالاوجه ، وحتى ولو كان المتهم لم يتسك به أمام محكمة الموضوع . تقض ١٦ فبراير ١٩٤٠ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٢٨٧ ، رقم ٣١ .

(٢) ولذلك فإن الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى لعدم معرفة الفاعل لا تكون له أدنى حجية في هذا الصدد . تقض ٢ أبريل ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام س ١٨ ، رقم ٩٤ ، تقض ٢٤ أبريل ١٩٥٠ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٢٨٧ ، رقم ٢٦ . وبناء عليه لا تكون المحكمة ملزمة بالرد عليه الا ما دفع به الا في العودة الى التحقيق ورفع الدعوى ما يدل على أن الأمر لم يصدر بشأن المتهم .

٣ - خلال المدة المقررة لسقوط الجريمة الصادر بشأنها الأمر بالتقادم حتى ولو كانت قد انقضت المدة المقررة للظن أو انقضت بمدة الثلاثة أشهر التي يجوز فيها للنائب العام الناقض إذا كان صادرا من النيابة العامة . إذ يجوز الانقضاء متى ظهرت دلائل جديدة (١) . وصبح الأمر بالأمر وجه لاقامة الدعوى الجنائية نهائيا أى لا يجوز الناقض وذلك إذا انقضت المدة المقررة لتقادم الجريمة الصادر بشأنها الأمر دون الناقض (٢) .

#### ٧ - الأمر بالأمر وجه لاقامة الدعوى والحكم بالبات :

يتفق الأمر بالأمر وجه لاقامة الدعوى الجنائية والحكم بالبات في أن كليهما يحول دون الرجوع الى الدعوى متى توافر شرط وحدة السبب وشروط وحدة الخصوم .

الا انهما يختلفان فيما بينهما في الآتي :

أولا : الأمر بالأمر وجه ذو حجية مؤقتة طالما لم تنته المدة المقررة لسقوط الجريمة بالتقادم ، بينما الحكم بالبات يحول دائما دون الرجوع الى الدعوى حتى ولو ظهرت أدلة جديدة قبل انقضاء المدة المقررة للتقادم المسقط للجريمة الصادر بشأنها الحكم .

---

(١) وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن قوة الأمر التقضي لا تكون الا للأحكام النهائية الباتة . تقضى : ٤ ابريل ١٩٦٧ سابق الإشارة اليه .  
ومع ذلك انظر تقضى ١٩ فبراير ١٩٤٠ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٢٨٥ رقم ١٨ والذي فيه قضت المحكمة بأن الأمر بالأمر وجه له ما للأحكام من قوة الأمر التقضي به .

غير أن هذا الحكم الأخير محل نظر . فالأمر بدمم وجود وجه وإن كانت له حجيته من حيث عدم جواز الرجوع الى الدعوى الجنائية الا بشروط خاصة ، فهذه الحجية المؤقتة تختلف اختلافا جوهريا من قوة الأمر التقضي ، وكل ما تسمح به فقط هو تطبيق القواعد الخاصة بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى السابق الفصل فيها وذلك خلال فترة الحجية المؤقتة وجوب الرد على الدفع إذا ما دفع به المتهم .

(٢) ولذلك إذا رفعت الدعوى بعد ذلك بناء على ظهور أدلة جديدة فليس هناك من دفع سوى التقادى وليس عدم جواز نظر الدعوى لبقى الفصل فيها .

ثانيا : أن الأمر بالأوجه لاقامة الدعوى هو اجراء من اجراءات التحقيق بينما الحكم البات هو اجراء من اجراءات المحاكمة .

ثالثا : الحكم البات يمكن أن تكون له حجته أمام القضاء المدني اذا ما توافرت شروط ذلك . أما الأمر بالأوجه فلا يحوز هذه الحجية حتى ولو أصبح نهائيا لعدم امكان الغائه لتقادم الجريمة . وذلك تأسيسا على أن الحكم البات هو عنوان الحقيقة دائما فيما فصل فيه ، أما الأمر بالأوجه فهو لا يملك هذه المقومات حتى ولو أصبح نهائيا ، اذ أن عدم الغائه في حالة تقادم الجريمة لا يرجع الى صيرورته باتا وحجة فيما فصل فيه وانما الى عدم جدوى الالغاء بسبب انتفاء الدعوى الجنائية . ولذلك فان الأمر وان اكسب الحجية في فترة قيامه الا أنه لا يكسب قوة الشيء المقضى به .

#### ٨ - الأمر بالأوجه وأمر الحفظ الصادر من النيابة :

يتفق الأمر بالأوجه وأمر الحفظ الصادر من النيابة العامة في أن كليهما يترتب عليه عدم السير في الدعوى العمومية . الا أنهما يختلفان من الوجوه الآتية :

أولا : أن الأمر بالحفظ هو اجراء تباشره النيابة العامة بوصفها سلطة جمع استدالات بينما الأمر بالأوجه هو من اجراءات التصرف في التحقيق وتباشره النيابة العامة بوصفها سلطة اتهام .

ثانيا : أن الأمر بالحفظ يصدر بناء على محضر جمع الاستدالات ولا يكون مسبوقا بأي اجراء من اجراءات التحقيق (١) . بينما الأمر

---

(١) قارن مع ذلك تقضى ٢٤ يناير ١٩٢٨ ، مجموعة القواعد ج - ١ ، ٢٨٦ ، رقم ٢٢ حيث ذهبت المحكمة الى ان الأوامر بالأوجه التي تنقيد بها النيابة العامة من وجوب صدورهما بعد تحقيق محلها أن يكون الحفظ لأسباب موضوعية أو لأسباب قانونية ترجع الى تقدير الوفائع . اما اذا كان الحفظ مبنيا على سبب قانوني بحث كعدم انطباق قانون التشريع والمشتبه فيهم على المتهم بالمادة لحالة الاشتباه مثلا فلا محل

بالأوجه لإقامة الدعوى لا بد أن يكون مسبوقا بإجراء من إجراءات التحقيق (١) . ويلاحظ هنا أن المبرة بالطبيعة القانونية للامر وليس بالوصف الذي تعطيه له النيابة العامة (٢) . فقد تضمنى النيابة وصف الأمر بالحفظ بينما الأمر في حقيقته هو بالأوجه باعتبار أن النيابة العامة سبق لها أن باشرت إجراء من إجراءات التحقيق كاتتداب الطبيب الشرعى أو اتتداب خبير أو اتتداب مأمور الضبط القضائى لمباشرة إجراء من إجراءات التحقيق .

ثالثا : أن الأمر بالحفظ ليست له أدنى حجية اذ يجوز الرجوع فيه دائما من الجهة التى أصدرته بدون أى أسباب جديدة ، على حين أن الأمر بالأوجه لا يجوز الرجوع فيه الا بناء على ظهور أدلة جديدة .

رابعا : أن الأمر بالحفظ لا يصدر الا من النيابة العامة بينما الأمر بالأوجه يمكن أن يصدر من قاضى التحقيق أو مستشار الاحالة .

خامسا : أن الأمر بالحفظ لا يقبل الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن بينما الأمر بالأوجه نظم له المشرع طرقا معينة للطعن فيه .

---

في هذه الصورة لاشتراط إجراء أى تحقيق ، وكان الامر بالحفظ دائما من العودة الى اقامة الدعوى العمومية الا اذا انقضى النائب العام ، وذلك في كل الأحوال سواء سبقه تحقيق أم لم يسبقه .

(١) انظر بالنسبة للاستجواب تقضى ١٢ مارس ١٩٤٦ ، مجموعة التواهد ج ١ ، ٢٨٦ ، رقم ٢٠ ، وبالنسبة لانتداب الطبيب الشرعى تقضى ٤ مارس ١٩٤٧ ، مجموعة التواهد ج ١ ، ٢٨٦ ، رقم ٢١ .

(٢) تقضى ٢٩ مايو ١٩٦٧ ، مجموعة الأحكام س ١٨ ، رقم ١٤٠ .

## المبحث الثاني

### الأمر بالإحالة

- ١ - تمهيد . ٢ - الإحالة في المخالفات والجنح .
- ٣ - الإحالة في الجنايات . ٤ - أثر التمرؤ في التحقيق .

#### ١ - تمهيد :

إذا رأت سلطة التحقيق أن الواقعة التي انتهى إليها التحقيق هي مخالفة أو جنحة أو جناية ، وتوجعت لديها الادانة ، أى التهمة ثابتة قبل التهم ثبوتاً كافياً ، أصدرت أمراً بإحالة الأوراق إلى الجهة المختصة بنظر الدعوى بعد مرحلة التحقيق . وهذه الجهة المختصة قد تكون جهة حكم كما قد تكون جهة إحالة .

وجبات الاختصاص التي تحال إليها الأوراق باختلاف نوع الجريمة . فقد فرق المشرع بين المخالفات والجنح من ناحية وبين الجنايات من ناحية أخرى .

وفي جميع الأحوال يجب على سلطة التحقيق . سواء أكانت النيابة العامة أم قاضى التحقيق ، أن تفصل في الأمر الصادر بالإحالة في استمرار حبس المتهم احتياطياً أو الإفراج عنه ، أو فى القبض عليه وحبسه احتياطياً إذا لم يكن قد قبض عليه أو كان قد أفرج عنه . كل ذلك ، بطبيعة الحال مالم تكن الواقعة مخالفة ( م ١٥٥ ) أو جنحة مما لا يجوز فيها الحبس الاحتياطى .

#### ٢ - الإحالة في الجنح والمخالفات :

إذا رأت سلطة التحقيق أن الواقعة جنحة أو مخالفة ثابتة ثبوتاً كافياً تأمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية . ويستثنى من ذلك الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر . إلا إذا كانت ضارة بأفراد الناس ، فالاختصاص فيها لمحكمة الجنايات . وقد منح المشرع لسلطة التحقيق الإحالة مباشرة إلى محكمة الجنايات ( م ١٥٦ ، ٢١٤ ) . وبالنسبة للجرائم الداخلة فى اختصاص محاكم أمن الدولة فتولى النيابة العامة إحالتها إليها .

وإذا كان قرار الإحالة في الجنع والمخالفات قد صدر من قاضى التحقيق فيجب على النيابة العامة أن ترسل جميع الأوراق والأشياء المضبوطة الى قلم كتاب المحكمة الجزئية المختصة وذلك فى ظرف يومين وتقوم أيضا باعلان الخصوم بالحضور فى أقرب جلسة وفى المواعيد المقررة (١٥٧٢) •

ويكون رفع الدعوى من النيابة العامة عن طريق تكليف المتهم بالحضور إذا كانت هى التى باشرت التحقيق • وفى حالة التحقيق بمعرفة قاضى التحقيق يكون رفع الدعوى بقرار الإحالة الصادر من القاضى وتكليف المتهم بالحضور تنفيذا لهذا القرار • والنيابة العامة تكون ملزمة فى هذه الحالة بتكليف المتهم بالحضور •

#### ٢ - الإحالة فى الجنايات :

##### القاعدة العامة :

إذا انتهت سلطة التحقيق الى أن الواقعة جناية وأن الأدلة على المتهم كافية أحالت الدعوى الى محكمة الجنايات متى ترجحت لديه أدلة الثبوت •

وإذا كان التحقيق قد بوشر بمعرفة قاضى التحقيق وترجحت لديه أدلة الثبوت أمر بإحالة الأوراق الى محكمة الجنايات أو محكمة أمن الدولة إذا كانت الجريمة داخلة فى اختصاصها ويتعين على النيابة العامة إرسال الأوراق إليها تنفيذا لقرار الإحالة •

أما فى الأحوال التى تبأشر فيها النيابة العامة التحقيق فيتعين أن يصدر قرار الإحالة من المحامى العام • وتعتبر الدعوى قد رفعت بصدر قرار الإحالة ولو لم يعلن به المتهم •

وقد خص القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٥ الجرائم المنصوص عليها بالباب الرابع وهى اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر ببعض أحكام خاصة وهى :

١ - نصت المادة ١٦٠ مكررا على أنه يجوز للنائب العام أو المحامى العام أن يحيل الجناية الى محكمة الجنع إذا كان المال موضوع الجريمة

أو الضرر الناجم عنها لا تتجاوز قيمته خمسمائة جنيه لتقضى فيها بدلا من العقوبات المقررة بعقوبة الحبس أو بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها في المادة ١١٨ مكررا ، خلاف المصادرة والرد والغرامة النسبية (١٨٨ مكررا (١)).

٢ — لا يحول انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة قبل أن يمد إحالتها إلى المحكمة ، دون قضائها بالرد في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٢ ، ١١٣ فقرة أولى وثانية ورابعة ، ١١٣ مكررا فقرة أولى ، ١١٥ من قانون العقوبات . ولذلك فإن الإحالة في هذه الحالة واجبة رغم انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة . وقد نصت على ذلك المادة ٢٠٨ مكررا ( د ) . وعلى المحكمة أن تأمر بالرد في مواجهة الورثة والموصى لهم وكل من أفاد فائدة جدية من الجريمة ليكون الحكم بالرد نافذا في أموال كل منهم بقدر ما استفاد . ويجب على المحكمة أن تنبذ محاميا للدفاع عن وجه اليهم طلب الرد إذا لم ينبؤوا عنهم من يتولى الدفاع عنهم (١) .

#### ٤ — أثر التصرف في التحقيق :

متى تصرفت سلطة التحقيق فيه زالت ولايتها بالنسبة للدعوى لتدخل في حوزة المحكمة المختصة بنظرها أو في حوزة قضاء الاحالة . إلا أن زوال ولاية النيابة العامة قاصر فقط على حدود عينية وشخصية الدعوى التي خرجت من ولايتها بالتصرف في التحقيق . ولذلك إذا ظهر متهمون جدد أو وقائع جديدة مرتبطة بالواقعة الأصلية كان لها إجراء التحقيق فيها .

(١) كما اختص القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ الجرائم المنصوص عليها بالبواب الرابع من الكتاب الثاني بأحكام خاصة بتقديم الدعوى . فقد عدل المشرع المادة ٣/١٥ من قانون الإجراءات على النحو التالي : « ومع عدم الإخلال بأحكام الفقرتين السابقتين لا تبدأ المدة المسقطه للدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع الكتاب الثاني من قانون العقوبات والتي تقع من موظف عام إلا من تاريخ انتهاء الخدمة أو زوال الصفة ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك » . ومعنى ذلك أنه إذا كان التحقيق قد بدأ قبل انتهاء الخدمة أو زوال الصفة فإن مدة التقادم تحسب من تاريخ آخر إجراء من إجراءات التحقيق بغض النظر عن

## المبحث الثالث

### الظن في أوامر التحقيق الابتدائي

أولاً - الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق :

١ - تمهيد :

نظم المشرع في المواد ١٦١ وما بعدها القواعد التي يخضع لها الظن في الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق سواء أثناء التحقيق أو تلك الصادرة بالتصرف فيه ، على تفصيل يختلف باختلاف نوعية الأوامر والخصوم .

٢ - الأوامر الصادرة أثناء التحقيق :

منح المشرع للنيابة العامة ولباقي الخصوم الحق في التقدم الى قاضي التحقيق بالدفع والطلبات التي يرون تقديمها . وعلى القاضي أن يفصل في تلك الدفع والطلبات في ظرف أربع وعشرين ساعة وبين الأسباب التي يستند اليها ( م ٨٢ ) . ومع ذلك فلم يسمح المشرع بالظن في الأوامر الصادرة أثناء التحقيق على اختلاف أنواعها الا بالنسبة للنيابة العامة فقط ومستبعد الأمر بالافراج في مواد الجنع . فللنيابة العامة أن تستأنف ولو لمصلحة المتهم جميع الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الخصوم . ويستثنى من ذلك الأمر الصادر بالافراج في مواد الجنع . أما بالنسبة لباقى الخصوم فلا يجوز لهم استئناف أوامر قاضي التحقيق أثناء التحقيق الا ما كان منها متعلقا بمسائل الاختصاص

( م ١٦٣ ) . ومع ذلك يحق لذوى الشأن التظلم من أوامر رد المضبوطات برغم المنازعة أو الشك فيكون له الحق في تسليها . وتختص محكمة الجنع المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بنظره ( م ١٠٠ ) .

أثر الظن على التحقيق :

القاعدة : ان الظن في أوامر التحقيق لا يؤثر على سير التحقيق كما لا يؤثر على تنفيذ الأمر . وقد عبر المشرع عن هذه القاعدة في المادة ١٦٣ بالنسبة لمسائل الاختصاص فنص صراحة على « ولا يوقف الاستئناف سير التحقيق ولا يترتب على القضاء بعدم الاختصاص بطلان اجراءات التحقيق » .



وقد استثنى المشرع من القاعدة السابقة أوامر الإفراج الصادر في مواد الجنايات حيث نص في المادة ١٦٨ على أنه « لا يجوز في مواد الجنايات تنفيذ الأمر الصادر بالإفراج المؤقت عن المتهم المحبوس احتياطيا قبل انقضاء ميّعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ١٦٦ ( أربع وعشرين ساعة ) ولا قبل القفل فيه إذا رفع في هذا الميعاد » . وإذا لم يفصل في الاستئناف خلال ثلاثة أيام من تاريخ التقرير به وجب تنفيذ الأمر الصادر بالإفراج فوراً ( م ١/١٦٨ ) أما الإفراج في مواد الجنع فلا يجوز الطعن فيها .

#### ٢- أوامر التصرف في التحقيق :

فرق المشرع في أوامر التصرف بين الأمر بالإحالة الى محكمة الجنايات في الجنع المنصوص عليها وبين أوامر التصرف الأخرى .

فأمر قاضي التحقيق بإحالة الجناية الى محكمة الجنايات أو بإحالة جنح الصحافة والنشر ، غير المضرة بأفراد الناس ، الى محكمة الجنايات لا يجوز الطعن فيها بأي حال من الأحوال .

أما للأوامر الأخرى فيجوز الطعن فيها على التفصيل الآتي :

#### ١ - الأمر بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية :

وهذا الأمر يجوز الطعن فيه من قبل النيابة العامة في جميع الأحوال ( م ١٦١ ) . كما يجوز الطعن فيه من قبل المدعى الا اذا كان الأمر صادرا في تهمة موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ( م ١٦٢ ) ، ما لم تكن من الجرائم المنصوص عليها بالمادة ١٣٣ عقوبات .

#### ٢ - الأمر بالإحالة الى المحكمة الجزئية :

للنيابة العامة وحدها استئناف الأمر الصادر من قاضي التحقيق بالإحالة الى المحكمة الجزئية باعتبار أن الواقعة جنحة أو مخالفة ( م ١٦٤ ) . فلا يجوز للمدعي المدني الطعن في مثل تلك الأوامر .

٢ - طرق الطعن في أوامر قاضى التحقيق :

يتم الطعن في أوامر قاضى التحقيق بطريق الاستئناف . ويرفع الاستئناف الى محكمة الجنح المتأهقة منعقدة في غرفة المشورة بالنسبة لجميع أوامر قاضى التحقيق عدا الأمر بالأمر وجه لاقامة الدعوى الجنائية في جناية فيرفع الاستئناف الى محكمة الجنايات .

ويحصل الاستئناف بتقرير في قلم الكتاب ، وذلك في ميعاد عشرة أيام كقاعدة بالنسبة لجميع الأوامر عدا الأمر بالافراج عن المتهم في جناية فيكون الميعاد هو أربع وعشرون ساعة .

وإذا رفض الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية عن الأمر الصادر بالأمر وجه لاقامة الدعوى الجنائية جاز للجهة المختصة بنظر الاستئناف ، وبناء على طلب المتهم: أن تحكم على المدعى المدني بالتعويضات الناشئة عن رفع الاستئناف إذا كان لذلك محل (م ١٦٩) .

ثانيا : أوامر التحقيق الصادرة من النيابة العامة :

٤ - الأوامر الصادرة أثناء التحقيق :

القاعدة العامة أن أوامر النيابة الصادرة أثناء التحقيق لا يجوز الطعن فيها . ويستثنى من ذلك :

١ - الأمر الصادر برفض الادعاء المدني أثناء التحقيق . فقد رأينا أن للمدعى المدني أن يطعن في قرار النيابة بالرفض خلال ثلاثة أيام من تاريخ اعلانه أمام محصة الجنح المتأهقة منعقدة في غرفة المشورة (م ١٩٩ مكررا) .

٢ - الأمر برد المضبوطات برغم المنازعة أو الشك . فيجوز لذوى الشأن الطعن في ذلك أمام محكمة الجنح المتأهقة منعقدة في غرفة المشورة .

٥ - أوامر الإحالة :

أوامر النيابة العامة بالتصرف في التحقيق لا تقبل الطعن بأي وجه من الوجوه . ويستوى في ذلك أمر الإحالة الى المحكمة الجزئية باعتبار

أن الواقعة جنحة أو مخالفة أو كانت الاحالة الى محكمة الجنايات باعتبار  
أن الواقعة جناية أو كانت بالنسبة لجرائم الصحافة والنشر غير المضرة  
بأفراد الناس .

#### ٦- الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية :

على خلاف أمر الحفظ وأمر الاحالة الصادر من النيابة العامة ، نجد  
أن الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الصادر منها يجوز الطعن فيها  
أيما كان السبب الذي يستند اليه الأمر . أي سواء أكانت أسبابه موضوعية  
أم قانونية . والطعن في تلك الأوامر جائز فقط للمدعي المدني وفي غير  
جرائم الموظفين والمستخدمين العموميين أو رجال الضبط التي تقع منهم  
أثناء أو بسبب أدائهم لعمال وظائفهم ما لم تكن من الجرائم الواردة بالمادة  
١٢٣ عقوبات .

ويحصل الطعن بتقرير في قلم الكتاب في ميعاد عشرة أيام من تاريخ  
اعلان المدعى المدني الأمر . ويرفع الطعن الى محكمة الجنايات المختصة  
في الجنايات والى محكمة الجناح المستأنفة منقذة في غرفة المشورة في مواد  
الجنح والمخالفات . ويتبع في رفعه والفصل فيه الأحكام المقررة في شأن  
استئناف الأوامر المماثلة الصادرة من قاضي التحقيق .

#### ثالثا - أوامر التحقيق الصادرة من مستشار التحقيق :

القاعدة العامة هي أن مستشار التحقيق المتدب يخضع في  
اختصاصاته وفي الطعن في الأوامر الصادرة منه لجميع الأحكام الخاصة  
بغرفة المشورة .

وكانت المادة ١٧٠ تنص على ذلك صراحة غير انها ألغيت ولم يضع  
المشرع نصا بديلا خاصا بالقواعد التي يخضع لها مستشار التحقيق  
المتدب . والسبب العامة لقانون الاجراءات هي عدم المساواة بين قاضي  
التحقيق ومستشار التحقيق من حيث السلطات ، وهذا أمر تحليه اعتبارات  
المنطق القانوني السليم . ولذلك فالتا نرى أن أوامر التحقيق الصادرة  
من مستشار التحقيق تخضع من حيث قواعد الطعن فيها لما هو مقرر في  
شأن غرفة المشورة .

## الفصل الرابع

### غرفة المشورة

١ - التعريف بها . ٢ - اختصاصات غرفة المشورة بالنسبة للتحقيق . ٣ - اختصاصات غرفة المشورة بالاستئناف المتعلق بأوامر التحقيق . ٤ - اختصاصات غرفة المشورة بالاشكالات التنفيذ . ٥ - الطعن في أوامر غرفة المشورة .

#### ١ - التعريف بها :

غرفة المشورة هي عبارة عن محكمة الجنب المستأفة في دائرة المحكمة الابتدائية منعقدة في غير علانية . وهي بذلك تشكل من ثلاثة قضاة بدائيين كل محكمة ابتدائية وتمقد جلستها في غرفة المشورة أو الدواولة . وقد استحدثها المشرع بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ مخولا بإحدى اختصاصات تتعلق بالتحقيق ، كما أنها الجهة التي تستأف أمامها أوامر التحقيق الابتدائي الصادرة من النيابة العامة وقاضى التحقيق كما سبق أن رأينا .

#### ٢ - اختصاصات غرفة المشورة بالنسبة للتحقيق :

##### أولاً - الحبس الاحتياطي والإفراج الوقت :

إذا انقضت المدة المقررة لقاضى التحقيق أو القاضى الجزئى بالنسبة للحبس الاحتياطي ، وهي خمسة وأربعون يوما ، ورأى المحقق مد الحبس الاحتياطي ، وجب عرض الأمر على محكمة الجنب المستأفة منعقدة في غرفة المشورة لتصدر أمرها بمد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم بمد الحبس مددا متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوما إذا انقضت مصلحة التحقيق من ذلك ، أو الإفراج عن المتهم بكفالة أو بنير كماله ( م ١٤٣ ) .

٢ - إذا أحيل المتهم الى محكمة الجنايات في غير ادوار الانقباد يكون الأمر بالحبس أو بالإفراج لمحكمة الجنب المستاعة منقادة في غرفة المشورة (١٥١ / ٢) .

٣ - اذا حبكت المحكمة الحالة اليها الدعوى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى يكون أمر الحبس أو الافراج عن المتهم من اختصاص غرفة المشورة الى أن تحول الدعوى الى المحكمة المختصة (١٥١ / ٣) .

٤ - تختص غرفة المشورة وحدها بالإفراج عن المتهم اذا كان أمر الحبس قد صدر منها بناء على استئناف النيابة العامة لأمر الإفراج الصادر من قاضي التحقيق (١٤٤ م / ٢) .

ثانيا - التصرف في المضبوطات :

تختص غرفة العمليات بنظر تطلعات ذوى الشأن بخصوص رفض سلطة التحقيق تسليمها اليهم ( م ١٠٠ / ١ ) . كما لها أن تأمر برد الأشياء المضبوطة ولو كان ذلك قبل الحكم ، ما لم تكن لازمة للسير في الدعوى أو محلا للمصادرة ( م ١٠١ ، ١٠٣ ) . وهى الجهة الوحيدة المختصة برد المضبوطات أثناء التحقيق في حالة المنازعات فيها أو في حالة وجود شك فيمن له الحق في تسليم الشيء ، ويرفع الأمر اليها بناء على طلب ذوى الشأن (١٠٥) .

تختص غرفة المشورة بنظر الاستئناف المنصب على أوامر التحقيق الصادرة من النيابة العامة أو قاضى التحقيق في مواد الجنب والمخالفات على التفصيل السابق بيانه . أما أوامر التحقيق الصادرة من مستشار التحقيق المتدب فلا يجوز الطعن فيها بطريق الاستئناف وانما يتم الطعن فيها بطريق النقض وفقا للاوضاع المقررة للطعن في أوامر غرفة المشورة ومستشار الاحالة .

٤ - اختصاصات غرفة المشورة باشكلات التنفيذ :

تختص غرفة المشورة بنظر اشكالات التنفيذ المتعلقة بأحكام صادرة من محكمة الجنايات . وتطبق في هذا الشأن القواعد المنصوص عليها في المواد ٥٢٥ وما بعدها من قانون الاجراءات .

٥ - الطعن في اوامر غرفة المشورة :

لا يجوز الطعن في قرارات غرفة المشورة الا بطريق النقض وبالنسبة لقرار واحد وهو الخاص برفض الطعن المرفوع من المدعى المدني في الامر الصادر من النيابة العامة بالألا وجه لاقامة الدعوى الجنائية ( م ٢١٢ ) . ويثبت حق الطعن للنائب العام أو المحامي العام في دائرة اختصاصه وللمدعى بالحقوق المدنية . ويجب أن يؤسس الطعن على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله على بطلان الامر أو بطلان الاجراءات المؤثرة فيه ، ويراعى في الطعن الاحكام الواردة بالمادتين ١٩٥ و ١٩٦ الوارد بيانها بخصوص بخصوص الطعن في أوامر مستشار الاحالة ، كما سنرى .

واذا كان القانون لم يتحدث الا عن حالة رفض الطعن المرفوع من المدعى المدني عن الامر بالألا وجه لاقامة الدعوى الصادر من النيابة العامة ، فلا يحول ذلك دون اجازة الطعن بالنقض في قرار غرفة المشورة برفض الطعن المرفوع من النيابة عن قرار قاضي التحقيق بالألا وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، وذلك على جواز الطعن بالنقض في قرار مستشار الاحالة بخصوص الاستئناف المرفوع عن تلك الاوامر في مواد الجنايات .

وخلاف القرار برفض الطعن المرفوع عن الأمر بالألا وجه من سلطة التحقيق فلا يجوز الطعن بالنقض في القرارات أو الاوامر الاخرى التي تصدر من غرفة المشورة سواء بصفة أصلية أو بناء على طعن أو تظلم الخصوم .

( تم الجزء الاول ويليهِ الجزء الثاني )

تم الطبع بمطبعة جامعة القاهرة  
والكتاب الجامعى  
المدير العام  
البرنس حموده حسين  
١٩٩١/١٠/١٥







Bibliothèque Alexander



0008566